



جُمْهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ

مَحْكَمَةُ النِّقَضِ

الْمَكْتَبُ الْفَنِّي

مَجْمُوعَةٌ

الْأَحْكَامُ الصَّادِرَةُ مِنَ الرِّبِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْمَوَادِّ الْجِنَائِيَّةِ
وَمِنَ الدَّوَائِرِ الْجِنَائِيَّةِ

السَّنَةُ السَّادِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ

مِنْ يَنَايِرٍ إِلَى يُونِيَّةِ سَنَةِ ١٩٨٥

وَمِنْ أَكْتُوبَرٍ إِلَى دِيَسَمْبَرِ سَنَةِ ١٩٨٥



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعتها

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدوائر الجنائية

مكتبة الاستشارات

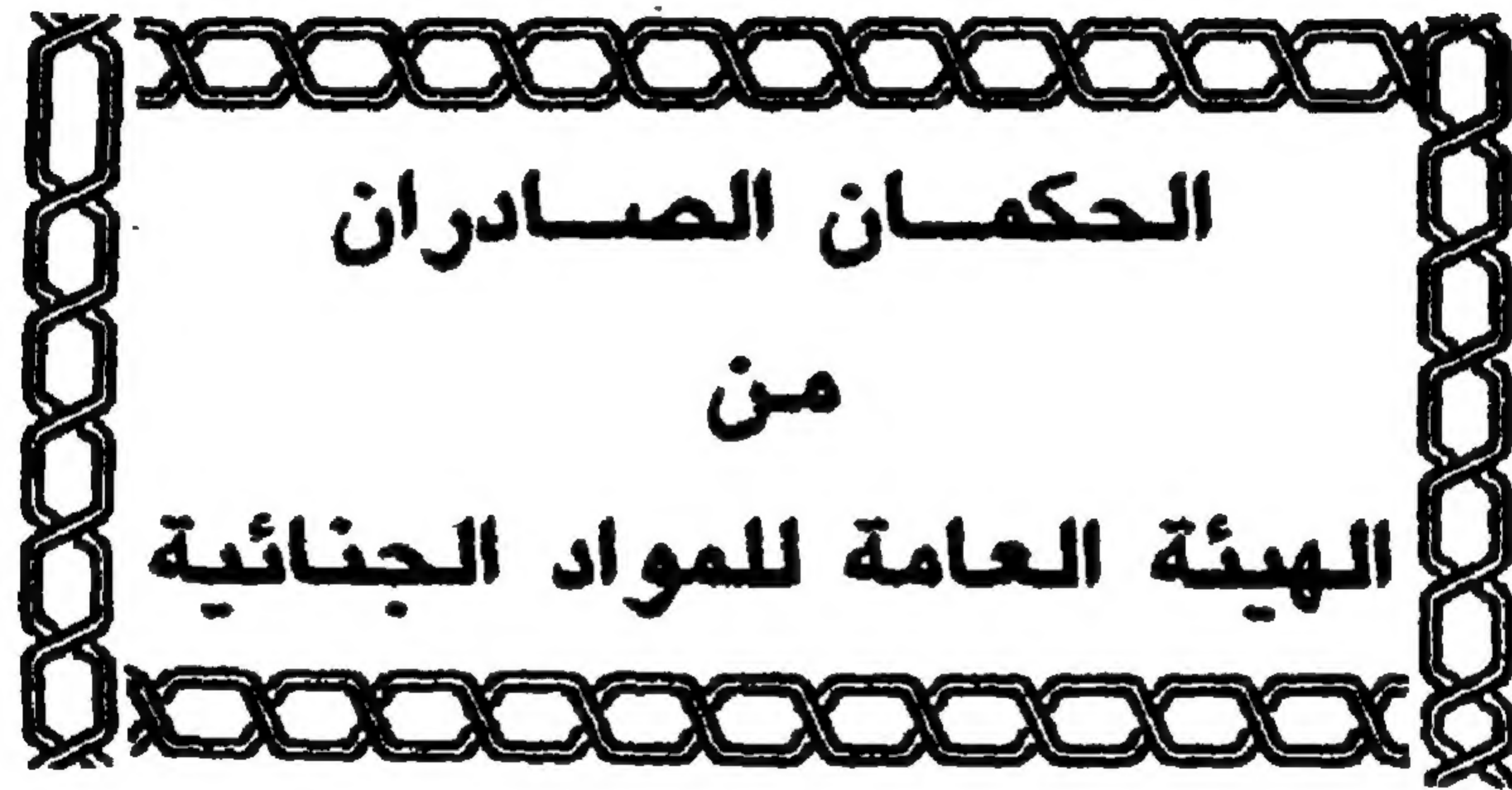
السنة السادسة والثلاثون

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٨٥

ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٨٥

أهداء

١٩٨٨ - ١٩٨٩



الحكماء الصادران

من

الهيئة العامة للمواد الجنائية

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار : عادل برهان نور رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور ابراهيم على صالح ويعيش محمد رشدي ومحمد وجدي عبد الصمد وامين امين عليوه
ومحمد يونس ثابت وحسن جمعه الكتاتنى وقوزى احمد المملوك واحمد محمد ابو زيد نواب رئيس
المحكمة ومحمد احمد حسن وطلعت عبد الحميد الاكيابى المستشارين بالمحكمة .

(١) هيئة عامة

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ القضائية

(١) تهريب جمركى . عقوبة «تطبيقها» . تعويض . مصادرة . جمارك . دعوى
جنائية . دعوى مدنية .

المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إيجابها القضاء إلى جانب الحبس
والغرامة . الحكم بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة . أو بتعويض يعادل
مثلى قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر إذا كانت البضائع موضوع
الجريمة من الأصناف الممنوعة . فضلاً عن الحكم بمصادرة البضائع موضوع التهريب أو
بما يعادل قيمتها فى حالة عدم ضبطها .

التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوى على عنصر
التعويض . أثر ذلك ؟

(٢) حكم «بيانات التسبب» «تسببيه» . تسبب معيب» . نقض «أسباب الطعن» .
مايقبل منها» . تهريب جمركى .

وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التى بنى عليها . ولو كان صادراً بالبراءة . المادة
٣١٠ إجراءات .

مثال لتسبب معيب للقضاء بالبراءة فى جريمة شروع فى تهريب جمركى .

١ - لما كان نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المنطبق على واقعة الدعوى يجرى بانه «مع عدم
الاخلال» بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو على
الشروع فيه بالحبس وبغرامة لاتقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز ألف جنيه

أو باحدى هاتين العقوبتين . ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة . فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة ايها اكثر - وفى جميع الأحوال يحكم ، علاوة على ما تقدم ، بمصادرة البضائع موضوع التهريب فاذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها - ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والادوات والمواد التى استعملت فى التهريب وذلك فيما عدا السفن والطائرات ما لم تكن قد اعدت أو أجرت فعلا لهذا الغرض - وفى حالة العود يجوز الحكم بمثلى العقوبة والتعويض - وتنظر قضايا التهريب عند احالتها الى المحاكم على وجه الاستعجال ، لما كان ذلك وكان قضاء الاحكام السابقة للدوائر الجنائية بمحكمة النقض قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها قانون الجمارك آنف الذكر - هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر التعويض ، وأجاز - نظرا لتوافر هذا العنصر - تدخل الخزانة امام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به ثم الطعن فى الحكم الذى يصدر بشأنه . واذا كان هذا هو النظر الصحيح فى القانون ، ذلك بأن الصفة المختلطة للجزاءات المقررة بالقوانين آنفة الذكر يختلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة ، بما فى ذلك التشديد فى حالة العود - بالتعويض المدنى للخزانة جبرا للضرر ، وهذه الصفة المختلطة تجعل من المتعين ان يطبق فى شأنها - باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية العامة فى شأن العقوبات ، ويترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وجدها دون المحكمة المدنية ، وان المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزانة العامة ، ولا يقضى بها الا على مرتكبى الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، ولأنها لا تقوم الا على الدعوى الجنائية - فان وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية كما تنقضى ايضا

بمضى المدة المقررة فى المادة ١٥ من ذات القانون ، ولا تسرى فى شأنها احكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه . هذا ومن جهة أخرى ، ونظرا لما يخالف هذه العقوبة من صفة التعويض المترتب على الجريمة ، فانه يجوز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة فى طلب الحكم بهذه التعويضات ان تتدخل امام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها ، وذلك اعمالا للاصل العام المقرر فى المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - ان المشرع يوجب فى المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم ولو كان صادرا بالبراءة ، على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .

الوقائع

اسندت النيابة العامة الى المطعون ضدهما - انهما فى يوم ١٦ من مارس سنة ١٩٨٠ بدائرة قسم ميناء بور سعيد شرعا فى تهريب البضائع الاجنبية المبينة بالأوراق دون سداد الرسوم الجمركية ، وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة متلبس بها ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٤ / ١ من القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك والفادتين ٤٥ - ٤٧ من قانون العقوبات . وقد تدخلت مصلحة الجمارك فى الدعوى طالبة الحكم بمبلغ ٢٤٠ مليون ، جنيها قيمة التعويض المستحق عن ارتكاب هذه الجريمة . ومحكمة جنح ميناء بور سعيد الجزئية قضت فى الثالث والعشرين من مارس سنة ١٩٨٠ حضوريا ببراءة المتهمين بلا مصروفات جنائية ، وبرفض الدعوى المدنية قبلهما والزام رافعها المصروفات ، وأمرت بتسليم السيارة المضبوطة الى مالكها فاستأنف ممثل مصلحة الجمارك هذا الحكم ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيابيا فى السابع والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

وبتاريخ الثانى من ديسمبر سنة ١٩٨١ قرر الاستاذ المحامى بادارة قضايا الحكومة بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض نائباً عن وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك وفى السادس من ذات الشهر قدم المستشار المساعد المحامى بادارة قضايا الحكومة مذكرة بأسباب الطعن موقعا عليها منه ، وبجلسة السادس من نوفمبر سنة ١٩٨٤ قررت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض التى نظر الطعن أمامها ، احالة الدعوى الى الهيئة العامة للمواد الجنائية بالمحكمة للفصل فيها عملاً بحكم المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

الهيئة

من حيث أنه يبين من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قضى فى الاستئناف المرفوع من مصلحة الجمارك بقبوله شكلاً ، وفى الموضوع بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتبرئة المطعون ضدهما من جريمة الشروع فى التهريب الجمركى وبرفض الدعوى المدنية قبلهما ، فطعنت مصلحة الجمارك فى هذا الحكم بطريق النقض فى خصوص ما قضى به من رفض الدعوى المدنية . واذ رأت الدائرة الجنائية التى نظرت الطعن العدول عن المبدأ القانونى الذى قرره أحكام سابقة باجازه تدخل مصلحة الجمارك امام المحاكم الجنائية بطلب التعويض المستحق عن جرائم التهريب الجمركى ، وتقرير حقها فى الطعن على الأحكام الصادرة بشأن هذا التعويض ، فقد قررت بجلستها المعقودة فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ احالة الدعوى الى الهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيها - عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

وحيث انه لما كان نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المنطبق على واقعة الدعوى يجرى بانه «مع عدم الاخلال، بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز ألف

جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة . فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر - وفى جميع الأحوال يحكم ، علاوة على ما تقدم ، بمصادرة البضائع موضوع التهريب فاذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها - ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والادوات والمواد التى استعملت فى التهريب وذلك فيما عدا السفن والطائرات ما لم تكن قد اعدت أو أجرت فعلا لهذا الغرض - وفى حالة العود يجوز الحكم بمثلى العقوبة والتعويض - وتتنظر قضايا التهريب عند إحالتها الى المحاكم على وجه الاستعجال . لما كان ذلك ، وكان قضاء الأحكام السابقة للدوائر الجنائية بمحكمة النقض قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها قانون الجمارك آنف الذكر - هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر التعويض ، وأجاز - نظرا لتوافر هذا العنصر - تدخل الخزانة امام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به ثم الطعن فى الحكم الذى يصدر بشأنه . واذا كان هذا هو النظر الصحيح فى القانون ، ذلك بأن الصفة المختلطة للجزاءات المقررة بالقوانين آنفة الذكر يختلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة ، بما فى ذلك التشديد فى حالة العود - بالتعويض المدنى للخزانة جبرا للضرر ، وهذه الصفة المختلطة تجعل من المتعين ان يطبق فى شأنها - باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية العامة فى شأن العقوبات ، ويترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وان المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزانة العامة ، ولا يقضى بها الا على مرتكبى الجريمة فاعلين اصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، ولانها لا تقوم الا على الدعوى الجنائية - فان وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية كما تنقضى ايضا بمضى

المدة المقررة في المادة ١٥ من ذات القانون ، ولا تسرى في شأنها أحكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه . هذا ومن جهة أخرى ، ونظراً لما يخالف هذه العقوبة من صفة التعويض المترتب على الجريمة ، فإنه يجوز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة في طلب الحكم بهذه التعويضات ان تتدخل امام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها ، وذلك اعمالاً للاصل العام المقرر في المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية من انه . « لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة امامها الدعوى الجنائية ولا يغير من هذا النظر ان المحكمة تقضى بهذا التعويض دون ما حاجة الى بحث الضرر أو تقدير التعويض عنه ذلك ان المشرع قد افترض وقوعه وقدر التعويض عنه تقديراً تحكيمياً . لما كان ما تقدم ، فإن المبدأ القانوني الذي قرره الاحكام السابقة باجازه تدخل مصلحة الجمارك ، وطعنها على الحكم الصادر في خصوص الدعوى المدنية يكون في محله ولا ترى الهيئة العدول عنه .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المدنية اليها .

وحيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى الطعن المقدم من مصلحة الجمارك ان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى المدنية فقد اعتراه القصور في التسبيب . ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يحص واقع الدعوى ولم يحط بدليل الاثبات المستمد من اعتراف المتهمين في محضر الضبط بارتكاب الجريمة المسندة اليهما ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث ان المشرع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم ولو كان صادراً بالبراءة ، على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلاً ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسانيد والحجج المبني عليها

والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتضت - بعد الإشارة الى الطلب المقدم من مصلحة الجمارك برفع الدعوى - على القول . بأن الواقعة تخلص فيما أثبتته محرر المحضر من انه ضبط المتهمين شارعين في تهريب البضائع المبينة بالأوراق دون اداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، ثم استطرده الحكم من ذلك مباشرة الى ان التهمة غير ثابتة في حقهما مما جاء بهذا المحضر ، وخلص ترتيبا على ذلك الى القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية دون ان يمحس الدليل المستمد من محضر الضبط ، بما ينبىء عن المام المحكمة به الماما يؤدي الى تعرف الحقيقة في شأن واقعة الاتهام ومدى ثبوتها بهذا الدليل ويكشف عن قيام المحكمة بواجبها في الترجيح بين أدلة الثبوت والنفي بما يؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والاحالة مع الزام المطعون ضدهما بالمصروفات المدنية .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / محمود عثمان درويش رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد وجدى عبد الصمد ومحمد حلمى راغب ومحمد يونس ثابت وحسن السيد جمعه وجمال الدين منصور عوض وفوزى أحمد المملوك ود . كمال محمد أنور وإبراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم وأحمد محمد أبو زيد نواب رئيس المحكمة .

(٢) هيئة عامة

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٥ القضائية

اختصاص اختصاص غرفة المشورة ، اختصاص دوائر محكمة النقض ، • قانون تفسيره •

قصر اختصاص غرفة المشورة على فحص الطعون فى أحكام الجنب المستأنفة . وإصدار قرار مسبب بعدم قبول ما يفصح منها عن ذلك شكلاً أو موضوعاً . وإحالة ما عداه إلى إحدى دوائر المحكمة لنظره بالجلسة . المادة ٣٦ مكرراً من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المضافة .

لدوائر محكمة النقض . دون غرفة المشورة . إذ رأت العدول عن مبدأ قانونى قرره أحكام سابقة إحالة الطعن إلى الهيئة . أساس ذلك ؟

ان النص فى المادة ٣٦ مكرراً من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - المضافة بالقرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ - على أن تخصص دائرة أو أكثر منعقدة فى غرفة المشورة لفحص الطعون فى أحكام محكمة الجنب المستأنفة ، لتفصل بقرار مسبب فيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلاً أو موضوعاً ، ولتقرر إحالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة ، ولها فى هذه الحالة ان تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية الى حين الفصل فى الطعن ، وفى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل على أنه «واذا رأت إحدى دوائر المحكمة العدول عن مبدأ قانونى قرره أحكام سابقة إحالت الدعوى الى الهيئة المختصة بالمحكمة

للفصل فيها ... يدل على ان الشارع قصر اختصاص غرفة المشورة على الطعون فى احكام محكمة الجنح المستأنفة، وان ما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلا أو موضوعا، تصدر فيه قرارا مسببا بعدم قبوله، وما عداه تحيله الى احدى دوائر المحكمة لنظره بالجلسة، ولهذه الدائرة - دون غرفة المشورة - اذا ما رأت العدول عن مبدأ قانونى قررتة احكام سابقة، أن تحيل الطعن الى الهيئة، يؤكد هذا النظر، ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ - وهو صادر بعد قانون السلطة القضائية - من علة استحداث غرفة المشورة فى قولها «تحقيقا لسرعة الفصل فى الطعون بالنقض الجنائية، وتفاديا لانقضاء دعاوى الجنح بالتقادم، وكذلك الحد من تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية وخاصة قصيرة الاجل منها قبل نظر الطعن، وحتى تكرر محكمة النقض جهودها فى الطعون الجديرة بالنظر، وهى ما تكون غالبا فى الجنايات والجاد من مواد الجنح، الامر الذى يحققه اضافة مادة جديدة ... وان تحيل الطعون الجديرة بالنظر الى الجلسة لتأخذ مسيرتها شأن الطعون فى الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات... والقول بغير ذلك ينطوى على مصادرة حق الدائرة المخول لها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض، فى نقض الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى للفصل فيها من جديد، او تصحيح الخطأ القانونى والحكم بمقتضى القانون، بل وفى رفض الطعن اذا رأت أنه على غير أساس، وهو حق اصيل لايجوز حرمانها منه، وتحل محلها فيه الهيئة العامة عندما تحيله اليها الدائرة. واذا كان ذلك، وكانت غرفة المشورة قد خالفت هذا النظر واحالت الطعن مباشرة الى الهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيه، فانه يتعين - والحالة هذه - اعادته اليها.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما : سرقا المصوغات الذهبية المبينة وصفا وقيمة بالاوراق المملوكة لـ وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح بنها قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما

نسب اليهما . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة بنها الابتدائية «بهيئة استئنافية» قضت حضوريا للاول وغيابيا للثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل . عارض المحكوم عليه الثاني وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

وبجلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٥ قررت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض التي نظر الطعن أمامها (منعقدة في هيئة غرفة مشورة) إحالة الطعن الى الهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيه وذلك عملا بالمادة الرابعة من قانون السلطة القضائية .

الهيئة

من حيث ان الدائرة الجنائية منعقدة في غرفة المشورة بجلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٥ ، قررت إحالة الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٥ ق الى الهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيه ، وذلك عملا بنص المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية .

ومن حيث ان النص في المادة ٣٦ مكررا من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - المضافة بالقرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ - على أن تخصص دائرة او اكثر منعقدة في غرفة المشورة لفحص الطعون في أحكام محكمة الجنح المستأنفة ، لتفصل بقرار مسبب فيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلا أو موضوعا ، ولتقرر إحالة الطعون الاخرى لنظرها بالجلسة ، ولها في هذه الحالة ان تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية الى حين الفصل في الطعن، وفي الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل على أنه «واذا رأت احدى دوائر المحكمة العدول عن مبدأ قانوني قررته احكام سابقة احوالت الدعوى الى الهيئة المختصة بالمحكمة.

للفصل فيها .. يدل على ان الشارع قصر اختصاص غرفة المشورة على الطعون في احكام محكمة الجنح المستأنفة ، وان ما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلا أو موضوعا ، تصدر فيه قرارا مسببا بعدم قبوله ، وما عداه تحيله الى احدى دوائر المحكمة لنظره بالجلسة ، ولهذه الدائرة - دون غرفة المشورة - اذا ما رأت العدول عن مبدأ قانونى قررت احكام سابقة ، ان تحيل الطعن الى الهيئة ، يؤكد هذا النظر ، ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ - وهو صادر بعد قانون السلطة القضائية - من علة استحداث غرفة المشورة فى قولها «تحقيقا لسرعة الفصل فى الطعون بالنقض الجنائية ، وتغاديا لانتقضاء دعاوى الجنح بالتقادم ، وكذلك الحد من تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية وخاصة قصيرة الاجل منها قبل نظر الطعن ، وحتى تكرر محكمة النقض جهودها فى الطعون الجديدة بالنظر ، وهى ما تكون غالبا فى الجنايات والجاد من مواد الجنح ، الامر الذى يحققه اضافة مادة جديدة .. وان تحيل الطعون الجديدة بالنظر الى الجلسة لتأخذ مسيرتها شأن الطعون فى الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات .. والقول بغير ذلك ينطوى على مصادرة حق الدائرة المخول لها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، فى نقض الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى للفصل فيها من جديد ، او تصحيح الخطأ القانونى والحكم بمقتضى القانون ، بل وفى رفض الطعن اذا رأت انه على غير اساس ، وهو حق اصيل لا يجوز حرمانها منه ، وتحل محلها فيه الهيئة العامة عندما تحيله اليها الدائرة . واذ كان ذلك ، وكانت غرفة المشورة قد خالفت هذا النظر واحالت الطعن مباشرة الى الهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيه ، فانه يتعين - والحالة هذه - اعادته اليها .

الاحكام الصادرة
من
الدائرة الجنائية

جلسة اول يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسيد المستشار : حسن غلاب ومحمد
احمد حسن والصاوى يوسف .

(١) نقابات

الطعن رقم ٨١١٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) محاماه . قانون «تفسيره» . إجراءات «إجراءات الطعن» . اختصاص
«الاختصاص الولائي» . نقابات .

صدور القرار المطعون فيه بعد العمل بقانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ خضوع
إجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقررة به . اساس ذلك ؟ .

خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن فى قرارات لجنة القيد بجدول المحامين امام
النقض . ليس من شأنه ان يعصم تلك القرارات من رقابة القضاء . علة ذلك ؟

للشارع ان يسند ولاية الفصل فى بعض المنازعات الادارية . التى يختص القضاء
الادارى بالفصل فيها . الى هيئات قضائية اخرى . اساس ذلك ؟

لسناد الشارع الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع
جداول المحامين فى ظل القانون ٦٨ لسنة ١٩٦١ الى القضاء العادى وإفصاحه عن
التزامه بالنهج ذاته فى قانون المحاماه القائم . مؤدى ذلك : اختصاص محكمة النقض
بالفصل فى القرار المطعون فيه .

(٢) قانون «تفسيره» «سريانه» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها، .
محاماه . نقابات .

معيان تنازع القوانين من حيث الزمان ؟

النص القانونى الجديد . عدم انعطاف اثره على الماضى ما لم ينص على سريانه باثر

رجعى .

قرار لجان قيد المحامين بنشء المراكز من يوم صدوره فحسب .

ورد طلب الطاعن غفلا من التاريخ وخلو الاوراق مما يفيد تقديم الطلب قبل العمل

بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ اثره : رفض طلبه . .

١ - من المقرر انه ولئن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن فى قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض ، الا ان ذلك ليس من شأنه ان تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضى وافتئات على حق المواطن فى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى اللذين كفلهما الدستور فى المادة ٦٨ منه ، فضلا عن ان مبدأ الطعن قد تقرر فى ذات التشريع بالنسبة لكافة القرارات التى تصدر برفض طلبات بالفصل فى الطعون على القرارات التى تصدر بنقل الاسم الى جدول غير المشتغلين - قد افصح عن التزامه فى التشريع الجديد للمحاماه بذات منهجه فى التشريع السابق من نزع الاختصاص بالفصل فى الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين من ولاية القضاء الادارى والابقاء على ما كان معمولا به فى ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من اسناد تلك الولاية - بالاستثناء - الى جهة القضاء العادى ، يؤكد ذلك ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون ، والمناقشات التى دارت حوله فى المجلس قد خلت جميعها من أية اشارة الى العدول عن هذا المنهج أو تعديله وبديهي ان المشرع ما كان لينحو الى نقل الاختصاص من جهة القضاء العادى الى القضاء الادارى دون أن يكون لذلك صدها فى المذكرة الايضاحية للقانون أو فى اعماله التحضيرية ، كما ان التزام المشرع بمنهجه فى التشريع السابق قد تأكد بالابقاء فى المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كان منصوصا عليه فى المادة ٢٥ من القانون السابق من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات الصادرة بإسقاط العضوية عن أى من اعضاء مجلس النقابة ، بل انه استحدث فى المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصا يقضى بإسناد ولاية الفصل فى الطعون التى ترفع عن قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة الى محكمة استئناف القاهرة ، ما يكشف عن الاتجاه فى القانون الجديد للمحاماه الى التوسع فى اسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من طعون الى القضاء

العادى وليس الى الحد منه ، ومن ثم فانه اذا كان خلو قانون المحاماه الجديد من نص ينظم الطعن على القرارات الصادرة برفض طلب القيد فى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض لا يعنى أن تكون تلك القرارات بمنأى عن الطعن عليها ، فانه لا يعنى كذلك ان تصبح ولاية الفصل فى الطعن فيها للقضاء الادارى ، والا كان ذلك مؤديا الى فقدان التجانس بين احكام التشريع الواحد ، ذلك ان جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض شأنه شأن سائر الجداول الأخرى للمحامين من حيث توافر العلة التى رأى المشرع من اجلها ان يختص القضاء العادى بالفصل فى الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لاختلافه عنها فى شأن هذا الاختصاص ، بل ان تشكيل اللجنة المنوط بها الفصل فى طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض برئاسة رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه - طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون - من شأنه ان يضيف عليها طابعا قضائيا لا يتوافر فى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون والمنوط بها نظر طلبات القيد فى الجداول الأخرى ، اذ هى ذات تشكيل ادارى بحت ، ومع ذلك فقد اسند المشرع ولاية الفصل فى الطعن على قراراتها الى جهة القضاء العادى . لما كان ما تقدم فانه اتباعا لمشيئة المشرع - التى اقصح عنها على نحو ما سلف - يكون الاختصاص بنظر الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض مازال معقودا لهذه المحكمة .

٢ - لما كانت المادة ٨٠ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، وأن اشترطت لقبول طلب القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض أن يكون المحامى قد اشتغل بالمحاماه فعلا لمدة سبع سنوات على الأقل امام محاكم الاستئناف ، الا ان المادة ٣٩ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - الذى بدأ العمل به اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٨٣ - قد زادت تلك المدة الى عشر سنوات على الأقل ، واذ كان من المقرر بالنسبة لتنازع القوانين من حيث الزمان ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التى تتم فى الفترة ما بين تاريخ العمل به والغاءه . وان القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى

تقع أو تتم اعتبارا من نفاذه ولا يسرى على الوقائع السابقة عليه الا اذا تقرر الأثر الرجعى بنص خاص هذا الى ان المفهوم من استقراء نصوص قانون المحاماه أنه متى تحققت لجان قيد المحامين من توافر الشروط التى يتطلبها القانون فى الطالب قررت قيد اسمه بالجدول مما مفاده ، أن قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزا قانونيا ذا أثر رجعى ، وانما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن يذهب فى طعنه - الى انه تقدم بطلبه فى ظل سريان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وقبل العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ توصلا الى اعمال احكام القانون الأول دون الثانى الا انه لما كان طلبه غفلا من التاريخ وخلت الأوراق مما يفيد تقديم الطلب قبل العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، كما لم يقدم الطاعن دليلا على صحة ما ذهب اليه - مما سلف فان القرار المطعون فيه اذ انتهى الى رفض طلب قيده اعمالا للقانون الأخير باعتباره القانون الواجب التطبيق الذى قدم الطلب وفصل فيه فى ظله لا يكون قد خالف القانون مما يضحى معه الطعن قائما على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

صدر القرار المطعون فيه ضد الطاعن من لجنة قبول القيد أمام محكمة النقض فى ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ برفض طلبه . فطعن فى هذا القرار بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان القرار المطعون فيه صدر من لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ ، فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى قلم كتاب هذه المحكمة فى ١١ من اغسطس سنة ١٩٨٣ وأودع بذات التاريخ مذكرة بأسباب طعنه موقعة من الاستاذ المحامى - وهو من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض النعى فيها على القرار المطعون فيه الخطأ فى القانون ذلك ان الطاعن تقدم بطلب قيده بجدول المحامين المقبولين

امام محكمة النقض فى ظل سريان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ مستوفيا الشروط التى كان يتطلبها هذا القانون ، ومنها سبق اشتغاله بالمحاماه لمدة اثنى عشر عاما ، وهو الذى طلب التفتيش على اعماله فى الجهة التى يعمل بها وتحتاج الى قيده بالجدول المار نكره فلم يتم هذا التفتيش حتى صدر القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ متضمنا اشتراط العمل بالمحاماه مدة أطول لم تتوفر له ومن ثم فقد قررت اللجنة المختصة برفض طلبه واستندت لهذا التعديل المستحدث خطأ مما يعيب قرارها بما يوجب نقضه وقيد اسم الطاعن بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض .

وحيث ان القرار المطعون فيه اذ صدر بعد اول أبريل سنة ١٩٨٣ ، تاريخ العمل بقانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فان اجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الاجرائية فى هذا القانون اعمالا للأصل العام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات . ولئن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن فى قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض ، الا ان ذلك ليس من شأنه ان تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضى وافتئات على حق المواطن فى اللجوء الى قاضيه الطبيعى اللذين كفلهما الدستور فى المادة ٦٨ منه ، فضلا عن ان مبدأ الطعن قد تقرر فى ذات التشريع بالنسبة لكافة القرارات التى تصدر برفض طلبات القيد بالجدول الأخرى ، وليس ثمة وجه للمغايرة فى هذا الخصوص بينها وبين القرارات التى تصدر برفض القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من سلطة المشرع استمدادا من التفويض المقرر بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور ان يسند ولاية الفصل فى بعض المنازعات الادارية - التى يختص مجلس الدولة أصلا بالفصل فيها طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور - الى هيئات قضائية اخرى وفقا لمقتضيات الصالح العام ، وكان المشرع اعمالا لهذه السلطة قد نهج - حين نص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - على نزع ولاية الفصل فى الطعون على القرارات الصادرة برفض طلبات القيد

بجميع جداول المحامين - بلا استثناء - من القضاء الاداري ، واسندها الى جهة القضاء العادي نظرا لاتصال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة المحاماه التي تمارس - بصفة أساسية - أمام تلك الجهة ، وكان المشرع - بما نص عليه في المواد ١٩ و ٢٢ و ٢٦ من قانون المحاماه الجديد الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ من اختصاص محكمة استئناف القاهرة بالفصل في الطعون على القرارات الصادرة برفض طلبات القيد في الجدول العام للمحامين ، وجدول المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وبما نص عليه في المادة ٤٤ من ذات القانون من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون على القرارات التي تصدر بنقل الاسم الى جدول غير المشتغلين - قد أفصح عن التزامه في التشريع الجديد للمحاماه بذات منهجه في التشريع السابق من نزع الاختصاص بالفصل في الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين من ولاية القضاء الاداري والابقاء على ما كان معمولا به في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من اسناد تلك الولاية - بالاستثناء - الى جهة القضاء العادي ، يؤكد ذلك ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ، وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون ، والمناقشات التي دارت حوله في المجلس قد خلت جميعها من انه اشارة الى العدول عن هذا المنهج أو تعديله ، وبديهي ان المشرع ما كان لينحو الى نقل الاختصاص من جهة القضاء العادي الى القضاء الاداري دون أن يكون لذلك صدهاء في المذكرة الايضاحية للقانون أو في اعماله التحضيرية ، كما ان التزام المشرع بمنهجه في التشريع السابق قد تأكد بالابقاء في المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كان منصوحا عليه في المادة ٢٥ من القانون السابق من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الصادرة بإسقاط العضوية عن أي من أعضاء مجلس النقابة ، بل انه استحدث في المادة ١٢٤ من القانون الجديد نصا يقضي باسناد ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة الى محكمة استئناف

القاهرة ، مما يكشف عن الاتجاه فى القانون الجديد للمحاماه الى التوسع فى اسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من طعون الى القضاء العادى ، وليس الى الحد منه ، ومن ثم فانه اذا كان خلو قانون المحاماه الجديد من نص ينظم الطعن على القرارات الصادرة برفض طلب القيد فى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض لا يعنى أن تكون تلك القرارات بمنأى عن الطعن عليها ، فانه لا يعنى كذلك أن تصبح ولاية الفصل فى الطعن فيها للقضاء الادارى ، والا كان ذلك مؤديا الى فقدان التجانس بين أحكام التشريع الواحد ، ذلك ان جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض شأنه شأن سائر الجداول الأخرى للمحامين من حيث توافر العلة التى رأى المشرع من أجلها ان يختص القضاء العادى بالفصل فى الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لاختلافه عنها فى شأن هذا الاختصاص ، بل ان تشكيل اللجنة المنوط بها الفصل فى طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض برئاسة رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه - طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون - من شأنه أن يضىء عليها طابعا قضائيا لا يتوافر فى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون والمنوط بها نظر طلبات القيد فى الجداول الأخرى اذ هى ذات تشكيل ادارى بحت ، ومع ذلك فقد استند المشرع ولاية الفصل فى الطعون على قراراتها الى جهة القضاء العادى . لما كان لما تقدم فانه اتباعا لمشيئة المشرع - التى أفصح عنها على نحو ما سلف - يكون الاختصاص بنظر الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض مازال معقودا لهذه المحكمة ، واذ كان الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية فانه يكون مقبولا شكلا . وحيث انه يبين من مطالعة الأوراق ان الطاعن قيد بجدول المحامين امام محاكم الاستئناف بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ثم تقدم بطلب للقيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض ، ارفق به - من الأوراق - ما رأى أنه مثبت لتوافر شروط القيد فى ذلك الجدول ، واذ عرض طلبه بجلسته ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ - طبقا للثابت من قائمة الجلسة - فقد صدر فيها القرار المطعون فيه قاضيا برفض الطلب ، وتأسر على غلاف ملف الطاعن بما يفصح عن أن

سبب الرفض هو عدم استيفاء شرط الاشتغال بالمحاماه امام محاكم الاستئناف مدة عشر سنوات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٨٠ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، وان اشترطت لقبول طلب القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض ان يكون المحامى قد اشتغل بالمحاماه فعلا لمدة سبع سنوات على الأقل امام محاكم الاستئناف ، الا ان المادة ٣٩ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - الذى بدأ العمل به اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٨٣ - قد زادت تلك المدة الى عشر سنوات على الأقل ، واذ كان من المقرر بالنسبة لتنازع القوانين من حيث الزمان ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التى تتم فى الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه ، وان القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع او تتم اعتبارا من نفاذه ولايسرى على الوقائع السابقة عليه الا اذا تقرر الأثر الرجعى بنص خاص ، هذا الى أن المفهوم من استقراء نصوص قانون المحاماه انه متى تحققت لجان قيد المحامين من توافر الشروط التى يتطلبها القانون فى الطالب قررت قيد اسمه بالجدول مما مفاده ان قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزا قانونيا ذا أثر رجعى ، وانما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن يذهب - فى طعنه - الى أنه تقدم بطلبه فى ظل سريان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وقبل العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ توصلا الى اعمال أحكام القانون الأول دون الثانى الا أنه لما كان طلبه غفلا من التاريخ وخلت الأوراق مما يفيد تقديم الطلب قبل العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، كما لم يقدم الطاعن دليلا على صحة ما ذهب اليه - مما سلف - فان القرار المطعون فيه اذ انتهى الى رفض طلب قيده اعمالا للقانون الأخير باعتباره القانون الواجب التطبيق الذى قدم الطلب وفصل فيه فى ظله لا يكون قد خالف القانون مما يضحى معه الطعن قائما على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ومحمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة ومحمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(٢) نقابات

الطعن رقم ٨١١٤ لسنة ٥٤ القضائية

(١) محاماة ، قانون «تفسيره» ، إجراءات «إجراءات الطعن» ، اختصاص «الاختصاص الولائي» ، نقابات ،

صدور القرار المطعون فيه بعد العمل بقانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع إجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقررة به . أساس ذلك ؟

خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين أمام النقض . ليس من شأنه أن يعصم تلك القرارات من رقابة القضاء . علة ذلك ؟

للشارع أن يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية التي يختص القضاء الادارى بالفصل فيها . الى هيئات قضائية أخرى . أساس ذلك ؟

اسناد الشارع الفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين في ظل القانون ٦٨ لسنة ١٩٦١ . الى القضاء العادى وافصاحه عن التزامه بالنهج ذاته في قانون المحاماة القائم . مؤدى ذلك : اختصاص محكمة النقض بالفصل في القرار المطعون فيه .

(٢) محاماه ، قانون «تفسيره» «سريانه» ، نقض «حالات الطعن» ، الخطأ في تطبيق القانون ، نقابات ،

معيار تنازع القوانين من حيث الزمان ؟

النص القانونى الجديد . عدم إنعطاف اثره على الماضى مالم ينص فى غير المواد الجنائية على سريانه بأثر رجعى .

مخالفة القرار المطعون فيه هذا النظر خطأ فى تطبيق القانون .

١ - من المقرر انه ولئن خلا قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ من نص ينظم الطعن فى قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض ، الا ان ذلك ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء ، لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضى ، واقتئات على حق المواطن فى الالتجاء الى قاضية الطبيعى ، اللذين كفلهما الدستور فى المادة ٦٨ منه ، فضلا عن ان مبدأ الطعن قد تقرر فى التشريع ذاته بالنسبة لكافة القرارات التى تصدر برفض طلبات القيد بالجداول الاخرى وليس ثمة وجه للمغايرة فى هذا الخصوص بينها وبين القرارات التى تصدر برفض القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من سلطة الشارع استمدادا من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور ان يسند ولاية الفصل فى بعض المنازعات الادارية التى يختص القضاء الادارى بالفصل فيها طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور الى هيئات قضائية اخرى وفقا لمقتضيات الصالح العام ، وكان الشارع اعمالا لهذه السلطة ، قد درج - حين سن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ - على نزع ولاية الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين بغير استثناء - من القضاء الادارى ، واسندها الى القضاء العادى ، وكان الشارع بما نص عليه فى المواد ١٩ ، ٢٣ ، ٣٦ من قانون المحاماه القائم ، من اختصاص محكمة استئناف القاهرة بالفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد فى الجدول العام للمحامين وجدولى المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ، وبما نص عليه فى المادة ٤٤ من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون فى القرارات التى تصدر بنقل اسم المحامى الى جدول المحامين غير المشتغلين ، قد افصح عن التزامه فى التشريع القائم بذات نهجه فى التشريع السابق ، من نزع الاختصاص بالفصل فى الطعون فى قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين ، من ولاية القضاء الادارى ، والابقاء على ما كان معمولاً به فى ظل قانون المحاماه السابق ، من اسناد تلك الولاية بغير استثناء الى القضاء العادى .

٢ - لما كان الطاعن قيد بجدول المحامين المقبولين امام محاكم الاستئناف فى الثالث من مارس سنة ١٩٧٦ ، ثم تقدم بطلب القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض فى الخامس من مارس سنة ١٩٨٣ ، وارفق به المستندات الدالة على توافر شروط القيد فى ذلك الجدول وما يفيد سداد رسوم القيد وعدم صدور احكام تأديبية ، ضده البتة ، اعمالا لنص المادتين ٨٠ ، ١٦٥ من قانون المحاماه القائم وقتذاك الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، واذ عرض الطلب على اللجنة المختصة فقد اصدرت قرارا غير مسبب برفضه ، بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ . لما كان ذلك . وكانت وقائع الطعن المائل ، قد تمت فى الفترة بين تاريخ العمل بقانون المحاماه السابق آنف الذكر وبين تاريخ الغائه بالقانون الحالى الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به فى الاول من ابريل سنة ١٩٨٣ ، فان القانون السابق يكون هو السارى على الوقائع المذكورة بما فى ذلك ما اشترطه فى المحامى طالب القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض من ان يكون قد اشتغل بالمحاماه فعلا لمدة سبع سنوات على الاقل امام محاكم الاستئناف وهو ما كانت تنص عليه المادة ٨٠ منه - وليس القانون الحالى الذى زاد تلك المدة الى عشر سنوات فى المادة ٣٩ منه ، لما هو مقرر بالنسبة لتنازع القوانين من حيث الزمان ، ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التى تتم فى الفترة بين تاريخ العمل به وبين تاريخ الغائه ، وان القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه الا اذا تقرر الاثر الرجعى فى غير المواد الجنائية بنص خاص ، وهو ما خلا منه القانون القائم ، فلا يسرى على حالة الطاعن الذى اكتملت عناصر الواقعة المنشئة لحقه فى القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض - بتقديم الطلب مستوفيا شروط قبوله الى اللجنة المختصة بنظره - قبل نفاذه .

الوقائع

تقدم الاستاذ المحامى بطلب مؤرخ فى ١٩٨٣/٣/٥ للسيد المستشار رئيس محكمة النقض ورئيس لجنة قبول المحامين للمرافعة أمام محكمة النقض والادارية العليا لقيد اسمه ضمن المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض وبتاريخ ١٩٨٤/٢/١٦ صدر قرار اللجنة برفض الطلب .
فطعن الاستاذ/ المحامى بصفته وكيلًا عن الطاعن فى هذا القرار بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ ، فقرر الطاعن بالطعن فيه فى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٤ واودع فى ذات التاريخ مذكرة بأسباب الطعن موقعه من المحامى وهو من المحامين المقبولين امام محكمة النقض ، نعى فيها على القرار المطعون فيه الخطأ فى القانون اذ رفض طلب قيد الطاعن بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض ، على سند من أنه لم تنقضى عشر سنوات على اشتغال الطاعن بالمحاماه امام محاكم الاستئناف طبقا لما يوجبه قانون المحاماه الجديد الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، فى حين انه قدم طلبه مستوفيا لشروط قبوله فى ظل قانون المحاماه الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قبل الغائه ، والذي كان يتطلب للقيد بجدول المحامين امام محكمة النقض سابقة الاشتغال مدة سبع سنوات فحسب امام محاكم الاستئناف ، وهو ما يعيب القرار المطعون فيه ويستوجب الغاءه وقيد الطاعن بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه وقد صدر بعد الأول من ابريل سنة ١٩٨٣ ، تاريخ العمل بقانون المحاماه القائم الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فان اجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الاجرائية المقررة فى

هذا القانون ، وذلك اعمالا للاصل العام المقرر بالمادة الاولى من قانون المرافعات ، وانه ولئن خلا قانون المحاماة القائم من نص ينظم الطعن فى قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض ، الا ان ذلك ليس من شأنه ان تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء ، لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضى ، وافتئات على حق المواطن فى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ، اللذين كفلهما الدستور فى المادة ٦٨ منه ، فضلا عن ان مبدأ الطعن قد تقرر فى التشريع ذاته بالنسبة لكافة القرارات التى تصدر برفض طلبات القيد بالجدول الاخرى ، وليس ثمة وجه للمغايرة فى هذا الخصوص بينها وبين القرارات التى تصدر برفض القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من سلطة الشارع استمدادا من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور ان يسند ولاية الفصل فى بعض المنازعات الادارية - التى يختص القضاء الادارى بالفصل فيها طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور الى هيئات قضائية اخرى وفقا لمقتضيات الصالح العام ، وكان الشارع اعمالا لهذه السلطة ، قد درج - حين سن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ - على نزاع ولاية الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين - بغير استثناء - من القضاء الادارى ، واسندها الى القضاء العادى ، وكان الشارع بما نص عليه فى المواد ١٩ ، ٢٣ ، ٣٦ من قانون المحاماه القائم ، من اختصاص محكمة استئناف القاهرة بالفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة برفض طلبات القيد فى الجدول العام للمحامين وجدولى المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ، وبما نص عليه فى المادة ٤٤ منه من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون فى القرارات التى تصدر بتقل اسم المحامى الى جول المحامين غير المشتغلين ، قد اقصح عن التزامه فى الشريع القائم بذات نهجه فى التشريع السابق ، من نزاع الاختصاص بالفصل فى الطعون فى قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين ، من ولاية القضاء الادارى ، والابقاء على ما كان معمولاً به فى ظل قانون المحاماه السابق ، من اسناد تلك الولاية

بغير استثناء الى القضاء العادى ، يؤكد ذلك ، ان المذكرة الايضاحية للقانون القائم وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب والمناقشات التى دارت حوله فى المجلس قد خلت جميعها من اية اشارة الى العدول عن النهج المذكور او تعديله ، وبدهى ان الشارع ماكان لينحو الى نقل الاختصاص من القضاء العادى الى القضاء الادارى ، دون ان يكون لذلك صدى فى الاعمال التحضيرية للقانون ، كما ان التزام الشارع نهجه فى التشريع السابق ، قد تأكد بالابقاء فى المادة ١٤١ من القانون القائم ، على ماكان منصوصا عليه فى المادة ٢٥ من القانون السابق ، من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون التى ترفع اليها عن القرارات الصادرة باسقاط العضوية عن اى من اعضاء مجلس النقابة ، بل انه استحدث فى المادة ١٣٤ منه نصا يقضى باسناد ولاية الفصل فى الطعون التى ترفع فى قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة الى محكمة استئناف القاهرة ، مما يكشف عن الاتجاه فى القانون الجديد للمحاماه ، الى التوسع فى اسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من منازعات الى القضاء العادى وليس الى الحد منه ، ومن ثم فانه اذا كان خلق قانون المحاماه الجديد من نص ينظم الطعن فى القرارات الصادرة برفض طلب القيد فى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض ، لا يعنى ان تلك القرارات بمنأى عن الطعن فيها ، فانه لا يعنى ايضا ان تصبح ولاية الفصل فى الطعن فيها للقضاء الادارى ، والا كان ذلك مؤديا الى فقدان التجانس بين احكام التشريع الواحد ، ذلك بأن القيد فى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض شأنه شأن القيد بسائر جداولهم ، من حيث توافر العلة التى ارتأى الشارع من أجلها ان يسند الاختصاص للقضاء العادى بالفصل فى الطعون المتعلقة به ، مما لا يستساغ معه القول باختلافها عنها فى هذا الصدد ، بل ان تشكيل اللجنة المنوط بها الفصل فى طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين امام النقض ، برياسة رئيس محكمة النقض او احد نوابه طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون آنف الذكر من شأنه ان يضاف عليها طابعا قضائيا ، لا يتوافر فى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون ذاته ، والمنوط بها نظر طلبات

القيد في الجداول الاخرى ، اذ هي ذات تشكيل ادارى بحت ، ورغم ذلك ، فقد نص الشارع صراحة على اختصاص القضاء العادى بالفصل فى الطعون فى قراراتها . لما كان ما تقدم ، فان الاختصاص بنظر الطعن المائل يكون معقودا لمحكمة النقض ، وقد استوفى الطعن اوضاعه الشكلية . ومن حيث أنه يبين من الاوراق ان الطاعن قيد بجدول المحامين المقبولين امام محاكم الاستئناف فى الثالث من مارس سنة ١٩٧٦ ، ثم تقدم بطلب القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض فى الخامس من مارس ١٩٨٣ ، وارفق به المستندات الدالة على توافر شروط القيد فى ذلك الجدول وما يفيد سداد رسوم القيد وعدم صدور احكام تأديبية ، ضده البتة ، اعمالا لنص المادتين ٨٠ ، ١٦٥ من قانون المحاماه القائم وقتذاك الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، واذ عرض الطلب على اللجنة المختصة فقد اصدرت قرارا غير مسبب برفضه ، بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ . لما كان ذلك ، وكانت وقائع الطعن المائل ، قد تمت فى الفترة بين تاريخ العمل بقانون المحاماه السابق آنف الذكر وبين تاريخ الغائه بالقانون الحالى الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به فى الاول من ابريل سنة ١٩٨٣ ، فان القانون السابق يكون هو السارى على الوقائع المذكورة بما فى ذلك ما اشترطه فى المحامى طالب القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض من ان يكون قد اشتغل بالمحاماه فعلا لمدة سبع سنوات على الأقل امام محاكم الاستئناف ، وهو ما كانت تنص عليه المادة ٨٠ منه - وليس القانون الحالى الذى زاد تلك المدة الى عشر سنوات فى المادة ٣٩ منه ، لما هو مقرر بالنسبة لتنازع القوانين من حيث الزمان ، ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التى تتم فى الفترة بين تاريخ العمل به وبين تاريخ الغائه ، وان القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه الا اذا تقرر الاثر الرجعى - فى غير المواد الجنائية بنص خاص ، وهو ما خلا منه القانون القائم ، فلا يسرى على حالة الطاعن الذى اكتملت عناصر الواقعة المنشئة لحقه فى القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض - بتقديم الطلب

مستوفيا شروط قبوله الى اللجنة المختصة بنظره - قبل نفاذه واذ قضى القرار المطعون فيه برفض طلب الطعن فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب الغاءه والقضاء بقيد الطاعن بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض . ولا يقدح في ذلك ان يكون القرار المطعون فيه ، قد صدر بعد نفاذ قانون المحاماه القائم ، الذي اشترط الاشتغال بالمحاماه امام محاكم الاستئناف عشر سنوات على الأقل ، بقبول طلب القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض ، اذ فضلا عما تقدم بيانه ، فانه لا يسوغ ان يتوقف مصير هذا الطلب قبولا ورفضاً ، على تاريخ نظره والفصل فيه .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين صلاح خاطر ومحمد عباس مهران وطلعت الاكيابي ومحمود عبد الباري

(٣) نقابات

الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ القضائية

صحافة • قانون تفسيره، نظام عام • إجراءات • إجراءات الطعن، • نقابات •
إجراءات التقاضي • من النظام العام .
لمن تقرر حق الطعن في تشكيل الجمعية العمومية للصحفيين في القرارات الصادرة منها
وفي صحة انعقادها في تشكيل مجلس النقابة وماهية إجراءات الطعن ؟ المادة ٦٢ من
القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ .
عدم اتباع الطاعن تلك الإجراءات واقامة الدعوى امام محكمة القضاء الادارى اثره عدم
قبول الطعن . لا يغير من ذلك قضاء تلك المحكمة بعدم اختصاصها واحالة الدعوى الى
محكمة النقض . اساس ذلك ؟

لما كانت إجراءات التقاضي من النظام العام . وكانت المادة ٦٢ من
القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين تنص على انه «لوزير
الارشاد القومى ان يطعن في تشكيل الجمعية العمومية وتشكيل مجلس النقابة
وله كذلك حق الطعن في القرارات الصادرة من الجمعية العمومية ، ولخمس
الاعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية ، حق الطعن في صحة
انعقادها وفي تشكيل مجلس النقابة ، ويتم الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة
النقض، الدائرة الجنائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية
العمومية بالنسبة لاعضاءها ومن تاريخ الابلاغ بالنسبة لوزير الارشاد
القومى» .. وكان الطاعن لم يسلك هذا الطريق ، وانما اقام بطعنه دعوى امام
محكمة القضاء الادارى ، فان طعنه يكون غير مقبول . ولا يغير من ذلك ان
تلك المحكمة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى هذه

المحكمة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لانه طالما كان للصحفيين قانون خاص يحكم قضاياهم التى تدخل فى ولاية هذه المحكمة ويحدد الاجراءات التى ترفع بها ، فإنه لا يجوز اللجوء الى سواه .

الوقائع

أقام الطاعن دعواه امام محكمة القضاء الادارى وقيدت بجدولها برقم ٢٥٨٤ لسنة ٣٧ القضائية ضد نقابة الصحفيين طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعلان نتيجة انتخابات النقيب فى الانتخابات التى جرت يوم ٤ مارس سنة ١٩٨٣ حتى يفصل فى الموضوع وفى الموضوع بقبول الدعوى شكلا وبالغاء القرار الصادر باعلان نتيجة انتخابات النقيب فى الانتخابات سالفه الذكر مع ما يترتب على ذلك من اثار . ومحكمة القضاء الادارى قضت بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٨٥ عملا بالمادة ٦٢ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ والمادة ١١٠ من قانون المرافعات بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وباحالتها بحالتها الى محكمة النقض الدائرة الجنائية للاختصاص .

المحكمة

حيث ان الوقائع - كل ما يبين من الاوراق - تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٥٨٤ لسنة ٣٧ قضائية امام محكمة القضاء الادارى ضد نقابة الصحفيين طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعلان نتيجة الانتخابات التى اجريت يوم ٤/٣/١٩٨٣ بفوز الاستاذ نقيبا للصحفيين وفى الموضوع بالغاء هذا القرار ، استنادا الى ان تلك الانتخابات قد تمت دون مراعاة للضوابط المقررة فى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بانشاء نقابة الصحفيين واللائحة الداخلية لتلك النقابة ثم اعلن المدعى رئيس المجلس الاعلى للصحافة بصحيفة طلب فيها الحكم فى مواجته بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى . وبتاريخ ١٩/٣/١٩٨٥ حكمت المحكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وباحالتها الى هذه المحكمة

باعتبار ان تلك الدعوى - تدخل فى نطاق الطعن فى تشكيل مجلس النقابة الذى يختص به محكمة النقض «الدائرة الجنائية» وفقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا . لما كان ذلك ، وكانت اجراءات التقاضى من النظام العام . وكانت المادة ٦٢ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين تنص على انه «لوزير الارشاد القومى ان يطعن فى تشكيل الجمعية العمومية وتشكيل مجلس النقابة وله كذلك حق الطعن فى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية ، ولخمس الاعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية حق الطعن فى صحة انعقادها وفى تشكيل مجلس النقابة ، ويتم الطعن بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض «الدائرة الجنائية» خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية بالنسبة لعضائها ومن تاريخ الابلاغ بالنسبة لوزير الارشاد القومى ..» وكان الطاعن لم يسلك هذا الطريق ، وانما اقام بطعنه دعوى أمام محكمة القضاء الادارى ، فان طعنه يكون غير مقبول . ولا يغير من ذلك ان تلك المحكمة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى هذه المحكمة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لانه طالما كان للصحفيين قانون خاص يحكم قضاياهم التى تدخل فى ولاية هذه المحكمة ويحدد الاجراءات التى ترفع بها ، فإنه لا يجوز اللجوء الى سواه .

الاحكام الصادرة

من

الدائرة الجنائية

ب - في المواد الجنائية.

جلسة اول يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الرحيم تافع نائب رئيس المحكمة وحسن غلاب ، ومحمد احمد حسن ،
والسيد عبد المجيد العشرى .

(١)

الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) اثبات «بوجه عام» «شهود» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب» ، نقض
«اسباب الطعن» ، مالا يقبل منها» ،
حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
- (٢) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير
معيب» ، اثبات «شهود» ،
وزن اقوال الشهود . موضوعى .
تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . لايجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .
- (٣) ايجار اماكن ، خلو رجل ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب» ، نقض
«اسباب الطعن» ، مالا يقبل منها» ،
اقتضاء المؤجر بالذات او بالواسطة . مقدم ايجار او أية مبالغ اضافية بسبب تحرير
عقد الايجار او خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد فى
حدود القانون . مؤتم . علة ذلك ؟
عدم سريان الحكم المذكور على المستأجر الذى ينهى العلاقة الايجارية ويتنازل
للمؤجر (او للغير عن العين المؤجرة لتخلف الصفة والسببيه للتأثيم) .

١ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال
الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة
الصحيحة لواقعة حسبما يودى اليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من
صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل
والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

٢ - لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه . واذ كان الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه على نحو ما سبق بيانه الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما استقرت في يقين المحكمة وكانت الأسباب التي عول عليها في هذا الخصوص لها أصلها الثابت في الأوراق وبما لا تنازع فيه الطاعنة ثم رتب على تلك الصورة وما يشير اليه تواريخ تعاقب الاحداث قضاءه بالبراءة في استدلال سائغ يقوم استنتاج عقلي مقبول فان ما تثيره الطاعنة من أن الحكم اقام قضاءه بالبراءة على أدلة لا ترشح لها الوقائع لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة من مصادرها المتاحة في الأوراق وتقدير الادلة القائمة في الدعوى وفقا لما تراه وهي أمور لا تجوز مصادرتها فيها لدى محكمة النقض .

٣ - لما كان من المقرر أن الشارع انما يؤثم - بالاضافة الى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم ايجار - أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد - وفي حدود ما نص عليه القانون - سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يروم تأجيريه الى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر وسببية تحرير عقد الايجار وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر ومن ثم فان الحظر المشار اليه لا يسرى على المستأجر الذي ينهى العلاقة الايجارية ويتنازل للمؤجر أو للغير عن العين المؤجرة لتخلف الصفة والسببية مناط التأثيم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده : بأنه تقاضى المبالغ المنوه عنها بالاوراق خارج نطاق عقد الايجار كخلو رجل ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه مبلغ ٤٦٠٠٠ جنيه (ستة وأربعين ألف جنيه) والزامه بأن يرد مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة وعشرين ألف جنيه) وأمرت بكفائة الف جنيه لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند اليه .

فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة ان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة تقاضيه - وهو مستأجر - مبالغ خارج نطاق عقد الايجار «خلو رجل» مقابل تنازله عن العين للمؤجر الذى قام بتأجيرها لأخر فقد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون .

ذلك بأنه اتخذ من قيام المطعون ضده بالتنازل عن عقد الايجار للمالك فى ١٩٨٠/٢/٥ أى بعد تحرير الأخير عقد ايجار لآخر عن تلك العين فى ١٩٨٠/٢/١ دليلا على حسن نيته وبالتالي عدم تقاضيه أية مبالغ . كما اعتبر الحكم تقاضيه المبلغ - على فرض صحة ذلك - غير مؤثم قانونا تأسيسا على انه منبت الصلة بواقعة ابرام عقد الايجار الجديد لأن التنازل كان للمالك مباشرة وليس للمجنى عليه المستأجر الجديد . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل وقائع الدعوى أورد أسباب قضائه ببراءة المطعون ضده فى قوله : «وحيث أنه يبين من

الاطلاع على مستندات وأوراق الدعوى أن عقد الايجار المبرم بين الشاكي وبين مالك العقار يحمل تاريخ ١٩٨٠/٢/١ فى حين أن المتهم المستأنف قد حرر تنازله للمالك عن عقده القديم فى ١٩٨٠/٢/٥ بما يكشف أن المتهم المستأنف لم يكن صاحب دور فى العقد الجديد الذى أبرمه المالك قبل أن يتنازل له المتهم عن الشقة موضوع التداعى بخمسة أيام هذا فضلا عن أن عقد الايجار القديم وعبارة التنازل المدونة عليه والتي وضعها المستأنف على ذلك العقد ثم عبارات العقد الجديد المؤرخ ١٩٨٠/٢/١ كلها بخط يد واحد هو خط وكيل المالك وهذا يؤكد ان الواقعة لها صورة أخرى خلاف ما جاء بالتحقيقات حين قيل أن المتهم حرر التنازل بمعرفته وليس هناك بالأوراق ما يفيد أن المستأجر تنازل عن العقد للمجنى عليه الشاكي واجب حمله بل جاءت أقوال الشهود والمستندات على أن المتهم تنازل عن العقد للمالك وأنهى علاقته الايجارية وترك المالك وشأنه فى تأجير العين . وحيث أنه يفرض التسليم جدلا بصحة واقعة اقتضاء المستأنف المتهم لمبالغ من الشاكي فان هذه المبالغ منبئة الصلة بتحرير عقد الايجار له ومن ثم فلا جريمة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق . وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه . واذ كان الحكم المطعون فيه أورد فى أسبابه على نحو ما سبق بيانه الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة وكانت الأسباب التى عول عليها فى هذا الخصوص لها أصلها الثابت فى الأوراق وبما لا تنازع فيه الطاعنة ثم رتب على تلك الصورة وما يشير اليه تواريخ تعاقب الاحداث قضاءه بالبراءة فى استدلال سائغ يقوم استنتاج عقلى مقبول فان ماثثيره الطاعنة من أن الحكم

اقام قضاءه بالبراءة على ادلة لا ترشح لها الوقائع لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة من مصادرها المتاحة في الأوراق وتقدير الادلة القائمة في الدعوى وفقا لما تراه وهي أمور لا تجوز مصادرتها فيها لدى محكمة النقض) لما كان ذلك . وكان من المقرر أن الشارع انما يؤتم - بالاضافة الى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم ايجار - أن يتقاضى منه أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد - وفي حدود ما نص عليه القانون - سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يروم تأجيره الى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر وسببية تحرير عقد الايجار وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الاضافية وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر ومن ثم فإن الحظر المشار اليه لا يسرى على المستأجر الذي ينهى العلاقة الايجارية ويتنازل للمؤجر أو للغير عن العين المؤجرة لتخلف الصفة والسببية مناط التأثيم . واذ كان الحكم المطعون فيه قد نفى في أسبابه على نحو ماسبق بيانه عن المطعون ضده صفة المؤجر والصلة بواقعة تحرير عقد الايجار وكانت النياية الطاعنة لا تمارى في ان لما عول عليه الحكم في هذا الصدد سنده من الأوراق فان منعاهما على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة، ومحمد وممدوح سالم ، نائب رئيس المحكمة ، ومحمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ، ومحمود بهي الدين عبدالله .

(٢)

الطعن رقم ٧٧١٩ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نيابة عامة . نقض «المصلحة في الطعن والصفة فيه» ، «اسباب الطعن» . مالا يقبل منها ، . طعن «الصفة في الطعن» .

للنيابة العامة الطعن في الحكم . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه . اساس ذلك ؟

(٢) عمل . نقض «حالات الطعن» . الخطأ في تطبيق القانون» . «الحكم في الطعن» .

عدم توفير وسائل الاسعاف الطبية هو من قبيل الاحكام التنظيمية العامة التي لا تمس حقوق العمال . لاتتعدد عقوباتها بتعدد عدد العمال .

(٣) محكمة ثان درجة «نظرها الدعوى والحكم فيها» . حكم «اصداره» .

ايجاب اجماع قضاة محكمة ثان درجة عند تشديد العقوبة او الغاء حكم البراءة . مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة اول درجة في تقدير الوقائع والادلة والعقوبة ولا ينصرف الى حالة الخطأ في القانون . علة ذلك ؟

١ - لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اعتبارا بأنها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الاحكام وان لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه فان مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بادانة المطعون ضده .

٢ - من المقرر أن ما أوجبه قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ فى الفقرة الاولى من المادة ١٢١ منه على صاحب العمل من توفير وسائل الاسعاف الطبية للعمال - حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هو من قبيل الاحكام التنظيمية العامة التى لا تمس حقوق العمال فرداً فرداً فلا يجوز عند الإدانة لعدم توفيرها ، الحكم بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال .

٣ - إن مراد الشارع من النص فى المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والادلة وأن تكون هذه الوقائع والادلة كافية فى تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون ايثاراً من الشارع لمصلحة المتهم ، أما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع بل لا يتصور أن يكون الاجماع ذريعة الى تجاوز حدود القانون أو اغفال حكم من أحكامه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ١ - لم يقم بتوفير وسائل الاسعاف الطبية المناسبة . ٢ - لم يقم بتوفير وسائل الحريق المناسبة . ٣ - لم يقم بتغطية الاسلاك الكهربائية . وطلبت عقابة بمواد القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جناح قسم السويس الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيهاً عن كل تهمة . استأنف كل من المحكوم عليه والنيابة العامة - وقيد استئنافهما برقم ١٠٣٧ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة السويس الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع قبول وتعديل الى تغريم المتهم خمسين جنيهاً عن التهمتين الثانية والثالثة والتعدد بالنسبة للتهمة الاولى وتأبيده فيما عدا ذلك . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والبطلان ، ذلك بأنه دان المطعون ضده بجرائم عدم توفير وسائل الاسعاف الطبية للعمال وعدم توفير وسائل مكافحة الحريق وعدم تغطية الاسلاك الكهربائية في المنشأة وقضى بتعدد الغرامة في الجريمة الاولى بقدر عدد العمال وأفرد عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين الثانية والثالثة مع أن الجريمة الاولى لا تتعدد فيها الغرامة لان الالتزام بتوفير وسائل الاسعاف الطبية من قبيل الاحكام التنظيمية ، كما أن الجريمتين الثانية والثالثة قوامها فعل واحد هو عدم توفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل مما يوجب الحكم فيهما بعقوبة واحدة طبقا للفقرة الاولى في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأخطأ الحكم أيضا حين قضى بتشديد العقوبة دون أن تنص على صدوره بأجماع قضاة المحكمة كل ذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اعتبارا بأنها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الاحكام وان لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه فان مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المطعون ضده ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون . ومن حيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بانه : (أولا) لم يتم توفير وسائل الاسعاف الطبية المناسبة . (ثانيا) لم يتم توفير وسائل مكافحة الحريق في المنشأة . (ثالثا) لم يتم بتغطية الاسلاك الكهربائية في المنشأة وطلبت النيابة العامة عقابه بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريم المتهم عشرين جنيها عن كل تهمة فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣

بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المطعون ضده خمسين جنيها عن التهمتين الثانية والثالثة وتعدد العقوبة بالنسبة للتهمة الاولى وتأيينه فيما عدا ذلك ، وقد أعلن هذا الحكم للمطعون ضده في ١٩٨٣/١٢/٢٤ وانتضى ميعاد المعارضة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ما أوجبه قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ في الفقرة الاولى من المادة ١٢١ منه على صاحب العمل من توفير وسائل الاسعاف الطبية للعمال - حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هو من قبيل الاحكام التنظيمية العامة التي لا تمس حقوق العمال فردا فردا فلا يجوز عند الادانة لعدم توفيرها ، الحكم بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة عنها ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المطعون ضده خمسين جنيها عن التهمتين الثانية والثالثة ، فانه يكون قد قضى فيها بعقوبة واحدة على خلاف ما ذهب اليه النيابة العامة بوجه النعى ، ويكون النعى بهذا الوجه لامحل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن مراد الشارع من النص في المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والادلة وأن تكون هذه الوقائع والادلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون ايثارا من الشارع لمصلحة المتهم ، أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لايحتاج الى اجماع بل لا يتصور أن يكون الاجماع ذريعة الى تجاوز حدود القانون أو اغفال حكم من احكامه ، واذ ما كان حكم محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للجريمتين الثانية والثالثة اذ نزل بالعقوبة فيها عن الحد الأدنى المقرر في القانون ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتشديد العقوبة عنهما

الى حدها الادنى يكون قد اقتصر على تطبيق القانون على وجهه الصحيح ولا يشترط لذلك اجماع قضاة المحكمة ، ومن ثم يكون ما تثيره الطاعة في هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بالغاء ما قضى به من تعدد الغرامة المقضى بها عن التهمة الاولى ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٨٥

بإدارة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد ابوزيد ، ومصطفى طاهر ، وحسن عميره ، ومحمد زايد .

(٣)

الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٤ القضائية

(١) رشوة . جريمة «اركانها» . موظفون عموميون .

متى تتحقق جريمة الرشوة في حق الموظف العام ومن في حكمة ؟
تنفيذ الغرض من الرشوة . ليس ركناً في الجريمة .

تسوية الشارع بما إستحدثه من نصوص بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله بإستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه .

(٢) إثبات «بوجه عام» . حكم «تسبيبه» . تسبب غير معيب .

التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

إنهاء الحكم إلى إطراح التسجيل وعدم أخذه بالدليل المستمد منه لا يتعارض مع ما أورده من أقوال الشاهد . أساس ذلك ؟

١ - إن جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله سواء كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه حقاً أو غير حق ولا يستطيع الموظف أو لا ينتوى القيام به لمخالفته لأحكام القانون لان تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركناً في الجريمة ولان الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما إستتته في نصوصه التي استحدثها بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله بإستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها وان الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقاً للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم منه حين يتجر فيها على أساس من الواقع ان هو يجمع بين اثنتين هما الاحتيال والارتشاء .

٢ - لما كان من المقرر ان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين

أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من اطراح التسجيل وعدم أخذه بالدليل المستمد منه لا يتعارض مع ما أورده من أقوال الشاهد عضو الرقابة الإدارية من أنه بعد أن كشف استماعه إلى الحديث المسجل عند انتهاء اللقاء أسرع إلى ضبط الطاعن وتفتيشه مادام أنه لم يحصل فى أقواله مضمون ما تناوله الحديث ولم يستند إلى شىء من أقواله فى هذا الخصوص ومن ثم فقد انحسر الحكم حالة التناقض فى التسبيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - بصفته موظفا عموميا مأمور ضرائب بمأمورية ضرائب التمغة بالقاهرة . طلب وأخذ عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب مبلغ الف جنيه قبل منه مبلغ ثلاثمائة جنيه من ... على سبيل الرشوة مقابل تقدير ضريبة التمغة المستحقة عليه على نحو يتفق وحجم نشاطه ووفق الاسس القانونية السليمة . واحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من هذا القانون بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه الف جنيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه ان دان الطاعن بجريمة طلب وأخذ رشوه قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه تناقض فى التسبيب ذلك بأن دفاع الطاعن قام على ان ما وقع منه يخرج عن نطاق التأثيم لان تقدير الضريبة المزعوم لا يعدو ان يكون واقعة وهمية لا تتحقق بها جريمة الرشوة

أو الشروع فى النصب اذ كان المبلغ على علم بالتقدير الحقيقى للضرية المستحقة عليه بتوقيعه على محضر الأعمال الا أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما لا يتفق وصحيح القانون ، كما انه بعد أن أفصح فى مدوناته أن المحكمة لاتعول على الحديث المسجل عاد واستند الى أقوال الشاهد « » بأنه قام بضبط الطاعن بعد ان سمع من الحديث المسجل انتهاء اللقاء بينه وبين المبلغ مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت بيانا للواقعة أن الطاعن - وهو مأمور ضرائب التمغة بضرائب القاهرة - توجه الى الشركة التى يديرها المبلغ وعرفه ان ضريبة التمغة المستحقة على الشركة تبلغ عدة آلاف من الجنيهات وأبدى له استعداد له لاعداد تقرير بتخفيض قيمة الضريبة لقاء تقاضيه منه مبلغ الف جنيه فتظاهر بالموافقة واتفق معه على لقاء آخر وأبلغ الامر لعضو الرقابة الادارية الذى طلب منه مسايرة الطاعن وفى اللقاء الثانى توصل الاتفاق بينهما الى تخفيض الجعل الى ثلاثمائة جنيه وعد المبلغ بتدبيره فى لقاء ثالث وقام عضو الرقابة الادارية باثبات ارقام المبلغ بمحضره واستصدر اذنا من النيابة العامة بالضبط والتفتيش وأعد كمينا منه وأفراد القوة المرافقة له كما أعد اجراءات تسجيل الحديث بين الطاعن والمبلغ ، وفى الموعد المحدد حضر الطاعن الى مقر الشركة وتم اللقاء بينه وبين المبلغ واثروا خروجه قام بالقبض عليه وبتفتيش الحقيبة التى كان يحملها عثر بداخلها على المبلغ الثابت ارقامه بمحضره . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الادلة ، واثبت على الطاعن من شهادة رئيس مأمورية ضرائب التمغة بالقاهرة تحديدا لاختصاصه الوظيفى أنه يعمل مأمور ضرائب بالمأمورية ويدخل فى اختصاصه مراجعة مستندات الشركات ومعاملاتها للتحقق من سداد ضريبة التمغة المقررة وتقديرها وانهاء اجراءات تحصيل ما لم يحصل منها ، وانتهى من تقريره واستدلالة الى أدانة الطاعن بجريمة الرشوة المقامة وهو تقرير صحيح فى الواقع سديد فى القانون ، ذلك بأنه يبين من المساق المتقدم أن الطاعن طلب الرشوة وأخذها ليقوم بعمل معين هو اعداد تقرير

بتخفيض قيمة ضريبة التمغه المستحقة على الشركة وهو عمل وظيفي يدخل في اختصاصه والذي دفع الجعل مقابلا له . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله سواء كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه حقا غير حق ولا يستطيعه الموظف أو لا ينتوى القيام به لمخالفته لأحكام القانون لان تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة ولان الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما استنته في نصوصه التي استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها وان الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم منه حين يتجر فيها على أساس من الواقع اذ هو يجمع بين اثنين هما الاحتيال والارتشاء ، ومن ثم فلا حجة لما يثيره الطاعن من أن تقدير الضريبة الذي طلب وأخذ الجعل من أجل تخفيضه هو تقدير وهمي كان المبلغ على بينة من أمره لعلمه بالتقدير الحقيقي مادام قد طلب وأخذ الجعل ثمنا لاتجاره بوظيفته واستغلالها ولو لم يكن منتويا القيام بهذا العمل وبصرف النظر عن اعتقاد المبلغ بصحة أو عدم صحة هذا التقدير الذي وعد الطاعن بتخفيضه ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد تظن الى المعانى القانونية المتقدمة في رده على دفاع الطاعن فانه لا يكون قد أخطأ في شيء ويكون النعى عليه في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من اطراح التسجيل وعدم أخذه بالدليل المستمد منه لا يتعارض مع ما أورده من أقوال الشاهد عضو الرقابة الادارية من أنه بعد أن كشف استماعه الى الحديث المسجل عند انتهاء اللقاء أسرع الى ضبط الطاعن وتفتيشه مادام انه لم يحصل في اقواله مضمون ما تناوله الحديث ولم يستند الى شيء من أقواله في هذا الخصوص ومن ثم فقد انحسر عن الحكم قالة التناقض في التسبيب . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رقضه موضوعا .

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / صلاح الدين خاطر ومحمد عباس مهران ومسعود السعداوى وطلعت الاكيايى .

(٤)

الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) نقض التقرير بالطعن . وايداع الأسباب .
عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
- (٢) اثبات «بوجه عام» «شهود» . استعراف . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير
الدليل» .
عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم .
لمحكمة الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . حده ؟
- (٣) محكمة الموضوع «سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى» . اثبات «بوجه عام» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .
حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . مادام
استخلاصها سائغا .
- (٤) اثبات «بوجه عام» «شهود» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .
وزن أقوال الشهود . موضوعى .
تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . مادام استخلاصه سائغا .
تقدير الأدلة . تستقل به محكمة الموضوع .
- (٥) جريمة «أركانها» . خطف . شروع . إثبات «بوجه عام» . إكراه .
أبعاد الانثى التى تبلغ السادسة عشرة سنة عن مكان خطفها باستعمال طرق احتيالية
أو أى وسيلة من شأنها سلب إرادتها بقصد العبث بها . كفايته لتحقيق الجريمة المنصوص
عليها فى المادة ٢٩٠ عقوبات .

(٦) خطف • فاعل أصلى • جريمة «اركانها» • اكراه • اثبات «بوجه عام» • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب» •

ركن التحايل أو الاكراه • تقديره • موضوعى •

جريمة خطف انثى يبلغ عمرها ست عشرة سنة بالتحايل أو الاكراه • متى تتحقق؟
من هو الفاعل الأصلى فى الجريمة المذكورة؟

١ - ان الطاعنين الاول والثالث ... و ... وان قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد الا انهما لم يودعا اسبابا لطعنهما • ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنهما شكلا عملا بنص المادة ٢٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

٢ - ان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم مادامت قد اطمأنت اليه اذ العبرة هى باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة ان هى اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليها الاولى على الطاعن مادام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها •

٣ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يورث اليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق •

٤ - لما كان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان لايعيب الحكم تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها مادام استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه ، وكانت المحكمة قد بينت فى حكمها واقعة الدعوى على الصورة التى استقرت فى وجدانها واوردت ادلة الثبوت المؤدية اليها • ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم فى صورة الواقعة التى اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا فى تعويله فى

قضائه بالادانة على اقوال شهود الاثبات بدعوى تضارب اقوالهم ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في ذلك انما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الادلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه امام محكمة النقض .

٥ - إن جريمة الشروع في خطف انثى تبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كاملة بالاكراد المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بمحاولة انتزاع هذه الانثى وابعادها عن المكان الذي وقع فيه محاولة الخطف ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال اية وسائل مادية او ادبية من شأنها سلب ارادتها .

٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للشروع في الخطف وتوافر ركن الاكراه ، وكان ما اثبتته في مدوناته كافيا للتدليل على اتفاق الطاعن مع باقى المتهمين على خطف المجنى عليهما بالاكراه من معيتهن في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذ جريمتهم وان كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها ومن ثم يصبح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلا اصليا في تلك الجريمة ويضحي منعاه في هذا الشأن غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية بأنهم شرعوا في خطف و بالاكراه بان اعترضوا طريقهما وهددوهما بمدى كانوا يحملونها واقتادوهما قسرا عنهما نحو سيارة وقد اوقف اثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه هو ضبط الاول والجريمة متلبس بها وفرار الباقيين خشية ضبطهما واحيل الستهمين الى محكمة الجنايات لمعاقيبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٩٠/١ من قانون العقوبات بمعاقيبتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات لكل منهم .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

ان تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم مادامت قد اطمأنت اليه اذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة ان هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليها الأولى على الطاعن مادام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها مادام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق وان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها مادام استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائفا لاتناقض فيه ، وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها واوردت ادلة الثبوت المؤدية اليها . ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالادانة على اقوال شهود الاثبات بدعوى تضارب اقوالهم ومن ثم فان مايثيره الطاعن في ذلك انما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الادلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الشروع في خطف انثى تبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كاملة بالاكراه المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بمحاولة انتزاع هذه الانثى وابعادها عن المكان الذي وقع فيه محاولة الخطف ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال أية وسائل مادية او ادبية من شأنها سلب ارادتها ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادي للشروع في الخطف وتوافر ركن الاكراه ، وكان ما اثبتته في مدوناته كافيا

المحكمة

من حيث ان الطاعنين الاول والثالث ... و وان قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد الا انهما لم يودعا اسبابا لطعنهما . ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنهما شكلا عملا بنص المادة ٢٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الثانى .. قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الشروع فى خطف انثى تبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كاملة قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون . ذلك انه عول فى ادانته على تعرف المجنى عليها الاولى عليه بالرغم من بطلان عملية العرض لعدم ادلائها بأوصافه التى تؤدى الى امكان التعرف عليه فضلا عن رؤيتها له بقسم الشرطة قبل اجراء عملية العرض والتفت الحكم عن دفاعه - ايرادا وردا - باستحالة وقوع الحادث بالصورة التى روتها المجنى عليهما اذ لا يتصور إقتيادهما الى مكان أهل بالناس مما يقطع بكذب روايتهما . كما دانه الحكم بوصفه فاعلا اصليا استنادا الى اقوال المجنى عليهما رغم تضاربها وخلوها من تحديد اى دور له فى ارتكاب الجريمة - كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع فى خطف انثى تبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كاملة التى دان الطاعن الثانى بها واقام عليها فى حقه ادلة مستمدة من اقوال المجنى عليهما .. وباقى شهود الاثبات واعتراف المتهم الأول بالتحقيقات وتعرف المجنى عليها الاولى على المتهمين الثانى - الطاعن - والثالث فى عملية عرض قانونية اعترف فيها المتهم الثالث بتواجده فى مكان الحادث وفراره الى احد الازقة ، وهى ادلة سائغة من شأنها

للتدليل على اتفاق الطاعن مع باقى المتهمين على خطف المجنى عليهما بالاكراه من معييتهم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم واتجاههم جميعا وجهة واحدة فى تنفيذ جريمتهم وان كلا منهم قصد قصد الآخر فى ايقاعها ومن ثم يصبح طبقا للمادة ٢٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلا أصليا فى تلك الجريمة ويضحي منعاه فى هذا الشأن غير سديد ، لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مسعد الساعى وأحمد سفيان ومحمود البارودى وعادل عبد الحميد .

(٥)

الطعن رقم ٣٢٦٩ لسنة ٥٤ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» ، اثبات «شهود» ، نقض «اسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب ،
حق محكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد فى التحقيق الابتدائى وإن خالف قول آخر له بالجلسة . لها أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . مادام له مأخذه من الأوراق .
- الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لايجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(٢) مواد مخدرة ، جريمة ، عقوبة ، نقض ، «اسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها ،
قصد جنائى .

الأفيون هو المادة التى يفرزها نبات الخشخاش .

زراعة نباتات الخشخاش بجميع أصنافه ومسمياته فى أى طور من أطوار نموها مؤثمة قانونا بالمادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وفى حالة توافر قصد الإتجار معاقب عليها بالمادتين ٣٤ ب ، ١/٤٢ من القانون المذكور .

١ - لما كان للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد فى التحقيق الابتدائى وإن خالف قولاً آخر له بالجلسة ، ولها أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق . وإذا كان أى من الطاعنين لا يمارى فى أن ما أورده الحكم المطعون فيه على لسان كل من الضابط وشيخ الناحية بتحقيق النيابة من أن زراعة نبات الخشخاش المضبوطة تقع كلها فى ناحية المعابدة التابعة لمركز ابنوب له معينه الصحيح من تلك التحقيقات ، فإن ما يثيره الطاعنان بصدد عدول شيخ الناحية عن أقواله بالجلسة ونعيهما على الحكم فيما انتهى اليه من اختصاص نيابة ابنوب بالتحقيق لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة وأخذ المحكمة بما تطمئن اليه منها

مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائفا -
كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا يجوز منازعتها فى شأنه امام
محكمة النقض .

٢ - ولئن كان الافيون هو المادة التى يفرزها نبات الخشخاش ويتحصل
عليها عادة بطريقة تخديش ثماره ، الا ان زراعة نباتات الخشخاش بجميع
اصنافه ومسمياته فى اى طور من اطوار نموها مؤثمة بمقتضى المادة ٢٨
من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها المعدل والبند (٢) من الجدول رقم (٥) الملحق ،
معاقب عليها - فى حالة توافر قصد الاتجار - بمقتضى المادتين ٢٤ (ب)
و ٤٢ / ١ من هذا القانون ، ومن ثم فان ما يقوله الطاعنان من ان زراعة
نباتات الخشخاش غير مؤثمة الا اذا استخرج منها الافيون بعد خدش ثمارها
يكون غير سديد ، واذ انتهى الحكم الى ادانتهما بوصف انهما زرعاً نبات
الخشخاش بقصد الاتجار فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما زرعاً نبات الخشخاش وكان ذلك
بقصد الاتجار وفى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . وأحالتهم الى محكمة
الجنايات لمحاكمتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة
جنايات أسيوط قضت حضورياً بجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٢ عملاً بالمواد
٢٨ ، ٣٤ / ب ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة
المخدرات المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٢ من الجدول رقم
٥ الملحق بمعاقبه كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات
وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار قد ران عليه البطلان وانطوى على قصور فى التسبيب وخطأ فى القانون . ذلك بانه استند فى قضائه على التحقيقات التى اجراها وكيل نيابة ابنوب بالرغم من بطلانها لوقوع الزراعة فى قريه بنى شقير الخارجة عن دائرة اختصاصه المكانى والتابعة لمركز منفلوط حسبما جاء بشهادة شيخ بلدة المعابدة فى احدى الجلسات السابقة على جلسة المرافعة الاخيرة التى لم يفتن اليها الحكم فى رده على الدفع بالبطلان المشار اليه والتى ايدت أقوال دلال المساحة فى هذا الشأن . هذا الى ان زراعة نباتات الخشخاش غير مؤثمة الا اذا استخرج منها الافيون بعد خدش ثمارها وهو ما لم يعن الحكم باستظهاره ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مستمدة من أقوال ضابط الادارة العامة لمكافحة المخدرات وشيخ ناحية المعابدة ومعاينة النيابة العامة وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ، وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل شهادة شاهدة الاثبات فى قوله : «فقد شهد الضابط الرائد .. بالادارة العامة لمكافحة المخدرات عن واقعة الدعوى امام النيابة العامة بما مؤداه انه اثناء سيره على رأس قوة من رجال الشرطة فى نهار يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٨ بناحية المعابدة مركز ابنوب قد أبصر اربع قطع من ارض زراعية باشجار الخشخاش مزروعة بغير ترخيص فقام بالضبط . وشهد .. شيخ ناحية المعابدة مركز ابنوب عن واقعة الدعوى امام النيابة العامة بما مؤداه انه قد أبصر بالواقعة وحاصلها ان المتهم .. وان المتهم .. (الطاعن الأول) قد زرع بقصد الاتجار دون ترخيص اشجار الخشخاش المضبوطة فى نهار يوم ٢٠

فبراير سنة ١٩٧٨ بقطعة أرض زراعية مسطحها ٥ ط بناحية المعابدة مركز ابنوب وان المتهم .. (الطاعن الثانى) قد زرع بقصد الاتجار دون ترخيص اشجار الخشخاش المضبوطة فى نهار يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٨ بقطعة من ارض زراعية مسطحها ٩ ط بناحية المعابدة مركز ابنوب. ثم عرض الحكم للدفع ببطلان التحقيقات ورد عليه فى قوله : وحيث ان المدافعين عن المتهمين .. (الطاعنين) فى جلسة المحاكمة طلبا الحكم لهما بالبراءة تأسيسا على دفع يتحصل فى ان تحقيقات النيابة العامة جاءت باطلة على سند من القول بان عضوا النيابة العامة المختص بدائرة مركز ابنوب تجاوز فى اجرائه للتحقيق اختصاصه المكانى لأن الواقعة وقعت فى دائرة مركز منفلوط .. وحيث ان المحكمة تطمئن كل الاطمئنان الى ادلة الاثبات سالفه البيان وتأخذ منها ان تحقيقات النيابة العامة جاءت صحيحة فى ذات الاختصاص المكانى لعضو النيابة العامة المختص بدائرة مركز ابنوب. لما كان ذلك ؛ وكان للمحكمة ان تأخذ بقول للشاهد فى التحقيق الابتدائى وان خالف قولا آخر له بالجلسة ، ولها ان تستمد اقتناعها من اى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق . واذ كان اى من الطاعنين لا يمارى فى ان ما اورده الحكم المطعون فيه على لسان كل من الضابط وشيخ الناحية بتحقيق النيابة من ان زراعة نبات الخشخاش المضبوطة تقع كلها فى ناحية المعابدة التابعة لمركز ابنوب له معينه الصحيح من تلك التحقيقات ، فان ما يثيره الطاعنان بصدد عدول شيخ الناحية عن أقواله بالجلسة ونعيهما على الحكم فيما انتهى اليه من اختصاص نيابة ابنوب بالتحقيق لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الادلة واخذ المحكمة بما تطمئن اليه منها مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا يجوز منازعتها فى شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ان جميع المضبوطات عبارة عن نبات الخشخاش المنتج للأفيون . ولئن كان الافيون هو المادة التى يفرزها نبات الخشخاش ويتحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره ، الا ان زراعة نباتات

الخشخاش بجميع اصنافه ومسمياته فى اى طور من اطوار نموها مؤثمة بمقتضى المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل والبند (٢) من الجدول رقم (٥) الملحق، ومعاقب عليها - فى حالة توافر قصد الاتجار - بمقتضى المادتين ٣٤ (ب) و ٤٢ / ١ من هذا القانون، ومن ثم فان ما يقوله الطاعنان من ان زراعة نباتات الخشخاش غير مؤثمة الا اذا استخرج منها الافيون بعد خدش ثمارها يكون غير سديد، واذ انتهى الحكم الى اذانتها بوصف انهما زراعا نبات الخشخاش بقصد الاتجار فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا لما كان ما تقدم، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ..

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الصوفي ومسعد الساعى واحمد سغفان وعادل عبد الحميد .

(٦)

الطعن رقم ٨١٠٦ لسنة ٥٤ القضائية

حكم «بيانات حكم الادانة» «تسبيبه» «تسبيب غير معيب» «اثبات خبرة»
«بوجه عام» .

إقامة الحكم على دليل دون إيراد مضمونة . يعيبه .

استناد حكم الادانة إلى تقرير الخبير . دون ان يعرض لأسانيد التقرير أو يرد على
طلب مناقشة الخبير في أسس تقريره . قصور .

لما كان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند اليها المحكمة وبيان
مؤداهها في الحكم بيانا كافيا فلا يكفي مجرد الإشارة اليها بل ينبغي سرد
مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافيه يبين منها مدى تأييده للواقعة كما
اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح
وجه استدلاله بها ، وكان استناد الحكم الى تقرير الخبير دون ان يعنى بذكر
حاصل الوقائع التي تضمنها اكتفاء بما نقله عنه من ان الأرض تم تجريفها
لمجرد انخفاضها عن الطريق الواقع فى الجهة القبلىة منها ودون ان يعرض
للأسانيد التي اقيم عليها هذا التقرير أو يرد على طلب الطاعن مناقشة الخبير
فى أسس تقريره ، لا يكفي فى بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما
يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذي استنبط منه معتقده فى
الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف أرض زراعية بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١٠٦ ، ١ مكرراً ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ١٠٧ / ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح مستعجل الجيزة قضت غيابيا بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه وغرامة مائتى جنيه . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا فى موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فقرر الاستاذ / ... المحامى نيابة عن المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص من وزارة الزراعة قد شابه قصور فى التسبب ذلك بأنه عول فى ادانته على تقرير الخبير الذى ذهب الى ان الارض تم تجريفها لمجرد انه رآها منخفضة عن الطريق بغير الاستناد الى دليل على حصول التجريف بالفعل وعلى ان الارض كانت اصلا فى مستوى الطريق ورغم ما أثير فى اعتراضات الطاعن على هذا التقرير من أن انخفاض منسوب الارض عن الطريق لا يرجع الى تجريفها وانما الى حالتها الطبيعية وأن هناك أراضى مجاورة متساوية مع أرض الطاعن فى الارتفاع وأخرى منخفضة عنها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد ان ألمع الى الحكم الصادر بنبذ الخبير عرض الى تقرير الخبير المقدم فى الدعوى بقوله : «وحيث باشر الخبير مأموريته وانتهى الى وضع تقرير جاء فيه ان الارض موضوع الجنحة قد تم تجريفها لعمق ٢ متر وذلك لانخفاضها بهذا القدر عن الطريق الواقع فى

الجهة القبلية منها ومساحتها ١٢ قيراطا. ثم بعد ان حصل الحكم دفاع الطاعن وطلباته ومن بينها مناقشة الخبير في اسس تقريره واعماله ، اقام قضاءه بادانة الطاعن على قوله ان المحكمة «تطمئن الى صحة هذا التقرير الأمر الذى يتوافر معه اقتناعها بصحة ثبوت التهمة» . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب ايراد الادلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا فلا يكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الادلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وكان استناد الحكم الى تقرير الخبير دون ان يعنى بذكر حاصل الوقائع التى تضمنها اكتفاء بما نقله عنه من ان الارض تم تجريفها لمجرد انخفاضها عن الطريق الواقع فى الجهة القبلية منها ودون ان يعرض للاسانيد التى اقيم عليها هذا التقرير أو يرد على طلب الطاعن مناقشة الخبير فى اسس تقريره ، لا يكفى فى بيان اسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى استنبط منه معتقده فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ومن ثم يتعين نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الصوفى ومسعد الساعى وأحمد سعفران وعادل عبد الحميد .

(٧)

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ القضائية

(١) تهريب جمركى • مسئولية جنائية • المسئولية المفترضة • قصد جنائى • حكم «تسببيه» • تسبیب معيب • نقض «أسباب الطعن» • ما يقبل منها • جريمة التهريب الجمركى • عمدية • يتطلب القصد الجنائى فيها اتجاه إرادة الجانى إلى ارتكاب الواقعة الإجرامية مع علمه بعناصرها .

عدم صحة القول بالمسئولية المفترضة إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائفا من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتا فعليا . عدم مساءلة الشخص شريكا كان أو فاعلا إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانوناً . افتراض المسئولية استثناء . قصره فى الحدود التى نص عليها القانون فحسب .

(٢) حكم «بيانات حكم الإدانة» «بيانات التسبیب» «تسببيه» • تسبیب معيب • إثبات «بوجه عام» «أوراق» • تهريب جمركى • تجهيل الحكم • لأثلة الثبوت فى الدعوى • يعيبه .

تساند الحكم فى قضائه بالادانة إلى أن الطاعن قدم فواتير ومستندات مزورة إلى الجمارك لإثبات أن الأجهزة المستوردة بمواصفات معينة . ووضعه علامة ورقية مزورة لتأييد ذلك . دون التدليل على علم الطاعن بالتزوير . وبأنه هو الذى وضع العلامة • يعيبه .

(٣) نقض «أثر الطعن» • «الحكم فى الطعن» •

عدم امتداد أثر الطعن بالنقض للمتهم المحكوم عليه الآخر . وإن كان وجه الطعن يتصل به - إذا لم يكن يجوز له الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه الذى قضى بتنقيضه .

١ - لما كانت جريمة التهريب الجمركى جريمة عمدية يتطلب القصد الجنائى فيها اتجاه إرادة الجانى إلى ارتكاب الواقعة الاجرامية مع علمه بعناصرها ، والأصل أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون

ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسئولية المفترضة الا اذا نص عليها الشارع صراحة ، أو كان استخلاصها سائغا عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة فى هذا الشأن ، اذ من المقرر فى التشريعات الجنائية الحديثة أن الانسان لايسأل بصفته فاعلا أو شريكا الا عما يكون لنشاطه دخل فى وقوعه من الاعمال التى نص القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذى يجرمه القانون ، ولا مجال للمسئولية المفترضة فى العقاب الا استثناء وفى الحدود التى نص عليها القانون ، ويجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتمل .

٢ - من المقرر أنه يجب الا يجهل الحكم ادلة الثبوت فى الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها فى بيان مفصل يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع من تسبيب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا وكان الحكم قد تساند فى قضائه كذلك الى أن الطاعن قدم فواتير ومستندات مزورة الى رجال الجمارك تثبت على خلاف الحقيقة أن الأجهزة المستوردة مقاس ١٦ بوصة كما وضع علامة ورقية مزورة على هذه الاجهزة تثبت انها بهذا المقاس دون ان يدلل على علم الطاعن بهذا التزوير ودون ان يفصح عن سنده فى ان الطاعن هو الذى وضع العلامة الورقية المذكورة على الاجهزة المستوردة ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

٣ - لما كان وجه الطعن وان اتصل بالمتهم المحكوم عليه الآخر الا انه لم يكن يجوز له الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه الذى قضى بنقضه لانه صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة له وقد عارض فيه بالفعل ولم يفصل فى معارضته بعد حسبما جاء بمذكرة ادارة نيابة النقض الجنائى المرفقة ، وبالتالي فان أثر الطعن فى الحكم المنقوض لا يمتد اليه ولا يفيد من نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : أولا : هربا البضائع المبينة الوصف والقيمة بالمحضر من الضرائب الجمركية المستحقة عليها بقصد الاتجار فيها وذلك بطرق غير مشروعته بأن ادخلا الى البلاد التلفزيونات الأجنبية المضبوطة ماركة ناشونال بمستندات مصطنعة ووضعها عليها علامات كاذبه تفيد على غير الحقيقة أنها مقاس ١٦ بوصة المسموح باستيراده وذلك بهدف التخلص من اداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها وبالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة . ثانيا : حازا بقصد الاتجار البضائع الاجنبية المضبوطة سالفه الذكر المهربة من الضرائب الجمركية المستحقة عليها مع علمهما بأنها مهربة . ثالثا : استوردا أجهزة التلفزيونات المضبوطة سالفه الذكر والمحظور استيرادها بغير موافقة الجهة المختصة . رابعا : اشتركا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنح التهريب والحيازة والاستيراد بدون ترخيص للبضائع الاجنبية المهربة سالفه الذكر بأن اتحدت ارادتهما على ادخال هذه البضائع الى البلاد وتهريبها بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة . وطلبت عقابهما بالمواد ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨١ والمادتين ١ ، ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير والقرارين ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ ، ٢٩٧ لسنة ١٩٧٩ الصادرين من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمادة ٤٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الجرائم المالية بالقاهرة قضت حضوريا : أولا : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبرفض الدفع ببطلان القرار الوزارى ٢٩٧ لسنة ١٩٧٩ وبرفض الدفع ببطلان التفتيش وقرار النيابة فى ١٩٨١/٦/٢٨ . ثانيا : بحبس كل متهم ثلاث سنوات مع الشغل وبغرامة عشرين الف جنيه لكل عما أسند اليهما مع الزامهما متضامنين بأن يؤديها لمصلحة الجمارك تعويضا جمركيا يعادل مثلى قيمة البضاعة الممنوعة وقدره ثمان مائة وسبعة

وثمانون ألف ومائتين وخمسون جنيها وأمرت بكفالة عشرين ألف جنيه لكل لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليهما ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل من المتهمين سنتين مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه الاول فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم تهريب بضائع أجنبية (أجهزة تليفزيون ابيض واسود) وحيازتها بقصد الاتجار واستيرادها بغير موافقة الجهة المختصة مع لزوم ذلك قد شابه فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب ، ذلك بأنه على الرغم مما قدمه الطاعن من حجج تنفى عنه ركن العلم بان الأجهزة المستوردة هى مقاس ١٧ بوصه المقيّد استيراده - بفرض التسليم بهذا المقاس تمشيا مع منطق الحكم - من ذلك أن مصانع شركة ناشونال المصدرة كانت قد توقفت عن انتاج ذلك المقاس منذ أكثر من خمسة أشهر سابقة على التعاقد الذى أنصب على أجهزة مقاس ١٦ بوصة وفقا للعقد المودع من مندوب تلك الشركة ملف الدعوى ، وان الطاعن لم يحضر عملية شحن الأجهزة من اليابان وأنه قام بدفع جميع الضرائب المستحقة عليها واكثر لان الضريبة المقررة على الجهاز مقاس ١٦ بوصة المسموح باستيراده والتي سدها الطاعن بالفعل تزيد عن تلك المقررة على الجهاز مقاس ١٧ بوصة رغم هذا كله فان الحكم استدل على ثبوت ذلك العلم بما لا ينتجه ولم يدلل على توافره بما يكفى لحمل قضائه اذ أنه أنشأ قرينة لم ينص عليها القانون هى افتراض علم الطاعن بحقيقة المقاس - الذى اثار خلافا بين المتخصصين من أهل الفن - لمجرد كون الطاعن من العاملين فى مجال التجارة ومن ذوى الخبرة فيها ، كما استند الحكم الى أن الطاعن قدم فواتير ومستندات مزورة الى رجال الجمارك على اساس ان الأجهزة ١٦ بوصة كما وضع علامة ورقية على هذه الأجهزة تثبت انها بهذا

المقاس وذلك على خلاف الحقيقة تخلصا من سداد بعض الضرائب والرسوم الجمركية ، دون ان يفصح الحكم عن ماهية تلك الفواتير والمستندات المزورة والدليل على تزويرها وعلى وضع علامة مخالفة للحقيقة على الاجهزة والمسئول عن هذا وذاك ودور الطاعن في ذلك كله وسند الحكم في استحقاق فرق الضرائب والرسوم الجمركية الذي استخلص قصد الطاعن في التهرب من سداده ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي - المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما موجهه أن شخصا انتهى الى مدير عام مصلحة الجمارك أن مؤسسة بغداد المملوكة للطاعن والمتهم المحكوم عليه الآخر قد استوردت كمية كبيرة من أجهزة التلفزيون ماركة ناشيونال ابيض واسود وقد تم الافراج عن كمية منها بناء على الكتالوج والمستندات المقدمة من الجهة المستوردة والتي تفيد ان الاجهزة مقاس ١٦ بوصة وبعد سداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة بيد ان المبلغ حصل على الكتالوج الحقيقي من الشركة المنتجة والذي يفيد أن الأجهزة المفرج عنها مقاس ١٧ بوصة المقيد استيراده ، وإذ أبانت التحريات صحة ما تضمنه البلاغ فقد تم ضبط بعض الاجهزة المفرج عنها بعد استئذان النيابة العامة وشكلت لجنة من كلية الهندسة بجامعة القاهرة لفحص الاجهزة المضبوطة فقدمت تقريرها الذي انتهت فيه الى انها مقاس ١٧ بوصة كما عرضت على مدير ادارة الجودة للصناعات الكهربائية والالكترونية بوزارة الصناعة ومدير مركز الخدمة بشركة النصر للاجهزة الكهربائية والالكترونية «فيلبس» ورئيس القسم الالكتروني بقسم الشاشات بشركة النصر للتلفزيون فأفادوا بأنها مقاس ١٧ بوصة ، وقد انكر الطاعن ما اسند اليه وأضاف انه استورد الاجهزة على انها مقاس ١٦ بوصة وافرج عن كمية منها عقب معاينتها وسداده الرسوم الجمركية المستحقة عليها وان الشركة المنتجة أرسلت اليه الكتالوج - الذي قدمه الى مصلحة الجمارك - بطريق البريد ، وقدم تقريرين استشاريين أحدهما من رئيس مجلس ادارة هيئة المواصلات السابق والآخر من رئيس

جهاز التليفزيون السابق وكتابا من مركز الخدمة بجامعة الاسكندرية وكلها تفيد أن الأجهزة المضبوطة مقاس ١٦ بوصة ، واذ سئل مندوب الشركة المنتجة بالقاهرة قرر أن الطاعن تعاقد مع الشركة على شراء الاجهزة مقاس ١٦ بوصة وان الاجهزة المضبوطة هي من هذا المقاس لان الشركة توقفت عن انتاج الجهاز مقاس ١٧ بوصة وقدم صورة ضوئية من طلب شراء الاجهزة الموقع من الطاعن في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ والذي انصب على اجهزة مقاس ١٦ بوصة ، وقد جاءت أقوال المستشار الاقتصادي للشركة المنتجة بالقاهرة مطابقة لأقوال مندوبها و اضاف ان الشركة توقفت عن انتاج الجهاز مقاس ١٧ بوصة منذ يونيه سنة ١٩٨٠ وبعد ان افصح الحكم عن اطمئنانه الى أن الاجهزة المستوردة هو مقاس ١٧ بوصة أخذ بما جاء بتقرير كلية الهندسة بجامعة القاهرة وأقوال الخبراء المنتدبين السالف ذكرهم الذين ابدوا الرأي بذلك ، خلص الى تسبيب قضائه بالادانة بقوله : «وحيث انه عن الاسناد وكان الثابت ان المتهمين - الطاعن والمتهم المحكوم عليه الآخر - وهما من العاملين في مجال التجارة ومن ذوى الخبرة فيها ويعلمان وفقا لما قرراه بالتحقيقات بان التليفزيون ١٧ بوصة محظور استيراده ومع ذلك اقدا على ادخاله الى البلاد وتقديم فواتير ومستندات الى رجال الجمارك على اساس أنه ١٦ على خلاف الحقيقة ووضعاً علامة ورقية على الاجهزة تثبت انها على خلاف الحقيقة مقاس ١٦ بوصة ومن ثم تكون قد توافرت قبلهما الجريمة المؤثمة بالمواد ١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ولا ينال من ذلك ان الرسالة التالية لم تدخل حدود الدائرة الجمركية أو لم يفرج عنها جمركيا فالثابت ان مستنداتها قد قدمت لجمارك بور سعيد ووردت الى المنطقة الحرة على هذا الاساس مما تتوافر معه الجريمة المؤثمة بالمواد سالفه الذكر بالنسبة للتهمتين الأولى والثانية ويتعين تبعا لذلك القضاء بمعاقبتهما بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادة ١٢٤ مكرر من ذلك القانون المضافة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، وحيث انه بالنسبة للتهمة الثالثة وهي استيراد اجهزة التليفزيون

المضبوطة والمحظور استيرادها بغير موافقة الجهة المختصة فانه ولما كان ذلك كذلك وقد جرى نص المادة الاولى من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير على ان يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة وفى حدود الموازنة النقدية السلعية وقد اناط هذا القانون بحسب مواده لوزير التجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وعلى هذا الاساس صدر قرار وكيل أول الوزارة رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٩ استنادا الى التفويض الصادر له بموجب القرار الوزارى ١٠٣٦ مكرر لسنة ١٩٧٨ باضافة جهاز التليفزيون ١٧ بوصة ابيض واسود الى القائمة رقم ٢ بالقرار الوزارى ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ والتي توجب ان يتقدم المستورد بطلبه الى لجنة ترشيد الاستيراد وذلك رغبة فى حماية الانتاج المحلى من هذه السلعة من المنافسة الاجنبية ومن ثم فان استيراد هذه السلعة قد منع منعاً مطلقاً ، أما وقد اقدم المتهمان على استيرادها حالة كونها ممنوعة ومن ثم تتوافر بشأنها العقوبة المقررة بنص المادة ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وتقضى المحكمة بادانتهم بمقتضى تلك المادة . وحيث انه بالترتيب على ماتقدم وكان المتهمان قد اتيا فعلاً واحداً هو استيراد اجهزة التليفزيون ١٧ المحظور استيرادها بمستندات مزورة تثبت على خلاف الحقيقة انها مقاس ١٦ المسموح باستيرادها وتهرباً من سداد بعض الضرائب والرسوم الجمركية حالة كونها اكثر قدراً فى مقاس ١٧ عن ١٦ ومن ثم فان هذا الفعل نتج عنه وصفان فى القانون مما يطبق عليه الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات .. وحيث انه وبتطبيق ما سلف بيانه وكان المتهمان قد ارتكبا نشاطاً اجرامياً واحداً نشأت عنه اوصاف قانونية متعددة وكانت الجريمة المقررة فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ أشد من تلك المقررة فى القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فان المحكمة تقضى بتوقيع العقوبة المقررة بالقانون الاول دون هذا الاخير . لما كان ذلك ، وكانت جريمة التهريب الجمركى جريمة عمدية يتطلب القصد الجنائى فيها اتجاه ارادة الجانى الى ارتكاب الواقعة الاجرامية مع علمه بعناصرها ، والأصل ان القصد

الجنائي من ارتكاب الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسئولية الفرضية الا اذا نص عليها الشارع صراحة ، أو كان استخلاصها سائغا عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن ، اذ من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة أن الانسان لايسأل بصفته فاعلا أو شريكا الا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الاعمال التي نص القانون على تجريمها سواء اكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ، ولا مجال للمسئولية المفترضة في العقاب الا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون ، ويجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتمل ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي رغم أنه لم يورد الظروف التي استخلص منها ثبوت القصد الجنائي لدى الطاعن أو يدلل على ذلك تدليلا سائغا ، وانما اطلق القول بان الطاعن من العاملين في مجال التجارة ومن ذوى الخبرة فيها مع ما في ذلك من انشاء قرينة لا اصل لها في القانون مبناها افتراض على الطاعن بحقيقة مقاس الاجهزة المستوردة - التي استدعى الوقوف عليها الاستعانة بالعديد من أهل الفن على النحو السالف بيانه - لمجرد كون الطاعن من العاملين في مجال التجارة ومن ذوى الخبرة فيها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب الا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها في بيان مفصل يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا وكان الحكم قد تساند في قضائه كذلك الى ان الطاعن قدم فواتير ومستندات مزورة الى رجال الجمارك تثبت على خلاف الحقيقة أن الأجهزة المستوردة مقاس ١٦ بوصة كما وضع علامة ورقية مزورة على هذه الاجهزة تثبت انها بهذا المقاس دون ان يدلل على علم الطاعن بهذا التزوير ودون ان يفصح عن سنده في ان الطاعن هو الذي وضع العلامة الورقية المذكورة على الأجهزة المستوردة ، فانه يكون

معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .
وأنه وأن كان وجه الطعن يتصل بالمتهم المحكوم عليه الآخر الا انه لم يكن
يجوز له الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه الذي قضى بنقضه لأنه صدر
حضوريا اعتباريا بالنسبة له وقد عارض فيه بالفعل ولم يفصل في معارضته
بعد حسبما جاء بمذكره ادارة نيابة النقض الجنائي المؤرخة المرفقة ،
وبالتالى فان أثر الطعن في الحكم المنقوض لا يمتد اليه ولا يفيد من نقضه .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار/ يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد انصوفى ، ومسعد الساعى ، واحمد سفقان ، ومحمود البارودى .

(٨)

الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» • تفتيش «التفتيش بإذن» • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب» •

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى . عدم جواز المجادلة فيه امام النقض .

(٢) تفتيش «التفتيش بغير إذن» • تفتيش المزارع • مواد مخدرة • نقض «اسباب الطعن» • مالا يقبل منها» •

تفتيش المزارع . لاجابة إلى صدور إذن به من النيابة العامة . حد ذلك ؟

(٣) مواد مخدرة • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب» • نقض «اسباب الطعن» • مالا يقبل منها» •

القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش الممنوعة زراعته . قوامه : علم الزارع بكنه تلك المادة وفى جريمة حيازة المواد المخدرة . قوامه : علم الحائز بكنه تلك المادة . تحدث الحكم استقلالاً عنه . غير لازم . كفاية أن يكون ماأورده الحكم نالاً عليه .
مثال :

(٤) دفع «الدفع بشيوع التهمة» • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب» •

الدفع بشيوع التهمة . موضوعى . لايتأهل رداً خاصاً .

(٥) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» • اثبات «شهود» • حكم

«تسببيه» • تسبیب غیر معيب» • نقض «اسباب الطعن» • مالا يقبل منها» •

تقدير أقوال الشهود . موضوعى .

تناقض أقوال الشهود . لايعيب الحكم متى إستخلص الإدانة منها بمالاتناقض فيه .

(٦) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل». إثبات «إعتراف» . نقض
 «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» . حكم «مالا يعيبه في نطاق التدليل» .
 الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم - طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة
 المحكمة .

١ - إن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من
 المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف
 محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد إقتنعت بتوافر مسوغات إصدار
 هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن إيجاب اذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة
 تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن
 فقط ومن ثم فتفتيش المزارع بدون اذن لاغبار عليه إذا كانت غير متصلة
 بالمساكن . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات الأفيون ضبطت
 بحقل الطاعن وهو غير ملحق بمسكنه فإن ضبطها لم يكن بحاجة لاستصدار
 اذن من النيابة العامة بذلك .

٣ - أن القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع
 زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع
 زراعتها ، كما أن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو
 علم الحائز بأن المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة
 غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات أو المادة
 المضبوطة إذا كان ما أورده في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان
 يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته أو بأن ما يحوزه مخدر . لما كان ذلك
 وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفي علمه بكنه
 النبات المضبوط ورد عليه بقوله : «كما أنه زعم أن المتهمين الثاني والثالث -
 المحكوم عليهما غيابياً - أو هما أن النبات لكرأوية أفرنجي ولقد ثبت من
 أقوال المختصين بالزراعة أنه يوجد خلاف كبير بين نبات الأفيون ونبات
 الكراوية وأنه لا يوجد في الزراعة شيء يسمى كراوية أفرنجي مما يقطع بعلم

المتهم بأن النبات المنزرع هو نبات الخشخاش المنتج للافيون وخاصة أنه قام بزراعته وسط الأرض المملوكة له والواضع يده عليها واحاطها من الخارج بزراعة الفول ثم زراعة البرسيم. واذ كان ماأورده الحكم ردا على دفاع الطاعن يسوغ اطراحه له ويكفى في الدلالة على علم الطاعن بكنه النباتات المضبوطة، فان منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

٤ - من المقرر ان الدفاع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلة الثبوت التي تطمئن اليها، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على مااستقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على جوهر الافيون المضبوط تأسيسا على ادلة سائغة لها أصلها في الاوراق وتتفق والاقتضاء العقلي، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله.

٥ - لما كان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض، وكان تناقض اقوال الشهود لايعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم بما لاتناقض فيه. كما ان للمحكمة ان لاتورد بالاسباب الا ماتقيم عليه قضاءها ولها ان تأخذ من أقوال الشهود ماتطمئن اليه وتطرح ماعداه، واذ كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الاسباب التي اقامت عليها قضاءها بما لاتناقض فيه واطمأنت الى اقوال شهود الاثبات وحصلت مؤداها بما يكفي بيانا لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة، فان مايثيره الطاعن بشأن التناقض في اقوال شهود الاثبات - بفرض وجوده - لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه.

٦ - لما كانت الادلة التي عول عليها الحكم في ادانة الطاعن ليس من بينها اعترافه بحيازته المضبوطات، فان - وعلى فرض اسناد الحكم له اعترافه بحيازته على خلاف الثابت بالاوراق - لاتكون دعوى الخطأ في الاسناد في

هذا الصدد مقبولة ، لما هو مقرر من انه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : زرع بقصد الاتجار نبات الخشخاش في غير الاحوال المصرح بها قانونا .. ثانيا : حاز بقصد الاتجار جوهر مخدرا «افيونا» وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بامرها . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٢٨ ، ١/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٩ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ والبند رقم ٢ الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة الاف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه ان دان الطاعن بجريمتي زراعة نبات الخشخاش وحياسة جرهر مخدر (افيون) بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال فضلا عن خطئه في الاسناد . ذلك بأنه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ومضمون الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ولم يتناول بالرد بيطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات والدفع بعدم العلم بكنه النبات المضبوط وبشيوع تهمة حيازة جوهر الافيون . هذا الى ان الحكم اغفل التناقض في أقوال الشهود واسند إلى الطاعن اعترافه بحيازته المضبوطات على خلاف الثابت بالاوراق ، وكل ذلك يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمتى زراعة نبات الخشخاش وحيازة جوهر الافيون بقصد الاتجار اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه فى قوله «وحيث ان المتهم الاول - الطاعن - مثل بالجلسة وانكر التهمة ودفع الحاضر معه ببطلان التحريات واذن التفتيش للخطأ فى مساحة الارض والحوض وعدم ذكر المتهمين الاخرين - المحكوم عليهما غيابيا - وان هذا القول مردود عليه بأنه ورد فى التحريات اسم المتهم كاملا وبلدته مما يؤكد جديتها - ان المتهم لا ينزع فى أنه هو بذاته المقصود فى اذن التفتيش . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت - وعلى ما سلف بيانه - بتوافر مسوغات اصدار هذا الامر فلا تجوز المجادلة فى ذلك امام محكمة النقض . هذا الى انه من المقرر أن ايجاب اذن النيابة فى تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لان القانون انما اراد حماية المسكن فقط ومن ثم فتفتيش المزارع بدون اذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن . وان كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان شجيرات الافيون ضبطت بحقل الطاعن وهو غير ملحق بمسكنه فان ضبطها لم يكن بحاجة لاستصدار اذن من النيابة العامة بذلك . لما كان ذلك . وكان القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بان النبات الذى يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها ، كما ان القصد الجنائى فى جريمة حيازة المواد المخدرة انما هو علم الحائز بان المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة فى الاصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة النبات او المادة المضبوطة اذا كان ماأوردته فى حكمها كافيا فى الدلالة على

ان المتهم كان يعلم بان مايزرعه ممنوع زراعته او بان ما يحوزه مخدر .
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفى
علمه بكنه النبات المضبوط ورد عليه بقوله : « كما انه زعم ان المتهمين الثانى
والثالث - المحكوم عليهما غيابيا - او هما ان النبات لكرأوية افرنجى ولقد
ثبت من اقوال المختصين بالزراعة انه يوجد خلاف كبير بين نبات الافيون
ونبات الكراوية وانه لا يوجد فى الزراعة شىء يسمى كراوية افرنجى مما
يقطع بعلم المتهم بأن النبات المنزرع هو نبات الخشخاش المنتج للافيون
وخاصة أنه قام بزراعته وسط الارض المملوكة له والواضع يده عليها
واحاطها من الخارج بزراعة الفول ثم زراعة البرسيم . واذ كان ماأورده
الحكم ردا على دفاع الطاعن يسوغ اطراحه له ويكفى فى الدلالة على علم
الطاعن بكنه النباتات المضبوطة ، فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون
غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من
الدفع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده
من أدلة الثبوت التى تطمئن اليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه
على مااستقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على
جوهر الافيون المضبوط تأسيسا على ادلة سائغة لها اصلها فى الاوراق وتتفق
والاقتضاء العقلى ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .
لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها
شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام
حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذى تطمئن
اليه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان تناقض اقوال الشهود لايعيب الحكم
مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم بما لاتناقض فيه . كما ان للمحكمة ان
لا تورد بالاسباب الا ما تقيم عليه قضاءها ولها ان تأخذ من اقوال الشهود
ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، واذ كانت المحكمة اوردت فى حكمها الاسباب
التى اقامت عليها قضاءها بما لاتناقض فيه واطمأنت الى اقوال شهود الاثبات
وحصلت مؤداها بما يكفى بيانا لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة ، فان
مايشيره الطاعن بشأن التناقض فى اقوال شهود الاثبات - بفرض وجوده -

لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ماتستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه . لما كان ذلك وكانت الادلة التي عول عليها الحكم في ادانة الطاعن ليس من بينها اعترافه بحيازته المضبوطات ، فانه - وعلى فرض اسناد الحكم له اعترافه بحيازتها على خلاف الثابت بالاوراق - لا تكون دعوى الخطأ في الاسناد في هذا الصدد مقبولة ، لما هو مقرر من انه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد طالما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين/ محمد معدوح سالم نائب رئيس المحكمة ، ومحمد رفيق البسطويسى نائب رئيس
المحكمة ، ومحمود بهى الدين ، وسرى صيام .

(٩)

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ القضائية

(١) التسبب بغير عمد فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة . خطأ .
مسئولية جنائية . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الخطأ» .
تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعى مادام سائفاً . مثال لتسبب سائق
لاستظهار توافر الخطأ وعلاقة السببية فى حق الطاعن . فى جريمة التسبب بغير عمد فى
حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة .

(٢) حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» . اثبات «بوجه عام» .
ابتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام . لايعيبه . شرط ذلك ؟

(٣) اثبات «بوجه عام» «شهود» . حكم «مالايعيبه فى نطاق التدليل»
خطأ الحكم فيما لا اثر له فى عقيبته . لايعيبه .

(٤) خطأ . مسئولية جنائية . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» .
تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مسامحة كل من أسهم فيها اياً كان قدر
«الخطأ» . سواء كان سبباً مباشراً أم غير مباشر .

(٥) مرور . قانون تفسيره» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» .
ما توجبه المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ على
قائد المركبة ؟

حق المحكمة فى الالتفات عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان .
مثال :

(٦) حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . مالايقبل منها» .
عدم التزام المحكمة ببيان الدليل عن المعلومات العامة التى يستند اليها الحكم .
مثال :

(٧) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ما لا يوفره، «محكمة الموضوع» سلطتها في تقدير الدليل،

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي. إطمئنانها إلى الألة التي عول عليها. يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا ومدنيا، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب سادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الاوراق.

٢ - من المقرر أنه لا يقدح في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناسق تام، مادام ترادفها تظاهرها على الادانة، قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض، ومادام أن من حق محكمة الموضوع ان تعول على أقوال شاهد واحد اطمأنت الى اقواله في خصوص سرعة السيارة قيادة الطاعن بما لا يتناسب مع ظروف المكان والمرور، بمالها من حق تقدير أدلة الثبوت في الدعوى والاخذ بما ترتاح اليه منها.

٣ - لما كان ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما نسبته الى الشهود من صعوده بالسيارة الى الطوار، لا أثر له في منطق الحكم واستدلالة على خطأ الطاعن لما هو مقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة.

٤ - إن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشراً أم غير مباشر في حصوله، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر خطأ الطاعن وبين رابطة السببية بين سلوك المتهم الخاطيء واصابات المجنى عليهم، مما يتحقق به مسئولية الطاعن، مادام الحكم أثبت قيامها في حقه، ولو أسهم آخرون في إحداثها.

٥ - لما كانت المادة الثامنة والاربعون من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، الصادر بها قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ وهي توجب على قائد المركبة ألا يجاوز بمركبته السرعة التي يظل في حدودها مسيطرا على المركبة وان يلتزم في سرعته ماتقتضيه حالة المرور بالطريق وامكانه الرؤية والظروف الجوية القائمة وحالته الشخصية وحالة المركبة والحمولة والطريق وسائر الظروف المحيطة به وان تكون سرعته بما لا يجاوز القدر الذي يمكنه من وقف المركبة في حدود الجزء المرئي من الطريق ، لم تفرق في ايجاب ما تقدم بين نوع من السيارات ونوع آخر فتسرى احكامها على قائدى السيارات عامة كانت أم خاصة ، فان دفاع الطاعن بعدم سريان النص المذكور على سيارة النقل العام للركاب قيادته يعد دفاعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب ، فلا على الحكم ان هو لم يعرض له - بفرض أن الطاعن اثاره في دفاعه .

٦ - لما كان مانكره الحكم من أن تمايل ركاب السيارة لا يحدث إلا عند السرعة التي لاتناسب السير في المنعطف ، لا يعدو أن يكون من المعلومات العامة التي يفترض في الشخص المعتاد أن يكون ملماً به ، مما لاتلتزم المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه ، فان النعى في هذا الصدد يكون غير سديد .

٧ - لما كان باقى ماثيره الطاعن في أسباب طعنه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ، لا على المحكمة ان هي لم تتعقبه في كل جزئية منه اذ ان اطمئنانها الى الادلة التي عولت عليها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ، فانه لايقبل من الطاعن اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن . بأنه : (أولا) تسبب بغير عمد في حصول حادث لاحدى وسائل النقل العامة البرية (اتوبيس) كان من شأنه تعريض

حياة الاشخاص الذين كانوا به للخطر بأن قاد سيارة الاتوبيس بحالة خطرة ولم يهدىء من سرعته عند اجتيازه للمنحنيات فاصطدم بالعقار المبين بالمحضر ونتج عن ذلك وفاة كل من و و واصابة كل من و و و على النحو المبين بالتقارير الطبية . (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر . (ثالثا) لم يهدىء من سرعته عند اجتيازه المنحنيات . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ ، ٢ ، ١/٢٤٤ ، ٢ ، ١/١٦٩ ، ٢ من قانون العقوبات ، ١ و ٢ و ٤ و ٦٣ و ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والمواد ٢ و ٤٨ و ١/٥١ و ٥٢ من اللائحة التنفيذية . وادعى ورثة المرحوم مدنيا قبل المتهم وهيئة النقل العام وشركة الشرق للتأمين متضامين بان يدفعوا مبلغ خمسين ألفا من الجنيحات على سبيل التعويض ، كما ادعى ورثة مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بان يدفعوا مبلغ ثلاثين الف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنح العطارين الجزئية قضت حضوريا فى عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لاييقاف التنفيذ مع وقف سريان رخصة قيادته لمدة سنة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة وفى الدعاوى المدنية باحالتهم الى المحكمة المدنية المختصة . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئه استئنافية) . قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم سنة مع الشغل .

فطعن الاستاذ/ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه از دانه بجرائم التسبب بغير عمد فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامه البرية نشأ عنه موت واصابة بعض الموجودين بها ، وقيادتها بحاله تعرض الاشخاص والاموال للخطر ، وعدم التهدينه من سرعتها فى المنحنيات قد شابه الخطأ فى

الاسناد والقصور فى التسبيب ، ذلك بأنه ، استند فى قضائه - ضمن ما استند اليه - على قائله ان الشهود قرروا انه انحرف بالسيارة قيادته وصعد بها الى الطوار ، على الرغم من انهم لم يذكروا ذلك ، كما لم يشهد احد منهم بأنه كان مسرعا غير الشاهد الذى جرح شهادته وكذبه فيما قرر بوجود مطب بالطريق بدلاله خلو المعايينه من شىء عن ذلك ، وقرر ان الشاهد المذكور هو الذى سقط عليه اثناء قيادته للسيارة فأدى ذلك الى وقوع الحادث الذى لم يقع بمنحنى الشارع ، بل فى الشارع نفسه وانه يرجع الى خطأ الغير متمثلا فى سقوط بعض الركاب عليه اثناء التمهيد للنزول بالمحطة وان سقوط الشاهد أنف الذكر عليه أدى الى حشر قدمه بين دواستى الفرامل والبنزين مما أفقده السيطرة على القيادة وادى الى الحادث ، كما ان المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور التى تحدد سرعة السيارة لاتسرى على سيارات نقل الركاب ، هذا الى ان مقولة الحكم ان تمايل الركاب لا يحدث الا عند السرعة التى لاتناسب السير فى المنعطف ، امر لا دليل عليه ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا ، هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها فى الاوراق وكان الحكم قد أستظهر توافر الخطأ وعلاقة السببية فى حق الطاعن بقوله «ان الثابت من أقوال شهود الواقعة المؤيدة بمحضر المعايينه أن المتهم انحرف بسيارته وصعد على الطوار ، مما أدى الى اصطدامها بالعقار المنوه عنه واصابة ومقتل المجنى عليهم . على النحو الوارد بالتقارير الطبية ، وقد قرر الشاهد الذى تطمئن اليه المحكمة أنه كان جالس على المقعد الثالث من الناحية اليمنى وأن المتهم حاول مفاداة حفرة بعد ان انحرف بسيارته نتيجة سرعته ٤٥ ك تقريبا ، وهى سرعة لا تناسب

مقتضى الحال ، اذ أن السيارة كانت فى منعطف الامر الذى تستخلص منه المحكمة حسبما . أستبان لها من ظروف الحادث خطأ المتهم ، ولا يقدح فى هذا اثاره الدفاع عن المتهم ازدهام السيارة وتمايل الركاب على النحو سابق المساق ، اذ يفرض صحة ذلك القول ، فانه كان على المتهم ان يراعى حمولة سيارته ومدى امكانه السيطرة عليها كما تقتضى بذلك المادة ٤٨ المنوه عنها آنفا ، كما ان تمايل الركاب فى المركبة لا يحدث الا اذا كانت سرعتها لا تتناسب مع الظروف المحيطة بالمنعطف الذى انعطفت اليه ، ومن ثم يغدو ركن الخطأ ثابتا يقينا فى حق المتهم ، مما ادى الى وقوع الحادث ، مما نجم عنه اصابة وقتل المجنى عليهم فان الحكم يكون قد خلص فى منطق سائغ وتدليل مقبول الى ان الطاعن كان يقود السيارة بسرعة فى ظروف كان يتحتم عليه فيها الاقلال من سرعته عند دخوله من شارع الى آخر ، مما ترتب عليه اصطدام السيارة بقيادته بعقار ، وترتب على ذلك اصابات المجنى عليهم بالاصابات المبينة بالتقارير الطبية والتى اودت بحياه البعض واصابة البعض الآخر ، وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دين بها الطاعن ، فان ما يثيره فى هذا الخصوص لا يكون له مغل . ولا يقدح فى ذلك ان الشهود لم يقرروا أن الطاعن صعد على الطوار وان أحدا منهم - عدا الشاهد لم يذكر ان السيارة قيادة الطاعن كانت مسرعه ، مادام الحكم قد استمد من اقوال الشهود أولئك - بما له معينة من المؤدات المضمونة تحقيقا لوجه الطعن ان الطاعن انحرف بالسيارة يمينه واصطدم بحائط العقار ، لما هو مقرر أنه لا يقدح فى الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناسق تام ، مادام ترادفها تظاهرها على الادانة ، قاضيا لها فى منطق العقل بعدم التناقض ، ومادام أن من حق محكمة الموضوع ان تعول على أقوال شاهد واحد اطمأنت الى اقواله فى خصوص سرعة السيارة قيادة الطاعن بما لا يتناسب مع ظروف المكان والمرور ، بمالها من حق تقدير أدلة الثبوت فى الدعوى والاخذ بما ترتاح اليه منها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما نسبة الى الشهود من صعوده بالسيارة الى الطوار ، لا أثر له فى منطق الحكم واستدلاله على خطأ الطاعن لما هو مقرر ان الخطأ

فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان تعدد الاخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من اسهم فيها ايا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى فى ذلك ان يكون سببا مباشرا ام غير مباشر فى حصوله ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر خطأ الطاعن على السياق المتقدم - وبين رابطة السببية بين سلوك المتهم الخاطيء واصابات المجنى عليهم ، مما يتحقق به مسئولية الطاعن ، مادام الحكم قد اثبت قيامها فى حقه ، ولو أسهم آخرون فى احداثها . لما كان ذلك ، وكانت المادة المادة الثامنة والاربعون من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، الصادر بها قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ وادى توجب على قائد المركبة الا يجاوز بمركبته السرعة التى يظل فى حدودها مسيطرا على المركبة وان يلتزم فى سرعته ما تقتضيه حالة المرور بالطريق وامكانه الرؤية به والظروف الجوية القائمة وحالته الشخصية وحالة المركبة والحمولة والطريق وسائر الظروف المحيطة به وان تكون سرعته بما لا يجاوز القدر الذى يمكنه من وقف المركبة فى حدود الجزء المرئى من الطريق ، لم تفرق فى ايجاب ما تقدم بين نوع من السيارات ونوع آخر فتسرى احكامها على قائدى السيارات عامة كانت أم خاصة ، فان دفاع الطاعن بعدم سريان النص المذكور على سيارة النقل العام للركاب قيادته يعد دفاعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب ، فلا على الحكم ان هو لم يعرض له - بفرض ان الطاعن أثاره فى دفاعه . لما كان ذلك ، وكان مانكره الحكم من ان تمايل ركاب السيارة لا يحدث الا عند السرعة التى لا تناسب السير فى المنعطف ، لا يعدو أن يكون من المعلومات العامة التى يفترض فى الشخص المعتاد ان يكون ملما به ، مما لا تلتزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه ، فان النعى فى هذا الصدد يكون غير سديد - لما كان ، ذلك وكان باقى ماثيره الطاعن فى اسباب طعنه لا يعدو ان يكون دفاعا موضوعيا ، لا على المحكمة أن هى لم تتعقبه فى كل جزئية منه اذ ان اطمئنانها الى الادلة التى عولت عليها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى

ساقها الدفاع لحمله على عدم الاخذ بها، دون ان تكون ملزمة ببيان
علة اطراحها، فانه لايقبل من الطاعن اثارته امام محكمة النقض. لما
كان ما تقدم، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه
موضوعا.

جلسة ١٦ من يناير ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد معدوح سالم نائب رئيس المحكمة و محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة و محمود بهى الدين وسرى صيام .

(١٠)

الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) حكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل، «تسببيه» . تسبب غير معيب» .
لا يقدح فى سلامة الحكم استناده الى اقوال شاهد بتحقيقات النيابة وقوله خطأ أنها صدرت عنه بالجلسة .
الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع اثره .
- (٢) قتل عمد . اسباب الاباحة «الدفاع الشرعى» . حكم «تسببيه» . تسبب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل فيها» .
تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها . موضوعى متى كان سائفا . استمرار الطاعنين فى التعدى على المجنى عليه رغم انتهاء المشادة . قصاص وانتقام .
- (٣) قتل عمد . علاقة السببية . جريمة «اركانها» . حكم «تسببيه» . تسبب غير معيب» .
تقدير قيام علاقة السببية . موضوعى متى اقيم على اسباب سائفة .
مثال لتسبب سائغ لاطراح الدفع بانتفاء مسئولية الطاعنين عن وفاة المجنى عليه .
- (٤) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» . حكم «تسببيه» . تسبب غير معيب» .
عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .
- (٥) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» . حكم «تسببيه» . تسبب غير معيب» .
عدم التزام المحكمة بالرد إستقلا على الدفاع باتهام آخر عن الحادث اكتفاء بادلة الاثبات القائمة فى الدعوى .

(٦) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • قتل عمد • قصد جنائي • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب» •
قصد القتل امر خفي ادراكه بالامارات والمظاهر التي تنبئ عنه . استخلاص توافره موضوعي .

١ - لئن كان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان الشاهد لم يشهد في التحقيق الذي أجرته المحكمة بأن الطاعنين كانوا يقصدون قتل المجنى عليه ، إلا أنهم لما كانوا لا يمارون في أن ما أثبتته الحكم من ذلك للشاهد المذكور بتحقيقات النيابة العامة ، له معينه في تلك التحقيقات ، فانه لا يقدح في سلامة الحكم ان يكون قد أخطأ في حالة انه شهد بذلك في الجلسة ، اذ ان الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره .

٢ - لما كان من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي او انتفاؤها ، متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب ، متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتبها عليها الحكم ، كما أن حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتداء وانما شرع لرد العدوان ، واذ كان مؤدى مما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه قيام حالة الدفاع الشرعي - وهو ما لا ينازع الطاعنون في صحة اسناد الحكم بشأنه - أن مشادة وقعت بين الطاعنين والمجنى عليه استل على اثرها المتهم الثالث مطواه وأراد التعدي بها على المجنى عليه الذي انتزعها من يده ، فما كان من الطاعنين الا ان أحاطوا بالمجنى عليه والقوه في مياه ترعة الأسماعية ، وأخذوا يقذفونه بالحجارة كلما حاول الخروج منها واستمروا في ذلك حتى خارت قواه وتوفي غرقا ، فان مقارفة الطاعنين لافعال التعدي تلك واستمرارهم فيها بعد ان القوا بالمجنى عليه في الماء بقصد منعه من مغادرته ، وقد صار لا حول له ولا قوه ، وحتى خارت قواه ولقى حتفه ، تكون من قبيل القصاص والانتقام والعدوان على من لم يثبت انه كان في الوقت ذاك يعتدى أو يحاول التعدي ، بل كان يحاول النجاة بنفسه من الموت وهو ما تنتفى به حاله الدفاع الشرعي عن النفس كما هي معرفة به في القانون .

٣ - اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها فلا يجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد اقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

٤ - لما كان دفاع الطاعنين بعدم معقولية بقاء المجنى عليه في الماء تماشياً لاصابته من الحجارة التي كانوا يقذفونه بها ، لا يعدو ان يكون دفاعاً موضوعياً لا يستأهل من الحكم رداً طالما كان الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها وصحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها الى الطاعنين ، ولا عليه ان لم يتعقبهم في كل جزئية من جزئيات دفاعهم لأن مفاد إتفاته عنها ان أطرحها .

٥ - لما كان ما يثيره الطاعنون بشأن مسئولية آخرين من المتجمهرين عن الحادث ، مردوداً بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الادله بها ، مما لا تلتزمه المحكمة بالتعرض له او الرد عليه استقلالاً ، اكتفاء بأدلة الثبوت القائمة في الدعوى ، التي خلصت منها في منطق سليم وتدليل مقبول على أن الطاعنين وحدهم هم الذين ارتكبوا الحادث .

٦ - من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذه النية ، موكل الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم قتلوا عمداً ... بأن القوة في المياه العميقة وانهالوا عليه قذفاً بقطع الاحجار قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك . وادعى مدنياً قبل المتهمين بمبلغ

قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات قضت
حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين
بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والزامهم متضامنين بان يدفعوا للمدعى
بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن
المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض وقضى فى الطعن بقبوله شكلا
وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة جنايات
بنها لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . وأثناء نظر الدعوى من جديد امام
المحكمة المذكورة ادعى بالحق المدنى مدنيا قبل المتهمين متضامنين
بمبلغ مائه وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات بنها
قضت حضوريا بمعاقبة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات
وبالزامهم على وجه التضامن فيما بينهم بان يدفعوا الى المدعى بالحق
المدنى مبلغ مائه وواحد جنية على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ...الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة
القتل العمد وألزمهم بالتعويض ، قد شابه الخطأ فى الاسناد والقصور فى
البيان والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه ، نسب الى
الشاهد أنه شهد بالتحقيقات وبالجلسه أن المتهمين كانوا يقصدون بافعالهم
قتل المجنى عليه : حال أن الشاهد لم يشهد بذلك فى الجلسة ، ورد على الدفاع
بقيام حالة الدفاع الشرعى بما لا يصلح ردا ، وفصل فى سبب اصابات
الطاعنين ، وهى مسألة فنية صرف ، بغير الرجوع الى اهل الخبرة ، وخط
فى استخلاصه توافر علاقة بين الركن المادى للجريمة وركنها المعنوى ،
واغفل الرد على دفاعهم بعدم معقولية ان يفضل المجنى عليه المكوث فى
الماء تفاديا لاصابته من الطوب الذى كانوا يلقونه عليه ، وبأن آخرين من
المتجمهرين كانوا يقذفونه بالحجارة لمنعه من الخروج من الماء لذلك من
اثر فى مسئولية الطاعنين الجنائية ، هذا الى ان الحكم دلل على توافر

قصد القتل فى حقهم تدليلا غير سائق، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومما هو مستفاد من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الاحوال فيها ، وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه ، وهى أدلة سائغة تؤدى الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، ولئن كان البين من محاضر جلسات المحاكمة ، ان الشاهد ... لم يشهد فى التحقيق الذى أجرته المحكمة بان الطاعنين كانوا يقصدون قتل المجنى عليه ، الا انهم لما كانوا لا يمارون فى ان ما اثبتته الحكم من ذلك للشاهد المذكور بتحقيقات النيابة العامة ، له معينة فى تلك التحقيقات ، فانه لا يقدح فى سلامة الحكم ان يكون قد اخطأ فى قالة انه شهد بذلك فى الجلسة اذ ان الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع اثره ، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ فى الاسناد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما اثاره الطاعنون من انهم كانوا فى حالة دفاع شرعى ورد عليه بقوله «لم يشرع الدفاع الشرعى للقصاص والانتقام ، وانما شرع لمنع المتعدى من ايقاع فعل التعدى ... وكانت الواقعة كما استقرت فى يقين المحكمة انه اثر النزاع الذى قام بين المتهمين والمجنى عليه وزمليه ... و ... بسبب جلوس المجنى عليه وزمليه بالسيارة ، قامت مشادة ما بين المتهمين والمجنى عليه وزميله قام على اثرها المتهم الثالث باخراج مطواة وأراد التعدى بها على المجنى عليه ، فانتزعها من يده ، فانتوى المتهمون الاعتداء على المجنى عليه وزمليه ، ثم قام المتهمون بحمل المجنى عليه الى ترعة الاسماعيلية - المجاورة لمكان وقوف العربة التى كان يستقلها أطراف النزاع - والقوه بها ثم قاموا بقذفه بالحجارة بقصد التخلص منه ومنعوه من الخروج من المياه ... ، وكلما حاول المجنى عليه الخروج من الترعة قذفوه بالحجارة ، وانتظروه على الشط لمنعه من الخروج حتى خارت قواه وغرق فى الترعة ، فهذه الاسباب هى التى أدت

الى وفاته ، ومما تقدم يستفاد ان مسلك المتهمين هذا يقطع على انهم هم المعتدون والمبادرون ، فضلا عن انهم قد استمروا فى التعدى على المجنى عليه بعد أن ألغوه فى المياه وكان اعزل بعد أن كان قد القى به فى التربة ، ومن ثم يكون حق الدفاع الشرعى منتفيا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها ، متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب ، متى كانت الوقائع مؤديه للنتيجة التى رتبها عليها الحكم ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان ، واذ كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه قيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعنون فى صحة استناد الحكم بشأنه - أن مشادة وقعت بين الطاعنين والمجنى عليه استل على اثرها المتهم الثالث مطواه وأراد التعدى بها على المجنى عليه الذى انتزعها من يده ، فما كان من الطاعنين إلا أن احاطوا بالمجنى عليه والقوه فى مياه ترعة الاسماعيلية ، وأخذوا يقذفونه بالحجارة كلما حاول الخروج منها واستمروا فى ذلك حتى خارت قواه وتوفى غرقا ، فان مقارفة الطاعنين لأفعال التعدى تلك واستمرارهم فيها بعد ان القوا بالمجنى عليه فى الماء بغية منعه من مغادرته ، وقد صار لاحول له ولا قوه ، وحتى خارت قواه ولقى حتفه ، تكون من قبيل القصاص والانتقام والعدوان على من لم يثبت انه كان فى الوقت ذاك يعتدى أو يحاول التعدى ، بل كان يحاول النجاة بنفسه من الموت ، وهو ما تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح فى الحكم المطعون فيه الفصل فى مسألة اصابات الطاعنين دون الاستعانة بأهل الخبرة ، لعدم تأثير هذا الخطأ فى منطق الحكم والنتيجة التى انتهى اليها من انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، لما استخلصه من ان الطاعنين هم الذين بادروا المجنى عليه بالاعتداء واستمروا فيه لمنعه من الخروج من الماء انتقاما منه حتى لقى حتفه ، فان منعى الطاعنين يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر توافق رابطة السببية بين أفعال الطاعنين ووفاة المجنى عليه فى قوله «ان عما اثاره الدفاع بشأن انقطاع رابطة السببية ، فان

الثابت ان المتهمين الثلاثة حملوا المجنى عليه وقذفوا به الى ترعة الاسماعيلية وانتظروه على الشط ثم أخذوا يقذفونه بالحجارة، وكلما حاول الخروج قذفوه بالحجارة وحالوا بينه وبين الخروج الى الشط حتى خارت قواه ومات غرقا باسفكسيا الغرق، وقد أورد التقرير الطبى الشرعى الموقع على المجنى عليه أن أصابات المجنى عليه رضيه احتكاكية وذلك من المصادمه بجسم أو أجسام صلبة راضة بعضها له ملمس خشن ويحدث من القاء الحجارة والطوب، فان علاقة السببية تكون متوافرة بين فعل كل منهم والنتيجة الاجرامية، ذلك أن كلا منهم له اسهام نسبى لاشك فى احداث النتيجة ذلك ان هذه النتيجة الاجرامية ما كانت تحدث فى ذات الظروف اذا لم يكن المتهمون قد ارتكبوا الفعل المسند اليهم والذي ثبت فى حقهم، وذلك ان المتهمين بفعلهم قد قصدوا الى النتيجة الاجرامية وهى ازهاق روح المجنى عليه وما انتهى اليه المجنى عليه من غرق، وهى نتيجة مألوفة ومتوقعة عندما يلقي بشخص فى المياه ويقذف بالحجارة ويمنع من الخروج وهى ما كان يسعى اليها المتهمون، وما كان فى استطاعة المجنى عليه الخروج من المياه والمتهمين مرابطين له على الشط لمعاودة الاعتداء عليه، ولما كان ما قاله الحكم يوفر فى حق الطاعنين ارتكابهم أفعالا عمدية ارتبطت بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب ويسوغ اطراح ما دفع به الطاعنون من انتفاء مسئوليتهم عن وفاة المجنى عليه، وكان اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها فلا يجوز مجادلته فى ذلك امام محكمة النقض ما دام الحكم قد اقام قضاءه فى هذا الشأن على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه كما الحال فى الحكم المطعون فيه، فان منعى الطاعنين على الحكم فى هذا الصدد، يغدو على غير سند، لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعنين بعدم معقوليه بقاء المجنى عليه فى الماء تحاشيا لاصابته من الحجارة التى كانوا يقذفونه بها، لا يعدو ان يكون دفاعا موضوعيا لا يستأهل من الحكم ردا طالما كان الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها وصحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها الى الطاعنين، ولا عليه ان لم يتعقبهم فى كل جزئية من جزئيات

دفاعهم لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعنون بشأن مسئولية آخرين من المتجهمين عن الحادث ، مردودا بان هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الادله بها ، مما لا تلتزمه المحكمة بالتعرض له او الرد عليه استقلالا ، اكتفاء بادلة الثبوت القائمة فى الدعوى ، التى خلصت منها فى منطق سليم وتدلليل مقبول على ان الطاعنين وحدهم هم الذين ارتكبوا الحادث لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد عرض لقصد القتل واثبت توافره فى حق الطاعنين بقوله « انه عن نية القتل ، فان هذه النية متوافرة قبل المتهمين ، ذلك ان الثابت على ما سلف - ان المتهم الثالث حاول فى اول الأمر التعدى على المجنى عليه وزملائه بالمطواة التى كان يحملها ، الا ان المجنى عليه تمكن من انتزاعها منه فعز هذا الأمر على المتهمين ، فحاولوا استردادها ، فلما أخفقوا ، اثار ذلك حفيظتهم وصمموا على قتله والخلص منه خاصة ان هذا الفعل صدر أمام زملائهم ، فاجمعوا أمرهم على الخلاص من المجنى عليه ، واحاطوا به وقذفوا به فى ترعة الاسماعيلية بقصد اغراقه وحالوا بينه وبين الخروج ، وكان كلما حاول الخروج ... الى الشاطئ قذفوه بالحجارة حتى خارت قوة المجنى عليه ، وكانوا له بالمرصاد على الشاطئ ، وأخذ يصارع الموت حتى لفظ انفاسه ومات غرقا » وكان من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه ، واستخلاص هذه النية ، موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، واذ كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على هذه النية تدليلا سائغا ، فان ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى فى حق محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى واستنباط معتقدها منها ، مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا ، مع الزام الطاعنين المصاريف المدنية .

جلسة ١٧ من يناير ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد ابو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميره ومحمد زايد .

(١١)

الطعن رقم ٤٠٤١ لسنة ٥٤ القضائية

حكم «إصداره» • اجماع الآراء • معارضة «نظرها والحكم فيها» • نقض «حالات الطعن» • سلطة محكمة النقض • محكمة النقض «سلطتها» • بطلان •

القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى الصادر بالغاء حكم البراءة الابتدائى وجوب صدوره باجماع الآراء . تخلف النص فيه على الأجماع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائياً . ولو كان الحكم الغيابى الاستثنائى قد نص على صدوره باجماع الآراء . اساس ذلك ؟

حق محكمة النقض فى نقض الحكم فى هذه الحالة من تلقاء نفسها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما تقاضيا المبالغ المنوه عنها بالاوراق «خلو رجل» خارج نطاق عقد لايجار . وطلبت عقابهما بالمادتين رقمى ١/٢٦ ، ١/٧٧ - ٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة الجنح المستعجلة بالقاهرة قضت حضوريا للاول وغيابيا للثانى عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءتهما مما نسب اليهما . فأستأنفت النيابة العامة . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف باجماع الآراء وحبس المتهمين ثلاثة أشهر لكل منهما وتغريمهما ضعف مبلغ الخلو الذى تقاضياه والزامهما برد الخلو للمجنى عليهما . عارض المحكوم عليه الثانى وقضى فى معارضته بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع

برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا .

فطعن الاستاذ/ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

كما عارض المحكوم عليه الاول، وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا .

فطعن الاستاذ/ ... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي قد شابه البطلان لانه لم يصدر باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الحكم المعارض فيه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكمين المطعون فيهما الصادرين بتاريخ ٨٢/٥/٣ و ١٩٨١/١١/٣٠ قد قضى كل منهما بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعنين والقاضى بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة دون ان ينكرانه صدر باجماع الآراء خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه «اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة» ولما كان من شأن ذلك كما جرى قضاء محكمة النقض ان يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضى بالغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي في ذلك

ان يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لان المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها ان تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض ، بحيث اذا رأت المحكمة ان تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البراءة ، فانه يكون من المتعين عليها ان تذكر في حكمها انه صدر باجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا انه في حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠ يكون قد خالف احكام القانون مما يتعين معه القضاء بنقضه والغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن وذلك دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن المقدمه منه . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تبين مما هو ثابت فيه انه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨١/٥/٣ والغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن الاول وذلك دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة منه .

جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / امين امين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وصلاح الدين خاطر ومحمد عباس مهران وطلعت الاكيابى .

(١٢)

الطعن رقم ٢٩٧٩ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) نقض «التقرير بالطعن» ميعاده، .
التقرير بالطعن بعد الميعاد دون قيام عذر يبرر تجاوزه . اثره : عدم قبول الطعن شكلا .
- (٢) اخفاء اشياء مسروقة . جريمة «اركانها» . حكم «تسببيه» . تسبیب معيب، .
جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة . المادة ٤٤ مكرراً عقوبات وجوب ان يبين الحكم ، بالادانته بها فوق اتصال المتهم بالمال المسروق انه كان يعلم علم اليقين ان المال لايد انه متحصل من جريمة سرقة او ان تكون الوقائع كما اثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وان يستخلصها استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه .
مثال لتسبیب معيب فى جريمة اخفاء حديد متحصل من سرقة .
- (٣) نقض «نطاق الطعن» ،
وحدة الواقعة التى دين بها الطاعنان اثرها : وجوب نقض الحكم بالنسبة للطاعن الآخر الذى لم يقبل طعنه شكلا .

- ١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٣ وقدمت اسباب - الطعن بالنسبة للطاعن الثانى فى ٢٠/١٠/٨٣ ، بيد ان التقرير بالطعن لم يحصل الا فى ٢٥/١٠/١٩٨٣ - اى فى اليوم الحادى والاربعين - بعد الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون قيام عذر يبرر تجاوز هذا الميعاد ، ومن ثم يكون هذا الطعن غير مقبول شكلا .
- ٢ - من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة اخفاء الاشياء

المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ان يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق، انه كان يعلم علم اليقين ان المال لابد متحصل من جريمة سرقة او ان تكون الوقائع كما اثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم، وان يستخلصها استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث اطلاقا عن علم الطاعن بأن الحديد الذي اشتراه وقام بتصنيعه - بفرض صحة واقعة سرقة - متحصل من جنائية سرقة وكان اقدام الطاعن على هذا العمل لا يفيد حتما - وعلى وجه اللزوم - علمه بذلك، واذ لم يعرض الحكم لدفاع الطاعن بعدم توافر هذا الركن ايرادا وردا رغم جوهريته، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن.

٣ - لما كانت الواقعة التى دين الطاعنان بها واحدة، فان حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن الاخر - الذى لم يقبل طعنه شكلا - كذلك.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أخفيا الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مع علمهما بذلك. واحالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. ومحكمة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢-١ مكرر، ٢١٦ مكررا ثانيا من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر.

نطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٣ وقدمت اسباب الطعن بالنسبة للطاعن الثانى فى ٢٠/١٠/٨٣، بيد ان التقرير بالطعن لم يحصل الا فى ٢٥/١٠/١٩٨٣ - أى فى اليوم الحادى

والاربعين - بعد الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون قيام عذر يبرر تجاوز هذا الميعاد ، ومن ثم يكون هذا الطعن غير مقبول شكلا .
وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الاول استوفى الشكل المقرر المقرر في القانون .

وحيث ان مما ينعاه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه انه از دانه بجريمة اخفاء اشياء مسروقة مع علمة بذلك قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك انه لم يستظهر ركن العلم ولم يتحدث عنه واغفل دفاع الطاعن بشأن عدم توافره .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اقام ادانه الطاعن وآخر بتهمة اخفاء اشياء متحصلة من جناية سرقة مع علمهما بذلك على ما شهد به رئيس مباحث مركز ابو حماد من ان تحرياته دلت على انهما قاما بشراء الحديد المضبوط والمملوك لشركة السد العالي للمشروعات الكهربائية والصناعية من سارقه حيث قاما بتصنيعه أسره وباعاها الى آخرين ، وما شهد به كل من و من شرائهم الاسرة المضبوطة بمنازلهم من الطاعن والمحكوم عليه الاخر ، وما اسفرت عنه معاينة مندوب الشركة المجنى عليها لتلك الاسرة من انها مصنعة من الحديد المبلغ بسرقة من الشركة التي يعمل بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ان يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ، انه كان يعلم علم اليقين ان المال لا بد متحصل من جريمة سرقة او ان تكون الوقائع كما اثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم ، وان يستخلصها استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث اطلاقا عن علم الطاعن بأن الحديد الذي اشتراه وقام بتصنيعه - بفرض صحة واقعة سرقة - متحصل من جناية سرقة ، وكان اقدام الطاعن على هذا العمل لا يفيد

حتما - وعلى وجه اللزوم علمه بذلك ، واذ لم يعرض الحكم لدفاع الطاعن بعدم توافر هذا الركن ايرادا وردا رغم جوهريته ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التى دين الطاعنان بها واحدة ، فان حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن الاخر - الذى لم يقبل طعنه شكلا - كذلك .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الصوفي ومسعد الساعى واحمد سفيان ومحمود البارودي .

(١٣)

الطعن رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ القضائية

(١) ضرب • جريمة • إستئناف • نظره والحكم فيه • محكمة استئنافية • نقض
«حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون» • حكم «تسببه • تسبب معيب» •

الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة • وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله
لمصلحة رافع الاستئناف • مادة ١٧ ٤ فقرة ٢ • اجراءات •

استئناف المحكوم عليه وحده للحكم • وقضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص
محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة المرفوع بها الدعوى في حقيقتها
جناية • خطأ في القانون • علة ذلك ؟

قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار
أن الواقعة جنائية • منه للخصومة على خلاف ظاهرة - جواز الطعن فيه بالنقض •

(٢) نقض • الصفة والمصلحة في الطعن • نيابة عامة • صفتها في الطعن •
طعن • الصفة والمصلحة في الطعن •

حق النيابة العامة في الطعن في الحكم لمصلحة المتهم • أساس ذلك ؟

(٣) إستئناف «نظره والحكم فيه» • نقض «حالات الطعن • الخطأ في تطبيق
القانون» •

عدم جواز تسوية مركز الطاعن في الاستئناف المقام منه • مخالفة ذلك • خطأ في
القانون يوجب نقضه •

اذ نصت على أنه «اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف» فانها بذلك تكون قد دلت على انه اذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية ان تحكم بعدم اختصاص محكمة اول درجة بنظر الدعوى اذا ما ثبت لها ان الواقعة المرفوعة بها الدعوى فى حقيقتها جنائية لما فى ذلك من تسوية لمركز المستأنف ولا يكون امامها فى هذه الحالة الا ان تؤيد حكم الادانة الابتدائى أو تعدله لمصلحة المستأنف بعد ان حاز قضاؤه الضمنى بالاخصاص قوة الامر المقضى . واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى - على خلاف ذلك - بعدم اختصاص محكمة اول درجة بنظر الدعوى استنادا الى ان الواقعة تثير شبهة الجنائية ، فانه يعد منهايا للخصومة على خلاف ظاهرة لانه سوف يقبل حتما بقضاء محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها از لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون بغض النظر عن حقيقة وصفها بعد ان صار هذا الاختصاص معقودا لمحكمة الجنح وحدها ، ومن ثم يكون الطعن بطريق النقض فى الحكم المائل جائزا .

٢ - لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن انما هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص بمثابقتها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن فى الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه كما هو الحال فى الطعن الحالى ، ومن ثم فان مصلحتها فى هذا الطعن تكون قائمة ، ويكون الطعن - وقد استوفى باقى أوجه الشكل المقررة فى القانون - مقبولا شكلا .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه - بما تضمنه قضاؤه سالف الذكر من تسوية لمركز المطعون ضدهم فى استئنافهم - قد خالف القانون فانه يتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم أحدثوا عمدا ب.... الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى اعجزته عن اشغاله الشخصية لمدة لا تزيد عن عشرين يوما وكان ذلك باستخدام سلاح (مطواه) بالنسبة للمتهم الاول . وطلبت عقابهم بالمادة ٢٤٢ / ١ ، ٣ من قانون العقوبات المعدل . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والزامهم بالمصاريف . ومحكمة جنح اللبان قضت حضوريا بحبس كل منهم اسبوعا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ والمصاريف والزمهم متضامنين باداء مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت للمجنى عليه والمصاريف وجنيهين مقابل اتعاب المحاماة . استأنف المحكوم عليهم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة اول درجة بنظر الدعوى وباحالتها للنياابة العامة لاتخاذ شئونها فيها .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى بالوجه الثانى من وجهى الطعن على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة اول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة جنائية تحكمها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات قد خالف القانون ، ذلك بأن النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائى وانما استأنفه المطعون ضدهم وحدهم ومن ثم فقد كان على المحكمة ان تلتزم بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧ ٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل وسوات مركز المطعون ضدهم ، فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت على المطعون

ضدهم لمحاكمتهم بجنتحه ضرب فقضت محكمة اول درجة حضوريا بحبس كل منهم اسبوعا مع الشغل طبقا للمادة ٢٤٢ / ١ ، ٣ من قانون العقوبات والزامهم متضامنين باداء مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت للمجنى عليه ، ولما استأنفوا وحدهم هذا الحكم - على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه - قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة اول درجة بنظر الدعوى استنادا الى تخلف عجز بابهام المجنى عليه مما يثير شبهة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٤٠ من القانون المذكور . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على أنه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » فانها بذلك تكون قد دلت على أنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية ان تحكم بعدم اختصاص محكمة اول درجة بنظر الدعوى اذا ما ثبت لها ان الواقعة المرفوعة بها الدعوى في حقيقتها جنائية لما في ذلك من تسوؤ لمركز المستأنف ولا يكون امامها في هذه الحالة الا ان تؤيد حكم الادانة الابتدائي أو تعدله لمصلحة المستأنف بعد ان حاز قضاؤه الضمني بالاختصاص قوة الامر المقضى . واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى - على خلاف ذلك - بعدم اختصاص محكمة اول درجة بنظر الدعوى استنادا الى ان الواقعة تثير شبهة الجنائية ، فانه يعد منهيها للخصومة على خلاف ظاهرة لانه سوف يقابل حتما بقضاء محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها اذ لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون بغض النظر عن حقيقة وصفها بعد أن صار هذا الاختصاص معقودا لمحكمة الجنج وحدها ، ومن ثم يكون الطعن بطريق النقض في الحكم المائل جائزا . لما كان ذلك وكانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن انما هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابقتها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن في الاحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت

المصلحة للمحكوم عليه كما هو الحال في الطعن الحالي ، ومن ثم فان مصلحتها في هذا الطعن تكون قائمة ، ويكون الطعن - وقد استوفى باقى أوجه الشكل المقررة في القانون - مقبولا شكلا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه - بما تضمنه قضاؤه سالف الذكر من تسوية لمركز المطعون ضدهم في استئنافهم - قد خالف القانون فانه يتعين نقضه دون حاجة الى بحث الوجه الأول من وجهى الطعن واذ كانت هذه المخالفة قد حجبت المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
احمد نشأت نائب رئيس المحكمة ومحمد الصوفى ومسعد الساعى واحمد سعفران .

(١٤)

الطعن رقم ٨٢٧٥ لسنة ٥٤ القضائية

قتل خطأ • اصابة خطأ • نقض التقرير بالطعن وايداع الأسباب، الصفة في
الطعن، • محاماه •

توقيع اسباب الطعن من محام غير مقبول امام محكمة النقض . اثره . عدم قبول الطعن
شكلا ولو كان ذلك نيابة عن محام مقبول امام هذه المحكمة المادة ٣٤ من ق ٥٧ لسنة
١٩٥٩ .

تكليف المحامى المقيد امام النقض احد زملائه من غير المقبولين امامها باعداد مذكرة
اسباب الطعن . وجوب توقيع الأول عليها . والا كان الطعن غير مقبول للتقرير به من غير
ذى صفة . أساس ذلك ؟

لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت على وجوب التقرير
بالطعن بالنقض وايداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ الحكم
المطعون فيه أوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من
غير النيابة العامة ان يوقع أسبابها محام مقبول امام محكمة النقض ، وبهذا
التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على ان مذكرة الاسباب ورقة
شكلية من أوراق الاجراءات فى الخصومة والتى يجب ان تحصل بذاتها
مقومات وجودها وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء
على توقيع الاسباب من محام غير مقبول امام محكمة النقض ، واذ كان الثابت
من الأوراق ان المحامى موقع اسباب الطعن ليس من المقبولين امام محكمة

النقض فان الاسباب تكون موقعه من غير ذى صفة . ولا يغير من ذلك ان يكون المحامى غير المقبول امام محكمة النقض قد وقع ورقة اسباب الطعن نيابة عن محام آخر مقبول امام هذه المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى - ذلك ان المشرع حين اوجب فى الفقرة الاخيرة من المادة ٢٤ سالفه الذكر ان تكون اسباب الطعون المرفوعة من المحكوم عليهم موقعه من محام مقبول امام محكمة النقض انما اراد ان يتولى هو وضع اسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه من المحامين غير المقبولين امام محكمة النقض بوضعها وجب عليه ان يوقع على ورقتها بما يفيد اقراره اياها ، ذلك لأن الاسباب هى فى الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه . فاذا لم تكن ورقة الأسباب موقعا عليها من صاحب الشأن فيها غدت ورقة عديمة الأثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب وان حملت ما يثير الى صدورها من مكتب الاستاذ المحامى المقبول امام محكمة النقض ولصق عليها طوابع دمغة عليها اسم هذا المحامى الا أنها بقيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد الطعن . لما كان ذلك فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه أولا : تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعونته وعدم احترازه بان قاد سياره بحاله خطره فصدم المجنى عليه فاحدث اصابته التى أودت بحياته ثانيا : تسبب خطأ فى اصابه بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى اعجزته عن اشغاله الشخصية وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعونته وعدم احترازه بان قاد سياره بحاله خطره فصدم المجنى عليه فاحدث اصابته . ثالثا : قاد سياره بحاله تعرض الارواح والاموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ / ١ ، ٢٤٤ / ١ من قانون العقوبات المعدل والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . ومحكمة جنح مطوبس قضت حضوريا اعتباريا بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه

لايقاف التنفيذ . استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية مأمورية دسوق - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فقرر الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ فقرر الاستاذ المحامي بالطعن عليه بالنقض بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ بمقتضى توكيل مرفق صادر اليه من المحكوم عليه ويبيح له ذلك ثم قدمت بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ مذكرة بأسباب الطعن تحمل اسم الاستاذ المحامي بالنقض وموقع عليها نيابة عنه من المقرر الاستاذ المحامي وجاء بمذكرة ادارة نيابة النقض الجنائي المؤرخة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٥ المرفقة أنه بالاطلاع على جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والصادر عن نقابة المحامين حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ - وهو اليوم الاخير في ميعاد الطعن بالنقض - تبين ان الاستاذ المحامي غير مدرج به ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد ان نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه أوجبت في فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة ان يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على ان مذكرة الاسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب ان تحمل بذاتها مقومات وجودها وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على توقيع الاسباب من محام غير مقبول أمام

محكمة النقض ، واذ كان الثابت من الأوراق ان المحامى موقع أسباب الطعن ليس من المقبولين أمام محكمة النقض فان الاسباب تكون موقعة من غير ذى صفة . ولا يغير من ذلك ان يكون المحامى غير المقبول أمام محكمة النقض قد وقع ورقة أسباب الطعن نيابة عن محام آخر مقبول أمام هذه المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى - ذلك ان المشرع حين اوجب فى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٤ سالفه الذكر ان تكون أسباب الطعون المرفوعة من المحكوم عليهم موقعه من محام مقبول أمام محكمة النقض انما اراد ان يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فان كلف أحد أعوانه من المحامين غير المقبولين أمام محكمة النقض بوضعها وجب عليه ان يوقع على ورقتها بما يفيد اقراره اياها ، ذلك لأن الأسباب هى فى الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه . فاذا لم تكن ورقة الأسباب موقعا عليها من صاحب الشأن فيها غدت ورقة عديمة الأثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب وان حملت ما يشير الى صدورها من مكتب الاستاذ المحامى المقبول أمام محكمة النقض ولصق عليها طوابع دمغة عليها اسم هذا المحامى الا أنها بقيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد الطعن ، لما كان ذلك فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ..

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة ومحمد رفيق البسطويسى نائب رئيس
المحكمة ومحمود بهى الدين عبد الله وسرى صيام .

(١٥)

الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٥٤ القضائية

قتل خطأ . إصابة خطأ . مسئولية جنائية . خطأ . جريمة «أركانها» . حكم
«بياناته» «تسببيه» «تسبب معيب» .

سلامة الحكم بالادانة فى الجرائم غير العمدية مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل
عليه .

مجرد قيام الطاعن بتعبئة مواعد البوتوجاز الصغيرة من اسطوانة كبيرة وحدث انفجار
حال ذلك . عدم كفايته دليلا على قيام الخطأ وتوافر علاقة السببية . اغفال المحكمة
استظهار مقومات ذلك . قصور .

يجب لسلامة الحكم فى الجرائم غير العمدية ان يبين عنصر الخطأ المرتكب
وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت فى الأوراق ، وكان الحكم
المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيام الطاعن فى حجرته بتعبئة مواعد
البوتوجاز الصغيرة من انابيب البوتوجاز الكبيرة وحدث انفجار اثناء احد
عمليات التعبئة ما يوفر الخطأ فى جانبه ، دون ان يستظهر قدر الحيلة الكافية
التي قعد عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها ، وكيفية سلوكه اثناء
عملية التعبئة والظروف المحيطة بها والصلة بينها وبين حدوث الانفجار
يتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن فى هذه الظروف على تلاقي الحادث ،
وأثر ذلك كله على قيام او عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية او
انتفائها ، فان الحكم اذ اغفل بيان كل ما تقدم يكون معيبا بالقصور مما
يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - تسبب بخطئه فى وفاة اكثر من ثلاثة اشخاص هم و و بأن كان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه بان ترك صمام انبوبة الغاز مفتوحا اثناء قيامه باصلاح بعض انابيب الغاز حالة وجود مصدر حرارى مشتعل فحدث الحريق ونجم عن ذلك اصابه المجنى عليهم سالفى الذكر والتى اودت بحياتهم : ٢ - تسبب بخطئه فى اصابة اكثر من ثلاثة اشخاص هم و و وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه بان ترك صمام منظم انبوبة الغاز مفتوحا اثناء قيامه باصلاح بعض انابيب الغاز حالة وجود مصدر حرارى : ٣ - تسبب بأهماله فى حدوث حريق بمسكن والمنقولات المبينة بالتحقيقات وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ / ١ ، ٣ ، ٢٤٤ / ١ ، ٣ ، ٣٦٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الوايلى قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل عن التهم الثلاث وكفالة ثلاثمائة جنيه لوقف التنفيذ . استأنف ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى فى معارضته الاستئنافية بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائم القتل والاصابة الخطأ والحريق باهمال قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بأنه لم يستظهر ركن الخطأ بما يوفره فى حق الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن كان يقوم فى حجرته بتعبئة أنابيب ومصابيح ومواقد البوتوجاز الصغيرة من انابيب البوتوجاز الكبيرة ، ونتج عن ذلك انفجار الانبوبة اثناء قيامه بتعبئة أحد المواقد المذكورة وحدث الحريق ووفاة اكثر من ثلاثة اشخاص واصابة اكثر من ثلاثة اشخاص ، وبعد ان بين الحكم ادلة ثبوت الواقعة على النحو السالف فى حق الطاعن خلص الى ادانته بجرائم القتل والاصابة الخطأ والحريق باهمال فى قوله : وأنه يتضح للمحكمة اكتمال اركان الجريمة وان :... الخطأ ثابت من أقوال المتهم (الطاعن) وأقوال المجنى عليهم وشهود الواقعة ومن بينهم شقيقة المتهم وتأييد ذلك بتقرير العمل الجنائي وتحريات المباحث وان خطأ المتهم هو الذى ادى الى النتيجة وهى قتل اكثر من ثلاثة أشخاص واصابة اكثر من ثلاثة اشخاص وحدث حريق كما انها ثابتة فى حق المتهم مما سبق سواه ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام ... لما كان ذلك ، وكان الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فانه يجب لسلامة الحكم فيها ان بين عنصر الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت فى الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيام الطاعن فى حجرته بتعبئة مواقد البوتوجاز الصغيرة من انابيب البوتوجاز الكبيرة وحدث انفجار اثناء احد عمليات التعبئة ما يوفر الخطأ فى جانبه ، دوان ان يستظهر قدر الحيلة الكافية التى قعد عن اتخاذها ومدى العناية التى فاته بذلها ، وكيفية سلوكه اثناء عملية التعبئة والظروف المحيطة بها والصلة بينها وبين حدوث الانفجار يتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن فى هذه الظروف على تلاقى الحادث ، وأثر ذلك كله على قيام او عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية او انتقائها ، فان الحكم اذ اغفل بيان كل ما تقدم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير لسنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ صفوت القاضى ، نائب رئيس ، والدكتور كمال انور ، نائب رئيس المحكمة ، ومحمد نجيب صالح ، ومحمد نبيل رياض .

(١٦)

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) مواد مخدرة • جلب • قصد جنائى • جريمة «اركانها» •
الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . معناه ؟
متى يلزم التحدث عن القصد من جلب المخدر إستقلالاً ؟
- (٢) مواد مخدرة • اشتراك • جريمة • قانون «تفسيره» •
الوساطة فى الأمور المحظور على الأشخاص إرتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة .
والتي عدلتها المادة الثانية من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . معاقب عليها بالمادة ٣٤
من ذات القانون التي سوت بين الأمور المحظورة وبين الوساطة فيها . وان أغفلت ذكر
الأخيرة . علة ذلك ؟
- (٣) مواد مخدرة • جلب • مسئولية جنائية •
مناطق المسئولية فى جريمة جلب أو إحراز وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت إتصال
الجانى بالمخدر بالذات أو بالواسطة . بأية صورة عن علم وإرادة .
- (٤) مواد مخدرة • جلب • جريمة «اركانها» • قصد جنائى • إثبات «بوجه عام» •
حكم «تسببه» • تسبب غير معيب •
نقل المخدر من الخارج إلى المجال الإقليمى للجمهورية . جلب •
عدم التزام المحكمة بالتحدث عن القصد من جلب المخدر •
- (٥) نيابة عامة • دعوى جنائية • جمارك • تهريب جمركى • ارتباط • مواد
مخدرة •
قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة جلب مخدر . لايتوقف على صدور إذن مدير الجمارك
ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركى . أساس ذلك ؟

(٦) حكم «ما لا يعيبه في نطاق التدليل، «تسببيه» • تسبب غير معيب» • استطراد الحكم إلى قرارات قانونية خاطئة • لا تؤثر في النتيجة التي إنتهى إليها • لا تعيبه.

(٥) رشوة • جريمة «أركانها» • موظفون عموميون • جريمة الرشوة • لا يؤثر في قيامها وقوعها نتيجة تدبير بضبطها • ولا أن يكون المجنى عليه جاداً في قبولها • مجرد عرض الرشوة • ولو لم تقبل • كاف لقيامها متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومي أو من في حكمه.

(٨) رشوة • جريمة «أركانها» • موظفون عموميون • كفاية كون الموظف له إتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة • وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس.

(٩) عقوبة «العقوبة المبررة» • مواد مخدرة • جلب • رشوة • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب • نقضه «المصلحة في الطعن» • إرتباط •

انتفاء مصلحة الطاعن في تعيبيه الحكم في خصوص جريمة الرشوة • مادام الحكم قد دانه كذلك بجريمة جلب المخدر وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات.

(١٠) تفتيش «التفتيش باذن» • إذن التفتيش • إصداره • محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» • اثبات «بوجه عام» • استدلالات • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب • مواد مخدرة • جلب •

تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار إذن التفتيش • موضوعي • صدور الإذن بالتفتيش • إستناداً إلى ما جاء بالتحريات من أن المتهمين شحنوا كمية من المخدرات على مركب وصلت للمياه الإقليمية • الإدعاء بأن الإذن صدر عن جريمة مستقبلية • غير صحيح •

(١١) دفع «الدفع ببطلان إذن التفتيش» • تفتيش «إذن التفتيش» • إصداره • نقض «أسباب الطعن» • ما لا يقبل منها •

الدفع ببطلان إذن التفتيش • لصدوره من المحامي العام • دون بيان أساسه • عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

(١٢) تفتيش «إذن التفتيش» • إصداره • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب • شرط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن به في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ؟

(١٣) مواد مخدرة • إجراءات «إجراءات التحقيق» • إثبات «خبرة» • نيابة عامة • مأمورو الضبط القضائي • تحقيق • استدلال • محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • حكم «تسببيه» • تسبیب غير معيب» •

إيجاب حلف الخبير يميناً أمام سلطة التحقيق .

لعضو النيابة . كرئيس للضبطية القضائية . الاستعانة بأهل الخبرة . بغير حلف يمين . متى يحق لمحكمة الموضوع الاستناد إلى تقرير خبير لم يحلف اليمين ؟

(١٤) تفتيش «إذن التفتيش» • إصداره • حكم «تسببيه» • تسبیب غير معيب» • لاينال من صحة إذن التفتيش . خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته .

(١٥) تفتيش «إذن التفتيش» • تنفيذه • حكم «تسببيه» • تسبیب غير معيب» • مواد مخدرة •

انقضاء الأجل المحدد للتفتيش . في الإذن الصابر به . لا يترتب عليه بطلانه . صدور إذن من النيابة بالتفتيش في أجل معين . لم يتخذ خلاله . صدور إذن لاحق بامتداد الإذن الأول مدة أخرى . إجراء التفتيش في المدة الجديدة . صحيح .

(١٦) حكم «بيانات الديباجة» • بطلان • نقض «أسباب الطعن» • ما لا يقبل منها • خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب . لا يعيبه .

(١٧) حكم «بياناته» • بيانات حكم الإدانة • بيانات التسبیب • تسببيه • تسبیب غير معيب» • مواد مخدرة •

بيانات حكم الإدانة ؟

عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم .

(١٨) إثبات «خبرة» • «قرائن» • حكم «تسببيه» • تسبیب غير معيب» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما لا يوفره • مواد مخدرة •

استناد الحكم إلى ما جاء بتقرير خبير تغريغ الشرائط المسجلة • كقرينة معززة لأدلة الثبوت الأساسية التي إنبنى عليها • لا عيب •

(١٩) إثبات «بوجه عام» • «شهود» • مواد مخدرة •

لا يشترط في الشهادة . أن ترد على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها . مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟

(٢٠) مواد مخدرة • قصد جنائي • جريمة «أركانها» • حكم «تسببه» • تسبب غير معيب» •

تحدث المحكمة استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدر • غير لازم • طالما كان ما أورده في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره •

١ - من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجواهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه •

(٢) إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور المحظورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأي صفة كانت والتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وإن كان قد اغفل ذكر الوساطة إلا أنه في حقيقة الأمر قد ساوى بينهما وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية

فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثاً يتنزه عنه الشارع ذلك لأن التدخل بالوساطة من حالات الحظر التي عدتها تلك المادة والمجربة قانوناً لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة مما يرتبط بالفعل الإجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكاً في الجريمة تقع عليه عقوبتها .

(٣) مناط المسؤولية في حكم جلب أو حيازة واحراز الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تتحقق له الحيازة المادية .

(٤) لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون واذ كان ذلك وكان ما أورده الحكم كافياً على ثبوت واقعة الجلب في حق الطاعن وكانت المحكمة غير مكلفة أصلاً بالتحدث عن قصد الجانى من فعل الجلب فإن مانعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(٥) لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع واذ أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وبأشرت التحقيق بوصف أنه جلب مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابة بالقانون ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذى خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها في

القانون ٦٦ سنة ٦٢ فان قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لايتوقف على صدور اذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركى .

(٦) لايعيب الحكم المطعون عليه مااستطرد اليه من تقرير قانونى خاطيء باستناده الى خطاب مدير الجمارك اللاحق لاجراءات تحريك الدعوى .

(٧) من المقرر أنه لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولايشترط لقيامها أن يكون المجنى عليه جادا فى قبولها اذ يكفى لقيامها مجرد عرض المتهم الرشوة ولو لم يقبل منه متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومى أو من فى حكمه .

(٨) من المقرر أنه ليس من الضرورى فى جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التى يطلب من الموظف أداؤها داخلة فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى ان يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وان يكون الراشى قد أتجر معه على هذا الاساس .

(٩) لامصلحة للطاعن مما ينعاه على الحكم بالنسبة لجريمة الرشوة مادام البين من مدوناته أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التى دانه بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجلب المواد المخدرة .

(١٠) لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع واذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فانه لامعقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن استصدار اذن النيابة بالتفتيش ثم بعد ان دلت التحريات على ان المتهمين شحنوا كمية من المخدرات على مركب وصلت للمياه الاقليمية فان

مفهوم ذلك ان الامر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة .

(١١) لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وأن دفع ببطلان الاذن لصدوره من السيد المحامي العام الا أنه لم يبين أساس دفعه بالبطلان الذي يتحدث عنه في وجه طعنه من عدم وجود تفويض له من السيد النائب العام فانه لايقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لانه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في وجود التفويض من عدمه وحدود هذا التفويض مما كان يقتضي تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ويكون منعاه في هذا الصدد غير مقبول .

(١٢) من المقرر أن كل مايشترط لأذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات - الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو لحرمة مسكنه .

(١٣) لئن كان القانون قد أوجب على الخبراء أن يحلفوا يمينا أمام سلطة التحقيق الا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية وكانت المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفاهة أو كتابة بغير حلف يمين فانه ليس ثمة مايمنع من الأخذ بشهادة الوزن التي حررها من قام باجرائه الذي ندبته النيابة ولو لم يحلف يمينا على انها ورقة من اوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرا من عناصرها مادامت مطروحة على بساط البحث وتبادلها الدفاع بالمناقشة .

(١٤) من المقرر أن القانون لايشترط شكلا معيناً لأذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشهم كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته طالما انه الشخص المقصود بالأذن .

(١٥) لما كان ذلك وكان من المقرر ان انقضاء الاجل المحدد للتفتيش فى الامر الصادر لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك الى ان يجدد مفعوله والاحالة عليه بصدد تجديد مفعول جائزة مادامت منصبة على مالم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور واصدار - النيابة اذنا بالتفتيش حدد لتنفيذه أجلا معيناً لم ينفذ فيه وبعد انقضائه صدر اذن آخر بامتداد الاذن المذكور مدة أخرى فالتفتيش الحاصل فى هذه المدة الجديدة يكون صحيحاً .

(١٦) من المقرر ان خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته او يمس ذاتيته ولا يترتب بطلانه .

(١٧) من المقرر ان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يورد مؤدى الادلة التى استخلص منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها ولم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة .

(١٨) لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ الاشرطة وانما استندت الى هذه التسجيلات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى اوردتها فانه لاجناح على الحكم ان هو عول على تلك القرينة تأييداً وتعزيزاً للادلة الاخرى التى اعتمد عليها فى قضائه مادام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلاً أساسياً على ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

(١٩) من المقرر أنه لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكتفى أن يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدى الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الاثبات الاخرى المطروحة امامها ولا يلزم أن تكون الادلة التى يعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات

الدعوى اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفى أن تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها منتجة فى اقناع المحكمة واطمئنانها .

(٢٠) لما كانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان ماأوردته فى حكمها من وقائع وظروف كافية فى الدلالة على توافره وكان ماساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافية فى الدلالة على أن الطاعنين كانوا يعلمون بما تحويه الاجوله والاطارات فان الحكم يكون قد رد على منعى الطاعن فى هذا الشأن بما يدحضه مادام هذا الذى استخلصته الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى ويكون منعى الطاعنين فى هذا الخصوص غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين - وآخر - بأنهم / أولا : - المتهمين من الاول الى السادس عرضوا رشوه على موظفين عموميين للاخلال بواجبات وظيفتهما بأن عرضوا مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه على كل من اللواء والنقيب دفعوا منها ٤٣٤٦٠ جنيه (ثلاثة وأربعين ألف جنيه وأربعمائة وستين جنيها) على سبيل الرشوة مقابل تسهيلهما لهم وباقى المتهمين جلب المخدرات (موضوع التهمة الثانية والثالثة) الى داخل البلاد ولكن الموظفين العموميين لم يقبلوا الرشوة منهما . ثانيا : المتهمين جميعا (أ) قاموا بجلب كمية المخدرات المبينة وزنا ونوعا بالتحقيقات من خارج حدود جمهورية مصر العربية بحرا وقاموا بادخالها فيها من غير المنافذ الرسمية المحددة قانونا دون اذن كتابى من الجهة المختصة وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ب) قاموا بتهريب كمية المخدرات سالفة الذكر بادخالها الى المياه الاقليمية بعد جلبها من الخارج بحرا وانزالها بالساحل وذلك من غير المنافذ الرسمية المحددة قانونا وبطرق غير مشروعه وبالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة واحالتهم الى

محكمة جنايات أمن الدولة العليا بالاسماعيلية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بالنسبة للمتهمين جميعا وغيابيا للمتهم الآخر عملا بالمواد ١٠٤ ، ١٠٩ مكررا ، ١١٠ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٢٣ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الاول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٥ ، ١/١٢١ ، ١/١٢٢ ، ١ ، ٢ ، ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات أولا : بمعاقبة المتهمين الاول والثاني والرابع والخامس والآخر بالاشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهم مبلغ عشرة آلاف جنيه عما أسند اليهم ثانيا : بالنسبة لكل من المتهمين الثالث والسادس بمعاقبة كل منهما بالاشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما مبلغ عشرة آلاف جنيه عن التهمتين الثانية والثالثة وببرائتهما من التهمة الاولى . ثالثا : بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة والمبالغ موضوع الرشوة . رابعا : بالزام جميع المتهمين متضامنين بأن يدفعوا الى مصلحة الجمارك خمسة وثلاثين مليونا وسبعمائة اربعة وتسعين ألفا وثمانمائة وستة جنيهات .

فطعن المحكوم عليهم من الاول الى السادس فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

أولا عن الطعن المقدم من الطاعن الأول :

وحيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعن الاول هو أن الحكم المطعون فيه اذ دانه وآخرين بجرائم عرض رشوة لم تقبل منه وجلبه جوهرا مخدرا (حشيشا) وتهريبه جمركيا قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع وبني على

اجراءات باطلة ذلك ان الحكم لم يستظهر اركان جريمة الجلب ذلك ان الجلب لا يتحقق الا اذا كان الشيء المطلوب يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى كذا لا يتوافر الجلب الا اذا كان الجالب مالكا للمخدر وان الطاعن لم يكن الا وسيطا ولم يورد القانون ١٨٢ سنة ٦٠ نصا خاصا يعاقب على الوساطة كما ان الاذن الصادر بالضبط والتفتيش صدر باطلا لابتنائه على تحريات غير جدية ولصدوره عن جريمة مستقبلية وان ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للتهمة الثالثة (التهرب الجمركى) لعدم صدور الاذن قبل اجراءات تسيير الدعوى الجنائية امام جهات التحقيق يخالف صحيح القانون ولم يعرض الحكم للدفع ببطلان اذن الضبط والتفتيش لصدوره عن المحامى العام وهو غير مفوض من النائب العام كما أن ما أورده الحكم ردا على الدفع ببطلان اجراءات وزن المخدرات لعدم حضور المتهمين ولعدم حلف الوازن اليمين لا يصلح ردا كما ان جريمة الرشوة مستحيلة لعدم اختصاص الشاهدين المتعاقدين اختصاصا وظيفيا ولا مكانيا بالعمل المطلوب ولم يرد الحكم على الدفع ببطلان الاذن لعدم الاطلاع على التسجيلات الصوتية مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد يبين واقعة الدعوى فى قوله «ان اللواء مساعد رئيس قوات الامن المركزى للتدريب والعمليات أبلغ بأن المتهم الأول عرض عليه بصفته انه اختص بالاشراف على تنفيذ قيام قوات الامن المركزى بحراسة الحدود الغربية مع اسرائيل ومنها المنطقة جـ بالساحل الشمالى بمحافظة شمال سيناء مبلغ مائة وخمسون الف جنيه كرشوة مقابل قيامه بتسهيل له ولشركائه جلب مواد مخدرة من خارج الجمهورية عن طريق انزالها بهذه المنطقة من الساحل الشمالى وانه رفض هذا العرض الا انه تنفيذا لما اتفق عليه مع ضباط الادارة العامة لمكافحة المخدرات ومنهم الشاهد الثالث تظاهر بقبول هذا العرض حتى يتم ضبط هذا المتهم وشركائه متلبسين بهذا الجرم وبجلبهم المواد المخدرة لجمهورية مصر العربية واثناء اللقاءات المتعددة بين الشاهد الأول اللواء والمتهم

الأول تعرف الأخير على الشاهد الثاني النقيب على أنه الضابط المختص بحراسة المنطقة المحددة لانزال المواد المخدرة بها بالساحل الشمالي كما تعرف الشاهدين الأول والثاني على المتهمين و و و وشهرته وتم تسجيل هذه اللقاءات بأن من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية وخلالها دفع للشاهدين الأول والثاني مبلغ ٤٣٦٤٠ جنيه ثلاثة وأربعين ألف وربعمئة وستون جنيه بواسطة كل من المتهمين الأول و و وبعد ان أكدت تحريات العميد مدير ادارة العمليات بالادارة العامة لمكافحة المخدرات صحة ما أبلغ به اللواء ان أكدت هذه التحريات أن المتهمين و و و اللبناني الجنسية يكونون عصابة لجلب المواد المخدرة من لبنان لمصر وأنهم شحنوا كميات كبيرة منها على مركب وصلت للمياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية وفي انتظار اشارات انزالها للساحل الشمالي استصدر اذنا من النيابة بضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من المتهمين وتوجه وبرفقته القوة اللازمة من ضباط الادارة وضباط الامن المركزى الى المكان الذى حدده المتهم الأول وبانزال المواد المخدرة كما توجه الى العريش الشاهد الأول اللواء والمتهم الأول ... لمتابعة انزال المواد المخدرة التى أكد المتهم الأول للشاهد الأول وصولها للمياه الإقليمية بعد اتصاله بشركائه بالخارج كما وصل النقيب الى منطقة الانزال للتظاهر بمعاونة وتسهيل جلب المواد المخدرة وتقابل مع المتهم ومجموعة من الرجال توجهوا أيام ٥/٥ ، ٥/٦ ، ٥/٧ الى المنطقة المحددة لانزال المواد المخدرة وأعطى المتهم الاشارات المتفق عليها الا أن أحدا لم يخرج من البحر بالمواد المخدرة مما دعى المتهم الأول ومعه الشاهد الثاني الاتصال تليفونيا بالمتهم لاستطلاع الأمر كطلب الشاهد الأول فأكد لهما وجود المركب بالمواد المخدرة بالمياه الإقليمية ثم حضر هذا المتهم الى مدينة العريش ليؤكد ذلك للشاهد الأول وفى يوم ٨/٥/٨ توجه النقيب والمتهم يرافقه مجموعة من الرجال الى الساحل بمنطقة الانزال وبعد ان قام المتهم باعطاء الاشارات الضوئية المتفق عليها اقترب من الشاطئ لنش به أحد الاشخاص

الذى تحدث مع المتهم وسلمه طرف حبل لشده بواسطة مجموعة من الرجال احضرهم لذلك احد المتهمين الذين كانوا مع والشاهد الثانى وبدأت طرود المواد المخدرة فى الوصول الى الشاطئ وكانت ٩١ طرد أجوله خيش وستة طرود أجوله نايلون كل منها بداخل اطارات كاوتشوك بكل منها طرب الحشيش وبعد ان اعطى النقيب الاشارة المتفق عليها تم ضبط المواد المخدرة وكل من المتهمين و ووجدت جثة وأورى تقرير المعامل الكيماوية لمصلحة الطب الشرعى أن ما أخذ من المواد المضبوطة للتحليل لمادة الحشيش وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستقاه من أقوال كل من اللواء والنقيب والعميد والعميد والمقدم والنقيب والنقيب و وما أورده تقرير المعامل الكيماوية لمصلحة الطب الشرعى عن المادة المضبوطة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ٦٦ اذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المواد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه او لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحي للفظ الجلب ان المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالاشارة الى القصد منه بعكس ما استنه فى الحيازة أو الاحراز لان ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المخدر المجلوب عبارة عن ٩١ طرد أجولة حشيش وستة طرود بكل منها طرب حشيش فان ما أثبتته الحكم من ذلك هو

الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجواهر في التعامل ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص على غير اساس - لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الامور المحظور على الاشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك وكان نص الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وان كان قد اغفل ذكر الوساطة الا انه في حقيقة الامر قد ساوى بينهما وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الاخرى عبثا يتنزه عنه الشارع ذلك لان التدخل بالوساطة من حالات الحظر التي عدتها تلك المادة والمجربة قانونا لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة مما يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا في الجريمة تقع عليه عقوبتها هذا فضلا عن انه لما كان مناط المسؤولية في حكم جلب أو حيازة واحراز الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وارادة ولو لم تتحقق له الحيازة المادية ومن ثم فان ماينعاه الطاعن من عدم العقاب على الوساطة لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمتد الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون واذ كان ذلك وكان ماأورده الحكم كافيا على ثبوت واقعة الجلب في حق الطاعن وكانت المحكمة غير مكلفة اصلا بالتحدث عن قصد الجانى من فعل الجلب فان مانعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك وكان الاصل المقرر بمقتضى المادة الاولى من قانون الاجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص

دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا باستثناء من نص الشارع واذ أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وباشرت التحقيق بوصف انه جلب مخدرا دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذى خلا من أى قيد على حرية النيابة فى رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون ٦٦ سنة ٦٢ فان قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور اذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركى ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد على غير سند ولا يعيب الحكم المطعون عليه فى هذا الصدد ما استورد اليه من تقرير قانونى خاطيء باستناده الى خطاب مدير الجمارك المؤرخ ٢٣/١٠/٨٢ اللاحق لاجراءات تحريك الدعوى . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولا يشترط لقيامها أن يكون المجنى عليه جادا فى قبولها اذ يكفى لقيامها مجرد عرض المتهم الرشوة ولو لم يقبل منه متى كان العرض حاصلا لموظف حكومى أو من حكمه كما انه من المقرر انه ليس من الضرورى فى جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التى يطلب من الموظف أدائها داخلة فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى ان يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشى قد أاجر معه على هذا الاساس اذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر صلة الشاهدين التى تسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة من ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس . هذا فضلا عن أنه لامصلحة للطاعن مما ينعاه على الحكم بالنسبة لجريمة الرشوة مادام البين من مدوناته أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التى دانه بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجلب المواد

المخدرة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع واذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوية اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لامعقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن العميد قد استصدر اذن النيابة بالتفتيش بعد ان دلت التحريات على ان المتهمين شحنوا كمية من المخدرات على مركب وصلت للمياه الاقليمية فان مفهوم ذلك ان الامر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة واذ انتهى الحكم الى أن الاذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشهم وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن ببطلان الاذن والتفتيش لعدم جدية التحريات ولوروده على جريمة مستقبلية على غير سند من القانون . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن وان دفع ببطلان الاذن لصدوره من السيد المحامي العام الا أنه لم يبين أساس دفعه بالبطلان الذي يتحدث عنه في وجه طعنه من عدم وجود تفويض له من السيد النائب العام فإنه لايقبل منه اثاره هذا الدفاع لاول مرة أمام محكمة النقض لانه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في وجود التفويض من عدمه وحذود هذا التفويض مما كان يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ويكون منعاه في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك وكان من المقرر ان كل مايشترط لأذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات - الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقر النيابة في شأن اصدارها الاذن وجدية التحريات وكفايتها فان عدم اطلاع النيابة على التسجيلات

الصوتية التي أذن السيد رئيس محكمة القاهرة باجرائها لاينال من صحة الأذن ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد على غير اساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان اجراءات وزن المخدر لعدم حصوله بحضور النيابة والمتهمين بقوله أن الثابت من محضر تحقيق النيابة يوم ٨٣/٥/١٠ أن اجراءات الوزن والتحريز وأخذ العينة للتحليل قد تمت في مواجهة المتهمين فان ماينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون على غير اساس . لما كان ذلك ولئن كان القانون قد أوجب على الخبراء أن يحلفوا يمينا امام سلطة التحقيق الا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية وكانت المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات ان يستعينوا بأهل الخبرة وان يطلبو رأيهم شفاهة او كتابة بغير حلف يمين فأنه ليس ثمة مايمنع من الأخذ بشهادة الوزن التي حررها من قام باجرائه الذي ندبته النيابة ولو لم يحلف يمينا على أنها ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرا من عناصرها مادامت مطروحة على بساط البحث وتبادلها الدفاع بالمناقشة ومن ثم فان مايشيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعيا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني :

حيث ان الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم عرض رشوة لم تقبل منه وجلب جوهر مخدر (حشيش) وتهريبه جمرkia قد شابه قصور في التسبيب وراى عليه البطلان ذلك ان الحكم المطعون فيه لم يتناول الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم تجديده من النائب العام فضلا عن قصوره في الرد على بطلان الاذن لابتنائه على تحريات غير جدية ولصدوره عن جريمة مستقبله ولم يحدد الاذن مكان الضبط وأشخاص المأذون بتفتيشهم مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه من المقرر أن القانون لايشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا

ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشهم كاملا أو صفته أو صناعته أو محل اقامته طالما انه الشخص المقصود بالاذن ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفاع ببطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فان ما ينسأه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك وكان من المقرر ان انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الامر الصادر لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك الى ان يجدد مفعوله والاحاله عليه بصدد تجديد مفعول جائزة مادامت منصبة على مالم يؤثر فيه انقضاء الاجل المذكور واصدار - النيابة اذنا بالتفتيش حدد لتنفيذه أجلا معيناً لم ينفذ فيه وبعد انقضائه صدر اذن آخر بامتداد الاذن المذكور مدة أخرى فالتفتيش الحاصل في هذه المدة الجديدة يكون صحيحا واذ كان الثابت عن مذكرة الطعن أن الاذن المؤرخ ٨٣/٤/٢١ قد صدر من السيد المحامي العام بناء على تفويض من السيد النائب العام وفي ٨٣/٥/٤ قام السيد المحامي العام بمد الاذن لمدة خمسة عشر يوما فان هذا الامر بالامتداد من المحامي العام لا يترتب عليه بطلان اذ لم يدع الطاعن في اسباب طعنه أن السيد النائب العام قد حدد أجلا معيناً لنائب المحامي العام لاصدار الاذن ويكون مانعاه الطاعن في هذا الخصوص قد أقيم على غير أساس . لما كان ذلك وكان باقى ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان الاذن الصادر لضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ولعدم جدية التحريات قد سبق تناوله والرد عليه عند بحث اوجه الطعن المقدم من الطاعن الاول . لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون كسابقة على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثالثا : عن الطعن المقدم من الطاعنين الثالث والرابع والخامس

حيث أن مبنى الطعن المقدم من الطاعنين الثالث والرابع والخامس ان الحكم المطعون فيه اذ داتهم بجرائم عرض رشوه لم تقبل وجلب جوهر مخدر (حشيش) وتهريبه جمركيا قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم قد خلا من

تصديره باسم الشعب مما يبطله كما لم يورد الحكم مؤدى الأدلة التى استند اليها واستند الى أقوال الشهود دون ان يبين وجه استدلاله بها كما لم يبين الحكم فحوى الدليل الناتج عن تفريغ الاشرطة ولم يعرض للركن المعنوى فى جريمة الجلب وهو علم المتهمين بأن المادة لمخدر الحشيش كما ادان الحكم الطاعنين الرابع والخامس دون ان يكون للادانة معينها وما استند اليه الحكم لاسند له من الاوراق مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه من المقرر ان خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لاينال شرعيته أو يمس ذاتيته ولايرتب بطلانه فام منعى الطاعنين فى هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك وكان من المقرر ان القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وان يورد مؤدى الأدلة التى استخلص منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها ولم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتى جلب المخدر وتهريبه وعرض الرشوة المسندة الى الطاعنين الرابع والخامس وتهمتى الجلب والتهريب المسندتين للثالث وأورد مؤدى الأدلة التى استخلص منها الادانة كما سلف بيانه فانه تنحسر من الحكم قاله القصور فى التسبيب ويكون منعى الطاعنين فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ الاشرطة وانما استندت الى هذه التسجيلات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها فانه لاجناح على الحكم ان هو عول على تلك القرينة تأييد او تعزيزا للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها فى قضاؤه مادام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلا اساسيا على ثبوت الاتهام قبل المتهمين ومن ثم فان ما ينعاه الدفاع عن الطاعنين من اغفال الحكم المطعون فيه الرد على بطلان تقرير الخبير المنتدب لتفريغ الشرائط يكون على غير اساس مادام ان هذا الدفع ظاهر البطلان لعدم استناد المحكمة عليه كدليل من أدلة الدعوى - لما كان ذلك وكان من المقرر انه لايشترط فى

شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائر تجربة محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها ولا يلزم أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها منتجة في اقناع المحكمة واطمئنانها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سائر وتدليل مقبول أن الطاعنين الرابع والخامس مع باقى الطاعنين اتفقت كلمتهم وأن كلا منهم أسهم تحقيقاً لذلك بالدور الذي أعد له في خطة تنفيذ تلك الجريمة حسبما يبين من أقوال شهود الواقعة على النحو الذي أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى السالف بيانها ورتب عليه أن كلا من الطاعنين قد ارتكب جريمة جلب المخدر فإن ما يثيره الطاعنان الرابع والخامس في هذا الخصوص جدل موضوعي في تقدير الدليل يخضع لسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان ماوردته في حكمها من وقائع وظروف كافية في الأدلة على توافره وكان ماساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافية في الأدلة على أن الطاعنين كانوا يعلمون بما تحويه الأجولة والاطارات فإن الحكم يكون قد رد على منعى الطاعن في هذا الشأن بما يدحضه مادام هذا الذي استخلصته الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ويكون منعى الطاعنين في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك وكان باقى ماينعاه الطاعنون على الحكم سبق تناوله والرد عليه عند بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين الأول والثاني . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته كسابقة على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

رابعاً : عن الطعن المقدم من الطاعن السادس :

حيث ان الطاعن السادس ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتى جلب جوهر مخدر (حشيش) وتهريبه جمر كيا قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على الاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالاوراق ذلك أن الحكم رفض الدفع ببطلان الضبط والتفتيش دون تمحيص بجوانب البطلان انه صدر ممن لا يملكه وعن جريمة مسقبة ولم يشر الحكم الى بيان الفعل الذي اتاه الطاعن لتوافر في حقه الجريمة بركنيها المادى والمعنوى وما نقله الحكم عن الشاهد الاول في حق الطاعن ليس له أساس من الاوراق مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه لما كانت مدونات الحكم واضحة الدلالة على ان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد الاول له اصوله الثابتة فيما قرره بمحضر جلسة المحاكمة بتاريخ ٨٤/١/١١ ولم يحد الحكم فيما عول عليه منها عن نص ما أنبأت به أو فحواه ومن ثم فان مانعاه الطاعن من قالة الخطأ في الاسناد لا أساس له . لما كان ذلك وكان ماينعاه الطاعن السادس على الحكم من قصور في بيان الفعل المسند اليه وتوافر ركنية المادى والمعنوى ومن بطلان الحكم لصدور الاذن ممن لا يملكه وعن جريمة مستقبلة قد سبق تناوله والرد عليه عند بحث اوجه الطعن المقدمة من الطاعنين الاول والثانى والثالث والرابع والخامس ومن ثم فان تعيب الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون كسابقة على غير اسأ متعينا رفضه موضعاً .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميره وصالح البرجى.

(١٧)

الطعن رقم ٤٠٤٦ لسنة ٤٥ القضائية

(١) مواد مخدرة. أحداث. أضرار قانونية مخففة. عقوبة «تطبيقها». قانون «تفسير».

العقوبات التى يحكم بها على الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة. حال إرتكابه إحدى الجنايات؟ المادة ١٥ من قانون الأحداث.

(٢) عقوبة «تطبيقها». قانون «تفسير». مواد مخدرة. ظروف مخففة.

إعمال المحكمة المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والفقرة ٢ من المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى حق المتهم. مؤداه؟

الحد الأدنى المقرر لعقوبة السجن. ثلاث سنوات. المادة ١٦ عقوبات.

(٣) غرامة «تقديرها». عقوبة «توقيعها». ظروف مخففة. نقض «حالات الطعن. الخطأ فى القانون».

المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز إيدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب فى مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف. وجوب الالتزام بالحد الأدنى لكل من عقوبة السجن والغرامة المقررة.

١ - إن المادة ١٥ من قانون الأحداث تنص على أنه «إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة، يحكم بالسجن». وكان النص سالف الذكر مقتبسا من المادة ٧٢ من قانون العقوبات الملغاه

والتي كانت توجب على القاضى تقدير العقوبة التى ترى توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة ان وجدت فإن كانت تلك العقوبة هى الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين، وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى ادانة المطعون ضدها بالسجن لمدة سنتين فقد دل على أن المحكمة رأت إستعمال موجبات الرأفة مع المتهمه وأعملت حكم المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ونزلت بالعقوبة المقررة للجريمة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة ثم طبقت الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ التى توجب الحكم فى هذه الحالة على المتهمه بالسجن، إلا أنه وإن كان الشارع فى تلك الفقرة نص على عقوبة السجن بغير تحديد حدها الأدنى - كما فعلت الفقرة الاولى من ذات المادة - فإنه يكون قد قصد الاحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من قانون العقوبات فى خصوص عقوبة السجن والذي جعل حدها الأدنى ثلاث سنين .

٣ - من المقرر ان مقتضى تطبيق المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمادة ١٥ من قانون الاحداث انما هو تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها بالاضافة الى عقوبة الغرامة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ان لم يلتزم - عند توقيع العقوبة - الحد الأدنى لكل من عقوبة السجن - وهى ثلاث سنين - وعقوبة الغرامة المقررة فى الفقرة ١ من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - وهى ثلاثة آلاف جنيه - بالاضافة الى المصادرة المقضى بها بل قضى بأقل منهما، فإنه يكون قد خالف القانون مما يتعين نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون مادام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها حازت جوهرًا مخدرًا «حشيشًا» وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونًا. وطلبت عقابها بالمواد ١، ٢، ١/٧، ١/٣٤، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المستبدلة مواد القانون وزير الصحة/رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦، المادتين ١، ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث. ومحكمة أحداث دمنهور الجزئية قضت حضوريا بسجن المتهمه عشر سنوات مع الشغل والنفاز وبتغريمها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة. استأنفت المحكوم عليها ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بسجن المتهمه سنتين مع الشغل وغرامة الف جنيه وتأيبده فيما عدا ذلك. فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ عدل الحكم المستأنف الذى قضى بسجن المطعون ضدها عشر سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة الى الاكتفاء بسجنها سنتين وغرامة الف جنيه وتأيبده فيما عدا ذلك بجريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار، قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن العقوبة المقررة للجريمة التى دان المطعون ضدها بها عملا بالمادة ١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف، ولما كانت المطعون ضدها حدث جاوز سنها خمسة عشر

عاما وقت ارتكابها الجريمة فإن المادة ١٥/١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث تنزل بالعقوبة المقررة لتلك الجريمة الى السجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، فما كان للحكم المطعون فيه - والاستئناف من المطعون ضدها وحدها - وثبتت له إدانتها - الا أن تقضى بتأييد الحكم الابتدائي مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضدها بوصف أنها حازت جوهرًا مخدرا حشيشا بقصد الاتجار الأمر المعاقب عليه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦، ومحكمة أول درجة قضت بمعاقبة المتهم بالـسجن مدة عشر سنين وتغريمها ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة باعتبارها حدث تجاوزت الخامسة عشر ولم تبلغ ثمانية عشر عاما - فاستأنفت المحكوم ضدها الحكم ومحكمة ثانية درجة قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بسجن المتهم سنتين مع الشغل والنفاز وتغريمها الف جنيه وتأييد الحكم فيما عدا ذلك .

وحيث أنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الأحداث تنص على أنه «إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن . وكان النص سالف الذكر مقتبسا من المادة ٧٢ من قانون العقوبات الملغاه والتي كانت توجب على القاضى تقدير العقوبة التى ترى توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة إن وجدت فإن كانت تلك العقوبة هى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين، وإن كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن . وجاء فى تقرير اللجنة المشتركة لمجلس الشعب للقانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ أن المادة ١٥ منه تماثل المادة ٧٢ من قانون العقوبات ولا جديد فيها سوى أن حكمها ينطبق على من لم يبلغ ثمانى عشرة سنة «ومن ثم فليس هناك ما يمنع من إستعمال ظروف الرأفة أولا ثم القضاء بالعقوبة المقررة للحدث، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون

فيه قد خلص الى إدانة المطعون ضدها بالسجن لمدة سنتين فقد دل على أن المحكمة رأت إستعمال موجبات الرأفة مع المتهممة وأعملت حكم المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ونزلت بالعقوبة المقررة للجريمة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة ثم طبقت الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ التي توجب الحكم في هذه الحالة على المتهممة بالسجن، إلا أنه وإن كان الشارع في تلك الفقرة نص على عقوبة السجن بغير تحديد حدها الأدنى - كما فعلت الفقرة الأولى من ذات المادة - فإنه يكون قد قصد الاحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من قانون العقوبات في خصوص عقوبة السجن والذي جعل حدها الأدنى ثلاث سنين، كما أنه من المقرر أن مقتضى تطبيق المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمادة ١٥ من قانون الأحداث إنما هو تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها بالاضافة إلى عقوبة الغرامة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم - عند توقيع العقوبة - الحد الأدنى لكل من عقوبة السجن - وهي ثلاث سنين - وعقوبة الغرامة المقررة في الفقرة ١ من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - وهي ثلاث آلاف جنيه - بالاضافة إلى المصادرة المقضى بها بل قضى بأقل منهما، فإن يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميره وصلاح البرجى .

(١٨)

الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٤ القضائية

تبديد . دعوى مدنية «نظرها والحكم فيها» . استئناف . نقض «ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام» .

خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية مادة ٢٦٦ إجراءات .

حق المدعى المدنى فى إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كان التعويض المطالب به يزيد عن النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى . ولو وصف بأنه مؤقت . المادة ٤٠٣ إجراءات .

إنتقال باب الطعن بالإستئناف فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . أثره عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو قضت محكمة الإستئناف بإلغاء حكم محكمة أول درجة بالادانة والتعويض بناء على إستئناف المتهم . أساس ذلك ؟

لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا تجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب

الانتهاى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالى لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .

الوقائع

اقامت الطاعنة المدعية ، الحق المدنى دعوها بطريق الادعاء المباشر ضد المطعون ضده أمام محكمة جند فاقوس بوصف أنه بدد عقد البيع الموضح بالعريضة والذى سلم اليه على سبيل الامانة فأختلسه لنفسه إضراراً بالمدعية بالحق المدنى . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ عقوبات وأن يؤدى لها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جند فاقوس قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام أولاً : فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم لمد شهر واحد مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهاات لوقف التنفيذ . ثانياً : فى الدعوى المدنية بالزام المدعى عليه بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى عن نفسه وبصفتها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فأستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه .

فطعنت المدعية بالحق المدنى «الطاعنة» فى هذا الحكم بطريق النقض ..

الخ .

المحكمة

حيث أن المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص خاصة بها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض. لما كان ذلك، وكانت الطاعنة فى دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائى لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت، فإنه لا يجوز لها الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانى درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالادانة والتعويض ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعية بالحقوق المدنية حقا فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف. لما كان ما تقدم فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز. ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة والزام الطاعنة بالمصاريف المدنية.

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعوض جادو ومحمد نبيل رياض وعبد
الوهاب الخياط

(١٩)

الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) جريمة «أركانها» : قانون «تفسيره» : هنك عرض .
وجوب الأخذ بالتقويم الهجرى فى إحتساب عمر المجنى عليها فى جريمة هنك العرض .
أخذاً بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى .
عدم جواز الأخذ فى تفسير قانون العقوبات بطريق القياس لغير صالح المتهم .
- (٢) نقض « المصلحة فى الطعن » ، « أسباب الطعن » : ما لا يقبل منها ، : هنك عرض .
المصلحة شرط لقبول الطعن .
عدم قبول النعى على الحكم إحتسابه سن المجنى عليها بالتقويم الميلادى . متى كانت .
وقت ارتكاب الفعل المنسوب للمتهم لم تبلغ ثمانى عشرة سنة بالتقويم الهجرى . علة ذلك :
انعدام مصلحته .
- (٣) هنك عرض . جريمة «أركانها» : مسئولية جنائية : حكم «تسبيبه» . تسبيب غير
معيب . إثبات «بوجه عام» .
- ثبوت أن سن المجنى عليها كانت . وقت وقوع جريمة هنك العرض أقل من ثمانى عشرة
سنة . عدم جدوى قول الطاعن بأن مظهرها كان يدل على أنها جاوزت هذه السن . أساس
ذلك ؟
- (٤) محكمة إستئنافية . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» : ما لا يوفره . إثبات «بوجه
عام» : إجراءات المحاكمة . نقض «أسباب الطعن» : ما لا يقبل منها .
- عدم إيداء الطاعن طلب إحضار المجنى عليها بالجلسة لمناظرتها أمام محكمة أول
درجة وإبدائه . أمام محكمة ثانى درجة . إعتباره متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام
محكمة أول درجة .

(٥) هتك عرض ، جريمة «اركانها» مسئولية جنائية .

هتك العرض . تعريفه ؟

جريمة هتك العرض . ما يكفى لتوافرها ؟

(٦) نقض «المصلحة فى الطعن» . هتك عرض .

إنتفاء مصلحة الطاعن فى إثارة أن الواقعة اشتملت على الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٨ ، ٢٧٩ عقوبات . متى ثبت أنها تشتمل أيضا على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ من ذات القانون . التى أقيمت بها الدعوى وأوقعت المحكمة عليه عقوبتها باعتبارها الأشد .

(٧) دفع «الدفع بتلفيق التهمة» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب . نقض «اسباب الطعن» . مالا يقبل منها .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى .

(١) لما كانت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات إذ سكتت عن النص على التقويم الذى يعتد به فى إحتساب عمر المجرى عليها فى الجريمة المنصوص عليها فيها - وهو ركن من اركانها - فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يتفق مع صالح المتهم أخذا بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى ، والتى تقضى بأنه إذا جاء النص العقابى ناقصا أو غامضا فينبغى أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم ويتضييق ضد مصلحته وأنه لا يجوز أن يؤخذ فى قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم ، لأنه من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

(٢) لما كانت المصلحة شرطا لازما فى كل طعن فإذا انتقت لا يكون الطعن مقبولا ، وكان لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم إحتسابه سن المجرى عليها بالتقويم الميلادى ، ما دام أنها - وقت وقوع الفعل الذى نسب الى الطاعن مقارفته - لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة بالتقويم الهجرى ، فإن النعى لذلك يكون غير مقبول .

(٣) لما كان قد ثبت للمحكمة من الدليل الرسمى وهى شهادة الميلاد أن سن المجرى عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة ،

فإنه غير مجد قول الطاعن أنه كان يجهل سن المجنى عليها الحقيقية لما كانت فيه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر يدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة ، ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله ، فإن هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يقدّم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة .

(٤) لا على الحكم التفاته عن طلب الدفاع امام المحكمة الاستئنافية إحضار المجنى عليها بالجلسة لمناظرتها ، ما دام الثابت من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه لم يبد هذا الطلب ومن ثم فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به امام تلك المحكمة ، هذا فضلا عن أن الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

(٥) من المقرر أن هنك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليها وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عندها ، وأنه يكفي لتوافر جريمة هنك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليها يعد من العورات التي تحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من افعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليها من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل انسان وكيانه الفطري .

(٦) لا مصلحة للطاعن في إثارة أن الواقعة قد اشتملت على الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٧٨ ، ٢٧٩ من قانون العقوبات ، ما دام قد ثبت - مما تقدم - أنها تشتمل أيضا على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من ذات القانون - وهي التي اقيمت عنها الدعوى الجنائية - وأن

المحكمة قد اوقعت عليه العقوبة المقررة لهذه الجريمة الأخيرة باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد .

(٧) أن الدفع بتلفيق التهمة أو عدم ارتكابها هو من قبيل الدفوع الموضوعية التي لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الادلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها اياها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هنك عرض ... والتي لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح منيا البصل قضت حضوريا في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل والنفاد واحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هنك عرض صبية لم تبلغ ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع، كما أخطأ فى الاسناد ، ذلك بأن احتسب سن المجنى عليها بالتقويم الميلادى مع أنه يجب قانونا الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يجعل سنها يزيد على الثمانية عشر

عاما وقت وقوع الفعل الذى نسب اليه، وقد دفع الطاعن بأن المظهر الخارجى للمجنى عليها يسمح بالاعتقاد بأنها جاوزت الثمانى عشرة سنة من عمرها وطلب إحضارها بالجلسة لمناظرتها للتحقق من مدى صحة دفاعه، إلا أن الحكم رد على الدفاع الأول بما لا يصلح ردا، والتفت عن طلبه الثانى رغم جوهريته، هذا فضلا عن أن حقيقة الواقعة هى واقعة أنثى برضاءها وهى واقعة غير مجرمة قانونا. أو على الأكثر تنطوى على جريمة ارتكاب أمر مخل بالحياء مع امرأة فى غير علانية المعاقب عليها بالمادتين ٢٧٨، ٢٧٩ من قانون العقوبات مما يوجب على المحكمة أن تنزل على الواقعة الوصف القانونى الصحيح وسديد حكم القانون عليها كما أن الطاعن أثار دفاعا مؤداه بأنه لم يرتكب الجريمة بدلالة بحثه عن عم المجنى عليها وإستلامه لها وبقائها معه لمدة اسبوع دون أن تتقدم أو أحد من ذويها بشكوى وأن أحد الجيران تضرر من وجود المجنى عليها بسكن والدته الطاعن فبادر بالإبلاغ، إلا أن الحكم لم يتعرض لهذا الدفاع الجوهرى ايرادا وردا - وأخيرا فإن الحكم قد نسب للطاعن أنه أقر بالتحقيقات بمواقفته للمجنى عليها حوالى خمس مرات بدون قوة، على خلاف الثابت بأقواله من نفيه للاتهام المسند اليه، وإن ما ذكره بالتحقيقات أنه باشر الجنس مع المجنى عليها لدى صديقه بالعجمى واكتشف بأنها ثيب وليست بكرا. كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، وأقام عليها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وأقرار الطاعن بالتحقيقات ومن التقرير الطبى الشرعى، وهى أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، أنه احتسب سن المجنى عليها بالتقويم الميلادى على أساس ما ثبت لديه من شهادة ميلادها من أنها من مواليد ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وأن الطاعن قد اقتترف ما أسند اليه منذ شهر مايو سنة ١٩٨٣

وخلص إلى أن المجنى عليها لم تبلغ من السن ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت وقوع الحادث، وكانت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات إذ سكتت عن النص على التقويم الذى يعتد به فى إحتساب عمر المجنى عليها فى الجريمة المنصوص عليها فيها - وهو ركن من أركانها - فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يتفق مع صالح المتهم أخذاً بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى، والتي تقضى بأنه إذا جاء النص العقابى ناقصاً أو غامضاً فينبغى أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم وبتضييق ضد مصلحة وأنه لا يجوز أن يؤخذ فى قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم، لأنه من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص. ولئن كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذه القاعدة القانونية والتي تعتبر أصلاً هاما من أصول تأويل النصوص العقابية، إلا أنه لما كانت المصلحة شرطا لازما فى كل طعن فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا، وكان لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم إحتسابه سن المجنى عليها بالتقويم الميلادى، ما دام أنها - وقت وقوع الفعل الذى نسب الى الطاعن مقارفته - لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة بالتقويم الهجرى، فإن النعى لذلك يكون غير مقبول. لما كان ذلك، وكان قد ثبت للمحكمة من الدليل الرسمى وهى شهادة الميلاد أن سن المجنى عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة، فإنه غير مجد قول الطاعن أنه كان يجهل سن المجنى عليها الحقيقية لما كانت فيه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر يدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة، ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤثمها قواعد الآداب وحسن الاخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله، فإن هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يقم الدليل على أنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا المبدأ واطرح دفاع الطاعن فى هذا الخصوص فإن النعى عليه بالقصور ومخالفة القانون يكون غير سديد، ولا عليه ان التفت على طلب الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية احضار المجنى عليها بالجلسة لمناظرتها، ما دام الثابت من مراجعة محاضر

جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة انه لم يبد هذا الطلب ومن ثم فإنه يعتبر متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام تلك المحكمة . هذا فضلاً عن أن الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن هنك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليها وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عندها ، وأنه يكفي لتوافر جريمة هنك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليها يعد من العورات التي تحرص على صونها وحجبها عن الانظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من افعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليها من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل انسان وكيانه الفطري ، وكان الثابت أن المحكمة قد اقتنعت بارتكاب الطاعن لفعله عن طريق الايلاج الكامل بغير قوة أو تهديد ، وأن سن المجنى عليها وقت ارتكاب الفعل لم يكن قد اكتمل بعد الثماني عشرة سنة ، وأنه قارف فعله عن علم واردة ، فإن اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تكون قد توافرت ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد . هذا فضلاً عن انه لا مصلحة للطاعن في إثارة أن الواقعة قد اشتملت على الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٧٨ ، ٢٧٩ من قانون العقوبات ، ما دام قد ثبت - مما تقدم - أنها تشتمل أيضاً على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من ذات القانون - وهي التي أقيمت عنها الدعوى الجنائية - وأن المحكمة قد أوقعت عليه العقوبة المقررة لهذه الجريمة الأخيرة باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة أو عدم ارتكابها هو من قبيل الدفع الموضوعية التي لا يستأهل بحسب الأصل رداً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم ارتكاب الجريمة لقيامه بالبحث عن عم المجنى عليها وإستلامه لها

وبقائها معه لمدة اسبوع دون ان تتقدم هي أو أحد من أهلها بشكوى قبله وان من تقدم بالشكوى هو أحد الجيران الذي تضرر من وجود المجنى عليها بمسكن والده الطاعن لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها مما لا يقبل معه اثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المتهم قد اقر بارتكابه للجريمة بدون قوة أو تهديد ، وعاود هذا الاقرار بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية المؤرخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، كما أنه سلم في أسباب طعنه أنه باشر الجنس مع المجنى عليها لدى صديقه بفاحية العجمي وأنه اكتشف بأنها ثيب وليست بكرا ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من اقواله له صداه في التحقيقات فلا يعدو الطعن عليه بدعوى الخطأ في الاسناد أن يكون مجادلة لتجريح ادلة الدعوى على وجه معين تأديا عن ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة لنقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وصلاح خاطر ومحمد عباس مهران وطلعت الاكيابى .

(٢٠)

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نقض «التقرير بالطعن وايداع الأسباب . ميعاده» .

صدور الحكم من محكمة ثانى درجة فى غيبة المتهم بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى قضى بتبرئته . ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من المدعى بالحقوق المدنية . بدوؤه من تاريخ صدوره لا من تاريخ قوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم . علة ذلك ؟

(٢) طعن . كفالة «إيداعها»

الأصل تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين . ما لم تجمعهم مصلحة واحدة .

(٣) دخول عقار بقصد منع حيازته . جريمة «اركانها» . قصد جنائى .

مناط التأثيم فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته . رهن بثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته الفعلية بقصد منعها بالقوة . المادة ٣٦٩ عقوبات . القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الاشخاص لا على الاشياء .

(٤) سرقة . قصد جنائى . جريمة «اركانها» .

إنتفاء القصد الجنائى فى جريمة السرقة إذا تبين أن ملكية الشيء المسروق محل نزاع جدى . حد ذلك ؟

(٥) إثبات «بوجه عام» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب .

كفاية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة كى تقضى بالبراءة . حد ذلك ؟

(٦) إجراءات «إجراءات المحاكمة» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوقره» .

إغفال المحكمة مذكرة للطاعنين قدمت بغير إذن منها فى فترة حجز الدعوى للحكم . لا عيب .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضدها الثالثة - بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بتبرئتها ، فإنه لا يعتبر أنه أضربها حتى يصح لها أن تعارض فيه ومن ثم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من المدعيتين بالحقوق المدنية يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة الى المطعون ضدها .

٢ - أن الأصل هو ان تقدر الكفالة الواجب ايداعها عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين. أما إذا جمعهم مصلحة واحدة فلا تودع سوى كفالة واحدة .

٣ - من المقرر أن مناط التأثيم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو ثبوت التعرض المادي للغير في حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته لها بالقوة، وإن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الاشخاص لا على الاشياء .

٤ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة لا يتحقق إذا تبين أن ملكية الشيء المسروق محل نزاع جدى بين المتهم والمجنى عليه ولم يقم دليل على ان لا شبهة لدى المتهم في ملكية المجنى عليه للشيء المسروق وان أخذه للشيء إنما كان إختلاسا وسلبا من مالكه الذي يعتقد هو ان الملكية خالصة له من دونه إذ تبقى المسألة نزاعا مدنيا محضا يظفر فيه من يكون دليله مقبولا بمقتضى القانون المدنى .

٥ - من المقرر انه يكفي ان يتشكك القاضى فى ثبوت الاتهام لكى يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اذ المرجع فى ذلك الى ما يطمئن اليه من تقدير الدليل ما دام ان الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٦ - لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محاضر المحاكمة الاستئنافية ان المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم دون ان تصرح للخصوم بتقديم مذكرات فانه بفرض صحة ما تقوله الطاعنتان من انهما قدمتَا مذكرة بدفاعهما خلال فترة حجز الدعوى للحكم لا يكون على المحكمة الزام بالرد على ما جاء فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده الأول بأنه دخل بيتا مسكونا في حيازة بقصد منع حيازتهما بالقوة وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٦٩ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات. كما أقامت المدعيتان بالحق المدني الدعوى رقم ٧٢٢٥ لسنة ١٩٧٩ جنح الرمل بطريق الادعاء المباشر قبل المطعون ضدهم الثلاثة ابتغاء الحكم بمعاقبتهم بالمواد ٣١٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات وليدفعوا بالتضامن مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح الرمل قضت حضوريا في ٢٤ من مايو سنة ١٩٨١ أولا : في الدعوى رقم جنح الرمل ببراءة المتهم مما هو مسند اليه . ثانيا : في الدعوى رقم جنح الرمل ١ - عدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للمتهم في شقها الخاص بدخول مسكن بقصد منع حيازة الغير بالقوة لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم جنح الرمل . ٢ - براءة المتهم ... عن واقعة السرقة . ٣ - براءة كل مما هو مسند لهما . ٤ - رفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة العامة والمدعيتان بالحق المدني ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا للاول والثاني وغيابيا للثالث في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المدعيتين بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المطعون ضدها الثالثة بتأييد حكم محكمة اول درجة الذي قضى ببراءتها ، فانه لايعتبر انه اضر بها حتى يصح لها ان تعارض فيه ومن ثم فان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من المدعيتين بالحقوق المدنية يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة الى المطعون ضدها .

وحيث أنه وإن كان وكيل الطاعنين لم يودع سوى مبلغ خمسة وعشرين جنيها على سبيل الكفالة عنهما معا إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تقدر الكفالة الواجب ايداعها عملا بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين، أما إذا جمعتهم مصلحة واحدة - كما هو واقع الحال في الدعوى - فلا تودع سوى كفالة واحدة.

وحيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدهم من تهمة السرقة ودخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة ورفض الدعوى المدنية قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يحط بواقعة الدعوى وبني قضاءه على أن الملكية شائعة بين المدعيتين بالحقوق المدنية ووالدة المطعون ضدها الأخيرة مع أن ذلك لا يبرر التعدي على حيازة الطاعنتين ولا يعنى تملك المطعون ضدها المذكورة لخصتهما في المنقولات المسروقة واستدل الحكم بأن الطاعنتين لم تكونا حاضرتين ولم تقع حيازتهما بالقوة خلافا للثابت بالأوراق من حضور الطاعنة الأولى ووكيل الطاعنة الثانية اثر وقوع التعدي هذا الى أن المحكمة الاستئنافية التفتت عن مذكرة دفاع الطاعنتين المقدمه اليها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد ان استعرض ظروف الدعوى وملابساتها اسس براءة المطعون ضدهم من التهمتين المسندتين اليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم على أن الثابت من الأوراق أن ملكية العقار شائعة بين المدعيتين بالحقوق المدنية وبين شقيقتيهما السيدة التي تنازلت لابنتها المتهمة الثانية (المطعون ضدها الأخيرة) عن حقوقها في العقار والمنقولات واعطائها حق الإقامة والسكن في الشقة محل النزاع وكذا الحق في التصرف فيها وفي المنقولات الموجودة بها لما كان ذلك وكان مناط التأثيم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو

ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته لها بالقوة، وان القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء، كما أن القصد الجنائى فى جريمة السرقة لا يتحقق إذا تبين أن ملكية الشئ المسروق محل نزاع جدى بين المتهم والمجنى عليه ولم يقدّم دليل على أن لا شبهة لدى المتهم فى ملكية المجنى عليه للشئ المسروق وان اخذه للشئ إنما كان اختلاسا وسلبا من مالكه الذى يعتقد هو ان الملكية خالصة له من دونه إذ تبقى المسألة نزاعا مدنيا محضا يظفر فيه من يكون دليله مقبولا بمقتضى القانون المدنى، ولما كان من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى ثبوت الاتهام لكى يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ المرجع فى ذلك الى ما يطمئن اليه من تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة، وإذ كان ما أورده الحكم مفاده أن المحكمة بعد أن محصت الدعوى واحاطت بظروفها لم تطمئن الى توافر سوء القصد لدى المطعون ضدهم فى دخول العقار لثبوت ايلولة حصة منه للمطعون ضدها الثالثة وسماح والدتها شقيقة المدعيتين بالحقوق المدنية لها بالسكن والتصرف فى عين النزاع فضلا عن عدم استعمال المطعون ضدهم القوة قبل الطاعتين لعدم تواجدهما وقت وقوع الفعل المادى - وهو ما تسلم به الطاعتان فى أسباب الطعن - إذ حضرت أحدهما ووكيل الأخرى بعد ذلك، كما لم يطمئن الحكم الى توافر القصد الجنائى لدى - المطعون ضدهم فى سرقة المنقولات لاعتقادهم بأن ملكيتها آلت الى المطعون ضدهما الأخيرة خالصة لها من دون الطاعتين، ومن ثم فإن منعى الطاعتين على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون سديدا. لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم دون ان تصرح للخصوم بتقديم مذكرات فإنه بفرض صحة ما تقوله الطاعتان من انهما قدمتا مذكرة بدفاعهما خلال فترة حجز الدعوى للحكم لا يكون على المحكمة الزام بالرد على ما جاء فيها. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعتين بالمصاريف المدنية.

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وصالح خاطر ومحمد عباس مهران وطلعت الاكيابي .

(٢١)

الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ القضائية

(١) أمر بالآ وجه حجيته، أمر حفظ . نيابة عامة .

الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . العبرة فيها بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها .

(٢) أمر بالآ وجه . اجراءات . اجراءات التحقيق . دعوى جنائية . قوة الأمر المقضى .

الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ . إذ له ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن للخصوم .

(٣) دعوى مدنية . دعوى جنائية . نيابة عامة . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب، .

الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها .

النقض بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة . يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

١ - لما كانت واقعتى القذف والبلاغ الكاذب المستندتين الى المطعون ضدهم فى الدعوى المباشرة الماثلة موضع تحقيق من النيابة العامة وانتهت فيها الى اصدار امر بحفظ الشكوى اداريا . وكان هذا الأمر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها يعد - ايا ما كان سببه - امرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وان جاء فى

صيغة الأمر بالحفظ الإداري . إذ العبرة بحقيقة الواقعة لا بما تذكره النيابة عنه .

٢ - الأمر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى هو امر له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى العمومية ما دام قائما لم يبلغ قانونا - كما هو الحال فى الدعوى - فما كان يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن الخصوم .

٣ - ان الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية امامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية الناشئة عنها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وايد الحكم الابتدائى لأسبابه التي افصح فيها عن ان قرار النيابة العامة بحفظ الشكوى اداليا كان مسبوقا بتحقيقات اجرتها بنفسها وانه فى حقيقته يعتبر امرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية يكون قد اصاب صحيح القانون .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح العطارين ضد المطعون ضدهم بوصف انهم قذفوا فى حق المدعى بالحقوق المدنية بالوقائع الواردة بالصحيفة وطلبت معاقبتهم بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح العطارين قضت حضوريا ، أولا : بعدم قبول الدعوى الجنائية . ثانيا : بعدم قبول الدعوى المدنية . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد

الميعاد . فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة الاسكندرية الابتدائية لتفصل فيه من جديد هيئة استئنافية اخرى . ومحكمة الاعادة قضت حضوريا للمتهمة الأولى وغيابيا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - ينعى على الحكم المطعون فيه بأنه اذ قضى فى دعواه المباشرة بعدم قبولها قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأنه أقام قضاءه على صدور قرار من النيابة العامة بحفظ الشكوى موضوع الدعوى اداريا مع ان قرار النيابة بحفظ الشكوى لم يسبقه تحقيق فى تهمة القذف والبلاغ الكاذب موضوع الدعوى الماثلة وانما كان بصدد شكوى المطعون ضدها الأولى ، ومن ثم فان حق الطاعن يظل قائما فى تحريك الدعوى المباشرة امام المحاكم الجنائية خاصة ان قرار النيابة هذا جاء بغير أسباب ولم يعلن للطاعن . ولا يصح الاستناد فى عدم قبول الدعوى الى مضى مدة الثلاث شهور المنصوص عليها بالمادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية لأن جريمة البلاغ الكاذب ليست من بين الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة فضلا عن ان الدعوى المدنية لا تنقضى الا بضى المدة المنصوص عليها فى القانون المدنى . مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان المطعون ضدها الأولى قدمت الشكوى رقم ٧٢٠ لسنة ١٩٧٤ ادارى العطارين ضد الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - ضمنيتها انه كان يوعدا بالزواج منها الا انه ماطل فتقدم آخر لخطبتها ولما علم الطاعن بذلك أخذ يشهر بسمعتها وهددها بالقتل والقاء مياه النار على وجهها ، وطلبت أخذ التعهد عليه بعدم التعرض لها، وقد اجرت النيابة العامة تحقيقا فى الواقعة سئلت فيه المطعون ضدها الأولى

فرددت شكواها كما سئل باقى المطعون ضدهم ، ثم قدم الطاعن للنيابة العامة مذكرة بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠ ضمنها عدم صحة الشكوى وان ما ارتكبه المطعون ضدهم فى حقه معاقب عليه قانونا ، كما قدم طلبين آخرين مؤرخين ١٩٧٢/٥/١٥ و ١٩٧٢/٥/١٧ لرفع الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهم بتهمتى القذف فى حقه والبلاغ الكاذب ، وقد سئل شامدى الطاعن بتلك التحقيقات ، ثم اصدرت النيابة العامة قرارها بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢ بحفظ الشكوى اداريا . لما كان ذلك ، وكانت واقعتى القذف والبلاغ الكاذب المسندتين الى المطعون ضدهم فى الدعوى المباشرة الماثلة موضع تحقيق من النيابة العامة فى الشكوى رقم ٧٢٠ لسنة ١٩٧٤ ادارى العطارين سالفه الذكر وانتهت النيابة العامة فيها الى اصدار امر بحفظ الشكوى اداريا . وكان هذا الأمر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق اجريته بنفسها يعد - ايا ما كان سببه - امر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وان جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الادارى . اذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه . وهو امر له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى العمومية مادام قائما لم يلغ قانونا - كما هو الحال فى الدعوى - فما كان يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها لأن له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن الخصوم . وكانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية امامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وايد الحكم الابتدائى لأسبابه التى افصح فيها عن قرار النيابة العامة بحفظ الشكوى اداريا كان مسبقا بتحقيقات اجريتها بنفسها وانه فى حقيقته يعتبر امرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية يكون قد اصاب صحيح القانون ومن ثم فان الطعن برمته لا يكون له محل ويتعين رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وصلاح خاطر ومحمد عباس مهران وطلعت الاكيابي .

(٢٢)

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) إثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . كفاية تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة . حد ذلك ؟
- (٢) بلاغ كاذب . قصد جنائي . جريمة «اركائها» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . حكم «تسببيه» . تسبب غير معيب . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .
القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه : توافر العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتواء الكيد والاضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك . موضوعي .
مثال لتسبب سائق في نفى توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .
الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . لا يجوز اثارته امام النقض .
- (٣) إجراءات «اجراءات المحاكمة» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره .
إغفال المحكمة مذكرة قدمها الطاعن بعد الأجل المحدد . لا عيب .
- (٤) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .
إشارة الحكم الى تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . لم يعول عليها في قضائه .
مفاده . التفاته عنها . نعى الطاعن في هذا الشأن . غير سديد .

١ - من المقرر انه يكفي ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي يقضى له بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٢ - ان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي ابلغ عنها وبانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى بتبرير سائغ توافر القصد الجنائي لدى المطعون ضده استنادا الى ان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦١٢٢ لسنة ١٩٧٩ جنح السويس قد قضى ببراءة الطاعن من تهمة ضرب المطعون ضده لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال هذا الأخير دون كذب الاتهام أو عدم صحته - وهو يتفق وما ثبت من مطالعة ذلك الحكم ويغاير ما ذهب اليه الطاعن في هذا الصدد - وينبىء عن امام المحكمة بالدعوى وبظروفها عن بصر وبصيرة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

٣ - لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه وان اشار الى تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه الا انه لم يعول على شيء مما جاء بها ، وكان مؤدى ذلك ان المحكمة قد التفتت عنها ولم يكن لها تأثير في قضائها ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

٤ - لما كان البين من مطالعة محاضر الجلسات ان المحكمة الاستئنافية قد قررت بجلسة ١٩٨١/١٠/٣ حجز الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات خلال اسبوعين والمدة مناصفة تبدأ بالمدعى المدنى ، وكان هذا الأخير يسلم بأسباب طعنه انه قدم مذكرة دفاعه في ١٩٨١/١٠/١٢ - بعد الأجل الذى منح له - ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان اغفلت مذكرة للطاعن قدمها بعد الأجل المحدد .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى (الطاعن) دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح السويس وقيدت بجدولها ضد المطعون ضده بوصف انه ابلغ كذبا ومع

سوء القصد بأن الطاعن احدث به عمدا الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وكان ذلك باستخدام ماسورة حديدية . ومحكمة جنح السويس قضت غيابيا بتغريم المتهم خمسون جنيها والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فعارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة السويس الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة اليه وفى الدعوى المدنية برفضها والزمته رافعها بالمصاريف ومبلغ خمسة جنيهات مقابل اتعاب المحاماه .

فطعن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده من جريمة البلاغ الكاذب ورفض دعواه المدنية قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال واعتراه البطلان ، ذلك انه أسس قضاءه على عدم توافر اركان الجريمة رغم توافرها بمقتضى حكم جنائى نهائى صادر فى الدعوى رقم ٦١٢٢ لسنة ٧٩ جنح السويس ، واستند فى نفي القصد الجنائى الى ما لا يؤدى اليه ، واغفل مذكرة دفاع الطاعن المقدمة فى مرحلة حجز الدعوى للحكم بينما أشار الى مذكرة دفاع المطعون ضده رغم انها مقدمة بعد الأجل المحدد ولم تعلن اليه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه لما كان من المقرر انه يكفى ان يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كى يقضى له بالبراءة اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، كما ان القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التى ابلغ عنها وبيانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير

هذه الامور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى بتبرير سائغ توافر القصد الجنائي لدى المطعون ضده استنادا الى ان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦١٢٢ لسنة ١٩٧٩ جنح السويس قد قضى ببراءة الطاعن من تهمة ضرب المطعون ضده لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال هذا الاخير دون كذب الاتهام أو عدم صحته - وهو يتفق وما ثبت من مطالعة ذلك الحكم ويغاير ما ذهب اليه الطاعن في هذا الصدد - وينبىء عن المام المحكمة بالدعوى وبظروفها عن بصر وبصيرة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر الجلسات ان المحكمة الاستئنافية قد قررت بجلسته ١٩٨١/١٠/٣ حجز الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات خلال اسبوعين والمدة مناصفة تبدأ بالمدعى المدني ، وكان هذا الأخير يسلم بأسباب طعنه انه قدم مذكرة دفاعه في ١٩٨١/١٠/١٢ - بعد الأجل الذي منح له - ومن ثم فلا تثير على المحكمة ان اغفلت مذكرة للطاعن قدمها بعد الأجل المحدد . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه وان اشار الى تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه الا انه لم يعول على شيء مما جاء بها ، وكان مؤدى ذلك ان المحكمة قد التفتت عنها ولم يكن لها تأثير في قضائها ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ أمين أمين عليوة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : جمال الدين منصور وصلاح خاطر ومحمد عباس مهران وطلعت الاكيابي .

(٢٣)

الطعن رقم ٧١٣٢ لسنة ٥٤ القضائية

اصابة خطأ . اجراءات «اجراءات المحاكمة» . دعوى مدنية «تركها» . نقض «اسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ابدائه طلبات بالجلسة . أثره . اعتباره تاركا للدعوى . المادة ٢٦١ اجراءات .

عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه المدنية . لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك .

ان المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ قضت على انه يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكيلا عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة ، قد اشترطت ان يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لشخصه دون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا فان ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية خلافا لما يثيره بالطعن ، فليس له ان يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : أولا : تسببا خطأ فى اصابة كل من و ، وكان ذلك ناشئا عن اهمالهما وعدم احترازهما بأن قادا سيارتيهما بسرعة تزيد على الحد المقرر فأحدثا اصابات المجنى عليهما سالفى الذكر . ثانيا : قادا سيارتيهما بسرعة تزيد عن الحد المقرر . المتهم الأول فقط : تسبب خطأ فى اصابة ، بأن كان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٤ / ١ من قانون العقوبات ومواد القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل ولائحته التنفيذية . ومحكمة قضت حضوريا أولا : بحبس المتهم الأول ثلاثة اشهر مع الشغل عن التهمتين وكفالة ثلاثين جنيها لايقاف التنفيذ - ثانيا : ببراءة المتهم الثانى مما نسب اليه - ثالثا : وفى الدعوى المدنية المقامة من المتهم الثانى بالزام المتهم الأول ومدير شركة التأمين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والزامهم بمصروفات الدعوى . رابعا : فى الدعوى المدنية المقامة من شركة بعدم اختصاص المحكمة بنظرها والزمّت المدعية بمصروفاتها . فاستأنف المتهم الأول ... وشركة المسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيها وتأييده فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ المحامى نائبا عن المحامى نيابة عن المسئول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان المادة ٢٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على انه

يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكيلًا عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة ، قد اشترطت ان يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لشخصه دون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا فان ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية خلافا لما يثيره بالطعن ، فليس له ان يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم فان الطعن يفصح بذلك عن عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الصوفي ومسعد الساعي وأحمد سغفان ومحمود البارودي

(٢٤)

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) تموين • جريمة «اركانها» •
متى تتحقق جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين ؟ .
- (٢) حكم «وصفه واصداره» «تسبيبه» • تسبب غير معيب» •
عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية ان يكون مجموع ما أورده
الحكم مؤديا الى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
- (٣) نقض «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها» • حكم «تسبيبه» • تسبب غير معيب»
دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما لا يوفره» •
ليس للطاعن ان ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلبه منها أو الرد
على دفاع لم يثره أمامها . مثال .
- (٤) وصف التهمة • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما لا يوفره» • نقض «اسباب
الطعن» • ما لا يقبل منها» • محكمة الموضوع «سلطتها في تعديل وصف التهمة» •
تموين •
- التعديل في مواد القانون نون تعديل في وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى
الجنائية يدخل في سلطة محكمة الموضوع نون حاجة الى لفت نظر الدفاع . مثال في
جريمة التصرف في مواد تموينية لغير المستهلكين .
- (٥) تموين • جريمة «اركانها» • ارتباط • نقض «حالات الطعن» • الخطأ في
القانون» • عقوبة «عقوبة الجرائم المرتبطة» •

انتظام جريمتي التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين وعدم الاعلان عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها في خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض .
انطباق الفقرة الثانية من المادة ٢٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها .

قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بحذف العقوبة عن الجريمة الأخف . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

١ - إن جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين تتحقق كلما ثبت وجود عجز في المواد التموينية الواردة الى التاجر لصرفها يكشف عن تصرفه فيها بأي نوع من انواع التصرفات لغير المستهلكين المخصصة لهم وبالمقادير المقررة لكل منهم .

٢ - من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيًا في تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم فان حالة القصور التي يرمى بها الطاعن الحكم المطعون فيه تكون منتفية .

٣ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة ضم سجل الربط لمقارنة البيانات الثابتة به بتلك الواردة بمحضر الضبط ، فليس للطاعن من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها .

٤ - لما كان الثابت ان المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في وصف التهمة الأولى أو في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بل كان التعديل الذي اجري في صدد مواد القانون فقط بتطبيق النصوص القانونية الصحيحة المنطبقة على الجريمة موضوع التهمة الأولى - وهو مما يدخل في نطاق

سلطة محكمة الموضوع دون حاجة الى لفت نظر الدفاع - ومن ثم فان تعيب الحكم فى هذا الخصوص بأنه انطوى على اخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى التصرف فى مواد التموين لغير المستهلكين وعدم الاعلان عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من ان الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بحذف عقوبة الغرامة وقدرها خمسون جنيها المقضى بها عن الجريمة الثانية عملا بالحق المخول للمحكمة بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنحة بأنه : ١ - وهو من البدالين التموينيين تصرف فى المواد التموينية على غير الوجه المقرر . ٢ - لم يعلن فى مكان ظاهر عن مقررات الفرد الواحد والسعر المقرر وطلبت عقابه بالمادتين ١ ، ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة ١٥ من القرار ١١٢ لسنة ١٩٧٦ والمادة رقم واحد من القرار رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٥ . ومحكمة جنح أبو تشت قضت حضوريا بتغريم المتهم مائة جنيه عن الأولى والاشهار على واجهة المحل لمدة شهر وتغريمه خمسين جنيها عن التهمة الثانية .

فاستأنف المحكوم عليه والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة نجع حمادى الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا وباجماع الراء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وشهر ملخص الحكم لمدة ستة أشهر عن الأولى وتغريم المتهم خمسين جنيها عن التهمة الثانية .

فقرر الاستاذ / ... المحامى نيابة عن المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذا دانه بجريمتى التصرف فى مواد التموين لغير المستهلكين وعدم الاعلان عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها قد شابه قصور فى التسبيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون ، وذلك بأنه لم يبين أركان الجريمة موضوع التهمة الأولى وأدلة ثبوتها فى حق الطاعن وعول على اجابة الأخير فى محضر الضبط بأن هذه هى المرة الأخيرة مع انها لا تحمل اعترافا بالواقعة ، وكان على المحكمة ان تتحقق من صحة البيانات الواردة بالمحضر عن طريق مقارنتها بسجل الربط ، ثم انها لم تنبه الطاعن الى انطباق المادتين ١٤/١ ، ٢٦/٢ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - التى اعلمتها فى حقه بدلا من مواد الاتهام الخاصة بالجريمة موضوع التهمة الأولى ، وأخيرا فان الحكم أضاف عقوبة الحبس طبقا لهذه المواد بمقولة ان الحكم المستأنف اخطأ باغفالها فى حين انه يجوز الاكتفاء بالغرامة عملا بالمادة ٣ مكرر (ب) من المرسوم بقانون سالف الذكر الخاص بشئون التموين المضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما موجزه ان محرر محضر الضبط المؤرخ ١٢ من مايو سنة ١٩٧٨ توجه الى محل الطاعن لتحقيق شكوى ضد الأخير بتصرف فى المواد التموينية لغير المستهلكين بأزيد من السعر المحدد وقد اسفر جرد محتويات المحل ومحاسبة الطاعن - بعد الانتقال الى الشركة الموردة وادارة التموين - عن وجود عجز فصله الحكم فى كميات السكر والشاى الواردة الى الطاعن لصرفها للمستهلكين عن شهر مايو سنة ١٩٧٨ كما لاحظ محرر محضر الضبط ان الطاعن وهو من البدالين التموينيين لم يعلن فى مكان ظاهر بمحله عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها وبسؤال الطاعن قرر ان هذه هى المرة الأخيرة ، ثم انتهى الحكم الى ان التهمتين ثابتتان قبل الطاعن مما جاء بمحضر الضبط . لما كان ذلك وكانت جريمة التصرف فى مواد التموين لغير المستهلكين تتحقق كلما ثبت وجود عجز فى المواد التموينية الواردة الى التاجر لصرفها بكشف عن تصرفه فيها بأى نوع من أنواع التصرفات لغير المستهلكين المخصصة لهم وبالمقادير المقررة لكل منهم ولما كان الحكم قد أورد على ثبوت هذا العجز ادلة سائغة مستقاة من الجرد والمحاسبة الفعلية ، وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما أستخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم فان قالة القصور التى يرمى بها الطاعن الحكم المطعون فيه تكون منتفية .

لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة ضم سجل الربط لمقارنة البيانات الثابتة به بتلك الواردة بمحضر الضبط ، فليس للطاعن من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره امامها ، ومن ثم يكون منعى الطاعن بهذا الوجه غير سديد . لما كان

ذلك ، وكان الثابت ان المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل فى وصف التهمة الأولى أو فى الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بل كان التعديل الذى اجرى فى صدد مواد القانون فقط بتطبيق النصوص القانونية الصحيحة المنطبقة على الجريمة موضوع التهمة الأولى - وهو مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع دون حاجة الى لفت نظر الدفاع - ومن ثم فان تعيب الحكم فى هذا الخصوص بأنه انطوى على اخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا لما كان ذلك ، وكان البند (٣) من المادة ٣ مكرر (ب) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والذى يعاقب من عهد اليه بتوزيع المواد التموينية فى مناطق معينة أو على اشخاص معينين وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة أو الى غير هؤلاء الاشخاص هو الذى حل محل المادة الثالثة من امر نائب الحاكم العسكرى العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ ولا علاقة له ببطاقات التمويل التى يحكمها قرار وزير التمويل والتجارة الداخلية رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التمويل المنطبق على الجريمة الأولى والذى استمر العمل بأحكامه بعد ذلك فيما لا يتعارض مع أحكام قرار وزير التمويل والتجارة الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن البطاقات التموينية المعدل بقراره رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى التصرف فى مواد التمويل لغير المستهلكين وعدم الاعلان عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من ان الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بحذف عقوبة الغرامة وقدرها خمسون جنيها المقضى بها عن الجريمة الثانية عملا بالحق

المخول للمحكمة بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ورفض
الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الصوفي ومسعد الساعى وأحمد سعفران وعادل عبد الحميد .

(٢٥)

الطعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١) سب وقذف . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» .
مالا يقبل منها» .

المراد بالسب فى أصل اللغة وفى إصطلاح القانون ؟

المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله
لفهم الواقع فى الدعوى . حد ذلك : أن لا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما
صار اثباتها فى الحكم أو يمسخ دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها . مثال .

(٢) حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل
منها» . دعوى مدنية .

تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى
المدنية قبله .

١ - من المقرر أن المراد بالسب فى أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ
الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التى تومئ إليه وهو المعنى
الملحوظ فى إصطلاح القانون الذى اعتبر السب كل الصاق لعيب أو تعبير يحط
من قدر الشخص نفسه أو يחדش سمعته لدى غيره . والمرجع فى تعرف
حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله لفهم
الواقع فى الدعوى ، مادام أنه لا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما
صار اثباتها فى الحكم ولا يمسخ دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ
أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها

المعين فى القانون سبا او قذفا او عيبا او اهانه او غير ذلك هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما انها هى الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى اليه الحكم من مقدماته المسلمه . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - انه اقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهما الثانية والثالث من تهمتى القذف والسب المسندتين اليهما ورفض الدعوى المدنية المقامة قبل المطعون ضدهم من الطاعن تبعا لذلك على قوله « ان ما نسب الى المتهمين - المطعون ضدهم الثانية والثالث - هو وورود بعض الالفاظ فى مذكرة الدفاع كقولهما انه تحايل وتواطأ وهى الفاظ قانونية دارجة فى العمل القانونى ، وهى فضلا عن عدم توافر العلانية فيها لم يقصد من وراء ذكرها التشهير به (الطاعن) او الخط منه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أصاب وجه الحق فى اعتبار هذه الالفاظ الواردة بمذكرة الدفاع دارجة فى العمل القانونى وانه لم يقصد من وراء ذكرها التشهير بالطاعن او الخط من قدره ، يؤكد هذا معنى تلك الالفاظ ومنحاهما والمساق الطبيعى الذى وردت فيه ، ومن ثم فان ما وقع من المطعون ضدهم - بما فيهم الاول وهو المحامى مقدم المذكرة - لا جريمه فيه ولا عقاب عليه . واذ كان ما اورده الحكم على نحو ما سلف بيانه يكفى لحمل قضائه بالنسبة اليهم جميعا مادام الطاعن لا يدعى ان ثمة الفاظ اخرى مغايره اغفلها الحكم .

٢ - من المقرر انه يكفى ان يتشكك القاضى فى صحة التهمة كى يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية اذ ملاك الامر كله يرجع الى وجدانه وما يطمئن اليه ، فان تعيب الحكم فى باقى دعائمه - وهى الخاصة بعدم مسئولية المطعون ضده الاول عما ورد بمذكره الدفاع كمحام وبعدم توافر العلانية - بالخطأ فى تطبيق القانون ، بفرض صحته ، يكون غير منتج .

« الوقائع »

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد المطعون ضدهم امام محكمة جناح الدقى بوصف أنهم تقدموا بمذكره امام محكمة القضاء الادارى تضمنت قذفا وسبا . وطلب معاقبتهم بالمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامهم بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت ومحكمة جناح الدقى قضت غابيا ببراءة المتهمين مما أسند اليهم ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصروفات فاستأنف المدعى بالحق المدنى ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / المحامى وهو المدعى بالحق المدنى الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان المدعى بالحقوق المدنية ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى برفض دعواه المدنية قبل المطعون ضدهم ترتيبا على تبرئتهم من تهمتى القذف والسب ، قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال ذلك بان الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - اقام قضاءه ببراءة المطعون ضده الاول على انه غير مسئول عما ورد بالمذكره المقدمه منه من وقائع كمحام فى حين انه ساهم فى الفعل بصياغته عبارات القذف والسب كما انه اقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهما الثانية والثالث على ان الالفاظ الواردة بالمذكرة المذكورة هى الفاظ دارجة فى العمل القانونى لم يقصد من وراء ذكرها التشهير وانما الوصول الى ابطال العقود المبرمة بين الطاعن والغير المنعكسة اثارها عليها فضلا عن عدم توافر العلانية ، مع ان تلك الالفاظ تمس سمعة الطاعن وتوجب - لو صحت - عقابه واحتقاره بين زملائه وهى من الصراحة والوضوح بحيث تحمل بنفسها الدليل الكافى على

توافر القصد الجنائي ، وقد توافر ركن العلانية بإيداع ملف القضية . كما ان مصلحة المطعون ضدهم الثانية من التدخل في الدعوى التي قدمت فيها المذكور منتفيه ، وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث انه من المقرر أن المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه او باستعمال المعارض التي تسمى اليه وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه او يخدش سمعته لدى غيره . والمرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن اليه القاضي في تحصيله لفهمه الواقع في الدعوى ، مادام انه لا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقع كما صار اثباتها في الحكم ولا يمسح دلالة الالفاظ بما يحيلها عن معناها ، اذ ان تحري مطابقة الالفاظ للمعنى الذي استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون سبا او قذفا أو عيبا او اهانة او غير ذلك من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابه محكمة النقض ، كما انها هي الجهة التي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأدى اليه الحكم من مقدماته المسلمة . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - انه اقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهما الثاني والثالث من تهمة القذف والسب المسندتين اليهما ورفض الدعوى المدنية المقامة قبل المطعون ضدهم من الطاعن تتبعا لذلك على قوله « ان ما نسب الى المتهمين - المطعون ضدهما الثانية والثالث - هو ورود بعض الالفاظ في مذكرة الدفاع كقولهما انه تخايل وتواطأ وهي الفاظ قانونية دارجة في العمل القانوني ، وهي فضلا عن عدم توافر العلانية فيها لم يقصد من وراء ذكرها التشهير به (الطاعن) او الحط منه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أصاب وجه الحق في اعتبار هذه الالفاظ الواردة بمذكره الدفاع دارجة في العمل القانوني وانه لم يقصد من وراء ذكرها التشهير بالطاعن او الحط من قدره ، يؤكد هذا معنى تلك الالفاظ ومنحاهما والمساق الطبيعي الذي وردت فيه ، ومن ثم فان ما وقع من المطعون ضدهم - بما فيهم الاول وهو المحامي مقدم المذكرة - لا جريمه فيه ولا عقاب عليه . واذ كان ما اورده الحكم على نحو ما سلف بيانه يكفي لحمل

قضائه بالنسبة اليهم جميعا مادام الطاعن لا يدعى ان ثمة الفاظ اخرى مغايره اغفلها الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يكفى ان يتشكك القاضى فى صحة التهمة كى يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية اذ ملاك الامر كله يرجع الى وجدانه وما يطمئن اليه ، فان تعيب الحكم فى باقى دعاماته - وهى الخاصة بعدم توافر مسئولية المطعون ضده الاول عما ورد بمنكرة الدفاع كمحام وبعدم توافر العلانية - بالخطأ فى تطبيق القانون ، بفرض صحته ، يكون غير منتج . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والزام الطاعن بالمصاريف .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / حسن غلاب ومحمد احمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى والصاوى يوسف .

(٢٦)

(الطعن رقم ٧٣٢٢ لسنة ٥٤ القضائية)

١ - دعوى جنائية «تحريكها» ، اجراءات المحاكمة ، موظفون عموميون ، سب
قذف .

لايجوز لغير النائب العام او المحامى العام او رئيس النيابة تحريك الدعوى الجنائية
ضد موظف عام او من فى حكمه بجريمة وقعت منه اثناء او بسبب تأدية وظيفته . حد ذلك
وأساسه ؟

اقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . اثره ؟

٢ - نقض «مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام» .

عدم جواز الطعن بالنقض الا فى الاحكام المنهيه للخصومه او المانعه من السير فى
الدعوى .

١ - لما كان من المقرر انه اذا كانت الدعوى قد اقيمت ممن لا يملك رفعها
قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٢٣٢ و ٦٣ اجراءات جنائية ؛ فان
اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها
ان تتعرض لموضوعها بل يتعين عليها ان تقصر حكمها على القضاء بعدم
قبول الدعوى الى ان تتوفر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها . واذ
كان الحكم الابتدائى المكمل والمؤيد بالحكم المطعون فيه التزم هذا النظر -
على نحو ما تقدم بيانه - فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ - لما كان الطعن بطريق النقض ، وفقا للمادتين ٣٠ و ٣١ من قانون حالات
واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ،
لا يجوز الا بعد ان يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة

أو مانعا من السير فى الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل فى موضوع الدعوى المدنية كما انه لا يعد مانعا من السير فيها، فان طعن المدعى بالحقوق المدنية فيه بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ما تقدم، فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والزام الطاعن المصروفات بالتطبيق لحكم المادة ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

صدر الحكم المطعون فيه فى قضية الجنحة المباشرة من محكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - بقبول معارضة المطعون ضده شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وتأيد الحكم المستأنف والزام المدعى بالحق المدنى بالمصروفات .
فطعن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث انه يبين من الاوراق ان الطاعن المدعى بالحقوق المدنية - اقام الدعوى بالطريق المباشر ضد المطعون ضده متهما اياه بارتكاب جرائم السب والقذف والبلاغ الكاذب فى حقه وطلب معاقبته بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات مع الزامه بأن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت . ومحكمة اول درجة قضت غيابيا بعدم قبول الدعوتين الجنائية والمدنية مع الزام الطاعن بمصروفات الدعوى المدنية، فاستأنف الطاعن ومحكمة ثانى درجة قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعن مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه، واذ عارض

المطعون ضده قضي في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه وتأييد الحكم المستأنف مع الزام المدعى بالحقوق المدنية - الطاعن - بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه أنهما أسسا قضاءهما بعدم قبول الدعوى المدنية على أن الجرائم التي أسندها الطاعن الى المطعون ضده - وهو موظف عام الامر الذي لم يجادل فيه الطاعن - قد وقعت منه اثناء تأديته وظيفته وبسببها الامر المنطبق على ما تقضى به المادتان ٢٣٢ و ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية من عدم جواز تحريك الدعوى بالطريق المباشر في الجرائم التي تقع من الموظفين العموميين اثناء تأديتهم وظائفهم او بسببها ، فيما عدا الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، وعدم جواز تحريك الدعوى في تلك الحالات الا من النائب العام او المحامي العام او رئيس النيابة . وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - تنص على انه : « ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها في الحالتين الآتيتين : ... (ثانيا) اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه اثناء تأدية وظيفته او بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات . » كما تنص المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه - في فقرتها الثالثة على انه : « وفيما عدا الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام او المحامي العام او رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجناية او لجنحة وقعت منه اثناء تأدية وظيفته او بسببها . وكان البين من هذين النصين انه فيما عدا الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانونا العقوبات ، فان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك حق تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجنح والمخالفات التي يرتكبها الموظف العام ومن في حكمه اثناء تأدية

وظيفته او بسببها اذ قصر الشارع حق تحريكها فى هذه الحالات على النائب العام او المحامى العام او رئيس النيابة العامة .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا كانت الدعوى قد اقيمت ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٢٢٢ و ٦٣ سالفى الذكر ، فان اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها ان تتعرض لموضوعها بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بعدم قبول الدعوى الى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها . واذ كان الحكم الابتدائى المكمل والمؤيد بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر - على نحو ما تقدم بيانه - فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض ، وفقا للمادتين ٣٠ و ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لا يجوز الا بعد ان يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصوم او مانعا من السير فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل فى موضوع الدعوى المدنية كما أنه لا يعد مانعا من السير فيها ، فان طعن المدعى بالحقوق المدنية فيه بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والزام الطاعن المصروفات بالتطبيق لحكم المادة ٢٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / حسن غلاب ومحمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشري . والصاوى يوسف .

(٢٧)

الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) دعوى جنائية ، تحريكها ، . دعوى مباشرة . دعوى مدنية . موظفون
عموميون .

إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها قانونا خلافا لاحكام المادة ٦٢ إجراءات .
آثره : إنعدام إتصال المحكمة بها .

وجوب أن يقتصر حكم المحكمة الاستئنافية على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وبعدم
قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها .

(٢) دعوى جنائية ، تحريكها ، . دعوى مباشرة . دعوى مدنية . موظفون
عموميون .

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عن الجرائم التي يرتكبها
الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . حصر
حق إقامة الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النائب العام أو المحامى العام أو رئيس
النيابة .

(٣) دعوى مدنية - دعوى جنائية - نيابة عامة .

الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي
تنظرها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم
قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(٤) نقض ، ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . . دعوى جنائية .

إنفتاح باب الطعن بالنقض رهن بصدور حكم منه للخصومه فى موضوع الدعوى -
القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لا يعد منها للخصومة أساس ذلك ؟

١ - لما كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المطعون ضده ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فان اتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فان فعلت فان حكمها وما بنى عليه من الاجراءات يكون معدوم الاثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية - حينئذ - أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار ان باب المحاكمة موصد دونها الى أن يتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

٢ - لما كان المدعى بالحق المدني لا يملك الحق فى تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر فى الجنع والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف من جرائم اثناء تأدية وظيفته او بسببها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور اذن من النائب العام او المحامى العام أو رئيس النيابة وفقا لاحكام المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

٣ - ان الدعوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية ، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

٤ - لما كان الطعن بطريق النقض لا يفتح بابه الا بعد أن يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، وكان الحكم المطعون فيه لا يعد منهيًا للخصومه او مانعا من السير فى الدعوى ذلك أنه اذا اتصلت محكمة أول درجة - بعد ذلك - بالدعوى اتصالا صحيحا فلها ان تفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة مبتدأة .

الوقائع

صدر الحكم المطعون فيه من محكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - في قضية الجنحة رقم بقبول معارضة المتهم شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وتأيد الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية .

فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان المدعى بالحق المدني - الطاعن - أقام الدعوى بالطريق المباشر ضد المطعون ضده عن جرائم السب والقذف والبلاغ الكاذب يطالبه بتعويض قدره واحد وخمسين جنيتها ، ومحكمة قسّم بنها الجزئية قضت غيابيا بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، فاستأنف المدعى بالحق المدني وقضت المحكمة الاستئنافية غيابياً بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف والزام المدعى عليه بصفته بان يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها مصريا على سبيل التعويض المؤقت ، فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بإلغاء الحكم المعارض فيه وتأيد الحكم المستأنف تأسيسا على أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصفه موظفا عاما عن جرائم عزی اليه إرتكابه لها أثناء تأديته وظيفته وبسببها مما لايجوز تحريك الدعوى الجنائية عنها بطريق الادعاء المباشر ، وهو ما يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية المرفوعة بغير الطريق القانوني . وطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المطعون ضده ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فان إتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فان فعلت فان حكمها وما بنى عليه من الاجراءات يكون معدوم

الاثـر ولا تملك المحكمة الاستئنافية - حينئذ أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين أن تقصر حكمها على القضاء ببطـلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها إلى أن يتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو ما التزمه وقضى به الحكم المطعون فيه ذلك أن المدعى بالحق المدني لا يملك الحق في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجـنح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة وفقا لأحكام المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا إلى أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية ، هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . ولما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض لا يفتح بابـه الأبعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، وكان الحكم المطعون فيه لا يعد منهيـا للخصومة أو مانعاً من السير في الدعوى ذلك أنه إذا اتصلت محكمة أول درجة - بعد ذلك - بالدعوى اتصالاً صحيحاً فلها أن تفصل فيها وتكون إجراءات المحاكمة مبتدأة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بالنقض لا يكون جائزاً ويتعين القضاء بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفـالـه والزام الطاعن بالمصاريف .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين إبراهيم حسين رضوان . ومحمد رفيق البسطويسى نائبا رئيس المحكمة ومحمود بهى
الدين عبد الله . وسرى صيام .

(٢٨)

الطعن ٤٤٠ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) عقوبة «تحديد نوعها» . أحداث . حكم «تسبيبه» . تسبب معيب» .
خلو الحكم من نوع العقوبة المقيدة للحرية . يعيبه . لا يغير من ذلك بيان مدتها فى
منطوقه . «علة ذلك ؟
- (٢) أحداث . ظروف مخففة . حكم «تسبيبه» . تسبب معيب» . نقض «أسباب
الطعن» . ما يقبل منها» .
- ايراد الحكم فى مدوناته أخذه الطاعن بالرافعة دون بيان ما إذا كان أعمل المادة ١٧
عقوبات أو المادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . قصور .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلت أسبابه من نوع العقوبة واقتصر
فى منطوقه على بيان مدتها ، وكان الحكم بعقوبة من العقوبات المقيدة للحرية
يقتضى تحديد نوعها ليتسنى تنفيذها طبقا للأحكام المقررة فى شأنها ، فإن
الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

٢ - لما كان لايعرف مقصود الحكم مما أورده فى مدوناته من أخذ
الطاعن بالرافعة وهل هو تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التى لم يشر
اليها والتى تجيز ابدال عقوبة السجن المقررة للطاعن عن الجريمة التى دين
بها بمقتضى المادتين ٢٣٠ من قانون العقوبات و ١٥ من قانون الأحداث
رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بعقوبة الحبس أم إعمال ما تجيزه المادة ١٥ سالفه
الذكر من الحكم بالايذاء فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية . وهو ما

يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ الذي تردى فيه الحكم . فإنه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمداً مع سبق الاصرار والترصد بأن عقد العزم وبيت النية على قتله وأعد لذلك آلة حادة(مطواه) وترصد له فى المكان الذى أيقن سلفاً مروره فيه وما أن ظفر به حتى طعنه بمطواه فى صدره قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابه الموصوفه بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمادتين ١ و ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن حماية الأحداث . ومحكمة الاحداث الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالسجن مدة عشر سنوات وكفالة مائتى جنيه لايقاف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه - ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) . قضت حضورياً فى بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بمعاقبة المتهم ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد قد شابه البطلان ، ذلك بأنه قدر فى منظوقه مدة العقوبة دون أن يبين نوعها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي فيما انتهى اليه من ادانة الطاعن الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، وجرى فى منظوقه بتعديله وبمعاقبة الطاعن ثلاث سنوات ، وأفصح فى مدوناته عن أخذ الطاعن بشيء من الرأفة للأسباب التى أوردها . لما كان

ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلت أسبابه من نوع العقوبة واقتصر في منطوقه على بيان مدتها ، وكان الحكم بعقوبة من العقوبات المقيدة للحرية يقتضى تحديد نوعها ليتسنى تنفيذها طبقا للأحكام المقررة في شأنها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان لا يعرف مقصود الحكم مما أورده في مدوناته من اخذ الطاعن بالرافة وهل هو تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التى لم يشر اليها والتي تجيز ابدال عقوبة السجن المقررة للطاعن عن الجريمة التى دين بها بمقتضى المادتين ٢٣٠ من قانون العقوبات و ١٥ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بعقوبة الحبس ام اعمال ما تجيزه المادة ١٥ سالفه الذكر من الحكم بالايداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، وهو ما يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ الذى تردى فيه الحكم ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ومحمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس
المحكمة ومحمود بهى الدين عبد الله .

(٢٩)

الطعن رقم ٧٣٣١ لسنة ٥٤ القضائية

دعوى مدنية «تركها» - استئناف «ما لا يجوز استئنافه من الأحكام» . نقض
«ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام» .

عدم جواز استئناف الحكم الصادر باثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه ما دام
أنه يقر بصحة الترك ، اثر ذلك : عدم جواز الطعن فيه بالنقض .

خطأ المحكمة الاستئنافية فى قضائها بقبول الاستئناف ونظرها فى موضوع لا ينشئ
للمدعى بالحقوق المدنية حقا لم يقرره له القانون .

من المقرر انه لا يجوز استئناف الحكم الصادر باثبات ترك المدعى
بالحقوق المدنية دعواه المدنية مادام انه مقر بصحة رواية الحكم عن حدوث
هذا الترك ، وانه حيث يخلق طريق الاستئناف وهو طريق عادى من طرق الطعن
يخلق من باب أولى الطعن بطريق النقض وهو طريق غير عادى . ولما كان
الطاعن لا ينازع فى صحة ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه عن تركه دعواه المدنية ، فان طعنه بطريق النقض على الحكم
المطعون فيه يكون غير جائز . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة الاستئنافية
قد اخطأت بقبولها الاستئناف ونظرها فى موضوعه برغم وروده على حكم
غير جائز استئنافه ، لأن هذا القضاء لا ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا
لم يقرره له القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه تقاضى من الطاعن مبلغ ألف جنيه

خارج نطاق عقد الايجار ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ و ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وادعى المدعى بالحقوق المدنية مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وبتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٨٠ وأثناء نظر الدعوى تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية . ومحكمة جنح أمن الدولة بالجيزة قضت حضوريا في ٣ من يناير سنة ١٩٨١ عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم عما أسند اليه وبإثبات تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية استأنف المدعى بالحقوق المدنية - وقيد استئنافه برقم ١٠٥٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث أنه من المقرر انه لا يجوز استئناف الحكم الصادر بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المدنية مادام انه مقر بصحة رواية الحكم عن حدوث هذا الترك ، وانه حيث يغلق طريق الاستئناف وهو طريق عادي من طرق الطعن يغلق من باب أولى الطعن بطريق النقض وهو طريق غير عادي . ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عن تركه دعواه المدنية ، فان طعنه بطريق النقض على الحكم المطعون فيه يكون غير جائز . ولا يغير من ذلك ان تكون المحكمة الاستئنافية قد أخطأت بقبولها الاستئناف ونظرها في موضوعه برغم وروده على حكم غير جائز استئنافه ، لأن هذا القضاء لا ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا لم يقرره له القانون . لما كان ما تقدم فانه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : احمد ابو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميرة وصلاح البرجى .

(٣٠)

الطعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٤ القضائية

استئناف «التقرير به . نطاقه» . محكمة ثان درجة «نظرها الدعوى والحكم فيها» .
تقرير الاستئناف هو المرجع فى تعرف حدود ما استؤنف من اجزاء الحكم .
استئناف النيابة . لايتخصص بسببه . ولكن يتحدد بموضوعه . مجاوزة المحكمة
الاستئنافية لما استؤنف من اجزاء الحكم . يعيب حكمها .

لما كان الاستئناف - بنص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية -
يحصل بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف فان هذا
التقرير يكون هو المرجع فى تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من اجزاء
الحكم ، وكان من المقرر ان استئناف النيابة العامة وان كان لا يخصص بسببه
الا انه يتحدد حتما بموضوعه فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع
الذى طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من
الموضوعات الاخرى من عيب ، واذا كان البين من تقرير الاستئناف المرفوع
من النيابة العامة انه جاء قاصرا على ما قضى به الحكم المستأنف بالبراءة
فى الجريمة الأولى وحدها مما لازمه قصره فى موضوعه على هذا النطاق
وذلك للدلالة الصريحة للقيد الذى وضعت النيابة العامة فى تقريرها وعدم
امكان صرفه الى ما قضى به فى الجريمة الثانية وهى عدم الاعلان عن
الاسعار ومن ثم فان تعرض المحكمة الاستئنافية للجريمة الثانية بوقف تنفيذ
العقوبة المقضى بها عنها انما هو تصد لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير

الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة - وهى الخصم المستأنف - مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها فى قضية الجنحة رقم بأنها :
 ١ - باعت سلعة مسعرة «سجاير كيلوباترا» ، «بييسى كولا» بسعر يزيد عن
 السعر المحدد . ٢ - لم تعلن عن أسعار ما تعرضه للبيع بمحلها طبقا
 للأوضاع المقررة . وطلبت عقابها بمواد القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٠
 المعدل . ومحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس
 المتهم سنة مع الشغل وغرامة ثلاثمائة جنيه والمصادرة والحبس لمدة شهر
 والغلق عما نسب اليها وكفالة خمسون جنيها لوقف التنفيذ . عارضت
 المحكوم عليها وقضى فى معارضتها بالبراءة عن التهمة الأولى ، وتغريمها
 خمسون جنيها عن التهمة الثانية . فاستأنفت النيابة العامة وقيد استئنافها
 برقم ومحكمة بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
 وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة
 لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .
 فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق
 القانون ذلك بأنه تناول جريمة عدم الاعلان عن اسعار السلع المعروضة للبيع
 وقضى بوقف تنفيذ العقوبة فى حين ان تقرير استئناف النيابة العامة قاصر
 على ما قضى به الحكم المستأنف ببراءة المطعون ضدها من التهمة الأولى
 وحدها واذ تصدى الحكم المطعون فيه للجريمة الثانية فانما يكون قد تعرض
 لواقعة لم تتصل بالمحكمة الاستئنافية بموجب تقرير الاستئناف ولم تطرح
 أمامها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضدها بوصف أنها : أولا - باعت سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المقرر . ثانيا - لم تعلن عن أسعار ما تعرضه للبيع بمحلها طبقا للأوضاع المقررة . وطلبت معاقبتها بمواد المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٥٧ والجدول الملحق وقرار وزير التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمها ثلاثمائة جنيه وكفالة خمسين جنيها لوقف تنفيذ عقوبة الحبس والمصادرة والغلق وشهر ملخص الحكم لمدة شهر عن التهمتين . فعارضت وقضى في معارضتها بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم من التهمة الأولى وتغريمها خمسين جنيها عن التهمة الثانية . فقررت النيابة العامة بالطعن في هذا الحكم بالاستئناف ضد المتهم لثبوت التهمة الأولى المقضى فيها بالبراءة ولم تتعرض بشيء لما قضى به الحكم في الجريمة الثانية . وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكان الاستئناف - بنص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية - يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم المستأنف فان هذا التقرير يكون هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم ، وكان من المقرر ان استئناف النيابة العامة وان كان لا يخص بسببه الا انه يتحدد حتما بموضوعه فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الاخرى من عيب ، واذ كان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة انه جاء قاصرا على ما قضى به الحكم المستأنف بالبراءة في الجريمة الأولى وحدها مما لازمه قصره في موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيد الذي وضعته النيابة العامة في تقريرها وعدم امكان صرفه الى ما قضى به في الجريمة الثانية وهي عدم الاعلان عن الاسعار ومن ثم

فان تعرض المحكمة الاستئنافية للجريمة الثانية بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها عنها انما هو تصد لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة - وهى الخصم المستأنف - مما يعيب حكمها ويوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به بالنسبة للجريمة الثانية دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن التى تعلق جميعها بقضاء الحكم فى خصوص هذه الجريمة وحدها اذ غدت بذلك غير ذى موضوع .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين احمد ابوزيد ومصطفى طاهر وحسن عميرة وصلاح البرجى .

(٣١)

الطعن رقم ٧٨٦٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) حكم «وصف الحكم» معارضة .

الحكم الحضورى الاعتبارى . طبيعته : قابليته للمعارضة . شرط ذلك ؟ اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

(٢) نقض «ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام» .

عدم جواز الطعن بالنقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .

صدور الحكم حضوريا نهائيا بالنسبة الى متهم . عدم توقف قبول طعنه بالنقض فى هذا الحكم على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غيابيا او بحكم قابل للمعارضة .

صدور الحكم غيابيا او بمثابته ذلك بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية او المسئول عنها . على المدعى او المسئول عن الحق المدنى أن يتربص حتى فوات ميعاد المعارضة فى الحكم قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض وإلا كان طعنه غير جائز .

١ - ان الحكم الحضورى الاعتبارى هو حكم قابل للمعارضة اذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور . ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

٢ - لما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ان المحكوم عليه عارض فى الحكم المطعون فيه وحكم فى معارضته بجلسته ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، وكان الأصل انه متى كان

الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة الى الطاعن فان مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابيا ، أو بحكم قابل للمعارضة ، الا ان هذا المبدأ لا يعمل به على اطلاقه في حالات من بينها ما اذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لما قد يؤدي اليه اعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت ان المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي اسندت اليه وهو ما ينبني عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فان الطاعن وقد قرر بالنقض في ١٢ من مايو سنة ١٩٨٢ ، وهو وقت كان فيه باب المعارضة لا يزال مفتوحا أمام المحكوم عليه ، يكون قد خالف نص المادة السابقة اذ كان من المتعين عليه ان يتربص حتى فوات ميعاد المعارضة في الحكم المطعون فيه قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه : ١ - تسبب خطأ في موت وآخرين وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم مراعاته للقوانين واللوائح والأنظمة واخلاله الجسيم بأصول وظيفته بان ترك بوابة مزلقان سكة حديد كفر الطويلة مفتوحا دون ان يتأكد من خلو طريق القطارات فصدم احداها سيارة المجنى عليهم سالفى الذكر وحدثت اصابتهم الواردة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياتهم . ٢ - تسبب خطأ في اصابة : و بالاصابات الواردة بالتقارير الطبية وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته

للقوانين واللوائح واخلاله الجسيم للأسباب سالفة الذكر بالفقرة الأولى .
 ٣ - تسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل البرية قطار سكة حديد وعرض حياة العاملين به للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١٦٩ / ١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ / ١ - ٢ من قانون العقوبات وادعى المدعين بالحق المدني مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة طلخا الجزئية قضت حضوريا . ١ - بحبس المتهم سنتين مع الشغل عن التهم الثلاثة وكفالة عشرة جنيهات لاييقاف التنفيذ . ٢ - بالزام المتهم والهيئة العامة للسكة الحديد متضامنين بان يدفعوا للمدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه وكذا ادارة قضايا الحكومة عن الهيئة العامة للسكة الحديد . ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ النائب بادارة قضايا الحكومة عن السيد رئيس مجلس ادارة السكة الحديد بصفته المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للمحكوم عليه بتاريخ ٧ من ابريل سنة ١٩٨٢ بتأييد الحكم المستأنف القاضي بحبسه سنتين مع الشغل وبالزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بالتضامن بأن يدفع للمدعين بالحق المدني ٥١ جنية على سبيل التعويض المؤقت . واذ ما كان الحكم قد صدر حضوريا بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية فقد طعن عليه بالطعن الحالى بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٨٢ . لما كان ذلك ، وكان الحكم الحضورى الاعتبارى هو حكم قابل للمعارضة اذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور . ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن

أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ان المحكوم عليه عارض فى الحكم المطعون فيه وحكم فى معارضته بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، وكان الأصل انه متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة الى الطاعن فان مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غيابيا ، أو بحكم قابل للمعارضة ، الا ان هذا المبدأ لا يعمل به على اطلاقه فى حالات من بينها ما اذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لما قد يؤدى اليه اعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت ان المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التى اسندت اليه وهو ما ينبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فان الطاعن وقد قرر بالنقض فى ١٢ من مايو سنة ١٩٨٢ ، وهو وقت كان فيه باب المعارضة لا يزال مفتوحا أمام المحكوم عليه ، يكون قد خالف نص المادة السابقة اذ كان من المتعين عليه ان يتربص حتى فوات ميعاد المعارضة فى الحكم المطعون فيه قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض . ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز طعنه مع الزامه المضاريف المدنية .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الصوفى ومسعد الساعى وأحمد سعفان وعادل عبدالحميد .

(٣٢)

الطعن رقم ٨٠٧٢ لسنة ٥٤ القضائية

(١) عمل • قانون «تفسيره» • موظفون عموميون •
علاقة رؤساء مجالس إدارات شركات القطاع العام بهذه الشركات علاقة تعاقدية .
رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام يعتبر فى عداد العاملين بها .
يحكم العلاقة التعاقدية هذه أحكام قانون العمل ونظام العاملين بالقطاع العام ومن
بينها النظام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتباره متمما لعقد العمل .
رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام لا يعد موظفا عاما فى مفهوم الموظف العام
بالرغم من ان تعيينه ونقله واعارته يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء . علة ذلك ؟

(٢) عمل • قانون «تطبيقه» • موظفون عموميون •
العاملون فى شركات القطاع العام لا يعدون فى حكم الموظفين العاملين الا بنص خاص
من المشرع كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة
فى البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .
نطاق تطبيق المادة ١٢٣ عقوبات بفقرتها . مقصورا على الموظف العام دون من فى
حكمه .

انتهاء الحكم المطعون فيه الى عدم توافر اركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة
سالفه الذكر لأن المطعون ضده بصفته رئيس مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام
لا يعد موظفا عاما فى حكم هذا النص . صحيح .

(٣) دعوى مدنية • اختصاص «الاختصاص الولاى» • حكم «تسبيبه» • تسبب
غير معيب • نقض «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها .

نعى الطاعن على الحكم خطئه فى القانون لرفضه الدعوى المدنية بمقولة انه كان متعينا القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية مادام الحكم قد قضى بالبراءة . مردود بأن الدعوى لم تكن محمولة على سبب غير التهمة موضوع الدعوى الجنائية وان البراءة بنيت على عدم توافر اركان الجريمة موضوع التهمة .

١ - من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة - بدوائرها الجنائية والمدنية - ان علاقة رؤساء مجالس ادارة شركات القطاع العام بهذه الشركات فى ظل النظم المتعاقبة للعاملين بها هى علاقة عمل تعاقدية يتوافر فيها عنصر التبعية المميز لعقد العمل فيعتبر رئيس مجلس ادارة الشركة فى عداد العاملين بها ويعد عمله وظيفة من وظائفها يتقاضى عنها اجرا مقابل انصرافه لهذا العمل وتفرغه لشئونها شأنه فى ذلك شأن سائر العاملين بالشركة ، ومن ثم فان تلك العلاقة التعاقدية تنظمها احكام قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام ومن بينها النظام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم واقعة الدعوى باعتباره متمما لعقد العمل والذى نص فى المادة الأولى منه على ان «تسرى احكام هذا القانون على العاملين فى شركات القطاع العام وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون» . ولا يغير من طبيعة تلك العلاقات ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون المشار اليه من ان شغل وظائف رئيس وأعضاء مجلس الادارة يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، وما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٥٩ منه من ان نقل رئيس مجلس ادارة الشركة واعارته يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الجمعية العمومية للشركة لأن ذلك لا يعدو فى حقيقته ان يكون تنظيما للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الادارة وبين الشركة التى يعمل بها بالاضافة الى ان اداة التعيين أو النقل والاعارة لا تضيفى عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة فى حقه وهى ان يعهد الى الشخص بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو احد اشخاص القانون العام باسلوب الاستغلال المباشر عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك

المرفق ، مما مؤداه ان رئيس مجلس الادارة لا يعد موظفا عاما فى مفهوم الموظف العام .

٢ - لما كان المشرع كلما رأى اعتبار العاملين فى شركات القطاع العام فى حكم الموظفين العاملين فى موطن ما أورد به نصا كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة فى البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وكان نطاق تطبيق المادة ١٢٢ من قانون العقوبات مقصورا - وفق صريح نصها فى فقرتها - على الموظف العام كما هو معرف به فى القانون دون من فى حكمه ، فلا يدخل فى هذا النطاق العاملون فى شركات القطاع العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الادارة ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى عدم توافر اركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة المشار اليها لأن المطعون ضده - بصفته رئيسا لمجلس ادارة احدى شركات القطاع العام - لا يعد موظفا عاما فى حكم هذا النص ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ - لما كان قول الطاعن بانه كان متعينا القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية مادام الحكم قد قضى بالبراءة مردودا بأن هذه الدعوى لم تكن محمولة على سبب غير التهمة موضوع الدعوى الجنائية كما ان البراءة لم تبين على ان الواقعة المرفوعة بها الدعوى هى منازعة مدنية وانما بنيت على عدم توافر اركان الجريمة موضوع التهمة المسندة الى المطعون ضده - على ما سلف القول - لانحسار صفة الموظف العام عنه ، واذ رتب الحكم على ذلك رفض دعوى الطاعن المدنية قبله فانه يكون بمنأى عن الخطأ فى القانون الذى يعيبه عليه الطاعن .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح حلوان ضد المطعون ضده . بصفته رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية

لصناعة وسائل النقل الخفيف بوصف انه بدائرة حلوان محافظة القاهرة :
امتنع عن تنفيذ حكم الطعن رقم قضاء المحكمة التأديبية لوزارة
الصناعة . وطلبت عقابه بالمادة ١٢٢ من قانون العقوبات والزامه مع الشركة
رئاسته متضامنين ان يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل
التعويض المؤقت ونشر الحكم فى الجرائد اليومية على نفقتهما .

والمحكمة ذاتها قضت حضوريا بمعاقبة المتهم شهرا مع الشغل وعزله من
وظيفته وامرت بالايقاف وفى الدعوى المدنية بالزامه بأن يؤدي للمدعى
بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت
والمصاريف وجنيهين مقابل اتعاب المحاماه . استأنف المحكوم عليه
والمستول عن الحقوق المدنية . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة -
استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء
الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب اليه ورفض الدعوى المدنية والزام
رافعها بالمصاريف وخمسة جنيها مقابل اتعاب المحاماه .

فطعن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان المدعى بالحقوق المدنية ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذا
قضى برفض دعواه المدنية قبل المطعون ضده ترتيبا على تبرئته من تهمة
الامتناع عن تنفيذ حكم ، قد اخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بانه اقام قضاءه
على ان المطعون ضده بصفته رئيسا لمجلس ادارة احدى شركات القطاع العام
لا يعد موظفا عاما فى تطبيق نص المادة ١٢٢ من قانون العقوبات فى حين
انه معين بقرار من رئيس مجلس الوزراء وان النص المذكور تتحقق فيه الغاية
التي تغياها الشارع بالتوسع فى فكرة الموظف العام فى المادتين ١١١
و ١١٩ مكررا من قانون العقوبات . هذا الى انه وقد قضى بالحكم بالبراءة فقد

كان متعينا القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة - بدوائرها الجنائية والمدنية - أن علاقة رؤساء مجالس ادارة شركات القطاع العام بهذه الشركات في ظل النظم المتعاقبة للعاملين بها هي علاقة عمل تعاقدية يتوافر فيها عنصر التبعية المميز لعقد العمل فيعتبر رئيس مجلس ادارة الشركة في عداد العاملين بها ويعد عمله وظيفة من وظائفها يتقاضى عنها اجرا مقابل انصرافه لهذا العمل وتفرغه لشئونها شأنه في ذلك شأن سائر العاملين بالشركة ، ومن ثم فان تلك العلاقة التعاقدية تنظمها احكام قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام ومن بينها النظام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم واقعة الدعوى باعتباره متما لعقد العمل والذى نص في المادة الأولى منه على ان تسرى احكام هذا القانون على العاملين في شركات القطاع العام وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون . ولا يغير من طبيعة تلك العلاقات ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون المشار اليه من ان شغل وظائف رئيس وأعضاء مجلس الادارة يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء، وما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٥٩ منه من أن نقل رئيس مجلس ادارة الشركة واعارته يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الجمعية العمومية للشركة لأن ذلك لا يعدو في حقيقته ان يكون تنظيما للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الادارة وبين الشركة التى يعمل بها بالاضافة الى ان اداة التعيين أو النقل والاعارة لا تضيف عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة في حقه وهى ان يعهد الى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو احد اشخاص القانون العام بأسلوب الاستغلال المباشر عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الادارى لذلك المرفق ، مما مؤداه ان رئيس مجلس الادارة لا يعد موظفا عاما في مفهوم الموظف العام . لما كان ذلك ، وكان المشرع كلما رأى اعتبار العاملين في

شركات القطاع العام في حكم الموظفين العامين في موطن ما أورد به نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وكان نطاق تطبيق المادة ١٢٢ من قانون العقوبات مقصورا - وفق صريح نصها في فقرتها - على الموظف العام كما هو معرف به في القانون دون من في حكمه ، فلا يدخل في هذا النطاق العاملون في شركات القطاع العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى عدم توافر اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة المشار اليها لأن المطعون ضده - بصفته رئيسا لمجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام - لا يعد موظفا عاما في حكم هذا النص ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان قول الطاعن بانه كان متعينا القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية مادام الحكم قد قضى بالبراءة مردودا بأن هذه الدعوة لم تكن محمولة على سبب غير التهمة موضوع الدعوى الجنائية كما ان البراءة لم تبين على ان الواقعة المرفوعة بها الدعوى هي منازعة مدنية وانما بنيت على عدم توافر اركان الجريمة موضوع التهمة المسندة الى المطعون ضده - على ما سلف القول - لانحسار صفة الموظف العام عنه ، واذ رتب الحكم على ذلك رفض دعوى الطاعن المدنية قبله فانه يكون بمنأى عن الخطأ في القانون الذي يعيبه عليه الطاعن . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن بالمصاريف .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشار/
عبدالرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين: محمد احمد حسن والسيد عبدالمجيد
العشرى والصاوى يوسف.

(٣٣)

الطعن رقم ٢٩٩٢ لسنة ٥٤ القضائية

(١) مأمورو الضبط القضائي «اختصاص مأمور الضبط القضائي، جنائية،
جنحة، تفتيش، التفتيش بغير إذن، تلبس.

سلطة مأموري الضبط القضائي في احوال التلبس في الجنايات وفي الجنح المعاقب
عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل
كافية على اتهامه. جواز اصدار أمر بضبطه واحضاره عند عدم تواجده. حقهم كذلك
في تفتيش المتهم كلما جاز القبض عليه قانونا. المادتان ٣٤، ٣٥ اجراءات.

(٢) تلبس. مأمورو الضبط القضائي. تفتيش، التفتيش بغير إذن، محكمة
الموضوع «سلطتها، حكم «تسببيه، تسبب معيب،

تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة
التلبس موضوع. شرط ذلك؟

(٣) تلبس. مأمورو الضبط القضائي. تفتيش، التفتيش بغير إذن، حكم «تسببيه،
تسبب معيب،

مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا، لا يوفران الدلائل الكافية على اتهام الشخص
بالجريمة المتلبس بها ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه.

(٤) نقض «اسباب الطعن. ما يقبل منها، الخطأ في تطبيق القانون.

الخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب عن نظر ما يكون في الدعوى من أدلة أخرى
مستقلة عن الأجراء الباطل الذي عول الحكم عليه. أثره؟

١ - ان المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين قد اجازا لمأمور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ان يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه فاذا لم يكن حاضرا اجاز للمأمور اصدار أمر بضبطه واحضاره ، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا .

٢ - من المقرر قانونا ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها مما يبيح للمأمور الذي شاهد وقوعها ان يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وان يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة ، ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس امرا موكولا الى محكمة الموضوع الا ان ذلك مشروط ان تكون الاسباب والاعتبارات التي تبني عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

٣ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة من انه ليس في مجرد ما يعتري الشخص من مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا ما يوفر الدلائل الكافية على اتهامه بالجريمة المتلبس بها ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه .

٤ - لما كان القبض والتفتيش الذي وقع على الطاعن دون استصدار امر قضائي يكون قد وقع في غير حالة تلبس بالجريمة ودون ان تتوافر الدلائل الكافية على اتهامه بها ومن ثم فان ما وقع في حقه هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكان ما أورده تبريرا لاطراح الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لا يتفق وصحيح القانون ولا يؤدي الى ما رتبته عليه فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبته عن الانظار فيما يكون في الدعوى من ادلة اخرى مستقلة عن الاجراء الباطل الذي عول عليه مما يقتضي ان يكون مع النقض الاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنائية بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا «حشيشا» في غير الأحوال المصرح بها قانونا. وطلبت معاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٧، ٣٨، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدر المضبوط والزمّت المتهم المصروفات الجنائية وذلك على اعتبار ان احراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه ان دانه بجريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون فيما اورده ردا على الدفع المبدى منه ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه قد بين واقعة الدعوى واطرح الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما مؤداه انه نظرا لانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في بعض مقاهى مدينة بنها فقد اعد كل من رئيسى مباحث القسم ومكتب المخدرات بمساعدة آخرين من رجال الضبط حملة على تلك المقاهى قام خلالها الضابطان .. بدخول مقهى المتهم الذى هب واقفا من مجلسه عند مشاهدته لهما وقد بدت عليه مظاهر الارتباك واستخرج من طيات ملابسه

لفافة حمراء حاول التخلص منها بالقائها على الأرض فاشتبهت في امره وسارعا على الامساك بيده اللقافة التي قاما بفضها فوجدا بها المخدر المضبوط .

وحيث ان المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين قد اجازا لمأمور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات أو الجناح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ان يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه فاذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور اصدار امر بضبطه واحضاره ، كما خولته المادة ٦٠ ٤ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا ، وكان من المقرر قانونا ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها مما يبيح للمأمور الذي شاهد وقوعها ان يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وان يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة ، ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس امرا موكولا الى محكمة الموضوع الا ان ذلك مشروط ان تكون الاسباب والاعتبارات التي تبني عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها . وكانت صورة الواقعة - كما حصلها الحكم المطعون فيه في مدوناته التي سلف بيانها - لا تنفي عن ان جريمة احراز المخدر التي دين الطاعن بها كانت في حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ناحية اخرى فليس صحيحا في القانون ما ساقه الحكم المطعون فيه بتدليلا على وجود الدلائل الكافية على وجود اتهام يبرر القبض على الطاعن وتفتيشه من ان مظاهر الارتباك قد اعترته بمجرد ان رأى الضابط يدلف الى داخل المقهى وذلك لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من انه ليس في مجرد ما يعترى الشخص من مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا ما يوفر الدلائل الكافية على اتهامه بالجريمة المتلبس بها ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه . لما كان ذلك فان القبض والتفتيش الذي وقع على

الطاعن دون استصدار امر قضائي يكون قد وقع في غير حالة تلبس بالجريمة ودون ان تتوفر الدلائل الكافية على اتهامه بها ومن ثم فان ما وقع في حقه هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكان ما أورده تبريرا لاطراح الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لاتفق وصحيح القانون ولا يؤدي الى مارتبه عليه فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجه عن الانتظار فيما يكون في الدعوى من ادلة اخرى مستقلة عن الاجراء الباطل الذي عول عليه مما يقتضى ان يكون مع النقض الاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس
المحكمة وفتحي خليفة .

(٣٤)

الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ القضائية

(١) سرقة . إكراه . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب . نقض «اسباب الطعن» .
ما لا يقبل منها .
تحقيق الاكراه فى السرقة بكل وسيلة من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه أو
اعدامها .

(٢) سرقة . إكراه . شروع . ظروف مشددة .
تحقق الاكراه فى السرقة ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها متى كان القصد منه الفرار
بالمسروقات . مثال .

(٣) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . حكم «تسبيبه» .
تسبيب غير معيب . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .
مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشهود ؟

وزن اقوال الشهود وتقدير الدليل . موضوعى .

(٤) سرقة . إكراه . ظرف مشدد . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب .
الطريق العام هو كل طريق مباح للجمهور المرور فيه فى كل وقت وبغير قصد سواء
كانت ارض مملوكة للحكومة ام للأفراد .

(٥) سرقة . إكراه . شروع . عقوبة «تقديرها» . نقض «حالات الطعن» . الخطأ
فى تطبيق القانون .

العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى السرقة باكراه فى الطريق العام . الاشغال الشاقة
المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقرر قانونا أو السجن مخالفة ذلك . خطأ
فى القانون . أساس ذلك ؟

حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . متى تبين انه بنى على خطأ فى تطبيق القانون

١ - ان الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة سواء كانت هذه الوسيلة من الوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسم المجنى عليه أو كانت تهديدا باستعمال السلاح .

٢ - لايلزم فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة الشروع فى السرقة باكراه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يكفى ان يكون عقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس، وكان الثابت من مدونات الحكم ان الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضة يده وأخرج سكيناً من طيات ملابسه وحاول الاعتداء عليه بها حتى يتمكن من الفرار بالحافظة والنقود التى سرقها من جيبه ، فان ما أورده الحكم فى هذا الشأن مما يتوافر به ظرف الاكراه فى جريمة الشروع فى السرقة كما هو معروف بقانوننا .

٣ - من المقرر ان مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به من أقوال الشهود انها اطمأنت الى صحته واطرحت ما ساقه الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ان وزن اقوال الشهود وتقدير الدليل انما هو من اطلاقات محكمة الموضوع فلا تجوز مصادرتها أو مجادلتها أمام محكمة النقض فيما اطمأنت اليه مما يدخل فى سلطتها التقديرية .

٤ - ومن المقرر ان الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه فى كل وقت وبغير قيد سواء أكانت الارض مملوكة للحكومة أم للأفراد ، وكان الحكم قد أثبت فى مدوناته ان الطاعن ارتكب جريمة الشروع فى السرقة بالاكراه فى احدى سيارات النقل العام أثناء تشغيلها وعند وقوفها فى احدى المحطات وهو ما يكفى لتطبيق حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

٥ - لما كانت المادة ٤٦ من قانون العقوبات قد نصت على ان عقوبة

الشروع فى الجناية التى عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة هى الاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن ، وكانت عقوبة جناية السرقة بالاكراه فى الطرق العامة أو فى احدى وسائل النقل طبقا لنص المادة ٣١٥ من قانون العقوبات هى الاشغال الشاقة المؤقتة ، فان الحكم المطعون فيه ان دان الطاعن بجريمة الشروع فى السرقة بالاكراه فى الطريق العام وفى احدى وسائل النقل البرية وأعمل فى حقه المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣/٣١٥ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، يكون قد خالف القانون بتجاوزه نصف الحد الاقصى المقرر لعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة مما يقتضى هذه المحكمة - لمصلحة الطاعن واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - ان تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون ولو لم يرد ذلك بأسباب الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع فى سرقة المبلغ النقدى المبين وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوك للمجنى عليه بأن لكمه بيده فى وجهه وهدده بسكين كانت معه قاصدا من ذلك منعه من ضبطه والفرار بالمسزوقات الا ان الجريمة قد اوقفت لسبب لا يدخل لارادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها وأحالته الى محكمة جنايات بنها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاتهام والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣/٣١٥ من قانون العقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشر عاما مع مصادرة المطواة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الشروع فى سرقة باكرهه بالطريق العام وفى احدى وسائل النقل البرية قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه لم يستظهر ركن الاكراه فى السرقة واعتبر الواقعة سرقة باكرهه رغم ان الاكراه كان بعد تمام السرقة ويقصد الفرار ولم يكن وسيلة لارتكابها ، ورد على دفاع الطاعن بكذب شهود الاثبات بشأن الملابس التى كان يرتديها وقت الحادث بما لا يسوغ اطراحه وأخيرا فقد اعتبر الحكم ان الواقعة حدثت بالطريق العام مع أنها كانت فى موقف الاتوبيس داخل المدينة ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أورد فى بيانه لواقعة الدعوى انه لدى صعود المجنى عليه الى سيارة النقل العام (الاتوبيس) المتجهة الى مدينة وبرفقته المواطن فوجيء بالمتهم (الطاعن) يقوم بسرقة حافظة نقوده ومبلغ ٥٦٠ جنيه وبطاقته العائلية ويحاول الفرار بها فأمسك بتلابيبه حتى لا يفر بها فضربه المتهم بقبضة يده وأخرج سكيناً كان يخفيها بين طيات ملابسه وحاول الاعتداء بها عليه فمزق جيب صديريه فى محاولة للفرار بالمسروقات وتمكن وبعض المواطنين من اقتياد المتهم الى مقر الشرطة حيث ضبطت معه الحافظة المسروقة والسكين . ثم ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه فى حق الطاعن على هذه الصورة ادلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وشهود الاثبات وهى ادلة من شأنها ان تؤدى الى ما ترتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة سواء كانت هذه الوسيلة من الوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسم المجنى عليه أو كانت تهديدا باستعمال السلاح وكان لا يلزم فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة الشروع فى السرقة باكرهه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يكفي أن يكون عقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض

منه النجاة بالشئ المختلس ، وكان الثابت من مدونات الحكم ان الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضة يده وأخرج سكيناً من طيات ملابسه وحاول الاعتداء عليه بها حتى يتمكن من الفرار بالحافضة والتقود التي سرقها من جيبه ، فان ما أورده الحكم في هذا الشأن مما يتوافر به ظرف الاكراه في جريمة الشروع في السرقة كما هو معروف قانوناً ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن من عدم صحة الواقعة المسندة اليه وما ساقه دليلاً على ذلك واطراحه اطمئناناً الى أقوال شهود الاثبات والتي لا يحاول الطاعن في أن لها مأخذها من التحقيقات ، وكان من المقرر أن مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به من أقوال الشهود أنها اطمأنت الى صحته واطرحت ما ساقه الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، اذ ان وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل انما هو من اطلاقات محكمة الموضوع فلا تجوز مصادرتها أو مجادلتها أمام محكمة النقض فيما اطمأنت اليه مما يدخل في سلطتها التقديرية ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء أكانت الأرض مملوكة للحكوم أم للأفراد ، وكان الحكم قد أثبت في مدوناته ان الطاعن ارتكب جريمة الشروع في السرقة بالاكراه في إحدى سيارات النقل العام أثناء تشغيلها وعند وقوفها في إحدى المحطات وهو ما يكفي لتطبيق حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات ، فان منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله ويكون الطعن برمته واجب الرفض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٦ من قانون العقوبات قد نصت على ان عقوبة الشروع في الجناية التي عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة هي الاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو السجن ، وكانت عقوبة جناية السرقة بالاكراه في الطرق العامة أو في إحدى وسائل النقل طبقاً لنص المادة ٣١٥ من قانون العقوبات هي الاشغال الشاقة المؤقتة ، فان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الشروع في السرقة بالاكراه في الطريق العام وفي إحدى وسائل النقل البرية وأعمل في حقه المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣/٣١٥ من قانون العقوبات

وقضى بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، يكون قد خالف القانون بتجاوزه نصف الحد الاقصى المقرر لعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة مما يقتضى هذه المحكمة - لمصلحة الطاعن واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - ان تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون ولو لم يرد ذلك فى أسباب الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد ، وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، ومحمد ممدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة ، وسرى صيام .

(٣٥)

الطعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ القضائية

تقليد علامات الحكومة . اثبات «بوجه عام» «خبرة» - حكم «تسبيب . تسبيب معيب» . نقض «أسباب الطعن . ما يقبل منها» .

تقليد خاتم الدولة قيامه على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . العبرة فى ذلك بأوجه الشبه . لا بأوجه الخلاف .
خلو الحكم من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقت فيها والأدلة التى استخلصت منها الادانة . قصور .
تأسيس القاضى حكمة على رأى غيره . يعيب الحكم . مثال .

من المقرر أن التقليد يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ، والعبرة فيه بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن ينخدع به الجمهور فى المعاملات ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان من المقرر أن القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يبين أوجه التشابه بين كلا الخاتم الصحيح والخاتم المقلد ومدى

انخداع الجمهور بهذا الخاتم الاخير ، واكتفى فى ثبوت التقليد برأى وكيل الادارة الاجتماعية فى هذا الخصوص يكون قاصر التسبيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قلد وأصطنع بصمة خاتم احدى الجهات الحكومية وهى وزارة الشئون الاجتماعية بأن اصطنع خاتما على غرار الخاتم الصحيح لتلك الجهة وبصم به على الاوراق المضبوطة على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك وطلبت الى مستشار الاحالة احواله الى محكمة جنايات بنها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . والمحكمة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٠٦ ، ٤ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن ثلاثة سنوات ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تقليد خاتم حكومى واستعماله قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين أوجه التشابه بين الخاتم المضبوط المقول بتقليده وبين الخاتم الصحيح والتي تحمل الجمهور على الانخداع به ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداة أنه ضبط بمنزل الطاعن خاتم لوزارة الشئون الاجتماعية مقلد ، وخلص الى ادانته استنادا الى أقوال وكيل الادارة الاجتماعية بشبين القناطر ان الخاتم المضبوط لدى الطاعن مقلد وغير خاص بالوزارة المذكورة وقد خلا الحكم من وصف الخاتم الصحيح والخاتم المقلد ومن بيان أوجه التشابه بينهما ومدى انخداع الجمهور بالخاتم المقلد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقليد يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد ، والعبرة فيه بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن انخدع به الجمهور فى المعاملات ،

وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا، وكان من المقرر أن القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده، ولايجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يبين أوجه التشابه بين كلا الخاتم الصحيح والخاتم المقلد ومدى انخداع الجمهور بهذا الخاتم الاخير، واكتفى فى ثبوت التقليد برأى وكيل الادارة الاجتماعية فى هذا الخصوص يكون قاصر التسبب بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن.

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة، وعضوية السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع، نائب رئيس المحكمة، والسادة المستشارين : حسن غلاب، ومحمد احمد حسن، والسيد عبد المجيد العشرى.

(٣٦)

الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض «الصفة فى الطعن».

عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه للتحقق من صفته . اثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟

(٢) نقض «التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده» .

عدم تقديم الطاعن اسبابا لطعنه . اثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٣) إثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» .

كفاية ان تتشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة الى المتهم كى تقضى له بالبراءة حد ذلك ؟

(٤) إثبات «بوجه عام» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

عدم جواز النعى على المحكمة قضاءها بالبراءة لاحتمال ترجع لديها . بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . علة ذلك ؟

(٥) إثبات «بوجه عام» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

عدم التزام المحكمة عند قضائها بالبراءة بالرد على كل دليل من ادلة الثبوت اساس ذلك ؟

(٦) مصادرة . عقوبة «العقوبة التكميلية» . قانون «تفسيره» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . دعارة» .

المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجناح مالم ينص القانون على غير ذلك ؟

تعلق المصادرة بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . يجعلها وجوبية . يقتضيها النظام العام . باعتبارها تدبيراً وقائياً يتخذ في مواجهة الكافة . مثال .
(٧) عقوبة «العقوبة التبعية» . دعارة .

إدانة «المتهم في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ يستتبع وضعه تحت مراقبة الشرطة . المادة ١٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

(٨) عقوبة «وقف تنفيذها» . وقف التنفيذ . محكمة الموضوع «سلطانها» . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب» . قانون «تفسيره» .

حق محكمة الموضوع في وقف تنفيذ العقوبة طبقاً للمادة ٥٥ عقوبات نطاقاً ؟

(٩) إثبات «إعتراف» «شهود» . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

الاعتراف في المسائل الجنائية . عنصر من عناصر الاستدلال . حق محكمة الموضوع في تقدير قيمته والأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وحق غيره من المتهمين .

الأقوال التي يدلى بها المتهم في حق غيره من المتهمين . تجعله شاهد إثبات ضدهم .

(١٠) إثبات «إعتراف» . دفوع «الدفع ببطلان الاعتراف» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب» .

مجرد القول ببطلان الاعتراف لصدوره خشية رجال الشرطة . عدم كفايته . مادام سلطانهم لم يستطل إلى المتهم بالأذى .

(١١) دعارة «جريمة» «أركانها» .

جريمة تسهيل الدعارة . مناط تحققها ؟

(١٢) دعارة . جريمة «أركانها» .

عدم اشتراط القانون وقوع جريمة تسهيل البغاء بصورة معينة .

١ - لما كان الاستاذ المحامي قرر نيابة عن الاستاذ بصفته
وكيلاً عن المحكوم عليها بالطعن بطريق النقض في الحكم المطعون

فيه ، بيد انه لم يقدم التوكيل الذى يخوله الحق فى الطعن ولما كان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد ان ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق الا باذنه ، واذ كان التوكيل الذى تقرر الطعن بمقتضاه لم يقدم للثبوت من صفة المقرر فان الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة مما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلا .

٢ - من المقرر ان التقرير بالطعن فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالطعن وتقديم الاسباب يكونان معا وحده اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن الثالث وان قرر بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه الا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

٣ - من المقرر أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية ان تتشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما تطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين ادلة النفى فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبه فى عناصر الاثبات .

٤ - من المقرر انه لا يصح النعى على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات اخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه مادام قد اقام قضاءه على أسباب تحمله .

٥ - من المقرر ان محكمة الموضوع لا تلتزم فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من ادلة الثبوت مادام انها قد رجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة والشك فى عناصر الاثبات ولان فى اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المطعون ضده . لما كان ذلك ، فان ما تنعاه الطاعنة على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

٦ - من المقرر أن المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء الغرض منه تملك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجناح الا اذا نص القانون على غير ذلك - وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، ولما كانت احكام نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة لم يرد فيها نص بشأن المصادرة الوجوبية الا فى المادة الثامنة والتي توجب مصادرة الامتعة والاثاث الموجود بالمحل الذى يفتح او يدار للفجور او الدعارة ومن ثم فان المحكمة اذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة مع المتهمه الثانية والتي لا تعد حيازتها جريمة فى حد ذاتها - اعمالا لنص المادة ١/٣٠ من قانون العقوبات لا تكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعتة الطاعنة من دعوى التناقض والخطأ فى تطبيق القانون .

٧ - إن المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ تنص على أن «يستتبع الحكم بالادانة فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون اخلال بالاحكام الخاصة بالمتشردين» .

٨ - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جناية او جنحة بالغرامة او الحبس انما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقى ، سواء اكانت هذه العقوبات اصلية ام تبعية اما الجزاءات الاخرى التى وان كان فيها معنى العقوبة ، ليست عقوبات بحتة فلا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها ، لما كان ذلك وكان يبين من نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة لم يرد به ما يحظر على القاضى الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها على مخالفة احكامه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه حين طبق القاعدة العامة فى ايقاف التنفيذ المقرر بالمادتين ٥٦/٥٥ من قانون

العقوبات لا يكون قد خالف القانون ، ذلك أن الامر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة فى الحدود المقرره فى القانون مما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع فمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه بل خص به قاضى الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له فى ذلك فتركه لمشيئته وما يصير اليه رأيه . وبالتالي يكون ما تنعاه الطاعنة فى هذا الصدد على غير اساس .

٩ - من المقرر ان الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات وان سلطتها مطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين فى اى دور من ادوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . كما ان الاقوال التى يدلى بها المتهم فى حق غيره من المتهمين تجعل منه شاهد اثبات ضدهم .

١٠ - من المقرر ان مجرد القول بأن الاعتراف موحى به من رجال الشرطة او صدر عن خشية منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً مادام سلطان رجال الشرطة لم يستطل الى المتهم باذى ماديا كان أو معنوياً .

١١ - من المقرر ان جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجانى بفعل او افعال يهدف من ورائها الى انه ييسر لشخص بقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد او قيام الجانى بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له او تقدير المساعدة المادية او المعنوية الى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء ايا كانت طريقة او مقدار هذه المساعدة .

١٢ - من المقرر ان القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء ان يكون بطريقة معينة ، انما جاء النص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق ، بحيث يتناول شتى صور التسهيل .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المحكوم عليهم بأنهم .

المتهم الاول : ١ - بصفته مدير لمحل من محال الملاهي العمومية (ملهى الكهف السياحي) استخدم اشخاصا ممن يمارسون الفجور والدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم واستغلالهم فى ترويج . محله حال كونه ممن له سلطة اشراف على المتهمه الثانية حيث تربطها به علاقة عمل تعاقدية فعلية . ٢ - سهل دعارة المتهمه الثانية وفجور المتهم الثالث على النحو المبين بالاوراق . ٣ - عاون سالف الذكر على ارتكاب الفحشاء على النحو المبين بالاوراق . ٤ - استغل بغاء المتهمه الثانية على النحو المبين بالاوراق . **المتهمه الثانية :** اعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز لقاء اجر كما تحصلت على المبلغ النقدي المضبوط معها نتيجة لاقترافها لنشاطها الاجرامى سالف البيان واستخدمت السيارة رقم ١٤٣٠٥ ملاكى الجيزة ماركه غيات ١٣٢ فى نشاطها سالف الذكر . **المتهم الثالث :** اعتاد ممارسة الفجور مع النساء بغير تمييز على النحو المبين بالاوراق ، وطلبت عقابهم بالمواد ١/١ ، ١/٦ - ب ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ١/٣٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الآداب قضت حضوريا فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٨٣ عملا بمواد الاتهام . **اولا :** بحبس المتهم الاول خمس سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمه ثلثمائة جنيه ووضع تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات أخرى تبدأ من نهاية تنفيذ عقوبة الحبس وذلك عن كافة التهم المسندة اليه . **ثانيا :** بحبس كل من المتهمه الثانية و ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما ثلاثمائة جنيه ووضع كل منهما تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من نهاية تنفيذ عقوبة الحبس . **ثالثا :** باغلاق ملهى الكهف بشارع الاهرام لمدة ثلاثة اشهر . **رابعا :** بمصادرة السيارة رقم ١٤٣٠٥ ملاكى جيزة والمبلغ النقدي المضبوطين . فأستأنف المحكوم عليهم ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت

حضوريا في ٥ من مايو سنة ١٩٨٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة المتهم الاول عن التهمة
الاولى وبراءته منها وبتعديله بالنسبة له عن باقى التهم والاكتفاء بحبسه سنة
واحدة مع الشغل والنفاذ وبتغريمه ثلاثمائة جنيه وبوضعه تحت مراقبة
الشرطة لمدة سنة واحدة اخرى تبدأ من نهاية تنفيذ عقوبة الحبس - وبالنسبة لكل
من المتهمين الثانية و بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس
كل منهما ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ وبتغريم كل منهما ثلاثمائة جنيه
وبوضعهما تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة أشهر اخرى تبدأ من نهاية تنفيذ
عقوبة الحبس وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبة المراقبة فقط بالنسبة للمتهم الثالث
وحده . وبالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لعقوبة غلق ملهى
الكهف وبالغاءه فيما قضى به بالنسبة لعقوبة مصادرة السيارة رقم ١٤٣٠٥
ملاكى جيزة وتأيبده بالنسبة لمصادرة المبلغ النقدي المضبوط .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . كما طعن المحكوم
عليه وطعن الاستاذ المحامى عن الاستاذ المحامى عن
المحكوم عليها وطعن المحكوم عليه ... الخ .

المحكمة

من حيث ان الاستاذ المحامى قرر نيابة عن الاستاذ
بصفته وكىلا عن المحكوم عليها بالطعن بطريق النقض فى الحكم
المطعون فيه ، بيد انه لم يقدم التوكيل الذى يخوله الحق فى الطعن ولما كان
الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده
يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد ان ينوب عنه
فى مباشرة هذا الحق الا باذنه ، واذ كان التوكيل الذى تقرر الطعن بمقتضاه
لم يقدم للتثبت من صفة المقرر فان الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة
مما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلا .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان التقرير بالطعن فى الحكم هو

مناطق اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحده اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن الثالث وان قرر بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه إلا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

اولا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

من حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة استخدام اشخاص يمارسون الفجور والدعارة بالملهى الذى يقوم بادارته ، وبالغاء عقوبة مصادرة السيارة المضبوطة مع المطعون ضدها ، ويوقف تنفيذ عقوبة المراقبة المقضى بها على المطعون ضده ، فقد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب كما انطوى على الخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأنه لم يلتفت الى ما قرره المتهم الثانية من انه هو المدير الفعلى للملهى وانه سهل لها دعارتها مع المتهم الثالث واقتسم معها المبلغ الذى حصلت عليه من ذلك المتهم ، مما يدل على ان المحكمة فى قضائها بالبراءة لم تحط بالواقعة ولم تمحص ادلتها ولم تناقش ما اورده الحكم المستأنف فى هذا الشأن ، وكذلك فانه رغم تسليم الحكم المطعون فيه بأن المتهم الثانية قد استخدمت السيارة فى انتقالها الى مسكن المتهم الثالث لغرض غير مشروع وهو ممارسة الدعارة الا ان الحكم قضى بالغاء عقوبة مصادرة تلك السيارة ، كما قضى بوقف تنفيذ عقوبة المراقبة على خلاف ما تقضى به المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والتي توجب الحكم بوضع المحكوم عليه فى اى من الجرائم المنصوص عليها فى ذلك القانون تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المقضى بها . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى وادلتها عرض

للدليل على ثبوت الاتهام قبل المتهمين الثلاثة وانتهى الى الاخذ باسباب الحكم الابتدائي كاسباب مكملة لاسبابه وذلك فيما عدا التهمة الاولى المنسوبة للمتهم الاول والتي قضى ببراءته عنها على سنة من القول : «الا ان المحكمة في هذه الخصوصية لا تسائر الحكم المستأنف فيما عول عليه من اعتبار هذا المتهم هو المدير للملهى اذ أن الاوراق تنطق بعكس ذلك - فالثابت من الكتاب المرسل لمكتب حماية الاداب بتاريخ ٢٠ / ٣ / ١٩٨٢ وهو تاريخ سابق على الضبط - والمقدم صورته من ضابط الواقعة انه محرر على اوراق الملهى المطبوعة وجاء به ما يفيد الاخطار بعمل المتهمة الثانية بالملهى اعتبارا من تاريخه - هذا الكتاب مزيل بتوقيع مدير الملهى وهو - وهو والد المتهم وقد تأكد ذلك بما قدمه الدفاع عنه امام هذه المحكمة من مستندات تكشف أنه ليس هو المدير للملهى - ومن ثم يكون الحكم حين ادان المتهم الاول عن التهمة الاولى لم يصادف صحيح القانون جديرا بالالغاء بالنسبة لهذه التهمة ومن ثم ببراءته منها». لما كان ذلك، وكان يكفى فى المحاكمات الجنائية ان تتشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى له بالبراءة، اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما تطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين ادلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات، لما كان ذلك وكان دفاع المطعون ضده قام اساسا على نفى تهمة ادارته للملهى والقائها على عاتق والده مستندا فى ذلك الى وجهة نظر موضوعية صرفه قوامها انه مجرد عامل لدى والده الوكيل عن صاحب الملهى استنادا الى ما قدمه من اوراق للمحكمة تدليلا على ذلك والى الكتاب الموقع عليه من والده بصفته مديرا للملهى والموجه الى مكتب حماية الآداب فى تاريخ سابق على واقعة الضبط - وكان ما اثبتته المحكمة المطعون فيه على هذا النحو لاتنازع النيابة العامة فى أن له اصل صحيح من اوراق الدعوى - وقد سلمت به باسباب الطعن - وهو احتمال ترجع لدى محكمة الموضوع ولم تجد فى ظروف الدعوى ما ينفيه، ولما كان مجرد قيام

هذا الاحتمال هو مما يصح معه القضاء بالبراءة عن تقدير بأن المتهم يجب أن يستفيد من كل شك في مصلحته ، وأنه لا يصح النعى على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضيها وما يطمئن اليه مادام قد اقام قضاءه على اسباب تحمله لما كان ذلك وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من ادلة الثبوت مادام انها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الاثبات ولان في اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المطعون ضده . لما كان ذلك ، فان ما تنعاه الطاعنة على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء الغرض منه تملك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح الا اذا نص القانون على غير ذلك - وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، ولما كانت احكام نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لم يرد فيها نص بشأن المصادرة الوجوبية الا في المادة الثامنة والتي توجب مصادرة الامتعة والاثاث الموجود بالمحل الذي يفتح او يدار للفجور او الدعارة ومن ثم فان المحكمة اذ لم تقضى بمصادرة السيارة المضبوطة مع المتهم الثانية والتي لاتعد حيازتها جريمة في حد ذاتها - اعمالا لنص المادة ١/٣٠ من قانون العقوبات لا تكون قد جانبت التطبيق القانوني الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعت الطاعنة من دعوى التناقض والخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ تنص على أن «يستتبع الحكم بالادانة في احدي الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون اخلال بالاحكام الخاصة بالمتشردين» .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جناية او جنحة بالغرامة او الحبس انما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقى ، سواء اكانت هذه العقوبات اصلية ام تبعية اما الجزاءات الاخرى التى وان كان فيها معنى العقوبة ، ليست عقوبات بحتة فلا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها ، لما كان ذلك وكان يبين من نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة لم يرد به ما يحظر على القاضى الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها على مخالفة احكامه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه حين طبق القاعدة العامة فى ايقاف التنفيذ المقرر بالمادتين ٥٥/٥٦ من قانون العقوبات لا يكون قد خالف القانون ، ذلك ان الامر بايقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع فمن حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شانا فيه بل خص به قاضى الموضوع ولم يلزمه باستعمال بل رخص له فى ذلك فتركه لمشيئته وما يصير اليه رايه . وبالتالي يكون ما تنعاه الطاعنة فى هذا الصدد على غير أساس ولما كان ما تقدم فان الطعن المقدم من النيابة العامة برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من

من حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجرائم تسهيل ومعاونة اخرى على ارتكاب الدعارة واستغلال بغائها ، قد شابه فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب ، ذلك بان عول فى ادانة الطاعن على اعتراف المتهم الثالث مع ان هذا الاعتراف كان موعزا به من رجال الشرطة وجاء متناقضا مع ما سبق ان قرره فى أقواله ، وكما اعتمد الحكم على ما حوته

الصور الفوتوغرافية المضبوطة والتي لا تفيد في توافر اركان الجرائم التي دانه بها مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة لها اصلها بالثابت في الاوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات وان سلطتها مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في اى دور من ادوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . كما ان الاقوال التي يدلى بها المتهم في حق غيره من المتهمين تجعل منه شاهد اثبات ضدهم . ولما كان الحكم قد اورد في مقام سرده لادلة الثبوت ان المتهم الثالث اعترف بمحض الضبط وبتحقيقات النيابة العامة بان المتهم الاول (الطاعن) اتفق معه على تسهيل ممارسته الدعارة مع المتهمة الثانية والتي تعمل بالملهى الذى يعمل به نظير مبلغ دفعه له واصطحبه عند انصرافه حتى باب الملهى وكان الطاعن لايمارى فى ان ما اوردته الحكم فى هذا الشأن له اصله بالثابت فى الاوراق - هذا فضلا عن انه من المقرر ان مجرد القول بان الاعتراف موحى به من رجال الشرطة او صدر عن خشية منهم لا يعد قرين الاكراه . المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما مادام سلطان رجال الشرطة لم يستطل الى المتهم باذى مادي كان او معنويا وهو مالم يزعمه الطاعن فى كافة مراحل الدعوى ومن ثم فان ما ينعاه فى شأن استناد الحكم الى اعتراف المتهم الثالث فى تحقيقات النيابة يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر اركان الجرائم التي دان الطاعن بها فى قوله : واما عن المتهم الاول فالثابت انه هو الذى سهل دعارة المتهمة الثانية راقصة الملهى الذى يعمل به كمشرف على الصالة والذى يديره والده - وهو المستجيب لفجور المتهم الثالث

والمخطط له لارتكاب رزيلته - والمساعد عليه وهو المتقاضى لاجره نظير هذا التسهيل وتلك المعاونة وتكفى الصور المضبوطة دليلا على دوره في التمهيد والتخطيط لجرييمته ولا ينال من ذلك الدفاع القائل بان مجالسة هذا المتهم لباقي المتهمين من قبل المجاملة فاي مجاملة هذه وهو متردوتيل الملهى والمشرف على صالته كما يقول - تقتضى منه جلوسا مع أحد زبائن الملهى ومشاركته للهوه كما لا يقدح منه القول بأن مسئوليته هو عن المتهمة الثانية لا تمتد لما بعد خروجها من الملهى واداء فقرتها اذ أن هذا القول كان يبدو مقبولا لو لم يتأكد نقيضه من اقرار سائق السيارة الاجره ومن اعتراف المتهم الثالث الذى انف بيانه ومن التحريات قيمة اقرار اعتراف صريح للمتهم الثالث عليه بمحضرى الضبط والنيابة ومن اقرار كذا... من المتهمة الثانية بمحضر الضبط وهى القائلة بانه سيعمل فى وقت يسير على استبدالها لسيارتها الفيات بأخرى مرسيدس ومن شهادة سائق السيارة الاجرة... ومن اقوال ضابط الواقعة بالتحقيقات. لما كان ذلك وكان من المقرر ان جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجانى بفعل او افعال يهدف من ورائها الى انه يبسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد او قيام الجانى بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له او تقديم المساعدة المادية او المعنوية الى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء ايا كانت طريقة او مقدار هذه المساعدة، وكان من المقرر أيضا أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء ان يكون بطريقة معينة، انما جاء النص بصفة عامة، يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق، بحيث يتناول شتى صور التسهيل واذ كان ما تقدم وكانت وقائع الدعوى كما اثبتتها كل من الحكم الابتدائى والاستئنافى قد ابانت فى غير لبس ان جرائم تسهيل الدعارة والمعاونة على ذلك واستغلال البغاء قد وقعت من الطاعن الاول فان ما اثبتته كل من الحكمين مما استخلصه من اعتراف المتهمة الثانية فى محضر ضبط الواقعة ومن اعتراف المتهم الثالث بمحضرى الضبط وتحقيق النيابة ومن اقوال شاهد الاثبات وضابط الواقعة كاف فى بيان واقعة الدعوى وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية

للجرائم التي دان الطاعن بها ، هذا فضلا عما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من الصور الفوتوغرافية المضبوطة انما استندت المحكمة اليها كقرينة تعزز بها ادلة الثبوت التي اوردتها ومن ثم فلا جناح على الحكم ان عول على تلك القرينه تأييدا وتعزيزا للادلة الاخرى التي اعتمد عليها في قضائه مادام انه لم يتخذ من الصور المذكورة دليلا اساسيا في ثبوت التهمة قبل الطاعن ومن ثم يكون ما يثيره في هذا الصدد على غير اساس . لما كان ما تقدم جميعه ، فان الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين /
قيس الراى عطية ومحمد حمدى واحمد هيكل نواب رئيس المحكمة ومحمد عبد المنعم البنا .

(٣٧)

الطعن ٤٩٤٥ لسنة ٥٤ القضائية

(١) خبز ، جريمة «أركانها» ، قصد جنائى ، مسئولية جنائية حكم «تسببيه
تسبيب غير معيب» ،

نقص وزن الخبز الساخن عن المقرر أو نقص وزنه بعد التهوية المقدرة مع خصم نسبة
التسامح القانونية . توافر أى من الصورتين تتحقق به جريمة صنع خبز ناقص الوزن .

(٢) خبز ، جريمة «أركانها» ، قصد جنائى ، حكم «تسببيه» ، تسبيب غير معيب» ،

جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد إنتاجه . نعى الطاعن من
إعراض الحكم عما أثاره من دفاع يتعلق بالظروف التى جعلته ينتج الخبز ناقص الوزن -
يكون فى غير محله .

١ - من المقرر - طبقا للمواد ٢٤ ، ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم
٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز - ان الخبز الساخن
يعتبر ناقص الوزن اذا قل وزنه عما هو مقرر قانونا مهما كان النقص ضئيلا
ودون تسامح فى اية نسبة ، اما الخبز البارد - وهو الذى عرفته المادة ٢٣
من القرار بأنه الخبز المهورى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الاقل بعد
عملية الخبز - فانه لايعتبر ناقص الوزن الا اذا زادت نسبة النقص فيه عن
خمسة فى المائة .

٢ - من المقرر ان جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم
بمجرد انتاجه . كذلك على اعتبار ان التائيم فى هذه الجريمة يكمن اساسا فى
مخالفة امر الشارع بالتزام اوزان معينة فى انتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات

ارتأها فانه لامحل اذن لماينعاه الطاعن من اعراض الحكم عماثاره من دفاع يتعلق بالظروف التى جعلته ينتج الخبز ناقص الوزن ،

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنحة بأنه : انتج خبزا بلديا ناقص الوزن . وطلبت معاقبته بالمواد ٢٤ اولا و ٢٦ و ٢٧ ، ٢٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١ ، ٧ ، ٨ و ٥٦ ، ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح المنتزه قضت حضوريا فى عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وبتغريمه ٥٠٠ جنيه والمصادرة والغلق لمدة شهر والاشهار لمدة سنة . فاستأنف .. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى فى معارضته فى ٢ من مارس باعتبارها كأن لم تكن ..

فطعن الاستاذ ... المحامى عن الاستاذ المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

لما كان من المقرر - طبقا للمواد ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز - ان الخبز الساخن يعتبر ناقص الوزن اذا قل وزنه عما هو مقرر قانونا مهما كان النقص ضئيلا ودون تسامح فى اية نسبة ، اما الخبز البارد - وهو الذى عرفته المادة ٢٣ من القرار بأنه الخبز المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الاقل بعد حماية الخبز - فانه لايعتبر ناقص الوزن الا اذا زادت نسبة النقص فيه عن خمسة فى المائة ، وكان المستفاد من مدونات الحكم المطعون

فيه ان النقص فى وزن الخبز المضبوط قد جاوز النسبة سالفة البيان ، فانه لايجدى الطاعن مايشيره من انه لم تتم تهوية الخبز قبل وزنه ، لان ذلك - ان صح - لايستفيد منه شيئاً اذ من مقتضاه ان يكون الخبز مطابقا للوزن المقرر بغير اى نسبة تسامح ، واذ كان من المقرر ان جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد انتاجه كذلك على اعتبار ان التأثيم فى هذه الجريمة يكمن اساسا فى مخالفة امر الشارع بالتزام اوزان معينة فى انتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها فانه لا محل اذن لما ينعاه الطاعن من اعراض الحكم عما اثاره من دفاع يتعلق بالظروف التى جعلته ينتج الخبز ناقص الوزن ، ويضحى الطعن - بوجيئه - على غير اساس مما يفصح من عدم قبوله موضوعا .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن غلاب ، ومحمد احمد حسن ، والسيد عبد المجيد العشري ، والصاوى يوسف .

(٣٨)

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٥ القضائية

أمن دولة . طوارئء . إشكال . نقض «ملا يجوز الطعن فيه من احكام» .
تبعية الحكم الصادر فى الاشكال للحكم الصادر فى موضوع الدعوى من حيث جواز
أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى اشكال فى تنفيذ حكم صادر من
محكمة امن الدولة الجزئية بشبين الكوم المشكلة وفقا لاحكام القانون رقم
١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئء وقد تمت محاكمة الطاعن والحكم
عليه - حسبما يبين من الاوراق - طبقا لاحكام هذا القانون ، الذى لاتجيز
المادة ١٢ منه الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم
امن الدولة. واذ كان من المقرر ان الحكم الصادر فى الاشكال يتبع الحكم الصادر
فى موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق
النقض، فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه - وهو الصادر فى اشكال
فى تنفيذ حكم لايجوز الطعن فيه - لايكون جائزا .

الوقائع

صدر الحكم المطعون فيه من محكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة
استئنافية - فى قضية الجنحة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ قويسنا المقيدة برقم
٥٩٦ لسنة ١٩٨٣ من شبين الكوم حضوريا بتاريخ ٢١ من فبراير سنة

١٩٨٣ بقبول اشكال المحكوم عليه شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في اشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة امن الدولة الجزئية بشبين الكوم المشكلة وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقد تمت محاكمة الطاعن والحكم عليه - حسبما يبين من الاوراق - طبقا لاحكام هذا القانون ، الذي لاتجيز المادة ١٢ منه الطعن بأى وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة . واذ كان من المقرر ان الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه وهو الصادر في اشكال في تنفيذ حكم لايجوز الطعن فيه - لايكون جائزا . لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، ومحمد معدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى . نواب
رئيس المحكمة ، ومحمود بهى الدين عبدالله .

(٣٩)

الطعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٤ القضائية

(١) قانون «تفسيره» تهريب جمركى . عقوبة «تطبيقها» .

العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة
١٩٦٣

(٢) عقوبة «العقوبة التكميلية» «تطبيق العقوبة» «عقوبة الجرائم المرتبطة» .
ارتباط . نقض «اسباب الطعن» مايقبل منها . مواد مخدرة . تهريب جمركى . جمارك .
العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لايقبل التجزئة . تجب العقوبات
الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . دون العقوبات التكميلية .

العقوبة التكميلية فى واقع أمرها عقوبات نوعية يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة
والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

مثال لخطأ فى تطبيق القانون باغفال توقيع العقوبة التكميلية فى جريمة احراز وتهريب
مخدر .

١ - ان المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أوجبت إلى
جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مثلى الضرائب
المستحقة ، فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان
التعويض معادلاً لثلاثي قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر .

٢ - من المقرر أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا
لايقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن

يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشئ الى أصله أو التعويض المدنى للخزانة أو كانت ذات طبيعة وقائية، كالمصادرة ومراقبة الشرطة التى هى فى واقع الامر عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبات المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر جريمتى احراز الجواهر المخدر وتهريبه مرتبطين وبرغم هذا أغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - وهو على ما يبين من المفردات المضمومة أربعمائة وسبعون جنيها - فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بالتعويض بالاضافة الى باقى العقوبات المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده : (أولاً) : جلب الى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرًا (حشيشاً) وأجزاء من نباته وبذوره دون الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة الادارية المختصة . (ثانياً) : هرب البضائع الممنوعة المبينة بالتحقيقات موضوع التهمة الأولى بأن أدخلها الى جمهورية مصر العربية بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وطلبت إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . ومحكمة جنايات السويس قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٠١ و ٣٧/١ و ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ والملحق بالقانون الاول والمواد ٢٠٤/٢ و ٣١٣ و ٣٨١/١ من قانون الاجراءات الجنائية بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاثة سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه والمصادرة بعد أن استبعدت فعل الجلب واعتبرته بقصد الاستعمال الشخصى والتعاطى .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة .

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمتى احراز جواهر مخدر بقصد التعاطى والتهريب الجمركى قد خالف القانون ، ذلك بأنه أغفل القضاء بالتعويض المنصوص به المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث ان المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أوجبت الى جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مثلى الضرائب المستحقة ، فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لثلاثى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعويض المدنى للخزانة أو كانت ذات طبيعة وقائية ، كالمصادرة ومراقبة الشرطة التى هى فى واقع الأمر عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبات المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الاشد ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر جريمتى احراز الجواهر المخدر وتهريبه مرتبطين وبرغم هذا أغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو على ما يبين من المفردات المضمومة أربعمئة وسبعون جنيها - فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بالتعويض بالاضافة الى باقى العقوبات المقررة بها .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، ومحمد معدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى . نواب رئيس المحكمة ، وفتحى خليفة .

(٤٠)

الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) ضرب «أحداث عامة» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير نوع الجريمة» . اثبات «بوجه عام» ، «خبره» .
- العامة المستديمة معناها فى مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات ؟ تقدير قيام العامة موضوعى .
- (٢) اسباب الاباحة «الدفاع الشرعى» . محكمة الموضوع «سلطتها» فى تقدير الدليل» . دفاع شرعى .
- حالة الدفاع الشرعى تقدير توافرها موضوعى .
- الاعتداء على من لم يثبت انه كان يعتدى او يحاول الاعتداء على المدافع او غيره لا يتوافر به حق الدفاع الشرعى .

١ - إن القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعامة المستديمة واقتصر على ايراد أمثلة لها ، إلا ان قضاء محكمة النقض قد جرى فى ضوء هذه الأمثلة على أن العامة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها ، بل ترك الامر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يبت فيه بما يتبينه فى حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب .

٢ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب

متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى خلصت اليها ، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمداً «الاصابة الموصوفة بتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه من جرائمها عاهة مستديمه يستحيل برؤها هى فقد السلامية الطرفية للأصبع للسبابة لليد اليمنى وأعاقه فى نهاية حركة ثنى المفصل السلامى لهذا الاصبع تقدر بنحو ٧٪ مما يقلل من قدرته وكفاءته على العمل . وطلبت احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة احداث عاهة مستديمة قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول فى الادانة على ما جاء بالتقرير الطبى فى ان الاصابة أدت الى فقد سلامية السبابة اليمنى للمجنى عليه مع أن الثابت بالأوراق أنها لم تؤد الى فقدانها كلية ، وأطرح بقول غير سائغ ما أبداه الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احداث عاهة مستديمة التي دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على توافر العاهة بقوله «وجاء بالتقرير الطبى الابتدائى الصادر من مستشفى أبى قير المركزى بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١ أنه بالكشف على المجنى عليه وجد عنده جرح بمقدم أصبع السبابة الايمن أطاح بالسلامية الاولى وتسبب عن ذلك عاهة مستديمة باليد . وجاء بالتقرير الطبى الشرعى فى شأن اصابة المجنى عليه المذكور أن تلك الاصابة من أصبع السبابة لليد اليمنى من الممكن حدوثها من عضه آدمية وفق تصوير المجنى عليه وانه بفحص يده اليمنى شوهد فقد يشمل السلامية الظفرية للأصبع السبابة وتم التئام موضع العضة وشوهدت اعاقة فى نهاية حركة ثنى المفصل السلامى العلوى للأصبع بما يعتبر عاهة مستديمة تقدر درجة العجز الناشئ عنها بنحو ٧٪ . وكان القانون وان لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على ايراد أمثله لها الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى فى ضوء هذه الامثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعى بصفة مستديمة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها ، بل ترك الامر فى ذلك لتقرير قاضى الموضوع يبت فيه بما يتبينه فى حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ، ومن ثم فانه لا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن الاصابة لم تؤد الى فقد كلى لسلامية السبابة لليد اليمنى للمجنى عليه مادام أن الحكم قد خلص استنادا الى رأى الفنى الذى قال به الطبيب الشرعى الى أن الاصابة تخلف عنها عاهة مستديمة تقدر نسبة العجز الناشئ عنها بحولى ٧٪ لما كان ذلك ، وكان الحكم ، قد عرض لدفاع الطاعن القائم على حالة الدفاع الشرعى واطرحه بقوله «وحيث ان المحكمة لا تعول على ما قال به الدفاع الحاضر مع المتهم من أنه كان فى

حالة دفاع شرعى عن نفسه وتعليل ذلك أنه جاء فى شأن التقرير الطبى الموقع على المتهم أنه يوجد به خدش بأعلى الحاجب الأيسر لأعلى العين ولا توجد به أى إصابات أخرى ظاهرة فإذا كان المتهم قد ذكر فى التحقيقات أنه فوجئ بالمجنى عليه واثنين آخرين ضربوه بالعصى على ذراعه وعلى جانبه الايمن وعلى ذراعه الايسر وأن أصابة المجنى عليه حدثت نتيجة ضغط من هذا الأخير على رقبته بيديه فعرض أصبعه دفاعا عن نفسه فانه يبين فى وضوح وجلاء من واقع أوراق الدعوى ذاتها أن المتهم كاذب فى هذا الادعاء فقد ثبت من التقرير الطبى الموقع عليه أنه لا توجد به أى إصابات ظاهرة سوى خدش بالحاجب الأيسر اعلى العين فضلا عن أنه لم يؤيد المتهم فيما قال به ولم تتأيد أقوال المتهم فى هذا الصدد بأى دليل فى الاوراق وقد استشهد المتهم فى التحقيقات بكل من قائلا ان الواقعة حدثت أمامهما واذسئل فى التحقيقات قرر أنه رأى تماسكا بين المتهم والمجنى عليه ولا يعرف ما الذى حدث نتيجة هذا التماسك ولم يقرر فى أقواله بأنه رأى المجنى عليه ممسكا برقبة المتهم ضاغطا عليها كما قال هذا الأخير ثم لم يستطع المتهم الارشاد عن ... واستغنى هو نفسه عن سماع أقواله والذى بين من ذلك وحتى تعرض ان أصابة المتهم التى أوضحها التقرير الطبى كانت نتيجة تماسكه مع المجنى عليه فى واقعه شجار بينهما فان هذه الواقعة أسفرت وبيقين عن قيام المتهم بعض الاصبع السبابة لليد اليمنى للمجنى عليه فحدث بها أصابة ترتب عليها عاهة مستديمة سألغة البيان وفى الجانب الآخر لا يمكن القول فى مثل هذه الحالة بقيام حالة دفاع شرعى عن النفس تجيز للمتهم احداث تلك الاصابة بالمجنى عليه وفق المفهوم القانونى الصحيح فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس ولا يمكن تصديق ما قال به الدفاع الحاضر عن المتهم من أن المجنى عليه نفسه هو الذى وضع أصبعه فى فم المتهم قاصدا خنقه فقضمها المتهم ولا يمكن تصديق هذه الواقعة التى قالها الدفاع مرسلا دون قيام ثمة دليل عليها فضلا عن ذلك فمما يؤكد كذب المتهم فى هذا الصدد وعدم صحة ما قال به الدفاع الحاضر معه أن المتهم نفسه قال فى آخر

تحقيقات النيابة العامة وبعد أن قال في بدايتها أنه عض أصبع السبابة لليد اليمنى للمجنى عليه وأحدث أصابته قال قولا آخر في نهاية التحقيقات مؤداه أن المجنى عليه كانت به الإصابة سالفة البيان قبل الحادث الواقع بينهما وهذا أمر ظاهر الكذب أيضا لاسندله في أوراق الدعوى. «لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يياشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره واذ كان مؤدى ما أورده الحكم على السياق المتقدم - أن الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس بل كان معتديا وحين عض أصبع المجنى عليه كان قاصدا الحاق الأذى به لا دفع اعتداء وقع عليه، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون على غير سند. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، ومحمد معدوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة ، ومحمود بهى الدين عبدالله .

(٤١)

الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ القضائية

(١) حكم • تنفيذ • التنفيذ المؤقت ، • مسئولية مدنية • قضاء ادارى • الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى . قابلة للتنفيذ رغم الطعن عليها . اساس ذلك ؟

مسئولية طالب التنفيذ وحده عن تنفيذ الحكم الجائز تنفيذه مؤقتا . تحمله مخاطر التنفيذ إذا ما الفى الحكم .

(٢) نقض «اسباب الطعن • تحديدها» «نظره والحكم فيه» • وضوح وجه الطعن وتحديده . شرط لقبوله .

(٣) حكم «وضعه والتوقيع عليه • اصداره» «بطلان الحكم» • محضر الجلسة • اغفال التوقيع على محاضر الجلسات . لا اثر له على صحة الحكم .

(٤) حكم «اصداره والتوقيع عليه» • اجراءات «اجراءات المحاكمة» • كفاية توقيع الاحكام الجنائية من رئيس المحكمة وكاتبها . جواز حلول احد القضاة الذين اشتركوا فى اصدار الحكم محل الرئيس .

متى يشترط توقيع احد القضاة الذين اشتركوا فى المداولة على مسودة الحكم ؟

(٥) محكمة الموضوع «الاجراءات امامها» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره» • اجراءات المحاكمة • نقض «اسباب الطعن • ما لا يقبل منها» • محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حجز الدعوى للحكم بإجابة طلب فتح باب المرافعة .

١ - لئن كان حكم محكمة القضاء الادارى قابلا للتنفيذ برغم الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا وذلك طبقا لنص المادة ٥٠ من قانون مجلس

الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، إلا أنه من المقرر ان تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انما يكون على مسئولية طالب التنفيذ وحده ، ان يعد اجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له ان شاء انتفع بها وان شاء تريس حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، فاذا تعجل المحكوم له وأقدم على تنفيذ حكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه ، فانه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئوليته فيتحمل مخاطرة واذا ما ألغى الحكم وأضحى التنفيذ بغير سند من القانون بما يلزم طالب التنفيذ بإعادة الحال الى ما كانت عليه ، بل وبتعويض الضرر الذي يكون قد نشأ عن التنفيذ .

٢ - لما كان ينبغي لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محدداً ، وكان الطاعن لم يفصح عن أوجه الدفاع والطلبات التي أغفل الحكم تحصيلها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى ، فان منعه في هذا الشأن يكون غير مقبول .

٣ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم ، فان منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

٤ - لا يلزم في الاحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ، واذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في اصداره ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين اشتركوا في المداولة على مسودة الحكم الا اذا حصل له مانع من حضور تلاوة الحكم عملاً بما نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات .

٥ - لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حجز القضية للحكم بإجابة طلب فتح باب المرافعة ، فانه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح المحمودية الجزئية. ضد المطعون ضده بوصف أنه: لم ينفذ حكم محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة لصالح الطالب ضد السيد وزير الداخلية والسيد مدير أمن البحيرة برقم ٦١ لسنة ٢٧ قضائية. وطلب عقابه بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ثم عدل طلباته الى واحد وخمسين جنيها ثم عدل طلباته وأعلن المدعى عليه بالزامه بدفع مائة جنية. والمحكمة المذكورة قضت حذوريا عملا بمادة الاتهام بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنحة برقم جنح قصر النيل ورفض الدعوى المدنية. استأنف المدعى بالحقوق المدنية. ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حذوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

من حيث ان الطاعن «المدعى بالحقوق المدنية» ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بعدم جواز نظر دعواه - بمطالبة المطعون ضده بالتعويض عن جريمة امتناع عن تنفيذ حكمه - لسابقه الفصل فيها، قد شابه بطلان وقصور في التسبب وانطوى على اخلال بحق الدفاع وخالف القانون، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك باختلاف موضوع الدعوى الماثلة عن موضوع الدعوى رقم جنح قصر النيل اذ أن موضوع الاول هو ايقاف تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري بعد الشروع في تنفيذه، في حين أن موضوع الثانية هو الامتناع عن تنفيذ ذلك الحكم، وجريمة الامتناع عن تنفيذ حكمه هي جريمة مستمرة استمرارا متجددا وبالتالي فإن الحكم الصادر فيها لا يمنع من اعادة المحاكمة طالما أن المتهم قد أُنذر رسميا بالتنفيذ ومضت ثمانية أيام

على الانذار وهو ما تتوافر به مسئولية الموظف الممتنع عن التنفيذ جنائيا كما تمسك بتزوير المستندات المقدمة من المطعون ضده الا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع كله ولم يرد عليه ، ولم تنفذ المحكمة قرارها الصادر بضم الجنحة رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٥ قصر النيل ، ولم يبين الحكم حضور الخصوم أو غيابهم وطلباتهم وأوجه دفاعهم ، وأورد على خلاف الواقع أن الجنحة مرفوعة من النيابة العامة ، وخلا محضر الجلسة من توقيع رئيس الدائرة التي أصدرته ، وخلت مسودة الحكم من توقيع أعضاء الدائرة ، والتفتت المحكمة عن طلب اعادة الدعوى الى المرافعة وأخيرا فقد قضى الحكم بالزامه بمقابل أتعاب المحاماه برغم عدم حضور محام عن المطعون ضده . وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ومستندات الخصوم ودفاعهم فى قوله وحيث ان المدعى بالحق المدنى أقام دعوه بطريق الادعاء المباشر بموجب صحيفة ... طلب فى ختامها بمعاقبة المتهم بالمادة ١٢٣ عقوبات لأنه فى يوم ١٩٧٣/١٠/٣١ . لعدم قيام المدعى عليه بتنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بالاسكندرية لصالح الطالب ضد السيد وزير الداخلية والسيد مدير أمن البحيرة برقم سنة وقال شرحا لدعواه ان محكمة القضاء الادارى أصدرت حكما لصالح الطالب يقضى بالغاء القرار الذى أصدره مدير أمن البحيرة ضد الطالب فى والذى كان يقضى برفض طلب الترخيص له بحمل السلاح ... وحيث ان الحاضر عن الحكومة تقدم بحافظة مستندات ومذكرة ضمنها صورة من الحكم الصادر - فى القضية رقم جنح قصر النيل كما ضمنها صورة رسمية من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم لسنة ق والذى صدر بجلسة بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى المقامة من المدعى بالحق المدنى والغاء حكم محكمة القضاء الادارى كما ثبت من صورة الحكم الصادر فى القضية رقم جنح قصر النيل التى أقامها المدعى بالحق المدنى ضد السيد مدير أمن البحيرة والسيد وزير الداخلية لعدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى

والذى قضت فيه بتاريخ ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية ...»
لما كان ذلك ، ولئن كان حكم محكمة القضاء الادارى الصادر فى الدعوى رقم
.... لسنة ق قابلا للتنفيذ برغم الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا
وذلك طبقا لنص المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، الا أنه من المقرر أن تنفيذ الاحكام الجائز تنفيذها
مؤقتا - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - انما يكون على مسئولية
طالب التنفيذ وحده ، اذ يعد اجراء التنفيذ مجرد رخصه للمحكوم له ان شاء
انتفع بها وان شاء تريض حتى يحوز الحكم قوة الشئء المحكوم فيه ، فاذا
تعجل المحكوم له وأقدم على تنفيذ حكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند
الطعن فيه ، فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئوليته فيتحمل مخاطره واذا
ما ألغى الحكم وأضحى التنفيذ بغير سند من القانون بما يلزم طالب التنفيذ
بإعادة الحال الى ما كانت عليه ، بل وبتعويض الضرر الذى يكون قد نشأ
عن التنفيذ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى الذى أیده
الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى قد ألغى
بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ فى الطعن رقم ... لسنة
... ق والذى قضى برفض دعوى الطاعن - وهو ما لاينازع فيه ، وكان الغاء
حكم محكمة القضاء الادارى يترتب عليه حتما زوال حق الطاعن فى طلب
التعويض بزوال موجبه بل والتزامه بإعادة الشئء لأصله ان كان قد قام
بالتنفيذ أو شرع فيه ، فضلا عن التزامه هو بالتعويض الناشئ عن التنفيذ
متى توافرت موجباته ، فإنه لاجدوى مما يثيره الطاعن فى شأن اختلاف
موضوع الدعوى الماثلة عن موضوع الجنحة رقم ... قصر النيل واغفال
المحكمة تنفيذ قرارها بضم هذه الجنحة وقصور الحكم فى الرد على دفاعه
فى شأن تزوير المستندات المقدمة من المطعون ضده وتوافر اركان مسئوليته
الجنائية طالما أن مأل دعواه بالتعويض هو الى الرفض حتما لزوال سنده
فيها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسة المحاكمة أنها استوفت
البيان الخاص بحضور الخصوم ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون
على غير سند . لما كان ذلك ، وكان ينبغى لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا

محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن أوجه الدفاع والطلبات التي أغفل الحكم تحصيلها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى ، فان منعه في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الدعوى قد رفعت بالطريق المباشر ، فانه لا محل لما ينهيه الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن أغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم ، فان منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم في الاحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ، وإذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين اشتركوا في المداولة على مسودة الحكم الا اذا حصل له مانع من حضور تلاوة الحكم عملا بما نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات ، ولما كان الطاعن لا يمارى في أن رئيس الدائرة التي سمعت المرافعة في الدعوى واشتركت في المداولة هو الذي وقع على نسخه الحكم الاصلية وكان البين من مطالعه الحكم المطعون فيه ومحاضر جلساته أن الحكم تلى من ذات الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة ، فانه بفرض صحة ما يثيره الطاعن من عدم توقيع جميع أعضائها على مسودة الحكم لا ينال من صحته لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حجز القضية للحكم باجابة طلب فتح باب المرافعة ، فانه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك . وكان الثابت من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية المؤرخ ١٩٨٠/٤/١ أن محاميا حضر عن المطعون ضده ، فان منعى الطاعن في هذا الشأن يغدو على غير سند . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادره الكفالة مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة ومحمد نجيب صالح ، وعوض جادو ، ونبيل رياض .

(٤٢)

الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) تبديد • خيانة أمانة • إثبات «بوجه عام» ، «إعتراف» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع • مايو فر» •

إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن بالاقتناع بتسلمه المال بعقد من العقود المبينة حصرا بالمادة ٣٤١ عقوبات ..

تأثيم إنسان . بناء على اعترافه شفافة أو كتابة . لا يصح . إذا كان مخالفا للحقيقة . دفاع المتهم بتجارية العلاقة . جوهري . يوجب تحقيقه . بلوغا إلى غاية الأمر فيه .

(٢) حكم «حجيته» • «إستئناف المحكمة الاستئنافية» • «حجية الشيء المحكوم فيه» •

حجية الشيء المحكوم فيه . لا ترد إلا على منطوق الحكم . لا يمتد أثرها إلى الأسباب . إلا ما كان مكملا للمنطوق .

المحكمة الاستئنافية . تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة . عدم فصل المحكمة الأخيرة في الدعوى المدنية . أثره . بقاء إختصاصها قائما بالنسبة لها . علة ذلك ؟

١ - لما كان من المقرر انه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضي بانه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب انما هي بالواقع بحيث لا يصح تأثيم شخص ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابته متى كان ذلك مخالفا

للحقيقة ولما كان مؤدى دفاع الطاعن ان العلاقة التى تربطه بالمجنى عليه هى علاقة تجارية وليس مبناهما الايصال المقدم ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى فان المحكمة اذ لم تفتن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

٢ - لما كان من المقرر ان حجية الشئ المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد الى الاسباب الا ما كان مكملا للمنطوق . وكان تحدث الحكم المطعون فيه فى مدوناته عن الدعوى المدنية وفصله فيها لا اثر له طالما ان الحكم لم ينته فى منطوقه الى قضاء معين بالنسبة لها لما كان ذلك وكانت المحكمة الاستئنافية انما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة اول درجة وطالما انها لم تفصل فى الدعوى المدنية فان اختصاصها يكون لازال باقيا بالنسبة لها ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية ان تحكم بنفسها فى امر لم تستنفذ محكمة اول درجة بعد ولايتها فى الفصل فيه ، والا فوتت بذلك درجة من درجات التقاضى على المتهم فضلا عن انها تكون قد اضرته باستئنافه .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر امام محكمة جنح باب شرقى ضد الطاعن بوصف انه بدد المبلغ النقدي الموضح بعريضة الدعوى والمسلم اليه على سبيل الوكالة لتوصيله لـ ... فاختلشه لنفسه اضرارا به وطلب عقابه بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفاله عشرين جنيها لوقف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد

وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .
 فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق
 النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة
 خيانة الامانة قد اخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن تمسك بدفاعه
 المبدى امام محكمة ثانى درجة ان العلاقة التى تربطه بالمجنى عليه هى علاقة
 تجارية وان اىصال الامانة المأخوذ عليه لا يمثل حقيقة الواقع وانما كان
 وسيلة لا جباره على سداد الدين الا ان المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع او
 تعن بتمحيصه ، هذا الى ان المحكمة فصلت فى الدعوى المدنية دون ان تستنفذ
 محكمة اول درجة ولايتها بالفصل فيها الامر الذى تكون معه المحكمة قد
 اضرته بطعنه مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى الذى اخذ باسباب الحكم المطعون فيه استند فى
 قضائه بالادانة الى ما قرره المجنى عليه من ان المتهم - الطاعن - استلم
 منه مبلغ الف وثمانمائة جنيه لتوصيله الى الا انه لم يقم بتوصيله اليه
 ورفض سداده رغم انذاره بذلك والى ما هو ثابت بالاىصال المقدم من المدعى
 بالحق المدنى والموقع عليه من الطاعن بتاريخ بما يفيد استلامه له
 لتوصيله الى الشخص المشار اليه ، لما كان ذلك وكان من المقرر انه لاتصح
 ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضى بانه تسلم المال بعقد
 من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون
 العقوبات وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد
 توقيع العقاب انما هى بالواقع بحيث لايصح تأثيم شخص ولو بناء على
 اعترافه بلسانه او بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ولما كان مؤدى دفاع
 الطاعن انه العلاقة التى تربطه بالمجنى عليه هى علاقة تجارية وليس مبناهما
 الاىصال المقدم ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه
 بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأى فى
 الدعوى فان المحكمة اذ لم تظن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا

الى غاية الامر فيه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد الى الاسباب الا ما كان مكملا للمنطوق . وكان تحدث الحكم المطعون فيه في مدوناته عن الدعوى المدنية وفصله فيها لا اثر له طالما ان الحكم لم ينته في منطوقه الى قضاء معين بالنسبة لها لما كان ذلك وكانت المحكمة الاستئنافية انما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة اول درجة وطالما انها لم تفصل في الدعوى المدنية فان اختصاصها يكون لازال باقيا بالنسبة لها ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية ان تحكم بنفسها في امر لم تستنفذ محكمة اول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، والا فونت بذلك درجة من درجات التقاضى على المتهم فضلا عن انها تكون قد اضرته باستئنافه . لما كان ماتقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية
المستشارين / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة ومحمد نجيب صالح ومحمد نبيل رياض
وعبد الوهاب الخياط.

(٤٣)

الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) حكم «وضعه وإصداره» «تسبيبه» «تسبيب غير معيب» .
عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية ان يكون ماأورده الحكم كافيا
فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
- (٢) «هتك عرض» «جريمة أركانها» «حكم «تسبيب» «تسبيب غير معيب» .
هتك العرض . كل فعل مذل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراتهِ ويخدش
منه عاطفة الحياء . لايشترط ان يترك أثراً بالمجنى عليه .
- (٣) «هتك عرض» «قصد جنائى» «باعث» «حكم «تسبيب» «تسبيب غير معيب» .
القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض . تحققه بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل
لاعبرة بما يكون قد نفع الجانى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها . تحدث الحكم
استقلالاً عن هذا الركن . غير لازم .
- (٤) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» «إثبات «شهود»» «حكم
«تسبيب» «تسبيب غير معيب» «نقض «أسباب الطعن» «ما لايقبل منها» .
تناقض الشاهد فى أقواله . لايعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها . بما لا تناقض
فيه .
وزن أقوال الشهود . موضوعى .

١ - من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان
الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها اذا كان مجموع ما

اورده الحكم المطعون فيه كافيا فى تفهم واقعة الدعوى باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة .

٢ - من المقرر ان هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه وعوراتاه ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا ان يترك الفعل اثرا بجسم المجنى عليه .

٣ - من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجانى الى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى الى فعلته او بالغرض الذى توخاه منها ولا يلزم فى القانون ان يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى ان يكون فيما اورده من وقائع وظروف مايكفى للدلالة على قيامه .

٤ - لما كان التناقض فى اقوال الشهود بفرض وجوده لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا بما لاتناقض فيه اذ ان وزن اقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع واطمئنانها الى الدليل المستمد منها ومن ثم فان منازعة الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل بما لايجوز معه اثارته امام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض الصبية « » على النحو المبين بالتحقيقات حال كون المجنى عليها لم تبلغ السابعة من عمرها واحالته الى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٦٩ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث ان حاصل ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة هتك عرض قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بركنيها المادى والمعنوى فضلاً عن انه عول في قضائه على الدليل المستمد من اقوال المجنى عليها وتحريات السباحث برغم تناقضهما بما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض التى دان الطاعن بها . واقام على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه عليها مستمدة من اقوال شهود الاثبات واقوال المجنى عليها وما قرر به الرائد رئيس وحدة مباحث قسم كرموز بالتحقيقات ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها اذا كان مجموع ما اورده الحكم المطعون فيه كافياً فى تفهم واقعة الدعوى باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وكان من المقرر ان هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه وعوراتاه وبخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولايشترط لتوفره قانوناً ان يترك الفعل اثراً بجسم المجنى عليه وكان من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجانى الى الفعل ولاعبرة بما يكون قد دفع الجانى الى فعلته او بالغرض الذى توخاه منها ولايلزم فى القانون ان يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى ان يكون فيما اورده من وقائع وظروف مايكفى للدلالة على قيامه . فانه ينتفى عن الحكم قالة الابهام ، لما كان ذلك وكان التناقض فى اقوال الشهود بفرض وجوده لايعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصاً سائغاً بما لاتناقض فيه اذ ان وزن اقوال الشهود وتعويل

القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع واطمئنانها الى الدليل المستمد منها ومن ثم فان منازعة الطاعن في هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل بما لا يجوز معه اثارته امام محكمة النقض لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الصوفي ومسعد الساعى ومحمود البارودى وعادل عبد الحميد .

(٤٤)

الطعن رقم ٣٢٠٤ سنة ٥٤ القضائية

(١) إثبات • «شهود» • محكمة الموضوع • «سلطانها فى تقدير الدليل» • نقض •
«أسباب الطعن • ما لا يقبل منها» • هتك عرض •
جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ منهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين والأخذ
بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضى فيها الصدق •
تعيب الحكم باعتماده على أقوال المجنى عليه بحجة أن سؤاله بعد حلف يمين على
سبيل الاستدلال • غير مقبول • مادام أن الطاعن لا يمارى فى قدرة المجنى عليه على التمييز
وتحمل الشهادة •
أساس ذلك ؟

(٢) محكمة الموضوع • «سلطانها فى تقدير الدليل» • إثبات • «بوجه عام» •
«قرائن» • «شهود» • حكم • «تسبيبه» • تسبيب غير معيب • دفاع «الاخلال بحق
الدفاع • ما لا يوفره» •
العبرة فى المحاكمات الجنائية • هى بإقتناع القاضى • عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل
دون آخر •
الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل • وفى سلطة المحكمة فى إستنباط معتقدها • لا يجوز
إثارته أما النقض •

١ - لما كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع
عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم على القاضى
الأخذ بتلك الأقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق ،
فهى عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه ، فإنه لا يقبل

من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه كشاهد فى الدعوى بحجه ان سؤاله كان بغير حلف يمين على سبيل الاستدلال ، مادام ان الطاعن لا يمارى فى قدره المجنى عليه على التمييز وتحمل الشهادة ، اذ ان عدم حلفه اليمين لا ينفى عن الاقوال التى يدلى بها انها شهادة .

٢ - لما كانت العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى من جميع عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالاخذ بدليل دون آخر ، فان ما يثيره الطاعن بطعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها ، مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض الصبى الذى لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة بالقوة بان اعتدى عليه ضربا بعضا وادخله على سرير وخلع عنه سرواله واولج قضيبه فى دبره حاله كونه من المسئولين عن ملاحظته وامرت باحالاته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بامرها . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بجلسة عملا بالمادتين ٢٦٩/١ - ٢ ، ٢٦٧/٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس لمدة سنة واحدة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة هتك عرض قد شابه فساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه عول على أقوال المجنى عليه بالرغم من أنه سئل بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال لان سنه تسع سنوات ، ومن ثم فلا يعد شاهدا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به اركان جريمة هتك العرض المنصوص عليها فى المادتين ٢٦٩ ، ٢٦٧/٢ من قانون

العقوبات اللتين دان الطاعن بموجبهما ، وأورد على ثبوت تلك الجريمة في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها مستقاه من أقوال المجنى عليه وباقي الشهود والتقارير الطبية الشرعى . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم اربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم على القاضى الاخذ بتلك الأقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال اذا انس فيها الصدق ، فهى عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه ، فانه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه كشاهد فى الدعوى بحجه ان سؤاله كان بغير حلف يمين على سبيل الاستدلال ، مادام ان الطاعن لا يمارى فى قدره المجنى عليه على التمييز وتحمل الشهادة ، اذ أن عدم حلفه اليمين لا ينفى عن الاقوال التى يدلى بها انها شهادة . لما كان ذلك وكانت العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى من جميع عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالاخذ بدليل دون آخر ، فان ما يثيره الطاعن بطعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها ، مما لايجوز اثارته أمام محكمة النقض ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعيا .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الصوفى ، ومسعد الساعى ، ومحمود البارودى ، وعادل عبد الحميد .

(٤٥)

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) تجريف . جريمة . «أركانها» .

جريمة تجريف أرض زراعية . متى تتحقق ؟

(٢) حكم «وصفه واصداره» . «تسببه» . تسبب غير معيب» .

عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ماورده
الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(٣) حكم . «بيانات حكم الإدانة» . «تسببه» . تسبب غير معيب» .

ايراد الحكم مواد القانون التى أخذ المتهم بها . كفايته بيانا لمواد القانون التى حكم
بمقتضاها .

(٤) تجريف . جريمة . «أركانها» .

عمق التجريف ليس ركنا من أركان جريمة التجريف .

(٥) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» .

ما لا يوفره» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» .

نعى الطاعن بأن المحكمة لم تحقق دفاعه المؤيد بالمستندات . دون الافصاح عن
ماهية هذه المستندات أو تلك الدفاع . غير مقبول .

نفي التهمة . موضوعي . إستفادة الرد عليه من ادلة الثبوت التي أوردها الحكم .
 (٦) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . تجريف . عقوبة . حكم .
 تسببيه . تسبیب غير معيب . نقض «اسباب الطعن» . مالا يقبل منها .
 جدل الطاعن حول قدر مساحة الأرض الزراعية المجرفة . لا يؤثر في مقدار العقوبة .

١ - إن جريمة تجريف الارض الزراعية تتحقق بازاله أى جزء من الطبقة السطحية للارض الزراعية لاستعماله في غير أغراض الزراعة بغض النظر عن عمق التجريف مادام انه لم يكن لأغراض تحسين الارض زراعيًا او المحافظة على خصوبتها .

٢ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ باسباب الحكم الابتدائي - فيما قض به بالنسبة لجريمة التجريف والتي تضمنت اشارة صريحة الى المادتين اللتين طبقتا في ذلك ما يكفي في بيان نص القانون الذي حكم بموجبه . ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في هذا الخصوص يكون ايضا غير سديد .

٤ - إن عمق التجريف ليس ركنا من اركان الجريمة .

٥ - لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد ارسل القول بان المحكمة لم تحقق دفاعه المؤيد بالمستندات والخاص بنفي التهمة دون ان يكشف عن هذه المستندات او يبين ماهية ذلك الدفاع ووسيلة تحقيقه على وجه التحديد ، ومن ثم فان هذا الوجه من النعى يكون غير مقبول . هذا الى ان نفي التهمة هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا صريحا بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالادانة للدلالة التي اوردها المحكمة في حكمها .

٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على قول الطاعن بأنه لا يحوز سوى أربعة قرارات بقراراته : «وحيث انه لما كانت المحكمة تطمئن الى محضر الزراعة الذي يفيد قيام المتهم - الطاعن - بتجريف أرضه (وأيا كانت مساحتها ١٠ أو أربعة قرارات) ومن ثم تكون تهمة التجريف ثابتة في حق المتهم ، أما محضر المعاينة المقدم من المتهم فهو محرر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ أى بعد الواقعة ولهذا فان المحكمة لا تطمئن الى هذه المعاينة . واذ كان هذا الذي رد به الحكم على القول سالف الذكر سائغا ، وكان جدل الطاعن حول قدر مساحة الارض الزراعية التي لا تعدو ان تكون جزءا من الفدان لا يؤثر في مقدار العقوبة الواجب الحكم بها ، فان ما يثيره الطاعن في هذا المقام بدعوى الفساد في الاستدلال لا يكون سديدا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : قام بتجريف الارض الزراعية المبينة بالمحضر بنقل الاتربة منها بغير ترخيص من وزارة الزراعة . ثانيا : أقام منشأة طوب على أرض زراعية دون الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة . وطلبت عقابه بالمواد ٢١ ، ٧١ مكرر ، ١٠١ ، ١٠٦ مكرر ، ١٠٧ مكرراً ١ ، ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقوانين ٥٩ لسنة ١٩٧٣ - ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، ٣ لسنة ١٩٨٢ .

ومحكمة جنح شبين القناطر قضت حضوريا أولا : بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة عشرة آلاف جنيه من كل فدان أو جزء منه وكفالة ٥٠ جنيتها لايقاف التنفيذ عن التهمة الأولى ثانيا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة عشرة آلاف جنيه والازالة على نفقته وكفالة خمسين جنيتها لايقاف التنفيذ عن التهمة الثانية .

استأنف ... ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للتهمة الثانية وبراءة المتهم منها ، ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الاولى .

فقرر الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ...

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة تجريف ارض زراعية قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ذلك بأنه لم يستظهر أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ولم يشر الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، واغفل الرد على الدفع ببطلان محضر ضبط الواقعة لخلوه من صفة وظيفة محررة ومرافقة وعمق التجريف وطبيعته ومدى تأثيره على التربة ، ولم تعن المحكمة بتحقيق دفاع الطاعن المؤيد بالمستندات والخاص بنفى التهمة ، كما ان الحكم رد على قول الطاعن بانه لا يحوز سوى اربعة قراريط بما لا يصلح ردا ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه - فيما اخذ به من اسباب الحكم الابتدائى وفيما اورده من اسباب مكملة - قد حصل واقعة الدعوى بما موجه ان المهندس الزراعى المختص المخول صفة مأمورى الضبط القضائى بقرار وزير العدل المشار اليه فى الحكم اثبت بمحضر الضبط المؤرخ أنه حال مروره شاهد الطاعن وقد قام بتجريف قطعة ارض زراعية مساحتها عشرة قراريط واستعمل الاتربة الناتجة عن عملية التجريف فى صناعة الطوب ثم انتهى الحكم الى ان جريمة التجريف ثابتة قبل الطاعن مما جاء بمحضر الضبط ، وأبان ان هذا التجريف لم يكن بقصد تحسين التربة الزراعية لقيام الطاعن بضرب الطوب من الاتربة الناتجة عن التجريف وان كان هذا الفعل لا يعد اقامة منشأة على الارض الزراعية . لما كان ذلك ، وكانت جريمة تجريف الارض الزراعية تتحقق بازاله أى جزء من الطبقة السطحية للارض الزراعية لاستعماله فى غير أغراض الزراعة بغض النظر عن عمق التجريف ما دام انه لم يكن لأغراض تحسين الارض زراعية او المحافظة على خصوبتها ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان

مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة، كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية، ومن ثم فان قاله القصور التى يرمى بها الطاعن الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن تكون منفية. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائى - على ما سلف القول - فيما قضى به بالنسبة لجريمة التجريف والتى تضمنت اشارة صريحة الى المادتين اللتين طبقتا وفى ذلك مايكفى فى بيان نص القانون الذى حكم بموجبه، ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى هذا الخصوص يكون ايضا غير سديد. لما كان ذلك، وكان البين من مخاطر جلسات المحاكمة - بدرجتها - أن ايا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع أمام محكمة الموضوع - فى دفاعه الشفوى - ببطلان محضر الضبط اذ ان قصارى ما أبداه المدافع عن الطاعن بجلسة..... أمام محكمة أول درجة هو دفعه «بعدم تحديد محضر الضبط الواقعة محل الاتهام» وهو ما لا يشكل دفعا ببطلان محضر الضبط، وبفرض اثارته هذا الدفاع أمام محكمة ثانى درجة فى دفاعه المكتوب فحسب الحكم فيه الرد عليه ما ضمنه مدوناته على ما سلفت الاشارة اليه من ان محضر الضبط قد حرر من المهندس الزراعى المختص المخول صفة مأمورى الضبط القضائى طالما ان الطاعن لا يمارى فى أن ما سجله الحكم من ذلك له معينه الصحيح من الاوراق، واذ كان ذلك وكان عمق التجريف ليس ركنا من اركان الجريمة وكان الحكم قد اقام الحجة من واقع محضر الضبط على توافر هذه الاركان، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد من قصور كذلك لا يكون له بدوره من وجه ولا يعتد به. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد ارسل القول بان المحكمة لم تحقق دفاعه المؤيد بالمستندات والخاص بنفى التهمة دون ان يكشف عن هذه المستندات او يبين ماهية ذلك الدفاع ووسيلة تحقيقه على وجه التحديد، ومن ثم فان هذا الوجه من النعى يكون غير مقبول. هذا الى ان نفى التهمة هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا صريحا بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالادانة للادلة التى اوردها المحكمة

فى حكمها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على قول الطاعن بأنه لا يحوز سوى أربعة قراراتى بقوله : «وحيث انه لما كانت المحكمة تطمئن الى محضر الزراعة الذى يفيد قيام المتهم - الطاعن - بتجريف أرضه (وأيا كانت مساحتها ١٠ ط أو أربعة قراراتى) ومن ثم تكون تهمة التجريف ثابتة فى حق المتهم ، أما محضر المعاينة المقدم من المتهم فهو محرر فى أى بعد الواقعة ولهذا فان المحكمة لا تطمئن الى هذه المعاينة» . واذ كان هذا الذى رد به الحكم على القول سالف الذكر سائغا ، وكان جدل الطاعن حول قدر مساحة الأرض الزراعية التى لا تعدو أن تكون جزءا من الفدان لا يؤثر فى مقدار العقوبة الواجب الحكم بها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا المقام بدعوى الفساد فى الاستدلال لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة ومحمود بهى الدين عبد الله .

(٤٦)

الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ القضائية

(١) أسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى». دفع «الدفع بعدم قيام حالة الدفاع الشرعى». محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل». حالة الدفاع الشرعى. عدم توافرها متى اثبت الحكم ان المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى وانتفاءها. موضوعى.
مثال لتسبب سائق لانتفاء توافر حالة الدفاع الشرعى من الطاعن .

(٢) ضرب «افضى إلى موت». محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل». اثبات «بوجه عام» «قرائن» «شهود» «خبرة». حكم «تسببه». تسبب غير معيب، نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

حق محكمة الموضوع ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه متى كان له مأخذ الصحيح من الاوراق .
وزن اقوال الشهود وتقديرها. موضوعى .
مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟

(٣) إثبات «بوجه عام» حكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل» ضرب «افضى إلى موت» البيان المعول عليه فى الحكم. ما هيته ؟

تزيد الحكم فيما لا يؤثر فى منطقته أو نتيجته لا يعيبه. أساس ذلك ؟
مثال

١ - إن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه، وإذ كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتبها عليها .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه وهى متى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

٣ - من المقرر أن البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، وأن تزيد الحكم فيما استطرد اليه لا يعيب طالما أنه غير مؤثر فى منطقته أو فى النتيجة التى إنتهى إليها، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه تزيده فيما استطرد اليه من عدم توافر نية القتل لدى الطاعن وعدم قيام ظرف سبق الاصرار، ما دام أن الثابت منه أن ما تزيد اليه فى هذا الصدد لم يكن له اثره فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى اليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب ... بجسم صلب حاد (مطواه) فى جانبه الأيسر فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته. وأحالته الى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام. وادعى ورثة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بالزامه بأن يدفع لهم مبلغ خمسون الف جنيه. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٢٦ من قانون العقوبات. اولا: بمعاقبته بالسجن لمدة سبع سنوات. ثانيا: بإحالة الدعوى المدنية الى محكمة المنصورة الابتدائية المختصة.

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب أفضى الى الموت، قد شابه البطلان والقصور فى التسبيب، ذلك بأن الحكم أطرح ما أثاره الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ورد عليه بما لا يصلح ردا ، وعول على المجنى عليه من أن الطاعن طعنه بالمطواه فى جانبه الايسر رغم أن هذه الطعنة جاءت من خلفه فلم ير من أحدثها به ، هذا الى ان الحكم - بسبب اضطراب صورة الواقعة فى وجدان المحكمة - قد تزيد فى أسبابه الى عدم توافر نية القتل لدى الطاعن وعدم قيام ظرف سبق الاصرار مما كان له أثره فى تقدير العقوبة . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

. ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من إقوال المجنى عليه وشهود الاثبات ومن التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعى من شأنها أن تؤدى الى

ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس واطراحه بقوله « وحيث انه عن الدفع بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ازاء التعدى الواقع عليه من المجنى عليه وشقيقه فهو بدوره مرفوض ذلك أنه من المقرر لتوفر حق الدفاع الشرعى أن يكون هناك ابتداء اعتداء قد وقع أو فى سبيل الوقوع على المتهم فيقوم برده عن نفسه أو ماله وهو الامر المفتقد فى الدعوى الماثلة ذلك أن اقوال المجنى عليه التى قررها بمحضر جمع الاستدلالات قبل وفاته والتى تطمئن اليها المحكمة وتأخذ بها تقطع فى أن المتهم هو الذى بادر المجنى عليه بالاعتداء والذى كان وقتذاك بمفرده وأعزل من السلاح يؤكد ذلك ما قرره الشهود من أن شقيق المجنى عليه وقت وقوع الاعتداء انما كان يجلس معهم على مقهى حين وأن المجنى عليه استصرخ به مستغيثا فهب اليه كما هب الشاهدان والذان قررا برويتهما للمجنى عليه مصابا والمتهم يحمل بيده مطواه بل وأقر المتهم ذاته بتحقيق النيابة بأن المجنى عليه لم يحضر الى مكان الواقعة الا بعد أن استصرخه المجنى عليه ، كما أنه مما يؤكد أن المتهم هو الذى بادر المجنى عليه بالطعن بالمطواة . والتى أقر طوال التحقيق بحمله لها كما سلف البيان فأحدث اصاباته ومنها اصابة الجزء العلوى للجانب الايسر للبطن والتى أودت بحياته . تهاتر اقواله وتناقضها فى هذا الصدد اذ قرر ابتداء بمحضر جمع الاستدلالات أن المجنى عليه وشقيقه اعتديا عليه بالضرب وأن اصابة اصبعه الابهام الايسر نتيجة اعتداء عليه بمطواه صغيرة ثم يعدل عن هذه الاقوال بتحقيقات النيابة فقرر أنه لم يقم بالاعتداء عليه وأنه لا يعرف سبب اصابة اصبعه وأن الثابت بمحضر جمع الاستدلالات لم يحدث وأنه لم يقل به لضابط الشرطة المحقق الامر الذى ينبى معه جميعه انتفاء حالة الدفاع الشرعى وأن المتهم هو الذى بادر المجنى عليه بالاعتداء بالطعن بالمطواة التى يقر بأنها

كانت معه وذلك حالة كون المجنى عليه وقتذاك أعزل وبمفرده إذ لم يكن شقيقه قد هب لنجدته بعد وهو من الحكم تدليل سائغ يؤدي إلى ما انتهت إليه ويتفق وصحيح القانون، ذلك أن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه، وإذا كان من المقرر أن تقرير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبها عليها كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تسمتد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، وهى متى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فإن منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لشهادة المجنى عليه على النحو الذى أثاره فى أسباب طعنه لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض لما كان ذلك، وكان من المقرر أن البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع، وأن تزيد الحكم فيما استطرد إليه لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه تزيده فيما استطرد إليه من عدم توافر نية القتل لدى الطاعن وعدم قيام ظرف سبق الإصرار، ما دام أن الثابت منه أن ما تزيد إليه فى هذا الصدد لم يكن له أثره فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور كمال أنور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(٤٧)

الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ القضائية

(١) مواد مخدرة. جلب. جريمة «اركانها».

الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس مقصورا على إستيراد الجواهر
المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما
هو محدد دوليا. إمتداده الى كل واقعة يتحقق بها نقل المخدر على خلاف الأحكام المنظمة
لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور .

(٢) مواد مخدرة. جلب. جمارك .

المقصود بالاقليم الجمركى والخط الجمركى فى مفهوم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ؟

(٣) مواد مخدرة. قصد جنائى. جريمة «اركانها» .

النباتات المبينة بالجدول رقم ٥ الملحق. محظور جلبها أو تصديرها أو تملكها أو
إحرازها أو التعامل فيها على أى وجه. إستثناء أجزاءها المبينة بالجدول رقم ٦ من
الحظر. المادة ٢٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(٤) حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». إثبات «بوجه عام، «خبرة».

إنحسار الخطأ فى الاسناد عند الحكم بالادانة متى أقيم على أدلة مستمدة من تقارير
التحليل المتعلقة بالدعوى المطروحة .

(٥) دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». مواد مخدرة.

الطلب الجازم. ما هيته؟

(٦) إجراءات «إجراءات المحاكمة». إثبات «خبرة». حكم «تسببيه». تسبیب معيب». قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة. تحضيرى. جواز العدول عنه.

(٧) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». إثبات «بوجه عام». دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

حق المحكمة في الاعراض عن الدفاع أو طلبات التحقيق غير المنتجة. متى وضحت لديها الواقعة. بشرط بيان الصلة.

(٨) مواد مخدرة • جريمة «أركانها» • حكم «تسببيه» • تسبیب غير معيب». ضالة القدر المضبوط من الجوهر المخدر. لا ينال من توافر جريمة إحرازه بدون ترخيص.

١ - من المقرر أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها المجال - الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثانى من القانون المذكور في المواد ٣ إلى ٦ إذ يبين من استقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة ولا يمنح إلا للفئات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله

واوجب على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى الجهة الادارية المختصة.

٢ - يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعمول به فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٣ أنه: «يقصد بالاقليم الجمركى الاراضى والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة» وان الخط الجمركى «هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة - جمهورية مصر العربية - والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ومع ذلك يعتبر خطا جمركيا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة وانه «يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به اما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز ان تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه .

٣ - لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان قد نص فى المادة التاسعة والعشرين منه على أنه «يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم ٥ فى جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم ٦» ولم يستثن الشارع فى الجدول رقم ٦ المشار اليه سوى الياف سيقان نبات القنب الهندى وبذوره المحموسة مما يكفل عدم انباتها، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت نقلا عن تقارير التحليل بمصلحة الطب الشرعى أن ما ضبط مع الطاعن هو اجزاء من سيقان واوراق وقمم زهرية وبذور لنبات الحشيش وقد اعطت وصف «بيم ايجابيا» وان معنى هذه العبارة الاخيرة أن نبات الحشيش موضوع الفحص يحتوى على المادة الفعالة للحشيش المدرج بالبند ٥٧ من الجدول المرفق بقانون المخدرات المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فإن ما اثبته الحكم استنادا الى الدليل الفنى يدخل فى عداد

الجواهر المخدرة المبينة بالبند ٥٧ من الجدول الأول والبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ المرفق بقانون المخدرات وهي بهذه المثابة ليست من الفئات المستثناة بالجدول السادس الملحق بالقانون التي اقتصر على الياف السيقان والبذور المحموسة مما يكفل عدم انباتها.

٤ - لما كان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان الادلة التي حصلها الحكم من تقارير التحليل وعول عليها في ادانة الطاعن تتعلق جميعها بالدعوى المطروحة ولم يستند في شيء الى تقرير فني يتعلق بقضية أخرى كما يدعى الطاعن في طعنه ومن ثم فقد انحسرت عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد .

٥ - لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعن طلب بجلسة ان يشتمل التحليل بيان نسبة المادة المخدرة في النبات المضبوط فأصدرت المحكمة قرارها بتأجيل الدعوى لحين ورود تقرير التحليل والاستعلام من الطب الشرعى عن نسبة المادة المخدرة الى المضبوطات وتوالى تأجيل الدعوى لتنفيذ هذا القرار حتى جلسة حيث نظرت الدعوى بعد ورود التقرير وتراجع المدافع عن الطاعن وأثار في مرافعته ان تقرير التحليل لم يحدد كمية المخدر بالنسبة للمضبوطات واسترسل في مرافعته في موضوع الدعوى واختتمها بطلب البراءة دون ان يصير - سواء في صدر مرافعته أو في طلباته الختامية - على طلب تحديد نسبة المخدر في النبات المضبوط تنفيذا لمطلبه السابق مما مفاده أنه عدل عنه وكان من المقرر ان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، فلا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدول المحكمة عن تنفيذ قرارها سالف الذكر لافتقاده لخصائص الطلب الجازم .

ان قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الادلة لا يعد وان يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

٧ - لما كان من المقرر وان كان القانون قد اوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا ان المحكمة اذا كانت قد وضحت لديها الواقعة وكان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ان تعرض عن ذلك بشرط ان تبين علة عدم اجابة هذا الطلب وكان الحكم بعد ان اثبت في حق الطاعن جلب المخدر المضبوط قد التفتت عن طلب تحديد كمية المخدر في النبات المضبوط لان العقاب واجب على الجلب قلت كمية المخدر المجلوب أو كثرت مادام قد نفى عن الطاعن قصد التعاطي الذي دفع به لاعترافه بجلب المخدر لطرحه للتعامل بالاتجار فيه، واذ كان ما اثبته تقرير التحليل ان النبات المضبوط يحتوى على جوهر الحشيش كافيا لحمل الحكم الصادر بادانة الطاعن عن جريمة الجلب فان هذا حسبه ليستقيم قضاؤه.

٨ - من المقرر ان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فان العقاب واجب حتما مهما كان القدر ضئيلا متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره. واذ كانت المحكمة قد التفتت عن طلب التحليل لتحديد كمية المخدر في النبات المجلوب ولم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء للأسباب التي اورببتها بعد ان وضحت لديها الواقعة. فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - وآخر قضى ببراءته بأنهما جلبا جوهرًا مخدرا (حشيشا) الى أراضي جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة المختصة. وطلبت الى مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام. فقرر ذلك. ومحكمة جنايات بورسعيد قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣، ٤٢، ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد المرفق المعدل بقرار وزير

الصحة برقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالاشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة جلب جواهر مخدرة الى اراضى الجمهورية بغير ترخيص قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ونفى الاسناد وشابه إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه اعتبر الواقعة المنسوبة للطاعن جلبا للمخدر بحسبان أن ضبطه فى السفينة الراسية بميناء بورسعيد يعد استيرادا له فى حين أنه لم يتجاوز به الخط الجمركى للبلاد كما اعتبر المادة المضبوطة جوهرا مخدرا رغم أنها عبارة عن أجزاء لنبات الحشيش غير محظور حيازتها طبقا للجدول السادس الملحق بقانون المخدرات هذا فضلا عن ان البند ٥٧ من الجدول الأول الملحق بهذا القانون لا يحظر إحراز الحشيش إلا إذا كان منفصلا عن النبات سواء بإنتاجه أو تحضيره أو إستخراجه منه فيخرج بذلك عن دائرة الحظر حيازة النبات قبل فصل مادة الحشيش منه، هذا الى أن الحكم استند فى الادانة الى تقرير التحليل الوارد فى الشكوى رقم ... لسنة ... إدارى الميناء رغم أنه يتعلق بقضية أخرى، هذا وقد طلب الطاعن تحليل النبات المضبوط لبيان نسبة الجواهر المخدر به وبعد ان استجابت المحكمة الى هذا الطلب عادت وفصلت فى الدعوى دون تنفيذه. كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان تحريات رئيس قسم البحث الجنائى بإدارة شرطة ميناء بورسعيد ورئيس وحدة المخدرات اسفرت عن ان الطاعن والمتهم الثانى - الذى قضى ببراءته - وهما بحاران على السفينة برمين القادمة من الهند والراسية بميناء بورسعيد قد جلبا كمية من نبات القنب الهندى من الخارج لترويجها داخل البلاد وانهما

عرضا للبيع كمية منها على بعض التجار بالميناء مقابل مبالغ كبيرة وبناء على إذن النيابة الصادر بتفتيشهما وتفتيش كابينتهما انتقل رئيس وحدة المخدرات الى السفينة الراسية بحوض عباس بالميناء وتوجه الى كابينة المتهم الثانى فوجد الطاعن جالسا معه كما وجد بالكابينة جوالا من الحشيش تبين ان بداخله كيسين من البلاستيك يحتويان على عشرين قالب من اوراق شجيرات مضغوطة من شجيرات الحشيش بلغ وزنها ٥٥٥ ر٤ كيلو جراما واعترف الطاعن بشرائه شجيرات المخدر من الهند بمبلغ اربعمائة دولار بقصد الاتجار فيها، وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات واعتراف الطاعن ومن تقرير المعامل الكيماوية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها المجال - الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا بل انه يمتد ايضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور فى المواد ٣ إلى ٦ إذ يبين من استقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة ولا يمنح الا للفتات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل الى الجمارك الا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وواجب على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى الجهة الادارية المختصة، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعمول به فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٣ أنه : «يقصد بالاقليم الجمركى الاراضى والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة» وان الخط الجمركى «هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية

المتحدة - جمهورية مصر العربية - والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ومع ذلك يعتبر خطا جمركيا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة «وأنه» يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به اما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه. ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن استورد نبات الحشيش المضبوط من الهند واجتاز به الخط الجمركي بنقل الجواهر المخدر على ظهر السفينة الى داخل ميناء بورسعيد لبيعه في نطاق المياه الإقليمية - على خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة وبغير استيفاء الشروط التي نص عليها والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة التي حددها - فإن ما أثبته الحكم في حق الطاعن يعد كافيا في حد ذاته لأن ينطبق على الفصل الذي قارعه لفظ الجلب كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه من نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها في القانون متخطيا الخط الجمركي ومن طرحها في التعامل، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان قد نص في المادة التاسعة والعشرين منه على أنه «يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة في الجدول رقم ٥ في جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم ٦، ولم يستثن الشارع في الجدول رقم ٦ المشار اليه سوى الياف سيقان نبات القنب الهندي وبذوره المحموسه مما يكفل عدم انباتها، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت نقلا عن تقارير التحليل بمصلحة الطب الشرعي أن ما ضبط مع الطاعن هو اجزاء من سيقان

واوراق وقمم زهرية وبذور لنبات الحشيش وقد اعطت وصف «بیم ايجابيا» وان معنى هذه العبارة الاخيرة أن نبات الحشيش موضوع الفحص يحتوى على المادة الفعالة للحشيش المدرج بالبند ٥٧ من الجدول المرفق بقانون المخدرات المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم استنادا الى الدليل الفنى يدخل فى عداد الجواهر المخدرة المبينة بالبند ٥٧ من الجدول الأول والبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ المرفق بقانون المخدرات وهى بهذه المثابة ليست من الفئات المستثناة بالجدول السادس الملحق بالقانون التى اقتصرت على الياف السيقان والبذور المحموسة مما يكفل عدم انباتها، ولا وجه للتحديث فيما خاض فيه الطاعن من جدل بأن البند ٥٧ من الجدول الأول الملحق بقانون المخدرات لا يحظر إحراز وحياسة الحشيش الا فى حالة فصله من النبات سواء بإنتاجه أو تحضيره أو إستخراجه منه ذلك بأن البند ٥٧ المار ذكره إذ نص على ان يعتبر جوهرًا مخدرًا الحشيش بجميع أنواعه ومسمياته الناتج أو المحضر أو المستخرج من ازهار أو اوراق أو سيقان أو جذور أو راتنج نبات القنب الهندى ذكرا كان أو انثى فلا يعنى بالضرورة كى يتحقق العقاب على إحراز أو حيازة مخدر الحشيش أن تكون مادة الحشيش منفصلة عن النبات إذ أن هذه التفرقة لا سند لها من القانون والقول بها فيه تخصيص للنص بغير مخصص ومن شأنه إذا أخذ بها أن يؤدى الى نتيجة غير منطقية وهى أن تخرج من دائرة التجريم كافة صور الحظر المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من قانون المخدرات بالنسبة للنباتات المذكورة فى الجدول رقم ٥ ومنها نبات القنب الهندى المحتوى على المادة المخدرة الفعالة المنصوص - عليه فى البند الأول من هذا الجدول؛ ولا يتصور أن الشارع قد قصد إلى هذه النتيجة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الادلة التى حصلها الحكم من تقارير التحليل وعول عليها فى إدانة الطاعن تتعلق جميعها بالدعوى المطروحة ولم يستند فى شىء إلى تقرير فنى يتعلق بقضية أخرى كما يدعى الطاعن فى طعنه ومن ثم فقد انحسرت عن

الحكم قالة الخطأ في الاسناد. لما كان ذلك، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب بجلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦ أن يشتمل التحليل ببيان نسبة المادة المخدرة في النبات... المضبوط فأصدرت المحكمة قرارها بتأجيل الدعوى لحين ورود تقرير التحليل والاستعلام من الطب الشرعى عن نسبة المادة المخدرة الى المضبوطات وتوالى تأجيل الدعوى لتنفيذ هذا القرار حتى جلسة ١٩٧٩/٥/١٥ حيث نظرت الدعوى بعد ورود التقرير وترافع المدافع عن الطاعن واثار في مرافعته أن تقرير التحليل لم يحدد كمية المخدر بالنسبة للمضبوطات واسترسل في مرافعته في موضوع الدعوى واختتمها بطلب البراءة دون أن يصر - سواء في صدر مرافعته أو في طلباته الختامية - على طلب تحديد نسبة المخدر في النبات المضبوط تنفيذا لمطلبه السابق مما مفاده أنه عدل عنه وكان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية، فلا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدول المحكمة عن تنفيذ قرارها سالف الذكر لافتقار طلبه خصائص الطلب الجازم ولأن قرار المحكمة الذى تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الادلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق، وفضلا عن ذلك فإنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لهذا الطلب ورد عليه بقوله « أن المحكمة لا تعول على ما أثاره الدفاع من أن كمية المخدر لا تفيض عن حاجة المتهم الأول - الطاعن - وان إحرازها بقصد التعاطي وذلك لما هو ثابت من أنه أحضرها لبيعها وقد اسفر صراحة اعترافه بمحضر الضبط عن ذلك القصد بما لا محل معه للمجادلة فيه بمقولة ضالة حجم الكمية المضبوطة - وحيث أنه لما تقدم لا يكون ثمة جدوى من إجابة طلب الدفاع الحاضر عن المتهم الأول بإعادة الحرز للطب الشرعى...، لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وان كان القانون قد اوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا ان المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة وكان الأمر

المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابة هذا الطلب وكان الحكم بعد أن أثبت في حق الطاعن جلب المخدر المضبوط قد التفت عن طلب تحديد كمية المخدر في النبات المضبوط لأن العقاب واجب على الجلب قلت كمية المخدر المطلوب أو كثرت مادام قد نفى عن الطاعن قصد التعاطي الذي دفع به لاعتراقه بجلب المخدر لطرحه للتعامل بالاتجار فيه، وإذ كان ما أثبته تقرير التحليل أن النبات المضبوط يحتوي على جوهر الحشيش كافيا لحمل الحكم الصادر بإدانة الطاعن عن جريمة الجلب فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ذلك بأنه من المقرر أن القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتما مهما كان القدر ضئيلا متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره. وإذ كانت المحكمة قد التفتت عن طلب التحليل لتحديد كمية المخدر في النبات المطلوب ولم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء للأسباب السائغة التي أوردتها بعد أن وضحت لديها الواقعة. فإن ماثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جابر ومحمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(٤٨)

الطعن رقم ٧٩٠٦ لسنة ٥٤ القضائية

نصب. جريمة «اركانها». حكم «تسبيبه. تسبيب معيب». نقض «اسباب الطعن. ما
يقبل منها».

جريمة النصب. ما يلزم لتوافرها ؟

مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة. عدم كفايتها لتحقيق هذه الجريمة مهما بالغ قائلها
فى توكيد صحتها. ضرورة أن تكون مصحوبة بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه
على الاعتقاد بصحتها .

لما كانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون
العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على المجنى
عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الإحتيال
الذى يتوافر باستعمال طرق إحتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة
غير صحيحة أو بالتصرف فى ملك الغير ممن لا يملك التصرف، وكان من
المقرر أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى توكيد
صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الإحتيالية بل يجب لتحقيق هذه
الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر
خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته، وكان الحكم الابتدائى
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الإحتيالية التى استعملها
الطاعن وباقى المتهمين والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليه للمال فإنه

يكون مشوبا بالقصور في استظهار اركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح مما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه توصل - وآخران - بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر المملوك لـ.... وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ذلك بأن أوهمه أحد المتهمين الآخرين بأن أوراق سفره غير مستوفاة وأنه لا يمكنه السفر الا بمساعدة أحد العاملين بميناء القاهرة الجوى واستعان في ذلك بالمتهمين الثانى (الطاعن) والثالث لتأكيد مزاعمه فانخدع المجنى عليه بذلك وسلم المبلغ للمتهم الأخير . وطلبت عقابهم بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح النزهة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم الطاعن ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب قد شابه القصور في التسبب ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر أركان جريمة النصب في حقه وماهية الطرق الاحتيالية التي اقترفها . مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه ابلغ شرطة ميناء القاهرة الجوى بأنه اتفق مع المتهمين و..... - الطاعن - على إنهاء إجراءات سفره مقابل مبلغ ٢٥٠ جنيه بطريق غير مشروع عن طريق المتهم الثالث بعد أن أوهماه أن هذا الأخير سيعمل على إنهاء إجراءات السفر فدفع له المبلغ المتفق عليه وإذ تبين له أنه وقع ضحية عملية نصب من المتهمين الثلاثة ابلغ بالواقعة، عرض لأقوال المتهمين الأول والثاني - الطاعن - وشاهد الاثبات في قوله «وإذ سئل المتهم الأول قرر أنه حضر مع المتهم الثاني والمجنى عليه إلى ميناء القاهرة الجوى لتوديع المجنى عليه وكان معهم المتهم الثالث وأنهم لم يتمكنوا من تسفير المجنى عليه واتفقا معه على مبلغ ٥٠٠ جنيه في بادئ الأمر و ٢٥٠ جنيه بعد تسفيره وتقابل مع المتهم الثالث وسلمه مبلغ ٢٥٠ جنيه وجواز السفر وتذكرة الطائرة لانتهاء إجراءات سفر المجنى عليه إلا أن المذكور لم يعد - وبسؤال المتهم الثاني قرر بضمون ما قرره الأول - وبسؤال قرر أنه كان يجلس مع المجنى عليه على مقهى يتحدثان في موضوع سفره وتدخل في الحديث المتهم الأول وعرفه أنه في مقدوره مساعدته على السفر نظير المبلغ المذكور وأنه والمجنى عليه توجهوا إلى المطار وقام المتهم الثالث باستلام المبلغ وجواز سفر المجنى عليه وتذكرته وطلب منهم الانتظار لحين انتهاء إجراءات السفر». وخلص الحكم من ذلك إلى القول «وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهمين من أقوال المجنى عليه ومن اعتراف المتهمين الأول والثاني بمحضر جمع الاستدلالات ومن أقوال الشاهد بتحقيقات النيابة وبذلك يتعين عقاب المتهمين عما نسب اليهم بمادة الاتهام عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية». لما كان ذلك وكانت الجريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة

غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف، وكان من المقرر أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتيالية التي استعملها الطاعن وباقي المتهمين والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليه للمال فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح مما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
احمد أبو زيد ومصطفى طاهر ومحمد زايد وصلاح البرجى .

(٤٩)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٥ القضائية

سرقة • استئناف نظره والحكم فيه • محكمة استئنافية • نقض «حالات الطعن»
الخطأ فى تطبيق القانون .

عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه . أساس ذلك ؟

الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة ، وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله
لمصلحة رافع الاستئناف .

استئناف المحكوم عليه وحده الحكم الصادر بحبسه فى جريمة سرقة . قضاء المحكمة
الاستئنافية بعدم الاختصاص باعتبار أن الواقعة تشكل جنابة السرقة بإكراه المنصوص
عليها بالمادة ٣١٥ عقوبات . خطأ فى القانون .

لما كان من المقرر أن الطاعن لا يضار بطعنه إعمالا بالمادة ٤١٧ من
قانون الاجراءات الجنائية من انه اذا كان الاستئناف مرفوع من غير النيابة
العامة فليس للمحكمة الا ان تؤيد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف
وكان الثابت فى هذه الدعوى أنها رفعت على المتهم أمام محكمة الجنج
لاتهامه بارتكاب جنحة سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه سنة
مع الشغل والنفاذ ، فاستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على ان الواقعة تشكل جنابة السرقة
باكراه المنصوص عليها بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات ، فان ما قضت
به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده فى قضية الجنتحة بأنه سرق الحلى المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لـ.... فى وسيلة نقل برية بنية تملكها. وطلبت عقابه بالمادة ١/٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات ومحكمة.... قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ. عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن. فاستأنف وقيد استئنافه برقم ٦٠٩٣ لسنة ١٩٨٣. ومحكمة.... بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول والغاء وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها وأمرت بإخلاء سبيل المتهم بعد التأكد من محل إقامته.

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض.... الخ.

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه - اذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لان الواقعة جنائية مع ان المطعون ضده هو المستأنف - يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون اذ خالف ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى لا تجيز تسوئ مركز المستأنف مادام ان الاستئناف لم يرفع من النيابة العامة.

وحيث انه لما كان من المقرر ان الطاعن لا يضار بطعنه إعمالا لما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا ان تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف وكان الثابت فى هذه الدعوى أنها

رفعت على المتهم أمام محكمة الجنج لاتهامه بارتكاب جنحة سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه سنة مع الشغل والنفاذ ، فاستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على ان الواقعة تشكل جناية السرقة باكراه المنصوص عليها بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات ، فان ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميره ومحمد زايد

(٥٠)

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) أحداث . اختصاص «تنازع الاختصاص».

المقصود بالحدث في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟

تقدير سن الحدث لا يكون الا بوثيقة رسمية أو خبير.

مثال لقيام حالة تنازع سلبي بين المحكمة الاستئنافية ومحكمة الأحداث .

(٢) اختصاص . «تنازع الاختصاص» ، «التنازع السلبي» .

تعيين المحكمة المختصة منوط بالجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو إحداهما .

محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية في تعيين المحكمة المختصة بالفصل في
الدعوى عند قيام التنازع السلبي باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام محكمة
الجنح المستأنفة عندما يصح الطعن قانونا .

١ - لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به منذ
١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الأولى على أنه «يقصد بالحدث
في هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت
ارتكاب الجريمة ...» كما نص في المادة ٣٢ منه على أنه «لا يعتد في تقدير
سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة
خبير» ، وكان البين من المفردات المضمومة أن المتهم قدم شهادة ميلاده التي
ثبت من اطلاع المحكمة عليها أنه من مواليد ١٨/٧/١٩٦٤ مما يقطع بأن

سن المتهم وقت ارتكاب الجريمة بتاريخ ١٩٨٢/٧/٣٠ قد جاوزت ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة خلافا لما ذهب الىه محكمة الجنح المستأنفة فى حكمها. لما كان ذلك، وكانت محكمة الجنح المستأنفة قد أخطأت بتخليها عن نظر الدعوى، وكانت محكمة الأحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظرها فيما لو أحييت اليها لما ثبت أن سن المتهم كانت وقت ارتكاب الجريمة تزيد على ثمانى عشرة سنة ميلادية مما يوفر وقوع التنازع السلبى بين المحكمتين .

٢ - لما كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التى يطعن أمامها فى أحكام المحكمتين المتنازعتين أو أحدهما فإن الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن هذا التنازع السلبى القائم إنما ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها الجهة التى يطعن أمامها فى أحكام محكمة الجنح المستأنفة عندما يصح الطعن قانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم : المتهم الأول «المطعون ضده» والثانى «الآخر» ضربا عمدا فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهم الثالث «الآخر» ضرب عمدا «المطعون ضده» فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وطلبت عقابهم بالمادة ٢٤٢ / ١ - ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الجزئية قضت حضوريا للاول «المطعون ضده» والثانى «الآخر» وغيابيا للثالث «الآخر» بالحبس شهرا مع الشغل لكل وكفالة خمسة جنيهاً . فاستأنف المحكوم عليهما الأول «المطعون ضده» والثانى «الآخر»

وقيد استئنافهما برقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم إختصاص المحكمة بالنسبة للمتهم الأول وإحالة الدعوى للنياابة العامة لاتخاذ شئونها فيها وقبول ورفض وتأيد والايقاف للمتهم الثانى لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .

تقدمت النيابة العامة بطلب إلى محكمة النقض لتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى بالنسبة للمطعون ضده .

المحكمة

حيث ان مبنى الطلب المقدم من النيابة العامة هو أن محكمة بنها الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم وبإحالتها الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها لحدائة سن المتهم ، وكان الثابت من الأوراق أن سن المتهم وقت ارتكاب الجريمة تزيد على ثمانى عشرة سنة فإن محكمة الاحداث سوف تقضى حتما بعدم إختصاصها فيما لو أحيلت اليها الدعوى مما يؤذن للنياابة العامة أن تطلب الى محكمة النقض تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى تطبيقا للمادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم وآخرين لارتكابهم جريمة الضرب العمد، ومحكمة جنح مركز الخانكة قضت حضوريا - بالنسبة لهذا المتهم بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاات لايقاف التنفيذ فاستأنف . وبعد أن نظرت محكمة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - الدعوى واطلعت على شهادة ميلاد المتهم ونقلت عنها أنه من مواليد ١٩٦٤/٧/١٨ قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها نظرا لما تبين لها أن سن المتهم تقل عن ثمانية عشر عاما وقت ارتكاب الجريمة ولم يطعن على هذا الحكم فأصبح باتا. لما

كان ذلك، وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به منذ ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الأولى على أنه «يقصد بالحدث في هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة...» كما نص في المادة ٣٢ منه على أنه «لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير»، وكان البين من المفردات المضمومة أن المتهم قدم شهادة ميلاده التى ثبت من إطلاع المحكمة عليها أنه من مواليد ١٨/٧/١٩٦٤ مما يقطع بأن سن المتهم وقت ارتكاب الجريمة بتاريخ ٣٠/٧/١٩٨٢ قد جاوزت ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة خلافا لما ذهب إلىه محكمة الجنح المستأنفة فى حكمها. لما كان ذلك، وكانت محكمة الجنح المستأنفة قد أخطأت بتخليها عن نظر الدعوى، وكانت محكمة الأحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظرها فيما لو أحيلت إليها لما ثبت أن سن المتهم كانت وقت ارتكاب الجريمة تزيد على ثمانى عشرة سنة ميلادية مما يوفر وقوع التنازع السلبى بين المحكمتين، وإذ كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التى يطعن أمامها فى أحكام المحكمتين المتنازعتين أو احدهما فإن الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن هذا التنازع السلبى القائم إنما ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها الجهة التى يطعن أمامها فى أحكام محكمة الجنح المستأنفة عندما يصح الطعن قانونا. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة بنها الابتدائية للفصل فى الدعوى بالنسبة للمتهم....

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد الصوفي ومسعد الساعى ومحمود البارودى وعادل عبد الحميد .

(٥١)

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نقض «التقرير بالطعن» إيداع أسبابه.

التقرير بالطعن. مناط اتصال المحكمة به. إيداع الأسباب فى الميعاد: شرط لقبوله.
التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر
ولا يغنى عنه.

عدم تقديم أسباب الطعن. أثره. عدم قبول الطعن شكلاً.

(٢) حكم «بياناته. بيانات حكم الادانة».

بيانات حكم الادانة. ماهيتها ؟

(٣) إخفاء اشياء مسروقة. جريمة «اركانها». حكم «تسببيه. تسبیب معيب».

جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة. المادة ٤٤ مكرراً عقوبات. وجوب ان يبين
الحكم بالادانة بها فوق اتصال المتهم بالمال المسروق انه كان يعلم علم اليقين أن المال
لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر
هذا العلم وأن تستخلصها استخلاصاً سائفاً كافياً لحمل قضائه.

(٤) إثبات «اعتراف» «بوجه عام». إكراه. حكم «تسببيه. تسبیب معيب». دفع
«الدفع ببطلان الاعتراف». بطلان. نقض «نطاق الطعن».

عدم التعويل على الاعتراف. إذا كان وليد إكراه أو تهديد. كائناً ما كان قدره. ولو
كان صائفاً.

الدفع ببطلان الاعتراف للإكراه. جوهرى. وجوب مناقشته والرد عليه. التعويل عليه بغير
رد. قصور.

إتصال وجه الطعن بغير الطاعن. يوجب نقضه بالنسبة له ولو كان طعنه غير مقبول شكلا. أساس ذلك؟

١ - لما كان الطاعنين الأول والثالث وإن قررا بالطعن فى الحكم بطريق النقض فى الميعاد، إلا أنهما لم يقدمتا أسبابا لطعنهما. ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن ايداع أسبابه - فى الميعاد الذى حدده القانون - هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وايداع الاسباب التى بنى عليها يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثالث شكلا عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

٢ - أوجب قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا.

٣ - أن الواجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين الحكم فوق اتصال المتهم بالمال المسروق، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة وأن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافق هذا العلم وأن يستخلصه استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه.

٤ - من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف

لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف. لما كان ذلك، وكان الحكم قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بالنسبة الى الطاعنين واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ومحضر التحريات دون أن يورد مضمونها ودون أن يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة المسندة إلى كل متهم بعناصرها القانونية كافة، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية الاخيرة التى حجزت فيها الدعوى للحكم أن المدافع عن الطاعن الثانى دفع ببطلان الاعتراف المعزو اليه لصدوره تحت تأثير الاكراه فى ظل تعذيب المتهم الأول (الطاعن الأول)، وكان الحكم المطعون فيه فوق ما تقدم قد اكتفى بالأخذ بأسباب الحكم الابتدائى - الذى عول فى ادانة الطاعن الثانى على ما جهله من اقواله بمحضر الضبط - ولم يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقل كلمته فيه، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه بالنسبة الى الطاعنين الثانى والرابع والخامس والى الطاعنين الأول والثالث الذين قضى بعدم قبول الطعن المقدم منهما شكلا لاتصال وجه الطعن بهما عملا بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم المتهمان الأول والثانى: سرقا السيارة المبينة وصفا وقيمه بالمحضر والمملوكة لـ..... على النحو المبين بالتحقيقات المتهمون الثالث والرابع والخامس: اخفوا السيارة المبينة بالمحضر المتحصلة من جريمة سرقة مع علمهم بذلك. وطلبت عقابهم بالمادتين ٤٤/١ مكررا، ٣١٧/٥ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح الزيتون قضت حضوريا بحبس كل من الأول والثانى سنة مع الشغل والنفاز وبالنسبة

لثالث والرابع والخامس بحبس كل منهم سنة مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لاييقاف التنفيذ. استأنف المحكوم عليهم ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعن كل من المحكوم عليهما الاول والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ولم يودعا لطعنهما أسبابا كما طعن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض وقرر الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهما الرابع والخامس الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

من حيث ان الطاعنين الأول والثالث وإن قررا بالطعن فى الحكم بطريق النقض فى الميعاد، إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما. ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن إيداع أسبابه - فى الميعاد الذى حدده القانون - هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثالث شكلا عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعنين الثانى والرابع والخامس قد استوفى الشكل المقرر فى القانون.

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن الثانى بجريمة سرقة ودان الطاعنين الرابع والخامس بجريمة إخفاء الأشياء

المتحصلة من جريمة السرقة، قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دين بها كل طاعن. ومما ينعاه الطاعن الثاني أيضا على الحكم أنه جاء مجهلا لأدلة الثبوت، كما أنه لم يعن بالرد على الدفع المبدى منه بجلسة المرافعة الأخيرة ببطلان الاعتراف المعزو اليه لصدوره تحت تأثير الاكراه، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث ان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعنين على قوله : «وحيث أن الواقعة تخلص فيما أثبتته الرائد..... ضابط بوحدة مكافحة سرقة السيارات من ضبط كل من المتهمين - الطاعنين الخمسة وآخر لم يستأنف الحكم الابتدائي - وهم يشكلون تشكيلا عصابيا لسرقة السيارات بدائرة القسم ويقومون عقب سرقتها بفك أجزائها وبيعها وقد خصص هذا المحضر للسيارة المملوكة للمجنى عليه....» وحيث أنه بمطالعة أوراق الدعوى تبين للمحكمة أن الاتهام المسند الى المتهمين ثابت قبلهم من أقوالهم بمحضر الضبط ومحضر التحريات والذين تطمئن اليهما المحكمة من أن المتهمين ارتكبوا التهمة المسندة اليهم وليس بالأوراق ما ينافي ذلك الاتهام الأمر الذي يتعين معه القضاء بمعاقبتهم طبقا لمواد الاتهام». لما كان ذلك، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا، وكان الواجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين الحكم فوق اتصال المتهم بالمال المسروق، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة وأن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها

توافر هذا العلم وأن يستخلصه استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه، وكان الأصل أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر اثر اكراه أو تهديد كأننا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف. لما كان ذلك، وكان الحكم قد خلا من بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ومحضر التحريات دون أن يورد مضمونها ودون أن يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة المسندة الى كل متهم بعناصرها القانونية كافة، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية الأخيرة التى حجزت فيها الدعوى للحكم أن المدافع عن الطاعن الثانى دفع ببطلان الاعتراف المعزو اليه لصدوره تحت تأثير الاكراه فى ظل تعذيب المتهم الأول (الطاعن الأول)، وكان الحكم المطعون فيه فوق ما تقدم قد اكتفى بالأخذ بأسباب الحكم الابتدائى - الذى عول فى إدانة الطاعن الثانى على ما جهله من أقواله بمحضر الضبط - ولم يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه بالنسبة الى الطاعنين الثانى والرابع والخامس والى الطاعنين الأول والثالث الذين قضى بعدم قبول الطعن المقدم منهما شكلا لاتصال وجه الطعن بهما عملا بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والاحالة.

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشار/
محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : محمد احمد حسن والسيد عبد
المجيد العشرى والصاوى يوسف

(٥٢)

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٤ القضائية

(١) إثبات «بوجه عام، «شهود، «خبرة، «حكم «تسبيبه «تسبيب غير معيب، «
مواد مخدرة .

بيان واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة . وإيراد مؤدى
أقوال شهود الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية فى بيان واف . لا قصور .

(٢) مأمورو الضبط القضائى «اختصاصهم، «إستدلالات «مواد مخدرة «تلبس، «
قبض . تفتيش «التفتيش بغير إذن» .

كل اجراء يقوم به مأمور الضبط القضائى فى الكشف عن الجريمة . صحيح ما لم يتدخل
بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض عليها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير
معدومة .

التخفى وإنتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم ومسايرة رجال
الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقارفونها . لا يجافى القانون .

القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها موضوعى . مثال ؟

(٣) طعن «الصفة فى الطعن، «نقض «اسباب الطعن ، ما يقبل منها، .

عدم قبول اسباب الطعن التى لا تتصل بشخص الطاعن .

(٤) إثبات «شهود، «محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل، «حكم
«تسبيبه «تسبيب غير معيب، .

وزن أقوال الشهود-موضوعى .

المنازعة فى تقدير محكمة الموضوع للدليل-جدل موضوعى . لا يجوز إثارتة أمام
محكمة النقض .

١ - لما كان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى أقوال شاهد الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية فى بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت فى وجدانها فإنه ينحسر عنه دعوى القصور فى التسبب ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله .

٢ - من المقرر أنه لا تثريب على مأمورى الضبط القضائى ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وإنتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم . فمسيرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضا منهم للجناة ما دام أن ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة وإذ كان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد اقامت قضاءها على أسباب سائفة .

٣ - الاصل انه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا بشخص الطاعن .

٤ - من المقرر ان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ، ومن ثم فإن ما اثاره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى حق محكمة الموضوع فى تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخر حكم ببراءته احرضا بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وامرت

باحالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول الملحق بالقانون الاول مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المحكوم عليه ... بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .

قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذدانه بجريمة احراز مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال ، ذلك أنه لم يورد مضمون أدلة الثبوت التى عول عليها فى الادانة ومؤداها ، وافر القبض على الطاعن وتفتيشه مع انه تم بغير اذن من النيابة العامة ، كما اطرح بأسباب غير سائغة الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، ولم يفتن الى ان مجرد تلقى مأمور الضبط القضائى معلومات مصدره السرى عن حضور الطاعن لبيع المادة المخدرة لا يعفيه من استصدار اذن من النيابة بالتفتيش اذ لا تتوفر به حالة التلبس التى تبيح له اجراء التفتيش بغير اذن وانما يجب لقيام هذه الحالة ان يشاهد مأمور الضبط الجريمة متلبسا بها وأن تتم هذه المشاهدة بطريق مشروع دون تحريض منه على ارتكاب الجريمة أو اختلاق لحالة التلبس بها ، هذا الى أن مأمور الضبط القضائى قام بتفتيش مسكن المتهم الآخر بالرغم من وقوعه خارج دائرة اختصاصه واخيرا فان كلا من المتهم الآخر و قرر. أنه لا يعرف الطاعن على خلاف ما ذهب اليه محرر المحضر من أن ثانيهما حضر صحبة الطاعن ، وفى هذا كله ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى - بالنسبة للطاعن -
 فى قوله : «انه بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٦ قام الرائد بضبطه المتهم
 المذكور (الطاعن) ومعه كمية من مخدر الحشيش وذلك عندما تظاهر انه
 يريد شراء كمية من المخدرات فاحضر المتهم الكمية المتفق عليها حيث تم
 ضبطه وضبط ما معه من مخدرات، واورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على
 هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة استمدتها من تقرير المعامل الكيماوية
 بالطب الشرعى ومما شهد به بالتحقيقات الرائد رئيس مباحث
 قسم حدائق القبة الذى حصل مضمون أقواله بما يتطابق وما اثبته الحكم فى
 بيان واقعة الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم قد بين تلك الواقعة بما تتوافر
 به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى اقوال
 شاهد الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية فى بيان واف يكفى للتدليل على
 ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة واستقرت فى وجدانها فانه ينحسر
 عنه دعوى القصور فى التسبيب ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد فى
 غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الدفع ببطلان
 القبض والتفتيش ورد عليه فى قوله : «وحيث ان الدفع ببطلان القبض
 والتفتيش لانعدام السند القانونى قد جاء مرسلا لا دليل عليه فى الاوراق
 خاصة وقد اطمأنت المحكمة الى ما قرره الضابط من انه القى القبض على
 المتهم بعد ان أحضر كمية من المخدرات لبيعها مما يكون معه ذلك الدفع
 ظاهر الفساد يتعين الالتفات عنه » . واذ كان هذا الذى رد به الحكم على الدفع
 مفاده ان المحكمة قد استخلصت - فى حدود سلطتها الموضوعية ومن الادلة
 السائغة التى أوردها - أن لقاء الضابط بالطاعن جرى فى حدود اجراءات
 التحرى المشروعة قانونا وأن القبض على الطاعن وضبط المخدر المعروض
 للبيع تم بعد ما كانت جناية بيع هذا المخدر متلبسا بها بتمام التعاقد الذى
 تظاهر فيه الضابط برغبته فى شرائه من الطاعن ، ولما كان من المقرر أنه
 لا تثريب على مأمورى الضبط القضائى ومروسيهم فيما يقومون به من
 التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى

وانتقال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانيهم ، فمسايرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضا منهم للجناة مادام ان ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام انه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة واذ كان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على أسباب سائغة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فان الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفضه الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش تأسيسا على توافر حالة التلبس التى يبيحها كما انه لما كان الطاعن قد أوجد نفسه طواعية فى اظهر حال من حالات التلبس فان قيام الضابط بضبطه وتفتيشه يكون صحيحا منتجا لاثره ولا عليه ان هو لم يسع للحصول على اذن من النيابة العامة بذلك اذ لم يكن فى حاجه اليه . ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد . واذ كان ما يثيره الطاعن من أن مأمور الضبط قام بتفتيش مسكن المتهم الآخر بالرغم من وقوعه خارج دائرة اختصاصه مردودا بانه مادام هذا الاجراء يتعلق بغيره ، فانه لا يجوز له الطعن ببطلانه . بفرض صحة ما ذهب اليه . اذ الاصل انه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا بشخص الطاعن . وأما ما ساقه الطاعن من دعوى مخالفة ما ذهب اليه محرر المحضر من أن حضر صحبة الطاعن الى مكان الضبط لما قرره المتهم الآخر و من انهما لا يعرفان الطاعن ، فإنه لما كان مؤدى قضاء المحكمة بادانة الطاعن استنادا الى اقوال الشاهد هو اطراح ضمنى لما عداها مما يخالفها ، واذ كان من المقرر ان وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ، ومن ثم فان ما اثاره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى حق محكمة الموضوع فى تقدير الدليل بما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٥

برياسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
احمد ابو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميره وصلاح البرجى .

(٥٣)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) شيك بدون رصيد • جريمة «أركانها» • باعث • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب .

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . علة ذلك ؟ اعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات . لا عبرة بالأسباب التى دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة فى هذه الجريمة .

(٢) شيك بدون رصيد • سرقة • نصب • تبديد • جريمة «أركانها» • محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» • مسئولية جنائية .

السرقة والحصول على الشيك بطريق التهديد أو النصب تأخذ جميعها حكم الضياع من حيث المعارضة فى الوفاء بقيمة الشيك .

وجود عيب فى صفقة حرر بتمنئها شيك لا يبيح إصدار أمر بعدم صرف هذا الشيك أساس ذلك ؟

١ - من المقرر ان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التى دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

٢ - من المقرر ان حالة ضياع الشيك وما يدخل فى حكمها - وهى الحالات التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وايضا الحصول عليه بطريق التهديد - وهى التى ابيح فيها للساحب ان يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب فى تلك الحال على حق المستفيد استنادا الى سبب من اسباب الاباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التى لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح سببا للاباحة .

الوقائع

اقام المدعى دعواه بالطريق المباشر قبل المطعون ضده أمام محكمة جنح بندر دمنهور بوصف انه اعطى بسوء نية للمجنى عليه الشيك المبين بالمحضر لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وبالزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بندر دمنهور قضت غايبا بتاريخ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ والزامه ان يدفع واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت للمدعى بالحق المدنى . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف وقيد استئنافه برقم ٦٦٧ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية .

فطعن الاستاذ / المحامى عن الاستاذ / نيابة عن المدعى بالحق المدنى (الطاعن) فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على ما قرره المطعون ضده من انه تبين له ان السيارة التى ابتاعها من الطاعن مدينة لمصلحة الجمارك فأصدر أمره للبنك بوقف صرف الشيك مع ان هذا السبب يعتبر من البواعث التى لا أثر لها على قيام الجريمة . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية على قوله « وحيث ان المتهم حضر بالجلسة وقدم عقد بيع سيارة بين المدعى بالحق المدنى وبين المتهم ثابت به ان المدعى بالحق المدنى باع سيارة للمتهم بمبلغ سبعة آلاف جنيه ، كما قرر المتهم ان السيارة كانت متبقية عليها جمارك فقد أخطر البنك بوقف صرف ذلك الشيك حتى يتم التفاهم بين المتهم وبائع السيارة ومتى كان ذلك فتضحى الواقعة فى غير محلها ويتعين معه القضاء ببراءة المتهم عملاً بنص المادة ٣٠٤ / أ ج » لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الجريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بانه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التى دفعت لاصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة ، كما انه من المقرر ان حالة ضياع الشيك وما يدخل فى حكمها - وهى الحالات التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وايضا الحصول عليه بطريق التهديد - وهى التى ابيح فيها للساحب ان يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديراً من الشارع بعلو حق الساحب فى تلك الحال على حق المستفيد استناداً

الى سبب من اسباب الاباحة وهو مالا يصدق على الحقوق الأخرى التى لابد
لحمايتها من دعوى ولا تصلح سببا للاباحة . ومن ثم فلا قيام له فى حالة
اصدارا الشيك مقابل ثمن شراء سيارة مهما ثبت من مخالفة لشروط عقد البيع
لان الامر لا يرقى الى جريمة النصب بل هو لا يعدو اخلالا من المستفيد
بالالتزام الذى سحب الشيك بناء عليه ، لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون
فيه اذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه
فيما قضى به فى الدعوى المدنية ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة
الموضوع عن فحص موضوع الدعوى ، فانه يتعين ان يكون مع النقض
الاحالة والزام المطعون ضده المصاريف المدنية بغير حاجة الى بحث باقى
اوجه الطعن .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الدكتور / كمال انور نائب رئيس المحكمة ومحمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد نبيل رياض .

(٥٤)

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ القضائية

(١) دعارة . جريمة « اركانها » . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

جريمة تسهيل الدعارة . صورها ؟

(٢) اثبات «بوجه عام» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

تساند الأدلة . لا يلزم أن ينبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . تكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .

(٣) اثبات «بوجه عام» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .

لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة . يكفى أن يكون ثبوتها مستخلصا بالاستنتاج من الظروف والقرائن .

(٤) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . دعارة . قصد جنائي» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .

تقدير قيام القصد الجنائي من عدمه . من ظروف الدعوى . موضوعي .

(٥) دعارة . جريمة « اركانها » . قصد جنائي» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

لا يشترط للعقاب على التحريض والتسهيل والمعاونة والمساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة . توافر ركن الاعتیاد . أساس ذلك ؟

(٦) دعارة • قانون «تفسيره» • عقوبة «عقوبة تكميلية» • مصادرة • حكم
تسبيبه • تسبب غير معيب •

الغرض من اجراء المصادرة؟

المصادرة عقوبة تكميلية فى الجنائيات والجنح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك .
المقصود بالآلات التى استعملت فى الجريمة ؟

١ - إن جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف
من ورائها الى ان ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو
قيام الجانى بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له أو
تقديم المساعدة المادية أو المعنوية الى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء
ايا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة ولما كانت مدونات الحكم المطعون
فيه تفصح ان الطاعن قد سهل دعارة المتهمه الخامسة واستغلاله بغائها
للمتهم الاول وكان ما حصله الحكم من الادلة فى هذا الخصوص لا يخرج
عن الاقتضاء العقلى والمنطقى فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص ينحل
الى جدل موضوعى لا محل له ويكون منعاه فى هذا الصدد على غير اساس .

٢ - من المقرر انه لا يلزم ان تكون الادلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث
ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ان الادلة فى
المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة
القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفى
ان تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة
فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٣ - لا يشترط فى الدليل ان يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد
اثباتها بل يكفى ان يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف
للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات لما كان ذلك فان
ما يثيره الطاعن من انه حال عودته لمنزل ضبط الواقعة كان بمفرده وان

المتهمة الخامسة كانت فى سيارة مستقلة للتدليل على عدم توافر اركان جريمة التسهيل قبله يكون على غير اساس .

٤ - لما كان تقدير قيام القصد الجنائى او عدم قيامه من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان ما اثبتته الحكم على ما تقدم ذكره من ان استغلال المتهم الاول لدعارة الساقطات وممارسة المتهم الخامسة للدعارة كان معلوما للطاعن مما قرره المتهم الاول والمتهمة الخامسة وما قرره الطاعن فى محضر الضبط فان هذا الذى اورده الحكم يعد سائغا لاستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعن فى الجريمة التى دانه بها ويكون منعاه فى هذا الخصوص على غير اساس .

٥ - لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ٦١ قد نص فى مادته الاولى فقرة اولى على ان كل من حرض شخصا ذكرا كان او انثى على ارتكاب الفجور او الدعارة او ساعده على ذلك او سهل له ... واورد فى مادته السادسة العقوبة المقررة لهذه الجريمة فقد دل على انه لا يشترط للعقاب على التحريض والتسهيل والمعاونة والمساعدة توافر ركن الاعتياد اذ لو قصد المشرع ضرورة توافر ركن الاعتياد لقيام هذه الجريمة لنص عليه صراحة كما فعل بالنسبة لجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة والفجور فى المادة التاسعة فقرة جـ من القانون سالف الذكر ومن ثم فان منعى الطاعن عن تخلف ركن الاعتياد قبله يكون على غير اساس .

٦ - من المقرر ان المصادرة اجراء الغرض منه تمليك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنائيات والجنح الا اذا نص القانون على غير ذلك فلا يجوز الحكم الا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية لما كان ذلك وكان المقصود بالالات التى استعملت فى الجريمة كل اداة استخدمها الجانى ليستزيد من امكانياته لتنفيذها أو لتخطى عقبة تعترض تنفيذها واذ كان الثابت ان السيارة المضبوطة قد استخدمها الطاعن لتنفيذ اوامر المتهم الاول

ولجلب النسوة الساقطات على ما سلف القول ومن ثم فإن السيارة المضبوطة تكون قد استعملت في الجريمة التي دان الحكم المطعون فيه الطاعن عنها ويكون منعى الطاعن عن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون على غير اساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - واخريات - بأنهم أولا : الطاعن الاول واخرى ١ - سهلا دعارة المتهمات واخريات على النحو المبين بالاوراق . ٢ - استغلا بغاء الطاعنه الثالثة واخريات . ٣ - عاونا متهمات اخريات على ارتكاب الفحشاء . ثانيا : الطاعن الاول : ادار مسكنه المبين بالاوراق للدعارة . ثالثا : الطاعن الثانى عاون الطاعن الاول واخرى بتسهيل واستغلال بغاء نسوة اخريات وذلك على النحو المبين - بالاوراق بأن استعمل السيارة المبينة بالاوراق فى نقل النسوة الساقطات الى راغبي المتعة . وطلبت عقابهم بالمواد ١/١ ، ١/٦ ، - ٢ ، ٨ ، ٩/ج ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ، ١/٣٠ ، ٣/٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح آداب القاهرة قضت حضوريا للمتهمين الطاعنين عملا بمواد الاتهام . أولا : بحبس الطاعن الاول ثلاث سنوات مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية لمدة الحبس وتغريمه ثلاثمائة جنيه . ثانيا : بغلق الشقة المبينة بالاوراق الخاصة بالطاعن الاول ومصادرة الاثاث والامتعة الموجودة بها . ثالثا : بحبس الطاعن الثانى ثلاث سنوات مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية لمدة الحبس وبتغريمه ثلاثمائة جنيه ومصادرة السيارة المبينة بالاوراق الخاصة بالطاعن الثانى رابعا : بحبس الطاعنة الثالثة سنة مع الشغل وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس وتغريمها ثلاثمائة جنيه ومصادرة السيارة الخاصة

بها المبينة بالاوراق . والنفاذ لجميع المتهمين . استأنف المحكوم عليهم - الطاعنون - ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس الطاعن الثانى سنة واحدة مع الشغل ومثلها للمراقبة وتغريمه ثلاثمائة جنيه وتأيبده فيما عدا ذلك .

فطعن كل من المحكوم عليهم (الطاعنين) فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعنين الاول والثالثة ولئن قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد الا انهما لم يودعا اسبابا لطعنهما ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منها شكلا عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الثانى استوفى الشكل المقرر فى القانون وحيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة المعاونة وتسهيل ارتكاب جريمة الدعارة قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك ان الحكم المطعون فيه استدل على قيام الجريمة فى حق الطاعن بما لا يسوغ اذ الثابت ان الطاعن عاد الى الشقة التى جرى فيها الضبط بمفرده دون المتهمه الخامسة مما ينتفى قيامه بتسهيل دعارتها كما لم يستظهر الحكم توافر القصد الجنائى لدى الطاعن ولم يدلل على توافر ركن الاعتياد وقضى بمصادرة سيارته على غير موجب من احكام القانون رقم ١٠ لسنة ٦١ فى شأن مكافحة الدعارة والمادة ٣٠ من قانون العقوبات مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة تسهيل الدعارة التى

دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة تؤدى الى ما رتبته عليها مستمدة من تحريات الشرطة واقوال ضابط الواقعة والشاهد واقوال المتهمين الأول والخامسة واقوال الطاعن فى محضر ضبط الواقعة خلص الى ثبوت الجريمة فى حقه فى قوله «وحيث انه عن المتهم الثالث ولما كان المنسوب اليه هو المعاونة فى تسهيل واستغلال بغاء النسوة واذ كان ما ثبت فى حقه من محضر التحريات انه يقوم بتوصيل النسوة الساقطات بسيارته واذ ثبت من محضر الضبط ان ذلك المتهم قد غادر شقة الضبط يوم الضبط وعاد وخلفه المتهمة الخامسة كل يقود سيارته وبعد الضبط قررت تلك المتهمة ان ذلك المتهم حضر اليها واصطحبها بناء على طلب المتهم الاول وابلغها بوجود احد راغبي المتعة كما انه ان ثبت من اقوال المتهم الثالث بمحضر الضبط انه بعد حضور راغبي المتعة كلفه المتهم الاول باحضار المتهمة الخامسة كما انه بالاضافة الى ذلك قرر الشاهد الأول ان المتهم الاول هو الذى ارسل المتهم الثالث لجلب المتهمة الخامسة وغيرها ويحق معاقبته» لما كان ذلك وكانت جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف من ورائها الى ان ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له او تقديم المساعدة المادية او المعنوية الى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء ايا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه تفصح ان الطاعن قد سهل دعارة المتهمة الخامسة واستغلاله بغائها للمتهم الاول وكان ما حصله الحكم من الادلة فى هذا الخصوص لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعى لا محل له ويكون منعاه فى هذا الصدد على غير اساس لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا يلزم ان تكون الادلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه

لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى ان تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة - كما لا يشترط فى الدليل ان يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى ان يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن من انه حال عودته لمنزل ضبط الواقعة كان بمفرده وان المتهمة الخامسة كانت فى سيارة مستقلة للتدليل على عدم توافر اركان جريمة التسهيل قبله يكون على غير اساس . لما كان ذلك وكان تقدير قيام القصد الجنائى او عدم قيامه من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان ما اثبته الحكم على ما تقدم ذكره من ان استغلال المتهم الأول لدعارة الساقطات وممارسة المتهمة الخامسة للدعارة كان معلوما للطاعن مما قرره المتهم الاول والمتهمة الخامسة وما قرره الطاعن فى محضر الضبط فان هذا الذى اوردته الحكم يعد سائغا لاستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعن فى الجريمة التى دانه بها ويكون منعاه فى هذا الخصوص على غير اساس . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٠ لسنة ٦١ قد نص فى مادته الاولى فقرة اولى على ان كل من حرّض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور او الدعارة أو ساعده على ذلك او سهل له ... واورد فى مادته السادسة العقوبة المقررة لهذه الجريمة فقد دل انه لا يشترط للعقاب على التحريض والتسهيل والمعاونة والمساعدة توافر ركن الاعتياد اذ لو قصد المشرع ضرورة توافر ركن الاعتياد لقيام هذه الجريمة لنص عليه صراحة كما فعل بالنسبة لجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة والفجور فى المادة التاسعة فقرة جـ من القانون سالف الذكر ومن ثم فان منعى الطاعن عن تخلف ركن الاعتياد قبله يكون على غير اساس . لما كان ذلك ولئن كانت المادة الثالثة فقرة اولى من القانون ١٠ لسنة ٦١ قد خلت من النص صراحة على مصادرة السيارات المستعملة الا ان الفقرة

الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد نصت على انه يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة جنائية او جنحة ان يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الآلات المضبوطة التي استعملت او التي من شأنها ان تستعمل فيها وكان من المقرر أن المصادرة اجراء الغرض منه تملك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل وهي عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنائيات والجنح الا اذا نص القانون على غير ذلك فلا يجوز الحكم بها الا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية لما كان ذلك وكان المقصود بالآلات التي استعملت فى الجريمة كل اداة استخدمها الجانى لىستزيد من امكانياته لتنفيذها او لتخطى عقبة تعترض تنفيذها واذ كان الثابت ان السيارة المضبوطة قد استخدمها الطاعن لتنفيذ اوامر المتهم الاول ولجلب النسوة الساقطات على ما سلف القول ومن ثم فان السيارة المضبوطة تكون قد استعملت فى الجريمة التى دان الحكم المطعون فيه الطاعن عنها ويكون منعى الطاعن عن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون على غير اساس . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / امين امين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وصلاح خاطر ومحمد عباس مهران وطلعت الاكيابى .

(٥٥)

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده » .

التقرير بالطعن وايداع اسبابه بعد الميعاد المحدد فى المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون عذر . اثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) دعوى جنائية « رفعها » . جمارك . تهريب جمركى .

الخطاب فى المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك . موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التى يصح لها اتخاذ اجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .

(٣) جمارك . مامورو الضبط القضائى .

لرجال خفر السواحل صفة الضبط القضائى فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فى الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل .

استمرار هذه الصفة لصيقة بهم فى دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة ٧١ لسنة ١٩٦٣ .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٨٢ وقدمت اسباب طعنها في ذات اليوم متجاوزة بذلك - في الطعن وتقديم الاسباب - الميعاد الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، واذ لم يثبت ان قام بالنيابة الطاعنة عذر يبرر تجاوزها الميعاد المذكور ، فان طعنها يكون غير مقبول شكلا .

٢ - إن قضاء محكمة النقض - بهيئتها العامة - قد جرى على ان المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك اذ نصت على انه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية واتخاذ أية اجراءات في جرائم التهريب الا بناء على طلب كتابي من المدير العام للجمارك او من ينوبه » فقد دلت على ان الخطاب موجه فيها من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه السلطة من اعمال التحقيق ولا ينصرف فيها الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ اجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .

٣ - إن الواقعة كما ضار اثباتها بالحكم قد تم ضبطها بمعرفة رجال حرس الحدود وكان لا ينال من سلامة اجراءات الضبط ان تتم على ايديهم لان صفة الضبط القضائي التي أضفاها عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص حرس الحدود وهذه الصفة مازالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك - الذين لهم صفة الضبط القضائي بالتطبيق لنص المادة ٢٥ من القانون المشار اليه لان هذا القانون لم يلغ اختصاص رجال حرس الحدود في مراقبة جرائم التهريب في الجهات الخاضعة لها ولم يسلب من رجالها صفة الضبط القضائي المخولة لهم قانونا وليس من شأن المادة ٢٥ منه والقرار الوزاري الصادر اعمالا لها ما يخلع

عن رجال حرس الحدود تلك الصفة في دوائر عملهم لان هذا القرار الصادر في شأن موظفي مصلحة الجمارك فحسب باعتباره كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها- في هذه المصلحة الاخيرة- من مأموري الضبط القضائي.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بانهما شرعا في تهريب البضائع المبينة بالاوراق بدون أداء الرسوم الجمركية . وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٤ / ١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، ٥٤ ، ٤٧ من قانون العقوبات وادعى وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٤٢٠٨٨,٠٢٠ جنيها على سبيل التعويض ومحكمة جناح ميناء بورسعيد قضت حضوريا للاول وغيايبيا للثاني في ١٠ من مايو سنة ١٩٨١ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الاول - المطعون ضده - سنتين مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه للايقاف وغرامة الفى جنيه وتعويض يعادل مثلى الرسوم والمصادرة وبراءة المتهم الثانى مما نسب اليه . فاستأنف المحكوم عليه الاول ومحكمة بورسعيد الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم - المطعون ضده - مما اسند اليه .

قطعت ادارة قضايا الحكومة عن وزير المالية بصفته الرئيس الاعلى لمصلحة الجمارك كما طعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض.. الخ

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من يناير سنة

١٩٨٢ وقدمت اسباب طعنها في ذات اليوم متجاوزة بذلك - في الطعن وتقديم الاسباب - الميعاد الذي حددته المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، واذ لم يثبت ان قام بالنيابة الطاعنة عذر يبرر تجاوزها الميعاد المذكور ، فان طعنها يكون غير مقبول شكلا .

وحيث ان الطعن المقدم من مصلحة الجمارك قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة التهريب الجمركي الموجهة اليه والغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بالتعويض قد بنى على الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه اسس البراءة على ما انتهى اليه من بطلان محضر الاستدلال بما يتضمنه من ضبط البضائع المهربة لاتخاذ الاجراء قبل صدور الطلب من مدير عام الجمارك او من ينييه طبقا لحكم المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك مع ان القانون حين علق رفع الدعوى او اتخاذ الاجراءات على صدور الطلب قصد اجراءات التحقيق التي تجريها النيابة العامة دون اجراءات الاستدلال التي تصح قبل الطلب كما استند الحكم في قضائه بالبراءة الى ان القبض على المطعون ضده تم بمعرفة رجال حرس الحدود الذين تنتفى عنهم صفة الضبطية القضائية مع أن تلك الصفة اضافها عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ ولم تسلب منهم حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اورد بمدوناته «انه لما كانت الدعوى العمومية مما يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك او من ينييه وكانت اجراءات القبض والتفتيش التي اتخذها مأمور الضبط القضائي والتي اسفرت عن ضبط السبائك قد اتخذت قبل صدور

هذا الطلب فان هذه الاجراءات تكون قد وقعت باطله ويمتد هذا البطلان الى كل ما يترتب عليها، لما كان ذلك وكان قضاء محكمة النقض - بهيئتها العامة - قد جرى على ان المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ان نصت على انه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ اية اجراءات في جرائم التهريب الا بناء على طلب كتابي من المدير العام للجمارك او من ينييه » فقد دلت على ان الخطاب موجه فيها من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه السلطة من اعمال التحقيق ولا ينصرف فيها الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ اجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه ان قضى بما يخالف هذا النظر وابطل اجراءات الاستدلال التي اتخذت قبل الطلب يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكانت الواقعة كما صار اثباتها بالحكم قد تم ضبطها بمعرفة رجال حرس الحدود وكان لا ينال من سلامة اجراءات الضبط ان تتم على ايديهم لان صفة الضبط القضائي التي اضافها عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص حرس الحدود وهذه الصفة مازالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك - الذين لهم صفة الضبط القضائي بالتطبيق لنص المادة ٢٥ من القانون المشار اليه لان هذا القانون لم يبلغ اختصاص رجال حرس الحدود في مراقبة جرائم التهريب في الجهات الخاضعة لها ولم يسلب من رجالها صفة الضبط القضائي المخولة لهم قانونا وليس من شأن المادة ٢٥ منه والقرار الوزاري الصادر اعمالا لها ما يخلع عن رجال حرس الحدود تلك الصفة في دوائر عملهم لان هذا القرار صادر في شأن موظفي مصلحة الجمارك فحسب باعتباره كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون

فيها - في هذه المصلحة الاخيرة - من مأمورى الضبط القضائى . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى بطلان القبض والتفتيش الذى اجرى بمعرفة رجال حرس الحدود يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الخطأ الذى انطوى عليه الحكم قد حجبته عن تقدير ادلة الدعوى . فانه يتعين نقضه والاحالة فى خصوص الدعوى المدنية مع الزام المطعون ضده مصاريفها .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد الصوفى ومسعد الساعى واحمد سعفان ومحمود البارودى .

(٥٦)

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم «تسبيبه» • تسبیب غیر معيب» • نقض «أسباب الطعن» ما لا يقبل منها» .

حق محكمة الموضوع فى القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية متى تشككت فى صحة اسناد التهمة اليه وأحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(٢) حق المؤلف • «نطاقه» • «استغلاله» • تقليد مصنفات • جريمة «أركانها» • قصد جنائى • حكم «تسبيبه» • تسبیب غیر معيب» •

حق المؤلف فى استغلال مصنفه . يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريق غير مباشر .

بيع المصنف المقلد يعتبر مكونا لجريمة التقليد . دون اشتراط مشاركة البائع فى التقليد .

ماهية القصد الجنائى فى جريمة تقليد المصنف ؟

(٣) حكم • «بيانات حكم البراءة» • «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل» •

كون إحدى دعامات حكم البراءة معيبة . لا يقدح فى سلامته . متى كان قد اقيم على دعامات أخرى تحمله .

مثال :

١ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بالتالى ، اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيره .

٢ - إن قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الاولى الحماية لصالح مؤلفى «المصنفات المبتكرة فى الآداب والفنون والعلوم» وينص فى البند (ثانيا) من المادة السادسة منه على أن حق المؤلف فى استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف الى الجمهور بطريقه غير مباشرة بنسخ صور منه تكون فى متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافى أو الصب فى قوالب أو بأية طريقة اخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينمائى ، كما ينص فى البند (ثانيا) من المادة ٤٧ منه على ان يعتبر مكونا لجريمة التقليد بيع المصنف المقلد . ولئن كانت جريمة التقليد تتناول مجرد بيع المصنف الذى يعتبر نشره اعتداء على حق المؤلف دون اشتراط مشاركته البائع فى التقليد ، الا ان القصد الجنائى فى جريمة تقليد المصنف وهى جريمة عمدية يقتضى علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر اركانها ويشمل ذلك بطبيعة الحال علم البائع بتقليد المصنف .

٣ - لما كان لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة - وما يستتبعه ذلك من رفض الدعوى المدنية - أن تكون احدى دعائمه معيبة ، فان ما يثيره الطاعن بشأن تساند الحكم المطعون فيه الى خلو الاوراق من اى دليل على ان المصنف مقلد - دون أن تقوم المحكمة بفض الحريز المضمومين لاجراء مقارنة بين المصنف المضبوط والاصل المقدم منه - يكون غير منتج ، لان الدعامة الاخرى التى اوردها الحكم - متمثلة فى انتقاء الركن المعنوى فى حق المطعون ضدها والذى لا تقوم الجريمة بدونه - تكفى وحدها لحمل قضائه ، ومن ثم فلا جدوى للطاعن من تعيب الحكم بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بانهما قاما بنقل مصنف المؤلف الى الجمهور بطريق غير مباشر «بنسخ صور منه» دون اذن كتابى عن المؤلف على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل وادعى مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم اول اسيوط قضت غيابيا للاول وحضوريا للثانى ببراءتهما مما اسند اليهما ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصروفات . استأنف المدعى بالحق المدنى ومحكمة اسيوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فقرر الاستاذ المحامى نيابة عن المدعى بالحق المدنى الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان المدعى بالحقوق المدنية ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ رفض استئنافه للحكم الابتدائى الصادر برفض دعواه المدنية قبل المطعون ضدهما ترتيبا على تبرئتهما من تهمة نقل مصنفه الى الجمهور بطريقه غير مباشرة بنسخ صور من المصنف دون اذن منه ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن الفعل المسند الى المطعون ضدهما يعتبر مكونا لجريمة التقليد ولو اقتصر الامر على مجرد البيع دون اشتراط مشاركتهما فى التقليد ذاته ، هذا الى أن الحكم المطعون فيه تساند الى أن الاوراق خلت من أى دليل على ان المصنف مقلد دون أن تقوم المحكمة برفض الحرزين المضمومين لاجراء مقارنة بين المصنف المضبوط والاصلى المقدم من الطاعن مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما موجه أنه تم ضبط نسخ من مؤلف للطاعن احتفظ بالحق فى

طبعه وتوزيعه لحسابه ، وذلك فى مكتبتين بمدينة اسيوط يديرهما المطعون
ضدهما وقد قرر كل منهما انه اشترى نسخ المؤلف المضبوطة من احدى
المكتبات بالقاهرة ، ثم خلص الحكم الى تبرئة المطعون ضدهما من التهمة
المسندة اليهما ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلهما من الطاعن تأسيسا
على انه لم يثبت أنهما قلدا ذلك المؤلف كما لم يثبت علمهما بتقليده ، واورد
الحكم فى خصوص نفى ركن العلم قوله ان « الثابت للمحكمة وما اطمأن اليه
وجدانها ان المتهمين - المطعون ضدهما - استحضرا المضبوطات ، وبناء
على طلب الطلبة لبيعها ، من القاهرة وقاما ببيعها لطلاب جامعة اسيوط وثابت
عليها الاحرف الاولى لاسم المؤلف ويطلبها يريدوها ولمن يشاء تباع وليست
قاصرة على شخص معين بدليل ما أثبتته محرر المحضر من ارساله
مرشد سرى لابتياح بعضها ، فان هذا ينهض دليلا على انتفاء ركن العلم لدى
المتهمين ». لما كان ذلك ، وكان يكفى فى المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضى
فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى
المدنية بالتالى ، اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل
مادام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان قانون
حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى
مادته الاولى الحماية لصالح مؤلفى « المصنفات المبتكرة فى الآداب والفنون
والعلوم » وينص فى البند (ثانيا) من المادة السادسة منه على أن حق المؤلف
فى استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف الى الجمهور بطريقة غير مباشرة
بنسخ صور منه تكون فى متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق
الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافى أو الصب فى قوالب أو
بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر
الفوتوغرافى أو السينمائى ، كما ينص فى البند (ثانيا) من المادة ٤٧ منه
على ان يعتبر مكونا لجريمة التقليد بيع المصنف المقلد . ولئن كانت جريمة
التقليد تتناول مجرد بيع المصنف الذى يعتبر نشره اعتداء على حق المؤلف
دون اشتراط مشاركة البائع فى التقليد ، الا ان القصد الجنائى فى جريمة تقليد
المصنف - وهى جريمة عمدية - يقتضى علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة
علما يقينيا بتوافر اركانها ويشمل ذلك بطبيعة الحال علم البائع بتقليد

المصنف . لما كان ذلك ، فانه حسب الحكم المطعون فيه أنه نفى علم المطعون ضدهما بالتقليد للأسباب السائغة التي أوردها - على النحو السالف بيانه - كما ينتفى عنهما القصد الجنائي العام اللازم توافره في جميع الأفعال المكونة لجريمة التقليد ، ويكون النعى عليه بقالة الخطأ في تطبيق القانون غير سديد ، لما كان ذلك وكان لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة - وما يستتبعه ذلك من رفض الدعوى المدنية - أن تكون إحدى دعائمه معيبة فان ما يثيره الطاعن بشأن تساند الحكم المطعون فيه الى خلو الأوراق من أي دليل على ان المصنف مقلد - دون أن تقوم المحكمة بفض الحريز المضمومين لاجراء مقارنة بين المصنف المضبوط والاصل المقدم منه - يكون غير منتج ، لان الدعامة الأخرى التي أوردها الحكم - متمثلة في انتفاء الركن المعنوي في حق المطعون ضدهما والذي لا تقوم الجريمة بدونه - تكفي . وحدها لحمل قضائه ، ومن ثم فلا جدوى للطاعن من تعيب الحكم بالقصور . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا ، ومن ثم يتعين التقرير بذلك مع مصادرة الكفالة - عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - والزام الطاعن بالمصاريف .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ومحمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة ومحمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ومحمود بهى الدين عبدالله.

(٥٧)

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) امتناع عن تنفيذ حكم . قانون «تفسيره» . موظفون عموميون . إعلان . عقوبة «توقيعها» .

العقوبة المقررة لجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم . توقيعها مشروط بإنذار الموظف المختص بالتنفيذ لتحديد مبدأ المهلة الممنوحة لأجرائه خلالها . وانقضائها دون اتمامه . المادة ١٢٣ عقوبات .

(٢) امتناع عن تنفيذ حكم . إعلان «إعلان السند التنفيذي» . موظفون عموميون . قانون «تفسيره» . بطلان . عقوبة «توقيعها» .

إعلان السند التنفيذي الى المدين . اجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ . ايا كان نوعه . والا كان باطلا . المادة ٢٨١ مرافعات . مبدأ شخصية العقوبة . مؤداه؟

١ - لما كانت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت على ان يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو أية جهة مختصة . وكذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من انذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا فى اختصاص الموظف مما مفاده اشتراط الشارع أن يقوم طالب التنفيذ بإنذار الموظف المختص المطلوب اليه التنفيذ لتحديد مبدأ مهلة الثمانية أيام الممنوحة للتنفيذ خلالها والتي يستحق العقاب بانقضائها اذا امتنع عمدا عن التنفيذ .

٢ - من المقرر ان اعلان السند التنفيذي الى المدين تطبيقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات اجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ ايا كان نوعه - والا كان باطلا ، ولا يغنى عنه مجرد اعلان الموظف المختص المطلوب اليه التنفيذ بصحيفة الجنحة المباشرة المرفوعة عليه بطلب عقابه طبقا لنص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، ذلك بأنه لا يتصور ان يكون الشارع باغفاله النص على هذا الاجراء فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد قصد الخروج عن القواعد العامة لتنفيذ الأحكام ان الغاية التى استهدفها الشارع من سبق اعلان السند التنفيذي الى المدين تطبيقا لنص المادة ٢٨١ من قانون المرافعات انما هى اعلانه بوجوده وخطاره بما هو ملزم بادائه على وجه اليقين وتحديد امكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به جميع الشروط الشكلية والموضوعية . واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فانه يكون قد اقترن بالصواب . ولا يغير من ذلك أن يكون السند التنفيذي قد أعلن من قبل لغير المطعون ضدهما اذ الأصل عدم جواز العقاب الا لمن تحققت بالنسبة له اركان الجريمة لأن العقوبة شخصية لا يحكم بها الا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها .

الوقائع

اقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر ضد المطعون ضدهما امام محكمة جناح امبابية بوصف انهما امتنعا عن تنفيذ القرار الصادر فى الاعتراض رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٢ . وطلبت معاقبتهم بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات مع الزامهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين (المطعون ضدهما) سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لاييقاف التنفيذ والعزل والزامهما بأن يدفعوا بالتضامن للمدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض (المطعون ضدهما) وقضى فى معارضتهما

بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .
فاستأنف (المطعون ضدهما) . ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية)
قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم
المستأنف وبراءة المتهمين مما نسب اليهما ورفض الدعوى المدنية .
فطعنت المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون
ضدهما من جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم ورفض الدعوى المدنية قد أخطأ
في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قد بنى قضاءه على عدم اعلان القرار الصادر
من اللجنة القضائية بالاصلاح الزراعى فى الاعتراض رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٢
الى المطعون ضدهما برغم ان قانون الاصلاح الزراعى قد أوجب تنفيذ
القرارات التى تصدرها تلك اللجنة بمجرد اعتمادها من الهيئة العامة للاصلاح
الزراعى ، واذ كان قرار اللجنة قد صدقت عليه الهيئة بتاريخ ٧/٢٧
/١٩٧٤ فقد كان حريا بها ان تبادر بتنفيذه ، ولا محل للتذرع بنص المادتين
٢٨١ من قانون المرافعات و١٢٣ من قانون العقوبات من وجوب اعلان
المحكوم عليه بالسند التنفيذى وانه بالالتزام هذا الى انه المطعون ضدهما
قد أعلن بصحيفة الجنحة المباشرة ومع هذا لم ينفذ القرار الصادر لصالح
الطاعنة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه ببراءة المطعون ضدهما
ورفض دعوى الطاعنة بالتعويض على أساس أنها لم تعلنهما بصورة القرار
الصادر لصالحها فى الاعتراض رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٢ اعمالا لنص المادة
٢٨١ من قانون المرافعات وانتهت الى أن اغفال هذا الاجراء من شأنه أن
تفقد الجريمة المرفوعة بها الدعوى أحد عناصرها . لما كان ذلك ، وكانت
المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد نصت على أن يُعاقب بالحبس والعزل

كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة أو احكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الاموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم صادر من المحكمة أو أية جهة مختصة . وكذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من انذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم أو الامر داخلا في اختصاص الموظف مما مفاده اشتراط الشارع أن يقوم طالب التنفيذ بانذار الموظف المختص المطلوب اليه التنفيذ لتحديد بدء مهلة الثمانية أيام الممنوحة له للتنفيذ خلالها والتي يستحق العقاب بانقضائها اذا امتنع عمدا عن التنفيذ ، وكان من المقرر أن اعلان السند التنفيذي الى المدين تطبيقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات اجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ ايا كان نوعه - والا كان باطلا ، ولا يغنى عنه مجرد اعلان الموظف المختص المطلوب اليه التنفيذ بصحيفة الجنحة المباشرة المرفوعة عليه بطلب عقابه طبقا لنص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، ذلك بأنه لا يتصور أن الشارع باغفال النص على هذا الاجراء في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات قد قصد الخروج عن القواعد العامة لتنفيذ الاحكام اذ أن الغاية التي استهدفها الشارع من سبق اعلان السند التنفيذي الى المدين تطبيقا لنص المادة ٢٨١ من قانون المرافعات انما هي اعلانه بوجوده وخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتحديد امكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به جميع الشروط الشكلية والموضوعية ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فانه يكون قد اقترب بالصواب . ولا يغير من ذلك أن يكون السند التنفيذي قد أعلن من قبل لغير المطعون ضدهما اذ الاصل عدم جواز العقاب إلا لمن تحققت بالنسبة له أركان الجريمة لان العقوبة شخصية لا يحكم بها الا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع الزام الطاعنة المصاريف المدنية ومصارفة الكفالة .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة ومحمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد
نبيل رياض .

(٥٨)

الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده . شهادة سلبية . نيابة
عامة .

امتداد ميعاد التقرير بالطعن وايداع الاسباب فى حالة طعن النيابة العامة فى حكم
البراءة . شرطه ؟

(٢) تسعيرة . جريمة « اركانها » . قصد جنائى . مسئولية جنائية . حكم
« تسببيه » . تسبب معيب . نقض « حالات الطعن » . الخطا فى القانون .

جريمة البيع باكثر من السعر المقرر . المناط فى قيامها ؟

اعتذار المتهم بالعمل فى مهنة اخرى . غير الاتجار فى السلعة موضوع الجريمة . لا
يقبل . حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة . . حده ؟

١ - حيث ان البين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا فى
٢٥ من مارس سنة ١٩٨١ ببراءة المطعين ضده - من تهمة بيع سلعة بأزيد
من السعر المقرر قانونا - فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض
بتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٨١ واودعت الاسباب التى بنى عليها الطعن بذات
التاريخ متجاوزة بذلك - فى الطعن وتقديم الاسباب - الميعاد الذى حددته
المادة ٣٤ / ١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض ، مبررة هذا التجاوز بأن الحكم لم يودع بقلم كتاب
المحكمة التى أصدرته الا بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨١ وقدمت تأييدا لذلك
شهادتين سلبيتين من نيابة غرب اسكندرية الابتدائية تتضمن الاولى ان الحكم

لم يودع ملف القضية حتى يوم ٢٥ من ابريل سنة ١٩٨١ ، كما تتضمن الثانية ان ذلك الحكم اودع ملف القضية بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨١ . لما كان ذلك . وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر تنص على انه « ومع ذلك اذا كان الحكم صادرا بالبراءة ، وحصل الطاعن على شهادة بعدم ايداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، يقبل الطعن واسبابه خلال عشرة ايام من تاريخ ابلاغه بايداع الحكم قلم الكتاب ، وكانت النيابة العامة قد قررت بالطعن بالنقض وتقديم الاسباب فى الميعاد المنصوص عليه فى تلك الفترة ، كما استوفى الطعن كافة اوضاعه المقررة قانونا ومن ثم فانه يكون مقبولا شكلا .

٢- حيث أن الحكم المطعون فيه برر قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة بيع سلعة البرتقال بسعر ازيد من المقرر على ما ثبت للمحكمة من الاطلاع على بطاقته العائلية الصادرة بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ من انه يعمل كهربائيا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ان المطعون ضده اقر بمحضر جمع الاستدلالات انه يعمل تاجر خضروات وباع البرتقال لمجرى محاولة الشراء وانه كان ينوى أن يرد له باقى الثمن ، وكانت جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم فى حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وايا كانت صفته فى بيعها ، ان المناط فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة وكانت هذه الجريمة تتحقق باقتراف الفعل المادى دون ان يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بأنه يعمل فى مهنة أخرى غير الاتجار فى السلعة موضوع الجريمة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده لانه يعمل كهربائيا رغم ان الثابت من اقراره بالتحقيقات انه باع تلك السلعة - فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، هذا فضلا عن ان المحكمة لم تعرض فى تضائنها ببراءة المطعون ضده الى ذلك الاقرار وظروف ضبطه مما ينبىء انها اصدرت حكمها بغير احاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لادلتها

مما يصم هذا الحكم ايضا بعيب القصور ، لما هو مقرر ان محكمة الموضوع وان كانت لها ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت غير ان ذلك مشروط ان تلتزم الحقائق الثابتة بالاوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه باع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانونا وطلبت عقابة بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل ومحكمة جنح امن الدولة بالاسكندرية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه ثلثمائة جنيه والمصادرة والاشهار والغلق وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا في ١١ من فبراير سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته في ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١ . بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم .

قطعت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان البين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١ ببراءة المطعون ضده - من تهمة بيع سلعة بأزيد من السعر المقرر قانونا - فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٨١ ، واودعت الاسباب التي بنى عليها الطعن

بذات التاريخ متجاوزة بذلك - فى الطعن وتقديم الاسباب - الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ / ١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، مبررة هذا التجاوز بأن الحكم لم يودع بقلم كتاب المحكمة التى اصدرته الا بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨١ وقدمت تأييدا لذلك شهادتين سلبيتين من نيابة غرب الاسكندرية الابتدائية تتضمن الاولى ان الحكم لم يودع ملف القضية حتى يوم ٢٥ من ابريل سنة ١٩٨١ ، كما تتضمن الثانية ان ذلك الحكم اودع ملف القضية بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨١ . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر تنص على انه « ومع ذلك اذا كان الحكم صادرا بالبراءة ، وحصل الطاعن على شهادة بعدم ايداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، يقبل الطعن واسبابه خلال عشرة ايام من تاريخ ابلاغه بايداع الحكم قلم الكتاب ، وكانت النيابة العامة قد قررت بالطعن بالنقض وتقديم الاسباب فى الميعاد المنصوص عليه فى تلك الفترة ، كما استوفى الطعن كافة اوضاعه المقررة قانونا ومن ثم فانه يكون مقبولا شكلا .

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة بيع سلعة بأزيد من السعر المقرر قانونا ، قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه عول فى قضائه بالبراءة على ما ثبت من البطاقة العائلية للمطعون ضده انه يعمل كهربائيا ، فى حين ان القانون لا يشترط فى البائع الذى خالف التسعيرة ان يكون محترفا لتجارة السلعة موضوع الجريمة ، بل يكفى ان يكون هو الذى باشر البيع ولو تصادف وجوده عرضا بالمحل ، هذا فضلا عن ان المطعون ضده قد اقر بمحضر الضبط انه شريك فى ملكية المحل الذى ضبطت فيه الواقعة ، كما اقر بتحقيق النيابة انه باشر بالفعل واقعة البيع ، ولم تتعرض المحكمة لهذا الاقرار مما ينبىء انها لم تحط بالدعوى عن بصر وبصيرة مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه برر قضائه ببراءة المطعون ضده من تهمة

بيع سلعة البرتقال بسعر ازيد من المقرر على ما ثبت للمحكمة من الاطلاع على بطاقته العائلية الصادرة بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ من انه يعمل كهربائيا ، لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات المضمومة ان المطعون ضده قد اقر بمحضر جمع الاستدلالات انه يعمل تاجر خضروات وباع البرتقال لمجرى محاولة الشراء وانه كان ينوى ان يرد له باقى الثمن ، وكانت جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم فى حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وايا كانت صفته فى بيعها ، اذ المناط فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة وكانت هذه الجريمة تتحقق باقتراف الفعل المادى دون ان يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بأنه يعمل فى مهنة أخرى غير الاتجار فى السلعة موضوع الجريمة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده لانه يعمل كهربائيا رغم ان الثابت من اقراره بالتحقيقات انه باع تلك السلعة - فانه قد اخطأ فى تطبيق القانون هذا فضلا عن ان المحكمة لم تعرض فى قضائها ببراءة المطعون ضده الى ذلك الاقرار وظروف ضبطه مما ينبىء انها اصدرت حكمها بغير احاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لادلتها مما يصم هذا الحكم ايضا بعيب القصور ، لما هو مقرر ان محكمة الموضوع وان كانت لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط ان تلتزم الحقائق الثابتة بالاوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا مما يتعين نقضه والاعادة .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
احمد ابو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميره وصلاح البرجى .

(٥٩)

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محكمة استئنافية «نظرها الدعوى والحكم فيها» . حكم «تسبيبه» . تسبیب
غير معيب» .

إحالة المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف الذى انتهت إلى تأييده لأسبابه .
كفايتها عدم إلزامها بإعادة إيراد تلك الأسباب .

(٢) إثبات «إعتراف» . إجراءات «إجراءات المحاكمة» . دفع «الدفع ببطلان
الإعتراف» . إكراه . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

الدفع بحصول الإعتراف نتيجة إكراه لا يقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟

(٣) قتل عمد . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . رابطة السببية
مسئولية جنائية . حكم «تسبيبه» . تسبیب غير معيب» .

رابطة السببية فى المواد الجنائية . علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه الجانى وترتبط
من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمداً .

تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعى .

(٤) إثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطانها فى استخلاص الصورة
الصحيحة للدعوى» . سلطانها فى تقدير الدليل» .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى دون التقيد
بدليل معين . إشتراط أن يكون كل دليل قاطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى . غير لازم .
أساس ذلك ؟

(٥) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» . حكم «تسبيبه» . تسبیب غير
معيب» .

تتبع المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . غير لازم .

(٦) محكمة الجنايات «الإجراءات أمامها» «إعادة المحاكمة» «محكمة الأحداث»
«الإجراءات أمامها» .

إعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٢٩٥ إجراءات طبيعتها: هي بمثابة محاكمة مبتدأة. أثره: لمحكمة الإعادة الفصل في الدعوى بكامل حريتها. غير مقيدة بالحكم الغيابي السابق على خلاف الحكم الصادر غيابياً من محكمة الأحداث في جناية يرتكبها الحدث فلا يضار المعارض بناءً على معارضته.

١ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت كإنها صادرة منها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من دعوى القصور في هذا الصدد يكون في غير محله.

٢ - لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضي أن الطاعن قد دفع بأن الاعتراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه فإنه لا يكون له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض.

٣ - من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، وكانت هذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الطبيب الشرعي للأسانيد الفنية التي بنى عليها وأوردها الحكم في مدوناته فلا يجوز للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى موجبا لإجرائه اطمئناناً منها إلى تقرير الخبير ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

٤ - من حق محكمة الموضوع أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من مجموع الادلة والعناصر المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم أو بالادلة المباشرة إذ انه لا يشترط أن تكون الادلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لان الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفى أن تكون الادلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٥ - من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

٦ - لما كان قانون الاجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الباب الثانى من الكتاب الثانى وعنوانه الاجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين قد نص في المادة ٣٩٥ على أنه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنينات ويعاد نظر الدعوى امام المحكمة » . ومفاد هذا النص أن الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في جناية تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه ، وعلة ذلك أن اعادة المحاكمة طبقا لهذه المادة ليست مبناهما تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وترتيباً على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ مقصوراً على تخويل الطعن في مثل هذا الحكم للنياحة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به ، وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابياً من

محكمة الجنايات فى جناية عن الحكم الغيابى أو المعتبر حضوريا الصادر من محكمة الاحداث فى جناية يرتكبها الحدث، فقد نصت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث على أنه «تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر فى امر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف» كما نصت المادة ٣١ من هذا القانون على أنه تتبع امام محكمة الاحداث فى جميع الاحوال القواعد والاجراءات المقررة فى مواد الجنج مالم ينص على خلاف ذلك، ونصت المادة ٥١ على انه «تطبق الاحكام الواردة فى قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية فيما لم يرد به نص فى هذا القانون». واذ خلا القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ من نص يجيز المعارضة فى الاحكام الغيابية أو المعتبرة حضوريا فتسرى عليها احكام قانون الاجراءات الجنائية التى تجيز المعارضة فى مثل هذه الاحكام الصادرة من محكمة الجنج والمخالفات، وبالتالي فان الحكم الغيابى أو المعتبر حضوريا الصادر من محكمة الاحداث فى جناية يتهم فيها حدث يكون قابلا للطعن فيه بالمعارضة ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه على ما جرى به نص المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية، أما الحكم الاول الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية فلا يتعلق به حق المتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله وانما هو يسقط حتما بحضوره أو القبض عليه ولمحكمة الاعادة أن تفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابى ولها أن تشدد العقوبة أو تخفضها وحكمها فى كلا الحالتين صحيح قانونا.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الاصرار بان أنتوى قتلها وعقد العزم المصمم على ازهاق روحها وتوجه الى مسكنها وضربها بزجاجة على رأسها وضغط بكلتا يديه على عنقها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها وطلبت

عقابه بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٣١٧ / ١ - ٤ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٧ ، ١٥ / ١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ومحكمة احداث القاهرة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاز . فأستأنف المحكوم عليه . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وانطوى على الاخلال بحق الدفاع ولحقه البطلان ذلك بأنه لم يورد الادلة على ثبوت التهمة المسندة الى الطاعن مكتفيا بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وعول فى قضائه على اعتراف الطاعن فى التحقيقات دون أن يعنى بالرد على دفاعه ببطلان هذا الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه والتعذيب ، كما اعتمد على تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت أن وفاة المجنى عليها نشأت عن اسفكسيا الخنق بالضغط باليد على عنقه فى حين أنه لا توجد آثار للضغط على العنق الامر الذى يرجح معه أن تكون الوفاة قد نشأت عن مرض المجنى عليها بالربو الشعبى المزمن مما كان يوجب على المحكمة مناقشة الطبيب الشرعى فى مرض المجنى عليها وأعراضه التى تتماثل مع أعراض اسفكسيا الخنق غير أن المحكمة فاتها اتخاذ هذا الاجراء واعتمدت فى قضائها على أدلة تفتقر الى ما يدعمها بعد أن ثبت خلو مكان الحادث من بصمات للطاعن وأن الآثار التى وجدت على وشاح المجنى عليها ليست لدماء آدمية وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه رغم بطلانه لسقوطه بحضور الطاعن المحكوم عليه فى غيبته وكان

يتعين على المحكمة أن تعيد اجراءات المحاكمة وتصدر حكما جديدا مستقلا عن الحكم المستأنف . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه استعرض واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واقام عليها في حقه ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات واقوال ضابط المباحث وتحرياته واعتراف الطاعن بالتحقيقات ومما ثبت من تقرير الصفة التشريحية واورد مضمون كل دليل من هذه الادلة ومؤداه بما يكشف عن وجه استشهاده بها وهي ادلة سائغة تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف لاسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الاسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها اذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت كأنها صادرة منها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من دعوى القصور في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة امام درجتي التقاضى أن الطاعن قد دفع بأن الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه فانه لا يكون له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر امامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة امام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا ، وكانت هذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اتمام قضاءه في ذلك على اسباب تؤدي الى ما انتهى اليه ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الطاعن قام بخنق المجنى عليها بالضغط باليد على عنقها ودلل على توافر علاقة السببية بين هذا الفعل والوفاة بما حصله من تقرير الصفة التشريحية من أن وفاة المجنى عليها نشأت عن اسفكسيا الخنق نتيجة الضغط باليد على العنق كما نقل عن هذا التقرير أن الاصابات

تشاهدة بالرأس رضية تحدث من جسم صلب راض ايا كان نوعه وأن كسور
الاضلاع جائزة الحدوث من الضغط على جدار الصدر ويجوز حدوث هذه
الاصابات وفق التصوير الوارد باعتراف المتهم الطاعن، وكان الثابت من
الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه
لم ينازع في سبب الوفاة ولم يطلب مناقشة الطبيب الشرعى أو يوجه أى
اعتراض على تقريره، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة
التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى تقرير
الطبيب الشرعى للاسناد الفنية التى بنى عليها وأوردها الحكم فى مدوناته
فلا يجوز للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع
لم يثره امامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى موجبا لاجرائه
اطمئنانا منها الى تقرير الخبير ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير
سديد. لما كان ذلك، وكان من حق محكمة الموضوع أن تركز فى سبيل
تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق
القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من مجموع الادلة والعناصر
المطروحة عليها دون أن تتقيد فى هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود
بذواتهم أو بالادلة المباشرة اذ انه لا يشترط أن تكون الادلة التى اعتمد عليها
الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى
لان الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة
تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى
الادلة بل يكفى أن تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم
منها ومنتجه فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه، وكان
من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه
الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة عن أدلة
الثبوت التى يوردها الحكم وفى عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها
اطرحته اطمئنانا منها للادلة التى عولت عليها فى الادانة، واذ كان الحكم المطعون
فيه قد اورد الادلة التى استخلص منها الصورة التى اعتنقتها المحكمة لواقعة
الدعوى من اقوال شهود الاثبات وأقوال ضابط المباحث وتحريات واعتراف

الطاعن وتقرير الصفة التشريحية وهي الأدلة التي أطمأنت إليها المحكمة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها بما يكفي لتبرير اقتناعها بالادانة وبناءً بحكمها عن حالة القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثاني وعنوانه الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين قد نص في المادة ٣٩٥ على أنه «إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة». ومفاد هذا النص أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في جنائية تبطل حتماً وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه، وعلة ذلك أن إعادة المحاكمة طبقاً لهذه المادة ليست مبناهما تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وترتيباً على ذلك جاء نص المادة ٢٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصوراً على تحويل الطعن في مثل هذا الحكم للنياحة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها كل فيما يختص به، وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية عن الحكم الغيابي أو المعتبر حضورياً الصادر من محكمة الأحداث في جنائية يرتكبها الحدث، فقد نصت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أنه «تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف.....» كما نصت المادة ٣١ من هذا القانون على أنه «تتبع أمام محكمة الأحداث في جميع الأحوال القواعد والإجراءات المقررة في مواد الجنايات ما لم ينص على خلاف ذلك»، ونصت المادة ٥١ على أنه «تطبق الأحكام الواردة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما لم يرد به نص في هذا القانون»، وإذا خلا القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ من نص يجيز

المعارضة فى الاحكام الغيابية أو المعتبرة حضوريا فتسرى عليها احكام قانون الاجراءات الجنائية التى تجيز المعارضة فى مثل هذه الاحكام الصادرة من محكمة الجنح والمخالفات ، وبالتالى فان الحكم الغيابى أو المعتبر حضوريا الصادر من محكمة الاحداث فى جناية يتهم فيها حدث يكون قابلا للطعن فيه بالمعارضة ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه على ما يجرى به نص المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية ، أما الحكم الاول الصادر من محكمة الجنائيات فى غيبة المتهم بجناية فلا يتعلق به حق المتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله وانما هو يسقط حتما بحضوره أو القبض عليه ولمحكمة الاعادة أن تفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابى ولها أن تشدد العقوبة أو تخفضها وحكمها فى كلا الحالتين صحيح قانونا . واذ كان ذلك ، وكان الطاعن قد استأنف الحكم الابتدائى المعتبر حضوريا فان هذا الحكم لا يبطل بحضوره ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييده لا يكون قد أخطأ فى شيء ويكون النعى عليه بالبطلان فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ جمال الدين منصور وصالح خاطر ومحمد عباس مهران ومسعود السعداوى .

(٦٠)

الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٤ القضائية

(١) مواد مخدرة • محكمة الموضوع • «سلطانها في تقدير الدليل» •

حق محكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها . المجادلة في ذلك . غير جائزة .

(٢) مواد مخدرة • استيقاف • إثبات «بوجه عام» • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب» •

حق رجل السلطة في الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ؟

حق محكمة الموضوع تقدير مبررات الاستيقاف .

(٣) إثبات «شهود» • محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • حكم «مالا يعيبه» «تسبيبه» • تسبيب غير معيب» •

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

استخلاص الادانة او البراءة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه . لا يعيب الحكم .

١ - لما كان لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها فانه ليس للطاعن من بعد المجادلة في ذلك .

٢ - لما كان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكان الحكم قد دلل بادلة سائغة على ان استيقاف الطاعن كان مبررا ، وكان الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير اساس وينحل منعاه فى حقيقته الى جدل موضوعى لا يثار لدى محكمة النقض .

٣ - لما كان لمحكمة الموضوع ان تزن اقوال الشهود فتأخذ منها ما تطمئن اليه فى حق احد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن اليه منها فى حق متهم آخر دون ان يكون ذلك تناقضا يعيب حكمها مادام يصح فى العقل ان يكون الشاهد صادقا فى جزء من اقواله وغير صادق فى شطر منها مادام تقدير الدليل موكولا الى اقتناعها ، ومن ثم فان قضاء الحكم ببراءة المتهم الثانى لعدم اطمئنان المحكمة الى اقوال الضابطين فى حقه لا يتناقض مع ما انتهى اليه حكمها من ادانة الطاعن اخذا باقوالهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه احرز بقصد الاتجار جوهرامخدرا (حشيشا) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . وطلبت احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١ / ١ ، ٢ ، ٣٧ / ١ ، ٣٨ ، ٤٢ / ١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاول والمعدل بقرار الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . باعتبار ان احرار المخدر كان بغير قصد الاتجار او التعاطى أو الاستعمال الشخصى . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة نقل مخدر بقصد الاتجار قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والتناقض ، ذلك انه اعتنق صورة للدعوى استمدتها من اقوال شاهدى الاثبات رغم مجافاتها للعقل والمنطق ، خاصة وانه لا يتصور اصطدام الدراجة البخارية التى كان يركبها الطاعن بأحد البراميل - على حد قولهما - دون ان يحدث بها تلف ينبىء عن هذا التصادم - هذا الى ان الحكم لم يرد على الدفع بانعدام مبررات الاستيقاف بالاضافة الى انه قضى ببراءة المتهم الثانى رغم وحدة الادلة التى دان بمقتضاها الطاعن - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اثبت بيانا لواقعة الدعوى ان الطاعن اقبل راكبا خلف قائد احدى الدراجات البخارية ولما اشار الضابط لقائدها بالوقوف للتأكد من حمله رخصة القيادة رفض الامتثال لطلبه واسرع فى القيادة على غير هدى مما ادى الى اصطدامه بأحد براميل الشرطة العسكرية ٥ الموضوعه بعرض الطريق ، فسقطت من الطاعن لفافة من القماش كانت فى حجره فالتقطها وبفضها وجد بداخلها اربع طرب من الحشيش ، فقام بضبطه وتحفظ على زميله قائد الدراجة ، واورى تقرير المعامل ان المضبوطات لمخدر الحشيش - لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها فانه ليس للطاعن من بعد المجادلة فى ذلك ، واذ كان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكان الحكم قد دلل بأدلة سائغة على أن استيقاف الطاعن كان مبررا ، وكان الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير اساس وينحل منعاه فى حقيقته الى جدل موضوعى لا يثار لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تزن اقوال الشهود فتأخذ

منها ما تطمئن اليه في حق احد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر دون ان يكون ذلك تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل ان يكون الشاهد صادقا في جزء من اقواله وغير صادق في شطر منها مادام تقدير الدليل موكولا الى اقتناعها ، ومن ثم فان قضاء الحكم ببراءة المتهم الثانى لعدم اطمئنان المحكمة الى اقوال الضابطين في حقه لا يتناقض مع ما انتهى اليه حكمها من ادانة الطاعن اخذا باقوالهما . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد الصوفى ومسعد الساعى وأحمد سعفران ومحمود البارودى .

(٦١)

الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ القضائية

(١) اثبات «خبرة» • نقض «اسباب الطعن» • ما لايقبل منها •
تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير • موضوعى •

(٢) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» • اثبات «خبرة» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما لا يوفره • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب •
المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى • حد ذلك ؟

(٣) ضرب «أحدث عاهة» • عاهة مستديمة • جريمة «أركانها» • حكم «تسببيه» •
تسبیب غیر معيب •

العاهة المستديمة • تعريفها ؟

ثبوت اصابة العين بضعف يستحيل برؤء • أو فقد منفعتها كلية • كفاية أيهما لتحقيق
جناية العاهة المستديمة • عدم وقوف المحكمة على قوة أبصار العينين قبل الاصابة •
لايقدح فى سلامة الحكم •

(٤) اثبات «بوجه عام» «شهود» • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب • ضرب
«أحدث عاهة» • عاهة مستديمة • محكمة الموضوع «سلطانها فى استخلاص الصورة
الصحيحة لواقعة الدعوى» •

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى •
وزن اقوال الشهود • موضوعى •

(٥) اثبات «بوجه عام» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» . ضرب «أحدث عاهة» .

المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة .

(٦) دفع «الدفع بتلقيق التهمة» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .
الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي . الرد عليه صراحة . غير لازم .

١ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات ، ومادامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك .

٢ - لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الدفاع الى ما طلبه من مناقشة الطبيب الذي أوقع الكشف على المجنى عليه فور دخوله المستشفى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، ومن ثم فان النعى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون في غير محله .

٣ - لما كان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد اعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة ، وكان يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الاصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقدا كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي الى ان اصابة المجنى عليه في عينيه قد خلفت له عاهة مستديمة هي ضعف قوة الأبصار ، ومن ثم فان النعى على الحكم لعدم وقوفه على قوة ابصار العينين قبل الاصابة يكون غير سديد .

٤ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها.

٥ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم.

٦ - من المقرر أن الدفع بتلقيق الاتهام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أحدثا عمدا بالمجنى عليه الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وذلك بان قاما بدفعه داخل مسكنيهما فقام المتهم الثاني بسكب محلول كيماوى فى عينيه مما ادى الى ضعف قوة ابصاره بنسبة ٣٥٪ وذلك على النحو المبين بالتحقيقات. وامرت باحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمرها. وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا نهائيا. ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر والزامهما بان يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضا نهائيا والمصاريف المناسبة ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماه بعد أن عدلت وصف التهمة الى : أحدثا عمدا ب.....

الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف عنها عاهة مستديمة هى فقد قوة ابصار العينين بأن أمسك به أولهما وألقى الثانى على عينه مادة كاوية «محلول كيمياوى» وتقدر نسبة العاهة بنحو ٣٥٪.

فقطع كل من المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانهما بجريمة احداث عاهة مستديمة قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه قصور فى التسبب، ذلك بأن المدافع عن الطاعنين طلب مناقشة الطبيب الذى أوقع الكشف الطبى على المجنى عليه فور دخوله المستشفى لأن التقرير الطبى المبدئى جاء خلوا من اصابة العينين، كما قال بضرورة وجود كشف طبى سابق على الواقعة للوقوف على قوة ابصار العينين قبل الاصابة، وبيان أحدا من الطاعنين لم يكن موجودا وقت الحادث، وساق القرائن الدالة على تلفيق الاتهام بيد أن الحكم لم يستجب الى طلب الدفاع المشار اليه ولم يعن بالرد على شىء مما أثاره مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله أنها تتحصل فى انه بتاريخ وحال عودة ... (المجنى عليه) الى مسكنه فوجيء بكل من ... (الطاعن الأول) و ... (الطاعن الثانى) واللذين توجد خصومة سابقة بينه وبينهما بمسكانه من يده ويدخلانه الى مسكنهما ويتعديان عليه ضربا وأن الثانى أحضر مادة التتر وألقى بها على عينيه - وأورى التقرير الطبى الشرعى ان اصابة ... (المجنى عليه) بأنها اصابات رضية حدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضة ويجوز حدوثها من الضرب بالأيدى أما اصابة العينين فقد حدثت نتيجة القاء مادة التتر عليهما وقد أدت الى ضعف قوة أبصارهما مما يعتبر عاهة مستديمة تقدر بنحو ٣٥٪ وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه بالصورة المتقدمة فى حق الطاعنين أدلة

استقاهما من أقوال المجنى عليه وولده ومن التقرير الطبي الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن اصابة المجنى عليه بالعينين قد حدثت نتيجة القاء مادة التتر عليهما أخذا بما جاء بالتقرير الطبي الشرعى الذى اطمأن اليه فى حدود سلطته التقديرية وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات ، ومادامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها فى ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الدفاع الى ما طلبه من مناقشة الطبيب الذى أوقع الكشف على المجنى عليه فور دخوله المستشفى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، ومن ثم فان النعى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد اعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة ، وكان يكفى لتوافر العاهة المستديمة - كما هى معرفة به فى القانون - أن تكون العين سليمة قبل الاصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقدا كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعى الى ان اصابة المجنى عليه فى عينيه قد خلفت له عاهة مستديمة هى ضعف قوة الابصار ، ومن ثم فان النعى على الحكم لعدم وقوفه على قوة ابصار العينين قبل الاصابة يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن

وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال المجنى عليه وشاهد الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فان النعى على الحكم بالالتفات عما أثاره الطاعنان من أنهما لم يكونا بمحل الحادث وقت وقوعه يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لاتستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الصوفى ومسعد الساعى واحمد سفقان وعادل عبد الحميد .

(٦٢)

الطعن رقم ٧٤٤٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) اجراءات المحاكمة . محكمة الجنائيات . الاجراءات امامها . اثبات «شهود» .
دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب .
نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .
وجوب اعلان الشهود للذين لم يدرجوا فى القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم .
المادة ٢/٢١٤ مكرراً اجراءات .

اعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة .
قعود المتهم عن سلوك السبيل الذى رسمه القانون فى المادة سالفه الذكر . لاثريب على
المحكمة ان لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شاهده .

(٢) حكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل» . «تسبيبه» . تسبيب غير معيب .
إنطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة . لا يعيبه مادامت النتيجة التى خلص إليها
صحيحة ومتفقة مع التطبيق القانونى السليم .

١ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكررا (١) من قانون
الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ اذ جرى نصها
بالآتى : «وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسماؤهم فى
القائمة سالفه الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى
ونلك مع تحمل نفقات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود . فان هذا النص
صريح فى وجوب قيام المتهم باعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا

فى القائمة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ السالف الاشارة اليه - على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى مما لا يتصور معه ان يتوقف اعلانهم من قبله على تصريح من المحكمة . واذ كان ذلك وكان الطاعن لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكررا (١) من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للشاهد الذى طلب الى محكمة الجنايات سماعه ولم يدرج اسمه فى قائمة الشهود ، فلا تثريب على المحكمة ان هى لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعه ويضحى تعيب الحكم المطعون فيه بالقصور والاخلال بحق الدفاع غير سديد .

٢ - من المقرر من ان انطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة لا يعيبه مدامت النتيجة التى خلص اليها صحيحه وتتفق والتطبيق القانونى السليم . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . وامرت باحاليته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بامرها . ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٢٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات . قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أن دان الطاعن بجريمة احراز جواهر مخدر (حشيش) بقصد الاتجار، قد شابه قصور في التسبب واخلال بحق الدفاع. ذلك بأنه رد على طلب الطاعن سماع المرشد الذي دس له المخدر بقوله أنه «كان عليه فور أن علم باسمه أن يتقدم بطلب للنيابة العامة لتصرح له باعلانه للحضور أمام المحكمة بجلسة المرافعة ومن ثم لا ترى المحكمة موجبا لذلك الطلب إذ قصد به تعطيل الفصل في الدعوى». وهو ما لا يصلح ردا ويتعارض مع ما هو ثابت بالاوراق من أن الطاعن طلب الى النيابة العامة تحقيق هذا الدفاع ولو استجابت المحكمة لطلبه لتغير وجه الرأي في الدعوى وانتفى القصد الجنائي عنه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة احراز جواهر مخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأقام على ثبوتها في حقه ادلة مستمدة من أقوال رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالقنطرة وضابط آخر وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي، وهي ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكررا (١) من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إذ جرى نصها بالآتي: وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسماؤهم في القائمة سألقة الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك مع تحمل نفقات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود. فان هذا النص صريح في وجوب قيام المتهم باعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ السالف الاشارة اليه - على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبله على تصريح

من المحكمة . واذ كان ذلك وكان الطاعن لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكررا (١) من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للشاهد الذى طلب الى محكمة الجنايات سماعه ولم يدرج اسمه فى قائمة الشهود ، فلا تثريب على المحكمة ان هى لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعه ويضحي تعيب الحكم المطعون فيه بالقصور والاخلال بحق الدفاع غير سديد ، لما هو مقرر من ان انطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة لايعيبه مادامت النتيجة التى خلص اليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانونى السليم . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد
المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين / حسن غلاب
ومحمد احمد حسن والصاوى يوسف .

(٦٣)

الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ القضائية

(١) ضرب «أحدث عاهة» ، إثبات «بوجه عام» «شهود» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب
غير معيب، «ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل» .
من المعارف العامة أن الاعتداء بجسم صلب ثقيل يمكن أن تتخلف عنه العاهة .

(٢) جريمة «أركان الجريمة» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب ، ضرب «أحدث
عاهة» ،

آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية فى الجريمة .

(٣) نقض «أسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها ،

تفصيل أسباب الطعن بالنقض ابتداء . واجب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه وتيسيراً
لإدراك ما شاب الحكم من عوار . أثر تخلف ذلك فى سبب من أسباب الطعن . عدم قبول
هذا السبب .

(٤) نقض «أسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها . حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب .
وجه الطعن . يجب أن يكون واضحاً محدداً .

(٥) ضرب . محكمة الموضوع «الاجراءات أمامها» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ما
لا يوفره ، نقض «أسباب النقض» ، ما لا يقبل منها ،

حضور المدافع عن الطاعن بجلسة المحاكمة وتنازله عن سماع الشهود مكتفياً بتلاوة
أقوالهم فى التحقيقات . النعى ببطلان الاجراءات بعد ذلك ليس له محل .

(٦) إثبات «شهود» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب ،

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

خصومة الشاهد للمتهم لاتمنع من الأخذ بشهادته .

حق المحكمة في الأخذ برواية شخص يتقلها عن آخر . متى رأت أنها صدرت منه حقيقة وأنها تمثل واقع الدعوى .

١ - من المعارف العامة التي لا تحتاج الى خبرة فنية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب ثقيل كما هو الشأن في الاداة المستعملة - الكوريك - يمكن ان تتخلف عنه العاهة سواء تم الاعتداء بالجزء الحاد منها أو بالجزء الخلفى الخشبي .

٢ - من المقرر أيضا ان آلة الاعتداء ليست من الاركان الجوهرية للجريمة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣ - من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لاول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهري الذي وقع فيه أو موطن بطلان الاجراءات الذي اثر فيه .

٤ - لما كان الطاعن لم يكشف في أسباب طعنه عن أوجه الدفاع التي ينعى على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى وهل تحوى دفاعا جوهريا مما يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه أم أنه من قبيل الدفاع الموضوعي الذي يكفى القضاء بالادانة اخذا بأدلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة ردا عليه - بل ساق قوله في هذا الصدد مرسلا مجهلا ، فان هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

٥ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن قد

تنازل عن سماع الشهود مكتفيا بتلاوة أقوالهم في التحقيقات ، فان منعاه ببطلان الاجراءات لعدم سماعهم لا يكون له محل .

٦ - لما كان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، ولها ان تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن لها ان تأخذ برواية ينقلها شخص عن اخر متى رأت ان تلك الاقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بآله (كوريك) على مواضع متفرقة من جسمها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي عدم القدرة على بسط مفصل الكوع الايسر فى المدى الطبيعى مما يقلل من كفاءتها وتقدر بنحو ١٥ ٪ ، واحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الضرب الذى تخلفت من جرائمه عاهة مستديمة فقد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع والبطلان فى الاجراءات والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الحكم لم يبين ما اذا كان الاعتداء قد تم بالجزء الحديدى من الآلة الحادة (الكوريك) أم من الجزء الخلفى الخشبى لها مع ما لهذا البيان من أثر فى تخلف العاهة بالمجنى عليها ، واكتفى بالقول بأن دفاع الطاعن مجرد محاولة للتشكيك فى أدلة الثبوت دون أن يبين ماهية هذا الدفاع أو يرد على ما أثاره الطاعن من دفاع من شأنه نفي الاتهام . كما ان المحكمة لم تسمع الشهود رغم حضورهم بالجلسة وعولت على اقوالهم رغم ما بينهم وبين الطاعن من خلافات ، وفضلا عن ذلك فقد عول الحكم - فيما عول - على شهادة كل من و مع أن شهادتيهما سماعتان . وفى كل ذلك ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبها عليها ولم ينازع الطاعن فى أن لها اصلا صحيحا فى الاوراق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه انتهى فى تدليل سائغ لا قصور فيه الى أن الطاعن على سبيل الاستقلال والانفراد اعتدى على المجنى عليها بأداة كان يحملها - كوريك - فأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تخلف عن احداها عاهة مستديمة بالمجنى عليها وذلك أخذا بشهادة شهود الاثبات التى اطمأن اليها وما خلص اليه التقرير الطبى النهائى ، واذ كان من المعارف العامة التى لا تحتاج الى خبرة فنية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب ثقيل كما هو الشأن فى الاداة المستعملة - الكوريك - يمكن ان تتخلف عنه العاهة سواء تم الاعتداء بالجزء الحاد منها أو بالجزء الخلفى الخشبى وكان من المقرر أيضا أن آلة الاعتداء ليست من الاركان الجوهرية للجريمة ، فان ما يثيره الطاعن

فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه فى تطبيقه أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الاجراءات الذى اثر فيه ، وكان الطاعن لم يكشف فى اسباب طعنه عن أوجه الدفاع التى ينعى على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى وهل تحوى دفاعا جوهريا مما يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه أم أنه من قبيل الدفاع الموضوعى الذى يكفى القضاء بالادانة أخذا بأدلة الثبوت التى اطمأنت اليها المحكمة ردا عليه - بل ساق قوله فى هذا الصدد مرسلا مجهلا ، فان هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع الشهود مكتفيا بتلاوة اقوالهم فى التحقيقات ، فان منعا ببطالان الاجراءات لعدم سماعهم لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما ان لها أن تأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت ان تلك الاقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ينحل فى حقيقته الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين الرفض .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد . نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان . نائب رئيس المحكمة ، ومحمد رفيق البسطويسى . نائب رئيس المحكمة ، ومحمد بهى الدين عبدالله . وسرى صيام .

(٦٤)

الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) نقض «التقرير بالطعن وايداع الاسباب» • ميعاده •
عدم تقديم الطاعن اسباباً لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
- (٢) مواد مخدرة • اسباب الاعفاء وموانع العقاب «موانع العقاب» •
مناط الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات .
- (٣) مواد مخدرة • جلب • تعدد «تعدد الجرائم» • عقوبة «عقوبة اشد» • موانع العقاب •
حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد فى حكم الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات هو اعتبار المتهم انما قصد ارتكاب الجريمة الاشد عقوبة فقط دون الجريمة او الجرائم الاخف .
- اعفاء المطعون ضده من العقاب عن الجريمة الاشد اعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يترتب عليه عدم توقيع عقوبة عن الجريمة ذات العقوبة الاخف .
مثال .
- (٤) مواد مخدرة • اسباب الاباحة وموانع العقاب «الاعفاء من العقاب» •
الاعفاء من العقوبة • معناه . أثره ؟

(٥) مواد مخدرة • جلب • تهريب جمركى • ارتباط • موانع العقاب • نقض «حالات الطعن • الخطأ فى القانون» • مناط الارتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٢ عقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى إحداها بالبراءة .

امتناع العقاب عن جريمة جلب المخدر لقيام موجب الاعفاء منها . اقتضائه عدم توقيع العقوبة عن جريمة التهريب الجمركى الأخف المرتبطة بالجريمة الأولى . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها للخطأ فى تطبيق القانون . أساس ذلك ؟

(٦) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» • اثبات «بوجه عام» «شهود» • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب» • نقض «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها» • كفاية إيراد الحكم من مؤدى الأدلة ما يكفى لتبرير إقتناع المحكمة بما قضت به .

مجادلة محكمة الموضوع فى سلطانها فى وزن عناصر الدعوى لا تقبل أمام محكمة النقض .

(٧) نيابة عامة • نقض «المصلحة فى الطعن والصفة فيه» • «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها» • طعن «الصفة فى الطعن» •

للنيابة العامة الطعن فى الحكم ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه . أساس ذلك ؟

(٨) مواد مخدرة • وصف التهمة • بطلان • محكمة الموضوع «سلطانها فى تعديل وصف التهمة» • إجراءات المحاكمة • نقض «حالات الطعن» • بطلان الإجراءات» • المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة على الفعل . لها أن ترد الواقعه الى الوصف القانونى السليم .

تعديل التهمة ذاتها ومساءلة المتهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى . لا تملكه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى . ويقتضى لفت نظر الدفاع عملاً بنص المادة ٢٠٨ إجراءات . قعودها عن ذلك بطلان فى الإجراءات يعيب الحكم .

١ - ان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله .

٢ - مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات الرقيم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، أنه فى حالة ابلاغ السلطات العامة عن الجريمة

بعد علمها بها فان موجب الاعفاء المنصوص عليه فى هذه المادة يتوافر متى كان الابلاغ صادقا متسما بالجدية والكفاية ومن شأنه معاونة السلطات للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٢٢ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدى خدمة للعدالة .

٣ - جريمة جلب مخدر الافيون ، وجلب جواهر فوسفات الكودايين والفانودورم والدكستروبروكستين ، قد كونهما فعل واحد ، وكان النص فى الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » مفاده ان حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد ، هو اعتبار المتهم انما قصد ارتكاب الجريمة الاشد عقوبة فقط دون الجريمة او الجرائم الاخف ، فلا تصح مؤاخذه المتهم الا عن جريمة واحدة هى الاشد عقوبة ، وبصدور الحكم فى هذه الجريمة تنتهى المسؤولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة بعد أن خلصت الى ادانة المطعون ضده الاول بجريمة جلب مخدر الافيون ذات العقوبة الاشد ، أعفته من العقاب اعمالا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ولم توقع عليه عقوبة عن الجريمة الاخرى ذات العقوبة الاخف ، فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، اذ مقتضى التعدد المعنوى هو عدم قيام الجرائم التى تتمخض عنها الأوصاف الاخف مع قيام الجريمة الاشد ، بما يترتب على محاكمة الجانى عن هذه الجريمة الاخيرة من انقضاء مسئوليته الجنائية عن الفعل بأوصافه كافة ونتائجه جميعها .

٤ - ان الاعفاء من العقاب ليس اباحة للفعل او محوا للمسؤولية الجنائية ، بل هو مقرر لمصلحة الجانى الذى تحققت فى فعله وفى شخصه عناصر المسؤولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للعذر المعفى من العقاب من اثر هو حط العقوبة عن الجانى بعد استقرار ادانته دون ان يمس ذلك قيام الجريمة فى ذاتها أو اعتبار المجرم المعفى من العقاب مسئولا عنها ومستحقا للعقاب اصلا .

٥ - أن مناط الارتباط في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في احداها بالبراءة، وكانت جريمة تهريب مخدر الاقيون المسندة للمطعون ضده الاول، مرتبطة بجريمة جلبه ذلك المخدر ارتباطا لا يقبل التجزئة وقد وقعت الجريمتان لغرض واحد، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما وهي عقوبة الجلب، واذ امتنع على المحكمة توقيع هذه العقوبة - بعد أن اطمأنت الى ادانته - لما ارتأته من قيام موجب الاعفاء منها، فقد كان لزاما عليها ألا تحكم عليه بعقوبة الجريمة الأخف (التهريب الجمركي) المرتبطة بالجريمة الاولى، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وعاقب المطعون ضده الاول بعقوبة جريمة التهريب الجمركي بعد أن دانه بجريمة الجلب ذات العقوبة الاشد وان أعفاه من العقاب عنها، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يؤذن لهذه المحكمة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة المتهم (المطعون ضده الاول) من تلقاء نفسها في خصوص ما قضى به عليه من عقوبة الحبس في جريمة التهريب الجمركي.

٦ - تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر، واذ كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال المطعون ضده الاول - التي تأيدت بضبط المطعون ضده الثاني خارج ميناء السويس في المكان الذي عينه المطعون ضده الاول - وأخذت بتصويره للواقعة بالنسبة له وحده دون المطعون ضده الرابع الذي قضت ببراءته، فان ذلك من اطلاقاتها لما لها من حق تجزئة أقوال المتهم فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى، فضلا عما أورده - بما لا تماري فيه النيابة الطاعنة - من عدم وجود المطعون ضده الرابع خارج ميناء السويس، وهو ما يتمحّض معه ما تثيره النيابة العامة في هذا الصدد جدلا موضوعيا في تقدير الدليل،

وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه امام محكمة النقض .

٧ - لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص اعتبارا بأنها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن فى الاحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه .

٨ - لما كانت الدعوى الجنائية - بالنسبة لتهمة جلب المواد المخدرة - قد رفعت على المطعون ضده الثالث بوصف انه جلب مواد فوسفات الكودايين والدكستروبروكستين والفانودروم المخدرة وأن النيابة العامة طلبت عقابه عنها بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ من قانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول رقم ٣ الملحق ، الا ان المحكمة دانتته بجريمة جلب مخدر الافيون وعاقبته عنها بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١/٣٣ من ذات القانون والجدول رقم (١) الملحق به ، فانها تكون قد عدلت التهمة ذاتها وساءلته عن واقعة لم ترفع بها الدعوى ، وهو ما لا تملكه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ويقتضى لفت نظر الدفاع عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : (أولا) المتهمون الاول والثانى والرابع بأنهم : جلبوا جوهرا مخدرا (افيون) الى اراضى جمهورية مصر العربية وذلك دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة المختصة . (ثانيا) : المتهمان الاول والثالث : جلبا جواهر مخدرة (موسفات الكودايين - مادة الدكستروبروكستين - مادة الفانودروم) الى اراضى جمهورية مصر العربية وذلك دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة (ثالثا) : المتهمون جميعا : هربوا البضائع المبينة بالاوراق موضوع التهمتين الاولى

والثانية وذلك بان ادخلوها للبلاد بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة . وطلبت احوالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . ومحكمة جنايات السويس قضت حضوريا فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٤ بالنسبة للطاعنين عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ و ٣٦ و ١/٤٢ و ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين ٥ و ٨ من الجدول رقم ٣ والملحق بذات القانون وتعديلاته والمادتين ١٧ و ١/٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ١٣ و ١٥ و ١٢١ و ١٢٢ و ١/١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمعدل بالقانونين ٨٨ لسنة ١٩٧٦ و ٧٥ لسنة ١٩٨٠ (أولا) باعفاء من العقوبة بالنسبة للتهمة الاولى المسندة اليه وبمعاقبته عن التهمة الثانية بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات . (ثانيا) بمعاقبة كل من بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه مبلغ ثلاثة الاف جنيه والمصادرة عن التهمتين المسندتين لكل منهما (ثالثا) بالزام المتهمين الثلاثة سالفى الذكر بان يؤدوا لمصلحة الجمارك مبلغ ٣١٦٩٦ جنيه . (رابعا) ببراءة وشهرته (.....) مما اسند اليه بلا مصاريف جنائية . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ . كما طعن المحكوم عليهم (الطاعنون) فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان المحكوم عليه الاول وان قرر بالطعن فى الميعاد الا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الاسباب يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ومن حيث ان الطعون المقدمة من النيابة العامة والطاعنين الثانى والثالث قد استوفت الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما الأول والثالث (.....) بجرائم جلب مخدر الافيون وجلب مواد فوسفات الكودايين والدكستروبروكستين والفانودروم المخدرة وتهريب بضائع الى داخل البلاد وأعفى المطعون ضده الأول من العقوبة المقررة لجريمة جلب مخدر الافيون ، كما قضى ببراءة المطعون ضده الرابع من تهمة جلب مخدر الافيون وتهريب بضائع ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان في الاجراءات وفساد في الاستدلال وتناقض في التسبيب ، ذلك بأن اعفاء المطعون ضده الأول من عقوبة جريمة جلب مخدر الافيون جاء على خلاف مقتضى المادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إذ هو لم يبلغ السلطات العامة عن جريمة المطعون ضده الثانى الذى علم رجال مباحث المخدرات بارتكابه جريمة جلب مخدر الافيون وقاموا بضبطه وتفتيشه بعد استئذان مدير عام جمارك السويس فى ذلك ، وأن جريمة المطعون ضده الثالث جلب المواد المخدرة الاخرى (فوسفات الكودايين والدكستروبروكستين والفانودروم) المؤثمة بنص المادة ٤٤ من قانون مكافحة المخدرات سالف الذكر ينحسر عنها الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ منه ، كما أن ابلاغ المطعون ضده الأول عن المطعون ضده الرابع لم يوصل الى ضبطه وهو مناط الاعفاء طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات لان الإبلاغ حصل بعد علم السلطات العامة بالجريمة . وقد تردى الحكم فى خطأ قانونى آخر حين قضى باعفاء المطعون ضده الأول من العقاب عن التهمة الثانية المسندة اليه وهى جلبه مخدر فوسفات الكودايين ومشتقاته ، وفاته أن الاعفاء مقصور على العقوبات المقررة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون المخدرات دون المادة ٤٤ منه المنطبقة على تلك التهمة . وبالنسبة للمحكوم عليه الثالث ، فقد دانه الحكم بجريمة جلب مخدر الافيون وعاقبة عنها بالاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ثلاثة آلاف جنيه برغم أن الدعوى الجنائية لم ترفع عليه بتلك الواقعة وانما رفعت بوصف أنه جلب مواد فوسفات الكودايين والدكستروبروكستين والفانودروم المخدرة والعقوبة المقررة لهذه الجريمة هى الحبس مع الشغل

مدة لا تزيد على ستة شهر وغرامة لا تجاوز مائة جنيه او احدى هاتين العقوبتين . هذا الى أن الحكم المطعون فيه ، وبرغم وحدة الدليل قبل كل المتهمين ، خلص الى براءة المطعون ضده الرابع - دون غيره - على سند من أنه لم يتم ضبطه ، في حين أن عدم ضبط المتهم لا يصلح في حد ذاته مبررا مقبولا للنيل من أدلة الثبوت التي اقتنعت بها المحكمة ورتبت عليها قضاءها بادانة باقى المتهمين . وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات الرقيم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، أنه في حالة ابلاغ السلطات العامة عن الجريمة بعد علمها بها فان موجب الاعفاء المنصوص عليه في هذه المادة يتوافر متى كان الابلاغ صادقا متسما بالجدية والكفاية ومن شأنه معاونة السلطات للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، لما كان ذلك الحكم المطعون فيه قد قضى باعفاء المطعون ضده في قوله «والفقرة الاخيره (من المادة ٤٨) تتناول حالة الابلاغ بعد علم السلطات بالجريمة وتتطلب تعدد الجناة المساهمين في الجريمة وأن يكون الاخبار صادقا ويقوم الدليل عليه وأن يكون جديا منتجا وكافيا في كشف باقى المساهمين في الجريمة ذا أثر ايجابى في تمكين السلطات من ضبط باقى المساهمين - من الناحية الواقعية والقانونية - في الجريمة غير أن ذلك لا يقتضى أن يسفر ضبط هؤلاء الاشخاص عن احرازهم أو حيازتهم مخدرا ولا يشترط لانتاج الاخبار أثره بالاعفاء من العقاب أن يقضى بادانة المبلغ عنهم ، إذ أن المبلغ غير مسئول عن هذا الامر . وكان الثابت من الاوراق أن المتهم الاول حين ضبطت المواد المخدرة معه سارع بالكشف عن باقى المتهمين المساهمين معه في ذات الجريمة - وقدم الدليل على صحة هذا القول عن نحو ما ادى الى ادانة المتهمين الثانى والثالث - كما أن ما أبداه في شأن المتهم الاخير قد تماثل مع ما حدده بالنسبة للمتهم الثالث والذي أقام قناعة المحكمة على نحو ادى الى معاقبته لمساهمة في ذات جريمة المتهم الاول والاوراق تكشف عن ان

عدم الوصول الى ذات النتيجة فى شأن المتهم الرابع لا يرجع للمبلغ ، وكانت محكمة الموضوع وفى حدود سلطتها التقديرية قد خلصت الى صدق وجدية ابلاغ المطعون ضده الاول عن المساهمين معه فى الجريمة ورتبت على ذلك اعفاءه من العقاب عن جريمة جلبه المواد المخدرة لعدم مسئوليته عن عدم ضبط المتهم الرابع أو القضاء ببراءته من تهمة جلب مخدر الافيون ، وكان توافر موجبات الاعفاء لابلاغ المطعون ضده الاول عن جريمة المطعون ضدهما الثانى والرابع كاف لاعفائه من العقوبة بما يغنى عن بحث توافرها فى ابلاغه عن جريمة المطعون ضده الثالث (.....) ، فان الطعن فى هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكانت جريمتا المطعون ضده الاول ، وهما جلب مخدر الافيون ، وجلب جواهر فوسفات الكودايين والفانودروم والدكستروبروكستين ، قد كونهما فعل واحد ، وكان النص فى الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أنه . «اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها» مفاده أن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد ، هو اعتبار المتهم انما قصد ارتكاب الجريمة الاشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الاخف ، فلا تصح مؤاخذه المتهم الا عن جريمة واحدة هى الاشد عقوبة ، وبصدور الحكم فى هذه الجريمة تنتهى المسئولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة بعد أن خلصت الى ادانة المطعون ضده الأول بجريمة جلب مخدر الافيون ذات العقوبة الاشد ، أعفته من العقاب اعمالا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ولم توقع عليه عقوبة عن الجريمة الاخرى ذات العقوبة الاخف ، فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، اذ مقتضى التعدد المعنوى هو عدم قيام الجرائم التى تتمخض عنها الأوصاف الاخف مع قيام الجريمة الاشد ، بما يترتب على محاكمة الجانى عن هذه الجريمة الاخيرة من انقضاء مسئوليته الجنائية عن الفعل بأوصافه كافة ونتائجه جميعها ، ويكون منعى النيابة فى هذا الصدد ، على غير سند ، لما كان ذلك ، وكان الاعفاء

من العقاب ليس اباحة للفعل او محوا للمسئولية الجنائية، بل هو مقرر لمصلحة الجانى الذى تحققت فى فعله وفى شخصه عناصر المسئولية الجنائية واستحقاق العقاب، وكل ما للعدر المعفى من العقاب من اثر هو حط العقوبة عن الجانى بعد استقرار ادانته دون ان يمس ذلك قيام الجريمة فى ذاتها او اعتبار المجرم المعفى من العقاب مسئولا عنها ومستحقا للعقاب اصلا، وكان مناط الارتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى احداها بالبراءة، وكانت جريمة تهريب مخدر الافيون المسندة للمطعون ضده الاول، مرتبطة بجريمة جلبه ذلك المخدر ارتباطا لا يقبل التجزئة وقد وقعت الجريمتان لغرض واحد، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما وهى عقوبة الجلب، واذ امتنع على المحكمة توقيع هذه العقوبة - بعد أن اطمأنت الى ادانته - لما ارتأته من قيام موجب الاعفاء منها، فقد كان لزاما عليها ألا تحكم عليه بعقوبة الجريمة الأخف (التهريب الجمركى) المرتبطة بالجريمة الاولى، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وعاقب المطعون ضده الاول بعقوبة جريمة التهريب الجمركى بعد أن دانه بجريمة الجلب ذات العقوبة الاشد وان أعفاه من العقاب عنها، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يؤذن لهذه المحكمة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة المتهم (المطعون ضده الاول) من تلقاء نفسها فى خصوص ما قضى به عليه من عقوبة الحبس فى جريمة التهريب الجمركى.

ومن حيث ان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاء ببراءة المطعون ضده الرابع على عدم صحةقالة المطعون ضده الأول أن المطعون ضده الرابع كان - مع المطعون ضده الثانى - فى انتظاره خارج ميناء السويس وثبوت عدم تواجد المطعون ضده الرابع فى ذلك المكان بالاضافة الى عدم ضبطه. لما كان ذلك، وكان تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة

بالنسبة لمتهم آخر ، واذ كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال المطعون ضده الاول - التي تأيدت بضبط المطعون ضده الثانى خارج ميناء السويس فى المكان الذى عينه المطعون ضده الاول - وأخذت بتصويره للواقعة بالنسبة له وحده دون المطعون ضده الرابع الذى قضت ببراءته ، فان ذلك من اطلاقاتها لما لها من حق تجزئة أقوال المتهم فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها فى تقدير أدلة الدعوى ، فضلا عما أورده - بما لا تمارى فيه النيابة الطاعنة - من عدم وجود المطعون ضده الرابع خارج ميناء السويس ، وهو ما يتمحض معه ما تثيره النيابة العامة فى هذا الصدد جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل ، وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارتة أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فان الطعن بالنسبة للمطعون ضده الرابع يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين رفض طعن النيابة العامة قبل المطعون ضدهما الاول والرابع ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من حبس المطعون ضده الاول .

ومن حيث انه لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص اعتبارا بأنها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن فى الاحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ومن ثم فان مصلحتها فى الطعن المائل قبل المطعون ضده الثالث تكون قائمة ولو ان الحكم قد قضى بادانته . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الاوراق أن الدعوى الجنائية - بالنسبة لتهمة جلب المواد المخدرة - قد رفعت على المطعون ضده الثالث بوصف أنه جلب مواد فوسفات الكودايين والدكستروبروكستين والفانودوروم المخدرة وأن النيابة العامة طلبت عقابه عنها بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ من قانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول رقم ٣ الملحق ، الا أن المحكمة دانتته بجريمة جلب مخدر الاقيون وعاقبته عنها بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١/٣٣ من ذات القانون والجدول رقم

(١) الملحق به ، فانها تكون قد عدلت التهمة ذاتها وساءلته عن واقعة لم ترفع بها الدعوى ، وهو ما لا تملكه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ويقتضى لفت نظر الدفاع عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل يعيبه بما يوجب نقضه بالنسبة للمحكوم عليه الثالث (.....) وكذلك نقضه بالنسبة للطاعن الثانى (.....) لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة منهما .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد . نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان . نائب رئيس المحكمة ، ومحمد معدوح سالم . نائب رئيس المحكمة ، ومحمد رفيق البسطويسى . نائب رئيس المحكمة ، ومحمود بهى الدين عبدالله .

(٦٥)

الطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نقض «أسباب الطعن» • إيداعها، •

عدم تقديم أسباب الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) نقض «الصفة فى الطعن» •

عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٣) ضرب افضى إلى موت • ضرب • ظروف مشددة • ظروف مخففة • عقوبة «العقوبة المبررة» •

عدم جدوى ما يثيره الطاعن عن خطأ الحكم فى استظهار ظرفى سبق الاصرار والترصد . مادامت العقوبة التى أوقعها مقرررة لجريمة الضرب باداة مجردة من أى ظرف مشدد .

العبرة فى إعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانونى .

(٤) محكمة الاعادة • دعوى جنائية • دعوى مدنية • حكم «تسبيبه» • تسبيب معيب، • نقض «حالات الطعن» • الخطأ فى القانون، «ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام» ، «الصفة فى الطعن» ، «الحكم فى الطعن» •

نقض الحكم واعادة المحاكمة . يعيد الدعوى إلى محكمة الاعادة بالحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . حد ذلك ؟
تخلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية باحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملاً بالمادة ٣٠٩ إجراءات . النعى عليه فى ذلك غير جائز ولا مصلحة فيه .
أساس ذلك ؟

عدم جواز الإدعاء مدنياً أمام محكمة الاعادة بعد أن قضى الحكم المنقوض باحاليته إلى المحكمة المدنية . علة ذلك ؟

١ - لما كان المحكوم عليه الثانى وان قرر بالطعن فى الحكم بطريق النقض . الا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم يتعين عدم قبول طعنه عملا بالمادة ٢٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - لما كان المحامى قرر بالطعن بطريق النقض بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه بيد أن سند الوكالة فى ذلك لم يقدم . ولما كان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته ، الا اذا كان موكلًا توكيلا يخوله هذا الحق . فان الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفة .

٣ - لما كان لا يجدى الطاعن ما يثيره عن خطأ الحكم فى استظهار ظرفى سبق الاصرار والترصد - بفرض صحة نعيه فى هذا الصدد - مادامت العقوبة المقررة بها عليه وهى الحبس لمدة ثلاث سنوات ، مقررة فى القانون لجريمة الضرب بأداة المنطبق عليها نص الفقرة الاخيرة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من القانون ذاته ، ذلك بأنها قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بصرف النظر عن وصفها القانونى ، ولو أنها قد رأت أن الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها ، كانت تقتضى منها النزول بالعقوبة الى مادون الحد الذى ارتأته ، لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به .

٤ - لئن كان الاصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بالحالة التى كانت عليها لتستأنف سيرها من النقطة التى وقفت عندها قبل صدور الحكم المنقوض ، الا أن حد ذلك ألا تتعرض محكمة الاعادة لما أبرمته محكمة النقض من الحكم المنقوض ، ولا لما لم تعرض له هذه المحكمة منه ، - ضرورة أن اتصال محكمة النقض بالحكم المطعون فيه ، لا يكون الا من الوجوه التى بنى عليها الطعن ، والمتصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيها - وألا يضار المتهم بطعنه اذا كان قد انفرد بالطعن على

الحكم . واذ كانت الدعوى المدنية قد خرجت من حوزة المحكمة بسبق احوالها الى المحكمة المدنية المختصة اعمالا لنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية لما ارتأته من أن الفصل فيها يقتضى اجراء تحقيق ، ولم يطعن المتهمون فى الحكم من هذه الناحية لانه غير منه للخصومة ، ولا مانع من السير فيها ، ولا انتفاء مصلحتهم - ولو أنهم كانوا قد فعلوا لقضت محكمة النقض بعدم قبول طعنهم ، ومن ثم فما كان يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يدعى مدنيا أمام محكمة الاعادة من جديد ، لان ذلك منه ليس الا عودا الى أصل الادعاء الذى سبق أن قضى باحواله الى المحكمة المدنية ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه المحكمة قد نظرت ادعاءه وفصلت فيه ، أو لم تكن قد شرعت فى نظرة ، ولان انفراد المتهمين بالطعن فى الحكم يوجب عدم اضرارهم بطعنهم ، يستوى فى ذلك أن يكون الضرر من ناحية العقوبة الجنائية أو التعويض المدنى ، ولان طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه واجراءاته ، لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد احوالهم من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى فى قضائه على قبول الدعوى المدنية لدى محكمة الاعادة ، وألزم المتهمين بالتعويض ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله بما يوجب تصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة للطاعن الاول والمحكوم عليهما الآخرين ، لاتصال وجه الطعن بهما ، وذلك دون حاجة لبحث الوجه الثانى من الطعن ، ودون تحديد جلسة لنظر الموضوع ، مادام العوار الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : ضربوا عمدا بآلات راضة (عصى غليظة) على راسه وجسده فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي أودت بحياته ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موته وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد وطلبت احوالهم الى

محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام .
 وادعى ورثة المرحوم مدنيا قبل المتهمين بمبلغ عشرين ألف جنيه .
 ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٦ و ١٧ من
 قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات
 والزامهم بالتضامن بينهم بان يؤدوا الى المدعين بالحق المدنى مبلغ ثمانية
 آلاف جنيه على سبيل التعويض النهائى بالسوية بينهم . فطعن المحكوم
 عليهما الاول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن الاستاذ
 المحامى/ نيابة عن المحكوم عليه الثالث الخ .

المحنة

من حيث ان المحكوم عليه الثانى وان قرر بالطعن فى الحكم بطريق
 النقض ، الا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم يتعين عدم قبول طعنه عملا
 بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
 به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث ان المحامى قرر بالطعن بطريق النقض بصفته وكىلا عن
 المحكوم عليه (.....) بيد أن سند الوكالة فى ذلك لم يقدم . ولما كان
 الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده ،
 يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لا حد أن ينوب عنه
 فى مباشرته ، الا اذا كان موكلا توكيلا يخوله هذا الحق . فان الطعن يكون
 غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفه .

ومن حيث ان الطعن المرفوع من المحكوم عليه (.....) قد استوفى
 الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه بجريمة
 الضرب المفضى الى الموت مع سبق الاصرار والترصد والزمه بالتعويض
 المدنى ، قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى
 القانون ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن اثار فى مرافعته انتفاء سبق الاصرار

والترصد لدى المتهمين تأديا من ذلك الى نفي تهمة الضرب المفضى الى الموت فى حقهم لان محدث الاصابة التى أدت الى الوفاة غير معلوم الا أن الحكم رد على هذا الدفاع ردا قاصرا، وأسند مقولة سبق الاصرار الى الشاهد.....، برغم أن أقواله فى التحقيقات لا تؤدى الى ذلك، كما أن الحكم وهو صادر من محكمة الجنايات بناء على اعادة الدعوى الجنائية اليها من محكمة النقض للفصل فيها مجددا، قد قبل الدعوى المدنية وقضى فيها بالالزام، على الرغم من أن الحكم الاول كان قد قضى باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة، هذا الى أن الحكم المطعون فيه أغفل بيان أسماء المدعين بالحقوق المدنية وصفاتهم والوكيل عنهم، وكل ذلك يعيبه الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداة أن المجنى عليه كان فى طريقه الى حقله وما أن اقترب منه حتى فوجئ بالمتهمين (الطاعنين) يحيطون به ويطرحونه أرضا ثم ينهالون عليه ضربا بعصيهم الغليظة، فيحدثون اصاباته التى أودت بحياته. لما كان ذلك، وكان لايجدى الطاعن ما يثيره عن خطأ الحكم فى استظهار ظرفى سبق الاصرار والترصد - بفرض صحة نعيه فى هذا الصدد - ما دامت العقوبة المقضى بها عليه وهى الحبس لمدة ثلاث سنوات، مقررة فى القانون لجريمة الضرب بأداة المنطبق عليها نص الفقرة الاخيرة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات. ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من القانون ذاته، ذلك بأنها قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بصرف النظر عن وصفها القانونى، ولو أنها قد رأت أن الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها، كانت تقتضى منها النزول بالعقوبة الى مادون الحد الذى ارتأته، لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه، قد أورد على ارتكاب الطاعن للجريمة التى دانه بها أدلة مستمدة من أقوال شاهد الاثبات وما أورده التقرير الطبى بشأن اصابات المجنى عليه، وهى أدلة سائغة لا يمارى الطاعن فى أن لها معينها فى الاوراق، فإن الطعن فى خصوص ما قضى به الحكم فى الدعوى الجنائية يكون متعين الرفض. لما كان ذلك،

وكان البين من الاوراق أن محكمة الجنائيات قد سبق لها أن أصدرت حكمها في الدعوى، قاضيا بالادانة وباحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة، فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض، فقضت محكمة النقض، بنقض الحكم واعادة الدعوى الى محكمة الجنائيات للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى، وكان البين من ملف الطعن الرقيم أن طعن المحكوم عليهم كان مقصورا على ما قضى به الحكم في الدعوى الجنائية فحسب وأن محكمة النقض، نقضته في هذا الخصوص لمخالفته القانون من حيث نوع العقوبة التي أوقعها بالمتهمين. لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة محكمة الاعادة في ١٨ من ابريل سنة ١٩٨٤، أن الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية قد إدعى مدنيا قبل المتهمين بمبلغ عشرين ألف جنيه وسدد الرسوم، وأن الحاضر مع المتهمين الاول والثاني دفع بعدم قبول الادعاء المدني لان الدعوى محالة من محكمة النقض بناء على طعن المتهمين وحدهم، فلا يجوز أن يضاروا بطعنهم بعد أن قضى الحكم السابق باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع واطرحه في قوله «وحيث ان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية في غير محله، ذلك أن الثابت في الاوراق أن المدعين بالحق المدني رفعوا دعواهم أمام هذه المحكمة بالتبعية للدعوى الجنائية قبل نقض الحكم السابق، ومن ثم ليست دعوى جديدة ترفع لأول مرة أمام هذه الدائرة بوصفها المحكمة المحال اليها، وتبعا ينتفى القول بأن تمسك المدعين بالحق المدني بادعائهم حاليا من شأنه أن يلحق الضرر بالمتهمين، ذلك أنه من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة الى سيرتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض، وأن مبدأ عدم جواز الاضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الاخذ به في الطعن بطريق النقض انما يكون اعماله من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه وهو لا تناول ماعدا ذلك، ولا يغير من هذا النظر أن الهيئة السابقة في حكمها المنقوض كانت قد قررت احالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة بمقولة ان أمر الفصل فيها يحتاج الى تحقيقات خاصة، فهذا القرار لم يعد يقيد المحكمة بهيئتها الحالية بعد

أن سقطت حججته بنقض الحكم السابق ، واعادة طرح الدعوى الجنائية أمام هذه الدائرة للفصل فيها من جديد ، وهو فى ذات الوقت لا يحجب المدعين عن التمسك حاليا بدعواهم وبطلب الفصل فيها خاصة وأن المتهمين لم يقدموا ما يدل على أن المدعين بالحقوق المدنية قد طرحوا دعواهم فعلا أمام القضاء المدنى وتم الفصل فيها ، كما أن الاوراق خلو من دليل يقوم على ذلك ، الامر الذى ينتفى معه القول بأن ثمة مصلحة قانونية للمتهمين فى التمسك بذلك القرار الذى سقطت حججته ، وهو من الحكم مخالفة القانون وخطأ فى تأويله ، ذلك أنه ولئن كان الاصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بالحالة التى كانت عليها لتستأنف سيرها من النقطة التى وقفت عندها قبل صدور الحكم المنقوض ، الا أن حد ذلك ألا تتعرض محكمة الاعادة لما أبرمته محكمة النقض من الحكم المنقوض ، ولا لما لم تعرض له هذه المحكمة منه ، - ضرورة أن اتصال محكمة النقض بالحكم المطعون فيه ، لا يكون الا من الوجوة التى بنى عليها الطعن ، والمتصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيها - وألا يضار المتهم بطعنة اذا كان قد انفرد بالطعن على الحكم . واذ كانت الدعوى المدنية قد خرجت من حوزة المحكمة بسبق إحالتها الى المحكمة المدنية المختصة اعمالا لنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية لما ارتأته من أن الفصل فيها يقتضى اجراء تحقيق ، ولم يطعن المتهمون فى الحكم من هذه الناحية لانه غير منه للخصومة ، ولا مانع من السير فيها ، ولا انتفاء مصلحتهم - ولو أنهم كانوا قد فعلوا لقضت محكمة النقض بعدم قبول طعنهم ، ومن ثم فما كان يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يدعى مدنيا أمام محكمة الاعادة من جديد ، لان ذلك منه ليس الا عودا الى أصل الادعاء الذى سبق أن قضى باحالته الى المحكمة المدنية ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه المحكمة قد نظرت ادعاءه وفصلت فيه ، أو لم تكن قد شرعت فى نظرة ، ولان انفراد المتهمين بالطعن فى الحكم يوجب عدم اضارتهم بطعنهم ، يستوى فى ذلك أن يكون الضرر عن ناحية العقوبة الجنائية أو التعويض المدنى ، ولان طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه واجراءاته ، لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة

فى الدعوى الجنائية بعد احوالهم من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى فى قضائه على قبول الدعوى المدنية لدى محكمة الاعادة ، والزم المتهمين بالتعويض ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله بما يوجب تصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة للطاعن الاول والمحكوم عليهما الآخرين ، لاتصال وجه الطعن بهما ، وذلك دون حاجة لبحث الوجه الثانى من الطعن ، دون تحديد جلسة لنظر الموضوع ، مادام العوار الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى القانون ، مع الزام المطعون ضدهم (المدعين بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد . نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان . نائب رئيس المحكمة ، ومحمد ممدوح سالم . نائب رئيس المحكمة ، ومحمد رفيق البسطويسى . نائب رئيس المحكمة ، وفتحي خليفة .

(٦٦)

الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١) قتل خطأ . خطأ . ضرر . رابطة السببية . دعوى مدنية . مسئولية جنائية «موانع المسؤولية» . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

الحادث القهرى . شرطه : الا يكون للجانى يد فى حصول الضرر او فى قدرته منعه .

تحقق الحادث القهرى . اثره : انقطاع علاقة السببيه بين الخطأ والضرر .

(٢) دعوى مدنية «اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها» . اختصاص . تعويض . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

عدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية الشيئية . علة ذلك ؟

من المقرر أنه يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى الا يكون للجانى يد فى حصول الضرر او فى قدرته منعه ، ومتى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ .

من المقرر أنه لاولاية للمحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية الناشئة عن الاشياء اذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية فى جانب حارس الشئ وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشئ ذاته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : تسبب بخطئه فى موت
 و و و و و
 و بان كان ذلك ناشئاً عن اهماله ورعوثته وعدم احترازه
 ومراعاته القوانين واللوائح وقواعد المرور فانحرف بالسيارة قيادته عن
 يسارها واصطدم بالسيارة الاجرة مما أدى الى احداث الاصابات المبنية
 بالتقارير الطبية والتي أودت الى موت التسعة الاول واصابة المجنى عليه
 العاشر والذي مازال تحت العلاج من جرائها ولم ينتهى علاجه . وطلبت عقابه
 بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ ومواد قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .
 وادعى المدعون بالحقوق المدنية مدنياً قبل المتهم والمسئول عن الحقوق
 المدنية بمبلغ عشرة آلاف جنيه بالتضامن فيما بينهما على سبيل التعويض .
 ومحكمة جنح الجزئية قضت حضوريا بالمادة ١/٢٠٤ من قانون
 الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية .
 استأنف المدعون الحقوق المدنية الحكم - . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية
 (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى
 الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذ / نيابة عن
 المدعين بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان مبنى الطعن المقدم من المدعين بالحقوق المدنية هو ان الحكم
 المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله قد
 انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب وفساد فى
 الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن انفجار اطار السيارة يعتبر قوة
 قاهرة تقطع رابطة السببيه بين الخطأ المدعى وبين النتيجة الضارة . مع ان
 انفجار اطار السيارة هو من الامور المتوقعة كما التفت الحكم عن صور
 الخطأ الأخرى وهى تحميل السيارة بحمولة زائدة وعدم التزام الجانب الايمن
 للطريق وعدم الكشف على اطارات السيارة قبل السير بها ، كما أن القضاء

بالبراءة لا يمنع من القضاء بالتعويض قبل المسئول عن الحقوق المدنية على أساس المسئولية عن الاشياء ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الاتهام خلص الى القضاء ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية في قوله «وحيث ان المحكمة تطمئن الى النتيجة التي انتهى اليها المهندس الفنى بتقريره المودع لابتنائها على أسس فنية سليمة تأخذ بها هذه المحكمة وهي بصدد الفصل فى هذه الدعوى لسلامتها ، ولما كان الثابت بذلك التقرير أن سبب الحادث هو انفجار اطارات العجلة الامامية اليسرى للسيارة قيادة المتهم فجأة مما أدى الى فقدان السيطرة على أجهزة التحكم بالسيارة وانحرافها يسارا لعدم الاتزان نتيجة القوى المؤثرة على السيارة قيادة المتهم فمن ثم وبالبناء على ما تقدم يكون الحادث الذى ترتب عليه اصابات المجنى عليهم التى أودت بحياتهم جميعا عدا المجنى عليه الأخير سببه الوحيد هو الحادث الفجائى والقوة القاهرة الأمر الذى تنعدم معه علاقة السببية ولا تتحقق به المسئولية متعينا معه الحكم ببراءة المتهم مما أسند اليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية - وحيث انه متى استقام ما تقدم تكون طلبات المدعين بالحق المدنى فى غير محلها خلية بالرفض» . وهذا الذى أورده الحكم صحيح فى القانون وسائغ ، ذلك بأن المقرر أنه يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى الا يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه ، ومتى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ . واذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة خلصت فى استدلال سائغ من وقائع الدعوى ومما إنتهى اليه تقرير المهندس الفنى الى أن الحادث وقع نتيجة انفجار اطار السيارة قيادة المطعون ضده فجأة ، وهو ما يعد حادثا قهريا غير ممكن التوقع ومستحيل الدفع ، فان ما يثيره الطاعنون من نعى فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكانت الأوراق - على ما يبين من المفردات المضمومة - خلوا من أى دليل على أن حمولة السيارة قيادة المطعون ضده كانت زائدة عن المقرر لها ، فان ما يثيره الطاعنون فى

هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية الناشئة عن الأشياء اذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته فان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعنين المصاريف المدنية .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان . نائب رئيس المحكمة ومحمد معدوح سالم . نائب رئيس المحكمة ومحمد رفيق البسطويسى . نائب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(٦٧)

الطعن رقم ٧٨٧١ لسنة ٥٤ القضائية

(١) حكم «تسببه تسبب معيب» . نقض «أسباب الطعن» ما يقبل منها ، «اثبات «بوجه عام» .

القضاء بالبراءة للشك . حده : الاحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلو الحكم من عيوب التسبب .

(٢) تزوير ، «اثبات «بوجه عام» . حكم «تسببه» تسبب معيب» نقض «أسباب الطعن» ما يقبل منها ،

عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر فى هذا مرجعه الى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم . للمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات .
مثال لتسبب معيب للقضاء بالبراءة فى جريمة تزوير محرر .

١ - لأن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى قيام الجريمة أو فى صحة اسنادها الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيره وأن تكون الاسباب التى تستند اليها فى قضائها لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها .

٢ - من المقرر أن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر فى هذا مرجعة الى إمكان قيام الدليل على

حصول التزوير ونسبته الى المتهم ، وللمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ولها ان تأخذ بصورة المحرر كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الورقة محل التزوير هي صورة المحرر العرفي وأن أصل هذا المحرر غير موجود ومن ثم لا تكون لتلك الصورة حجية في الاثبات ، دون أن يتفطن الى أن التهمة المسندة الى المطعون ضدهما هي الاشتراك في تزوير أصل المحرر العرفي - لاصورته - والذي لا يترتب على مجرد عدم وجوده انتفاء جريمة التزوير ، وقد حجبه هذا الخطأ في فهم الواقع عن أن يقول كلمته في شأن تزوير أصل المحرر العرفي الامر الذي ينبىء عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما اشتركا مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر لـ هو عقد البيع المؤرخ في ١٧ من يولية سنة ١٩٧٨ بأن اتفقا معه على التوقيع بامضاء مزور نسباه الى المجنى عليه سالف الذكر وساعداه في ذلك بتقديم العقد اليه فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابة بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١٠ و ٢١١ من قانون العقوبات . وادعى المدعى بالحقوق المدنية مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بندر ملوى الجزئية قضت حضوريا اعتباريا للاول وغيابيا للثاني في ٥ من ابريل سنة ١٩٨١ ببراءة المتهمين مما أسند اليهما وفي الدعوى المدنية برفضها . استأنف المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) . وقيد استئنافه برقم ٥٤٣١ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافه) قضت حضوريا في ٣ من مايو سنة ١٩٨٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من تهمة الاشتراك فى تزوير محرر عرقى ورفض دعواه المدنية قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على أن المحرر موضوع الدعوى عديم القيمة فى الاثبات لكونه صورة ورقه عرقية ، مع أن فقد المحرر المزور لا يمنع من العقاب عن التزوير متى تيقنت المحكمة من حصوله . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضدهما بوصف أنهما «اشتركا مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محرر هو عقد البيع المؤرخ بأن اتفقا معه على التوقيع بتوقيع مزور نسباه الى المجنى عليه سالف الذكر وساعدها فى ذلك بتقديم العقد اليه فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة، وادعى الطاعن قبل المطعون ضدهما بمبلغ مائة واثنين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، وقد أسس الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قضاءه ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية على أن الورقة محل التزوير هى صورة لورقة عرقية لا حجيه لها فى الاثبات الا مقدار ما تهدى الى الاصل وهو غير موجود فى واقعه النزاع ، ورتب على ذلك انتفاء جريمه الاشتراك فى التزوير . لما كان ذلك ، ولئن كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى قيام الجريمة أو فى صحة اسنادها الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير ان ذلك مشروط بان يشتمل الحكم على ما يفيد ان المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيره وأن تكون الاسباب التى تستند اليها فى قضائها لها معينها الصحيح من الاوراق ومن شأنها ان تؤدى الى ما رتب عليها ، وكان من المقرر أن عدم

وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير اذ الامر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم ، وللمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ولها ان تأخذ بصورة المحرر كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على أن الورقة محل التزوير هي صورة المحرر العرفي وأن أصل هذا المحرر غير موجود ومن ثم لا تكون لتلك الصورة حجية في الاثبات ، دون أن يتقطن الى أن التهمة المسنده الى المطعون ضدهما هي الاشتراك في تزوير أصل المحرر العرفي - لا صورته - والذي لا يترتب على مجرد عدم وجوده انتفاء جريمه التزوير ، وقد حجه هذا الخطأ في فهم الواقع عن أن يقول كلمته في شأن تزوير أصل المحرر العرفي الامر الذي ينبىء عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨٥

المؤلفة برياسة المستشار/ حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
احمد ابو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميرة ومحمد زايد .

(٦٨)

الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ القضائية

(١) أسباب الاباحة «الدفاع الشرعى» • محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى» • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب» • ضرب • تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى • موضوعى .

(٢) دفاع • أسباب الاباحة «دفاع شرعى» • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب» • انطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . اغفال الحكم مناقشة أسباب إصابة الطاعن وصلتها بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . قصور .

(٣) أسباب الاباحة «دفاع شرعى» • محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى» • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب» • صدور فعل يخشى منه المتهم حسب تصوره واعتقاده وقوع جريمة مما يجوز فيها الدفاع الشرعى . كفايته لقيام هذا الحق .

رد تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته للحالة النفسية التى تخالط التمسك به .

١ - لما كان الاصل ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع فيه بلا معقب . إلا أن ذلك مشروط بان يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى منطقياً الى ما انتهى اليه .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه وان نفى حالة الدفاع الشرعى عن نفس الطاعن الا انه لم يناقش إصابة الطاعن الثابتة فى الاوراق ولم يشر الى سبب هذه الإصابة وصلتها بالاعتداء الذى ثبت وقوعه منه وكان ما ورد به من

تأكيد وقوع اعتداء من الطاعن غير كاف بذاته لنفى نشوء حق الدفاع الشرعى عن النفس فانه يكون مشوباً بالقصور .

٣ - لما كان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس او المال بل يكفى ان يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه ان يكون خطراً حقيقياً فى ذاته بل يكفى ان يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط ان يكون لهذا التخوف اسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته امر اعتبارى المناط فيه الحال النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقة مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملابسات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ... شرع فى قتل عمداً بأن طعنه بألة حادة مطواه قرن غزال بمقدمة جدار البطن لاسفل مستوى السرة وبيسار مقدمة جدار البطن واسفل يسار الظهر واسفل الجانب الايسر من الصدر قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى المرفق وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو اسعاف المجنى عليه بالعلاج . واحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما هو منسوب اليه باعتبار انه احدث عمداً اصابة تخلف من جرائمها عاهة مستديمة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة

أحداث عاهة مستديمة قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى الاسناد ذلك بأنه دفع التهمة بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن غيره الا ان الحكم رد على هذا الدفع بأن احدا من الشهود لم يقل بان المجنى عليه بدا منه ثمة اعتداء على الطاعن او غيره، دون ان يفتن لاقوال الطاعن من ان المجنى عليه هو الذى بدأ بالاعتداء عليه وعلى الشاهد..... ولو تفتنت المحكمة الى اسس دفاعه وما ثبت فى التحقيق مصداقا له لتغير وجه رايها فى الرد عليه، ومن ثم فانها تكون قد اخطأت خطأ يعيب حكمها بما يبطله ويوجب نقضه.

وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض الى الدفع الذى ابداه الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ورد عليه بما نصه : «فلما كان الثابت ان الدفاع الشرعى قرره القانون لمن ارتكب جريمة أَلجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم تكن لارادته دخل فى حصوله ولا فى منعه بطريقة اخرى، ولما كان ذلك ولم يقل احد من الشهود ان المجنى عليه قد بدأ بالاعتداء على المتهم او على غيره حتى يدفع الاخير الاعتداء بمثل تلك الافعال التى كونت فى حد ذاتها - دون الالتفات الى قاله الدفاع من ان المتهم كان يدفع عن نفسه خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع - الجريمة المسنده الى المتهم، ومن ثم فان ما قال به الدفاع بهذا الخصوص لا تسانده الوقائع ولا يؤيده القانون ظاهر الفساد متعين الالتفات عنه : ولما كان الاصل ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع فيه بلا معقب، الا ان ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى منطقيا الى ما انتهى اليه، كما انه وان كان من حق محكمة الموضوع تجزئة اقوال الشاهد الا ان ذلك حده الا تمسخ تلك الاقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها. لما كان ذلك وكان الحكم قد اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس على ان

الشهود اجمعوا على ان المجنى عليه لم يبد منه ثمة اعتداء على الطاعن او غيره، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان المتهم - الطاعن - مصاب بجرح قطعى يظهر اليد اليسرى وقد نسب احداث تلك الاصابة الى المجنى عليه، كما تبين ان الشاهد قرر بالتحقيقات انه اثناء وجوده فى حفل عرس امسك به المجنى عليه وجذبه بعيدا عن الحفل واراد ضربه بمطواه الا ان المتهم - الطاعن - امسك به وحاول انتزاع المطواه منه بأن قام بثنى ذراعه الا ان المجنى عليه اصيب فى جانبه وعندئذ لاذ بالفرار ولم يشاهد ما حدث بعد ذلك لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وان نفى حالة الدفاع الشرعى عن نفس الطاعن الا انه لم يناقش اصابة الطاعن الثابتة فى الاوراق ولم يشر الى سبب هذه الاصابة وصلتها بالاعتداء الذى ثبت وقوعه منه وكان ما ورد به من تأكيد وقوع اعتداء من الطاعن غير كاف بذاته لنفى نشوء حق الدفاع الشرعى عن النفس فانه يكون مشوبا بالقصور هذا فضلا من ان الحكم المطعون فيه قد اقتطع جزءا من شهادة على النحو المتقدم، ولما كان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس او المال بل يكفى ان يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه ان يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى ان يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره، بشرط ان يكون لهذا التخوف اسباب معقولة، وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته امر اعتبارى المناط فيه الحاله النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتعزز عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملايسات. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اسقط من الوقائع الثابتة فى التحقيق حسبا تقدم البيان ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفس الغير دون ان يعرض لدلالة هذه الوقائع بغير مسخ او تحريف ويقسطها حقها ايرادا وردا عليها فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن.

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨٥

المؤلفة برياسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ أحمد ابو زيد ومصطفى طاهر - ومحمد زايد وصالح البرجسي.

(٦٩)

الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل، • تفتيش «اذن التفتيش •
«اصداره، • نيابة عامة • إستدلالات • نقض «أسباب الطعن • ما لا يقبل منها، •
تقدير جدية التحريات • وكفايتها لاصدار إذن التفتيش • الأمر فيه الى سلطة التحقيق
تحت اشراف محكمة الموضوع •

عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض •

(٢) محكمة الموضوع «الاجراءات أمامها، • اجراءات المحاكمة • بطلان •
الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٧١ اجراءات تنظيمية • لا يترتب على مخالفتها
البطلان •

(٣) اجراءات «اجراءات المحاكمة، • استجواب • نقض «اسباب الطعن • ما لا
يقبل منها، •

الاستجواب معناه : مناقشة المتهم تفصيليا في أدلة الدعوى • اثباتا أو نفيا • صحة
استجواب المحكمة للمتهم • رهن بقبولة المادة ٢٧٤ اجراءات •

(٤) اثبات «بوجه عام، «شهود، • دفاع «الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره، •

للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود الغائبين بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك •

(٥) اجراءات المحاكمة «لغة المحاكمة، • نقض «اسباب الطعن • ما لا يقبل
منها، • حكم «تسبيبه • تسبيب غير معيب، •

الأصل ان تجرى المحاكمة باللغة العربية مالم يتعذر مباشرة اجراءاتها بهذه اللغة دون
الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها •
ليس للطاعن إثارة بطلان اجراءات التحقيق لأول مرة أمام محكمة النقض •

١ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت على ما سلف بيانه بتوافر مسوغات اصدار هذا الامر فلا تجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .

٢ - لما كان من المقرر أن ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية من اجراءات هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات بالجلسة فلا يترتب على مخالفته البطلان .

٣ - لما كانت المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية اذ نصت في فقرتها الاولى على أن «لا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك» فقد أفادت بان الاستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا أو نفيا اثناء نظرها سواء أكان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو المدافعين عنهم - لما له من خطوره ظاهره - لا يصح البناء على طلب المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الاصلى في الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة .

٤ - لما كان الثابت من محضر جلسه المحاكمة ان محامى الطاعن تنازل صراحة عن سماع الشهود الغائبين اكتفاء بتلاوة اقوالهم بالتحقيقات ولم يعترض الطاعن على ذلك وأمرت المحكمة بتلاوة اقوالهم وتليت ثم مضى الدفاع في مرافعته الى أن ختمها بطلب الحكم ببراءة الطاعن مما نسب اليه فلا تثريب على المحكمة أن هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود الغائبين ولا يحول عدم سماعهم امام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على اقوالهم في التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ومن ثم فان النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

٥ - لما كان الاصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية - وهي اللغة العربية - مالم يتعذر على احدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة اجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها

المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، وطالما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة ذلك ، وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحه خاصة به ولم ينبه اليها فإنه لا يقبل منه النعى على المحكمة انها سارت فى اجراءات محاكمته دون أن تستعين بوسيط ما دام انها لم تر من ناحيتها محلا لذلك وقد تبينت مدلول رد الطاعن على ما وجهته اليه وهو أمر موضوعى يرجع اليها وحدها فى تقدير الحاجة اليه بلا معقب عليها فى ذلك ، هذا الى أن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعن فيه ما يكفى لكفاله الدفاع عنه فهو الذى يتتبع اجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من اوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من ابدائها ومن ثم فان عدم استعانه المحكمة بمترجم ليس من شأنه أن يبطل اجراءات المحاكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنايه ... بإنة جلب الى ارض جمهورية مصر العربية جوهرا مخدرا هيروين دون الحصول على ترخيص كتابى من أُلْجهة الاداريه المختصة . وأحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحاله ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٣ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، و ٦١٢ لسنة ١٩٧٧ والبند ١٠٣ من الجدول الاول الملحق بالقانون والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع اعمال المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤبده وتغريمه ثلاثه الاف جنيه ومصادره المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمه جلب جوهر مخدر قد شابه قصور فى التسبيب واخلال بحق الدفاع وبنى على اجراءات باطله ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جديده التحريات بيد أن الحكم اطرح هذا الدفع برد غير سائغ ، هذا الى أن

المحكمة قد أغفلت الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ لم تواجه الطاعن بالتهمة المستنده اليه كما لم تستجوبه ولم تسمع بنفسها شهود الاثبات فضلا عن ان محاكمة الطاعن قد تمت دون الاستعانة بمترجم اذ إنه تركى الجنسية وجرت اجراءات محاكمته باللغة العربية التى يجهلها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافه العناصر القانونية لجريمه جلب جوهر مخدر التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه ادله سائغه مستنده من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير التحليل ، وحصل أقوال الضابط شاهد الاثبات الاول بأن تحرياته السريه دلت على أن الطاعن حضر الى البلاد جالبا معه كمية من مخدر الهيروين يحتفظ بها فى حجرته التى يقيم فيها بفندق الحسين السياحى واذ أذنت النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وتفتيش حجرته بالفندق قام الضابط والقوه المرافقه له بتفتيش حجره الطاعن بالفندق فى حضوره فوجد بها حقيبتين سمسونيت وبفتح الحقيبة الكبيره بمفتاح كان مع الطاعن ضبط بها مخدر الهيروين ووجد بالحقيه الثانیه جواز سفره ومبالغ نقدیه لعملات مختلفه ، ثم عرض الحكم للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جديده التحريات فى قوله «وحيث أنه قد ثبت للمحكمة ان التحريات التى أجراها الضابط جديده وكافيه لاصدار الاذن وقد اقتنعت النيابة العامة بذلك ولذا اصدرت الاذن والمحكمة تقرها اذ أنها تقتنع بجديده التحريات والاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره فيكون الدفع المبدى بعدم جديده التحريات وبطلان الاذن قد جاء على غير اساس من الواقع والقانون فتلتفت عنه المحكمة » لما كان ذلك ، وكان تقدير جديده التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطه التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت على ما سلف بيانه بتوافر مسوغات اصدار هذا الامر فلا تجوز المجادلته فى ذلك امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية من اجراءات هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات بالجلسة فلا يترتب على مخالفته البطلان ، هذا الى ان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة

قد سألت الطاعن عن التهمة المسنده اليه فأنكرها فأُن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت فى فقرتها الاولى على أنه لايجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك ، فقد أفادت بأن الاستجواب بما يعنيه من مناقشه المتهم على وجه مفصل فى الادلة القائمة فى الدعوى اثباتا أو نفيا اثناء نظرها سواءا كان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو المدافعين عنهم - لما له من خطوره ظاهره - لا يصح الا بناء على طلب المتهم نفسه يديه فى الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الاصلى فى الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة . واذ كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب الى المحكمة استجوابه فيما نسب اليه بل اقتصر على انكار التهمة عند سؤاله عنها وهو لايدعى فى طعنه بأن المحكمة منعتة من ابداء مايروم من اقوال أو دفاع فأُن ماينعاه على الحكم من اخلال بحق الدفاع بقاله أن المحكمة لم تقم من تلقاء نفسها باستجوابه فى التهمة المسندة اليه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد خولت المحكمة تقرير تلاوه الشهادة السابق ابدائها فى التحقيق الابتدائى اذا ما قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، وهى وان وردت فى الباب الثانى من الكتاب الثانى من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجنح الا ان حكمها واجب الاتباع امام محاكم الجنايات عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٨١ من القانون المذكور واذ كان الثابت من محضر جلسه المحاكمة ان محامى الطاعن تنازل صراحة عن سماع الشهود الغائبين اكتفاء بتلاوة اقوالهم بالتحقيقات ولم يعترض الطاعن على ذلك وأمرت المحكمة بتلاوة اقوالهم وتليت ثم مضى الدفاع فى مرافعته الى أن ختمها بطلب الحكم ببراءه الطاعن مما نسب اليه فلا تثريب على المحكمة أن هى قضت فى الدعوى دون سماع الشهود الغائبين ولا يحول عدم سماعهم امام المحكمة من أن تعتمد فى حكمها على اقوالهم فى التحقيقات ما دامت مطروحه على بساط البحث فى جلسه ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت - على نحو ما سلف - أن المحكمة واجهت الطاعن

بالتهمة المسندة اليه فانكرها ولم يدع أنه لم يفهم مضمون ما واجهته به المحكمة. واذ كان الاصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على احدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة اجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، وطالما كان الثابت ان الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة ذلك ، وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينبه اليها فإنه لا يقبل منه النعى على المحكمة انها سارت فى اجراءات محاكمته دون أن تستعين بوسيط مادام انها لم تر من ناحيتها محلا لذلك وقد تبينت مدلول رد الطاعن على ما وجهته اليه وهو أمر موضوعى يرجع اليها وحدها فى تقدير الحاجة اليه بلا معقب عليها فى ذلك ، هذا الى أن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعن فيه ما يكفى لكفاله الدفاع عنه فهو الذى يتتبع اجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من ابدائها ومن ثم فان عدم استعانه المحكمة بمترجم ليس من شأنه ان يبطل اجراءات المحاكمة ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / امين امين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جمال منصور وصلاح خاطر ومحمد عباس مهران ومسعود السعداوى .

(٧٠)

الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) مواد مخدرة . تفتيش «اذن التفتيش» «إصداره» . استدلال .
تقدير جدية التحريات وكفايتها لأصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .
خلو اذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا او تحديد محل اقامته لاينال من صحته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن .
- (٢) مواد مخدرة . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . اثبات «بوجه عام» . «قرائن» «شهود» «خبرة» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .
حق محكمة الموضوع في ان تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من اى دليل تطمئن اليه طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق .
لها وزن اقوال الشهود وتقديرها . لايجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .
- (٣) اثبات «خبرة» . نيابة عامة . مأمورو الضبط القضائي «اختصاصهم» .
تحقيق . استدلال . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» .
لعضو النيابة كرئيس للضبطية القضائية وصاحب الحق في اجراء التحقيق الاستعانة بأهل الخبرة دون حلف يمين . اساس ذلك ؟
- (٤) اثبات «بوجه عام» «شهود» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» .
لايشترط في الدليل في المواد الجنائية ان يكون صريحا ولا مباشراً على الواقعة المراد اثباتها . كفاية ان تكون مؤدية الى هذه الحقيقة بإستنتاج سائغ تجربة المحكمة .
- (٥) مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة «اركانها» . اثبات «بوجه عام» . نقض
«اسباب الطعن» . ما لايقبل منها» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .
زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغا .

١ - من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وان القانون لايشترط شكلا معيننا لاذن التفتيش فلا ينال من صحته عدم تحديد موقع الزراعة او خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا او تحديد محل اقامته طالما انه الشخص المقصود بالاذن .

٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من اى دليل تطمئن اليه طالما ان لهذا الدليل مأخذة الصحيح فى الأوراق وان تحصل اقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصل لاتحرف الشهادة عن مضمونها ولايشترط فى شهادة الشاهد ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدى الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجربة محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الاثبات الاخرى المطروحة امامها . ومن ثم فان منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لاقوال الشاهد .. على النحو الذى اثاره فى اسباب طعنه لاتعدو ان تكون جدلا موضوعيا فى تقدير ايلة الدعوى مما لاتجوز اثارته امام محكمة النقض .

٣ - من المقرر ان عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية طبقا للمادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز لمأمورى الضبط القضائى اثناء جمع الاستدلالات ان يستعينوا بأهل الخبرة وان يطلبوا رأيهم شفها او بالكتابة بغير حلف يمين ، فانه ليس ثمة ما يمنع من الاخذ بما جاء بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى ولو لم يحلف مقدمه يمينا قبل مباشرة المأمورية على انه ورقة من اوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرا من عناصرها مادام انه كان مطروحا على بساط البحث .

٤ - من المقرر انه لايشترط فى الدليل فى المواد الجنائية ان يكون صريحا ود الا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى ان يكون استخلاص ثبوتها

منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، واذ كان ما اورده الحكم - على النحو المتقدم بيانه - يؤدي الى ما رتب عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويسوغ به اطراح دفاع الطاعن في هذا الخصوص ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة الزراعة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون .

٥ - من المقرر ان زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها ، وكان ما اورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدي اقوال الضابط مرتبا على ذلك القول «بأن المتهمين قصدوا من زراعة نبات الخشخاش المضبوط انتاج مادة الافيون التي تستخلص من هذه النباتات والاتجار فيها» .. فان ما اورده الحكم في ذلك ، يكفي لاثبات هذا القصد وفي اظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التي اوردها وادلتها التي عولت عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخران بأنهم زرعوا بقصد الاتجار نبات ممنوع زراعته «خشخاش» في غير الاحوال المصرح بها قانونا . وطلبت احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات قضت حضوريا للاول «الطاعن» وغيايبا للثاني والثالث في ١٨ من مارس سنة ١٩٨٤ عملا بالمواد ٢٨ ، ٣٤ ب ، ٤٢ / ١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٢ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون الاول مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل متهم بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهم ثلاث آلاف جنيه وامرت بمصادرة النباتات المضبوطة . وذلك بعد ان اجرت تعديلا في وصف التهمة فجعلته : زرعوا نبات

الخشخاش الممنوع زراعته في جمهورية مصر العربية بقصد انتاج مادة الافيون منه وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانونا . فطعن المحكوم عليه الاول (الطاعن) في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وخطأ في الاسناد وتطبيق القانون . ذلك ان الحكم اطرح دفعه ببطلان اذن النيابة لابتنائه على تحريات غير جدية وانتفاء القصد الجنائي لديه بما لا يكفي ولا يسوغ به اطراحه واستدل بشهادة ... رغم انها جاءت مؤيدة لدفاعه القائم على عدم علمه بكنه الزراعة المضبوطة في حقله واخذ بتقرير الخبير رغم عدم حلفه اليمين وأخطأ الحكم اذ اسند الى الضابط قوله ان الطاعن ضبط وهو قائم بتقطيع النباتات على خلاف الثابت بالاوراق ، ودانه بالمادة ٣٤ / ب من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات التي تعاقب على الزراعة بقصد الاتجار دون ان يتحدث استقلالاً عن هذا القصد - كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات ومن تقرير مركز البحوث الزراعية وهي ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وان القانون لا يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته عدم تحديد موقع الزراعة او خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً او تحديد محل اقامته طالما انه الشخص المقصود بالاذن . ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم

جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لاينازع الطاعن في ان لها اصل ثابت في الأوراق، فان النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من اى دليل تطمئن اليه طالما ان لهذا الدليل مأخذة الصحيح في الأوراق وان تحصل اقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصل لا تحرف الشهادة عن مضمونها ولا يشترط في شهادة الشاهد ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجربة محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الاثبات الاخرى المطروحة امامها . ومن ثم فان منازعة الطاعن في القوة التدليلية لاقوال الشاهد .. على النحو الذى اثاره في اسباب طعنه لاتعدو ان تكون جدلا موضوعيا في تقدير ادلة الدعوى مما لاتجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك، وكان من المقرر ان عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية طبقا للمادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز لمأمورى الضبط القضائى اثناء جمع الاستدلالات ان يستعينوا بأهل الخبرة وان يطلبوا رأيهم شفويا او بالكتابة بغير حلف يمين، فانه ليس ثمة ما يمنع من الاخذ بما جاء بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى ولو لم يحلف مقدمه يمينا قبل مباشرة المأمورية على أنه ورقة من اوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرا من عناصرها مادام انه كان مطروحا على بساط البحث . هذا فضلا عن ان البين عن محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثر شيئا عما ادعاه من بطلان التقرير . ومن ثم فلا يحل له - من بعد - ان يثير ذلك لأول مرة امام محكمة النقض اذ هو لا يعدو ان يكون تعييبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم . لما كان ذلك، وكان ما اورده الحكم من اقوال الضابط فى شأن ضبطه الطاعن وهو قائم بتقطيع النباتات له مأخذة الصحيح من الأوراق، على ما يبين من المفردات المضمونة، فانه ينحسر عنه قالة الخطأ فى الاسناد . لما

كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على جهله بكنه نبات الخشخاش المزروع بحقله واطرحه في قوله : «... كما ثبت من المعاينة ان مساحة الارض مكان الضبط وجدت مزروعة بكاملها بنبات الخشخاش وانه شوهد بهذه النباتات خدوش اى انها مجرحة ، وهذا التجريح دليل على انه قد استخلص من هذه النباتات مادة الافيون التى تزرع هذه النباتات بقصد استخلاص هذه المادة منها ، ومن ثم فانه يستخلص من كل ذلك على سبيل القطع والجزم ان المتهم كان على علم تام بنوع النباتات المضبوطة وماهيتها وكنهها الامر الذى ينتفى معه دفاعه فى هذا الخصوص ، خاصة وان الثابت من تحقيقات النيابة ان المتهم اقر باقواله بأنه علم بحقيقة هذه النباتات قبل يوم الضبط والتفتيش ثم ادعى انه طلب من المتهمين الثانى والثالث اقتلاعها من الارض وابعادها دون ان يحاول ان يبلغ الجهات المختصة لو كان صادقا فيما ادعاه لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لايتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج . وكان من المقرر انه لايشترط فى الدليل فى المواد الجنائية ان يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى ان يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات» واذ كان ما اورده الحكم - على النحو المتقدم بيانه - يؤدى الى مارتبه عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويسوغ به اطراح دفاع الطاعن فى هذا الخصوص ويتحقق به القصد الجنائى لجريمة الزراعة التى دين بها كما هى معرفة به فى القانون . ومن ثم فان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغا تؤدى اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها ، وكان ما اورده الحكم فى تحصيله للواقعة وسرده لمؤدى اقوال الضابط مرتبا

على ذلك القول «بأن المتهمين قصدوا من زراعة نبات الخشخاش المضبوط انتاج مادة الافيون التى تستخلص من هذه النباتات والاتجار فيها» .. فان ما اورده الحكم فى ذلك يكفى لاثبات هذا القصد وفى اظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التى اوردها وادلتها التى عولت عليها . ومن ثم فان النعى على الحكم بالقصور فى التسبيب لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى احمد المملوك - نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع - نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : حسن غلاب ومحمد احمد حسن والصاوى يوسف .

(٧١)

الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ القضائية

(١) اشتباه • جريمة «اركانها» • إثبات «بوجه عام» • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب •

مافيه الاشتباه فى حكم المادة الخامسة من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ؟

الاشتباه والسوابق . قسيما فى ابراز حالة الاشتباه .

السوابق تكشف عن الاتجاه الخطر . لاتنشئه .

جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة لاثبات حالة الاشتباه متى كانت قريبة البون نسبياً وتكشف عن خطورة المتهم .

(٢) اشتباه • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب • إثبات «بوجه عام» •

استعانة المحكمة فى عد المتهم مشتبهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه . صحيح

ولو كانت قبل العمل بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ . علة ذلك ؟

(٣) تشرد • اشتباه • جريمة «اركانها» • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب •

جريمة التشرد . مناط قيامها فى حق النساء ؟

تبرئة الطاعنة من جريمة التشرد . لايمنع من إدانتها عن تهمة الاشتباه . متى توافرت

موجبات ذلك .

(٤) شريعة إسلامية • دستور • اثبات «شهود» • نقض «أسباب الطعن» • ما لايقبل

منها • قانون «تفسير» .

النص فى المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى

للتشريع . هى دعوة للشارع كى يتخذها مصدراً رئيسياً فيما يستتبه من قوانين .

احكام الشريعة الإسلامية . متى تكون واجبة التطبيق ؟

(٥) إجراءات «إجراءات المحاكمة» ، «اشتباه» ، «قانون «تفسيره» .

عدم وجود نصوص ملزمة لبيان كيفية جلوس الخبيرين المنصوص عليهما في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل . أو تحظر محادثتهما القاضي . اثر ذلك ؟

١ - لما كان من المقرر على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المتشردين والمشتبه فيهم - اذ عدت مشتبهاً فيه من حكم عليه اكثر من مرة في احدى الجرائم الواردة به - ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة - أو اشتهر عنه لاسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم فقد دلت بذلك على أن الاشتباه حالة تقوم في نفس خطره قابله للاجرام وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً يحس به من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه . كما دلت على أن الاشتهار والسوابق قسيما في ابراز هذه الحالة الواحدة متعادلان في اثبات وجودهما وأن السوابق لاتنشئ بذاتها الاتجاه الذي هو مبنى الاشتباه وانما هي تكشف عن وجوده وتدل عليه اسوة بالاشتهار ومن ثم جاز الاعتماد على الاتهامات المتكررة التي توجه الى المتهم - ولو لم تصدر بشأنها احكام ضده - متى كانت قريبة البون نسبيا وكانت من الجسامة والخطورة بما يكفي لإقتناع القاضي بان صاحبها خطر يجب التحرز منه . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لاتنازع في أن الاتهامات التي عول عليها الحكم المطعون فيه بين ما عول - كانت قائمة بالفعل عند صدور الحكم - فان ما تثيره بشأن عدم نهائية الاحكام الصادرة فيها يكون في غير محله .

٢ - لاجناح على المحكمة ان هي استعانت في عد المتهم مشتبهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه ولو كانت قبل العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ - الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم والذي اضاف جرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة الى الحالات التي يجوز توفر حالة الاشتباه بها - ذلك أن المقصود هو مجرد الاستدلال على كمون الخطر في نفس صاحبه عند المحاكمة وذلك لا يعد بسطاً لاثار هذا القانون على

وقائع سابقة على صدور لائحة المتهم في الواقع وحقيقة الامر لا يحاكم عن سوابقه الماضية وانما يحاكم عن الحالة القائمة به وقتئذ مادام ان القاضي وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الحاضر قد دلت على ما يصل ماضيه هذا بحاضره القائم .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه - قد برر قضاءه بتبرئة الطاعنة من تهمة التشرد إستناداً الى أنها تحوز (شقة) تؤجرها للغير مفروشة وتدر عليها دخلاً يفي بحاجتها ويفيض على نحو لا تتوافر معه جريمة التشرد في حق الطاعنة والتي لا تقوم في حق النساء الا ان كانت الوسيلة غير المشروعة هي دون غيرها مصدر معيشتها - وبالتالي فلم ينف الحكم المطعون فيه عن الطاعنة اعتيادها ارتكاب الافعال المخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بما تقوم معه تهمة الاشتباه بغض النظر عما اذا كانت تجنى مالا من وراء ذلك ام لا - مادام ان الحكم قد افصح عن اطمئنانه بأنها تعول في معيشتها على مصدر رزق مشروع تنتفى معه جريمة التشرد ، ومن ثم فلا تناقض بين ما أنتهى اليه الحكم المطعون فيه من تبرئة الطاعنة من التهمة الاولى وادانتها عن الثانية .

٤ - لما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع - ليس واجب الاعمال بذاته - وانما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الاسلامية مصدراً رئيسياً فيما يستنته من قوانين ومن ثم فان احكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار اليه الا اذا استجاب الشارع لدعوته وأخرج هذه الاحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها الى مجال العمل والتنفيذ لما كان ذلك فان ما تثيره الطاعنة في شأن نصاب الشهادة التي عول الحكم المطعون فيه عليها يكون على غير سند من القانون .

٥ - لما كان القانون لم ينظم بنصوص ملزمة كيفية جلوس الخبراء المنصوص عليهما في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ولم يحظر عليهما محادثة قاضي الدعوى

بل على النقيض فإنه قد جعل منهما عوناً له بما يستتبع بداهة إمكان تبادل الحديث بينهما وبينه بالجلسة دون أن يكون في ذلك ما يشوب إجراءات المحاكمة بما يعيها ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة - بأنها أولاً : عدت متشردة بأن لم تكن لها وسيلة مشروعة للتعيش . ثانياً : عدت مشتبهاً فيها إذ اشتهر عنها لأسباب مقبولة بأنها اعتادت ارتكاب بعض الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة (تسهيل واستغلال) على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت عقابها طبقاً للمواد ١ ، ١/٢ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ١/٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانونين رقمي ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٠ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم . ومحكمة جنح قضت حضورياً ببراءة المتهم من التهمة الأولى المسندة إليها ، وبايداعها إحدى مؤسسات العمل لمدة ستة أشهر مع النفاذ عن التهمة الثانية .

فاستأنفت كل من المتهم والنيابة العامة . ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً - أولاً : بقبول استئناف النيابة العامة والمتهمة شكلاً . ثانياً : وفي موضوع الاستئناف برفضهما وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بلا مصاريف جنائية .

فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة الاشتباه فقد شابه القصور في التسبيب والتناقض فيه والخطأ في تطبيق القانون واعتراه الفساد في الاستدلال والبطلان في الإجراءات - ذلك أنه عول في ادانته الطاعنة على الأحكام الصادرة ضدها مع أنها لم تصبح نهائية وهو

ما تمسك به المدافع عنها وإلتفت عنه الحكم - وأقام قضاءه بثبوت حاله الاشتباه في حق الطاعة حملا على سبق اتهامها بمخالفة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - لوقائع تمت قبل اضافة هذه المخالفات للمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - بموجب القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ - وبذا فقد اعمل لقانون عقابي اثرا رجعيا وهو ممتنع . كما قضى ببراءة الطاعة من تهمة التشرد على سند من أن لها مصدر رزق مشروعا بما كان يقتضى بتبرئتها من تهمة الاشتباه . وعول الحكم على الدليل المستمد من اقوال محرر المحضر - وهو دليل غير جائز شرعا لكونه دون حد النصاب العددي للشهادة طبقا للشريعة الاسلامية التي جعلها الدستور المصدر الرئيسي للتشريع . هذا الى أن الاوراق خلت مما يفيد تأدية كل من الخبيرين اليمين القانونية امام محكمة الموضوع وسمحت محكمة اول درجة لهما بالجلوس الى جوار قاضى الدعوى والتحدث معه - وأخيرا فقد تقاعست النيابة العامة عند استلام مذكرة دفاع الطاعة امام المحكمة الاستئنافية - فى فترة حجز الدعوى للحكم - فلم تتسلمها الا فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٨١ بينما صدر الحكم-المطعون فيه فى اول مارس سنة ١٩٨١ وهو ما يعنى ان هذه المذكرة لم تكن بين يدى المحكمة عند اصدار الحكم . وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

من حيث ان النيابة العامة اتهمت الطاعة بأنها فى ليلة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ - اولا : عدت متشردة بأن لم تكن لها وسيلة مشروعة للتعيش . ثانيا : عدت مشتبه فيها إذ اشتهر عنها لاسباب مقبولة بأنها اعتادت ارتكاب بعض الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة (تسهيل واستغلال) على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت عقابها بالمواد ١ ، ١/٢ ، ٤ ، ٥/٧ ، ٦/١ ، ٨ ، ٩ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانونين رقمى ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٠ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم . ومحكمة اول درجة قضت حضوريا ببراءتها من التهمة الأولى وبايداعها باحدى مؤسسات العمل لمدة ستة اشهر مع النفاذ عن التهمة الثانية - فاستأنفت النيابة العامة هذا القضاء

كما استأنفته الطاعة - ففضى بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا .
وقد بين الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه - وقائع الاتهام - وانتهى الى ادانة الطاعة - اطمئنانا منه الى شهادة رجل الضبط بمحضر الضبط وبتحقيقات النيابة التي تأيدت بالاتهامات السابقة للطاعة .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى شأن المتشردين والمشتبه فيهم - اذ عدت مشتبه فيها من حكم عليه اكثر من مرة فى احدى الجرائم الواردة به - ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة - أو اشتهر عنه لاسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم فقد دلت بذلك على أن الاشتباه حالة تقوم فى نفس خطره قابله للاجرام وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس به من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر فى شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه .
كما دلت على أن الاشتهار والسوابق قسيما فى ابراز هذه الحالة الواحدة متعادلان فى اثبات وجودهما وأن السوابق لا تنشئ بذاتها الاتجاه الذى هو مبنى الاشتباه وانما هى تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالاشتهار ومن ثم جاز الاعتماد على الاتهامات المتكررة التى توجه الى المتهم - ولو لم تصدر بشأنها احكام ضده - متى كانت قريية البون نسبيا وكانت من الجسامة والخطورة بما يكفى لإقتناع القاضى بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه .
لما كان ذلك ، وكانت الطاعة لاتنازع فى أن الاتهامات التى عول عليها الحكم المطعون فيه بين ما عول - كانت قائمة بالفعل عند صدور الحكم - فان ما تثيره بشأن عدم نهائية الاحكام الصادرة فيها يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان لاجتراح على المحكمة ان هى استعانت فى عد المتهم مشتبه فيها بشواهد من صحيفة سوابقه ولو كانت قبل العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ - الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم والذى اضاف جرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة الى الحالات التى يجوز توفر حالة الاشتباه بها - ذلك ان المقصود هو مجرد الاستدلال على كمون الخطر

فى نفس صاحبه عند المحاكمة وذلك لا يعد بسطا لاثار هذا القانون على وقائع سابقة على صدورہ لان المتهم فى الواقع وحقيقة الامر لا يحاكم عن سوابقه الماضيه وانما يحاكم عن الحالة القائمة به وقتئذ مادام ان القاضى وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الحاضر قد دلل على ما يصل ماضيه هذا بحاضره القائم - لما كان ذلك - وكان البين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه - ان المحكمة قد ربطت بين ما شهد به رجل الضبط من نشاط مؤثم للطاعنة - بعد العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ - وبين سابق اتهاماتها فى وقائع من ذات طبيعة هذا النشاط - فانها تكون قد طبقت حكم القانون بما لا يقال معه انها اعملت للقانون اثرا رجعيا ويضحى ما تنعاه الطاعنة فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - قد برر قضاءه بتبرئة الطاعنة من تهمة التشرد إستناداً الى أنها تحوز (شقة) تؤجرها للغير مفروشة وتدر عليها دخلا يفي بحاجتها ويفيض على نحو لا تتوافر معه جريمة التشرد فى حق الطاعنة والتي لا تقوم فى حق النساء الا ان كانت الوسيلة غير المشروعة هي دون غيرها مصدر معيشتها - وبالتالي فلم ينف الحكم المصعون به عن الطاعنة اعتيادها ارتكاب الافعال المخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بما تقوم معه تهمة الاشتباه بغض النظر عما اذا كانت تجنى مالا من وراء ذلك أم لا - مادام ان الحكم قد افصح عن اطمئنانه بأنها تعول فى معيشتها على مصدر رزق مشروع تنتقى معه جريمة التشرد ، ومن ثم فلا تناقض بين ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من تبرئة الطاعنة من التهمة الاولى وادانتها عن الثانية . لما كان ذلك ، وكان ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع - ليس واجب الاعمال بذاته - وانما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنته من قوانين ومن ثم فان احكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار اليه الا اذا استجاب الشارع لدعوته وأخرج هذه الاحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها الى مجال العمل والتنفيذ لما كان ذلك فان ما تثيره

الطاعة في شأن نصاب الشهادة التي عول الحكم المطعون فيه عليها يكون على غير سند من القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون لم ينظم بنصوص ملزمة كيفية جلوس الخبيرين المنصوص عليهما في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ولم يحظر عليهما محادثة قاضى الدعوى - بل على النقيض فانه قد جعل منهما عوناً له بما يستتبع بداهة امكان تبادل الحديث بينهما وبينه بالجلسة دون ان يكون في ذلك ما يشوب اجراءات المحاكمة بما يعيبها ، ومن ثم فان ما تثيره الطاعة في هذا الشأن يكون غير سديد . اما ما تنعاه بخلو الاوراق مما يفيد تأديتهما لليمين القانونية ، فمردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعول في قضائه بالادانة على رأى لأيهما بما تنتفى معه مصلحة الطاعة في اثارته ويضحي نعيها في خصوصية غير مقبول . اما ما تأخذه الطاعة على النيابة العامة من تأخرها في استلام مذكرة دفاعها في فترة حيز الدعوى للحكم - فذاك نعى لا يستهدف قضاء الحكم ويخرج عن استدلاله بما يجعله في غير محله فضلاً عن أن تاريخ استلام النيابة العامة لهذه المذكرة - على ما تسلم به الطاعة في أسباب طعنها جاء سابقاً على صدور الحكم المطعون فيه بما يعنى أن دفاعها كان تحت بصر محكمة الموضوع وقت اصدار الحكم بما يجعل ما تثيره في غير محله . لما كان ما تقدم . فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ومحمد معدوح سالم نائب رئيس
المحكمة ومحمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(٧٢)

الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ القضائية

(١) مواد مخدرة • اثبات «بوجه عام» • جريمة «أركانها» • حكم «تسببه» •
تسبب غير معيب • قصد جنائى •

القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة أو نقل المخدر . متى يتحقق ؟
تحدث المحكمة استقلالاً عن العلم بالجوهر المخدر . غير لازم . كفاية إيراد الوقائع
والظروف الدالة عليه .

(٢) مواد مخدرة • قصد جنائى •

نقل المخدر . فعل مادي لا ينطوى فى ذاته على قصد خاص .

(٣) محكمة الموضوع «سلطانها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى» • اثبات «بوجه عام» • «شهود» •

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها . موضوعى .

(٤) تفتيش «التفتيش باذن» • اذن التفتيش • اصداره • اثبات «بوجه عام» •
نقض «أسباب الطعن» • ما لا يقبل منها •

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى .

(٥) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» • تفتيش «التفتيش باذن» •
اثبات «بوجه عام» • قصد جنائى • استدلال • حكم «تسببه» • تسبب غير معيب •

أخذ الحكم بالتحريات مسوغاً للائن بالتفتيش . لا يمنعها من عدم الأخذ بها فى
خصوص قصد الاتجار .

(٦) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ما لا يوفره، وصف التهمة، مواد مخدرة «نقل مخدر».

تعديل الوصف من احراز مخدر بقصد الاتجار إلى مجرد نقله. لا يستلزم تنبيه الدفاع.

(٧) اجراءات التحقيق، معاينه، دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ما لا يوفره، نقض «اسباب الطعن» ما لا يقبل منها،

النعى على المحكمة قعودها عن اجراء معاينه لم يطلب منها. غير مقبول.

(٨) عقوبة، مصادرة، حكم «تسبيبه» تسبيب غير معيب، نقض «اسباب الطعن» ما لا يقبل منها،

عدم المنازعة. فى ملكية المضبوطات وخلو مدونات الحكم من أنها مملوكة للغير. عدم جواز اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. أساس ذلك؟

١ - إن القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازة أو نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحرزه أو يحوزه أو ينقله من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن اذا كان ما أورده فى حكمها من الوقائع والظروف كافياً فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى.

٢ - نقل المخدر فى حكم المادة ٣٨ هو فعل مادي من قبيل الافعال المؤثمة التى ساققتها هذه المادة ومنها الاحراز الذى أثبتته الحكم فى حق الطاعن - ولا يندرج فى ذاته على قصد خاص.

٣ - إن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق.

٤ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع.

٥ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمآلها من سلطة تقديرية من أن ترى

فى التحريات ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز الجوهر المخدر كان بقصد الاتجار دون ان يعد ذلك تناقضا فى حكمها .

٦ - إن الوصف الصحيح الذى نزلت اليه المحكمة حين اعتبرت نقل المخدر الذى هو من قبيل الاحراز مجردا من أى قصد لم يكن يستلزم تنبيه الدفاع .

٧ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء معاينه لم تطلب منها ولم تر هى حاجة الى اجرائها بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشاهد .

٨ - عدم منازعة الطاعن فى ملكية السيارة التى ضبطت فى حوزته وخلت مدونات الحكم مما يفيد انها مملوكة لغيره ، فانه لايقبل منه الحديث عن ذلك لأول مرة امام محكمة النقض لانطوائه على منازعة تستلزم تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد الاتجار عقارا مخدرا (مفيتامين) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٥ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الاول مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات باعتبار الاحراز بغير قصد الاتجار او الاستعمال الشخصى او التعاطى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبتغريمه الف جنيه وبمصادرة السائل المخدر والسيارة رقم القاهرة المضبوطين .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة نقل جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه لم يعن ببيان مصدر العقار المخدر وحائزه ولم يستظهر علم الطاعن بكنهه، واستند في الادانة الى أقوال شاهد الاثبات على الرغم من أنه لم يحدد في محضره كمية المخدر التي اتفق المرشد على شرائها من الطاعن وثمانها وإن ما قرره في شأن حكمته ومكان لقاء المرشد والطاعن امام قسم الشرطة ووضع الطاعن اللقافة التي تحوى المخدر على الأرض لايتفق مع المنطق، كما رفض بغير سبب سائغ الدفع ببطلان التفتيش والاذن الصادر به لعدم جدية التحريات وغموضها ولصدور الاذن لضبط جريمة غير واقعة وبقصد تلفيق التهمة للطاعن ومع أنه نفى عن الطاعن قصد الاتجار وهو ما يساند الدفع المنكور، وعدلت المحكمة وصف التهمة المسندة الى الطاعن والتي دارت عليها المرافعة من احراز عقار مخدر بقصد الاتجار الى نقل عقار مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون لفت نظر الدفاع، كما قعدت عن اجراء معاينة مكان الحادث بمعرفتها رغم تمسك الطاعن بخلو تحقيقات النيابة من تلك المعاينة، وقضت بمصادرة السيارة الاجرة مع ان الثابت بمحضر الشرطة ان مالکها شخص آخر غير الطاعن، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله «انه بتاريخ بدائرة قسم ... محافظة تم ضبط المتهم (الطاعن) محرزا ثلاث زجاجات مملوءة بسائل الامفيتامين المخدر بلغ حجمه ٢٢٥٠ سم^٣ نقلها المتهم بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي مستخدما في ذلك السيارة رقم وقدمت اجراءات الضبط استنادا الى انن تفتيش صادر من النيابة العامة بناء على تحريات سرية مسبقة قام بها الرائد معاون مباحث قسم وساق الحكم للتدليل على ثبوت الواقعة بهذه الصورة في حق

الطاعن الى أدلة استمدها من شهادة الرائد معاون مباحث قسم ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ، وأورد ضمن اقوال الضابط المذكور أنه شاهد الطاعن يحمل لفافة وضعها على الارض فقام بضبطها فوجدها كيسا من الورق بداخله ثلاث زجاجات مملوءة لسائل اصفر اللون يشبه الماكستون فورت واجه الطاعن بها فاعترف له شفاهه باحرازها . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة احراز او حيازة او نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز او الحائز او الناقل بان ما يحزره او يحوزه او ينقله من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن اذا كان ما اورده فى حكمها من الوقائع والظروف كافيا فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى ، كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، والتى لا يبين من محضر جلسة المحاكمة فيها ان الطاعن دفع بانتفاء هذا العلم ، فان ما يثيره فى شأن عدم استظهار الحكم علمه بكنه العقار المخدر المضبوط يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على ثبوت احراز الطاعن المخدر بركنيه المادى والمعنوى بما يكفى لحمل قضائه بادانته بالتطبيق لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لاتستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر ، وكان لايعيب الحكم ان يكون قد اعتبر الطاعن ناقلا للجوهر المخدر ، لان النقل فى حكم المادة ٣٨ هو فعل مادى من قبيل الافعال المؤثمة التى ساققتها هذه المادة ومنها الاحراز الذى أثبتته الحكم فى حق الطاعن - ولاينطوى فى ذاته على قصد خاص ، فان الحكم اذ انتهى الى تطبيق المادة المذكورة وأنزل عقوبتها على الطاعن لا يكون قد خالف القانون ، ويكون ما يثيره الطاعن فى شأن عدم بيان مصدر الجوهر المخدر وحائزه غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق

ولها اصلها فى الأوراق ، ومتى اخذت باقوال شاهد فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، ولايجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض ، فان منازعة الطاعن فى استدلال الحكم باقوال الضابط للاعتبارات التى أوردها فى أسباب الطعن لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن ببطلان التفتيش والاذن الصادر به لعدم جدية التحريات واطرحه فى قوله : «أما عن دفاعه الوارد على لسان محاميه الحاضر معه بالجلسة فمردود بان الثابت من مطالعة المحكمة لمحضر التحريات أن محور هذه التحريات هو شخص المتهم والسيارة رقم ٣١٠٤٢ أجرة القاهرة وان ماأورده ضابط الواقعة فى محضر التحريات كان لاقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره الامر الذى تقرر معه المحكمة النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن ، وبالتالي تنحسر عن الاجراءات قاله البطلان» ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - على السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه ، فان مجادلة الطاعن فى ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة ، ولاينال من ذلك أن الحكم لم يقيد بتلك التحريات فى شأن قصد الاتجار الذى نفاه عن الطاعن ، لانه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمآلها من سلطة تقديرية من ان ترى فى التحريات ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز الجواهر المخدر كان بقصد الاتجار دون ان يعد ذلك تناقضا فى حكمها لما كان ذلك ، وكان الاصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديل متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم ، واذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احراز الجواهر المخدر ، هى بذاتها التى اتخذها الحكم المطعون فيه

أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة دون ان يتضمن اسناد واقعة مادية او اضافته عناصر جديدة تختلف عن الاولى ، فان الوصف الصحيح الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت نقل المخدر الذى هو من قبيل الاحراز كما سلف البيان - مجردا من أى قصد لم يكن يستلزم تنبيه الدفاع ، ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن عاب على النيابة العامة قعودها عن اجراء معاينة مكان الحادث ، دون ان يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء معين فى هذا الخصوص ، فانه ليس للطاعن أن ينعى عليها قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها ولم تر هى حاجة الى اجرائها بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشاهد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اورد فى تحصيله واقعة الدعوى ان الطاعن تم ضبطه ينقل العقار المخدر مستخدما فى ذلك السيارة رقم ... ونقل على لسان الشاهد أنه ابصر الطاعن يهبط حاملا لللفافة التى تحوى زجاجات العقار المخدر وذلك من السيارة المذكورة التى كان يقودها ثم أسس قضاءه بمصادرة تلك السيارة على قوله وحيث انه لما كان من الثابت من الواقعة التى اطمأنت اليها المحكمة أن المتهم استخدم السيارة المضبوطة فى نقل المخدر بما يستوجب القضاء بمصادرتها استنادا الى المادة ٤٢ من قانون مكافحة المخدرات وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن نازع فى ملكية السيارة التى ضبطت فى حوزته وخلت مدونات الحكم مما يفيد انها مملوكة لغيره ، فانه لا يقبل منه حديث عن ذلك لأول مرة امام محكمة النقض لانطوائه على منازعة تستلزم تحقيقا تنحسر عنه وظيفه هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ومحمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة ومحمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(٧٣)

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) حكم «وصف الحكم» • معارضة «نظرها والحكم فيها» • مناط اعتبار الحكم حضورياً إعتبارياً بمقتضى المادة ٢٢٩ إجراءات؟
- (٢) معارضة «نظرها والحكم فيها» • حكم «تسببه» • تسبب غير معيب» • نقض «أسباب الطعن» • ما لا يقبل منها» • المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى . شرط قبولها؟
- (٣) محكمة ثانى درجة «الاجراءات امامها» • اعلان • معارضة • نقض «أسباب الطعن» • ما لا يقبل منها» • قعود الطاعن عن التمسك بعدم إعلانه لجلسة المعارضة الابتدائية أمام محكمة ثانى درجة . عدم جواز اثارة ذلك لأول مرة أمام النقض .
- (٤) نقض «ما لايجوز الطعن فيه من الأحكام» • الطعن بالنقض . قصره على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . النعى الموجه إلى الحكم الابتدائى . عدم قبوله .
- (٥) حكم «بيانات التسبب» • معارضة «نظرها والحكم فيها» • نقض «أسباب الطعن» • ما لا يقبل منها» • بيان الواقعة محل الاتهام . لزومه فى أحكام الإدانة فحسب . الحكم بعدم جواز المعارضة . شكلى . اغفال بيان الواقعة . لايعيبه .
- (٦) نقض «أسباب الطعن» • تحديدها • ما لا يقبل منها» • وجه الطعن . يجب أن يكون واضحاً محدداً . النعى على الحكم خلوه من البيانات الواجبة قانوناً . بون بيان ماهيتها . عدم قبوله

١ - إن مناط اعتبار الحكم حضوريا اعتباريا بمقتضى المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك، أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى، بدون أن يقدم عذرا مقبولا، مادام أن التأجيل كان بجلسات متلاحقة.

٢ - من المقرر أن المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى، لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز وكان الحكم الصادر فى غيبة الطاعن والمعتبر حضوريا، جائزا استئنافه، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بعدم جواز المعارضة، يكون قد اقترن بالصواب ويكون النعى عليه فى هذا غير سديد.

٣ - لما كان الطاعن - على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة لم يثر عدم اعلانه لجلسة المعارضة الابتدائية، فانه لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

٤ - لما كان الطعن بطريق النقض وفقا لنص المادة ٢٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، لا يصح أن يوجه الى غير الحكم النهائى الصادر من آخر درجة، وكان هذا الحكم قد اقتصر على تأييد الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - وقضاؤه بذلك سليم - فان الحكم الابتدائى القاضى فى موضوع الدعوى بالادانة يكون قد حاز قوة الامر المقضى به، مما لايجوز معه لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب.

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه من الأحكام الشكلية، فلا عليه، إن هو لم يورد واقعة الدعوى ومواد العقاب الواجب إعمالها فى حق الطاعن، لأن ذلك لا يكون لازما إلا بالنسبة للأحكام الصادرة فى الموضوع بالإدانة.

٦ - لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعن لم يبين ماهية البيانات الأخرى الواجبة قانوناً التي خلا منها الحكم المطعون فيه، فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بتجريف التربة الزراعية على النحو المبين بالمحضر وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكرراً، ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وقرار وزير الزراعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ المغدل . ومحكمة جناح قلوب قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادتي الاتهام بحبسه سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لاييقاف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه عن كل فدان . عارض، وقضى في معارضته بعدم جواز نظر المعارضة . استأنف، ومحكمة قلوب الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

القرار

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، انه اذ دانه بجريمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص ، قد شابه البطلان والخطأ في القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يعلن أمام محكمة أول درجة لشخصه ومن ثم فلا يصح أن يصدر الحكم حضورياً اعتبارياً قبله ، كما أخطأت المحكمة المذكورة اذ قضت بعدم جواز معارضته رغم أنه لم يعلن بجلسة المعارضة ، وأخطأ الحكم المطعون فيه لتأييده الحكم الصادر في المعارضة لانه أحال الى أسباب حكم باطل ، وفوت عليه درجة من درجات التقاضي لعدم اعابته الدعوى الى محكمة أول درجة ، وخلا من بيان مواد العقاب التي طبقها عليه ومن البيانات الاخرى الواجبة قانوناً ولم يبين كلا الحكمين واقعة الدعوى

ولم يحط بها على نحو مفصل كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ان الطاعن مثل بجلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ وفيها أحالت المحكمة الدعوى الى دائرة أخرى وحددت جلسة لنظرها أمامها ونبته عليه بذلك ، وفي الجلسة تلك لم يحضر فصدر الحكم حضوريا اعتباريا . لما كان ذلك ، وكان مناط اعتبار الحكم حضوريا اعتباريا بمقتضى المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، او تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى ، بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، ما دام أن التأجيل كان بجلسات متلاحقة - كما هو الحال فى الدعوى - فان وصف الحكم بأنه حضوري اعتباري يكون صحيحا : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المعارضة فى الحكم الحضوري الاعتباري ، لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز وكان الحكم الصادر فى غيبة الطاعن والمعتبر حضوريا ، جائزا استئنافه ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم جواز المعارضة ، يكون قد اقترن بالصواب ، ويكون النعى عليه فى هذا غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن - على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة لم يثر عدم اعلانه لجلسة المعارضة الابتدائية ، فانه لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض وفقا لنص المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لا يصح أن يوجه الى غير الحكم النهائى الصادر من آخر درجة ، وكان هذا الحكم قد اقتصر على تأييد الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - وقضاؤه بذلك سليم - فان الحكم الابتدائي القاضى فى موضوع الدعوى بالادانة يكون قد حاز قوة الامر المقضى به ، مما لا يجوز معه لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب . لما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه ، من الأحكام الشكلية ، فلا عليه ، ان هو لم يورد واقعة الدعوى ومواد العقاب الواجب إعمالها في حق الطاعن ، لأن ذلك لا يكون لازما الا بالنسبة للأحكام الصادرة في الموضوع بالادانة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يبين ماهية البيانات الأخرى الواجبة قانونا التي خلا منها الحكم المطعون فيه ، فان ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله ، مما يضحى معه طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
احمد ابو زيد ومصطفى طاهر ومحمد زايد وصلاح البرجى .

(٧٤)

الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) نقض • التقرير بالطعن • وايداع الأسباب •
عدم تقديم الطاعن اسباباً لطعنه . اثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
- (٢) محكمة الموضوع • سلطتها فى تقدير الدليل • حكم • تسببيه • تسبیب
غير معيب • اثبات • (شهود) •
لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها
على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها مادام
استخلاصها سائفاً متفقاً مع العقل والمنطق .
- (٣) تزوير • الاشتراك فى التزوير • اشتراك • حكم • تسببيه • تسبیب غير
معيب • اثبات • (بوجه عام) •
الاشتراك فى التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفى
لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سائفاً .
- (٤) تزوير • جريمة • (أركان الجريمة) • قصد جنائى • محكمة الموضوع
«سلطتها فى تقدير توافر القصد الجنائى» •
تحدث الحكم . استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد
أورد من الوقائع مايدل عليه .
- (٥) تزوير • اثبات • (بوجه عام) • محكمة الموضوع • سلطتها فى تقدير
الدليل • حكم • تسببيه • تسبیب غير معيب • نقض • أسباب الطعن • ما لايقبل
منها •
- حق القاضى فى تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها . ما لم يقيده القانون
بدليل معين . جرائم التزوير . لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً .

الأدلة التي يعتمد عليها الحكم يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها . علة ذلك ؟

(٦) جريمة «أركانها» . باعث . تزوير . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب» .

الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بتحقيقه .

(٧) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» .

كفاية إيراد الحكم الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه . تعقب كل جزئية من جزئيات دفاع المتهم لا يلزم مفاد إلتفاته عنها أنه أطرحها .

(٨) اثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب» .

تقدير الأدلة إلى كل متهم من اختصاص محكمة الموضوع . حقها في الاطمئنان إليها قبل متهم دون آخر .

١ - أن الطاعن الأول وأن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يورد أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا متفقا مع العقل والمنطق .

٣ - من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم .

٤ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة

بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد اورد من الوقائع مايدل عليه .

٥ - الأصل فى المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل او قرينه يرتاح اليها الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لايشترط أن تكون الادلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل ويقطع فى كل جزئيه من جزئيات الدعوى ان الادلة فى المواد الجنائية متساندة ، يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة .

٦ - لما كان دفاع الطاعنة بأنه لا مصلحة لها فى الاشتراك فى التزوير انما يتصل بالباعث على ارتكاب الجريمة وهو ليس من اركانها او عناصرها فانه لاينال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له .

٧ - حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الادلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئيه من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها أنه اطرحها .

٨ - من المقرر أن تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهى حرة فى تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الادلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة الى متهم آخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر (حكم ببراءته) بأنهم اولا : المتهم الأول (الآخر) بصفته من ارباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا فى محررين رسميين هما محضر الخطبة رقم ٣٢٤٩ لسنة ١٩٧٥ المحرر بتاريخ ٢٤

من أغسطس سنة ١٩٧٥ والمثبت لواقعة خطبة المتهم الثانى و
 المتهمة الثالثة - ومحضر عقد الزواج رقم ٣٢٤٩ سنة ١٩٧٦ المحرر
 بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٦ الصادرين من بطريركيه الاقباط الارثوذكس
 حال تحريرهما المختص بوظيفته وذلك بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة
 صحيحة مع علمه بذلك بأن اثبت بالمحررين سالفى الذكر مايفيد أن المتهم
 الثانى مسيحى الديانة ويدعى خلافا للحقيقة . ثانيا : المتهمان الثانى
 والثالثة (الطاعنين) : اشتركا بطريق الاتفاق مع المتهم الاول فى ارتكاب
 جريمة التزوير المنسوبة اليه بأن اتفقا معه على تضمين عقدى الخطبة
 والزواج سالفى الذكر البيان الخاص بديانة واسم المتهم الثانى والمغاير
 للحقيقة فاثبت ذلك بهذين المحضرين فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق
 ثالثا : المتهم الثانى ايضا (الطاعن) : أ - وهو ليس من أرباب الوظائف
 العمومية اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير
 فى محرر رسمى هو صورة قيد الميلاد رقم ٧٣١٧٦ الصادرة عن منطقة
 وسط القاهرة الطبية والمرفقة بالاوراق وكان ذلك بطريق الاصطناع وجعل
 واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بذلك بأن اتفق مع ذلك
 المجهول على محو بياناتها وأضاف بيانات اخرى مزورة تفيد أنه مسيحى
 الديانة يدعى وساعده فى ذلك بأن قدم اليه البيانات المراد اثباتها ،
 وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ب) اشترك بطريق
 المساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية هم ، ، الموظفون
 بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق فى ارتكاب تزوير فى محرر هو الشهادة
 الادارية الصادرة من مصلحة الشهر العقارى وذلك بجعل واقعة مزورة فى
 صورة واقعة صحيحة مع علمه بذلك بأن ملأ بيانات الشهادة باسم
 مسيحى الديانة - خلافا للحقيقة وقدمها اليهم لاعتمادها والتوقيع عليها
 فتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة . رابعا : المتهمان الاول (الآخر)
 والثالثة أيضا (الطاعنة) : اشتركا بطريق التحريض مع المتهم الثانى فى
 ارتكاب جريمه التزوير المنسوبة اليه موضوع التهمتين السابقتين بأن
 حرصاه على ارتكابهما فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض

خامسا : المتهمان الثانى والثالثه أيضا : اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو البطاقة العائلية رقم ١٤٤٤٧ المنسوب صدورها الى مكتب سجل مدنى الساحل ، المرفقة بالاوراق وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اتفقا مع ذلك المجهول على انشائها على غرار المحررات الصحيحة وتزييلها بتوقيعات منسوب صدورها زورا الى الموظفين المختصين بها وساعدها فى ذلك بأن قدما اليه البيانات المراد اثباتها فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وأحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣٢ / ٢ ، ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من هذا القانون أولا : بمعاقبة المتهم الاول (الطاعن الأول) بالسجن لمدة ثلاث سنوات لما أسند اليه ثانيا : بمعاقبة المتهم الثانية (الطاعنة الثانية) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمة الاولى المسندة اليها وببراءتها من باقى التهم المسندة اليها . ثالثا - بمصادرة عقد الزواج الرسمى المضبوط .

فطعن المحكوم عليه (الطاعن الأول) فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ . كما طعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليها (الطاعنة الثانية) فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن الاول وان قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد الا أنه لم يودع اسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعنة الثانية قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنة بجريمة

الاشتراك فى تزوير محرر رسمى قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور والتناقض فى التسبب ذلك بانه لم يستظهر عناصر الاشتراك وركن القصد الجنائى فى جريمة التزوير ولم يدلل على توافرها بأسباب سائغة واستخلص علم الطاعنة بحقيقة اسم الطاعن الاول وديانته من الطلب الذى تقدمت به الى السجن لزيارته ومن تنازله لها عن عقد ايجار مسكنه وهو مالا ينهض ليليا كافيا على ثبوت ماديته به الطاعنة لانه اوهما بانه قام بتغيير اسمه بعد اعتناقه الديانة المسيحية هذا الى ان الطاعنة دفعت التهمة بانتفاء مصلحتها فى الاشتراك فى التزوير لعدم وجود مانع من موانع الزواج باعتبار ان الشريعة الاسلامية تبيح زواج المسلم بمسيحية وان الطاعن الاول من محترفى التزوير ولم يكن بحاجة الى مساعدتها فى ارتكاب الجريمة الا ان الحكم لم يفتن لدفاعها ولم يعن بتمحيصه وعول فى ادانتها على اقوال الطاعن الاول بينما اهدرها فى حق المتهم الآخر موثق عقد الزواج بالكنيسة الذى قضى ببراءته مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى التى دان الطاعنة بها واورد على ثبوتها فى حقها ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى مارتيه عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا متفقا مع العقل والمنطق ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه اثبت بادلة سائغة ومنطق سليم ان الطاعنة اتفقت مع الطاعن الأول - المسلم الديانة - على الزواج بالكنيسة طبقا للطقوس المسيحية على أن يتسمى باسم مسيحي امام موثق عقود الزواج بالكنيسة وفى سبيل ذلك اشترك الطاعن الاول مع مجهول فى اصطناع شهادة ميلاد وبطاقة عائلية وشهادة ادارية منسوبة الى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق باسم مسيحي وان ديانته هى المسيحية وتقدما معا الى كاهن الكنيسة وادليا امامه ببيانات كاذبة عن اسم وديانة الطاعن الاول وطلبا منه عقد زواجهما وقدم له الطاعن الاول الاوراق المزورة

سألفه الذكر فحرر لهما عقد الزواج كما استخلص الحكم علم الطاعنة بحقيقة اسم وديانة الطاعن الأول من الطلب الذي تقدمت به الى السجن لزيارته قبل عقد الزواج متضمنا اسمه الحقيقي ومن تنازله لها عن عقد ايجار مسكنه بذات الاسم ، وكان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره فان ماثيره الطاعنة في هذا الشأن ينحل في الواقع الى جدل موضوعي لا يقبل اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم ان يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد اورد من الوقائع مايدل عليه كما هو الحال في الدعوى المطروحة فان النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الاصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الادلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من اى دليل او قرينه يرتاح اليها الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لايشترط أن تكون الادلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلة شى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الادلة بل يكفي أن تكون الادلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجه في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، وكان جماع ما اورده الحكم المطعون فيه من أدلة وشواهد سائغ وكاف للتدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير التي دان الطاعنة بها وعلى علمها بحقيقة اسم الطاعن الاول وديانته فان هذا حسبه ليبرا من قالة القصور في التسبيب أو الفساد في الاستدلال ويكون النعي عليه في هذا الخصوص في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنة بأنه لامصلحة لها في الاشتراك في التزوير انما يتصل بالبائع على ارتكاب الجريمة وهو ليس من اركانها أو عناصرها فانه لاينال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له ، هذا الى أن الحكم المطعون فيه قد اوضح مما سلف ايراده مايكفي ويسوغ به توافر المصلحة لدى الطاعنة مما هدفت اليه من زواجها من الطاعن الأول بالكنيسة طبقا للطقوس المسيحية باعتبارها مسيحية الديانة . لما كان ذلك ، وكان حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئيه من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها أنه اطرحها فان منعى الطاعنة على الحكم بالقصور في الرد على ما أثارت من أن الطاعن الاول من محترفي التزوير ولم يكن بحاجة الى مساعدتها في الجريمة لا يكون سديدا لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الادلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة الى متهم آخر ، ومتى كانت المحكمة قد خلصت في حدود سلطتها الى تبرئة المتهم الآخر موثق عقد الزواج بالكنيسة لانتفاء الدليل الذي يقيم اقتناعها بتوافر القصد الجنائي لديه وعدم اطمئنانها الى اقوال الطاعن الأول في شأن علم الموثق المنكور بحقيقة اسمه وديانته لتناقض رواياته في هذا الصدد وانتهت في تبرير سائغ الى انه كان حسن النية في ارتكاب التزوير في عقد الزواج وهو ما لا يصدق في حق الطاعنة التي اثبت الحكم في حقها توافر الجريمة التي دينت بها باركانها فان دعوى الطاعنة بتناقض الحكم في التسبب تكون في غير محلها لما كان ماتقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميره ومحمد زايد .

(٧٥)

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم «بيانات التسبيب» .

بيانات حكم الادانة؟

صياغة الأحكام. لم يرسم لها القانون شكلا خاصا.

(٢) إثبات «بوجه عام، خبرة» محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل».

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم لها.

(٣) إثبات «بوجه عام، شهود» محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل».

حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .

للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود المختلفة وإطراح ما لا تثق فيه دون أن تكون ملزمة ببيان العلة .

(٤) إستئناف «نظره والحكم فيه» «إجراءات نظر الدعوى» «تقديم القضية

للمحكمة» .

وجوب وجود تقرير الاستئناف بملف القضية عند الفصل فيها. لا يغنى عن ذلك وجود

تأشيرة النيابة على ملف القضية بالرغبة في إستئنافها .

(٥) عقوبة «تطبيقها» . إستئناف «نظره والحكم فيه» . نقض «حالات الطعن

بالنقض» . الخطأ في تطبيق القانون» . طعن» .

المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده.

١ - من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا كما أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها .

٢ - لما كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المنتدب فيها ما دامت قد أطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تثق به ولا تطمئن الى صحة روايته وهى إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه الى اقتناعها وحدها .

٤ - لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أنها خلت من تقارير إستئناف للنياية ومن ثم يكون إستئنافها غير قائم، ولا يغنى من ذلك وجود تأشيرة للنياية على ملف كل قضية بالرغبة فى إستئنافها لأن ذلك غير كاف لاعتبار هذه الاستئنافات قائمة .

٥ - لا يصح فى القانون تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النياية حتى لا يضار بإستئنافه وذلك وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧ ٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف الأرض الزراعية المبينة بالمحاضر بتقل اترية منها مع علمه بذلك بغير ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة فارسكور الجزئية - قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً وتغريمه مائتي جنيه عن كل فدان أو كسوره ورد الشيء لأصله على نفقة المخالف . فأستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة إستئنافية وأثناء نظر الاستئناف قررت بجلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٢ بضم الاستئنافات أرقام ٢٤٨٥ ، ٢٤٨٦ ، ٢٤٨٧ ، ٢٤٨٨ لسنة ١٩٨١ للاستئناف رقم ٢٤٨٣ لسنة ١٩٨١ وقضت حضوريا بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٤ فى الموضوع بالنسبة لجميع الاستئنافات وبإجماع الآراء بإلغاء الأحكام المستأنفة وبحبس المتهم ستة أشهر والايقاف وتغريمه عشرة آلاف جنيه عن الاتهامات المنسوبة اليه للارتباط .

فطعن الاستاذ المحامى عن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وانطوى على الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه استند فى الادانة

الى اقوال المشرف الزراعى ومحضر الضبط دون ان يورد مؤداها، كما أنه عول على ما أثبتته تقرير الخبير المنتدب من انخفاض مستوى الأرض مع ان ذلك لا يصلح دليلا على ثبوت الجريمة خاصة وقد شهد شيخ البلده بأن التجريف كان لتسوية الأرض، هذا فضلا على أن الحكم أساء لمركزه - وهو المستأنف وحده - لخلو الأوراق من تقرير إستئناف النيابة للحكم - عندما عدل العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة وزاد مبلغ الغرامة المحكوم بها من مائتى جنيه الى عشرة آلاف جنيه تطبيقا للمادة ١٥٢ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على سند من انه أصلح للطاعن لأنه نزل بالحد الأدنى لعقوبة الحبس الى ستة أشهر بدلا من سنة وأجاز للمحكمة وقف تنفيذ عقوبة الحبس فى حين أن القانون الجديد لا يعتبر أصلح له بالنسبة لعقوبة الغرامة كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها توجز فيما ابلغ به واثبته المشرف الزراعى بناحية ميت الخولى عبد الله بمحاضر الضبط من ان المتهم قام بتجريف مساحات من الأرض الزراعية بعمق يتراوح ما بين متر ومتر ونصف من الأرض التى يمتلكها ويحوزها بحوض الساحل والجزيرة بناحية ميت الخولى عبد الله ومساحتها الاجمالية ستة عشر قيراطا وذلك بدون ترخيص من مديرية الزراعة ولغرض صناعة الطوب وقد تضمنت اوراق الدعوى عدة مكاتبات من مديرية الزراعة بدمياط الى مديرية الامن وقسم شرطة فارسكور تفيد استمرار المتهم فى عملية التجريف مع طلب إيقافه بالطريق الادارى. لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يورد مؤدى الادلة التى استخلص منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا كما أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة المسنده الى الطاعن واورد مؤدى ما شهد به المشرف الزراعى وما جاء فى محضر الضبط على الوجه السابق إيضاحه

وهما من بين الأدلة التي استند إليها في الإدانة فإنه ينحسر عن الحكم قالة القصور في التسبب ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أخذ بما جاء في تقرير الخبير المنتدب الذي انتهى فيه إلى أن الأرض المبينة ينخفض منسوبها عن الأرض المجاورة لها من الناحية الشرقية بعمق مائة سنتيمتر وأنه قد ثبتت بالمعاينة أن المتهم قام بتجريفها بهذا العمق، والذي اطمأن إليه في حدود سلطته التقديرية، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير المنتدب فيها ما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل، أما ما يثيره بشأن شهادة شيخ البلد، فمردود بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تثق ولا تطمئن إلى صحة روايته وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها وحدها، لما كان ذلك، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون لتشيده العقوبة المحكوم بها عليه من محكمة أول درجة صحيح، إذ الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أنها خلت من تقارير استئناف للنياحة ومن ثم يكون استئنافها غير قائم، ولا يغنى من ذلك وجود تأشيرته للنياحة على ملف كل قضية بالرغبة في استئنافها لأن ذلك غير كاف لاعتبار هذه الاستئنافات قائمة ولما كان لا يصح في القانون تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده دون النياحة حتى لا يضار باستئنافه وذلك وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي جرى نصها على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النياحة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة أول درجة أنه قضى في كل دعوى - قبل ضمها من محكمة ثاني درجة والقضاء فيها بعقوبة واحدة للارتباط - بحبس الطاعن شهراً واحداً وتغريمه مائتي جنيه، ومن ثم فما كان يسوغ للحكم المطعون

فيه أن يغلظ العقاب على الطاعن ويقضى عليه بالحبس ستة أشهر والايقاف وتغريمه عشرة آلاف جنيه في حين أن الاستئناف لم يرفع الا منه وحده بالاضافة الى أنه ما كان يجوز تشديد عقوبة الغرامة على مقتضى القانون الجديد رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ إذ لا يعد أصلح للمتهم في هذه الخصوصية، ومن ثم تظل عقوبة الغرامة محكومة بالحدود المقررة لها في القانون القائم في تاريخ ارتكاب الواقعة ومن ثم تكون المحكمة قد خالفت القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة شهر مع إيقاف تنفيذ العقوبة - حتى لا يضار الطاعن بطعنه - وتغريمه مائتى جنيه .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد الصوفي ومسعد الساعى وأحمد سغفان وعادل عبد الحميد.

(٧٦)

الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١) اختصاص، اختصاص نوعي، محكمة ابتدائية، جمعية عامة، نقض أسباب الطعن، ما لا يقبل منها.

قرار الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة. لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى. المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢.

مخالفة إحدى دوائر المحكمة الابتدائية لقرار الجمعية العامة. لا يترتب عليه مخالفة للقانون.

(٢) دعوى مدنية، دعوى مباشرة، اختصاص اختصاص محاكم أمن الدولة، محكمة أمن الدولة، قانون تفسيره، تموين، تسعيرة، إيجار أماكن.

اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لهما. والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. المادة ٣/٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠.

لا يقبل الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة. المادة ٢/٥ من القانون ذاته.

(٣) إيجار أماكن، دعوى مباشرة، اختصاص، محكمة أول درجة، محكمة أمن الدولة، استئناف نظره والحكم فيه، نقض أسباب الطعن، ما يقبل منها.

قضاء محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية في دعوى مباشرة عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧. خطأ.

صحته: أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق.

استئناف الشق المدنى فى الميعاد القانونى. قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف برغم ما جاء بمدونات من ان الاستئناف مقبول شكلا. خطأ فى تطبيق القانون. صحته: أن تقضى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها.

(٤) نقض «حالات الطعن» الخطأ فى تطبيق القانون، «محكمة النقض سلطاتها».

كون العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى القانون. على محكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقاً للقانون. أساس ذلك المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

١ - من المقرر أنه ليس من شأن قيام الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة طبقاً لنص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى، فإن قرار الجمعية العامة لمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - تنفيذاً للفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة التى تنص على أن «تكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجناح المستأنفة» - بتحديد الدائرة المتخصصة المذكورة لا ينبئ عليه سلب ولاية هذه الدائرة فى نظر الطعن فى أحكام محكمة الجناح العادية، ومن ثم كان نعى الطاعن بأن الحكم المطعون فيه خالف القانون لصدوره من دائرة غير متخصصة على غير أساس.

٢ - إن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن «تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة السابقة والتى تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٠ المشار

اليهما أو القرارات المتفذة لهما - كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، كما أن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون تنص على أنه «لا يقبل الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة».

٣ - لما كان الاختصاص في خصوص التهمة موضوع الدعوى في الطعن المائل إنما ينعقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها لا يشاركها فيه أية محكمة أخرى سواها وأن المدعى بالحقوق المدنية - الطاعن - لا يحق له أن يحرك الدعوى بالطريق المباشر البتة سواء أمامها أو أمام المحكمة العادية بطلباته سائلة البيان، ومن ثم فقد كان على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق، أما وهي لم تفعل وإنما قضت ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية فقد كان على المحكمة الاستئنافية وقد رفع إليها الاستئناف عن الشق المدني في الميعاد القانوني أن تقضى بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها، وإن جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف بالرغم مما جاء بمدونات من أن الاستئناف مقبول شكلاً، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

٤ - لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون.

الوقائع

أقام الطاعن دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح المعادى وقيدت ضد المطعون ضدهما بوصف أنهما قاما بالاستيلاء على الشقة مسكنه ومابها من منقولات وتأجيرها لآخرين وطلب معاقبتهم بالمادتين ٢٤، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مع الزامهما بأن يدفعوا له مبلغ مائة وواحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. والمحكمة ذاتها قضت حضوريا للأول وغيابيا للثاني عملا بالمادة ١/٣٠٤ إجراءات جنائية ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية. استأنف المدعى بالحق المدني ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا عملا بالمادة ٥ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بعدم قبول الاستئناف.

فطعن المدعى بالحق المدني فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث ان المدعى بالحقوق المدنية ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول إستئنافه للحكم الصادر برفض دعواه المدنية قبل المطعون ضدهما ترتيبا على تبرئتهما من تهمة ابرام اولهما للآخرى عقد ايجار عن الوحدة المؤجرة للطاعن، قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه. ذلك بأنه أقام قضاءه على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة من أنه لا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة حالة كون الدعوى لم ترفع أمام محكمة أمن الدولة الجزئية وإنما رفعها الطاعن بالطريق المباشر أمام المحكمة العادية ولما استأنف أحيلت خطأ الى الدائرة المتخصصة باستئناف أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية التى أصدرت حكمها المطعون فيه بالرغم من عدم إختصاصها بنظر الاستئناف مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - وسائر الأوراق أن الدعوى رفعت من الطاعن بالطريق المباشر بصحيفة معلنة للمطعون ضدهما في ٢٤ من يناير سنة ١٩٨١ أمام محكمة جنح المعادى والتي قضت بجلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٨١ ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية، وإذ أستأنف المدعى بالحقوق المدنية بتقرير مؤرخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٨١ - كما جاء بالحكم المطعون فيه - بواسطة محام عن وكيله، فقد أحالت دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية الدعوى الى الدائرة المتخصصة بنظر إستئناف أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية والتي قضت بجلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٨٢ - بحكمها المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف. لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس من شأن قيام الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة طبقا لنص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى، فإن قرار الجمعية العامة لمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - تنفيذا للفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة التي تنص على أن «تكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة» - بتحديد الدائرة المتخصصة المذكورة لا ينبني عليه سلب ولاية هذه الدائرة في نظر الطعن في أحكام محكمة الجنح العادية، ومن ثم كان نعى الطاعن بأن الحكم المطعون فيه خالف القانون لصدوره من دائرة غير متخصصة على غير أساس. لما كان ذلك وكانت الدعوى قد اقيمت على سند من أحكام المادتين ٢٤، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر توثمان ابرام المؤجر أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه، وكانت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن «تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ والمرسوم

بقانون رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما أو القرارات المنفذة لهما - كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، كما ان الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون تنص على أنه «لا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة»، فإن مفاد هذين النصين أن الاختصاص فى خصوص التهمة موضوع الدعوى فى الطعن المائل إنما ينعقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها لا يشاركها فيه أية محكمة أخرى سواها وأن المدعى بالحقوق المدنية - الطاعن - لا يحق له ان يحرك الدعوى بالطريق المباشر البتة سواء أمامها أو أمام المحكمة العادية بطلباته سالفه البيان، ومن ثم فقد كان على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق ، أما وهى لم تفعل وإنما قضت ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية فقد كان على المحكمة الاستئنافية وقد رفع اليها الاستئناف عن الشق المدنى فى الميعاد القانونى أن تقضى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها ،، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف بالرغم مما جاء بمدونات من أن الاستئناف مقبول شكلا ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. لما كان ذلك وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم، فإنه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه على نحو ما سلف بيانه مع الزام المطعون ضدهما بالمصاريف، وهى المتعلقة - بداهة - بهذا التصحيح من مصروفات إستئنافية ومصروفات الطعن بالنقض .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد الصوفي ومسعد الساعى وأحمد سيفان وعادل عبد الحميد .

(٧٧)

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) معارضة «نظرها والحكم فيها» . إعلان. نقض «حالات الطعن» . الخطأ فى تطبيق القانون» . حكم «بطلانه» . إجراءات . إجراءات المحاكمة . تأجيل نظر المعارضة من جلسة لأخرى فى غيبة المعارض. يوجب إعلانه بالجلسة الجديدة .

(٢) نقض «التقرير بالطعن» . ميعاده» . إجراءات «إجراءات المحاكمة» . معارضة .

متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة ؟

(٣) معارضة» . «نظرها والحكم فيها» . إجراءات «إجراءات المحاكمة» . إعلان . حكم «بطلانه» .

عدم إعلان المعارض بالجلسة التى أجلت إليها فى غيبته. يبطل الحكم الصادر فى المعارضة. أساس ذلك؟

(٤) نقض «التقرير بالطعن وايداع الأسباب» . ميعاده» .

ثبوت عدم علم الطاعن رسميا بالحكم الصادر فى معارضته لتخلفه عن حضور الجلسة. إعتبار هذا العلم من يوم الطعن. أثر ذلك: إنفتاح ميعاد الطعن من هذا اليوم .

١ - من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وعدم الحكم باعتبارها كأن لم تكن وتأجيل الدعوى الى جلسة أخرى يوجب إعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التى أجل إليها نظر معارضته .

٢ - من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره إلا أن ذلك علقه افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه بحيث إذا انتفت هذه العلة لعدم اعلان الطاعن بالجلسة التى صدر فيها الحكم فإن الميعاد لا يبدأ إلا من يوم العلم رسميا بصدروه.

٣ - لما كان الثابت أن الطاعن لم يحضر أول جلسة حددت لنظر معارضته الاستئنافية وأجلت القضية لجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ فى غيبته لنظرها أمام دائرة أخرى وبهذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم المطعون فيه دون إعلان الطاعن بها مما يبطل الحكم لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من إثبات العذر المانع له من حضور الجلسة التى صدر بها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ومن استعمال حقه فى الدفاع .

٤ - لما كان علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه، فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التى بنى عليها - المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يفتح إلا من ذلك اليوم، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم وإيداع الأسباب التى بنى عليها قد تما فى الميعاد القانونى الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - باع سلعة مسعرة بأكثر من السعر الجبرى . ٢ - لم يعلن عن أسعار ما يعرضه للبيع . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل والجدول المرفق . ومحكمة جنح مشتل قضت حضوريا بحبس المتهم سنة مع الشغل وغرامة ثلاثمائة جنيه والمصادرة وكفالة عشرين جنيها لايقاف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة

إستئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

فقرر الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى كأن لم تكن، قد شابه بطلان فى الاجراءات وإخلال بحق الدفاع. ذلك بأنه رغم إحالة القضية الى دائرة أخرى وتحديد جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ لنظر المعارضة أمامها فقد صدر الحكم المطعون فيه بتلك الجلسة دون اعلانه بالحضور فيها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من محاضر جلسات محكمة ثانى درجة أنه حدد لنظر معارضة الطاعن فى الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى جلسة وفيها لم يحضر الطاعن وقررت المحكمة إحالة القضية الى دائرة أخرى وحددت لنظرها جلسة وفى هذه الجلسة الأخيرة تخلف الطاعن عن الحضور، فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه - باعتبار المعارضة كأن لم تكن. كما يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بالجلسة الأخيرة التى صدر بها الحكم المطعون فيه ولم يثبت علمه رسميا بصدوره قبل طعنه عليه فى وهو ذات اليوم الذى قدمت فيه عريضة الاشكال فى تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه بالحكم المذكور. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وعدم الحكم باعتبارها كأن لم تكن وتأجيل الدعوى الى جلسة أخرى يوجب إعلانه إعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر معارضته، كما أنه من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر

فى المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره إلا أن ذلك علقه افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه بحيث إذا انتفت هذه العلة لعدم اعلان الطاعن بالجلسة التى صدر فيها الحكم فإن الميعاد لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصدوره. وإذا كان الثابت مما سلف بيانه أن الطاعن لم يحضر أول جلسة حددت لنظر معارضته الاستئنافية واجلت القضية لجلسة فى غيبته لنظرها أمام دائرة أخرى وبهذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم المطعون فيه دون اعلان الطاعن بها مما يبطل الحكم لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من إثبات العذر المانع له من حضور الجلسة التى صدر بها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ومن استعمال حقه فى الدفاع. لما كان ذلك وكان علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه، فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الاسباب التى بنى عليها - المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يفتح الا من ذلك اليوم، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم وإيداع الأسباب التى بنى عليها قد تما فى الميعاد القانونى الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة.

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة ومحمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد
نبيل رياض .

(٧٨)

الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ القضائية

(١) دعوى جنائية «القيود التي ترد على تحريكها» . نيابة عامة . نقد .
إستيراد . تهريب جمركي . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . قانون «تفسيره» .
الأصل أن حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها . مطلق . حالات الطلب
المنصوص عليها في قوانين النقد والجمارك والاستيراد . من القيود التي ترد على حقها
إستثناء .

صدور طلب بإقامة الدعوى الجنائية في جريمة نقد أو تهريب أو إستيراد . أثره ومداه ؟
(٢) جمارك . دعوى جنائية «انقضاؤها بالتصالح» . محكمة الموضوع «سلطانها
في تقدير الدليل» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» .
ما لا يقبل منها .

تقدير التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة
الموضوع .

(٣) نيابة عامة . إختصاص «إختصاص النائب العام» . إختصاص مكاني .
إختصاص نوعي . مواد مخدرة .

للنائب العام الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أي نيابة . سواء
كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بإحدى نيابات الاستئناف .
لتحقيق أية قضية أو إجراء أي عمل قضائي مما يدخل في ولايته ولو لم يكن داخلا بحسب
التحديد النوعي أو الجغرافي في إختصاص ذلك العضو .

(٤) إختصاص «الاختصاص النوعي» . نيابة عامة . بطلان . إجراءات «إجراءات
التحقيق» . نقد . إستيراد . تهريب جمركي . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .
الأعمال الاجرائية تجري في حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولا على ما ينكشف
من أمر واقع .

(٥) رقابة إدارية «إختصاصها» «إستيراد».

إختصاص الرقابة الادارية. الكشف عن المخالفات الادارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين أثناء وبسبب مباشرتهم واجبات وظائفهم. وخبط الجرائم التى تقع من غير العاملين مما تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة. أساس ذلك وشرطه ؟

(٦) إجراءات «إجراءات الاستدلال» «إستيراد» نقض «أسباب الطعن» ما لا يقبل منها.

إجراءات الاستدلال. ايا كان من يياشرها. لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الاجراءات الأولية التى تسلس لها سابقة على تحريكها .

(٧) قرار إدارى «تفسيره» «إستيراد» .

الشروط والأحكام المقررة للسماح للمواطنين باستيراد السلع. بون ترخيص. عند عودتهم نهائيا من الخارج ؟. الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٢ .

(٨) «إستيراد» حكم «حجيته» «إثبات «قوة الأمر المقضى فيه» نقض «أسباب الطعن» ما لا يقبل منها.

الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الوقتية. لها حجية مؤقتة على أطرافها فحسب. ليس لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها. أثر ذلك ؟ .

(٩) قانون «العلم بالقانون» «دفع «الدفع بالجهل بالقانون أو الغلط فيه».

العلم بالقانون الجنائى. والقوانين العقابية المكملة له. مفترض فى حق الكافة. أثر ذلك. عدم قبول الدفع بالجهل و الغلط فيه .

(١٠) «إستيراد» دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ما لا يوفره» «حكم «تسبيبه» تسبيب غير معيب» .

لا على المحكمة إغفالها الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . مثال فى جريمة إستيراد سيارات .

(١١) «إجراءات» «إجراءات المحاكمة» «إثبات «خبرة» «إستيراد» دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ما لا يوفره» «حكم «تسبيبه» تسبيب غير معيب» «نقض «أسباب الطعن» ما لا يقبل منها.

النعى على المحكمة عدم نديها خبيراً لتقدير عمر السيارات. موضوع الاتهام. عدم قبوله. ما دام لم يطلب منها ذلك.

الدفاع الموضوعى. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(١٢) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل»، إثبات «بوجه عام»، «شهود». حكم «تسبيبه»، تسبيب غير معيب»، دفاع «الإخلال بحق الدفاع»، ما لا يوفره».

العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية. هى بإقتناع القاضى. عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل معين. إلا فى الأحوال التى نص عليها القانون.

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى دفاعه الموضوعى.

(١٣) حكم «تسبيبه». تسبيب غير معيب»، دفاع «الإخلال بحق الدفاع». ما لا يوفره».

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق أبدى بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم. أو الرد عليه.

(١٤) قانون «قانون أصلح»، إستيراد «عقوبة «تطبيقها»، حكم «تسبيبه»، تسبيب غير معيب».

القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥. بما تضمنه من عقوبات. يعتبر أصلح للمتهم من القانون ٩ لسنة ١٩٥٩. تطبيق الحكم المطعون فيه للقانون الأول صحيح.

(١٥) محكمة إستئنافية «نظرها الدعوى والحكم فيها»، حكم «تسبيبه»، تسبيب غير معيب».

إحالة المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف الذى انتهت الى تأييده لأسبابه كفايتها. عدم التزامها بإعادة إيراد تلك الأسباب.

(١) لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الاجراءات المنصوص عليها فى قوانين النقد والجمارك والاستيراد والتى يشترط تقديم طلب من جهة معينة لامكان رفع الدعوى الجنائية على مرتكبى الجرائم المنصوص عليها فيها هى من القيود التى ترد على حق النيابة العامة التى تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون - مما يتعين الأخذ فى

تفسيرها بالتنسيق ، والقول بأن الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعا الى حكم الأصل ، وإذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانونا فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الاجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها، وصحة الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أية جهة كانت إذ الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعها انها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها، وبالتالي فإن الطلب عن أية جريمة منها يشتمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة، كما ينبسط على ما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العينى للطلب وقوة الأثر القانونى للارتباط ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده. وإذ كانت الجريمة التى أثبتها الحكم فى حق الطاعنين هى جريمة إستيرادية لا يمارى أيهم فى صدور طلب كتابى ممن يملكه قانونا ،، فإن القول بعدم صدور طلب عن جريمة التهريب الجمركى لا يكون له محل.

٢ - لما كان تقدير التصالح من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقومات التى أسست عليها قولها فيه تؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها، وإذ كان الحكم المطعون فيه نفى فى تدليل سائق - له سند من الأوراق - ابرام صلح بين الطاعنين وبين وزارة التجارة فى شأن جريمتى الاستيراد التى دانهم بهما، فإن منعى الطاعنين فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ - ان المستفاد من النصوص الخاصة بتعيين أعضاء النيابة العامة - فيما عدا النائب العام. وتحديد محال اقامتهم وندبهم للقيام بعمل خارج نطاق دائرة إختصاصهم والواردة فى الفصل الأول من الباب الثالث من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية والذى تم قرار النذب للتحقيق فى ظله - أن القانون قد منح النائب العام فى المادة ١٢١ منه كامل الحق فى ندب أحد

أعضاء النيابة العامة ممن يعملون فى أية نيابة سواء كانت متخصصة فى نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بإحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائى مما يدخل فى ولايته - ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى فى إختصاص ذلك العضو .

٤ - من المقرر أن الاصل فى الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر واقع وإن كان عدم إختصاص نيابة الشئون المالية . لم يتضح الا بعد أن صدر حكم محكمة الشئون المالية بعدم إختصاصها - فإن الاجراءات التى أتخذتها هذه النيابة تكون قد بنيت على إختصاص انعقدت له بحسب الظاهر - حال اتخاذها - مقومات صحتها فلا يدركها البطلان من بعد إذا ما استبان انتفاء هذا الإختصاص وان تراخى كشفه .

٥ - إن الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه «مع عدم الإخلال بحق الجهة الادارية فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تختص الرقابة الادارية بالآتى (ج) الكشف عن المخالفات الادارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها وكما تختص بكشف وضبط الجرائم التى تقع من غير العاملين، والتى تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة . وذلك بشرط الحصول على إذن كتابى من النيابة العامة قبل إتخاذ الاجراء. وللرقابة الادارية فى سبيل ممارسة الإختصاصات سالفة الذكر الاستعانة برجال الشرطة وغيرهم من رجال الضبطية القضائية ونوى الخبرة مع تحرير محضر أو مذكرة حسب الأحوال .

٦ - لما كان من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الاجراءات الاولى التى تسلس لها سابقة على تحريكها - وكانت مذكرة الرقابة الادارية كما سطرها الحكم المطعون فيه مما تثير شبهة إختصاصها لتعلق الأمر

بموافقات صدرت من موظفين عموميين على خلاف القانون، فإن الاجراءات التى اتخذت من بعد ذلك لا تبطل نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع - وينحل الجدل فى هذا الخصوص الى جدل موضوعى فى تقدير الالبلة التى أستخلصت منها المحكمة سلامة الاجراءات فى الدعوى وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو إثارته أمام محكمة النقض .

٧ - لما كانت المادة الثانية من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ التى يستند اليها الطاعنون فى إستيراد سياراتهم من الخارج قد جرى نصها على أنه : «يسمح وبدون ترخيص باستيراد السلع المبينة بالفقرات التالية وفقا للشروط والأحكام الواردة بكل منها (٣) السلع التى يستوردها المواطنون عند عودتهم النهائية من الخارج وفقا للشروط الآتية (أ) أن تكون هذه السلع آلات أو أجهزة أو معدات أو قطع الغيار الخاصة بها. (ب) أن تكون هذه السلع واردة برسم المشروعات الاقتصادية القائمة أو المعتمدة بالجمهورية (ج) أن يكون العائد قد أمضى فى الخارج سنة على الأقل (د) أن يوافق القطاع المختص على استيرادها (هـ) ويجوز أن تكون السلع مستعملة إذا تضمنت موافقة القطاع المختص ذلك وكان المستفاد من صريح النص أنه خاص بالآلات أو الاجهزة أو المعدات أو قطع الغيار الخاصة بها دون سيارات النقل والتى تخضع فى استيرادها الى قرار وزير النقل رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧١ والذى اشترط أن تكون السيارات من ماركات معينة إذا كانت للأفراد أو القطاع الخاص، فضلا عن مواصفات أخرى خاصة بالحمولة والمحرك وأن يكون استيرادها بغرض الانتفاع بها أو للاستغلال فى النقل للغير بأجر وليس بغرض الاتجار، وكذلك الى قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ الذى اشترط فوق ذلك الا تزيد مدة إستخدام السيارة النقل عن خمس سنوات بما فى ذلك سنة الانتاج وأن يستورد مع السيارة موتور جديد أو مجدد الى جانب قطع غيار جديدة لاستخدامها للسيارة بما لا يقل قيمته عن خمسمائة جنيه مصرى بالأسعار الرسمية - ومن ثم فإن إستناد الطاعنين الى القرار رقم ١٩٧٣/٤٧٨ فى شأن إبخالهم سيارات النقل لا أساس له من القانون

لما كان ذلك ، وكانت موافقة القطاع المختص على إستيراد السلع المبينة فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القرار سالف الذكر لا يعدو أن يكون شرطا يجب توافره مع باقى الشروط التى تطلبها الفقرة المذكورة والتى اناط القرار فى المادة الرابعة منه بوكيل وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون الجمارك مراقبتها ثم حل محله وزير التجارة الخارجية بموجب القرار الصادر منه برقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ بعد أن نظمت وزارة التجارة الخارجية بالقرار الجمهورى رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى ١٩٧٤/٧/٧ وكان من أهم ما اشترطته هذه الفقرة أن تكون هذه السلع واردة برسم المشروعات الاقتصادية القائمة أو المعتمدة بالجمهورية بما مقتضاه أن ترد هذه السلع برسم مشروع معين قائم أو آخر معين معتمد داخل الجمهورية مزمع تنفيذه وهو ما لا يمارى الطاعنون فى عدم إستيفائه ومن ثم فإن القول بحصولهم على موافقة وزارة الاسكان لا يكفى بذاته لادخال باقى السلع بما فيها السيارات القلاب.

٨ - ان الاحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الوقتية ليست لها الاحجية مؤقتة على أطرافها فحسب ولا تؤثر فى محكمة الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق، وبالتالي ليست لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها وهو ما نصت عليه المادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية. فتستطيع المحكمة الجنائية أن تنظر فى الواقعة المعروضة عليها بحرية كاملة، وتفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلزمه فى تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تقيد بالأحكام المبينة التى صدرت أو تعلق قضائها على ما سوف يصدر من أحكام - هذا فضلا عن ان تلك الأحكام ليست حجة على وزير التجارة الخارجية المنوط به مراقبة توافر شروط القرار ١٩٧٣/٤٧٨ سالف الذكر إذ لم يكن طرفا فى أى منها .

٩ - من المقرر أن الجهل بالقانون أو الغلط فى فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائي باعتبار ان العلم بالقانون وفهمه على وجهه الصحيح أمر

مفترض في الناس كافة ، وإن كان هذا الافتراض يخالف الواقع في بعض الأحيان - بيد أنه افتراض تمليه الدواعي العملية لحماية مصلحة المجموع ، ولذا قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له مفترض في حق كافة ، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كذريعة لنفي القصد الجنائي .

١٠ - لما كان الزعم بوجود فراغ تشريعي فيما بين ١٩٧٥/١٠/٢٥ تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والنص فيه على إلغاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ و ١٩٧٦/١/١٤ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية للقانون الجديد - وهي الفترة التي صدرت فيها الموافقة إلى الطاعنين الأول والثاني - قولاً غير مجد ما دام أن الأشياء المستوردة لم تدخل فعلاً داخل البلاد وانتهت إجراءاتها في أثناء تلك الفترة - وهو ما يصدق رداً على قول الطاعن السابع أنه حصل على الموافقة قبل صدور قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ - متى كانت السيارات التي أحضرها لم تدخل فعلاً قبل صدوره - بما يجعل دفعه في هذا الصدد دفعا قانونياً ظاهر البطلان لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

١١ - لما كان الثابت أن الطاعنين - حسبما يبين من محاضر جلسات المرافعة أمام درجتى التقاضى - لم يطلبوا من محكمة الموضوع ندب خبير لتقدير عمر السيارات موضوع الاتهام فليس لهم من بعد أن ينعوا عليها قعودها عن قيام بإجراء لم يطلب منها ، ولا يحل لهم من بعد - وقد قعدوا عن المنازعة في مدى خضوعها للقواعد الخاصة بذلك أن يثيروا هذا الجدل لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً كان يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع .

١٢ - لما كانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرتة في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل

معين ينص عليه ولما كان الخطاب الذى اعتمد عليه الحكم-فضلا عن ذلك هو صورة من خطاب صادر من وزير التجارة الى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والرقابة وليس منه وخاص بتفسير بعض القرارات الوزارية فى شأن السلع والسيارات موضوع الدعوى - ومن ثم فلا على المحكمة ان هى اخذت بالتفسير الوارد به متى ارتاحت اليه ولا عليها كذلك ان هى لم ترد على دفاع فى شأنه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأن تتعقب المتهم فى كل جزئية من مناحى دفاعه لأن مفاد التفاتها عنها هو إطمئنانها الى الادلة التى عولت عليها وإطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها .

١٣ - لما كان ما يزعمه الطاعن الخامس من أنه تمسك بدفاع حاصله أن يتفرد بموقف خاص فى الاتهام دون غيره من المتهمين فإنه مردود بأنه-وعلى ما يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية-وعلى فرض أنه ابدى هذا الطلب بعد اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم-فلا تثريب على المحكمة إذا هى لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه.

١٤ - لما كانت العقوبة المقررة فى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير للجريمتين اللتين دين بهما الطاعنون أخف من تلك الواردة بالقانون المطبق رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ذلك بأنها فى المادة السابعة من القانون المطبق-إنما هى الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين علاوة على تعويض يعادل مثلى رسوم الاستيراد المقررة يحكم به بطريق التضامن على الفاعلين الاصليين وعلى الشركاء،وعلى الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها إذا لم يتيسر مصادرتها بينما هى فى المادة ١٥ من القانون الجديد غرامه-فحسب-لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه علاوة على الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة،ومن ثم فإن القانون الجديد يعد من هذه الوجهة قانونا أصح للطاعنين وإذ كان الحكم المطعون فيه قد طبق هذا القانون فى هذا الخصوص عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات حتى بالنسبة للوقائع التى وقعت قبله- فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

١٥ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صابرة منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في الفترة من عام ١٩٧٥ حتى شهر يولية سنة ١٩٧٨ : أولا : استوردوا السيارات والمعدات والآلات الموضحة بالأوراق وصفا وقيمة دون أن تكون ناتجة عن تصفية أعمالهم بالخارج، وبغير أن تكون وارده برسم أحد المشروعات الاقتصادية القائمة أو المعتمدة بالجمهورية وذلك بالمخالفة للقواعد والنظم المقررة. ثانيا : استوردوا سلعة محظور استيرادها هي سيارات النقل الموضحة الوصف والقيمة بالأوراق والتي يزيد مدة إستخدامها عن خمس سنوات وذلك بالمخالفة للشروط المقررة قانونا . وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٣ ، ٧ ، ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد والمادتين ٢/٣ ، ٣ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ وقرار وزير التجارة رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧١ والقرارات المعدلة لها . ومحكمة جنح المينا بالاسكندرية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام أولا : برفض جميع الدفوع المبداه . ثانيا : بتفريم كل من المتهمين ١٠٠٠ جنيه (الف جنيه) ومصادرة السلع موضوع الجريمة أستأنف المحكوم عليهم . ومحكمة غرب الاسكندرية الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا للطاعنين وغيايبيا للسابع بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض الطاعن السابع وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

قطعن كل من الاستاذ المحامى عن الدكتور
 المحامى نيابة عن الطاعنين الأول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقض
 والاستاذ المحامى نيابة عن الطاعنين الثالث والرابع والاستاذة
 المحامية نيابة عن الطاعن الخامس والاستاذ المحامى عن الاستاذ
 المحامى نيابة عن الطاعن السادس كما طعن السابع الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمتى
 استيراد معدات وآلات دون أن تكون ناتجة عن تصفية أعمالهم بالخارج
 ووارده برسم أحد المشروعات الاقتصادية القائمة أو المعتمدة بالجمهورية،
 واستيراد سلعة محظور استيرادها هى سيارات نقل تزيد مدة إستخدامها عن
 خمس سنوات - فقد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب
 وانبنى على فساد فى الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع - ذلك بأن
 الحكم أطرح دفوع الطاعنين بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير طلب كتابى من
 مدير عام الجمارك ، وبإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح، وبطلان تحقیقات
 نيابة الشئون المالية لعدم إختصاصها وبالتالي بطلان قرار النائب العام بندب
 أحد أعضائها للتحقيق وبعدم إختصاص جهاز الرقابة الادارية بالواقعة -
 بما لا يصلح اطراحها قانونا، ولم تأخذ المحكمة بدفاع الطاعنين بخضوعهم
 للقرار رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر من نائب رئيس الوزراء ووزير المالية
 والاقتصاد والتجارة الخارجية والذى لم يبلغ حتى بعد صدور القانون رقم
 ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير والذى طبقه الحكم على
 الطاعنين بأثر رجعى رغم حصولهم على موافقة وزارة الاسكان بإدخال تلك
 السيارات للمساهمة فى مشروعات التعمير كما حصلوا على أحكام قضائية
 بإدخال تلك السيارات واستعملوا حقا مقررًا بمقتضى القانون هو حق التنفيذ
 القضائى فضلا عن جهلهم بنظم الاستيراد مما ينفى عنهم القصد الجنائى،
 كما أن الاستيراد كان خارجا عن نطاق التجريم فى الفترة من
 ١٩٧٥/١٠/٢٥ تاريخ الغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ بصدر القانون

رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ حتى ١٩٧٦/١١/١ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية للقانون الأخير وهي الفترة التي صدرت فيها الموافقة للطاعنين الأول والثاني. هذا الى أن الحكم المطعون فيه قد فصل في مسألة فنية هي عمر السيارات دون ان تندب المحكمة خبيراً في الدعوى كما قضى بمصادرة تلك السيارات رغم أنها لم تضبط، ودان الطاعنين استناداً الى عدم تحديد اسم المشروع الاقتصادي والى أن وزارة التجارة هي المختصة بالموافقة وليست وزارة الاسكان رغم أن القرار رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ لم يشترط تحديد اسم المشروع ولم يحدد القطاع المختص بالموافقة، واعتبر الحكم سيارات الطاعن السادس سيارات نقل رغم انها قلاب، كما أن الطاعن السابع حصل على الموافقة قبل صدور قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ الذي اشترط مدة معينة بالنسبة لعمر السيارات - الا ان الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع كلية بما لا يسوغ اطراحه ولم يعرض الى مستندات الطاعنين للتدليل على حسن نيتهم، وعول في إدانة الطاعنين على خطاب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والرقابة رغم انه غير موقع - واخيراً لم تستجب محكمة ثاني درجة الى طلب الطاعن الخاص اعادة الدعوى للمرافعة للفصل بينه وبين باقى المتهمين لعدم وجود صلة تربطه بهم واقتصرت على تأييد الحكم المستأنف - كل هذا مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما واورد على ثبوتهما في حقهم ايلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهم ادخلوا معدات وآلات الى داخل البلاد دون ان تكون باسم أحد المشروعات القائمة أو المعتمدة بالجمهورية بالمخالفة لأحكام القرار الصادر من نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ ودون أن تكون ناتجة عن تصفية اعمالهم بالخارج كما يدعون ان ادخلوا سيارات يزيد عمرها عن العمر المسموح به. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الاجراءات المنصوص عليها في

قوانين النقد والجمارك والاستيراد والتي يشترط تقديم طلب من جهة معينة لإمكان رفع الدعوى الجنائية على مرتكبى الجرائم المنصوص عليها فيها هي من القيود التي ترد على حق النيابة العامة التي تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون - مما يتعين الأخذ فى تفسيرها بالتقنين، والقول بأن الطلب متى صدر رفع القيد من النيابة العامة رجوعا الى حكم الاصل، وإذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانونا فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها، وصحة الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أية جهة كانت إذ الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعها أنها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها، وبالتالي فإن الطلب عن أية جريمة منها يشتمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة، كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العينى للطلب وقوة الأثر القانونى للارتباط ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده. وإذا كانت الجريمة التي أثبتتها الحكم فى حق الطاعنين هي جريمة استيرادية لا يمارى ايهم فى صدور طلب كتابى ممن يملكه قانونا، فإن القول بعدم صدور طلب عن جريمة التهريب الجمركى لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان تقدير التصالح من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقومات التي أسست عليها قولها فيه تؤدى إلى النتيجة التي خلصت اليها، وإذا كان الحكم المطعون فيه نفى فى تدليل سائغ - له سنده من الأوراق - ابرام صلح بين الطاعنين وبين وزارة التجارة فى شأن جريمتى الاستيراد التي دانهم بهما، فإن منعى الطاعنين فى هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان المستفاد من النصوص الخاصة بتعيين أعضاء النيابة العامة - فيما عدا النائب العام. وتحديد محال اقامتهم وندبهم للقيام بعمل خارج نطاق دائرة اختصاصهم والواردة فى الفصل

الأول من الباب الثالث من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية والذي تم قرار النذب للتحقيق في ظله - أن القانون قد منح النائب العام في المادة ١٢١ منه كامل الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بإحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائى مما يدخل في ولايته - ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى في إختصاص ذلك العضو، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في الرد على الدفع ببطلان قرار النائب العام الصادر بنذب الاستاذ وكيل نيابة الشئون المالية لتحقيق الوقائع المسندة الى الطاعنين من بعد صدور حكم محكمة الشئون المالية بعدم إختصاصها - فإن ما ينعاه الطاعنون في هذه الخصوص لا يكون له محل . هذا إلى أنه من المقرر أن الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر واقع وإذا كان عدم إختصاص نيابة الشئون المالية. لم يتضح إلا بعد أن صدر حكم محكمة الشئون المالية بعدم إختصاصها - فإن الاجراءات التى اتخذتها هذه النيابة تكون قد بنيت على إختصاص انعقدت له بحسب الظاهر - حال اتخاذها - مقومات صحتها فلا يدركها البطلان من بعد إذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وان تراخى كشفه. لما كان ذلك، وكانت الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه «مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية فى الرقابة وفحص الشكوى والحقيقة تختص الرقابة الادارية بالآتى : ... (ج) الكشف عن المخالفات الادارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها وكما تختص بكشف وضبط الجرائم التى تقع من غير العاملين، والتى تستهدف المساس بسلامة اداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة. وذلك بشرط الحصول على إذن كتابى من النيابة العامة قبل اتخاذ الاجراء . وللرقابة الادارية فى سبيل ممارسة الإختصاصات سالفة الذكر الاستعانة برجال الشرطه وغيرهم من رجال الضبطية القضائية وذوى الخبرة مع تحرير محضر أو مذكرة حسب الأحوال . وكان

الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الرقابة الإدارية حررت محضرا مؤرخا ١٩٧٨/٦/١٧ مفاده أنها قدمت بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٠ مذكرة تضمنت قيام بعض المتهمين في الجناية رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ ميناء بورسعيد الخاصة بالتلاعب في استيراد السيارات النقل استصدروا أحكاما من القضاء المدنى المستعجل تقضى بالافراج عن سيارات نقل قديمة محتجزه ببورسعيد وذلك إستنادا الى موافقات حصلوا عليها من وزارة الاسكان بالمخالفة لقوانين وقرارات الاستيراد وان غيرهم من المستوردين نجحوا في إدخال أعداد هائلة من السيارات النقل وغيرها وان هناك خلافا بين وزارتي الاسكان والتجارة في شأن إصدار موافقة تصفية الاعمال، وكان من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الاجراءات الاولى التى تسلس لها سابقة على تحريكها - وكانت مذكرة الرقابة الادارية كما سطرها الحكم المطعون فيه مما تثير شبهة اختصاصها لتعلق الأمر بموافقات صدرت من موظفين عن حجية على خلاف القانون، فإن الاجراءات التى اتخذت من بعد ذلك لا تبطل نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع - وينحل الجدل فى هذا الخصوص الى جدل موضوعى فى تقدير الادلة التى استخلصت منها المحكمة سلامة الاجراءات فى الدعوى وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه. أو إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكانت المادة الثانية من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ التى يستند اليها الطاعنون فى استيراد سياراتهم من الخارج قد جرى نصها على أنه : «يسمح وبدون ترخيص باستيراد السلع المبينة بالفقرات التالية وفقا للشروط والأحكام الواردة بكل منها ... (٣) السلع التى يستوردها المواطنون عند عودتهم النهائية من الخارج وفقا للشروط الآتية (أ) أن تكون هذه السلع آلات أو أجهزة أو معدات أو قطع الغيار الخاصة بها. (ب) أن تكون هذه السلع واردة برسم المشروعات الاقتصادية القائمة أو المعتمدة بالجمهورية (ج) أن يكون العائد قد أمضى فى الخارج مدة سنة على الأقل (د) ان يوافق القطاع المختص على استيرادها (هـ) ويجوز أن تكون السلع

مستعملة إذا تضمنت موافقة القطاع المختص ذلك. وكان المستفاد من صريح النص أنه خاص بالالات أو الأجهزة أو المعدات أو قطع الغيار الخاصة بها دون سيارات النقل والتي تخضع في إستيرادها الى قرار وزير النقل رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨١ والذي اشترط أن تكون السيارات من ماركات معينة إذا كانت للأفراد أو القطاع الخاص، فضلا عن مواصفات أخرى خاصة بالحمولة والمحرك وأن يكون استيرادها بغرض الانتفاع بها أو للاستغلال في النقل للغير بأجر وليس بغرض الاتجار وكذلك الى قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ الذي اشترط فوق ذلك الا تزيد مدة إستخدام السيارة النقل عن خمس سنوات بما في ذلك سنة الانتاج وأن يستورد مع السيارة موتور جديد أو مجدد الى جانب قطع غيار جديدة لاستخدامها للسيارة بما لا يقل قيمته عن خمسمائة جنيه مصري بالأسعار الرسمية - ومن ثم فإن استناد الطاعنين الى القرار رقم ٤٧٨/١٩٧٣ في شأن إدخالهم سيارات النقل لا أساس له من القانون لما كان ذلك، وكانت موافقة القطاع المختص على إستيراد السلع المبينة في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القرار سالف الذكر لا يعدو أن يكون شرطاً يجب توافره مع باقى الشروط التى تطلبها الفقرة المذكورة والتي أناط القرار في المادة الرابعة منه بوكيل وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون الجمارك مراقبتها ثم حل محله وزير التجارة الخارجية بموجب القرار الصادر منه برقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ بعد أن نظمت وزارة التجارة الخارجية بالقرار الجمهورى رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى ٧/٧/١٩٧٤ وكان من أهم ما اشترطته هذه الفقرة أن تكون هذه السلع وارده برسم المشروعات الاقتصادية القائمة أو المعتمدة بالجمهورية بما مقتضاه أن ترد هذه السلع برسم مشروع معين قائم أو آخر معين معتمد داخل الجمهورية مزعم تنفيذه وهو ما لا يمارى الطاعنون فى عدم استيفائه ومن ثم فإن القول بحصولهم على موافقة وزارة الاسكان لا يكفى بذاته لإدخال باقى السلع بما فيها السيارات القلاب - ولا يقدر فى هذا النظر حصولهم على أحكام من قاضى التنفيذ بإدخال السيارات إذ أن الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الوقتية ليست لها الا حجية مؤقتة على أطرافها فحسب ولا تؤثر فى محكمة الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق، وبالتالي ليست لها الا حجية

الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها وهو ما نصت عليه المادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية . فتستطيع المحكمة الجنائية أن تنظر في الواقعة المعروضة عليها بحرية كاملة وتفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلزمه في تكوين عقيدتها من شتى الادلة والعناصر دون ان تتقيد بالأحكام المبينة التي صدرت أو تعلق قضاءها ما سوف يصدر من أحكام - هذا فضلا عن أن تلك الأحكام ليست حجة على وزير التجارة الخارجية المنوط به مراقبة توافر شروط القرار ٤٧٨ / ١٩٧٣ سالف الذكر إذ لم يكن طرفا في أي منها - وما كان عليهم - اتباعا لصحيح القانون - الا أن يحصلوا على موافقته أو أن يدخلوه في الدعوى ليكون للحكم حجية عليه أما ما يثيره الطاعنون من جهلهم بنظم الاستيراد فإن هذا الدفاع على فرض صحته - غير منتج ، لما هو مقرر من أن الجهل بالقانون أو الغلط في فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائي باعتبار أن العلم بالقانون وفهمه على وجهه الصحيح أمر مفترض في الناس كافة ، وأن كان هذا الافتراض يخالف الواقع في بعض الاحيان - بيد أنه افتراض تمليه الدواعي العملية لحماية مصلحة المجموع ، ولذا قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين القضائية المكمل له مفترض في حق كافة ، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط فيه كزريعة لنفي القصد الجنائي - لما كان ذلك ، وكان الزعم بوجود فراغ تشريعي فيما بين ١٩٧٥/١٠/٢٥ تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والنص فيه على الغاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ و ١٤/١/١٩٧٦ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية للقانون الجديد - وهي الفترة التي صدرت فيها الموافقة الى الطاعنين الاول والثاني - قولاً غير مجد ما دام أن الأشياء المستوردة لم تدخل فعلا داخل البلاد وانتهت إجراءاتها في أثناء تلك الفترة - وهو ما يصدق ردا على قول الطاعن السابع أنه حصل على الموافقة قبل صدور قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ - متى كانت السيارات التي أحضرها لم تدخل فعلا قبل صدوره - بما يجعل دفعه في هذا الصدد دفعا قانونيا ظاهر البطلان لا تلتزم

المحكمة بالرد عليه - لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعنين - حسبما يبين من محاضر جلسات المرافعة أمام درجتى التقاضى - لم يطلبوا من محكمة الموضوع ندب خبير لتقدير عمر السيارات موضوع الاتهام فليس لهم من بعد أن ينعوا عليها قعودها عن قيام بإجراء لم يطلب منها، ولا محل لهم من بعد - وقد قعدوا عن المنازعة فى مدى خضوعها للقواعد الخاصة بذلك أن يثيروا هذا الجدل لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا كان يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع - لما كان ذلك، وكانت العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى وإطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل يرتاح اليه من أى مصدر شاء سواء فى التحقيقات الاولى أو فى جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرتة فى شىء من ذلك الا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ولما كان الخطاب الذى اعتمد عليه الحكم - فضلا عن ذلك هو صورة من خطاب صادر من وزير التجارة الى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والرقابة وليس منه وخاص بتفسير بعض القرارات الوزارية فى شأن السلع والسيارات موضوع الدعوى - ومن ثم فلا على المحكمة إن هى اخذت بالتفسير الوارد به متى ارتاحت اليه ولا عليها كذلك إن هى لم ترد على دفاع فى شأنه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأن تتعقب المتهم فى كل جزئية من مناحى دفاعه لأن مفاد التفاتها عنها هو إطمئنانه الى الأدلة التى عولت عليها وإطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها. لما كان ذلك، وكان ما زعمه الطاعن الخامس من أنه تمسك بدفاع حاصله أن ينفرد بموقف خاص فى الاتهام دون غيره من المتهمين فإنه مردود بأنه - وعلى ما يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية - وعلى فرض أنه ابدى هذا الطلب بعد اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم - فلا تثريب على المحكمة إذ هى لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن. لما كان ذلك، وكانت العقوبة المقررة فى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير للجريمتين اللتين دين بهما الطاعنون

أخف من تلك الواردة بالقانون المطبق رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ذلك بأنها فى المادة السابعة من القانون المطبق - إنما هى الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين علاوة على تعويض يعادل مثلى رسوم الاستيراد المقررة يحكم به بطريق التضامن على الفاعلين الأصليين وعلى الشركاء، وعلى الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها إذا لم ييسر مصادرتها بينما هى فى المادة ١٥ من القانون الجديد غرامه - فحسب - لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه علاوة على الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة، ومن ثم فإن القانون الجديد يعد من هذه الوجهة قانوناً أصح للطاعنين وإذ كان الحكم المطعون فيه قد طبق هذا القانون فى هذا الخصوص عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات حتى بالنسبة للوقائع التى وقعت قبله - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٤ أنه قد تم ضبط السلع موضوع الدعوى والتحفظ عليها فإن منعى الطاعنين فى شأن قضاء الحكم بمصادرتها رغم عدم ضبطها لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون فى هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ما تقدم فإن النعى برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

جلسة ٢٨ من مارس ١٩٨٥

المؤلفة برياسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(٧٩)

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نقض «ما يجوز الطعن فيه من الأحكام» .

جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . اذا كان منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره .

(٢) محكمة الجنايات «نظرها الدعوى والحكم فيها» . اختصاص «اختصاص» محكمة الجنايات» . اجراءات المحاكمة . نقض «حالات الطعن» . الخطأ في القانون» .

التزام محكمة الجنايات بالفصل في الجثة مادامت لم تتبين انها كذلك الا بعد تحقيق مخالفة ذلك والقضاء بعدم الاختصاص خطأ في القانون .

١ - حيث ان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، لأن محكمة الجنح سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لو رفعت اليها فان الطعن بالنقض يكون جائزا .

٢ - حيث ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الدعوى احيلت اصلا الى محكمة الجنايات بوصفها جناية هناك عرض وسرقة بالاكراه وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة لم تر ان الواقعة تعد جنحة لعدم توافر الاكراه الا بعد تلاوة اقوال الشهود وسماع مراقبة الدفاع عن المطعون ضده . ولما كان النص في المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات على انه «اذا رأت محكمة الجنايات ان الواقعة كما هي مبينه في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلها ان تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية . اما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق ، تحكم فيها» يدل على ان المشرع يميز بين

حالتين تتفاير كل منها عن الاخرى الاولى منهما اذا رأت محكمة الجنايات ان الواقعة الواردة بأمر الاحالة تشكل جنحة وكان ذلك قبل تحقيقها بالجلسة فقد اجاز لها ان تحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة بنظرها والثانية منها اذا لم يتضح ذلك لتلك المحكمة الابداء اجراء التحقيق بالجلسة فقد الزمها المشرع في هذه الحالة بنظرها وهو ما افصح عنه بقوله «تحكم فيها» لما كان ذلك، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا المنطق وقضى بعدم اختصاص المحكمة رغم اختصاصها بنظر الدعوى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده :

اولا : هتك عرض ... الذى لم يبلغ عمره ستة عشرة سنة بالتهديد بأن اشهر فى وجهه آلة حادة «مطواة» وهدده بها قاصدا من ذلك شل مقاومته وخلع عنه سرواله واولج قضية فى دبره . ثانيا : سرق الاشياء المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليه سالف الذكر بالاكرام الواقع بأن استدرجه الى مكان خال واشهر فى وجهه مطواه قاصدا من ذلك شل مقاومته وتمكن بهذه الوسيلة من الاكراه من اتمام السرقة . واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حذوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى النيابة العامة لتقدمها للمحكمة الجزئية المختصة فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى واعادتها الى النيابة العامة لتقديمها للمحكمة الجزئية المختصة قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك ان

المحكمة لم تر ان الواقعة تعد جنحة الا بعد تلاوة امر الاحالة واقوال الشهود وسماع المرافعة مما كان يتعين الحكم فيها باعتبارها كذلك عملا بالمادة ٢/٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية ولما كان الحكم المطعون فيه يعد منهايا للخصومة فان محكمة الجنح ستقضى حتما بعدم اختصاصها . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها يعد منهايا للخصومة على خلاف ظاهره لأن محكمة الجنح سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لو رفعت اليها فان الطعن بالنقض يكون جائزا .

وحيث ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الدعوى احيلت اصلا الى محكمة الجنايات بوصفها جناية هناك عرض وسرقة بالإكراه وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة لم تر ان الواقعة تعد جنحة لعدم توافر الاكراه الا بعد تلاوة اقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن المطعون ضده . ولما كان النص في المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات على انه «اذا رأت محكمة الجنايات ان الواقعة كما هي مبينه في امر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة . فلها ان تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية . اما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق ، تحكم فيها» . يدل على ان المشرع يميز بين حالتين تتغاير كل منهما عن الأخرى الاولى منهما اذا رأت محكمة الجنايات ان الواقعة الواردة بأمر الاحالة تشكل جنحة وكان ذلك قبل تحقيقها بالجلسة فقد اجاز لها ان تحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة بنظرها والثانية منها اذا لم يتضح ذلك لتلك المحكمة الا بعد اجراء التحقيق بالجلسة فقد ألزمها المشرع في هذه الحالة بنظرها وهو ما افصح عنه بقوله «تحكم فيها» . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه ان خالف هذا المنطق وقضى بعدم اختصاص المحكمة رغم اختصاصها بنظر الدعوى فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن الفصل في موضوع الدعوى فانه يكون متعيينا مع النقض الاحالة .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٥

المؤلفة برياسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين/ محمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط.

(٨٠)

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ القضائية

(١) جريمة «اركائها، خطف أنثى» اثبات «بوجه عام، إكراه.

ابعاد الأنثى التي تجاوزت السادسة عشرة عن مكان خطفها بقصد العبث بها - باستعمال طرق احتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها كفايته لتحقيق جريمة المادة ٢٩٠ عقوبات.

(٢) خطف أنثى، إكراه اثبات «بوجه عام، حكم «تسبيبه» تسبيب غير معيب،

ركن التحيل أو الإكراه تقديره موضوعي.

(٣) إشترك «طرقه» اثبات بوجه عام، «إتفاق»

الإشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه. هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس. جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج. أو من فعل لاحق للجريمة.

التلليل على حصول الإشتراك بالاتفاق بأدلة محسوسة - غير لازم. كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها.

(٤) إثبات «شهود» حكم «تسبيبه» تسبيب غير معيب،

إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال أحدهم لا يعيبه. ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.

حسب المحكمة ان تورد من أقوال الشهود ما تطمئن إليه.

(٥) نقض ، المصلحة في الطعن ، عقوبة ، العقوبة المبررة ، ارتباط ، خطف ، سرقة ، هتك عرض .

اعتبار الحكم جرائم الخطف والسرقة بالاكراه وهتك العرض جريمة واحدة . ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . وهى الخطف بالتحيل لا مصلحة له فيما يثيره بشأن السرقة بالاكراه .

(٦) طعن «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

مناطق قبول وجه الطعن الوضوح والتحديد .

١ - ان جريمة خطف الانثى التى يبلغ سنها اكثر من ست عشر سنة كاملة بالتحيل او الاكراه المنصوص عنها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بابعاد هذه الانثى من المكان الذى خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التغرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجانى لها او باستعمال اى وسائل مادية او ادبية من شأنها سلب ارادتها .

٢ - ان تقدير توافر ركن التحيل او الاكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليما .

٣ - ان الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، واذ كان القاضى الجنائى حراً فى ان يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فان له - اذا لم يقد على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف او شهادة شهود او غيره - ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره . كما له ان يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

٤ - من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك ان محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - ان تعددت - وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به بل حسبها ان توردها منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .

٥ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجرائم المسنده الى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لاشدها فانه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جريمة السرقة بالاكراه - سواء من حيث الاشتراك او الطعن فى اقوال الشهود - مادامت المحكمة قد دانتته بجريمة الخطف بالتحيل واوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٢٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

٦ - من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا محددا ومن ثم فان اطلاق القول بأن الحكم لم يمحس اوجه دفاع الطاعن القانونية - دون تحديد هذه الأوجه - يكون غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن .

أولا : خطف - وآخران سبق الحكم عليهما و اللتين يبلغ عمر كل منهما اكثر من ستة عشر سنة كامله وكان ذلك بطريق التحيل بان اوهموهما بانهما باعا لوالدة احدهم زبدا مغشوشا واصطحبوهما لعرضهما عليهما لمعرفة حقيقة الامر فاستجابتا لذلك واتجهتا معهم لمقابلة المشتري الا انهم اسخلوهما الى مكان مهجور ولم يخلوا سبيلهما الا بعد ان ارتكبوا معهما الافعال المبينة بالتحقيقات .

ثانيا : - سرق - وآخران - النقود والحقى والاشياء الأخرى المبينة بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليها حالة كون احدهم يحمل سلاحا (مدية) بحالة ظاهره وكان ذلك بالطريق العام .

ثالثا : - هتك عرض بالتهديد بان قام باشهار مدية فى وجهها ثم عبث بثديها بيده على النحو المبين بالاوراق . واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بامر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٦٨ ، ٢٩٠ ، ٣١٥ ، ١/٢٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه از دانه بجرائم خطف انشى يبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل ، والسرقه بالاكرهه ، وهتك العرض بالتهديد فقد اخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم دانه عن جريمة الخطف رغم عدم توافر اركانها في حقه از رافقته المجنى عليهما برضاائهما فضلا عن ان الواقعة حدثت في المكان الذي تبيعان فيه سلعتهما ، ولم يدلل الحكم على اشتراك الطاعن في جريمة السرقة التي قام بها المتهم الاخر ودوره فيها واحال في بيان اقوال المجنى عليها الثانية ... الى مضمون ما شهدت به المجنى عليها الاولى على الرغم من اختلاف روايتهما في شأن واقعة الاستيلاء على القرط الذهبي از شهدت ان المتهم هدها بمطواه واكرهها على خلع قرطها بينما قررت بأنها هي التي خلعت عن قرطها الذهبي ، واخيرا فقد التفت الحكم عن اوجه دفاع الطاعن القانونية ولم يعن بتمحيصها واكتفى بقاله ان الطاعن قصر طلب البراءة على سند من القول بأنه ليس هو المقصود الامر الذي يكشف عن عدم احاطته بدفاع الطاعن وظروف الدعوى عن بصر وبصيرة . كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله انه بينما كانت المجنى عليها و متجهتان الى ناحية المقطم لبيع ما معهما من زبد قابلهما المتهم ومعه آخران سبق الحكم عليهما و وطلب المتهم من الاولى خمسة وعشرين جنيها بدعوى ان والدته سبق ان اشترت منها زبد تبين انه مغشوشا وعندما رفضت طلب هو ومن معه منهما أن تذهبا معهم لمقابلة والدته ثم سارا ومن معه بالمجنى عليهما بين المقابر حتى وصلا الى بقعه مهجورة فطلب من خلع قرطها ودبالتها وان تقدم له ما معها من نقود مهددا اياها بمطواه شهرها في وجهها كما صفعها على وجهها فقامت تحت هذا الاكرهه باعطائه القرط والدبلة واحد عشر جنيها كما اخذ منها ما تحمله من زبد والميزان

كما انفرد المتهم بالمجنى عليها وامسك بثديها وطلب ان تخلع له سروالها ليرتكب معها الفحشاء وقد اورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة ادلة مستمدة من شهادة المجنى عليهما والرائد وهي ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى مارتبه عليها . لما كان ذلك وكانت جريمة خطف الانثى التى يبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كامله بالتحيل أو الاكراه المنصوص عنها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بابعاد هذه الانثى من المكان الذى خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجانى لها او باستعمال اى وسائل مادية او ادبية من شأنها سلب ارادتها واذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والقصد الجنائى فى هذه الجريمة ، وكان تقدير توافر ركن التحيل أو الاكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليما - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، واذ كان القاضى الجنائى حرا فى ان يستمد عقيدته من اى مصدر شاء فان له - اذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف او شهادة او غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره . كما له ان يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بالاسباب السائغة التى اوردها على ان الطاعن والمحكوم عليهما الاخرين خطفوا المجنى عليهما بالتحيل الى مكان مهجور حيث قام احدهم وهو المحكوم عليه فى حضور الطاعن - بالإستيلاء على متعلقات المجنى عليها من حلى ذهبي ونقود وما معها من زبد بطريق الاكراه بينما شاغل الطاعن المجنى عليها الاخرى بالعبث بجسدها فان هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، ذلك انه ليس على المحكمة ان تدلل على حصول

الاشتراك بطريق الاتفاق بادلة محسوسة بل يكفى للقول بقيام الاشتراك ان تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها مادام فى تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده وهو ما لم يخطئه الحكم فى تقديره . ولما كان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك ان محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - ان تعددت - وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به بل حسبها ان تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه . واذ كان الطاعن لا يجادل فى ان ما نقله من اقوال المجنى عليهما له اصله الثابت فى الاوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهما فلاضير على الحكم من بعد احالته فى بيان اقوال المجنى عليها الثانية الى ما اورده من اقوال المجنى عليها الاولى ولا يؤثر فيه ان يكون للمجنى عليها الثانية قولاً آخر اضافت فيه انها هى التى خلعت عن المجنى عليها الاولى قرطها الذهبى - على فرض صحته - اذ ان مفاد احاله الحكم فى بيان اقوالها الى ما حصله من اقوال المجنى عليها الاولى فيما اتفقتا فيه انه لم يستند الى ما زادته فيه المجنى عليها المذكورة من اقوال وطالما ان من حق المحكمة تجزئة اقوال الشاهد والاخذ بما تطمئن اليه واطراح ما عداه دون ان يعد هذا تناقضاً فى حكمها . وفضلاً عن ذلك فانه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجرائم المسندة الى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لاشدها فانه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جريمة السرقة بالاكراه - سواء من حيث الاشتراك او الطعن فى اقوال الشهود - ما دامت المحكمة قد دانت به بجريمة الخطف والتحيل ووقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الاشد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحاً محدداً ومن ثم فان اطلاق القول بأن الحكم لم يمحس اوجه دفاع الطاعن القانونية - دون تحديد هذه الواجهة - يكون غير مقبول . واذ كان ما اورده الحكم المطعون فيه رد عليه من دفاع الطاعن بأنه ليس المقصود بالاتهام له مأخذه الصحيح من الاوراق على نحو ما يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة فانه ينحسر عنه الخطأ فى التحصيل والفساد فى الاستدلال . ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٨ من مارس ١٩٨٥

المؤلفة برياسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين/ محمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد نبيل رياض وعبد الوهاب
الخياط.

(٨١)

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٤ القضائية

قانون «تطبيقه» . طوارئ . تفويض . قرارات ادارية . حكم «تسببه تسبب
غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

لرئيس الجمهورية . متى اعلنت حالة الطوارئ . اتخاذ التدابير المنصوص عليها في
المادة ٣ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . دون التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية .

اتخاذ هذه التدابير من جهة الادارة المختصة بمقتضى اوامر شفوية جائز بشرط
تعريضها كتابة خلال ثمانية ايام . وجوب ان يكون التعزيز مطروحا امام محكمة الموضوع
متى تعلقت التدابير بحرية الافراد لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها
الافتئات على حريات الناس .

لما كانت المادة الثالثة من القانون ١٦٢ سنة ١٩٥٨ قد نصت على أنه
لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة
للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص : (١) وضع قيود
على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والمرور في أماكن وأوقات
معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام
واعتقالهم والترخيص في تفتيش الاشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام
قانون الاجراءات الجنائية» ثم نصت في عجزها على انه يشترط في الحالات
العاجلة التي تتخذ فيها التدابير المشار اليها في هذه المادة بمقتضى أوامر
شفوية أن تعزز كتابة خلال ثمانية ايام . وكان قد صدر قرار رئيس
الجمهورية رقم ٥٦٠ سنة ٨١ باعلان حالة الطوارئ اعتبارا من
٨١/١٠/٦ ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ سنة ٨١ في ذات

التاريخ بتفويض السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٢ من قانون ١٦٢ سنة ١٩٥٨ - لما كان ذلك ولئن كان من المقرر قانونا طبقا لما سلف ان القرار الذي تصدره جهة الادارة المختصة باتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون ١٦٢ سنة ٥٨ من الجائز ان يكون شفاهة الا ان ذلك مشروط بان يعزز كتابه من مصدره خلال ثمانية ايام على النحو المستفاد من المادة سالفه الذكر كما يتعين ان يكون هذا التعزيز مطروحا امام محكمة الموضوع وهذا الايجاب يكون لازما في حالة تعلق هذه التدابير بحريات الافراد . لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم انه صدر خطاب من وزير الداخلية بانشاء نقاط التفتيش بتاريخ ٨١/١٠/١٧ ولم يكن مطروحا على محكمة الموضوع صدور اوامر شفوية من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ ٨١/١٠/١٠ بانشاء نقاط التفتيش وانما جاء ذلك في خطاب السيد مساعد وزير الداخلية المؤرخ ١٩٨٣/١١/٢٤ واللاحق لصدور الحكم المطعون فيه لما كان ذلك . وكانت النيابة العامة لا تدعى انها اثارت امام محكمة الموضوع صدور هذه الاوامر الشفوية باتخاذ التدابير بانشاء نقاط التفتيش في تاريخ سابق على واقع الضبط وتقديم ما يدل على صدور تعزيز لهذه الاوامر الشفوية من مصدرها في الميعاد المحدد قانونا فان منعها في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم وكان ما اورده الحكم سائغا ويستقيم به قضاؤه مما ينحسر عنه عيب الخطأ في تطبيق القانون وكان من المقرر انه لا يضير العدالة أفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضدهما بأنهما حازا واحرزا بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحالتهم الى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحاله والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون

الاجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهمين مما أسند اليهما ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة. فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من تهمة حيازه واحراز مخدرات بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا فقد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه طبقا للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ سنة ٥٨ بشأن حالة الطوارئ صدر قرار رئيس الجمهورية ٥٦٠ سنة ٨١ بإعلان حالة الطوارئ اعتباراً من ٦ / ١٠ / ١٩٨١ ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ في ذات التاريخ بتفويض السيد رئيس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون ١٦٢ سنة ٥٨ وبناء على ذلك أصدر السيد وزير الداخلية في ١٠ / ١٠ / ١٩٨١ تعليمات بإنشاء نقط تفتيش في الطرق العامة ثم ابلاغها تليفونيا ثم عززت بخطاب مؤرخ ١٧ / ١٠ / ١٩٨١ حسبما هو ثابت من كتاب مساعد وزير الداخلية المؤرخ ٢٤ / ١١ / ١٩٨١ ومن ثم تكون اجراءات الضبط والتفتيش قد وقعت صحيحة عملاً بالمادة ١/٢ من القانون ١٦٢ سنة ٥٨ ولا يؤثر في سلامة الضبط والتفتيش أن تكون تعليمات وزير الداخلية قد افرغت في كتاب محرر في تاريخ لاحق للضبط اذ أن هذا الكتاب من قبيل الاجراءات التنظيمية قصد به تعزيز التعليمات الصادرة والسابقة على ضبط الواقعة ومن ثم يكون التفتيش قد وقع صحيحاً مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى حسب تصوير الاتهام بما مفاده أنه في يوم ١٤ / ١٠ / ٨١ لدى تواجد الرائد ... ومعه الملازم ... أمام نقطة مرور نبروه لتأمين مدخل مدينة المنصورة بالنظر الى الظروف التي كانت تمر بها البلاد وان ذلك قائماً بتفتيش السيارات الداخلة الى المدينة ولدى توقف السيارة ... ملاكى الاسكندرية قيادة المطعون ضده الاول قام بتفتيش السيارة وفتح حقيبتها الخلفية خشية أن يكون بها أى أسلحة أو مفرقات

عثر على حقيبة «سمسونيت» تبين أنها مملوكة للمطعون ضده الاول فطلب منه فتحها فعثر بداخلها على بعض الملابس وعلى علبتين من الصفيح بفتحها عثر بداخلهما على المخدرات المضبوطة واعترف المطعون ضده الاول بملكيته للحقيبة وما بداخلها وبعد أن أورد الحكم أدلة الاتهام على هذا التصوير انتهى الى نفيه وعدم الاطمئنان اليه أو التعويل عليه نافيا حالة التلبس وخلص الى أن المخدر ضبط بعد قبض وتفتيش باطلين وأن كل ما تلا القبض والتفتيش جاء باطلا كذلك وانتهى الى تبرئة المطعون ضدهما مما أسند اليهما. لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون ١٦٢ سنة ١٩٥٨ قد نصت على أنه لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام وله على وجه الخصوص : (١) وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والمرور في أماكن وأوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الامن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الاشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية ثم نصت في عجزها على أنه يشترط في الحالات العاجلة التي تتخذ فيها التدابير المشار اليها في المادة بمقتضى أوامر شفوية ان تعزز كتابة خلال ثمانية أيام. وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ سنة ٨١ باعلان حالة الطوارئ اعتبارا من ٨١/١٠/٦ ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ سنة ٨١ في ذات التاريخ بتفويض السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون ١٦٢ سنة ٥٨ - لما كان ذلك ولئن كان من المقرر قانونا طبقا لما سلف ان القرار الذي تصدره جهة الادارة المختصة باتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون ١٦٢ لسنة ٥٨ من الجائز ان يكون شفاهة الا أن ذلك مشروط بان يعزز كتابه من مصدره خلال ثمانية أيام على النحو المستفاد من المادة سالفه الذكر كما يتعين ان يكون هذا التعزيز مطروحا امام محكمة الموضوع وهذا الايجاب يكون لازما في حالة تعلق هذه التدابير بحريات الافراد . لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسة المحاكمة ومدونات

الحكم انه صدر خطاب من وزير الداخلية بانشاء نقاط التفتيش بتاريخ ٨١/١٠/١٧ ولم يكن مطروحا على محكمة الموضوع صدور اوامر شفوية من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ ٨١/١٠/١٠ بانشاء نقاط التفتيش وانما جاء ذلك في خطاب السيد مساعد وزير الداخلية المؤرخ ١٩٨٣/١١/٢٤ واللاحق لصدور الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة لا تدعى انها اثارت امام محكمة الموضوع صدور هذه الاوامر الشفوية باتخاذ التدابير بانشاء نقاط التفتيش في تاريخ سابق على واقع الضبط وتقديم ما يدل على صدور تعزيز لهذه الاوامر الشفوية من مصدرها في الميعاد المحدد قانونا فان منعها في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم وكان ما اورده الحكم سائغا ويستقيم به قضاؤه مما ينحسر عنه عيب الخطأ في تطبيق القانون وكان من المقرر انه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة ومحمد نجيب صالح وعوض جادو وعبد الوهاب الخياط.

(٨٢)

الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) نقض «التقرير بالطعن وايداع الأسباب» .
عدم تقديم الطاعن أسباب الطعن . أثره عدم قبول الطعن شكلا .
- (٢) اختصاص «الاختصاص الولائي» محكمة الجنايات «اختصاصها» . محكمة أمن الدولة . طوارئ . قانون «تفسير» .
المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ .
إستثنائية . إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .
- (٣) اختصاص «الاختصاص الولائي» محكمة الجنايات «اختصاصها» . محكمة أمن الدولة . طوارئ . سرقة «بالاكراه» . سلاح . ارتباط .
انعقاد الاختصاص بمحاكمة الطاعن . عن جريمة السرقة باكراه بالتهديد باستعمال سلاح . للقضاء الجنائي العادي . أساس ذلك ؟ .
- (٤) سرقة «باكراه» قصد جنائي . نقض «المصلحة في الطعن» .
اثبات الحكم ان الطاعن سرق بالاضافة الى السيارة مبلغ نقدي وساعة للمجنى عليه .
عدم جدوى ما يثيره ان الاستيلاء على السيارة . لم يكن بنية التملك .
- (٥) ارتباط . عقوبة «تطبيقها» . عقوبة الجرائم المرتبطة . احالة .
تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف . الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها . علة ذلك ؟
طلب الاحالة للارتباط وجوب ابدائه امام المحكمة التي تنظر الجريمة ذات العقوبة الأخف .
لاحالتها امام المحكمة التي تنظر الجريمة الأخرى . أثر صدور حكم بات من المحكمة المطروح عليها الجريمة ذات العقوبة الأشد . وتلك التي تنظر الجريمة الأخرى .

(٦) ارتباط • نقض • أسباب الطعن • ما يقبل منها •

البت في الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ عقوبات رهن باتصال محكمة الموضوع بالدعوى الأخرى المطروحة أمامها مع الدعوى المنظورة المثارة فيها ذلك .

إثارة الارتباط لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . علة ذلك ؟

١ - حيث أن الطاعنين الثاني والثالث ولئن قررا بالطعن في الميعاد الا انهما لم يودعا اسبابا لطعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنهما شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

٢ - من المقرر ان المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين ان محاكم امن الدولة ليست الا محاكم استثنائية ، ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وان اجاز في المادة التاسعة منه احالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام الى محاكم امن الدولة الا انه ليس فيه او في تشريع آخر أى نص على انفرادها في هذه الحالة بالاختصاص بالفصل فيها .

٣ - لما كانت الجريمة التي اسندت الى الطاعن وغيره من المتهمين هي السرقة بالاكراه وقد وقعت هذه الجناية بطريق التهديد باستعمال السلاح (المدى) معاقبا عليها بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمتهم الى المحاكم العادية فان الاختصاص بمحاكمتهم ينعقد للقضاء الجنائي العادى . يؤيد هذا ما نصت عليه المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الاخيرة من انه في احوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم امام محكمة واحدة ، اذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم امام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك - واذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠

لسنة ١٩٨١ - باعلان حالة الطوارئ وكذلك أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الى محاكم امن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا ايها كما خلا اى تشريع آخر من النص على انفراد محاكم امن الدولة المشكلة وفق قوانين الطوارئ بالفصل وحدها دون غيرها فى هذه الجرائم او الجرائم المرتبطة بها او المرتبطة هى بها - فانه لا يغير من هذا الاصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من انه «اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخله فى اختصاص محاكم امن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم امن الدولة طوارئ» وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ذلك انه لو كان الشارع قد اراد افراد محاكم امن الدولة بالفصل وحدها دون سواها فى اى نوع من الجرائم لعمد الى الافصاح عنه صراحة على غرار نهجه فى الاحوال المماثلة .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة باكراه التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ، ولما كانت الواقعة التى استخلصتها المحكمة هى ان الطاعن ومن معه قد سرقوا بالاضافة الى السيارة الاجرة مبلغ نقدي وساعة يد للمجنى عليه ومن ثم فلا يجدى الطاعن القول بان الاستيلاء على السيارة وحدها لم يكن بنيه التملك .

٥ - من المقرر ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة هى بها وذلك بحسبان ان عقوبة الجريمة الاشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات - بما مؤداه ان طلب الاحالة للارتباط يجب ان يبدى امام المحكمة التى تنظر الجريمة ذات العقوبة الاخف بطلب احالتها الى المحكمة التى تنظر الجريمة الأخرى - وليس

العكس - وإذا كان قد صدر حكم بات فى الاخيرة أمكن الدفع بموجبه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها اما اذا صدر حكم بات فى الاولى فانه يمكن التمسك به لاستئزال مدة العقوبة من العقوبة التى سوف يحكم بها فى الثانية .

٦ - لا مجال للبت فى الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات الا فى حالة اتصال محكمة الموضوع بالدعوى الاخرى المطروحة أمامها مع الدعوى المنظورة المثار فيها بالارتباط وهو ما تخلف توافره فى الدعوى المطروحة ولا يقبل من الطاعن ان يثيره لأول مرة امام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى لا يصح ان يطالب محكمة النقض باجرائه - ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم سرقوا السيارة والمبلغ النقدي وساعة اليد المبيينين وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوكة لـ فى طريق عام وبالاكراه الواقع عليه حالة كون كل من المتهمين الاول والثانى يحمل سلاحا ظاهرا «مطواه» وهدداه بها فأوقعوا الرعب فى نفسه وعطلوا مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من اتمام السرقة والفرار بالمسروقات واحالتهم الى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٥ أولا . وثانيا من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما أسند اليهم .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعنين الثانى والثالث ولئن قررا بالطعن فى الميعاد الا انهما لم يودعا اسبابا لطعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنهما شكلا .

عملا بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الاول قد استوفى الشكل المقرر قانونا .
وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة السرقة بالاكراه قد شابة القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الدفاع عن الطاعن دفع بان الواقعة المنسوبة اليه لا تشكل سوى جريمة الجنحة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات وهى الاستيلاء على سيارة الغير بغير حق وبدون نية التملك كما تمسك بالارتباط بينها وبين واقعة حمل السلاح التى حصلت بها النيابة العامة وقدمتها الى نيابة امن الدولة المختصة - الا ان المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع فى حكمها ايرادا وردا رغم جوهريته - هذا الى أن الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة غير مختصة بعد صدور أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الى محاكم امن الدولة طوارئ وكذلك الجرائم المرتبطة بها ، بل ومن هيئة غير مشكلة تشكيلا قانونيا طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨١ بانشاء محاكم امن الدولة الذى اوجب ان يكون رئيسها بدرجة رئيس استئناف مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه من المقرر ان المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة فى حين ان محاكم امن الدولة ليست الا محاكم استثنائية ، ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وان أجاز فى المادة التاسعة منه احالة الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام الى محاكم امن الدولة الا انه ليس فيه او فى تشريع آخر اى نص على انفرادها فى هذه الحالة بالاختصاص بالفصل فيها . لما كان ذلك وكانت الجريمة التى أسندت الى الطاعن وغيره من المتهمين هى السرقة بالاكراه وقد وقعت هذه الجناية بطريق التهديد باستعمال السلاح (المدى) - معاقبا عليها بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمت الى المحاكم العادية فان الاختصاص بمحاكمتهم ينعقد للقضاء الجنائى العادى . يؤيد هذا ما نصت عليه المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الاخيرة من انه فى احوال الارتباط التى يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم امام محكمة واحدة

إذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم امام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك - واذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ - باعلان حالة الطوارئ وكذلك أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الى محاكم امن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا ايهما كما خلا أى تشريع آخر من النص على انفراد محاكم امن الدولة المشكلة وفق قوانين الطوارئ بالفصل وحدها دون غيرها فى هذه الجرائم او الجرائم المرتبطة بها او المرتبطة هى بها - فانه لا يغير من هذا الاصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من انه «اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخله فى اختصاص محاكم امن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم امن الدولة طوارئ» وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ذلك انه لو كان الشارع قد اراد افراد محاكم امن الدولة بالفصل وحدها دون سواها فى أى نوع من الجرائم لعمد الى الافصاح عنه صراحة على غرار نهجه فى الاحوال المماثلة لما كان ذلك ، فان النعى بصدور الحكم من محكمة غير مختصة ولائيا على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى فى أن الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة جنائيات عادية ولم يصدر من محكمة امن الدولة العليا وفق القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، فان النعى على الحكم صدوره من هيئة غير مشكلة تشكيلا صحيحا بحسب القانون الاخير يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة باكراه التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادله سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ، ولما كانت الواقعة التى استخلصتها المحكمة هى ان الطاعن ومن معه قد سرقوا بالاضافة الى السيارة الاجرة مبلغ نقدى وساعة يد للمجنى عليه ومن ثم فلا يجدى الطاعن القول

بان الاستيلاء على السيارة وحدها لم يكن بنية التملك ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة هي بها وذلك بحسبان ان عقوبة الجريمة الاشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات - بما مؤداه ان طلب الاحالة للارتباط يجب ان يبدى امام المحكمة التى تنظر الجريمة ذات العقوبة الاخف بطلب احالتها الى المحكمة التى تنظر الجريمة الاخرى - وليس العكس - واذا كان قد صدر حكم بات فى الأخيرة امكن الدفع بموجبه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها اما اذا صدر حكم بات فى الاولى فانه يمكن التمسك به لاستئزال مدة العقوبة من العقوبة التى سوف يحكم بها فى الثانية - فاذا كان الطاعن - على ما يبين من محاضر جلسة المحاكمة انه لم يتمسك بشيء من ذلك بل لم يتعد الامر القول المرسل فى شأن جنحة السلاح التى نسخت عنها صورة منفصلة دون ان يطلب من المحكمة اجراء معين بصدها ودون ان يقدم ما يدل على انها قدمت الى المحكمة او صدر حكم فيها - وكان لا مجال للبت فى الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات الا فى حالة اتصال محكمة الموضوع بالدعوى الاخرى المطروحة امامها مع الدعوى المنظورة المثار فيها بالارتباط وهو ما تخلف توافره فى الدعوى المطروحة ولا يقبل من الطاعن ان يثيره لأول مرة امام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى لا يصح ان يطالب محكمة النقض باجرائه - ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٥

المؤلفة برياسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الدكتور كمال أنور نائب رئيس المحكمة ومحمد نجيب صالح ومحمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط.

(٨٣)

الطعن رقم ٧٢٢٩ لسنة ٥٤ القضائية

(١) حكم «تسبيبه» «تسبيب معيب» «نقض» «أسباب الطعن ما يقبل منها» «إثبات «بوجه عام» «مواد مخدرة».

استناد الحكم فى ادانة الطاعن الى دليل مستمد من اقوال محاميه يعيب الحكم . أساس ذلك ؟ مبدأ تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات (التي امرت المحكمة بضمها) ان الطلب المقدم للمحامى العام لنيابة المخدرات بتاريخ ٨٣/٧/٤ تقدم من محامى الطاعن وموقع عليه منه وحده دون الطاعن ولما كان من المقرر انه مادامت خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة ان تستند الى شىء من اقواله هو فى ادانة المتهم واذ عول الحكم المطعون فيه فى اطراح دفاع الطاعن واثبات صلتة بمحل الضبط وفى قضائه بالادانه على هذا الاقرار الوارد بتلك المذكرة فانه يكون قد استند فى ادانة الطاعن الى دليل باطل مستمد من اقوال محاميه مما يعيب الحكم ولا يغنى عن ذلك ما اورده الحكم من ادلة اخرى اذ الادلة فى المواد الجنائية متسانده يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (عقار الميتاكوالون) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا واحالته الى

محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٩٤ من الجدول الملحق بالقانون الاول بمعاقبة المتهم بالحبس لمدة خمس سنوات وبتغريمه الفى جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . باعتبار ان احراز المخدر كان بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ .

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة احراز مخدرات بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى قد شابه البطلان وانطوى على فساد فى الاستدلال ذلك ان الحكم المطعون فيه قد اطرح دفاع الطاعن من عدم وجود ابواب على المنور الموصل للمحل الذى تم فيه الضبط خلافا لما قرر به شاهدى الواقعة كما رفض طلبه باجراء معاينة لهذا المحل واقام قضاءه بثبوت حيازة الطاعن لهذا المحل بناء على اقوال صدرت من محاميه فى مذكرة مقدمة للمحامى العام لنيابة المخدرات فى مجال الدفاع عنه ولا يجوز مساءلة الطاعن بناء على اقوال صدرت من محاميه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى عرض لما أثاره الدفاع عن الطاعن من عدم وجود ابواب على المنور للمحل الذى تم فيه الضبط وطلب الانتقال لاجراء معاينة وندب خبير فنى ورد عليه بقوله «وحيث انه لما كانت مذكرة الدفاع المقدمة للسيد المحامى العام لنيابة المخدرات والمرفقه بالاوراق والمؤرخة ١٩٨٣/٧/٤ قد تضمنت اقرارا صريحا منه بأن المحل المشار اليه بمحضر الضبط يمكن الدخول اليه من خلال البديروم الموصل من مدخل العمارة حيث ورد به «اما المحل المشار اليه فى محضر الضبط والذى يمكن الدخول اليه من خلال البديروم الموصل من مدخل العمارة

فهو محل خال غير كامل البناء ولم يتم تشطيبه بعد حتى الان وليس مؤجرا للمتهم وكان جزءا من المنور واستخدمه مالك العقار ليؤجره بعد تمام بناؤه ومن ثم فان المحكمة لا تجد في طلبه اجراء معاينه لهذا المحل بعد الضبط وبعد ما كان من ذكر هذا الاقرار الصريح وبصرف النظر عن المعاينة التي اجرتها او في طلبه ندب خبير فنى غير محاولة من جانب هذا الدفاع للتضليل او التبطيل كسبا للوقت بقصد افلات المتهم من العقاب طالما ثبت بوجه قاطع وجازم على نحو ما سلف ان المتهم كان له محل بالعقار وقت الضبط وان هذا المحل من الممكن الوصول اليه من خلال البدروم الموصل من مدخل المحل لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات (التي امرت المحكمة بضمها) ان الطلب المقدم للمحامى العام لنيابة المخدرات بتاريخ ٨٣/٧/٤ مقدم من محامى الطاعن وموقع عليه منه وحده دون الطاعن ولما كان من المقرر انه مادامت خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة ان تستند الى شىء من اقواله هو فى ادانة المتهم واذ عول الحكم المطعون فيه فى اطراح دفاع الطاعن واثبات صلته بمحل الضبط وفى قضائه بالادانة على هذا الاقرار الوارد بتلك المذكرة فانه يكون قد استند فى ادانه الطاعن الى دليل باطل مستمد من اقوال محاميه مما يعيب الحكم ولا يغنى عن ذلك ما اورده الحكم من ادلة اخرى اذ الادلة فى المواد الجنائية متسانده يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احداها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة ولما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وصلاح خاطر ومحمد عباس مهران وطلعت الاكيابى .

(٨٤)

الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نقض «التقرير بالطعن وايداع الأسباب» .

عدم تقديم الطاعن . أسبابا لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) اثبات «إعتراف» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . إكراه . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب . اعتراف . دفع .

تقدير صحة الاعتراف وقيمته فى الاثبات موضوعى . تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما إدعاه المتهم من ان اعترافه كان وليد إكراه . لا معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائفة .

سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد إكراهها مادام هذا السلطان لم يتصل الى المتهم بالاذى مادياً أو معنوياً . مجرد الخشية منه لا يعد من قرين الإكراه المبطل للاعتراف .

(٣) نقض «المصلحة فى الطعن» .

عدم قبول أوجه الطعن التى لا تتصل بشخص الطاعن .

(٤) قانون . سلاح . جريمة «أركانها» . ظروف مشددة . سرقة .

مناط اعتبار السلاح ظرفا مشددا فى جريمة المادة ٤١٦ عقوبات .

١ - حيث ان الطاعنين الاول والثانى والثالث وان قرروا بالطعن بالنقض فى الميعاد الا انهم لم يودعوا اسبابا لطعنهم . ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنهم شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - من المقرر ان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات

ولها ان تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما ان لها ان تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة . وكان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراما مادام هذا السلطان لم يتصل الى المتهم بالاذى ماديا كان او معنويا ومجرد الخشية منه لا يعد من قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما .

٣ - لما كان الاصل انه لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم الاماكان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان مدى ما اورده الحكم عن اقرار المتهم الثانى لا يعد شهادة في حق الطاعن ، اذ ان هذا الاقرار اقتصر على فعل المقر ولم ينسب للطاعن شيئا ، وبالتالي فلا يقبل منه ما يثيره بشأن اصابة المتهم "ثانى - بفرض ثبوتها - طالما ان اقوال ذلك المتهم - على ما اورده الحكم - لا تمس الطاعن ولا مصلحة له في تعييبها بل هي تخص المتهم الثانى وحده الذى لم يقبل طعنه .

٤ - لما كانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٢١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الاسلحة والذخائر وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الاصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بأنه لاستخدامه في الغرض ، او انه من الادوات التى تعتبر عرضا من الأسلحة التى تحدث الفتك وان لم تكن معدة له بحسب الاصل فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ان حملها كان لمناسبة السرقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر قضى ببراءته بأنهم المتهمون من الاول حتى الرابع سرقوا الاشياء والمبالغ المبينة وصفا بقيمة بالاوراق والمملوكة لكل من و وكان ذلك ليلا حال كون المتهمان الاول والثانى يحملان سلاحا مخبأ وذلك على النحو المبين بالاوراق . المتهم الخامس :

اخفى المشغولات الذهبية المضبوطة لديه مع علمه بأنها من متحصلات جناية سرقة وذلك على النحو المبين بالاوراق . وطلبت احالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بحكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من الطاعنين من الاول حتى الرابع بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وببراءة المتهم الخامس مما اسند اليه .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعنين الاول والثانى والثالث وان قرروا بالطعن بالنقض فى الميعاد الا انهم لم يودعوا اسبابا لطعنهم ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنهم شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الرابع استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه ان دان الطاعن الرابع بجناية السرقة مع آخرين ليلا مع حمل سلاح قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال . ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان اعترافه وباقى المتهمين لانه جاء نتيجة اكراه بدلالة اصابات المتهم الثانى الثابتة بتقرير طبي ولحضور الضابط مجلس التحقيق ، الا ان الحكم رد على هذا الدفع ردا قاصرا . وافترض الحكم حمل السلاح اثناء السرقة رغم انه ضبط بمسكن قريبة الطاعن . ولم يستظهر الحكم نوع السلاح اكتفاء بقوله انه سلاح نارى . مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة مستمدة من اقوال شاهدى الاثبات واعتراف الطاعن واقوال باقى

المتهمين وضبط المسروقات الذهبية والقضية في حوزتهم وضبط السلاح والعتور على الخزانة المسروقة في المكان الذي أرشد اليه المتهمون ومن تقرير مضاهات البصمات ، ومن شأنها ان تؤدي الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من بطلان اعترافه وباقي المتهمين واطرحه في قوله «حيث ان الحاضر مع المتهمين دفع ببطلان اعترافاتهم في تحقيقات النيابة العامة لوقوع اكراه معنوي من وجود احد ضباط الشرطة اثناء التحقيق ، والاعتداء عليهم قبل مثولهم امام النيابة العامة . وحيث ان المحكمة لا تعول على ما جاء بدفاع المتهمين المرسل عاريا من أى دليل ، خاصة وانها تطمئن لادلة الثبوت ومن بينها اعترافاتهم التي تطمئن كذلك لصدورها بمحض ارادتهم دون وقوعهم تحت ما يمكن التأثير فيها ماديا او معنويا ، وكان من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها ان تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما ان لها ان تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة . وكان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراهها مادام هذا السلطان لم يتصل الى المتهم بالاذى ماديا كان او معنويا ومجرد الخشية منه لا يعد من قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما . لما كان ذلك ، وكان الاصل انه لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان مدى ما اورده الحكم عن إقرار المتهم الثانى لا يعد شهادة في حق الطاعن ، اذ ان هذا الاقرار اقتصر على فعل المقر ولم ينسب للطاعن شيئا ، وبالتالي فلا يقبل منه ما يثيره بشأن اصابة المتهم الثانى - بفرض ثبوتها - طالما ان اقوال ذلك المتهم - على ما اورده الحكم - لا تمس الطاعن ولا مصلحة له في تعيينها بل هي تخص المتهم الثانى وحده الذى لم يقبل طعنه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلصت الى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعن وباقي المعترفين لما ارتأته من مطابقته للحقيقة

والواقع الذى استظهرته من باقى عناصر الدعوى وادلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره منهم طواعية واختيارا . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى الرد على الدفع ببطلان اعترافه وباقى المتهمين لانه نتيجة اكراه ولحضور الضابط مجلس التحقيق ينحل الى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير الادلة مما لا يجوز الخوض فيه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا فى حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الاسلحة والذخائر وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الاصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بأنه لاستخدامه فى هذا الغرض ، او انه من الادوات التى تعتبر عرضا من الاسلحة التى تحدث الفتك وان لم تكن معدة له بحسب الاصل فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية ان حملها كان لمناسبة السرقة . وكان الحكم قد اثبت الادلة السائغة التى اوردها - ومن بينها اعتراف الطاعن والمتهمين الاول والثالث - ان كلا من المتهمين الاول والثانى كان يحمل سلاحا ناريا اثناء السرقة ، وهو سلاح حسب طبيعته معد للاعتداء على النفس مما لا يفسر حمله اثناء السرقة الا لاستخدامه فى هذا الغرض ، فان هذا حسب الحكم فى تدليله على توافر هذا الظرف المشدد . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بقالة افتراض الحكم حمل السلاح وعدم استظهار نوعه يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / امين امين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جمال الدين منصور وصلاح الدين خاطر ومحمد عباس مهران وطلعت الاكياني .

(٨٥)

الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ القضائية

(١) اختصاص «الاختصاص الولائي» . قانون «تفسيره» . قضاء عسكري . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

اختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم ، إلا ما نص على انفراد غيرها به المحاكم العسكرية . محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي . مناط اختصاصها ؟ اختصاص المحاكم العادية مع المحاكم العسكرية بمحاكمة الخاضعين لقانون هيئة الشرطة .

(٢) اجراءات «اجراءات المحاكمة» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن .

(٣) حكم «تسببيه» : تسبب غير معيب» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» .

مثال لتسبب سائق للرد على تمسك الطاعن بانتفاء مسئوليته عملا بالمادة ٦٢ عقوبات .

(٤) اثبات «بوجه عام» . حكم «تسببيه» : تسبب غير معيب» .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى مرده الى محكمة الموضوع . متى استندت الى أدلة سائغة .

(٥) حكم «بطلان الحكم» : تسببيه» . تسبب غير معيب» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» .

التناقض الذي يعيب الحكم ويبيطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته

البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

(٦) مسئولية جنائية • مسئولية مدنية • خطأ • رابطته السببية . اثبات «بوجه عام» • قتل خطأ • اصابه خطأ • محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» •

تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا فى جريمة القتل والاصابة الخطأ وتوافر السببية . موضوعى .

تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر موضوعى .

(٧) رابطة السببية • اثبات «بوجه عام» • حكم «بيانات التسبيب» • تسببيه • تسبيب غير معيب • نقض «أسباب الطعن» • مالا يقبل منها • خطأ • ضرر •

استخلاص الحكم انه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . تتوافر به رابطة السببية .

مثال لتسبيب سائق لتوافر الخطأ فى حق المتهم فى جريمة القتل والاصابة الخطأ .

(٨) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما لا يوفره • حكم «تسببيه» • تسبيب غير معيب .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى شتى مناحى دفاعه الموضوعى .

١ - من المقرر ان القضاء العادى هو الاصل وان المحاكم العادية هى المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن افعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات العام ايا كان شخص مرتكبها حين ان المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائى مناطه اما خصوصية الجرائم التى تنظرها واما شخص مرتكبها على اساس صفة معينة توافرت فيه وأنه وإن أجاز قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ اختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا انه ليس فى هذين القانونين ولا فى أى تشريع آخر نصا على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، ولما كانت الجريمة المسندة الى الطاعن معاقبا عليها بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمته الى المحاكمة العادية ولم يقرر القضاء العسكرى اختصاصه بمحاكمته ، فان الاختصاص بذلك ينعقد للقضاء

الجنائي العادي ، وما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله ؟

٢ - ان تعيب الطاعن لامر احالته الى القضاء الجنائي العادي بدعوى البطلان انما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة ، ولم يثر هو او المدافع عنه شيئاً في هذا الصدد امام محكمة الموضوع ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

٣ - ولما كان الثابت من استقراء اوراق الدعوى وتحقيقاتها ان المتهم بوصفه شرطياً سورياً في دائرة ميناء الاسكندرية شاهد المجنى عليه وهو من اللصوص المعروفين له ومطلوب ضبطه ، وكان يحمل صندوقين متجهين بهما الى باب الخروج من الدائرة الجمركية وبادر الى القائهما والتخلص منهما في محاولة للفرار والهرب من وجه المتهم وزميله ، مما دفعهما الى تعقبه للقبض عليه ، الامر الذي ترى معه المحكمة انه وان توافر لدى المتهم وقام الاعتقاد بمشروعية وضرورة هذا الفعل الا انه - في ذات الوقت - تجاوز الاجراء المعقول في هذه الظروف في ضوء ما تقضى به النظم وتعليمات الشرطة من حظر وعدم اللجوء الى استخدام السلاح الناري الا اذا استحال عليه انذار الهارب وبعد استنفاد وسائل التهديد والارهاب وان يكون اطلاق النار في الهواء ثم في الاجزاء السفلية من جسمه فحسب وفي اتجاه رجله فيكون اقدام المتهم على اطلاق النار من مسدسه وهو يجري خلف المجنى عليه الذي لم يستجب الى انذاره بالتوقف عن الهرب ، ودون ان يتحرى عدم اصابته او يثبت من احكام التصويب سواء في الهواء او في غير مقتل منه ، اذ كان في وسعه ان يصب سلاحه الى رجل المجنى عليه ليعوقه عن الحركة ، اما وانه اطلق النار دون هذا التحري وذاك التثبت ، مما تنحسر معه قالة مشروعية ما ارتكب من جرائم ، ويستحيل عليه التمسك باحكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات ، ويضحى ما لاذ به من دفاع في غير محله مفتقرا الى سنده من القانون ، ولما كان هذا الذي اورده الحكم سائفاً في الرد على دفاع الطاعن الخاص بانتفاء مسئوليته ويتفق مع صحيح القانون وما تقضى به تعليمات الشرطة في شأن تنظيم

استعمال الاسلحة النارية الصادر بها قرار وزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ ، فان تعيب الطاعن للحكم فى هذا الصدد يكون على غير أساس .

٤ - الاصل ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من جماع الادلة والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث ، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق ،

٥ - من المقرر ان التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف اى الامرين قصده المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لكيفية وقوع الحادث - على ما سلف بيانه - وساق على ثبوتها فى حق الطاعن ادلة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه ، مما تنتفى معه حالة التناقض ولا يعدو ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ان يكون منازعة فى الصورة التى اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت فى وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب وطالما انها تناولت دفاعه وردت عليه ردا سليما يسوغ به اطراحه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٦ - من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا فى جريمتى القتل والاصابة الخطأ وكذا تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر او عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة ولها اصلها فى الاوراق .

٧ - يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع ان تستخلص

المحكمة من واقع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ في قوله «ان المتهم اطلق النار من مسدسه الاميرى على المجنى عليه دون تحرز او تحوط ، وشاب قوله تقصير في اتباع ومراعاة ما تقضى به التعليمات الخاصة بشأن احتياطات الأمن الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالة ، فأصاب المجنى عليه في مقتل وتسبب في وفاته.....» وكان من غير المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ ، فان ما اورده الحكم - على نحو ما تقدم - يتوافق به الخطأ في حق الطاعن تتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

٨ - ان المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في شتى مناحى دفاعه الموضوعى ، وكان اطمئناتها الى الادلة التى عولت عليها دلالة على اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الاخذ بها ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه ... عمدا بطلق نارى فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب افضى الى موته . وطلبت احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا بالمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وامرت بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقضى ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة

القتل الخطأ قد جاء باطلا وخالف القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه صدر من محكمة لا ولاية لها بنظر الدعوى بعد ان رفعت اليها على وجه غير صحيح ، اذ الطاعن وهو من افراد هيئة الشرطة وقد وقعت منه الجريمة التي دين بها اثناء وبسبب تأديته لوظيفته مما يجعل الاختصاص بمحاكمته موكولا للقضاء العسكري عن طريق المدعى العسكري اعمالا لاحكام القانونين ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، واطرح الحكم دفاع الطاعن القائم على انتفاء مسئوليته اعمالا للمادة ٦٣ من قانون العقوبات رغم توافر شروطها في حقه ورد على ذلك بما لا يسوغه وبما يتعارض مع ما تقضى به تعليمات الشرطة لرجالها في شأن استعمال السلاح الناري ، وتناقض في الصورة التي ارتسمت في وجدانه عن الواقعة مع ما انتهى اليه من قضاء ، ولم يستظهر عنصرى الخطأ ورابطة السببه بصورة يبين منها مدى تحققهما ، فأغفل ما اثاره الطاعن في دفاعه من ظروف واكبت الواقعة وهي الحالة التي كان عليها المجنى عليه اثناء عدوه باطلاق النار عليه ، والعوامل التي اعتملت في نفس الطاعن من احتمال وقوع اعتداء عليه من قبل المجنى عليه وضرورة القبض عليه وتعرضه للمحاكمة العسكرية اذا ما اخفق في ذلك . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان المقرر ان القضاء العادى هو الاصل وان المحاكم العادية هي المختصة بالنظر في جميع الدعاوى الناشئة عن افعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات العام ايا كان شخص مرتكبها حين ان المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائى مناطه اما خصوصية الجرائم التي تنظرها واما شخص مرتكبها على اساس صفة معينة توافرت فيه وانه وان أجاز قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا انه ليس في هذين القانونين ولا في أى تشريع آخر نصا على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، ولما كانت الجريمة المسندة الى الطاعن معاقبا عليها بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمته الى المحاكمة العادية ولم يقرر القضاء العسكري

اختصاصه بمحاكمته ، فان الاختصاص بذلك ينعقد للقضاء الجنائي العادى ، وما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله ، هذا الى ان تعيب الطاعن لامر احالته الى القضاء الجنائى العادى ، بدعوى البطلان انما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة ، ولم يثر هو او المدافع عنه شيئاً فى هذا الصدد امام محكمة الموضوع ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعن اثارته لاول مرة امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات والتمهم وتقرير المباحث وتقرير الصفة التشريحية وهى ادلة من شأنها ان تؤدى الى ما رتب عليها ولم ينازع الطاعن فى ان لها اصلها الثابت بالاوراق ، عرض لما تمسك به الطاعن من احكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات ورد عليه بقوله «وحيث انه من المقرر انه لا يقبل من الموظف العام الاحتماء بنص المادة ٦٣ من تقنين العقوبات للقول بأنه لا جريمة فيما يرتكبه من افعال تنفيذ لما امرت به القوانين او ما اعتقد ان اجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته الا ان يثبت - فوق ذلك - انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى ، وانه كان يعتقد مشروعيته اعتقاداً مبنياً على اسباب معقولة ، فاذا تبين انه اقدم على ارتكاب الفعل وليس لديه الا اعتقاد مجرد بمشروعيته دون ان يبذل اى جهد للتيقن من سلامة اعتقاده ، فان هذا الشرط يكون منتفياً ، وبالتالي يكون الموظف مسئولاً عن فعله ، وكذلك الشأن لو بذل الموظف جهداً طفيفاً وكان فى وسعه ان يبذل المزيد منه لان مسلكه فى الحالتين يكون متسماً بالرعونة والتقصير فلا يستفيد من حكم المادة ٦٣ من تقنين العقوبات المشار اليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من استقراء اوراق الدعوى وتحقيقاتها ان المتهم بوصفه شرطياً سرياً فى دائرة ميناء الاسكندرية شاهد المجنى عليه وهو من اللصوص المعروفين له ومطلوب ضبطه ، وكان يحمل صندوقين متجهين بهما الى باب الخروج من الدائرة الجمركية وبادر الى القائهما والتخلص منها فى محاولة للفرار والهرب من وجه المتهم وزميله ، مما دفعهما الى تعقبه للقبض عليه ، الامر الذى ترى معه المحكمة انه وان

توافر لدى المتهم وقام الاعتقاد بمشروعية وضرورة هذا الفعل الا انه -
 فى ذات الوقت - تجاوز المعقول فى هذه الظروف فى ضوء ما تقضى به النظم
 وتعليمات الشرطة من حظر وعدم اللجوء الى استخدام السلاح الناري الا اذا
 استحال عليه انذار الهارب وبعد استنفاد وسائل التهديد والارهاب وان يكون
 اطلاق النار فى الهواء ثم فى الاجزاء السفلية من جسمه فحسب وفى اتجاه
 رجليه ، فيكون اقدام المتهم على اطلاق النار من مسدسه وهو يجرى خلف
 المجنى عليه الذى لم يستجب الى انذاره بالتوقف عن الهرب ، ودون ان يتحرى
 عدم اصابته او يستثبت من احكام التصويب سواء فى الهواء او فى غير مقتل
 منه ، ان كان فى وسعة ان يصبوب سلاحة الى رجلى المجنى عليه ليعوقه عن
 الحركة ، اما وانه اطلق النار دون هذا التحرى وذاك التثبت ، مما تنحسر معه
 قالة مشروعية ما ارتكب من جرائم ، ويستحيل عليه التمسك باحكام المادة
 ٦٣ من قانون العقوبات ، ويضحى ما لاذبه من دفاع فى غير محلة مفتقرا
 الى سنده من القانون» ولما كان هذا الذى اورده الحكم سائغا فى الرد على
 دفاع الطاعن الخاص بانتفاء مسئوليته ويتفق مع صحيح القانون وما تقضى
 به تعليمات الشرطة فى شأن تنظيم استعمال الاسلحة النارية الصادر بها قرار
 وزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ ، فان تعيب الطاعن للحكم فى هذا
 الصدد يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الاصل ان لمحكمة
 الموضوع ان تستخلص من جماع الادلة والعناصر المطروحة امامها على
 بساط البحث ، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها
 وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها
 سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق ،
 وكان من المقرر ان التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين
 اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصدته
 المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لكيفية وقوع
 الحادث على ما سلف بيانه - وساق على ثبوتها فى حق الطاعن ادلة من
 شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه
 بالادانه على الوجه الذى انتهى اليه ، مما تنتفى معه مالة التناقض ولا يعدو

ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ان يكون منازعة في الصورة التي اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب وطالما انها تناولت دفاعه وردت عليه ردا سليما يسوغ به اطراحه كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا في جريمتي القتل والاصابة الخطأ وكذا تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر او عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة ولها اصلها في الاوراق وانه يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع ان تستخلص المحكمة من واقع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ في قوله « ان المتهم اطلق النار من مسدسه الاميرى على المجنى عليه دون تحرز او تحوط ، وشاب قوله نقصير في اتباع ومراعاة ما تقضى به التعليمات الخاصة بشأن احتياطات الامن الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالة ، فأصاب المجنى عليه في مقتل وتسبب في وفاته ... » ، وكان من غير المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ ، فان ما أورده الحكم - على نحو ما تقدم - يتوافر به الخطأ في حق الطاعن تتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في شتى مناحي دفاعه الموضوعي ، وكان اطمئنانها الى الادلة التي عولت عليها دلالة على اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الاخذ بها فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة، وعضوية السيد المستشار/ عبد الرحيم نافع، نائب رئيس المحكمة، والسادة المستشارين/ محمد احمد حسن، والسيد عبد المجيد العشرى، والصاوى يوسف.

(٨٦)

الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٥٤ القضائية

- (١) بناء • قانون «القانون الأصلح» • حكم «تسبيبه-تسبيب معيب» • إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني التي لاتتجاوز خمسة آلاف جنيه فى السنة الواحدة . دون موافقة اللجنة المختصة . أصبح غير مؤتم بصدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . سريان هذا الحكم عند تعدد الأعمال فى المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لاتتجاوز خمسة آلاف جنيه فى السنة الواحدة .
- (٢) بناء • حكم «تسبيبه • تسبيب معيب» • نقض «اسباب الطعن-مايقبل منها» . وجوب استظهار قيمة اعمال البناء محل الاتهام بالنسبة إلى كل دور من الأنوار الثلاثة وتاريخ إنشائها وقيمة التكاليف . خلو الحكم المطعون فيه من إستظهار هذه العناصر . قصور .

١ - ان اعمال انشاء او تعديل او ترميم المباني التي لاتتجاوز خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة اصبحت افعالا غير مؤتمة ، ويسرى هذا الحكم عند تعدد تلك الاعمال فى المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الاعمال لاتتجاوز خمسة آلاف جنيه فى السنة الواحدة طبقا للفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

٢ - لما كان مناط تطبيق هذه الاحكام فى حق الطاعن يقتضى استظهار قيمة اعمال البناء محل الاتهام بالنسبة الى كل دور من الادوار الثلاثة وتاريخ انشائها خاصة مع ما هو ثابت به من ان تكاليف الدور الحادى عشر بلغت

ثلاثة آلاف جنيه الامر الذى كان يقتضى التحقق مما اذا كانت قد تمت فى السنة ذاتها اعمال اخرى بحيث تجاوزت التكاليف خمسة الاف جنيه من عدمه ، واذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار هذه العناصر ، فانه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنحة بأنه : ١ - اقام اعمال البناء المبينة بالمحضر قبل الحصول على ترخيص . ٢ - اقام اعمال البناء دون ان تكون مطابقة للاصول الفنية . ٣ - اقام اعمال البناء المبينة بالمحضر بتكاليف تزيد على خمسة الاف جنيه بدون إذن من اللجنة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جنح بلدية القاهرة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ستمائة جنيه عن التهمتين وضعف رسم الترخيص عن الاولى والتصحيح عن الثانية وبتغريمه بمبلغ خمسة عشر الف جنيه قيمه اعمال البناء عن الثالثة . فعارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن الاستاذ/ المحامى عن الاستاذ/... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائم اقامة بناء بدون ترخيص ، ومخالف للاصول الفنية المقررة ، ودون الحصول على موافقة اللجنة المختصة فقد اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بانه دانه عن

اقامة الطوابق الثلاثة التاسع والعاشر والحادى عشر ووقع عليه عقوبة الغرامة الموازية لقيمة اعمال الطوابق الثلاثة فى حين ان تكاليف الطابق الحادى عشر تقل عن خمسة آلاف جنيه بما يخرجها عن نطاق التأثيم - الامر الذى يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وادلة الثبوت التى اقام عليها قضاءه فى قوله : «وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما اثبتته محرر المحضر المؤرخ فى ١٣/١١/١٩٨٠ الحاقا للمحضر ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ لبناء الدور التاسع فوق الاراضى بتكاليف ٦٠٠٠ جنيه والمحضر ٢٦٨ لسنة ١٩٨٠ عن بناء الدور العاشر بتكاليف ٦٠٠٠ جنيه وجارى على بناء الدور الحادى عشر بتكاليف ٣٠٠٠ جنيه والاجمالى ١٥٠٠٠ جنيه بدون ترخيص والمبانى بارزة عن خط التنظيم ١٠٠٠ ثم قضى بتفريم الطاعن ستمائة جنيه وضعف رسم الترخيص وتصحيح الاعمال وتغريمة ١٥٠٠٠ جنيه قيمة اعمال البناء عن التهمة الثالثة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء - الذى دين الطاعن على مقتضى احكامه - قد نص فى الفقرة الاولى من المادة الاولى على انه : «فيما عدا المباني التى تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام ، يحظر فى اى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى او خارجها اقامة اى مبنى او تعديل مبنى قائم او ترميمه متى كانت قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة الاف جنيه الا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها واجراءاتها والبيانات التى تقدم اليها قرار من وزير الاسكان والتعمير وذلك فى حدود الاستثمارات المخصصة للبناء فى القطاع الخاص . «كما نص فى المادة الثانية على ان تعتبر موافقة اللجنة شرطا لمنح تراخيص البناء وعلى انه لايجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم منح تراخيص متعددة للبناء او التعديل او الترميم تزيد قيمتها الكلية على خمسة الاف جنيه فى السنة الا بعد موافقة اللجنة المذكورة . ولما كان مؤدى ذلك جميعه ان اعمال انشاء او تعديل او ترميم المباني التى لاتجاوز خمسة الاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة

أصبحت افعالا غير مؤثمة ، ويسرى هذا الحكم عند تعدد تلك الاعمال فى المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الاعمال لا تتجاوز خمسة الاف جنيه فى السنة الواحدة طبقا للفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق هذه الاحكام فى حق الطاعن يقتضى استظهار قيمة اعمال البناء محل الاتهام بالنسبة الى كل دور من الادوار الثلاثة وتاريخ انشائها خاصة مع ما هو ثابت به من ان تكاليف الدور الحادى عشر بلغت ثلاثة الاف جنيه الامر الذى كان يقتضى التحقق مما اذا كانت قد تمت فى السنة ذاتها اعمال اخرى بحيث تجاوزت التكاليف ، خمسة الاف جنيه من عدمه ، واذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار هذه العناصر ، فإنه يكون قاضيا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والقول بكلمتها فيما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

جلسة ٣ من إبريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ، ومحمد ممدوح سالم ، ومحمد رفيق البسويسى نواب رئيس المحكمة ، وفتحى خليفه .

(٨٧)

الطعن رقم ٢٣١١ لسنة ٥٤ القضائية

نقض «التقرير بالطعن وايداع الاسباب» اجراءاته، اثبات «بوجه عام» .

اثبات ايداع اسباب الطعن قلم الكتاب فى الميعاد منوط بالطاعن .

الاىصال الصادر من قلم الكتاب دون غيره هو الذى يصلح فى اثبات تقديم اسباب الطعن بالنقض فى الميعاد . مثال .

لما كان الأصل أن الطعن بطريق النقض ان هو الا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى افصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتآه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطعن عليه خلال الميعاد الذى حدده وتقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا والتى هى شرط لقبول الطعن ويكونان معا وحدة اجرائية لا يغنى أحدهما عن الآخر ، فان على من قرر بالطعن - أيا كانت صفته - أن يثبت ايداع أسباب طعنه قلم الكتاب خلال الميعاد الذى حدده القانون للتقرير بالطعن والا كان الطعن غير مقبول شكلا ، ولما كان القانون وان لم يشترط طريقا معيناً لاثبات تقديم أسباب الطعن فى قلم الكتاب فى الميعاد الا أن ما يجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفى القلم المذكور لاستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها فى السجل المذكور بأرقام متتابعة مع اثبات تاريخ ورقم الايداع على الاسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها ايصالا من واقع السجل مثبتا للايداع اصطيانا لهذه العملية الاجرائية من عبث يساير مرامى

الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالاوضاع التى رسمها لذلك ، وكان المعول عليه فى هذا الشأن هو ما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ولا يقوم مقام هذا الاقرار أى تأشيرة من خارج هذا القلم ولا يغنى عنه تاريخ تحرير الأسباب اذ أنه ليس دليلا عن حصول للإيداع فى ذلك التاريخ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ... ذرع نباتات ممنوع زراعتها (الحشيش والافيون) وكان ذلك بقصد الاتجار فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالته الى محكمة جنايات سوهاج لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءته مما اسند اليه والمصادرة . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٤ وأرفقت بالملف تقريراً بأسباب طعنها محرراً فى ذات التاريخ الا أنه لا يحمل ما يدل على اثبات تاريخ ايداعه فى السجل المعد لهذا الغرض فى قلم الكتاب ويبين من كتاب نيابة سوهاج الكلية المؤرخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٤ أن اسباب هذا الطعن لم تثبت فى دفتر اثبات التاريخ الخاص بالطعن بالنقض على أساس انها مقدمة من النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الاصل أن الطعن بطريق النقض إن هو الا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى اقصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتآه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطعن عليه خلال الميعاد الذى حدده وتقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن

فى هذا الميعاد أيضا والتي هى شرط لقبول الطعن ويكونان معا وحدة اجرائية لا يغنى أحدهما عن الآخر ، فان على من قرر بالطعن - أيا كانت صفته - أن يثبت ايداع أسباب طعنه قلم الكتاب خلال الميعاد الذى حدده القانون للتقرير بالطعن والا كان الطعن غير مقبول شكلا . ولما كان القانون وان لم يشترط طريقا معيننا لاثبات تقديم أسباب الطعن فى قلم الكتاب فى الميعاد الا أن ما يجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفى القلم المذكور لاستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها فى السجل المذكور بأرقام متتابعة مع اثبات تاريخ ورقم الايداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها ايصالا من واقع السجل مثبتا للايداع اصطيانا لهذه العملية الاجرائية من عبث يساير مرامى الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالالوضاع التى رسمها لذلك ، وكان المعول عليه فى هذا الشأن هو ما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ولا يقوم مقام هذا الاقرار أى تأشيرة من خارج هذا القلم ولا يغنى عنه تاريخ تحرير الأسباب اذ أنه ليس دليلا على حصول الايداع فى ذلك التاريخ . ولما كانت النيابة العامة الطاعنة وان قررت بالطعن فى الميعاد بتقرير فى قلم الكتاب ، الا أنها لم تراع فى تقديم أسباب طعنها الاصول المعتادة المثبتة لحصول الايداع قلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين بحصوله فى الميعاد فان الطعن منها يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك - نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين: حسن غلاب، ومحمد احمد حسن، و السيد عبد المجيد العشرى، والصاوى يوسف،

(٨٨)

الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) تفتيش • قبض • دستور •

لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس
والقبض عليهم بدون وجه حق .

الحرية الشخصية . حق كفله الدستور . مؤدى ذلك ؟

(٢) جمارك • قانون «تفسيره» • تفتيش «التفتيش الإدارى» • مأمورو الضبط
القضائى .

ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين نوع من التفتيش
الإدارى الذى يختلف عن التفتيش المنصوص عليه فى الدستور وقانون الاجراءات
الجنائية .

النص فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٢ على قصر اجراء هذا التفتيش على موظفى
الجمارك . مفاده ؟

(٣) جمارك • مواد مخدرة • تفتيش «تفتيش بغير اذن» • تلبس • مأموروا الضبط
القضائى . نقض «اسباب الطعن . ما لا يقبل منها» .

شروط توافر حالة التلبس ؟

(٤) تفتيش «تفتيش بغير اذن» • مأموروا الضبط القضائى • تلبس •

تخلى المطعون ضدهما عما يحملانه عند مشاهدتهما مأمور الضبط القضائى . لا ينبىء
بذاته عن توافر حالة التلبس . مثال .

١ - لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على
حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق ، وقد كفل الدستور هذه الحريات

باعتبارها أقدس الحقوق الطبيعية للإنسان بما نص عليه في المادة ٤١ منه من أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وفقا لاحكام القانون.

٢ - من المقرر أن ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وامتنعة المسافرين هو نوع من التفتيش الادارى الذى يخرج عن نطاق التفتيش بمعناه الصحيح الذى عناه الشارع فى المادة ٤١ سالفه البيان، وكان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد قصر حق اجراء هذا النوع الخاص من التفتيش على موظفى الجمارك، فان مفاد ذلك أن يبقى سائر مأمورى الضبط القضائى فيما يجرونه من قبض وتفتيش داخل الدائرة الجمركية، خاضعين لاحكام العامة المقرره فى هذا الشأن فى الدستور وقانون الاجراءات الجنائية.

٣ - من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بمشاهدته أثرا من آثارها ينبىء بنفسه عن وقوعها أو بادراكها بحاسه من حواسه، واذ كان الحكم المطعون فيه - فيما خلص اليه من بطلان القبض على المطعون ضدهما وتفتيشهما - قد التزم هذا النظر، فانه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح واصار محجة الصواب بما يضحى معه منعى الطاعنة غير سديد.

٤ - إن تخلى المطعون ضدهما عما يحملانه عند مشاهدتهما مأمور الضبط القضائى بهم باللاحاق بهما لاينبىء بذاته عن توافر جريمة متلبس بها تجيز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه.

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضدّهما بأنّهما : أحرزا بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى جوهرًا مخدرًا «حشيشًا» فى غير الاحوال المصرح بها قانونًا . وأحيلًا لمحكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٣٠ من قانون العقوبات ، ١/٣٠٤ ج براءة المتهمين مما نسب اليهما وبمصادرة المخدر المضبوط . قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه ان قضى ببراءة المطعون ضدّهما من تهمة احرار المواد المخدرة المسندة اليهما فقد أخطأ فى تطبيق القانون وفى الاسناد ، ذلك بأنه أقام قضاءه على وجوب تقييد رجال الجمارك فيما يقومون به من اجراءات القبض والتفتيش داخل نطاق الدائرة الجمركية بالقيود والضوابط المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية مع أن الصحيح وفق احكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم صفة مأمورى الضبط القضائى غير مقيدين فيما يجرونه من ضبط وتفتيش داخل الدائرة الجمركية بتلك القيود بل يكفى ان تتوافر لديهم فطنة التهريب فيمن يوجد فى هذه المنطقة ليحق لهم ضبطه وتفتيشه ، كذلك فقد اقام الحكم قضاءه على ان القبض على المطعون ضدّهما قد تم قبل تخليهما عن المخدر مع مخالفة ذلك لما حصله من اقوال الشهود وكل ذلك يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى واقام قضاءه ببراءة المطعون ضدّهما من التهمة المسندة اليهما فى قوله «وحيث انه لما كان

الثابت من استقراء اوراق الدعوى وتحقيقاتها وماقرره الشاهدان انهما اذ كانا فى الكمين المعد من قبل للقبض على من توافرت التحريات عن قيامهم لتهديب بضائع ، شاهدا المتهمين ومعهما شخص ثالث - قائمين فى مواجهة الكمين فبادراهما والشاهد الثالث بمحاولة القبض عليهما وعند ذلك القى المتهمان بحملهما ، وكان الضابط ومرافقاه من غير موظفى الجمارك الذين منحتهم القوانين الجمركية حق تفتيش الاشخاص فى اثناء قيامهم بتأدية وظائفهم داخل الدائرة الجركية اوفى حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا ما قامت لديهم دواعى الشك او فطنة التهريب فيمن يتواجدون بداخل تلك المناطق ومن ثم فانه - بوصفه من مأمورى الضبطية القضائية - يبقى مطالب بالالتزام بضرورة توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية ، وعلى نحو ما تجيزه المادة ٣٤ منه لمأمورى الضبطية القضائية فى احوال التلبس بالجنايات او الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر من القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه وهو ما يبيح له وفقا للمادة ٤٦ من ذلك القانون ، تفتيش المتهم واذ كان المتهمان لم يشاهدا فى حاله من حالات التلبس بارتكابهما جريمة ما ، ولم تكن ثمة مظاهر خارجية تنبىء بذاتها عن ارتكابهما جريمة معينة مما يجيز القانون القبض عليهما ، ذلك أن مجرد وجودهما أو سيرهما فى مكان الضبط لا ينم وحده عن ارتكابهما جريمة وليس من شأنه أن يوحى الى رجل الضبط بقيام امارات او دلائل على ارتكابهما حتى يسوغ له القبض عليهما بغير إذن من السلطة المختصة قانونا ، ولا يقدح فى هذا ما تذرعه به الضابط بشأن قائلته عن تحريات لم يثبت جديتها او مدى صحتها ، عن توقع تهريب بضائع من هذا المكان ما كان حريا به أن ييسط ما اشاعته تحرياته على سلطة التحقيق المختصة لاستصدار اذنها بضبط جريمة التهريب ومرتكبيها اما وهو لم يفعل فيضحي قبضه على المتهمين فى هذه الحالة - بغير مسوغ من القانون ، ويكون القاؤهما ما كانا يحملانه وتخليهما عنه وليد هذا الاجراء غير المشروع اذ اضطررا اليه اضطرارا عند محاولة القبض عليهما - فى غير حالاته - لا عن ارادة وطواعية واختيار من جانبهما ومن ثم فان ضبط

المخدر على اثر ذلك الاجراء الباطل تنتفى معه حالة التلبس بالجريمة لوقوعه على غير مقتضى القانون..... لما كان ذلك، وكان لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق، وكان الدستور قد كفل هذه التحريات باعتبارها أقدس الحقوق الطبيعية للانسان بما نص عليه فى المادة ٤١ منه من أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة امن المجتمع، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص او النيابة العامة وفقا لاحكام القانون. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وامتعة المسافرين هو نوع من التفتيش الادارى الذى يخرج عن نطاق التفتيش بمعناه الصحيح الذى عناه الشارع فى المادة ٤١ سالفه البيان، وكان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد صرح بحقوق اجراء هذا النوع الخاص من التفتيش على موظفى الجمارك، فان مفاد ذلك أن يبقى سائر مأمورى الضبط القضائى فيما يجرونه من قبض وتفتيش داخل الدائرة الجمركية خاضعين للاحكام العامة المقرره فى هذا الشأن فى الدستور وقانون الاجراءات الجنائية. لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - لاتجيز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير امر قضائى - اعمالا للمادة ٤٦ من القانون ذاته - الا فى احوال التلبس وبالشروط المنصوص عليها فيها، وكان من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بمشاهدته أثر من اثارها ينبىء بنفسه عن وقوعها أو بادراكها بحاسه من حواسه، واذ كان الحكم المطعون فيه - فيما خلص اليه من بطلان القبض على المطعون ضدهما وتفتيشهما - قد التزم هذا النظر، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح واصاب محجة الصواب بما يضحى معه منعى الطاعنة غير سديد. لما كان ذلك وكان ما تثيره النيابة العامة الطاعنة بشأن خطأ الحكم إذ أورد أن تخلى

المطعون ضدهما عن المخدر كان لاحقا للقبض عليهما مخالفا ما حصله من اقوال الشهود من أن هذا التخلي كان سابقا على هذا القبض مردودا من ناحية بأن ما حصله الحكم عن واقعة التخلي واضح الدلالة على أنها تمت عند محاولة القبض عليهما أي قبل تمامه على خلاف ما تدعيه بوجه النعي كما أنه مردود من ناحية أخرى بأنه بفرض صحة ما تذهب اليه فإن تخلي المطعون ضدهما عما يحملانه عند مشاهدتهما مأمور الضبط القضائي يهم باللاحاق بهما لاينبىء بذاته عن توافر جريمة متلبس بها تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه .

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان ومحمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وفتحى خليفة .

(٨٩)

الطعن رقم ٧٤٤٧ لسنة ٥٤ القضائية

(١) إجراءات (إجراءات المحاكمة) ، تزوير ، إثبات «بوجه عام» ، محضر الجلسة ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب ، .

إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير . يقتضيه واجبها فى فحص الدليل الاساسى فى الدعوى . إغفال ذلك يعيب الاجراءات . علة ذلك؟

ضم ملفى الدعويين المطعون على محضر جلستهما بالتزوير بأوراق الحكم المطعون عليه . إعتبارهما معروضين على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم .

(٢) إثبات «بوجه عام» ، تزوير ، محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» ، الإثبات فى المواد الجنائية . العبرة فيه بإقتناع القاضى وإطمئنانه الى الأدلة المطروحة . له الأخذ بأى دليل الا إذا قيده القانون .

إثبات التزوير واستعماله ليس له طريقا خاصا .

(٣) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» ، إثبات «شهود» ، دعوى مبنية ،

وزن أقوال الشهود مرجعه الى محكمة الموضوع . أخذها بأقوال شاهد مفاده إطراحها جمع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

١ - من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى اعتباراً بأن تلك الورقة هي الدليل الذي يكمل شواهد التزوير، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لبدء رأيه فيها وليطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها، إلا أنه لما كان الثابت من المفردات المضمومة أن ملف الدعويين مرفقان بالأوراق، وهو يتأدى منه أن محضري الجلسة المزورين كأننا معروضين على بساط البحث والمناقشة بالجلسة بحضور الخصوم، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يكون صحيحاً .

٢ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي وإطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه، وله أن يأخذ بأي دليل يرتاح اليه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٣ - وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب، ومتى أخذت بأقوال الشاهد دل ذلك على إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اشترك وآخران حسنى النية هما و المحاميان بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو السيد قاضي محكمة مركز ... للاحوال الشخصية في ارتكاب تزوير في محررين رسميين هما محضري جلسة و في الدعويين و احوال شخصية في مركز طنطا حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة

مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وبجعله واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها بأنه أوهمها بأنه وكىلا عن الاستاذ المحامى وطلب منها الحضور نيابة عنه وإثبات طلب المدعى عليها على خلاف الحقيقة فحجز الدعوى الأولى للحكم فيها وإثبات تصادق المدعى عليها فى الدعوى الثانية على براءة نمتة من أعيان جهازها فتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة. وأحالته الى محكمة جنابات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاتهام وادعت مدنيا قبل المتهم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بالمواد ٣/٤٠ ، ١/٤١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمة المسندة اليه وبالإلزامه بأن يؤدى الى المدعيه بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك فى تزوير محررين رسميين قد شابه البطلان والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب، ذلك بأن المحكمة لم تطلع على المحررين المدعى بتزويرهما، كما ان الثابت من محضرى الجلسة المدعى بتزويرهما فى الدعويين، أحوال شخصية مركز أنه فى الدعوى الأولى أبدى المحامى الحاضر عن وكيل المطعون ضدها بجلسة ١٩٨٣/٣/٨ دفوعا ضد الطاعن وهو ما لا يعقل معه ان يكون الطاعن هو الذى سلم المحامى المذكور طلب الحضور بالجلسة نيابة عن وكيل المطعون ضدها، وأنه فى الدعوى الثانية لم يحضر الطاعن بالجلسة بل حضر وكيله مما يكذب أقوال المحاميين و من أنهما اكتشفا بعد الجلسة أن الطاعن هو الذى سلمها طلب الحضور نيابة عن وكيل المطعون ضدها،

إلا أن الحكم المطعون فيه عول رغم ذلك كله على أقوال هؤلاء المحامين كما عول على أقوال المطعون ضدها من أنها لا تعلم بالدعوى.....
..... أحوال شخصية رغم الثابت من الحكم الصادر فيها أن إعلانها بصحيفة الدعوى كان مخاطبا مع شقيقها كما أهدر الحكم حجية الورقة الرسمية بناء على أقوال الشهود والتفت عن دفاع الطاعن وما قدمه من مستندات تكشف عن عدم صحة أقوال شهود الاثبات. كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه لئن كان من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساسي في الدعوى اعتبارا بأن تلك الورقة هي الدليل الذي يكمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لبدء رأيه فيها وليطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دأرت مرافعته عليها، إلا أنه لما كان الثابت من المفردات المضمومة أن ملفي الدعويين و لسنة أحوال شخصية نفس مركز طنطا مرفقان بالأوراق ، وهو ما يتأدى منه أن محضري الجلسة المزورين كانا معروضين على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يكون صحيحا. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عول في قضائه بالادانة على أقوال المدعية بالحقوق المدنية والشهود، وكانت العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الادلة المطروحة عليه، وله أن يأخذ بأي دليل يرتاح اليه الا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه، وكان القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا والعبرة فيه بما تطمئن اليه المحكمة من الادلة السائغة، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب، ومتى أخذت بأقوال الشاهد دل على إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع

لحملها على عدم الأخذ بها، وكان جماع ما أورده الحكم من الأدلة التي اطمأنت المحكمة إليها يسوغ ما رتب عليه ويصح به استدلال الحكم، فإن النص عليه بالفساد في الاستدلال يكون غير سديد. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع الزام الطاعن المصاريف المدنية.

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(٩٠)

الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ القضائية

(١) دعوى جنائية . دعوى مدنية . إختصاص «الاختصاص الولاىى» . حكم «تسببيه» . تسبیب غیر معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

متى تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية ؟

القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . إيجابه رفض الدعوى المدنية عنها .

(٢) دعوى جنائية . دعوى مدنية . تعويض . ضرب .

حق المدعى بالحقوق المدنية طلب التعويض أمام القضاء المدنى عن أضرار لحقت به نتيجة إصاباته فى جريمة ضرب لم يطلب تعويضا عنها أمام المحكمة الجنائية متى توافرت شروط ذلك .

(٣) محكمة الاعادة «الإجراءات أمامها» . دعوى مدنية . تعويض . حكم «تسببيه» . تسبیب غیر معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

محكمة الاعادة . تقيدها بحدود الدعوى كما طرحت عليها أول مرة . إضافة المدعى بالحقوق المدنية أمامها طلب تعويض لم يسبق طرحه على المحكمة قبل نقض الحكم . غير جائز .

١ - من المقرر أن الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائى المسند الى المتهم ، وكانت المحكمة قد برأت المطعون ضدهم من تهمة احداث عاهة مستديمة بالطاعن لعدم ثبوتها فى حقهم ، فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض عنها لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب اليه .

٢ - لما كان الطاعن لم يضمن طلباته الختامية التعويض عن الاضرار التي لحقت به نتيجة اصاباته في جريمة الضرب البسيط التي دين المطعون ضدهم بها ، والذي يستطيع ولوج باب القضاء المدني للمطالبة به اذا توافرت شروط استحقاقه فان ما يثيره بشأن مخالفة حجية الحكم الجنائي النهائي بالادانته في جريمة الضرب البسيط وعدم تنازله عن طلب التعويض عن باقى الاصابات يكون غير صحيح .

٣ - لما كانت محكمة الاعادة تتقيد بحدود الدعوى كما طرحت عليها للمرة الاولى ، فانه لا يجوز للطاعن أن يضيف أمام المحكمة طلب التعويض عن باقى اصاباته ، بعد أن نقضت محكمة النقض الحكم الصادر فى الدعوى المدنية وأعادت القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : أ - المتهم الأول ضرب عمداً مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية وعقد العزم على ذلك وتربص له وما ان ظفر به حتى بادره بالاعتداء عليه فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد لاصبع الخنصر عند مستوى المفصل السلامى المشطى لليد اليسرى. ب- المتهمين من الثانى الى الخامس أولاً: اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجناية سالفه الذكر بأن اتفقوا معه على ذلك وتربصوا معه فى مكان الحادث لشد ازره فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة. ثانياً: ضربوا المجنى عليه المذكور عمداً مع سبق الاصرار والترصد فاحدثوا به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى....والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً. ج- المتهم الأول أيضاً: اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الثانى الى الخامس فى ارتكاب جنحه

الضرب سالفه الذكر بأن اتفق معهم على ارتكابهما وتواجد فى مكان الحادث لشد أزرهم فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وأحالتهم الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاتهام. وأدعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ عشرين الفا من الجنيئات على سبيل التعويض والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ١/٣٠٤ ، ٢٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية أولا : ببراءة....و....و....و.... من جريمة العامة المستديمة المسنده اليهم ، وتغريم كل منهم عشرون جنيها عن باقى التهم المسنده اليهم . ثانيا : الزامهم متضامنين بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسة آلاف جنية .

فطعن الاستاذ/.... المحامى عن المحكوم عليهم كما طعن الاستاذ/.... المحامى عن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض.... الخ . وبتاريخ.... قضت محكمة النقض أولا : بعدم قبول الطعن المقدم من المدعى بالحق المدنى شكلا ومصادرة الكفالة. ثانيا : بعدم قبول الطعن المقدم من كل من الطاعنين الثانى.... والرابع.... شكلا. ثالثا : بقبول الطعن المقدم من باقى الطاعنين شكلا وفى الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فى خصوص الدعوى المدنية بالنسبة لهم ولباقى المحكوم عليهم فيها وإحالة القضية الى محكمة جنايات القاهرة لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين. والمحكمة الأخيرة-بهيئة أخرى-قضت حضوريا فى.... برفض الادعاء المدنى المقام قبل المتهمين.

فطعن الاستاذ/..... المحامى بصفته وكىلا عن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض.... الخ.

المحكمة

من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض دعواه المدنية قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب، ذلك بأنه خالف حجية الحكم الجنائى النهائى الصادر من محكمة جنايات القاهرة

بجلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ بإدانة المطعون ضدهم بجنحة الضرب التي قضى له الحكم المذكور بالتعويض عن الأضرار الناتجة عنها لا عن جناية العاهة المستديمة المحكوم فيها بالبراءة كما قصر دعواه المدنية على طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن تلك العاهة دون أن يصدر منه تنازل في شأن ما عدا العاهة من اعتداء، ولم يعرض لتعميمه على طلب الحكم بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن العاهة المستديمة وغيرها ولم يرد عليه كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضدهم بتهمة إحداث عاهة مستديمة بالطاعن، وإحداث إصابات به تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرون يوما، ويبين من المفردات المضمومة أن الطاعن ادعى مدنيا مطالبا بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن الإصابات التي لحقت به، وبجلسة المحاكمة الأولى بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ عدل الطاعن قيمة التعويض المدعى به إلى عشرين ألفا من الجنيهات وتقدم بمذكرة كتابية في هذا الشأن حدد طلباته الختامية فيها بطلب القضاء بالمبلغ المذكور تعويضا له عن الأضرار التي لحقت به من جراء إصابته بالعاهة المستديمة، والمتمثلة في القضاء على مستقبله كضابط بالقوات المسلحة بسبب ما أحدثته الإصابة من شل إحدى يديه على نحو لا يتمكن معه من أداء واجباته ويحول دون ترقيه إلى الوظائف الأعلى وهو ما كانت تؤهل له شهاداته لو لم تلق به تلك الإصابة ودون أن يضمن طلباته الختامية طلب التعويض عن باقي الإصابات التي حدثت به، ومحكمة جنايات القاهرة قضت بالجلسة سالفه البيان ببراءة المطعون ضدهم من تهمة إحداث العاهة المستديمة للشك في إسنادها اليهم، وبإدانتهم بجنحة الضرب والزامهم بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالطاعن بنتيجة إصابته بإصابات كثيرة في أجزاء جسمه، وإذ قرر المطعون ضدهم والطاعن بالطعن بالنقض في الحكم المذكور، قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص الدعوى المدنية والاعادة. ومحكمة الاعادة قضت في دعوى الطاعن المدنية برفضها واستندت في ذلك إلى ما أورده في حكمها المطعون فيه من أنها قضت بهيئة

أخرى بجلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ببراءة المطعون ضدهم من تهمة إحداث العاهة المستديمة بالطاعن لعدم ثبوتها في حقهم وأن الطاعن قصر دعواه المدنية على طلب التعويض عن هذه التهمة فحسب والتي أصبح الحكم بالنسبة إليها نهائياً. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم، وكانت المحكمة قد برأت المطعون ضدهم من تهمة إحداث عاهة مستديمة بالطاعن لعدم ثبوتها في حقهم، فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض منها لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن المدنية قد اقترن بالصواب. لما كان ذلك، وكان الثابت مما سلف أن الطاعن لم يضمن طلباته الختامية التعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة إصاباته في جريمة الضرب البسيط التي دين المطعون ضدهم بها، والذي يستطيع ولوج باب القضاء المدني للمطالبة به إذا توافرت شروط استحقاقه فإن ما يثيره بشأن مخالفة حجية الحكم الجنائي النهائي بالادانة في جريمة الضرب البسيط وعدم تنازله عن طلب التعويض عن باقى الاصابات يكون غير صحيح. لما كان ذلك، وكانت محكمة الاعادة تتقيد بحدود الدعوى كما طرحت عليها للمرة الأولى، فإنه لا يجوز للطاعن أن يضيف أمام المحكمة طلب التعويض عن باقى إصاباته، بعد أن نقضت محكمة النقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية وأعادت القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى ويكون الحكم المطعون فيه محله إذ أورد طلب الطاعن التعويض عن غير العاهة المستديمة وأعرض عنه بما يبرئه في هذا الخصوص من قالة القصور في التسبب لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً ومصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية.

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان ومحمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وفتحى خليفة .

(٩١)

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إشتباه • جريمة «اركانها» • عقوبة .

التدابير المقررة لمعاقبة المشتبه فيهم ؟ المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

(٢) إشتباه • عقوبة «تطبيقها» • نقض «أسباب الطعن» • ما يقبل منها .

إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى الأدانة فى جريمة الاشتباه إستنادا إلى أنه حكم عليه فى عدد من القضايا دون بيان ما إذا كان حكم عليه فى قضايا المخدرات التى أشار إليها الحكم . قصور .

١ - أن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ قد نص فى المادة السادسة منه على أن يعاقب المشتبه فيه بتدبير أو أكثر من التدابير الوقائية الآتية ١ - تحديد الإقامة فى جهة أو مكان معين . ٢ - منع الإقامة فى جهة معينة . ٣ - الإعادة إلى الوطن الأصلي . ٤ - الوضع تحت مراقبة الشرطة . ٥ - الإيداع فى إحدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية . ويكون التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاثة سنوات وفى حالة العود أو ضبط المشتبه فيه حاملا أسلحة أو آلات أو أدوات أخرى من شأنها إحداث الجروح أو تسهيل ارتكاب الجرائم تكون العقوبة الحبس والحكم بتدبير أو أكثر من التدابير السابقة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

٢ - لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى في قوله «وحيث أن الواقعة تخلص على النحو الثابت في محضر الشرطة من أن المتهم حكم عليه في القضايا أرقام ١٨٠ س حصر سنة ١٩٥٤ سرقة، ٢٧ لسنة ١٩٥٨ مخدرات روض الفرج، ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ مخدرات أمبابة، ٩٩ لسنة ١٩٨٤ مخدرات روض الفرج وبسؤاله اعترف بسابقة الحكم في عدة قضايا مخدرات وفي تحقيقات النيابة العامة أنكر وقرر أنه يعمل صاحب مقهى، خلص إلى ادانة المطعون ضده بقوله «وتجد المحكمة من مطالعتها للاوراق ثبوت التهمة قبل المتهم مما جاء في محضر الشرطة من أن المتهم حكم عليه في القضايا أرقام ١٨٠ س حصر ١٩٥٤ سرقة والقضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ مخدرات روض الفرج ورقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ أمبابة وعاد وزاول نشاطه في القضية رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٤ مخدرات روض الفرج الأمر الذي ينطبق عليه أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل، دون أن يبين ما إذا كان المطعون ضده قد حكم عليه في قضايا المخدرات المشار إليها بتهمة الاتجار في المواد المخدرة أو بتقديمها للغير حتى يمكن اعتباره مشتبهاً فيه في حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ونقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : عد مشتبهاً فيه إذ اشتهر عنه لأسباب مقبولة اعتياده اقتراف جرائم الاتجار بالمواد المخدرة على النحو المبين بالاوراق وطلبت عقابه بالمواد ٥ ، ١/٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٦ من المرسوم

بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم المعدل . ومحكمة الاشتباه الجزئية قضت حضوريا في ٢ من اغسطس سنة ١٩٨٤ عملا بمواد الاتهام بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر في المكان الذي يحدده وزير الداخلية . استأنف . ومحكمة للاشتباه (بهيئة إستئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الى حبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاد .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، ذلك بأنه دان المطعون ضده بجريمة الاشتباه وقضى بمعاقبته بالحبس شهرا واحدا في حين أن العقوبة المقررة وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ هي أحد التدابير المنصوص عليها في المادة السادسة منه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الأوراق ان النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف انه عد مشتبه فيها فيه إذا أشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتقاد على ارتكاب جرائم الاتجار بالمواد المخدرة وطلبت معاقبته بالمواد ٤/٥، ٦، ٨، ٩، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة شهور، فأستأنف المحكوم عليه وقضى الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المطعون ضده شهرا واحدا مع الشغل . لما كان ذلك، وكان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم المعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ قد نص في المادة السادسة على أن يعاقب المشتبه فيه بتدبير أو أكثر من التدابير الوقائية الآتية : ١ - تحديد الإقامة في جهة أو مكان معين . ٢ - منع الإقامة في جهة معينة . ٣ - العودة الى الموطن الأصلي . ٤ - الوضع تحت مراقبة

الشرطة . ٥ - الايداع فى إحدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية. ويكون التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وفى حالة العود أو ضبط المشتبه فيه حاملا أسلحة أو آلات أو أدوات أخرى من شأنها إحداث الجروح أو تسهيل ارتكاب الجرائم تكون العقوبة الحبس والحكم بتدبير أو أكثر من التدابير السابقة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى فى قوله «وحيث أن الواقعة تخلص على النحو الثابت فى محضر الشرطة من أن المتهم حكم عليه فى القضايا أرقام ١٨٠ س حصر سنة ١٩٨٤ سرقة، ٢٧ لسنة ١٩٥٨ مخدرات روض الفرج، ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ مخدرات امبابه، ٩٩ لسنة ١٩٨٤ مخدرات روض الفرج وبسؤاله اعترف بسابقة الحكم فى عدة قضايا مخدرات وفى تحقیقات النيابة العامة أنكر وقرر أنه يعمل صاحب مقهى»؛ خلص إلى إدانة المطعون ضده بقوله «وتجد المحكمة من مطالعتها للاوراق ثبوت التهمة قبل المتهم مما جاء فى محضر الشرطة من أن المتهم حكم عليه فى القضايا أرقام ١٨٠ س حصر سنة ١٩٥٤ سرقة والقضية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ مخدرات روض الفرج والقضية رقم ٣١٤ لسنة ١٩٧٤ امبابه وعاد وزاول نشاطه فى القضية رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٤ مخدرات روض الفرج الأمر الذى ينطبق عليه احكام المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل . دون أن يبين ما إذا كان المطعون ضده قد حكم عليه فى قضايا المخدرات المشار اليها بتهمة الاتجار فى المواد المخدرة أو تقديمها للغير حتى يمكن اعتباره مشتبه فيها فى حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة.

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(٩٢)

الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نيابة عامة • نقض «المصلحة فى الطعن • والصفة فيه» • طعن «الصفة فى الطعن» .

للنيابة العامة الطعن فى الحكم ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه . أساس ذلك ؟

(٢) مبان • قانون «قانون أصلح» .

صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائيا . فى جريمة بناء بدون ترخيص . إعتباره أصلح للمتهم من القانون القديم . أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص لأنها تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، ومن ثم فإن لها بهذه المثابة أن تنهج سبيل الطعن بالنقض لمصلحة المحكوم عليه .

٢ - ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بما تضمنه من أحكام توجب وقف نظر الدعاوى المنظورة أمام المحاكم لمخالفة أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦، ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى، وذلك للمدة التى تنتهى فى ٧ يونيو ١٩٨٥، وتعفى من الغرامة المقررة فى المادة الثالثة سالفه البيان الأعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه، يكون أصلح للمتهم، ويكون هو القانون الواجب التطبيق على المحكوم عليه ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ١ - اقام بناء بدون ترخيص.
٢ - اقام بناء غير مطابق للرسومات. وطلبت عقابه بالمواد ١، ٢، ٣، ٤،
٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦. ومحكمة جناح البلدية
قضت غيابيا فى ٧ من يناير سنة ١٩٨١ عملا بمواد الاتهام بتغريمه
خمس مائة جنيه وضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى وتصحيح الأعمال
المخالفة عن الباقي. فعارض المطعون ضده وقضى فى معارضته فى ١١
من ابريل سنة ١٩٨٣ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم
المعارض فيه. استأنف. ومحكمة جنوب الابتدائية (بهيئة إستئناف)
قضت حضوريا فى ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى
الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المتهم
بجريمتى بناء قبل الحصول على ترخيص وغير مطابق للرسومات ، وقضى
بتغريمه خمسمائة جنيه وسداد ضعف رسم الترخيص وتصحيح الاعمال
المخالفة، قد خالف القانون، ذلك بأنه لم يقض بإيقاف نظر الدعوى إعمالا
لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الصابر قبل الفصل فيها
اعتبارا بأنه القانون الأصلح، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن النيابة العامة وإن لم تطعن بالاستئناف فى الحكم الصادر
من محكمة أول درجة والذي أيده الحكم المطعون فيه بناء على إستئناف
المتهم وحده إلا أنها فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن خصم عادل
تختص بمركز قانونى خاص لأنها تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق
موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، ومن ثم فإن لها بهذه المثابة أن

تنهج سبيل الطعن بالنقض لمصلحة المحكوم عليه، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر فى القانون.

ومن حيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على المحكوم عليه بوصف أنه بتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٨٠ أقام بناء قبل الحصول على ترخيص، ودون أن يكون مطابقا للرسومات وطلبت النيابة العامة معاقبته بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء الذى حدثت الواقعة فى ظله. ومحكمة أول درجة قضت بتغريمه خمسمائة جنيه عن التهمتين وضعف رسوم الترخيص عن التهمة الأولى وتصحيح الأعمال المخالفة عن التهمة الثانية، فأستأنف ومحكمة ثانى درجة قضت حضوريا بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ بتأييد الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكان قد صدر - من بعد - بتاريخ ٣ من ابريل سنة ١٩٨٤ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان، واستبدل بنص المادة المذكورة النص الآتى : «يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونيو ١٩٨٥ بوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده. وتعفى جميع الأعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة . وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى .

وبوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية، فإن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المذكور بما تضمنه من أحكام توجب وقف نظر الدعاوى المنظورة أمام المحاكم لمخالفة أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى، وذلك للمدة التى تنتهى فى ٧ يونيو ١٩٨٥، وتعفى من الغرامة المقررة فى المادة الثالثة سالفه البيان الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة

آلاف جنية، يكون أصلح للمتهم، ويكون هو القانون الواجب التطبيق على المحكوم عليه ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة لاتاحة الفرصة للمحكوم عليه لمحاكمته من جديد في ضوء أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر.

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار الدكتور / ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(٩٣)

الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٥٤ القضائية

محكمة الجنايات «الاجراءات امامها» • حكم «بطلانه» • بطلان • اجراءات «اجراءات المحاكمة».

بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات .مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى. القبض عليه ثم الافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التى اعلن بها ولم يحضرها. وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .

حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق أن محكمة جنايات قضت بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٢ فى غيبة المطعون ضده بمعاقبته بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط، ثم قبض على المطعون ضده وحبس احتياطيا وحددت جلسة ١٩٨٤/١/٢١ لاعادة محاكمته الا انه لم يحضر أمام المحكمة لاعادة النظر فى الدعوى فقضت محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه غيابيا ببراءته، ولما كانت المادة ١/٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى امام المحكمة، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروطا بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى، أما إذا قبض عليه ولم يحضر جلسة المحاكمة فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول، بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى فى الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون واجب النقض والتصحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده : بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (عقار الميتاكوالون) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بالمواد ١، ٢، ١/٧، ١/٣٤، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٩٤ من الجدول رقم واحد الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المضبوطات. وإذا أعيدت إجراءات المحاكمة. أمام ذات المحكمة فقد قضت غيابيا عملا بالمادتين ١/٣٠٤، ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند اليه ومصادرة المخدر المضبوط.

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو أن المطعون ضده سبق الحكم عليه غيابيا من محكمة جنايات بمعاقبته عن جريمة إحراز جوهر مخدر ثم قبض عليه وأعلن للحضور لجلسة إعادة محاكمته إلا أنه تخلف فقضت محكمة الجنايات غيابيا ببراءته على خلاف صحيح القانون .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة جنايات قضت بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٢ في غيبة المطعون ضده بمعاقبته بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط، ثم قبض على المطعون ضده وحبس احتياطيا وحددت جلسة ١٩٨٤/١/٢١ لإعادة محاكمته إلا أنه لم يحضر أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى فقضت محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه غيابيا ببراءته، ولما

كانت المادة ١/٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة فيبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى، أما إذا قبض عليه ولم يحضر جلسة المحاكمة فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول، بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون واجب النقض والتصحيح .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
حسن عمار نائب رئيس المحكمة ومحمد الصوفى وأحمد سغفان وعادل عبد الحميد .

(٩٤)

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إجراءات «إجراءات المحاكمة» ، حكم «وصف الحكم» ، محكمة ثانى درجة
«الإجراءات أمامها» .

وجوب حضور المتهم بنفسه فى الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون
تنفيذه فور صدور الحكم به .

الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فوراً .
حضور وكيل عن الطاعن أمام محكمة ثانى درجة اعتبار الحكم غيابياً . إذ العبرة فى
وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره
المحكمة .

ميعاد المعارضة فى هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المتهم به .

(٢) نقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » ، معارضة .

عدم جواز الطعن بالنقض إلا فى الأحكام النهائية . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة
١٩٥٩ .

عدم قبول الطعن بالنقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً . المادة ٣٢
من القانون المذكور .

١ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية
المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد أوجبت حضور المتهم
بنفسه فى الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور
صدور الحكم به - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة باعتبار أن الأصل

أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فوراً بطبيعتها - ومن ثم وعلى الرغم من حضور وكيل عن الطاعن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى حقيقة الأمر غيابياً قابلاً للمعارضة وأن وصفته المحكمة بأنه حضورى على خلاف الواقع، إذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق، ولا يبدأ ميعاد المعارضة فى هذا الحكم إلا من تاريخ اعلان المتهم به .

٢ - لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح، وكانت المادة ٣٢ منه تنص على أن لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً. ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون، فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لم يزل مفتوحاً ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بتجريف الأرض الزراعية المبينة بالمحضر بدون تصريح من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح قضت حضورياً بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه وتغريمه عشرة آلاف جنيه .

فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة الابتدائية - بهيئة

إستئنافيه - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فقرر الاستاذ / المحامى عن الاستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث أنه يبين من الأوراق أن الطاعن استأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بحبسه سنة مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه عن تهمة تجريف أرض زراعية، ويجلسه وهى الجلسة التى حددت لنظر هذا الاستئناف تخلف الطاعن عن الحضور فيها بشخصه وحضر عنه وكيله، فأصدرت محكمة ثانى درجة بذات الجلسة حكمها المطعون فيه موصوفا بأنه حضورى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاثة سنوات. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد أوجبت حضور المتهم بنفسه فى الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة باعتبار أن الأصل أن جميع الاحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فوراً بطبيعتها - ومن ثم وعلى الرغم من حضور وكيل عن الطاعن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى حقيقة الأمر غيابيا قابلا للمعارضة وان وصفته المحكمة بأنه حضورى على خلاف الواقع، إذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق، ولا يبدأ ميعاد المعارضة فى هذا الحكم إلا من تاريخ إعلان المتهم به. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية

الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنع ، وكانت المادة ٣٢ منه تنص على أن لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن . وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون على ما سلف القول، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لم يزل مفتوحا، ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد
المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين / حسن غلاب
ومحمد أحمد حسن والصاوى يوسف .

(٩٥)

الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٥٤ القضائية

مواد مخدرة ، تفتيش ، التفتيش بإذن ، «بطلانه» ، بطلان ، حكم «تسبيبه» ، تسبیب
غير معيب ، إثبات «بوجه عام» .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . موضوعي . مثال .

إبطال إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لخلوها من تحديد عنوان المأذون بتفتيشه
وعمله وسنه . سائغ .

لما كانت المحكمة قد ابطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات
لما تبينته من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم
الأول لتوصل الى عنوان المتهم وسكنه أما وقد جهله وخلا محضره من
الإشارة الى عمله وتحديد سنه فإن ذلك يفصح عن قصور فى التحرى يبطل
الأمر الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائغ
تملكه محكمة الموضوع - لما كان ذلك - وكان تقدير جدية التحريات
وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه
بغير معقب ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (أقراص الميثاكوالون) في غير الأحوال المصرح به قانونًا ، وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات.... قضت حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه وأمرت بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مخدر بقصد الاتجار قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على ما انتهى إليه من بطلان إذن التفتيش لقصور في بيان محل إقامة ومهنة وسن المأذون بتفتيشه مع أن ذلك لا ينبني عليه بطلانه ما دام أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش فضلا عن أن القانون لم يشترط شكلا معينًا لإذن التفتيش ولا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المعنى بالتفتيش أو محل إقامته أو سنه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بالبراءة على أن « الثابت من مطالعة محضر التحريات المؤرخ ١٨/٣/١٩٨١ الساعة ١٥ر٥ مساء بمعرفة المقدم رئيس مباحث قسم أنه لم يتضمن سوى اسم المتهم وأنه من أهالي مدينة ، دون تحديد لطبيعة عمله وعمره ومحل إقامته بمدينة على وجه واضح ، ولما كان من المقرر أن التجهيل بهذه الأمور يفصح عن عدم جديدة التحريات وبالتالي تكون غير كافية كسند مبررا لإصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش ومن ثم يكون الدفع

المبدي من الدفاع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش في محله وبالتالي يترتب على ذلك بطلان التفتيش واستبعاد الدليل المستمد منه وكذلك شهادة القائم به» وحيث أن المحكمة قد ابطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريه عن المتهم لتوصل الى عنوان المتهم ومسكنه أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة الى عمله وتحديد سنة فإن ذلك يفصح عن قصور في التحري يبطل الأمر الذي استصدره ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو إستنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع - لما كان ذلك - وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١١ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى طاهر وحسن عميرة ومحمد زايد وصلاح البرجى .

(٩٦)

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) قتل خطأ . إصابة خطأ . خطأ . جريمة «اركانها» . مسئولية جنائية . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب . تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعى . تعدد المشاركين بأخطائهم فى وقوع النتيجة الضارة لا يرتب إعفاء أيهم من المسئولية عنها .
 - (٢) إثبات «خبرة» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها . محكمة الموضوع . «سلطانها فى تقدير الدليل» . تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم من إطلاقات محكمة الموضوع . وهى غير ملزمة بالرد على تقرير الخبير الاستشارى الذى لم تأخذ به .
 - (٣) استئناف . محكمة استئنافية «تسبیب احكامها» . اثبات «خبرة» . حكم «بياناته» «تسببيه» . تسبیب غير معيب . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها . ايراد الحكم الاستئنافى اسبابا مكمله لأسباب حكم محكمة أول درجة الذى اعتنقه مفاده : اخذه بتلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الاسباب التى اضافها . استناد الحكم فى اثبات خطأ الطاعن الى تقرير لجنة فنية . مفاده : عدم اخذه بما جاء بأسباب الحكم الابتدائى فى تسانده الى تقرير آخر .
 - (٤) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . اثبات «خبرة» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره .
- عدم التزام المحكمة بإجابة الدفاع الى طلب نذب خبير آخر فى الدعوى . مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .
- مثال لتسبیب سائق للرد على دفاع الطاعن بأن انهيار البناء نتج عن هبوط التربة نتيجة انفجار ماسورة مجارى .

١ - ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وهو ما استظهره الحكم ودلل على ثبوته فى حق الطاعن بما ينتجه من وجوه الأدلة السائغة التى أوردها من اقامته البناء المكون من ستة ادوار بنفسه بغير ترخيص ودون اشراف فنى وعدم مطابقته للمواصفات الفنية لبنائه بدون هيكل خرسانى واقامة حوائطه الحاملة بسمك ضعيف نصف طوبة فلم تتحمل ثقل البناء لضعفها مما ادى الى انهياره ووفاة اثنين وخمسين من سكانه واصابة اربعة عشر آخرين ، ولا يؤثر فى ذلك دفاع الطاعن بان انهيار المبنى يرجع الى هبوط التربة نتيجة انفجار مواسير المجارى فضلا عن ان الحكم قد اطرح هذا الدفاع بما يسوغه اطمئنانا منه الى شهادة رئيس اللجنة الفنية بالجلسة بان هبوط التربة فى ذاته لا يؤدى الى تصدع البناء وانهياره اذا كان مشيدا طبقا للأصول الفنية وانه لم يلاحظ وجود اثار لمياه المجارى ، فان تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مساءلة من أسهم فيها ايا كان قدر الخطأ المنسوب اليه .

٢ - لما كانت المحكمة قد استندت الى تقرير اللجنة الفنية المنتدبة واطرحت فى حدود سلطتها التقديرية تقرير الخبير الاستشارى فانه لا يجوز مجادلتها فى ذلك أمام محكمة النقض وهى غير ملزمة بأن ترد استقلا على هذا التقرير الذى لم تأخذ به .

٣ - لما كان ايراد الحكم الاستئنافى اسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة اول درجة الذى اعتنقه مفاده انه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التى اضافها كما هو الحال فى الدعوى الماثلة ، وكان استناد الحكم المطعون فيه فى اثبات خطأ الطاعن الى تقرير اللجنة الفنية المنتدبة مفاده عدم اخذه بما جاء بأسباب الحكم الابتدائى فى تسانده الى تقرير منطقة اسكان المعادى فان ما يعيبه الطاعن على أسباب الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص لا يصادف محلا فى الحكم المطعون فيه .

٤ - لما كانت المحكمة غير ملزمة باجابة الدفاع الى ما طلبه من ندب خبير آخر فى الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء . وكان الحكم قد اورد - بناء على التقارير الطبية - اصابات المجنى عليهم فى جريمة القتل الخطأ وانها ادت الى وفاتهم باسفكسيا الردم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين (حكم ببراءتهما) : أولا : تسببوا خطأ فى قتل المجنى عليهم المبينة اسمائهم بالكشف رقم ١ المرفق وكان ذلك ناشئا عن اهمالهم وعدم احترازهم وعدم مراعاتهم للقوانين واللوائح بأن قاموا بالبناء دون الحصول على ترخيص بناء ودون مراعاة للشروط والمواصفات الهندسية ودون اشراف مهندس نقابى معتمد مما أدى الى انهيار العقار و وفاة المجنى عليهم سالف الذكر على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : تسببوا خطأ فى اصابة المجنى عليهم المبينة اسمائهم بالكشف رقم ٢ المرفق وكان ذلك ناشئا عن اهمالهم وعدم احترازهم من عدم مراعاتهم للقوانين واللوائح بأن قاموا بالبناء دون ترخيص ودون مراعاة الشروط والمواصفات الهندسية ودون اشراف مهندس نقابى معتمد مما أدى الى انهيار العقار سالف الذكر واصابة الاشخاص المبينة بالأوراق . وطلبت عقابهم بالمادتين ٢٣٨ / ١ - ٣ ، ٢٤٤ / ١ - ٣ من قانون العقوبات وادعى ... عن نفسه وبصفته وصى على و مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم الأول (الطاعن) سبع سنوات مع الشغل والنفاد لما هو منسوب اليه والزامه بأن يؤدى للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فاستأنف المحكوم عليه واثناء نظر الاستئناف تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته عن دعواه المدنية. ومحكمة جنوب الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف واثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته لدعواه المدنية، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه ان دان الطاعن بجريمتي القتل والاصابة الخطأ قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وانطوى على الاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك بانه لم يستظهر عناصر الخطأ الذي نسبته الى الطاعن بأسباب سائغة وتساند في قضائه الى تقرير اللجنة الفنية المقدم في الدعوى رغم انه لا يؤدي الى ما رتب عليه ان اورد التقرير ان هبوط التربة تحت الأساسات من الأسباب التي ساهمت في انهيار البناء مما لا دخل لارادة الطاعن فيه ولم يعرض الحكم للتقرير الاستشاري المقدم من الطاعن الذي ارجع انهيار البناء الى هذا السبب وحده كما عول على تقرير منطقة اسكان المعادي رغم تناقضه مع تقرير اللجنة الفنية ان ارجع سقوط البناء الى ضعف الأساسات وعدم تحملها طوابق المبنى دون ان يستند في ذلك الى أسس فنية بل كان مبناه التحريات وأقوال الشهود، وقد طلب الطاعن في مذكرته المقدمة لمحكمة ثاني درجة نذب خبير آخر في الدعوى غير ان المحكمة التفتت عن هذا الطلب ولم ترد عليه، هذا الى ان الحكم قد اغفل بيان اصابات المجنى عليهم وكيف انها ادت الى وفاة بعضهم من واقع دليل فني وقضى بالتعويض رغم انتفاء الخطأ وانقطاع رابطة السببية بينه وبين الضرر مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وهو ما استظهره الحكم وبطل على ثبوته في حق

الطاعن بما ينتجه من وجوه الادلة السائغة التي اوردها من اقامته البناء المكون من ستة ادوار بنفسه بغير ترخيص ودون اشراف فنى وعدم مطابقته للمواصفات الفنية لبنائه بدون هيكل خرساني واقامة حوائطه الحاملة بسمك ضعيف نصف طوبة فلم تتحمل ثقل البناء لضعفها مما ادى الى انهياره و وفاة اثنين وخمسين من سكانه واصابة اربعة عشر آخرين ، ولا يؤثر فى ذلك دفاع الطاعن بان انهيار المبنى يرجع الى هبوط التربة نتيجة انفجار مواسير المجارى فضلا عن ان الحكم قد اطرح هذا الدفاع بما يسوغه اطمئنانا منه الى شهادة رئيس اللجنة الفنية بالجلسة بان هبوط التربة فى ذاته لا يؤدى الى تصدع البناء وانهياره اذا كان مشيدا طبقا للأصول الفنية وانه لم يلاحظ وجود اثار لمياه المجارى ، فان تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مساءلة كل من اسهم فيه ايا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، واذا كانت المحكمة قد استندت الى تقرير اللجنة الفنية المنتدبة واطرحت فى حدود سلطتها التقديرية تقرير الخبير الاستشاري فانه لا يجوز مجادلتها فى ذلك امام محكمة النقض وهى غير ملزمة بأن ترد استقلالا على هذا التقرير الذى لم تأخذ به . واذا كان ايراد الحكم الاستثنائي اسبابا مكمله لأسباب حكم محكمة اول درجة الذى اعتنقه مفاده انه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التى اضافها كما هو الحال فى الدعوى الماثلة ، وكان استناد الحكم المطعون فيه فى اثبات خطأ الطاعن الى تقرير اللجنة الفنية المنتدبة مفاده عدم اخذه بما جاء بأسباب الحكم الابتدائي فى تسانده الى تقرير منطقة اسكان المعادى فان ما يعيبه الطاعن على أسباب الحكم الابتدائي فى هذا الخصوص لا يصادف محلا فى الحكم المطعون فيه . وكانت المحكمة غير ملزمة باجابة الدفاع الى ما طلبه من نذب خبير اخر فى الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء . وكان الحكم قد اورد بناء على التقارير الطبية - اصابات المجنى عليهم فى جريمة القتل الخطأ وانها ادت الى وفاتهم باسفسكسيا الردم ولكن كان قد اغفل بيان اصابات المجنى عليهم فى جريمة الاصابة الخطأ بما يؤذن بتعيبه بالقصور

فى هذا الصدد الا ان ما يرد هذا العيب عن الحكم انه طبق على الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهى المقررة لجريمة التسبب خطأ فى وفاة اكثر من ثلاثة اشخاص المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات التى اثبتها الحكم فى حقه ولم يتضمن قضاؤه تعويض احد عن المجنى عليهم فى جريمة الاصابة الخطأ. ولما كان الثابت من الحكم انه قضى باثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته لدعواه المدنية فان النعى عليه بانه قضى فى الدعوى المدنية بالتعويض لا يكون له محل. لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله موضوعا .

جلسة ١١ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى طاهر وحسن عميرة ومحمد زايد وصلاح البرجى .

(٩٧)

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٥ القضائية

الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى . نقض «ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام» .
الطعن بالنقض قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية الطعن فى القرارات والأوامر
الا يجوز الا بنص . مثال .

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن فى الأحكام
النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح مما مفاده أن
الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائى - الا فى
الأحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى ، اما
القرارات والأوامر فانه لايجوز الطعن فيها الا بنص ، لما كان ذلك ، وكان
قانون الاجراءات الجنائية قد حرص على تسمية ما يصدر من محكمة الجنح
المستأنفة فى غرفة مشورة فى الطعون المرفوعة اليها فى الأوامر الصادرة من
قاضى التحقيق والنيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى مواد
الجنح والمخالفات قرارات لا احكاما واعتبر هذه القرارات نهائية ، فان الطعن
فيها بطريق النقض يكون غير جائز .

الوقائع

تقدم الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) بعريضة الى النيابة العامة ضد
المطعون ضدهما سرد فيها انه كان متزوجا ب..... (المطعون ضدها الأولى)

والتي كانت تدعى ورزق منها بولد يدعى وقيد بسجلات قيد المواليد بمكتب الأحوال المدنية بباب شرقى كما قيد بسجلات قيد الرعايا اليونانيين لدى القنصلية اليونانية العامة بالاسكندرية وقيد ايضا فى سجلات المقيمين الأجانب لدى مكتب جوازات الاسكندرية وقد شجرت منازعات بينه (المدعى بالحقوق المدنية) وبين المطعون ضدها الأولى انتهت الى اعتناقها الاسلام وحصلت على حكم بالتفريق بينها وبينه ثم تزوجت (المطعون ضدها الأولى) من (المطعون ضده الثانى) ثم قاما بتغيير اسم ابنه وديانته واصبح اسمه وديانته مسلم وكان ذلك بدون علم (المدعى بالحقوق المدنية) الطاعن وتم هذا التغيير على أساس قرار صادر من اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٤١ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥ ، ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ وقد صدر هذا القرار بناء على طلب المطعون ضده الثانى وهو لا يملك الصفة القانونية فى تمثيل ابن الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) علما بان اللجنة سألقة الذكر غير مختصة بهذا التغيير واختتم عريضته طالبا الادعاء مدنيا قبل المطعون ضدهما ومكتب الأحوال المدنية بباب شرقى وضبط الأوراق والدفاتر التى تم فيها اجراء هذه التغييرات والطلب المقدم من المطعون ضده الثانى وقد باشرت النيابة العامة تحقيقاتها فى العريضة المقدمة اليها وقررت النيابة العامة قيد الأوراق بدفتر الشكاوى الادارية وحفظها اداريا . ولم يرتض الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) عن هذا القرار فطعن عليه بالاستئناف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (جناح مستأنف شرق) منعقدة بغرفة مشورة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان البين من الاطلاع على الأوراق ان الطاعن اتهم المطعون ضدهما بارتكاب جنحة الادلاء ببيانات كاذبة أمام مكتب سجل مدنى وبعد تحقيق

اجرته النيابة العامة انتهت الى قيد الأوراق برقم شكوى وحفظها ، وهو فى حقيقته امر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، فطعن عليه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة وبتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٨٤ أصدرت قرارها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الأمر المطعون فيه فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا القرار بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - قد نصت على ان يرفع الاستئناف فى الأمر الصادر من قاضى التحقيق فى مواد الجنح والمخالفات الى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة كما نصت فى فقرتها الأخيرة على ان تكون القرارات الصادرة من غرفة المشورة فى جميع الأحوال نهائية . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح مما مفاده ان الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض وهو طريق استئنافى - الا فى الأحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى ، اما القرارات والأوامر فانه لا تجوز الطعن فيها الا بنص ، لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد حرص على تسمية ما يصدر من محكمة الجنح المستأنفة فى غرفة مشورة فى الطعون المرفوعة اليها فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق والنيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى مواد الجنح والمخالفات قرارات لا احكاما واعتبر هذه القرارات نهائية ، فان الطعن فيها بطريق النقض يكون غير جائز ، ولا يغير من ذلك ان تكون غرفة المشورة قد اسبغت على القرار المطعون فيه وصف الحكم ، اذ العبرة فى تحديد ماهيته هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه . لما كان ما تقدم فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٢/٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والزام الطاعن المصاريف .

جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ امين امين عليه نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ جمال الدين منصور، وصلاح الدين خاطر، ومحمد عباس مهران، ومسعود السعداوى.

(٩٨)

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إختصاص «الاختصاص الولائي» • قضاء عسكري • سرقة • دفع • الدفع بعدم الاختصاص •

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية . نطاق تطبيقه ؟
إشتراك مدني مع جندي بالقوات المسلحة في جريمة لم تقع بسبب تأدية الأخير وظيفته - إختصاص القضاء العادي بمحاكمتها . أساس ذلك ؟ مثال .

(٢) سرقة • دفع • الدفع ببطلان القبض • حكم «تسببيه» تسبب غير معيب •
عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من القبض . ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع ببطلانه .

(٣) إثبات «إعتراف» . إجراءات المحاكمة . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها . إكراه . دفع . بطلان .

الدفع بحصول الإعتراف نتيجة إكراه . لايقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟

(٤) سرقة • إثبات «شهود» «إعتراف» • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب • «مالايعيبه في نطاق التدليل» .

تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم من شئون محكمة الموضوع .

حق محكمة الموضوع أن تجزئ الدليل ولو كان إقراراً .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل - لايجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١ - لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص

بالحكام العسكرية قد نصت على انه «تسري احكام هذا القانون ايضاً على ما يأتي

(١) (٢) كافة الجرائم التي ترتكب من الاشخاص الخاضعين لاحكامه اذا

لم يكن فيها شريك او مساهم من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون». لما كان ذلك ، وكانت التهمة المسندة الى الطاعن ، وهى السرقة ، ليست من الجرائم المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون المذكور ولم تقع بسبب تأدية الطاعن اعمال وظيفته ومن ثم فان الاختصاص بمحاكمته - على فرض انه مجند بالقوات المسلحة - انما ينعقد للقضاء العادى طبقا للمادة ٢/٧ من قانون الاحكام العسكرية اذ يوجد معه - فى تهمة السرقة - مساهم من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون . ولا على المحكمة ان هى التفتت عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مادام انه - بهذه المثابة يعتبر دفعا قانونيا ظاهر البطلان .

٢ - لما كان ماثيره الطاعن من نعى على الحكم لعدم رده على دفعه ببطلان القبض عليه مردودا بأن الحكم قد بنى قضاءه على ماطمأن اليه من ادلة الثبوت التى قام عليها ولم يعول على اى دليل مستمد من هذا القبض ولم يشر اليه فى مدوناته . ومن ثم فانه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع .

٣ - لما كان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الموضوع بدرجتها بأن اعترافه كان وليد قبض باطل ولم يصدر عنه طواعية واختيارا فانه لايقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض .

٤ - لما كان من المقرر ان تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من شئون محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر واذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى اعتراف الطاعن واخذت به بالنسبة له وحده دون المتهم الاخر الذى قضت ببراءته ، وكان من حق محكمة الموضوع ان تجزئ الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه بما تطمئن اليه وتطرح ماعداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير ادلة الدعوى ، فان ماثيره الطاعن فى صدد اعترافه واخذ الحكم به فى حقه وحده دون المتهم الاخر لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى تجزئته ووزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز اثارته او الخوض فيه امام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين فى قضية الجنحة بأنهم : - سرقوا الاشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٦ مكررا ثالثا ٣١٧ رابعا وخامسا من قانون العقوبات. ومحكمة جنح روض الفرج قضت حضوريا بالحبس لمدة سنة مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المحكوم عليه .. ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى إلخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة السرقة قد شايه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وأخطأ فى تطبيق القانون ذلك انه دفع بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى لانه مجند بالقوات المسلحة كما دفع ببطلان القبض عليه واستبعاد الدليل الناتج عنه غير ان الحكم لم يعن بايراد هذين الدفعين والرد عليهما ، وعول فى ادانته على اعترافه بالرغم انه لم يكن وليد ارادة جرة واطرحه بالنسبة للمتهم الآخر الذى قضى ببراءته رغم ان الاعتراف قد شمله - كل ذلك يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة مستمدة من اقوال المجنى عليه وتحريات الشرطة واعتراف الطاعن وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبة الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالاحكام العسكرية قد نصت على انه «تسرى احكام هذا القانون ايضا على ماياتى (١) (٢) كافة الجرائم التى ترتكب من

الاشخاص الخاضعين لاحكامه اذا لم يكن فيها شريك او مساهم من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون. لما كان ذلك، وكانت التهمة المسندة الى الطاعن، وهى السرقة، ليست من الجرائم المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون المذكور ولم تقع بسبب تأدية الطاعن اعمال وظيفته ومن ثم فان الاختصاص بمحاكمته - على فرض انه مجند بالقوات المسلحة - انما ينعقد للقضاء العادى طبقا للمادة ٢/٧ من قانون الاحكام العسكرية اذ يوجد معه - فى تهمة السرقة - مساهم من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون. ولا على المحكمة ان هى التفتت عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مادام انه - بهذه المثابة يعتبر دفعا قانونيا ظاهر البطلان. لما كان ذلك، وكان مايثيره الطاعن من نعى على الحكم لعدم رده على دفعه ببطلان القبض عليه مردودا بأن الحكم قد بنى قضاءه على ماطمأن اليه من ادلة الثبوت التى قام عليها ولم يعول على اى دليل مستمد من هذا القبض ولم يشر اليه فى مدوناته. ومن ثم فانه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع. وكان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الموضوع بدرجتها بأن اعترافه كان وليد قبض باطل ولم يصدر عنه طواعية واختيارا فإنه لا يقبل منه اشارة هذا الدفاع لاول مرة امام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر ان تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من شئون محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر واذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى اعتراف الطاعن واخذت به بالنسبة له وحده دون المتهم الاخر الذى قضت ببراءته، وكان من حق محكمة الموضوع ان تجزئ الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه بما تطمئن اليه وتطرح ماعداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير ادلة الدعوى، فان مايثيره الطاعن فى صدد اعترافه واخذ الحكم به فى حقه وحده دون المتهم الاخر لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى تجزئته ووزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالايجوز اثارته او الخوض فيه امام محكمة النقض. لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك . نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / حسن غلاب . ومحمد احمد حسن . والسيد عبد المجيد العشرى . والصاوى يوسف .

(٩٩)

الطعن ٨٠٧٨ لسنة ٥٤ القضائية

دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، • إستئناف ، ما لا يجوز استئنافه من
احكام ، • إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، •

خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة فى
قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات .

حق المدعى المدنى فى إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية من المحكمة
الجزئية إذا كان التعويض المطالب به يزيد عن النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى . ولو
وصف بأنه مؤقت المادة ٤٠٣ إجراءات .

إنغلاق باب الطعن بالإستئناف فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية أثره : عدم جواز
الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك صدور الحكم من محكمة ثانى درجة بعد
استئناف المتهم للحكم الابتدائى . أساس ذلك ؟

– الخطأ المادى لا يؤثر فى الثابت بمنطوق الحكم .

١ – لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع
فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية الاجراءات
المقررة فى ذلك القانون فتجرى احكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة
والاحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص خاصة بها ، ولما كانت
المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف
الاحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص
بالحقوق المدنية وحدها اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى
يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن

يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لانه حيث ينطلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانى درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي .

لا يغير مما ورد بأسباب الحكم في المعارضة الابتدائية من أن الطاعن طالب بتعويض قدره واحد وخمسين جنيها اذ هو لا يعدو أن يكون خطأ ماديا يكشفه الثابت بمنطق ذات الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : أحدثتا عمدا ب.... الاصابات المبينة بالتقرير الطبى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية فترة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهما طبقا للمادة ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قضت غيابيا ... عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمين شهرا مع الشغل وكفاله عشرة جنيهات لكل وبالزامهما بدفع مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . عارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وجنيهان مقابل اتعاب المحاماة ورفض الادعاء المدنى المقام من المتهمين قبل المجنى عليه والزامهما بمصروفات دعواهما المدنية وجنيهين مقابل اتعاب المحاماه . استأنف المحكوم عليهما ... ومحكمة الابتدائية . بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وباجماع الاراء بالغاء الحكم المستأنف بجميع اجزائه ورفض الدعويين

المدنيتين والزام كل منهما بمصروفات دعواها وأمرت بالمقاصه فى اتعاب المحاماه .

فطعن الاستاذ/..... المحامى عن الاستاذ/..... المحامى نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث ان المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص خاصة بها ، ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الاحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لانه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن فى دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالب بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهاى لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فانه لا يجوز له الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواه المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانى درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالادانة والتعويض ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء

بطريق الاستئناف. كما لا يغير منه - كذلك - ماورد بأسباب الحكم فى المعارضة الابتدائية من أن الطاعن طالب بتعويض قدره واحد وخمسين جنيهاً اذ هو لا يعدو أن يكون خطأ مادياً يكشفه الثابت بمنطوق ذات الحكم وما أثبت بمحضر جلسة المعارضة - التى ادعى الطاعن مدنياً حال نظرها - من أن انتعويض المطالب به قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية يكون غير جائز ، ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن ومصادره الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نائبى رئيس المحكمة ومحمود بهى الدين عبد الله وفتحى خليفه .

(١٠٠)

الطعن رقم ٧٥٨٥ لسنة ٥٤ القضائية

شهادة سلبية . نقض التقرير بالطعن وايداع الأسباب . ميعاده . نيابة عامة . حكم ايداعه .

الشهادة السلبية . ماهيتها . ميعادها . مالا يغنى عنها ؟

عدم الحصول على شهادة سلبية . أثره . عدم امتداد ميعاد ايداع أسباب الطعن . ولو تأخر على الحكم بما يفيد ايداعه بعد الميعاد المقرر .

التقرير بالطعن وايداع أسبابه بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

لما كان المعول عليه فى خصوص ايداع الاسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته وانه لا وجه لطلب النيابة الطاعنه امتداد الميعاد ما لم تقدم شهادة على السلب صادرة من قلم الكتاب بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم متضمنه أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء هذا الميعاد كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر . ولما كانت النيابة الطاعنه لم تقدم تلك الشهادة . وكان من المقرر أن التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يجدى فى نفي حصول هذا الايداع فى الميعاد القانونى . لما كان ما تقدم وكانت النيابة الطاعنة لم تقرر بالطعن بالنقض وتقدم أسباب طعنها الا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون فان الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا واحالته الى محكمة جنائيات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ١٩٨٤ عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب اليه ومضادة المخدر المضبوط .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٤ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٤ وقدمت أسباب طعنها فى ذات التاريخ متجاوزة بذلك - فى الطعن وتقديم الاسباب - الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته النيابة الطاعنة فى مذكرة الاسباب من أن الحكم لم يودع الا فى ٢ من أبريل سنة ١٩٨٤ وأنه قدمت شهادة من قلم كتاب محكمة المنصورة الابتدائية محررة فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٤ مما ينشأ عنه امتداد الاجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الاسباب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ مردودا بأن المعول عليه فى خصوص ايداع الاسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته وأنه لا وجه لطلب النيابة الطاعنة امتداد الميعاد ما لم تقدم شهادة على السلب صادرة من قلم الكتاب بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم متضمنه أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا رغم انقضاء هذا الميعاد كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر . ولما كانت النيابة

الطاعنه لم تقدم تلك الشهادة . وكان من المقرر أن التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدى فى نفي حصول هذا الايداع فى الميعاد القانونى . لما كان ما تقدم وكانت النيابة الطاعنه لم تقرر بالطعن بالنقض وتقدم أسباب طعنها الا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نائبى رئيس المحكمة ومحمود بهى الدين عبد الله وفتحى خليفه .

(١٠١)

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٥٥ القضائية

شيك بدون رصيد . استئناف «نظره والحكم فيه» . اجراءات «اجراءات المحاكمة» . تزوير «الادعاء بالتزوير» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما يوفره» .

الطعن بالتزوير وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير المحكمة . حد ذلك ؟
تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعى .

المحكمة هى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة .

صحة عدم الاستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . رهن بأستخلاص المحكمة عدم الحاجة اليه . التفات المحكمة كليه عن هذا الطلب . يعيب الحكم .

من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته ، لان الاصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفعل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأى فيها ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير انما هو من قبيل التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الاصل بالاستجابة اليها الا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة

الى ذلك الاجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب التأجيل رغم تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم فى الدعوى بحيث ان صح هذا الدفاع تغير وجه الراى فيها ، فقد كان على المحكمة ان تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وان تمحصه وان تبين العلة فى عدم اجابته ان هى رأت اطراحه ، اما وانها لم تفعل والتفت عنه كلية مقتصرة على تأييد الحكم الاستئنافى لاسبابه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أصدر شيكا لا يقابله رصيد قائم للسحب قيمته ٤٥٠٠ جنيه مسحوبا على بنك مصر فرع الفيوم لصالح..... وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح بندر..... قضت غيايبا فى..... بحبس المتهم ثلاثة اشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لاييقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت عارض، وقضى فى معارضته فى..... بقبول المعارضه شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه استئناف ومحكمة..... الابتدائية (بهيئة استئنافيه) قضت حضوريا فى..... بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض..... الخ .

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قد شابه قصور فى التسبيب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن أثار دفاعا جوهريا بتزوير الشيك المعزى اليه اصداره مستهدفا التصريح له بالطعن فيه بالتزوير بيد أن المحكمة لم تستجب له أو تعرض فى حكمها لهذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن البين من محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب أجلا للطعن بالتزوير على الشيك محل الاتهام بيد أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعن دون أن تعرض لما أثاره من دفاع . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفعل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأي فيها ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل التأجيل لاتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب التأجيل رغم تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم في الدعوى بحيث أن صح هذا الدفاع تغير وجه الرأي فيها ، فقد كان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم إجابته أن هي رأت اطراحه ، أما وأنها لم تفعل والتفتت عنه كلية مقتصرة على تأييد الحكم الاستئنافية لأسبابه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة مع الزام المطعون ضده بالمصاريف المدنية .

جلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد
المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : حسن غلاب ومحمد
احمد حسن والصاوى يوسف .

(١٠٢)

الطعن رقم ٧٢٧٦ لسنة ٥٤ القضائية

(١) طعن «الطعن بالنقض» ، نقض «ما يجوز الطعن فيه من احكام» ،

الاصل عدم جواز الطعن بطريق النقض الا فى الاحكام المبادرة فى الموضوع والتي
تنتهى بها الدعوى .

عدم جواز الطعن بالنقض فى القرارات والاوامر المتعلقة بالتحقيق والاحالة الا بنص
خاص . اساس ذلك ؟

(٢) نقض «ما يجوز الطعن فيه من احكام» اثبات «بوجه عام» ، اجراءات
«اجراءات المحاكمة» ،

العبارة فى تحديد ما اذا كان الطعن واردا على الحكم أم قرار أم أمر متعلق بالتحقيق
او بالاحالة هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التى اصدرته ولا بما تصفه من
أوصاف .

(٣) قانون «تفسيره» ، طعن «طعن بالنقض» ،

الاصل فى القانون ان الحكم او القرار او الامر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون
السارى وقت صدوره .

١ - ان المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، اذ نصت على أن لكل من النيابة
العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها ، الطعن
امام محكمة النقض فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد
الجنايات والجنح ، وذلك فى الاحوال الاتية :- (١)

(٢) (٣) فقد قصرت حق الطعن بالنقض ، على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح ، مما مفاده ان الاصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائى - الا فى الاحكام الصادرة فى الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى ، اما القرارات والاوامر المتعلقة بالتحقيق او بالاحالة ايا كان نوعها ، فانه لا يجوز الطعن فيها بالنقض الا بنص خاص ، وهو ما فعله الشارع عندما بين طرق الطعن فى الامر الصادر من مستشار الاحالة او من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة ، برفض الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فى الامر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، والامر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية والامر باحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة او مخالفة ، وذلك فى المواد ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قبل الغائها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

٢ - لما كانت العبرة فى تحديد ما اذا كان الطعن واردا على الحكم ام قرار ام امر متعلق بالتحقيق او الاحالة ، هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التى اصدرته ولا بما تصفه به من اوصاف ، وكان البين من الاوراق ان الطاعن بوصفه مدعيا بالحقوق المدنية ، قد طعن فى امر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، الصادر فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ فى مادة جنائية ، امام محكمة الجنائيات ، فان ما يصدر من هذه المحكمة فى هذه الحالة ، يكون فى حقيقته قرارا متعلقا بعمل من اعمال التحقيق بمقتضى المادتين ١٦٧ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، بعد تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر ، وليس حكما بالمعنى القانونى الوارد فى المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

٣ - لما كان الاصل فى القانون ان الحكم او القرار او الامر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون السارى وقت صدوره ، اخذا بقاعده عدم سريان احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، وكان القرار المطعون فيه

قد صدر بعد سريان القرار بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى الغى طريق الطعن بالنقض فى القرارات والاوامر المتعلقة بالتحقيق، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض آنفة الذكر لا تجيز الطعن الا فى الاحكام النهائية، دون ما سواها، فان الطعن فى قرار محكمة الجنايات الصادر برفض الطعن فى امر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية، يكون غير جائز.

الوقائع

بتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ اصدرت النيابة العامة قرارا فى قضية الجنائية «بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الادلة، فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا القرار امام محكمة جنايات ومحكمة جنايات قضت «بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه، فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا القرار بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث ان المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إذ نصت على أن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها، الطعن امام محكمة النقض فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح، وذلك فى الاحوال الاتية:-

(١) (٢) (٣) فقد قصرت حق الطعن بالنقض، على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح، مما مفاده أن الاصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائى - الا فى الاحكام الصادرة فى الموضوع والتي تنتهى بها

الدعوى ، اما القرارات والاوامر المتعلقة بالتحقيق أو بالاحالة ايا كان نوعها ، فانه لا يجوز الطعن فيها بالنقض الا بنص خاص ، وهو ما فعله الشارع عندما بين طرق الطعن فى الامر الصادر من مستشار الاحالة او من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة ، برفض الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فى الامر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، والامر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، والامر باحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة ، وذلك فى المواد ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، قبل الغائها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١ والمعمول به فى الخامس من نوفمبر من ذات السنة ، والذى نصت المادة الرابعة منه على أن : « تلغى المواد من ١٧٠ الى ١٩٦ والمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية » . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى تحديد ما اذا كان الطعن واردا على حكم ام قرار ام امر متعلق بالتحقيق أو بالاحالة ، هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التى اصدرته ولا بما تصفه به من اوصاف ، وكان البين من الاوراق ان الطاعن بوصفه مدعيا بالحقوق المدنية ، قد طعن فى امر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، الصادر فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ فى مادة جنائية ، امام محكمة الجنايات ، فان ما يصدر من هذه المحكمة فى هذه الحالة ، يكون فى حقيقته قرارا متعلقا بعمل من اعمال التحقيق بمقتضى المادتين ١٦٧ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، بعد تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر وليس حكما بالمعنى القانونى الوارد فى المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض . واذ كان ذلك ، وكان الاصل فى القانون ان الحكم او القرار او الامر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون السارى وقت صدوره ، اخذا بقاعده عدم سريان احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، كان القرار المطعون فيه قد صدر بعد سريان القرار بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى الغى طريق الطعن بالنقض فى القرارات والاوامر المتعلقة بالتحقيق ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض آنفة

الذكر لا تجيز الطعن الا في الاحكام النهائية ، دون ما سواها ، فان الطعن في قرار محكمة الجنايات الصادر برفض الطعن في امر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية ، يكون غير جائز ، وهو ما يتعين القضاء به ، مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والزام الطاعن بالمصروفات .

جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد الصوفى ومسعد الساعى واحمد سعفان وعادل عبد الحميد .

(١٠٣)

الطعن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥١ القضائية

(١) نقض التقرير بالطعن، «اجراءات نظر الطعن».

اتصال محكمة النقض بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا بمجرد التقرير به فى الميعاد .
على الطاعن متابعة طعنه . دون ان يلتزم قلم الكتاب او النيابة العامة باعلانه .

(٢) نقض الحكم فى الطعن، «محاماة» وكالة.

الأحكام الصادرة من محكمة النقض لا سبيل للطعن عليها بأى طريق . لا يغير من ذلك
ما جرت عليه فى حالات استثنائية خاصة من الرجوع فى بعض احكامها تحقيقا لحسن
سير العدالة .

ندب المحامى بقرار المعافاة لرفع الطعن ومباشرة إجراءاته . عدم صلاحيته سنداً لإثبات
وكالته عن الطاعن . اثر ذلك ؟

١ - من المقرر أن مجرد التقرير بالطعن بالنقض فى قلم الكتاب تصبح به
محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير فى
ميعاده القانونى - كما هو حال هذا الطعن - ويتعين على الطاعن ان يتابع
طعنه دون ان يلتزم قلم الكتاب او النيابة العامة باعلانه ، ومن ثم فلا وجه
لما يستند اليه الطالب من انه لم يخطر للحضور بالجلسة السابق تحديدها
لنظر الطعن .

٢ - لما كانت محكمة النقض هى خاتمة المطاف واحكامها باتة لا سبيل الى
الطعن فيها . ولئن كان قضاء الدوائر الجنائية بالمحكمة قد جرى على

الرجوع فى احكامها فى احوال مخصوصة تحقيقا لحسن سير العدالة ، الا ان ما يؤسس الطالب عليه طلبه - من نديه بقرار المعافاة أنف الذكر لرفع الطعن ومباشرة اجراءاته - يخرج عن تلك الاحوال لأن الصورة الرسمية لهذا القرار كانت مودعة ملف الطعن وقت صدور الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ومعرضة على الهيئة التى اصدرت الحكم - على ما سلف البيان - ومع ذلك فلم تر الأخذ به وسندا لاثبات الوكالة ، ومن ثم فليس للطالب - من بعد - ان يعود فيستند الى ذلك القرار كسبب فى الرجوع فى الحكم.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بدائرة - محافظة : تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بالمجنى عليه وأحدث اصاباته الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتى أودت بحياته وطلبت عقابه بالمواد ٢٢٨ / ١ عقوبات ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وادعى مدنيا كل من ، ، قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت . ومحكمة جنح قضت حضوريا ببراءة المتهم وفى الدعوى المدنية برفضها والزام المدعين بالمصاريف ومبلغ مائتى قرش مقابل اتعاب المحاماة .

فاستأنفت النيابة العامة واستأنف المدعون بالحقوق المدنية . ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزم المستأنفين المدعين بالحقوق المدنية ومصروفات استئنافهم .

فقرر الاستاذ المحامى الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض نيابة عن المدعين بالحقوق المدنية... الخ. وبجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٨٢ قضت محكمة النقض فى هذا الطعن بعدم قبول الطعن شكلا ثم تقدم المحامى المذكور بطلب التماس لاعادة النظر فى الطعن من جديد .

المحكمة

من حيث ان هذه الدائرة - بهيئة اخرى - قضت بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٢ فى الطعن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥١ قضائية بعدم قبوله شكلا لأن التوكيل الذى قرر الاستاذ المحامى بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفته .

وحيث ان المحامى المذكور تقدم بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ بطلب يلتمس فيه اعادة نظر الطعن من جديد واستند فى طلبه الى انه لم يخطر بالحضور . وانه قد قرر بالطعن بموجب قرار صادر بتاريخ ٢٦ من يونيه سنة ١٩٧٩ برقم ٣١ لسنة ٤٩ ق ، واذ نص هذا القرار على نديه لرفع الطعن ومباشرة الاجراءات فانه يقوم مقام التوكيل من أصحاب الشأن . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على ملف الطعن انه اثبت فى كل من تقرير الطعن واسبابه ان الطالب قد قرر بالطعن بطريق النقض بصفته منتدبا عن المدعين بالحقوق المدنية بقرار المعافاة رقم ٣١ لسنة ٤٩ ق المرفق صورته الرسمية بالتقرير . وهذه الصورة كانت مرفقة بملف الطعن وتحت نظر المحكمة وقت اصدارها الحكم المطلوب الرجوع فيه . لما كان ذلك وكان من المقرر ان مجرد التقرير بالطعن بالنقض فى قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير فى ميعاده القانونى - كما هو حال هذا الطعن - ويتعين على الطاعن ان يتابع طعنه دون ان يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة باعلانه ، ومن ثم فلا وجه لما يستند اليه الطالب من انه لم يخطر للحضور بالجلسة السابق تحديدها لنظر الطعن . لما كان ذلك ، وكانت محكمة النقض هى خاتمة المطاف واحكامها باته لاسبيل الى الطعن فيها ، ولئن كان قضاء الدوائر الجنائية بالمحكمة قد جرى على الرجوع فى احكامها فى احوال مخصوصة تحقيقا لحسن سير العدالة ، الا ان ما يؤسس الطالب عليه طلبه - من نديه بقرار المعافاة آنف الذكر لرفع الطعن ومباشرة اجراءاته - يخرج عن تلك الأحوال لأن الصورة الرسمية لهذا القرار كانت

مودعة ملف الطعن وقت صدور الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ومعرضة على الهيئة التي اصدرت الحكم - على ما سلف البيان - ومع ذلك فلم تر الا الاخذ به وسندا لاثبات الوكالة ، ومن ثم فليس للطالب - من بعد - ان يعود فيستند الى ذلك القرار كسبب في الرجوع في الحكم ، ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز اعادة نظر الطعن .

جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسن غلاب ومحمد أحمد حسن والسيد عبدالمجيد العشري والضاوي يوسف .

(١٠٤)

الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) وصف التهمة . اجراءات المحاكمة «بطلان اجراءات المحاكمة» . دفاع
الاخلال بحق الدفاع . مايوفره . فاعل أصلى . اشتراك . نقض «حالات الطعن» .
بطلان الاجراءات» .

نطاق حق المحكمة فى تعديل وصف التهمة ؟

تعديل وصف التهمة من فاعل اصلى فى تزوير الى شريك فيه . وجوب تنبيه المتهم
الى هذا التعديل .

(٢) اختلاس . تزوير فى اوراق رسمية . جريمة «اركانها» . حكم «تسبيبه» .
تسبيب معيب . نقض «اسباب الطعن» . ما يقبل منها» «أثر الطعن» .

عدم تبيان الحكم للأعمال المادية التى اتاها المتهم بصفته فاعلا أصليا فى جنابة
الاختلاس. وكذا بوره فى جرائم التزوير المرتبطة بها والتى أخذت عنها الطاعن الأول ،
وعدم استظهار طرق اشتراكه فى الجرائم الأخيرة والقصد الجنائى فى الجريمة الأولى
قصور . يوجب النقض لكلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

١ - لما كان الأصل ان المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تسبغه النيابة
العامة على الواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور وان من
واجبها ان تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا
للقانون ، لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع
المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى
ترى هى انه الوصف القانونى السليم - الا انه اذا تعدى الأمر مجرد تعديل

الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي اقيمت بها الدعوى وتبيانها القانوني نتيجة ادخال عناصر جديدة تضاف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات كتعديل التهمة من شريك في جريمة اختلاس الى فاعل اصلي لها - فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه اجلا لتحضير دفاعه .

٢ - لما كانت المحكمة اذ دانت الطاعن الثانى بصفته فاعلا اصليا فى جريمة الاختلاس لم تبين الأعمال المادية التى اتاها وحملتها على اخذه بهذه الصفة ، كما لم تبين دوره فى الجرائم التى آخذت عنها الطاعن الأول والتى اعتبرت مرتبطة بجريمة الاختلاس ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ولم تستظهر طرق اشتراكه فى هذه الجرائم ، كما لم تستظهر القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس مما يجعل حكمها من هذه الناحية مشوبا بالقصور ، لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لكلا الطاعنين ، وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كل من : ١ - ، ٢ - (قضى ببراءتهما) ، ٣ - ، ٤ - (طاعنان) فى قضية الجناية رقم بانهم : المتهم الأول : بصفته موظفا عاما أمين مخزن بشركة مصر للبترول اختلس حمولة السيارة رقم ٢٤٣١٩ نقل القاهرة من فوارغ الزيت المبينة وصفا بالأوراق والبالغ قيمتها ٩٤٥ جنيه و ١٤٥ مليم «تسعمائة وخمسة واربعين جنيها ومائة واربعون مليما» والمسلمة اليه بسبب وظيفته حال كونه من الامناء على الودائع . ٢ - بصفته سالفة الذكر ارتكب تزويرا فى محرر لاحدى الشركات المملوكة للدولة هو امر التشغيل الخاص بالسيارة أنفة البيان المملوكة لشركة مصر للبترول وهو المختص بتحريره وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اثبت به ما يفيد دخول حمولة السيارة

من الفوارغ الى مخزنه على خلاف الحقيقة وذيله ببصمة خاتم الشركة .

٣ - بصفته آنفة البيان اختلس ايضا فوارغ الزيت المبينة وصفا بالتحقيقات والبالغ قيمتها ١٨٧١,٨٣٢ (الف وثمانمائة وواحد وسبعين جنيها وثمانمائة واثنين وثلاثين مليما) والمملوكة لشركة مصر للبترول والمسلمة اليه بسبب وظيفته حالة كونه من الامناء على الودائع . المتهم الثانى : بصفته موظفا عاما «مراقب بوابة بشركة مصر للبترول ارتكب تزويرا فى محرر لاحدى الشركات المملوكة للدولة حال تحريره المختص بوظيفته هو سجل دخول وخروج السيارات الى مخازن شركة مصر للبترول وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اثبت زورا بالسجل المتقدم ذكره دخول السيارة رقم ٢٤٣١٩ نقل القاهرة محملة بفوارغ الزيت الى مخازن الشركة . المتهم الثالث : (الطاعن الأول) ١ - اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثانى على ارتكاب تزوير فى محرر لاحدى الشركات المملوكة للدولة «سجل حركة وخروج السيارات الخاص بشركة مصر للبترول» بأن اتفق معه على اثبات دخول السيارة رقم ٢٤٣١٩ نقل القاهرة المحملة بالفوارغ من الزيت من بوابة الشركة على خلاف الحقيقة وساعده بأن امده بأمر تشغيل السيارة سالفه الذكر لاثباتها بالسجل المذكور فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ٢ - اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب تزوير فى محرر لاحدى الشركات المملوكة للدولة وهو امر تشغيل السيارة رقم ٢٤٣١٩ نقل القاهرة الخاصة بشركة مصر للبترول بأن اتفق معه على التوقيع عليه بما يفيد استلامه لحمولة السيارة من فوارغ الزيت على خلاف الحقيقة وساعده بأن امده بأمر التشغيل فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . والمتهمون الثانى (المقضى ببراءته) والثالث والرابع (الطاعنان) اشتركوا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول على اختلاس حمولة السيارة رقم ٢٤٣١٩ نقل القاهرة المبينة وصفا بالأوراق والبالغ

قيمتها ٩٤٥,١٤٥ (تسعمائة وخمسة واربعين جنيها ومائة وخمسة واربعين مليما) بأن اتفقوا معه على ذلك وساعده على النحو المبين بوصف المتهم ثانيا وبالنسبة له والمتهمين الثانى والثالث فتتم الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة. واحالتهم لمحكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. ومحكمة جنايات..... قضت حضوريا فى..... عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣، ١١٢/أب، ١١٨، ١١٨ مكررا، ١١٩/ب، ١١٩/هـ مكررا، ٢١٣، ٢١٤ من قانون العقوبات. أولا: براءة كل من و..... مما اسند اليهما. ثانيا: بمعاقبة كل من و..... بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالزامهما متضامنين بأن يردا الى شركة مصر للبترول مبلغ ٩٤٥,١٤٥ (تسعمائة وخمسة واربعين جنيها ومائة وخمسة واربعين مليما) ويتغريهما متضامنين مثل هذا المبلغ ويعزل كل منهما من وظيفته وذلك عما اسند الى كل منهما. فطعن المحكوم عليهما الثالث والرابع و..... فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الاختلاس التى ارتبطت بجريمتى تزوير فى محررين لاحدى الشركات المملوكة للدولة قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه القصور فى التسبيب، ذلك بأن قدم الى المحاكمة بوصف انه اشترك مع آخر - قضى ببراءته - فى جريمة الاختلاس، الا ان المحكمة انتهت فى حكمها الى انه فاعل أصلى لهذه الجريمة التى ارتبطت بجريمتى تزوير فى محررين لاحدى الشركات المملوكة للدولة، دون ان تلفت نظر الدفاع الى هذا التعديل، كما لم يستظهر الحكم الركنين المادى والمعنوى للجريمة التى دان الطاعن بها، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث ان الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعن الثانى بوصفه انه : اشترك وأخران بطريقى الاتفاق والمساعدة مع متهم آخر - قضى ببراءته - فى اختلاس حمولة السيارة رقم ٢٤٣١٩ نقل القاهرة المبينة وصفا بالأوراق

والبالغة قيمتها ٩٤٥,١٤٥ جنيها بأن اتفقوا معه على ذلك وساعدوه على النحو المبين بوصف التهم ثانيا وبالنسبة له والمتهمين الثانى والثالث فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة، وطلبت النيابة العامة عقابه بالمواد ٢/٤٠، ٣، ١١٢/أ، ب، ١١٨ مكرر، ١١٥/ب، ١١٩/هـ مكرر، ٢١٣، ٢١٤ من قانون العقوبات، ومحكمة أمن الدولة العليا.....

بعد ان سمعت الدعوى انتهت بحكمها المطعون فيه الى اذانة الطاعن بوصف انه «بصفته موظفا عاما - سائق بشركة مصر للبترول، احدى وحدات القطاع العام - اختلس حمولة السيارة رقم ٢٤٣١٩ نقل من الفوارغ والبالغة قيمتها ٩٤٥,١٤٥ والمسلمة اليه بسبب وظيفته حالة كونه من الامناء على الودائع، وقد ارتبطت هذه الجريمة بالجرائم الثلاث المسندة للمتهم الأول - الطاعن الأول - ارتباطا لا يقبل التجزئة على النحو المبين بالأوراق، وان عقابه والطاعن الأول ينطبق على نص المواد ٣/٤٠، ٤١، ١١٢/أ، ب، ١١٨، ١١٩ مكرراً هـ، ٢١٣ من قانون العقوبات وقد بين الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنين بقوله انهما «قد انكرا بتحقيقات النيابة ما أسند اليهما وبالجلسة اصرا على انكارهما وتناول الدفاع الحاضر معهما ظروف الدعوى وملابساتها على النحو الوارد بمحضر الجلسة وانتهى الى طلب القضاء ببراءتهما تأسيسا على عدم توافر الدليل قبل كل منهما على ارتكابه للجرم المؤثم قانونا، وخلص من مناقشة الدفاع والرد عليه الى «ان المتهم - الطاعن الأول - الذى لاصلة له ولا لعمله بالبوابة الخلفية قطعت الأدلة التى ساققتها النيابة العامة مستخلصة من اقوال الشهود بتقديمه الأوراق الخاصة بالسيارة رقم ٢٤٣١٩ نقل الى كل من وطلبه منه اثبات دخول السيارة بحمولتها من الفوارغ الى داخل الشركة على خلاف الحقيقة بان أوهمه بأنها بالبوابة الرئيسية وفى طريقها الى البوابة الخلفية على غير الحقيقة وحمله تلك الأوراق وتقديمها الى أمين المخزن وطلب منه اثبات دخول السيارة الى المخازن والتوقيع على الأوراق بما يفيد ذلك بعد ان انهى

اليه انه بأجازة وان غير موجود وهو فى عجلة من امره للخروج لاسعاف والده المريض بما يقطع باشتراكه فى التزوير بطريق المساعدة مع موظفين حسنى النية هما و فى اوراق الشركة - احدى وحدات القطاع العام - مما يقطع بطريق اللزوم العقلى الى ارتكابه النتيجة المترتبة على ذلك وهى اشتراكه فى اختلاس حمولة السيارة مع السائق - الطاعن الثانى - ذلك الذى ارتبط بالتزوير ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ثم استطرد الى : ان المحكمة تطمئن باقتناع الى ان تلك الادلة التى اخذت بها المتهم هى ذات الادلة الموصلة بطريق اللزوم الحتمى الى ارتكاب المتهم سائق السيارة النقل رقم ٢٤٣١٩ لجريمة الاختلاس علاوة على انه هو المعهود اليه بتلك الأوراق وبحمولة السيارة ، واضاف الحكم ان ماساقه مما سلف يقطع باختلاس السائق - الطاعن الثانى - للحمولة التى قدرت قيمتها بمبلغ ٩٤٥,١٤٥ بمساعدة ذلك الاختلاس الذى ارتبط بالتزوير فى اوراق ومستندات الشركة ارتباطا لا يقبل التجزئة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان مراقبة الدفاع عن الطاعن الثانى دارت حول الوصف الذى اقيمت به الدعوى الجنائية دون ان تعدل المحكمة وصف التهمة فى مواجهته او تلفت نظر الدفاع كى يعد دفاعه على اساسه ، مما يعيب اجراءات المحاكمة بما يبطلها - ذلك بانه اذا كان الأصل ان المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة كما وردت بأمر الاحالة او التكليف بالحضور وان من واجبها ان تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون ، لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى هى انه الوصف القانونى السليم - الا انه اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى اقيمت بها الدعوى وتبيانها القانونى نتيجة ادخال عناصر جديدة تضاف الى تلك التى اقيمت بها الدعوى - وتكون قد

شملت التحقيقات كتعديل التهمة من شريك في جريمة اختلاس الى فاعل اصلى لها - فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، اما وهى لم تفعل فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا ببطالان الاجراءات ، هذا الى انه لما كانت المحكمة اذ دانت الطاعن الثانى بصفته فاعلا اصليا فى جريمة الاختلاس لم تبين الأعمال المادية التى اتاها وحملتها على اخذه بهذه الصفة ، كما لم تبين دوره فى الجرائم التى آخذت عنها الطاعن الأول والتى اعتبرت مرتبطة بجريمة الاختلاس ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ولم تستظهر طريق اشتراكه فى هذه الجرائم ، كما لم تستظهر القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس مما يجعل حكمها فى هذه الناحية مشوبا بالقصور ، لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لكلا الطاعنين ، وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وبغير حاجة لبحث باقى ما اثاره الطاعنان فى طعنهما .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميرة وصالح البرجى .

(١٠٥)

الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١) ربا . حكم «تسبيبه» . تسبيب معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما يقبل منها» .

بيان سعر الفائدة أننى حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون بيان جوهرى . خلو الحكم منه . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

(٢) إقراض بربا فاحش . دعوى مدنية «ولاية المحاكم الجنائية» . اختصاص . جريمة «اركانها» . نقض «حالات الطعن» . الخطأ فى القانون .

جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الادعاء فيها مدنياً امام المحاكم الجنائية . سواء كان المجنى عليه قد تعاقد فى قرض ربوى واحد أو أكثر . علة ذلك ؟

قبول الحكم المطعون فيه الادعاء المدنى والقضاء بالتعويض . خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟

(٣) نقض «الحكم فى الطعن» .

متى يتعين نقض الحكم بالنسبة لمحكوم عليه لم يطعن فيه ؟

١ - لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من بيان سعر الفائدة فى القروض التى تمت ولم يبين كذلك الآجال التى حددت للوفاء بهذه القروض لاحتساب سعر الفائدة على أساسها والوقوف على مدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان جريمة الاعتياذ

على الاقراض بالربا الفاحش لا يجوز الادعاء المدنى فيها امام المحاكم الجنائية سواء كان المجنى عليه قد تعاقد على قرض ربوى واحد أم اكثر ، ذلك لان القانون لا يعاقب على الاقراض فى ذاته وانما يعاقب على الاعتياذ على الاقراض وهو وصف معنوى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين ، من ثم فأن الحكم المطعون فيه اذ قبل الادعاء المدنى وقضى بالتعويض للمدعيتين بالحقوق المدنية يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه فى الدعوى المدنية والقضاء بعدم قبولها .

٣ - لما كان وجهها النعى اللذان انبنى عليهما نقض الحكم بالنسبة للطاعنة يتصلان بالمحكوم عليها الاخرى التى لم تقدم طعنا فأنه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة لها فى خصوص الدعوتين الجنائية والمدنية عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنة وأخرى بأنهما : اعتادتتا اقراض النقود بالطريقة المبينة بالاوراق وبفائدة تزيد عن الحد الاقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا وذلك بأن أتفقتا مع المجنى عليهم المبينة اسمائهم بالاوراق على اقراض المبالغ المبينة بالاوراق وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٩ / ١ - ٣ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمتين بمبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت . واثناء نظر القضية دفعت المتهمة الاخرى بسقوط الدعوى المدنية والجنائية بالتقادم . ومحكمة جنح ... الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام اولا : برفض الدفع المبدى من المتهمة الثانية (الاخرى) بسقوط الدعوى المدنية والجنائية بالتقادم . ثانيا : بحبس كل متهمة ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنية لكل منهما . ثالثا : الزام المتهمتين - متضامنتين بأن يؤديا للمدعيتين بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنية على سبيل التعويض المؤقت .

فاستأنف المحكوم عليهما ومحكمة جنوب الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم كل من المتهمتين مائة جنيه وتأيد الحكم فيما عدا ذلك فطعن الاستاذ المحامي عن المحكوم عليها (الطاعنة) في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانها بجريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يبين مقدار الفائدة الربوية التي حصل الاتفاق عليها في القروض التي أبرمتها ، كما التفتت عن الدفع المبدى بعدم قبول الدعوى المدنية وقضى بالتعويض للمدعيتين بالحق المدني رغم ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من عدم قبول الادعاء المدني من المقترض في الجريمة المتقدمة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من بيان سعر الفائدة في القروض التي تمت ولم يبين كذلك الآجال التي حددت للوفاء بهذه القروض لاحتساب سعر الفائدة على أساسها والوقوف على مدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ومن ثم فإنه يكون مشوبا بالقصور ويتعين لذلك نقضه والاحالة في خصوص الدعوى الجنائية دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش لا يتجوز الادعاء المدني فيها امام المحاكم الجنائية سواء كان المجنى عليه قد تعاقد على قرض ربوى واحد أم اكثر ، ذلك لان القانون لا يعاقب على الاقراض في ذاته وانما يعاقب على الاعتياد على الاقراض وهو وصف معنوى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قبل الادعاء المدني وقضى

بالتعويض للمدعيتين بالحقوق المدنية يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه في الدعوى المدنية والقضاء بعدم قبولها مع الزام المدعيتين بالحقوق المدنية بالمصاريف . لما كان ما تقدم ، وكان وجهها النعى اللذان انبنى عليهما نقض الحكم بالنسبة للطاعة يتصلان بالمحكوم عليها الاخرى النى لم تقدم طعنا فانه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة لها في خصوص الدعوتين الجنائية والمدنية عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
احمد ابو زيد ومصطفى طاهر وحسن عميره وصلاح البرجى .

(١٠٦)

الطعن رقم ٥٩٢٥ لسنة ٥٤ القضائية

(١) إثبات «إعتراف» • بطلان • دفوع • الدفع ببطلان الاعتراف • دفاع
«الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره» •

الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختيارياً . لا يعتبر كذلك ولو كان سابقا
إذا صدر أثر ضغط أو إكراه كائنا ما كان قدره .

الدفع ببطلان اعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . دفع جوهرى . على المحكمة
مناقشته والرد عليه مادامت قد عولت عليه فى قضائها بالإدانة .

(٢) إثبات «بوجه عام» حكم «تسببيه . تسبیب معيب» •

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . تكوين عقيدة القاضى منها مجتمعه . سقوط أحدها
أو استبعاده تعذر التعرف على مبلغ أثر الدليل الباطل فى الرأى الذى أنتهت إليه المحكمة .

(٣) موانع العقاب • مسئولية جنائية • قصد جنائى «القصد العام» • قتل
عمد • قانون «تفسيره» •

الغيوبه المانعة من المسئولية . ماهيتها ؟

تناول المواد المخدرة أو المسكرة اختيارياً أو عن علم بحقيقه أمرها . لا يؤثر فى
توافر القصد الجنائى العام .

(٤) قتل عمد • حكم «تسببيه • تسبیب معيب» • نقض «أسباب الطعن • ما يقبل
منها» •

الحكم بالإدانة فى جريمة قتل عمد . أغفال التدليل على نية القتل وأخذ المسكر مشجعاً
على تنفيذ نيته قصور يعيب الحكم . ولو كانت العقوبة المقضى بها تدخل فى نطاق عقوبة
الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار . مادام توقيع العقوبة أساسه ثبوت جريمة
القتل العمد .

١ - الاصل في الاعتراف الذي يعول عليه أن يكون اختياريًا وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقًا إذا صدر اثر ضغط أو اكراه كائنًا ما كان قدره ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول في قضائه بالادانته على هذا الاعتراف .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانته الطاعنين على اعتراف الطاعن الاول بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيبًا بالقصور في التسبيب ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضًا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

٣ - الاصل أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها وأن مفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الادراك مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت على لسان الطاعنين واحد الشهود أن الطاعنين والمجنى عليه احتسوا بعض المشروبات الروحية «بيرة وكينا» وقت ارتكاب الجريمة دون أن يبين ماهية حالة السكر التي أثارها الطاعنان ودرجة السكر - ان كان - ومبلغ تأثيره في ادراك الطاعنين وشعورهما مع أنه غير قائم - سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو في حديثه

عن نية القتل وظرف سبق الاصرار الذي جمع بينهما في بيان واحد - على أن الطاعنين ارتكبا القتل ثم تناولا المسكر للعمل على فقدان الشعور وقت القتل فإنه يكون قاصر البيان ، ولا يقدح في هذا ان تكون العقوبة المفضى بها على الطاعنين وهى الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تدخل فى نطاق عقوبة الضرب المفضى الى الموت مع سبق الاصرار ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارفة الطاعنين جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار ونزل بالعقوبة الى هذا القدر لاعتبارات الرأفة التى ارتأها فوصل بذلك الى الحد الاقصى لعقوبة الضرب المفضى الى الموت مع سبق الاصرار المبينة بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : قتلا عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك أداة شاكوشا واصطحباه الى مكان مظلم وخال من المارة وانها لا عليه ضربا بتلك الاداة قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت - بحياته ، واحالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من هذا القانون بمعاقبتهما بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن الاول على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه القصور فى التسبيب ذلك بأن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الاعتراف المعزو اليه قد صدر وليد اكراه وقع عليه من ضابط الشرطه الا ان الحكم أخذ بهذا الاعتراف وعول

عليه في ادانته بغير أن يعنى بمناقشة هذا الدفاع الجوهرى او الرد عليه ، كما دفع الطاعن بأنه كان في حالة سكر أفقده الشعور والادراك ومع أن الحكم سلم بأنه احتسب الخمر الا أنه لم يبحث مدى أثر تناول المسكر على شعوره وادراكه لأنه ينبنى على فقدانه شعوره - حتى في حالة السكر الاختيارى - انتفاء نية القتل لديه التى لا يفترض قيامها في حقه تحت تأثير هذه الحالة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الاول أنكر التهمة وتمسك بأن الاعتراف المعزو اليه كان وليد ضغط وتهديد من الضابط الذى قام بضبط الواقعة ، ويبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في ادانة الطاعنين - ضمن ما استند اليه - الى اعتراف الطاعن الاول على نفسه وعلى الطاعن الثانى ولم يعرض الحكم المطعون فيه الى ما أثر بشأن ما شاب الاعتراف المذكور أو يرد عليه . لما كان ذلك وكان الاصل في الاعتراف الذى يعول عليه ان يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا اذا صدر اثر ضغط او اكراه كائنا ما كان قدره . وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على هذا الاعتراف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعنين على اعتراف الطاعن الاول بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل في رأى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الاول أثار في دفاعه أن الطاعنين كانا في حالة سكر بين فلا يفترض في حقهما توافر نية القتل ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنين بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار دون أن يعرض الى هذا الدفاع أو يرد عليه . لما كان ذلك ، وكان

الاصل أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة من عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها وأن مفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الادراك مما ينبى عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ولا محل للتسوية بين هذه الجرائم وتلك التي يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا ذلك لأن الشارع لا يكتفى في ثبوت هذا القصد بالاخذ باعتبارات وافتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الادلة المستمدة من حقيقة الواقع وهذا ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات وهو المعول عليه في القانون الهندي الذي أخذت منه المادة المذكورة ومن ثم فإن نية القتل لا تتحقق عند من يكون فاقد الشعور مادامت جريمة القتل العمد تتطلب لتوافر اركانها قصدا خاصا لا يصح افتراضه ولا أن يقال بتوافره الا عند من يثبت أنه قد انتوى القتل ثم أخذ المسكر مشجعا له على تنفيذ نيته . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت على لسان الطاعنين وأحد الشهود أن الطاعنين والمجنى عليه احتسوا بعض المشروبات الروحية «بيرة وكينا» وقت ارتكاب الجريمة دون أن يبين ماهية حالة السكر التي أثارها الطاعنان ودرجة السكر - إن كان - ومبلغ تأثيره في ادراك الطاعنين وشعورهما مع أنه غير قائم - سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو في حديثه عن نية القتل وظرف سبق الاصرار الذي جمع بينهما في بيان واحد - على أن الطاعنين أنتوا القتل ثم تناولوا المسكر للعمل على فقدان الشعور وقت القتل فإنه يكون قاصر البيان ، ولا يقدح في هذا أن تكون العقوبة المقررة بها على الطاعنين وهي الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تدخل في نطاق عقوبة الضرب المفضى الى الموت مع سبق الاصرار ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارفة الطاعنين جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار ونزل بالعقوبة الى هذا القدر لا اعتبارات الرأفة التي ارتأها فوصل بذلك إلى الحد الأقصى لعقوبة الضرب

المفضى الى الموت مع سبق الاصرار المبينة بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة الى الطاعن الاول وكذلك بالنسبة الى الطاعن الثانى لاتصال وجهى الطعن به وذلك بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن الاول فى أوجه طعنه أو بحث أوجه الطعن المقدم من الطاعن الثانى .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جمال منصور وصالح خاطر ومحمد عباس مهران ومسعود السعداوى .

(١٠٧)

الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٤ القضائية

(١) استعمال مكبر صوت . قانون ، قانون اصلح ، .

صدور القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ . بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات فى جريمة استعمال مكبر الصوت فى مكان عام دون ترخيص . يعد اصلح للمتهم من القانون القديم لما اشتملت عليه احكامه من الغاء عقوبة الحبس وقصر عقوبة الغلق على حالة العود .

(٢) نقض ، نظر الطعن والحكم فيه ، . قانون ، قانون اصلح ، .

حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

١ - لما كان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - فى شأن تنظيم واستعمال مكبرات الصوت المعمول به من ٦ / ٨ / ١٩٨٢ - قد نص فى مادته الاولى على معاقبة من يخالف احكامه بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الآلات والاجهزة التى استعملت فى ارتكاب الجريمة فى حالة العود وتضاعف عقوبة الغرامة فى حدها الأدنى والاقصى فضلا عن المصادرة واغلاق المحل الذى قام بالتركيب لمدة لا تتجاوز سبعة ايام . واذ كان القانون الاخير - رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - بما نص عليه فى المادة الاولى ، يتحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات بما اشتملت عليه احكامه من الغاء عقوبة الحبس وقصر عقوبة الغلق على حالة العود .

٢ - لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن

حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، تخول لهذه المحكمة تصحيح الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلح للمتهم ، ومن ثم فان المحكمة تقضى بتصحيح الحكم المطعون فيه وفقا للقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بالغاء ما قضى به من عقوبة الغلق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : استعمل مكبر صوت فى مكان عام بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح قضت حضوريا فى ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٨١ عملا بمواد الاتهام بتغريم خمسين جنيها والمصادرة والغلق لمدة شهرين .

فأستأنف المحكوم عليه ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا فى ٣٠ مارس سنة ١٩٨٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه ان دان الطاعن بجريمة استعمال مكبر للصوت دون ترخيص وقضى بغلق دار الخياله التى يستأجرها قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن مكبر الصوت كان فى حالة لا تسمح باستعماله لعدم وجود البطارية اللازمة لتشغيله ، فضلا عن ان المكبر ضبط اعلى السيارة على مسافة بعيدة من دار الخياله فلا محل للحكم بغلقها .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جريمة استعمال مكبر الصوت دون ترخيص ، وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن ادلة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن بعدم استعماله مكبر الصوت المضبوط لعدم ضبط البطارية اللازمة لتشغيله مستدلا على ذلك باقراره بمحضر الضبط من ان استعماله كان للدعاية لدار الخياله التى يستأجرها من المحافظة ، وخلص من ذلك الى ان الضابط فاته ضبط تلك البطارية ، وهو استخلاص يتفق مع اللزوم العقلى والمنطقى ، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الفساد فى الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان القانون ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ - فى شأن تنظيم استعمال مكبرات الصوت والذى يحكم واقعة الدعوى لوقوعها فى ظله - ينص فى المادة الاولى على انه « يعاقب بالحبس مده لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تتجاوز شهرين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنية او باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف حكما من احكام هذا القانون او القرارات المنفذه له ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الاجهزة التى استعملت فى ارتكاب الجريمة وباغلاق المحل لمدة لا تتجاوز شهرين وفى حالة العود يحكم على المخالف باقصى العقوبة فضلا عن المصادرة واغلاق المحل الذى قام بالتركيب لمدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ثلاثة اشهر ، الا انه لما كان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - فى شأن تنظيم واستعمال مكبرات الصوت المعمول به من ٦ / ٨ / ١٩٨٢ - قد نص فى مادته الاولى على معاقبة من يخالف احكامه بغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد على ثلاثمائة جنية ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الآلات والاجهزة التى استعملت فى ارتكاب الجريمة فى حالة العود وتضاعف عقوبة الغرامة فى حدها الأدنى والاقصى فضلا عن المصادرة واغلاق المحل الذى قام بالتركيب لمدة لا تتجاوز سبعة ايام . واذ كان القانون الاخير - رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - بما نص عليه فى المادة الاولى ، يتحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات بما اشتملت عليه احكامه من الغاء عقوبة الحبس وقصر الغلق على حالة العود ، وكانت المادة

٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، تخول لهذه المحكمة تصحيح الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلح للمتهم ، ومن ثم فان المحكمة تقضى بتصحيح الحكم المطعون فيه وفقا للقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بالغاء ما قضى به من عقوبة الغلق .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٥

رياسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد
المستشار/ محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين/ حسن غلاب ومحمد
احمد حسن والصاوى يوسف .

(١٠٨)

الطعن رقم ٥٥٦٢ لسنة ٥٤ القضائية

دفاع «الاخلال بحق الدفاع . مايو فره، محاماه . حكم «تسبيبه . تسبب
معيب . نقض أسباب الطعن . ما يقبل منها .

متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة ان تستمع الى
مرافعته وان تتيح له الفرصة للقيام بمهمته .

مثول الطاعن امام المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محامية . على
المحكمة إما أن تؤجل الدعوى او تنبه المتهم الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه .

الاصل ان كان حضور محام عن المتهم بجنحه غير واجب قانونا ، الا انه متى
عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة ان تستمع الى
مرافعته او ان تتيح له الفرصة للقيام بمهمته . ولما كان الثابت مما تقدم ان
الطاعن مثل امام المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محاميه
فكان لزاما على المحكمة اما ان تؤجل الدعوى او تنبه المتهم الى رفض الطلب
حتى يبدى دفاعه اما وهى لم تفعل واصدرت حكمها المطعون فيه ، فأنها
باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون سماع دفاع المتهم
مخالفة بذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية
مما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : تسبب خطأ فى موت
وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه بأن قاد مركبه آلية بحالة ينجم

عنها الخطر فصدد المجنى عليه ونتج عن ذلك اصابته بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى اودت بحياته . ثانيا : وهو قائد مركبة نتج عنها حادث لم يهتم بأمر المصاب الذى وقع عليه الحادث . ثالثا : قاد مركبه اليه بحالة ينجم عنها الخطر ، وطلبت عقابه بمواد الاتهام ومحكمة جناح مركز ابنوب قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات لوقف التنفيذ عن التهم الثلاثة فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا فى الحكم الصادر بإدانته فى جريمة قتل خطأ فقد انطوى على اخلال بحق الدفاع اذ أنه استأجل المحكمة نظر استئنافه لحين حضور محاميه ، الا انها لم تجبه الى طلبه وفصلت فى الدعوى دون ان يمكن من ابداء دفاعه - مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محضرى جلستى المحاكمة الاستئنافية ، ان الطاعن مثل بالجلسة الاولى ومعه محاميه حيث تأجل نظر الدعوى لجلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٢ - للاطلاع - وفيها مثل الطاعن وحده وطلب من المحكمة أجلا لحضور محاميه - الا ان المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وأصدرت حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك وكان الاصل انه وان كان حضور محام عن المتهم بجنحه غير واجب قانونا ، الا انه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافعته أو ان تتيح له الفرصة للقيام بمهمته . ولما كان الثابت مما تقدم ان الطاعن مثل امام المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محامية فكان لزاما على المحكمة اما ان تؤجل الدعوى أو تنبه المتهم الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه أما

وهى لم تفعل وأصدرت حكمها المطعون فيه فانها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون سماع دفاع المتهم مخالفة بذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالاخلاق بحق الدفاع ، مما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن بطعنه .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن غلاب ، ومحمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشري ، والصاوي يوسف .

(١٠٩)

الطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ القضائية

(١) حكم «وضعه والتوقيع عليه وإصداره» ، «تزوير» ، «الإدعاء بالتزوير» ، «إثبات» بوجه عام» ، «دفاع» ، «الاخلال بحق الدفاع» ، «ملا يوفره» ، «نقض» ، «أسباب الطعن» ، «ما لا يقبل منها» ،

ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اجراءات المحاكمة .

الأصل في الاجراءات أنها روعيت . عدم جواز جحد ما أثبتته الحكم من تمام هذه الاجراءات إلا بالطعن بالتزوير . مثال في إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص .

(٢) «نقض» ، «أسباب الطعن» ، «ما لا يقبل منها» ، «حكم» ، «تسببه» ، «تسبب غير معيب» ، «دفاع» ، «الاخلال بحق الدفاع» ، «ما لا يوفره» ،

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثيره أمامها . مثال .

(٣) «نقض» ، «أسباب الطعن» ، «ما لا يقبل منها» ،

تفصيل أسباب الطعن بالنقض إبتداءً . واجب . تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه وتيسيراً للإبراك ما شاب الحكم من عيب .

(٤) «تبديد» ، «جريمة» ، «أركانها» ، «حجز» ، «حجز ما للمدين لدى الغير» ، «التقرير بما في الذمة» ،

إعفاء الجهات المبينه في المادة ٣٤٠ مرافعات من إتباع إجراءات التقرير بما في الذمة عند توقيع حجز تحت يدها إكتفاء بإعطاء الحاجز شهادته بذلك . عله ذلك ؟

١ - لما كانت ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة واذ كان الاصل في الاجراءات انها روعيت فمتى اثبت الحكم تلاوة

تقرير التلخيص فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٢ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بحجز الدعوى للحكم ان الطاعن لم يطلب التأجيل للاطلاع واقتصر على طلب ضم المستندات السابق التقرير بضمها ، فليس له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجابة طلب امسك عن ابدائه واذ كان الطاعن قد اورد نعيه في خصوص المستندات التي طلب ضمها في صيغة التساؤل دون ان يذهب الى حد القول بأنها لم تكن قد ضمت فان هذا الشق من النعى يكون غير مقبول .

٣ - من المقرر ان تفصيل اسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصوصية بحيث يتيسر للمطلع عليه ان يدرك لاول وهلة موطن العيب الذي شاب الحكم .

٤ - لما كان مفاد المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ان الشارع راى - بالنظر الى كثرة الحجوز التي توقع تحت الجهات التي نص عليها فيها - ان يجنبها مشقة التوجه الى اقلام الكتاب للتقرير بما في نمتها في كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها وما يستتبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الاقلام ، فأعفى تلك الجهات من اتباع اجراءات التقرير بما في الذمة مكثفيا بالزامها باعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير متى طلب منها ذلك ، واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه التزم هذا النظر فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد المطعون ضدهما بوصف انهما بصفتهم وزيرى المالية والمشرفين على جهاز الحراسة بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : اولا : امتنعا عمدا عن تنفيذ امر التقدير رقم ١ لسنة ١٩٧٢ الصادر من مجلس نقابة المحامين بالاسكندرية لصالحه فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٤ والمؤيد استئنافيا فى الدعوى رقم ٢١٧ لسنة ٣٠ ق مدنى استئناف الاسكندرية . ثانيا : المطعون ضده الاول ايضا : بدر الاموال والاسهم والسندات والمنقولات وسائر الاشياء الاخرى المملوكة للسيدة ثانيا والمحجوز عليها قضائيا والمسلمه اليه على سبيل الوديعة اضرارا بالدائن الحاجز ، وطلب عقابهما بالمادتين ١٢٣ / ١ ، ٣٤١ من قانون العقوبات والزامها بصفتهم بأن يؤديا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة قضت حضوريا اعتباريا للاول وغيابيا للثانى أولا عن التهمة الاولى : ببرائتهما مما اسند اليهما ورفض الدعوى المدنية . ثانيا عن التهمة الثانية : بعدم قبول الدعوى لعدم اتخاذ الاجراءات القانونية وبعدم قبول الدعوى المدنية فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بعدم قبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة وباختصاصها ورفض وتأيد الحكم المستأنف فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن المدعى بالحقوق المدنية ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى برفض دعواه المدنية فقد انطوى على البطلان فى الاجراءات والاخلال بحق الدفاع وشابه القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون وفى

تفسيره ، ذلك بأن تقرير التلخيص لم يتل بالجلسة بدلالة استحالة قراءة عباراته المدونة على غلاف الملف لقدمه وتمزقه ، كما ان المحكمة بجلسته ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨١ قررت حجز الدعوى للحكم دون اجابته لطلبه التأجيل لضم المستندات التى كانت بهيئة سابقة قد قررت ضمها او تمكينه من الاطلاع عليها ان كانت قد ضمت ، واكتفت بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه دون ان يعنى بالرد على اوجه الدفاع التى ابداهها الطاعن فى مذكرته المصرح له بتقديمها خلال فترة حجز الدعوى للحكم . وقد تساند الحكم الابتدائى ، المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، فى قضائه الى مبدأ حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته منفلا ما اوردته المادة ٢٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية من قيد على هذا الحق بالنسبة الى المسائل غير الجنائية بما كان يوجب على المحكمة اعمال احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الخاصة بحجز مال المدين لدى الغير الذى اوقعه الطاعن تحت يد المطعون ضده الاول بصفته استيفاء لدينه الصادر به امر التقدير الواجب النفاذ ، وذهب الحكم الى ان مؤدى المادة ٣٤٠ من القانون سالف الذكر اعفاء الجهات المنصوص عليها فيها من واجب التقرير بما فى الذمة اكتفاء بشهادة تصدرها تلك الجهات بناء على طلب الحاجز ، فى حين ان مفاد هذا النص - فى صحيح القانون - ان الامر رهن بارادة الحاجز واذا كان الطاعن لم يطلب من الحراسة العامة تلك الشهادة فقد كان على المطعون ضده الاول بصفته ان يقرر بما فى نمته ، هذا فضلا عن ان الشهادة المرسله اليه من المطعون ضده الاول لا تصلح بديلا عن التقرير بما فى الذمة لورودها بعد الميعاد المقرر قانونا ولخلوها من البيانات الواجب اشتغالها عليها ، وبالإضافة الى ذلك فان المطعون ضده الاول لم يقم بما يوجب عليه القانون من الوفاء خلال الخمسة عشر يوما التالية للتقرير وبالمبلغ الذى اقر بوجوده فى نمته للحاجز ، ولا يغير من ذلك قيامه - اثناء نظر الدعوى - بإيداع مبلغ خزينة محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ذلك انه فضلا عن ان هذا الايداع تم لدى محكمة غير مختصة به طبقا لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فانه قد تم وفاء لمدين كل من الطاعن ومصلحة الضرائب على الرغم من ان الحجز الذى اوقعته هذه المصلحة تحت يد المطعون ضده الاول قد تم بعد ما

يزيد على عام من تاريخ الحجز الذي اوقعه الطاعن الامر الذي يدل على توافر القصد الجنائي لدى المطعون ضده الاول في الامتناع عن تنفيذ امر التقدير الصادر لصالح الطاعن ، اذ ظل متراخيا في الابداع حتى ان اتخذت مصلحة الضرائب اجراءات الحجز تحت يده سدادا لمستحققاتها التي تفوق المبلغ المودع متعمدا بهذا التراخي الحيلولة دون اقتضاء الطاعن حقه وذلك بالنظر الى ما يتمتع به دين مصلحة الضرائب من امتياز من الاستثناء بالمبلغ المودع بأكمله . وفي كل ذلك ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه قد اثبت به تلاوة تقرير التلخيص وكانت ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة واذ كان الاصل في الاجراءات انها روعيت فمتى اثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز للطاعن ان يجحد ما اثبته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بحجز الدعوى للحكم ان الطاعن لم يطلب التأجيل للاطلاع واقتصر على طلب ضم المستندات السابق التقرير بضمها ، فليس له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجابة طلب امسك عن ابدائه واذ كان الطاعن قد اورد نعيه في خصوص المستندات التي طلب ضمها في صيغة التساؤل دون ان يذهب الى حد القول بانها لم تكن قد ضمت ، فان هذا الشق من النعى يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان من المقرر ان تفصيل اسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه ان يدرك لاول وهلة موطن العيب الذي شاب الحكم ، واذ كان الطاعن قد ارسل القول دون ان يكشف عن اوجه الدفاع التي عاب على الحكم عدم التعرض لها حتى يتضح مدى اهميتها في الدعوى وهل تعتبر من اوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين على المحكمة ان تعرض لها وترد عليها ام انها من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم من المحكمة ردا خاصا ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون بدوره غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان مفاد المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات

المدنية والتجارية ان الشارع رأى - بالنظر الى كثرة الحجوز التى توقع تحت يد الجهات التى نص عليها فيها - ان يجنبها مشقة التوجه الى اقسام الكتاب للتقرير بما فى نمتها فى كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها وما يستتبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الاقسام ، فأعفى تلك الجهات من اتباع اجراءات التقرير بما فى الذمة مكتفيا بالزامها باعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها فى التقرير متى طلب منها ذلك ، واذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن يسلم فى اسباب طعنه بأنه لم يطلب من المطعون ضدهما الشهادة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٠ سالفه الذكر فلا يقبل منه ، من بعد ، ما يثيره من عدم صلاحية الشهادة المقدمة منهما ، - بفرض صحة ذلك - بدعوى ورودها بعد ميعاد او خلوها من البيانات الواجب توافرها فيها ، هذا الى ما هو مقرر من انه من حق المصلحة الحكومية ، ان هى تخلفت عن تقديم الشهادة فى الميعاد ان تتفادى الحكم عليها بالزامها بالمبلغ المحجوز من اجله بتقديم الشهادة الى وقت اقفال باب المرافعة امام محكمة الدرجة الثانية ، واذ كان الطاعن قد افصح فى اسباب طعنه عن ان المطعون ضده الاول قد اودع المبلغ الذى اقر بوجوده فى نمته - اثناء نظر الدعوى - فان منعاه يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من ان الايداع تم لدى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية حال كونها غير مختصة وفق احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، مردودا بما نص عليه قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فى الفقرة الثانية من المادة ١٦ من التزام جهاز التصفية بايداع الاموال السائلة المحجوز عليها خزانة محكمة القاهرة الابتدائية على ذمة مالکها والدائنين الحاجزين ، الامر الذى يكون معه الايداع قد تم وفق صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكانت عبارة المادة ١٢٣ من قانون العقوبات فى فقرتها الثانية صريحة الدلالة على ان جريمة الامتناع عن تنفيذ الاحكام والاوامر والمنصوص عليها فى الفقرة الاولى منها هى من الجرائم العمدية التى تستلزم توافر القصد الجنائى لدى

الموظف العام وهو تعمدته عدم تنفيذ الحكم او الامر ، وكان من المقرر ان تقدير قيام القصد الجنائي او انتفائه هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب مادام يقيم تقديره على اسباب سائغة واذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص الى انتفاء القصد الجنائى لدى المطعون ضدهما استنادا الى ما ثبت للمحكمة - وهو ما لم يجادل فيه الطاعن - من ان جهاز تصفية الحراسة اخطر الطاعن بناء على الانذار الذى وجهه الى المطعون ضده الاول ، بأن المركز المالى لتركه الخاضع للحراسة مازال معروضا على اللجنة القضائية المختصة وانه بعد ان تحدد المركز المالى للتركه بموجب القرار التنفيذى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قام جهاز التصفية بايداع المبلغ الذى اسفر عنه ذلك المركز على ذمة كل من الحجز المتوقع من مأمورية ضرائب تركات الاسكندرية ومن الطاعن ، وكان هذا الذى اورده الحكم ، على نحو ما سلف ، سائغا ومقبولا من العقل والمنطق وكافيا لحمل ما خلص اليه من عدم توافر القصد الجنائى لدى المطعون ضدهما ، ولما كان من المقرر انه يكفى فى المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل ، وان المحكمة لا تلتزم فى حالة القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بأن تعرض لكل دليل من ادلة الثبوت مادام انها قد رجحت دفاع المتهم او داخلتها الريية والشك فى عناصر الاثبات ، لان فى اغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى الادائه ، وذلك كله مادام الظاهر من الحكم ان المحكمة قد احاطت بالدعوى والتمت بظروفها عن بصر وبصيرة ، واذ كان الحكم قد اورد واقعة الدعوى على نحو يبين منه ان المحكمة محصنتها واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين ادلة النفى ثم افصحت ، من بعد ، عن عدم اطمئنانها لادلة الثبوت للاسباب السائغة التى اوردها والتى تكفى لحمل النتيجة التى خلصت اليها ، فان باقى ما يثيره الطاعن فى اسباب طعنه لا يعدو - فى حقيقته - ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى

واستنباط معتقدها منها وهو ما لا تقبل اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين الرفض مع مصادرة الكفالة عملا بحكم المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، والزام الطاعن بالمصروفات بالتطبيق للمادة ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نائبى رئيس المحكمة وفتحي خليفة
وسرى صيام .

(١١٠)

الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ القضائية

(١) قتل خطأ • جريمة «أركانها» • خطأ.

اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ فى جريمة القتل الخطأ مشروط بأن
تكون المخالفة هى بذاتها سبب الحادث .

(٢) قتل خطأ • حكم «تسببيه» • تسبیب معيب.

صحة الحكم قانونا فى جريمة القتل الخطأ تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله
وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين وقوع
الحادث.

(٣) قتل خطأ • جريمة «أركانها» • رابطة السببية • خطأ • حكم «تسببيه» •
تسبیب معيب.

رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة الى خطأ الجانى
ومساءلته عنها ما دامت تتفق والسير العادى للأمور .

خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا لإحداث
النتيجة .

مثال لتسبیب معيب فى حكم بالادانة فى جريمة قتل خطأ.

١ - من المقرر ان عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة وإن
أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته فى جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط
بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه
لولاها.

٢ - من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

٣ - لما كانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بسرعة ودون استعمال آلة التنبيه ما يوفر الخطأ فى جانبهِ ودون أن يستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه، وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سبباً فى وقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى مما يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعونته وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وممتلكاتهم للخطر . ٢ - استعمل الطريق بحالة تعرض حياة الأشخاص وممتلكاتهم للخطر . ٣ - لم يهدئ السرعة عند الاقتراب من المناطق الآهلة بالسكان . ٤ - لم يبلغ أقرب رجل شرطة بالحادث كما نكل عن مساعدة المجنى عليه . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦٧ و ١١/٧٤ و ٧٨ و ٧٩ من القانون

رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ و ٢ و ٥٢ و ١٢٦ من اللائحة . ومحكمة جنح الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها عن التهمتين الأولى والثانية وغرامة جنيها عن التهمة الرابعة وغرامة مائة قرش عن التهمة الثالثة . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضوريا في ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم ستة أشهر عن التهمتين الأولى والثانية وتأنيده فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ، قد شابه القصور في التسبب ذلك بأن الطاعن دفع بانتفاء رابطة السببية بين الخطأ والضرر لأن السبب المباشر في وقوع الحادث هو خطأ المجنى عليه وحده بعبوره الطريق فجأة واصطدامه بمؤخرة المقطورة وقد تأيد دفاعه بأقوال شاهدي الحادث، إلا أن الحكم أعرض عن هذا الدفاع، واتخذ من قيادة الطاعن للسيارة بسرعة مما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر كيف كان هذا الخطأ سببا في وقوع الحادث، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن في قوله «وحيث أنه في مجال إسناد التهمة للمتهم فإن الخطأ ثابت في حق المتهم إذ الثابت من أقوال شاهد الواقعة أن سرعة السيارة كانت ثمانون كيلو في الساعة ومما يؤكد ذلك أن الشاهد قرر أنه كان بإمكان قائد السيارة مفاداة الحادث لو كانت السرعة بسيطة أو استعمل آلة التنبيه كما جاء بمنكرة السيد وكيل نيابة جهينه ومن ثم يكون الخطأ ثابتا في حق المتهم وأن هذا الخطأ

هو السبب المباشر لوقوع الحادث ومن ثم توافرت أركان الجريمة القتل الخطأ». لما كان ذلك، وكان عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها، وكان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بسرعة ودون استعمال آلة التنبيه ما يوفر الخطأ في جانبه ودون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه، وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة.

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نائبى المحكمة وفتحي خليفة وسرى صيام .

(١١١)

الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) مواد مخدرة ، نيابة عامة ، مأمور الضبط القضائي ، تفتيش ، التفتيش بإذن ، إذن التفتيش ، تنفيذه ، نقض أسباب الطعن ، ما يقبل منها .

صدور الانن بالتفتيش لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو ينييه . قيام أى من هؤلاء بتنفيذه . صحيح . أساس ذلك ؟

(٢) إثبات شهود ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره ، نقض أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

التفات المحكمة عن أقوال شاهد . مفاده : إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

المجادلة فى تقدير المحكمة للدليل وإطمئنانها اليه . غير جائزه أمام النقض .

(٣) دفع دفع بشيوع التهمة ، حكم تسببيه ، تسبیب غير معيب ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره .

الدفع بشيوع التهمة . موضوعى .

(٤) محاماة ، وكالة ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره .

إنكار كل من المتهمين الاتهام وعدم تباينهما إياه . قيام محام واحد بالدفاع . لا إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

(٥) مواد مخدرة • مسئولية جنائية • قصد جنائي.

مناط المسئولية فى جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة.

ثبوت إتصال الجانى بالمخدر بالذات او بالواسطة وبأية صورته عن علم واردة.

١ - من المقرر أنه إذا كان الآن بالتفتيش قد صدر من النيابة العامة لأحد مأمورى الضبط القضائى أو لمن يعاونه أو ينيبه، فإن انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل كأنه أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه فى حدود الأمر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة إجرائه، ما دام من أنن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لايتعداه بالاجازة الى غيره.

٢ - إن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلها المنزلة التى تراها وتقدرها التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب، ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها، وكانت المحكمة قد أطمأنت الى أقوال ضابط الواقعة ورؤيته للطاعنين الثانى والثالث بالسيارة قبل الفرار منها ليلا على ضوء الانوار الكاشفة التى كان أفراد القوة المرافقين له يحملونها، فإن ما يثيره الطاعنون من منازعة فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض.

٣ - إن الدفع بشيوع التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى يستفاد الرد عليها ضمنا من القضاء بالادانة إستنادا الى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم.

٤ - من المقرر أن تعارض المصلحة فى الدفاع يقتضى أن يكون لكل منهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا، أما إذا التزم كل منهما جانب الإنكار - ولم يتبادلا الاتهام، فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما.

٥ - إن مناط المسؤولية في حيازة المخدر هو ثبوت اتصال الجاني به اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة إما بحيازته مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : حازوا بقصد الاتجار مواد مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . ومحكمة جنايات قضت جضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٣٨ و ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ . مع تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهم خمسمائة جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة حيازة المخدر قد شابه البطلان والقصور في التسبيب، والفساد في الاستدلال، ذلك بأنه رد على الدفع ببطلان التفتيش لأجرائه ممن لم يندب له بما لا يصلح ردا ، وعول على ما شهد به الضابط الذي أجراه من أنه رأى ليلا الطاعنين الثاني والثالث داخل السيارة التي تم بها الضبط وعند هروبيهما منها مع أنه لم يسبق له التعرف عليهما، ولم يشهد من وضع المخدر في مكانه أسفل «الدواسة» مما يفيد شيوع التهمة بين الطاعنين هذا الى أن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الثاني والثالث رغم قيام التعارض في المصلحة بينهما، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بناء على إذن من النيابة العامة بتفتيش السيارة التي دلت التحريات على أن الطاعنين يستعملونها في حيازة المخدر، قام ضابط مركز منيا القمح - المكلف بأحد الأكمته المعدة لها - بضبط أربع طرب من الحشيش بها أسفل «دواسة» المقاعد التي كان يجلس عليها الطاعنون، وأورد على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال الضابط المذكور وزميله الذي ندبه لاجراء الكمين وتقرير المعامل الكيماوية، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولم ينازع الطاعنون في أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق، لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه إذا كان الإذن بالتفتيش قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي أو لمن يعاونه أو ينيبه، فإن انتقال أي من هؤلاء لتنفيذه يجعل كأنه أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة إجرائه، ما دام من إذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالاجازة إلى غيره، وكان الطاعنون لا يدعون بصدر الإذن لمعين دون غيره من مأموري الضبط القضائي، فإن التفتيش الذي قام به الضابط المعاون لزميله المأذون أصلا به يكون قد وقع صحيحا. لما كان ذلك، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلها المنزلة التي تراها وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب، ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال ضباط الواقعة ورؤيته للطاعنين الثاني والثالث بالسيارة قبل الفرار منها ليلا على ضوء الانوار الكاشفة التي كان أفراد القوة المرافقين له يحملونها، فإن ما يثيره الطاعنون من منازعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض لما كان ذلك، وكان الدفع بشيوع التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي يستفاد الرد عليها ضمنا من القضاء بالادانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم، فإن ما ينعاه

الطاعنون من ذلك يكون فى غير محله. لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن محاميا واحدا حضر موكلا عن الطاعنين الثانى والثالث ودارت مرافعته حول نفى الاتهام عنهما والتشكيك فى أقوال شاهدى الاثبات ، وكان من المقرر أن تعارض المصلحة فى الدفاع يقتضى أن يكون لكل منهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا ، أما اذا التزم كل منهما جانب الانتكار - كما هو الحال فى الدعوى - ولم يتبادلا الاتهام ، فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما ، ومن ثم يضحى هذا الوجه من النعى غير سديد .

ثانيا : عن تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثانى وحده : ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذدانه بجريمة حيازة المخدر قد شابه بطلان وقصور فى التسبيب ، وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه اعتبر سلطانه مبسوطا على السيارة التى كات يركبها وأفترض علمه بوجود المخدر أسفل «دواستها» وحيازته له مع أن السيارة مملوكة للطاعن الثالث الذى كان يقودها وينفرد وحده بحيازتها والسيطرة عليها ، هذا الى أن الحكم رد ردا غير سائغ على الدفع بشيوع التهمة ، وسمح بأن يتولى الدفاع عنه والطاعن الثالث محام واحد رغم التعارض فى المصلحة بينهما مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه لما كان مناط المسؤولية فى حيازة المخدر هو ثبوت اتصال الجانى به اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة اما بحيازة مادية أو بوضع اليد على سبيل الملك والاختصاص ولولم تتحقق الحيازة المادية ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت حيازة جميع الطاعنين للمخدر بقوله «وكان الثابت أن المخدر المضبوط أسفل الدواصة بكابينة السيارة النقل التى كان المتهمون الثلاثة يستقلونها وكل منهم يبسط سلطانه على هذا المكان وتؤكد التحريات وظروف الضبط علمه بوجود المخدر المضبوط فى مكانه هذا واتصاله به بالواسطة فيكون كل منهم ضالعا فى واقعة حيازة هذا المخدر» فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير سند لما كان ذلك ، وكان باقى أوجه النعى قد سبق الرد عليها فى مقام الرد على أسباب الطعن المقدم من جميع الطاعنين ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر ومحمد زايد وصالح البرجى .

(١١٢)

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) دعوى جنائية «تحريكها» ، زنا ، جريمة «الجريمة الوقتية» .

تعليق الشارع رفع الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا على شكوى الزوج . عدم قبول تلك الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها . جريمة الزنا جريمة وقتية . قد تكون متتابعة الأفعال وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة فى رباط زمنى متصل جريمة واحدة فى نظر الشارع . سريان بدء ميعاد سقوط الحق فى الشكوى من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآثمة لا من يوم إنتهاء أفعال التتابع .

(٢) دعوى جنائية «سقوط الحق فى تحريكها» ، ميعاده ، «سقوط الحق فى تحريك الدعوى الجنائية» .

بدء سريان الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢/٢ إجراءات . مناطه . العلم اليقنى لا الظنى .

(٣) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ، ما لا يوفره .

للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم المرسل وغير المؤيد ببلي .

(٤) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ، ما لا يوفره ، محكمة الموضوع «سلطانها

فى تقدير الدليل» ،

تقدير رضاء الزوج زنا زوجته أو إنتفائه أمراً موضوعياً لا معقب عليه ما دام استخلاصه سائفاً يودى الى ما أنتهى اليه .

(٥) إثبات «خبرة» ، محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير حالة المتهم

العقلية» ، موانع العقاب «الجنون والعامة العقلية» ، مسئولية جنائية ، زنا .

المرض العقلى الذى تنعدم به المسئولية قانوناً وفق المادة ٦٢ عقوبات هو الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإبراك . سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإبراكه لا تعد سبباً لانعدام المسئولية .

المحكمة غير ملزمة بنصب خبير فى الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض الطاعنة على مسئوليتها الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى .

تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دام يقيم تقديرها على أسباب سائفة .

المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى

يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

(٦) إجراءات «إجراءات المحاكمة» • إثبات «شهادة».

اعراض المحكمة عن سماع شهود نفي لم يعلنوا وفقا للمادة ٢١٤ مكرراً المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إجراءات • لا تثريب عليها •

(٧) دفاع «الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره» • إجراءات المحاكمة •

جواز تولى محام واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جنائية واحدة • شرط ذلك ؟ ان لا تؤدى ظروف الواقعة إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم • مثال • مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ان لا يترتب على القضاء بإدانة أحدهما تبرئة الآخر •

(٨) إشترك • تزوير • عقد زواج • زنا • إرتباط • نقض «حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون» • عقوبة «الجرائم المرتبطة» •

إنتظام جريمتى الاشتراك فى تزوير عقد الزواج والزنا فى خطه جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض • إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها •

قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين • وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بإلغاء العقوبة عن الجريمة الأخف • المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

١ - لما كانت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية بعد ان علقت رفع الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون العقوبات على شكوى الزوج ، نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه «لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك» • وجريمة الزنا الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادى المكون لها وهو الوطء فعل مؤقت على أنها قد تكون متتابعة الأفعال كما إذا ارتبط الزوج بأمرأة أجنبية يزنى بها أو ارتباط أجنبى بالزوجة لغرض الزنا وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة فى رباط زمنى ومتصل جريمة واحدة فى نظر الشارع ما دام قد انتظمها وحدة المشروع الاجرامى ووحدة الجانى والحق المعتدى عليه • ولما كان القانون

قد أجرى ميعاد السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة أشهر تسرى حتما من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآثمة لا من يوم انتهاء افعال التتابع .

٢ - من المقرر أن علم المجنى عليه بجريمة الزنا الذى يبدأ فيه سريان ميعاد السقوط يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا فلا يجرى الميعاد فى حق الزوج إلا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني .

٣ - لما كانت محكمة الموضوع قد استخلصت من عناصر الدعوى أن زنا الطاعنة الأولى لم يكن بعلم زوجها ورضاه مما لا يسقط حقه فى طلب محاكمتها، ولم تعتد المحكمة بما ساقته من شواهد على توافر هذا الرضاء بعد أن ثبت لديها أن هذا الدفاع لم يكن الا قولاً مرسلاً غير مؤيد بدليل بل أن البين من المفردات أن هذا الدفاع يدحضه الواقع ولا يسانده إذ أقرت الطاعنة الأولى فى تحقيق النيابة أنها رزقت بطفليها من زوجها على فراش الزوجية .

٤ - إن تقرير رضاء الزوج بزنا زوجته أو إنتفائه أمراً موكولاً الى قاضى الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى فى صدور سلطته التقديرية بلا معقب عليه ما دام إستخلاصه سائغاً يودى الى ما انتهى اليه، وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم سائغاً وكافياً لتبرير ما انتهى اليه من نفي رضاء الزوج بزنا زوجته وما رتب عليه من رفض الدفاع بسقوط حقه فى طلب محاكمتها .

٥ - من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانوناً على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والاختيار أما سائر الأحوال

النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية وكان الاستفادة من دفاع الطاعنة الأولى أمام المحكمة هو انها ارتكبت الجريمتين المنسوبتين اليها تحت تأثير ما كانت تعانيه من حالة نفسية نتيجة إصابتها بالشلل فإن دفاعها على هذه الصورة لا يتحقق به دفع بانعدام المسؤولية لجنون أو عاهة في العقل وهو مناط الاعفاء من المسؤولية بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في اعماله أو إطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض، ومن ثم فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعنة النفسى - بفرض صحته - لا يؤثر على سلامة عقلها وصحة إدراكها وتتوافر معه المسؤولية الجنائية عن الفعل الذى وقع منها يكون صحيحا فى القانون، وكانت المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فنى فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعنة على مسئوليتها الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى إذ الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة وهى لا تلتزم بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة الأولى على الحكم فى هذا الصدد من دعوى مخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

٦ - لما كان الطاعنان يسلمان فى أسباب طعنهما أنهما لم يتبعيا الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٢١٤ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٨١ لاعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذا هى اعرضت عن طلب سماع شهود النفى الذين طلبا سماعهم بجلسة المحاكمة ولم تستجب اليه :

٧ - كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين ارتكبا معا جريمة الاشتراك في التزوير في محرر رسمي هو عقد الزواج والزنا، وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع.

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعنين بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي الاشتراك في التزوير في عقد الزواج والزنا اللتين دان الطاعنين بهما على الرغم مما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها أن الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعه الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعنين بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية المسندة للطاعنين - وهي جريمة الزنا - اكتفاء بالعقوبة المقضى بها عن التهمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أولا : اشتركا بطريق الاتفاق فيما بينهما والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية مأذون ناحية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو وثيقة زواجهما رقم المؤرخة حالة تحريرها المختص بوظيفته بجعلها واقعة مزورة في

صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن أبديا له على خلاف الحقيقة بأن الأولى خالية من الموانع الشرعية حالة كونها زوجة لـ..... وفي عصمته وتم ضبط عقد الزواج على هذا الأساس فوقعَت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. ثانيا : ارتكبا جريمة زنا حالة كون الأولى زوجة لـ..... واحالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

وأدعى المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية مدنيا قبل المتهمين بأن يؤديا له متضامين مبله واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات..... قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ ، ٢١٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون العقوبات بمعاقبة كل منهما بالسجن لمدة خمس سنوات عن التهمة الأولى وبالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهمة الثانية والزمتهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمتي الاشتراك في التزوير في محرر رسمي والزنا والزامهما بالتعويض قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون وانطوى على الاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعنين دفعا يسقوط حق الزوج في تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة الزنا لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على علمه بالجريمة وبمرتكبها الذي تم ١٩٨٠/٧/٢١ حين تقدم بشكويين الى الشرطة والنيابة العامة أقر في الأخيرة بعلمه بتلك العلاقة التي أخبرته بها الشاهدة..... ولسقوط حقه في الشكوى لرضائه بزنا زوجته المستفاد من اقراره بأنها كانت حاملا في حين ان الزوجة أثارت في دفاعها أنه غير قادر على الانجاب بدلالة تبنيه

طفليه وقد رفض الحكم هذين الدفعين بعبارة قاصرة وعلى غير سند من القانون، كما أن الدفاع عن الطاعنة الأولى قام على أنها مصابه بشلل نصفي يؤثر على قواها العقلية مما تنتفى معه مسئوليتها عن افعالها بيد أن المحكمة لم تكن بحقيقة هذا الدفاع الجوهرى بواسطة خبير فنى وأطرحته برد غير سديد. يضاف الى ذلك أن المحكمة لم تسمع اقوال شهود النفى الذين حضروا بالجلسة، كما أن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعنين على الرغم من قيام التعارض بين صوالحهما فى الدفاع بالنظر الى ما قررته الطاعنة الأولى فى التحقيقات من أن الطاعن الثانى كان يعلم بأنها زوجة بينما نفى هو ذلك، هذا فضلا عن ان الحكم اوقع بالطاعنين عقوبتين أحدهما عن الجناية والاخرى عن الجنحة على خلاف ما توجبه المادة ٢٢/٢ من قانون العقوبات من توقيع عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد لما بين الجريمتين من ارتباط لا يقبل التجزئة. وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما واورد على ثبوتهما فى حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها عرض للدفع بسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى الشكوى عن جريمة الزنا لمضى ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بالجريمة ورضائه بزنا زوجته ورد عليه بقوله «ان دفع المتهمين بسقوط حق المدعى المدنى فى تقديم شكواه لانقضاء الميعاد المقرر فى المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لا يستقيم مع ما حوته الأوراق والتحقيقات إذ الثابت أن المدعى المدنى بادر الى الإبلاغ عن زنا زوجته بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ فور علمه بتواجدها فى مسكن المتهم الثانى حيث تم ضبطهما معا وهو ما ينفى ايضا ويتناقض مع ما قال به دفاع المتهمين من توافر رضاء المدعى بالحقوق المدنية بما ارتكبه فى حقه من زنا». لما كان ذلك، وكانت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤، ٢٧٥ من قانون العقوبات على شكوى الزوج، نصت فى

فقرتها الأخيرة على أنه «لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك». وجريمة الزنا الاصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادى المكون لها وهو الوطء فعل مؤقت على أنها قد تكون متتابعة الأفعال كما إذا ارتبط الزوج بامرأة أجنبية يزنى بها أو ارتبط أجنبى بالزوجة لغرض الزنا وحينئذ تكون افعال الزنا المتتابعة فى رباط زمنى متصل جريمة واحدة فى نظر الشارع ما دام قد انتظمها وحدة المشروع الاجرامى ووحدة الجانى والحق المعتدى عليه. ولما كان القانون قد أجرى ميعاد السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة أشهر تسرى حتما من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآثمة لا من يوم انتهاء افعال التتابع إذ لا شك فى أن علم المجنى عليه بالعلاقة الآثمة من بدايتها يوفر له العلم الكافى بالجريمة وبمتركبها ويتيح له فرصة الالتجاء الى القضاء ولا يضيف اطراد العلاقة الى علمه جديدا ولا يتوقف حقه فى شكوى على ارادة الجانى فى اطراد تلك العلاقة، وكان من المقرر أن علم المجنى عليه بجريمة الزنا الذى يبدأ فيه سريان ميعاد السقوط يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا فلا يجرى الميعاد فى حق الزوج الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت علم الزوج علما يقينيا بالعلاقة الآثمة التى نشأت بين الطاعنين فى تاريخ معين هو يوم ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ الذى علم فيه بوجود زوجته الطاعنة الأولى مع الطاعن الثانى فى مسكنه وهو اليوم الذى تقدم فيه بالشكوى حيث تم ضبطهما ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها خلت مما يفيد علم الزوج علما يقينيا بجريمة الزنا التى ارتكبت فى حقه قبل ثلاثة أشهر من هذا التاريخ الذى تقدم فيه بالشكوى عن جريمة الزنا ، إذ الثابت من الشكوى التى تقدم بها الزوج للشرطة بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢١ ومن الشكوى الثانية التى تقدم بها للنياابة العامة فى اليوم التالى أنه ابلغ فيهما عن خروج زوجته من مسكن الزوجية تاركة طفليها واستيلائها على اغلب المنقولات الخاصة به بعد أن رفض تطليقها بناء على طلبها بتحريض من أهلها وأنه جد فى البحث عنها فلم يتوصل الى مكان وجودها بعد أن انكر ذورها علمهم بمكانها

واختتم شكواه بطلب منقولاته وبسؤاله فى الشكويين ردد ما جاء بهما ،
وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ تقدم بشكوى الى الشرطة ضمنها انه علم فى هذا
التاريخ من سيدة تدعى التى كانت تتردد على مسكنه لاصطحاب طفليه
الى المدرسة ان زوجته مرتبطة بالطاعن الثانى فى علاقة آثمة وانها موجودة
بمسكنه وطلب رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الزنا لأن الزوجة ما زالت فى
عصمته وهى حامل ، واذ سئلت الشاهدة سالفه الذكر فى محضر الشرطة
المحرر فى ذات التاريخ قررت انها كانت تعلم بالعلاقة الآثمة بين الطاعنين
اذ كانت مبعوثة الزوجة الى الطاعن الثانى فى تبادل الخطابات بينهما كما
كانت الزوجة تتردد عليه فى مسكنه وكان هو بدوره يحضر اليها فى مسكن
الزوجية فى فترات غيبة زوجها وعلى غير علم منه وأضافت انها ابلغت الزوج
أخيرا بهذه العلاقة فتقدم بشكواه وبناء على الاذن الصادر من النيابة العامة
تم ضبط المتهمين فى مسكن الطاعن الثانى نائمين فى فراش واحد كما عثر
على صندوق بصيوان حجرة النوم وجد بداخله الخطابات المتبادلة بينهما ووثيقتى
عقد زواجهما بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٠ اثبت فيهما اقرار الزوجين بخلوهما من
الموانع الشرعية وان الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج ، واذ كان البين مما
سلف ان ما ورد بالشكوتين المؤرختين ١٩٨٠/٧/٢١ ، ١٩٨٠/٧/٢٢ وما
جاء بأقوال الزوج فى المحضر المحرر عنهما لايفيد علمه علما يقينيا بالعلاقة
الآثمة التى نشأت بين المتهمين واطردت بينهما -على خلاف ما يقول به
الطاعنان فى أسباب طعنهما - ولم يتحقق هذا العلم لديه الا بتاريخ
١٩٨٠/١٢/٢٨ وهو اليوم الذى تقدم فيه بالشكوى عن جريمة الزنا وتم
ضبط الواقعة على الصورة المتقدمة فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا
فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الحق فى الشكوى عن جريمة الزنا
لمضى مدة ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة وبمرتكبيها ويكون النعى
عليه فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع
قد استخلصت من عناصر الدعوى ان زنا الطاعنه الأولى لم يكن يعلم زوجها
ورضاه مما لا يسقط حقه فى طلب محاكمتها ، ولم تعتد المحكمة بما
ساقته من شواهد على توافر هذا الرضاء بعد أن ثبت لديها أن هذا

الدفاع لم يكن الا قولاً مرسلاً غير مؤيد بدليل بل أن البين من المفردات أن هذا الدفاع يدحضه الواقع ولا يسانده إذ اقرت الطاعنة الأولى في تحقيق النيابة أنها رزقت بطفليها من زوجها على فراش الزوجية، وكان تقدير رضاء الزوج بزنا زوجته وانتفائه أمراً موكولاً الى قاضى الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى في حدود سلطته التقديرية بلا معقب عليه ما دام استخلاصه سائفاً يؤدي إلى ما أنتهى اليه، وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم سائفاً وكافياً لتبرير ما انتهى اليه من نفي رضاء الزوج بزنا زوجته وما رتب عليه من رفض الدفاع بسقوط حقه في طلب محاكمتها فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن لا يكون له أساس وهو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنة الاولى دفع بانتفاء مسئوليتها عن افعالها لأنها تعاني من مرض نفسى نتيجة إصابتها بالشلل وأنها ما زالت تحت علاج الأطباء النفسيين وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله «ولا يقدح في ذلك ما قال به الدفاع عن المتهمة الأولى أنها غير مسئولة عن افعالها جنائياً لاصابتها بمرض نفسى لما هو مقرر من ان الاصابة بمرض نفسى لا تعد في مفهوم المادة ٦٢ من قانون العقوبات سبباً من أسباب موانع العقاب التى تقتصر على ما يصيب العقل من جنون أو عاهات تفقد صاحبه شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل أما غير ذلك من الاضطرابات النفسية أو الذهنية فلا تأثير لها عليه في مجال المساءلة الجنائية وكان من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسئولية قانوناً على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والاختيار أما سائر الاحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسئولية وكان المستفاد من دفاع الطاعنة الأولى أمام المحكمة هو انها ارتكبت الجريمتين المنسوبتين اليها تحت تأثير ما كانت تعانيه من حالة نفسية نتيجة إصابتها بالشلل فإن دفاعها على هذه الصورة لا يتحقق به دفع بانعدام المسئولية لجنون أو عاهة في العقل وهو مناط الاعفاء من المسئولية

بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو إطرأحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض، ومن ثم فإن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعنة النفسى - بفرض صحته - لا يؤثر على سلامة عقلها وصحة ادراكها وتوافر معه المسؤولية الجنائية عن الفعل الذى وقع منها يكون صحيحا فى القانون، وكانت المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فنى فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعنة على مسئوليتها الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى إذ الأصل ان تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة كما هى واقع الحال فى الدعوى المطروحة وهى لا تلتزم بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة الأولى على الحكم فى هذا الصدد من دعوى مخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان يسلمان فى أسباب طعنهما أنهما لم يتبعيا الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٢١٤ مكرر ١ المضافة بالقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٨١ لاعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذا هى أعرضت عن طلب سماع شهود النفى الذين طلبا سماعهم بجلسة المحاكمة ولم تستجب اليه. لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محاميا واحدا حضر عن الطاعنين وابدى دفاعا واحدا عنهما يرتكز أساسا على انكارهما الفعل المسند اليهما، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع من ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى ان الطاعنين ارتكبا معا جريمة الاشتراك فى التزوير فى محرر رسمى هو عقد الزواج والزنا، وكان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق

الدفاع ، وإذ كان المتهمان لم يتبادلا الاتهام والتزما جانب الإنكار، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا ينبنى على احتمال ما كان بوسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع ما دام لم ييده بالفعل فإن مصلحة كل من الطاعنين في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون منعاهما على الحكم في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعنين بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي الاشتراك في التزوير في عقد الزواج والزنا اللتين دان الطاعنين بهما على الرغم مما تنبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها أن الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعنين بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية المسندة للطاعنين - وهي جريمة الزنا - اكتفاء بالعقوبة المقضى بها عن التهمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ورفض الطعن فيما عدا ذلك.

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ الدكتور كمال أنور نائب رئيس المحكمة ومحمد نجيب صالح وعوض جادو ونبيل
رياض.

(١١٣)

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ القضائية

(١) قبض • تفتيش • التفتيش بقصد التوقي • تلبس • مأمورو الضبط
القضائي • قانون «تفسيره» • مواد مخدرة .

من جاز له القبض على المتهم وإيداعه سجن القسم . جاز له تفتيشه . المادة ٤٦
إجراءات .

تفتيش الشخص قبل إيداعه السجن . لازم . بوصف أنه من وسائل التوقي والتحوط .
أحوال التلبس بالجناح التي تجيز لمأموري الضبط القبض . المادة ٣٤ إجراءات .

وقوع القبض على الشخص صحيحا . صحة تفتيشه . أيا كان سبب القبض أو الغرض
منه . أساس ذلك؟ مثال لأحدى حالات التفتيش الوقائي وصحة إجراء ضبط المخدر الناشئ
عنه .

(٢) دفع «الدفع بتلفيق التهمة» • إثبات «بوجه عام» .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .

(٣) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» •
ما لا يوفره • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب .

عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه الموضوع .

١ - من المقرر أنه مادام من الجائز قانونا لمأموري الضبط القبض على الطاعن
وإيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤ ،
٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن المركز تمهيدا

لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لانه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما يكون محرزا له من سلاح أو نحوه . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم فى أحوال التلبس بالجناح بصفة عامة اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والعبرة فى تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها فى القانون لا بما ينطق به القاضى فى الحكم واذ كانت جريمة التعدى التى قارفها الطاعن قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين فإنه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص بصفة عامة فى المادة ٤٦ منه على انه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي ان يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يجريه من خول اجراؤه على المتهم المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص .

٢ - الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم .

٣ - حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لايجوز اثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك فان منعى الطاعن بالقصور يكون غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا وأحالته الى محكمة جنابات..... لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٧ - ٢ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق به مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لانه تم دون اذن من السلطة القائمة على التحقيق وفى غير حالات التلبس كما انه لا يجوز فى الاتهام ان يستطيل التفتيش الوقائى الى حافظة نقوده كما ان الطاعن دفع بتلفيق التهمة قبله بسبب مشاده حدثت بينه وبين نفر من رجال الشرطة مما دعاه الى تحرير محضر استعمال قسوة معه ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع الجوهري مما يشوب حكمها بالقصور وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما مجمله ، أنه بتاريخ ١٩٨١/٥/٤ اثناء قيام أمين الشرطة بعمل ضابط منوب مركز شرطة..... حضر اليه الرقيب النوبتجى..... ومعه المتهم الطاعن وآخر وأبلغ بتعديهما عليه فحرر محضرا

بالواقعة ولدى إيداعهما الحجز ريثما يعرض الأمر على مأمور المركز قام بتفتيشهما فوجد مع الطاعن حافظة من الجلد بداخلها مبلغ من النقود ولما أراد حصر النقود لايداعها بالامانات عثر بأحد الجيوب على قطعة من الحشيش - عرض للدفع المبدى ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله بأن التفتيش الذى أجرى لدى إدخال المتهم غرفة الحجز لايداعه بها يسمى التفتيش الوقائى يقوم به الرقيب النوبتجى المتولى ايداع الاشخاص المطلوب ايداعهم بغرفة الحجز فإذا أسفر التفتيش عن ضبط أشياء يؤثم القانون إحرازها كان الضبط والتفتيش سليما فى صحيح القانون. لما كان ذلك فإن هذا الذى أورده كاف فى الرد على الدفع ببطلان التفتيش ويتفق وصحيح القانون ذلك أنه من المقرر أنه ما دام من الجائز قانونا لمأمور الضبط القبض على الطاعن وإيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن المركز تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقى والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما يكون محرزا له من سلاح أو نحوه. لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائى القبض على المتهم فى أحوال التلبس بالجنع بصفة عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر والعبرة فى تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها فى القانون لا بما ينطق به القاضى فى الحكم وإذ كانت جريمة التعدى التى قارفها الطاعن قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تجاوز عشرين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين فإنه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص بصفة عامة فى المادة ٤٦ منه على أنه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يجريه من خول اجراؤه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص - فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى صحة

إجراءات القبض والتفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد - لما كان ذلك وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم وكان حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض، لما كان ذلك فإن منعى الطاعن بالقصور يكون غير مقبول. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد
المستشار / عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : حسن غلاب ومحمد أحمد
حسن والصاوى يوسف .

(١١٤)

الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٥٤ القضائية

جريمة «اركانها» ، مواد مخدرة ، حكم «تسبيبه» ، تسبب معيب ، نقض «اسباب
الطعن» ، ما يقبل منها ،

جريمة تسهيل تعاطى المخدرات^١ مناط تحققها ؟ مثال لتسبب معيب .

لما كانت جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هي معرفة فى القانون،
تقتضى صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاطى الغير للمواد
المخدرة، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته - لا يكفى للتدليل على توافر
عناصر جريمة التسهيل فى حق الطاعن، ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاطى
اثنين من رواد المقهى مخدرا لا يعد فعلا إيجابيا منه تتوفر به جريمة تسهيل
تعاطى المخدر ، كما أن مجرد تقديم أدوات التدخين - المعدة للاستعمال
بالمقهى - لا يفيد بذاته أنه قدمها لهما لاستخدامها فى تعاطى المخدر . لما
كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض
عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والقول بكلمتها فيما يثيره
الطاعن من خطأ الحكم فى تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة.....و.....و..... (الطاعن) بأنهم: المتهمين الأول والثاني: حازا بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا «حشيشًا» في غير الأحوال المصرح بها قانونًا... المتهم الثالث (الطاعن): سهل للمتهمين الأول والثاني تعاطي جوهرًا مخدرًا «حشيشًا» وطلبت معاقبتهم طبقًا لمواد القيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. ومحكمة جنائيات..... قضت حضورًا للثاني والثالث وغيابًا للأول عملاً بالمواد ١، ٢، ٣٥، ١/٣٧، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦: أولاً: بمعاقبة الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبترسيمه ألف جنيه. ثانياً: بمعاقبة الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبترسيمه خمسمائة جنيه. ثالثاً: بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبترسيمه ثلاثة آلاف جنيه. رابعاً: بمصادرة الجوهر المخدر المضبوط والأدوات المضبوطة. فطعن المحكوم عليه.... في هذا الحكم بطريق النقض.... الخ.

المحكمة

حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة تسهيل تعاطي المواد المخدرة فقد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دانه رغم تخلف أركان تلك الجريمة، الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن الرائد..... رئيس قسم مكافحة المخدرات..... انتقل ومعه الملازم أول.... وقوة من رجال الشرطة إلى مقهى الطاعن لتفقد حالة الأمن وما أن داهمه حتى وجد المحكوم عليهما الآخرين يجلسان في حجرة بالمقهى وأمامهما منضدة عليها بعض قطع من المواد المخدرة والأدوات الخاصة بتعاطيها وإذ شاهداه إرتبكا فقام ومرافقوه بالقبض عليهما وبمواجهتهما بالمضبوطات أقرأ له بأنهما أعداها سوياً بقصد التعاطي، وقد كان الطاعن بالمقهى وقت الضبط وكان

تعاطى المحكوم عليهما الآخرين للمواد المخدرة تحت بصره وأن التحريات السابقة دلت على قيامه بتقديم المواد المخدرة للمدمنين المترددين على مقهاه . ثم حصل الحكم اقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات فى قوله : «فقد شهد الرائد بأنه انتقل فى يوم ... وبرفقته الملازم أول وقوة من رجال الشرطة الى مقهى المتهم الثالث (الطاعن) لتفقد حالة الأمن بعد أن انتشرت ظاهرة تعاطى المواد المخدرة بمدينة وقيام أصحاب المقاهى بتقديم هذه المواد للمترددين عليها وما أن داهم المقهى حتى شاهد المتهمين الأول والثانى يجلسان فى حجرة تقع فى نهاية المقهى على اليسار وأمامهما منضدة عليها ... وبمواجهتهما اعترفا بإعداد تلك الحجارة للتعاطى وكان التعاطى تحت بصر صاحب المقهى المتهم الثالث (الطاعن). وأحال فى بيان شهادة الضابط الآخر الى ما أورده من أقوال رئيس القسم وخلص إلى أدانة الطاعن بقوله : «وحيث أن الثابت للمحكمة أن المتهمين الأول والثانى كانا يتعاطيان المواد المخدرة فى مقهى المتهم الثالث وتحت بصره وأن الجوزة والحجارة المضبوطة خاصة بالمقهى وقد ثبت من تقرير قسم المعامل الكيميائية أن الحجر الأمر الذى يقطع بأن المتهمين تعاطيا المواد المخدرة داخل المقهى ويكون المتهم الثالث قد سهل لهما هذا التعاطى بأن قدم لهما المكان والادوات الخاصة بتعاطى المواد المخدرة. لما كان ذلك، وكانت جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هى معرفة فى القانون، تقتضى صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته - على ما سلف بيانه - لا يكفى للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل فى حق الطاعن ، ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاطى اثنين من رواد المقهى مخدرا لا يعد فعلا ايجابيا منه تتوفر به جريمة تسهيل تعاطى المخدر، كما أن مجرد تقديم أدوات التدخين - المعدة للاستعمال بالمقهى - لا يفيد بذاته أنه قدمها لهما لاستخدامها فى تعاطى المخدر. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والقول بكلمتها فيما يثيره الطاعن من خطأ فى تطبيق القانون. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن.

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد امستشار / فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشار / عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين / حسن غلاب ومحمد احمد حسن والصاوى يوسف .

(١١٥)

الطعن رقم ٤٨٩٠ لسنة ٥٤ القضائية

تقرير التلخيص . إجراءات إجراءات المحاكمة . حكم «بطلانه» . محكمة استئنافية «الاجراءات امامها» . نقض «اسباب الطعن» . ما يقبل منها «اثر الطعن» .
تغير هيئة المحكمة الاستئنافية بعد تلاوة تقرير التلخيص امامها . لا يغنى عن تلاوته امام الهيئة الجديدة . إغفال ذلك . أثره : بطلان الحكم . علة ذلك ؟

امتداد اثر الطعن لغير الطاعن شرطه ؟

لما كان القانون قد أوجب فى المادة ١١ ٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنقى فى جميع المسائل الفرعية التى وقعت والاجراءات التى تمت وأوجبت تلاوته قبل أى إجراء آخر ، حتى يلم القضية بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من اقوال وليتيسر مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم ، فإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأى سبب من الأسباب وفى الجلسة التى حددت لنظرها تغيرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فإن المحكمة تكون قد اغفلت إجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا نتيجة هذا البطلان فى الاجراءات ، مما يتعين معه نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين إذ أن وجه النعى الذى أقرته المحكمة انما يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلاً عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن - وآخرين - بأنهم بصفتهم موظفين عموميين استعملوا القسوة مع المجنى عليه اعتمادا على سلطة وظيفتهم بأن تعدوا عليه بالضرب وأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما. وطلبت عقابهم بالمواد ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٧. وأدعى المجنى عليه قبل المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح فارسكور قضت أولا : بالنسبة للمتهمين الأول الى الرابع غيابيا للأول وحضوريا للثاني والثالث وحضوريا اعتباريا للرابع عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهم عشرين جنيتها عما نسب اليه والزامهم متضامنين مع المسئول عن الحقوق المدنية أن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى تعويضا قدره ألف جنيه. ثانيا : بالنسبة للمتهم الخامس ببراءته مما نسب اليه ورفض الدعوى المدنية المقامة ضده من المتهم الرابع فاستأنفوا. ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت أولا : بقبول استئناف المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته والمدعى بالحق المدنى شكلا ... ثانيا : برفض الدفع المبدى من المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى وبقبولها... ثالثا : وفى موضوع الاستئنافات برفضها وتأيد الحكم المستأنف بشقيه الجنائى والمدنى .

فطعن المحكوم عليه (الطاعن) فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه البطلان لعدم وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل صدور الحكم .

وحيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه بعد تلاوة تقرير التلخيص بجلسة ١/٣/١٩٨١ أجلت المحكمة الدعوى أكثر

من مرة حتى حجزتها للحكم لجلسة ١٩٨٢/١/٢٨ مشكلة من قضاة آخرين، وقد خلا محضر جلسة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص، كما خلت من تلك مدونات الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك، وكان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي في جميع المسائل الفرعية التي وقعت والاجراءات التي تمت وأوجبت تلاوته قبل أى إجراء آخر، حتى يلم القضاة بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من اقوال وليتيسر مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم، فإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأى سبب من الأسباب وفى الجلسة التي حددت لنظرها تغيّرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فإن المحكمة تكون قد اغفلت إجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا نتيجة هذا البطلان فى الاجراءات، مما يتعين معه نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين إذ أن وجه النعى الذى اقرته المحكمة انما يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلاً عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن.

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشار/
عبدالرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : حسن غلاب ومحمد احمد حسن
والصاوى يوسف .

(١١٦)

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) دفع ، الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، حكم «تسبيبه» ،
تسبيب غير معيب ، حجية الاحكام .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . شرط اثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض ؟

(٢) حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره ،

لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا . اساس ذلك ؟

(٣) دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره ، اثبات «بوجه عام» ، حكم
«تسبيبه» ، تسبيب غير معيب ،

الدفع الذى تلتزم المحكمة بمواجهته والرد عليه فى حكمها ؟

طلب التأجيل عبارة مرسلة مجهلة لا تفيد الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل
فيها . مثال .

(٤) دعوى جنائية «انقضاؤها» ، اثبات «قرائن» ، قوة الشيء المحكوم فيه ، حكم
«تسبيبه» ، تسبيب غير معيب ،

مناط حجية الأحكام ؟

(٥) جريمة «اركانها» ، علاقة السببية ، محكمة الموضوع «سلطتها» ، حكم
«تسبيبه» ، تسبيب غير معيب ،

علاقة السببية في المواد الجنائية؟ الفصل فيها موضوعي .

(٦) وصف التهمة . ضرب «افضى الى موت» . نيابة عامة . محكمة الموضوع «سلطانها في تغيير وصف التهمة» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» .

الأصل ان المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة .

تعديل المحكمة وصف التهمة باستبعاد نية القتل دون اسناد وقائع مادية أو عناصر جديدة لا يستلزم تنبيه الدفاع . مفاد ذلك .

١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام إلا ان إثارته لأول مرة امام محكمة النقض مشروطة بأن تحمل مدونات الحكم مقومات صحته .

٢ - من المقرر انه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا ، ان عليه ان كان يهمه تدوينه ان يطلب صراحة اثباته بالمحضر .

٣ - ان الدفع الذي تلتزم المحكمة بمواجهته والرد عليه في حكمها هو الذي يبدى في عبارة صريحة تشتمل على المراد منه . لما كان المدافع عن الطاعن اقتصر على القول بان «الواقعة بها اثنان متهمين وان شقيق المتهم اخذ براءة ولم يطعن عليه من النيابة وينعكس الحكم . على شقيقه (الطاعن) وطلب التأجيل» وهي عبارة مرسلة مجهولة لا تفيد الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

٤ - من المقرر ان مناط حجية الاحكام هو وخدة الخصوم والموضوع والسبب ، فلا يكفي سبق صدور حكم جنائي نهائي في محاكمة معينة ، بل يتعين ان يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية اتحاد في الموضوع وفي السبب وفي اشخاص المتهمين ، وكان الطاعن يذهب في أسباب طعنه الى ان الحكم السابق صدوره لم يتناول الطاعن وانما صدر ببراءة شقيقه ، فان كل ما يثيره في شأن خطأ الحكم في تطبيق القانون بعدم إعماله مقتضى المادتين

٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية وقصوره فى التسبب فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى حق الطاعن انه اعتدى على المجنى عليه بمطواة فأحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية الذى اورد مضمونه ، والتي اودت بحياته ، وكانت علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا ، واذ كان قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة الضرب المفضى الى الموت من الامور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى فصلت فى شأنها - اثباتا أو نفيا - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ، مادامت قد اقامت قضاها فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهت اليه - كما هى الحال فى الطعن المائل - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير قويم ، ولا يقدر فى ذلك ما يثيره من تعدد الأدوات المستخدمة فى إحدى إصابات المجنى عليه وذلك لما هو مقرر من انه يكفى لمساءلة الطاعن كفاعل أصلى ان يثبت الحكم أن الاعتداء الذى وقع منه على المجنى عليه قد ساهم فى إحداث الوفاة .

٦ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه على الواقعة ، واذ كانت الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها تلك التى اتخذها الحكم اساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل - على ما افصح عنه الحكم - هو استبعاد نية القتل ، دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة ، فان الوصف المعدل الذى نزلت اليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً جريمة الضرب المفضى الى الموت ، لم يكن يقتضى من المحكمة تنبيه الطاعن أو المدافع عنه مادام قد اقتصر على استبعاد احد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى ، ومن ثم فان دعوى البطلان فى الاجراءات والاخلال بحق الدفاع لا يكون لها محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر سبق محاكمته بأنهما قتلا عمدا بأن قام الآخر بشل حركته والاعتداء عليه ضربا بعصا بينما انهال عليه الطاعن طعنا بألة حادة (مطواة قرن غزال) قاصدين قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتى أودت بحياته . وطلبت معاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى و وشقيقى المجنى عليه ووالدته بصفتهم مدعين بالحق المدنى قبل المتهمين بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/١٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن أولا : بالسجن لمدة خمس سنوات والزمته المصروفات الجنائية باعتبار ان الواقعة ضرب افضى الى الموت . ثانيا : فى الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت والزمته مصروفات الدعوى المدنية ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الضرب الذى افضى الى الموت فقد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب والبطلان فى الاجراءات والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن النيابة العامة كانت قد وصفت الواقعة بأنها قتل عمد وقدمت الطاعن وشقيقه للمحاكمة وقضى ببراءة الأخير بما يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية وعدم جواز العودة اليها عملا بالمادتين ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وقد تمسك المدافع عن الطاعن بذلك بجلسة ١٧/٩/١٩٨٤ وعاود التمسك به بجلسة المحاكمة الأخيرة غير ان دفعه لم يثبت بمحضرها ، ودانه الحكم دون أعمال مقتضى المادتين سالفتي الذكر أو التعرض لهذا الأمر المتعلق بالنظام العام أو الرد على دفاعه فى شأنه . كما ان الحكم لم يبين رابطة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليه خاصة مع ما ورد بالتقرير الطبى من تعدد

الأدوات المستخدمة فى الجريمة . وقد غيرت المحاكمة وصف التهمة من القتل العمد الى الضرب المفضى الى الموت دون تنبيه الطاعن لهذا التعديل . كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه عليها ولم يجادل الطاعن فى أن لها معينها الصحيح فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام إلا ان اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطة بأن تحمل مدونات الحكم مقومات صحته ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً ، اذ عليه ان كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة إثباته بالمحضر ، وان الدفع الذى تلتزم المحكمة بمواجهته والرد عليه فى حكمها هو الذى يبدى فى عبارة صريحة تشتمل على المراد منه . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة ١٧ سبتمبر سنة ١٩٨٤ ان المدافع عن الطاعن اقتصر على القول بان «الواقعة بها اثنين متهمين وان شقيق المتهم اخذ براءة ولم يطعن عليه من النيابة وينعكس الحكم على شقيقه (الطاعن) ، وطلب التأجيل» وهى عبارة مرسلة مجهلة لا تفيد الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وكانت باقى محاضر الجلسات قد خلت من تمسك الطاعن بهذا الدفع ، كما ان مدونات الحكم لا ترشح لقيامه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان مناط حجية الاحكام هو وحدة الخصوم والموضوع والسبب ، فلا يكفى سبق صدور حكم جنائى نهائى فى محاكمة معينة بل يتعين ان يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية اتحاد فى الموضوع وفى السبب وفى اشخاص المتهمين ، وكان الطاعن يذهب فى اسباب طعنه الى ان الحكم السابق صدوره لم يتناول الطاعن وانما صدر ببراءة شقيقه ، فان كل ما يثيره فى شأن خطأ الحكم فى تطبيق القانون بعدم إعماله مقتضى المادتين ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية وقصوره فى التسبب فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى حق الطاعن انه اعتدى على المجنى عليه بمطواة فأحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية الذى أورد مضمونه ، والتى أودت بحياته ،

وكانت علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما آتاه عمدا ، واذ كان قيام رابطة السببية في الاصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى الى الموت من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى فصلت في شأنها - اثباتا أو نفيا - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ، مادامت قد اقامت قضاءها في ذلك على اسباب تؤدي الى ما انتهت اليه - كما هي الحال في الطعن الماثل - فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم ، ولا يقدر في ذلك ما يثيره من تعدد الأدوات المستخدمة في إحدى إصابات المجنى عليه وذلك لما هو مقرر من انه يكفي لمساءلة الطاعن كفاعل أصلي ان يثبت الحكم ان الاعتداء الذي وقع منه على المجنى عليه قد ساهم في إحداث الوفاة . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن وآخر سبقت محاكمته بتهمة القتل العمد ، فعدلت المحكمة وصف التهمة الى الضرب المفضى الى الموت ، وكان الأصل ان المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة ، واذا كانت الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها تلك التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل - على ما أفصح عنه الحكم - هو استبعاد نية القتل دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة ، فإن الوصف المعدل الذي نزلت اليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكبا جريمة الضرب المفضى الى الموت ، لم يكن يقتضى من المحكمة تنبيه الطاعن أو المدافع عنه مادام قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ، ومن ثم فان دعوى البطلان في الاجراءات والاخلال بحق الدفاع لا يكون لها محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسن رضوان ومحمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة ومحمود بهى الدين عبد الله .

(١١٧)

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٥٥ القضائية

نقض «التقرير بالطعن وأيداع الاسباب» ميعاده.

مجرد وجود الطاعن فى السجن لا ينهض عذرا لتقديم اسباب الطعن بعد الميعاد . مادام لا يدعى انه حيل بينه وبين محاميه .
التقرير بالطعن . مناط اتصال المحكمة به ، وتقديم الاسباب شرط لقبوله لا يغنى احدهما عن الآخر .

ان وجود الطاعن فى السجن وقت التقرير بالطعن لا ينهض بمجرد عذرا لتقديم اسبابه بعد الميعاد مادام الطاعن لا يدعى انه حيل بينه وبين الاتصال بمحاميه ، وكان من المقرر ان التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه بما يستوجب ايداع اسباب الطعن فى نفس الميعاد المقرر للطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد التعاطى جوهر مخدرا (مادة اللامفيتامين) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته الى محكمة

جنايات بنها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٧ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ١٥ من الجدول الأول الملحق بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه ألف جنيه وبمصادرة المخدر والمضبوطات باعتباره الاحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بجلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٨٤ من محكمة جنايات وفي ذات التاريخ قرر المحكوم عليه - وهو في السجن - بالطعن فيه بطريق النقض بيد أن الاسباب التي بنى عليها طعنه لم تودع الا بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٨٥ ، بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو اربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى - وتعلل الطاعن بأنه كان قد تعذر عليه الاتصال بمحاميه من محبسه . لما كان ذلك ، وكان وجود الطاعن في السجن وقت التقرير بالطعن لا ينهض بمجرد عذرا لتقديم أسبابه بعد الميعاد مادام الطاعن لا يدعى أنه حيل بينه وبين الاتصال بمحاميه ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه بما يستوجب ايداع أسباب الطعن في نفس الميعاد المقرر للطعن . ولما كان الثابت ان الطاعن وان قرر بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد الا أن أسباب الطعن لم تقدم الا بعد فواته ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسن رضوان ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(١١٨)

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) ضرب «ضرب احدث عاهة» . محاماه . وكالة . دفاع . الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره . اجراءات المحاكمة . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب . محكمة الجنایات «الاجراءات امامها» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها . ما يقرره الوكيل بحضور موكله . بمثابة ما يقرره الموكل . ما لم ينفيه بنفسه بالجلسة . أساس ذلك ؟ .

الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ماهيته ؟

الدفاع وان تعدد المدافعون وحدة لا تتجزأ . ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم . عدم تمسك الطاعن بأن الدفاع انقسم على وكيليه . اعراض المحكمة عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ونزل عنه المدافع الآخر . لا اخلال بحق الدفاع . مثال :

(٢) اثبات «خبرة» . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره .

عدم التزام محكمة الموضوع بطلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته . مادام ان الواقعة قد وضحت لديها أو ان المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى .

(٣) اثبات «بوجه عام» . رابطة السببية . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها . ضرب «احدث عاهة» . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .

رابطة السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها . مثال لتسبیب سائق لتوافر

رابطة السببية فى جريمة ضرب أحدث عامة .

(٤) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» ، اثبات «خبرة» ، دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ، ما لا يوفره» ، حكم «تسببيه» ، تسبب غير معيب» .

حق محكمة الموضوع ان تجزم بما لا يجزم به الخبير . حد ذلك ؟

(٥) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» ، دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ، ما لا يوفره» ، حكم «تسببيه» ، تسبب غير معيب» .

الدفع بارتكاب آخر الجريمة . موضوعى . عدم التزام المحكمة بالرد عليه استقلا .
اكتفاء بأدلة الاثبات القائمة بالدعوى .

١ - من المقرر ان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه ، الا اذا نفاه أثناء نظر القضية فى الجلسة ، وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه ، هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكان الدفاع - وان تعدد المدافعون - وحدة لا تتجزأ ، لأن كل مدافع انما ينطق بلسان موكله ، ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر فى اسباب طعنه الى ان الدفاع انقسم على وكيليه اللذين لم يشيرا بدورهما الى شىء من ذلك فى مرافعتهما ، فان ما يثيره الطاعن من حالة اخلال المحكمة بحقه فى الدفاع لاعراضها عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ثم نزل عنه - من بعد - المدافع الآخر يكون غير سديد .

٢ - ان محكمة الموضوع لا تلتزم باستدعاء الطبيب الذى وضع التقرير أو كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ، مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى ، ومادام ان استنادها الى رأى الذى انتهى اليه الخبير ، هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .

٣ - من المقرر ان اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية ، مسألة

موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع ، فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ، مادام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه ، وكان ما اثبته الحكم - على ما سلف بيانه - من ان الطاعن ضرب المجنى عليها بيده فأحدث بها الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف عنها فقد العين اليسرى ابصارها ، يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا يرتبط بتخلف العاهة تلك ، ارتباط السبب بالمسبب لأنه لولا الضرب باليد لما حدثت تلك الاصابة فان ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى يكون غير سديد .

٤ - الأصل ان لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له فيها .

٥ - لما كان ما يثيره الطاعن من احتمال ان تكون العاهة المستديمة من فعل شخص غيره - وبغرض أنه اثار ذلك أمام محكمة الموضوع - مردودا بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الادلة فيها ، مما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه استقلالا ، اكتفاء بأخذها بأدلة الاثبات القائمة فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه ضرب عمدا ... بيده على عينها فأحدث بها الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديها من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد ابصارها العين اليسرى بما يقدر بنحو ٣٥٪ . وطلبت احواله الى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ ٢٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، انه اذ دانه بجريمة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة والزمه بالتعويض ، قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة لم تستجب الى طلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعى او كبير الأطباء الشرعيين فيما اذا كان من الممكن ان ينشأ عما أسند اليه من ضرب ، احداث ثقب فى ما قوله العين ، وأغفلت الرد على دفاعه بانعدام علاقة السببية بين الاصابة المنسوب اليه احداثها وفقد العين اليسرى للمجنى عليها ابصارها ، وهو ما لم يقطع به التقرير الطبى الشرعى ، واحتمال ان تكون العاهة من فعل آخر ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احداث العاهة المستديمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة تؤدى الى ما رتبها عليها ، مستمدة مما شهدت به المجنى عليها من ان الطاعن ضربها بيده ضربتين على عينها اليسرى فأحدث بها الاصابة التى نشأت عنها العاهة ، وما ثبت من التقرير الطبى الشرعى من ان اصابة العين اليسرى للمجنى عليها ، تحدث من جسم صلب راض ، وقد يكون كتصوير المجنى عليها للحادث ، وفى تاريخ قد يتفق وتاريخ اصابتها ، وقد حدث لها ثقب بالماقولة مع تحلل فى انسجتها ، مما تسبب عنه فقد ابصار هذه العين ، ولا جدوى من علاجها ، وقد تحدث الاصابة من مثل اللكم ، وان فقد ابصار العين يعتبر عاهة مستديمة تقدر بحوالى خمسة وثلاثين فى المائة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن اول من ترفع عن الطاعن اختتم مرافعته طالبا أصليا البراءة واحتياطيا اعلان الطبيب محرر التقرير او مناقشة كبير الأطباء الشرعيين فيما اذا كان من الممكن ان يحدث ثقب الماقولة من عدمه ، ثم تلاه

محام ثان ترافع فى الدعوى ، وانتهى الى طلب البراءة ورفض الدعوى المدنية ، دون اعتراض من الطاعن ولا تعقيب ممن طلب مناقشة الطبيب واضع التقرير الطبى أو كبير الأطباء الشرعيين ، وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه ، الا اذا نفاه اثناء نظر القضية فى الجلسة ، وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه ، هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكان الدفاع - وان تعدد المدافعون - وحدة لا تتجزأ ، لأن كل مدافع انما ينطق بلسان موكله ، ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر فى اسباب طعنه الى ان الدفاع انقسم على وكيليه اللذين لم يشيرا بدورهما الى شىء من ذلك فى مرافعتهما ، فان ما يثيره الطاعن من قالة اخلال المحكمة بحقه فى الدفاع لاعراضها عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ثم نزل عنه - من بعد - المدافع الآخر ، يكون غير سديد هذا فضلا عن ان محكمة الموضوع لا تلتزم باستدعاء الطبيب الذى وضع التقرير أو كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ، مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى ، ومادام ان استنادها الى رأى الذى انتهى اليه الخبير ، هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون ، واذ كان مفاد ما أورده الحكم ان الطاعن هو الذى احدث اصابة عين المجنى عليها دون ان يشترك أحد غيره فى ضربها ، وأن تلك الاصابة هى التى نشأت عنها العاهة المستديمة ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك يكفى ويسوغ به ما انتهى اليه من مساءلة الطاعن عن جريمة احداث العاهة المستديمة واطراح دفاعه - على السياق المتقدم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية ، مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع ، فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ، مادام الحكم قد اقام قضاءه على اسباب تؤدى الى ما انتهى اليه ، وكان ما أثبتته الحكم - على ما سلف

بيانه - من ان الطاعن ضرب المجنى عليها بيده فأحدث بها الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف عنها فقد العين اليسرى ابصارها ، يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا يرتبط بتخلف العاهة تلك ، ارتباط السبب بالمسبب لأنه لولا الضرب باليد لما حدثت تلك الاصابة ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى ، يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من اعتماد الحكم على التقرير الطبى مع انه بنى على الترجيح لا القطع ، مردودا بأن الأصل ان لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها وأكدت له لديها - كما هو واقع الحال فى الدعوى الماثلة - فان النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون على غير سند لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من احتمال ان تكون العاهة المستديمة من فعل شخص غيره - وبفرض انه اثار ذلك أمام محكمة الموضوع - مردودا بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه استقلالا ، اكتفاء بأخذها بأدلة الاثبات القائمة فى الدعوى ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين : الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة ومحمد نجيب صالح وعوض
جادو ومحمد نبيل رياض .

(١١٩)

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٥ القضائية

حكم «بطلانه» . قضية «صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى» . نظام عام .
وجوب امتناع القاضى عن الاشتراك فى نظر الدعوى والفصل فيها اذا قام به سبب من
اسباب عدم الصلاحية . ولو لم يرده أحد الخصوم . أساس ذلك ؟
صلاحية القاضى من قواعد النظام العام يترتب على مخالفتها بطلان تشكيل المحكمة
وما باشرته من اجراءات .
حضور محام . شقيق لأحد أعضاء الدائرة التى فصلت فى الدعوى . تحقيقات النيابة
العامة وأمام قاضى المعارضات وجلسة سماع الأقوال أمام محكمة الجنايات . وتقديمه
دفاعا فيها عن المتهمين . اثره . عدم صلاحية الدائرة .

١ - لما كان البين من استقرار التشريعات الاجرائية المتعاقبة ان الشارع
قد حرص على التنصيص - وعلى سبيل الحصر - على الاسباب التى يتأبى
معها صلاحية القاضى لنظر الدعوى والفصل فيها فأوردها فى المادة ٣١٣
من قانون المرافعات القديم ومنها استقى المشرع المادة ٢٤٧ من قانون
الاجراءات الجنائية التى يجرى نصها بأن «يمتنع القاضى ان يشترك فى نظر
الدعوى اذا» وكذلك المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
التي تنص «يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو
لم يرده احد الخصوم فى الأحوال الآتية» ورأى المشرع من ايراد اسباب
عدم الصلاحية التى اعتبرها من النظام العام وهو خلو ذهن القاضى عن

موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا ولذلك فان النص في المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ في شأن السلطة القضائية والتي تقابل المادة ١٨ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على انه «لا يجوز ان يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم درجة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية كما لا يجوز ان يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى ولا يعتد بتوكيل المحامي اذا كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضي بنظر الدعوى» يدل على شرعة المشرع ومنهاجه في أصل من أصول قضاء الحكم تحصيلنا للقاضي من مواطن التأثير التي يدعن لها البشر واستشرافا لترسيخ مظهر الحيدة - وهو جوهر العدالة في صدور المواطنين وقطعا لإدابر الاسترابة في حكم القاضي وحفاظا على توقيره وجلال الحكم في نفوس الناس عامة ايا كان مآل الحكم في الدعوى ولما كان المشرع اذ رتب البطلان جزاء على مخالفة ما حظره الأمر الذي نصت عليه المادة ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأن «يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم» فقد أوجب على القاضي التنحي اذا قام به سبب من الأسباب المنصوص عليها حتى ولو لم يكن هناك طلب من الخصوم برده، ذلك لأن صلاحية القاضي هي من القواعد المتعلقة بالنظام العام والتي يترتب على مخالفتها بطلان تشكيل المحكمة وبالتالي بطلان جميع الاجراءات التي باشرتها . لما كان ذلك وكان الشارع قد حرص في المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٢ ان تكون قاطعة الدلالة في مبنائها ومعناها على عدم الاعتداد بتوكيل المحامي اذا كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضي بنظر الدعوى فانها كذلك قد أوجبت على القاضي التنحي عن نظر الدعوى اذا وجدت صلة بين المدافع عن الخصوم وبين القاضي الذي نظر الدعوى لاتحاد العلة سواء تمثل اتصال المحامي بالدعوى بحضوره أمام ذلك

القاضى وابداء الدفاع شفاهة أو تقديم دفاع مسطور شملته اوراق الدعوى ذلك لأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان القاضى الجنائى يكون عقيدته من اوراق الدعوى جميعها المطروحة أمامه والتي تؤثر فى تكوين هذه العقيدة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها ان الاستاذ... المحامى شقيق السيد المستشار... رئيس الدائرة التى فصلت فى الدعوى قد حضر مع المتهمين السادس والثامن التحقيقات التى باشرتھا النيابة العامة كما حضر مع المتهم الثامن أمام قاضى المعارضات بجلسة ١٩٨٢/٤/٢٣ وحضر مع المتهم السادس جلسة سماع الأقوال أمام محكمة الجنائيات بتاريخ ١٩٨٢/٦/٦ وتولى الدفاع عنه شفاهة وسطر دفاعه الموضوعى بمحضر الجلسة كما قدم طلبا الى السيد المحامى العام لنيابة غرب الاسكندرية عن المتهم الثامن يطلب سماع شهود تتضمن دفاعا موضوعيا ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق ان المحكمة بذلك التشكيل قد فصلت فى الدعوى رغم توافر سبب من أسباب عدم الصلاحية الواردة فى المادة ٧٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية مما كان لزومه ان يمتنع القاضى الذى قام به المانع عن نظرها والحكم فيها ، لما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد ساقطت تأكيدا لهذا السبب من أسباب طعنها ان الحكم قد تساند فى قضائه ببراءة المتهمين السادس والثامن الى ما سطر بدفاع المتهم السادس بجلسة سماع الأقوال أمام محكمة الجنائيات وما ورد بالمذكرة المقدمة للمحامى العام لنيابة غرب الاسكندرية بدفاع المتهم الثامن الا ان منعها فى هذا الخصوص - وأيا كان وجه الرأى فيه - اذ ينصرف الى أسباب الحكم فانه يكون عديم الجدوى لأنه لا يرد على محل قابل له مادام ان الثابت مما سلف البيان ان احد قضاة المحكمة التى فصلت فى الدعوى قام به سبب يجعله غير صالح لنظرها ومن ثم يضحى الحكم الصادر منها برمته باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها . لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم : بأنهم المتهمة الأولى وهى من أرباب الوظائف العمومية «مهندسة بالهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج» ارتكبت تزويرا فى محررات رسمية هى شهادات الهيئة المذكورة ارقام ٥٤١١ ، ٥٤١٢ ، ٥٤١٣ فى ٢٨ من يوليو سنة ١٩٨٢ ، ٥٦٦٠ ، ٥٦٦٢ ، ٥٦٦٩ ، ٥٦٧٠ فى ١١ من اغسطس سنة ١٩٨٢ ، ٥٦٩٨ فى ١٢ من اغسطس سنة ١٩٨٢ ، ٦٦٩٠ فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ ، ٧٠٣١ فى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ والشهادة المؤرخة فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ بأسماء المتهمين من الثالث للخامس والسابع والتاسع على التوالى وذلك بجعلها واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن أثبتت فى كل منها خلافا للحقيقة وورد رسالة حديد التسليح الخاصة بكل شهادة لميناء الاسكندرية البحرى على البواخر يوليوس ، باسيفيك مازنيز ، باين لايت ، بيتوتى سوسه ، وجام اطلانتىكو قبل وصولها للميناء - مع علمها بذلك - وضمنت كل من هذه الشهادات زورا بيانا يفيد دراسة المستندات والأوراق الخاصة بكل رسالة ونتائج الاختبارات الميكانيكية بعد معاينتها لها باعتبارها حديد تسليح ووقعت على هذه الشهادات بامضائها توصلا للافراج عنها .. ثانيا : المتهمين الأولى والثانى : وهما من ارباب الوظائف العمومية «مهندسين بالهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج» ارتكبا تزويرا فى محرر رسمى هو شهادة الهيئة المذكورة رقم ١٥٤٠ فى ١٤ من مارس سنة ١٩٨٢ وذلك بجعلها واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن اثبتا بها ان الباخرة «اسكوبى» وصلت لميناء الاسكندرية البحرى بتاريخ اول مارس سنة ١٩٨٢ بدلا من ٨ من مارس سنة ١٩٨٢ وأن رسالة الحديد الواردة عليها مطابقة للمواصفات المصرية كحديد تسليح - على خلاف الحقيقة - وسلمها للمتهم الرابع توصلا للافراج عن الرسالة من مصلحة جمارك

الاسكندرية ، ثالثا : المتهم الثالث : وهو ليس من ارباب الوظائف العمومية (صاحب الشركة المصرية التجارية للحديد والمعادن) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمة الأولى فى ارتكاب التزوير فى محررات رسمية هى شهادات الهيئة المصرية العام للتوحيد القياسى وجودة الانتاج ارقام ٥٤١١ ، ٥٤١٢ ، ٥٤١٣ فى ٢٨ من يوليو سنة ١٩٨٢ ، ٥٦٧٠ فى ١١ من اغسطس بأن اتفق معها على ذلك وساعدها بأن امدها بالبيانات الخاصة بتلك الرسائل الواجب ادراجها بالمحررات سالفه الذكر فأثبتت تلك البيانات المزورة بالشهادات المذكورة على النحو المبين بموضوع التهمة الأولى فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. رابعا : المتهمين الرابع والخامس : وهما ليسا من ارباب الوظائف العمومية (صاحب الشركة الدولية لتسويق الصلب) اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأولى والثانى فى ارتكاب التزوير فى محرر رسمى هو شهادة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج رقم ١٥٤٠ فى ١٤ من مارس سنة ١٩٨٣ بأن اتفقا معهما على ذلك وساعدهما بأن امداهما بالبيانات الخاصة برسالتيهما الواجب ادراجها بالشهادة المذكورة . فأثبتا تلك البيانات المزورة بالشهادة المذكورة على النحو المبين بموضوع التهمة الثانية فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

خامسا : المتهم السادس : وهو ليس من ارباب الوظائف العمومية (صاحب شركة للحديد) اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمة الأولى فى ارتكاب التزوير فى محررين رسميين هما شهادتى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج رقم ٧٠٣١ فى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ والشهادات المؤرخة ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ باسم المتهم السابع بأن اتفق معها على ذلك وساعدها بأن امدها بالبيانات الخاصة برسالتيه الواجب ادراجها بالمحررين سالفى الذكر - فأثبتتها بالشهادتين المذكورتين على النحو المبين بموضوع التهمة الأولى - فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

سادسا : المتهم الثامن : وهو ليس من ارباب الوظائف العمومية «مدير مبيعات شركة الزهراء للاستيراد والتصدير» اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأولى فى ارتكاب التزوير فى محرر رسمى هو شهادة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج رقم ٦٦٩٠ فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ بأن اتفق معها على ذلك وساعدها بأن امدتها بالبيانات الخاصة بالرسالة الواجب ادراجها بالمحرر سالف الذكر فأثبتت تلك البيانات المزورة بالشهادة المذكورة على النحو المبين بموضوع التهمة الأولى فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . سابعا : المتهمين من الثالث للسادس والمتهم الثامن : استعملوا المحررات الرسمية المزورة سالفه الذكر مع علمهم بتزويرها بأن قدموها للموظفين المختصين بمصلحة الجمارك للافراج عن هذه الرسائل - وقد تم الافراج عنها بالفعل . ثامنا : المتهمين من الثالث للخامس والمتهمين السابع والتاسع : استوردوا احدى السلع الخاضعة للرقابة النوعية على الواردات «حديد التسليح» موضوع الشهادات المزورة سالفه الذكر دون تمام فحصها . واحالتهم الى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا للمتهم السابع وحضوريا لباقي المتهمين عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما نسب اليهم .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه انه مشوب بالبطلان ذلك بأن الثابت من الأوراق ان المحامى وهو شقيق لرئيس دائرة محكمة جنايات الاسكندرية التى أصدرت الحكم - حضر بصفته محاميا موكلا عن المتهمين السادس والثامن والتاسع جلسات التحقيق الابتدائى الذى أجرته معهم النيابة العامة وجلسات المعارضة فى امر حبسهم كما قدم مذكرة

مؤرخة ١٩٨٣/٤/٢٦ ارفقت بأوراق الدعوى انطوت على دفاع موضوعى وكانت من الأوراق التى بسطت على المحكمة عندما فصلت فى الدعوى بل انها اعتنقت وجهة النظر المثارة بها بأسباب حكمها مما يقوم معه سبب عدم صلاحية رئيس الدائرة لنظر الدعوى عملاً بالمادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهو ما يشوب الحكم المطعون فيه بالبطلان وفقاً لذلك النص وأعمالاً للمادتين ٤٦ ، ٤٧ من قانون المرافعات .

وحيث ان البين من استقراء التشريعات الاجرائية المتعاقبة ان الشارع قد حرص على التنصيص - وعلى سبيل الحصر - على الاسباب التى يتأبى معها صلاحية القاضى لنظر الدعوى والفصل فيها فأوردها فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم ومنها استقى المشرع المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى يجرى نصها بأن يمتنع على القاضى ان يشترك فى نظر الدعوى اذا وكذلك المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تنص «ان يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده احد الخصوم فى الأحوال الآتية» واراد المشرع من ايراد اسباب عدم الصلاحية التى اعتبرها من النظام العام وهو خلو ذهن القاضى من موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً ولذلك فان النص فى المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ فى شأن السلطة القضائية والتى تقابل المادة ١٨ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على انه «لا يجوز ان يجلس فى دائرة واحدة قضاة بينهم درجة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بدخول الغاية كما لا يجوز ان يكون ممثل النيابة أو ممثل احد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى» يدل على شرعة المشرع ومنهاجه فى أصل من أصول قضاء الحكم تحصيناً للقاضى من مواطن التأثير التى يذعن لها البشر واستشراقاً لترسيخ مظهر الحيادة - وهو جوهر العدالة فى صدور المواطنين وقطعاً لدابر الاسترابة فى حكم القاضى وحفاظاً على توقيره

وجلال الحكم فى نفوس الناس عامة ايا كان مآل الحكم فى الدعوى ولما كان المشرع اذ رتب البطلان جزاء على مخالفة ما حظره الأمر الذى نصت عليه المادة ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأن «يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم.....» فقد اوجب على القاضى التنحى اذا قام به سبب من الأسباب المنصوص عليها حتى ولو لم يكن هناك طلب من الخصوم برده ، ذلك لأن صلاحية القاضى هى من القواعد المتعلقة بالنظام العام والتي يترتب على مخالفتها بطلان تشكيل المحكمة وبالتالي بطلان جميع الاجراءات التى باشرتها . لما كان ذلك وكان الشارع قد حرص فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٢ ان تكون قاطعة الدلالة فى مبنائها ومعناها على عدم الاعتداد بتوكيل المحامى اذا كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضى بنظر الدعوى فانها كذلك قد اوجبت على القاضى التنحى عن نظر الدعوى اذا وجدت صلة بين المدافع عن الخصوم وبين القاضى الذى نظر الدعوى لاتحاد العلة سواء تمثل اتصال المحامى بالدعوى بحضوره أمام ذلك القاضى وابداء الدفاع شفاهة أو تقديم دفاع مسطور شملته اوراق الدعوى ذلك لأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان القاضى الجنائى يكون عقيدته من اوراق الدعوى جميعها المطروحة امامه والتي تؤثر فى تكوين هذه العقيدة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها ان الاستاذ..... المحامى شقيق السيد المستشار..... رئيس الدائرة التى فصلت فى الدعوى قد حضر مع المتهمين السادس والثامن التحقيقات التى باشرتها النيابة العامة كما حضر مع المتهم الثامن أمام قاضى المعارضات بجلسة ٢٣/٤/١٩٨٢ وحضر مع المتهم السادس جلسة سماع الأقوال أمام محكمة الجنايات بتاريخ ٦/٦/١٩٨٢ وتولى الدفاع عنه شفاهة وسطر دفاعه الموضوعى بمحضر الجلسة كما قدم طلبا الى السيد المحامى العام لنيابة غرب الاسكندرية عن المتهم الثامن يطلب سماع شهود تتضمن دفاعا موضوعيا ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق ان المحكمة بذلك التشكيل قد فصلت فى الدعوى رغم توافر سبب من أسباب

عدم الصلاحية الواردة فى المادة ٧٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية مما كان لزومه ان يمتنع القاضى الذى قام به المانع عن نظرها والحكم فيها ، لما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد ساقطت تأكيداً لهذا السبب من أسباب طعنها ان الحكم قد تساند فى قضائه ببراءة المتهمين السادس والثامن الى ما سطر بدفاع المتهم السادس بجلطة سماع الأقوال أمام محكمة الجنايات وما ورد بالمنكرة المقدمة للمحامى العام لنيابة غرب الاسكندرية بدفاع المتهم الثامن الا ان منعها فى هذا الخصوص - وأيا كان وجه الراى فيه - ان ينصرف الى أسباب الحكم فانه يكون عديم الجدوى لأنه لا يرد على محل قابل له مادام ان الثابت مما سلف البيان ان احد قضاة المحكمة التى فصلت فى الدعوى قام به سبب يجعله غير صالح لنظرها ومن ثم يضحى الحكم الصادر منها برمته باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها . لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(١٢٠)

الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) اثبات «بوجه عام» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب
الطعن» . مايقبل منها» .

كفاية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة كى تقضى بالبراءة . حد ذلك ؟

(٢) اجراءات «اجراءات المحاكمة» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض
«اسباب الطعن» . مايقبل منها» . ذبح انثى ماشيه .

وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . استناد الحكم
إلى واقعة لا أصل لها في الأوراق . يعيبه . مثال لتسبيب معيب للقضاء بالبراءة في
جريمة ذبح انثى ماشية قبل استبدال قواطعها وخارج السلخانة .

(٣) ذبح حيوانات . قرارات وزارية . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض .
«اسباب الطعن» . مايقبل منها» .

حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل في السلخانات العامة والاماكن المخصصة
للذبح أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع . للمحافظ المختص التصريح
بالذبح يوم الأربعاء بفرض تجهيز اللحوم . المادة الأولى من قرار التموين رقم ٢٨٦ لسنة
١٩٨١ .

قضاء الحكم ببراءة المطعون ضده من تهمة الذبح في غير الأيام المصرح بها استناداً
إلى حدوث الواقعة يوم الاربعاء دون التحقق من وجود قرار من محافظ الاقليم باباحة
الذبح في هذا اليوم . قصور .

(٤) قانون «تفسيره» . قرارات وزارية . مصادرة . عقوبة «العقوبة التكميلية» .
نقض «حالات الطعن» . الخطأ في القانون» . الحكم في الطعن» .

وجوب الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة المخلفة عن الجريمة . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟

القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . مثال .

١ - من المقرر أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية ادلة الثبوت عليها الا أن حد ذلك أن يشتمل حكمها على مايفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيره ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات .

٢ - من المقرر ان الاحكام يجب ان تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فاذا استند الحكم الى رواية او واقعة لا اصل لها فى التحقيقات فانه يكون معيبا لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت الرواية او الواقعة هى عماد الحكم .

٣ - لما كانت المادة الاولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه «يحظر فى ايام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع ذبح الحيوانات المعدة لحمها للاكل فى السلخانات العامة والاماكن المخصصة للذبح ويجوز للمحافظ المختص بالتصريح بالذبح فى السلخانات العامة والاماكن المعدة للذبح يوم الاربعاء بغرض تجهيز اللحوم» . وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة الذبح فى غير الايام المصرح بها قانونا باعتبار ان الواقعة حدثت يوم الاربعاء وهو مصرح فيه بالذبح ، دون ان يتحقق من وجود قرار لمحافظ الاقليم بالتصريح بذلك ، ومن ثم يكون الحكم قد جاء قاصرا بما يستوجب نقضه .

٤ - لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٤٣ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المستبدلة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ والفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧٨ لسنة

١٩٧٤ توجب فى جميع الاحوال الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الحكم بمصادرة تلك اللحوم فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما كان يتعين معه تصحيحه والقضاء بهذه العقوبة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده اولا : ذبح انتى الماشية غير المستوردة قبل استبدال جميع قواطعها . ثانيا : ذبح انتى الماشية خارج السلخانة . ثالثا : ذبح حيوانا معدة لحومه للاستهلاك الاسمى فى غير الايام المصرح بها قانونا . واحالته الى محكمة جنايات سوهاج لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما اسند اليه .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بتبرئه المطعون ضده من تهم ذبح انتى ماشيه قبل استبدال جميع قواطعها وخارج السلخانة وفى غير الايام المصرح بها قانونا قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، كما أخطأ فى الاسناد وتطبيق القانون ، ذلك بانه لم يعرض لدلالة ماحوته الاوراق من اعتراف المطعون ضده بمحضر الضبط والتحقيق بملكيتة لانتى الماشية محل الواقعة وتكليفه آخر بذبحها لحسابه واسهامه فى عملية الذبح ، وان ما تساند اليه فى قضائه بالبراءة على ما أقر به من قيامه بطهى الطعام للمطعون ضده وما رتبته على ذلك من قيام الاول بعملية الذبح ، يخالف ما جاء باقواله نفيا لتلك الواقعة ووجوده بالقاهرة للعلاج فى ذلك الوقت ، كما ان الثابت من اقوال الطبيب البيطرى ان الذبح لم يكن اضطراريا وان المسافة بين مكان الذبح وأقرب سلخانة لاتجاوز الاربعة كيلو مترات مما كان يتعين معه القيام بالذبح بالسلخانة هذا فضلا عن ان يوم الضبط صادف يوم الاربعاء وهو محظور الذبح فيه بنص المادة

الاولى من قرار وزير التموين رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ . وأخيرا فان الحكم أغفل القضاء بمصادرة اللحم المضبوط وهى وجوبه بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٤٣ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المستبدلة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه أورد تبريرا لقضائه بالبراءة بما مفاده ان المطعون ضده استأجر لعملية الذبح وطهى الطعام وأن هذا الاخير قد أقر بتلك الواقعة ، وان الاوراق لم تنف ان يكون الذبح اضطراريا ، هذا فضلا عن انه لم يثبت ان المسافة بين محل اقامة المطعون ضده ومكان السلخانة تقل عن الخمسة كيلو مترات ، وأن يوم الضبط صادف يوم الاربعاء وفى هذا اليوم يصرح بالذبح دون البيع لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ولئن كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية ادلة الثبوت عليها الا ان حد ذلك أن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيره ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات ، كما انه من المقرر ان الاحكام يجب ان تبني على اسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فاذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا اصل لها فى التحقيقات فانه يكون معيبا لابتناؤه على اساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هى عماد الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان المطعون ضده أقر بالتحقيقات بملكيته لانثى الماشية المضبوطة وأنها أقل من السن القانونى كما أقر باستجاره لشخص لذبحها ومشاركته له فى عملية الذبح كما ان ... انكر وجوده بالبلدة فى تاريخ الواقعة وانه كان بمدينة القاهرة للعلاج فى ذلك الوقت كما انكر قيامه بطهى الطعام لحفل ختان ابن المطعون ضده ، هذا فضلا عن ان الثابت من أقوال الطبيب البيطرى ان الذبح لم يكن اضطراريا وان المسافة بين مكان الذبح والسلخانة حوالى اربعة كيلو مترات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى تبرئه المطعون ضده دون ان يعرض لاقواله بمحاضر ضبط الواقعة والتحقيق والمستفاد منها ملكيته لانثى الماشية

المضبوطة واشتراكه في عملية الذبح ، كما لم يعرض لدلالة اقوال الطبيب البيطري من ان الذبح لم يكن اضطراريا وان مكانه ومكان اقرب سلخانة لا تتجاوز المسافة بينهما اربعة كيلو مترات ، وكان الحكم قد خلا مما يفيد ان المحكمة قد فطنت الى تلك الاقوال ووازنتها فان ذلك مما ينبىء بأنها اصدرت حكمها دون ان تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها هذا فضلا عن انها قضت بما لا اصل له في التحقيقات عندما نكرت - على غير الحقيقة - ان ... اقر بقيامه بطهى الطعام لحفل ختان ابن المطعون ضده ورتبت على ذلك قيامه بذبح انثى الماشية المضبوطة ، ومن ثم فان حكمها يكون مشوبا بالنقصور فضلا عن مخالفته للثابت بالاوراق مما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ذلك وكانت المادة الاولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ تنص على انه يحظر فى ايام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع ذبح الحيوانات المعدة لحمها للاكل فى السلخانات العامة والاماكن المخصصة للذبح ويجوز للمحافظ المختص بالتصريح بالذبح فى السلخانات العامة والاماكن المعدة للذبح يوم الاربعاء بغرض تجهيز اللحوم وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة الذبح فى غير الايام المصرح بها قانونا باعتبار ان الواقعة حدثت يوم الاربعاء وهو مصرح فيه بالذبح ، دون ان يتحقق من وجود قرار لمحافظ الاقليم بالتصريح بذلك ، ومن ثم يكون الحكم قد جاء قاصرا بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ١٤٣ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المستبدلة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ والفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ توجب فى جميع الاحوال الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الحكم بمصادرة تلك اللحوم فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما كان يتعين معه تصحيحه والقضاء بهذه العقوبة ، الا انه لما كان الحكم قد شابته القصور فى التسبيب على النحو السابق ايضاحه فانه يتعين ان يكون مع النقص الاعادة لما هو مقرر من ان القصور فى التسبيب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومحمد
نبيل رياض .

(١٢١)

الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ القضائية

(١) تزوير «تزوير الأوراق الرسمية» • جريمة «أركانها» • حكم «تسبيبه» • تسبیب
غير معيب، •

جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية . صدورها فعلا من الموظف المختص بتحريرها .
غير لازم لتحقيقها . إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها . كاف لتحقيق الجريمة
ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للأيهام برسميتها .
جواز أن يكون المحرر عرفيا أول الأمر . ثم تحول إلى محرر رسمى بتداخل موظف
مختص فيه .

العبارة بما يؤول اليه المحرر . لا بما كان عليه أول الأمر .

(٢) تزوير «تزوير الأوراق الرسمية» • جريمة «أركانها» • حكم تسبيبه • تسبیب
غير معيب، •

مجرد تغيير الحقيقة فى المحرر الرسمى . بطريق الغش . بوسيلة مما نص عليه
القانون . تتحقق به جريمة التزوير فى المحررات الرسمية .

(٣) تزوير «تزوير الأوراق الرسمية» • اشتراك • اثبات «بوجه عام» •

الاشتراك فى التزوير . لا يلزم التليل عليه بأدلة مادية محسوسة . كفاية استخلاصه من
ظروف الدعوى وملابساتها .

(٤) تزوير «تزوير الأوراق الرسمية» • جريمة «أركانها» • قصد جنائى .

اثبات الحكم المطعون فيه . استعمال الطاعن المحرر المزور . مع علمه بتزويره . اثارته
انتفاء القصد الجنائى لديه . غير مقبول . مثال .

(٥) دفع «الدفع ببطلان الاعتراف» • اثبات «اعتراف» • نقض «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها» •

عدم دفع الطاعن ببطلان اعتراف متهم آخر عليه • امام محكمة الموضوع • اثاره ذلك امام النقض • غير مقبولة •

١ - من المقرر انه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي ان يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي مختص بتحريرها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة وهو الشأن في حالة الاصطناع - ان تعطى الورقة المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ، ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ويكفي في هذا المقام ان تحتوى الورقة على مايفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم انه هو الذي باشر اجراءاته في حدود اختصاصاته فقد يكون المحرر عرفيا في اول الامر ثم ينتقل الى محرر رسمي بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته اذ في هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد ان يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتنسحب رسميته على ماسبق من الاجراءات ، لان العبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه •

٢ - ان مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الاوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمي المختص باصداره وبدون ان يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لان هذا التغيير نتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة اذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاخذ بما فيه •

٣ - لما كان الاشتراك في التزوير قد يتم دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فانه يكفي ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي اثبتتها الحكم - كما هو الحال في

الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن والمحكوم عليه الآخر استعمالهما المحرر المزور موضوع التهمة الاولى وهو الصورة التنفيذية لامر الاداء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ بان قدماه الى قلم محضري محكمة شبين الكوم الكلية لاعلانه الى..... مع علمهما بتزويره فان مايثيره الطاعن في شأن انتفاء القصد الجنائي الخاص لديه وهو نية استعمال المحرر المزور يكون في غير محله .

٥ - لما كان الطاعن لم يدفع ببطلان اعتراف المتهم الآخر عليه امام محكمة الموضوع فان مايثيره في شأنه من اوجه الطعن وكذلك في شأن باقى الادلة التى عولت عليها المحكمة في قضائها ينحل الى جدل موضوعى في تقدير المحكمة لادلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه وآخر اولا : وهما ليسا من ارباب الوظائف العمومية اشتركا وثالث مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر رسمى هو الصورة التنفيذية لامر الاداء رقم ... لسنة ... بان اتفقا معه على اصطناعه وساعداه على ذلك بان امليا عليه بياناته فقام ذلك المجهول بتحرير هذه الصورة وذلك بتوقيعات نسبها زورا الى المختصين بقلم الصور بمحكمة شبين الكوم الكلية فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : وهما ليسا من ارباب الوظائف العمومية اشتركا وثالث مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر رسمى هو طلب تقصير جلسة باسم المتظلم في التظلم رقم ... لسنة مدنى كلى شبين الكوم بان اتفقا على اصطناعه وساعداه على ذلك بان قدما له بيانات طلب التقصير فقام ذلك المجهول بتحريره وكشط بيان الارفاق المزيلة بتوقيع السيد الاستاذ ... رئيس المحكمة الذى عرض على سيادته هذا

الطلب واضاف عبارة تقصر لجلسة ونسب صدورها زورا الى السيد رئيس المحكمة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا : استعملا المحرر المزور موضوع التهمة الاولى بان قدماء الى قلم محضري شبين الكوم لاعلانه لـ مع علمهما بتزويره . واحالتهما الى محكمة جنايات شبين الكوم لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المواد ٢/٣٢ ، ١٧ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من ذات القانون بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما اسند اليه وامرت بايقاف تنفيذ العقوبة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه ان دان الطاعن بجريمتي الاشتراك في تزوير محررات رسمية واستعمالها قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ذلك بانه اعتبر التزوير في عريضة أمر الاداء تزويرا في ورقة رسمية رغم انها لم تكن قد اعلنت في الميعاد القانوني ولا كذلك الامر الصادر عليها ورغم انتفاء القصد الجنائي الخاص وهو نية استعمال المحرر فيما زور من اجله بدليل ان الصورة التنفيذية لأمر الاداء لم تقدم الى قلم المحضرين للتنفيذ هذا الى ان الحكم دان الطاعن بالاشتراك في التزوير رغم عدم وجود دليل ولم يشهد أحد بذلك ، بل ان السند موضوع امر الاداء كان طرف محامي المتهم الاول وهو الموكل في استصدار الامر ولا شأن للطاعن به ، وعول الحكم في ادانة الطاعن على اعتراف المتهم الآخر عليه والذي لم يتأيد بأي دليلا فضلا عن ان هذا الاعتراف املى عليه وقد جاء تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير مؤكدا ان الطاعن لم يكتب اي من عبارات المستندات المزورة - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه اثبت في حق الطاعن اشتراكه والمتهم الاخر مع مجهول في تزوير محررين رسميين هما الصورة

التنفيذية لامر الاداء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ وذلك بطريق الاصطناع ، وطلب تقصير جلسة باسم المتظلم الصادر ضده هذا الامر وذلك فى التظلم رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى شبين الكوم بانه اتفقا مع مجهول على كشط عبارة «ارفاق» المنسوبة الى رئيس المحكمة الذى عرض عليه الطلب واطرافه عبارة اخرى تفيد التقصير لجلسة ١٩٨٢/٣/٧ ، واستعمال المحرر الأول بأن قدمه والمتهم الآخر الى قلم محضرى شبين الكوم لاعلانه الى الصادر ضده الامر مع علمه بتزويره ، وخلص الحكم الى اعتبار هذه الجرائم مرتبطة ارتباطا لايقبل التجزئة وانزل عليه عقوبة الجريمة الاشد - التزوير - اعمالا لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان من المقرر انه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا فى محرر رسمى ان يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومى مختص بتحريرها ، بل يكفى لتحقيق الجريمة وهو الشأن فى حالة الاصطناع - ان تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ، ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ويكفى فى هذا المقام ان تحتوى الورقة على مايفيد تدخل الموظف فى تحريرها بما يوهم انه هو الذى باشر اجراءاته فى حدود اختصاصاته فقد يكون المحرر عرفيا فى اول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمى بعد ذلك اذا ماتداخل فيه موظف عمومى فى حدود وظيفته اذ فى هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا فى محرر رسمى بمجرد ان يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتنسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات ، لان العبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه . ولا محل بعد ذلك للتحدى بعدم اعلان الصورة التنفيذية لامر الاداء المزورة الى الصادر ضده الامر لان صفة المحرر من حيث رسميته او عرفيته امر يختلف عن صلاحيته واعتباره اداة تنفيذ جبرى ، ولما كان مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون فى الاوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمى المختص باصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لان هذا التغيير نتج عنه حتما احتمال حصول ضرر

بالمصلحة العامة اذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغض مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاخذ بما فيه . لما كان ذلك ، وكان الاشتراك في التزوير قد يتم دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ومن ثم فانه يكفي ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي اثبتتها الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن والمحكوم عليه الآخر استعمالهما المحرر المزور موضوع التهمة الاولى وهو الصورة التنفيذية لامر الاداء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ بان قدماه الى قلم محضرى محكمة شبين الكوم الكلية لاعلانه الى - مع عملهما بتزويزه - فان ما يثيره الطاعن في شأن انتفاء القصد الجنائي الخاص لديه وهو نية استعمال المحرر المزور يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع ببطلان اعتراف المتهم الآخر عليه أمام محكمة الموضوع فان مايثيره في شأنه من اوجه الطعن وكذلك في شأن باقى الادلة التى عولت عليها المحكمة فى قضائها ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة لادلة الدعوى ومصادرة لها فى عقيدتها مما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ حسن جمعه، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ أحمد أبو زيد، مصطفى طاهر، حسن عميرة، وصالح البرجى.

(١٢٢)

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محضر الجلسة . تزوير «الطعن بالتزوير، إجراءات إجراءات المحاكمة، . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها، .

الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .

(٢) محكمة الموضوع «الإجراءات أمامها، «قضاة «رد القضاة، . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها، .

قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

(٣) إثبات «بوجه عام، «شهادة، . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل، . حكم «تسبيبه . تسبيب معيب، .

وزن أقوال الشاهد أو التعويل عليها . مرجعه إلى محكمة الموضوع .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد ؟

إيراد الحكم أدلة الثبوت . كفايته رداً على إثارة الشك فى أقوال الشهود .

(٤) حكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل، «بياناته . بيانات التسبيب، . محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل، . إثبات «بوجه عام، «شهود، . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها، .

إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

إختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم . لا يؤثر فى سلامته .

أساس ذلك ؟

(٥) مواد مخدرة • مسئولية جنائية • قصد جنائي • دفاع الإخلال بحق الدفاع • مالا يوفره.

مناط المسؤولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة. ثبوت إتصال الجاني بالمخدر بالذات أو الواسطة بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية. تحدث الحكم عنه إستقلالاً. غير لازم. متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه.

(٦) إجراءات التحقيق. دفاع الإخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره. نقض أسباب الطعن • ما لا يقبل منها.

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح سبباً للنعي على الحكم. النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها. غير مقبول.

مواد مخدرة • قصد جنائي • محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير توافر القصد الجنائي» • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب.

تقدير علم المتهم بأن ما يحرزه مخدراً. موضوعي. مادام سائغاً. مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بإنتفاء علم الطاعن أن ما يحمله مخدراً.

(٨) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» • مواد مخدرة • إثبات «بوجه عام» • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب.

لاتثريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل.

(٩) مواد مخدرة • إثبات «خبرة» • محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» • نقض أسباب الطعن • ما لا يقبل منها.

طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة. عدم إلزام المحكمة بإجابته. مادامت الواقعة قد وضحت لديها.

مجاللة محكمة الموضوع في تقدير الدليل. غير جائز.

١ - لما كان الاصل طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض أن الاجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يدحض ما ثبت بمحضر الجلسة وما أثبتته الحكم أيضاً الا بالطعن بالتزوير وهو لم يفعله فانه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الخصوص.

٢ - من المقرر أنه إذا قام بالمحكمة سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية وهو ما يلوح به الطاعن في طعنه - فإن القانون رسم للمتهم طريقا معيناً لكي يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع فإن لم يفعل كما هو الحال في الدعوى فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع دون معقب وأن أخذها بشهادة شاهد يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذ كان ما أثاره الطاعن من تشكيك في أقوال وكيل النيابة المحقق وخبيرة المعمل الكيماوى اللذين سمعتهما المحكمة شاهدين في الدعوى لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة لأن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها فإن ما ينعاه الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد .

٤ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد المحكمة لهذه التفاصيل ما يفيد أطرافها لها .

٥ - إن مناط المسؤولية في حالتى احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

٦ - لما كان ما يثيره الطاعن في خصوص قعود النيابة عن سؤال الشهود عن مصير محتويات الحقيبة من أمتعة وأجراء تجربته للتحقق من امكان استيعاب الحقيبة للامتعة والمخدر لا يعدو ان يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن قد طلب الى المحكمة تدارك هذا النقص فليس له من بعد ان ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة الى اجرائه بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

٧ - لما كان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء هذا العلم لديه وبعدم المخدر عليه ورد عليه بقوله «وحيث انه بخصوص الدفع بعدم علم المتهم بأن حقيقته المضبوطة تحوى المخدر المضبوط لاحتمال أن تكون قد دست عليه فمردود عليه بأن المحكمة تطمئن عن عقيدة واقتناع الى أنه على علم كامل وتام بما يحمله في حقيقته الامر المستفاد من أقواله امام شهود الاثبات لدى ضبطه ومواجهته بالمخدر المضبوط اذ ذكر لهم ان المخدر المضبوط يخص صديقا له سودانى الجنسية سماه بالتحقيقات سلمه اياه فى السودان لتوصيله الى القاهرة ولم يكن يعلم ما بداخل اللقافة ومن ثم فان واقعة الدس تكون على غير اساس فاذا اضيف الى ذلك ما قرره شاهد الاثبات الاول من أنه اشتبه في المتهم اثناء انهاء الاجراءات الجمركية لما لاحظته عليه من ارتباك شديد ومحاولته الخروج من صالة المطار بسرعة وما قرره نفس الشاهد وباقي شهود الاثبات الاخرين من أن لقافة المخدر المضبوطة عثر عليها في الحقيبة الهاندباج مخبأة أسفل امتعة المتهم وأن بطاقة العفش الملصقة على الحقيبة (الليل) تحمل نفس الرقم الملصق على تذكرة المتهم الامر الذى ترى معه المحكمة أن شبهة الدس غير قائمة وأن المتهم كان على علم تام بما يحمله في حقيقته ومن ثم يكون الدفع على غير اساس خلىق بالرفض، واذ كان هذا الذى ساقته محكمة الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المضبوط في حقيقته كافيا

فى الرد على دفاعه فى هذا الخصوص وسائفا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقه توافرا فعليا ، وكانت المحكمة لم تعدد بدفاع الطاعن حول احتمال دس المخدر عليه للأسباب السائفة التى أوردتها فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها امام محكمة النقض .

٨ - من المقرر ان المحكمة متى كانت قد اطمأنت الى ان العينة التى أرسلت للتحليل هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل - كما هو واقع الحال فى الدعوى - فلا تثريب عليها ان هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك .

٩ - إن المحكمة لا يلتزم باجابة طلب اعادة تحليل المادة المضبوطة مادامت الواقعة قد وضحت لديها ويكون جدل الطاعن والتشكيك فى انقطاع الصلة بين المادة المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتى أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف مارصدته النيابة من وزن العينة عند التحريز مع ما ثبت فى تقرير التحليل من وزن ان هو الا جدل فى تقدير الدليل المستمد من عملية الضبط والتحريز وفى عملية التحليل التى اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من إطلاقاتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطعن فى قضية الجناية بأنه : ١ - جلب الى داخل جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرًا «أفيونا» وذلك دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة . ٢ - شرع فى تهريب البضائع موضوع التهمة الاولى باذخالها الى البلاد خفية عن أعين السلطات الجمركية المختصة بقصد التهريب من سداد ما استحق عليها من ضرائب ورسوم جمركية وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارائته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبسا بها . وأحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وأودعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ اربعمائه جنيه كتعويض ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا

عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٩ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الاول والمواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ١٢١ ، ١/١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ - والمادتين ١ ، ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه عشرة آلاف جنيه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط مع الزامه بأن يدفع مبلغ اربعمائه جنيه كتعويض لمصلحة الجمارك .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة جلب جوهر مخدر والتهريب الجمركى قد اعتراه البطلان فى الاجراءات والفساد فى الاستدلال وشابه القصور فى التسبيب والخطأ فى الاسناد وانطوى على الاخلال بحق الدفاع ذلك أنه صدر من ثلاثة مستشارين من اربعة هم الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى وحضروا اجراءات المحاكمة واعتمد فى قضائه على شهادة وكيل النيابة المحقق والخبيرة الكيميائية رغم التقائهما معا ومقابلتهما رئيس الدائرة بغرفة المداولة قبل نظر الدعوى على خلاف مقتضى القانون الذى يوجب عدم اتصال المحكمة بالشهود فى غيبة المتهم قبل محاكمته حتى تكفل لها الحيادة وقد سجل الدفاع هذه المخالفة بمحضر الجلسة ونعى على أقوال الشاهدين المذكورين للشك فى صحتها مما كان يقتضى عدم الاخذ بها غير ان الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع ، وعول - فيما عول عليه - على أقوال شهود الاثبات بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة مع تناقضها وأحال فى بيان أقوال الشاهدين الثانى والثالث الى مضمون ما شهد به الشاهد الاول رغم اختلافها فى بيان نوع الامتعة التى وجدت مع المخدر فى الحقيبة وتباين شهادتهم فيما قرره الطاعن لهم عن جلب المخدر لحسابه ، كما استند الحكم الى أقوال الشاهد رغم

أنه لم ير الواقعة ، وأسند للطاعن حيازة المخدر المضبوط بغير دليل اذ ان الحقيقة التي قيل بضبط المخدر فيها تغلق بسوسته وقد أرسلت فارغة الى النيابة التي فاتها سؤال الشهود عن مصير محتوياتها واجراء تجربته لبيان ما اذا كانت تتسع لوضع الامتعة والمخدر المضبوط من عدمه وهو ما غاب على المحكمة تقصيه ، كما جاء الحكم قاصرا في التليل على علم الطاعن بوجود المخدر في الحقيقة رغم تمسكه بانتفاء هذا العلم لديه وبدس المخدر عليه من أحد رجال الجمارك يضاف الى ذلك أن الطاعن أثار في دفاعه وجود فرق ملحوظ في وزن عينة المخدر عند التحليل عنه لدى التحريز وطلب إعادة تحليل كمية المخدر المضبوط الا ان الحكم طرح هذا الدفاع بما لا يسوغه وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير التحليل وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة وأصدرت الحكم مؤلفة من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على ما توجبه المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر من هيئة مشككة وفق القانون ، وكان الاصل طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان الاجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يدحض ما ثبت بمحضر الجلسة وما اثبته الحكم أيضا الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله فانه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وان كان ليس من المقبول أن تدعوا المحكمة في خلوتها شهودا في غيبة المتهم قبل نظر الدعوى الا أن ذلك لا ينم بذاته على أمر معين يؤثر في سلامة اجراءات المحاكمة ولا ينهض سببا للطعن على حكمها اذ من المخاطرة القول بأن هذا التصرف يفيد قيام رأى ثابت مستقر في نفس المحكمة ليس عنه محيىص ، واذ كان الطاعن لا يدعى في طعنه أن المحكمة سمعت شهودا في

غيبته قبل انعقاد الجلسة أو كونت في الدعوى رأيا نهائيا قبل سماع الشهود ودفاع الطاعن بجلسة المحاكمة فان هذا النعى يكون في غير محله ، هذا الى انه من المقرر انه اذا قام بالمحكمة سبب من اسباب الرد غير اسباب عدم الصلاحية وهو ما يلوح به الطاعن في طعنه - فان القانون رسم للمتهم طريقا معيناً لكي يسلكه في مثل هذه الحالة اثناء نظر الدعوى امام محكمة الموضوع فان لم يفعل كما هو الحال في الدعوى فليس له ان يثير ذلك لأول مرة امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع دون معقب وأن أخذها بشهادة شاهد يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، واذ كان ما أثاره الطاعن من تشكيك في اقوال وكيل النيابة المحقق وخبيرة المعمل الكيماوى اللذين سمعتهما المحكمة شاهدين في الدعوى لا يعدو ان يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة لان الرد يستفاد من ايلة الثبوت التي أوردتها فان ما ينعاه الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي يوردها الحكم ذلك ان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها ان تعتمد على ما تطمئن اليه من اقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم ايراد المحكمة لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحها لها ، وكان البين من اقوال شهود الاثبات بمحضر جلسة المحاكمة أنها تتفق في جملتها مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان الاصل ان ما يشوب اقوال الشهود من تناقض - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان الحكم قد أورد ما تساند اليه من اقوال شهود الاثبات بما لا شبهة فيه لاي تناقض فان منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا - لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم انه لم يستند في قضائه الى اقوال الشاهد..... فان

ما يعيبه الطاعن على الحكم من تعويله على أقواله رغم أنه لم يكن موجودا وقت الضبط ولم ير الواقعة يكون غير صحيح - لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية في حالتى احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه ، وكان البين مما استخلصه الحكم لصورة الواقعة أن الطاعن قدم الى ميناء القاهرة الجوى على متن طائرة شركة مصر للطيران القادمة من الخرطوم وأثناء اتمام الاجراءات الجمركية على أمتعة ركاب الطائرة بالصالة الخضراء اشتبه الشاهد الاول المساعد الادارى المعين بالصالة فى الطاعن الذى كان يدفع أمامه عربة عليها حقيبتين وتبدو عليه علامات الارتباك وبتفتيش حقيبته فى حضور الشاهدين الثانى - رئيس القسم والثالث - المأمور الاول - عثر بالحقيبة الصغرى (هاندباج) على ملابس للطاعن أسفلها لفافة من البلاستيك الشفاف مغطاه بطبقة رقيقة من الاسفنج الصناعى وكيس من البلاستيك بداخله مادة الافيون التى بلغ وزنها ٣٤٥٠ كيلو جرام وتبين أن رقم البطاقة الملصق على الحقيبة يطابق رقم البطاقة الملصق على تذكرة سفر الطاعن وأقر للضابطين بأن صديقا له سماه سلمه المخدر المضبوط دون أن يعلم كنهه وطلب منه توصيله الى القاهرة على أن يلحق به بعد اسبوع لاستلامه منه ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته على المساق المتقدم كافيا فى الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وبسط سلطانه عليه فان ما يعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل - لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى خصوص قعود النيابة عن سؤال الشهود عن مصير محتويات الحقيبة من أمتعة واجراء تجربته للتحقق من امكان استيعاب الحقيبة للامتعة والمخدر لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد

طلب الى المحكمة تدارك هذا النقص فليس له من بعد ان ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة الى اجرائه بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود . لما كان ذلك ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء هذا العلم لديه وببس المخدر عليه ورد عليه بقوله «وحيث انه بخصوص الدفع بعدم علم المتهم بأن حقييته المضبوطة تحوى المخدر المضبوط لاحتمال أن تكون قد دست عليه فمردود عليه بأن المحكمة تطمئن عن عقيدة واقتناع الى أنه على علم كامل وتام بما يحمله فى حقييته الامر المستفاد من أقواله أمام شهود الاثبات لدى ضبطه ومواجهته بالمخدر المضبوط اذ ذكرلهم أن المخدر المضبوط يخص صديقا له سودانى الجنسية سماه بالتحقيقات سلمه اياه فى السودان لتوصيله الى القاهرة ولم يكن يعلم ما بداخل اللقافة ومن ثم فان واقعة الدس تكون على غير اساس فاذا اضيف الى ذلك ما قرره شاهد الاثبات الاول من أنه اشتبه فى المتهم اثناء انتهاء الاجراءات الجمركية لما لاحظته عليه من ارتباك شديد ومحاولته الخروج من صالة المطار بسرعة وما قرره نفس الشاهد وباقى شهود الاثبات الاخرين من أن لقافة المخدر المضبوطة عثر عليها فى الحقيبة الهانديج مخبأة أسفل امتعة المتهم وأن بطاقة العفش الملصقة على الحقيبة (الليل) تحمل نفس الرقم الملصق على تذكرة المتهم الامر الذى ترى معه المحكمة أن شبهة الدس غير قائمة وأن انتهم كان على علم تام بما يحمله فى حقييته ومن ثم يكون الدفع على غير اساس خلىق بالرفض» واذ كان هذا الذى ساقته محكمة الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المضبوط فى حقييته كافيا فى الرد على دفاعه فى هذا الخصوص وسائغا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقه توافرا فعليا ، وكانت المحكمة لم تعتد بدفاع الطاعن حول احتمال دس المخدر عليه للاسباب السائغة التى أوردتها فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها امام محكمة النقض - لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة استجلت الخلاف بين وزن الحرز فى تحقيق

النيابة عنه فيما أثبتته تقرير التحليل بمناقشة وكيل النيابة المحقق وخبيرة المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى فقرر وكيل النيابة أنه أخذ عينه من المخدر المضبوط فى حضور الطاعن وقام بوزنها على ميزان غير حساس بسرأى النيابة فبلغت عشر جرامات ثم قام بتحريز العينة بخاتمه وأرسلت الى معمل التحليل غير ان تقرير المعمل أثبت أنه بفض الحرز تبين أن العينة تزن ١٩ر٤ جرام وبرر هذا الفرق الى احتمال الخطأ فى قراءته أرقام الصنج التى استعملها فى الوزن لعدم وضوح أرقامها أو لأنه استعمل فى الوزن ميزانا غير حساس ، كما قررت الخبيرة أن اختتام الحرز كانت سليمة وعللت الفرق فى الوزن بين ما أثبتته وكيل النيابة على حرز العينة وبين ما أثبتته تقرير التحليل بخبرة خبراء المعمل الكيماوى فى عملية الوزن الدقيق وقراءة صنج الموازين بالاضافة الى استخدام الخبير ميزانا حساسا فى عملية الوزن ، وانتهى الحكم من ذلك الى اطمئنانه الى أقوال الشاهدين من أن العينة المأخوذة من المخدر المضبوط التى تم تحريزها هى التى أرسلت الى المعمل الكيماوى وصار تحليلها ، وكان هذا الذى ساقه الحكم كافيا ويسوغ اطراح دفاع الطاعن وطلب التحقيق المتعلق به الخاص باعادة التحليل ، اذ انه من المقرر ان المحكمة متى كانت قد اطمأنت الى ان العينة التى أرسلت للتحليل هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل - كما هو واقع الحال فى الدعوى فلا تثريب عليها ان هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ، وهى - من بعد لا تلتزم باجابة طلب اعادة تحليل المادة المضبوطة مادامت الواقعة قد وضحت لديها ويكون جدل الطاعن والتشكيك فى انقطاع الصلة بين المادة المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتى أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف مارصدته النيابة من وزن العينة عند التحريز مع ما ثبت فى تقرير التحليل من وزن ان هو الا جدل فى تقدير الدليل المستمد من عملية الضبط والتحريز وفى عملية التحليل التى اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها - لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥

. برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة . محمد نجيب صالح . عوض جادو ومحمد نبيل رياض .

(١٢٣)

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم «بيانات التسبيب» ، «تسبيبه» ، «تسبيب غير معيب» ، «اختلاس» ، «تزوير»

عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا الى الواقعة باركانها وظروفها .

(٢) اشتراك «طرقه» ، «إثبات «بوجه عام» ، «اتفاق» ، «اختلاس» ، «تزوير» .

الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليهما بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج . أو من فعل لاحق للجريمة .

(٣) اثبات «بوجه عام» ، «دفاع» ، «الاخلال بحق الدفاع» ، «ما لا يوفره» ،

المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة .

(٤) اثبات «بوجه عام» ، «نقض» ، «اسباب الطعن» ، «ما لا يقبل منها» ، «اختلاس» ، «تزوير»

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٥) إثبات «بوجه عام» ، «شهود» ، «محكمة الموضوع» ، «سلطانها» فى تقدير الدليل ،

تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع وحدها . لها أن تأخذ من شهادة الشاهد بما تظمن اليه فى حق متهم وتطرح ما عداه فى حق آخرين .

(٦) إجراءات إجراءات المحاكمة ، إثبات «شهود» ، حكم «تسببيه» ، تسبب معيب ،

العبارة في الأحكام بما تجريه المحكمة من تحقيقات بالجلسة .

(٧) إجراءات إجراءات المحاكمة ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره ، حكم «تسببيه» ، تسبب معيب ،

حق المتهم في ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة مازال مفتوحا .

(٨) إجراءات إجراءات المحاكمة ، إثبات «خبرة» ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره ، حكم «تسببيه» ، تسبب معيب ، اختلاس .

طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصلياً واحتياطياً ندب خبير محاسبي لتحقيق واقعة الاختلاس . طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته إذا لم تنته إلى البراءة .

١ - ولئن كان يتعين على المحكمة ان تبين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وأدلة الثبوت ، الا ان المقرر ايضا ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، واذ كان مجموع ما اورده الحكم المطعون فيه كافيا في تفهم واقعة الدعوى باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة فانه ينتفى عنه قالة القصور في التسبب .

٢ - من المقرر ان الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، واذ كان القاضى الجنائى حرا في أن يستمد عقيدته من اى مصدر شاء فان له اذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف او شهادة شهود او غيره . ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، كما له ان يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

٣ - من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت السائغة التي اوردها الحكم .

٤ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص في تحقيقات النيابة العامة لمعرفة مصير الاقطان المختلصة وكيفية تصرف الطاعن الاول فيها وسؤال قائد السيارات التي اتت الى الشركة باقطان اخرى في تاريخ معاصر لتاريخ الواقعة ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ومن ثم فلا يحل له من بعد ان يثير شيئا عن ذلك لأول مرة امام محكمة النقض ان هو لا يعدو ان يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن في الحكم .

٥ - من المقرر ان تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وانها حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر ، واذ كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات واخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعنين الاول والثاني دون المتهمين الآخرين اللذين قضت ببراءتهما ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته او الخوض فيه لدى محكمة النقض .

٦ - الاصل ان الاحكام في المواد الجنائية انما تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة .

٧ - ان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما .يعن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة مازال مفتوحا .

٨ - لما كان طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة اصليا واحتياطيا اجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة ان الحاضر مع الطاعن طلب نذب خبير حسابي لتحقيق واقعة الاختلاس بالانتقال الى شركة الغزل والنسيج بدمياط والاطلاع على دفاترها

ومستنداتهما لبيان كمية الاقطان التي ارسلت منها الى الشركة المجنى عليها وتلك التي وردت الى الاخيرة فى تاريخ الواقعة وانتهى فى مراقبته انه يطلب اصليا البراءة واحتياطيا يصمم على طلبه ، الا ان المحكمة اغفلته ولم تستجب اليه وقضت فى الدعوى بحكمها المطعون فيه دون ان تعرض له ايراد وردا . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن الذى تمسك به واصر عليه فى ختام مراقبته بطلب ندب خبير حسابى لتحقيق واقعة الاختلاس يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الراى فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه ، او ترد عليه باسباب سائفة تؤدى الى اطراحه اما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين - وآخرين قضى ببراءتهما - بانهم أولا : المتهم الاول (الطاعن الاول) بصفته موظفا عاما ، أمين شونه اقطان بشركة للغزل والنسيج بطنطا ، اختلس بالات الاقطان المبينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٥٥٨ ر ٣١٤٠ جنيها المملوكة للجهة سالفه الذكر والتي وجدت فى حيازته بسبب وظيفته والمسلمة اليه حالة كونه من الامناء على الودائع وقد ارتبطت هذه الجريمة بالجريمتين موضوع التهمتين ثانيا وثالثا . ثانيا : بصفته سالفه الذكر ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو دفتر يومية الاقطان العوادم وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة حال تحريرها المختص بوظيفته بان اثبت على خلاف الحقيقة ورود حمولة ثلاثين بالة قطن بدفتر يومية الاقطان العوادم للشركة سالفه الذكر . ثالثا : استعمل المحرر المزور سالف الذكر بان قدمه الى جهته الرئاسية لاعتماد ما حرره وهو عالم بتزويره . المتهم الرابع (الطاعن الثانى) وآخرين اشتركوا مع المتهم الاول فى ارتكاب الجرائم سالفه الذكر بطريقتى الاتفاق

والمساعدة وذلك بان اتفقوا معا على ارتكابها وساعده المتهم الآخر بان اثبت على خلاف الحقيقة بدفتر بوابة الشركة ورود السيارة رقم..... نقل..... للشركة سالفه الذكر وعليها ثلاثين باله قطن ووقع على اذن استلام الحمولة ومهره بخاتم البوابة وساعده المتهم الآخر بان وقع على دفتر يومية القطن بالشركة سالفه الذكر بما يفيد ورود تعتيق ثلاثين باله قطن وساعده المتهم الرابع بان قام بنقل حمولة السيارة رقم..... قيادته ودون توريدها للشركة سالفه الذكر فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. واحالتهم الى محكمة امن الدولة العليا بطنطا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٩، ٢/٤٠، ٣، ٤١، ١١٢/أ، ب، ١١٨، ١١٨ مكررا، ١/١١٩، ١١٩ مكررا/هـ، ٢٢١، ٢١٣، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢، ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمهما مبلغ ٥٥٨ ر ٣١٤٠ جنيها عما سند اليهما وببراءة المتهمين الاخرين. فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض..... الخ.

المحكمة

حيث ان الطاعن الثانى ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم الاشتراك مع آخر فى اختلاس اموال مملوكة لشركة الدلتا للغزل والنسيج بطنطا والتزوير فى محرر رسمى واستعماله فقد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون وبطلان فى الاجراءات، ذلك بأن الحكم لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتحقق به اركان الجرائم والظروف التى وقعت فيها كما لم يدلل على توافر اركان الاشتراك فى حقه، ولم يثبت من التحقيقات ارتكابه لتلك الجرائم بل ان الثابت من اعتراف الطاعن الاول انه هو الذى ارتكبها بمفرده وقام بسداد قيمة المال المختلس، كما ان الثابت من اقوال المبلغ..... ان حمولة السيارة تم توريدها الى الشركة المجنى عليها وتم وزنها ومعاينتها وان الخلف ثار بين الشهود - حول من كان يقود السيارة، هذا فضلا عن ان المحكمة دانته عن

جريمته الاختلاس والتزوير على الرغم من انه ليس موظفا عموميا فى حكم المادة ١١١ من قانون العقوبات بل مجرد سائق بشركة قطاع خاص . كما ان المحكمة لم تجر تحقيقا فى الدعوى لمعرفة مصير الأقطان المقال باختلاسها وكيفية تصرف الطاعن الاول فيها وعدد السيارات التى حضرت الى الشركة محملة للاقطان فى تاريخ معاصر للواقعة وسؤال قائدها بعد ان قصرت النيابة العامة فى اجراء مثل هذا التحقيق . واخيرا فان المحكمة قضت ببراءة المتهمين الثانى والثالث رغم ثبوت الاتهام المسند اليهما . وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده من انه بتاريخ ١٩٨٢ / ٢ / ٥ تم اختلاس حمولة السيارة نقل قيادة السائق المتهم..... (الطاعن الثانى) من القطن جيزه ٧٠ ملك شركة للغزل والنسيج بطنطا والبالغ قيمتها ٥٠٨ ر ٣١٤٠ جنيها بالاشتراك مع المتهم (الطاعن الاول) امين شونه القطن العوامم بالشركة وذلك بان اثبت دخول تلك الحمولة للشركة المذكورة على خلاف الحقيقة بقصد اختلاسها ، وكان ذلك بما دونه المتهم الاول فى دفتر وارد الشركة صباح يوم ١٩٨٢ / ٢ / ٥ الساعة ٧ر٤٥ صباحا بواسطة سيارة النقل سالفه البيان . وقد اقام الحكم الادلة على صحة الواقعة ونسبتها الى الطاعن الثانى من اقوال - و و و وهى أدلة سائغة

ومن شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، ولئن كان يتعين على المحكمة ان تبين واقعة الدعوى بيانا كافيا تحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها وادلة الثبوت ، الا ان المقرر ايضا ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، واذ كان مجموع ما اورده الحكم المطعون فيه كافيا فى تفهم واقعة الدعوى باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة فانه ينتفى عنه قوله القصور فى التسبيب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل

المتفق عليه وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، واذ كان القاضي الجنائي حرا في ان يستمد عقيدته من اى مصدر شاء فان له اذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف او شهادة شهود او غيره . ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، كما له ان يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلى بالاسباب السائغة التى اوردها على ان الطاعن الثانى باتفاقه مع الطاعن الاول على اختلاس حمولة السيارة قيادته من الاقطان بعدم توريدها الى الشركة المجنى عليها والاثبات بدفاتر الشركة بما يفيد توريدها على خلاف الحقيقة ، فان هذا حسبه ليستقيم قضاؤه . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت السائغة الى اوردها الحكم ، فان النعى بان الطاعن لم يرتكب الجرائم المسندة اليه وان الطاعن الاول هو الذى ارتكبها بمفرده ودخول السيارة بحمولتها الى الشركة المجنى عليها يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان دور الطاعن الثانى قد اقتصر على الاشتراك فى جرائم الاختلاس والتزوير واستعمال المحرر المزور فلا محل لتوافر صفة ما فى حقه . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص فى تحقيقات النيابة العامة لمعرفة مصير الاقطان المختلسة وكيفية تصرف الطاعن الاول فيها وسؤال قائدى السيارات التى أتت الى الشركة باقطان اخرى فى تاريخ معاصر لتاريخ الواقعة ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ومن ثم فلا محل له من بعد ان يثير شيئا عن ذلك لاول مرة امام محكمة النقض اذ هو لا يعدو ان يكون تعييبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن فى الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وانها حرة فى تكوين

عقيدها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر ، واذ كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات واخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعنين الاول والثانى دون المتهمين الاخرين اللذين قضت ببراءتهما ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته او الخوض فيه لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته بالنسبة لهذا الطاعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن الاول على الحكم المطعون فيه انه ان دانه بجرائم الاختلاس والتزوير واستعمال المحرر المزور قد اخل بحقه فى الدفاع وشابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه طلب فى ختام مرافعته ندب خبير حسابى لتحقيق واقعة الاختلاس ومقدار كمية الاقطان التى ارسلت من شركة الغزل والنسيج بدمياط الى الشركة المجنى عليها فى تاريخ الواقعة والاطلاع على كافة المستندات والدفاتر المتعلقة بهذا الموضوع الا ان المحكمة لم تجبه الى طلبه مع اهميته ولم ترد عليه بما يدفعه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث انه لما كان الاصل ان الاحكام فى المواد الجنائية انما تبنى على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسة وكان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة مازال مفتوحا ، وكان طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة اصليا واحتياطيا اجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة ان الحاضر مع الطاعن طلب ندب خبير حسابى لتحقيق واقعة الاختلاس بالانتقال الى شركة الغزل والنسيج بدمياط والاطلاع على دفاترها ومستنداتها لبيان كمية الاقطان التى ارسلت منها الى الشركة المجنى عليها وتلك التى وردت الى الاخيرة فى تاريخ الواقعة وانتهى فى مرافعته انه يطلب اصليا البراءة واحتياطيا يصمم على طلبه ، الا ان المحكمة اغفلته ولم

تستجب اليه وقضت في الدعوى بحكمها المطعون فيه دون أن تعرض له ايرادا وردا . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن الذي تمسك به وأصر عليه في ختام مرافعته بطلب ندب خبير حسابي لتحقيق واقعة الاختلاس يعد - في صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأي فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه ، او ترد عليه باسباب سائغة تؤدي الى اطراحه ، اما وهي لم تفعل فقد بات حكمها مشوبا باخلال بحق الدفاع والقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن وذلك بالنسبة للطاعن ، والطاعن الثانى لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومحمد نبيل رياض .

(١٢٤)

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) دعوى جنائية ، تحريكها ، ، دعوى مدنية ، إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، ، نقض ، ، حالات الطعن ، الخطأ فى القانون ، ، نصب ، ،

إحالة الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات . إجراءاتها ؟ المادة ٢٣٢ / ١ إجراءات . لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية فى أى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى قفل باب المرافعة . المادة ٢٥١ إجراءات . المضرور من الجريمة . هو أى شخص يصيبه ضرر ناتج عنها . ولو كان غير المجنى عليه . مخالفة الحكم ذلك . خطأ فى القانون .

(٢) دعوى مدنية ، دعوى جنائية ، إختصاص ، الإختصاص الولائى ، ، نصب ، ، ضرر ، ، نقض ، الحكم فى الطعن ، ،

الأصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية . رفعها الى المحاكم الجنائية . شرطه : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية وان يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية .

ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر . أثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

انتهاء الحكم الى عدم توافر جريمة النصب بالنسبة للمطعون ضده . مؤداه : عدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبله . الفصل فى موضوع الدعوى المدنية . خطأ فى القانون . مثال .

١ - لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان "تحال الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات بناء على امر

يصدر من قاضى التحقيق او محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة او بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل احد اعضاء النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية وتنص المادة ٢٥١ منه على انه لمن لحقه ضرر من الجريمة ان يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية امام المحكمة المنظورة امامها الدعوى الجنائية فى اى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار باقفال باب المرافعة والمستفاد من هذين النصين ان حق تحريك الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون للمدعى بالحقوق المدنية الذى يدعى حصول ضرر له فى جنحة او مخالفة سواء اكان مجنيا عليه او شخصا آخر خلافة ، اذ ليس فى القانون ما يمنع ان يكون المضرور من الجريمة اى شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد اثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجا عن جريمة ، ذلك ان المناطق فى صفة المدعى المدنى ليس وقوع الجريمة عليه وانما هو الحاق الضرر الشخصى به بسبب وقوع الجريمة ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر حق الادعاء على المجنى عليه وحده فانه يكون معيبا بمخالفة القانون .

٢ - لما كان الاصل فى دعاوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية فاذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية لما كان ذلك وكان الواضح مما اثبتته الحكم المطعون فيه ان علم المجنى عليهما بان العقار المتصرف فيه لهما ليس مملوكا للبائع لا تتكون به جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، فان قضاءه بالبراءة اعتمادا على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى المدنية ، اما وقد تعرضت لها وفصلت فى موضوعها فانها تكون قد قضت فى امر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح مركز بيلا ضد المطعون ضدهم بوصف انهم استولوا بطريق النصب على عقار مملوك له وطلب عقابهم بالمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات والزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت غيابيا للاول والثالث والرابع وحضوريا اعتباريا للثاني عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما نسب اليهم ورفض الدعوى المدنية. استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من جريمة النصب ورفض الدعوى المدنية قبلهم قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قصر حق الادعاء على المجنى عليه الذي سلب ماله بالتصرف اليه في عقار غير مملوك للجاني فضلا عن انتفاء الضرر وفاته ان الطاعن وهو صاحب العقار الواقع فيه التصرف هو المجنى عليه - في خصوص الدعوى المطروحة - لتواطؤ المطعون ضدهم جميعا للاستيلاء على العقار مثار النزاع مع علمهم بأنه مملوك له. مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

وحيث ان البين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان انتهى الى براءة المطعون ضدهم من جريمة النصب بنى قضاءه برفض الدعوى المدنية قبلهم بقوله « من ان جريمة النصب في هذه الدعوى اذا توافرت اركانها لا تقوم الا بالادعاء من جانب المتهمين الثانية والثالثة باعتبار انهما المجنى عليهما قبل المتهمة الاولى اذ صحت تكامل اركان الجريمة في حقها وان الضرر وهو احد اركان

الدعوى المدنية قد انتفى تماما ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الاولى من المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان «تحال الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات بناء على امر يصدر من قاضى التحقيق او محكمة الجنح المستأنفه منعقدة فى غرفة المشورة او بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل احد اعضاء النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية» وتنص المادة ٢٥١ منه على انه «لمن لحقه ضرر من الجريمة ان يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية امام المحكمة المنظورة امامها الدعوى الجنائية فى اى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار باقفال باب المرافعة ...» والمستفاد من هذين النصين ان حق تحريك الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون للمدعى بالحقوق المدنية الذى يدعى حصول ضرر له فى جنحة او مخالفة سواء اكان مجنيا عليه او شخصا آخر خلافة ، اذ ليس فى القانون ما يمنع ان يكون المضرور من الجريمة اى شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد اثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجا عن جريمة ، ذلك ان المناط فى صفة المدعى المدنى ليس وقوع الجريمة عليه وانما هو الحاق الضرر الشخصى به بسبب وقوع الجريمة ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر حق الادعاء على المجنى عليه وحده فانه يكون معيبا بمخالفة القانون . لما كان ذلك وكان الاصل فى دعاوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية فاذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية لما كان ذلك وكان الواضح مما اثبتته الحكم المطعون فيه ان علم المجنى عليهما بان العقار المتصرف فيه لهما ليس مملوكا للبائع لا تتكون به جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، فان قضاءه بالبراءة اعتمادا على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى المدنية ، أما وقد تعرضت لها وفصلت فى موضوعها فانها تكون قد قضت فى امر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم

الجنائية به . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فى شأن الدعوى المدنية والحكم بعدم اختصاص القضاء الجنائى بنظرها والزام المطعون ضدهم المصروفات .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
راغب عبد الظاهر نائب رئيس المحكمة، احمد ابو زيد، حسن عميرة وصلاح البرجى

(١٢٥)

الطعن رقم ٥١٦٠ لسنة ٥٤ القضائية

دعوى جنائية ، دعوى مدنية ، استئناف ، نظره والحكم فيه ، نقض احالات
الطعن ، الخطا فى تطبيق القانون ،

استئناف المدعى بالحق المدنى دون المتهم للحكم الصادر من محكمة اول درجة يوجب
على محكمة ثان درجة عدم التصدى للدعوى الجنائية مخالفة ذلك : خطأ فى تطبيق
القانون يوجب التصحيح .

لما كان المتهم - لم يستأنف الحكم الصادر بحبسه من محكمة اول درجة ،
فانه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية التصدى للدعوى الجنائية واصدار
الحكم المطعون فيه ، اما وقد فعلت فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ،
مما يوجب نقض حكمها نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به فى
الدعوى الجنائية .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب خطأ فى قتل وكان ذلك
ناشئا عن اهماله وعدم احتياظه بأنه أخرج مسدسه الحكومى المسلم له اثناء
تماسكه مع المجنى عليه وبدون مسوغ وكان معمرا اياه بالطلقات ولم يؤمنه
فانطلقت منه رصاصة اصابت المجنى عليه وحدثت به الاصابات الموضحة
بقرار الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ / ١
من قانون العقوبات . وادعى و ورثة المجنى عليه

مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الوايلي الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام أولا في الدعوى الجنائية : ١) رفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة - ٢) بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيها للايقاف . ثانيا : في الدعوى المدنية بالزام المتهم والمدعى عليه الثاني المسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤدي متضامنين مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بقبول المعارضه شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه والتأيد فيما عدا ذلك .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه استبدل عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس المقضى بها على المتهم من محكمة اول درجة رغم ان الاستئناف كان مرفوعا من المسئول عن الحقوق المدنية وحده ولم يستأنف المتهم فما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يتعرض للفصل في الدعوى الجنائية مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن المتهم لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة اول درجة بحبسه وبالزامه بالتعويض ، وأن المسئول عن الحقوق المدنية هو الذي استأنف وحده الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية ، وقضى في استئنافه بجلسة في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨١ ، حضوريا اعتباريا برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، فعارض المتهم في هذا الحكم ، وقضى في

معارضته - بالحكم المطعون فيه - باستبدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس وتأيد الحكم المعارض فيه ، فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان المتهم .. لم يستأنف الحكم الصادر بحبسه من محكمة اول درجة ، فانه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية التصدى للدعوى الجنائية واصدار الحكم المطعون فيه ، اما وقد فعلت فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ، مما يوجب نقض حكمها نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به فى الدعوى الجنائية .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يعيش رشدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
حسن عمار نائب رئيس المحكمة ، مسعد الساعى ، محمود البارودى وعادل عبد الحميد .

(١٢٦)

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نيابة عامة ، تحقيق ، اتهام ، اختصاص ، اختصاص النائب العام ،
اختصاص وزير العدل ، اختصاص مكاني ، اختصاص نوعي ، مواد مخدرة ،
قانون .

النيابة العامة هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية .

النائب العام : هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية . ولايته عامة اشتمالها على سلطة التحقيق والاتهام انبساطها على اقليم الجمهورية برمتها . وعلى جميع ما يقع فيه من جرائم ايا كانت . له مباشرة اختصاصه بنفسه او ان يكل فيما عدا الاختصاصات التي نيظت به على سبيل الإنفراد . إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته امر مباشرتها بالنيابة عنه . له الرئاسة القضائية والادارية على اعضاء النيابة .

للنائب العام الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أية نيابة سواء كانت مخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو باحدى نيابات الإستئناف لتحقيق أية قضية أو اجراء أى عمل قضائى مما يدخل في ولايته ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى في اختصاص ذلك العضو . بشرط الا تزيد المدة اللازمة لانجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على اربعة اشهر .

(٢) تفتيش ، دفوع ، الدفع ببطلان التفتيش ، حكم تسببيه ، تسبيب غير معيب ،

مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع ببطلان انن التفتيش لعدم جدية التحريات .

(٣) مواد مخدرة ، دفوع ، الدفع بشيوع التهمة ، حكم تسببيه ، تسبيب غير معيب ،

مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع بشيوع التهمة .

(٤) مواد مخدرة ، قصد جنائي ، جريمة اركانها ، حكم تسببيه ، تسبب غير معيب .

التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة . موضوعي . مادام سائغا .

١ - لما كان يبين من نصوص الفقرة الاولى من المادة الاولى والفقرة الاولى من المادة الثانية والمادة ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية والمواد ٢١ ، ٢٣ فقرة اولى ، ٢٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ان النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع وممثلة له هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهي التي يناط بها وحدها مباشرتها وان النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية وهو الاصيل في - مباشرة هذه الاختصاصات وولايته في ذلك عامة تشتمل على سلطتي التحقيق والاتهام وتنبسط على اقليم الجمهورية برمتها وعلى جميع ما يقع فيه من جرائم ايا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة ان يباشر اختصاصاته بنفسه او ان يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيبت به على سبيل الانفراد - الى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته امر مباشرتها بالنيابة عنه ، كما يؤخذ من نصوص الفقرة قبل الاخيرة من المادة ٤٤ والمادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية بادي الذكر - قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - ان القرار الذي يصدر بتعيين اعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديدا لمحل اقامة كل منهم مما يفيد ان وكالتهم في الاصل عامة تبعا لووكالة النائب العام بما يجيز عند الضرورة استخدام اى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التي حددت لاقامته ، وان القانون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الاصولية - كامل الحق في نذب احد اعضاء النيابة العامة ممن يعملون في مكتبه او في اية نيابة سواء اكانت متخصصة في نوع معين من الجرائم ام جزئية اوكلية او باحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية او اجراء اى عمل قضائى مما يدخل فى ولايته - ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى او الجغرافى فى اختصاص ذلك العضو - بشرط الا تزيد المدة اللازمة لانجاز التحقيق او العمل المنوط بالعضو المنتدب على اربعة اشهر .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه في قوله: «وحيث انه عن الدفع ببطلان الاذن لعدم جدية التحريات بمقولة وجود خلاف في اسم المتهم فالثابت من محضر التحريات المؤرخ ١٩٨٤/١/٢٢ انه انصب على شخص يدعى وانه سوري الجنسية ويقيم بشارع الشهيد محمود فؤاد بمصر الجديدة وثابت من اقوال المتهم - الطاعن - ان اسمه وشهرته وانه سوري الجنسية ويقيم بذات العنوان الذي ورد بالتحريات ومن ثم فقد انصبت التحريات على نفس المتهم وقد تأكد ذلك ايضا بأقوال شهود الواقعة وتري المحكمة ان هذه التحريات جدية وكافية ومسوغة لصدور الاذن ومن ثم تلتفت المحكمة عن الدفع المبدى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر بالادلة السائغة - التي اوردها على النحو المتقدم بيانه - ان الطاعن الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به فان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير اساس .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اورد في تحصيله لمعاينة السيارة - التي ابان ان الطاعن كان - يقودها بمفرده عندما ضبط المخدر بحقيبتها الخلفية - وثبت من معاينة السيارة - المضبوطة انها صالحة للاستعمال وانه يستحيل فتح حقيبتها الا بواسطة المفتاح الخاص بالسيارة وان المتهم - الطاعن - يسيطر عليها سيطرة تامة ولا يمكن للغير الوصول اليها الا عن طريقه. كما رد صراحة على ما اثاره دفاع الطاعن من انه لا يتأثر باستعمال السيارة وحده بقوله: «وحيث ان الثابت من اقوال المتهم - الطاعن - ان السيارة المضبوطة مملوكة له ولم يقل في دفاعه ان احدا آخر يستعملها ومن ثم فان ما اثاره الدفاع من ان آخرين يستعملون السيارة انما هو قول مرسل لم يقم عليه دليل وان ما نكر بمحضر التحريات من ان السيارة تستخدم في نقل وتوزيع المخدرات التي وصلت الى المتهم وآخرين لا يتعين معه بالضرورة ان الآخرين يستعملونها بأنفسهم وواقع الحال في الدعوى الماثلة

ان المتهم هو الذي يستعملها بمفرده هذا وقد قرر انه هو الذي قام بفتح حقيبة السيارة لرجال الشرطة عندما امروه بذلك وهذا ينفي ما ذكره الدفاع من ان الحقيبة كانت مغلقة بدون مفتاح وقد تأكد ذلك ايضا من المعاينة التي اجرتها النيابة العامة وثبت منها استحالة فتح الحقيبة بدون مفتاحها، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقام قضاءه ، على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط، كما رد على ما اثير من دفع بشيوع التهمة ردا سائغا - على النحو المتقدم بيانه - فان ما يعيبه الطاعن على هذا الرد لا يكون له من وجه .

٤ - ان العلم بحقيقة المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وحسبها في ذلك ان تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، واذ كانت المحكمة قد استظهرت - من ظروف الدعوى وملابساتها - علم الطاعن بكنه الجوهر المخدر المضبوط داخل حقيبة السيارة وردت - في الوقت ذاته - على دفاعه في هذا الخصوص ردا سائغا في العقل والمنطق ، يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافرا فعليا - فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها امام محكمة النقض .

الوقائع |

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه نقل بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا - (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا وامرت باحاليته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بامرها . ومحكمة جنائيات بنها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ / ١ ، ٢ ، ١ / ٧ ، ١ / ٣٤ ، ١ / ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط والسيارة المضبوطة والزمته المصروفات الجنائية .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة نقل جواهر مخدر (حشيش) بقصد الاتجار قد ران عليه البطلان واطحاً فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال ، ذلك بأن وكيل النيابة المحقق لم يفصح عن اختصاصه المكانى فى محضر التحقيق ولم يقم بتحليف الصيدلى الذى كلفه بوزن المخدر واخذ عينات منه اليمين ، كما ان الحكم اطحاً فى الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من غير مختص ولابتنائه على تحريات غير جدية ورد بها اسم يخالف الاسم الحقيقى للطاعن . هذا الى ان الحكم رد على الدفع بشيوع التهمة - لان السيارة التى ضبط بحقيبتها المخدر لا يستعملها الطاعن وحده - وعلى الدفع بانتفاء ركن العلم بالجواهر المخدر بما لا يصلح رداً ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة نقل جواهر مخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اقوال شهود الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وما ثبت من معاينة السيارة المضبوطة . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص فى تحقيقات النيابة العامة - سواء لعدم افصاح وكيل النيابة المحقق عن اختصاصه المكانى فى محضر التحقيق او لعدم تحليفه الصيدلى الذى كلفه بوزن المخدر واخذ عينات منه اليمين - ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا يحل له - من بعد - ان يثير شيئاً من ذلك لاول مرة امام محكمة النقض ، اذ هو لا يعدو ان يكون تعيباً للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سبباً للطعن فى الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان اذن التفتيش لصدوره من غير مختص لان مصدره هو رئيس المكتب الفنى بمكتب النائب العام ورد عليه فى قوله : من المقرر انه بمجرد تعيين

عضو النيابة العامة فان وكالته للنائب العام تكون فى الاصل عامة ولا تتحدد الا بالقرار الصادر بتحديد دائرة عمله وبناء على هذا الاصل فللنائب العام ان يندب أحد اعضاء النيابة العامة ممن يعملون فى اية نيابة لتحقيق اية قضية او اتخاذ اى اجراء مما يدخل فى ولايته ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى او الجغرافى فى اختصاص ذلك العضو - ومن ثم فالقرار الصادر من النائب العام الى المحامى العام بندبه لاصدار اذن التفتيش فى الدعوى الحالية هو قرار صحيح ولا مخالفة فيه للقانون . واذ كان هذا الذى رد به الحكم على الدفع صحيحا فى القانون ، ذلك بانه يبين من نصوص الفقرة الاولى من المادة الاولى والفقرة الاولى من المادة الثانية والمادة ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية والمواد ٢١ ، ٢٣ فقرة اولى ، ٢٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ان النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع وممثلة له هى المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهى التى يناف بها وحدها مباشرتها وان النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية وهو الاصل فى - مباشرة هذه الاختصاصات وولايته فى ذلك عامة تشمل على سلطتى التحقيق والاتهام وتنبسط على اقليم الجمهورية برمته وعلى جميع ما يقع فيه من جرائم ايا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة ان يباشر اختصاصاته بنفسه او ان يكل - فيما عدا الاختصاصات التى نيظت به على سبيل الانفراد - الى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته امر مباشرتها بالنيابة عنه ، كما يؤخذ من نصوص الفقرة قبل الاخيرة من المادة ٤٤ والمادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية بادرى الذكر - قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - ان القرار الذى يصدر بتعيين اعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديدا لمحل اقامة كل منهم مما يفيد ان وكالتهم فى الاصل عامة تبعا لوكالة النائب العام بما يجيز عند الضرورة استخدام اى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التى حددت لاقامته ، وان القانون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الاصولية - كامل الحق فى ندب احد اعضاء النيابة العامة ممن يعملون فى مكتبه او فى اية نيابة سواء اكانت متخصصة فى نوع معين من الجرائم ام جزئية او كلية او باحدى نيابات

الاستئناف لتحقيق اية قضية او اجراء اى عمل قضائى مما يدخل فى ولايته - ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى او الجغرافى فى اختصاص ذلك العضو - بشرط الا تزيد المدة اللازمة لانجاز - التحقيق او العمل المنوط بالعضو المنتدب على اربعة اشهر ومن ثم يكون النعى على الحكم فى رده على الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من غير مختص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه فى قوله « وحيث انه عن الدفع ببطلان الاذن لعدم جدية التحريات بمقولة وجود خلاف فى اسم المتهم فالثابت من محضر التحريات المؤرخ انه انصب على شخص يدعى وانه سورى الجنسية وقيم بشارع الشهيد بمصر الجديدة وثابت من اقوال المتهم - الطاعن - ان اسمه وشهرته وانه سورى الجنسية وقيم بذات العنوان الذى ورد بالتحريات ومن ثم فقد انصبت التحريات على نفس المتهم وقد تأكد ذلك ايضا بأقوال شهود الواقعة وترى المحكمة ان هذه التحريات جدية وكافية ومسوغة لصدور الاذن ومن ثم تلتفت المحكمة عن الدفع المبدى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر بالادلة السائغة - التى أوردها على النحو المتقدم بيانه - ان الطاعن الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذى اشتهر به فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اورد فى تحصيله لمعاينة السيارة - التى ابان ان الطاعن كان يقودها بمفرده عندما ضبط المخدر بحقيبتها الخلفية - وثبت من معاينة السيارة - المضبوطة انها صالحة للاستعمال وانه يستحيل فتح حقيبتها الا بواسطة المفتاح الخاص بالسيارة وان المتهم - الطاعن - يسيطر عليها سيطره تامة ولا يمكن للغير الوصول اليها الا عن طريقه ، كما رد صراحة على ما اثاره دفاع الطاعن من انه لا يستأثر باستعمال السيارة وحده بقوله : « وحيث ان الثابت من اقوال المتهم - الطاعن - ان السيارة المضبوطة مملوكة له ولم يقل فى دفاعه ان احدا آخر يستعملها ومن ثم فان ما اثاره الدفاع من ان آخرين يستعملون

السيارة انما هو قول مرسل لم يقم عليه دليل وان ما ذكر بمحضر التحريات من ان السيارة تستخدم فى نقل وتوزيع المخدرات التى وصلت الى المتهم وآخرين لا يتعين معه بالضرورة ان الآخرين يستعملونها بأنفسهم وواقع الحال فى الدعوى الماثلة ان المتهم هو الذى يستعملها بمفرده هذا وقد قرر انه هو الذى قام بفتح حقيبة السيارة لرجال الشرطة عندما امره بذلك وهذا ينفى ما ذكره الدفاع من ان الحقيبة كانت مغلقة بدون مفتاح وقد تأكد ذلك ايضا من المعاينة التى أجرتها النيابة العامة وثبت منها استحالة فتح الحقيبة بدون مفتاحها، لما كان ذلك، وكان الحكم قد اقام قضاءه، على ما استقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط، كما رد على ما اثير من دفع بشيوع التهمة ردا سائغا. على النحو المتقدم بيانه - فأن ما يعيبه الطاعن على هذا الرد لا يكون له من وجه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء علمه بالجواهر المخدر ورد عليه فى قوله، وحيث ان ما يقول به الدفاع من ان المتهم - الطاعن - لا يعلم بوجود المخدر بالحقيبة لانه لم يكن ظاهرا وكان داخل الجوال فهو قول مردود بان البادى من ظروف الدعوى وملابساتها ان المتهم يعلم يقينا بمحتويات الجوال وانه مخدر اذ ان مجرد وجود المخدر داخل جوال فى الحقيبة وغير ظاهر لا يفيد عدم علم المتهم - بمحتويات الجوال وهو الذى يقود السيارة ويحتفظ بمفتاح حقيبتها معه ويعلم بمحتوياتها اذ قرر انه كان يحتفظ بكمية من البن داخل الحقيبة عثر عليها المحقق وقت المعاينة،.. لما كان ذلك، وكان تقصى العلم بحقيقة المخدر هو من شئون محكمة الموضوع، وحسبها فى ذلك ان تورد من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى واذ كانت المحكمة قد استظهرت - من ظروف الدعوى وملابساتها - علم الطاعن بكنه الجواهر المخدر المضبوط داخل حقيبة السيارة وردت - فى الوقت ذاته - على دفاعه فى هذا الخصوص ردا سائغا فى العقل والمنطق، يتحقق به توافر ذلك العلم فى حقه - توافر فعليا - فانه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها امام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة ، محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس
المحكمة ، محمود بهى الدين عبدالله وفتحى خليفه .

(١٢٧)

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) طرق عامة • جريمة اركانها • سرقة • سلاح • قانون تفسيره •
مفهوم الطريق العام وفق نص المادة ٣١٥ عقوبات يسرى على ما فى داخل المدن
أو القرى أو خارجها . سواء بسواء .
متى يعتبر حمل السلاح ظرفا مشدداً فى حكم المادة ٣١٥ عقوبات ؟
- (٢) اثبات الاعتراف • اكراه • استدلال • حكم • محكمة الموضوع • سلطتها فى
تقدير الدليل •
الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية
فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات .
- (٣) إجراءات إجراءات التحقيق • مامورو الضبط القضائي • اكراه • اثبات
اعتراف • محكمة الموضوع • سلطتها فى تقدير الدليل •
حضور ضابط الشرطة للتحقيق لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لا يعد اكراه
طالما لم يستغل باذى • ماذى كان أو معنوى . مجرد الخشية منه لا تعد قرين الاكراه
المبطل للاعتراف .

١ - ان مفهوم الطريق العام وفق نص المادة ٣١٥ من قانون العقوبات
المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ يسرى على ما فى داخل المدن أو
القرى أو خارجها سواء بسواء ، وكانت العبرة فى اعتبار حمل السلاح ظرفا
مشددا فى حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون
الاسلحة والذخائر وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الاصل

للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ،
أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة التي تحدث القتل وإن لم
تكن معدة له بحسب الأصل - كالسكين أو المطواه - فلا يتحقق الظرف المشدد
بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان
لمناسبة السرقة .

٢ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال
التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في
الاثبات فلها بغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد
إكراه أو أنه صدر عن غير إرادة حرة منه مادامت تقيمه على أسباب سائغة .

٣ - من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق - بفرض صحة
ذلك - ما يعيب إجراءاته ، لأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه
من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراها مادام لم يستغل إلى المتهم بالاذى
مادياً كان أو معنوياً ، إذ مجرد الخشية منه لا يعد من الإكراه المبطل للاعتراف
لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها
تأثر إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر في ذلك
لمحكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً سرق وآخرون سبق الحكم عليهم كمية
الحديد والمسجل المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لمركز توزيع
السلع بالشرقية وكان ذلك في طريق عام من إحدى وسائل النقل البرية
(سيارة نقل) حال كونه والمتهم الثاني يحملان سلاحاً ظاهراً (مطاوى)
ثانياً : استولى وآخرون سبق الحكم عليهم وبينية التملك على السيارة رقم ...
نقل غربية والمملوكة وأحالت إلى محكمة جنائيات
لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . وادعى كل من
..... و مدنياً قبل المتهم بالزامه بأن يدفع لهما مبلغ

١٥١ جنيتها على سبيل التعويق المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٥ / اولا ، ثانيا ، ٣٢٤ مكررا اولا من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات عما اسند اليه والزامه بأن يؤدي الى المدعين بالحق المدني مبلغ ١٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة السرقة مع آخرين - كان احدهم يحمل سلاحا - في طريق عام ليلا من احدى وسائل النقل البرية والاستيلاء بغير حق وبدون نية التملك على سيارة مملوكة لغيره قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم اقام قضاءه على توافر ظرفي وقوع السرقة في طريق عام وحمل أحد الجناة سلاحا ظاهرا ، في حين أن الطريق الذي ارتكب فيه الحادث يقع بمدينة طنطا ولا يعد طريقا عاما وأن المطواه التي كان يحملها أحد الجناة لا تعد سلاحا بطبيعته ، هذا الى أن المدافع عن الطاعن كان قد دفع ببطلان الاعتراف المنسوب اليه لصدوره في حضور ضابط المباحث وعن غير ارادة حرة ، غير ان الحكم اطرحه برد غير سائغ ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن في ليلة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٣ قد ترك السيارة النقل قيادته ومقطورتها - المحملتين بملفات حديد - بشارع الحلو بدائرة قسم ثان طنطا وأنه في صباح تلك الليلة واذ توجه الى مكان السيارة اكتشف سرقتها دون المقطورة فأبلغ بالواقعة وأن تحريات الشرطة توصلت الى أن الطاعن وثلاثة آخرين كانوا قد اتفقوا على سرقة السيارة وبيع حمولتها وأنه نفاذا لهذا الاتفاق قام الطاعن وآخر بفصل السيارة عن مقطورتها وقطع الخرطوم الموصل بينهما بمطواه ثم فتح بابها وأن آخر من الجناه قاد السيارة الى الطريق السريع

حتى تركها عند مدينه..... وانه اثر ضبط الجناة الاربعة اعترفوا بارتكابهم الجريمة ومن ثم تم ضبط الحديد المبيع والمبلغ المتحصل من بيعه وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن - أدلة مستمدة مما شهد به كل من قائد السيارة والمقدم و ومن اعتراف الطاعن بالتحقيقات ومن ضبط الحديد المسروق والمبلغ المتحصل من بيعه ، وهى أدلة سائغة - لا يجادل الطاعن أن لها معينها الصحيح من الاوراق - ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان مفهوم الطريق العام وفق نص المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ يسرى على ما فى داخل المدن أو القرى أو خارجها سواء بسواء ، وكانت العبرة فى اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا فى حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الاسلحة والذخائر وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الاصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله بأنه لاستخدامه فى هذا الغرض ، أو أنه من الادوات التى تعتبر عرضا من الاسلحة التى تحدث القتل وان لم تكن معدة له بحسب الاصل - كالسكين أو المطواه - فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة ، وهو الامر الذى خلصت اليه المحكمة فى الدعوى المطروحة فى حدود حقها وبللت عليه بالادلة السائغة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون منعى الطاعن عليه فى خصوص ما تقدم غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما تمسك به الطاعن من بطلان اعترافه لصدوره عن غير اراده حرة منه بقوله «فاذا كان الثابت أن اعتراف المتهم كان أمام السيد وكيل النائب العام ولم يكن وليد اكراه وتعذيب ومن ثم فان المحكمة تأخذ به وترتب عليه النتائج القانونية وتعامله على هذا الاساس باعتبار أن ذلك الاعتراف دليلا كاملا وكافيا فى حقه خاصة وأن ما قاله الدفاع بشأنه كان مجرد قول مرسل لا دليل عليه» وهو تدليل سائغ فى الرد على دفع الطاعن ببطلان اعترافه ، لما هو مقرر من أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة

الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها بغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد اكراه أو أنه صدر عن غير ارادة حرة منه مادامت تقيمة على اسباب سائغة ولا يقدر في ذلك ما يدعيه الطاعن من وجود أحد ضباط الشرطة لدى سؤاله بتحقيق النيابة ، ذلك أنه من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق - بفرض صحة ذلك - ما يعيب اجراءاته، لان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكراه مادام لم يستغل الى المتهم بالاذى ماديا كان أو معنويا ، اذ مجرد الخشية منه لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الامر في ذلك لمحكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد استخلصت سلامة اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/
احمد ابو زيد ، مصطفى طاهر ، حسن عميره ، صلاح البرجى .

(١٢٨)

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إجراءات إجراءات المحاكمة ، محاكم عابية ، محاكم أمن دولة ، إحالة ،
خلو رجل .

الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً فى ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا
القانون . مثال .

(٢) قانون «سريانه» ، تفسيره ، محاكم أمن الدولة ، دعوى مدنية ، الاختصاص
بنظرها ، خلو رجل ، إحالة .

إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة
١٩٨٠ . اختصاصها بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعيه للدعوى الجنائية قبل سريان
القانون المذكور . أساس ذلك ؟ لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص .

(٣) دعوى مدنية ، دعوى جنائية ، اختصاص ، قوة الأمر المقضى ، إحالة ،
صدور حكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضى المدنى .
عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . أساس ذلك ؟
قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة
به تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى
المدنية التابعة . المادة ٤٥٦ إجراءات .

(٤) محكمة أول درجة ، محكمة استئنافية ، استئناف ، نظره والحكم فيه ،
دعوى مدنية ، نقض ، حالات الطعن ، الخطأ فى تطبيق القانون ،

قضاء محكمة أول درجة فى الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية بعدم الاختصاص
والإحالة إلى المحكمة المدنية . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب الحكم فى الاستئناف بإلغائه
 وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟

١ - لما كانت الدعوى المطروحة قد سعت الى محكمة الجنح المستعجلة باجراءات صحيحة فى ظل قانون الاجراءات الجنائية فليس من شأن سلب اختصاصها بنظرها من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ نقض هذه الاجراءات او اهدار ماتم منها ذلك أن كل إجراء تم صحيحا فى ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون وليس فى قانون الاجراءات الجنائية ما يوجب ابطال اجراء تم وانتهى صحيحا وفقا للتشريع الذى حصل الاجراء فى ظله .

٢ - لما كان الاصل أن قوانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات التى لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها فى ذلك شأن قوانين الاجراءات . ولما كانت الدعوى الراهنة قد أضحت بين يدي القضاء وغدت منظورة أمام محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة بنظرها وفقا للقانون المعمول به فانها تظل مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ولا يحول بينها وبين بقاء هذا الاختصاص لها ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر من عدم قبول الادعاء بالحقوق المدنية امامها اذ أن هذا الحكم لا يسرى الا على الدعوى المدنية التى ترفع امامها وقت العمل بهذا القانون دون الدعاوى التى رفعت باجراءات صحيحة قبل سريانه وسعت اليها بعد ذلك طبقا لاحكامه - كما هو الحال فى الدعوى المدنية المطروحة - ذلك بأن الاحالة فى مفهوم حكم المادة التاسعة من القانون سالف الذكر تشمل الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها ومبناها دلالة صريحة من الشارع عبر عنها فى تلك المادة بعبارة «بالحالة التى تكون عليها، فلا مجال معها للاحتجاج بأن الاحالة تكون قاصرة على الدعوى الجنائية وحدها دون الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها على اعتبار أنها أصبحت غير مقبولة أمام محاكم أمن الدولة ، اذ أنه لو كان ذلك هو مراد الشارع لكان قد نص عليه صراحة ومن المقرر أنه لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص .

٣ - لما كان حق المحكمة الجنائية فى الاحالة إلى المحكمة المدنية يجب أن يساير حجية الاحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لاتجوز احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضى المدنى - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - ذلك بأن قضاء الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده من التهمتين المسندتين اليه لعدم ثبوتهما فى حقه مؤثر حتما فى رأى المحكمة المدنية التى احيلت اليها الدعوى المدنية مما يتعين عليها أن تقضى برفضها اعمالا لنصوص القانون وقواعد قوة الشئ المقضى به جنائيا أمام المحاكم المدنية وفق حكم المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والامر يختلف بالنسبة للمحاكم الجنائية ذلك بأن الحاجة بقوة الامر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية لا تكون لدى المحاكم الجنائية نفسها وهى تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية .

٤ - لما كان لزاما على محكمة اول درجة ان تفصل فى الدعوى المدنية اما وهى لم تفعل وقضت بعدم اختصاصها بنظرها وباحالتها إلى المحكمة المدنية فإن حكمها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وبإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى الدعوى المدنية لانها لم تستنفذ ولايتها بالفصل فيها وحتى لاتفوت احدى درجتى التقاضى على الطاعن اما وقد قضت بتأييد الحكم المستأنف فأنها تكون بدورها قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وأخرى بأنهما تقاضيا مبلغ ستة آلاف جنيه خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل وامتنعا عن تحرير عقد ايجار للمحل موضوع الايجار على النحو المبين بالاوراق . وطلبت عقابهما

بالمواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٧٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وادعى المجنى عليه (المدعى بالحق المدنى) مدنيا قبل المتهم الاول (الطاعن) بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت حضوريا للأول (الطاعن) وغيايبا للأخرى ببراءة المتهمين من تهمة تقاضى خلو الرجل وبحبسهما شهرين مع الشغل لامتناعهما عن تحرير عقد ايجار للمدعى بالحق المدنى والزامهما بتحريره وكفالة خمسين جنيها لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وفى الدعوى المدنية بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظرها واحالتها بحالتها الى محكمة مصر الجديدة للاختصاص بنظرها . فاستأنف المحكوم عليه (الطاعن) كما استأنف المدعى بالحق المدنى . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من تهمة عدم تحرير عقد ايجار وتأيبده فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ/ المحامى نيابة عن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم المستأنف الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية واحالتها الى المحكمة المدنية رغم أنه كان يتعين على محكمة أول درجة أن تفصل فى موضوعها مادام أن الادعاء بالحقوق المدنية قد تم وفق اجراءات صحيحة قبل احالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة الجزئية تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان البين من الاطلاع على الاوراق والمفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وأخرى أمام محكمة الجنح المستعجلة بوصف أنهما فى غضون شهر اكتوبر سنة ١٩٧٨ بدائرة مصر الجديدة . أولا : تقاضيا مبلغ ستة آلاف

جنيه خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل . ثانيا : امتناع . عن تحرير عقد ايجار المحل موضوع الايجار وطلبت معاقبتهما بمواد القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وبجلسة ١٩٨٠/١/٥ ادعى الطاعن مدنيا قبل المطعون ضده بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت كما أعلن المتهم الثانية بدعواه المدنية بتاريخ ١٩٨٠/٤/١ ، وبجلسة ١٩٨١/١/٣ قررت المحكمة احالة الدعوى الى محكمة امن الدولة الجزئية بعد العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، وبجلسة ١٩٨١/٥/٩ قضت تلك المحكمة حضوريا بالنسبة للمتهم الاول - المطعون ضده - وغيايبا بالنسبة للمتهم الثانية ببراءتهما من التهمة الاولى وبمعاقبتهما بالحبس شهرا مع الشغل والزامهما بتحرير عقد ايجار للمدعى بالحقوق المدنية عن التهمة الثانية وبعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى المدنية واحالتها الى المحكمة المدنية المختصة (محكمة مصر الجديدة الجزئية) واستت قضاءها فى الدعوى المدنية على أنها غدت غير مقبولة امامها فلا تختص بنظرها اعمالا لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . فأستأنف المطعون ضده هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية ، وقضت محكمة ثانى درجة حضوريا بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠ بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهم المطعون ضده - وبراءته من التهمة الثانية وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة السارى المفعول اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ اذ ألغى اختصاص المحاكم العادية بنظر الجرائم المنصوص عليها فى المادة الثالثة منه على سبيل الحصر ومنها الجريمتين موضوع الدعوى الماثلة وناط ذلك الاختصاص بمحاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لاحكامه دون غيرها قد تصدى لبيان الاجراءات التى تتبع بالنسبة الى تلك الدعاوى القائمة أمام المحاكم فنص فى المادة التاسعة منه على أنه : «على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يعرض لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها وبدون رسوم» . وقد أثر الشارع بمقتضى هذا النص أن تحال القضايا

القائمة أمام المحاكم بحالتها التي بلغت بعد دخولها في حوزتها الى نظيرتها في النظام القضائي المنصوص عليه في هذا القانون، واذ كانت الدعوى المطروحة قد سعت الى محكمة الجنح المستعجلة باجراءات صحيحة في ظل قانون الاجراءات الجنائية فليس من شأن سلب اختصاصها بنظرها من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ نقض هذه الاجراءات أو اهدار ماتم منها ذلك أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يوجب ابطال اجراء تم وانتهى صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله، وكان الاصل أن قوانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الاجراءات. ولما كانت الدعوى الراهنة قد أضحت بين يدي القضاء وغدت منظورة أمام محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة بنظرها وفقا للقانون المعمول به فأنها تظل مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ولا يحول بينها وبين بقاء هذا الاختصاص لها ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر من عدم قبول الادعاء بالحقوق المدنية أمامها اذ أن هذا الحكم لا يسرى الا على الدعوى المدنية التي ترفع أمامها وقت العمل بهذا القانون دون الدعاوى التي رفعت باجراءات صحيحة قبل سريانه وسعت اليها بعد ذلك طبقا لاحكامه - كما هو الحال في الدعوى المدنية المطروحة ذلك بأن الاحالة في مفهوم حكم المادة التاسعة من القانون سالف الذكر تشمل الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها ومبناها دلالة صريحة من الشارع عبر عنها في تلك المادة بعبارة «بالحالة التي تكون عليها» فلا مجال معها للاحتجاج بأن الاحالة تكون قاصره على الدعوى الجنائية وحدها دون الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها على اعتبار أنها أصبحت غير مقبولة أمام محاكم أمن الدولة، اذ أنه لو كان ذلك هو مراد الشارع لكان قد نص عليه صراحة ومن المقرر أنه لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص.

لما كان ذلك ، وكان حق المحكمة الجنائية فى الاحالة الى المحكمة المدنية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لاتجوز إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضى المدنى - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - ذلك بأن قضاء الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده من التهمتين المسندتين اليه لعدم ثبوتهما فى حقه مؤثر حتما فى رأى المحكمة المدنية التى أحيلت اليها الدعوى المدنية مما يتعين عليها أن تقضى برفضها اعمالا لنصوص القانون وقواعد قوة الشئ المقضى به جنائيا امام المحاكم المدنية وفق حكم المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والامر يختلف بالنسبة للمحاكم الجنائية ذلك بأن الحاجة بقوة الامر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية لا تكون لدى المحاكم الجنائية نفسها وهى تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية فكان لزاما على محكمة اول درجة فى هذه الحالة أن تفصل فى الدعوى المدنية أما وهى لم تفعل وقضت بعدم اختصاصها بنظرها وباحالتها الى المحكمة المدنية فان حكمها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وباعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى الدعوى المدنية لانها لم تستنفذ ولايتها بالفصل فيها وحتى لا تفوت احدى درجتى التقاضى على الطاعن أما وقد قضت بتأييد الحكم المستأنف فانها تكون بدورها قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه والقضاء فى موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى موضوعها وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن والزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ الدكتور كمال أنور ، نائب رئيس المحكمة ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومحمد نبيل رياض .

(١٢٩)

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) مأمورو الضبط القضائي • تفتيش • التفتيش بغير إذن • اختصاص • إجراءات • مواد مخدرة •

المادة ٢٢ إجراءات بعد استبدالها بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧١ . منحها أمناء الشرطة سلطة الضبط في دوائر اختصاصهم . انبساط ولايتهم على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أقررت له مكاتب خاصة . قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها لا يسلب أو يقيد هذه الصفة .

(٢) مأمورو الضبط القضائي • اختصاصهم • تفتيش • التفتيش بغير إذن • تلبس •

حالة التلبس . توجب على مأمور الضبط القضائي الانتقال إلى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها . كما تبيح له القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه . المواد ٢١ ، ٢٤ ، ٤٦ إجراءات .

(٣) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • إثبات «شهود» • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب •

حق المحكمة في التعويل على أقوال شهود الإثبات والاعراض عن قالة شهود النفي . دون بيان العلة .

(٤) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • إثبات «شهود» • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب •

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده . إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(٥) تعد . جريمة «اركانها» . قصد جنائي . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .

جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يلزم لقيامها قصداً جنائياً خاصاً . كفاية توافر القصد الجنائي العام .

١ - ان المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية بعد استبدالها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ قد منحت امناء الشرطة سلطة الضبط في دوائر اختصاصهم مما مؤداه ان يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم مادام ان قانون الاجراءات الجنائية حين اضيف عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد ان يقيدوا لديهم بأي قيد الا بالاختصاص المكاني فلم يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة ، وتلك الولاية بحسب الاصل انما تنبسط على جميع انواع الجرائم حتى ما كان منها قد افردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من ان اضافة صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعني مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام ، ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الامن العام وتحديد اختصاص كل ادارة منها فهو محض قرار تنظيمي لا يمس احكام قانون الاجراءات الجنائية وليس فيه ما يخول وزير الداخلية حق اصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي او سلب او تقييد هذه الصفة عن اي مما منحها لهم القانون بالنسبة إلى نوع أو أنواع معينة من الجرائم .

٢ - ان حالة التلبس الجنائية توجب على مأمور الضبط القضائي - طبقاً للمادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية - الانتقال فوراً الى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها ، فضلاً عن انها - طبقاً للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من هذا القانون - تبيح له ان يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وان يفتشه .

٣ - للمحكمة ان تعول على شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفي

دون ان تكون ملزمة بالاشارة الى اقوالهم او الرد عليها ردا صريحا فقضاؤها بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التى بينتها يفيد دلالة انها اطرحت شهادتهم ولم تر الاخذ بها فان النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل .

٤ - وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

٥ - ان المشرع لم يشترط لقيام جريمة التعدى المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكفى ان يتوافر فيها القصد الجنائى العام وهو ادراك الجانى لما يفعل مع علمه بشروط الجريمة وهو ما اثبت الحكم توافره لدى الطاعن . فان النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - وآخر بأنهما تعديا وقاوما بالقوة والعنف الموظفين العموميين و - أمينى الشرطة بقسم شرطة الساحل - وهما من القائمين على تنفيذ احكام قانون المخدرات بأن قام المتهم الاول بركل المجنى عليه الاول بقدمه فى صدره للحيلولة بينه وبين التقاط لفافة تحوى مادة تشبه مخدر الحشيش كان قد ألقاها أرضا وابرز مطواه طعنه بها فى يديه محاولا الاستيلاء على سلاحه الاميرى فى حين قام المتهم الآخر بضرب المجنى عليه الثانى براسة فى فمه فأحدثا بهما الاصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين المرفقين وكان ذلك اثناء تأديتهما لوظيفتهما . واحالتهما الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمادة ٤٠ / ١ - ٢ من القانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه .

فطعن المحكوم عليه (الطاعن) فى هذا بطريق النقض .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه از دانه بجريمة مقاومة موظفين عموميين بالقوة والعنف والتعدى عليهما حال كونهما من الموظفين القائمين على تنفيذ احكام قانون المخدرات فقد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ذلك بأن المحكمة طبقت فى حق الطاعن المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات مع ان المجنى عليهما - وهما امينى شرطة بقسم شرطة الساحل - من غير القائمين على تنفيذ هذا القانون ، وقد حدث التعدى عليهما بالمصادفة اثناء توجههما الى نقطة شرطة المرسى لاحتضار بعض المحاضر ، هذا ولم يعن الحكم باستظهار دور المحكوم عليه الآخر وسبب تعديه على المجنى عليه الثانى والتفت عن اقوال شاهد النفى ايرادا وردا وعول على اقوال المجنى عليهما رغم كذبها بدلالة عدم ضبط المخدر وهو ما يقوض اركان جريمة التعدى . كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : انه اثناء توجه كل من امين الشرطة (.....) وزمليه (.....) بقسم شرطة الساحل الى نقطة المرسى التابعة للقسم لاحتضار بعض المحاضر فى يوم ١٩٧٥/١١/٣٠ الساعة الرابعة صباحا ابلغهما احد المواطنين بوجود عدة اشخاص من بينهم (.....) - الطاعن - و (.....) يقومون بتدخين الحشيش على قارعة الطريق محدثين ضوضاء من شأنها ازعاج سكان المنطقة فتوجها الى هناك وما ان شاهدهما المتهم الاول حتى قام بالقاء لفافة من يده بداخلها قطعة يشتبه ان تكون حشيشا ووطأها بقدمه وعند محاولة امين الشرطة (.....) التقاطها ركله المتهم المذكور فى صدره ثم

اخرج مطواه وطعنه بها فى يديه وذلك لمتعه من التقاطها بينما قام المتهم الثانى بالاعتداء على زميله أمين الشرطة بضربه برأسه فأصابه فى وجهه ، وقد اورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة - فى حق الطاعن - ادلة مستمدة من اقوال المجنى عليهما وبما ثبت من التقريرين الطبيين وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها - لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد استبدالها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ قد منحت امناء الشرطة سلطة الضبط فى دوائر اختصاصهم مما مؤداه ان يكون فى متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم مادام ان قانون الاجراءات الجنائية حين اضىف عليهم صفة الضبط القضائى لم يرد ان يقيدوا لديهم بأى قيد الا بالاختصاص المكانى فلم يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة ، وتلك الولاية بحسب الاصل انما تنبسط على جميع انواع الجرائم حتى ما كان منها قد افردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من ان اصفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لايعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام ، ولاينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الامن العام وتحديد اختصاص كل ادارة منها فهو محض قرار تنظيمى لايمس احكام قانون الاجراءات الجنائية وليس فيه ما يخول وزير الداخلية حق اصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائى او سلب او تقييد هذه الصفة عن اى مما منحها لهم القانون بالنسبة الى نوع او انواع معينة من الجرائم ، واذ كان امناء الشرطة فى الاقسام - على ما تقدم - من مأمورى الضبط القضائى الذين لهم فى الدوائر التى يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم ، وكانت حالة التلبس الجنائية توجب على مأمور الضبط القضائى - طبقا للمادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية - الانتقال فورا الى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها ، فضلا عن انها - طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من هذا القانون - تبيح له ان يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على

اتهامه وان يفتشه، ولما كانت المحكمة قد اثبتت بما اورده من ظروف الدعوى قيام حالة التلبس بجناية احراز جوهر مخدر وان الاعتداء الذى وقع على المجنى عليهما من الطاعن والمحكوم عليه الآخر كان بمناسبة محاولة المجنى عليه الاول التقاط قطعة المخدر التى القاها الطاعن والتحفظ عليها ومن ثم فان المحكمة اذ انتهت الى ادانة الطاعن بالجريمة المعاقب عليها بالمادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تكون قد طبقت صحيح القانون وخلا حكمها من القصور فى استظهار دور المتهم الثانى وسبب ومناسبة تعديه على المجنى عليه الثانى، لما كان ذلك وكان للمحكمة ان تعول على شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفى دون ان تكون ملزمة بالاشارة الى اقوالهم او الرد عليها ردا صريحا ففضاؤها بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التى بينتها يفيد دلالة انها اطرحت شهادتهم ولم تر الاخذ بها فان النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ذلك وكان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه، وهى متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فان منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لشهادة المجنى عليهما على النحو الذى اثاره فى اسبابه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير ادلة الدعوى مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض لما كان ذلك وكان المشرع لم يشترط لقيام جريمة التعدى المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكفى ان يتوافر فيها القصد الجنائى العام وهو ادراك الجانى لما يفعل مع علمه بشروط الجريمة وهو ما اثبت الحكم توافره لدى الطاعن. فان النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا.

جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ امين امين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ جمال منصور ، صلاح خاطر ، مسعود السعداوى وطلعت الاكيابى .

(١٣٠)

الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) مواد مخدرة ، تفتيش ، اذن التفتيش ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ، نقض ، اسباب الطعن ، مالا يقبل منها ،

صحة تفتيش المزارع بغير اذن . مشروط بأن تكون غير متصلة بالمساكن . المادة ٤٥ اجراءات- لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفع قانونى ظاهر البطلان : مثال .

(٢) مواد مخدرة ، قصد جنائى ، جريمة اركانها ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ، نقض ، اسباب الطعن ، مالا يقبل منها ،

توافر القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث .

١ - لما كانت المادة ٤٥ من قانون الاجراءات قد نصت على أنه لا يجوز لرجال السلطة الدخول فى أى مجال مسكون الا فى الأحوال المبينه .. فى القانون او فى حالة طلب المساعدة من الداخل او فى حالة الحريق او الغرق او ما شابه ذلك ، ومن ثم فان ايجاب اذن النيابة فى تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لان القانون انما اراد حماية المسكن فحسب ، فتفتيش المزارع بدون اذن لاغبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة وعلى نحو ما سلم به الطاعن باسباب الطعن - لما كان ذلك ، وكان تفتيش زراعة الطاعن بغير اذن النيابة - وهى غير متصلة بمسكنه - لا يترتب عليه البطلان ، فانه لا يعيب

الحكم التفاته عن الرد على الدفع الذى ابداه الطاعن بىطلان تفتيش حقله طالما انه دفع قانونى ظاهر البطلان ويضحى ما يثيره فى هذا الصدد غير سديد .

٢ - أن استظهار القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه زرع بقصد الاتجار نبات الخشخاش الممنوعة زراعته بجمهورية مصر العربية . وطلبت احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٨ ، ٣٤ / ب ، ٣٦ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٢ من الجدول رقم ٥ الملحق المعدل مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة النباتات المخدرة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الحكم التفت دون رد على دفع الطاعن بىطلان تفتيش زراعته لاقتصار اذن النيابة على تفتيش مسكنه دون حقله الذى لا يتصل به ويقع بعيدا عنه ، هذا الى ان المحكمة استدلت على توافر علمه بحقيقة النبات المضبوط لمجرد احتراقه الفلاحة ، وهو ما لا يسيغ توافر هذا العلم ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر

القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش المخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه ادلة من شأنها ان تؤدي الى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على انه لا يجوز لرجال السلطة الدخول في اى محل مسكون الا في الاحوال المبينة في القانون او في حالة طلب المساعدة من الداخل وفي حالة الحريق او الفرق او ما شابه ذلك ، ومن ثم فان ايجاب اذن النيابة في تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لان القانون انما اراد حماية المسكن فحسب ، فتفتيش المزارع بدون اذن لاغبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة وعلى نحو ما سلم به الطاعن باسباب الطعن - لما كان ذلك ، وكان تفتيش زراعة الطاعن بغير اذن النيابة - وهي غير متصلة بمسكنه - لا يترتب عليه البطلان ، فانه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع الذي ابداه الطاعن ببطلان تفتيش حقله طالما انه دفع قانوني ظاهر البطلان ويضحي ما يثيره في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بكنه نبات الخشخاش القائم بحقله واطرحه بقوله «انه (الطاعن) اقر بالتحقيقات بانه هو الذي قام بزراعة الارض - التي عثر بها على نبات الخشخاش ولا يشاركه أحد في زراعتها وان المعاينة اثبتت ان نبات الخشخاش مزروع في مساحة ثمانية قراريط من بين المساحة التي يقوم المتهم بزراعتها ويصل ارتفاع بعض الشجيرات حوالى ٧٥ سم ومن ثم لا يقبل منه القول وهو يمتن حرفة الفلاحة انه لا يعرف نوع هذه الزراعة ، لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع نستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، واذ كان ما اورده الحكم على النحو المتقدم بيانه - يؤدي الى مارتبه عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة زراعة النبات المخدر التي دين بها كما هي معرفه به في القانون ، فان منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة، حسن غلاب، محمد احمد حسن والصاوى يوسف.

(١٣١)

الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • حكم «بطلانه» • «تسببيه» • تسبیب غیر معيب» •

الخطأ الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت اليها • يعيب الحكم •

(٢) قتل عمد • حكم «مالا يعيبه فى نطاق التدليل» • اثبات «بوجه عام» • نقض «اسباب الطعن» • مالا يقبل منها» •

كفاية ايراد مؤدى تقرير الخبير الذى استند اليه الحكم فى قضائه • ايراد نصه ليس بلام •

(٣) قصد جنائى • جريمة «اركائنها» • قتل عمد • سبق اصرار • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب» •

قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر • مثال لتسبیب سائق فى استظهاره فى جريمة قتل عمد •

(٤) نقض «الطعن بالنقض» • دعوى مدنية «اجراءات نظرها امام القاضى الجنائى» •

نقض الحكم بناء على طلب احد الخصوم من غير النيابة العامة • اثره الا يضار الطاعن بطلانه • عدم جواز تدخل المدعى المدنى لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد احوالها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها •

١ - إن الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو ذلك الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت اليها فلا يقدر فى سلامة الحكم الخطأ فى الاسناد فيما خرج عن سياق استدلاله وجوهر تسببيه •

٢ - إن المحكمة غير ملزمة بإيراد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه ومن ثم غلن تكن فى حاجة الى أن تورد مؤدى ما جاء بمذكرة النيابة المشار اليها فى هذا التقرير .

٣ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

٤ - من المقرر أنه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب احد الخصوم - غير النيابة العامة - فلا يضار بطعنه وأن طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه واجراءاته لا تسمح للقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد احوالها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم لما كان ذلك ، وكان الحكم المنقوض لم يكن قد فصل فى الدعوى المدنية لان المدعية بالحق المدنى لم تكن قد تدخلت فى الدعوى آنذاك - ثم صدر الحكم المطعون فيه قاضيا بقبول دعواها المدنية واحالتها الى المحكمة المدنية المختصة وبرفض الدفع بعدم قبولها - فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما : اولاً :- قتلا عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم المصمم على قتله واعداء لذلك الغرض سلاحين (مطواه وسكينا) وتربصا له فى المكان الذى ايقنا مروره فيه سلفا وما ان ظفرا به حتى انها لا عليه طعنا بالسلاحين سالفى الذكر قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . ثانياً : احرز كل منهما بغير ترخيص من وزير الداخلية سلاحا

ابيض ، وطلبت احالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا بمعاقبة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة المؤبدة وبمصادرة السلاحين المضبوطين . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض (وقيد بجدولها برقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٢ ق) وقضى فيه بجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة جنايات المنيا للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى ، وأمام محكمة جنايات المنيا ادعى كل من والددة المجنى عليه وزوجته عن نفسها وبصفتها قبل المتهمين بمبلغ عشرة الاف جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة - بهيئة اخرى - قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا/ ١ ، ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم واحد الملحق بالقانون الاول مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات اولا : بمعاقبة كلا من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمصادرة الاسلحة المضبوطة . ثانيا : فى الدعوى المدنية باحالتها الى محكمة المنيا الابتدائية لنظرها وعلى قلم كتاب المحكمة المذكورة تحديد جلسة واخطار ذوى الشأن . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية)الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، فقد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى الاسناد واعتراه فساد فى الاستدلال وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن من بين ما قام به دفاع الطاعنين ان المجنى عليه لم يقتل فى المكان الذى حدده الشاهدان الاول والثانى - بدلالة عدم وجود آثار دماء فى المكان الذى حدده - رغم كثرة ما تزف من المجنى عليه ، وهو ما يهدر شهادتهما - الا ان الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه وعول فى الادانة على شهادة

هذين . كما أشار الحكم الى وجود آثار دماء بالطريق خلافا للثبات بمحضر المعاينة والرسم النظري (الكروكي) - المرفوق به - كما عول الحكم - ضمن ما عول عليه في الادانة على ما شهد به الشاهد الثالث بالتحقيقات وبالجلسة من أن الشاهد الثاني قد ابلغه بالحادث وأتهم الطاعنين بارتكابه وانتقل معه الى مكان الجثة وعثر بجوارها على سكين ومديّة ملوثتين بالدماء وأن الحادث وقع اخذاً بالثأر - مع ان اقوال الشاهد المذكور بالجلسة لا تساند الحكم فيما حصله وتغاير بالكلية اقواله في التحقيقات . كما اسند الحكم الى الشاهد الثاني القول بأنه عقب علمه بالحادث من الشاهد الاول توجه الى الشاهد الثالث وأبلغه بالامر ثم عاد ادراجه الى مكان الحادث حيث نقل جثة المجنى عليه من الطريق العام الى حيث وجدت عند المعاينة - بينما الثابت باقواله في التحقيقات أنه شهد بانتقاله مباشرة الى مكان الحادث حيث أجرى نقل الجثة ثم أنهى بالامر للشاهد الثالث - هذا وقد اعتمد الحكم في الادانة على ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن اصابات المجنى عليه يجوز حدوثها وفق التصوير المشار اليه بذاكرة النيابة دون أن يورد فحوى هذا التصوير بياناً لمدى سلامة استدلاله . وما ساقه الحكم بياناً لنية القتل لا يكفي استظهارها لدى الطاعنين . وأخيراً فقد قضى الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها واحالتها الى المحكمة المدنية المختصة وهو ما يخالف ما تنص عليه المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض من أنه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب احد الخصوم - غير النيابة العامة - فلا يضار بطعنه وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقيهما أدلة سائغة ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك - وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة - تحقيقاً لما أشاره الطاعنان من انكار وقوع الحادث في المكان الذي وجدت به جثة المجنى عليه - أنه قد ثبت بمحضر الشرطة المحرر في الخامس من يناير سنة ١٩٨٢ أنه

بمعينة مكان الحادث وجدت آثار دماء غزيرة تحد زراعة المزارعة وعلى الطريقة العمومية بجوار كومة من السماد البلدى . كما ان الثابت من محضر معاينة النيابة العامة - أن مكان الحادث هو طريق ترابى ومكان الجثة هو بجوار الطريق بزراعة القصب كما كشف الرسم النظرى (التخطيطى) الذى أجرته النيابة العامة وأرفقته بمحضر معاينتها وجود آثار للدماء على حافة الطريق الترابى وعلى مسافة أربعة امتار من جثة المجنى عليه . وهو ما لا يخرج الحكم المطعون فيه عن تحصيله ويتفق وما أورده الحكم نقلا عن الشاهد الاول من وقوع الحادث فى المكان الذى حدده ، ومن ثم فان دفاع الطاعنين القائم على ان المجنى عليه لم يقتل فى المكان الذى حدده هذا الشاهد يكون عاريا من دليله ويدحضه الواقع بما يجعل المحكمة فى حل من ان تعرض له وتفنده لانه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يكفى ان يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ولا يعتبر سكوتها عنه قصورا فى حكمها . لما كان ذلك ، وكان حديث الحكم فيما أورده بخصوص وجود آثار للدماء بمكان الحادث - له أصله الثابت بالاوراق - على النحو المشار اليه من قبل ، فان دعوى الطاعنين بخطأ الحكم فى الإسناد تكون غير قويمه - كما ان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة فى الرابع والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٨٤ ومن التحقيقات المضمومة - أن ما أورده الحكم المطعون فيه تحصيله لاقوال الشاهد الثالث فى شأن انتقاله الى مكان الحادث بعد ان أبلغه الشاهد الثانى به واتهامه هو للطاعنين بارتكابه أخذا بالتأثر ومشاهدته للسكين والمديّة الملوّثتين بالدماء - له أصله الثابت فى الاوراق ، فان ما ينعاه الطاعنان فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو ذلك الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت اليها فلا يقدح فى سلامة الحكم الخطأ فى الاسناد فيما خرج عن سياق استدلاله وجوهر تسبيبه - ومن ثم ، فانه ولئن كان الثابت من مطالعة المفردات أن الشاهد الثانى قد ذكر بالتحقيقات أنه توجه لمكان الحادث ونقل جثة المجنى عليه الى داخل زراعة القصب بالقرب من الطريق العام ثم هرع الى والد المجنى عليه (الشاهد الثالث) حيث

أبلغه على حين ان الحكم قد أثبت أنه أبلغ الشاهد الثالث ثم توجه ونقل الجثة - فان هذا الخطأ لا يعيب الحكم ولا ينال من صحته اذ ليس له من أثر فى جوهر الواقعة التى اقتنعت بها المحكمة وهى ان القتل وقع بيد الطاعنين فى الموضع الذى أشارت اليه وحددته المعاينة ، ومن ثم فان دعوى الخطأ فى الاسناد فى هذا الخصوص تكون عقيمة الاثر غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة - أن تقرير الصفة التشريحية قد احتوى ما جاء بمذكرة النيابة متضمنة ذات التصوير الذى أخذت به المحكمة ، وكان الطاعنان لا يدعيان أن هناك تصويرا آخر للحادث يخالف ذلك التصوير الذى ورد فى مذكرة النيابة حسبما حصلها تقرير الصفة التشريحية ، وكانت المحكمة غير ملزمة بايراد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه ومن ثم فلم تكن فى حاجة الى أن تورد مؤدى ما جاء بمذكرة النيابة المشار اليها فى هذا التقرير - بما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قوله «وحيث انه وبالنسبة لنية القتل فهى متوافره فى حق المتهمين ذلك ان الواضح للمحكمة من وصف الاصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية انها فاقت الخمسة عشر اصابة وشملت معظم اجزاء الجسم . وكان العديد منها فى مقاتل من جسد المجنى عليه وبصورة ان دلت فانما تدل على أن المتهمين قد كالا الطعنات للمجنى عليه بالسكين والمطواه التى كانت معهما بكل ما فى ايديهما من قوة وما فى قلوبهما من غل ولم يتركاه الا جثة هامدة الامر الذى يقطع باقتناع المحكمة بتوافر نية القتل لديهما فانهما قد ارادا بما فعلاه بالمجنى عليه ازهاق روحه والقضاء عليه . واذ كان هذا الذى استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف فى التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعنين فانه لا محل

للنعي عليه في هذا الصدد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد الخصوم - غير النيابة العامة - فلا يضار بطعنه وأن طبيعته الطعن بالنقض وأحكامه واجراءاته لا تسمح للقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم، لما كان ذلك، وكان الحكم المنقوض لم يكن قد فصل في الدعوى المدنية لان المدعية بالحق المدني لم تكن قد تدخلت في الدعوى آنذاك - ثم صدر الحكم المطعون فيه قاضيا بقبول دعواها المدنية وإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة وبرفض الدفع بعدم قبولها - فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية. لما كان ذلك، وكان الطعن الراجح هو للمرة الثانية، وكانت المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تنص على أنه «اذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحال عليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع....» بيد أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم قد اقتصر على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فان ذلك يقتضي حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المشار اليه أن تصحح محكمة النقض ذلك الخطأ وتحكم في الطعن طبقا للقانون بغير حاجة الى تحديد جلسة. لنظر الموضوع ما دام تصحيح الخطأ المشار اليه لا يرد على بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر فيه. واذ كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به في الدعوى المدنية، والقضاء بعدم قبولها والزام المدعيتين بالحقوق المدنية بصفتهما المصروفات المدنية ومقابل اتعاب المحاماه. ورفض الطعن فيما عدا ذلك.

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد • نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد معدوح سالم • نائب رئيس المحكمة • محمد رفيق البسطويسى • نائب رئيس
المحكمة • فتحى خليفة وسرى صيام .

(١٣٢)

الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ القضائية

(١) شيك بدون رصيد • جريمة «اركانها» • قصد جنائى • باعث •

الشيك فى حكم المادة ٢٣٧ عقوبات • تعريفه ؟ •

قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد • عدم تأثرها بسبب تحريره • أو الفرض منه •
تحقق القصد الجنائى بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء فى تاريخ السحب •

(٢) شيك بدون رصيد • جريمة «اركانها» •

الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه • لا ينفى قيام الجريمة • مادام أن صاحبه لم
يسترده •

(٣) اجراءات «اجراءات المحاكمة» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره» •
اثبات «شهود» •

الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه • ماهيته ؟ مثال لتنازل ضمنى للطاعن
عن سماع شهود نفى •

(٤) اجراءات «اجراءات المحاكمة» دفاع «الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره» •
نقض «اسباب الطعن • مالا يقبل منها» •

قرار المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة • تحضيرى • جواز العدول عنه •

(٥) دعوى مدنية «الصفة فيها» • دفع • الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية •
اثبات «بوجه عام» • بحكم تسببيه • تسبيب غير معيب • شيك بدون رصيد •

الدفع بعد قبول الدعوى المدنية لانتفاء صفة رافعها • جوهرى • يوجب على المحكمة
الرد عليه • إلا إذا لم يشهد له الواقع ويسانده •

مثال لاغفال المحكمة الرد على الدفع باعتباره دفاعاً قانونياً ظاهراً البطلان •

(٦) شيك بدون رصيد • جريمة اركانها، • قصد جنائي • مسئولية جنائية • دعوى مدنية • ضرر •

تداول الشيك بالطرق التجارية . متى صدر لحامله . او لأمر شخص معين . او لاذنه .

انتقال ملكية الشيك بطريق التطهير . اثره : خضوعه لقاعدة التطهير من الدفع .

وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات على المظهر اليه . حقه فى الادعاء المباشر متى اصابه ضرر من الجريمة .

١ - من المقرر ان الشيك فى حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف فى القانون التجارى بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه ويغنى عن استعمال النقود فى المعاملات ، ومادام قد استوفى المقومات التى تجعل منه أداة وفاء فى نظر القانون فان الساحب لا يستطيع ان يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات ، ولا عبرة فى قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب فى البنك المسحوب عليه ، والقصد الجنائي فى تلك الجريمة انما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ السحب .

٢ - من المقرر ان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفى توافر اركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب مادام ان صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما ان الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة .

٣ - من المقرر ان الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه ، ويصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية .

٤ - من المقرر ان قرار المحكمة التى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الادلة لا يعدو ان يكون قرارا تحضريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم

توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

٥ - لئن كان صحيحا على ما ثبت من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ومدونات الحكم المطعون فيه - ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الرد على دفعه بعدم قبول الدعوى المدنية لانتفاء صفة رافعها ، وهو مسلك من المحكمة كان يؤذن بتعيب حكمها باعتبار أن هذا الدفع من الدفوع الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالرد عليه ، إلا أن ما ينفي هذا العيب عن الحكم في الطعن العاثل أن الدفع المذكور لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم عدم التفاته اليه .

٦ - من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو اصدر لأمر شخص معين أو اذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحا ان ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفوع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وانما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وذلك لصالح وطلبت عقابة بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الساحل الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات وكفالة خمسة آلاف جنية لاييقاف التنفيذ والزامه بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت للمدعى بالحق المدني . عارض المحكوم عليه ،

وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وبتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبرفض الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذان/ و ... المحاميان نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة اصدار شيك لا يقابله رصيد قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب واخلال بحق الدفاع ذلك بأن الثابت من التحقيقات أن الشيك موضوع الدعوى حرر ضمانا لعمليات تجارية وليس أداة وفاء ، وقد قام الطاعن بسداد قيمة الشيك مما يجعل الجريمة غير متكاملة الاركان ، كما أن المحكمة بعد أن أصدرت قرارا بتأجيل الدعوى لسماع شهود بناء على طلب الطاعن وكلفت المدعى بالحقوق المدنية تقديم أصل الشيك وافادة البنك عادت وعدلت عن قرارها دون أن تورد سببا لهذا العدول ، هذا فضلا عن أن المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن الشيك صادر لصالح شخص آخر خلاف المدعى بالحقوق المدنية الا أن الحكم سكت عن هذا الدفع الجوهرى ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى مارتبة عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الشيك فى حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعرف فى القانون التجارى بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع

عليه ويغنى عن استعمال النقود فى المعاملات ، ومادام قد استوفى المقومات التى تجعل منه أداة وفاء فى نظر القانون فان الساحب لا يستطيع ان يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات ، ولا عبرة فى قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ولا بعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب فى البنك المسحوب عليه ، والقصد الجنائى فى تلك الجريمة انما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ السحب ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص فى مدوناته الى استيفاء الشيك موضوع الدعوى المقومات التى تجعل منه أداة وفاء فى نظر القانون ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأميناً لعمليات تجارية ويكون الحكم اذ انتهى الى ادانة الطاعن قد اقترن بالصواب لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفى توافر أركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب مادام ان صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة ، فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك وكان من المقرر ان الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى اليه ، ويصر عليه مقدمة فى طلباته الختامية ، وكان البين من محاضر الجلسات ان المحكمة أجلت نظر الدعوى لجلسة ١٩٨١/١١/٢٦ بناء على طلب الطاعن لاعلان شهود نفى وبالجلسة المذكورة حضر الطاعن وأقر بصحة توقيعه على الشيك الذى قدمه المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة فأجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ١٩٨١/١٢/٢٤ ليقدم المدعى بالحقوق المدنية افادة البنك وفى الجلسة الاخيرة أبدى الطاعن طلباته الختامية ولم يتمسك فيها بطلب سماع الشهود فأجلت المحكمة الدعوى للحكم حيث صدر الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن على ما سلف بيانه ، قد سكت على طلب سماع شهود النفى بجلسة ١٩٨١/١١/٢٦ وبالجلسة التالية ولم يتمسك بهذا الطلب فى ختام

مرافعته ، فانه لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تنازل عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان قرار المحكمة التي تصدره في صدر تجهيز الدعوى وجمع الادلة لا يعدو ان يكون قرارا تحضريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم .توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، فان ما يثيره الطاعن بشأن عدول المحكمة عن قرارها التحضيري بضم افادة البنك يكون غير سديد ، هذا فضلا عن أن الثابت من المفردات المضمومة أن افادة البنك مقدمة بمحضر استدالات الشرطة ومرفقه بالاوراق . لما كان ذلك ، ولئن كان صحيحا - على ما ثبت من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ومدونات الحكم المطعون فيه - ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الرد على دفعه بعدم قبول الدعوى المدنية لانتفاء صفة رافعها ، وهو مسلك من المحكمة كان يؤذن بتعيب حكمها باعتبار ان هذا الدفع من الدفوع الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالرد عليه ، الا ان ما ينفي هذا العيب عن الحكم في الطعن المائل ان الدفع المذكور لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم عدم التفاته اليه ، ذلك ان الطاعن لا يمارى بمذكرة أسباب الطعن المودعه في ١٩٨٢/٣/٦ في أن الشيك موضوع الدعوى مظهر الى المدعى بالحقوق المدنية من المستفيد الذي حرر الشيك لأمره ، وهو ما جرى عليه دفاع الطاعن بمذكرته المقدمة في مرحلة المحاكمة الاستئنافية وكشفت عنه اوراق الدعوى على نحو ما يبين من المفردات المضمومة ، ومن المقرر ان الشيك متى صدر لحامله أو أصدر لأمر شخص معين أو اذنه فان تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفوع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وانما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر اليه مادام قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٥ ٧٥٨

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة، محمد مدوح سالم نائب رئيس المحكمة، محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ومحمود بهى الدين عبدالله.

(١٣٣)

الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٥ القضائية

أحداث • عقوبة «تدابير» • قانون «تفسير» • نقض «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها •

تحديد مدة الاختبار القضائى الوارد بالمادة ١٢ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . موجه الى سلطة التنفيذ لا الحكم . هى التى تحدد وقت انقضائه متى تيقنت ان التدبير قد استوفى الغرض منه .

التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة او درجة مسئولية مرتكبها . وانما بمدى خطورة الحدث وقدّر حاجته الى التهذيب والتقويم . اساس ذلك ؟

أن خطاب الشارع فى المادة الثانية عشرة بعدم زيادة مدة الاختبار القضائى على ثلاث سنوات ، موجه الى سلطة التنفيذ لا الحكم ، فهى التى تحدد وقت انقضائه - فى حدود ما نص عليه الشارع من حد أقصى لمدته اقتضاه الحرص على حماية الحريات - متى تيقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه فزائلت الحدث خطورته على المجتمع ، ضرورة أن التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة او درجة مسئولية مرتكبها ، وانما بمدى خطورة الحدث الذى قارفها وقدّر حاجته الى التهذيب والتقويم . يؤيد هذا النظر أنه فى الحالات التى اراد فيها الشارع من المحكمة ان تحدد مدة التدبير فقد نص على ذلك صراحة كالشأن فى المواد ٢/٩ عند تسليم الحدث لغير الملزم بالاتفاق عليه ، ١١ عند الزام الحدث بواجبات معينة ، ٣/١٥ عند الحكم بايداع الحدث الذى تزيد

سنة على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة، احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية اذا ارتكب جنائية، بدلا من العقوبات المقيدة للحرية الواردة بالفقرتين الاولى والثانية من تلك المادة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ١ - تسبب خطأ فى جرح المجنى عليه فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن صدمه بالعربة الحنطور قيادته فأحدث اصابته. ٢ - قاد عربة حنطور بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر. وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل. ومحكمة جنح احدث قسم المنيا قضت غيابيا فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٤ عملا بمواد الاتهام بايداع المتهم مؤسسة الرعاية الاجتماعية لتربية الفتيان بالمنيا لمدة عام. عارض المحكوم عليه فى هذا الحكم، وقضى فى معارضته فى ٤ من يونيه سنة ١٩٨٤ باعتبارها كأن لم تكن. استأنف محكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا فى ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بوضع المتهم تحت الاختبار القضائى.

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون مخالفة القانون ذلك بانه لم يحدد مدة وضع المتهم تحت الاختبار القضائى فى جريمة الاصابة الخطأ التى دانه بها، فى حين أن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث توجب ألا تزيد مدة الاختبار القضائى على ثلاث سنوات مما يعيب الحكم ويستوجب تصحيحه.

ومن حيث ان الاختبار القضائى هو أحد التدابير التى حددتها المادة السابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ للحكم بها على الحدث بدلا من أية

عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات ، واذ كان النص في الفقرة الاولى من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ على أن «يكون الاختبار القضائي بوضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والاشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ، ولايجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات» وفي المادة التاسعة عشرة منه على أنه ينتهى التدبير حتما ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ومع ذلك يجوز للمحكمة في مواد الجنايات بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي ، وذلك لمدة لا تزيد على سنتين» وفي المادة ٤٤ على أنه «إذا خالف الحدث حكم التدبير المفروض عليه بمقتضى احدى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من هذا القانون فللمحكمة أن تأمر بعد سماع اقوال الحدث باطالة مدة التدبير بما لايجاوز نصف الحد الاقصى المقرر بالمواد المشار اليها أو ان تستبدل به تدبيراً آخر يتفق مع حالته» يدل على أن خطاب الشارع في المادة الثانية عشرة بعدم زيادة مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات ، موجه الى سلطة التنفيذ لا الحكم ، فهي التي تحدد وقت انقضائه - في حدود ما نص عليه الشارع من حد اقصى لمدته اقتضاه الحرص على حماية الحريات - متى تيقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه فرايلت الحدث خطورته على المجتمع ، ضرورة أن التدبير لايقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها ، وانما بمدى خطورة الحدث الذي قارفها وقدر حاجته الى التهذيب والتقويم . يؤيد هذا النظر انه في الحالات التي اراد فيها الشارع من المحكمة أن تحدد مدة التدبير فقد نص على ذلك صراحة كالشأن في المواد ٢/٩ عند تسليم الحدث لغير الملزم بالانفاق عليه و ١١ عند الزام الحدث بواجبات معينة ، ٣/١٥ عند الحكم بايداع الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولاتجاوز ثمانى عشرة سنة ، احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية اذا ارتكب جنائية ، بدلا من العقوبات المقيدة للحرية الواردة بالفقرتين الاولى والثانية من تلك المادة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوضع الحدث تحت الاختبار القضائي في غير الحالتين المنصوص عليهما في المادتين ١٩ ، ٤٤ سألتي

الذكر ، فان النعى عليه بمخالفة القانون لعدم تحديده مدة الاختبار يكون غير سديد ، ويكون الطعن على غير اساس متعينا عدم قبوله ولايقدر فى ذلك ان يكون الشارع قد نهى المحكمة صراحة فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ، عن أن تحدد فى حكمها مدة للتدبير المنصوص عليه فيها ، وهو الايداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو فى معهد مناسب لتأهيل الحدث اذا كان ذا عاهة ، وأغفل ذلك فى المادة الثانية عشرة لان نهى المحكمة عن تحديد مدة التدبير جاء نافلة ، يجزىء عنه - وعلى ما سلف بيانه - أن الشارع لم يخاطبها بهذا التحديد .

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور كمال انور - نائب رئيس المحكمة ، عوض جادو ، محمد نبيل رياض وعبد
الوهاب الخياط .

(١٣٤)

الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نقض «المصلحة في الطعن» ، ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ،
حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر
درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به .

(٢) نقض «الصفة في الطعن» ،
عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . اثره :
عدم قبول الطعن شكلاً . أساس ذلك ؟

(٣) دفاع «الأخلال بحق الدفاع» ، ما يوفره ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب معيب ،
نقض «اسباب الطعن» ، ما يقبل منها ،
عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرطه ؟
تمسك المتهم بنفى التهمة . وتقديمه مستندات تظاهر ذلك دفاع جوهري . الالتفات عنه .
قصور .

مثال في جريمة عدم تقديم ما يفيد استيراد البضائع التي أفرج عن عملة اجنبية من
اجل استيرادها في الميعاد .

١ - لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض إذ أجازت للمحكوم عليه الطعن
امام محكمة النقض في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد
الجنايات والجنح في الاحوال المنصوص عليها فيها ، فقد افادت ان مناط
الحق في ذلك الطعن هو ان يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من

آخر درجة وان يكون هذا الحكم قد اضر به فاذا تخلف هذا الشرط - كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من محكمة اول درجة اوفوت على نفسه استئنافه في ميعاده ، ولم يختصم امام محكمة ثانى درجة فلم تقضى ضده بشىء ما - فان طعنه فى الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز .

٢ - حيث ان المحامى قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته نائباً عن المحكوم عليه الثالث بيد ان التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر . ولما كان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه او يذره حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره ان ينوب عنه فى مباشرته الا اذا كان موكلا منه توكيلا يخوله ذلك الحق فان هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة . ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

٣ - حيث انه ولئن كان الاصل ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة الا انه يتعين عليها ان تورد فى حكمها مايدل على انها واجهت عناصر الدعوى والتمت بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها . لما كان ذلك وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه ايد الحكم الابتدائى بالادانة لاسبابه - وان اوقف تنفيذ العقوبة - دون ان يعرض لدفاع الطاعن ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ولوانه عنى ببحثه وتمحيصه وفحص المستندات التى ارتكز عليها بلوغا الى غاية الامر فيه لجاز ان يتغير وجه الراى فى الدعوى ولكنه ان اسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن ان المحكمة احاطت به واقسطه حقه فانه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهم لم يقدموا فى الميعاد القانونى الشهادة القيمية الدالة على ان البضاعة التى افرج من اجل استيرادها عن عملة اجنبية وردت الى مصر . وطلبت عقابهم بالمواد ٥ ، ١٤ ، ١٦ من القانون

رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جنح الجرائم المالية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين اربعة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لكل منهم لوقف التنفيذ وبغرامة اضافية تعادل مبلغ ١٦٦٣ر٨٤ جك بالسعر الرسمي وقت ارتكاب الجريمة . استأنف المحكوم عليهما الثانى والثالث هذا الحكم . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وامرت بوقف تنفيذ العقوبة .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهم الثلاثة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان البين من الأوراق ان النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على الطاعنين بوصف انهم لم يقدموا فى الميعاد القانونى مايفيد استيراد البضائع التى افرج عن عملة اجنبية من اجل استيرادها وبتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ قضت محكمة اول درجة بحبس كل من المتهمين اربعة اشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لاييقاف التنفيذ وبغرامة اضافية تعادل مبلغ ١٦٦٣,٨٤ جك بالسعر الرسمي وقت ارتكاب الجريمة ، فاستأنف الطاعن الثانى والطاعن الثالث وحدهما ، فقضت محكمة ثانى درجة حضوريا بتاريخ ١٩٨٢/٣/٦ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وامرت بوقف تنفيذ العقوبة فطعن الطاعنون فى الحكم الاخير بطريق النقض ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض إذ اجازت للمحكوم عليه الطعن امام محكمة النقض فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح فى الاحوال المنصوص عليها فيها ، فقد افادت ان مناط الحق فى ذلك الطعن هو ان يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وان يكون هذا الحكم قد اضر به فاذا تخلف هذا الشرط - كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من محكمة اول درجة اوفوت على نفسه استئنافه فى ميعاده ، ولم يختصم امام محكمة ثانى درجة

فلم تقضى ضده بشيء ما - فان طعنه فى الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز ، لما كان ذلك وكان الثابت مما تقدم بيانه ان الطاعن الاول لم يستأنف الحكم الابتدائى القاضى بحبسه وتغريمه بينما استأنفه الطاعنان الثانى والثالث وحدهما فلم تتصل المحكمة الاستئنافية بغير استئنافهما وبالتالي فلم يكن الطاعن الاول طرفا فى الحكم النهائى الصادر من محكمة ثانى درجة فانه يتعين - والحال كذلك - القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعن الاول .

وحيث ان المحامى قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته نائبا عن المحكوم عليه ثالث بيد ان التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفة المقرر . ولما كان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه او يذره حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره ان ينوب عنه فى مباشرته الا اذا كان موكلا منه توكيلا يخوله ذلك الحق فان هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة . ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه از دانه بجريمة عدم تقديم مايفيد استيراد البضائع التى افرج عن عملة اجنبية من اجل استيرادها فى الميعاد القانونى قد شابه القصور فى التسبيب ذلك بأنه لم يعرض لدفاع الطاعن المثبت على حافظة المستندات المقدمة الى المحكمة الاستئنافية او ما حوته من مستند تمسك بدلالته على نفي التهمة المسندة اليه ولكن الحكم التفت عن هذا الدفاع فلم يعرض له ايرادا له اوردا عليه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان الطاعن تقدم الى محكمة ثانى درجة بحافظة مستندات انطوت على شهادة بنك الاسكندرية المتضمنة تقديمه

شهادة الجمر ك القيمة وسطر على الحافظة دفاعه القائم على دلالة بياناتها من انها قدمت فى الميعاد القانونى .

٧٦٦

وحيث انه ولئن كان الاصل ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة الا انه يتعين عليها ان تورد فى حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى والتمت بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازننت بينها . لما كان ذلك وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه ايد الحكم الابتدائى بالادانة لاسبابه - وان اوقف تنفيذ العقوبة - دون ان يعرض لدفاع الطاعن ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ولو انه عنى يبحثه وتمحيصه وفحص المستندات التى ارتكز عليها بلوغا الى غاية الامر فيه لجاز ان يتغير وجه الراى فى الدعوى ولكنه اذ اسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن ان المحكمة احاطت به واقسطته حقه فانه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن الاخرى وذلك بالنسبة للطاعن الثانى والطاعن الثالث لاتصال هذا الوجه من الطعن به ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
احمد ابو زيد ، مصطفى طاهر ، محمد زايد وصلاح البرجى .

(١٣٥)

الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٥٥ القضائية

حكم «بياناته» ، «بطلانه» ، «بطلان» .

وجوب صدور احكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء . تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائى . تضمنين الحكم ما يفيد صدوره من أربعة أعضاء . اثره . بطلان الحكم .
اساس ذلك ؟

حيث ان المادة التاسعة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية ، بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء وكان التشكيل الذى نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائى ويترتب على مخالفته بطلان الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التى أصدرته مشكلة برئاسة الاستاذ / رئيس المحكمة وعضوية رئيس المحكمة وكل من القاضيين و خلافا لما أوجبه القانون فان هذا الحكم يكون باطلا ، مما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : ارتكب تزويرا فى محررين عرفيين هما الشيكين المبيينين بالأوراق بأن قام باصطناعهما وأمهرهما بتوقيع مقلد نسب صدوره لـ ... على النحو الوارد بالأوراق . ثانيا : استعمل هذين المحررين سالفى الذكر مع علمه بتزويرهما ، وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من

قانون العقوبات وأدعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الرحمانية الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة بمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، البطلان لصدوره على خلاف القانون اذ الثابت فى هذا الحكم وفى محاضر الجلسات أن الذين سمعوا المرافعة فى الاستئناف ، وتولوا اصدار الحكم أربعة من القضاة خلافا لما يوجبه القانون من صدور الاحكام - فى المحاكم الابتدائية - بهيئة استئنافية من ثلاث قضاة .

وحيث ان المادة التاسعة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية ، بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء ، وكان التشكيل الذى نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائى ويترتب على مخالفته بطلان الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التى أصدرته مشكلة برئاسة الاستاذ / رئيس المحكمة وعضوية رئيس المحكمة وكل من القاضيين و خلافا لما أوجبه القانون فان هذا الحكم يكون باطلا ، مما يوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة ، حسن غلاب ، محمد احمد حسن ، والسيد عبد المجيد العشرى .

(١٣٦)

الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) سلاح ، جريمة ، اركانها ، قصد جنائى ، عقوبة ، اسباب الاباحة ،
حيازة او احرار السلاح بغير ترخيص ، بصفة مجردة ، معاقب عليها بعقوبة الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى حين ان احراره بغير ترخيص بقصد الاتجار او الصنع او الاصلاح معاقب عليه بعقوبة الجنحة ، المنصوص عليها فى المادة ٢٨ من القانون المنكور .
لا اثم على احرار السلاح فى نطاق الاتجار المرخص بمزاولته .

(٢) سلاح ، عقوبة ، العقوبة المبررة ، نقض ، المصلحة فى الطعن ،
لامحل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار ان العقوبة المقضى بها مقرررة فى المادة ٢٨ من قانون الاسلحة . مادام ان الطاعن ينازع فى الواقعة التى اعتنقها الحكم باكملها .

١ - ان البين من استقراء القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والتعديلات التى طرأت عليه ان المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة او الاحراز فقرر لجريمة حيازة او احرار الاسلحة بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٢٦ منه ، بينما قرر للحيازة او الاحراز بقصد الاتجار او الاستيراد او الصنع او الاصلاح بغير ترخيص عقوبة الجنحة التى نص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه ، اما اذا كان الاحراز او الحيازة فى نطاق الاتجار المرخص بمزاولته

فقد ارتفع عن الفعل التائيم وحقت له الاباحة الاستفادة من ممارسة الحرفة بترخيص سواء بموجب قانون الاسلحة والذخائر أو وفقا للاحكام العامة فى قانون العقوبات .

٢ - لامحل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقضى بها مقرررة فى حكم المادة ٢٨ من قانون الاسلحة ذلك أن الطاعن ينازع فى طعنه فى الواقعة - التى اعتنقها الحكم - بأكملها سواء بوصفها جنائية أو جنحة بمقولة أن حيازة السلاح المضبوط أو احرازه لم تتوافر فى حقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز - وآخرون - اسلحة نارية مششخنة (مسدسات) بغير ترخيص وفى غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا للطاعن عملا بالمادة ١/١ ، ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ والبند رقم ١ من القسم الاول من الجدول الثالث الملحق بمعاقبته بالحبس سنة مع الشغل والنفاز والزامه بالمصروفات الجنائية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة : احراز اسلحة نارية «مسدسات» بغير ترخيص . قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه يعمل بالاتجار فى الاسلحة النارية ومن ثم فتسرى فى حقه المادة ٢٨ من قانون الاسلحة دون المادة ٢٦ من هذا القانون التى دانه الحكم بها هذا الى ان الحكم قد اعرض بغير ايراد ورد عما دفع به الاتهام من ان السلاح لم يضبط فى حيازته واسقط من اقوال الضابط ما يساند هذا الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه دان الطاعن بجريمة : احرار اسلحة نارية بدون ترخيص على اساس ان ما وقع منه جناية ينطبق عليها نص المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر وعامله بالرقابة طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بحبسه سنة واحدة مع الزامه بالمصروفات الجنائية . لما كان ذلك وكان يبين من استقراء احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والتعديلات التى طرأت عليه ان المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة او الاحراز فقرر لجريمة حيازة او احراز الاسلحة بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٢٦ منه ، بينما قرر للحيازة او الاحراز بقصد الاتجار او الاستيراد او الصنع او الاصلاح بغير ترخيص عقوبة الجنحة التى نص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه ، اما اذا كان الاحراز او الحيازة فى نطاق الاتجار المرخص بمزاويلته فقد ارتفع عن الفعل التائيم وحققت له الاباحة المستفادة من ممارسة الحرفة بترخيص سواء بموجب قانون الاسلحة والذخائر او وفقا للاحكام العامة فى قانون العقوبات ولما كان الحكم المطعون فيه مع تسليمه فى صورة الواقعة حسبما حصلتها المحكمة ان الطاعن «يعمل تاجر أسلحة» قد دانه بموجب المادة ٢٦ من قانون الاسلحة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان لا محل - فى خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار ان العقوبة المقضى بها مقرررة فى حكم المادة ٢٨ من قانون الاسلحة ذلك ان الطاعن ينازع فى طعنه فى الواقعة - التى اعتنقها الحكم - بأكملها سواء بوصفها جناية أو جنحة بمقولة أن حيازة السلاح المضبوط أو احرازه لم تتوافر فى حقه . واذ كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلا بتقدير الواقع فانه يتعين اعادة استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة - فى حالة الادانة - على ضوءها لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نائبى رئيس المحكمة ، محمود بهى الدين عبدالله وسرى صيام .

(١٣٧)

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) نقض «التقرير بالطعن وايداع الاسباب» .
- التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد دون تقديم اسبابه . اثره : عدم قبول الطعن شكلا .
- (٢) نيابة عامة . نقض «ميعاده» . إعدام .
- اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام . دون التقيد بميعاد محدد .
- اساس ذلك ؟
- (٣) قتل عمد . قصد جنائى . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب» .
- قصد القتل . امر خفى . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى تنم عليه . استخلاص توافره . موضوعى .
- مثال لتسبيب سائغ لاستظهار نية القتل فى حق الطاعنين .
- (٤) اتفاق . اشتراك . فاعل اصلى . مسئولية جنائية . قتل عمد .
- تقابل ارادة المتهمين . كفايته لتحقيق الاتفاق . انقضاء زمن بين الاتفاق وارتكاب الجريمة . غير لازم .
- مايكفى قانونا لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة ؟
- (٥) سرقة «باكره» . اكراه . اشتراك . مسئولية جنائية .
- الاكراه فى السرقة ظرف عينى يتعلق بالاركان المادية للجريمة . سريانه فى حق كل من ساهموا فيه .

(٦) قتل عمد، سرقة، اكراه، جريمة «الجريمة المقتربة»، عقوبة «تقديرها»، ظروف مشددة، محكمة الموضوع سلطتها في تقدير الاقتران،

يكفى لتخليط العقاب عملاً بالمادة ٢٢٤ عقوبات. ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقتربة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما. تقدير ذلك. موضوعي.

(٧) عقوبة، اعدام، حكم «تسببيه»، تسبب غير معيب، اجراءات «اجراءات المحاكمة»،

الحكم الصادر بالاعدام. مايلزم من تسبب لقراره؟
وجوب اخذ رأي المفتي قبل الحكم بالاعدام. لا يلزم المحكمة ان تبين رايه او تفنده.
اساس ذلك؟

١ - ان المحكوم عليهما وان قررا بالطعن بالنقض في الميعاد الا انهما لم يقدموا اسباباً لطعنيهما فيكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من ان التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغني عنه.

٢ - ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت في مضمونها الى طلب اقرار الحكم فيما قضى به من اعدام المحكوم عليهما، دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على انه روعي عرض القضية في ميعاد الاربعة ايام المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، الا انه لما كان تجاوز الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة، بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون ان تتقيد بمبنى الرأي الذي تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى ان يكون قد شاب الحكم من

عيوب ، يستوى فى ذلك ان يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

٣ - من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر التى يأتىها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

٤ - من المقرر ان الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع اكثر من تقابل ارادة المساهمين ولا يشترط لتوفره مضى وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا ان تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة أى ان يكون كل منهم قصد قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعنية وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، وانه يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا اصليا فى الجريمة ، ان يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها .

٥ - من المقرر ان ظرف الاكراه فى السرقة عينى متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين .

٦ - من المقرر انه يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع مادام يقيمه على ما يسوغه .

٧ - لما كان يبين اعمالا لنص المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ ان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة

التي دان المحكوم عليهما بالاعدام بها وساق عليها ادلة سائغة مردودة الى اصلها في الأوراق ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وقد صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء اعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية ولاضير على المحكمة اذ لم تبين هذا الرأى فى حكمها ، اذ لا يوجد فى القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالاعدام بعد اخذ رأى المفتى ان تبين هذا الرأى فى حكمها ، وكل ما أوجبته المادة ٣٨١ المشار اليها هو ان تأخذ المحكمة رأى المفتى قبل اصدار هذا الحكم ، كما جاء الحكم خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفق القانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يغير ما انتهى اليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المحكوم عليهما بأنهما قتلا عمدا بأن قاما بطعنه بآلتين حادتين (سكينتين) قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية جناية اخرى هي انهما فى الزمان والمكان سالفى الذكر سرقا المبلغ النقدي والآلة الحاسبة والنظارة وساعة اليد والحقيبة المبينة القدر والوصف والقيمة بالتحقيقات للمجنى عليه سالف الذكر بطريق الاكراه الواقع عليه بأن وضعا له اقراصا مخدرة فى شراب قدماء له فشلا بذلك مقاومته وتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من الاستيلاء على المسروقات . واحالتهما الى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاتهام . وادعت ارملة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على اولادها القصر مدنيا قبل المتهمين بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت كما ادعى كل من و.....

والدا المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بالزامهما بأن يدفعوا لهما متضامنين مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الاسكندرية قررت حضوريا ارسال الأوراق الى مفتى الجمهورية وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة المذكورة حضوريا وباجماع آراء اعضائها عملا بالمادتين ٣١٤ ، ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات (أولا) فى الدعوى الجنائية بمعاقبة كل من و بالاعدام . (ثانيا) فى الإدعاء المدنى بالزام المحكوم عليهما متضامنين بأن يدفعوا الى عن نفسها وبصفتها وصية على اولادها القصر مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وبأن يدفعوا متضامنين الى و مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ . كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليهما .

المحكمة

من حيث ان المحكوم عليهما وان قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد الا انهما لم يقدموا اسبابا لطعنهما فيكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلا لما هو مقرر من ان التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ومن حيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فى مضمونها الى طلب اقرار الحكم فيما قضى به من اعدام المحكوم عليهما ، دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على انه روعى

عرض القضية في ميعاد الاربعين يوما المبين بالمادة ٢٤ من ذلك القانون ، الا انه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون ان تنقيد بمبنى الراى الذى تضمنه النيابة منكرتها - ما عسى ان يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك ان يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد او بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

ومن حيث ان الحكم حصل واقعة الدعوى فى قوله : «ان المتهم الأول وشهرته يعلم علم اليقين ان قريبه المجنى عليه الذى كان يعمل محاميا بادارة قضايا الحكومة بغوه والمعار الى جامعة محمد بن سعود بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية مدرسا بكلية أصول الدين منذ عام ١٩٨٠ قد افاء الله عليه برزق واسع واعطاه مالا وفيرا بحيث اضحى يملك قدرا كبيرا من الدولارات الامريكية فجاشت نفسه الشريرة بالطمع فى الظفر بهذه الثروة غيلة وغدرا وان اقتضى ذلك هلاك صاحبها وازهاق روحه ، وصور له خياله المريض وتفكيره الاجرامى ان فى ذلك حلا لضائقته المالية المستهلكة وفرصة سانحة فى مواجهة حاجته الى مسكن وعيادة بعد تخرجه من كلية الطب ، والانفاق على نزواته النسائية ومغامراته الفاجرة واتفق مع زميله المتهم الثانى وهو خير عون له فى انجاز ما عقد العزم عليه لما جبل عليه من ضياع وفشل فى دراسته وحياته ، وفى سبيل الوصول الى ما ابتغاه تردد على المجنى عليه عدة مرات فى قريته بعد اوبته من الخارج فى ٢٣/٦/١٩٨٤ لقضاء اجازته السنوية وعلم منه خلال احاديثهما المتبادلة ان امواله مودعة فى احد البنوك بالاسكندرية فدعاه للحضور اليه فى مسكنه الكائن بشارع التابع لقسم شرطة باب شرقى بعد ان زعم له ان فى مقدوره ان يبيع له الدولار بما يجاوز سعر السوق ، وفى يوم ١١/٧/١٩٨٤ توجه المجنى عليه الى بنك فيصل الاسلامى بالاسكندرية وقبض من حسابه الفى دولار امريكى وضعها فى حقيبة خاصة به تحوى

بالإضافة الى هذا المبلغ نظارة وآلة حاسبة وجواز سفر وأوراق اخرى ، ثم قصد الشقة التي يستأجرها المتهمان مفروشة حيث تقابل معهما وأفصح لهما عن عزمه بيع الدولارات التي فى حوزته واذ تأكد المتهمان من وجود الضحية بين ايديهما فى الشقة وابقنا ان المال المبتغى فى حقييته اتفقا على اغتياله فوضعا له حبوبا منومة فى شراب قدماه اليه بقصد شل مقاومته واعدام ارادته وما أن غاب عن الوعي حتى سلباه حقييته بما تحوى وتفقدنا ما فيها فاطمان خاطرهما على الاسلاب كما انتزعا ساعة يده من معصمه . وخشية اقتضاح امرهما عند زوال اثر الحبوب المنومة واسترداد المجنى عليه لوعيه عقدا العزم على الخلاص منه وازهاق روحه لاسدال ستار من الكتمان على ما بدر منهما فى حقه فتسلح كلاهما بسكين حادة وأمسك المتهم الأول برقبتة وأشار الى المتهم الثانى الى موضع القلب من جسده طالبا منه الاجهاز عليه فطعنه المتهم الثانى بسكينه اكثر من مرة فى هذا المكان ، كما تبادلا طعنه فى اجزاء اخرى من جسمه بقصد قتله حتى فارق الحياة فنقلاه سويا الى حمام المسكن حيث عمدا الى تشويه معالمه لاختفاء شخصيته ثم قطعاه الى خمسة اجزاء ووضعاه فى حقيبتين نقلاهما الى جهة المكس بسيارة اجرة حيث القيا بهما فى مياه مصرف طلعبات المكس المؤدية الى مياه البحر ، وعادا الى مسرح الجريمة حيث تقاسما المسروقات فاختص اولهما بجزء من المال ونظارة المجنى عليه وآلته الحاسبة وأخذ الثانى باقى الدولارات وساعة اليد . وقدساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة ادلة مستمدة من أقوال الشهود الذين أورد الحكم نكرهم ومن أقوال المتهمين فى التحقيقات وبجلسة المحاكمة ومما ثبت بتقرير الصفة التشريحية وتقرير قسم الأدلة الجنائية بمديرية امن الاسكندرية ، وحصل الحكم مؤدى هذه الأدلة تحصيلا سليما له اصله الثابت فى الأوراق - وعلى ماتبين من الاطلاع على المفردات - ثم خلص الى ادانة المتهمين بوصفهما فاعلين اصليين فى ارتكاب جريمة قتل المجنى عليه عمدا التى تقدمتها جناية اخرى هى سرقة امواله ومنقولاته بالاكراه ، وانزل عليهما العقاب المنصوص عليه فى المادة ٢/٢٢٤ من

قانون العقوبات. ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان كلا من المتهمين قرر انه لم يوكل محاميا للدفاع عنه، ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لتوكيل محام، فندبت المحكمة لكل منهما محام ترافع في الدعوى وأبدى ما عن له من أوجه دفاع فيها بعد الاطلاع على أوراقها، فان المحكمة تكون قد وفرت لهما حقهما في الدفاع. لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر نية القتل في حق المحكوم عليهما في قوله: «وحيث ان نية القتل متوافرة في حق المتهمين ومن اعدادهما لارتكاب القتل ألّتين حادثتين قاتلتين «سكينتين» ومن التعدي بهما على جسم المجنى عليه بضربات قوية صابمة متعددة على مواضع قاتلة في صدره في مواجهة قلبه مما أدى الى تمزيق احشائه وظلا على هذا الحال حتى ايقنا من هلاكه وازهاق روحه ثم فرقا جسده الى اشلأ فتحقق لهما القصد من التعدي وهو وفاته». وكان من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفى في استظهار نية القتل، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون. لما كان ذلك، وكان من المقرر ان الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع اكثر من تقابل ارادة المساهمين ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا ان تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة أى ان يكون كل منهم قصد قصد الآخر في ايقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة، وانه يكفى في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا اصليا في الجريمة، ان يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها، وكان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى مما سلف، ومما ساقه من أدلة الثبوت كافيا بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل المقترون بالسرقة باكراه، من معيتهما في الزمان والمكان، ونوع

الصلة بينهما ، وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها وان كلا منهما قصد قصد الآخر فى ايقاعها وقارف افعالا من الأفعال المكونة لكل من القتل والسرقة باكراه ، فان ما أنتهى اليه الحكم من ترتب التضامن فى المسئولية بينهما واعتبارهما فاعلين أصليين لجريمة القتل العمد المقترن بجناية السرقة باكراه طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يكون سديدا . ولما كان الحكم قد عرض لما ذهب اليه كل من المتهمين للتوصل من واقعة وضع الحبوب المنومة فى شراب المجنى عليه لافقاده الوعى تسهيلا لسرقته ورد عليه بقوله ان القانون لا يشترط لمعاقبة المتهمين فى جناية السرقة بالاكراه ان يقع من كل منهما فعل الاكراه وفعل الاختلاس بل يكفى فى عدهما فاعلين لهذه الجناية ان يرتكب كل منهما أى الفعلين متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها . لما كان ذلك وكان الثابت من واقعات الدعوى المطروحة ان المتهمين الأول والثانى كانا فى مكان الحادث متفقين على سرقة أموال المجنى عليه وحاجياته وقام أحدهما ببس الحبوب المنومة فى الشراب الذى تناوله فلاحاجة الى تحديد شخص من بينهما متى كان ذلك بقصد تسهيل فعل السرقة الذى باشره الاثنان وتقاسما حصيلة هذه السرقة بينهما على السواء ومن ثم فان كل منهما يكون فاعلا للجريمة باعتبارها جناية سرقة باكراه على الرغم من ان أحدهما لم يرتكب فعل التخدير الذى تمثل فيه الاكراه فى هذه الواقعة هذا فضلا عن ان ظرف الاكراه فى السرقة ظرف عينى متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ومن المقرر ان الظروف العينية لاصقة بنفس الفعل ولذلك فهى تسرى على كل من ساهم فى الجريمة المقتترنة بها سواء كان فاعلا أصليا أو شريكا وليس لايهما ان يتحلل من المسئولية عن النتائج المترتبة عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان ظرف الاكراه فى السرقة عينى متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقتترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين ، فان ما ابداه كل من المتهمين من محاولة التوصل من فعل الاكراه لايجديه ولايؤثر فى مسئوليته

الجنائية فى صورة الدعوى، ويكون الحكم قد طبق القانون فى هذا الخصوص تطبيقاً صائباً. لما كان ذلك، وان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان المتهمين قارفاً جنائية سرقة أموال المجنى عليه وحاجياته بالاكراه ثم اتبعوا ذلك بقتله عمداً بأفعال مستقلة عن الجنائية الأولى التى سبقتها، وقد ارتكبت الجنايتان فى فترة قصيرة من الزمن وفى مسرح واحد، فان ما انتهى اليه الحكم يتحقق به معنى الاقتران، لما هو مقرر من انه يكفى لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع مادام يقيمه على مايسوغه لما كان مانقداً، وكان يبين اعمالاً لنص المادة ٢٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان المحكوم عليهما بالاعدام بها وساق عليها ادلة سائغة مردودة الى اصلها فى الأوراق ومن شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها وقد صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء اعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقاً للمادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية ولاضير على المحكمة اذ لم تبين هذا الرأى فى حكمها، ان لا يوجد فى القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالاعدام بعد اخذ رأى المفتى ان تبين هذا الرأى فى حكمها، وكل ما أوجبته المادة ٣٨١ المشار اليها هو أن تأخذ المحكمة رأى المفتى قبل اصدار هذا الحكم، كما جاء الحكم خلواً من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفق القانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بغير ما انتهى اليه هذا الحكم، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليهما.

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد نجيب صالح ، عوض جادو ، محمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(١٣٨)

الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» . حكم «تسببيه» ، تسبب غير معيب» ، غش» .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها . شرطه ان يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها قائما في الأوراق .

(٢) حكم «تسببيه» ، تسبب معيب» ، نقض «اسباب الطعن» ، ما يقبل منها» ، غش» .

الدليل الذي يعول عليه الحكم . يجب ان يكون مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج . دون عسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل .

وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين على الواقع الذي يثبت بالدليل المعتبر . لا على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة .

مثال لاستدلال غير سائغ لادانة الطاعن عن تهمة عرضه للبيع لبنا غير طازج .

(٣) بيانات تجارية ، جريمة «اركانها» ، غش» ، قصد جنائي» ، حكم «تسببيه» ، تسبب معيب» .

وضع بيان غير حقيقى على السلعة . مع العلم بذلك . تتوافر به جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة ولو كانت السلعة غير مغشوشة .

تحقق جريمة الغش بخلط الشيء أو إضافة مادة غريبة اليه أو من نفس طبيعته إذا كانت أقل جودة .

(٤) قانون «سريانه من حيث الزمان» ، نقض «حالات الطعن» ، الخطأ في القانون» ،

دستور» ، غش» .

لا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لتنفيذ القانون .

عدم نفاذ القانون . قبل نشره .

(٥) نقض «وجه الطعن» ، حكم «تسببيه» ، تسبب معيب» ، محكمة الاحالة «سلطتها عند نظر الدعوى» ، غش ، عقوبة .

تصدر القصور في التسبب على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يمتنع معه على محكمة النقض التعرض لما انساق اليه الحكم المطعون فيه من قرارات قانونية .

١ - من المقرر انه ولئن كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من ادلتها وعناصرها المختلفة الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سائغا وان يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في اوراق الدعوى ، لأن الأصل ان تبني المحكمة حكمها على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها ان تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات .

٢ - من المقرر ايضا انه من اللازم في اصول الاستدلال ان يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض في حكم العقل والمنطق وان الاحكام الجنائية يجب ان تبني على الجزم واليقين على الواقع الذي يثبتته الدليل المعتبر ولا تؤسس على الظن والاحتمال والاعتبارات المجردة .

٣ - ان جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتتوافر اركانها ولو كانت السلعة التي يوضع البيان عليها غير مغشوشة ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ، وهي تختلف عن جريمة الغش التي تتحقق بخلط الشيء أو اضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة .

٤ - لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش - الذي ادانت المحكمة الطاعن بمقتضاه بمعاقبته بنشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقته - قد صدر

فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشر فى الجريدة الرسمية فى ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ ، وعمل به بعد شهر من تاريخ نشره أى بعد الواقعة المنسوبة الى الطاعن فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ ، ولما كانت المادة ٦٦ من الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات انه لا عقاب الا على الافعال اللاحقة لتنفيذ القانون الذى ينص عليها فضلا عما أوجبه المادة ١٨٨ من الدستور بنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ، وان يعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وكذلك فانه من المقرر أنه ليس للقانون الجنائى اثر رجعى ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه وهى قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . وكانت التهمة المسندة الى الطاعن قد وقعت قبل التاريخ المحدد لتنفيذ القانون الذى يوجب نشر الحكم فى جريدتين يوميتين على نفقة الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتلك العقوبة يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

٥ - لما كان ما شاب الحكم من قصور فى التسبب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون الموجبة للتصحيح ، فان محكمة النقض لا تملك التعرض لما انزله من عقوبة النشر فى جريدتين يوميتين على نفقة الطاعن ، اذ ليس بوسعها ان تصحح منطوق حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند اعادة الدعوى لها الا تقضى بتلك العقوبة اذا رأت ان تدين الطاعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من و..... (الطاعن) ، بأنهم الأول والثانى : عرضا للبيع لبنا غير طازج مع علمهما بذلك . الثالث : انتج وبيع للأول والثانى لبنا غير طازج مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٢ ، ١١ ، ١٢/١ ، ١٣ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة جناح باب شرق قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل متهم مائة جنيه والمصادرة .

عارض المحكوم عليهم وقضى فى معارضتهم بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتفريم كل منهم ٢٠ جنيتها والمصادرة. استأنفوا ومحكمة اسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا للأول والثالث وحضوريا للثانى (الطاعن) بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وإضافة النشر فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقتهم .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه الثانى فى الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة عرض لبن غير طازج للبيع مع علمه بذلك قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال كما انطوى على خطأ فى الاسناد وفى تطبيق القانون، ذلك بأن التهمة المسندة الى الطاعن لا سند لها فى الأوراق ، وان ما استنتجه الحكم من تقرير التحليل من ان عبوة اللبن لا تحمل تاريخ اليوم عليها من ثبوت ان اللبن غير طازج ، رغم ان هذا الافتراض مبنى على الظن والاحتمال لا الجزم واليقين ورغم ان ما اسفر عنه تقرير التحليل لا يؤدى عقلا ومنطقا الى ان اللبن غير طازج ، هذا فضلا عن ان الحكم اعمل احكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بأن عاقب الطاعن بعقوبة نشر الحكم فى جريدتين يوميتين على نفقته مع ان هذا القانون لم ينشر فى الجريدة الرسمية ولم يعمل به الا بعد تاريخ الواقعة المسندة اليه ، والقاعدة الدستورية انه ليس للقوانين الجنائية اثر رجعى - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة الأوراق ان النيابة العامة اسندت الى الطاعن ومبتهم آخر انهما فى يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ عرضا للبيع لبنا غير طازج مع علمهما بذلك ، وبعد ان بين الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى استند فى ادانة الطاعن بتلك الجريمة الى القول : «وحيث انه ثبت من تحليل العينة المرفقة ان العبوة غير مطابقة لقرار نقل

وتداول وتمييز عبوات اللبن لعدم بيان تاريخ اليوم على العبوة وان التهمة ثابتة في حق المتهمين ثبوتاً كافياً اخذاً بما ورد بمحضر الضبط وما اسفر عنه تقرير المعامل المرفق . ومن عدم دفع المتهم للاتهام بدفاع مقبول . ومن ثم حق عقابهم طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٣٠٤ / ٢ ج.١ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ولئن كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من ادلتها وعناصرها المختلفة الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سائفاً وان يكون دليلها فيما انتهت اليه قائماً في أوراق الدعوى ، لأن الأصل ان تبني المحكمة حكمها على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس اياً ان تقيم قضاءها على امور لا سند لها من التحقيقات ، كما انه من المقرر ايضاً انه من اللازم في اصول الاستدلال ان يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً الى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق وان الاحكام الجنائية يجب ان تبني على الجزم واليقين على الواقع الذي يثبته الدليل المعتبر ولا تؤسس على الظن والاحتمال والاعتبارات المجردة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على ادانة الطاعن والمتهم الآخر عن تهمة «عرضهما للبيع لبناً غير طازج مع علمهما بذلك» بما جاء بتقرير المعامل الكيماوية من ان العبوة غير مطابقة لقرار نقل وتداول وتمييز عبوات اللبن لعدم بيان تاريخ اليوم على العبوة . وهو مالا يقطع بشيء في خصوص عدم احتفاظ اللبن المضبوط لخواصه الطبيعية او ان يكون غير طازج ولا يؤدي بطريق اللزوم العقلي الى ثبوت ارتكاب المتهمين لهذه الجريمة وبذلك يكون الحكم قد حاد بالدليل الذي اورده على ثبوت الواقعة عن نص ما انبأ به وفحواه ، كما ان الفعل الذي ناقشه - عدم بيان تاريخ اليوم على العبوة - يختلف عن الفعل المنسوب الى الطاعن والمتهم الآخر من عرض لبن غير طازج للبيع مع علمهما بذلك ، الأمر الذي ينبىء عن ان المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها وقضت بما لا أصل له في الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه ، خاصة وان جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتتوافر اركانها ولو كانت السلعة التي

يوضع البيان عليها غير مغشوشة ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ، وهي تختلف عن جريمة الغش التي تتحقق بخلط الشيء أو اضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف اقل جودة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش - الذى ادانت المحكمة الطاعن بمقتضاه بمعاقبته بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين على نفقته - قد صدر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٨٠ ونشر فى الجريدة الرسمية فى ٢١ من مايو سنة ١٩٨٠ وعمل به بعد شهر من تاريخ نشره أى بعد الواقعة المنسوبة الى الطاعن فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ ، ولما كانت المادة ٦٦ من الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات انه لا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لتنفيذ القانون الذى ينص عليها فضلا عما أوجبه المادة ١٨٨ من الدستور بنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ، وان يعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وكذلك فانه من المقرر انه ليس للقانون الجنائى اثر رجعى ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه وهى قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . وكانت التهمة المسندة الى الطاعن قد وقعت قبل التاريخ المحدد لتنفيذ القانون الذى يوجب نشر الحكم فى جريدتين يوميتين على نفقة الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتلك العقوبة يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما كان يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغائها ، الا انه نظرا لما شاب الحكم من قصور فى التسبب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون الموجبة للتصحيح ، فان محكمة النقض لا تملك التعرض لما انزله من عقوبة النشر فى جريدتين يوميتين على نفقة الطاعن ، اذ ليس بوسعها ان تصحح منطوق حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند اعادة الدعوى لها الا تقضى بتلك العقوبة اذا رأت ان تدين الطاعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، وذلك

بالنسبة للطاعن فقط وان كان وجها الطعن سالف الذكر يتصلان بباقي المتهمين وكان يتعين نقضه والاعادة بالنسبة لهما ايضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، الا انه لما كان الحكم المطعون فيه غيابيا بالنسبة لهما قابلا للطعن فيه بالمعارضة منهما ، فان اثر الطعن لا يمتد اليهما .

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : احمد ابوزيد ، مصطفى طاهر ، حسن عميرة ومحمد زايد .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) سبق اصرار ، ترصد ظروف مشددة ، محكمة الموضوع سلطتها في تقدير الدليل ، اثبات بوجه عام ،

سبق الاصرار . تعريفه ؟ استخلاص القاضى له من وقائع خارجية .

الترصد . مايكفى لتحقيقه ؟

البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها .

(٢) إثبات بوجه عام ، جريمة اركانها ، حكم تسببيه ، تسبب غير معيب ،

عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها . حقها فى استخلاص الحقائق القانونية مما قدم اليها من أدلة ولو غير مباشرة مادام ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى .

(٣) حكم بياناته ، ما لا يبطله ، تسببيه ، تسبب غير معيب ، اثبات بوجه عام ،

أدلة الدعوى - حرية القاضى فى تقديرها لتكوين عقيدته ولو ترتب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على متهم آخر فى ذات الواقعة .

(٤) اجراءات المحاكمة ، محكمة الجنائيات ، حكم ، الحكم الغيابى .

إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٢٩٥ اجراءات ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه
هى بمثابة محاكمة مبتدأة لمحكمة الاعادة ان تفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة
بشيء مما جاء فى الحكم الغيابى .

(٥) سبق إصرار • ترصد • مسئولية جنائية • قتل عمد • فاعل أصلي • تضامن •

توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسئولية الجنائية، كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للمادة ٢٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم.

(٦) قصد جنائي • قتل عمد • حكم «تسبيبه» • تسبب غير معيب • محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» •

قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر بل بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه.

استخلاص نية القتل موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. مثال لاستخلاص سائق لتوافر نية القتل.

(٧) عقوبة «العقوبة المبررة» • نقض «المصلحة في الطعن» • طعن • قتل عمد • قصد جنائي •

لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد.

١ - سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا وكان يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء عليه وكان البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاق قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادامت موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج.

٢ - لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات.

٣ - من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية

فى هذه المحاكمة غير مقيد بشىء مما تضمنه حكم صادر فى ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر .

٤ - لما كانت اعادة المحاكمة الجنائية طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبناهما تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هى بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فانه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحكمة الاعادة أن تفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشىء مما جاء بالحكم الغيابى ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

٥ - ان الحكم المطعون فيه وقد اثبت توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد فى حق الطاعن ، مما يرتب فى صحيح القانون بينه وبين المتهم الآخر تضامنا بينهما فى المسئولية الجنائية ويكون كلا منهما مسئولا عن جريمة القتل التى وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذى بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا ان يكون محدث الاصابة التى أدت الى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .

٦ - لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، واذ كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا فى اثبات توافرها لدى الطاعن وكان البين ان ما ذكره الحكم فى معرض هذا التدليل من ان الطاعن ومن معه انهالوا على المجنى عليه بالعصى ضربا بالغ الشدة والعنف فى مقاتل من جسمه يتفق مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية مع وجود عدة

اصابات فى رأسه وصدره وانه الى تلك الاصابات مجتمعة تعزى الوفاة ، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد .

٧ - لامصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بالقصور أو الفساد فى الاستدلال فى استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد ، بعد ان اثبت توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه قتل وآخرين سبق الحكم عليهما عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك الغرض آلات من شأنها احداث الوفاة (عصى) وترصدوه فى المكان الذى يعلمون سلفا بعزمه على المرور منه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه ضربا بالعصى قاصدين من ذلك ازهاق روحه فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وأحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة : ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من هذا القانون بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لما أسند اليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة القتل العمد منع سبق الاصرار والترصد قد انطوى على مخالفة الثابت فى الأوراق وأخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ذلك ان الحكم فى تدليله على توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد استند الى ما قاله

من وجود خلاف بين عائلتي المتهم والمجنى عليه وان المتهم وآخرين قد تسلحوا بعصى غليظة ، وكمنوا للمجنى عليه داخل زراعة تقع على الطريق الذي اعتاد ان يسلكه وفاجأه الطاعن ومن معه بالاعتداء ، فى حين ان الأوراق قد خلت مما يعين على هذا الاستخلاص ، كما ان هذا الاستدلال ورد على خلاف حكم سابق فى ذات الواقعة استبعدت فيه المحكمة قيام ظرفى سبق الاصرار والترصد وبالتالي ازاء عدم ثبوت هذين الظرفين فى حقه فلا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة لأنه لا يؤخذ الا عن الفعل الذى ارتكبه دون غيره ومن ثم فلا تجوز مساءلته عن جريمة القتل التى وقعت طالما انه لم يتحدد على وجه اليقين محدث الاصابات التى ادت الى وفاة المجنى عليه ، هذا فضلا على ان تدليل الحكم على توافر نية القتل جاء قاصرا وغير سائغ اذ قال ان الاصابات التى احدثها المتهم ومن معه بالمجنى عليه كلها فى مقاتل مع ان تقرير الصفة التشريحية أثبت ان اكثر الاصابات حدثت فى الاليتين والساقين وهى ليست مقاتل . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع احد ان يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها منها القاضى استخلاصا وكان يكفى لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طال أو قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجأته بالاعتداء عليه وكان البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وكان لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية ان يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى ان يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن

وترتيب النتائج على المقدمات ، ولما كان ما قاله الحكم فى تدليله على توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد فى حق الطاعن من انه وفريقه كمنوا للمجنى عليه فى طريقه البعيد عن المارة مزودين بالعصى الثقيلة التى اعدوها للاجهاز على المجنى عليه ، مدفوعين بالنزاع القائم بينه وبينهم . وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ان ما استظهره الحكم للاستدلال على ثبوت هذين الطرفين ترد الى اصل صحيح فى الأوراق وذلك اخذا بأقوال شاهدى الاثبات و..... اذ قررت الشاهدة الأولى ان هناك خلافا بين عائلتى المتهم والمجنى عليه وأنه فى يوم الحادث شاهدت الأخير يسير وحده فى الطريق وبعدها أبصرت اثنين يعترضان طريقه ثم حضر ثالث من ناحية زراعة القمح وانهاالوا عليه ضربا بما يحملونه من عصى غليظة وقرر الشاهد الثانى انه علم ان المتهمين كانوا يتربصون للمجنى عليه فى زراعة القمح وردد واقعة الخلافات ويكون ما حصله الحكم - من هذه الأدلة - من استخلاص قيام ظرفى سبق الاصرار والترصد لاتخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بما تنتقى معه عن الحكم قالة مخالفة الثابت فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان لا وجه لما يثيره الطاعن بشأن هذين الطرفين من سبق صدور حكم فى نفس الدعوى استبعدت فيه المحكمة ظرفى سبق الاصرار والترصد ، لما هو مقرر من ان القاضى وهو يحاكم متهما يجب ان يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة غير مقيد بشىء مما تضمنه حكم صادر فى ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر ، هذا فضلا عن ان اعادة المحاكمة الجنائية طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبناهما تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هى بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فانه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحكمة الاعادة ان تفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشىء مما جاء بالحكم الغيابى ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل ،

ولما كان هذا الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعن، مما يرتب في صحيح القانون بينه وبين المتهم الآخر تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية ويكون كلا منهما مسئولا عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا ان يكون محدث الاصابة التي أدت الى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم. لما كان ذلك فان هذا الوجه من النعى يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، واذ كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا فى اثبات توافرها لدى الطاعن وكان البين ان ما ذكره الحكم فى معرض هذا التدليل من ان الطاعن ومن معه انهالوا على المجنى عليه بالعصى ضربا بالغ الشدة والعنف فى مقاتل من جسمه يتفق مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من وجود عدة اصابات فى راسه وصدره وأنه الى تلك الاصابات مجتمعة تعزى الوفاة، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد، هذا فضلا عن انه لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بالقصور أو الفساد فى الاستدلال فى استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد، بعد ان اثبت توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد، على ما سلف بسطه. لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفقضه موضوعا.

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / الدكتور كمال أنور نائب رئيس المحكمة ، محمد نجيب صالح ، محمد نبيل رياض
وعبد الوهاب الخياط .

(١٤٠)

الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) حكم «تسبيبه» • بيانات التسبيب، • عقوبة «عقوبة مبررة» • بطلان .
الخطأ فى رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل
وبين واقعة الدعوى موضوع الادانة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة
واجبة التطبيق. مثال.
- (٢) سرقة • عقوبة «تطبيق العقوبة» • ظرف مشدد • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير
معيب، • نقض «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها .
عقوبة المادة ٢/٣١٦ مكرراً ثالثاً عقوبات . الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا
تجاوز سبع سنوات .
التسور المعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة. ما هيته؟
- (٣) إثبات «اعتراف» • استدلال • محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» .
الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية
فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات .
- (٤) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» • إثبات «اعتراف» .
عدم التزام المحكمة نص اعتراف المتهم وظاهره . لها ان تجزئه وان تستنبط منه
الحقيقة كما كشف عنها .
- (٥) حكم «بيانات التسبيب» • بيانات حكم الادانة • نقض «اسباب الطعن» • ما
لا يقبل منها .
عدم رسم القانون شكلاً معيناً لصياغة الحكم . كفاية ان يكون ما أورده مؤدياً الى تفهم
الواقعة بأركانها وظروفها .

١ - من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها - وهي الأمور التي لم يخطئ الحكم تقديرها - ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن خطأ الحكم - على فرض صحة ما زعمه - في تطبيقه المادة ٣١٦ مكررا ثانيا على واقعة الدعوى طالما أن الحكم قد افصح في مدوناته عن الواقعة التي دان الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات ما دامت العقوبة التي انزلها الحكم المطعون فيه على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة .

٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات قد نصت على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كاذبة أو إدعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة، ولما كان من المقرر أن التسور المعتبر ظرفا مشددا للسرقة هو دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته يستوى في ذلك استعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوثب إلى الداخل من نافذة أو شرفة أو الهبوط إليه من أية ناحية، فالتسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها، لما كان ذلك وكان الطاعن قد اعترف بوجه النعى أنه دخل مسكن المجنى عليه من الشرفة كما اعترف بذلك في التحقيقات وهو يكفي لذاته لتحقيق ظرف التسور المشدد لعقوبة السرقة والذي لا يشترط لتوافره سوى دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها فإن ما يثيره الطاعن بوجه النعى من مجادلة في عدم توافر الظروف المشددة يكون ولا محل له .

٣ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وإن سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم متى أطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٤ - إن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصبه وظاهره بل إن لها أن تجزئه وإن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها .

٥ - إن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق الأشياء المبينة وصفا بقيمة بالأوراق المملوكة لـ وكان ذلك من مسكنه بطريق التسور بأن فتح الشرفة بطريق الكسر حالة كونه عاملا لديه بالأجر على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٦ مكررا ثالثا، ١/٣١٧ ، ٧ من قانون العقوبات. ومحكمة جناح مدينة نصر قضت حضوريا بمادتي الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس سبع سنوات مع الشغل والنفاذ . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة فقد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأنه دانه عملا بنص المادة ٣١٦ مكررا ثانيا التي لا تنطبق على واقعة الدعوى التي أوردها الحكم، كما خلص إلى إدانة الطاعن أخذا بظروف مشددة لم تتوافر في حقه

كما أن تحصيل الحكم للاعتراف المسند اليه والذي ركن اليه في ادانته جاء مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد والمعدل لاسبابه بالحكم المطعون فيه دان الطاعن بوصف أنه «سرق الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة ل.... وكان ذلك من مسكنه بطريق التسور بأن فتح الشرفة بطريق الكسر حالة كونه عاملا لديه بالأجر على النحو المبين بالأوراق» وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطعن أدلة استمدتها من أقوال المجنى عليه ومن اعتراف الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة وبمحضر جلسة المحاكمة وكانت الواقعة على الصورة التي اعتنقها الحكم المطعون فيه تشكل الجنحة المنصوص عليها في المادتين ٢١٦ مكررا ثالثا / ثانيا ، ١/٣١٧ ، ٧ من قانون العقوبات وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة بهاتين المادتين وهو ما لم يخطيء فيه الحكم المطعون فيه، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها - وهي الامور التي لم يخطيء الحكم تقديرها - ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن خطأ الحكم - على فرض صحة ما زعمه - في تطبيقه المادة ٣١٦ مكررا ثانيا على واقعة الدعوى طالما أن الحكم قد افصح في مدوناته عن الواقعة التي دان الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات ما دامت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات قد نصت على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصنعة أو إنتحال صفة كاذبة أو إدعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة، ولما كان من المقرر

أن التسور المعتبر ظرفا مشددا للسرقة هو دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته يستوى في ذلك إستعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوثب الى الداخل من نافذة أو شرفة أو الهبوط اليه من أية ناحية، فالتسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها، لما كان ذلك وكان الطاعن قد اعترف بوجه النعى أنه دخل مسكن المجنى عليه من الشرفة كما اعترف بذلك في التحقيقات وهو يكفى لذاته لتحقيق ظرف التسور المشدد لعقوبة السرقة والذي لا يشترط لتوافره سوى دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها، فإن ما يثيره الطاعن بوجه النعى من مجادلة في عدم توافر الظروف المشددة يكون ولا محل له، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم متى أطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع والمحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل أن لها ان تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استظهر في قضائه ان الاعتراف الذي أخذ به الطاعن صدر عن إرادته الحرة وورد نصا في الاعتراف بالجريمة وأطمأنت المحكمة الى مطابقته للحقيقة والواقع وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون مما يكون معه منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد، لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، محمد معدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(١٤١)

الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إجراءات إجراءات المحاكمة ، إثبات بوجه عام ، شهود ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب معيب ،

وجوب بناء الأحكام الجنائية على المرافعة الشفوية امام القاضى الذى أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوى الذى يجريه ويسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكناً . أساس ذلك ؟ عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً .

(٢) اجراءات إجراءات المحاكمة ، اثبات شهود ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره ،

حق الدفاع فى سماع الشاهد . لايتعلق بما أبداه فى التحقيقات . بل بما يبيده بجلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة .

عدم تعويل المحكمة فى الحكم بادانة الطاعن على شهادة الشهود . لا يؤثر على حق الدفاع فى طلب سماعهم . علة ذلك ؟

مثال لرد معيب على طلب سماع شاهد بما يشوب الحكم بالاخلال بحق الدفاع .

١ - إن الأصل فى الاحكام الجنائية ان تبني على المرافعة التى تحصل امام نفس القاضى الذى اصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوى الذى أجراه بنفسه ، اذ اساس المحاكمة الجنائية هى حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الشفوى الذى يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً ،

محصولا هذه العقيدة من الثقة التي توحى بها أقوال الشاهد أو لاتوحى ، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الاقوال فى نفسه وهو ينصت اليها مما ينبى عليه أن على المحكمة التى فصلت فى الدعوى ان تسمع الشهادة من الشاهد نفسه مادام سماعه ممكنا ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت اداء الشهادة ومراوغاته اواضطرابه وغير ذلك ، مما يعين القاضى على تقدير اقواله حق قدرها . ولايجوز للمحكمة الافتئات على هذا الاصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية والذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لايه علة مهما كانت الا اذا تعذر سماع الشاهد لاي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل فى الدعوى - ومن ثم فان مصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع شهود الاثبات ، يهدر المعنى الذى قصد الشارع الى تحقيقه فى المادة سالفه الذكر .

٢ - حق الدفاع فى سماع الشاهد لايتعلق بما ابداه فى التحقيقات بما يطابق او يخالف غيره من الشهود بل بما يبيده فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته اظهارا لوجه الحقيقة ، ولا يؤثر فى ذلك ان تكون المحكمة قد اسقطت فى حكمها من عناصر الاثبات ، شهادة الشهود الذين تمسك الدفاع بسماعهم ولم تعول عليها فى ادانة الطاعن ، لاحتمال ان تجيء الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها ، بما يقنعها بغير ما اقتنعت به من الادلة الاخرى التى عولت عليها ، فضلا عن ان الدفاع لا يستطيع ان يتنبأ سلفا بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو الى مداولته ، لان حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه واثره على مداولة القاضى وحكمه ، ولان وجدان القاضى قد يتأثر فى غير من نفسه ، بما يبدو له انه اطرحه عند الموازنة بين الادلة اثباتا ونفيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا مششخنا (بندقية)

محشوة بالطلقات وتربص له فى المكان الذى ايقن سلفا مروره فيه وما أن ظفر به حتى اطلق عليه عيارين ناريتين قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . ومحكمة جنايات اسيوط قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٠ و ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما والمصادرة .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه الاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك امام الهيئة التى فصلت فى الدعوى بضرورة سماع شهادة شهود الاثبات الاربعة ، الا ان المحكمة رفضت هذا الطلب بما لا يسوغ رفضه ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعن طلب سماع شهادة شهود الاثبات و والنقيب رئيس وحدة البحث الجنائى بشرطة ويجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨١ سمعت المحكمة بهيئة اخرى شهادة النقيب ، ويجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ التى سمعت فيها المرافعة تمسك الدفاع فى ختام مرافعته بضرورة سماع شهادة شهود الاثبات جميعا . ويبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اسقطت فى حكمها شهادة ثلاثة من شهود الاثبات وعرضت لطلب سماع الشهود وردت عليها بقولها «وحيث انه عن الطلب الاحتياطى لسماع شهود الاثبات جميعا فالثابت أن المحكمة سبق لها بجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨١ ان استدعت شاهد الاثبات لسماع شهادته فقرر بتلك الجلسة أنه قد مضت مدة طويلة على الواقعة ولا يتذكر تفصيلاتها واكتفى بأقواله بالتحقيقات ومن ثم فلم تعد هناك جدوى من اعادة استدعائه لسماع شهادته» . لما كان ذلك ،

وكان الاصل فى الاحكام الجنائية ان تبني على المرافعة التى تحصل امام نفس القاضى الذى اصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوى الذى اجراه بنفسه ، اذ اساس المحاكمة الجنائية هى حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الشفوى الذى يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، محصلا هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها اقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الاقوال فى نفسه وهو ينصت اليها مما ينبنى عليه ان على المحكمة التى فصلت فى الدعوى ان تسمع الشهادة من الشاهد نفسه مادام سماعه ممكنا ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا لان التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت اداء الشهادة ومراوغاته أو اضطرابه وغير ذلك ، مما يعين القاضى على تقدير اقواله حق قدرها . ولا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الاصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية والذي افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا اذا تعذر سماع الشاهد لاي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل فى الدعوى - ومن ثم فان مصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع شهود الاثبات ، يهدر المعنى الذى قصد الشارع الى تحقيقه فى المادة سالفه الذكر ، لان حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما ابداه فى التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يبيده فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته اظهارا لوجه الحقيقة ، ولا يؤثر فى ذلك ان تكون المحكمة قد اسقطت فى حكمها من عناصر الاثبات ، شهادة الشهود الذين تمسك الدفاع بسماعهم ولم تعول عليها فى ادانة الطاعن ، لاحتمال ان تجيء الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها ، بما يقنعها بغير ما اقتنعت به من الالبلة الاخرى التى عولت عليها ، فضلا عن ان الدفاع لا يستطيع ان يتنبأ سلفا بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو الى مداولته ، لان حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه واثره على مداولة القاضى وحكمه ، ولان وجدان القاضى قد يتأثر فى غير من نفسه ، بما يبدو له انه اطرحه عند الموازنة بين الالبلة اثباتا ونفيا ، لما كان ذلك ، وكان الدفاع قد طلب سماع اقوال ثلثه من شهود الاثبات بالاضافة الى

الضابط..... ورفضت المحكمة هذا الطلب قولا ان لا جدوى منه لان الضابط سبق ان قرر امامها انه لا يذكر شيئا عن الواقعة لمضى مدة طويلة انسته تفصيلاتها ، مع ان الناس يتفاضلون في قدرتهم على تذكر الاحداث لتباين ذاكرتهم قوة وضعفا ، فانها تكون قد اخلت بمبدأ شفوية المرافعة وجاء حكمها مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، محمد معدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(١٤٢)

الطعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٥٥ القضائية

حكم «تسبيبه» ، «تسبيب معيب» ، «تزوير» «تزوير المحررات العرفية» ، «محكمة الموضوع» «سلطانها فى تقدير الدليل» ،

الشهادة المرضية دليل من ادلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . ابداء المحكمة أسباب إطراحها . لمحكمة النقض مراقبتها فى ذلك .

اختلاف الامراض التى تتوالى على الشخص والتى حملتها الشهادتان المقدمتان من الطاعن فى جلستين متتاليتين والمؤرختان فى زمنين متعاقبين . لا يصلح حجة للقول بتضاربهما واصطناع دليلهما .

لما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من ادلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الادلة ، الا ان المحكمة متى أبدت الاسباب التى من اجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فان لمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدي الى النتيجة التى رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة قد أسست عدم اطمئنانها الى الشهادة الطبية المقدمة بجلسة ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ تبريرا لتخلف الطاعن عن التقدم للتنفيذ قبل هذه الجلسة على اختلاف المرض الثابت بها عن المرض الصادرة عنه شهادة طبية لاحقة للشهادة الاولى مؤرخة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ قدمها الطاعن بجلسة المعارضة الاستئنافية ، وعلى ان تاريخ الشهادة الثانية لاحق للجلسة التى نظر فيها استئنافه ، دون ان يشير الى أن كلتا

الشهادتين قدمتا للتدليل على عذر الطاعن في التخلف عن التقدم للتنفيذ قبل الجلسة الاولى في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ ، وبغير ان يبين زمن المرض في كل منهما ، فانه لا يكون بذلك قد اتى بسند مقبول لما انتهى اليه ، لان اختلاف الامراض التي تتوالى على الشخص والتي حملتها الشهادتان المقدمتان منه في جلستين متواليتين والمؤرختان في زمنين متعاقبين لا يصلح حجة للقول بتضاربهما واصطناع دليلهما واسقاط عذر الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق المواسير المبينة الوصف والقيمة بالاوراق والمملوكة لشركة وكان ذلك ليلا . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧ / ٤ - ٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح عتاقه الجزئية قضت حضوريا اعتباريا في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل والنفاذ . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة السويس الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا في ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٨١ بسقوط الاستئناف . عارض ، وقضى في معارضته في ٢ يناير من ١٩٨٥ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فعطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بسقوط استئنافه قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بانه اطرح الشهادة الطبية المؤرخة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ التي قدمها محامى الطاعن بجلسة ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ المحددة لنظر استئنافه دليلا لعذره المانع من التقدم قبل تلك الجلسة لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه ، واستند في ذلك الى تعارض هذه الشهادة مع شهادة طبية اخرى عن مدة مختلفة قدمها بجلسة المعارضة الاستئنافية ، دون ان يفتن الحكم لتفاير زمن المرض في كل من الشهادتين ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن لم يحضر بجلسة ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ التى نظر فيها استئنافه ، واعتذر محاميه عن تخلفه عن الحضور بمرضه ، وقدم شهادة طبية للتدليل على قيام هذا العذر الا ان المحكمة قضت بسقوط استئنافه لعدم تقدمه قبل الجلسة لتنفيذ عقوبة الحبس مع الشغل والنفاز المقتضى بها عليه فى سرقة دون ان تعرض فى حكمها الغيابى للشهادة الطبية المذكورة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى على قوله : ان الثابت من مطالعة الشهادات الطبية المقدمة من الحاضر عن المتهم بجلسة ١٩٨٤/١٠/٣ والحاضر معه بجلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦ وجود تضارب بينهما فالاولى تفيد بان المتهم يعانى من ارتشاح بالركبة اليمنى اثر كدمة شديدة وتم اجراء عملية بزل ويحتاج لراحة ثلاثة اسابيع والاخيرة تفيد انه يعانى من قرحة الاثنى عشر مع قىء دموى وقصور فى الشريان التاجى للقلب ادى الى هبوط فى القلب ويحتاج الى راحة بالفرش مدة ستة أشهر ومؤرخة ١٩٨٤/١١/٢٦ أى أن تاريخها لاحق لجلسة الاستئناف المحدد لها فى ١٩٨٤/١٠/١٣ واذ كان ذلك فان المحكمة لاتطمئن لهذه الشهادات الطبية وان القصد منها هو التحايل لعدم تطبيق القانون وكانت الشهادة المرضية لاتخرج عن كونها دليلا من ادلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الادلة ، الا ان المحكمة متى أبدت الاسباب التى من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فان لمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدى الى النتيجة التى رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة قد اسست عدم اطمئنانها الى الشهادة الطبية المقدمة بجلسة ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ تبريرا لتخلف الطاعن عن التقدم للتنفيذ قبل هذه الجلسة على اختلاف المرض الثابت بها عن المرض الصادرة عنه شهادة طبية لاحقة للشهادة الاولى مؤرخة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ قدمها الطاعن بجلسة المعارضة الاستئنافية ، وعلى ان تاريخ الشهادة الثانية لاحق للجلسة التى نظر فيها استئنافه ، دون أن يشير الى أن كلتا الشهادتين قدمتا للتدليل على عذر الطاعن فى التخلف عن التقدم للتنفيذ قبل الجلسة الاولى فى ٣ من

اكتوبر سنة ١٩٨٤ ، وبغير ان يبين زمن المرض فى كل منهما ، فانه لا يكون بذلك قد اتى بسند مقبول لما انتهى اليه ، لان اختلاف الامراض التى تتوالى على الشخص والتى حملتها الشهاداتان المقدمتان منه فى جلستين متواليتين والمؤرختان فى زمنين متعاقبين لا يصلح حجة للقول بتضاربهما واصطناع دليلهما واسقاط عذر الطاعن . لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

جلسة ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ حسن جمعة نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين/ احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة ، مصطفى طاهر ، محمد زايد وحسن عيش .

(١٤٣)

الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) قتل خطأ ، جريمة «أركانها» ، خطأ ، حكم «تسببيه» ، تسبب معيب ،
- اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والانتظمة خطأ في جرمته القتل والاصابة الخطأ مشروط بأن تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث .
- صحة الحكم في جريمة القتل الخطأ تستوجب . بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين وقوع الحادث .
- (٢) قتل خطأ ، جريمة «أركانها» ، رابطة السببيه ، خطأ .
- رابطة السببيه كركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما تتفق والسير العادى للأمر .
- خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببيه . متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً لإحداث النتيجة .
- (٣) قتل خطأ ، خطأ ، رابطة السببيه ، حكم «تسببيه» ، تسبب معيب ، نقض «اسباب الطعن» ، ما لايقبل منها ،
- مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ومصادمة المجنى عليه دون بيان الحكم مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وموقف المجنى عليه وسلوكه وأثر ذلك في قيام ركني الخطأ ورابطة السببيه قصور .

١ - من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانتظمة وأن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل والاصابة الخطأ الا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لايتصور

وقوعه لولاها ، وكان من المقرر ايضا انه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

٢ - رابطة السببية كركن من اركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للامور ، كما انه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعا مايوفر الخطأ فى جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تفاديا لوقوع الحادث ، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - ببيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه واثّر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها ، وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . بما يعيبه بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعوثته وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق الرئيسى أمامه فصدّم الفجنى عليه وحدثت أصابته التى أودت بحياته على النحو المبين بالاوراق (٢) قاد سيارة بحالة تعرض الارواح والاموال للخطر . وطلبت عقابة بالمادة ١/٢٢٨ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٦٢ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . ومحكمة جنح

بولاق - قضت حضوريا بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل عن التهمتين وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . فأستأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
 قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه ان دانه بجريمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض الارواح والاموال للخطر فقد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع بانتفاء رابطة السببية بين الخطأ والضرر لان السبب المباشر فى وقوع الحادث هو خطأ المجنى عليه وحده باندفاعه فجأة لعبور الطريق دون ان يتبصر من خلوه ، الا ان الحكم اغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى دون ان يبين عناصر الخطأ بيانا كافيا ، واتخذ من قياده الطاعن للسيارة بسرعة مايوفر الخطأ فى جانبه دون أن يستظهر كيف كان هذا الخطأ سببا فى وقوع الحادث ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله «وحيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتا كافيا فى حق المتهم من أن الدعوى وتأكد ذلك مما جاء بمحضر فحص السيارة مرتكبة الحادث والتي ثبت منها ان الكلاكسى لا يعمل وأن فرملة القدم سليمة مما يدل على أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة كبيرة أدت الى وقوع المصادمة التى من جرائها حدثت اصابة المجنى عليه والتي أودت بحياته ومن ثم فإن المحكمة تعاقبه بمواد الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤ أ. ح. ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة وان أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته فى جرائم القتل والاصابة الخطأ الا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لايتصور وقوعه لولاها ، وكان من المقرر ايضا أنه يجب قانونا لصحة الحكم فى

جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب أسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للامور ، كما انه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعا ما يوفر الخطأ فى جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تفاديا لوقوع الحادث ، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها ، وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . بما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد نجيب صالح ، عوض جادو ، محمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(١٤٤)

الطعن رقم ٣٢٥٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إجراءات «إجراءات المحاكمة» ، حكم «تسببيه» ، تسبیب غیر معيب» ، نقض
«أسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها» ، ضرب أفضى إلى موت .
جواز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهوداً في القضايا التي لهم
عمل فيها . شرط ذلك ؟

(٢) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» ، إثبات «خبرة» ، حكم
«تسببيه» ، تسبیب غیر معيب» ، ضرب أفضى إلى موت .
كفاية إيراد مؤدى تقرير الخبير الذي إستند إليه الحكم في قضائه . إيراد نص تقرير
الخبير . ليس بلام .

(٣) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» ، إثبات «شهود» ، «خبرة» ، حكم
«تسببيه» ، تسبیب غیر معيب» ، نقض «أسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها» ،
كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى . تناقض يستعصى
على الملاءمة والتوفيق .
إثارة التعارض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض . غير
مقبول .

(٤) إثبات «خبرة» ، دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ، ما لا يوفره» ،
متى لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ؟
مثال :

١ - لما كان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضابط
وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهوداً في القضايا التي لهم عمل فيها ، إلا
أن استدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي

الشهادة امامها محلا لذلك وكانت المحكمة لم تر مبررا لاجابة الطاعن باستدعاء الضابط محرر المحضر بعد أن اطمأنت الى اقوال الشاهد الثانى بتحقيقات النيابة والمحكمة وكان المطلوب هو مناقشة الضابط محرر المحضر فيما جاء بها فان ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه يكون غير مقبول .

٢ - من المقرر انه لاينال من سلامة الحكم عدم ايراداه نص تقرير الخبير بكامل اجزائه .

٣ - لما كان من المقرر انه ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق وكان الدليل المستمد من اقوال شهود الاثبات الذى أخذت به محكمة الموضوع واطمأنت اليه غير متعارض والدليل المستمد من التقريرين الطبيين الشرعيين فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير اساس ، فضلا عن ذلك فان البين من محضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر شيئا بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم لا يسوغ اثارته لاول مرة امام محكمة النقض ذلك لانه دفاع موضوعى ولايقبل منه النعى على المحكمة باغفال الرد عليه مادام انه لم يتمسك به امامها .

٤ - لما كان الحكم قد رد على طلب مناقشة الطبيب الشرعى بقوله وحيث انه عن طلب المدافع عن المتهم مناقشة الطبيب الشرعى بشأن الاصابتين اللتين وجدتا بالمجنى عليه ولعدم كفاية تقريريه فانه لما كان الثابت من الاوراق ان كلا من تقريرى الطب الشرعى قد جاء واضحا لا غموض فيه ولا إيهام بشأن الاصابتين اللتين وجدتا بالمجنى عليه هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإن المدافع عن المتهم لم يبين اوجه النقص فى التقريرين او الاعتراض الموجه اليهما . ومن ثم فان طلبه على هذا النحو يكون مجهلا بحيث لا يبين منه ان للمناقشة اثر منتجا فى الدعوى، واذ كان هذا الذى رد به به الحكم كافيا ويسوغ به رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعى فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمداً ب..... اصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب افضى الى موته . وطلبت الى مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة . وادعت ارملة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات اسيوط قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات والزامه بان يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٢٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الضرب المفضى الى الموت قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب ، ذلك انه لم يجب الطاعن الى طلبه سماع اقوال الضابط محرر المحضر لسؤاله فيما ذهب اليه الشاهد - - باقواله من انه التقى به بالمستشفى عقب الحادث ببرهة يسيره وانه اخبره برويته الحادث ورد عليه ردا غير سائغ ، كما ان الحكم المطعون فيه لم يورد مضمون التقريرين الطبيين الشرعيين واكتفى بايراد نتيجتهما وهو ما لايسوغ التفاته عن الدفع بالتناقض بين الدليلين القولى والفنى وكذا عن دفاع الطاعن بطلب مناقشة الطبيب الشرعى فى ذلك التناقض مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ائلة مستمدة من اقوال الشهود ومن تقرير الطبيب الشرعى وهى ائلة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما طلبه المدافع عن الطاعن من مناقشة الضابط محرر المحضر ورد عليه في قوله «واما عن طلب المدافع عن المتهم مناقشة محرر محضر جمع الاستدلالات الرائد بشأن ما ذكره الشاهد الثانى من انه التقى به بالمستشفى وان المذكور رفض سماع اقواله فانه لما كان المقرر انه لا يعد جوهريا كل دفاع موضوعى يثيره احد الخصوم ويقوم على مناقشة ادلة الثبوت او النفى فلا ينطوى رفض تحقيقه بالتالى على اخلال بحق الدفاع ، كما وان القاضى غير مطالب بتعقب الدفاع فى جزئياته وتفنيده فى كل مايثيره من شبهات وكل ما قد يستنتجه من ظروف الواقعة بل يكفى ان يكون الرد على كل ذلك مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما شهد به الشاهد الثانى بتحقيقات النيابة والمحكمة رغم ورود محضر جمع الاستدلالات خلو من ثمة اقوال له ومن ثم فان اجابة المدافع عن المتهم الى طلبة يضحى غير منتج فى الدعوى» لما كان ذلك وكان من المقرر انه ليس فى القانون ما يمنع استدعاء الضابط وقضاة التحقيق واعضاء النيابة شهودا فى القضايا التى لهم عمل فيها ، الا ان استدعاء اى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة او السلطة التى تؤدى الشهادة امامها محلا لذلك وكانت المحكمة لم تر مبررا لاجابة الطاعن باستدعاء الضابط محرر المحضر بعد ان اطمأنت الى اقوال الشاهد الثانى بتحقيقات النيابة والمحكمة وكان المطلوب هو مناقشة الضابط محرر المحضر فيما جاء بها فان ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان الحكم قد حصل من التقريرين الطبيين الشرعيين «وثبت من تقرير الطب الشرعى ان اصابة المجنى عليه بمقدم يسار الصدر طعن حيوية حديثة نشأت من الطعن بألة حادة مدببة الطرف كسكين او مطواه او ما فى حكمها واصابته يظهر الساعد الايسر قطعية حديثة نشأت من آلة حادة كسكين او مطواه او ما فى حكمها وتلك الاصابة القطعية لا دخل لها فى سبب الوفاة وتعزى وفاة المجنى عليه المذكور الى اصابته الطعن وما أحدثته من كسر قطعى بالضلع الرابع وجرح طعن حى فى الشكل بالبطين الايمن للقلب ونزيف دموى ، وأورى التقرير الطبى الشرعى التكميلى

انه حكما على ان الساعد الايسر عضوله مدى حركى واسع ويتخذ اوضاعا مختلفة وعلى ذلك فمن الممكن حدوث اصابتي المجنى عليه القطعية السطحية بظهر الساعد الايسر والطعن الحيوية الحديثة بمقدم يسار الصدر من الضرب بمدية ضربة واحدة لو ان الساعد كان فى وضع بحيث سارت الاصابة القطعية السطحية فى مسار اصابته الطعنية بمقدم يسار الصدر، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم بعدم ايراده مضمون التقريرين الطبيين الشرعيين لا يكون له محل لما هو مقرر من انه لاينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه حصل مؤدى التقريرين الطبيين الشرعيين فيما سلف بيانه ، وحصل اقوال الشاهد الاول فى قوله «اذ شهد بانه حال توجهه وشقيقه المجنى عليه الى حقليهما ابصرا على بعد المتهم وهو يقوم بقطع بعض عيدان الذره من حقل المجنى عليه وما ان اقتربا منه حتى عاتبه شقيقه المجنى عليه على فعلته هذه فما كان من المتهم الا ان اخرج من طيات ملابسه مدية طعن بها المجنى عليه فى صدره» . كما حصل اقوال الشاهد الثانى بقوله «وشهد انه اثناء وجوده بحقله القريب لحقل المجنى عليه سمع صوتا عاليا فتوجه لمصدره فشاهد المتهم ممسكا مطواه تقطر دما وان المجنى عليه واقعا امامه مصابا فى صدره من الجهة اليسرى وكان الطاعن لاينازع فى صحة ما نقله الحكم عن تلك الادلة وان لها معينها الصحيح من الاوراق لما كان ذلك وكان من المقرر انه ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق وكان الدليل المستمد من اقوال شهود الاثبات الذى اخذت به محكمة الموضوع واطمأنت اليه غير متعارض والدليل المستمد من التقريرين الطبيين الشرعيين فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير اساس ، فضلا عن ذلك فان البين من محضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر شيئا بشأن قاله التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم لايسوغ اثارته لاول مرة امام محكمة النقض ذلك لانه دفاع موضوعى ولايقبل منه النعى على المحكمة باغفال الرد عليه مادام انه لم

يتمسك به امامها ، لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على طلب مناقشة الطبيب الشرعى بقوله اوحيث انه على طلب المدافع عن المتهم مناقشة الطبيب الشرعى بشأن الاصابتين اللتين وجدتا بالمجنى عليه ولعدم كفاية تقريريه فانه لما كان الثابت من الأوراق ان كلا من تقريرى الطب الشرعى قد جاء واضحا لا غموض فيه ولا ابهام بشأن الاصابتين اللتين وجدتا بالمجنى عليه هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان المدافع عن المتهم لم يبين اوجه النقص فى التقريرين او الاعتراض الموجه اليهما . ومن ثم فان طلبه على هذا النحو يكون مجهلا بحيث لا يبين منه ان للمناقشة اثر منتجا فى الدعوى، واذ كان هذا الذى رد به الحكم كافيا ويسوغ به رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعى فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا ، لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة ، مصطفى طاهر ، حسن عميره وحسن عشيح .

(١٤٥)

الطعن رقم ٣٢٥٦ لسنة ٥٥ القضائية

إشكال فى التنفيذ «نظرة والحكم فيه» • إختصاص «الاختصاص الولائى» • محكمة عسكرية • محكمة الجنائيات • نقض «ما لايجوز الطعن فيه من الأحكام» • الاشكال فى تنفيذ حكم جنائى . ماهيته ؟ وجوب أن يكون الحكم المستشكل فى تنفيذه صادراً من إحدى محاكم جهة القضاء العادى وأن يكون مما يقبل الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانوناً حتى ينعقد الاختصاص لتلك المحاكم بنظر الاشكال فيها . الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية غير قابلة للطعن عليها . صيرورتها نهائية بعد التصديق عليها . مفاد ذلك . إنتفاء الاختصاص الولائى لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بنظر الاشكال فى تنفيذ الحكم الصادر فيها . القضاء الغير منه للخصومة فى الدعوى والذى لاينبنى عليه منع السير فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال .

لما كان الاشكال - تطبيقاً للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - لايعتبر نعيًا على الحكم بل نعيًا على التنفيذ ذاته ، وكان يشترط طبقاً للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية لاختصاص جهة القضاء العادى بنظر الاشكال فى التنفيذ والفصل فيه أن يكون الحكم المستشكل فى تنفيذه صادراً من إحدى محاكم تلك الجهة وأن يكون مما يقبل الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانوناً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستشكل فى تنفيذه صادراً من المحكمة العسكرية العليا - وهى محكمة خاصة ذات اختصاص استثنائى

وكانت المادة ١١٧ من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حظرت الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو ادارية على خلاف ما نصت عليه احكام هذا القانون فانه يغدو جليا انه لا اختصاص ولاثيا لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال فى تنفيذ ذلك الحكم ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فأنه يكون قد أصاب صحيح القانون . ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة فى موضوع الاشكال ولا ينبى عليه منع السير فيه فأن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز وفقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - ١ - جلب جوهرا مخدرا «حشيشا» الى جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابى بفلك من الجهة المختصة . ٢ - شرع فى تهريب البضائع الجمركية المبينة . وأحالته الى المحكمة العسكرية العليا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ثلاثة الاف جنيه ومصادرة المضبوطات والزامه بدفع مبلغ مائتى جنيه قيمة التعويض الجمركى . وبتاريخ تم التصديق على الحكم من السيد قائد المنطقة العسكرية المركزية . وبتاريخ تقدم المتهم (الطاعن) بالتماس فى هذا الحكم الى السيد مساعد وزير الدفاع فقرر رفض التماسه فقدم اشكالا فى تنفيذ هذا الحكم أمام محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (منعقدة فى غرفة مشورة) قضت حضوريا بتاريخ بعدم اختصاصها ولاثيا بنظر الاشكال وأحالته بحالته الى القضاء العسكرى وعلى النيابة العسكرية تحديد جلسة يعلن بها المتهم . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان البين من الاوراق أن نيابة شرق القاهرة العسكرية أحالت الدعوى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٤ جنایات عسكرية شرق القاهرة الى المحكمة العسكرية العليا لمحاكمة الطاعن عن جريمته جلب جواهر مخدرة والشروع فى التهريب الجمركى فقضت تلك المحكمة حضوريا بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٤ بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة قدرها ثلاثة الاف جنيه والمصادرة وبالزامه بمبلغ مائتى جنيه قيمه التعويض الجمركى وتم التصديق على الحكم بتاريخ ١٢/١١/١٩٧٤ ثم تقدم الطاعن بالتماس فى شأن هذا الحكم الى مساعد وزير الدفاع ورفض التماسه بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٢ ، وإذ أقام اشكالا فى تنفيذ هذا الحكم أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية فقد أصدرت المحكمة حكمها بتاريخ ٣١/٧/١٩٨٣ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الاشكال وأمرت باحالته الى القضاء العسكرى فطعن الطاعن فى الحكم الصادر فى الاشكال بطريق النقض . لما كان ذلك وكان الاشكال - تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - لايعتبر نعيًا على الحكم بل نعيًا على التنفيذ ذاته ، وكان يشترط طبقا للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية لاختصاص جهة القضاء العادى بنظر الاشكال فى التنفيذ والفصل فيه أن يكون الحكم المستشكل فى تنفيذه صادرا من احدى محاكم تلك الجهة وأن يكون مما يقبل الطعن فيه باحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانونا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستشكل فى تنفيذه صادرا من المحكمة العسكرية العليا - وهى محكمة خاصة ذات اختصاص استثنائى وكانت المادة ١١٧ من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حظرت الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو ادارية على خلاف ما نصت عليه احكام هذا القانون فانه يغدو جليا أنه لا اختصاص ولائيا لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال فى

تنفيذ ذلك الحكم ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة في موضوع الاشكال ولا ينبغي عليه منع السير فيه فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز وفقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة ، حسن غلاب ، محمد احمد حسن والسيد
عبد المجيد العشرى .

(١٤٦)

الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) حكم «بياناته» ، نقض «اسباب الطعن» ، ما لايقبل منها ،
الأحكام الشكلية خلوها من بيان مادة العقاب . لايعيبها . مثال فى حكم صادر فى
معارضة بتأييد حكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً .
- (٢) معارضة «نظرها والحكم فيها» ، «إستئناف «ميعاده»» ، نقض «اسباب الطعن» ،
ما لايقبل منها ،
ميعاد الاستئناف . من النظام العام . جواز اثاره أى دفع بشأنه فى أية حالة كانت عليها
الدعوى ولو أمام النقض . حد ذلك . أن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها الحكم والا يقتضى
تحقيقاً موضوعياً .
- (٣) «إستئناف «ميعاده»» ، «نظره والحكم فيه» ، نقض «اسباب الطعن» ، ما لايقبل منها ،
تأجيل المحكمة الدعوى لتحقيق دفاع المتهم عن طريق ندب خبير من غير أن تكون
قد فصلت فى الدعوى أو الاستئناف من حيث الشكل لايعتبر فى صحيح القانون فضلاً
ضمنياً بقبول الاستئناف شكلاً ولايمنعها . عند إصدار حكمها . من القضاء بعدم قبول
الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .
- (٤) محكمة النقض «سلطتها» ، نقض «اسباب الطعن» ، ما لايقبل منها ، «ما لايجوز
الطعن فيه من أحكام» ،
إقتضار الحكم الابتدائى على الفصل فى موضوع الدعوى . وقضاء المحكمة الاستئنافية
وفقاً للقانون بعدم قبول الاستئناف شكلاً . حيابة الحكم الابتدائى قوة الأمر المقضى .
عدم جواز تعرض محكمة النقض لما شاب هذا الحكم الابتدائى من عيوب .

١ - إن الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فان ما ينعاه الطاعن عليه من اغفال بيان واقعة الدعوى وظروفها وادلة الادانة ومواد العقاب ليس له محل لان هذا البيان لا يكون لازما الا بالنسبة لاحكام الادانة الصادرة في موضوع الدعوى ، وكذلك الحكم المطعون فيه الذى يدخل فى عداد الاحكام الشكلية فحسب .

٢ - لما كان ميعاد الاستئناف - كما هو الشأن فى كل مواعيد الطعن فى الاحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى الا أن اثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا ، واذ خلا الحكم ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من أى دفاع أو مستندات للطاعن يبرر بها تخلفه عن التقرير بالاستئناف فى الموعد المقرر بالرغم من حضوره بتلك الجلسة فان ما يثيره فى هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٣ - لما كان مجرد تأجيل المحكمة الدعوى لتحقيق دفاع المتهم عن طريق ندب خبير فيها من غير أن تكون قد فصلت فى أمر الاستئناف من حيث الشكل لا يعتبر فى صحيح القانون فصلا ضمنيا بقبول الاستئناف شكلا ولا يمنعها قانونا عند اصدار حكمها من النظر من جديد فى شكل الاستئناف وأن تقضى فيه بعدم قبوله شكلا اذا ما ثبت لها أن التقرير به كان بعد الميعاد القانونى .

٤ - لما كان ما يثيره الطاعن فى طعنه واردا على الحكم الابتدائى الذى فصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافى المطعون فيه الذى اقتصر على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد - وكان قضاؤه فى ذلك سليما فان الحكم الابتدائى يكون قد حاز قوة الامر المقضى به بحيث لايجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يثيره الطاعن بشأنه من عيب لانه صار باتا واضحا الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

الوقائع

صدر الحكم المطعون فيه من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) فى قضية الجنحة المستأنفة بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فقد اعتراه القصور فى التسبيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه، ذلك بأنه لم يتدارك ما وقع فيه الحكم المستأنف من عدم بيان واقعة الدعوى والظروف التى تمت فيها والادلة التى قامت عليها الادانة ومواد العقاب التى أخذ بها، كما التفتت المحكمة عن عذر المرض الذى ابداه تبريرا لتجاوز ميعاد الاستئناف ولم تضمن حكمها شيئا عن دليل هذا العذر الذى تقدم به فى احدى جلسات المحاكمة بيد انه فقد من اوراق الدعوى ولم تفتن المحكمة الى ان قضاءها الصادر بنذب خبير لتحقيق دفاعه يعتبر تعرضا للموضوع وينطوى ضمنا على قبول الاستئناف شكلا وهو مالا يجوز معه العودة الى الفصل فى شكل الاستئناف بقضاء مخالف، كذلك فقد دانت المحكمة بالرغم من عدم مسئوليتها عن ادارة المخبز بعد ان تسلمته مؤسسة المخابز بمقتضى محضر تسليم تقدم به اليها، وأوقعت عليه عقوبة مستقلة مع وجوب اعمال احكام الارتباط فى تقدير العقوبة نظرا لاتهامه فى سبع واربعين قضية بجرائم مماثلة مما كان يقتضى - وقد انتهت المحكمة الى الادانة توقيع عقوبه واحدة عنها جميعا، كل ذلك يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فان ما ينعاه الطاعن عليه من اغفال بيان واقعة الدعوى وظروفها وادلة الادانة ومواد العقاب ليس له محل لان هذا البيان لا يكون لازما الا بالنسبة لاحكام الادانة الصادرة فى موضوع الدعوى، ولا كذلك

الحكم المطعون فيه الذى يدخل فى عداد الاحكام الشكلية فحسب - لما كان ذلك ولئن كان ميعاد الاستئناف - كما هو الشأن فى كل مواعيد الطعن فى الاحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى الا ان اثاره اى دفع بشأنه لاول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا ، واذ خلا الحكم ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من أى دفاع أو مستندات للطاعن يبرر بها تخلفه عن التقرير بالاستئناف فى الموعد المقرر بالرغم من حضوره بتلك الجلسة فان ما يثيره فى هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان مجرد تأجيل المحكمة الدعوى لتحقيق دفاع المتهم عن طريق ندب خبير فيها من أن تكون قد فصلت فى أمر الاستئناف من حيث الشكل لا يعتبر فى صحيح القانون فصلا ضمنيا بقبول الاستئناف شكلا ولا يمنعها قانونا عند اصدار حكمها من النظر من جديد فى شكل الاستئناف وأن تقضى فيه بعدم قبوله شكلا اذا ما ثبت لها أن التقرير به كان بعد الميعاد القانونى كما هو الحال فى هذه الدعوى ومن ثم فان منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد فضلا عن تجاهله لما نص عليه صراحة فى قرار المحكمة بندب الخبير من أنه صادر قبل الفصل فى شكل الاستئناف وفى موضوعه معا . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه واردا على الحكم الابتدائى الذى فصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافى المطعون فيه الذى اقتصر على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد - وكان قضاؤه فى ذلك سليما فان الحكم الابتدائى يكون قد حاز قوة الامر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يثيره الطاعن بشأنه من عيب لانه صار باتا واضحا الطعن عليه بطريق النقض غير جائز . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون مقصحا عن عدم قبوله ومن ثم يتعين التقرير بذلك عملا بالمادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، محمد معدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(١٤٧)

الطعن رقم ٢٤٩١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نقض «اسباب الطعن» • إيداعها، •

عدم إيداع الطاعن اسباب طعنه . اثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) حكم «بياناته» «بيانات حكم الادانة» «تسبيبه» • تسبيب معيب» • تجريف •

خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التى أقام عليها قضاءه ومؤدى كل منها . قصور .

صدارة القصور فى التسبيب على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

مثال لتسبيب مشوب بالقصور لحكم بالادانة فى جريمة تجريف ارض زراعية .

١ - لما كان المحكوم عليه وأن قرر بالطعن بالنقض فى المعيار إلا أنه لم يودع اسباباً لطحنه ، مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصراً ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على مجرد ان الارض المجرفة تخصه ، رغم ما أورده فى مدوناته من ان شخصاً آخر هو

الذى قام بالتجريف، بغير ان يبين صلة الطاعن بالتجريف الذى وقع، أو بشخص مقارفه، ودون أن يثبت فى حقه ما يرتب مسئوليته عن الجريمة كفاعل أصلى لها أو شريك فيها، فانه يكون معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بانه قام بتجريف ارض زراعية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة. وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكررا، ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل وقرار وزير الزراعة. ومحكمة جنح فارسكور قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وتغريمه مائتى جنية. فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن. استأنف، ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل. فعارض، وقضى فى معارضته الاستئنافية بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه. فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض. كما طعن الاستاذ.... المحامى بصفته وكىلا عن المحكوم فى هذا الحكم بطريق النقض.... الخ.

المحكمة

من حيث ان المحكوم عليه وان قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد الا انه لم يودع اسبابا لطعنه، مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

ومن حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة تجريف ارض زراعية بغير ترخيص، واقتصر على معاقبته بالحبس ستة أشهر قد أخطأ فى تطبيق القانون. ذلك بانه اغفل

القضاء بعقوبة الغرامة المقررة وجوبا للجريمة بمقتضى المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ومن حيث ان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه ، حصل واقعة الدعوى وادلة ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله : «وحيث توجز الواقعة فيما اثبتته مهندس التعديات بمحضره المؤرخ ١٩٨٣ / ١١ / ٢٣ من انه واثناء مروره شاهد قطعة ارض زراعية مساحتها قيراطين خاصة بالمزارع جارى التجريف فيها بعمق ١٠٠ سم والقائم بالتجريف فيها المواطن ... لغرض صناعة الطوب ونقل الاتربة عن طريق مراكب شراعية فى مجرى نهر النيل .. وحيث انه متى كان ما تقدم فان التهمة تكون ثابتة قبل المتهم ثبوتا يكفى لادانته من الثابت بمحضر الضبط المرفق والذى تطمئن اليه المحكمة ومن ثم يتعين عقابه عملا بمادتي الاتهام وطبقا لنص المادة ٣٠٤ / ١٢ ج، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على مجرد ان الارض المجرفة تخصه ، رغم ما أورده فى مدوناته من ان شخصا آخر هو الذى قام بالتجريف ، بغير ان يبين صلة الطاعن بالتجريف الذى وقع ، او بشخص مقارفه ، ودون ان يثبت فى حقه ما يرتب مسئوليته عن الجريمة كفاعل أصلى لها او شريك فيها ، فانه يكون معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن بما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

جلسة ٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار /محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وفتحي خليفة .

(١٤٨)

الطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) نقض «اسباب الطعن» • ايداعها، •
عدم تقديم الطاعن اسباب طعنه . اثره : عدم قبول الطعن شكلا .
- (٢) حكم «وضعه والتوقيع عليه» • ميعاده، • شهادة سلبية •
الشهادة التى يستدل بها على عدم ايداع الحكم موقعا عليه فى الميعاد . ينبغى ان تكون على السلب . تضمينها أن الحكم أودع فى ميعاد معين . عدم اعتبارها شهادة سلبية . أساس ذلك ؟ .
- (٣) تفتيش «التفتيش بإذن» • اجراءات «إجراءات التحقيق» • مراقبة المحادثات التليفونية . نيابة عامة . مأمورو الضبط القضائي .
استصدار النيابة العامة الأمر بتسجيل المحادثات من القاضى الجزئى بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوية الاجراء عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الاذن او نذبت مأمور الضبط لذلك .
حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أى من مأمورى الضبط ببعض ما يختص به . شرط ذلك ؟ .
- عدم اشتراط القانون شكلا معيناً للأمر الصادر من النيابة لمأمور الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى باجراء التسجيلات .
- (٤) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • مالا يوفره، • حكم «تسببه تسبب غير معيب» •
الالتفات عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان لا ينال من سلامة الحكم .
- (٥) إثبات «بوجه عام» • استدلال • اجراءات «إجراءات التحقيق» •
عدم جدوى تمسك الطاعنه ببطلان القبض والاستجواب بمعرفة الشرطة مادامت لاتنازع

فى سلامة اقوالها فى تحقيقات النيابة التى استند اليها الحكم .

(٦) قتل عمد • قصد جنائى • سبق اصرار • اثبات (قرائن) • محكمة الموضوع
سلطانها فى تقدير الدليل •

قصد القتل امر خفى استخلاصه موضوعى .

البحث فى توافر سبق الاصرار • موضوعى . مادام سائغاً قيام سبق الاصرار ولو علق
المتهم تنفيذ الجريمة على شرط أو ظرف .

مثال لتسبيب سائغ لاستظهار نية القتل ويتحقق به سبق الاصرار فى جريمة قتل عمد .

١ - من حيث ان الطاعن الاول وان قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد ، الا
انه لم يودع اسباباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً
بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الشهادة التى يصح
الاستدلال بها على ان الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعاً عليه فى الميعاد
القانونى ينبغى ان تكون على السلب اى دالة على عدم وجود الحكم بقلم
الكتاب موقعاً عليه وقت صدورهما ، وانه لا يغنى عن هذه الشهادة السلبية
أى دليل آخر سوى ان يبقى الحكم حتى نظر الطعن فيه خالياً من التوقيع ،
واذن فالشهادة الثابت بها ان الحكم ورد للمحكمة يوم لاتفيد ، لأن قانون
الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٢ منه لم يجعل لـقلم الكتاب الاختصاص
ببيان تاريخ ورود الحكم فى مقام طلب ابطاله بل قصر اختصاصه على مجرد
اثبات وجود الحكم أو عدم وجوده فى القلم المذكور محررة أسباباً موقعاً
عليها ممن أصدره وقت تحرير الشهادة .

٣ - لما كانت المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المستبدلة
بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الواردة فى الباب الرابع من الكتاب الاول
الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة - تنص على ان «لا يجوز للنيابة .
العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله الا اذا اتضح من امارات قوية
انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة . ويجوز لها ان تضبط لدى مكاتب البريد
جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق

جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلوكية واللاسلكية وان تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية او في جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر . ويشترط لاتخاذ اى اجراء من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على امر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الاوراق «وكان استصدار النيابة العامة الامر باجراء تسجيل المحادثات من القاضى الجزئى بعد ان كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسوية ذلك الاجراء ، هو عمل من اعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الامر بعد ذلك بنفسها او عن طريق ندب من تراه من مأمورى الضبط القضائى لتنفيذه عملا بنص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى تجيز لكل من اعضاء النيابة العامة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف اى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه ، وهو نص عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق وينتج اثره القانونى بشرط ان يصدر صريحا ممن يملكه وان ينصب على عمل معين او اكثر من اعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون ان يمتد الى تحقيق قضية برمتها وان يكون ثابتا بالكتابة الى احد مأمورى الضبط المختصين مكانيا ونوعيا . ولم يشترط القانون شكلا معيناً او عبارات خاصة للامر الصادر من النيابة العامة بتكليف اى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الامر الصادر من القاضى الجزئى باجراء التسجيلات .

٤ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المقدم الضابط بادارة البحث الجنائى بمديرية امن الشرقية قام بتنفيذ ذلك الامر بناء على ندبه من النيابة العامة - وهو ما لا تمارى فيه الطاعة باسباب طعنها - فان الاجراءات تكون قد تمت وفقا لصحيح القانون ولاشائبة عليها ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على ما دفعت به الطاعة فى هذا الشأن لانه دفاع قانونى ظاهر البطلان .

٥ - لا يجدى الطاعة ما تمسكت به من بطلان القبض عليها واستجوابها بمعرفة رجال الشرطة مادامت لا تنازع فى سلامة اقوالها فى تحقيقات النيابة

التي استند اليها الحكم فى قضائه دون اقوالها فى محضر استدالات الشرطة .

٦ - لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . كما انه من المقرر ان البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج ، ويتحقق هذا الظرف ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط او ظرف ، وهو وصف للقصد الجنائى وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل فى الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلا عمدا مع سبق الاصرار بان عقدا العزم على قتلها واعداء لذلك آلة صلبة راضة (شاكوش) وقامت المتهمة الثانية باستدراجها لمنزل المتهم الاول الذى ما ان ظفر بها حتى انهال عليها ضربا بآلة سالفة الذكر على رأسها عدة ضربات قاصدين من تلك قتلها فحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية اخرى هي انهما فى الزمان والمكان سالفى الذكر قتلا ... عمدا بان وضعوا مقبض سكين بفمها وكتما بذلك انفاسها قاصدين من تلك قتلها فحدثت بها اعراض اسفكسياكتم النفس المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وكان القصد من ارتكاب هاتين الجنايتين هو ارتكاب جنحة سرقة السوارين الذهبيين المبيينين وصفا بقيمة بالتحقيقات والمملوكين للمجنى عليها وادعى .. مدنيا قبل المتهم بالزامه بأن يدفع له مبلغ مائة جنيه على سبيل

التعويض المؤقت . واحالتهما الى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ / ٢ ، ٣ و ٣١٧ / ١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من القانون ذاته : اولا : بمعاقبة المتهم ... بالاشغال الشاقة المؤبدة وبمعاقبة المتهم ... بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة عما اسند اليهما ... ثانيا : الزام المتهم .. بان يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه الاول فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعنت المحكوم عليها الثانية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان الطاعن الاول وان قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد ، الا انه لم يودع اسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مع الزامه المصاريف المدنية .

ومن حيث ان الطعن المقدم من الطاعنة الثانية قد استوفى الشكل المقرر فى القانون . ومن حيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانها بجريسة القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بجناية قتل قد شابه البطلان والقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع وانطوى على مخالفة للثابت فى الاوراق ، ذلك بان الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، كما ان الطاعنة دفعت ببطلان اجراءات تسجيل المحادثات لعدم قيام النيابة العامة باجراء التسجيلات بنفسها وانتدائها احد مأمورى الضبط القضائى لتنفيذ الامر الصادر بذلك من القاضى الجزئى ، ودفعت ايضا ببطلان اجراءات القبض عليها واستجوابها بمحضر جمع الاستدلالات لان الجريمة لم تكن فى حالة تلبس ، ألا أن الحكم اغفل الرد على دفاعها ذاك ، هذا الى ان ما ساقه الحكم بيانا لنية القتل وسبق الاصرار لدى الطاعنة لاسند له فى الاوراق ولا يكفى لاستظهارهما والاستدلال به على توافرهما فى حقها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الطاعنة قدمت شهادة من قلم كتاب نيابة الزقازيق الكلية استدلت بها على ان الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه فى الميعاد القانونى تاريخها ٣ من يناير سنة ١٩٨٥ مؤداهما ان الحكم الصادر من محكمة جنابات الزقازيق بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ أودعت اسبابه ملف القضية يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الشهادة التى يصح الاستدلال بها على ان الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه فى الميعاد القانونى ينبغى ان تكون على السلب أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها ، وانه لا يغنى عن هذه الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى ان يبقى الحكم حتى نظر الطعن فيه خاليا من التوقيع ، وانن فالشهادة الثابت بها ان الحكم ورد للمحكمة يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ لا تفيد ، لأن قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم فى مقام طلب ابطاله بل قصر اختصاصه على مجرد اثبات وجود الحكم أو عدم وجوده فى القلم المذكور محررة اسبابه موقعا عليها ممن أصدره وقت تحرير الشهادة ، واذ كان ذلك فان منعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الواردة فى الباب الرابع من الكتاب الاول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة - تنص على أن لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله الا اذا اتضح من أمارات قوية انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة . ويجوز لها ان تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وان تراقب المحادثات السلوكية واللاسلكية وان تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية او فى جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر . ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على امر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الاوراق وكان استصدار النيابة العامة لامر بإجراء تسجيل المحادثات من القاضى الجزئى بعد ان كانت قد اتصلت

بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسوية ذلك الاجراء ، هو عمل من اعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الامر بعد ذلك بنفسها او عن طريق ندب من تراه من مأمورى الضبط القضائى لتنفيذه عملا بنص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى تجيز لكل من اعضاء النيابة العامة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف اى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الاعمال التى من خصائصه ، وهو نص عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق وينتج اثره القانونى بشرط ان يصدر صريحا ممن يملكه وان ينصب على عمل معين او اكثر من اعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون ان يمتد الى تحقيق قضية برمتها وان يكون ثابتا بالكتابة الى أحد مأمورى الضبط المختصين مكانيا ونوعيا . ولم يشترط القانون شكلا معيناً او عبارات خاصة للامر الصادر من النيابة العامة بتكليف اى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الامر الصادر من القاضى الجزئى باجراء التسجيلات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المقدم السيد الضابط بادارة البحث الجنائى بمديرية امن الشرقية قام بتنفيذ ذلك الامر بناء على ندبه من النيابة العامة - وهو ما لا تمارى فيه الطاعة باسباب طعنها - فان الاجراءات تكون قد تمت وفقا لصحيح القانون ولاشائبة عليها ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على ما دفعت به الطاعة فى هذا الشأن لأنه دفاع قانونى ظاهر البطلان - كما أنه لا يجدى الطاعة ما تمسكت به من بطلان القبض عليها واستجوابها بمعرفة رجال الشرطة مادامت لا تنازع فى سلامة اقوالها فى تحقيقات النيابة التى استند اليها الحكم فى قضائه دون اقوالها فى محضر استدالات الشرطة . لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر نية القتل فى حق الطاعة والمتهم الاخر وتوفر سبق الاصرار لديهما فى قوله وان نية القتل ثابتة فى حق المتهمين ثبوتا لا ريب فيه من معاناتهما من ضائقة مالية ورغبتهما الشديدة فى الحصول على المال بقتل المجنى عليها للاستيلاء على ما تتحلى به من مصاغ واعدادهما لذلك آلة صلبة «شاكوش» وآلة حادة «سكين»

واستدراج المتهمه للاخيرة وهى حاملة ابنتها الى الشقة
سكنهما واختفاء المتهم بحجرة نومه انتظارا لمقدمهما
ومفاجأتها المجنى عليها بالضرب على رأسها بالشاكوش عدة
ضربات وفى مقتل منها قاصدين من ذلك قتلها وإحداثها بها الاصابات
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ثم قيامهما فور ذلك
بوضع مقبض السكين فى فم الطفلة المجنى عليها والضغط
على انفها فكتما بذلك أنفاسها قاصدين من ذلك قتلها فحدثت بها اعراض
اسفكسيا كتم النفس المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها
هى الاخرى ثم قيامهما بعد ذلك بالاستيلاء على مصاغ المجنى عليها
..... وحيث انه عن ظرف سبق الاصرار فثبت ايضا فى حق المتهمين بما
لايدع مجالا للشك وذلك من انتوائهما قتل المجنى عليها
ليتمكنا بذلك من الاستيلاء على ما تتحلى به من مصوغات ومن ثم بيتا النية
وعقدا العزم على قتلها وأعدا لذلك آلة صلبة راضة (شاكوش) ورسم خطة
التنفيذ وترسما خطى المجنى عليها المذكورة وقامت المتهمه
(الطاعنة) باستدراجها بدعوتها ومعها ابنتها الى مسكنهما لانفاذا
عقدا العزم عليه وهو ازهاق روح المجنى عليهما وما أن لبث الدعوة وهى
مطمئنة وظفرا بها انهال عليها المتهم بالضرب على رأسها بالشاكوش
الذى أعداه لذلك وموالاة ضربها حتى سقطت مخرجة فى دماثها وقد فاضت
روحها الى بارئها ، ثم قيامهما فور ذلك بوضع مقبض سكين فى فم الطفلة
المجنى عليها التى ما كانت تدري من امر ما يدور شيئا والضغط
على انفها فكتما بذلك أنفاسها وأزهاقا روحها هى الاخرى ثم قيامهما بعد
ذلك بخلع السورابن الذهبين من معصم يد جثة المجنى عليها والاستيلاء
عليهما وهى لا حول لها ولا قوة وكان المتهمان فى كل ذلك ينتظمهما الهدوء
والروية فى تنفيذهما لجرائمهما، لما كان ذلك، وكان قصد القتل أمرا خفيا
لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات
والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتنم عما يضمره فى نفسه،
واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى

حدود سلطته التقديرية . كما انه من المقرر أن البحث في توافق ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج ، ويتحقق هذا الظرف ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط او ظرف ، وهو وصف للقصد الجنائى وبالتالي لا شأن له بالوسيلة التى تستعمل فى الاعتداء على المجنى عليه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل . ولما كان ما أورده الحكم فيما سلف يكفى فى استظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الاصرار حسبما هو معترف به فى القانون ، وكان ما أورده الحكم بشأن الضائقة المالية التى كانت تعاني منها الطاعنة وزوجها المحكوم عليه الآخر له سنده فى اقوال شاهدى الاثبات العقيد و حسبما حصله الحكم ، وكانت الطاعنة لاتمارى فى أن ما نقله الحكم عن اقوال الشاهدين سالفى الذكر له اصله الثابت فى الاوراق ، فان ما تثيره الطاعنة فى هذا الوجه من النعى يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد نجيب صالح ، عوض جادو ، محمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(١٤٩)

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) قتل عمد • إعدام • عقوبة • تطبيقها • نقض • حالات الطعن • الخطأ في
تطبيق القانون •

رقابة محكمة النقض لأحكام الاعدام • شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو
شكلية • وجوب نقضها الحكم للخطأ في القانون • أساس ذلك • المواد ٢/٣٥ ، ٢/٣٩ -
٢ ، ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

(٢) إثبات • خبرة • حكم • تسببيه • تسبب غير معيب • قتل عمد •
ليس للمحكمة الاقتصار في قضائها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعى • متى
كان ذلك مجرد رأى له عبر عنه بالفاظ تفيد الترجيح والاحتمال •
قضاء الادانة • وجوب بنائه على الجزم واليقين •

(٣) دفاع • الاخلال بحق الدفاع • مايوفره • إثبات «بوجه عام» • «شهود» • حكم
«تسببيه» • تسبب معيب • قتل عمد •
عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة • مشروط بأن تورد في
حكمها مايدل على أنها واجهت عناصر الدعوى والتمت بها ووازنت بينها • التفاتها كلية
عن التعرض لدفاع المتهم وعدم إيرادها له • قصور • مثال •

(٤) إثبات «بوجه عام» • حكم «تسببيه» • تسبب معيب • بطلان •
على المحكمة ان تبني حكمها على الوقائع الثابتة في الدعوى • ليس لها إقامة قضائها
على أمور لاسند لها من التحقيقات •
تساند الأدلة في المواد الجنائية • اثره ؟

(٥) إعدام • حكم «بطلانه» • بطلان • نقض • حالات الطعن • مخالفة القانون •
«الحكم في الطعن» •

على محكمة النقض ان تنقض الحكم الصادر بالاعدام . من تلقاء نفسها . إذا لحقه بطلان يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . أساس ذلك ؟

١ - ان المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ سالف البيان تنص على انه مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك ان وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في اية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون او البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

٢ - لما كان الاصل انه وان كان للمحكمة ان تستند في حكمها للحقائق الثابتة علميا الا انه لايجوز ان تقتصر في قضائها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعي متى كان ذلك مجرد رأي له عبر عنه بألفاظ تفيد الترجيح والاحتمال ذلك ان القضاء بالادانة يجب ان يبنى على الجزم واليقين واذ كان الحكم المطعون فيه قد عول من بين ما عول عليه في ادانة الطاعن الى ما خلص اليه التقرير الطبي الشرعي من ان جزءا مميزا من قبوة الجمجمة هي لعظام آدمية حكما على الشكل المميز لعظام الجمجمة رغم ما انتهى اليه تقرير المعمل الطبي من ان العظام المضبوطة متفحمة تماما ويتعذر فنيا اثبات آدميتها مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه هذه المسألة الفنية البحت ان تتخذ من الوسائل لتحقيقها بلوغا لغاية الامر فيها اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالقصور .

٣ - لأن كان الاصل ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة الا انه يتعين عليها ان تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى والتمت بها على وجه يفصح انها فطنت اليها ووازنت بينها اما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن من انه توجد خلافات عائلية بينه وبين زوجته الشاهدة الوحيدة وان بعض هذه الخلافات قضايا متداولة امام المحاكم كما قرر بشكواه للنياية العامة وبالتحقيقات امامها وهو ما اكدته زوجته بجلسة المحكمة واسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن انها اطلعت عليه واقسطته حقه فان حكمها يكون قاصرا .

٤ - لما كان الاصل انه يتعين على المحكمة الا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها ان تقيم قضاءها على امور لاسند لها من التحقيقات فان الحكم ان بنى قضاءه على ان الطاعن رفع في وجه الشاهدة جمجمة المجنى عليها اى وجهها وهددها بذات المصير مع مخالفة ذلك للثابت بالاوراق ذلك ان مقررته الشاهدة في تحقيقات النياية ان الطاعن امسك بقطع من الجمجمة مقطعة والعظم فانه يكون قد استند الى دعامة غير صحيحة مما يبطله لابتنائه على اساس فاسد ولا يؤثر في ذلك ما اورده الحكم من ادلة اخرى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ذلك فان الحكم يكون مشوبا بعيب القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالاوراق مما يبطله .

٥ - لما كان البطلان الذى لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ التى احالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد اوجبت على هذه المحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فانه يتعين قبول عرض النياية العامة للقضية ونقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية وعقد العزم المصمم على قتلها وأعد لذلك الغرض آلات قاطعة وراضة (منشار وسكين ومطرقة) وما ان ظفر بها حتى انهال عليها ضربا بتلك الآلات قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابات التي اودت بحياتها ثم قام بتقطيع جسدها وحرقه وقد اقترنت هذه الجناية بجناية اخرى هي انه فى المكان والزمان سالفى الذكر قبض على واحتجزها بدون امر احد الحكام المختصين بذلك وفى غير الاحوال التي تصرح بها القوانين او اللوائح وكان القبض والحجز مصحوبا بالتهديد بالقتل والتعذيبات البدنية بأن اوثقها بحبل شل حركتها وضربها محدثا بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشاعى . واحالته الى محكمة جنايات سوهاج لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . والمحكمة المذكورة قررت احالة اوراق المتهم الى فضيلة المفتى وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ من قانون العقوبات - وباجماع الراء - بمعاقبة بالاعدام شنقا لما نسب اليه .

فطعن ائمحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على المحكمة مشفوعة بمذكرة براياها فى الحكم .

المحكمة

حيث ان المحكوم عليه وان قرر بالطعن بالنقض فى الحكم فى الميعاد القانونى الا انه لم يقدم اسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من ان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرطه لقبوله وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لايقوم فيها احدهما مقام الآخر ولايفنى عنه .

وحيث ان النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة اعمالا لنص المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض وقدمت مذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه . وحيث ان المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ سالف البيان تنص على انه «مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩» ومفاد ذلك ان وظيفة محكمة النقض فى شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقتضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى اية حالة من حالات الخطأ فى تطبيق القانون او البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه - لما كان ذلك وكان الاصل انه وان كان للمحكمة ان تستند فى حكمها للحقائق الثابتة علميا الا انه لايجوز ان تقتصر فى قضائها على ما استخلصه احد علماء الطب الشرعى متى كان ذلك مجرد رأى له عبر عنه بألفاظ تفيد الترجيح والاحتمال ذلك ان القضاء بالادانة يجب ان يبنى على الجزم واليقين واذ كان الحكم المطعون فيه قد عول من بين ماعول عليه فى ادانة الطاعن الى ما خلاص اليه التقرير الطبى الشرعى من ان جزءا مميزا من قبوة الجمجمة هى لعظام آدمية حكما على الشكل المميز لعظام الجمجمة رغم ما انتهى اليه تقرير المعمل الطبى من ان العظام المضبوطة متفحمة تماما ويتعذر فنيا اثبات آدميتها مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحت ان تتخذ من الوسائل لتحقيقها بلوغا لغاية الامر فيها اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالقصور . لما كان ذلك ولئن كان الاصل ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة الا انه يتعين عليها ان تورد فى حكمها مايدل على انها واجهت عناصر الدعوى والتمت بها على وجه يفصح انها

فطنت اليها ووازنت بينها اما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن من انه توجد خلافات عائلية بينه وبين زوجته الشاهدة الوحيدة وان بعض هذه الخلافات قضايا متداولة امام المحاكم كما قرر بشكواه للنياابة العامة وبالتحقيقات امامها وهو ما اكدته زوجته بجلسة المحاكمة بتاريخ واسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن انها اطلعت عليه واقسطته حقه فان حكمها يكون قاصرا . لما كان ذلك وكان الاصل انه يتعين على المحكمة الا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها ان تقيم قضاءها على امور لا سند لها من التحقيقات فان الحكم اذ بني قضاءه على ان الطاعن رفع في وجه الشاهدة جمجمة المجنى عليها اى وجهها وهددها بذات المصير مع مخالفة ذلك للثابت بالاوراق ذلك ان ماقررت الشاهدة في تحقيقات النياابة ان الطاعن امسك بقطع من الجمجمة مقطعة والعظم فانه يكون قد استند الى دعامة غير صحيحة مما يبطله لابتقائه على اساس فاسد ولا يؤثر في ذلك ما اورده الحكم من ادلة اخرى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها متجمعة بحيث اذا سقط احدها واستبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ذلك فان الحكم يكون مشوبا بعيب القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالاوراق مما يبطله . ولما كان البطلان الذى لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ التى احالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد اوجبت على هذه المحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فانه يتعين قبول عرض النياابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه والاحالة .

جلسة ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال انور، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد نجيب صالح، عوض جابو، عبد الوهاب الخياط، وصلاح عطية.

(١٥٠)

الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) إستئناف «نظره والحكم فيه»، «نقض أسباب الطعن»، «ملا يقبل منها»، «استئناف محكمة اول درجة ولايتها بالفصل فى موضوع الدعوى». «يمنع معه إعادتها اليها». المادة ٤١٩ إجراءات.
- قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف. لخلوه من تاريخ إصداره. وتصديها للفصل فى الموضوع. صحيح.
- (٢) تجريف ارض زراعية، «قانون «سريانه»، حكم «تسبيبه»، «تسبب معيب»، «دفاع «الاخلال بحق الدفاع»، «ما يوفره»، «إثبات «خبرة»، «دفاع الطاعن بأنه لا يحوز أرضا زراعية. بل محجراً مصرح بنقل الرمال منه وطلبه ندب خبير لتحقيقه. جوهرى. عدم التعرض له إيراداً ورداً. قصور وأخلال بحق الدفاع. أساس ذلك؟

١ - ان الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية ان تعيد القضية الى محكمة اول درجة الا اذا قضت هذه الاخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى، اما فى حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان تصحح هذا البطلان وتحكم فى الدعوى. لما كان ذلك، وكان الثابت ان المحكمة الاستئنافية قضت ببطلان الحكم المستأنف لخلوه من تاريخ إصداره وتصدت للفصل فى الموضوع فانها قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليها فى هذا الخصوص غير سديد.

٢ - لما كان الثابت من مطالعة الاوراق والمفردات المضمومة ان دفاع الطاعن انحصر في انه لا يحوز ارضا زراعية وان ارض النزاع عبارة عن محجر رمال مصرح لوالده بنقل الرمال منها وقدم المستندات المؤيدة لدفاعه كما طلب نذب خبير لتحقيقه . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالعقوبة المنصوص عليها في القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المعدل دون ان يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت ان يتغير وجه الرأي فيها ، ذلك انه لو صح ان الارض ليست ارضا زراعية وانما عبارة عن محجر رمال مصرح لوالد الطاعن بنقل الرمال منها فان احكام القانون المطبق لا يسرى عليه ، واذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فانه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلاق بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - قام بتجريف ارض زراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المعدل . ومحكمة جنح مركز طوخ قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس مدة سنة واحدة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه عن الفدان او كسوره والمصادرة وكفالة مائة جنيه . استأنف المحكوم عليه .. ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع ببطلان حكم اول درجة بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه .

فطعن الاستاذ/ المحامي نيابة عن المحكوم عليه (الطاعن) في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان حاصل الوجه الاول من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك ان المحكمة الاستئنافية وقد قضت بىطلان الحكم المستأنف لخلوه من تاريخ اصداره ، كان يتعين عليها ان تعيد القضية الى محكمة اول درجة للحكم فى موضوعها من جديد ، اما وهى لم تفعل وتصدت للفصل فى الموضوع فان حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود - ذلك ان الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية ان تعيد القضية الى محكمة اول درجة الا اذا قضت هذه الاخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى ، اما فى حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان تصحح هذا البطلان وتحكم فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان المحكمة الاستئنافية قضت بىطلان الحكم المستأنف لخلوه من تاريخ اصداره وتصدت للفصل فى الموضوع فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليها فى هذا الخصوص غير سديد..

وحيث ان حاصل الوجه الثانى من الطعن ، هو القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن اثار دفاعا مؤداه انه غير حائز لارض زراعية وان ارض النزاع عبارة عن محجر رمال مصرح لوالده بمشال الرمال منها والذى اوكل الى بالقيام بهذا العمل ، كما دلى الطاعن على صحة دفاعه بمستندات - قدمها الى المحكمة وطلب منها ندب احد الخبراء لتحقيق هذا الدفاع ، الا انها اغفلته ولم تتعرض له ايرادا وردا رغم جوهريته مما يعيب حكمها .

وحيث ان الثابت من مطالعة الاوراق والمفردات المضمومة ان دفاع الطاعن انحصر فى انه لا يحوز ارضا زراعية وان ارض النزاع عبارة عن محجر رمال مصرح لوالده بنقل الرمال منها وقدم المستندات المؤيدة لدفاعه كما طلب

ندب خبير لتحقيقه . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالعقوبة المنصوص عليها في القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المعدل دون ان يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت ان يتغير وجه الراى فيها ، ذلك انه لو صح ان الارض ليست ارضا زراعية وانما عبارة عن محجر رمال مصرح لوالد الطاعن بنقل الرمال منها فان احكام القانون المطبق لا يسرى عليه ، واذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يسقطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فانه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة .

جلسة ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ صلاح خاطر، محمد عباس مهران، طلعت الاكيابى ومحمود عبد العال.

(١٥١)

الطعن رقم ٥١٧٦ لسنة ٥٤ القضائية

غش • مسئولية جنائية • إثبات «القرائن القضائية» • حكم • «تسبيه» • تسبیب معيب • دفاع • «الاخلال بحق الدفاع» • ما يوفره •

المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ إعفاؤها التاجر المخالف من المسئولية الجنائية. اذا اثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة واثبت مصدرها.

دفاع المتهم أمام درجتى التقاضى بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التى ترد إليه مصنعة ومقلدة وتقديمه فواتير معتمدة ودالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش. دفاع جوهرى. على المحكمة أن تقول كلمتها فيه. اعراضها عنه. يعيب الحكم.

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قد نص فى المادة الاولى منه على ان تستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الآتى «ويقتضى العلم بالغش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة او من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة، ومؤدى هذا التعديل ان المشرع اعفى التاجر المخالف من المسئولية الجنائية متى اثبت انه لا يعلم بغش او فساد المواد التى يعرضها للبيع واثبت مصدر هذه المواد الفاسدة او المغشوشة. كما نص القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ - بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها - فى المادة الثانية منه على انه «يحظر

تداول الاغذية فى الاحوال الاتية (١) اذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة فى التشريعات النافذة (٢) اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الالىمى (٣) اذا كانت مغشوشة. ثم جرى نص المادة ١٨ منه على انه يعاقب من يخالف احكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية ويجب ان يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة. لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة ان المدافع عن الطاعن قدم امام درجتى التقاضى حافظتى مستندات ضمنها صور لفواتير صادرة من شركة بيرة الاهرام تفيد ان زجاجات البيرة من منتجات الشركة. وضمن مذكرته المقدمة لمحكمة ثانى درجة دفاعه القائم على ان المضبوطات ترد اليه من شركة بيرة الاهرام مصنعة وفى زجاجات مغلقة. ودفع بعدم علمه بالغش، وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة ان تنقصاه وتقول كلمتها فيه اذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه ان يتغير وجه الرأى فى الدعوى اما وهى لم تفعل، فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر (حكم ببراءته) بأنهما : ١ - المتهم الاول (الطاعن) عرض للبيع شيئا من اغذية الانسان «بيرة» مغشوشا على النحو المبين بتقرير المعامل المرفق ٢ - غش الاغذية سالفه الذكر والمعدة للبيع. وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠. ومحكمة جناح المنتزة قضت غيابيا بحبس المتهم الطاعن ستة اشهر مع النشر فى جريدتين رسميتين واسعتى الانتشار على نفقته وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والمصادرة. فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. فاستأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حصوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه وتأييده فيما عدا ذلك.

فطعن الاستاذ/ المحامى نيابة عن المحكوم عليه (الطاعن) فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة عرض «بيرة» مغشوشة للبيع ، قد شابه القصور فى التسبيب ذلك انه اغفل ايرادا وردا دفاع الطاعن الجوهرى المؤيد بحافظة مستندات والقائم على ان المضبوطات ترد اليه فى زجاجات مغلقة من شركة بيرة الاهرام وانه لا دخل له فى صناعتها او الاشراف عليها الامر الذى ينتفى معه علمه بالغش ويثبت حسن نيته . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدغوى بما مؤداه انه اخذت عينة من البيرة المعروضة للبيع بمحل عام يقوم الطاعن بادارته . وتبين من تحليل العينة انها غير مطابقة لاحتوائها على رواسب بيضاء غريبة وقش . واستند الحكم فى ادانة الطاعن الى ما ثبت بمحضر ضبط الواقعة ونتيجة التحليل وعدم دفع الطاعن للاتهام بدفاع مقبول . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قد نص فى المادة الاولى منه على ان تستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الاتى «ويفترض العلم بالغش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة او من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة» ومؤدى هذا لتعديل ان المشرع اعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى اثبت انه لايعلم بغش او فساد المواد التى يعرضها للبيع واثبت مصدر هذه المواد الفاسدة او المغشوشة . كما نص القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ - بشأن مراقبة 'لاغذية وتنظيم تداولها - فى المادة الثانية منه على انه «يحظر تداول الاغذية فى الاحوال الاتية (١) اذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة فى التشريعات النافذة (٢) اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمى (٣) اذا كانت

مغشوشة. ثم جرى نص المادة ١٨ منه على انه «يعاقب من يخالف احكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية ويجب ان يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة». لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة ان المدافع عن الطاعن قدم امام درجتى التقاضى حافظتى مستندات ضمنها صور لفواتير صادرة من شركة بيرة الاهرام تفيد ان زجاجات البيرة من منتجات الشركة . وضمن مذكرته المقدمة لمحكمة ثانى درجة دفاعه القائم على ان المضبوطات ترد اليه من شركة بيرة الاهرام مصنعة وفي زجاجات مغلقة . ودفع بعدم علمه بالغش ، وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة ان تنقصاه وتقول كلمتها فيه اذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه ان يتغير وجه الراى فى الدعوى اما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

جلسة ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / صلاح خاطر ومحمد عباس مهران ومسعود السعداوى ومحمود عبد العال .

(١٥٢)

الطعن رقم ٣٣٥٦ لسنة ٥٥ القضائية

(١) تجريف • حكم «بياناته» «تسبيبه» • تسبيب غير معيب •
عدم تطلب صورة معينة لصياغة الحكم. كفاية أن يكون ما ورد به كافيا لتفهم الواقعة
وظروفها .

(٢) تجريف • إثبات «بوجه عام» • قصد جنائي • جريمة «أركانها» •
توافر أركان جريمة التجريف بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام بانصراف
قصد الجانى إلى تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة .
تقدير قيام القصد الجنائى أو عدم قيامه موضوعى مثال لتسبيب سائح فى إستظهار
تحقيقه

(٣) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما يوفره • محكمة الموضوع «نظرها الدعوى
والحكم فيها» • إثبات «بوجه عام» •

عدم التزام المحكمة بتعقب الدفاع فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد عليها .

(٤) مسئولية جنائية • إثبات «بوجه عام» «خبرة» • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير
معيب • تجريف •

سلطة المحكمة فى تقدير القوة التليلية لعناصر الدعوى. عدم التزامها بإعادة المهمة
إلى ذات الخبير وبإعادة مناقشته. مثال لرد سائح على طلب إعادة المأمورية إلى الخبير .

١ - إن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده
الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها
المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كان ذلك محققا لحكم
القانون فإن تعيب الحكم بالقصور لا يكون له محل .

٢ - لما كان مفاد نص المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أن جريمة تجريف الأرض الزراعية لا تستلزم قصدا خاصا بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو انصراف قصد الجانى الى تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة، وكان تحقق قيام هذا القصد أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها المحكمة بغير معقب وكان الحكم قد اثبت - على ما تقدم ذكره - أن الطاعنة جرفت الأرض - الزراعية بعمق ١٦٠ سم ونجم عن ذلك ضعف خصوبتها فإن هذا الذى أورده الحكم يعد سائغا لاستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعنة فى الجريمة التى دانها بها .

٣ - ان محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب الدفاع فى كل جزئية يبيدها من مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل منها على إستقلال طالما فى قضائها بالادانة إستنادا الى الادلة التى ساقتها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها فلا يعيب الحكم سكوته عن الرد صراحة على دفاع الطاعنة فى شأن إصلاح الأرض وتحسينها إذ أن فى قضائه بالادانة للادلة السائغة التى أوردها ما يفيد ضمنا أنه أ طرح هذا الدفاع ولم ير فيه ما يغير عقيدته التى خلص اليها .

٤ - من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة امامها وانها الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيها بنفسها او بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها وهى فى ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة الى الخبير أو باعادة مناقشته ما دام إستنادها الى الراى الذى انتهت اليه هو إستناد سليم لا يجافى المنطق والقانون وهو الأمر الذى لم يخطئ الحكم المطعون فيه فى تقديره، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما أطمأنت اليه من أدلة وعناصر فى الدعوى سائغة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقاتها فإن ما تثيره الطاعنة بشأن طلب اعادة الأوراق للخبير لفحص اعتراضاتها على تقريره - بفرض صحته - ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الادلة لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بدائرة قامت بتجريف الأرض الزراعية المبينة بالمحضر. يغير ترخيص من الجهة المختصة. وطلبت عقابها بالمائتين ٧١ مكرراً ١٠٦ مكرراً من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٣، ٥٩ لسنة ١٩٧٨. ومحكمة جنح قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهمة سنة مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً وتغريمها عشرة آلاف جنيه والمصاريف. فأستأنفت المحكوم عليها ومحكمة - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئنا شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة تجريف أرض زراعية قد شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه خلا من بيان واقعة الدعوى ومؤدى الأدلة التي عول عليها في الادانة ولم يستظهر القصد الجنائي لدى الطاعنة ولم يعرض لدفاعها بأن ما قامت به يعد تقصياً للأرض وليس تجريفاً لها كما التفت عن طلبها إعادة المأمورية الى الخبير لفحص اعتراضاتها على تقريره.

وحيث أن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أنه جاء بمحضر الضبط المؤرخ ١٠/٨/١٩٨٢ أن الطاعنة قامت بتجريف مساحة ٦ ط أرضاً زراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة، وقد دفعت الطاعنة التهمة بأنها كانت تقوم بتسوية الأرض وإصلاحها وإن تقرير الخبير الذي نديته المحكمة أوضح أن الأرض تم

تجريفها بعمق ١٦٠ سم حسب الثابت بمحضر الضبط ونجم عن التجريف ضعف خصوبة التربة، ثم خلص الحكم الى ثبوت التهمة قبل المتهمة مما اثبت بمحضر ضبط الواقعة وما ساقه الخبير في تقريره. لما كان ذلك وكان القانون لم يرسم شكلا او نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان ذلك محققا لحكم القانون فإن تعيب الحكم بالقصور لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان مفاد نص المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ان جريمة تجريف الأرض الزراعية لا تستلزم قصداً خاصاً بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو انصراف قصد الجانى الى تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة، وكان تحقق قيام هذا القصد أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها المحكمة بغير معقب وكان الحكم قد اثبت - على ما تقدم ذكره - أن الطاعنة جرفت الارض - الزراعية بعمق ١٦٠ سم ونجم عن ذلك ضعف خصوبتها فإن هذا الذى أورده الحكم يعد سائغا لاستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعنة فى الجريمة التى دانها بها. لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب الدفاع فى كل جزئية يبيدها من مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل منها على استقلال طالما فى قضائها بالادانة إستنادا الى الادلة التى ساقتها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها فلا يعيب الحكم سكوته عن الرد صراحة على دفاع الطاعنة فى شأن إصلاح الأرض وتحسينها إذ أن فى قضائه بالادانة للادلة السائغة التى أوردها ما يفيد ضمنا أنه أطرح هذا الدفاع ولم ير فيه ما يغير عقيدته التى خلص اليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها وأنها الخبير الاعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها وهى فى ذلك ليست ملزمة

بإعادة المهمة إلى الخبير أو بإعادة مناقشته ما دام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه هو إستناد سليم لا يجافى المنطق والقانون وهو الأمر الذي لم يخطيء الحكم المطعون فيه في تقديره، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما أطمأنت إليه من أدلة وعناصر في الدعوى سائغة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق وكان تقدير أدلة الدعوى من اطلاقاتها فإن ما تثيره الطاعنة بشأن طلب إعادة الأوراق للخبير لفحص اعتراضاتها على تقريره - بفرض صحته - ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح خاطر ومحمد عباس ومسعود السعداوى ومحمود عبد العال .

(١٥٣)

الطعن رقم ٣٣٨٠ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إجراءات «إجراءات المحاكمة» ، «دعوى جنائية» «نظرها والحكم فيها» ،
«إعلان» ، «معارضة» «نظرها والحكم فيها» ، «حكم» «إصداره» ، «بطلانه» ،
«صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة
الى الجلسة الاخيرة» . بلا حاجة الى إعلان او تنبيه .

«إحالة الدعوى من دائرة الى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها» . إخطار الغائبين من الخصوم
بها . غير لازم .

(٢) «دفاع» «الاخلال بحق الدفاع» ، «مالايوفره» ، «إستئناف» «نظره والحكم فيه» ،
«إجراءات المحاكمة» .

«إبداء دفاع مجرد من الدليل» . حق المحكمة الاتصده .

«عدم التزام المحكمة بمنح المتهم اجلا لتقديم دفاع كان في قدرته تجهيزه قبل مثوله
أمامها» . الا اذا أبدى عنر منعه عن ذلك .

(٣) «إجراءات» «إجراءات المحاكمة» ، «نقض» «مايجوز ومالايجوز الطعن فيه
من احكام» ، «قوة الامر المقضى» .

«تعرض الحكم المطعون فيه عند حد تأييد الحكم المعارض فيه» . عدم جواز الطعن عليه
إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا . علة ذلك ؟

١ - لما كان صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة الى الجلسة الأخيرة بلا حاجة الى اعلان أو تنبيه ، وكان القرار الصادر باحالة الدعوى من احدى الدوائر الى دائرة اخرى بالمحكمة ذاتها هو مما لا يوجب القانون اخطار الغائبين من الخصوم به . ومن ثم فان مايعيبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢ - لما كان الطاعن وان ابدى عذر المرض أمام المحكمة كمبرر للتأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد الا انه لم يقدم ما يؤيد دفاعه ، وكان من المقرر ان للمحكمة الا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها غير مؤيد بدليل ولا عليها ان هي التفتت عنه دون رد ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ - لما كان الوجه الاخر من الطعن واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر لعدم قبول الاستئناف شكلا ، وكان قضاؤه بذلك سليما ، فان الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الامر المقضى به حيث لا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما يثار في شأنه من عيوب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بدائرة..... بأنه : باع سلعة مسعرة «سمك» بأكثر من السعر المقرر ، وطلبت عقابه بالمواد ٩ ، ١٤ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح أمن الدولة طوارئ بأسيوط قضت غيابيا بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ٣٠٠ جنيه لايقاف التنفيذ وتغريمه خمسمائة جنيه وشهر ملخص الحكم لمدة مساوية لمدة الحبس . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة أسيوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف

شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم وقضى بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المعارض فيه والمصروفات .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الاستئنافى ، الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . قد شابته البطلان فى الاجراءات والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ذلك ان الحكم المطعون فيه قد صدر فى جلسة لم يحضرها الطاعن لعدم اعلانه بها وكان تخلفه عن الحضور لعذر قهرى هو المرض الذى حال بينه وبين ابداء دفاعه .

وحيث ان يبين من مطالعة محاضر الجلسات امام محكمة ثانى درجة ان الطاعن حضر جلسة ١٩٨٣/٣/١٩ وفيها طرح امام المحكمة انه كان مريضا فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨/٥/٨ التى حضرها الطاعن ، وتوالت التأجيلات لجلسات متلاحقة فلم يحضر الطاعن ايا منها ، وبجلسة ٧ / ١ / ١٩٨٤ قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨/٥/٨ ١٩٨٤ واحالة الدعوى لدائرة اخرى بذات المحكمة ثم تلاحقت التأجيلات حتى صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٤ والذى قضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه ، لما كان ذلك وكان صدور قرار التأجيل فى مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة الى الجلسة الأخيرة بلا حاجة الى اعلان أو تنبيه ، وكان القرار الصادر بإحالة الدعوى من إحدى الدوائر الى دائرة اخرى بالمحكمة ذاتها هو مما لا يوجب القانون إخطار الغائبين من الخصوم به . ومن ثم فإن مايعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك . وكان الطاعن وإن ابدى عذر المرض أمام المحكمة كمبرر للتأخير فى التقرير بالاستئناف فى الميعاد الا انه لم يقدم ما يؤيد دفاعه ، وكان من المقرر أن للمحكمة

ألا تصدق دفاع المتهم الذي يبيديه أمامها غير مؤيد بدليل ولا عليها إن هي التفتت عنه دون رد . فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الوجه الآخر من الطعن واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر لعدم قبول الاستئناف شكلا، وكان قضاؤه بذلك سليما، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يثار في شأنه من عيوب. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : محمود سامى البارودى ومحمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى .

(١٥٤)

الطعن رقم ٦٩٠٩ لسنة ٥٣ القضائية

(١) شهادة زور . جريمة «اركانها» . قصد جنائى . نقض حالات الطعن .
الخطأ فى تطبيق القانون .

مناط العقاب على شهادة الزور : كون الشهادة قد اديت امام القضاء بعد حلف اليمين .
بقصد تضليله .

الادلاء بالشهادة فى تحقيقات النيابة . لا تكون جريمة الشهادة الزور . مخالفة ذلك .
خطأ فى تطبيق القانون .

(٢) نقض حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون . محكمة النقض
سلطانها .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى تبين انه
مبنى على خطأ فى تطبيق القانون . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١) لما كان ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور هو أن يقرر
الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين اقوالا يعلم انها تخالف الحقيقة بقصد
تضليل القضاء ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على اوراق القضية
المرفقة بالمفردات التى أمرت المحكمة بضمها - أن الشهادة المسندة الى
الطاعنين لم تحصل منهم أمام القضاء وإنما أدلى بها فى تحقيقات النيابة
العامة فإن الواقعة على هذا النحو لا تتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة
شهادة الزور . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون
قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٢ - لما كانت المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، تجيز للمحكمة أن تنقض - لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون - فإنه يتعين - وقد اعتور الحكم المطعون فيه هذا الخطأ - أن تقضى المحكمة بتنقضه وبراءة الطاعنين ورفض الدعوى المدنية قبلهم.

الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية دعواهم بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ضد الطاعنين بأنهم : المتهم الأول : ابلغ وشهد زورا بأن المدعين بالحق المدنى استولوا على مبلغ ١٣٥ جنيها وكان ذلك بطريق التهديد والقوة . المتهمين الثانى والثالث : شهدا زورا فى الجناية سالفه الذكر، وطلبوا عقابهم بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات والزامهم بأن يدفعوا لهم مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قضت غيابيا عملا بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهر مع الشغل وكفالة خمسون جنيها لوقف التنفيذ والزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فعارض المحكوم عليهم وقضى فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع المبدى من المتهمين بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها وفى الموضوع برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق

النقض الخ .

المحكمة

حيث أن الدعوى الجنائية اقيمت ضد الطاعنين ، بوصف أنهم شهدوا زورا في القضية رقم جنح - بأن المطعون ضدهم (المدعين بالحقوق المدنية) - استولوا من الطاعن الأول على مبلغ ١٣٥ جنيها بطريق القوة والتهديد - وطلب المدعون بالحقوق المدنية معاقبتهم بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . ومحكمة اول درجة قضت بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس شهرا مع الشغل والزامهم متضامنين بدفع ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، فأستأنف الطاعنون حيث قضى بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، بعد أن أورد وجيز الوقائع وأحال في بيان تفاصيلها الى ما ورد بالقضية رقم جنح - خلص الى إدانة الطاعنين في قوله «وحيث أنه يتعين للمحكمة من العرض السالف أن ما قرره المدعى عليهم بالتحقيقات قد غاير الحقيقة وأنه قد أثر في مركز المدعين (المطعون ضدهم) وأمرت النيابة العامة بحبسهم أربعة أيام على نمة التحقيق، كما استبان للمحكمة أيضا أن المدعى عليهم (الطاعنين) قد تعمدوا قلب الحقائق وإخفائها عن قصد وسوء نية وحيث أنه لما كان ما تقدم وكانت التهمة ثابتة في حق المتهمين فإنه يتعين معاقبتهم طبقا لمواد الاتهام . لما كان ذلك، وكان ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين اقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء . لما كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على أوراق القضية رقم - جنح - المرفقة بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها - أن الشهادة المسندة الى الطاعنين لم تحصل منهم أمام القضاء وإنما أدلى بها في تحقيقات النيابة العامة فإن الواقعة على هذا النحو لا تتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك، وكانت

المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، تجيز للمحكمة أن تنقض - لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون - فإنه يتعين - وقد اعتور الحكم المطعون فيه هذا الخطأ - ان تقضى المحكمة بنقضه وببراءة الطاعنين ورفض الدعوى المدنية قبلهم وذلك دون حاجة لبحث ما يثيره الطاعنون في طعنهم.

جلسة ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وفتحى خليفة .

(١٥٥)

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) تفتيش «التفتيش بإذن» • إذن التفتيش «إصداره» • إستدلالات • إجراءات «إجراءات التحقيق» • مواد مخدرة .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعى .

لجوء الضابط الى وكيل النيابة فى مكان تواجدہ . لاستصدار الاذن بالتفتيش . لا مخالفة فيه للقانون .

(٢) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما لا يوفره • إذن التفتيش «إصداره» • مواد مخدرة .

عدم جواز النعى على المحكمة قعودها الرد على دفاع لم يبد أمامها ولا تقبل التحدى به امام محكمة النقض . مثال .

(٣) نقض «اسباب الطعن» • تحديدها • ما لا يقبل منها • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما لا يوفره .

وجه الطعن وجوب أن يكون واضحا محددا .

عدم بيان ماهية الدفاع الذى التفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليه . اثره : عدم قبول النعى . علة ذلك ؟

(٤) إثبات «شهود» • حكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل» • نقض «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها .

وزن اقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

حق المحكمة الاخذ بما تظمن اليه من اقوال الشاهد دون بيان العلة .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك. فلا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وكان لجوء الضابط فور انتهائه من تحرير محضر التحريات إلى وكيل النيابة في مكان تواجدته لاستصدار الاذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره. ولا مخالفه فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة إجراءاته.

٢ - لما كان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان إذن التفتيش لعدم تدوينه بخط وكيل النيابة الذي أصدره مردودا بما يبين من محضر جلسة المحاكمة من عدم ابداء هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فليس له أن ينعى عليها - من بعد - قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

٣ - لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا، وكان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية الدفاع الذي التفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليه بل أرسل القول أرسالا مما لا يمكن معه مراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد أو لم يتناوله، وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل ردا بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالادانة للدلالة التي أوردها المحكمة في حكمها.

٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة والتعويل عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب ولها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون الزام عليها ببيان علة ما أرتأته، وفي إطمئنانها إلى أقوال الشهود ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى جوهرًا مخدرًا بحشيشاء فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا. وطلبت إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام.

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٣٨ و ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول الملحق به بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة. فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن النيابة بالضبط والتفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية بدليل أن الفارق الزمنى بين تحرير محضر التحريات وبين صدور إذن التفتيش كان يسيرًا، إلا أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسبغ إطراره، هذا فضلا عن بطلان الاذن ذاته لأن الخط الذى تحرر به يستبعد أن يكون لوكيل النيابة الذى أصدره بل يشبه خط سكرتير التحقيق، كما أن الحكم لم يبين أسباب طرحه دفاع الطاعن ولم يكشف عن أسباب إطمئنانه لأدلة الثبوت التى عول عليها، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز الجوهر المخدر التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى

الى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال الضابط ومما دل عليه تقرير "فحص المعمل، وهى أدلة لا يجادل الطاعن فى أن له أصلها الصحيح الثابت فى الأوراق، عرض الى دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية ورد عليه بقوله «وحيث أنه عن الدفع ببطلان التحريات لعدم جديتها فإن التحريات التى أجراها الضابط كانت جدية وكافية لإصدار الاذن حيث شملت نشاط المتهم فى تخزين المخدرات لحساب غيره فى دائرة قسم... بمسكنه ومن ثم يتعين الالتفات عنه». لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقرير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره، وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش، وكان لجوء الضابط فور انتهائه من تحرير محضر التحريات الى وكيل النيابة فى مكان تواجدده لاستصدار الاذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك فى سلامة إجراءاته فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد، لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان إذن التفتيش لعدم تدوينه بخط وكيل النيابة الذى أصدره مردودا بما يبين من محضر جلسة المحاكمة من عدم ابداء هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فليس له أن ينعى عليها - من بعد - قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا، وكان الطاعن لم يبين فى طعنه ماهية الدفاع الذى التفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليه بل ارسل القول ارسالا مما لا يمكن معه مراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد أو لم يتناوله، وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه مستفاد من القضاء بالادانة للدلالة التى أوردها المحكمة فى حكمها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا. لما كان ذلك، وكان من

المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة والتعويل عليها مرجعه الى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن اليه دون معقب ولها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن اليه وان تطرح ما عداه دون الزام عليها ببيان علة ما أرتأته ، وفي إطمئنانها الى أقوال الشهود ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فإن منعى الطاعن عدم ايراد الحكم علة اطمئنانه الى أدلة الثبوت لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس
المحكمة وسرى صيام .

(١٥٦)

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٥ القضائية

محكمة استئنافية «نظرها والحكم فيها» . اجراءات «اجراءات المحاكمة» . حكم
«بطلانه» . بطلان . تقرير التلخيص . نقض «اسباب الطعن» . ما يقبل منها .
عدم وضع تقرير التلخيص كتابة يبطل الحكم . قراءة أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص
الحكم الابتدائي لا يغنى عن التقرير .

عدم وجود تقرير تلخيص . مفاده : قعود المحكمة عن وضعه ولو نصت فى حكمها على
استيفائه ولو لم يجحد هذا البيان عن طريق الادعاء بالتزوير .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المادة ٤١١ من قانون الاجراءات
الجنائية اذ اوجبت ان يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى
الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه وان يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع
الدعوى وظروفها وادلة الثبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت
والاجراءات التى تمت وان يتلى هذا التقرير ، فقد دلت بذلك دلالة واضحة على
ان هذا التقرير يكون موضوعا بالكتابة وانه ورقة من أوراق الدعوى الواجب
وجودها بملفها فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيرا فى اجراء من
الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ، ولا يغنى عن هذا التقرير ان يقرأ
أحد الاعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي فان هذا عمل غير جدى
لا يغنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابى يصح ان يعول عليه
القاضيان الآخران فى تفهم الدعوى ، ومادامت ورقة التقرير غير موجودة

فعلا فلا يصح فى هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قولا ان الحكم مادام ثابتا فيه ان هذا الاجراء قد استوفى فلا سبيل لجحده الا بالطعن بالتزوير مادام ان ورقة التقرير غير موجودة فعلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولا) لم يقدم فاتورة معتمدة بالبيانات المقررة قانونا رغم طلب المشتري منه ذلك . (ثانيا) امتنع عن بيع سلعة محددة الربح واخرى غير مسعرة على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابة بالمواد ٢/١ و ٣/٥ و ٦ و ١٣ مكررا و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ٢٥ و ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل والقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة جنح أمن الدولة بالمنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وبتغريمه ثلاثمائة جنيه والغلق لمدة اسبوع عن التهمتين وشهر ملخص الحكم لمدة سنة عن التهمة الأولى . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ٦٥٧٤ لسنة ٥٢ القضائية) . والمحكمة المذكورة قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين . ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية اخرى) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ثلاثمائة جنيه والتأيد فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمتى عدم تقديم فاتورة بالبيانات المقررة قانونا والامتناع عن بيع سلعة محددة الربح واخرى غير مسعرة قد شابه البطلان ، ذلك بان اوراق الدعوى خلت من تقرير تلخيص لوقائعها أمام المحكمة الاستئنافية . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ اوجبت ان يضع احد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه وان يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والاجراءات التى تمت وان يتلى هذا التقرير ، فقد دلت بذلك دلالة واضحة على ان هذا التقرير يكون موضوعاً بالكتابة وانه ورقة من اوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيراً فى اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ، ولا يغنى عن هذا التقرير ان يقرأ أحد الاعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائى فان هذا عمل غير جدى لا يغنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابى يصح ان يعول عليه القاضيان الآخران فى تفهم الدعوى ، ومادامت ورقة التقرير غير موجودة فعلاً فلا يصح فى هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قولا ان الحكم مادام ثابتاً فيه ان هذا الاجراء قد استوفى فلا سبيل لجحده الا بالطعن بالتزوير مادام ان ورقة التقرير غير موجودة فعلاً . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة ان اوراق الدعوى قد خلت من تقرير التلخيص ، فقد وجب القول بان المحكمة الاستئنافية قصرت فى اتخاذ اجراء من الاجراءات الجوهرية مما يعيب حكمه بما يبطله ويوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى وجه الطعن .

وان كان الطعن مقدماً لثانى مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالاً لنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

جلسة ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ومحمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وفتحي خليفة .

(١٥٧)

الطعن رقم ٣٣٧٢ لسنة ٥٥ القضائية

استئناف التقرير بالاستئناف . ميعاده . اجراءات . اجراءات المحاكمة . شهادة مرضية . دفاع . الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره .

المرض عذر قهرى . يبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة والتقرير بالاستئناف فى الميعاد .

تقديم الطاعن شهادة مرضية تبريرا لتجاوز الميعاد . القضاء بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى بعدم القبول شكلا دون التعرض لها . اخلال بحق الدفاع .

لما كان المرض من الاعذار التى تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة ، والتخلف بالتالى - اذا ما استطالت مدته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم اذا ما تمسك الطاعن بعذر المرض وقدم دليله ، أن يعرض الحكم لهذا الدليل ويقول كلمته فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، دون ان يعرض البتة للشهادة الطبية التى قدمها الطاعن لاثبات صحة ذلك العذر ، تبريرا لتأخره فى التقرير بالاستئناف ، ولم يحقق دفاعه ذاك والتفت عنه كلية ، فانه يكون معيبا بالقصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف الارض الزراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمادة ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح قطور الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لايقاف التنفيذ وتغريمه عشرة آلاف جنيه عن كل فدان أو جزء منه . عارض المحكوم عليه فى هذا الحكم ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط لمدة ثلاثة سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . استأنف ، محكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

قطعت الاستاذة المحامية عن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث انه يبين من الاطلاع على ملف الطعن رقم ٣٣٧٤ لسنة ٥٥ ق المنظور بجلسة اليوم وجود توكيل من الطاعن الى محاميه يخوله حق الطعن بالنقض فى الحكم نيابة عنه ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن من المحامى المذكور ، من ذى صفة ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، انه اذ قضى بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، قد شابه القصور فى التسبيب ، والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة لم تعرض لعذر المرض المثبت بالشهادة الطبية التى قدمها عند نظر المعارضة الاستئنافية والتفتت عنه كلية ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من المفردات وجود شهادة طبية معلاة بملف الدعوى ،
مؤرخة فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٨٤ اثبت بها ان الطاعن مريض ويحتاج
للراحة التامة والملاحظة المستمرة فى الفترة من ٢٨ من ابريل سنة ١٩٨٤
حتى ١٣ من مايو سنة ١٩٨٤ . لما كان ذلك ، وكان المرض من الاعذار التى
تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة ، والتخلف بالتالى - اذا ما استطالت مدته -
عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم
اذا ما تمسك الطاعن بعذر المرض وقدم دليله ، ان يعرض الحكم لهذا الدليل
ويقول كلمته فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الغيابى بالاستئنافى
القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، دون ان يعرض
البتة للشهادة الطبية التى قدمها الطاعن لاثبات صحة ذلك العذر ، تبريرا
لتأخره فى التقرير بالاستئناف ، ولم يحقق دفاعه بما يبطله ويوجب نقضه
والاعادة ، وذلك بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد نبيل رياض وعبدالوهاب البخياط .

(١٥٨)

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • اثبات «بوجه عام» • حكم
«تسبيبه» • تسبيب معيب» • تعذيب» •

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى
المتهم . حد ذلك ؟ مثال .

(٢) اثبات «شهود» • محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • حكم «تسبيبه» •
تسبيب معيب» •

حق محكمة الموضوع في وزن اقوال الشاهد . افصاحها عن الأسباب التي من اجلها
لم تعول على شهادة الشاهد . خضوعها في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض .

(٣) اثبات «بوجه عام» • حكم «تسبيبه» • تسبيب معيب» •

وجوب أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج من غير
تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق .

(٤) تزوير «تزوير الأوراق الرسمية» • جريمة «اركانها» • باعث • حكم «تسبيبه» •
تسبيب معيب» • نقض «حالات الطعن» • الخطأ في القانون» •

تغيير الحقيقة بطريق الغش . باحدى الوسائل المحددة قانونا . كفايته لتحقيق جريمة
التزوير في الأوراق الرسمية . حدوث ضرر لشخص معين . غير لازم . علة ذلك ؟ مثال .

الباعث ليس ركنا من اركان جريمة التزوير .

(٥) اثبات «بوجه عام» • حكم «تسبيبه» • تسبيب معيب» •

الحكم بتبرئة المطعون ضده . دون ان يعرض الى ادلة الثبوت القائمة ودون ان يدلى برأيه فيها . يعيب الحكم . مثال .

١ - من المقرر انه وان كان يكفى ان يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة الا ان حد ذلك ان يكون قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة والم بأدلتها وخلا حكمها من عيوب التسبيب .

٢ - من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تزن اقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذى تطمئن اليه الا انه متى أفصحت المحكمة عن الاسباب التى من اجلها لم تعول على اقوال الشاهد فان لمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب ان تؤدي الى النتيجة التى خلصت اليها .

٣ - من اللازم فى اصول الاستدلال ان يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .

٤ - من المقرر ان جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا معينا لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما ضررا بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها فى نظر الجمهور ، واذ كان الباعث على ارتكاب جريمة التزوير ليس ركنا من اركانها ، وكان المطعون ضده الثانى قد أقر بالتحقيقات - على ما سلف بيانه - ان المجنى عليه لم يكن مصابا بحالة التشنج العصبى وانه يعرف اعراضها ورغم ذلك اثبت بمحضره على خلاف الحقيقة ان المجنى عليه انتابته حالة تشنج عصبى عند مواجهته بما نسب اليه من تهمة السرقة فان ماذهب اليه الحكم فيما تقدم تبريرا لقضائه ببراءة المطعون ضده الثانى يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال الذى جره الى مخالفة القانون .

٥ - لما كان ما ذهب اليه محكمة الموضوع من تبرئة المطعون ضده الثالث من جريمة التزوير فى محرر رسمى تأسيسا على القول بأن كل ما يمكن

استناده له هو خطأ فى التشخيص نظرا لحدائة عهده بالخدمة وان مستشفى بنى سويف ومفتش الصحة بها قد انتهت فى تقريرهما الى اصابة المجنى عليه بالصرع مما ينفى عنه تهمة التزوير المسندة اليه واغفلت التحدث عما شهد به الطبيب الشرعى بالتحقيقات من انه كان بإمكان المطعون ضده الثالث التعرف على حالة النزيف الداخلى الذى صاحب اصابة المجنى عليه بمجرد توقيع الكشف الظاهرى لانها تختلف تماما عن الاعراض الخاصة بالتشنج العصبى وكان يبين من الاطلاع على تقرير الصفة التشريحية المرفق بالمفردات ان وفاة المجنى عليه اصابية حدثت نتيجة اصابة الجانب الأيسر من الصدر بما صاحبها من كسور بالضلع الخامس والسادس وتهتك بالاحشاء الصدرية من الجانب الايسر من الصدر ونزيف بتجويفه وانه من المستبعد حدوث الاصابة عرضا اثناء نوبة صرعية بل تحدث من اصابة مباشرة على هذا الموضع من الجسم ولما كانت المحكمة لم تعرض فى قضائها الى هذا الجانب من ادلة الثبوت ولم تدل برأيها فيه فان كل ذلك ينبىء عن انها اصدرت حكمها دون ان تحيط بعناصر الدعوى عن بصر وبصيرة ودون المام شامل بأدلتها مما يعيب حكمها بما يتعين نقضه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : أولا : المتهم الأول بصفته موظفا عموميا - ضابط شرطة - نائب مأمور مركز ... قام بتعذيب بأن انهال عليه ضربا بقبضة يده وكان ذلك بقصد حمله على الاعتراف بارتكاب جريمة سرقة المنقولات المبينة بالأوراق المملوكة لـ فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : المتهم الثانى بصفته موظفا عموميا - ضابط شرطة بمركز شرطة ... ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو محضر الضبط المؤرخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اثبت به انه لدى مواجهة المجنى

عليه بما نسب اليه من اتهام انتابته حالة تشنج عصبى وذلك على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك . ثالثا : المتهم الأول ايضا اشترك بطريق التحريض والمساعدة مع موظف عمومى هو المتهم الثانى فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو محضر الضبط المؤرخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ حال تحريره المختص بوظيفته بأن حرضه على جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها هى انه لدى مواجهته المجنى عليه بما نسب اليه من اتهام انتابته حالة تشنج عصبى وذلك على خلاف الحقيقة وساعده على ذلك بأن املى عليه عبارات الواقعة المزورة سائلة البيان فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة . رابعا : المتهم الثالث : بصفته موظفا عموميا (طبيب) بمستشفى ... المركزى ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو التقرير الطبى الموقع على المجنى عليه سالف الذكر والمؤرخ ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اثبت على خلاف الحقيقة ان المجنى عليه مصاب بتشنج عصبى حالة كونه لم يكن كذلك مع علمه بذلك . خامسا المتهم الثالث ايضا بصفته سالف الذكر علم بوقوع الجناية المنسوبة الى المتهم الأول واعان الجانى على الفرار من وجه القضاء وذلك باخفاء أدلة الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم بعدم صحتها وذلك بأن اثبت بالتقرير الطبى المحرر منه والمؤرخ ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ ان المجنى عليه مصاب بحالة تشنج عصبى فى حين ان اعراض النزيف الداخلى نتيجة حالة اصابته كانت بادية على المجنى عليه وكان من الميسور له بصفته التعرف على هذه الحالة من مجرد الكشف الظاهرى . واحالتهم لمحكمة جنايات بنى سويف لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وادعى كل من و مدنيا قبل المتهمين بالتضامن بمبلغ واحد وخمسين الف جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/أ ج ببراءة المتهمين مما اسند اليهم وبرفض الدعوى المدنية والزمتم رافعها بالمصاريف وعشرين جنيها اتعاب محاماه .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضده الأول من جريمة التعذيب وبراءة المطعون ضدهم جميعا من جريمة التزوير فى محرر رسمى قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ذلك بأنه اقام قضاءه ببراءة المطعون ضده الأول على ان الشاهد قد تأخر فى الادلاء بشهادته وان مبعثها قد يكون درء الاتهام عن نفسه ولم يفطن الى الثابت بالتحقيقات من ان الشاهد المذكور بادر فور طلبه بمعرفة النيابة - الى الادلاء بشهادته التى ساندتها التقرير الطبى الشرعى وانه لم يكن محل اتهام من أهلية المجنى عليه وخاصة شقيقه الذى قصر الاتهام - على الشرطيين السريين و وعلى ضابط المباحث الذى كلفهما باحضار المجنى عليه من منزله ، كما لم يعرض لما قرره الشاهد من ان المطعون ضده الأول اخرجته من حجرته واحتجز المجنى عليه بداخل الحجرة وبعد فترة من الزمن استدعى الشاهد الذى اصطحبه والمجنى عليه الى وحدة المباحث واجلسهما معا فى حجرة واحدة وبعدها سقط المجنى عليه مغشيا عليه . ولم يشر الى ما قرره المطعون ضده الثانى من انه لدى دخوله حجرة المطعون ضده الأول بناء على استدعاء الأخير له شاهد المجنى عليه وقد بدت عليه مظاهر التعب وطلب من المطعون ضده الأول اثبات اصابة المجنى عليه بحالة تشنج عصبى رغم انه لم يكن مصابا بهذه الحالة لأنه يعرف اعراضها . هذا ولم تكن المحكمة بمناقشة الدليل المستمد من تقرير الصفة التشريحية الذى قطع بأن الوفاة اصابية ومن المستبعد حدوثها عرضا اثناء نوبة صرع كما لم تعرض لما شهد به الطبيب الشرعى بالتحقيقات من ان المطعون ضده الثالث كان فى مكنته عند توقيع الكشف الروتينى على المجنى عليه اكتشاف حالة النزيف الداخلى التى تختلف اعراضها تماما عن حالة التشنج العصبى - كل ذلك مما ينبىء عن ان المحكمة

لم تمحص الدعوى ولم تحط بأدلة الثبوت فيها مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه ببراءة المطعون ضده الأول على ان الدليل ضده بالنسبة لتهمة التعذيب ينحصر فى اقوال الشاهد الذى تأخر فى الادلاء بشهادته مدة تزيد على خمسة عشر يوما ولم يتقدم للشهادة فى الوقت المناسب بالرغم من ان النيابة العامة بدأت تحقيق الواقعة فى وقت سابق على تاريخ سؤاله بعده أيام وان مبعث اقواله قد يكون ذرء الاتهام عن نفسه إذ وجه الاتهام ابتداء لرجال المباحث ومنهم الشاهد وهو ما يثير ارتياب المحكمة فى مدى مطابقة اقواله للحقيقة ، لما كان ذلك وكان من المقرر انه وان كان يكفى ان يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة الا ان حد ذلك ان يكون قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة والم بأدلتها وخلا حكمها من عيوب التسبيب وانه وان كان لمحكمة الموضوع ان تزن اقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه الا انه متى افصحت المحكمة عن الاسباب التى من اجلها لم تعول على اقوال الشاهد فان لمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها ، كما انه من اللازم فى اصول الاستدلال ان يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا الى مارتبه عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان محضر الشرطة المؤرخ ١٨/١٠/١٩٨٣ المتضمن شكوى الشاهد ضد المجنى عليه متهما اياه بالسرقه واستدعاء المجنى عليه ونقله الى المستشفى لاصابته بحالة تشنج عصبى عند مواجهته بما اسند اليه ثم وفاته لا يحمل رقما قضائيا وانه لم يرسل الى النيابة العامة الا بناء على طلبها بمناسبة تحقيق البلاغ المقدم من شقيق المجنى عليه بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٨٣ وان النيابة بدأت التحقيق فى ذات التاريخ ولم يطلب الشاهد الا فى ١١/٣/١٩٨٣ على ان يحضر أمام النيابة لسماع أقواله مع آخرين فى يوم ١١/٥/١٩٨٣ وقد بادر الشاهد بالحضور فى ذات اليوم

المحدد وادلى بشهادته التى تضمنت اعتداء المطعون ضده الأول على المجنى عليه بالضرب بشدة وطلبه بعد ذلك من الشاهد اقتياد المجنى عليه الى وحدة المباحث ويبين من اقوال الشاهد بتحقيقات النيابة انه لدى عودته الى مركز الشرطة بعد تكليفه باحضار شهوده شاهد المجنى عليه واقفا امام حجرة المطعون ضده الأول ثم مثلا معا امامه واذ عرض المجنى عليه مبلغ ثمانية عشر جنيها ثمنا للأشياء المتهم بسرقتها طلب منه المطعون ضده الأول ان يدفع خمسين جنيها ولما ابدى امتناعه انفرد به المطعون ضده الأول بحجرته واخرج الشاهد الذى وقف بعيدا عن الحجرة . وبعد فترة من الزمن استدعى المطعون ضده الأول الشاهد الذى حضر واصطحب المجنى عليه من الحجرة وطلب منه هو الآخر ان يتبعه حيث جلسا معا على اريكة فى احدى حجرات وحدة المباحث وبعدها سقط المجنى عليه مغشيا عليه . وتضمنت اقوال المطعون ضده الثانى بتحقيقات النيابة انه حين توجه الى حجرة المطعون ضده الأول - بناء على استدعاء الأخير له - شاهد المجنى عليه تبدو عليه مظاهر التعب وان المطعون ضده الأول طلب منه ان يثبت بمحضره اصابة المجنى عليه بحالة تشنج عصبى رغم انه لم يكن مصابا بتلك الحالة التى يعرف اعراضها - واذ كان يبين من مطالعة الشكوى المقدمة من شقيق المجنى عليه وعلى اقواله بتحقيقات النيابة انه قصر الاتهام صراحة على ضابط المباحث والشرطيين السريين و اللذين اصطحبا المجنى عليه من منزله الى مركز الشرطة فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعرض لادلة الثبوت هذه ولم تدل المحكمة برأيها فيها واكتفى الحكم فى التدليل على عدم اطمئنان المحكمة الى شهادة الشاهد بعبارة مرسلة هى تأخر الشاهد فى الادلاء بشهادته وخوفه من توجيه الاتهام اليه دون ان يورد ما يفيد ان المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها فانه يكون مشوبا بالقصور لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد برر قضاءه ببراءة المطعون ضده الثانى من جريمة التزوير فى محرر رسمى - محضر الضبط المؤرخ ١٨/١٠/١٩٨٣ - بقوله : ... فمن المقرر ان جريمة التزوير هى

جريمة عمدية يشترط لوقوعها ان تتجه ارادة الجانى الى تغيير الحقيقة فى المحرر باحدى الطرق المقررة فى القانون مع علمه بذلك والثابت فى الدعوى بيقين ان المتهم الثانى كان حديث العهد بالخدمة وفى دور التدريب بل انه كان يملى عليه طريقة افتتاح المحضر فاذا كان قد ذهب فى دفاعه الى ان المتهم الأول قد طلب منه اثبات اصابة المجنى عليه بحالة تشنج عصبى فاثبت ذلك فان ما اثبته لا يعد تزويرا نظرا لحدائثة عهده بالخدمة وقت وقوع الحادث وقلة درايته مما يؤدى الى القول بأن ما اثبته فى المحضر لم يبلغ من ورائه تغيير الحقيقة وهو عالم بذلك بل كان الهدف منه هو تلقى كيفية وممارسة العمل ممن هو اقدم منه خبرة واكبر رتبة منه ، وكان من المقرر ان جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا معينا لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها فى نظر الجمهور ، واذ كان الباعث على ارتكاب جريمة التزوير ليس ركنا من اركانها ، وكان المطعون ضده الثانى قد أقر بالتحقيقات - على ما سلف بيانه - ان المجنى عليه لم يكن مصابا بحالة التشنج العصبى وانه يعرف اعراضها ورغم ذلك اثبت بمحضره على خلاف الحقيقة ان المجنى عليه انتابته حالة تشنج عصبى عند مواجهته بما نسب اليه من تهمة السرقة فان ما ذهب اليه الحكم فيما تقدم تبريرا لقضائه ببراءة المطعون ضده الثانى يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال الذى جره الى مخالفة القانون . لما كان ذلك وكان ما ذهبت اليه محكمة الموضوع من تبرئة المطعون ضده الثالث من جريمة التزوير فى محرر رسمى - التقرير الطبى المؤرخ ١٩/١٠/١٩٨٣ تأسيسا على القول بأن كل ما يمكن اسناده له هو خطأ فى التشخيص نظرا لحدائثة عهده بالخدمة وان مستشفى بنى سويف ومفتش الصحة بها قد انتهت فى تقريرهما الى اصابة المجنى عليه بالصرع مما يتفى عنه تهمة التزوير المسندة اليه واغفلت التحدث عما شهد به الطبيب الشرعى بالتحقيقات من انه كان بإمكان

المطعون ضده الثالث التعرف على حالة النزيف الداخلى الذى صاحب اصابة المجنى عليه بمجرد توقيع الكشف الظاهري لانها تختلف تماما عن الاعراض الخاصة بالتشنج العصبى وكان يبين من الاطلاع على تقرير الصفة التشريحية المرفق بالمفردات ان وفاة المجنى عليه اصابية حدثت نتيجة اصابة الجانب الأيسر من الصدر بما صاحبها من كسور بالضلع الخامس والسادس وتهتك بالاحشاء الصدرية من الجانب الايسر من الصدر ونزيف بتجويفه وانه من المستبعد حدوث الاصابة عرضا اثناء نوبة صرعية بل تحدث من اصابة مباشرة على هذا الموضع من الجسم ولما كانت المحكمة لم تعرض فى قضائها الى هذا الجانب من ادلة الثبوت ولم تدل برأيها فيه فان كل ذلك ينبىء عن انها اصدرت حكمها دون ان تحيط بعناصر الدعوى عن بصر وبصيرة ودون المام شامل بأدلتها مما يعيب حكمها بما يتعين نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد نبيل رياض وعبدالوهاب الخياط .

(١٥٩)

الطعن رقم ٣٤٠١ لسنة ٥٥ القضائية

نقض «اسباب الطعن . التوقيع عليها» . محاماة . قانون . بطلان .

وجوب توقيع تقرير الأسباب من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٢٤ من
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

محامو الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية .
لا يجوز مزاولتهم أعمال المحاماة لغير جهة عملهم . مخالفة ذلك . اثره بطلان العمل .
المادة ٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة .

توقيع تقرير الاسباب من محام لاحدى شركات القطاع العام . اثره : عدم قبول الطعن
شكلا . أساس ذلك ؟

لما كان المحكوم عليه قرر بالطعن فى الحكم بطريق النقض وأودعت اسباب
الطعن موقعة من الاستاد المحامى فى حين انه محام لاحدى شركات
القطاع العام وذلك حسبما هو ثابت من جدول المحامين المقبولين أمام
محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ان نصت
على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه فى اجل غايته اربعون
يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجب فى فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون
المرفوعة من غير النيابة العامة ان يوقع اسبابها محام مقبول أمام محكمة
النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على ان ورقة

الاسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب ان تحمل بذاتها مقوماتها . ولما كان القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٨/١٠/١٩٨٤ قد استبدل فى مادته الأولى بنص المادة ٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ النص الآتى «مع عدم الاخلال باحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لايجوز لمحامى الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية ان يزاولوا اعمال المحاماه لغير الجهة التى يعملون بها والا كان العمل باطلا، وهذا النص يندل على ان الشارع قد وضع شرطا لصحة العمل الذى يقوم به المحامى الذى يعمل بالجهات الواردة بالنص هو ان يكون العمل قاصرا على الجهة التى يعمل بها ، ورتب جزاء على مخالفته بطلان العمل ومن ثم يكون التوقيع على مذكرة أسباب هذا الطعن باطلا لخروجه عن دائرة التخصيص التى حددها قانون المحاماه . وتكون ورقة الاسباب بحالتها - وهى من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتى يجب ان يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها - ورقة عديمة الأثر فى الخصومة وتكون لغوا لاقيمة لها واذ كان الثابت ان ورقة الاسباب قد صدرت من غير ذى صفة وبقيت غفلا من توقيع محام مقبول قانونا أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن . فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : لم يعلن عن اسعار ما يعرضه للبيع طبقا للأوضاع المقررة قانونا .. ثانيا : حال بين رجال الضبط وبين تأدية مأموريتهم . وطلبت عقابه بمواد الاتهام . ومحكمة جنح امن الدولة بالمنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها عن التهمة الأولى وحبسه شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات عن التهمة الثانية وشهر ملخص الحكم لمدة شهر . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة

المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان المحكوم عليه قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض وأودعت أسباب الطعن موقعة من الاستاذ المحامي في حين انه محام لاحدى شركات القطاع العام وذلك حسبما هو ثابت من جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ان نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه في اجل غايته اربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، اوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة ان يوقع اسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على ان ورقة الاسباب ورقة شكلية من اوراق الاجراءات التي يجب ان تحمل بذاتها مقوماتها . ولما كان القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٨/١٠/١٩٨٤ قد استبدل في مادته الأولى بنص المادة ٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي مع عدم الاخلال باحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لايجوز لمحامي الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية ان يزاولوا اعمال المحاماه لغير الجهة التي يعملون بها والا كان العمل باطلا . وهذا النص يدل على ان الشارع قد وضع شرطا لصحة العمل الذي يقوم به المحامي الذي يعمل بالجهات الواردة بالنص هو ان يكون العمل قاصرا على الجهة التي يعمل بها ، ورتب جزاء على مخالفته بطلان العمل ومن ثم يكون التوقيع على مذكرة اسباب هذا الطعن باطلا لخروجه عن دائرة التخصيص التي حددها

قانون المحاماه . وتكون ورقة الاسباب بحالتها - وهى من اوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب ان يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها - ورقة عديمة الأثر فى الخصومة وتكون لغوا لاقيمة لها واذ كان الثابت ان ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذى صفة وبقيت غفلا من توقيع محام مقبول قانونا أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن . فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : صلاح خاطر ومحمد عباس مهران ومسعود السعداوى وطلعت الاكيابى .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) محكمة الموضوع . سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، سلطتها فى تقدير الدليل، . اثبات «شهادة» .
حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . واطراح ما يخالفها من صور . مادام استخلاصها سائفا .
وزن اقوال الشهود وتقدير ظروف الادلة بها . موضوعى . اخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده . اطراحها الاعتبارات التى سيقى لحملها على عدم الأخذ بها .
- (٢) مواد مخدرة . اثبات «بوجه عام» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .
نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .
تأخر الضابط فى تحرير محضر ضبط الواقعة لا يدل حتما على عدم جديته .
تقدير القوة التدليلية من سلطة محكمة الموضوع . المجادلة فى ذلك أمام النقض . غير جائز .
- (٣) اثبات «شهود» . حكم «مالا يعيبه» «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .
إحالة الحكم فى ايراد اقوال الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر . لا يعيبه .
ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .
- اختلاف اقوال شهود الأثبات فى بعض تفصيلاتها لا يقدح فى سلامة الحكم . شرط ذلك؟
- (٤) مواد مخدرة . تلبس . قبض . تفتيش «التفتيش بغير اذن» . مأمورو الضبط القضائى . سلطاتهم .

تقدير توافر حالة التلبس . موضوعي .

تقديم المتهم طواعية واختيارا لفافة بها المخدر الى الضابط تتوافر به حالة التلبس .

(٥) دفاع . «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» . حكم «بيانات التسبيب» .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي على كل شبهة يثيرها . اطمئنانها لأدلة الثبوت التي عولت عليها . مفاده . اطراحها لهذا الدفاع .

مثال . في طلب سؤال المرشد السري .

(٦) نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

ادعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب للأجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض .

(٧) مواد مخدرة . قصد جنائي . اثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» .

تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . مادام سائغا .

١ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى اخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابطين وبصحة تصويرهما للواقعة - وحصلت اقوالهما بما لا تناقض فيه وبما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة وقيام الدلائل الكافية على مقارفة الطاعن لها - فان ما يثيره الطاعن في ذلك انما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٢ - مجرد التأخير في فتح محضر ضبط الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوال الضابط مادامت قد افصححت عن اطمئنانها الى شهادته وانها كانت على بينة بالظروف التي احاطت بها ذلك ان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣ - لا يعيب الحكم ان يحيل في ايراد اقوال الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ولا يقدر في سلامة الحكم - على فرض صحته ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق اقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت انه حصل اقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل او يركن اليها في تكوين عقيدته . ومن ثم فان النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

٤ - لما كان الحكم قد اثبت ان الطاعن هو الذي قدم المخدر للضابط طواعية واختيارا ولم يعول الحكم على أى دليل مستمد من القبض على الطاعن وتفتيشه ولم يشر اليهما في مدوناته ومن ثم فانه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع وتغدو منازعة الطاعن في هذا الصدد جدلا موضوعيا حول تقدير توافر حالة التلبس ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع بلامعقب ولا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان طلب الدفاع سؤال المرشد لا يفيد معنى الطلب الصريح الجازم وانما اثاره بقصد التشكيك في صحة الاتهام منتها الى طلب البراءة ، ولما كان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه . ومن ثم فان الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

٦ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص في تحقيقات النيابة العامة لعدم بيانها كيفية أخذ

العينات التى تم تحليلها ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا يحل له - من بعد - ان يثير شيئاً من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

٧ - لما كان الحكم قد عرض الى قصد الاتجار واستظهره لدى الطاعن من عرضه كمية المخدر المضبوط للبيع ومن اقراره للضابطين بالاتجار فى المخدر الذى ضبط معه ومن كبر الكمية المضبوطة ، ولما كان احراز المخدر بقصد الاتجار انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انها تقيمها على ما ينتجها وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلاً سائفاً فان النعى عليه فى هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيشاً) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبتغريمه ثلاثه آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وأخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك انه عول فى قضائه بالادانة على اقوال الضابطين رغم ما شابها من تناقض بشأن تصويرهما للواقعة وتراخيها فى تحرير محضر الضبط وابلاغ النيابة

واحال الحكم فى بيان شهادة الشاهد الثانى الى مضمون ما حصله من شهادة الشاهد الأول رغم اختلاف اقوالهما . كما ان المدافع عنه دفع ببطلان القبض والتفتيش لاجرائها بدون اذن من النيابة العامة لأن الجريمة لم تكن فى حالة تلبس وان الضابط هو الذى خلق بنفسه تلك الحالة بيد ان الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يسوغه واغفل طلب استدعاء المرشد السرى لمناقشته ولم يرد عليه بما ينفى لزومه ولم تكشف تحقيقات النيابة عن كيفية اخذ العينات التى ارسلت لمعامل التحليل وما ساقه الحكم تدليلا على توافر قصد الاتجار لا يكفى لتوافره فى حقه - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده ان مرشدا سريا ابلغ النقيب الضابط بقسم مخدرات الاسكندرية ان الطاعن عرض عليه ان يبيعه كمية من المواد المخدرة فالتقى به بعد ان قدمه اليه المرشد على انه يرغب فى شراء المادة المخدرة التى يحرزها وبعد انصراف المرشد جرت مساومات بينه وبين الطاعن على سعر الشراء انتهت بأن عرض عليه هذا الاخير عينة من الحشيش ثم انصرف الى مكان قريب وعاد حاملا حقيبة من الجلد قدمها له حيث تبين انها تحوى كيسين من النايلون الشفاف بداخلهما طرب من الحشيش وعندئذ اعطى الاشارة المتفق عليها لزميله الضابط بقسم المخدرات وتم ضبط الواقعة واقر الطاعن لهما باحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار لحساب شخص آخر ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة - على هذه الصورة - فى حق الطاعن ادلة مستمدة من اقوال الضابطين ومما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وهى ادلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الأوراق وكان وزن اقوال الشهود وتقدير

الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى اخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابطين وبصحة تصويرهما للواقعة - وحصلت اقوالهما بما لا تناقض فيه وبما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة وقيام الدلائل الكافية على مقارفة الطاعن لها - فان ما يثيره الطاعن في ذلك انما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه او مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان مجرد التأخير في فتح محضر ضبط الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوال الضابط مادامت قد افصححت عن اطمئنانها الى شهادته وانها كانت على بينة بالظروف التي احاطت بها ذلك ان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اورد مؤدى اقوال النقيب الضابط بقسم مكافحة مخدرات الاسكندرية وعند ايراد الحكم لأقوال زميله المقدم الضابط بقسم مكافحة مخدرات الاسكندرية اورد انه شهد بمضمون ما شهد به الشاهد الأول ، وكان لا يعيب الحكم ان يحيل في ايراد اقوال الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ولا يقدر في سلامة الحكم - على فرض صحته ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق اقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت انه حصل اقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته . ومن ثم فان النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت ان الطاعن هو الذي قدم المخدر للضابط طواعية واختيارا ولم يعول الحكم على أى دليل مستمد من القبض على الطاعن وتفتيشه ولم يشر اليهما في مدوناته ومن ثم فانه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع وتغدو منازعة الطاعن في هذا الصدد جدلا موضوعيا حول تقدير توافر حالة التلبس ، وهو ما تستقل به

محكمة الموضوع بلا معقب ولا تقبل اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان طلب الدفاع سؤال المرشد لا يفيد معنى الطلب الصريح الجازم وانما اثاره بقصد التشكيك في صحة الاتهام منتهيا الى طلب البراءة ، ولما كان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه . ومن ثم فان رمى الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص في تحقیقات النيابة العامة لعدم بيانها كيفية اخذ العينات التي تم تحليلها ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا يحل له - من بعد - ان يثير شيئا من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض ، اذ هو لا يعدو ان يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض الى قصد الاتجار واستظهره لدى الطاعن من عرضه كمية المخدر المضبوط للبيع ومن اقراره للضابطين بالاتجار في المخدر الذي ضبط معه ومن كبر الكمية المضبوطة ، ولما كان احراز المخدر بقصد الاتجار انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انها تقيمها على ما ينتجها وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلا سائغا فان النعى عليه في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ صلاح خاطر، ومحمد عباس مهران، ومسعود السعداوى، ومحمود عبد العال.

(١٦١)

الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٥ القضائية

دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ما يوافره، «حكم بتسبيبه» تسبيب محيب، «تجريف ارض زراعية»

قيام المزارع بتسوية ارضه بوضع تراب ماعلا منها فى ما انخفض فيها ليصيرا فى مستوى واحد - غير مؤثم - اساس ذلك ؟

التفات الحكم عن المستندات المقدمة من المتهم وعدم تحلته عنها - يعيبه بالقصور - مثال .

لما كانت المادة الاولى من قرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر اعمالا لحكم المادة ١٥٠/٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد دلت فى صريح عبارتها وواضح دلالتها على ان الشارع قد اخرج من نواتر التجريم قيام المزارع بتسوية ارضه بوضع تراب ماعلا منها فى ما انخفض فيها ليصيرا فى مستوى واحد - لما كان ذلك، وكان البين من الاطلاع على مفردات الدعوى ان الطاعن قدم الى المحكمة الاستئنافية شهادة صادرة من الجمعية الزراعية بناحية قويسنا ورد بها انه قام بالتسوية وليس التجريف - لما كان ذلك، وكان الحكم قد التفت عن هذا المستند ولم يتحدث عنه مع ما قد يكون له من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو انه عنى ببحثه وفحص الدفاع المؤسس عليه لجاز ان يتغير وجه الراى فى الدعوى، فانه يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بتجريف ارض زراعية دون ترخيص بذلك من وزارة الزراعة . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٠ ، ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جنح قويسنا قضت حضوريا اعتباريا بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لاييقاف التنفيذ وغرامة عشرة آلاف جنيه . فاستأنف . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وامرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لعقوبة الحبس . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة تجريف ارض زراعية ، قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه تمسك فى دفاعه بعدم توافر اركان تلك الجريمة لان ما قام به كان مجرد تسوية للارض مما لا يعد تجريفا ، بيد ان الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى ، ولم يعرض لدليله . مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان لما كانت المادة الاولى من قرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر اعمالا لحكم المادة ١٥٠/٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد دلت فى صريح عبارتها وواضح دلالتها على ان الشارع قد اخرج من دائرة التجريم قيام المزارع بتسوية ارضه بوضع تراب ماعلا منها فى ما انخفض فيها ليصيرا فى مستوى واحد . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على مفردات الدعوى ان الطاعن قدم الى المحكمة الاستئنافية شهادة صادرة من الجمعية الزراعية بناحية قويسنا ورد بها انه قام بالتسوية وليس التجريف . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد التفت عن هذا المستند ولم يتحدث عنه مع ما قد يكون له من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو انه عنى ببحثه وفحص الدفاع المؤسس عليه لجاز ان يتغير وجه الراى فى الدعوى ، فانه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

جلسة ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ صلاح خاطر، ومحمد عباس مهران، ومحمد عبد العال، ومحمود عبد البارى.

(١٦٢)

الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل»، دفاع «الاخلال بحق الدفاع»
ما لا يوفره، حكم «تسبيبه» تسبيب غير معيب،
عدم التزام المحكمة بمتابع المتهم فى كل جزئية من دفاعه. كفاية إيراد الأدلة المنتجة
التي صحت لديها.

(٢) محكمة «محكمة الاعادة» عقوبة «تطبيقها»، نقض «حالات الطعن» الخطأ
فى تطبيق القانون، «الحكم فى الطعن»، «أثر نقض الحكم»
نقض الحكم. بناء على طعن أى من الخصوم خلاف النيابة العامة. أثره. عدم جواز
تشديد العقوبة عما قضى به الحكم المنقوض.

(٣) عقوبة «تطبيقها»، نقض «الحكم فى الطعن»، طعن «الطعن لثانى مرة»
العبرة فى تشديد العقوبة أو تخفيفها هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات. مثال.
حق محكمة النقض ان تحكم فى الطعن لثانى مرة بغير تحديد جلسة مادام ان العوار
لم يرد على بطلان فى الحكم او بطلان فى الإجراءات اثر فيه.

١ - بحسب الحكم كما يتم تدليه ويستقيم قضاءه ان يورد الادلة المنتجة
التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا
عليه ان يتتبعه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه
اطرحها، ومن ثم فان منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور فى
التسبيب يكون على غير اساس.

٢ - لا يجوز لمحكمة الاعادة تشديد او تخفيف العقوبة التي قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن الا اذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناء على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الاتهام في الدعوى الجنائية فاذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائيا في مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم ، فان نقض الحكم في هذه الحالة لا يترتب عليه سوى اعادة نظر الدعوى في حدود مصلحة رافع الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الاعادة ان تتجاوز مقدار العقوبة او تغلظها عما قضى به الحكم السابق .

٣ - العبرة في تشديد العقوبة او تخفيفها هي بدرجة العقوبة في ترتيب العقوبات، الا انه اذا كان الحكم المنقوض قد قضى على الطاعن بنوعين من العقوبة - الحبس والغرامة فليس لمحكمة الاعادة ان هي انقصت مدة الحبس ان تزيد مقدار الغرامة التي قضى بها الحكم السابق ، والا تكون قد أضرت الطاعن بطعنه . وليس لها ذلك طالما انه الطاعن وحده ، ان هي مع ابقائها على نوعي العقوبة من حبس وغرامة قد زابت في الأخيرة مع ابقائها على الأولى وان انقصت من مدتها وأوقفت تنفيذها ، كما اضافت عقوبة المصادرة فهي بذلك لم تحقق للطاعن ما ابتغاه من طعنه من براءة او تجنب للعقاب . لما كان ذلك ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر في قضائه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة المصادرة المقضى بها وجعل الغرامة مائتي جنيه وذلك عملا بالقاعدة الاصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون النقض المشار اليه آنفا دون حاجة الى اعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار ان الطعن للمرة الثانية - مادام ان العوار لم يرد على بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بتجريف الارض الزراعية المبينة بالمحضر بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكرراً ، ١٠٦ مكرراً من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح... قضت حضوريا بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لايقاف التنفيذ وغرامة مائتى جنية عن الفدان الواحد او كسوره . فأستأنف . ومحكمة..... الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فقرر المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بجلسة بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين . ومحكمة ... الابتدائية مشكلة من قضاة آخرين قضت حضوريا فى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بحبس المتهم ستة اشهر وتغريمه عشرة آلاف جنية والمصادرة وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .

فطعن الاستاذ/..... نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة تجريف ارض زراعية قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون . ذلك انه اغفل دفاع الطاعن القائم على انه لايتواجد بأرض النزاع وانه لايمتلك منها سوى حصه ضئيلة على الشيوع ، كما شابه الخطأ فى تطبيق القانون اذ زاد عقوبة الغرامة المقضى بها ابتدائيا رغم عدم استئناف النيابة العامة للحكم الابتدائي .

وحيث ان الحكم المطعون فيه ، بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه

ادلة مستمدة من محضر الضبط واقوال محرر المحضر بالجلسة وكذلك ما انتهى اليه تقرير الخبير وهي ادلة من شأنها ان تؤدي الى مارتيه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاءه ان يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من قوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها ، ومن ثم فان معنى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعه الاوراق ان محكمة الكلية - بهيئة استئنافية - اصدرت حكمها في الدعوى الحالية بتاريخ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من حبس الطاعن سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها وتغريمه مائتي جنية عن الفدان الواحد او كسوره فقرر الطاعن بالنقض في هذا الحكم دون النيابة العامة التي لم تقرر بالطعن ، وقد قضت محكمة النقض في بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة الى محكمة الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين . ومحكمة ... الابتدائية بهيئة اخرى قضت في بالحكم المطعون فيه . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان نصت على انه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب احد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنة قد افادت بأنه لايجوز لمحكمة الاعادة تشديد او تخفيف العقوبة التي قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن الا اذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناء على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الاتهام في الدعاوى الجنائية فاذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائيا في مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم ، فان نقض الحكم في هذه الحالة لا يترتب عليه سوى اعادة نظر الدعوى في حدود مصلحة رافع الطعن بحيث لايجوز لمحكمة الاعادة ان تتجاوز مقدار العقوبة او تغلظها عما قضى به الحكم السابق ، ولئن كانت العبرة في تشديد العقوبة او تخفيفها هي بدرجة

العقوبة فى ترتيب العقوبات ، الا انه اذا كان الحكم المنقوض قد قضى على الطاعن بنوعين من العقوبة - الحبس والغرامة فليس لمحكمة الاعادة ان هى انقصت مدة الحبس ان تزيد مقدار الغرامة التى قضى بها الحكم السابق ، والا تكون قد اضررت الطاعن بطعنه . وليس لها ذلك طالما انه الطاعن وحده ، اذ هى مع ابقائها على نوعى العقوبة من حبس وغرامة قد زادت فى الاخيرة مع ابقائها على الاولى وان انقصت من مدتها واوقفت تنفيذها ، كما اضافت عقوبة المصادرة فهى بذلك لم تحقق للطاعن ما ابتغاه من طعنه من براءة او تجنيب للعقاب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فى قضائه فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة المصادرة المقضى بها وجعل الغرامة مائتى جنيه وذلك عملا بالقاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون النقض المشار اليه آنفا دون حاجة الى اعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار ان الطعن للمرة الثانية - مادام ان العوار لم يرد على بطلان فى الحكم او بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

جلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد حلمى راغب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / حسن عمار نائب رئيس المحكمة ومحمد الصوفى ومسعد الساعى وأحمد سغفان .

(١٦٣)

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) طعن «نظره والحكم فيه».

قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن من طعنه. إنطباقها على جميع طرق الطعن. عادية
أو غير عادية. أساس ذلك؟

(٢) تجريف • معارضة «نظرها والحكم فيها» • عقوبة «توقيعها».

عدم إستئناف النيابة الحكم الابتدائى رغم عدم قضائه بعقوبة الغرامة. على خلاف
مؤدى حكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢. ليس للمحكمة الاستئنافية أن تقضى فى
المعارضة المرفوعة من الطاعن بعقوبة الغرامة بالاضافة الى عقوبة الحبس المقضى بها
عليه. حتى لا يضار بناء على المعارضة التى رفعها .

(٣) نقض «الحكم فى الطعن» • حالات الطعن • الخطأ فى القانون .

قصر العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون. يوجب على محكمة النقض
تصحيحه. أساس ذلك؟

١ - من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن على الطعن المرفوع منه
وأن هذه القاعدة هى قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها
عادية كانت أو غير عادية وفقا للمادتين ٤٠١ ، ١٧ من قانون الاجراءات
الجنائية والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢ - لما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائى الذى فاته القضاء
بعقوبة الغرامة على خلاف مؤدى ما نص عليه القانون - أنف الذكر - فإنه

ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة الطاعن اعمالا لحكم القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ باعتباره القانون الأصلح أن تقضى عليه فى المعارضة المرفوعة منه بعقوبة الغرامة بالاضافة الى عقوبة الحبس المقضى بها عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيابيا لأنها بذلك تكون قد سوات مركزه وهو ما لا يجوز، إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها، ومن ثم يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٣ - لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصح هذه المحكمة الخطأ بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الغرامة المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف أرض زراعية على النحو المبين بالمحضر وطلبت عقابه بمواد القانون ٥٩ سنة ١٩٧٨ ومحكمة جنح كوم حمادة قضت غيابيا بجلسة بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لاييقاف التنفيذ. فعارض وقضى بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . أستأنف. ومحكمة الابتدائية - بهيئة إستئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض وقضى بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه الى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وبتغريمه عشرة آلاف جنيه والزمته بالمصاريف الجنائية وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تجريف أرض زراعية وقضى بتغريمه عشرة آلاف جنيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أضرب به إذ أوقع عليه عقوبة الغرامة التي لم يتضمنها الحكم الابتدائي الذي أستأنفه وحده دون النيابة العامة مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابيا بمعاقبة الطاعن بحبسه سنة مع الشغل، فعارض وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فأستأنف المحكوم عليه وحده هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف، فعارض ومحكمة ثاني درجة قضت في المعارضة بحكمها المطعون فيه بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه الى حبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات إعمالا للمادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذي صدر بعد الواقعة باعتباره القانون الاصلح للطاعن ، لما كان ذلك، ولئن كانت العقوبة المقضى بها بالحكم الابتدائي لم تتضمن عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه على الرغم من وجوب القضاء بها طبقا لما تقضى به المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدله بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، وكان من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن ببناء على الطعن المرفوع منه وأن هذه القاعدة هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وفقا للمادتين ٤٠١ ، ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض،

وكانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الذي فاته القضاء بعقوبة الغرامة على خلاف مؤدى ما نص عليه القانون - آنف الذكر - فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة الطاعن إعمالا لحكم القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٢ باعتباره القانون الأصلح أن تقضى عليه فى المعارضة المرفوعة منه بعقوبة الغرامة بالاضافة الى عقوبة الحبس المقضى بها عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيابيا لانها بذلك تكون قد سوات مركزه وهو ما لا يجوز، إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها، ومن ثم يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون. لما كان ذلك، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان تصح هذه المحكمة الخطأ بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الغرامة المقضى بها.

جلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد حلمى راغب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد الصوفى ومسعد الساعى واحمد سفعان والصاروى يوسف .

(١٦٤)

الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . «إستئناف» نظره والحكم فيه» .
محكمة إستئنافية .

تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون إيراد تلك الأسباب . صحيح . أساس ذلك ؟

(٢) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير
معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى
وإستنباط معتقدها . لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(٣) حكم . «بيانات حكم الادانة» . «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .

إيراد الحكم مواد القانون التى أخذ المتهم بها . كفايته بيانا لمواد القانون التى حكم
بمقتضاها .

(٤) مأمورو الضبط القضائى «إختصاصهم» . «ولايتهم» . دفع «الدفع ببطلان
الضبط» .

المادة ٢٣ إجراءات بعد تعديلها بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٢ . منحها الضباط العاملين
بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائى بعمليات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة
وشاملة . ولايتهم تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أقررت له مكاتب
خاصة أو جهات معينة أساس ذلك : أن إضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى
حدود جرائم معينة لا يعنى سلب تلك الصفة من مأمور الضبط نوى الإختصاص العام .

(٥) حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . دفاع «الإخلال بحق الدفاع» .
ما لا يوفره» .

التفات الحكم عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لا يعيبه .

(٦) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» - إثبات «خبرة» - دفاع «الاخلال بحق الدفاع» - ما لا يوفره.

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها. موضوعي. عدم التزام المحكمة بإجابة الدفاع الى طلب ندب خبير في الدعوى. ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها إتخاذ هذا الاجراء.

١ - لما كان من المقرر ان المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها ان تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي ان تحيل عليها ، اذ الاحاله على الأسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على ان المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

٢ - ان ما يثيره الطاعن بدعوى قصور الحكم في التدليل على ثبوت الجريمة - بأركانها - في حقه والفساد في هذا التدليل يتمخض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٣ - لما كان الثابت من مطالعه الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه بين في ديباجه وصف الجريمة المسنده الى الطاعن وذكر مادتي الاتهام اللتين طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد ان حصل الواقع المستوجب للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى ادلة الثبوت أشار الى النصوص التي أخذ الطاعن بها بقوله انه «يتعين ترتيبا على ماتقدم معاقبته طبقا لمادتي الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤/١ ج...» وفي ذلك ما يكفي بيانا لنص القانون الذي حكم بموجبه ، ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٤ - ان المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ قد منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديریات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة، مما مؤداه ان يكون في متناول إختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الاجراءات الجنائية حينما اضى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن

يقيدھا لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلھا قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرھا تحقيقا للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الاصل إنما تنبسط على جميع انواع الجرائم حتى ما كان منها قد افردت له مكاتب خاصة - او جهات معينة - لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط ذوى الاختصاص العام .

٥ - ان دفع الطاعن بعدم إختصاص محرر محضر الضبط بضبط الواقعة لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجه الصواب ولا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه، الأمر الذى يكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد .

٦ - من المقرر أن تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى هذا شأن الادلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير أو مجادلتها فى هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه امام محكمة النقض، وهى غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلب ندب خبير آخر فى الدعوى ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف أرض زراعية على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٠ ، ١٥٤ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جنح قضت حضوريا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ وتغريمه عشرة الاف جنيه ومصادرة الاتربة المضبوطة والالات والادوات التى

استخدمت فى عملية التجريف أو النقل . استأنف . ومحكمة الابتدائية -
 بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
 برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .
 فقرر الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم
 بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تجريف
 أرض زراعية بغير ترخيص قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال
 كما ران عليه البطلان وأخطأ فى تطبيق القانون واعتوره إخلال بحق الدفاع
 ذلك بأنه اعتنق أسباب الحكم المستأنف الذى لم يشتمل على بيان الواقعة
 المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ولم يستظهر الأفعال المادية
 التى اتاها الطاعن، هذا الى خلو الحكم من نص القانون الذى عاقب الطاعن
 بموجبه، وأخيرا فإن المدافع عن الطاعن دفع - بجلسة المحاكمة
 الاستئنافية - بعدم إختصاص محرر محضر جمع الاستدلالات بضبط الواقعة ،
 وطلب - بذات الجلسة - ندب خبير لمعاينة محتويات المقطورة تحقيقا لما
 اثاره من أن الطاعن كان ينقل سمادا وليس اتربة متحصلة من تجريف، بيد
 أن الحكم المطعون فيه اغفل دفعه ايرادا وردا وأطرح طلبه بما لا يسوغ
 إطرأحه، وفى هذا كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن البين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه
 أنه استعرض واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة
 التى دان الطاعن بها وأقام على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة استمدها مما جاء
 بمحضر ضبط الواقعة وما قرره الطاعن بهذا المحضر وما ثبت من المعاينة
 الفنية التى تمت فور الضبط، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم
 عليها . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت
 تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها

ان تذكر تلك الاسباب فى حكمها بل يكفى ان تحيل عليها، إذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بدعوى قصور الحكم فى التدليل على ثبوت الجريمة - بأركانها - فى حقه والفساد فى هذا التدليل يتمخض جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه انه بين فى ديباجة وصف الجريمة المسندة الى الطاعن وذكر مادتى الاتهام اللتين طلبت النيابة العامة تطبيقها، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار الى النصوص التى أخذ الطاعن بها بقوله أنه «يتعين ترتيبا على ما تقدم معاقبته طبقا لمادتى الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤/أ ج». وفى ذلك ما يكفى بيانا لنص القانون الذى حكم بموجبه، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة الحكم الابتدائى ان محرر محضر ضبط الواقعة هو النقيب معاون مباحث مركز وكانت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ قد منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائى بمديرىات الامن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة، مما مؤداه أن يكون فى متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الاجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائى لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع انواع الجرائم حتى ما كان منها قد افردت له مكاتب خاصة - أو جهات معينة - لما هو مقرر من إضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط نوى الاختصاص العام، ومن ثم فإن دفع الطاعن بعدم اختصاص محرر الضبط بضبط الواقعة لا يعدو

أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب ولا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه، الأمر الذى يكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الطاعن ندب خبير فى الدعوى بقوله «وحيث أنه عن طلب الدفاع بندب خبير فى الدعوى فلا ترى المحكمة موجبا لذلك إذ أن الدعوى بحالتها كافية لتكوين عقيدة المحكمة فى ثبوت التهمة قبل المتهم ومن ثم فهى ترفض هذا الطلب، وإذ كان البين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه عول فى الادانة - ضمن ما عول عليه - على تقرير فنى تضمن أن كمية الاتربة المضبوطة تبلغ اربعة امتار مكعبة وانها ذات قوام طمى رملى بها بقايا جذور نباتات وانها مجرفة من ارض زراعية، وكانت المحكمة قد اطمأنت - فى حدود سلطتها التقديرية الى ما ورد بهذا التقرير، وإذ كان من المقرر أن تقرير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى هذا شأن الادلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير او مجادلتها فى هذا ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض، وهى غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلب ندب خبير آخر فى الدعوى ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه بريئا من قالة الاخلال بحق الدفاع، إذ أن ما أورده - مما سلف - يسوغ به إطراح طلب الطاعن ندب خبير آخر فى الدعوى، ومن ثم يكون الطعن برمته مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

جلسة ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة وحسن غلاب ومحمود البارودى
ومحمد احمد حسن

(١٦٥)

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٥٥ القضائية

(١) استئناف «نظره والحكم فيه» ، عقوبة «تطبيقها» ، تشديدها ، نقض ، حالات
الطعن ، مخالفة القانون والخطا فى تطبيقه ، محكمة الاستئناف ، تجريف ،
استئناف المتهم دون النيابة العامة . اثره : عدم تشديد العقوبة المقضى بها عليه - علة
ذلك ؟

العبرة فى تشديد العقوبة او تخفيفها هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات . قضاء
اول درجة بنوعين من العقوبة «الحبس والغرامة» . لا يجوز لمحكمة الاستئناف زيادة مقدار
الغرامة وان انقصت مدة الحبس . علة ذلك ؟ مثال .

إن نص الفقرة الثالثة من المادة ١٧ ٤ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى
على انه اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة فليس للمحكمة الا ان تؤيد
الحكم او تعدله لصالح رافع الاستئناف . ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة
تطبيقا لذلك النص انه وان كانت العبرة فى تشديد العقوبة او تخفيفها هى
بدرجة الغلط فى ترتيب العقوبات ، الا انه اذا كانت محكمة اول درجة قد قضت
على الطاعن بنوعين من العقوبة ، الحبس والغرامة ، فليس للمحكمة
الاستئنافية ان تزيد مقدار الغرامة وان خفضت عقوبة الحبس او ابقته تنفيذا
مادام انه المستأنف وحده والا تكون قد اضررت الطاعن باستئنافه اذ لم تحقق
له ما ابتغاه من براءة او تخفيف للعقاب طالما انها انزلت به كلا النوعين
من العقوبة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق ان الحكم الابتدائى قد قضى

حضوريا بمعاقبة الطاعن بالحبس سنة واحدة مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه عن كل فدان وكسوره ... واذ طعن عليه بالاستئناف وحده دون النيابة العامة فقد عدله الحكم المطعون فيه بان نزل بعقوبة الحبس الى ستة اشهر فقط مع وقف تنفيذها وارتفع بعقوبة الغرامة الى عشرة آلاف جنيه بغير تعدد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٢ بأنه في يوم ٦ من ابريل سنة ١٩٨٢ بدائرة محافظة قام بتجريف ارض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بمواد القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح ... قضت حضوريا في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفاله مائه جنيه وتغريمه مائتي جنيه عن كل فدان وكسوره . فاستأنف المحكوم عليه وقيد استئنافه برقم ١٦٦٨ لسنة ١٩٨٤ . ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم ستة أشهر وتغريمه عشرة آلاف جنيه وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات . فطعن الاستاذ المحامي في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ - دانه بجريمة تجريف ارض زراعية لغير الاستغلال الزراعي فقد انطوى على مخالفة للقانون ذلك بأنه قد اضر به رغم انه المستأنف وحده دون النيابة العامة ، لانه وان خفض عقوبه الحبس المقضى بها ابتدائيا الى ستة اشهر ووقف تنفيذها الا انه ارتفع بعقوبة الغرامة من مائتي جنيه عن كل فدان وكسوره الى عشرة آلاف جنيه وفي ذلك ما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث ان نص الفقرة الثالثة من المادة ١٧ ٤ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى على انه اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة فليس للمحكمة الا

ان تؤيد الحكم او تعدله لصالح رافع الاستئناف . ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة تطبيقا لذلك النص انه وان كانت العبرة فى تشديد العقوبة او تخفيفها هى بدرجة الغلظ فى ترتيب العقوبات ، الا انه اذا كانت محكمة اول درجة قد قضت على الطاعن بنوعين من العقوبة ، الحبس والغرامة ، فليس للمحكمة الاستئنافية ان تزيد مقدار الغرامة وان خفضت عقوبة الحبس او ابقت تنفيذها مادام انه المستأنف وحده والا تكون قد اضررت الطاعن باستئنافه اذ لم تحقق له ما ابتغاه من براءة او تخفيف للعقاب طالما انها انزلت به كلا النوعين من العقوبة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق ان الحكم الابتدائى قد قضى حضوريا بمعاقبة الطاعن بالحبس سنة واحدة مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه عن كل فدان او كسوره ... واذ طعن عليه بالاستئناف وحده دون النيابة العامة فقد عدله الحكم المطعون فيه بان نزل بعقوبة الحبس الى ستة اشهر فقط مع وقف تنفيذها وارتفع بعقوبة الغرامة الى عشرة آلاف جنيه بغير تعدد ، موضحا فيما أنشأه لنفسه من اسباب انه اجرى هذا التعديل تطبيقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ باعتباره قانونا اصلح دون ان يبين فى تلك الاسباب المضافة مساحة الارض التى وقعت بشأنها المخالفة تداركا لهذا النقص الذى اعتور ايضا اسباب الحكم المستأنف التى احوال اليها فى بيان الواقعة ، على اهمية هذا التحديد فى التعرف على مجموع مقدار العقوبة المالية التى عددها ذلك الحكم بمقدار عدد الأقدنة وكسورها . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى لا يستطيع معه التعرف على ما اذا كان فى تعديله للعقوبة المالية الى عشرة الاف جنيه مع الابقاء على عقوبة الحبس دون الغاء قد تجاوز عقوبة الغرامة المتعددة القدر عدد الأقدنة وكسورها التى قضى بها الحكم المستأنف وهو قصور له الصداره على وجه الخطأ فى تطبيق القانون المقضى به ويعجز محكمة النقض عن الادلاء برأى فيما يثيره الطاعن بهذا الوجه . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون ما حاجة الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

جلسة ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد المستشار/ محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين: محمود سامى البارودى ومحمد احمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى .

(١٦٦)

الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اجراءات «اجراءات المحاكمة» ، «محاماه» ، «وكاله» ، «دفاع» ، «الاخلال بحق الدفاع» ، «مالا يوفره» ،

ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا اخلال بحق الدفاع .

استعداد المدافع او عدم استعداده . امر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(٢) اجراءات «اجراءات المحاكمة» ، «اثبات «شهود»» ، «حكم «تسبيبه»» ، «تسبيب غير معيب» ،

حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع شهود الاثبات بقبول المتهم او المدافع عنه ذلك . صراحة او ضمنا .

(٣) اثبات «اعتراف» ، «حكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل» ،

حق المحكمة فى الاخذ باعتراف المتهم فى أى مرحله من مراحل التحقيق او المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك .

(٤) «سرقه «سرقه باكراه»» ، «اكراه» ، «حكم «تسبيبه»» ، «تسبيب غير معيب» ،

الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيله قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة او اعدامها عندهم تسهيلات للسرقة .

تحقيق الاكراه فى السرقة ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات .

١ - الاصل انه اذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع فى الدعوى ، فان ذلك لا ينطوى على بطلان فى الاجراءات ولا يعد إخلالا بحق المتهم فى الدفاع مادام لم يبد اعتراضا على هذا الاجراء او يتمسك امام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل ، ولا وجه لما يتحدى به من أن المحامى المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى وذلك لما هو مقرر من أن استعداد المدافع عن المتهم او عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

٢ - من حق المحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنيا دون أن يحول ذلك دون الاعتماد على اقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

٣ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى أى مرحلة من مراحل التحقيق او المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك ما دامت قد اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فان ما يثيره الطاعن فى شأن عدم سماع المحكمة للشهود وعدم مناقشتها الطاعن فى اعترافه الذى عدل عنه امامها لا يكون مقبولا .

٤ - ان الاكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص بتعطيل قوة المقاومة او اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة ، وكان لا يشترط لتحقيق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات أن يكون الاعتداء الذى ينشأ عنه الجرح سابقا او مقارنا لفعل الاختلاس ، بل يتحقق ولو كان قد تلاه مباشرة متى كان الغرض منه الفجاء بالشئ المختلس ، واذ كان ما أورده الحكم فى مدوناته تتوافر به كافة اركان جنائية السرقة بالاكراه الذى ترك أثر جروح كما هى معرفة به فى القانون ، وكان اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : - سرق السلسلة الذهبية والمبلغ النقدي المبين الوصف والمقدار بالاوراق والمملوك ... بطريق الاكراه بأن قام بشل حركتها وهددها بسلاح ابيض «مدية» ثم قام بطعنها به فأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق . ثانيا : احرز سلاحا ابيض «مدية» في غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٢ مكررا ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند ١٠ من الجدول رقم واحد المرفق مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة والمصادرة عما اسند اليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمتي السرقة باكراه واحراز سلاح ابيض فقد انطوى على بطلان في الاجراءات واخلال بحق الدفاع واعتراه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الطاعن استأجل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل عنه بيد ان المحكمة لم تجبه لطلبه وندبت محاميا لم يتسن له الالمام بالدعوى فكان دفاعه شكليا لا يتحقق به الغرض الذي استهدفه الشارع من ايجاب حضور محام مع كل متهم بجناية ، كما ان المحكمة لم تحقق الدعوى بنفسها بسماع الشهود او تناقش الطاعن في اعترافه في التحقيقات الذي عدل عنه امامها وذلك بالرغم من تعويلها في ادانته على اقوال الشهود في التحقيقات واعتراف الطاعن بها . واخيرا فقد أوقعت المحكمة على الطاعن العقوبة المغلظة دون ان تستظهر في حكمها الرابطة بين الاكراه وتخلف الجرح وبين السرقة . وفي كل ذلك ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها ولم يمار الطاعن فى أن لها اصلا صحيحا فى الاوراق . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان المحكمة ندبت محاميا للدفاع عن الطاعن فترافع عنه بما هو مدون بمحضر الجلسة الذى خلا من أى اعتراض للطاعن على هذا الاجراء ، كما خلا والمفردات المضمومه من أى طلب للطاعن بتأجيل الدعوى لحضور محاميه الموكل عنه - على خلاف ما يزعمه بوجه الطعن - وكان الاصل انه اذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع فى الدعوى ، فان ذلك لا ينطوى على بطلان فى الاجراءات ولا يعد اخلافا بحق المتهم فى الدفاع مادام لم يبد اعتراضا على هذا الاجراء او يتمسك امام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل ، ولا وجه لما يتحدى به من أن المحامى المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى وذلك لما هو مقرر من أن استعداد المدافع عن المتهم او عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . لما كان ذلك ، وكان من حق المحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة او ضمناً دون أن يحول ذلك دون الاعتماد على اقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات مادامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث فى الجلسة ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان النيابة العامة والدفاع اكتفيا بأقوال الشهود بالتحقيقات وان المحكمة أمرت بتلاوتها فتليت ، واذ كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى أى مرحلة من مراحل التحقيق او المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك مادامت قد اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فان ما يثيره الطاعن فى شأن عدم سماع المحكمة للشهود وعدم مناقشتها الطاعن فى اعترافه الذى عدل عنه امامها لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان الحكم قد استخلص أن الطاعن تمكن من اعدام مقاومه المجنى عليها بخنقها

وتهديدها بمدية فاستسلمت له واعطته ما لديها من نقود ومصوغ ولما حاول الانصراف امسكت بملابسه فطعننها بالمديّة محدثا بها جرحا في صدرها ، واذ كان الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص بتعطيل قوة المقاومة او اعدامها عندهم تسهila للسرقة ، وكان لا يشترط لتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات أن يكون الاعتداء الذي ينشأ عنه الجرح سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل يتحقق ولو كان قد تلاه مباشرة متى كان الغرض منه النجاء بالشئ المختلس ، واذ كان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافق به كافة اركان جنائية السرقة بالاكراه الذي ترك أثر جروح كما هي معرفة به في القانون ، وكان اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه ، كما هو الشأن في واقعة الطعن المائل ، فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين الرفض .

جلسة ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نائبى رئيس المحكمة ومحمود بهى
الدين عبد الله وسرى صيام .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم «بياناته - بيانات حكم الادانة» .

حكم الادانة . بياناته ؟ المادة ٢١٠ اجراءات .

(٢) بناء على ارض زراعية ، قانون «قانون اصلح» .

صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم نهائى فى
جريمة بناء على ارض زراعية بدون ترخيص . يعتبر اصلح للمتهم من القانون القديم .
لاشتماله على استثناءات من الحظر ينتفى فى نطاقها التأثيم .

(٣) بناء على ارض زراعية ، حكم «تسبيبه - تسبيب معيب» .

خلو الحكم من بيان الارض محل البناء وانها من الاراضى الزراعية المحظور البناء
عليها . قصور .

١ - لما كانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان
يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق
به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها
المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا
لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى
الحكم ، والا كان قاصرا ،

٢ - لما كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام
قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، بتاريخ الاول من

أغسطس سنة ١٩٨٣ ، الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله ، ونص فى المادة ١٥٢ منه على أن «يحظر اقامة ايه مبان او منشآت فى الاراضى الزراعية او اتخاذ ايه اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ، الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر : (أ) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١ / ١٢ / ١٩٨١ . (ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير . (ج) (و) (هـ)

فان اقامة بناء على ارض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١ / ١٢ / ١٩٨١ واقامته على ارض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضحق غير مؤثمة فى هذا النطاق ، ويكون القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بهذه المثابة اصلح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت ان البناء محل الاتهام قد اقيم على ارض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمرانى للقرية على ما سلف بيانه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه ، قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها الى ما اثبته محرر المحضر وما اقر به المتهم من اقامة بناء على ارض زراعية بدون ترخيص ، دون ان يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها ام انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة ، الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم واعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، وهو ما يتسع له وجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اقام بناء على الارض الزراعية المبينة الحدود والمعالم بالاوراق بدون تصريح من وزارة الزراعة . وطلبت عقابه بالمادتين ١٠٧ مكرراً ، ١٠٧ مكرراً ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٣ و ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرون جنيها لوقف التنفيذ والازالة استأنف ، ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة الاف جنية والازالة .

فطعن الاستاذ المحامي بصفته وكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، انه اذ دانه بجريمة اقامة بناء على ارض زراعية بدون ترخيص ، قد شابه الخطأ في القانون ، ذلك بأنه استبدل بعقوبة الحبس لمدة شهر ، المقضى بها ابتدائيا عقوبة الغرامة البالغ مقدارها عشرة آلاف جنية ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه ، قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق المتهم على قوله « ان حاصل الدعوى يتحصل فيما اثبته محرر المحضر ... رئيس نقطة شرطة ... أنه اثناء مروره بناحية شاهد المواطن بالبناء داخل ارض زراعية وبمساحة ٢٠ ط ٢ ف بحوض طرح النهر رقم ٤٠ وجميع المباني حديثه البناء ، وذلك بدون ترخيص وبسؤال المتهم بمحضر جمع الاستدلالات اعترف واقر بمضمون المحضر المدون بمعرفة محرره رئيس نقطة شرطة وأنه مما تقدم تكون التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتا كافيا مما جاء بمحضر الشرطة ولم يحضر ليدفع الاتهام عن نفسه بثمة دفاع مقبول يعول

عليه ... ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ أ ج . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والا كان قاصرا ، واذ كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، بتاريخ الاول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله ، ونص في المادة ١٥٢ منه على ان «يحظر اقامة ايه مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ ايه اجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر في حكم الاراضى الزراعية ، الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر : أ) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة ١ / ١٢ / ١٩٨١ . ب) الاراضى الداخلة في نطاق الحيز العمرانى للقرى والذي يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير . ج) (و) هـ) فان اقامة بناء على ارض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١ / ١٢ / ١٩٨١ واقامته على ارض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير، تضحى غير مؤثمة فى هذا النطاق، ويكون القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بهذه المثابة اصلح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت ان البناء محل الاتهام قد اقيم على ارض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمرانى للقرية، على ما سلف بيانه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات ، واذ كان الحكم المطعون فيه ، قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها الى ما اثبته محرر المحضر وما اقر به المتهم من اقامة بناء على ارض زراعية بدون ترخيص ، دون ان يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء

عليها ام انها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة، الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم واعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى له الصداره على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون، وهو ما يتسع له وجه الطعن، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة، بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر للطعن .

جلسة ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد معدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نائبي رئيس المحكمة وفتحي خليفة وسرى صيام .

(١٦٨)

الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٥ القضائية

تجريف . قانون «تفسيره» . نقض حالات الطعن . الخطأ فى القانون .
تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه . غير مؤتم . أساس ذلك ؟ .
استناد الحكم فى قضائه بالإدانة إلى أن تسوية الأرض لإصلاحها تقتضى تصريحًا من الجهة المختصة . خطأ فى القانون .

لما كان تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى قد غدا غير مؤتم عملاً بحكم المادة ١٥٠ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذى وقع الفعل فى ظله ، كما وأنه لا يقتضى ترخيصاً مما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكرراً من قانون الزراعة المذكور المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالإدانة إلى أن تسوية الأرض لإصلاحها تحتاج إلى تصريح من الجهة المختصة ، فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون متعيناً نقضه ،

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف الأرض الزراعية دون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٠ و ١٥٤ من القانون

رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جنح ... قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه وكفالة خمسين جنيها لوقف عقوبة الحبس . استأنف ، ومحكمة الابتدائية «بهيئة استئنافية» قضت حضوريا في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط .

فطعن الاستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه عول في رفض دفاعه على أن تسوية الارض تحتاج إلى تصريح من الجهة المختصة ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن واطرحه في قوله : «ونظرا لحضور المتهم بالجلسة قرر أنه لم يقم بالتجريف ولكن كان يقوم بتسوية الارض لإصلاحها ولكنه لم يقدم موافقة الجهة المختصة بالتصريح الذي يخول له التسوية وهذا يوقعه تحت طائلة القانون ...» لما كان ذلك ، وكان تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها في نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي قد غدا غير مؤثم عملا بحكم المادة ١٥٠ من قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذي وقع الفعل في ظله ، كما وأنه لا يقتضى ترخيصا مما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة المذكور المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإدانة إلى أن تسوية

الارض لإصلاحها تحتاج إلى تصريح من الجهة المختصة ، فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون متعيناً نقضه ، وإذا كان ما تردى الحكم فيه من تقرير قانونى خاطئ عول عليه فى قضائه قد حجب عنه أن يقول كلمته فى حقيقة الفعل الذى قارفه الطاعن ومدى صحة دفاعه فى هذا الخصوص فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

جلسة ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / صلاح خاطر ومحمد عباس مهران ومسعود السعداوى ومحمود عبد العال .

(١٦٩)

الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٤ القضائية

إختصاص «الاختصاص الولائى» • محكمة استئنافية • محكمة الاحداث .

التنازع السلبى على الاختصاص . شرط قيامه ؟

قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم الإدانة وبعدم اختصاص محكمة أول درجة
استنادا الى ان المتهم حدث على خلاف الثابت بمدوناتها . وقضاء محكمة الاحداث غيابيا
بعدم إختصاصها لأن المتهم غير حدث . يوجب قبول طلب النيابة العامة وتعيين المحكمة
المختصة . علة ذلك ؟ .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى على
المتهم أمام محكمة أمن الدولة الجزئية بوصف أنه بتاريخ ٢٦ / ٧ / ١٩٨٠
(١) باع سلعه مسعره بأزيد من السعر المقرر (٢) لم يعلن عن أسعار ما
يعرضه طبقا للأوضاع المقررة قانونا . وطلبت عقابه بالقانون ١٦٢ لسنة
١٩٥٠ المعدل وبتاريخ ٢٩ / ٧ / ١٩٨٠ قضت محكمة أمن الدولة
الجزئية بالقاهرة بحبس المتهم سنة مع الشغل والمصادرة وغرامة ثلاثمائة
جنيه وكفالة عشرة جنيهاً بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم
وبتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٨٠ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة
استئنافية - حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف وإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث للاختصاص . وبتاريخ
١٢ / ٥ / ١٩٨٢ قضت محكمة الأحداث بالقاهرة غيابيا بعدم اختصاصها

بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة المختصة فتقدمت النيابة العامة بالطلب المائل إلى هذه المحكمة لتعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها قد أصبح نهائيا ، وكان حكم محكمة الاحداث بعدم الاختصاص وإن صدر غيابيا إلا أنه لا يفيد أنه قد أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه ، ومن ثم فإن كلتا المحكمتين أصبحتا متخلفتين عن نظر الدعوى ، وبذا يقوم التنازع السلبي بين محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، وبين محكمة الأحداث التابعة لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية ، الأمر الذي ينعقد الفصل فيه إلى محكمة النقض طبقا لمؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات أن تاريخ ميلاد المتهم حسبما هو ثابت ببطاقته الشخصية هو ١٩٦١/٨/١٤ - وهو ما يكشف عن ان سن المتهم كانت قد جاوزت عند ارتكاب الجريمة - فى ١٩٨٠/٧/٢٦ ثمانى عشرة سنة خلافا لما ذهبت إليه محكمة الجنح المستأنفة فى حكمها وتكون تلك المحكمة قد أخطأت بتخليها عن نظر الدعوى مما يتعين معه قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا : باع سلعة مسعرة «بطيخ» بأزيد من السعر المقرر قانونا . ثانيا : لم يعلن عن اسعار ما يعرضه طبقا للأوضاع المقررة قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل . ومحكمة امن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت حضوريا بحبس المتهم سنة مع الشغل والمصادرة وغرامة ثلاثمائة جنيه وكفالة عشرة جنيهات . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى إلى محكمة الاحداث للاختصاص . وبتاريخ قضت محكمة جنح الأحداث

بالقاهرة غيابيا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها إلى المحكمة المختصة وعلى النيابة اتخاذ شئونها وإعلان المتهم بتلك الجلسة . وبتاريخ ١٢ من يونيه ١٩٨٢ قدمت النيابة العامة إلى محكمة النقض طلبا بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى موقعا عليه من وكيل نيابة جنوب القاهرة الابتدائية ومعتمد بتوقيع رئيس النيابة .

المحكمة

حيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهم أمام محكمة أمن الدولة الجزئية بوصف أنه بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٦ (١) باع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر (٢) لم يعلن عن اسعار ما يعرضه طبقا للأوضاع المقررة قانونا . وطلبت عقابة بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل وبتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٩ قضت محكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة بحبس المتهم سنة مع الشغل والمصادرة وغرامة ثلاثمائة جنيه وكفالة عشرة جنيهات بلا مصاريف جنائية . فأستأنف المتهم هذا الحكم وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٤ - قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية - حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث للاختصاص . وبتاريخ ١٩٨٢/٥/١٢ قضت محكمة الأحداث بالقاهرة غيابيا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها إلى المحكمة المختصة فتقدمت النيابة العامة بالطلب المائل إلى هذه المحكمة لتعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة الجناح المستأنفة بعدم اختصاصها قد أصبح نهائيا ، وكان حكم محكمة الأحداث بعدم الاختصاص وإن صدر غيابيا إلا أنه لا يفيد أنه قد أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه ، ومن ثم فإن كلتا المحكمتين أصبحتا متخلفتين عن نظر الدعوى ، وبذا يقوم التنازع السلبي بين محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، وبين محكمة الأحداث التابعة لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية ، الأمر الذى ينعقد الفصل فيه إلى محكمة النقض طبقا لمؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ،

وكان الثابت من الاطلاع على المفردات أن تاريخ ميلاد المتهم حسبما هو ثابت ببطاقته الشخصية هو ١٤ / ٨ / ١٩٦١ - وهو ما يكشف عن أن سن المتهم كانت قد تجاوزت عند ارتكاب الجريمة - في ٢٦ / ٧ / ١٩٨٠ ثمانى عشرة سنة خلافا لما ذهب إليه محكمة الجنح المستأنفة في حكمها وتكون تلك المحكمة قد أخطأت بتخليها عن نظر الدعوى مما يتعين معه قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فى الدعوى .

جلسة ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين/ صلاح خاطر ، ومحمد عباس مهران ، ومسعود السعداوى ، وطلعت الاكيايى .

(١٧٠)

الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اثبات «شهود» «بوجه عام» . إجراءات المحاكمة . دفاع «الاخلال بحق
الدفاع» . ما لا يوفره» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .
حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع شهود الاثبات بتنازل المتهم صراحة أو ضمنا .
عدم حيولة ذلك دون استعانتها بأقوالهم فى التحقيق الابتدائى . مدامت مطروحة على
بساط البحث .

(٢) اثبات «بوجه عام» «أوراق رسمية» . تزوير «الطعن بالتزوير» .
الأصل فى الاجراءات الصحة . عدم جواز اثبات ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة أو
الحكم إلا عن طريق الادعاء بالتزوير .

(٣) موانع العقاب «الجنون والعاهة العقلية» . مسئولية جنائية . قتل عمد .
اثبات «بوجه عام» «خبرة» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب
الطعن» . ما لا يقبل منها» .

تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل
فيها مدامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .
المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى
يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

(٤) اثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم
«تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .
حرية القاضى فى تكوين عقيدته من كافة عناصر الدعوى المطروحة عليه .

(٥) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . نقض «أسباب
الطعن» . ما لا يقبل منها» .

جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال اذا انس القاضي فيها الصدق .

تعيب الحكم أخذه بأقوال الشاهد بصفة أصلية بحجة أنه لم يبلغ من العمر أربع عشرة سنة . جدل موضوعي في تقدير الدليل .

(٦) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» ، اثبات «شهود» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب» ،

تضارب الشاهد في أقواله أو مع غيره . لا يعيب الحكم . متى كانت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال . بما لا تناقض فيه .

(٧) اثبات «بوجه عام» ، «شهود» ، محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب» ،

حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شاهد بالنسبة لمتهم دون آخر . أساس ذلك ؟

(٨) اثبات «شهود» ، «خبرة» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب» ، نقض «أسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها» ،

تطابق أقوال الشهود مع الدليل الفني في كل جزئية ليس بلازم . كفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع مضمون الدليل الفني .

(٩) قتل عمد ، رابطة السببية ،

إستظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتل . وبين وفاته نقلا عن تقرير الصفة التشريحية . لا قصور .

(١٠) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» ، اثبات «بوجه عام» ، دفاع «الإخلال بحق الدفاع» ، ما لا يوفره» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب» ،

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

(١١) محكمة الموضوع «سلطانها في استخلاص صورة الدعوى» ، اثبات «بوجه عام» ،

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها من صور . مادام استخلاصها سائغا .

(١٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب : الدفاع الشرعي» ، اثبات «بوجه عام» .

تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي .

(١٣) اثبات «اعتراف» • محضر الجلسة • اجراءات «اجراءات المحاكمة» • نقض «أسباب الطعن» • ما لايقبل منها • اكراه • دفع • الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه • بطلان •

الدفع بحصول الاعتراف نتيجة اكراه • لايقبل لأول مرة أمام النقض • علة ذلك ؟

(١٤) قتل عمد • قصد جنائي • محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب • اثبات «بوجه عام» •

قصد القتل أمر خفي • لا يدرك بالحس الظاهر • يستخلصه قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية •

(١٥) قتل عمد • سبق اصرار • ترصد • محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • اثبات «بوجه عام» •

تقدير توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد • موضوعي •

١ - لما كان من المقرر ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا دون ان يحول عدم سماعهم امامها من ان تعتمد في حكمها على اقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المرافعة ان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شاهد الاثبات الغائب - مكتفيا بتلاوة اقواله فليس له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن سماعه .

٢ - لما كان الاصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما اثبت بمحضر الجلسة او في الحكم - الا بطريق الطعن بالتزوير - وكان الثابت ان الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما اثبت بمحضر جلسة المرافعة من اكتفاء الدفاع بالاقوال الواردة بالتحقيقات لشاهد الاثبات الذي لم يسمع ، فان الزعم بأن ما اثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول .

٣ - من المقرر ان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية امر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع

بلا معقب عليه طالما انه يقيمه على اسباب سائغة . وكان الحكم قد اطرح الشهادة المقدمة من الطاعن لانها غير رسمية وعن مدة سابقة على تاريخ الحادث ، واثبت في منطق سليم بادلة سائغة سلامة ادراك الطاعن وقت اقترافه الجريمة ، ورد على ماتمسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقلية ولم ير الاخذ به او اجابته للاسباب السائغة التي اوردها استنادا الى ماتحققته المحكمة من ان الطاعن وقت ارتكابه الجريمة كان حافظا لشعوره واختياره ، وهي غير ملزمة بالالتجاء الى اهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحت التي يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها .

٤ - ان العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة امامه فلا يصح مطالبته بالاخذ بدليل دون آخر .

٥ - من المقرر ان القانون قد اجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم اربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارع على القاضى الاخذ بتلك الاقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال اذا انس فيها الصدق ، فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه . فانه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم اخذه باقوال شاهد الاثبات بحجة انه لم يبلغ من العمر اربع عشرة سنة ، مادامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما ادلى به وركنت الى اقواله على اعتبار انه يدرك مايقول ويعيه .

٦ - من المقرر ان تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله او مع اقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الاقوال استخلاصا سائغا بما لاتناقض فيه .

٧ - من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بما تطمئن اليه من اقوال الشاهد في حق احد المتهمين وتطرح مالا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر دون ان يعد هذا تناقضا منها يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكولا اليها وحدها ومادام يصح في العقل ان يكون الشاهد صادقا في ناحية من اقواله وغير صادق في ناحية اخرى .

٨ - من المقرر انه ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٩ - لما كان الواضح من مدونات الحكم انه استظهر قيام علاقة السببية بين اصابات القتل التى اورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير ان وفاة المجنى عليه نتيجة اصاباته النارية والطعنبة مجتمعة وما صاحبها من نزيف بموى غزير ، فانه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور .

١٠ - لما كان الحكم قد استند فى اثبات التهمة فى حق الطاعن الى اقوال شاهد الاثبات وتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح المضبوط ، ولم يعمل فى ذلك على ما تضمنته معاينتى الشرطة والنيابة اللتين لم يشر اليهما فى مدوناته ، فان النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

١١ - من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق .

١٢ - ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها مادام استدلالها سليما يودى الى ما انتهى اليه .

١٣ - لما كان يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن لم يدفع ببطلان اعترافه لصدوره نتيجة اكراه ، وكل ما قاله الدفاع عنه فى هذا الصدد هو ان الطاعن «قدم نفسه للشرطة نتيجة القبض على كبير العائلة مما قد يواجهه من ضغط واكراه» . دون ان يبين وجه ما ينعاه على اعترافه ولا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التى بساقها تشكل دفعا

ببطلان الاعتراف او تشير الى الاكراه المبطل له وكل ما يمكن ان تنصرف اليه هو التشكيك فى الدليل المستمد من الاعتراف توصلا الى عدم تعويل المحكمة عليه . وكان الحكم قد اورد مؤدى هذا الاعتراف الذى عول عليه فى الادانة - ضمن ماعول عليه - واطمأن الى سلامته . وكان لا يقبل من الطاعن ان يثير امام محكمة النقض لأول مرة بطلان الاعتراف .

١٤ - لما كان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

١٥ - من المقرر ان البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر سبق الحكم ببراءته.....بأنهما :
المتهمان قتلا عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وعقدا العزم على ذلك وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا (فرد ومدية) وترصدوا فى المكان الذى ايقنا سلفا بمروره فيه وما ان ظفرا به حتى امسك به الاول واسقطه من فوق دابته واطلق صوبه عدة اعيرة نارية من الفرد الذى كان يحمله ثم انهال عليه الثانى طعنا بالمدية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته . المتهم الاول ايضا :
«الطاعن» ١ - احرز سلاحا ناريا غير مششخن (فرد) بغير ترخيص. ب - احرز بغير ترخيص ذخائر (اربع طلقات) مما تستخدم فى السلاح النارى سالف الذكر دون ان يكون مرخصا له بحيازته او احرازه . وطلبت احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات ، ١/١ ، ٦ ، ١/٢٦ ، ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والجدول رقم ٢ الملحق بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما عن التهم الثلاث المسندة اليه وبمصادرة السلاح المضبوط .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى الاسناد . ذلك بأن المحكمة لم تستجب لطلب الطاعن سماع شاهد الاثبات ، واثبت بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن - على خلاف الواقع - انه اكتفى بتلاوة اقوال الشاهد الواردة بالتحقيقات . كما ان المدافع عن الطاعن دفع بأن موكله كان فاقد الشعور والاختيار وقت ارتكابه الجريمة لمرضه بمرض عقلى بدلالة الشهادة الطبية المقدمة منه مما تنعدم به مسئوليته قانونا ، وطلب احالته الى مستشفى الامراض النفسية والعصبية لتقدير حالته العقلية ، الا ان المحكمة لم تحقق دفاعه واطرحته برد غير سائغ . وعول الحكم على اقوال الصبى رغم انه لم يبلغ اربع عشرة سنة وجاءت اقواله متضاربة وغير صحيحة مما لاتصلح دليلا قبل الطاعن خاصة انه سبق ان قضى ببراءة المتهم الاخر لتشكك المحكمة فى اقوال هذا الشاهد . كما عول الحكم على الدليلين القولى والفنى رغم تناقضهما فى شأن عدد الاعيرة النارية ونوع السلاح ، فضلا عن ان تقرير الصفة التشريحية اثبت ان وفاة المجنى عليه نتيجة اصاباته الناشئة عن آلة حادة ، وقد تناقضت معاينتى النيابة والشرطة . ولم يرد الحكم على هذا الدفاع . وقد دفع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه لرد الاعتداء المتوقع عليه من المجنى عليه الا ان الحكم اطرح هذا الدفع لاسباب غير سائغة اعتمد فيها على اقوال الصبى شاهد الاثبات رغم ماشابها من عوار . والتفت الحكم عن الدفع ببطلان اعتراف الطاعن لصدوره نتيجة اكراه . ولم يدلل الحكم تدليلا سائغا على توافر نية القتل وظرفى سبق

الاصرار والترصد في حق الطاعن ، وما اورده في هذا الخصوص من اعتراف الطاعن بأنه انتوى قتل المجنى عليه لخصومة تأرية يخالف الثابت بالاوراق . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى مارتبه الحكم عليها مستمدة من اقوال الصبى واعتراف الطاعن ومن تقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح المضبوط . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا دون ان يحول عدم سماعهم امامها من ان تعتمد في حكمها على اقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المرافعة ان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شاهد الاثبات الغائب - مكتفيا بتلاوة اقواله فليس له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن سماعه . واذ كان الاصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما اثبت بمحضر الجلسة او في الحكم - الا بطريق الطعن بالتزوير - وكان الثابت ان الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما اثبت بمحضر جلسة المرافعة من اكتفاء الدفاع بالاقوال الواردة بالتحقيقات لشاهد الاثبات الذي لم يسمع ، فان الزعم بأن ما اثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول . ومن ثم فان منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية امر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بلا معقب عليه طالما انه يقيمه على اسباب سائغة . وكان الحكم قد اطرح الشهادة المقدمة من الطاعن لانها غير رسمية وعن مدة سابقة على تاريخ الحادث ، واثبت في منطق سليم بادلة سائغة سلامة ادراك الطاعن وقت اقترافه الجريمة ، ورد على ماتمسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقلية ولم ير الاخذ به او اجابته للاسباب السائغة التي اوردها استنادا الى ماتحققته المحكمة من ان الطاعن وقت

ارتكابه الجريمة كان حافظا لشعوره واختياره، وهى غير ملزمة بالالتجاء الى اهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحت التى يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها، فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكانت العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة امامه فلا يصح مطالبته بالاخذ بدليل دون آخر. وكان من المقرر ان القانون قد اجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم اربع عشر سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال، ولم يحرم الشارع على القاضى الاخذ بتلك الاقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال اذا انس فيها الصدق، فهى عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه. فانه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم اخذه باقوال شاهد الاثبات بحجة انه لم يبلغ من العمر اربع عشرة سنة، مادامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما ادلى به وركنت الى اقواله على اعتبار انه يدرك ما يقول ويعيه. ولما كان من المقرر ان تناقض الشاهد وتضاربه فى اقواله او مع اقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الاقوال استخلاصا سائغا بما لاتناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة. كما ان من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بما تطمئن اليه من اقوال الشاهد فى حق احد المتهمين وتطرح مالا تطمئن اليه منها فى حق متهم آخر دون ان يعد هذا تناقضا منها يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكولا اليها وحدها ومادام يصح فى العقل ان يكون الشاهد صادقا فى ناحية من اقواله وغير صادق فى ناحية اخرى. وكانت المحكمة قد اطمأنت من اقوال شاهد الاثبات الى ارتكاب الطاعن الحادث. فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لايجوز اثارته امام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر انه ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق. واذ كان الحكم المطعون فيه قد اورد من اقوال شاهد الاثبات ان الطاعن جذب المجنى عليه من فوق دابته

واسقطه ارضا واطلق عليه عيارا من سلاح نارى كان معه فاصابه وتعدى عليه آخر بمدية ثم اطلق الطاعن اربعة اعيةرة نارية على المجنى عليه مما ادى الى وفاته . ثم نقل عن تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه ان اصاباته نارية وطعنبة قطعية حديثة وان اصاباته النارية من اربعة اعيةرة نارية منها ثلاث اعيةرة من سلاح غير مششخن عيار ٩ مم والرابع يتعذر تحديد نوعه وعياره ، وان وفاته نتيجة اصاباته جميعا . فان مااورده الحكم من دليل قولى لايتعارض مع مانقله عن الدليل الفنى بل يتلاءم معه ، ويكون الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى ، وبذلك يبرا من قالة التناقض الذى رماه به الطاعن . ولما كان الواضح من مدونات الحكم انه استظهر قيام علاقة السببية بين اصابات القتل التى اورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير ان وفاة المجنى عليه نتيجة اصاباته النارية والطعنبة مجتمعة وما صاحبها من نزيف دموى غزير ، فانه ينحسر عن الحكم ماثيره الطاعن من قصور فى هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند فى اثبات التهمة فى حق الطاعن الى اقوال شاهد الاثبات وتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح المضبوط ، ولم يعول فى ذلك على ماتضمنته معاينتى الشرطة والنيابة اللتين لم يشر اليهما فى مدوناته ، فان النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه عرض لما دفع به الطاعن من انه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه واطرحه تأسيسا على مااطمأن اليه من اقوال شاهد الاثبات من ان الطاعن هو الذى باغت المجنى عليه باطلاق الاعيرة النارية عليه وقت ان كان الاخير ممطيا دابته واعزلا من السلاح . وكان من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق . كما ان تقديرا لوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة

الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها مادام استدلالها سليما يؤدى الى ما انتهى اليه . وكان ما يثيره الطاعن بشأن القوة التدليلية لاقوال شاهد الاثبات قد سبق الرد عليه . وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من ادلة منتجا فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل مما لاتجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن لم يدفع ببطلان اعترافه لصدوره نتيجة اكراه ، وكل ما قاله الدفاع عنه فى هذا الصدد هو ان الطاعن «قدم نفسه للشرطة نتيجة القبض على كبير العائلة مما قد يواجهه من ضغط واكراه» . دون ان يبين وجه ما ينعاه على اعترافه ولا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التى ساقها تشكل دفعا ببطلان الاعتراف او تشير الى الاكراه المبطل له وكل ما يمكن ان تنصرف اليه هو التشكيك فى الدليل المستمد من الاعتراف توصلا الى عدم تعويل المحكمة عليه . وكان الحكم قد اورد مؤدى هذا الاعتراف الذى عول عليه فى الادانة - ضمن ما عول عليه - واطمأن الى سلامته . وكان لايقبل من الطاعن أن يثير امام محكمة النقض لأول مرة بطلان الاعتراف ، فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى حق الطاعن وتوافر ظرفى سبق الاصرار والترصد قبله فى قوله «وحيث انه عن نية ازهاق الروح لدى المتهم فقد توافرت من استعمال السلاح النارى وهو اداة قاتلة بطبيعتها وباطلاق اربعة اعيرة نارية على المجنى عليه فضلا عما جاء فى اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة بأنه اعتدى على المجنى عليه قاصدا قتله والتخلص منه بسبب الثأر القائم بينهما» وحيث انه عن توافر ظرف سبق الاصرار قبل المتهم فقد وضح من وجود خصومة تأرية بين المتهم والمجنى عليه لسبق اتهام الاخير بقتل اخيه وابن عمومه والحكم عليه بالادانة فى هاتين الجريمتين واعد المتهم اداة قاتلة هى السلاح النارى الذى اطلق عليه منه اكثر من طلقة قاصدا ازهاق روحه بعد تروى وتفكير واعداد الاداة الكافية بتنفيذ مشروعه الاجرامى بقتل المجنى عليه . وحيث انه

عن ظرف الترصد فهو واضح ايضا لدى المتهم من الاختفاء فى احدى الحارات المتفرعة من الشارع الذى وثق ان المجنى عليه سوف يمر منه وما ان ظفر به حتى فاجأه واسقطه ارضا واطلق عليه الاعيرة النارية التى اردته بعد ان اخذه على غرة. وكان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية. كما انه من المقرر ان البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج. وكان ماوردته الحكم فيما سلف يكفى لاستظهار نية القتل لدى الطاعن وتوافر ظرفى سبق الاصرار والترصد قبله، وقد ساق لاثباتهما قبله من الادلة والقرائن ما يكفى لتحقيقهما طبقا للقانون، واذ كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة ان ماحصله الحكم من اقرار الطاعن بتحقيقات النيابة العامة بأنه اعتدى على المجنى عليه قاصدا قتله والتخلص منه بسبب الثأر القائم بينهما له صداه فى الاوراق ولم يحد فى ذلك عن نص ما أنبأ به او فحواه، فان ما يثيره الطاعن فى شأن ما تقدم لا يعدو ان يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح من اوراق الدعوى.

جلسة ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد حلمى راغب، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين : حسن عمار نائب رئيس المحكمة، محمد الصوفى ومسعد الساعى، واحمد سعفان .

(١٧١)

الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) حكم «بياناته» • بيانات حكم الإدانة، •
بيانات حكم الإدانة؟
- (٢) حكم «بياناته»، «تسببيه» • تسبیب غیر معيب، •
لم يشترط القانون شكلاً معيناً لصياغة الحكم • كفاية أن يكون ما أورده الحكم كافياً
فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
- (٣) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل»، • اثبات «بوجه عام»، «شهود»، •
حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب، • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما لا يوفره، •
العبرة فى المحاكمات الجنائية • هى باقتناع القاضى • عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل
معين • الا فى الأحوال التى نص عليها القانون .
- (٤) اثبات «بوجه عام»، «شهود»، • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب، • دفاع
«الاخلال بحق الدفاع» • ما لا يوفره، • محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل»، •
نقض «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها، •
- تأخر شاهد فى الإدلاء بشهادته • لا يمنع المحكمة من الأخذ بها • عدم جواز المجادلة
فى ذلك أمام النقض لتعلقه بالموضوع .
- (٥) ضرب «ضرب الفضى إلى موت»، • اثبات «خبرة»، «شهود»، • دفاع «الاخلال بحق
الدفاع» • ما لا يوفره، •
- حق المحكمة فى الاعتماد على أقوال المجنى عليه وهو يحتضر متى إطمأنت إليها
وقدرت الظروف التى صدرت فيها •
- عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها •

(٦) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • اثبات «بوجه عام» «شهود» • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب» • نقض «أسباب الطعن» • ما لا يقبل منها» •

وزن أقوال الشهود والتعويل عليها • تستقل بهما محكمة الموضوع •
عدم التزام المحكمة بأن تورد روايات الشاهد المتعددة • حقها في الأخذ بقوله في أي مرحلة دون بيان علة ذلك أو موضعه • مادام له أصله في الأوراق •

(٧) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • مالا يوفره» • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب» •

نفي التهمة • دفاع موضوعي • إستفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم •

١ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه •

٢ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون •

٣ - من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا في الاحوال التي يقررها القانون ، وليس ثمة ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت ان تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى •

٤ - من المقرر أن تأخر الشاهد في اداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد اطمأنت اليها ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض •

٥ - من المقرر أن من حق المحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهد متى وثقت بها واطمأنت اليها ، فلا تثريب عليها ان هي اخذت بأقوال المجنى عليه وهو يحتضر مادامت قد اطمأنت اليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها ، لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق معين فى حدود ما يثيره بأسباب طعنه عن قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب اصابته فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

٦ - لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعة الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداها ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ، ومن ثم فان منعى الطاعن فى شأن أقوال زوجة المجنى عليه والشاهد ... انما ينحل فى واقعه الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٧ - أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لاتستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا بأن اطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وأحالتة الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد

والوصف الواردين بأمرها وأدعت زوجة المجنى عليه
مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .
ومحكمة جنايات سوهاج بعد أن عدلت وصف التهمة الى ضرب عمدا.... بأن اطلق
عليه عيارا ناريا فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية
ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى الى موته قضت حضوريا
عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث
سنوات والزامه المصاريف الجنائية وفي الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع
للمدعيه بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض
المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة الضرب
المفضى الى الموت قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال كما
انطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم اعتوره الغموض والابهام
وعدم الالمام بوقائع الدعوى وبأدلتها وعول فى قضائه بالادانة على أقوال
مأمور مركز الشرطة التى أدلى بها فى تحقيقات النيابة العامة بعد مضى أكثر
من شهر على الواقعة ولم يكن قد حرر محضرا بهذه الأقوال التى ذهب الى
أن المجنى عليه كان قد أدلى اليه بها قبل وفاته ودون التحقق من أنه كان
فى حالة تسمح له بالحديث بتعقل عقب اصابته ، كما عول الحكم ايضا على
شهادة كل من زوجة المجنى عليه وبالرغم من اصابة
الاولى وعدم امكانها رؤية الواقعة ومن تضارب الثانى فى أقواله ، هذا فضلا
عن التفتات الحكم عن دفاع الطاعن من ان اصابة المجنى عليه حدثت من عيار
نارى اطلقه مجهول خلال المشاجرة والتى اصيب فيها هو باصابات رضية .
وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بقوله «انه فى يوم ١٥
من اكتوبر سنة ١٩٨٠ نشب شجار بين عائلتى....و.... أصيب فيه عدة أشخاص
من الطرفين وكان بين المصابين ... الذى توفى متأثرا باصاباته من اطلاق

اعيرة نارية أصابته فى فخذه الايمن وقرر المجنى عليه قبل وفاته أن الذى أصابه هو المتهم ... (الطاعن) وساق الحكم على صحة الواقعة واسنادها للطاعن أدلة استقاهها من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التى دان الطاعن بها والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه ، وكان يبين مما سطره الحكم أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى مارتبه الحكم عليها وجاء استعراض المحكمة لأدلة الدعوى على نحو يدل على أنها محصتها التمهيد الكافى وألمت بها الماما شاملا يفيد أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فان ذلك يكون محققا لحكم القانون ، ومن ثم فان منعى الطاعن بأن الحكم قد شابه الغموض والابهام وعدم الالمام بوقائع الدعوى وأدلتها يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته فلا يصح مطالبته بالاخذ بدليل معين الا فى الاحوال التى يقررها القانون ، وليس ثمة ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت ان تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه الى صحة ما أدلى به المجنى عليه لمأمور مركز الشرطة وعول على ما نقله عنه من انه قال ان الطاعن هو ضاربه وكان من المقرر كذلك أن تأخر الشاهد فى اداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد اطمأنت اليها ، فان ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون

جدلا موضوعيا لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق المحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهد متى وثقت بها واطمأنت اليها ، فلا تثريب عليها ان هي اخذت بأقوال المجنى عليه وهو يحتضر مادامت قد اطمأنت اليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها ، لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق معين في حدود ما يثيره بأسباب طعنه عن قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب اصابته فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداها ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ، ومن ثم فإن منعى الطاعن في شأن أقوال زوجة المجنى عليه والشاهد ... انما ينحل في واقعه الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن مردودا بما هو مقرر من أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، هذا الى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ،

ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدوا أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا ، مع الزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

جلسة ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد ممدوح سالم ، نائب رئيس المحكمة ، ومحمود بهى الدين عبدالله وفتحى خليفة وسرى صيام .

(١٧٢)

الطعن رقم ٣٢٨١ لسنة ٥٥ القضائية

نيابة عامة • تفتيش (إذن التفتيش • إصداره • قانون «تفسيره» • نقض حالات الطعن • الخطأ فى القانون» •

حق رئيس النيابة • عند الضرورة • ندب معاون النيابة شفاعة • لتحقيق قضية باكملها مدامت الأوراق تفيد حصوله • أساس ذلك ؟

إثبات معاون النيابة بإذن التفتيش أنه أصدره بناء على ندبه من رئيس النيابة • كفايته لاثبات النذب • واعتبار إذن التفتيش صحيحاً • مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك • خطأ فى القانون •

إن الشارع بمقتضى المادة ٢٢ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية قد أجاز لرئيس النيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون النيابة تحقيق قضية باكملها ، وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوى ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى • ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذى أصدر إذن التفتيش ، قد أثبت فى صدر الاذن أنه أصدره بناء على ندبه من رئيس النيابة ، فان هذا لذى اثبته يكفى لاثبات حصول النذب ، واعتبار اذن التفتيش صحيحا ، ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه خلافا لذلك قد جانب التطبيق السليم للقانون وقد حجه هذا التقرير الخاطيء عن بحث عناصر الدعوى والادلة القائمة فيها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : احرز جوهرًا مخدرا «حشيشا» وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الاحوال المصرح بها قانونا وطلبت إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية و ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ببراءة المتهم مما نسب اليه والمصادرة .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اسس قضاءه على بطلان اذن التفتيش لخلو الاوراق من أصل مكتوب لامر النذب الصادر لمعاون النيابة مصدر الاذن في حين أنه يكفي أن يكون النذب شفويا عند الضرورة مادام الثابت في الاوراق ما يفيد حصول هذا النذب .

ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه بالبراءة على بطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره من معاون نيابة دون أن يندب لذلك كتابة ممن يملك ندبه قانونا وبما له اصل موقع عليه منه ولا يكفي في ذلك الانتداب الشفوى حتى ولو أثبت معاون النيابة أنه أصدره بناء على انتدابه من رئيس النيابة ، وما انتهى اليه الحكم المطعون فيه فيما تقدم غير سديد ، ذلك أن الشارع بمقتضى المادة ٢٢ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجاز لرئيس النيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون النيابة تحقيق قضية بأكملها ، وهذا النذب يكفي فيه أن يتم شفويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوى ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذى اصدر اذن التفتيش ،

قد أثبت في صدر الاذن انه أصدره بناء على نديه من رئيس النيابة ، فان هذا الذي اثبته يكفى لاثبات حصول النذب ، واعتبار اذن التفتيش صحيحا ، ويكون ماذهب اليه الحكم المطعون فيه خلافا لذلك قد جانب التطبيق السليم للقانون وقد حجه هذا التقرير الخاطيء عن بحث عناصر الدعوى والادلة القائمة فيها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

جلسة ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان، نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين : محمد ممدوح سالم، نائب رئيس المحكمة، ومحمود بهي الدين عبدالله، وفتحي خليفه وسرى صيام .

(١٧٣)

الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) مواد مخدرة جلب . قصد جنائي . حكم «بيانات التسبيب» ، «تسببيه» .
تسبيب غير معيب ، . نقض «اسباب الطعن» . ما لايقبل منها ، .
جلب المخدر . معناه . حالاته ؟
التحدث عن القصد من جلب المخدر استقلالاً . متى يلزم ؟
(٢) تهريب جمركي . جريمة «أركانها» ، جمارك . قانون «تفسير» ، «تعويض» ،
نقض «اسباب الطعن» . ما لايقبل منها ، .
إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون . تهريب .
انقسامه من جهة محله إلى نوعين . بيان ذلك ؟
التهريب الفعلي والتهريب الحكمي . متى يتحقق كل منهما ؟
البضائع التي لا يسمح باستيرادها أو تصديرها كلية أو التي تخضع في ذلك للقيود
من أي جهة كانت . بضائع ممنوعة .
إخفاء المواد المخدرة عن أعين رجال الجمارك . تهريب .
(٣) مواد مخدرة . عقوبة «الاعفاء منها» ، أسباب الإباحة وموانع العقاب «موانع
العقاب» ، . نقض «اسباب الطعن» . ما لايقبل منها ، .
عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب الاعفاء من العقاب إلا إذا دفع أمامها بذلك .
(٤) مواد مخدرة . قصد جنائي . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير توافر
القصد الجنائي» ، . حكم «تسببيه» . تسبيب غير معيب ، .
القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر أو حيازته . توافره بقيام العلم لدى الجاني
بان ما يحزره أو يحوزه مخدراً . استظهار ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها .
موضوعي .

- (٥) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • اثبات «بوجه عام» •
 العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه .
- (٦) مواد مخدرة • إجراءات «إجراءات التحقيق» • محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • اثبات «خبرة» •
 تشكيك الطاعن بأن المخدر المضبوط غير ماثم تحليله . جدل في حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل . غير جائز .
- (٧) اثبات «شهود» • محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • نقض «أسباب الطعن» • ما لا يقبل منها •
 احالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا عيب مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .
- (٨) مواد مخدرة • جلب • تهريب جمركي • ارتباط • عقوبة «توقيعها» • عقوبة الجرائم المرتبطة • «العقوبة التكميلية» • تعويض •
 العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . عدم امتداد الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء لأصله أو التعويض المدني للخرانة .
- (٩) مسئولية جنائية «سقوطها» • أسباب الإباحة وموانع العقاب «حالة الضرورة» • مواد مخدرة •
 حالة الضرورة التي تسقط المسئولية الجنائية . ماهيتها ؟ مثال لدفاع لا يتحقق به حالة الضرورة .

١ - لما كان من المقرر أن القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي ولا يقتصر الجلب على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية بل يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني في المواد من ٣ إلى ٦

من القرار بقانون بادی الذکر ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم تتوافر به اركان جريمة الجلب كما هي معرفة به فی القانون ولا يلزم ان يتحدث الحكم عن القصد من الجلب على استقلال الا اذا كان المخدر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصی أو دفع المتهم بقیام حالة التعاطی لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له فانه لا محل لما يثيره الطاعن فی شأن عدم استظهار اركان جريمة جلب المخدر .

٢ - لما كانت المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد عرفت التهريب الجمركی بنصها على أن «يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضريبة الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فی شأن البضائع الممنوعة . ويعتبر فی حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع الممنوعة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة فی تفسير هذه المادة على أن المراد بالتهريب الجمركی هو إدخال البضائع فی اقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وأن التهريب الجمركی ينقسم من جهة محله الى نوعين أحدهما يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من ادائها ، ونوع يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع فی هذا الشأن ، وفي كلا النوعين اما ان يتم التهريب فعلاً باتمام إخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه ، واما ان يقع حكماً اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ، بيد أن جلبها أو إخراجها قد صحب بأفعال نص عليها الشارع اعتباراً ان من شأن هذه الافعال المؤثمة ان تجعل إدخال البضائع أو إخراجها قريب الوقوع فی الاغلب الاعم من الاحوال ، فحظرها الشارع ابتداءً وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أرادته وكانت المادة ١٥ من القانون ذاته قد نصت على أن «تعتبر

ممنوعة كل بضاعة لا يسمح بتصديرها او استيرادها ، واذا كان استيراد البضائع او تصديرها خاضعا لقيود من اية جهة كانت فلا يسمح بادخالها او اخراجها مالم تكن مستوفية للشروط المطلوبة (وكانت المادة ٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن «لا يجوز جلب الجواهر المخدرة وتصديرها الا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة» فانه يعتبر تهريبا اخفاء المواد المخدرة المضبوطة عن اعين رجال الجمارك وهو ما اثبتته الحكم فى حق الطاعن فى مقام بيان واقعة الدعوى وتحصيل مؤدى أدلة الادانة .

٣ - لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتقصى أسباب اعفاء المتهم من العقاب الا اذا دفع بذلك أمامها وكان الطاعن لم يثر هذا الدفاع امام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة امام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجانى بأن ما يحرزه أو يحوزه من الجواهر المخدرة ، ولا حرج على المحكمة فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها .

٥ - من المقرر أن العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه الى الادلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته ان يأخذ بأى دليل يرتاح اليه من أى مصدر شاء ولايصح مصادرته فى ذلك الا اذا قيده القانون بدليل معين .

٦ - لما كان جدل الطاعن والتشكيك فى أن ما تم ضبطه غير ما تم تحليله ان هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من عملية التحليل التى اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا تجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الشأن .

٧ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها .

٨ - لما كان الحكم قد اعتبر الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما مرتبطين وأعمل في شأنه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه العقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة جلب المخدر مع تطبيق نص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وكان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء لاصله او التعويض المدني للخزانة ولذلك يجب توقيعهما مهما تكن العقوبة المقررة لما ارتبط بتلك الجريمة من جرائم اخرى فان الحكم اذ اعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون صحيحا^(١).

٩ - لما كان الاصل في القانون أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او بغيره ولم يكن لارادته دخل في حلولة . وكان قصارى ماأورده الدفاع عن الطاعن تبريرا لقيام حالة الضرورة انه كان في حالة فقر اثناء وجوده في الاردن ، وكان الفقر بمجرد لا تتحقق به حالة الضرورة مالم يقترن بالخطر الجسيم وبشرط الا يكون لارادته دخل في حلولة وهو مالم يدعه الطاعن ولايعيب الحكم أن يلتفت عنه لانه دفاع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولا) جلب جواهر مخدرة «حشيشا وأفبونا» الى داخل اراضى جمهورية مصر العربية قبل الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة .. (ثانيا) هرب البضائع الواردة الممنوعة المبينة بالتحقيقات موضوع التهمة الاولى بأن أدخلها الى اراضى جمهورية مصر العربية بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة . وطلبت احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبة طبقا للقيد والوصف الواردين

(١) عدل عن هذا المبدأ بالحكم الصادر من الهيئة العامة للمواد الجنائية بجلسته ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٨ فى الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ القضائية .

بقرار الاتهام. ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ٣٨١ و ٣٨٦ و ٣١٣ و ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمواد ١/١، ٢ و ٣ و ١/٣٠٣ و ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين رقمي ٩ و ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ و ٢ و ٥ و ١٣ و ١/١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة الاف جنيه والمصادرة والزامه بأن يؤدي الى مصلحة الجمارك مبلغ ٦٨٧٥٠ جنيها (ثمانية وستين الفا وسبعائة وخمسين جنيها) عما اسند اليه .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة جلب جوهريين مخدرين قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وخالف القانون، ذلك بانه لم يستظهر اركان هاتين الجريمتين ولم يحدد مكان الضبط ولا القصد من الجلب، ولم يبين ما اذا كانت جريمة التهريب الجمركي قد تمت ام مازالت في مرحلة الشروع، ولم يعمل في حقه حكم الاعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ اذ ارشد الطاعن عن اسم وعنوان من سلمه المضبوطات في الاردن الا ان الشرطة لم تنفذ امر النيابة العامة بضبطه، وتمسك الدفاع بانتفاء علم الطاعن بكنه المواد المضبوطة بدلالة عدم ضبط اي نقود معه كما تمسك بوجود اختلاف في الوزن بين ما ارسل من المضبوطات للتحليل وما تم تحليله بالفعل الا ان الحكم لم يرد على دفاعه بما يسوغ اطراحه، واحال في بيان مؤدى اقوال الشاهدين الرائد و الى
ماحصله من اقوال الشاهد برغم اختلاف مؤدى شهادتهما عما شهد به الاول اذ شهدا ان الطاعن قرر لهما ان المضبوطات

تخص فى حين ان الاول لم يذكر هذه الواقعة ، ولم يطبق الحكم نص المادة ٢٢ من قانون العقوبات برغم توافر الارتباط الذى يقبل التجزئة بين الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وأخيرا فان المحكمة لم تلق بالا الى ما تمسك به الطاعن من توافر حالة الضرورة فى حقة وكل هذا يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فى قوله :..... ان مساعد مأمور بجمرك السويس حال قيامه بانتهاء الاجراءات الجمركية لركاب الباخرة «فرح» فى تاريخ الواقعة تقدم اليه ... للتخليص على امتعته وحال قيامه بتفتيشها عثر بداخل كرتونة خاصة بزجاجات الويسكى على كيسين كل منهما يحوى مادة سمراء اللون تشبه مخدر الحشيش فقام على الفور بتفتيش المتهم ذاتيا فى حضور الرائد رئيس فرع مكتب الادارة العامة لمكافحة المخدرات بميناء السويس والمقدم بمباحث ميناء فعثر على كيسين آخرين احدهما داخل جيب الجاكت الايمن الداخلى الذى يرتديه والثانى بكمز البنطلون الخاص به بداخلهما مادة تشبه الافيون وقد ثبت من تقرير المعمل الكيماوى ان المادة السمراء لمخدر الافيون والمادة الداكنة اللون لمخدر الحشيش وقد وزن جوهر الافيون المضبوط ١,٨٦٠ كجم ووزن جوهر الحشيش ٣٣ جراما كما قدرت مصلحة الجمارك تعويضا قدره ٦٨٧٥٠ جنيها وذلك التعويض يعادل مثلى الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على المضبوطات وأورد الحكم على ثبوت الواقعة ادلة سائغة استقاهها من اقوال شهود الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ان عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات او بواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى ولا يقتصر الجلب على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية بل يمتد الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر

المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى فى المواد من ٣ الى ٦ من القرار بقانون بادى الذكر ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم تتوافق به اركان جريمة الجلب كما هى معرفة به فى القانون ولا يلزم ان يتحدث الحكم عن القصد من الجلب على استقلال الا اذا كان المخدر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى او دفع المتهم بقيام حالة التعاطى لديه او لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له فانه لا محل لما يثيره الطاعن فى شأن عدم استظهاره اركان جريمة جلب المخدر ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد عرفت التهريب الجمركى بنصها على أن «يعتبر تهريباً ادخال البضائع من أى نوع الى الجمهورية أو اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضريبة الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة . ويعتبر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو اخفاء البضاعة الممنوعة» وقد جرى قضاء هذه المحكمة فى تفسير هذه المادة على ان المراد بالتهريب الجمركى هو ادخال البضاعة فى اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وان التهريب الجمركى ينقسم من جهة محله الى نوعين أحدهما يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من ادائها ، ونوع يرد على بعض السلع التى لايجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن، وفى كلا النوعين اما ان يتم التهريب فعلاً باتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه ، واما ان يقع حكماً اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ، بيد أن جلبها أو اخراجها قد صحب بافعال نص عليها الشارع اعتباراً ان من شأن هذه الافعال المؤثمة ان تجعل ادخال البضائع أو اخراجها قريب الوقوع فى الاغلب الاعم من الاحوال ، فحظرها الشارع ابتداءً وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراده وكانت المادة

١٥ من القانون ذاته قد نصت على أن «تعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح بتصديرها أو استيرادها ، وإذا كان استيراد البضائع أو تصديرها خاضعا لقيود من اية جهة كانت فلا يسمح بادخالها أو اخراجها مالم تكن مستوفية للشروط المطلوبة» وكانت المادة ٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن «لا يجوز جلب الجواهر المخدرة وتصديرها الا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة» فانه يعتبر تهريبا اخفاء المواد المخدرة المضبوطة عن إعين رجال الجمارك وهو ما اثبتته الحكم فى حق الطاعن فى مقام بيان واقعة الدعوى وتحصيل مؤدى أدلة الادانة ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتقصى اسباب اعفاء المتهم من العقاب الا اذا دفع بذلك امامها وكان الطاعن لم يثر هذا الدفاع امام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة امام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن فى شأن عدم علمه بكنه المواد المضبوطة فى قوله «ولا تعول المحكمة على ما اثاره الدفاع ذلك ان قيام المتهم باخفائه المضبوطات فى اماكن متعددة قصد بها التمويه واخفائها عن اعين رجال الجمارك وهذه الكميات الكبيرة بالنسبة لمخدر الافيون على الاقل ما تتخذ منه المحكمة دليلا على علم المتهم بكنه ما يحرزه من ممنوعات» وكان من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر او حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجانى بأن ما يحرزه او يحوزه من الجواهر المخدرة ولا حرج على المحكمة فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها ، وكان من المقرر كذلك ان العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه الى الادلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته ان يأخذ بأى دليل يرتاح اليه من أى مصدر شاء ولا يصح مصادرته فى ذلك الا اذا قيده القانون بدليل معين ، وكان ما ساقه الحكم تدليلا على توافر علم الطاعن بكنه المواد المضبوطة كافيا وسائغا فى اثبات هذا العلم فان ما يثيره فى هذا الشأن يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بخصوص اختلاف وزن ما ارسل من المضبوطات وماتم تحليله بالفعل فى قوله «اما عن القول باختلاف الوزن بالنسبة لمخدر

الحشيش حسبما سلف فانه علاوة على أن ذلك القول غير منتج في الدعوى اكتفاء من المحكمة بسلامة باقى الاحراز بالنسبة لمخدر الافيون فان الفرق فى ناتج وزن مخدر الحشيش هو من الضالة بحيث لا ترى معه المحكمة تأثيرا فى تكوين عقيدتها، وكان جدل الطاعن والتشكيك فى ان ماتم ضبطه غير ماتم تحليله ان هو الاجدل فى تقدير الدليل المستمد من عملية التحليل التى اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا تجوز مجادلتها او مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الشأن، لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها، وكان الطاعن لا يجادل فى ان اقوال الشاهدين الرائد والمقدم متفقة مع مؤدى اقوال التى حصلها الحكم واحال عليها فى بيان مؤدى أقوال الشاهدين فان منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير أساس. لما كان ذلك، وكان الحكم قد اعتبر الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما مرتبطتين وأعمل فى شأنه نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه العقوبة المقررة للجريمة الاشد وهى جريمة جلب المخدر مع تطبيق نص المادة ١٧ من قانون العقوبات، وكان الاصل ان العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم دون ان يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء لاصله او التعويض المدنى للخزانة ولذلك يجب توقيعهما مهما تكن العقوبة المقررة لما ارتبط بتلك الجريمة من جرائم اخرى فان الحكم اذ اعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون صحيحا ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن على غير اساس، لما كان ذلك، وكان الاصل فى القانون ان حالة الضرورة التى تسقط المسؤولية هى التى تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او بغيره ولم يكن لارادته دخل فى حלו له. وكان قصارى ما أورده الدفاع عن الطاعن تبريرا لقيام حالة الضرورة انه كان

فى حالة فقر اثناء وجوده فى الاردن ، وكان الفقر بمجردة لا تتحقق به حالة الضرورة ما لم يقترن بالخطر الجسيم وبشرط الا يكون لارادته دخل فى حله وهو ما لم يدعه الطاعن ولا يعيب الحكم أن يلتفت عنه لانه دفاع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب ، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين الرفض .

جلسة ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نجيب صالح ، وعوض جانو ، وعبد الوهاب الخياط ، وصلاح عطية .

(١٧٤)

الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) حكم «بيانات التسبيب» ، «بيانات حكم الإدانة» ، «تسببيه» ، «تسبيب غير معيب» ، «عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم» . كفاية أن يكون ما أورده . مؤدياً الى تفهم الواقعة باركانها وظروفها .
- (٢) «هتك عرض» ، «جريمة «اركانها» ، «حكم «تسببيه» ، «تسبيب غير معيب» ، «خطأ الحكم فى تحديد تاريخ الواقعة» . لا يؤثر فى سلامته طالما أنه لا يتصل بحكم القانون فيها . ومادامت الدعوى الجنائية لم تنقض بمضى المدة .
- (٣) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» ، «إثبات «شهود» ، «حكم «تسببيه» ، «تسبيب غير معيب» ، «نقض «أسباب الطعن» ، «مالا يقبل منها» ، «تناقض أقوال الشهود» . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائفا بما لاتناقض فيه .
- وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم . موضوعى .
- (٤) «إثبات «بوجه عام» ، «محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» ، «حكم «تسببيه» ، «تسبيب غير معيب» ، «هتك عرض» .
- عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . إغفالها لبعض الوقائع . مفاده . إطراحها لها .
- (٥) «هتك عرض» ، «جريمة «اركانها» ، «محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» ، «إثبات «بوجه عام» ،
- الركن المادى لجريمة هتك العرض . تحققه باى فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها ويخدش عاطفة الحياء عندها . ولو لم يترك أثراً .
- مثال لتسبيب غير معيب .

(٦) محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل، • اثبات «شهود» • حكم «تسببيه» • تسبب غير معيب» • نقض «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها، • حق المحكمة في الأخذ برواية منقولة عن آخر • متى إطمأنت اليها .

١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٢ - لما كان ما يثيره الطاعن بشأن التاريخ الذي وقعت فيه جريمة هتك العرض لا يؤثر في سلامته طالما لم يدع أنه يتصل بحكم القانون فيها أو ان الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

٣ - لما كان تناقض اقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة المجنى عليها وباقي الشهود على النحو الذي ذهب اليه في طعنه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدي له امام محكمة النقض ، لما هو مقرر من ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٤ - من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها وحسب الحكم كي ما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها أنه اطرحتها .

- ٥ - من المقرر ان الفعل المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، وان خلغ سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها تتوافر بهذا الفعل جريمة هتك العرض بغض النظر عما يصاحبه من افعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها كما انه لا يؤثر فى قيام هذه الجريمة عدم تخلف اثار مما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه .
- ٦ - من المقرر انه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت ان تلك الاقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه : هتك عرض التى لم يبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد بأن احتضنها وحك بسوته موطن العفة منها . واحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة . وادعى (والد المجنى عليها) مدنيا قبل المتهم و السيد/ وزير التربية والتعليم بصفته متضامنين بمبلغ الف جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور واحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانة بجريمة هتك عرض المجنى عليها التى لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة بغير قوة أو تهديد قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا والظروف التى وقعت فيها وأغل بيان تاريخ ومكان حدوثها كما ان الطاعن اثار دفاعا مؤداه وجود اختلاف

بين اقوال المجنى عليها والشاهدين و بخصوص وقت حدوث الواقعة ، اذ قررت الاولى بأنها حدثت فى شهر اكتوبر وعلى الاكثر فى اوائل شهر نوفمبر فى حين شهد الثانى والثالث بأنها حدثت بعد اجازة نصف العام أى فى شهر يناير ، وأن ماروته المجنى عليها من وقائع نسبتها الى الطاعن ما هى الا محض خيال لمراقبة صغيرة وان علم النفس يؤيد ذلك وبدلالة ما كان قد انتابها من زهو وخيلاء عندما قصت على زملائها علاقتها الجنسية مع الطاعن ، كما انه غير متصور ان يدفع الشاهدان الثالث والرابع باب الحمام بعنف ويظل الطاعن على الحالة التى كان عليها مع المجنى عليها بدورة المياه ولا يحول بينهما وبين اقتحامها على الرغم من قوته الجسمية وهى اكبر بكثير من تلميذين بالصف السادس الابتدائى ، كما انه من غير المتصور أن يباشر الطاعن الجنس مع المجنى عليها دون حدوث امناء على جسدها أو ملابسها ، ورغم جوهريّة هذا الدفاع فان المحكمة التفتت عنه ولم تتعرض له ايرادا وردا . وأخيرا فان الحكم تساند فى الادانة الى اقوال ناظرة المدرسة والشاهد بشأن واقعة مشاهدة الاخير للطاعن متلبسا بارتكاب فعل الفحش مع المجنى عليها والتى نفاها فى اقواله ورددتها الناظرة نقلا عنه ودون ان يعمل الحكم على رفع هذا التناقض . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض التى دان الطاعن بها وقد اقام الدليل على صحة الواقعة واسنادها الى المتهم من اقوال ناظرة المدرسة والمجنى عليها والتلميذين و وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ماثيره الطاعن بشأن

التاريخ الذى وقعت فيه جريمة هتك العرض لا يؤثر فى سلامته طالما لم يدع أنه يتصل بحكم القانون فيها أو ان الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ، هذا فضلا عن أن الثابت بمدونات الحكم ان الواقعة حدثت فى غضون شهر اكتوبر سنة ١٩٨٢ ، ومن ثم يكون منعى الطاعن بشأن ذلك غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان تناقض اقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائفا بما لاتناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فان منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لشهادة المجنى عليها وباقى الشهود على النحو الذى ذهب اليه فى طعنه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لايقبل التصدى له امام محكمة النقض ، لما هو مقرر من ان وزن اقوال للشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعة الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الادلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها وحسب الحكم كى ما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الادلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، وكان من المقرر ان الفعل المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، وان خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها تتوافر بهذا الفعل جريمة هتك العرض بغض النظر عما يصاحبه من افعال اخرى قد تقع على جسم المجنى عليها كما انه لا يؤثر فى قيام هذه الجريمة عدم تخلف اثار مما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه ، ومن ثم فان هذا الوجه من النعى يكون غير سليم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن اخر متى رأت ان تلك الاقوال

قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد افصح عن اطمئنانه الى صحة ما ادلى به الشاهد الى ناظرة المدرسة ، فان ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الاقوال لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا لا تقبل اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين : محمد نجيب صالح ، وعوض جادو ، وعبد الوهاب الخياط ، وصلاح عطية .

(١٧٥)

الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) مواد مخدرة . إحراز . قصد جنائي . عقوبة «تقديرها» . ظروف مخففة .
نقض «حالات الطعن» . الخطأ في تطبيق القانون، «الحكم في الطعن» .

عقوبة إحراز المخدر بقصد الاتجار طبقا للمادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه .

مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون المذكور ؟

المادة ١٧ عقوبات . تجيز إبدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب . فى مواد الجنايات .
بعقوبات مقيدة للحرية . أخف .

العقوبة المقررة بالمادة ٣٤ المذكورة . دون عقوبة الغرامة . لا ينزل بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة . مخالفة ذلك خطأ فى تطبيق القانون .

(٢) عقوبة «تقديرها» . نقض «حالات الطعن» . الخطأ فى تطبيق القانون،
«الحكم فى الطعن» .

وجوب أن تكون عقوبة الحبس المقضى بها مع الشغل . متى كانت المدة المحكوم بها سنة فاكتر . المادة ٢٠ عقوبات . مخالفة ذلك خطأ فى تطبيق القانون .

١ - لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن «يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه (أ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان بقصد الاتجار

او اتجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الاحوال المصرح بها فى هذا القانون». ولما كانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت الاحوال رافة القضاة بالاضافة الى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها فإن الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احراز مخدر بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة والتى لا يجوز النزول بها إلا الى العقوبة التالية مباشرة استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات كما لم يلتزم عند توقيع العقوبة - الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقرر لها فى الفقرة (أ) من المادة ٣٤ سالفه البيان فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده الاول بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه ثلاثة الاف جنيه بالاضافة الى المصادرة المقضى بها .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان المطعون ضده الثانى بها وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة انتهى الى عقوبة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين ١٥ ، ٥٧ من الجدول رقم (١) المعدل الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ثم أوقع عليه عقوبة الحبس لمدة سنة وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة . ولما كانت المادة ٢٠ من قانون العقوبات تنص على أنه «يجب على القاضى ان يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبة المطعون ضده الثانى بالحبس البسيط لمدة سنة مع أنه يتعين القضاء بالحبس مع الشغل لمدة سنة بالتطبيق لاحكام المادة ٢٠ سالفه الذكر فإنه

يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : المتهم الاول : (١) حاز واحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (امفيتامينًا) في غير الاحوال المصرح بها قانونا . (٢) احرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا «حشيشًا» في غير الاحوال المصرح بها قانونا وبدون تذكرة طبية .. المتهم الثاني : حاز واحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا «امفيتامينًا» في غير الاحوال المصرح بها قانونا وبدون تذكرة طبية . واحالتهما الى محكمة جنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين ١٥ و ٥٧ من الجدول رقم (١) المرفق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الاول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه الف جنيه عما اسند اليه ومصادرة المضبوطات وبمعاقبة الثاني بالحبس لمدة سنة واحدة وبتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة .

فطعنَت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المطعون ضده الاول بجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار ودان المطعون ضده الثاني بجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد التعاطي بدون تذكرة طبية وفي غير الاحوال المصرح بها قانونا قد اخطأ في تطبيق القانون ذلك بانه قضى بمعاقبة المطعون ضده الاول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة الف جنيه في حين ان العقوبة المقررة لتلك الجريمة هي الاعدام او الاشغال الشاقة

المؤبدة والغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة الاف جنيه ولا يجوز طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل عند اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات النزول بالعقوبة - المقيدة للحرية - المقررة لتلك الجريمة الا الى العقوبة التالية لها مباشرة اى الاشغال الشاقة المؤقتة واذ نزل الحكم المطعون فيه الى عقوبة السجن كما نزل بعقوبة الغرامة المقضى بها عن الحد الادنى المقرر لها فى الفقرة (أ) من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو ثلاثة الاف جنيه كما قضى بمعاقبة المطعون ضده الثانى بالحبس البسيط لمدة سنة فى حين كان يتعين القضاء بالحبس مع الشغل لمدة سنة طبقا لما تقضى به المادة ٢٠ من قانون العقوبات فانه لكل ما تقدم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان اورد واقعة الدعوى وأدلة الثبوت عليها انتهى الى معاقبة المطعون ضده الاول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفقا للمواد ١/١ و ٢ و ٣٤/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين ١٥ ، ١٧ من الجدول رقم ١ المعدل الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات نظرا لظروف الدعوى . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن «يعاقب بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة الاف جنيه (أ) كل من حاز او احرز او اشترى او باع او سلم او نقل او قدم للتعاطى جوهر مخدرا وكان يقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الاحوال المصرح بها فى هذا القانون» . ولما كانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت الاحوال رافة القضاة بالاضافة

الى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها فان الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احراز مخدر بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الى العقوبة التالية مباشرة استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات كما لم يلتزم عند توقيع العقوبة - الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقرر لها فى الفقرة (أ) من المادة ٣٤ سالفه البيان فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده الاول بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة الاف جنيه بالاضافة الى المصادرة المقضى بها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان المطعون ضده الثانى بها وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة انتهى الى عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين ١٥ ، ٥٧ من الجدول رقم (١) المعدل الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ثم اوقع عليه عقوبة الحبس لمدة سنة وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة . ولما كانت المادة ٢٠ من قانون العقوبات تنص على أنه «يجب على القاضى ان يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فاكثرا» . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبة المطعون ضده الثانى بالحبس البسيط سنة مع أنه يتعين القضاء بالحبس مع الشغل لمدة سنة بالتطبيق لاحكام المادة ٢٠ سالفه الذكر فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

جلسة ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة ومصطفى طاهر وصلاح البرجى وحسن عيش.

(١٧٦)

الطعن رقم ٣٢٩١ لسنة ٥٥ القضائية

إشكال فى التنفيذ - نقض - المصلحة فى الطعن -

الاشكال فى التنفيذ يرد على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن فى الحكم مازال مفتوحا . المادة ٥٢٥ إجراءات . رفض الطعن بالنقض فى الحكم المستشكل فى تنفيذه . عدم جدوى الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال لصيرورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائيا .

لما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن فى ذلك الحكم مازال مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان الطعن بالنقض فى الحكم المستشكل فى تنفيذه قد انتهى بالقضاء برفضه - على ما يبين من مذكرة نيابة النقض الجنائى المرفقة - فانه لا يكون ثمة وجه لنظر الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال لعدم الجدوى منه بصيرورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بأن ركله بركبته فى بطنه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب اقضى الى موته . وأحالته الى محكمة الجنايات

لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات ... قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ . استشكل المحكوم عليه فى الحكم الصادر ضده فى الجناية سالفة الذكر طالبا الأمر بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض وقضى فيه من محكمة جنايات حضوريا بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع برفضه والاستمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر فى اشكال فى تنفيذ حكم محكمة الجنايات وقضى برفض الاشكال والاستمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، ولما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن فى ذلك الحكم مازال مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان الطعن بالنقض فى الحكم المستشكل فى تنفيذه قد انتهى بالقضاء برفضه - على ما يبين من مذكرة نيابة النقض الجنائى المرفقة - فانه لا يكون ثمة وجه لنظر الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال لعدم الجدوى منه بصيرورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائيا ، ولا يغير من ذلك ما يثيره الطاعن من الاستناد الى المادة ٤٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على انه «اذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصابا بمرض يهدد بذاته او بسبب التنفيذ حياته بالخطر جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه» ذلك ان هذه المادة تخرج عن نطاق اشكالات التنفيذ المنصوص عليها فى الباب السابع من الكتاب الرابع من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان الطعن يكون متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبدالرحيم نافع نائب رئيس المحكمة وحسن غلاب ومحمود البارودى ومحمد
احمد حسن .

(١٧٧)

الطعن رقم ٧٥٧١ لسنة ٥٤ القضائية

(١) عقوبة «العقوبة التكميلية» . نقض «الحكم فى الطعن» «مخالفة القانون
والخطأ فى تطبيقه» . ذبح خارج المجزر .

غلق المحل التجارى فى حالة نبح أو ضبط أو بيع لحوم مخالفة به . عقوبة تكميلية
وجوبية . القضاء بها فى جميع الأحوال إذا كانت اللحوم تم ضبطها على ذمة الفصل فى
الدعوى .

مخالفة الحكم للقانون بإغفاله القضاء بغلق المحل التجارى المخالف . وجوب
تصحيحه - م ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

لما كانت المادة ١٤٣/٣ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم
٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ المنطبقة على
واقعة الدعوى توجب الحكم بغلق المحل التجارى الذى تذبح أو تضبط أو تباع
فيه اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر فى المرة الأولى ونهائيا فى حالة
العود . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة حسيما اثبتتها الحكم المطعون فيه ودين
المطعون ضده لارتكابها - هى انه... «ضبط يعرض لحوما داخل محله تبين -
بفحصها بمعرفة الطبيب البيطرى انها لأنثى بقر صغيرة السن ... الخ . لما
كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بغلق المحل التجارى الذى
كانت تعرض فيه تلك اللحوم وهى عقوبة تكميلية وجوبية يكون قد خالف
القانون مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من

من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا ذبح
انثى بقر دون أن تبلغ نموها الحد المقرر قانونا . ثانيا : ذبح حيوانا معد
لحمه للاستهلاك الآدمي خارج المجزر وأحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته
طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات قضت
حضوريا فى ١٤ من يناير سنة ١٩٨٤ عملا بالمواد ١٠٩/١ ، ١٣٦ ،
١/١٣٧ ، ١/١٣٩ ، ١٤٣ مكررا ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ جـ من القانون ٥٣ لسنة
١٩٦٦ المعدل مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة
شهور مع الشغل والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .
فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ، اته اذ دان المطعون
ضده بجريمتى ذبح انثى بقر دون بلوغها النمو المقرر وذبح حيوان معد لحمه
للاستهلاك الآدمي خارج المجزر - وقضى بمعاقبته بالحبس والمصادرة ،
فقد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه اغفل القضاء بغلق المحل التجارى الذى
ضبطت فيه اللحوم مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث ان المادة ١٤٣/٣ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم
٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ المنطبقة على واقعة
الدعوى توجب الحكم بغلق المحل التجارى الذى تذبح أو تضبط أو تباع فيه
اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر فى المرة الأولى ونهائيا فى حالة
العود . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة حسبما اثبتتها الحكم المطعون فيه ودين
المطعون ضده لارتكابها - هى انه اضبط يعرض لحوما داخل محله تبين -
بفحصها بمعرفة الطبيب البيطرى انها لانثى بقر صغيرة السن ... الخ . لما

كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بغلق المحل التجارى الذى كانت تعرض فيه تلك اللحوم وهى عقوبة تكميلية وجوبية يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وذلك باضافة عقوبة غلق المحل التجارى لمدة ثلاثة أشهر الى عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدي عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ومحمد معدوح سالم نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة وسري صيام.

(١٧٨)

الطعن رقم ٦٩٣١ لسنة ٥٤ القضائية

معارضة «نظرها والحكم فيها» إجراءات «إجراءات المحاكمة» شهادة مرضية، دفاع «الإخلال بحق الدفاع» ما يوفره».

إيداء المدافع عن المعارض عذر تخلفه عن الحضور. يوجب على المحكمة ان تعنى بالرد عليه بالقبول أو بالرفض. اغفال ذلك إخلال بحق الدفاع.

من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض، فان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: بدر الاشياء المبينة وصفا وقيمة والمحجوز عليها لصالح الضرائب العقارية وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤٠، ٣٤١ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات. فعارض، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن استأنف، ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غاييا بعدم قبول الاستئناف

شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض ، وقضى فى معارضته الاستئنافية باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى فى معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن قد شابه القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن لم يتخلف عن الحضور بالجلسة التى صدر بها الحكم المطعون فيه الا لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية التى قدمها محاميه بالجلسة ، ومع ذلك لم يعرض الحكم لهذه الشهادة ولم يقل كلمته فيها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من محضر جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٨٢ التى نظرت بها معارضة الطاعن الاستئنافية ، انه حضر محام عنه وقدم شهادة مرضية ، غير ان الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا الى ان الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه بها ، ولم يشر الى حضور محامى الطاعن ولا الى ما أبداه من عذر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، فان فى اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ومحمد معدوح سالم نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة وسرى صيام.

(١٧٩)

الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نقض «التقرير بالطعن وايداع الأسباب» ميعاده.

التقرير بالطعن وايداع الاسباب بعد الميعاد. اثره. عدم قبول الطعن شكلا.

(٢) جريمة «اركائها» «اشتراك» «قصد جنائي» «تزوير» «تزوير أوراق رسمية» «اثبات بوجه عام» «حكم» «تسببه» «تسبب معيب» «نقض» «اسباب الطعن» «ما يقبل منها».

الاشتراك فى الجريمة يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه. كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الحال متى كانت منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة. بما لا يجافى العقل والمنطق.

مجرد تقديم بلاغ الى مجلس المدينة متضمنا. على خلاف الحقيقة. وجود بناء على ارض زراعية آيل للسقوط بغية اجراء معاينته واثبات حالته. لا يدل على توافر قصد الاشتراك فى جريمة التزوير.

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ولم يقرر الطاعن الأول الطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٥ كما لم يقدم اسبابه الا فى هذا التاريخ متجاوزا فى التقرير بالطعن وايداع الاسباب الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات اجراءات الطعن امام محكمة النقض. فإنه يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا.

٢ - من المقرر ان الاشتراك فى الجريمة يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه. ويكفى لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت بحصوله من

ظروف الدعوى وملابساتها ولها ان تستقى عقيدتها من قرائن الحال ، الا انه ينبغي ان تكون تلك القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة وأن يكون الدليل المستمد منها سائغا لا يتجافى مع العقل والمنطق ، وكان تقديم بلاغ الى مجلس المدينة متضمنا ان ثمة بناء على ارض زراعية آيل للسقوط بغية اجراء المعاينة واثبات حالة البناء لا يدل بمجردة على توافر قصد الاشتراك فى جريمة التزوير التى دين بها الطاعن حتى لو كان ما تضمنه من وقائع غير صحيح ، وكان ما أورده الحكم فى مقام بيان واقعة الدعوى ومؤدى ادلة الادانة لا يفيد توافر هذا القصد ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من بأنهم : أولا : المتهمون من الأول حتى الخامس : بصفتهم موظفين عموميين بمجلس مدينة ... ارتكبوا تزويرا فى محررات رسمية قرارات الازالة ارقام ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٢٩ الازالة لسنة ١٩٨٣ بان قام المتهم الأول حالة كونه مهندس التنظيم المختص بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة واثبت بقرارات الازالة سالفه الذكر ان العقارات المملوكة للمتهمين من السادس حتى الأخير آيلة للسقوط حال انه لا يوجد ثمة مبان على الأرض محل القرارات الاربعة سالفه الذكر على خلاف الحقيقة وسائره فى ذلك الثانى والثالث والرابع بصفتهم اعضاء لجنة المنشآت الآيلة للسقوط بمجلس مدينة وقاموا على غرار ما قام به المتهم الأول ومهروها بتوقيعاتهم وقام المتهم الخامس بالتوقيع على طلبات الازالة الصادر بهم القرارات الاربعة على غرار ما قام به المتهم الأول وسلمه القرارين رقمى ١٠٦ ، ١٠٧ لسنة ١٩٨٣ لذو الشأن دون اتباع الاجراءات الادارية مع علمهم جميعا بالتزوير ... ثانيا : بصفتهم موظفين عموميين بمجلس مدينة ... استعملوا المحررات المزورة سالفه الذكر وقدموها لمجلس مدينة ... لاختار ذوى الشأن بها . وطلبت احوالتهم الى محكمة جنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت

حضوريا عملا بالمواد ٢/٤ ، ٣ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وامرت بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ولم يقرر الطاعن الأول ... بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٥ كما لم يقدم اسبابه الا فى هذا التاريخ متجاوزا فى التقرير بالطعن وايداع الاسباب الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا .

ومن حيث ان طعن الطاعن الثانى ... استوفى الشكل المقرر فى القانون .
ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه لم يدلل تدليلا سائغا على توافر نية المساهمة فى جريمة التزوير مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون بين واقعة الدعوى فى قوله «انه فى الفترة من شهرى ابريل وسبتمبر سنة ١٩٨٣ اذ اراد كل من المتهمين والسيد ان يقيم بناء على ارض زراعية بالمخالفة لقانون الزراعة تقدم بطلب الى مجلس مدينة ... زاعما انه يوجد على هذه الارض منزل آيل للسقوط فقام ... مهندس التنظيم المختص بتحرير تقرير هندسى لكل منهم اثبت فيه معاينته للعقار وتبين له انه يهدد الأمن العام لأنه آيل للسقوط ويلزم ازالته حتى سطح الأرض وذلك على خلاف الحقيقة حالة انه لا يوجد ثمة مبان على تلك الأرض وانها ارض زراعية كما قام المتهمون ... بصفتهم أعضاء اللجنة المستديمة

للمنشآت الآيلة للسقوط بمجلس المدينة باثبات انهم بعد اطلاعهم على تقرير مهندس التنظيم ومهروا رأيهم بتوقيعاتهم وصدرت بذلك القرارات أرقام بازالة المباني المزعومة ، كما قام المتهمون باستعمال هذه المحررات المزورة وقدموها لمجلس مدينة اشمون لاختار ذوى الشأن بها، وعرض الحكم من بعد لدفاع المتهمين ورد عليه فى قوله «وحيث ان المحكمة لا تعول على انكار المتهمين لافتقاره الى ما يسانده من الأوراق فضلا عن مجافاته لادلة الثبوت التى ساققتها المحكمة والتى تؤكد ان المتهمين الخمسة الأول قد اثبتوا وجود عقارات آيلة للسقوط محل القرارات ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٣٩ لسنة ١٩٨٢ على خلاف الحقيقة وان المتهمين من السادس حتى التاسع اشتركوا فى تزوير هذه القرارات بأن امدوهم بالبيانات الخاصة بها مع علمهم بأنه لا توجد ثمة عقارات وان مكانها ارض زراعية لم يكن عليها ثمة مبان بغية البناء مكانها دون التعرض لمخالفة قانون الزراعة، لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر ان الاشتراك فى الجريمة يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ويكفى لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ولها ان تستقى عقيدتها من قرائن الحال ، الا انه ينبغى ان تكون تلك القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة وان يكون الدليل المستمد منها سائغا لا يتجافى مع العقل والمنطق ، وكان تقديم بلاغ الى مجلس المدينة متضمنا ان ثمة بناء على ارض زراعية آيل للسقوط بغية اجراء المعاينة واثبات حالة البناء لا يدل بمجردة على توافر قصد الاشتراك فى جريمة التزوير التى دين بها الطاعن حتى لو كان ما تضمنه من وقائع غير صحيح ، وكان ما أورده الحكم فى مقام بيان واقعة الدعوى ومؤدى ادلة الادانة لا يفيد توافر هذا القصد ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعنين وسائر المحكوم عليهم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة ومصطفى طاهر وصالح البرجى وحسن عيش .

(١٨٠)

الطعن رقم ٣٢٩٨ لسنة ٥٥ القضائية

دعوى جنائية ،انقضاؤها بالتقادم، ، تقادم ، اجراءات «اجراءات التحقيق» ، اجراءات التحقيق التى تجريها السلطة المنوط بها القيام بها . تقطع التقادم . ولو اجريت فى غيبة المتهم . المادة ١٧ اجراءات جنائية .
حجب الخطأ القانونى المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب ان يكون النقض مقرونا بالاحالة .

لما كان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان اجراءات التحقيق التى لم تتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية سواء اجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة ان النيابة العامة بعد ان اجرت سؤال شقيق المجنى عليه فى التحقيقات بتاريخ ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ قررت طلب المجنى عليه نفسه فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨١ ثم امرت فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٣ بضبطه واحضاره لارساله للطبيب الشرعى وهو اجراء من اجراءات التحقيق القاطعة للتقادم - وذلك قبل ان تندب الطبيب الاستشارى لمصلحة الطب الشرعى لتوقيع الكشف على المجنى عليه بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، ومن ثم فان الدعوى الجنائية لم تنقض بمضى المدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر قد اخطأ فى تطبيق

القانون مما يتعين معه نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ضرب بعضا على أذنه اليسرى فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هي صم عصبى شديد بالاذن اليسرى مما يقلل من كفاءته عن العمل بنسبة ٥٠٪ واحالته الى محكمة جنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحاله . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة قضت حضوريا بتاريخ عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبته أولا : بانقضاء الدعوى العمومية بالتقادم . ثانيا : باحالة الدعوى المدنية الى محكمة المواد الجزئية المدنية المختصة لنظرها . فطلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عن جنائية احدثت العاهة المستديمة المسندة الى المطعون ضده قد اخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه أسس قضاءه على انه لم يتخذ اجراء قاطع للتقادم منذ سؤال شقيق المجنى عليه بالتحقيقات فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ وحتى نذبت النيابة طبييا اخصائيا لتوقيع الكشف الطبى على المجنى عليه فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ أى بعد مضى عشر سنوات على التاريخ الأول ، فى حين ان الثابت من الأوراق انه فى خلال تلك المدة قد تم التأشير من النيابة بايداع تقرير اخصائى الطب الشرعى ملف الدعوى فى ٩ من يناير سنة ١٩٧٦ كما انها قررت طلب المجنى عليه فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٨١ ثم أمرت بضبطه

واحضاره فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ وكل هذه الاجراءات تقطع التقادم ،
مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه قضى فى ١٠ من اكتوبر سنة
١٩٨٤ بانقضاء الدعوى الجنائية عن جريمة احدثت العامة المستديمة
المسندة للمطعون ضده ارتكابها بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٣
وذلك تأسيسا على أن النيابة العامة أجرت تحقيقا فى الواقعه
بسؤال شقيق المجنى عليه فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ولم يتخذ
بعده أى اجراء قاطع للمدة حتى نذبت طبييا اخصائيا للكشف على المجنى
عليه بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ أى بعد انقضاء عشر سنوات على
التاريخ الأول وهى المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى
مواد الجنائيات لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات
الجنائية ان اجراءات التحقيق التى تتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها
القيام بها تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية سواء اجريت فى
مواجهة المتهم أو فى غيبته ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات
المضمومة ان النيابة العامة بعد ان اجرت سؤال شقيق المجنى عليه فى
التحقيقات بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٧٣ قررت طلب المجنى عليه نفسه فى
٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨١ ثم امرت فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٣
بضبطه واحضاره لارساله للطبيب الشرعى وهو اجراء من اجراءات التحقيق
القاطعة للتقادم - وذلك قبل ان تندب الطبيب الاستشارى لمصلحة الطب
الشرعى لتوقيع الكشف على المجنى عليه بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ ،
ومن ثم فان الدعوى الجنائية لم تنقض بمضى المدة القانونية المنصوص
عليها فى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويكون الحكم المطعون
فيه ان خالف هذا النظر قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ،
ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فانه يتعين ان يكون
مع النقض الاحالة .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد نجيب صالح وعوض جادو ومحمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(١٨١)

الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) استيقاف . قبض . تفتيش «تفتيش بغير اذن» . محكمة الموضوع «سلطتها
في تقدير الدليل» .

الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف
مرتكبيها . ويسوغه اشتباه تبرره الظروف مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع بغير
معقب . مادام لاستنتاجه ما يسوغه .

(٢) مواد مخدرة . تلبس . قبض . تفتيش «التفتيش بغير اذن» . مأمورو الضبط
القضائي «سلطاتهم» .

التلبس صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها . توافره يبيع لمأمور الضبط القضائي
القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه .

تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة . تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف
محكمة الموضوع .

(٣) اثبات «بوجه عام» «قرائن» . مواد مخدرة . نقض «اسباب الطعن» . ما لا يقبل
منها» .

تقصي العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها . موضوعي . عدم
جواز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .

(٤) محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى» . اثبات «بوجه عام» .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من اقوال الشهود وسائر العناصر
المطروحة امام المحكمة . موضوعي .

(٥) اثبات «شهود» دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ما لا يوفره».

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده: إطراح كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . عدم التزامها ببيان علة ذلك .

(٦) اثبات «بوجه عام» «شهود» محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» .
نقض «اسباب الطعن» ما لا يقبل منها» .

تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع وحدها . لها ان تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه في حق متهم ، وتطرح ما عداه في حق الآخرين .

(٧) مواد مخدرة . جريمة «اركانها» حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» .

احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها .

اقتناع المحكمة في حدود سلطانها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بان احراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها بالقصور في التسبيب غير سديد .

١ - ان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو امر مباح لرجل السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه من الامور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .

٢ - ان التلبس على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية . صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها ، وان حالة التلبس بالجناية تبيح لأمور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٤٣ ، ٤٦ من هذا القانون - ان يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه

وان يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الامور الموضوعية البحث التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على ان يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، مادامت النتيجة التي انتهت اليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي اثبتتها في حكمها .

٣ - لما كان الحكم قد عرض لتوافر علم الطاعن بحقيقة جوهر المخدر المضبوط فاستدل على ذلك من ظروف واقعة الضبط وحصولها على نحو ما تقدم وصدق رواية الشاهد الأول التي تساندت بأقوال باقى الشهود ومن ضبط المخدر في حقيبة السيارة حيازة الطاعن المحرز لمفاتيحها واقراره للضابط بحيازته لهذا المخدر ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، واذ كان هذا الذى ساقته المحكمة عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المخدر المضبوط كافيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائغا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

٤ - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها ، وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق .

٥ - متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها الى أقواله .

٦ - من المقرر ان تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الأدلة بالنسبة

لمتهم آخر .

٧ - لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - ان احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار ، فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبب لا يكون سديدا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة (افيونا وحشيشا ومتياكوالون) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالته لمحكمة جنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الحالة . ومحكمة جنايات - بعد ان قصرت الاتهام على حيازة المتهم لمخدر الحشيش - قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه خمسة آلاف جنيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه از دانه بجريمة حيازة جواهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه وكذا تفتيش السيارة الخصوصى التى كان يقودها تأسيسا على انه لم يصدر اذن بذلك من السلطة المختصة وانه لم يكن فى حالة من حالات التلبس التى نص عليها القانون ، كما ان الحالة التى كان عليها ماكانت تبيح لضابط الواقعة استيقافه وانتزاع مفتاح ادارة محرك

السيارة كما لم يكن من حق هذا الضابط ان يقبض عليه ويفتشه ويفتش السيارة بدعوى ضبطه متلبسا بجريمة احراز سلاح نارى وذخيرة بدون ترخيص ، ان كشف تلك الجريمة كان نتيجة الاجراء الباطل بالقبض عليه وتقييد حريته بايقاف محرك السيارة بعد نزع مفتاح ادارتها ، وانه مع التسليم بأن جريمة احراز السلاح النارى والذخيرة بدون ترخيص كانت فى حالة تلبس ، فما كان يجوز للضابط فتح حقبة السيارة الخاصة - وهى فى عداد حرمة المساكن للبحث عن اشياء اخرى خاصة بهذه الجريمة ، ومن ثم فلا يمكن القول بأن ضبط المخدر ظهر عرضا اثناء التفتيش باعتبار ان اجرائه قد تم فى غير الحالات الجائزة قانونا وبالتالى فلا مجال لاعمال حكم المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، إلا ان الحكم اطرح هذا الدفع مما لا يتفق وصحيح القانون .

كما ان الحكم دلل على توافر علم الطاعن بحيازته للمخدر المضبوط بحقبة السيارة من قيادته للسيارة ووجود مفاتيحها معه واقاراره بالحيازة لرجال الشرطة مقيما بذلك قرينة على توافر القصد الجنائى فى حقه فى حين ان الثابت ان السيارة مملوكة لشخص آخر هو كما لم يثبت علم الطاعن بوجود المخدر بحقبة السيارة وان اقراره للضابط بالحيازة ما هو الا قول مرسل لم يقم عليه دليل من الأوراق ولا يعد اعترافا فى حكم القانون بالاضافة الى ان المحكمة لم تطمئن الى اقوال الضابط ذاته كدليل اتهم قبل المتهم الثانى الذى قضى ببراءته رغم انه اقر لذات الشاهد بمثل ما أقر به الطاعن ، فضلا عما ثبت من التحقيق عدم صحة واقعة اقرار الطاعن للضابط من شرائه للمخدر المضبوط من لعدم الاستدلال عليه . وأخيرا فان الحكم لم يدلل تدليلا كافيا على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى - بالنسبة للطاعن بما مفاده انه اثناء تواجد الرائد من مكتب مكافحة سرقات السيارات فى كمين أسفل كوبرى محمد على بالابراهيمية قسم باب شرقى للتفتيش على الرخص وضبط السيارات المبلغ بسرقتها وبصحبته الضابطين و.....

وبعض رجال الشرطة السريين ، وفى ساعة مبكرة جدا من صباح يوم ١٩٨٤/١٠/٥ وصلت الى مكان الكمين السيارة قيادة الطاعن وما أن شاهد افراد قوة الشرطة حتى حاول الرجوع بها الى الخلف بقصد الهرب الا ان وصول بعض السيارات خلف سيارته حالت دون فراره ، فأسرع الشاهد الأول نحوه حيث لاحظ علامات الارتباك الشديد عليه وعلى باقى ركاب السيارة ، وطلب منه ابراز الرخص فعمد الى اخراجها من بين طيات ملابسه وأنداك ظهر للضابط انه يحمل مسدسا وافر له الطاعن انه بدون ترخيص ، فأوقف الضابط موتور السيارة وانتزع مفاتيحها ثم قام بضبط السلاح واجرى تفتيشه فعثر بجيب بنطلونه الايسر على مطواة بسوستة ، كما قام بتفتيش حقيبة السيارة الخلفية حيث عثر على جوال يحتوى على ٦٤ طربة حشيش اقر له الطاعن بحيازتها بقصد الاتجار . وقد اقام الحكم الأدلة على صحة الواقعة ونسبتها الى الطاعن من أقوال الرائد والملازمين أول والرقيب سرى والرقيب سرى وما ورد بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى . ثم تعرض الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش واطرحه بقوله : «وحيث انه بالنسبة لما دفع به محاموا المتهمين من بطلان القبض والتفتيش فمردود بأن تواجدهم فى هذا الوقت المتأخر من الليل ومحاولتهم الهرب بالسيارة وظهور علامات الارتباك الشديد عليهم عند مشاهدتهم رجال الشرطة ومشاهدة الضابط للمسدس الذى يحمله (الطاعن) بين طيات ملابسه والذى اقر له بأنه بغير ترخيص يجعل الضابط حيال جريمة احراز سلاح بدون ترخيص متلبسا بها الأمر الذى يجيز للضابط القبض والتفتيش على فاعل هذه الجريمة ... ومن ثم يكون القبض وما تلاه من تفتيش قد تما فى نطاق احكام القانون» . وما انتهى اليه الحكم فيما تقدم صحيح فى القانون ذلك بأن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو امر مباح لرجل السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا فى موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل

المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الامور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه مايسوغه. كما ان التلبس على مايبين من نص المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية. صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها، وان حالة التلبس بالجناية تبيح لمأمور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٣٤، ٤٦ من هذا القانون - ان يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وان يفتشه، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الامور الموضوعية البحت التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على ان يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب، مادامت النتيجة التي انتهت اليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي اثبتتها في حكمها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في منطق سليم ما انتاب رجل الضبط من ريب وظن بشأن تصرف الطاعن عندما حاول الرجوع بسيارته الى الخلف عند مشاهدته لرجال الشرطة وماظهر عليه من ارتباك شديد، فان مثل هذه الامارات تبيح له استيقاف الطاعن ومنعه من السير بالسيارة قيادته للتحري والكشف عن حقيقة هذا الوضع، كما يحق له القبض عليه وتفتيشه بعد ضبطه بارتكابه جناية احراز سلاح نارى ونخيرة بدون ترخيص وهى فى حالة تلبس وتفتيش السيارة قيادته سواء كانت مملوكة أو مؤجرة له لأن حرمتها مستمدة من اتصالها بشخص حائزها، ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الصدد بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لتوافر علم الطاعن بحقيقة جوهر المخدر المضبوط فاستدل على ذلك من ظروف وأقعة الضبط وحصولها على نحو ما تقدم وصدق رواية الشاهد الأول التي تساندت بأقوال باقى الشهود ومن ضبط المخدر فى حقيبة السيارة حيازة الطاعن المحرز لمفاتيحها واقراره للضابط بحيازته لهذا

المخدر ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، واذ كان هذا الذى ساقته المحكمة عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المخدر المضبوط كافيا فى الرد على دفاعه فى هذا الخصوص وسائغا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقه فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها ، وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الأوراق ، ومتى اخذت بأقوال شاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها الى اقواله ، وكان من المقرر ان تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر ، واذ كانت قد اطمأنت الى اقوال الشهود واخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون المتهم الآخر الذى قضت ببراءته ، وكان من حق محكمة الموضوع ان تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير الدعوى ، فان ما يثيره الطاعن بشأن أقوال ضابط الواقعة وما نقله منها عنه وما أخذ به الحكم منها وما طرحه خاصا بالمتهم الثانى لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على

ما ينتجها ، واذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه عرض لقصد الاتجار في قوله : «وحيث ان قصد الاتجار ثابت في حق المتهم الأول (الطاعن) من كبر حجم الكمية المضبوطة ومن اقراره الشفوي للشاهد الأول بأنه يتجر فيها فضلا عن وجود مطواة ملوثة بذات المخدر بين طيات ملابسه وقت الضبط» . وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - ان احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار ، فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / صلاح خاطر ومحمد عباس مهران ومسعود السعداوى ومحمود عبد العال

(١٨٢)

الطعن رقم ٧٠٢٨ لسنة ٥٤ القضائية

حكم «إصداره» • إجماع الآراء • معارضة «نظرها والحكم فيها» • نقض
«حالات الطعن» • مخالفة القانون • محكمة النقض «سلطانها» • بطلان •

القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى الصادر بالغاء حكم البراءة
الابتدائى . وجوب صدوره باجماع الآراء . إغفال النص فيه على صدوره بالاجماع يبطله .
ولو كان الحكم الغيابى الاستئنافى قد نص على صدوره باجماع الآراء . علة ذلك ؟

حق محكمة النقض فى نقض الحكم فى هذه الحالة من تلقاء نفسها وتأييد حكم البراءة
المقضى به ابتدائيا .

لما كان يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم
الغيابى الاستئنافى المعارض فيه من الطاعن والقاضى بالغاء الحكم الصادر
بالبراءة من محكمة اول درجة دون ان يذكر انه صدر باجماع آراء القضاة
الذين اصدروه خلافا لما تقضى به المادة ١٧ ٤ من قانون الاجراءات الجنائية
من انه «اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة
المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة
المحكمة» . ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض -
ان يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى
الاستئنافى القاضى بالغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا
الالغاء وفقا للقانون ، ولا يكفى فى ذلك ان يكون الحكم الغيابى الاستئنافى
القاضى بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لان

المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها ان تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض ، بحيث اذا رأت المحكمة ان تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء حكم البراءة ، فانه يكون من المتعين عليها ان تذكر فى حكمها انه صدر باجماع آراء القضاة ، لان الحكم فى المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى الا انه فى حقيقته قضاء فيها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الغيابى الاستئنافى وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه باع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر . وطلبت عقابه بمواد المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل ومحكمة أمن الدولة الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم فاستأنفت النيابة العامة ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وبتغريمه ثلاثمائة جنيه والمصادرة والغلق والاشهار لمدة شهر واحد فعارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى المعارض فيه والقاضى بالغاء الحكم المستأنف الصادر ببراءته من التهمة المسندة اليه دون النص فيه على صدوره باجماع آراء القضاة . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم

الغيابي الاستئنافى المعارض فيه من الطاعن والقاضى بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة دون ان يذكر انه صدر باجماع آراء القضاة الذين اصدروه خلافا لما تقضى به المادة ١٧ ٤ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة ». ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ان يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بالغاء البراءة، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون، ولا يكفى فى ذلك ان يكون الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة لان المعارضه فى الحكم الغيابى من شأنها ان تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض، بحيث اذا رأت المحكمة ان تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء حكم البراءة فانه يكون من المتعين عليها ان تذكر فى حكمها انه صدر باجماع آراء القضاة، لان الحكم فى المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى الا انه فى حقيقته قضاء فيها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة. لما كان ما تقدم، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الغيابى الاستئنافى وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن.

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / حسن غلاب ومحمود البارودى ومحمد احمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى .

(١٨٣)

الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٤ القضائية

نقض «الطعن بالنقض» سقوطه، «مايجوز الطعن فيه من الأحكام» ، عقوبة ، وقف التنفيذ .

سقوط الطعن بالنقض المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . جزاء على تخلفه عن حضور الجلسة المحددة لنظر طعنه .

عدم ورود الطعن بالنقض . إلا على حكم نهائى .

مجرد التقرير بالطعن بالنقض لا يترتب عليه ايقاف تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ .
المادة ٤٦٩ إجراءات .

إن المادة ٤١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، اذ نصت على انه يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، فقد دلت بذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة اذا لم يتقدم لتنفيذها قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن باعتبار ان الطعن بطريق النقض لا يرد الا على حكم نهائى وان التقرير به لا يترتب عليه وفقا للمادة ٤٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية - ايقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالاحكام الواجبة التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان الطاعن - على ما أفصحت عنه النيابة العامة لدى محكمة النقض - لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة ، فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - وآخرين سبق الحكم عليهم، بأنه باع سلعه مسعرة جبريا بسعر يزيد عن السعر المقرر، وطلبت عقابة بمواد القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة جنح.....قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات لوقف التنفيذ وتغريمه ثلاثمائة جنيه والمصادرة فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة.....الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الاستاذ/.....المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض.....الخ .

المحكمة

من حيث ان المادة ٤١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، اذ نصت على انه يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، فقد دلت بذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة اذا لم يتقدم لتنفيذها قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن باعتبار ان الطعن بطريق النقض لا يرد الا على حكم نهائى وان التقرير به لا يترتب عليه - وفقا للمادة ٤٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية - ايقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالاحكام الواجبة التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان الطاعن - على ما أفصحت عنه النيابة العامة لدى محكمة النقض - لم يتقدم لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة ، فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة وحسن غلاب ومحمود البارودى
ومحمد احمد حسن .

(١٨٤)

الطعن رقم ٧٦٠٤ لسنة ٥٤ القضائية

نقض «الصفة فى الطعن» ، «التقرير بالطعن وايداع الأسباب - توقيعها» ،
توقيع مذكرة الأسباب بامضاء يتعذر قراءته . اثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
لا يغير من ذلك أن تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب محام .

من حيث انه يبين من الاطلاع على مذكرة اسباب الطعن أنها وان كانت
تحمل ما يشير الى صدورها من الاستاذ المحامى - الا
أنها وقعت بامضاء غير واضحة بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ،
ولم يحضر الطاعن أو أحد عنه لتوضيح صاحب هذا التوقيع . لما كان ذلك ،
وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة
الى الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول امام
محكمة النقض ، وكان البين مما سبق أن أسباب الطعن المائل لم يثبت أنه
قد وقع عليها محام مقبول أمام هذه المحكمة ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول
الطعن شكلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تعدى على الارض الزراعية بأن قام بتجريفها على النحو المبين بالاوراق ، وطلبت عقابه بالمواد ١٠٧ مكرراً ، ١٠٧ مكرراً أ ، ١٠٧ مكرراً ب من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والقرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٤ المعدل ومحكمة جنح قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه وكفالة عشرين جنيها لوقف تنفيذ عقوبة الحبس فعارض المحكوم عليه وقضى فى المعارضة بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه فاستأنف ومحكمة ... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث انه يبين من الاطلاع على مذكرة اسباب الطعن أنها وان كانت تحمل ما يشير الى صدورها من الاستاذ المحامى - الا أنها وقعت بامضاء غير واضحة بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ، ولم يحضر الطاعن أو أحد عنه لتوضيح صاحب هذا التوقيع . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول امام محكمة النقض ، وكان البين مما سبق أن أسباب الطعن المائل لم يثبت أنه قد وقع عليها محام مقبول امام هذه المحكمة ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
مصطفى طاهر وحسن عميره ومحمد زايد وحسن عيش.

(١٨٥)

الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب» • إثبات «شهود» • محكمة الموضوع
«سلطانها في تقدير الدليل» •

عدم إلزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .

عدم إلزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تطمئن
إليه وتطرح ماعداه .

للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد
إطمأنت إليها .

تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد إستخلصت
الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه .

(٢) نقض «أسباب الطعن» • ما لا يقبل منها» • إثبات «شهود» خبرة •

عدم جواز إثارة دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مره أمام محكمة
النقض •

(٣) إثبات «شهود» • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب» • محكمة الموضوع
«سلطانها في تقدير الدليل» •

إطراح أقوال شهود النفى بأسباب سائغة . حق لمحكمة الموضوع . إثارة الطاعن من
خطأ الحكم في تحصيل أقوالهم - بفرض صحته - لايعيبه - أساس ذلك ؟

(٤) إجراءات المحاكمة • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب» • دفاع «الاخلال
بحق الدفاع» • ما لا يوفره» • نقض «أسباب الطعن» • ما لا يقبل منها» •

عدم إلزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد عليه . مثال .

(٥) ضرب افضى إلى الموت • رابطة السببية • مسئولية جنائية • دفاع
• الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره •

تقدير قيام علاقة السببية • موضوعي •

مسئولية المتهم في جريمة الضرب المفضى إلى الموت • عن جميع النتائج المألوفة لفعله
ولو كانت عن طريق غير مباشر • كالتراخي في العلاج • ما لم تكن وليده تعمد من جانب
المجنى عليه •

(٦) دستور • شريعة إسلامية • قانون • تطبيقه • إثبات • شهود •

النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي
للتشريع • دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يسنه من قوانين •

(٧) حكم • تسببيه • تسبب غير معيب • إثبات • بوجه عام • شهود •

محكمة الموضوع • سلطتها في تكوين عقيدتها • ضرب افضى إلى الموت •

عدم تقيد القاضي الجنائي بنصاب معين في الشهادة وحقه في تكوين عقيدته من أي
دليل يطمئن إليه • مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق •

١ - من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال
الشهود إلا ما نقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات
الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها
ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وإن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أي
مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها ، وكان التناقض بين أقوال
الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الأدانة من
أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه •

٢ - لما كان يبين من محضر جلسة المرافعة والتي اختتمت بصدر الحكم
المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن
قالة التناقض بين الدليلين القولي والفني ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر
لأول مرة أمام هذه المحكمة ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النعي على

المحكمة باغفائها الرد عليه مادام أنه لم يتمسك به أمامها .

٣ - لما كانت المحكمة - فى حدود سلطتها التقديرية - قد اطرحت اقوال شهود النفى بأسباب سائغة ، فان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فى تحصيل أقوالهم - بفرض صحته - لا يعيبه مادام قد ابدى عدم اطمئنانه الى هذه الاقوال ولم يكن لهذا الخطأ أثر فى عقيدة المحكمة والنتيجة التى انتهت اليها .

٤ - لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدله الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ومادامت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطمأنت الى أقوال شاهدى الاثبات والى صحة تصويرهما للواقعة فلا تثريب عليها اذا هى لم تعرض فى حكمها الى دفاع الطاعن الموضوعى المبني على واقعة اصابته الذى ما قصد به سوى اثارة الشبهة فى الدليل المستمد من تلك الأقوال .

٥ - لما كان من المقرر أن رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة الضرب المفضى الى الموت من الامور الموضوعية البحتة التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع ومتى فصل فى شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة ، وكان الحكم المطعون فيه اعتمادا على الادلة السائغة التى أوردها قد خلص الى أحداث الطاعن اصابة رأس المجنى عليه والتى نقل عن التقرير الطبى الشرعى أنها أدت الى وفاته لما صاحبها من كسر بعظام الجمجمة وتهتك بالمخ ونزيف على سطحه ، فان الطاعن يكون مسئولا عن جنايه الضرب المفضى الى الموت التى أثبت الحكم مقارفته اياها ، ولا يجدى الطاعن ما يثيره من الاهمال فى علاج المجنى عليه لانه فضلا عن أنه لا يعدو القول المرسل الذى سيق بغير دليل فانه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لان المتهم فى جريمة الضرب يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية .

٦ - لما كان ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الاعمال بذاته انما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنه من قوانين .

٧ - إن الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بنصاب معين فى الشهادة وانما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه طالما أن له ماخذه الصحيح فى الاوراق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه : ضرب عمدا بزجاجة مياة غازية على رأسه فأحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موته وأحالتة الى محكمة جنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر لاحالة . وادعت زوجة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصيه على اولادها قصر المرحوم مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما اسند اليه والزمته بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها وصية على اولادها قصر المرحوم مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى الى الموت قد اصابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وانطوى على الخطأ فى الاسناد وفى تطبيق القانون ذلك بانه عول على اقوال

زوجه المجنى عليه والشاهد على الرغم من تعدد رواياتهما وتناقض أقوالهما فضلا عن أن ما أورده من أقوال الشاهد الاخير من استعمال الطاعن «زجاجة وسنجة» في احداث اصابة المجنى عليه يتعارض مع ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى من أن هذه الاصابة تنشأ عن احدى هاتين الاداتين دون أن يعنى برفع التعارض بين الدليلين . كما اخطأ الحكم فى تحصيل أقوال شهود النفى واطرحها بأسباب غير سائغة لم يعرض لبيان اصابة الطاعن مع دلالتها على صدق دفاعه المؤيد بأقوال هؤلاء الشهود من أن قذف الاحجار وقت الحادث من قبل فريق المجنى عليه هو ما أدى لاصابة الاخير والطاعن معا وبرغم ان المدافع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء رابطة السببية بين وفاة المجنى عليه والاصابة المسندة اليه بمقوله أن الوفاة نتجت عن اهمال جسيم فى علاج المجنى عليه بالمستشفى الا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع بالرد والمناقشة وأخيرا فان أخذ الحكم بشهادة رجل وامرأة واحدة مخالف لمبادئ الشريعة الاسلامية التى نص الدستور على أنها المصدر الرئيسى للتشريع اذ تطلبت شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها لما كان ذلك ، واذ كان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من أقوال شاهدى الاثبات ، وكان من المقرر أن الاحكام لا تلتزم بحسب الاصل بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه وان لها أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت اليها ، وكان التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، فان منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للدلالة القائمة فى الدعوى وهو

من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المرافعة التي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه ان المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الامر لأول مرة أمام هذه المحكمة ذلك لانه دفاع موضوعى ولا يقبل منه النعى على المحكمة باغفالها الرد عليه مادام أنه لم يتمسك به أمامها . لما كان ذلك وكانت المحكمة - فى حدود سلطتها التقديرية - قد اطرحت اقوال شهود النفى بأسباب سائغة ، فان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فى تحصيل أقوالهم - بفرض صحته - لا يعيبه مادام قد ابدى عدم اطمئنانه الى هذه الاقوال ولم يكن لهذا الخطأ أثر فى عقديّة المحكمة والنتيجة التي انتهت اليها ، ولما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهه يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومادامت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطمأنت الى أقوال شاهدى الاثبات والى صحة تصويرهما للواقعة فلا تثير عليها اذا هى لم تعرض فى حكمها الى دفاع الطاعن الموضوعى المبني على واقعه اصابته الذى ما قصد به سوى اثاره الشبهة فى الدليل المستمد من تلك الاقوال ، ومن ثم فان منعى الطاعن على الحكم فى هذا المقام يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى جريمة الضرب المفضى الى الموت من الامور الموضوعية البحتة التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع ومتى فصل فى شأنها اثباتاً او نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة ، وكان الحكم المطعون فيه اعتماداً على الادلة السائغة التي أوردها قد خلص الى احداث الطاعن اصابة رأس المجنى عليه والتي نقل عن التقرير الطبى، الشرعى أنها أدت الى وفاته لما صاحبها من كسر بعظام الجمجمة وتهتك بالمخ ونزيف على سطحه ، فان الطاعن يكون مسئولاً عن جناية الضرب المفضى الى الموت التي أثبت الحكم مقارفته اياها ، ولا يجدى الطاعن

ما يثيره من الاهمال فى علاج المجنى عليه لانه فضلا عن أنه لا يعدو القول المرسل الذى سيق بغير دليل فانه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لان المتهم فى جريمة الضرب يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له من الاوراق، ومن ثم فإن منعه على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الاعمال بذاته انما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنه من قوانين ومن ثم فان احكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار اليه الا اذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الاحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها الى مجال العمل والتنفيذ، ولما كان الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بنصاب معين فى الشهادة وانما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه طالما أن له ماخذه الصحيح فى الاوراق فان منهج الحكم المطعون فيه فى الاستدلال ليس فيه مخالفة للقانون وينحل نعى الطاعن فى هذا الصدد الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة وسرى صيام .

(١٨٦)

الطعن ١٧٦٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم «بياناته» «بيانات التسبيب» «تسبيبه» «تسبيب غير معيب» «قتل عمد» .

القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها .

(٢) جريمة «اركانها» «قتل عمد» «قصد جنائى» «سبق الاصرار» «حكم «تسبيبه» «تسبيب معيب» .

قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه .
مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر نية القتل .

(٣) اثبات «بوجه عام» «شهود» «قتل عمد» .

وزن اقوال الشهود موضوعى . مفاد اخذ المحكمة بالشهادة ؟

(٤) حكم «تسبيبه» «تسبيب غير معيب» «اثبات «شهود» «محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» «دفاع «الاخلال بحق الدفاع» «ما لا يوفره» .
عدم التزام المحكمة بان تورد فى حكمها من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها .
عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . كفاية ان يكون الرد مستفادا من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت السائغة التى اوردها الحكم .

(٥) اثبات «اعتراف» «حكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل» .

حق المحكمة فى الاخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى اى دور من ادوار التحقيق ولو عدل عنه . علة ذلك ؟

(٦) قتل عمد • رابطة السببية • مسئولية • جنائية • حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب •

رابطة السببية في المواد الجنائية وجودها وتقدير توافرها موضوعي .
الاهمال في علاج المجنى عليها او التراخي فيه . بفرض صحته لا يقطع رابطة السببية
عالم يثبت انه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .

(٧) قتل عمد • دفاع • الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره • اثبات «خبره» •
حكم «تسببيه» • تسبیب غیر معيب •

لا على المحكمة ان هي التفتت عن دعوة كبير الاطباء الشرعيين لتحقيق دفاع المتهم .
مادام انه غير منتج في نفي التهمة .

(٨) اثبات «شهود» • محكمه الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» • حكم
«تسببيه» • تسبیب غیر معيب •

لا يعيب الحكم ان يحيل في ايراد اقوال شاهد الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت
متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

١ - من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان
الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

٢ - ان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف
المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم
عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى
قاضي الموضوع وفي حدود سلطته التقديرية .

٣ - ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم ،
وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من
الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها
وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها
اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

٤ - من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بأن تورد في حكمها من اقوال الشهود

إلا ما تقيم عليه قضاءها ، كما لا تلتزم بمقابلة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت السائغة التى اوردها الحكم .

٥ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى أى دور من ادوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع وكان الحكم قد استند الى اعتراف الطاعن بالتحقيقات والتفت عن انكاره بالجلسة ، فان ما يدعيه الطاعن من تناقض بين التعويل على اعترافه وبين الالتفات عن انكاره لا يكون له محل .

٦ - من المقرر ان علاقة السببية مسالة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا او نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه فى ذلك على اسباب تؤدى اليه ، وان محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الدفاع الى ما طلبه من مناقشة الطبيب الشرعى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء وكان الاهمال فى علاج المجنى عليها أو التراخى فيه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية ما لم يثبت انه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .

٧ - لا يثريب على المحكمة ان هى التفتت عن دعوة كبير الاطباء الشرعيين لتحقيق دفاع الطاعن المبني على انقطاع رابطة السببية للاهمال فى علاج المجنى عليها مادام انه غير منتج فى نفى التهمة عنه على ما سلف بيانه ، ويكون النعى على الحكم بقاله الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب فى غير محله .

٨ - من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى ايراد اقوال شاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الاصرار وذلك بأن بيت النية على قتلها وأعد لذلك آلة حادة (مطواه) وما أن ظفر بها

حتى انهال عليها طعنا بها في اجزاء جسمها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتها . واحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة خمسة عشر عاما .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه دلى على ثبوت نية القتل بما لا يوغرها ، وأغفل الرد على دفاعه باستحالة تصوير الشهود للواقعة أنه كان يعدو ناحية المجنى عليها أو طلبا للفرار وذلك لبتر ساقه اليمنى وهو الدفاع الذى لم تعن المحكمة بتحقيقه ، وعول على ما أورده من اقرار للطاعن وأثبت في موضع آخر انه يلتفت عن انكاره ، ورفض بتبذير غير سائق طلب ندب كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته في العلاقة بين ما وجد من صديد وبين الجرح الاستكشافى والتداخل الجراحى كما استند الى اقوال الشاهد دون أن يورد مؤداها اكتفاء بالاحالة في شأنها الى اقوال شاهد آخر ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه ساق في بيان واقعة الدعوى ان الطاعن امسك بالمجنى عليها وطرحها ارضا ثم طعنها بمطواة « قرن غزال » عدة طعنات في ظهرها وجسدها قاصدا من ذلك قتلها لخلاف سابق بينه وبينها وزوجها ومحاولتها طرده من السكن الذى يشترك معهما فيه ، وبعد أن اورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، استظهر نية القتل في قوله « وحيث انه عن القصد الجنائى في جريمة القتل العمد فانه يتميز عن القصد العام في سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو قصد القتل اى أن يقصد الجانى من ارتكاب الفعل ازهاق

روح المجنى عليه وهو ثابت ومتوافق في حق المتهم وذلك من استعمال آلة حادة قاتلة بطبيعتها مطواة قرن غزال انهال بها طعنا عدة مرات في مواضع متعددة من جسد المجنى عليها خاصة في الظهر ومؤخرة العنق وقد بلغت شدة الطعن حدا نفذ معه الطعن الى التجويف البريتوني فمزقه مما اودى بحياة المجنى عليها الامر الذي يدل على ثبوت نية ازهاق الروح لدى المتهم» لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان ما استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها في مجموع ما اوردته على السياق المتقدم هو استخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن ، فانه لا محل للنعي على الحكم في هذا الصدد لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم ، وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بأن تورد في حكمها من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها ، كما لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت السائغة التي اوردتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيان واقعة الدعوى او في تحصيل اقوال الشهود ان الطاعن كان يعدو ناحية المجنى عليها او طلبا للفرار ، بل اثبت على لسان الشاهد ان الطاعن كان يحاول ان يفر من مكان الحادث مسرعا ، فان دفاع الطاعن الموضوعي

باستحالة حدوث واقعة عدو الطاعن تجاه المجنى عليها أو الفرار - التي نسبها الى الشهود ولم يوردها الحكم - لا يستأهل من المحكمة تحقيقا ، ولا يستوجب ردا ، ويكون ما يثيره الطاعن في خصوصه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل ووزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من ادوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى أطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وكان الحكم قد استند الى اعتراف الطاعن بالتحقيقات والتفت عن انكاره بالجلسة ، فان ما يدعيه الطاعن من تناقض بين التعويل على اعترافه وبين الالتفات عن انكاره لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بانتفاء علاقة السببية بين اعتداء الطاعن على المجنى عليها وبين وفاتها ولطلب استدعاء كبير الاطباء الشرعيين ورد عليهما في قوله : ان المحكمة وثقت واطمأنت الى توافر علاقة السببية بين اعتداء المتهم المتمثل في الطعنات المتعددة التي وجهها بالآلة الحادة الى جسد المجنى عليها بالظهر وأسفل مؤخرة العنق وبشدة بلغت حدا نفذت معه الطعنة الى التجويف البريتونى فمزقته وبين وفاة المجنى عليها وذلك مما جاء بتقرير الصفة التشريحية خاصا بوصف اصابات المجنى عليها وأن وفاة اصابية حدثت نتيجة تلك الاصابات الطعنية الموصوفة بالمنطقة القطنية لاسفل الظهر نظرا لنفاذها وما أحدثته من تمزق بالبرتون ونزيف داخلى وما تضاعف عنه من حدوث التهاب بريتونى وامتصاص توكسيماى وكان الثابت من تقرير الصفة التشريحية ان الوفاة نشأت عن تلك الاصابات ومن ثم فان اهمال العلاج أو التدخل الجراحى أو حدوث مضاعفات تؤدى الى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الاصابة والوفاة وهى النتيجة المباشرة التى قصد اليها المتهم حين طعن المجنى عليها عمدا بغية قتلها بما يضحى معه هذا الدفع ولا سند له ويصبح طلب مناقشة الطبيب الشرعى لا مبرر له لعدم جدواه وهو ما يؤدى الى ما خلص اليه الحكم من توافر علاقة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليها ، ويسوغ رفض طلب مناقشة

كبير الاطباء الشرعيين فى خصوص العلاقة بين وجود الصديد وبين الجرح الاستكشافى والتدخل الجراحى ، وكان من المقرر ان علاقة السببية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه فى ذلك على اسباب تؤدى اليه ، وان محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الدفاع الى ما طلبه من مناقشة الطبيب الشرعى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء وكان الاهمال فى علاج المجنى عليها او التراخى فيه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية ما لم يثبت انه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ، فانه لا تثريب على المحكمة ان هى التفتت عن دعوة كبير الاطباء الشرعيين لتحقيق دفاع الطاعن المبني على انقطاع رابطة السببية للاهمال فى علاج المجنى عليها مادام انه غير منتج فى نفي التهمة عنه على ما سلف بيانه ، ويكون النعى على الحكم قاله الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى ايراد اقوال شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، فانه لا ضير على الحكم اذ احال فى بيان مؤدى شهادة..... الى ما اورده من اقوال الشاهد..... مادام الطاعن لا يدعى اختلافا بين هاتين الشهادتين ويكون نعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيئا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس
المحكمة محمود بهى الدين عبد الله وسرى صيام .

(١٨٧)

الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إختلاس أموال اميرية • موظفون عموميون • قانون «تفسير» • ظروف
مشددة • نقض «حالات الطعن» • الخطأ فى القانون» •

مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات ؟

مدلول عبارة الأمين على الودائع . عدم إنصرافه الا لمن كان من طبيعة عمله حفظ المال
العام . وسلم اليه على هذا الاساس . لا من سلم المال اليه بصفة وقتية .

معاقبة الطاعن بالعقوبة المغلظة المقررة بالمادة ١١٢ عقوبات باعتباره من الأمناء
على الودائع . خلافاً لما أثبتته الحكم . خطأ فى القانون .

(٢) اختلاس أموال اميرية • عقوبة «العقوبة المبررة» • ظروف مخففة • نقض
«المصلحة فى الطعن» •

التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة اختلاس أموال اميرية من الأمين على الودائع المؤتمنة
بالمادة ١/١١٢ عقوبات رغم استعمال المادة ١٧ منه . لا يعتبر عقوبة مبررة لتهمة
الاختلاس المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة . أساس ذلك ؟

١ - لما كان مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل
موظف او مستخدم عمومى ومن فى حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩
مكررا من ذات القانون يختلس ما لا تحت يده متى كان قد وجد فى حيازته
بسبب وظيفته ، فاذا كان الجانى من الامناء على الودائع وسلم اليه المال بهذه
الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من
المادة ١١٢ سالفه البيان وكان مدلول عبارة الامين على الودائع لا ينصرف

إلا لمن كان من طبيعة عمله حفظ المال العام وأن يسلم اليه المال على هذا الاساس فلا ينصرف الى من كان تسليم المال اليه بصفة وقتية كالمكلف بنقله فحسب ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان اثبت ما مؤداه أن الطاعن كان يعمل رئيسا لقسم المحركات بشركة النيل العامة لنقل البضائع وأن وظيفته الاصلية لم تكن حفظ الودائع وأنه تسلم قطع الغيار التي اختلسها بسبب وظيفته آنفة البيان قد خلص الى اعتباره من الامناء على الودائع وعاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات . فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - لا محل - في خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقضى بها - وعلى السجن ثلاث سنوات - تدخل في العقوبة المقررة لجناية الاختلاس المجردة من أى ظرف مشدد والمنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١١٢ آنفة البيان ، ذلك لان المحكمة - مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الادنى للعقوبة الذي يجيزه نص الفقرة الثانية من المادة آنفة الذكر ، وهو ما يشعر انها وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى ادنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الامر الذي يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : - بصفته موظفا عاما رئيس قسم المحركات بشركة احدى وحدات القطاع العام (اختلس مالا عاما مسلما اليه بسبب وظيفته بأن اختلس قطع غيار السيارات المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ١٦٥٤ جنيها و ١٩٠ مليما والمملوكة لجهة عمله السالفة البيان حالة كونه من الامناء على الودائع ومسلمة اليه بهذه الصفة . واحالته الى محكمة جنايات امن الدولة بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢ / ١ - أ ، ١١٨ ، ١١٨ مكرراً ١١٩ ب من ١١٩ مكرراً هـ من قانون العقوبات بمعاقبته

بالسجن لمدة ثلاث سنوات ويعزله من وظيفته وتغريمه ١٠٨٥ جنيها و ١٠٤ مليما وبنشر منطوق الحكم على نفقته في صحيفتى الاهرام والاخبار مرة واحدة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ اعتبر الواقعة المسندة اليه جناية اختلاس منطبقة على نص الفقرة الثانية ا من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وقضى فيها بسجنه لمدة ثلاث سنوات بعد تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته باعتبار أنه من الامناء على الودائع ، قد اخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأنه ليس من الامناء على الودائع وأن الواقعة المسندة اليه كما حصلها الحكم لا تشكل الا جناية الاختلاس المجردة من أى ظرف مشدد المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن الطاعن يعمل بشركة رئيسا لقسم المحركات ولان اصلاح المحركات والاعطال الجسيمة كانت تتم فى هذا القسم فانه كان يتسلم قطع الغيار اللازمة من مخازن الورش المركزية وفى حالة عدم توافرها فى هذه المخازن فانه كان يتسلمها من مخازن الشركة بفرع القاهرة لا يداعها مخازن الورش المركزية لتكون فى متناول قسم المحركات ، وأنه بفحص أعمال الطاعن عن المدة من أول يوليو سنة ١٩٨١ حتى آخر مارس سنة ١٩٨٢ ثبت أنه كان قد تسلم من مخازن الشركة بفرع القاهرة قطع غيار قيمتها ٨٠٤ مليما و ١٠٨٥ جنيها ولم يسلمها الى مخازن الورش المركزية وانما اختلسها لنفسه . وبعد ان اورد الحكم ادلة الثبوت عرض لدفاع الطاعن القائم على أنه ليس من الامناء على الودائع ورد عليه فى قوله «وحيث أنه بخصوص ما أثاره الدفاع بأن المتهم ليس بأمين عهدة فمردود عليه بأن المتهم يعمل رئيسا بقسم المحركات بشركة ومن ثم يعتبر موظفا عاما بالمعنى الواسع المحدد فى المادة ١١٩ من قانون العقوبات وأنه اختلس قطع الغيار الموجودة فى حيازته بسبب وظيفته اذ أنه

اوكل اليه استلام هذه البضاعة من مخازن فرع القاهرة بقصد توصيلها الى مخازن الورش المركزية الا أنه وهو الامين عليها تصرف فيها تصرف المالك ولم يتم بتوصيلها وهذا يترتب في حقه قيام الظرف المشدد في البند ١ من المادة ١١٢ من قانون العقوبات باعتباره من الامناء على الودائع ومن ثم يضحى هذا الدفاع على غير سند من واقع او قانون مستوجب الرفض «لما كان ذلك، وكان مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف او مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكررا من ذات القانون يختلس مالا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته، فاذا كان الجاني من الامناء على الودائع وسلم اليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفه البيان وكان مدلول لفظ الامين على الودائع لا ينصرف إلا لمن كان من طبيعة عمله حفظ المال العام وأن وسلم اليه المال على هذا الأساس فلا ينصرف الى من كان تسليم المال اليه بصفة وقتية كالمكلف بنقله فحسب، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت ما مؤداه أن الطاعن كان يعمل رئيسا لقسم المحركات بشركة النيل العامة لنقل البضائع وأن وظيفته الاصلية لم تكن حفظ الودائع وأنه تسلم قطع الغيار التي اختلسها بسبب وظيفته أنفة البيان قد خلص الى اعتباره من الامناء على الودائع وعاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات. فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. لما كان ذلك، وكان لا محل - في خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار ان العقوبة المقضى بها - وهي السجن ثلاث سنوات - تدخل في العقوبة المقررة لجناية الاختلاس المجردة من أى ظرف مشدد والمنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١١٢ أنفة البيان، ذلك لان المحكمة - مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات - قد التزمت الحد الادنى للعقوبة الذي يجيزه نص الفقرة الثانية من المادة أنفة الذكر، وهو ما يشعر أنها وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى ادنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الامر الذي يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني. لما كان ما تقدم، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن.

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين . ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ، محمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة . محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وفتحي خليفة .

(١٨٨)

الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) دستور ، قانون إلغاؤه ، الألغاء الضمني للقانون ،

الدستور هو القانون الوضعى الأسمى صاحب الصدارة . على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه . مؤدى ذلك ؟

إيراد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة الى سن تشريع أدنى . وجوب أعمال النص من يوم العمل به واعتبار الحكم المخالف له منسوخا ضمنا بقوة الدستور .

(٢) دستور «تفسيره» ، تفتيش «تفتيش المساكن» ، «التفتيش باذن» ، تلبس . للمساكن حرمة . عدم جواز دخولها او تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا للقانون . عدم استثناء حالة التلبس من ذلك . أساس ذلك ومؤداه ؟ النص فى المادة ٤٤ من الدستور على صون حرمة المسكن وحظر دخوله او تفتيشه إلا بأمر قضائى مسبب وفقا للقانون . قابل للأعمال بذاته .

(٣) دستور ، قانون «الغاؤه» ، مأمور الضبط القضائى ، تلبس ، تفتيش «تفتيش المساكن» ، «التفتيش بدون إذن» ،

تحويل المادة ٤٧ اجراءات مأمور الضبط القضائى حق تفتيش منزل المتهم فى حالة التلبس . دون استصدار أمر قضائى مسبب . بالمخالفة لحكم المادة ٤٤ من الدستور . أثره ؟

(٤) اثبات «بوجه عام» ،

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

(٥) رشوة ، جريمة «أركانها» ، حكم «تسبيبه» ، تسبیب معيب ، موظفون

عموميون ،

إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أدائه . ركن فى جريمة عرض الرشوة . وجوب إثباته بما يتحسم به أمره . اعراض الحكم المطعون فيه عن الرد على دفاع الطاعن بعدم إختصاص الموظف بالعمل . يعيبه .

١ - لما كان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى ، صاحب الصدارة ، فإن على مادونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها ، يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور ، فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة الى سن تشريع أدنى ، لزم أعمال هذا النص في يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه .

٢ - لما كان الدستور قد نص في المادة ٤٤ منه على ان «المساكن حرمة فلا يجوز دخولها او تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون» وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصصه او يقيد مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكنته ، ولذلك حرص الدستور على تأكيد حظر انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله او بتفتيشه مالم يصدر أمر قضائي مسبب دون ان يستثنى من ذلك حالة التلبس التي لا تجيز - وفقا لنص المادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد . يؤكد ذلك ان مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس في حكمها ، غير ان هذا الاستثناء قد أسقط في المشروع النهائي لهذا المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة على عدم استثناء حالة التلبس في الضمانين اللذين أوردهما أى صدور أمر قضائي

وأن يكون مسببا - فلا يسوغ القول باستثناء حالة التلبس في حكم هذين الضمانين قياسا على اخراجها من حكمهما في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، لأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أن القياس محظور لصراحة نص المادة ٤٤ سالفه البيان ووضوح دلالة . ولا يغير من ذلك عبارة «وفقا لأحكام القانون» التي وردت في نهاية تلك المادة بعد ايرادها الضمانين المشار اليهما ، لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض الشارع العادي في اطلاق حالة التلبس من قيدهما ، والقول بغير ذلك يفضي الى اهدار ضمانين وضعهما الشارع الدستوري وتعليق اعمالها على ارادة الشارع القانوني وهو مالا يفيد نص المادة ٤٤ من الدستور ، وانما تشير عبارة «وفقا لأحكام القانون» الى الاحالة الى القانون العادي في تحديد الجرائم التي يجوز فيها صدور الامر بتفتيش المساكن وبيان كيفية صدوره وتسببه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التفتيش لما كان ذلك ، فان ما قضى به الدستور في المادة ٤٤ منه من صون حرمة المسكن واطلاق حظر دخوله او تفتيشه الا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون ، يكون حكما قابلا للاعمال بذاته ، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن «كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا ومع ذلك يجوز الغاؤها او تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور» لا ينصرف حكمها بداهة الا الى التشريع الذي لم يعتبر ملغيا او معدلا بقوة نفاذه الدستور ذاته ، بغير حاجة الى تدخل من الشارع .

٣ - لما كان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية او جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق ، يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على النحو سالف البيان ، فان حكم المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية يعتبر منسوخا ضمنا بقوة الدستور نفسه منذ العمل بأحكامه دون تريبص صدور قانون أدنى ، ويكون دخول المسكن او تفتيشه بأمر قضائي مسبب لا مندوحة عنه منذ ذلك التاريخ . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا يبين منها ان تفتيش

مسكن الطاعن كان بناء على اذن تفتيش مسبب ، وكان الحكم قد عول فى قضائه بادانة الطاعن - من بين ماعول عليه - على الدليل المستمد من ذلك التفتيش دون ان يرد على ما اثاره الطاعن فى شأن بطلانه مع انه لو صح لما جاز الاستناد اليه كدليل فى الدعوى ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يبطله .

٤ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، بحيث ان سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى أنتهت اليه المحكمة .

٥ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن اثار فى دفاعه ان الموظف الذى قبل بعرض الرشوة عليه غير مختص بختم تصاريح العمل وأن الخاتم ليس فى عهده ، وكان من المقرر ان اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب اليه أدائه ، أيا كان نصيبه فيه ، ركن فى جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات مما يتعين اثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه ، فان الحكم المطعون فيه ان لم يعرض البتة لما اثاره الطاعن فى دفاع فى هذا الشأن ، يكون معيبا بما يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض رشوه على موظف عام للاخلال بواجب من واجبات وظيفته بأن عرض على الباحث بقسم تصاريح العمل بمصلحة الامن العام مبلغ خمسمائه جنيه على سبيل الرشوة مقابل ختم عدد قدمه اليه من تصاريح العمل بخاتم الجهة التى يعمل بها دون اتباع الاجراءات المقررة قانونا لاستخراجها ولكن الموظف العام لم يقبل الرشوة منه . واحالته الى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته

بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه ألف جنيه وبمصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة عرض الرشوة قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يعرض للدفع ببطلان تفتيش مسكنه لحصوله بغير اذن من النيابة اذ أن حالة التلبس لا تبرر تفتيش المساكن لمخالفة ذلك لحكم المادة ٤٤ من الدستور ، كما أن الطاعن أثار فى دفاعه أن الموظف المبلغ لا يختص بختم تصاريح العمل وأن الأختام ليست فى عهده الا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يبين مدى اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب اليه أدائه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله «ان أبلغ العقيد رئيس قسم التصاريح بأن المتهمين و ... (الطاعن) عرضا عليه مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل الرشوة مقابل ختم عدد من تصاريح العمل بخاتم جهة عمله دون اتباع الاجراءات القانونية لاستخراج هذه التصاريح وطلب منه العقيد مسايرتهما فى هذا الغرض والتظاهر بالقبول وختم عدد من التصاريح وتم الحصول على اذن النيابة العامة والمحكمة بضبط الواقعة بمنزل المتهم الأول وقت عرض الرشوة مقابل تسليم تصاريح العمل وتم ضبط مستندات ونماذج مماثلة بمسكن المتهم الثانى (الطاعن) . ويبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن دفع ببطلان تفتيش مسكنه لحصوله بغير اذن من النيابة العامة ، كما يبين فى مدونات الحكم المطعون فيه ان العقيد رئيس قسم مكافحة جرائم الأموال العامة بعد ان ضبط الواقعة والمتهم الآخر بمسكنه انتقل الى مسكن الطاعن وأجرى ضبطه وتفتيش مسكنه حيث عثر بالمسكن على مستندات ونماذج مماثلة لتلك التى ضبطت مع المتهم الآخر . لما كان ذلك ، وكان الدستور هو القانون الوضعى الأسمى ، صاحب الصدارة ، فإن على مادونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام احكام الدستور واهدار ما

سواها ، يستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور ، فاذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة الى سن تشريع أدنى ، لزم اعمال هذا النص فى يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له فى هذه الحالة قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان الدستور قد نص فى المادة ٤٤ منه على أن «المساكن حرمة فلا يجوز دخولها او تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون» وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصصه او يقيدده مما مؤداه أن هذا النص الدستورى يستلزم فى جميع احوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائى المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التى تنبثق من الحرية الشخصية التى تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذى يأوى اليه وهو موضع سره وسكنته ، ولذلك حرص الدستور على تأكيد حظر انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله او بتفتيشه مالم يصدر أمر قضائى مسبب دون أن يستثنى فى ذلك حالة التلبس التى لا تجيز - وفقا لنص المادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد . يؤكد ذلك ان مشروع لجنة الحريات التى شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس فى حكمها ، غير ان هذا الاستثناء قد أسقط فى المشروع النهائى لهذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالى حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤٤ فى الدستور واضح الدلالة على عدم استثناء حالة التلبس فى الضمانين اللذين أوردهما أى صدور أمر قضائى وأن يكون الأمر مسببا - فلا يسوغ القول باستثناء حالة التلبس فى حكم هذين الضمانين قياسا على اخراجها من حكمهما فى حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، لأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أن القياس محظور لصراحة نص المادة ٤٤ سالفه البيان ووضوح دلالته . ولا يغير من ذلك عبارة «وفقا لأحكام القانون» التى وردت فى نهاية تلك المادة بعد ايرادها الضمانين المشار اليهما ، لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض الشارع العادى فى اطلاق حالة التلبس من قيدهما ، والقول بغير ذلك يفضى الى اهدار ضمانين وضعهما الشارع

الدستورى وتعليق اعمالهما على ارادة الشارع القانونى وهو مالا يفيد نص المادة ٤٤ فى الدستور ، وانما تشير عبارة «وفقا لأحكام القانون» الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الجرائم التى يجوز فيها صدور الأمر بتفتيش المساكن وبيان كيفية صدوره وتسببيه الى غير ذلك من الاجراءات التى يتم بها هذا التفتيش لما كان ذلك ، فان ما قضى به الدستور فى المادة ٤٤ منه من صون حرمة المسكن واطلاق حظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون ، يكون حكما قابلا للأعمال بذاته ، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن «كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظرا ومع ذلك يجوز الغاؤها او تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور» لا ينصرف حكمها بداهة إلا الى التشريع الذى لم يعتبر ملغيا او معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بخير حاجة الى تدخل من الشارع . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائى الحق فى اجراء تفتيش مسكن المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق ، يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على النحو سالف البيان ، فان حكم المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية يعتبر منسوخا ضمنا بقوة الدستور نفسه منذ العمل بأحكامه دون تربص صدور قانون أدنى ، ويكون دخول المسكن أو تفتيشه بأمر قضائى مسبب اجراء لا مندوحة عنه منذ ذلك التاريخ . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا يبين منها أن تفتيش مسكن الطاعن كان بناء على اذن تفتيش مسبب ، وكان الحكم قد عول فى قضائه بادانة الطاعن - من بين ما عول عليه - على الدليل المستمد من ذلك التفتيش دون أن يرد على ما أثاره الطاعن فى شأن بطلانه مع أنه لو صح لما جاز الاستناد اليه كدليل فى الدعوى ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه . ولا يمنع من ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى ، اذ الأدلة فى المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا ، بحيث اذ سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة .

وفضلاً عما تقدم ، فإنه لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أثار في دفاعه أن الموظف الذي قبل بعرض الرشوة عليه غير مختص بختم تصاريح العمل وأن الخاتم ليس في عهده ، وكان من المقرر أن اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه ، أيا كان نصيبه فيه ، ركن في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات مما يتعين اثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض البتة لما أثاره الطاعن من دفاع في هذا الشأن ، يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة لهذا السبب أيضاً ، دون حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور كمال انور . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عوض جادو ، محمد نبيل رياض ، عبد الوهاب الخياط وصلاح عطية .

(١٨٩)

الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٤ القضائية

(١) محكمة النقض «نظرها موضوع الدعوى» ، وصف التهمة « رشوة » جريمة
« أركانها » ، قصد جنائي « قانون » « تفسيره » ،

جريمة عرض الوساطة في رشوة موظفين عموميين . مايلزم لقيامها ؟

إنصراف قصد المتهم إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه دون أن ينصرف قصده إلى الاتصال
بالطرف الآخر المزمع إرشائه . ينتفى مع الركن المعنوي لجريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً
عقوبات .

(٢) رشوة « جريمة » « أركانها » « قانون » « تفسيره » ،

الركن المادي لجريمة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة
الحصول على حكم أو قرار . ماهيته ؟

المقصود بلفظ النفوذ ؟

مثال في جريمة نصب .

١ - لقيام لجريمة عرض الوساطة في رشوة موظفين عموميين إلا إذا
كان عرض الوساطة أو قبولها انما في جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمها
وحدد عناصرها ومقوماتها باب الرشوة بقانون العقوبات مادام أن مدلول
النص هو الاحالة بالضرورة - في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد
الأركان التي يلزم تحققها لقيام أية جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٣
وما بعدها من القانون سالف الذكر ، ولهذا فقد لزم لقيام تلك الجريمة أن يأتي
الجاني فعله من المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام

او من فى حكمه ، وبوجود عمل حقيقى او مزعوم او مبنى على اعتقاد خاطئ
لهذا الموظف يراد منه اداؤه او الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب
حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق ذلك ان تكون ارادة الجانى - قد اتجهت فى
الحقيقة وليس بمجرد الزعم - الى اتيان فعل عرض الرشوة او قبول الوساطة
فيها ، ذلك بأنه لو اراد الشارع من التأثيم فى هذه الجريمة الى مجرد الزعم
لعمد الى الاقصاح عن ذلك فى صراحة ، على غرار سنته فى المادة ١٠٤
مكرراً من تأثيمه زعم الموظف ان العمل من اعمال وظيفته وليس يجوز
القياس او التوسع فى التفسير ، لأنه فى مجال التأثيم محظور ، وكان الثابت
ان المتهم لم ينصرف قصده البتة الى الاتصال بالطرف الاخر المزمع ارشائه ،
وانه انما قصد الاستئثار بالمبلغ لنفسه ، بما ينقى معه - فى صورة الدعوى -
الركن المعنوى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من
قانون العقوبات وبالتالي لا يمكن مساءلته استناداً الى تلك المادة .

٢ - عناصر الركن المادى للواقعة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦
مكرراً من قانون العقوبات الخاصة باستعمال نفوذ حقيقى او مزعوم
للحصول او محاولة الحصول على حكم او قرار ، هو التذرع بالنفوذ الحقيقى
او المزعوم الذى يمثل السند الذى يعتمد عليه الجانى فى اخذه او قبوله او
طلبه الوعد او العطية فهو يفعل ذلك نظير وعده لصاحب الحاجة فى ان
يستعمل ذلك النفوذ . كما ان المقصود بلفظ النفوذ هو مايعبر عن كل امكانية
لها التأثير لدى السلطة العامة مما يجعلها تستجب لما هو مطلوب سواء اكان
مرجعها مكانة رياضية او اجتماعية او سياسية وهو أمر يرجع الى وقائع كل
دعوى حسبما يقدره قاضى الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - عرض الوساطة فى رشوة موظفين
عموميين ولم يتعد عمله ذلك العرض وذلك بأن عرض على الوساطة
فى دفع مبلغ ٣٠٠ جنيه لرئيس محكمة المنصورة الكلية للاحوال الشخصية
للولاية على المال ومبلغ ٤٠ جنيه لوكيل نيابتها المختص على سبيل الرشوة

مقابل اصدارهما قرارا لصالحها فى القضية رقم احوال شخصية حالة كونه موظفاً عمومياً عامل بنياية الكلية للاحوال الشخصية . واحالته الى محكمة امن الدولة العليا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب اليه . فطعن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ١٠٧٨ لسنة ٥٢ قضائية) . وهذه المحكمة قضت فى بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة امن الدولة العليا بالمنصورة لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين . والمحكمة الاخيرة - بهيئة اخرى - قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١٠٤ ، ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه الفى جنيه باعتبار ان التهمة المسندة اليه انه ادعى نفوذاً وهمياً فى عرض رشوة على موظفين عموميين دون ان يتصل علمهما بذلك . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) الخ . وبتاريخ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع وعلى النيابة اعلان المتهم والشهود للجلسة المحددة .

المحكمة

حيث ان واقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة مستخلصة من اوراقها وما تم فيها من تحقيقات ومادار بشأنها بجلسات المحاكمة تتحصل فى ان المجنى عليها بصفتها وكيلة عن ابنتها القيمة على والدها المحجور عليه فى القضية رقم كلى احوال شخصية تقدمت بطلب للمحكمة للتصريح لها ببيع فدان من املاكه للانفاق من ثمنه على عرس وتجهيز ابنتها المذكورة ، وخلال الفترة من ١٩٨٠/١٠/٩ حتى ١٩٨١/١/٦ تقابل معها المتهم العامل بنياية

وحيث ان الواقعة على النحو المتقدم قد ثبت صحتها ونسبتها الى المتهم من اقوال المجنى عليها و و وما جاء بتقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالمنصورة فقد شهدت المجنى عليها من انها بصفتها وكيلة عن ابنتها القيمة على والدها المحجور عليه فى القضية رقم كلى احوال شخصية تقدمت بطلب للمحكمة للتصريح لها ببيع فدان من املاكه للانفاق من ثمنة على عرس وتجهيز ابنتها المذكورة واثناء نظر الطلب بالمحكمة تقابل معها المتهم الذى افهمها بأنه موظف بالنيابة وانه على صلة برجال القضاء بالمحكمة وطلب منها مبلغ ٣٠٠ جنيه ثلاثمائة جنيه للسيد رئيس المحكمة المختص بنظر الطلب للموافقة عليه فسلمته المبلغ ، كما طلب منها مبلغ ٤٠ جنيه اربعين جنيها لتوصيله ايضا للسيد وكيل نيابة الاحوال الشخصية للموافقة على ما جاء بتقرير مكتب الخبراء ببيع ١/٤ ربيع فدان فقط واطلعها على صورة فوتوغرافية من قرار سيادته بتلك الموافقة ، فسلمته المبلغ المطلوب ، و اضافت بانها سلمت جزء من المبلغ الاول الى المتهم بمنزل شقيقها .. كما ان المتهم حضر اليها بمسكنها بالقاهرة بصحبة الشاهد حيث حضر واقعة اطلاعها على الصورة الفوتوغرافية من قرار وكيل النيابة ، كما حضر المتهم مرة اخرى الى المسكن ذاته ، ولغيايها عنه ، فقد ترك لها خطابا للتعجيل بدفع باقى المبلغ . وشهد انه شاهد المتهم عند حضوره الى منزله لمقابلة شقيقته المجنى عليها وجلس معها ثم رآها تأخذ نقودا من

حقيبتها وتعطيها اليه . كما شهد ان المتهم اصطحبه معه الى منزل المجنى عليها في القاهرة ، ولما تقابلا معها حدثها المتهم وافهمها بصدور حكم لها ببيع اثني عشر قيراطا واطلعها على صورة من قرار ، و اضاف بأن المجنى عليها قابلته بعد ذلك بمدينة المنصورة واستفسرته عن حقيقة تقاضى رئيس المحكمة ووكيل النيابة لرشوة من المتقاضين فنفى لها ذلك وكان في حالة غضب شديد لاقوالها . وتبين من الاطلاع على الخطاب الذى تركه المتهم للمجنى عليها بمنزلها اثناء غيابها انه معنون باسمها ويطلب منها دفع باقى المبلغ بالكامل مع حامل الخطاب . وثبت من تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ان المتهم هو الذى حرر الخطاب سالف الذكر بخطه .

وحيث ان المتهم حضر بجلسة المحاكمة وعدلت المحكمة وصف التهمة في مواجهته الى جريمة النصب المعاقب عليها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، فلاذ بالانكار ، والمحكمة تلتفت عن انكاره وتعتبره سلوكا منه ابتغاء الافلات من العقاب ولاطمئنانها لادلة الثبوت في الدعوى .

وحيث ان المحكمة لا تسير النيابة العامة فيما كانت قد اسبغته من وصف الجنائية على الواقعة من ان المتهم عرض الوساطة في رشوة موظفين عموميين ولم يتعد عمله ذلك العرض المعاقب عليها بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩/١ ، ٢ مكرراً ثانياً ، ١١١/١ من قانون العقوبات ، لانه لقيام لهذه الجريمة الا اذا كان عرض الوساطة او قبولها انما كان في جريمة من جرائم الرشوة التى انتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها باب الرشوة بقانون العقوبات مادام ان مدلول النص هو الاحالة بالضرورة - فى بيان المقصود بالرشوة وفى تحديد الاركان التى يلزم تحققها لقيام اية جريمة منها - الى احكام المادة ١٠٣ ومابعدها من القانون سالف الذكر ، ولهذا فقد لزم لقيام تلك الجريمة ان يأتى الجانى فعلة من المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام او من فى حكمه ، وبوجود عمل حقيقى او مزعوم او مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه ادائه او الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا

العمل ، ويلزم فوق ذلك ان تكون ارادة الجانى - قد اتجهت فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم - الى اتيان فعل عرض الرشوة او قبول الوساطة فيها ، ذلك بأنه لو اراد الشارع من التأثيم فى هذه الجريمة الى مجرد الزعم لعمد الى الافصاح عن ذلك فى صراحة ، على غرار سنته فى المادة ١٠٤ مكرراً من تأثيمه زعم الموظف ان العمل من اعمال وظيفته وليس يجوز القياس او التوسع فى التفسير ، لانه فى مجال التأثيم محذور ، وكان الثابت ان المتهم لم ينصرف قصده البتة الى الاتصال بالطرف الاخر المزمع ارشائه ، وانه انما قصد الاستئثار بالمبلغ لنفسه ، بما ينفى معه - فى صورة الدعوى - الركن المعنوى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات وبالتالي لا يمكن مساءلته استناداً الى تلك المادة . كما ان المحكمة لا تسير محكمة الاعادة فيما اسبغته من وصف جديد على الواقعة المنصوص عليه فى المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات الخاصة باستعمال نفوذ حقيقى او مزعوم للحصول او محاولة الحصول على حكم او قرار ، لان من عناصر الركن المادى لهذه الجريمة هو التذرع بالنفوذ الحقيقى او المزعوم الذى يمثل السند الذى يعتمد عليه الجانى فى اخذه او قبوله او طلبه الوعد او العطية فهو يفعل ذلك نظير وعده لصاحب الحاجة فى ان يستعمل ذلك النفوذ . كما ان المقصود بلفظ النفوذ هو ما يعبر عن كل امكانية لها التأثير لدى السلطة العامة مما يجعلها تستجيب لما هو مطلوب سواء اكان مرجعها مكانة رياضية او اجتماعية او سياسية وهو امر يرجع الى وقائع كل دعوى حسبما يقدره قاضى الموضوع ، وكان يبين مما تقدم ، ان المتهم مجرد عامل بنيابة الكلية للاحوال الشخصية ، وهى وظيفة ليس لها امكانية التأثير لدى رجال القضاء والنيابة بهذه المحكمة مما يجعلها تستجيب لما هو مطلوب من اصدار قرار لصالح المجنى عليها ، لما كان ماتقدم ، فان جريمة استعمال النفوذ الحقيقى او المزعوم المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرراً سالفه الذكر لا تنطبق ايضا على الواقعة الحالية .

وحيث انه بذلك يكون قد وقر فى يقين المحكمة على سبيل القطع والجزم

ان المتهم فى خلال الفترة من ١٩٨٠/١٠/٩ حتى ١٩٨١/١/٦

بدائرة قسم ثان قد توصل الى الاستيلاء على مبلغ ٣٤٠ جنيها ثلاثمائة واربعين جنيها المملوك وكان ذلك بالاحتيال لسلبه منها باستعمال طرق احتيالية من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب، بأن زعم لها بأنه على صلة بالسيد رئيس المحكمة بمحكمة الكلية للاحوال الشخصية ووكيل النيابة بها وطلب منها هذا المبلغ لاعطاء ٣٠٠ جنية ثلاثمائة جنية منه للاول حتى يصدر لها قرارا لصالحها في الطلب المقدم منها في 'قضية رقم كلى احوال شخصية، واربعين جنيها للثاني للموافقة على بيع ربع فدان فقط مستغلا في ذلك صفته كعامل بنيابة الاحوال الشخصية وايد مزاعمة بأن اطلعها على صورة فوتوغرافية من قرار السيد وكيل النيابة بالموافقة على بيع القدر الاخير فانخدعت المجنى عليها وسلمته المبلغ الامر المعاقب عليه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومن ثم يتعين عقابه عملا باحكام هذه المادة واخذا بما هو منصوص عليه في المادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث انه عن المصاريف الجنائية فان المحكمة تلزم بها المحكوم عليه عملا بنص المادة ٣١٣ من القانون ذاته .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ صلاح خاطر، ومحمد عباس مهران، ومسعود السعداوى، وطلعت الاكيابى.

(١٩٠)

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥٥ القضائية

توقف عن ممارسة التجارة . حكم «بياناته»، «بيانات حكم الادانة» .

الحكم بالادانة : وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

عدم بيان الحكم المطعون فيه ماهية النشاط التجارى للطاعن ونوع السلعة التى يتجر فيها حتى يمكن الوقوف على انها من السلع التموينية التى يحظر التوقف فى تجارتها بغير ترخيص . قصور .

من المقرر ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية النشاط التجارى للطاعن ونوع السلعة التى يتجر فيها حتى يمكن الوقوف على انها من السلع التموينية التى يحظر التوقف فى تجارتها بغير ترخيص فانه يكون معيب بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : توقف عن ممارسة نشاطه التجارى على الوجه المعتاد بدون ترخيص من الجهة المختصة . ومحكمة جنح امن الدولة قضت غيابيا بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه ثلاثمائة جنيه والاشهار لمدة مساوية لمدة العقوبة وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . فعارض وقضى فى معارضته بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف .. ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حاضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الامتناع عن ممارسة التجارة بدون ترخيص ، قد شابه قصور فى البيان ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا ، اذ لم يبين نوع السلعة التى يتجر فيها الطاعن وانها من السلع التموينية التى يحظر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها بغير ترخيص من وزارة التموين . مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان البين مما اورده الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه انه قد دان الطاعن عن واقعة توقفه عن نشاطه التجارى اعمالا لحكم المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ٥٢ . ولما كانت المادة ٣ مكرراً من هذا القانون تنص على انه يحظر على اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون او يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين ان يوقفوا العمل فى مصانعهم او يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين . وكان مؤدى ذلك ان مناط التجريم

هو ان يكون التوقف عن الانتاج او الاتجار يتعلق بسلعة تموينية من السلع التي يحددها قرار وزير التموين . وكان من المقرر ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية النشاط التجاري للطاعن ونوع السلعة التي يتجر فيها ، حتى يمكن الوقوف على انها من السلع التموينية التي يحظر التوقف في تجارتها بغير ترخيص ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة، حسن غلاب، محمود البارودى، ومحمد احمد حسن.

(١٩١)

الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ٥٥ القضائية

إجراءات «إجراءات المحاكمة» «تحقيق بمعرفة المحكمة» «محكمة الجنائيات» «الإجراءات أمامها» «دفاع» «الإخلال بحق الدفاع» «ما يوفره» «إثبات شهود» «نقض» «أسباب الطعن» «ما يقبل منها» «اعلان»

المحاكمات الجنائية. قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها. تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود. لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس.

شهود الواقعة. على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم ينكروا فى قائمة شهود الاثبات. وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم. أساس ذلك؟

عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه. على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها. يعيب الحكم. حق المحكمة فى إيداء رأيها فى الشهادة. لا يكون إلا بعد سماعها. علة ذلك؟

لما كانت المحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكنا ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الاخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى، وكان يتعين إجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الاثبات أو يقيم المتهم باعلانهم لانهم لايعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى

يقوم باعلانهم ولان المحكمة هي الملاذ الاخير الذى يتعين ان ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح وكانت واقعة الضبط التى طلب الطاعن سماع شهادة الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة تتعلق بموضوعها فقد كان يتعين على المحكمة أن تسمع شهادتهم أولا ثم تبدى ماتراه فى خصوص هذه الاقوال وذلك الاحتمال أن تجيء شهادتهم التى تسمعها أو يتاح للدفاع مناقشتها بحقيقة قد يتغير بها وجه الراى فى الدعوى . كما أنه لا يصح فى اصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح ولما كان حق الدفاع فى سماع الشهود الذين حددتهم يتعلق بما قد يبدو منه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته واظهارا لوجه الحقيقة فلا يصح مصادرته فى ذلك بدعوى خلو الاوراق مما يفيد أن لشهادتهم تأثيرا فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنائية بأنه وآخر حازا بقصد التعاطى جوهرًا مخدرا «حشيشا» دون أن يكون مرخصا لايهما بذلك بموجب تذكرة طبية أو طبقا لاحكام القانون وأحالتهم الى محكمة الجنائيات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنائيات قضت حضوريا فى عملا بالمواد ١/١ ، ٣٢ ، ١/٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الاول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٢ من القانون الاول مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات . بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه لما اسند اليهما وبمصادرة المخدر والادوات المضبوطة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر (حشيش) بقصد التعاطى فى غير الاحوال المصرح بها

قانوننا . قد شابه عيب في الاجراءات وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه طلب سماع اقوال نائب مأمور المركز ورجال الشرطة السريين الذين كانوا يرافقون شاهد الاثبات عند ضبط المتهم الا أن المحكمة التفتت عن ذلك الطلب وردت عليه ردا غير سائق مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أنهى مرافعته بطلب براءة الطاعن مما اسند اليه واحتياطيا سماع أقوال نائب المأمور ورجال الشرطة السريين الذين تواجدوا اثناء عملية الضبط من معلوماتهم ، غير أن المحكمة التفتت عن اجابة هذا الطلب وردت على ذلك بقولها . «ولا يفوت المحكمة أن تنوه عن أنها في حل من عدم اجابة محامي المتهم - الطاعن - الى طلبه الاحتياطي سماع كل من نائب مأمور المركز ورجال الشرطة السريين الذين أغفلتهم قائمة أدلة الثبوت المقدمة من النيابة العامة مادام لم يتبع أو يسلك السبيل الذي رسمه القانون لاعلانهم وفقا لما تقضى به المادة ٢١٤ مكرراً (٣) من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٠ لما تستبينه من الاوراق وقد خلت مما يفيد أن لشهادتهم تأثيرا في الدعوى لما كان ذلك ، وكان القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في اعلان الشهود الذي يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة جنائيات لم يقصد بذلك الى الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكنا ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الاخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى ، وكان يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات أو يقيم المتهم باعلانهم لانهم لايعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يقوم باعلانهم ولان المحكمة هي الملاذ الاخير الذي يتبعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تثبته في قائمة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها والا انتفت الجدية في المحاكمة

وانغلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق وهو ما تأباه العدالة أشد الالباء .
«لما كان ذلك ، وكانت واقعة الضبط التى طلب الطاعن سماع شهادة الشهود
عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها فقد كان يتعين على
المحكمة أن تسمع شهادتهم أولا ثم تبدى ماتراه فى خصوص هذه الأقوال
وذلك الاحتمال أن تجيء شهادتهم التى تسمعها أو يتاح للدفاع مناقشتها
بحقيقة قد يتغير بها وجه الراى فى الدعوى . كما أنه لا يصح فى أصول
الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح ولما كان حق الدفاع فى سماع
الشهود الذين حددهم يتعلق بما قد يبدونه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع
مناقشته واظهارا لوجه الحقيقة فلا يصح مصادرته فى ذلك بدعوى خلو
الاوراق مما يفيد أن لشهادتهم تأثيرا فى الدعوى . لما كان ما تقدم فان الحكم
المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى
أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين/ محمد عبد الرحيم نافع ، نائب رئيس المحكمة ، ومحمود البارودى ، محمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى .

(١٩٢)

الطعن رقم ٣٩١١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نيابة عامة • نقض «المصلحة فى الطعن» •

حق النيابة العامة فى الطعن فى الحكم ولو كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه . أساس ذلك ؟

(٢) نقض «حالات الطعن» • الخطأ فى القانون • «سلطة محكمة النقض» • عقوبة «وقف تنفيذها» • وقف تنفيذ •

لايجوز أن يضار الطاعن بطعنه .

إلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديداً للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء وقف التنفيذ الذى أمرت به محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو المستأنف وحده . خطأ فى القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيح ذلك الخطأ .

١ - من المقرر أن النيابة العامة - وهى تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص يجيز لها أن تطعن فى الحكم وان لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه .

٢ - من المقرر أنه لايجوز أن يضار الطاعن بطعنه ، وكان إلغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديداً للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون حين الفى وقف تنفيذ عقوبة

الحبس المقضى بها ، لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده ، بأنه : احدث عمدا ب... الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة تقل عن عشرين يوما ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ ، ٢ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح مركز قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ ، واحالة الدعوى المدنية بحالتها الى المحكمة المدنية المختصة . فعارض المحكوم عليه وقضى فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . فاستأنف المحكوم عليه .. ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم اسبوعا واحدا مع الشغل . قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان ما تنعاه النيابة العامة (الطاعة) - على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة الضرب البسيط فقد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بتعديل عقوبة الحبس لمدة اسبوعين مع وقف التنفيذ المقضى بها من محكمة اول درجة - الى الحبس اسبوعا واحدا والغاء وقف التنفيذ مع أن المطعون ضده وحده هو الذى قرر بالاستئناف .

وحيث انه من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم وان لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الاحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان فان مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الاوراق أن محكمة أول درجة قضت بحبس المطعون ضده أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرودة الحكم نهائيا ، فاستأنف المحكوم عليه وحده - دون النيابة العامة هذا الحكم وقضى الحكم المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم المطعون ضده - أسبوعا واحدا مع الشغل ولما كان من المقرر أنه لايجوز أن يضار الطاعن بطعنه ، وكان الغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديدا للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون حين الغى وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها ، لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها في الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس
المحكمة محمود بهى الدين عبد الله وفتحي خليفة .

(١٩٣)

الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥٥ القضائية

اثبات « بوجه عام » ، « شهود » ، حكم « تسببيه » ، « تسبب معيب » ، « نقض » أسباب
الطعن « ما يقبل منها » .

تمييز الشاهد . مناط الأخذ بشهادته . ولو كانت على سبيل الاستدلال . أساس ذلك ؟
الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز . يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على
التمييز للاستيثاق من تحمله الشهادة . قعودها عن ذلك واخذها بشهادته . يعيب الحكم .
تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

لما كانت المادة ٨٢ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية التى
أحالت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، قد جرى نصها على
أنه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلا أن يكون
غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حادثة أو مرض أو لاي سبب آخر مما
مفاده أنه يجب للاخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزاً فان كان غير مميز فلا
تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال اذ لا ينفى عن الاقوال التى يدلى بها
الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، واذ ما كان الطاعن قد طعن على شهادة
الشاهد أنف الذكر بأنه غير مميز لحادثة سنه ، وأن المحكمة قعدت عن تحقيق
قدرته على التمييز أو بحث ادراكه العام استيثاقاً من قدرته تحمل الشهادة
وعولت على شهادته فى قضائها بالادانة ، فان حكمها يكون مشوباً بالفساد
فى الاستدلال ومخالفة القانون ولا يغنى عن ذلك ما اورده الحكم

من أدلة أخرى ، اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة ، أو التعرف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم ، بما يتعين معه اعادة النظر فى كفاية باقى الادلة لدعم الاتهام ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتلها وما أن ظفر بها حتى أطبق بيديه على عنقها وكنم انفاسها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابات والاعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وأحالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ومحكمة جنايات قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٢٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما عما نسب اليه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه عول فى الادانة فيما عول على الدليل المستمد من اقوال الشاهد ومع تمسك الدفاع ببطلان هذا الدليل على اساس ان الشاهد المذكور غير مميز فان الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن الشاهد لا يستطيع التمييز ، وأن الحكم المطعون فيه عول فى قضائه بالادانة - من بين ما عول عليه - على أقوال هذا

الشاهد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٨٢ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية التى احوالت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، قد جرى نصها على أنه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريبا أو صهرا لاحد الخصوم الا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حدائه أو مرض أو لاي سبب اخر ، مما مفاده أنه يجب للاخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزا فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال اذ لا ينفى عن الاقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، واذ ما كان الطاعن قد طعن على شهادة الشاهد أنف الذكر بأنه غير مميز لحدائه سنه ، وأن المحكمة قعدت عن تحقيق قدرته على التمييز أو بحث ادراكه العام استيثاقا من قدرته على تحمل الشهادة وعولت على شهادته فى قضائها بالادانة ، فان حكمها يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون ولا يغنى عن ذلك ما اورده الحكم من أدلة أخرى ، اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة ، أو التعرف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم ، بما يتعين معه اعادة النظر فى كفاية باقى الادلة لدعم الاتهام . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى تقرير أسباب طعنه .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد نجيب صالح، محمد نبيل رياض، عبد الوهاب الخياط، صلاح عطية.

(١٩٤)

الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اثبات «بوجه عام» ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره ، ، حكم
«تسببيه» ، تسبیب غیر معيب ، ،

عدم التزام المحكمة بتتبع اوجه دفاع المتهم والرد عليها رداً صريحاً . كفاية استفادته
من ادلة الثبوت .

(٢) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» ، اثبات «بوجه عام» ، حكم
«تسببيه» ، تسبیب غیر معيب ، ،

اطمئنان المحكمة إلى أقوال شاهد الاثبات . مفاده ؟

(٣) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» ، اثبات «شهود» ، حكم
«تسببيه» ، تسبیب غیر معيب ، ،

وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته موضوعي .
تناقض الشاهد وتضاربه لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض
فيه .

(٤) سرقة «سرقه باكراه» ، جريمة «أركانها» ، قصد جنائي ، محكمة
الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» ، ،

القصد الجنائي في جريمة السرقة . قوامه : علم الجاني وقت ارتكاب الفعل انه يختلس
منقولاً مملوكاً للغير من غير رضائه بنية تملكه .

استخلاص نية السرقة واثبات الارتباط بينها وبين الاكراه . موضوعي . طالما كان
سائفاً .

(٥) جريمة «أركانها» ، باعث ، حكم «تسببيه» ، تسبیب غیر معيب ، ، سرقة
باكراه ، ،

الباعث على الجريمة . ليس ركناً فيها . خطأ الحكم فيه أو إغفاله . لا يعيبه .

(٦) نقض «أسباب الطعن» ما لا يقبل منها، «حكم» ما لا يعيبه في نطاق القليل».

تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجة اليه . لا يعيبه . مادام انه أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية .

١ - من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها استقلالا اذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التى يوردها الحكم وفى عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على انها اطرحته اطمئنانا منها للادلة التى عولت عليها فى الادانة .

٢ - من المقرر ان فى اطمئنان المحكمة الى اقوال شاهد الاثبات ما يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

٣ - وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التى تؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى قاضى الموضوع وان تناقض الشاهد وتضاربه فى اقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الاقوال بما لا تناقض فيه .

٤ - من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل بانه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه ، وكان ما اورده الحكم فى بيانه لواقعه الدعوى وادلتها وما رد به على دفاع الطاعن يكشف عن توفر هذا القصد لديه ، وكان ما اورده الحكم فى مدوناته تتوافق به جنائية السرقة باكراه بكافة اركانها كما هى معرفة به فى القانون ، وكان استخلاص نية السرقة من الافعال التى قارفها الطاعن على النحو السالف بيانه وكذا الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام استخلصها مما ينتجها فان ما يجادل به الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٥ - من المقرر ان الباعث على الجرائم ليس ركنا فيها ومن ثم فلا يقدح فى سلامه الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله جملة .

٦ - من المقرر انه لا يعيب الحكم تزيده ، فيما لم يكن فى حاجة اليه مادام انه قد أقام قضاءه - على اسباب صحيحة كافية بذاتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - وآخرين - بانهم سرقوا مبلغ النقود وسائر المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة ل..... بطريق الاكراه والتهديد الواقعين عليه بان انزلوه من السيارة التى كانوا يستقلونها معه وانهاالوا عليه ضربا بعصى بعد ان اوقعوه ارضا فحدثت به الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية الابتدائية فشلت بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسائل من التهديد والاكراه من سرقة ما سلف بيانه . واحالتهم الى محكمة جنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة السرقة بالاكراه قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك انه لم يعن بدفاع الطاعن القائم على التضارب بين موعد افتتاح محضر الضبط وموعد دخول المجنى عليه المستشفى وسبق الثانى على الاول وعلى تناقض اقوال المجنى عليه فى محضر الضبط وتحقيقات النيابة بخصوص لون السيارة ايرادا له وردا عليه ، كما ان تردد المحكمة بين بواعث ثلاث للمتهمين على ارتكاب الحادث ينبىء عن عدم اطمئنانها لتوافر نية السرقة لدى المتهمين ومن بينهم الطاعن . مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما يتبى الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان

الحكم المطعون فيه قد اورد واقعة الدعوى بما مجمله ان احد المتهمين قد ذهب الى المجنى عليه ببلدته زاعما له انه رسول تاجر من بلدة اخرى اليه يطلبه لعقد صفقة تجارية معه فأخذ مبلغا من النقود وسارا معا حيث استوقف من حضر اليه سيارة ركباها وآخرون بقية المتهمين ومن بينهم الطاعن وتظاهر من ركب السيارة بعدم معرفتهم لبعضهم البعض، وما ان اتت السيارة مكانا موحشا حتى اوقفوها وجذبوا المجنى عليه خارجها وطرحوه ارضا واوسعوه ضربا بالايدي والعصى واستولوا على حافظة نقوده وبطاقته وساعته، وما ان رأوا ضوء سيارة قادمة حتى تركوه مسرعين الى سياراتهم وانطلقوا بها حيث اقتسموا ما ظفروا به من مال، بينما سار المجنى عليه متحاملا على نفسه الى ان صادف سيارة اقلته الى مركز الشرطة حيث ابلغ عن الحادث، فكشف رجال الشرطة عن الجناة وتوالى ضبطهم واعترافهم - عدا اولهم - وردوا للمجنى عليه نقوده وارشد احدهم عن مكان اخفاء بطاقته، وقد اورد الحكم على ثبوت الواقعة بهذه الصورة في حق المتهمين ادله استمدتها من اقوال المجنى عليه وقائد السيارة وصبيه، وما قرره المتهمون جميعا عدا اولهم وما اورده التقرير الطبي من اصابات بالمجنى عليه، واورد الحكم اقوال الطاعن بالتحقيقات والتي لم ينف فيها انه استقل السيارة مع بقية المتهمين الذين اعتدوا على المجنى عليه وان نصيبه من المبلغ المستولي عليه خمسون جنيها - وان كان قد انكر ذلك بجلسة المحاكمة -، كما اورد الحكم دفاع المتهم القائم على مقولة ان الاعتداء لم يكن بنية السرقة وان المجنى عليه قد تراخى في الابلاغ عن الحادث وان اجراءات الشرطة قد توالى كلما قبض على واحد من المشتبه فيهم واطرحه في قوله «ولا يجدى المتهم القول بانه لم يتواجد بمكان الحادث فقد اقر باقى المتهمين بوجود المتهم معهم، وشهد سائق السيارة - الذي يعرفه من قبل - باشتراكه في الحادث كما لا يجديه الدفع بعدم العلم بالسرقة، فقد اعترف.....

بان..... جاءهم عند كوبرى العسيرات واخبرهم بانه احتال على تاجر معه نقود واستدرجه الى المكان وطلب اليهم ضربه وسلبه نقوده فرفضوا تنفيذ ذلك بجوار الكوبرى لانهم معروفين في المنطقة وكان ان

استقلوا سيارة ابتعدت بهم عن المكان، وعند الامايدة استوقفوا السيارة وتمت سرقة المجنى عليه كرها عنه واعترف بوجود المتهم معهم حالة الاعتداء على المجنى عليه وسلبه نقوده، واعترف بوجود المتهم معهم واستطردوا الى انه اخذ خمسين جنيها من النقود المسروقة، واخيرا خلت الاوراق من ثمة ما يشير الى بطلان اجراءات الاستدلال والتحقيق كما لم يزعم الدفاع ان احدا من الفاعلين اكره على الادلاء باقواله فصدرت منه عن غير طواعية واختيار، لما كان ذلك، وكان من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهه يثيرها استقلالا از الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على انها اطرحته اطمئنانا منها للدلة التي عولت عليها في الادانة. ومن ثم فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه اعراضه عن ايراد دفاع الطاعن القائم على اختلاف ساعة تحرير محضر الضبط عن ساعة دخول المجنى عليه المستشفى وسبق الموعد الاخير للاول، وكذا تناقض ما قرره المجنى عليه في محضر الضبط وما قرره بتحقيقات النيابة بشأن لون السيارة كما انه من المقرر ان في اطمئنان المحكمة الى اقوال شاهد الاثبات ما يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ان وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى قاضى الموضوع وان تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الاقوال بما لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى المطروحة مما يكون معه هذا الوجه من النعى غير سديد. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على علم الطاعن بنية السرقة ورد على دفعه في هذا المنحى. وكان من المقرر ان القصد الجنائى في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل بانه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية تملكه، وكان ما اورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وادلتها وما رد به على دفاع الطاعن يكشف عن توفر هذا القصد لدية، وكان ما اورده الحكم فى مدوناته تتوافر

به جنابة السرقة باكراه بكافة اركانها كما هي معرفة به فى القانون وكان استخلاص نية السرقة من الافعال التى قارفها الطاعن على النحو السالف بيانه وكذا الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام استخلصها مما ينتجها فان ما يجادل به الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان الباعث على الجرائم ليس ركنا فيها ومن ثم فلا يقدح فى سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة ومن ثم يضحى النعى على الحكم تردده فيما تغياه المتهمون من ارتكاب الحادث غير مقبول فضلا عن انه تزيد من المحكمة فى حكمها والمقرر انه لا يعيب الحكم تزيده فيما لم يكن فى حاجة اليه مادام انه قد اقام قضاءه - على اسباب صحيحة كافية بذاتها ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون مستوجب الرفض موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة، حسن غلاب، محمود البارودى ومحمد احمد حسن.

(١٩٥)

الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٥ القضائية

حكم «تصحيحه»، «قانون»، نقض «مايجوز الطعن فيه وما لايجوز»، «محكمة الموضوع «سلطتها»».

الطعن بالنقض قاصر على الاحكام الموضوعية النهائية.

الطعن فى القرارات والاوامر لا يجوز الا بنصر.

صدور امر من المحكمة بالتصحيح فى الحدود المرسومة فى المادة ١٢٢٧. ج. الطعن بالنقض فى هذا الامر لا يجوز.

وظيفة محكمة النقض مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح.

الخطأ المادى فى الحكم. تصحيحه من سلطه محكمة الموضوع أو الطعن فيه بالطرق العادية أو رفع دعوى مبتداه بتصحيح الحكم. الطعن بالنقض فى ذلك. غير جائز.

الاصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائى - الا فى الاحكام الصادرة فى الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى. اما الاوامر والقرارات فلا يجوز الطعن فيها الا بنص خاص. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه اذا وقع خطأ مادى فى حكم أو فى أمر صادر من قاضى التحقيق أو من غرفة الاتهام (قبل الغاء نظامها) - ولم يكن يترتب عليه البطلان، تتولى الهيئة التى أصدرت الحكم أو الامر تصحيح الخطأ ... ويقضى بالتصحيح فى غرفة المشورة بعد سماع اقوال الخصوم ويؤشر بالأمر الذى يصدر على هامش الحكم أو الامر وكانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٦ - قد قررت

حق المحكمة فى تصحيح ما يقع من اخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وأجازت الطعن فى قرار التصحيح - اذا تجاوزت المحكمة حقها فيه - بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذى يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال . ومفاد ما تقدم ، أن المشرع سواء فى قانون الاجراءات الجنائية أو قانون المرافعات قد حرص على اطلاق وصف (الامر) على ما تصدره المحاكم الجنائية أو المدنية تصحيحا للاحكام ، ولئن كان البين من نصوص قانون الاجراءات الجنائية أن المشرع لم يرسم طريقا للطعن فى أوامر التصحيح ، وكان الاصل انه لا يرجع الى أحكام قانون المرافعات - فى المواد الجنائية - الا لتفسير ما غمض من احكام قانون الاجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص ، واذ كان حكم المادة ١٩١ من قانون المرافعات - والمتقدم ذكرها - هو من الاحكام التى لا تتعارض مع أحكام قانون الاجراءات الجنائية وانما تكمل نصا فيه يتمثل فى عدم رسم طريق الطعن فى قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فانه يتعين والحال هذه الرجوع الى هذا الحكم والاخذ بمقتضاه فى الحدود الواردة به . وتلقاء ذلك ، فان المناط فى جواز الطعن فى الاوامر الصادرة من المحاكم الجنائية تصحيحا للاحكام الصادرة منها - وهو تجاوز المحكمة حقها فى تصحيح الاخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين حكم ببراءتهم فى قضية الجنائية رقم بأنه فى خلال الفترة من ١٩ من يوليو سنة ١٩٧٦ الى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١ اولا : بصفته موظفا عاما وكيل قسم حسابات التسوية بالبنك : استولى بغير حق وبنية التملك على أموال مملوكة للجهة التى يعمل بها وذلك بان استولى على مبالغ جملتها ٢٥٠ ر ١١٤ مائه واربعة عشر ومائتى وخمسين الف جنيها وعلى اوامر الصرف والمستندات المبينة وصفا بالتحقيقات والمملوكة للبنك آنف البيان وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتى تزوير واستعمال محررات رسمية ارتباطا لا يقبل التجزئة على النحو المبين

فى التهمة الثانية. ثانيا : بصفته سالفة الذكر ارتكب تزويرا فى محررات رسمية للبنك أنف البيان أثناء تأديته وظيفته بطريقه تغيير الحقيقة وذلك بأن أثبت خلاف الحقيقة بأوامر صرف هذه المبالغ المبينة بالتحقيقات أن المتهمين من الثانى الى الخامس يستحقون صرفها على انها قيمة تأمين سبق لهم سداده للبنك على نمة تنفيذ مقاولات له واجبة الرد لهم لتمام التنفيذ رغم أن أيا منهم لم يسبق له التعامل مع البنك واثبت ايضا على خلاف الحقيقة باستثمارات تفريغات الحسابات تحت التسوية واستثمارات حسابات هيئة التأمينات الاجتماعية لدى البنك المبينة بالتحقيقات أن المبالغ التى استولى عليها منصرفه للمتهمين المذكورين كمعاشات ومكافآت ومستحقات ادخار رغم عدم استحقاقهم لها واستعمال المحررات المزورة سالفة البيان مع علمه بتزويرها فى التوصل الى الاستيلاء على تلك المبالغ. وطلبت احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة ومحكمة جنايات امن الدولة العليا بالقاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٦ ، ١١٣/١ ، ٢ ، ١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكرراً/هـ ، ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ / ٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة خمسة عشر سنة وتغريمه مبلغ ٢٦٠ر١١٤ (مائة واربعة عشر الفا ومائتان وستين جنيها والزامه برد مبلغ اربعة وثمانية الفا ومائة وعشرة جنيها وعزله من وظيفته عما اسند اليه فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدولها برقم (٦٦٨٢ لسنة ٥٣ ق) ومحكمة النقض بجلسة..... قضت بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وبتاريخ اصدرت محكمة جنايات امن الدولة العليا بالقاهرة أمرا بتصحيح قيمة المبلغ المقضى برده الى مبلغ ٩٤٢٦٠ جنيها بدلا من ٨٤١١٠ جنيها .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان البين من الاطلاع على الاوراق انه بتاريخ ١١/٩/١٩٨٤ - عرضت نيابة وسط القاهرة الكلية. ملف القضية رقم سنة

..... جنايات (٤٤ سنة ١٩٨٢ كلى وسط) على الدائرة المختصة بمحكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة - للنظر فى تصحيح ما جاء بمنطوق حكمها الصادر فى تلك الجناية بجلسة الثامن والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٨٢ بالنسبة للمبلغ المحكوم برده - لخطأ حسابى وقع فى بيانه . وبتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٨٥ - أصدرت المحكمة أمرها المطعون فيه بتصحيح هذا الخطأ (يجعل المبلغ المقضى برده هو ٩٤٢٦٠ جنيها بدلا من ٨٤١١٠ جنيها) . فطعنت النيابة العامة فى هذا الامر بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٥ وأودعت مذكرة بأسباب طعنها فى اليوم ذاته . تنعى فيها على الامر المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال .

وحيث ان المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، اذ نصت على أن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها - الطعن أمام محكمة النقض فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنع وذلك فى الاحوال الاتية : ١ و ٢ و ٣ ، فقد قصرت حق الطعن بالنقض على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنع ، مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائى - الا فى الاحكام الصادرة فى الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى . اما الاوامر والقرارات فلا يجوز الطعن فيها الا بنص خاص . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه اذا وقع خطأ مادى فى حكم أو فى أمر صادر من قاضى التحقيق أو من غرفة الاتهام (قبل الغاء نظامها) - ولم يكن يترتب عليه البطلان ، تتولى الهيئة التى أصدرت الحكم أو الامر تصحيح الخطأ ويقضى بالتصحيح فى غرفة المشورة بعد سماع اقوال الخصوم ويؤشر بالامر الذى يصدر على هامش الحكم أو الامر وكانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٨ - قد قررت حق المحكمة فى تصحيح ما يقع من اخطاء ماديه بحثه كتابية أو حسابية

بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وأجازت الطعن في قرار التصحيح - إذا تجاوزت المحكمة حقها فيه - بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال . ومقاد ما تقدم ، أن المشرع سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو قانون المرافعات قد حرص على إطلاق وصف (الامر) على ما تصدره المحاكم الجنائية أو المدنية تصحيحا للأحكام ، ولئن كان البين من نصوص قانون الاجراءات الجنائية أن المشرع لم يرسم طريقا للطعن في أوامر التصحيح ، وكان الاصل انه لا يرجع الى أحكام قانون المرافعات - في المواد الجنائية - الا لتفسير ما غمض من احكام قانون الاجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص ، واذ كان حكم المادة ١٩١ من قانون المرافعات - المتقدم ذكرها - هو من الاحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الاجراءات الجنائية وانما تكمل نصا فيه يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فانه يتعين والحال هذه الرجوع الى هذا الحكم والاختصاص بمقتضاه في الحدود الواردة به وتلقاء ذلك ، فان المناط في جواز الطعن في الاوامر الصادرة من المحاكم الجنائية تصحيحا للأحكام الصادرة منها - وهو تجاوز المحكمة حقها في تصحيح الإخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية . لما كان ذلك ، وكان البين من القرار المطعون فيه ان المحكمة التي أصدرته قد أجرت تصحيحا حسابيا تداركت به خطأ ماديا وقع في منطوق حكمها بتصحيح المبلغ المقضى برده بما لا يباعد بين المنطوق الخاطيء والمصحح الا بقدر تدارك خطأ الحساب الذي تختص المحكمة باجرائه . وكانت النيابة الطاعنة ، لا تدعى أن ما أجرته المحكمة بقرارها قد جاوز حد مفهوم التصحيح ، فان طعننا عليه بطريق النقض يكون غير جائز بما يتعين معه القضاء بذلك .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى نواب رئيس المحكمة ومحمود بهى الدين عبدالله .

(١٩٦)

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٥٥ القضائية

قانون «تفسيره» ، إجراءات «إجراءات المحاكمة» ، محكمة استئنافية ، الإجراءات امامها ، معارضة «نظرها والحكم فيها» ، محكمة أول درجة ، نقض «حالات الطعن» ، الخطأ فى القانون ،

وجوب إعادة القضايا المنظورة أمام محكمة الجنب المستأنفة التى لم يفصل فيها عند العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . إذا طلب المتهم ذلك . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون يوجب النقض والاعادة لمحكمة أول درجة . اساس ذلك ؟

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به اعتباراً من ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٣ - والذي صدر الحكم المطعون فيه فى ظله قد نصت على أن «يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات المعدله بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ النص الاتى تقبل المعارضه فى الأحكام الغيابية الصادرة فى المخالفات والجنب ، وذلك من المتهم أو من المسئول عن الحقوق المدنية وذلك فى ظرف العشرة ايام التالية لاعلانه بالحكم الغيابى خلاف ميعاد المسافة القانونية ونصت المادة الثانية من القانون ذاته على ان «تحال القضايا المنظورة امام دوائر الجنب المستأنفة التى لم يفصل فيها الى محكمة أول درجة للفصل فيها اذا طلب المتهم ذلك ...» وكان الطاعن قد طلب الى محكمة الجنب المستأنفة اعادة القضية الى محكمة أول درجة فلم تجبه الى طلبه وفصلت فى موضوع

الاستئناف، فإن حكمها يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه وإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف التربة الزراعية على النحو المبين بالمحضر دون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابة بالمواد ١٠٧ ، ١٠٧ مكرراً، ١٠٧ مكرراً ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح القناطر قضت غيابيا في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨١ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وغرامه مائتي جنيه وطرده من الارض ان كان مستأجراً وكفالة عشرين جنيهها لوقف التنفيذ . عارض وقضى في معارضته في ١٢ من يناير سنة ١٩٨٢ بعدم قبول المعارضة . استأنفت النيابة العامة وقيد استئنافها برقم ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا اعتباريا في ٨ من يونيه سنة ١٩٨٣ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وجعل الغرامة مبلغ عشرة جنيهات . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته الاستئنافية في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف المعارض فيه الى حبس المتهم ستة اشهر مع الشغل . فطعن . الاستاذ / بصفه وكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه ان دانه بجريمة تجريف أرض زراعية قد خالف القانون ، ذلك بأنه لم يجبه الى طلبه إعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها اعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ مما يعيبه ويستوجب نقضه .

من حيث ان الطاعن قد دين بجريمة تجريف أرض زراعية قضى غيابيا بحبسه سنة مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه فعارض وقضى بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٨٢ بعدم جواز المعارضة، فاستأنف، وقضى بتاريخ ٨ من يونيه سنة ١٩٨٣ حضوريا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف، فعارض، وقضى بتعديل الحكم المستأنف الى حبسه ستة شهور مع الشغل مما مفاده الغاء الحكم الصادر فى المعارضة الابتدائية القاضى بعدم جوازها . لما كان ذلك، وكانت المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به اعتبارا من ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٣ - والذي صدر الحكم المطعون فيه فى ظله قد نصت على أن «يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ النص الاتى : تقبل المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى المخالفات والجنح، وذلك من المتهم أو من المسئول عن الحقوق المدنية وذلك فى ظرف العشرة ايام التالية لاعلانه بالحكم الغيابى خلاف ميعاد المسافة القانونية....» ونصت المادة الثانية من القانون ذاته على ان «تحال القضايا المنظورة امام دوائر الجنح المستأنفة التى لم يفصل فيها الى محكمة اول درجة للفصل فيها اذا طلب المتهم ذلك.....» وكان الطاعن قد طلب الى محكمة الجنح المستأنفة اعادة القضية الى محكمة اول درجة فلم تجبه الى طلبه وفصلت فى موضوع الاستئناف، فان حكمها يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها دون الحاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم حسين رضوان ، نائب رئيس المحكمة ، ومحمد معدوح سالم ، نائب رئيس المحكمة ، محمد رفيق البسطويسى ، نائب رئيس المحكمة ، ومحمد بهى الدين عبدالله .

(١٩٧)

الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٥ القضائية

ضرب «ضرب أفضى إلى موت» ، رابطة السببية ، مسئولية جنائية ، حكم
«تسببيه» ، تسبب معيب ،

مرض المجنى عليه من الأمور الثانوية التى لا تقطع رابطة السببية .
ترتيب الحكم على مجرد مرض المجنى عليه . انقطاع رابطة السببية بين فعل الاعتداء –
والوفاة دون استظهار اثر الاعتداء على ما إنتابه من إجهاد وانفعال مهدا وعجلا بالوفاة .
قصور .

من المقرر ان الجانى فى جريمة الضرب أو احداث جرح عمدا يكون مسئولا
عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن
طريق غير مباشر مالم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية
بين فعله وبين النتيجة ، وان مرض المجنى عليه انما هو من الامور الثانوية
التي لا تقطع هذه الرابطة ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من تقرير الصفة
التشريحية ان الانفعال والمجهود النفسى قد مهدا وعجلا باصابته بنوبة قلبية
اودت بحياته ، وكان الحكم قد رتب على مجرد اصابة المجنى عليه بمرض
انقطاع رابطة السببية بين فعل الضرب والوفاة دون ان يستظهر اثر الاعتداء
على ما انتابه من اجهاد وانفعال مهدا وعجلا بالوفاة ، فانه يكون فضلا عن
قصوره فى التسبب قد اخطأ فى القانون بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ضرب عمدا بأن دفعه بيديه فأسقطه أرضا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى المرفق والتي نشأ عنها انفعال نفسانى ومجهود عضلى مما ساهم مع حالته المرضية بالقلب الامر الذى مهد وعجل بظهور النوبة القلبية والتي أودت الى وفاته ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب افضى الى الموت . واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا فى ببراءته مما اسند اليه .

فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة الضرب المفضى الى الموت قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بانه عول فى قضائه بانقطاع رابطة السببية بين الضرب والوفاة على ما حصله من تقرير الصفة التشريحية من أن حالة المجنى عليه المرضية هى التى مهدت وعجلت بوفاته ، ولم يلق بالا الى ما ورد فى التقرير من أن ما صاحب واقعة الاعتداء على المجنى عليه من انفعال ومجهود عضلى أدى الى تنبيه قلبه المعتل والقاء عبء اضافى عليه مما مهد وعجل باصابته بنوبة قلبية أدت الى وفاته وهو ما تتوافر به رابطة السببية بين الضرب والوفاة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل الواقعة كما صورتها النيابة العامة فى قوله بحيث ان النيابة العامة قدمت المتهم للمحاكمة بتهمة انه ضرب عمدا المجنى عليه بأن دفعه بيديه فأسقطه أرضا فأحدث به الإصابات التى أدت الى وفاته وذلك على سند مما شهدت به ابنة المجنى عليه من أنها اثناء جلوسها مع والدها بمسكنه حيث كان الباب مفتوحا حضرت زوجة المتهم وحدثت بينهما مشادة كلامية فخرج والدها على اثر

ذلك محاولاً تهدئة الموقف وانتهاء المشادة بمعاقبة المتهم على فعل زوجته حتى دفع والدها بيديه فأسقطه أرضاً حيث توفي في الحال بمكان سقوطه ثم حصل الحكم تقرير الصفة التشريحية في قوله، وثبت من تقرير الطب الشرعي أنه قد تبين من فحص جثة المجنى عليه وجود جرحين سطحيين صغيرين أمام صيوان الآن يجوز حدوثهما من جسم صلب له حافة رفيعة كالإظافر كما تبين وجود سحجات احتكاكية بالطرفين السفليين حدثت من المصادمة بجسم صلب راض خشن مثل السقوط على الأرض وجميع هذه الإصابات بسيطة وليس لها دخل في الوفاة وأنه اتضح من فحص الأحشاء الداخلية وجود حالة مرضية مزمنة بقلب المجنى عليه... وهذه الحالة المرضية تعرض المذكور حال حياته لحصول نوبات قلبية حادة... وحدثها يكون إما ذاتياً دون أي مؤثرات خارجية بسبب الحالة المرضية وحدها أو بسبب مؤثرات خارجية كالانفعال النفساني والمجهود النفساني وانتهى التقرير إلى أن المؤثرات الأخيرة هي التي مهدت وعجلت بظهور النوبة القلبية التي حصلت للمجنى عليه وأدت إلى وفاته ثم انتهى إلى القضاء ببراءة المطعون ضده استناداً إلى قوله « متى كان ذلك وكان التقرير الطبي الشرعي جاء قاطعاً في أن حالة المجنى عليه المرضية ذاتها أو المؤثرات الخارجية لا دخل للمتهم بها هي التي عجلت بوفاته ومن ثم انقطعت رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة » لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الجاني في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر مالم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة، وأن مرض المجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة، وكان مؤدى ما حصله الحكم من تقرير الصفة التشريحية أن الانفعال والمجهود النفساني قد مهدا وعجلا بإصابته بنوبة قلبية أودت بحياته، وكان الحكم قد رتب على مجرد إصابة المجنى عليه بمرض انقطاع رابطة السببية بين فعل الضرب والوفاة دون أن يستظهر أثر الاعتداء على ما انتابه من إجهاد وانفعال مهدا وعجلا بالوفاة، فإنه يكون فضلاً عن قصوره في التسبب قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه وإعادة.

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

رئاسة السيد المستشار / الدكتور كمال انور ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح ، وعوض جادو ، ومحمد نبيل رياض ، وعبد الوهاب الخياط .

(١٩٨)

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إثبات «شهود» ، محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» ، ضرب أفضى إلى موت .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده . إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(٢) إثبات «بوجه عام» ، دفع «الدفع بتلفيق التهمة» ،

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب رداً صريحاً .

(٣) ضرب أفضى إلى موت ، محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» ، إثبات «بوجه عام» ، «شهود» ،

سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . إطمئنانها إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم إطمئنانها لذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر . سائغ .

(٤) إثبات «شهود» ، حكم «بيانات التسبيب» ،

عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفي . كفاية القضاء بالإدانة رداً عليها .

(٥) ضرب أفضى إلى موت . إثبات «خبرة» ، دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ، «مالا يوفره» ،

دفاع المتهم بأن حالة المجنى عليه الصحية لم تكن تسمح له بالتحدث بتعقل . يتضمن طلب دعوة الطبيب الشرعي لسؤاله بشأن تلك الواقعة . عدم التعويل على الدليل المستمد من أقوال المجنى عليه في الحكم بالإدانة . ينحصر معه الالتزام بإجابة هذا الطلب .

(٦) قتل عمد • قصد جنائي • سبق اصرار • شروع •

تميز جرائم القتل والشروع فيه بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح . استعمال الطاعن سلاح من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل . لا يفيد سوى تعدد ارتكاب الفعل المادي .
مثال لعدم توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار في تهمة قتل عمد مقترنة بتهمة الشروع فيه .

١ - من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

٢ - ان الدفع بتلفيق التهمة وبشيوعها هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اوردها .

٣ - من المقرر ان تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الادلة وإطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة إلى الادلة ذاتها في حق متهم آخر .

٤ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالاشارة الى اقوالهم مادامت لم تستند اليها . وان قضاءها بالادانة لادلة الثبوت التي اوردها دلالة على انها لم تطمئن الى اقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها .

٥ - ان دفاع المتهم من ان حالة المجنى عليه القتل الصحية لم تكن تسمح له بالتحدث بتعقل والادلاء باقواله بمحضر الشرطة وهو دفاع يتضمن دعوة

اهل الخبرة - الطبيب الشرعى - لسؤاله بشأن تلك الواقعة ، الا انه لما كانت المحكمة لم تعول على هذا الدليل فى ادانة المتهم ولم تشر اليه فى مدونات حكمها . ومن ثم فانه ينحسر عنها الالتزام باجابة هذا الطلب .

٦ - من المقرر ان جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هى انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية ، وانه لايكفى لتوافر تلك النية لدى المتهم من استعماله سلاحا من شأنه احداث القتل واطلاقه على المجنى عليه فى مقتل ، اذ ان ذلك لايفيد سوى مجرد تعمد المتهم ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة المجنى عليه فى مقتل وهو مالا يكفى بذاته لثبوت نية القتل مالم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانى بايراد الالة والمظاهر الخارجية التى تدل على القصد الخاص وتكشف عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده - وآخر حكم ببراءته - بانهما : قتلا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك بأن صمما على قتله واعدوا لذلك سلاحين ناريين (بندقية ومسدسا) وتوجها الى مكان تواجدده بحقله وما ان ظفرا به حتي ضربه الاول بعصا على راسه ثم اعقبه الثانى بعيار نارى من بندقيته المرخص له بحملها قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين اخريين هما انهما فى الزمان والمكان سالفى النكر شرعا فى قتل و عمدا مع سبق الاصرار بان صمما على قتلها فاطلقا عليهما اعيره نارية من سلاحيهما قاصدين قتلها وخاب اثر الجريمة لسبب لادخل لارائتهما فيه هو عدم احكام التصويب ومداركة المجنى عليهما بالعلاج . واحالتهما الى محكمة جنائيات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى كل من ارملة المجنى عليه الاول عن نفسها وبصفتها وصية على ولدها ووالدة المجنى عليه الثانى وبصفتها وصية

عليه والمجنى عليه الثالث مدنيا قبل المتهمين متضامنين الاولى بمبلغ خمسمائة جنيه وكل من الثانية والثالث بمبلغ ٢٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى بمبلغ مائتين واحد وخمسين جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ١/٤٦ ، ٢/٢٢٤ من قانون العقوبات اولا : - بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما اسند اليه والزامه بان يدفع لورثة المرحوم وهم نجله وزوجته مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . وبأن يدفع لـ بصفتها وصية على ابنها مبلغ ٢٥١ جنيه - على سبيل التعويض المؤقت . ثانيا : - برفض الدعوى المدنية المقامة من فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ٢٥٥٨ لسنة ٥٢ قضائية) . وبتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة جنايات شبين الكوم للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى والزم المطعون ضدهم والمدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماه . والمحكمة الاخيرة - بهيئة اخرى - قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما اسند اليه وبرفض الدعويين المدنيتين . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . كما طعن الاستاذ المحامي نيابة عن المدعية بالحقوق المدنية الاولى والاستاذ المحامي نيابة عن المدعية بالحقوق المدنية الثانية الخ . وبجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٥ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ لنظر الموضوع وعلى النيابة اعلان المتهم والشهود للجلسة المحددة .

المحكمة

وحيث ان واقعة الدعوى - حسبما استقرت في يقين المحكمة - مستخلصة من اوراقها وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسات المحاكمة

تخلص فى ان محضر محكمة تلا الجزئية انتقل بتاريخ
 ١٩٨٠/١٢/١٨ الى ناحية سماليج التابعة لمركز شرطة تلا صاحبة
 الشرطين و من نقطة شرطة زنارة و شيخ خفراء ناحية
 سماليج لتنفيذ امر قاضى محكمة تلا بتنفيذ حكم محكمة شبين الكوم الدائرة
 الخامسة اصلاح زراعى مستأنف فى القضية رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٧٩ والصادر
 لصالح (والدة المتهم) ضد و و (من افراد اسرة
 المجنى عليهم) حيث تقابل معهم وافهمهم بمأموريته وانه بصدد تسليم
 الارض الى الموكل من والدته فى الاستلام ، الا ان المحكوم ضده الاخير
 عارض فى تسليم الارض مستشكلا فى تنفيذ الحكم لاختلاف حدودها عن
 تلك الواردة بهذا الحكم ، فطلب منهم المحضر الانتقال الى مكان الارض
 لمعاينتها على الطبيعة قبل قبول الاشكال خاصة وانه الاشكال الثانى ، وهناك
 حدثت مشادة كلامية بين بعض افراد المجموعتين ، مجموعة الصادر
 لصالحها الحكم ومجموعة الصادر ضدهم الحكم حول تعيين تلك الحدود قام
 على اثرها المتهم - شيخ بلد الناحية - باطلاق عيار نادى من بندقيته
 المرخصة التى كان يحملها صوب المجنى عليه فاصابه فى يسار صدره
 ولم يقصد من ذلك قتلا ، ولكن الاصابة ادت الى وفاته . ثم لاذ بالفرار بعيدا
 عن مسرح الواقعة حاملا سلاحه المستعمل فى الحادث بيد ان اهل المجنى عليه
 الحاضرين تتبعوا اثره للامساك به وانتزاع سلاحه فاطلق عليهم اعية نارية
 من ذلك السلاح قاصدا اصابته من يحاول اللحاق به حتى يحول بينهم وبين
 الامساك به فحدثت اصابة بساقه والتى اعجزته عن اعماله الشخصية مدة
 لا تزيد على عشرين يوما . وقد ادعت - زوجة المتوفى - عن نفسها
 وبصفتها وصية على ابنها القاصر قبل المتهم بمبلغ خمسمائة جنيه على
 سبيل التعويض المؤقت . كما ادعت بصفتها وصية على ابنها
 القاصر قبل ذات المتهم بمبلغ مائتين وواحد وخمسين جنيها على سبيل
 التعويض المؤقت كذلك ادعى قبله مدنيا بمبلغ مائتين وواحد وخمسين
 جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

وحيث ان الواقعة على النحو المتقدم قد ثبتت صحتها ونسبتها الى المتهم من اقوال و و و و
 ومما جاء بتقرير الصف التشريحية الموقع على جثة المجنى عليه
 والتقرير الطبى الموقع على المجنى عليه فقد شهد محضر محكمة
 تلا الجزئية انه انتقل يوم ١٨/١٢/١٩٨٠ الى ناحية سماليج صحبة الشهود
 الثانى والثالث والرابع لتنفيذ امر قاضى محكمة تلا الجزئية بشأن تنفيذ حكم
 محكمة شبين الكوم - الدائرة الخامسة - اصلاح زراعى مستأنف فى القضية
 رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٧٩ والصادر لصالح (والدة المتهم)
 ضد و، وهناك تقابل مع الصادر ضدهم الحكم وافهمهم
 بمأموريته بخصوص تسليم ارض النزاع لـ الموكل عن والدته فى
 الاستلام، فاعترضوا لاختلاف حدود الارض وابدى المحكوم ضده الاخير
 الرغبة فى اقامة اشكال فى تنفيذ الحكم، ونظرا لانه الاشكال الثانى وحتى
 يمكن قبوله، فقد طلب الشاهد منهم الذهاب الى الارض لمعاينة حدودها على
 الطبيعة حيث تقابل مع وبعض افراد اسرة الصادر لصالحها الحكم
 ومنهم المقهم الذى كان يحمل بندقيته المرخصة على ظهره، كما كان قد
 حضر معه الى ارض النزاع بعض افراد اسرة الصادر ضدهم الحكم ومنهم
 المجنى عليه واثناء معاينة حدود الارض حدثت مشادة كلامية بينه
 وبين اصيب خلالها فى عينه وعندما اراد التصدى لمن قام بالاعتداء
 عليه، اعترضه المتهم وصوب بندقيته نحو صدره فاصابه، واذ سقط على
 الارض متألما من اصابته النارية، تركه المتهم محاولا الهرب من مكان
 الحادث الا ان افراد اسرة المجنى عليه المتواجدين بالمكان تتبعوا اثره
 محاولين الامساك به وضبط السلاح المستعمل فى الحادث، فاطلق اعيرة نارية
 نحوهم محاولا اصابة من ييغى اللحاق به فحدثت اصابة بساقه.
 واضاف الشاهد بانه علم باسم المتهم شيخ خفراء ناحية سماليج
 الذى كان يرافقه وقت المعاينة وشهد و و بمضمون اقوال
 الشاهد السابق واضاف الشاهد الاخير انه اخبر هؤلاء الشهود باسم المتهم
 الذى اطلق العيار النارى من بندقيته المرخصة على المجنى عليه

وشهد بأنه شاهد الواقعة على النحو الذى جاء باقوال الشاهد الاول ،
وان المتهم هو الذى احدث اصابه المجنى عليه المتوفى ، وان
اخبره بان هذا المتهم الذى احدث اصابته . كما شهد بانه اذ عاد من
مدرسته ، فقد علم بمأمورية المحضر - الشاهد الاول - فاسرع الى مكان
ارض النزاع حيث شاهد المجنى عليه ساقطا على الارض والمتهم
يحاول ، الفرار ، فاقتفى اثره مع بعض افراد اسرته للامساك به وبسلاحه الا
ان المتهم اطلق عليه عيارا ناريا من بندقيته فاصابه فى قدمه حتى يحول
بينه وبين الامساك به . واورى تقرير الصفة التشريحية الموقع على جثة
المجنى عليه انه وجد بها جرح نارى مستدير الشكل ومتسحج
للحوافى بقطر ٢ سم بالجانب الايسر من الصدر مقابل الخط الابطى الاوسط
الايسر فى المسافة الضلعية الحادية عشر ولا يوجد حوله علامات لقرب اطلاق
(فتحة دخول لمقذوف عيار نارى مفرد) - وجرحين ناريين متجاورين
حوافيهما مشرئمة ومقلوبة للخارج ابعادهما ٢ x ٣ سم ، ١ x ١.٥ سم
والمسافة بينهما نحو ٣ سم يقعان بيمين الظهر مقابل الضلع الثانى عشر
وعلى يمين الخط المنصف للظهر بنحو ٥ سم (فتحتى خروج لمقذوف مفرد
عيار نارى واحد) وانه باجراء الصفة التشريحية تبين ان المقذوف النارى
النافذ من جرح الدخول الموصوف بالجانب الايسر من الصدر قد اخترق
التجويف الباطنى من المسافة الضلعية الحادية عشر اليسرى وحدث تهتكاً
نارياً بالقطب العلوى من الكلية اليسرى وكسرا نفقيا مستعرضا الوضع
مشطوفا دخولا من الجهة اليسرى بقطر نحو ١.٥ سم بالفقرة القطنية مع
اندفاع الفتات الى الجهة اليمنى وتهتكاً بالحبل الشوكى والكلية اليمنى ثم
نفذ من خلال جرحى الخروج الموصوفين بيمين الظهر محدثا كسرا بالضلع
الثانى عشر الايمن كما وجد نزفا دمويا بعضه متجلط بالتجويف البطنى يقدر
بنحو لترين ونصف مع انسكابات دموية تتخلل الانسجة الرخوة على طول
مساره . وان الاصابة الموصوفة بالصدر والبطن حيوية حديثة ونارية حدثت
من عيار نارى واحد معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعه او عياره لعدم
استقراره بالجسم وقد اصابه فى اتجاه اساسى فى الوضع الطبيعى القائم

للجسم من اليسار الى اليمين مع انحراف قليل من الامام للخلف وفي مستوى افقى تقريبا وان مسافة الاطلاق قد تصل الى عدة امتار وتعزى الوفاة الى اصابته بالعيار النارى وما احدثته من كسور بالعمود الفقرى وتهتك بالحبل الشوكى والكليتين وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة . كما اثبت التقرير الطبى الموقع على المجنى عليه انه مصاب بجرح من عيار نارى له فتحة دخول قطرها حوالى ١ سم بالجهة الوحشية (الخارجية) لمفصل الكاحل الايسر ولا توجد فتحة خروج وانه شفى بدون عاهة .

وحيث ان محامى المدعيتين بالحقوق المدنية شرحوا وقائع الدعوى وطلبوا توقيع اقصى عقوبة على المتهم باعتبار ان الواقعة قتل عمد مع سبق الاصرار مقتربة بجناية شروع فى قتل عمد مع سبق الاصرار وبالزامه بالتعويض المدنى المؤقت المطلوب .

وحيث ان المتهم نفى ما اسند اليه ، وابدى الدفاع عنه دفاعا مؤداه انه كان بعيدا عن مكان الحادث وقت وقوعه بشهادة شاهديه الذين استشهد بهما بالتحقيقات وان التهمة ملفقة من الشاهد الرابع شيخ خفراء الناحية لوجود نزاع سابق بينه وبين المتهم كما دفع بشيوع التهمة وبكذب اقوال الشهود بدلالة القضاء ببراءة المتهم والذى ادانه نفس الشهود باحداث اصابة القتل فى وجهه وازضاف الدفاع بان حالة هذا المجنى عليه الصحية لم تكن تسمح له بالتكلم بتعقل وبالتالي عدم التعويل على اقواله بمحضر سؤاله المحرر بمعرفة الرقيب اول بمركز شرطة تلا .

وحيث ان المحكمة لا تعول على انكار المتهم اذ قصد منه الافلات من توقيع العقاب عليه بعد ان تحقق للمحكمة بما لا يدع مجالا لاي شك من احداثه لاصابة المجنى عليه التى اودت بحياته ولاصابة المجنى عليه استنادا لاقوال الشهود السابق سردها والتى تأخذ بها المحكمة لاطمئنانها اليها خاصة وانها تأيدت بتقرير الصفة التشريحية الذى توقع على الاول وبالتقرير الطبى الذى توقع على الثانى ، لما هو مقرر ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه

اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها . كما ان المحكمة تلتفت عن دفاع المتهم بشأن تلفيق التهمة وشيوعها بعد ان اجمع الشهود المتقدم نكرهم على انه هو المحدث لاصابة المجنى عليه التي اودت بحياته ولاصابة المجنى عليه ، هذا فضلا عن ان الدفع بتلفيق التهمة وبشيوعها هو من الدفوع الموضوعية التي لاتستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اوردها . كما لاينال من صحة اقوال الشهود التي اطمأنت اليها المحكمة بشأن ادانة المتهم المائل ، ان تكون هيئة اخرى قد قضت ببراءة شقيقه - المتهم معه في القضية ذاتها - لعدم اطمئنانها لهذه الاقوال ، لما هو مقرر ان تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الادلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة الى الأدلة ذاتها في حق متهم آخر . كما ان المحكمة تلتفت ايضا عن دفاع المتهم من انه كان بعيدا عن مكان الحادث وعن اقوال شهوده بخصوص هذا الدفاع لعدم اطمئنانها اليه وعدم ثقتها في اقوال شهوده . لما هو مقرر ان لمحكمة الموضوع ان تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لاتثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالاشارة الى اقوالهم مادامت لم تستند اليها . وان قضاءها بالادانة لادلة الثبوت التي اوردها دلالة على انها لم تطمئن الى اقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها . واخيرا فان دفاع المتهم من ان حالة المجنى عليه القتل الصحية لم تكن تسمح له بالتحدث بتعقل والادلاء باقواله بمحضر الشرطة المحرر بمعرفة الرقيب اول وهو دفاع يتضمن دعوة اهل الخبرة - الطبيب الشرعي - لسؤاله بشأن تلك الواقعة ، الا انه لما كانت المحكمة لم تعول على هذا الدليل في ادانة المتهم ولم تشر اليه في مدونات حكمها . ومن ثم فانه ينحسر عنها الالتزام باجابة هذا الطلب .

وحيث ان المحكمة لا تسير النياية العامة فيما اسبغته من وصف القتل العمد مع سبق الاصرار على الواقعة واقترانها بجناية الشروع فى القتل العمد مع سبق الاصرار ، وذلك لعدم توافر نية القتل لدى المتهم لما هو مقرر ان جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية ، وانه لا يكفى لتوافر تلك النية لدى المتهم من استعماله سلاحا من شأنه احداث القتل واطلاقه على المجنى عليه فى مقتل ، اذ ان ذلك لا يفيد سوى مجرد تعمد المتهم ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة المجنى عليه فى مقتل وهو مالا يكفى بذاته لثبوت نية القتل مالم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانى بإيراد الادلة والمظاهر الخارجية التى تدل على القصد الخاص وتكشف عنه . ولئن كان الثابت من اقوال شهود الاثبات ان المتهم اطلق العيار النارى على المجنى عليه..... فاصابه فى مقتل وان اصابته اودت بحياته، كما انه اطلق عيارا ناريا آخر على المجنى عليه..... فاصابه فى قدمه ، الا ان الثابت ايضا ان اطلاقه للعيار النارى الاول حدث اثر المشادة الكلامية التى حدثت بين طرفى الخصومة بخصوص بيان حدود ارض النزاع ، وانه اطلق عيارا ناريا واحدا ولاذ بالفرار وانه لو كان يقصد قتل المجنى عليه لواصل الاعتداء عليه بالسلاح ذاته النارى المحشو بطلقات عديدة صالحة للاطلاق فورا وان لا يتركه الا بعد ان يتحقق من وفاته ، كما ان اصابته العمدية للمجنى عليه الثانى بالسلاح ذاته كان القصد منها الحيلولة بينه وبين الامساك به وبسلاحه اثناء هروبه من مكان الحادث يؤيد ذلك احداث اصابته بقدمه تحقيقا لتلك الرغبة وعدم مواصلة الاعتداء عليه فى اجزاء من جسده على الرغم من قدرته على ذلك بعد سقوطه على الارض . كما ان ظرف سبق الاصرار غير متوافر ايضا فى الدعوى ، اذ ان النزاع السابق على الارض لم يكن هو السبب فى ارتكاب المتهم لجريمته ، بل كانت المشادة الكلامية التى حدثت بين المجتمعين بمكان الارض لتعيين حدودها هو مادفع المتهم اثناء تلك اللحظة الى ارتكابها دون تفكير سابق وروية ، والا كان الاولى به الاعتداء على الطرف الاخر فى دعوى

الأرض وكان أحدهم - وهو - حاضرا بمكان الحادث حينذاك وهو الذي كان يستشكل في تنفيذ الحكم ويعرقل تنفيذه. هذا فضلا عن الاقتران غير ثابت في هذه الدعوى بعد ان ثبت للمحكمة ان الواقعة الاولى ليست قتلًا ومن ثم فلا مجال لأعمال حكم المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عليها.

وحيث انه بذلك يكون قد ثبت يقينا لدى المحكمة ان المتهم في يوم ١٨/١٢/١٩٨٠ بدائرة مركز تلا محافظة المنوفية أولا: - اصاب عمدا المجنى عليه بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية بأن اطلق عليه عيارا ناريا من بنديقيته ولم يقصد من ذلك قتلًا، ولكن الاصابة ادت الى موته. ثانيا: - احدث عمدا بالمجنى عليه. ... الاصابة الموصوفة بالتقرير - الطبي الابتدائي والتي اعجزته عن اعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما. ويتعين عقابه بالمادتين ١/٢٣٦، ١/٢٤٢، ٣ عقوبات مع توقيع عقوبة واحدة عن التهمتين وهي عقوبة الجريمة الاولى باعتبارها الاشد وذلك لوجود ارتباط بين الجريمتين عملا بالمادة ٣٢ عقوبات ونفاذا لحكم المادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية مع الزامه المصاريف الجنائية عملا بالمادة ٣١٣ من القانون ذاته.

وحيث انه بخصوص الدعويين المدنيتين المقامتين من عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها القاصر ومن بصفتها وصية على ابنها القاصر فان الثابت مما تقدم ان خطأ قد ثبت في حق المدعى عليه في الدعويين يتمثل في الاقدام على اصابة المجنى عليها وقد نجم عن هذا الخطأ وبطريق مباشر وفاة الاول واصابة الثاني وبذلك تكون اركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر ورابطة سببية كما هي معرفة في المادة ١٦٣ من القانون المدني قد توافرت في الدعويين ويحق اجابة طلبات المدعين فيهما كتعويض مؤقت فضلا عن المصاريف المدنية شاملة مقابل اتعاب المحاماه عملا بحكم المادة ١/٣٢٠ من قانون الاجراءات.

وحيث انه لما كان الثابت مما سلف ان المحكوم عليه لم يقارف ثمة خطأ قبل ، كما انتفى الاتفاق بينه وبين غيره على ارتكاب الجريمة او التوافق بينهما على ارتكابها ، فان الدعوى المدنية المقامة منه ضده تضحى على غير سند من الواقع والقانون ويحق رفضها مع الزام رافعها بالمصاريف المدنية نفاذا لحكم المادة ٣٢٠ سالفه الذكر .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ جمال الدين منصور، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد عباس مهران، مسعود السعداوى، وطلعت الاكيايى، ومحمود عبد البارى.

(١٩٩)

الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) دفاع الاخلال بحق الدفاع، مايوفره، إجراءات «إجراءات المحاكمة» نقض، «أسباب الطعن» مايقبل منها.

وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات. يستلزم حضوره إجراءات المحاكمة من بدايتها الى نهايتها. عدم تحقق ذلك. اخلال بحق الدفاع. مثال.

(٢) نقض «نطاق الطعن».

نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه. مناطه؟ المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

١ - من المقرر ان الشارع وقد اوجب حضور محام يدافع عن كل متهم بجنايه احيلت الى محكمة الجنايات، كى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا منه بأن الاتهام بجناية امر له خطره، فان هذا الغرض لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من بدايتها الى نهايتها، حتى يكون ملما بما اجرته المحكمة من تحقيق وما اتخذته من اجراءات طوال المحاكمة، ومن ثم فقد تعين ان يتم سماع الشهود ومرافعه النيابة العامة وباقى الخصوم فى وجوده بشخصه او ممثلا بمن يقوم مقامه. وهو مالم يتحقق فى الدعوى الماثلة.

٢ - لما كان الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة الى الطاعن الثانى يتصل بالطاعن الاول وبالمحكوم عليه..... الذى لم يقرر بالطعن، فانه يتعين

كذلك نقض الحكم بالنسبة اليهما وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم : - اولاً : المتهمان الاول والثانى : - بصفتهم موظفين عموميين (متعاقدين مع الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان بعقود عمل تجدد سنوياً) سهلاً للمتهم الرابع الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٢٥ ^{مليم} ر ٦١٦٨٢٤ ^{جنيه} المملوك للهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان بان اعدا بالاتفاق مع المتهم الثالث مستخلصات بقيمة المستحق للمتهم الرابع لدى الهيئة سالفه الذكر وضمنها مبالغ تزيد عن المستحق الفعلى صرفها المتهم المذكور وقد ارتبطت هذه الجناية بجنايتي تزوير واستعمال اوراق رسمية ارتباط لايقبل التجزئة وذلك بان اتفقا مع المتهم الثالث على تحرير مستخلصات من رقم ٧ الى رقم ١٢ بقيمة اعمال المتهم الرابع بمبالغ تزيد عن المستحق الفعلى له مع كونها من صميم وظيفتهما ووقعا على هذه المستخلصات المزورة مع علمهما بذلك وذلك على خلاف الحقيقة ثم استعمل المتهم الاول هذه المستخلصات المزورة مع علمه بتزويرها بأن ارسلها للمتهم الخامس تمهيدا لارسالها للقطاع المالى مع علمه بتزويرها لصرف قيمتها بغير حق للمتهم الرابع . ثانياً : - المتهمان الثالث والرابع : اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الاول والثانى فى ارتكاب الجريمة السابقة بان اتفقا معهما على ارتكابها وساعدهما المتهم الثالث بأن اعد المستخلصات المزورة موضوع التهمة الاولى وذلك لتسهيل استيلاء المتهم الرابع على مبلغ ٢٥ ^{مليم} ر ٦١٦٨٢٤ ^{جنيه} فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثاً : - المتهمون الخامس والسادس والسابعة : - بصفتهم موظفين (مهندسين بادارة التنفيذ بالهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان) تسببوا - بخطئهم فى الحاق ضرر جسيم باموال الهيئة المذكورة وكان ذلك ناشئاً عن اهمالهم فى أداء وظائفهم واخلالهم بواجباتهم بان لم يراجع المتهم الخامس المستخلصات ارقام من ٧ الى ١٢

المزورة قبل ارسالها للقطاع المالى ووقعت المتهمتان السادسة والسابعة عليها قبل استكمال كافة بنودها واثناء اعدادها بواسطة المتهمين الثلاثة الاول بالمخالفة لقواعد واصول المراجعة الفنية مما مكن المتهمين المذكورين من تزوير بيانات هذه المستخلصات واستيلاء المتهم الرابع بغير حق على قيمتها والحاق ضرر جسيم باموال الهيئة التى يعملون بها على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت احوالتهم الى محكمة جنايات امن الدولة العليا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات امن الدولة العليا بالقاهرة قضت حضوريا فى ٦ من ابريل سنة ١٩٨٥ عملا بالمواد ١١٩/٢، ٤١، ٣، ١/١١٣، ٢، ١/١١٦ مكرراً، ١١٨، ١١٩/ب، ١١٩ مكرر فقرة ١، د، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤ من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعنين بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والزامهما برد مبلغ ٩٤٩٨٤٢٨٤ جنيها اربعمائة وثمانى وعشرون الفا واربعمائة وثمانية وتسعون جنيها واربعة وتسعون قرشا وبتغريمهما مثل هذا المبلغ وذلك على وجه التضامن مع عزل الاول من وظيفته . وبمعاقبة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه خمسمائة جنيه وبرأءة الباقيين مما اسند اليهم . قطعنت الاستاذة المحامية عن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . كما قررت بالطعن على الحكم بطريق النقض عن ذات المحكوم عليه المذكور بحسبانها وكيلة عنه الخ . كما طعن المحكوم عليه الثانى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه ، انه اذ دانه بجريمة الاشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع الطاعن الاول فى تسهيل الاستيلاء على مال مملوك للهيئة العامة لتعاونيات البناء قد شابه اخلال بحق الدفاع ، ذلك ان المحكمة قبلت - فى الجلسة التى سمعت فيها مرافعة المدافع عن المتهم الخامس مستندا ومذكرة من المدافع عن المتهم الثانى رغم ان

الطاعن وباقي الخصوم لم يكونوا ممثلين بعد ، اذ امرت المحكمة بالجلسة السابقة بقفل باب المرافعة بالنسبة اليهم . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان المحكمة بجلسة ١٩٨٥/٣/١٠ وبعد ان استمعت الى مرافعة الدفاع عن الطاعن وباقي المتهمين الحاضرين عدا المتهم الخامس اصدرت قرارها باستمرار المرافعة بالنسبة للمتهم الاخير وحده لليوم التالي (جلسة ١٩٨٥/٣/١١) لسماع مرافعة الدفاع عنه مع قفل باب المرافعة بالنسبة لباقي المتهمين ثم اثبتت المحكمة بمحضر تلك الجلسة الاخيرة حضور المدافع عن المتهم الثانى وتقديمه مستندا ومذكرة قبلتهما المحكمة ثم حجزت الدعوى للحكم دون ان تصرح للطاعن او باقى المتهمين او المدافعين عنهم الاطلاع على ماتقدم بجلسة المرافعة الاخيرة او بمناقشته او التعليق عليه او التعييب على مرافعة الدفاع عن المتهم الخامس التى استمعت اليها المحكمة فى غيبتهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الشارع وقد اوجب حضور محام يدافع عن كل متهم بجناية احيلت الى محكمة الجنايات ، كى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا منه بأن الاتهام بجناية امر له خطره ، فان هذا الغرض لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من بدايتها الى نهايتها ، حتى يكون ملما بما اجرته المحكمة من تحقيق وما اتخذته من اجراءات طوال المحاكمة ، ومن ثم فقد تعين ان يتم سماع الشهود ومرافعة النيابة العامة وباقى الخصوم فى وجوده بشخصه او ممثلاً بمن يقوم مقامه . وهو ما لم يتحقق فى الدعوى الماثلة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة الى الطاعن الثانى يتصل بالطاعن الاول وبالمحكوم عليه الذى لم يقرر بالطعن ، فانه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة اليهما وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد الرحيم تافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن غلاب، محمود البارودي، محمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشري.

(٢٠٠)

الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اختصاص «الاختصاص الولائي» اختصاص محاكم امن الدولة، • اوامر عسكرية • سلاح •

محاكم امن الدولة استثنائية. اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ولو كانت في الاصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها. وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام.

اختصاص محاكم امن الدولة بجرائم السلاح لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بها-اساس ذلك؟.

(٢) نقض «ما يجوز الطعن فيه من الأحكام» • اجراءات • «اجراءات المحاكمة» محكمة الجنايات «نظرها الدعوى والحكم فيها» •

جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص اذا كان منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره. مثال.

قضاء محكمة الجنايات بعدم الاختصاص مع ان القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع. اثره قبول الطعن شكلا ونقض الحكم.

(٣) محكمة النقض اختصاصها «طعن نظر الطعن والحكم فيه» •

اختصاص محكمة النقض بالفصل في موضوع الطعن اذا كان لثاني مرة. شرط ذلك؟

القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحالتها الى النيابة العامة ليس حكما فاصلا في موضوع الدعوى-اثر ذلك؟.

١ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه

ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك القوانين المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو ممن يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الاصيل الذى اطلقتة الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل فى الجرائم كافة - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالى يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت جريمة احراز المطواة قرن الغزال بدون ترخيص ، المسندة الى المطعون ضده والمنصوص عليها فى القانون ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر ، يعاقب عليها بعقوبة الجنحة ، وتشترك فى الاختصاص بنظرها مع القضاء العام ، صاحب الولاية العامة الاصلية محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها فى قانون الطوارئ ، وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة الاولى من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والمادة السابقة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارئ المعدل فى حين ان جريمة الضرب المفضى الى الموت المسندة كذلك الى المطعون ضده ، معاقب عليها بعقوبة الجنائية ، وهى ليست من الجرائم التى تختص محاكم أمن الدولة العليا «طوارئ» بنظرها وبالتالى فان حالة اختصاص هذه المحاكم بها ، لارتباطها بجريمة احراز السلاح الأبيض بدون ترخيص ، لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والتى يجرى نصها على أنه . «اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد ، وكانت احدى تلك الجرائم داخلية فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة «طوارئ» وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلى أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة

الاشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور فى فلكها ، بموجب الاثر القانونى للارتباط . بحسبان ان عقوبة الجريمة الاشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

٢ - لما كان قضاء محكمة جنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها - وما اوردته بأسباب الحكم من أن الاختصاص الفعلى انما هو لمحكمة امن الدولة (طوارئ) - هو فى حقيقته قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره ذلك أن التهمة الاولى المسندة الى المطعون ضده جنائية ضرب أفضى الى موت ، ولا تختص محكمة أمن الدولة طوارئ بنظر الجنايات ومن ثم فستحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها من النيابة العامة ، ومن ثم فان الطعن فى الحكم يكون جائزا . ومستوفيا للشكل المقرر فى القانون . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى ، وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم .

٣ - لما كان لا يكفى سبق الطعن فى الحكم الصادر فى قضية أمام محكمة النقض لكى تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل فى موضوعها اذا حصل الطعن امامها مرة ثانية فى الحكم الصادر فى القضية عينها وقبل هذا الطعن ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان اساسيان أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الاولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك فى المرة الثانية ، وثانيهما ان يكون كلا الحكيمين الذين نقضتهما المحكمة قد فصل فى موضوع الدعوى ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها - وهو ليس حكما فاصلا فى موضوع الدعوى ، فان نقضه لا يكفى لايجاب اختصاص محكمة النقض بالفصل فى موضوع الدعوى ومن ثم يتعين ان يكون مقرونا بالاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المحكوم عليه فى بأنه اولا : - ضرب المجنى عليها عمدا بمطواه اسفل البطن من الجهة اليمنى فأحدث بها اصابتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتها ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب اقضى الى موتها . ثانيا : - أحرز بدون ترخيص سلاحا من الاسلحة البيضاء (مطواة قرن غزال) ، وأمرت باحالاته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى زوج المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ جنية على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا فى ... عملا بالمواد ١/٢٢٦ من قانون العقوبات ١/١ ، ١/٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم واحد الملحق بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات ومصادرة السلاح المضبوط والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مائتان وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدولها برقم (١٢٢٧ لسنة ٥٤ القضائية) . ومحكمة النقض قضت «بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة جنايات شبين الكوم للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى والزم المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية» . ومحكمة جنايات (بهيئة اخرى) قضت فى ١٢ مايو سنة ١٩٨٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بعدم اختصاص المحكمة (جنايات) بنظر الدعوى وباحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه انتهى - بغير حق - الى القول بأن الاختصاص بنظر هذه الدعوى انما ينعقد لمحكمة أمن الدولة طوارئء المشكلة وفق قانون الطوارئء مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه فى يوم ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٢ . أولا : ضرب المجنى عليها عمدا بمطواه اسفل البطن من الجهة اليمنى فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياتها ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موتها . ثانيا : احرز بدون ترخيص سلاحا من الاسلحة البيضاء (مطواه قرن غزال) وطلبت عقابة بالمواد ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات ، ومواد القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . ومحكمة جنابات قضت بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٨٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها ، لما كان ذلك وكان قرار رئيس الجمهورية رقم « ٥٦٠ » لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم « ١ » لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم امن دولة طوارئ ، ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ، وقد خلا كلاهما ، كما خلا أى تشريع آخر ، من النص على افراد محاكم امن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون ما سواها - فى جرائم القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان . وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم امن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الاصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك القوانين المعاقب عليها بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية أو ممن يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البته من اختصاصها الاصيل الذى اطلقتها الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل فى الجرائم كافة - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت جريمة احرار المطواة قرن الغزال بدون ترخيص ، المسندة الى المطعون ضده والمنصوص عليها فى القانون ١٦٥

لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ فى شأن الاسلحة والذخائر ، يعاقب عليها بعقوبة الجنحة ، وتشترك فى الاختصاص بنظرها مع القضاء العام ، صاحب الولاية العامة الاصلية محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها فى قانون الطوارئ ، وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة الاولى من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والمادة السابقة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارئ المعدل فى حين ان جريمة الضرب المفضى الى الموت المسندة كذلك الى المطعون ضده ، معاقب عليها بعقوبة الجنائية ، وهى ليست من الجرائم التى تختص محاكم امن الدولة العليا «طوارئ» بنظرها وبالتالي فان حالة اختصاص هذه المحاكم بها ، لارتباطها بجريمة احراز السلاح الابيض بدون ترخيص ، لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والتى يجرى نصها على أنه . «اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد ، وكانت احدى تلك الجرائم داخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة «طوارئ» وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلى ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور فى فلكها ، بموجب الاثر القانونى للارتباط . بحسبان ان عقوبة الجريمة الاشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، واذا كانت جريمة الضرب المفضى الى الموت سالفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها ، وهى المحكمة الاعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) التى تشترك مع القضاء العام فى الاختصاص بنظر جريمة احراز السلاح الابيض بدون ترخيص المسندة ايضا الى المطعون ضده فانه يتعين ان تتبع الجريمة الاخيرة الاولى فى التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة ، وهو ما يوجب نص المادة ٢٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من احالة الجرائم التى تختص بها محاكم من درجات

مختلفة، الى المحكمة الاعلى درجة، وهى قاعدة عامة واجبة الاتباع فى المحاكمات الجنائية. ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن كذلك على غير سند من القانون. لما كان ذلك. وكان قضاء محكمة جنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها - وما أوردته بأسباب الحكم من أن الاختصاص الفعلى انما هو لمحكمة امن الدولة (طوارىء) - هو فى حقيقته قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره ذلك أن التهمة الاولى المسندة الى المطعون ضده جنائية ضرب أفضى الى موت، ولا تختص محكمة امن الدولة طوارىء بنظر الجنايات ومن ثم فستحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها من النيابة العامة، ومن ثم فإن الطعن فى الحكم يكون جائزا. ومستوفيا للشكل المقرر فى القانون. لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى، وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم. لما كان ذلك وكان لا يكفى سبق الطعن فى الحكم الصادر فى قضية امام محكمة النقض لكى تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل فى موضوعها اذا حصل الطعن امامها مرة ثانية فى الحكم الصادر فى القضية عينها وقبل هذا الطعن، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان اساسيان أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الاولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك فى المرة الثانية، وثانيهما ان يكون كلا الحكمين الذين نقضتهما المحكمة قد فصل فى موضوع الدعوى، وان كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها - وهو ليس حكما فاصلا فى موضوع الدعوى، فان نقضه لا يكفى لايجاب اختصاص محكمة النقض بالفصل فى موضوع الدعوى ومن ثم يتعين ان يكون مقرونا بالاحالة.

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن غلاب، محمود البارودي، محمد احمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى.

(٢٠١)

الطعن رقم ٤٠١٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نيابة عامة • نقض «المصلحة في الطعن والصفة فيه» أسباب الطعن • مالا يقبل منها •

النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون . فهي تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها الطعن في الحكم وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه .

(٢) عقوبة «العقوبة التكميلية» • مصادرة • مواد مخدرة • نقض «حالات الطعن • الخطأ في القانون» • الحكم في الطعن» • المصادرة في حكم المادة ٣٠ عقوبات ما هيها ؟

عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقها ؟

اطلاق لفظ المصادرة بحيث تشمل النقود التي ضبطت ولم تستخدم في الجريمة . خطأ يوجب القضاء بتصحيحه .

١ - ان النيابة العامة في مجال المصلحة او الصفة في الطعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن في الاحكام وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ومن ثم فان مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة .

٢ - لما كانت المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء الغرض منه تمليك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل.... وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنب والمخالفات الا اذ نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشىء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات - المشار اليه - لا توجب سوى القضاء بمصادرة المواد المخدرة ، والنباتات والادوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون استخدمت فى ارتكاب الجريمة . وكان الحكم المطعون فيه قد اورد فى اسبابه انه ضبط مع المحكوم عليه الى جانب المواد المخدرة والادوات المستخدمة فى الجريمة مبلغ ٣٤٠ جنيها فان الحكم اذ اطلق لفظ المصادرة بحيث تشمل ما يوجب القانون القضاء بمصادرته من مواد مخدرة ونباتات وادوات مما يكون قد استخدم فى الجريمة ، وما لا يوجب مصادرته من مضبوطات لم تستخدم فى الجريمة فانه يكون قد جانب التطبيق القانونى السليم . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم قد اقتصر على مخالفة القانون فانه يتعين اعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض القضاء بتصحيحه بقصر عقوبة المصادرة على الجواهر المخدرة والادوات المضبوطة والتي استخدمت فى ارتكاب الجريمة ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما : المتهم الاول : احرز بقصد التعاطى جوهرا مخدرا (حشيشا) بدون تذكره طبية وفى غير الاحوال المصرح بها قانونا . المتهم الثانى : ادار وهيا مكانا (مقهى) لتعاطى المخدرات ، وامرت باحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . ومحكمة جنايات قضت حضوريا فى ٥ من مايو سنة ١٩٨٥ عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٧ ، ١/٤٢ من القانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الاول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المطعون ضده الاول - بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المضبوطات وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدا من اليوم . ثانيا : - ببراءة المطعون ضده الثانى . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضده بجريمة احراز جواهر مخدر (حشيشا) بقصد التعاطى فى غير الاحوال المصرح بها قانونا قد شابه خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بمصادرة المضبوطات مما مفاده استطالة هذه العقوبة الى مبلغ النقود الذى ضبط مع المطعون ضده خلافا لما تقضى به المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان النيابة العامة فى مجال المصلحة او الصفة فى الطعن هى خصم عادل يختص بمركز قانونى خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن فى الاحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ومن ثم فان مصلحتها فى الطعن المائل تكون قائمة ، واذ كان ذلك وكان الطعن قد استوفى شكله المقرر فى القانون فانه يكون مقبولا شكلا .

وحيث ان الدعوى الجنائية اقيمت على المطعون ضده بوصف انه احرز بقصد التعاطى جوهرا مخدرا بدون تذكرة طبية فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . ومحكمة الجنايات قضت بحكمها المطعون فيه بمعاقبة المطعون ضده

بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتفريضة خمسمائة جنيه وبمصادرة المضبوطات وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم . لما كان ذلك وكانت المصادرة فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء الغرض منه تمليك الدولة اشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنىح والمخالفات الا اذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشىء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات - المشار اليه - لا توجب سوى القضاء بمصادرة المواد المخدرة ، والنباتات والادوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون استخدمت فى ارتكاب الجريمة . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المحكوم عليه الى جانب المواد المخدرة والادوات المستخدمة فى الجريمة مبلغ ٣٤٠ جنيها فان الحكم اذ أطلق لفظ المصادرة بحيث تشمل ما يوجب القانون القضاء بمصادرته من مواد مخدرة ونباتات وأدوات مما يكون قد استخدم فى الجريمة ، وما لا يوجب مصادرته من مضبوطات لم تستخدم فى الجريمة فانه يكون قد جانب التطبيق القانونى السليم . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم قد اقتصر على مخالفة القانون فانه يتعين اعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض القضاء بتصحيحه بقصر عقوبة المصادرة على الجواهر المخدرة والادوات المضبوطة والتى استخدمت فى ارتكاب الجريمة

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة ، محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ، محمود بهى الدين عبدالله وفتحى خليفة .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) قانون «تفسيره» ، احداث ، نقض «اسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها ، محكمة الاحداث «تشكيلها» .

عدم ايجاب قانون الاحداث تشكيلاً معيناً فى المحكمة الابتدائية التى تنظر استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الأحداث ولا حضور أى من الاختصاصيين اجراءات المحاكمة .

(٢) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ، ما لا يوفروه ، نقض «اسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها ،

مطالبة المحكمة بالرد على دفاع لم يبد امامها . عدم قبوله .

١ - لما كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الاحداث قد نصت فى فقرتها الاخيرة على ان استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث يرفع امام دائرة تخصص لذلك فى المحكمة الابتدائية ، ولم تشترط تشكيلاً معيناً لها خلاف تشكيلها العادى وكان قانون الاحداث لا يوجب حضور أى من الخبراء الاختصاصيين اجراءات محاكمة الأحداث امام المحكمة الاستئنافية فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٢ - لما كان البادى من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتى التقاضى ان الطاعن لم يثر فى دفاعه شيئاً بشأن اعترافه بالتحقيقات ، وكان من المقرر انه لا يقبل من المتهم ان يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد امامها فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخر : سرقا الاشياء المبينة وصفا وقيمة بالاوراق والمملوكة.... من مسكنه بواسطة الكسر من الخارج وكان ذلك ليلا. وطلبت عقابه بالمواد ٣١٦ مكرراً ثالثاً، ٣١٧/٤ - ٥ قانون العقوبات ١ و ٣/١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤. ومحكمة جنح احداث... قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم (الطاعن) سنة مع الشغل والنفاذ. استأنف المحكوم عليه هذا الحكم - وقيد استئنافه برقم.... ومحكمة... الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض..... الخ.

المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة السرقة قد شابه البطلان والقصور في التسبيب، ذلك بان الحكم جاء خلوا من تمثيل احد باحثي الشئون الاجتماعية كعضو بهيئة المحكمة الاستئنافية كما لم يعرض الحكم لما اثاره الطاعن في دفاعه بشأن تناقض اعترافه مع اقوال المجنى عليه وابنته بشأن وصف المسزوقات.

ومن حيث انه لما كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الاحداث قد نصت في فقرتها الاخيرة على ان استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث يرفع امام دائرة تخصص لذلك في المحكمة الابتدائية، ولم تشترط تشكيلا معيناً لها خلاف تشكيلا العادي وكان قانون الاحداث لا يوجب حضور أى من الخبراء الاختصاصيين اجراءات محاكمة الاحداث امام المحكمة الاستئنافية فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان البادى من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتى التقاضى ان الطاعن لم يثر في دفاعه شيئا بشأن اعترافه بالتحقيقات، وكان من المقرر انه لا يقبل من المتهم ان يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير اساس. لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله.

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد نجيب صالح، عوض جانو، عبد الوهاب الخياط وصلاح عطيه.

(٢٠٣)

الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محكمة الموضوع سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى، • اثبات «بوجه عام» «شهود» • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب، • ضرب
افضى إلى موت •

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر العناصر المطروحة على بساط
البحث • موضوعي •

عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها •
حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن اليه منها •

(٢) دفع «الدفع بشيوع التهمة» • اثبات «بوجه عام» • حكم «تسبيبه» • تسبيب
غير معيب، •
الدفع بشيوع التهمة • موضوعي •

(٣) اسباب الاباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعي» • إثبات «بوجه عام» • نقض
«اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها • ضرب افضى إلى موت •
تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي • موضوعي • مادام سائغا •
الجدل الموضوعي في تقدير الدليل غير جائز امام النقض •
استعانة الطاعن بآخر لنصرته على المجنى عليه • ينتفى به حتما موجب الدفاع
الشرعي •

١ - من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر
العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى
مادام استخلاصها سائغا مستندا الى اداة مقبولة في العقل والمنطق ولها

اصلها فى الاوراق - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وكانت المحكمة لا تلتزم بحسب الاصل بأن تورد من اقوال الشهود الا ما تقيم قضاءها عليه اذ لها فى سبيل استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ان تجزئ اقوالهم فتأخذ بما تطمئن اليه منها وتطرح ماعداه دون الزام عليها ببيان العلة .

٢ - من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلة الاثبات التى تطمئن اليها بما يفيد اطراحها .

٣ - لما كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها مادام استنتاجها سليما يودى الى ما انتهى اليه ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من ادلة منتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض ، وفضلا عن ذلك ، فانه من المقرر انه متى كان الحكم قد اثبت استعانة الطاعن بآخرين لنصرته على المجنى عليه لمجرد حصول مشادة كلامية بينهما - وهو ما اثبته الحكم بمدوناته وبلا منازعة من الطاعن - انتفى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له واعمال الخطة فى انفاذه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بزجاجة على راسه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موته . واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه از دانه بجريمة الضرب المفضى الى الموت قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه اطرح دفاع الطاعن بشأن شيوع التهمة وقيام حالة الدفاع الشرعى فى حقه بما لايسوغه وعلى خلاف الثابت باقوال شهود الاثبات جميعها من ان الاشخاص الذين حضروا لمكان الحادث لنصرة الطاعن كانوا يحملون عصى وزجاجات مياه غازية فارغة وانهم اعتدوا بها على الحاضرين - ومنهم المجنى عليه - وان اصابة الاخير - رضية جائزة الحدوث من اى من تلك الادوات التى استعملت فى الاعتداء مما يتعذر معه تحديد محدث اصابته ، كما ان الشاهد شهد بالتحقيقات من ان المجنى عليه كان يدافع عن نفسه بقالب من الطوب ، الا ان الحكم اسقط هذه العبارات من اقوال الشهود تأييدا لما انتهى اليه من عدم صحة دفاع الطاعن المتقدم ذكره ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبها عليها من اقوال و و ومما جاء بالتقرير الطبى الشرعى ، كما عرض لدفاع الطاعن بشأن شيوع التهمة وقيام حالة الدفاع الشرعى واطرحه بقوله «وحيث انكر المتهم بالتحقيقات ما اسند اليه مقرررا انه كان يقود دراجته البخارية حيث استوقفه بعض الاشخاص واستولوا منه على مبلغ سبعمائة وخمسين جنيها وصمم على الانكار بجلسة المحاكمة والتمس المدافع الحاضر معه البراءة تأسيسا على ان الواقعة عبارة عن مشاجرة اشترك فيها العديد من الاشخاص ومن البائز ان تكون اصابة المجنى عليه من شخص آخر خلاف المتهم وان الاتهام ملفق له على اساس انه كان سبب المشاجرة وان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى والمحكمة لاتعول على انكار المتهم ولا على دفاع

محاميه اذ ان الثابت من ادلة الثبوت آنفة البيان والتي اطمأنت اليها المحكمة ووثقت فيها ان المتهم هو الذى ضرب المجنى عليه بزجاجة كوكا كولا على رأسه فحدث اصابته التي اودت بحياته . اما وجود اشخاص آخرين فى المشاجرة وان المتهم اساس المشاجرة فلا يرقى الى ما يشكك المحكمة فى صحة الاتهام المنسوب للمتهم ، كما ان اوراق الدعوى قد خلت مما يفيد ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى او ان ثمة خطر كان يهدد المتهم دعاه الى ضرب المجنى عليه للدفاع عن نفسه ذلك ان المتهم فكر فى الاعتداء على المجنى عليه واحتمى برجاله الذين ارسل فى استدعائهم لمناصرته . ومن ثم اضحى دفاع المتهم غير قائم على ما يسانده ... لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وكانت المحكمة لالتزم بحسب الاصل بأن تورد من اقوال الشهود الا ما تقيم قضاءها عليه اذ لها فى سبيل استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ان تجزئ اقوالهم فتأخذ بما تطمئن اليه منها وتطرح ما عداه دون الزام عليها ببيان العلة ، وكان الطاعن لاينازع فى صحة ما نقله الحكم المطعون فيه من اقوال شهود الاثبات وعن تقرير الصفة التشريحية ، وكان ما اورده الحكم ودلل به على مقارفة الطاعن لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دين الطاعن بها كافيا وسائغا ، فان مايثيره الطاعن من منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من اوراق الدعوى لايعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ما لايجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لاتستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلة الاثبات التى تطمئن اليها بما يفيد اطراحها ، فان ماينعاه طاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى

أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها مادام استدلالها سليما يؤدي الى ما انتهى اليه، ولما كان مساقه الحكم المطعون فيه من ادلة منتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فان ماثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل مما لاتجوز اثارته امام محكمة النقض، فضلا عن ذلك، فأنه من المقرر انه متى كان الحكم قد اثبت استعانة الطاعن بآخرين لنصرته على المجنى عليه لمجرد حصول مشاده كلاميه بينهما - وهو ما اثبته الحكم بمدوناته وبلا منازعة من الطاعن - انتفى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له واعمال الخطة فى انفاذه. لما كان ماتقدم، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد نجيب صالح، عوض جادو، عبد الوهاب الخياط وصلاح عطيه.

(٢٠٤)

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إجراءات «إجراءات المحاكمة» • إثبات «شهود» • حكم «تسبيبه» • تسبيب
معيب» •

العبارة في الأحكام بما تجريه المحكمة من تحقيقات بالجلسة.

(٢) إجراءات «إجراءات المحاكمة» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما يوفره • حكم
«تسبيبه» • تسبيب معيب» •

حق المتهم في ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال
مفتوحا.

(٣) إجراءات «إجراءات المحاكمة» • إثبات «شهود» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» •
ما يوفره •

طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء
تحقيق معين • طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنته إلى البراءة.

(٤) إجراءات «إجراءات المحاكمة» • إثبات «شهود» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» •
ما يوفره •

وجود إجابتين متضاربتين إحداهما بعدم الاهتداء إلى الشاهد المطلوب مناقشته •
والثانية تدل على وجوده • يوجب على المحكمة استجلاء حقيقة الأمر فيه • إغفال ذلك •
يعيب إجراءات المحاكمة • (مثال)

(٥) إجراءات «إجراءات المحاكمة» • إثبات «شهود» • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» •
ما يوفره • اعلان • بطلان •

إقامة الشاهد في الخارج • لاتمنع من سماعه • مادام لم يثبت للمحكمة إنه إمتنع عليها
ذلك • بعد اعلانه قانونيا •

١ - الاصل ان الاحكام فى المواد الجنائية انما تبني على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسة .

٢ - ان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة مازال مفتوحا .

٣ - ان طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة اصليا واحتياطيا سماع شاهد اثبات او اجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى البراءة .

٤ - من المقرر ان وجود اجابتين متضاربتين احدهما تقول بعدم الاهتداء على الشاهد المطلوب مناقشته والثانية تدل على وجوده كان يقتضى من المحكمة ان تمعن النظر فى هذا الموقف لتستجلى غامضة ولتتبين حقيقة الامر فيه ، كما انه كان من شأنه أن ينبه المحكمة - لو انها التفتت اليه - الا تنظر الى الاجابة الواردة على اعلان الشاهد للجلسة المتضمنة عدم وجوده بمثل هذه النظرة العابرة فتأخذ بما ذكرته النيابة العامة من عدم الاهتداء اليه ، وهى اذ لم تفعل فقد دل هذا على انها لم تنتبه الى ماحوته الأوراق فضلا عن ان هذا الشاهد هو من مستخدمى الدولة ولايتعذر الاهتداء اليه ببذل شئ من العناية .

٥ - لايقدر فى ضرورة سماع الشاهد ان يكون مقيما فى كندا مادام لم يثبت للمحكمة انه امتنع عليها ذلك بعد اعلانه اعلانا قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته موظفا عموميا مهندس كهرباء بشركة مدينة نصر للاسكان والتعمير التابعة لوزارة الاسكان طلب لنفسه وأخذ رشوة للاخلال بأعمال وظيفته بأن طلب وأخذ من مبلغ ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل تسهيله الموافقة على الاعمال التنفيذية التى يقوم بها دون ابداء ملاحظات بشأنها وصرف المستحقات المالية الخاصة به لدى الشركة . وأحالته الى محكمة جنابات أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته

طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١١١/٦ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبتغريمه ألفى جنيه .

قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه از دانه بجريمة طلب واخذ رشوة للاخلال باعمال وظيفته قد بنى على البطلان فى الاجراءات وشابه الاخلال فى حق الدفاع وانطوى على فساد فى الاستدلال ذلك ان المحكمة اطرحت طلب المدافع عن الطاعن فى ختام مرافعته بسماع الشاهد بما لا يصلح لاطراحه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث انه لما كان الاصل ان الاحكام فى المواد الجنائية انما تبنى على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسة وكان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا وكان طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة اصليا واحتياطيا سماع شاهد اثبات او اجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى البراءة ، لما كان ذلك وكان يبين من الرجوع الى محضر جلسة ١٩٨٥/٣/٢ أن المدافع عن الطاعن انتهى فى مرافعته الى طلب البراءة واحتياطيا مناقشة شاهد الاثبات الا ان الحكم لم يستجب الى طلب الدفاع الاحتياطى وبرر ذلك بقوله «انه فى غير محله ذلك ان هذا الشاهد هو المقاول المبلغ بالواقعة المطروحة وقد افرغ كل اقواله بمحضرى جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة والتى تليت بالجلسة كما ان المحكمة من جانبها سبق وان امرت بضبطه واحضاره بجلسة ١٩٨٥/٢/٧ وتأجيل الدعوى لجلسة ١٩٨٥/٢/٩ وكلفت النيابة العامة بتنفيذ ذلك القرار وهو القبض على الشاهد الاول المنكور على النحو المبين

بالاوراق ثم اعلن هذا الشاهد قانونا بورقة تكليف بالحضور لجلسة ١٩٨٥/٣/٢ ولم يحضر اذ تبين بورقة هذا الاعلان ان هذا الشاهد قد غادر البلاد المصرية الى كندا وليس له هناك محل اقامة معروف ومعلوم ولم يستدل على عنوانه هذا ولم يقدم الدفاع الطالب مايرشد عن محل اقامة هذا الشاهد وعنوانه تحديدا ومادام الطلب على هذا النحو غير ممكن تحقيقه لانه ينطوى على تكليف بمستحيل ومن ثم يضحى هذا الطلب الاحتياطى مردودا وفى غير محله ، لما كان ذلك وكان الثابت من محضر ذات الجلسة ان النيابة العامة قررت ان الشاهد الاول - الذى تمسك الدفاع عن الطاعن بمناقشته - غادر البلاد وليس له محل اقامة معروف بينما قرر الشاهد لدى سؤال المحكمة له عن مكان ذلك الشاهد انه يدرس فى جامعة اوتاوا بكندا ، وكان من المقرر ان وجود اجابتين متضاربتين احدهما تقول بعدم الاهتداء على الشاهد المطلوب مناقشته والثانية تدل على وجوده كان يقتضى من المحكمة ان تمعن النظر فى هذا الموقف لتستجلى غامضة ولتتبين حقيقة الامر فيه ، كما انه كان من شأنه ان ينبه المحكمة - لو انها التفتت اليه - الا تنظر الى الاجابة الواردة على اعلان الشاهد للجلسة المتضمنة عدم وجوده بمثل هذه النظرة العابرة فتأخذ بما نكرته النيابة العامة من عدم الاهتداء اليه ، وهى اذ لم تفعل فقد دل هذا على انها لم تنتبه الى ماحوته الاوراق فضلا عن ان هذا الشاهد هو من مستخدمى الدولة ولايتعذر الاهتداء اليه ببذل شئ من العناية ، فاذا كانت المحكمة قد اخذت باقواله فى الادانة وعلقت عليها اهمية فقد كان الزم لسلامة الاجراءات ان تناقش المحكمة هذا الشاهد ، ولايغنى عن ذلك قول الحكم ان هذا الشاهد هو المبلغ بالواقعة المطروحة وقد افرغ كل اقواله بمحضرى جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة التى تليت بالجلسة ، ذلك ان الشاهد الاساسى فى الدعوى وكان لشهادته تأثيرها فى عقيدة المحكمة وكان من حق الدفاع ان يناقشها هذا فضلا عن ان القانون يوجب سؤال الشاهد اولا وعند ذلك يحق للمحكمة ان تبدى ماتراه فى شهادته وذلك الاحتمال ان تجيء هذه الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة تغاير تلك التى تثبت فى عقيدتها من قبل سماعه ، لما كان

ذلك وكانت المحكمة لم تتخذ من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع الطاعن باستدعاء المبلغ وسماع شهادته ولا يقدح في ذلك ماورد في مدونات حكمها من الرد على هذا الطلب ، كما انه لا يقدح في ضرورة سماع الشاهد ان يكون مقيما في كندا مادام لم يثبت للمحكمة انه امتنع عليها ذلك بعد اعلانه اعلانا قانونيا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستجب لطلب المدافع عن الطاعن بسماع شهادة المبلغ وجاء رده على هذا الطلب باسباب غير سائغة فانه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع وبطلان الاجراءات مما يوجب نقضه والاحالة .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد نجيب صالح ، عوض جادو ، عبد الوهاب الخياط وصلاح عطيه .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٥١٤٢ لسنة ٥٥ القضائية

نقض التقرير بالطعن وايداع الأسباب • ميعاده •
وجود الطاعن بالخدمة العسكرية . عدم إعتباره مبرراً للتقرير بالطعن بعد الميعاد .
مادام لم يقدم ما يدل على أنه كان تحت التحفظ بوحده .
مجرد التقرير بالطعن . عمل مادي . يتعين القيام به إثر زوال المانع .

لما كان وجود الطاعن بالخدمة العسكرية لايعتبر في ذاته عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم طعنه في الميعاد القانوني . متى كان لم يقدم ما يدل على أنه كان تحت التحفظ بوحده العسكرية - هذا فضلا عن ان مجرد التقرير بالطعن لايعدو ان يكون عملا ماديا يتعين القيام به اثر زوال المانع فاذا كان الثابت من الخطاب الصادر من وحدته العسكرية ان تجنيده انتهى في ١٩٨٣/١٠/١ ولم يقرر الطاعن بالطعن عليه الا في ١٩٨٥/٤/٢ كما لم يودع اسباب طعنه الا في ١٩٨٥/٥/٧ . لما كان ذلك وكان ميعاد الطعن في الحكم الحضورى الاستئنافية يبدأ من تاريخ صدوره فانه يكون قد تجاوز في التقرير بالطعن وتقديم اسبابه الاجل المحدد في القانون دون عذر مقبول ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن انه : باع سلعة مسعرة (ثلج) بازيد من التسعيرة المقررة قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ،

١٧ ، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح امن الدولة بالجيزة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وغرامة ثلاثمائة جنيها وكفالة عشرين جنيها والمصادرة والغلق لمدة اسبوعين . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف . محكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بجلسته ١٩٨٠/٦/٢٠ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ولم يطعن فيه المحكوم عليه بطريق النقض الا بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢ كما لم يودع اسباب طعنه الا بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧ متجاوزا بذلك فى التقرير بالطعن وايداع الاسباب الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض معتذرا فى اسباب طعنه بانه كان مجندا وقت صدور الحكم المطعون فيه وارفق بمنكرة الاسباب خطابا صادرا من وحدته العسكرية يفيد انه كان مجندا فى الفترة من ١٩٨٠/٥/١ حتى ١٩٨٣/١٠/١ . ولما كان وجود الطاعن بالخدمة العسكرية لايعتبر فى ذاته عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم طعنه فى الميعاد القانونى . متى كان لم يقدم ما يدل على انه كان تحت التحفظ بوحدته العسكرية - هذا فضلا عن ان مجرد التقرير بالطعن لايعدو ان يكون عملا ماديا يتعين القيام به اثر زوال المانع فاذا كان الثابت من الخطاب الصادر من وحدته العسكرية ان تجنيده انتهى فى ١٩٨٣/١٠/١ ولم يقرر الطاعن

بالطعن عليه الا في ١٩٨٥/٤/٢ كما لم يودع اسباب طعنه الا في ١٩٨٥/٥/٧ . لما كان ذلك وكان ميعاد الطعن في الحكم الحضورى الاستئنافى يبدأ من تاريخ صدوره فانه يكون قد تجاوز في التقرير بالطعن وتقديم اسبابه الاجل المحدد في القانون دون عذر مقبول ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ، محمد سالم نائب رئيس المحكمة ، محمد
رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وفتحى خليفة .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٥٥١٨ لسنة ٥٤ القضائية

(١) آثار • قانون «تفسيره» • عقوبة «تطبيقها» •
متى يعتبر العقار أو المنقول من الآثار التى تجب حمايتها ؟
العقوبة المقررة لجريمة الاعتداء على أرض أثرية ؟ المادة ٣٠/٤ من القانون ٢١٥
لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) حكم «بياناته» «بيانات حكم الادانة» • «تسبيبه» • تسبيب معيب» • آثار
خلو الحكم من بيان ماهية الأرض التى اقيم عليها البناء وما إذا كانت اثرية من عدمه .
قصور .

١ - ان المادة الاولى من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية
الآثار المعدل بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ نصت على ان يعتبر اثرا كل
عقار أو منقول اظهرته أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والاديان والاخلاق
وغيرها فى عصر ما قبل التاريخ وفى العصور التالية الى نهاية عصر
اسماعيل . ويعتبر كذلك كل عقار أو منقول يكتشف فى المملكة المصرية
لحضارة اجنبية كان لها اتصال بمصر فى عصر من العصور المشار اليها ،
وكذلك كل عقار أو منقول يقرر مجلس الوزراء ان للدولة مصلحة قومية فى
حفظه وصيانيته بشرط ان يتم تسجيله طبقا للاوضاع المبينة فيما بعد . كما
نصت المادة ٣٠ من القانون المذكور على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن
ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من :

١ - ٢٠٠ - ٣٠٠ - ٤٠٠ - اعتدى باية كيفية على أرض أثرية كان حولها الى مسكن أو زربية أو مرابط للحيوان أو مخزن أو زرعها أو أعدها للزراعة أو غرس فيها أشجاراً أو اتخذها جرنأ أو وضع بها سماداً أو أتربة أو طوبأ أو مواد أخرى أو مرور بها مصارف أو استعمالها بأية صورة كانت.

٢ - لما كان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، فأن الحكم المطعون فيه اذ لم يعرض فى بيانه لواقعة الدعوى الى ماهية الارض التى اقيم عليها السور وما اذا كانت اثرية ولم يحصل الادلة التى استخلصت منها المحكمة ذلك ، فإنه يكون قاصرا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهم : اعتدوا على أرض أثرية بان اقاموا عليها سور الكنيسة المبينة بالاوراق وطلبت عقابهم طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣٠/٤ ، ٣٢ من القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الاثار المعدل .
بالقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة جنح مصر القديمة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمين شهرا وكفالة عشرون جنيها لكل منهم .
استأنفت النيابة العامة كما استأنف المتهمين . ومحكمة جنوب القاهرة (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وامرت بالازالة مع ايقاف تنفيذ عقوبة الحبس فقط لمدة ثلاث سنوات .

فطعن الاستاذ / المحامى بصفته وكىلا عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهم بجريمة التعدي على ارض اثرية قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين ان الارض التي قاموا بالبناء عليها هي ارض اثرية مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الاثار المعدل بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ نصت على ان يعتبر اثرا كل عقار أو منقول اظهرته أو احدثته الفنون والعلوم والاداب والاديان والاخلاق وغيرها في عصر ما قبل التاريخ وفي العصور التالية الى نهاية عصر اسماعيل . ويعتبر كذلك كل عقار أو منقول يكتشف في المملكة المصرية لحضارة اجنبية كان لها اتصال بمصر في عصر من العصور المشار اليها ، وكذلك كل عقار أو منقول يقرر مجلس الوزراء ان للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيانه بشرط ان يتم تسجيله طبقا للأوضاع المبينة فيما بعد .. كما نصت المادة ٣٠ من القانون المذكور على ان «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من : ٢٠٠٠١ - ٣٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ - اعتدى بأية كيفية على ارض اثرية كان حولها الى مسكن أو زريبة أو مرابط للحيوان أو مخزن أو زرعها أو اعدّها للزراعة أو غرس فيها اشجارا أو اتخذها جرنا أو وضع بها سمادا أو اتربة أو طوبا أو مواد اخرى أو مرر بها مصارف أو مساقي أو استعملها بأية صورة كانت» . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيانه لواقعة الدعوى وثبوت نسبتها الى الطاعنين على قوله وحيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما أبلغ به وقرره حارس اثار الكنيسة من انه اثناء مروره بشارع وجد اعضاء لجنة الكنيسة يقومون ببناء سور حول الكنيسة بالطوب الاحمر في الناحية الغربية والمستولون عن الكنيسة هم اعضاء اللجنة و و وبسؤال

المتهمين بمحضر الشرطة قرروا انهم قاموا باحاطة المباني بهذا السور حتى لا يتصدع المبنى وانكروا ما نسب اليهم . وحيث ان المتهمين لم يحضروا الجلسة .

وحيث ان الاتهام ثابت قبلهم ثبوتا كافيا لادانتهم من اقوال المبلغ ومن عدم حضورهم بجلسة المحاكمة فيجوز الحكم فى حقهم طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . دون ان يبين الحكم ماهية المكان الذى اجريت فيه اعمال البناء وما اذا كان يعد ارضا اثرية . لما كان ذلك ، وكان الاصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعرض فى بيانه لواقعة الدعوى الى ماهية الأرض التى اقيم عليها السور وما اذا كانت اثرية ولم يحصل الادلة التى استخلصت منها المحكمة ذلك ، فإنه يكون قاصرا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة، محمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة، محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة وسرى صيام.

(٢٠٧)

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٥ القضائية

امتناع عن بيع • عدم تقديم فاتورة معتمدة بالبيانات المقررة • جريمة أركانها، •

انعقاد البيع وتامة . بالتراضى على المبيع والتمن .

إسترداد البائع البضاعة بعد تمام بيعها وتسليمها . لخلاف على بيانات الفاتورة الخاصة بها . لا تقوم به جريمة الامتناع عن البيع .

تقديم المتهم فاتورة بالاصناف المباعة عند طلبها ثم استيلائه عليها بعد اختلافه مع المبلغ حول توضيح بياناتها . لا تقوم به جريمة عدم تقديم فاتورة بالبيانات المقررة . مثال :

لما كان التراضى على المبيع والتمن كاف فى الاصل لانعقاد البيع وتاممه ، وكان الثابت فى الواقعة المطروحة حصول البيع وتسليم المبيع وتحميله على العربية بمعرفة مرافق المشتري ، فان ما نسبته المبلغ الى المتهم من تكليف عماله بانزال البضاعة من العربية على اثر الخلاف حول توضيح بيانات الفاتورة الخاصة بالاصناف المباعة لا تقوم به جريمة الامتناع عن البيع الذى تم وتنفيذ بتسليم المبيع ، ويكون اسنادها الى المتهم على غير اساس . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة - وعلى ما يبين من الاوراق - لا تشكل جريمة اخرى ، فانه يتعين القضاء ببراءة المتهم من التهمة الثانية المسندة اليه . لما كان ذلك ، وكان المبلغ لا يمارى فى ان المتهم قدم له فاتورة بالاصناف المباعة عند طلبها منه ، وكان الثابت انهما اختلفا حول توضيح بياناتها ،

فان ما اسنده المبلغ الى المتهم من خطفة الفاتورة بعد ان تشادا ، لا تقوم به جريمة عدم تقديم فاتورة معتمدة بالبيانات المقرر قانونا موضوع التهمة الاولى المسندة اليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم (اولا) لم يقدم فاتورة معتمدة بالبيانات المقررة قانونا رغم طلب المشتري منه ذلك . (ثانيا) امتنع عن بيع سلعة محددة الربح واخرى غير مسعرة على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ / ٢ و ٥ / ٣ و ٦ و ١٣ مكررا و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ١٥ و ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل والقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة جنح امن الدولة بالمنصوهر قضت حضوريا فى عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاد وبتغريمه ثلاثمائة جنيه والغلق لمدة اسبوع عن التهمتين وشهر ملخص الحكم لمدة سنة عن التهمة الاولى . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم - ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم القضائية) . والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاة آخرين . ومحكمة الابتدائية الاعادة (بهيئة استئنافية اخرى) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ثلاثمائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) الخ . وبجلسة حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة / لنظر الدعوى

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية على المتهم بوصف انه بتاريخ بدائرة قسم اول اولاً : لم يقدم فاتورة

معتمدة بالبيانات المقررة قانونا رغم طلب المشتري منه ذلك . ثانيا : امتنع عن بيع سلعة محددة الربح واخرى غير مسعرة على النحو المبين بالمحضر . وطلب عقابه بالمواد ١ / ٢ و ٥ / ٣ و ٦ و ١٣ مكررا و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ٢٥ و ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل والقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة اول درجة قضت حضوريا بجلسة ٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاد وبتغريمه ثلاثمائة جنية والغلق لمدة اسبوع عن التهمتين وشهر ملخص الحكم لمدة سنة عن التهمة الاولى .

ومن حيث ان الواقعة تخلص فى انه بتاريخ تقدم المستشار بمذكرة الى النيابة العامة اورد بها انه توجه ومعه النقاش الى حانوت المتهم ، وهناك اشترى بعض لوازم الدهان ودفع للمتهم ثمنها ووضعت على عربة كارو بمعرفة النقاش ، واذ حرر المتهم فاتورة بالاصناف المباعة بخط غير مقروء طلب منه توضيح بياناتها فأبى ، ولما الح عليه أصر على رفضه واحتد فى نقاشه ثم خطف الفاتورة واتلفها وامر عماله وسائق العربة بانزال البضاعة فأنزلوها .

ومن حيث ان النقاش شهد بمضمون ما اورده المبلغ فى مذكرته .

ومن حيث ان المتهم قرر انه باع لوازم الدهان للمبلغ وحرر فاتورة بها ووضعت على العربة ، ثم طلب المبلغ خصم بعض الثمن فاعتذر عن عدم اجابه طلبه ، ولما طالبه بتوضيح بيانات الفاتورة ولم يفعل انصرف تاركا البضاعة . ومن حيث انه لما كان التراضى على المبيع والثمن كافيا فى الاصل لانعقاد البيع وتمامه ، وكان الثابت فى الواقعة المطروحة حصول البيع وتسليم المبيع وتحميله على العربة بمعرفة مرافق المشتري ، فانه ما نسبته المبلغ الى المتهم من تكليف عماله بانزال البضاعة من العربة على اثر الخلاف حول توضيح بيانات الفاتورة الخاصة بالاصناف المباعة لا تقوم به جريمة الامتناع عن البيع الذى تم وتنفذ بتسليم المبيع ، ويكون اسنادها الى المتهم

على غير اساس . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة - وعلى ما يبين من الاوراق - لا تشكل جريمة اخرى ، فانه يتعين القضاء ببراءة المتهم من التهمة الثانية المسندة اليه . لما كان ذلك ، وكان المبلغ لا يمارى فى أن المتهم قدم له فاتورة بالاصناف المباعة عند طلبها منه ، وكان الثابت انهما اختلفا حول توضيح بياناتها ، فان ما اسنده المبلغ الى المتهم من خطفه الفاتورة بعد ان تشادا ، لا تقوم به جريمة عدم تقديم فاتورة معتمدة بالبيانات المقررة قانونا موضوع التهمة الاولى المسندة اليه ، ويتعين الحكم ببراءته منها . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين القضاء بالغاء الحكم الابتدائى وبراءة المتهم من التهمتين المسندتين اليه .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ، محمد ممدوح سالم نائب رئيس
المحكمة ، محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ، محمود بهى الدين عبدالله .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) تزوير «تزوير المحررات الرسمية» ، جريمة «اركانها» ، قانون «تفسير» ،
حكم «تسببيه» ، تسبیب غير معيب ، نقض «اسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها ،
مناط العقاب على تغيير الحقيقة . ان يقع فى محرر . وان يكون فى بيان ما اعد المحرر
لأثباته .

ماهية المحرر؟

ما لا يعد محرراً بحسب طبيعته . بقاؤه كذلك ولو تضمنت بعض أجزائه كتابات او
علامات او ارقاماً .

مثال لتسبیب سائق للقضاء بالبراءة من تهمة تزوير فى محرر استناداً الى ان قاعدة
السيارة وفارغة محركها ليستا محررين .

(٢) اثبات «بوجه عام» ، حكم «تسببيه» ، تسبیب غير معيب ، اطلاق ، قصد
جنائى ، محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» ،

تقدير الادلة فى الدعوى الجنائية . موضوعى .

كفاية الشك فى توافر ركن من اركان الجريمة او فى صحة اسناده الى المتهم سنداً
للبراءة . متى احاطت المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيرة .

مثال لتسبیب سائق للقضاء بالبراءة من جريمة اطلاق .

١ - لما كان البين من استقراء نصوص الباب السادس عشر من الكتاب
الثانى من قانون العقوبات فى شأن التزوير ، ان الشارع ، وان لم يورد تعريفاً

محددا للمحرر - رسميا كان ام عرفيا - الا انه اشترط صراحة للعقاب على تغيير الحقيقة ، ان يقع فى محرر ، وان يكون تغيير الحقيقة فى بيان مما اعد المحرر لاثباته ، فالمحرر محل جريمة التزوير ، هو المحرر الذى يتمتع بقوة الاثبات ويرتب عليه القانون أثرا ، فان لم يكن التغيير قد جرى فى محرر ، فان جريمة التزوير تكون منتفية لانعدام المحل ، واذ كانت قواعد التفسير لنصوص القانون فى هذا النطاق ، يتأدى منها ان المحرر هو كل مسطور ينتقل به فكر او معنى معين او محدد ، من شخص الى آخر ، عند مطالعته او النظر اليه ، أيا كانت مادته أو نوعه أو اللغة أو العلامات التى كتب بها ، فانه يخرج عن معنى المحرر فى صحيح القانون ، كل ما لا يعد بحسب طبيعته محررا ، كالعدادات والالات واللوحات والصور ، اذ هى بحسب طبيعتها الغالبة تبقى كذلك ، فلا يخرجها عن طبيعتها تلك ان تتضمن بعض اجزائها كتابات او علامات او ارقاما أيا كان نوعها ، ولما كان مفاد ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه انه لم يعتبر قاعدتى السيارتين سالفتى الذكر وفارغتى محركيهما من المحررات ، وخلص من ثم الى ان التغيير فى ارقامها لا يعد تزويرا ، فانه يكون قد اقترن بالصواب ، وبرىء من ثم من عيب الخطأ فى تأويل القانون .

٢ - إن تقدير الدليل فى الدعوى الجنائية من شأن محكمة الموضوع ، فما اطمأنت اليه اخذت به ، وما لم تطمئن اليه اعرضت عنه ، دون ان تسأل حسابا عن ذلك ، ومادامت قد تشككت فى توافر ركن من اركان الجريمة او فى صحة اسناده الى المتهم ، اذ ملاك الامر يرجع الى وجدان قاضيه ، مادام الظاهر انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة واقام قضاءه على اسباب تكفى لحمله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم الاول : أ - وهو ليس من ارباب الوظائف العموميين ارتكب تزويرا فى مسطورين رسميين هما الشاسهين الخاصين بالسيارتين المقول بأنهما يحملان ارقام اجرة دقهلية و ملاكى القاهرة بطريق تغيير ارقام الشاسهين بأن انتزع ارقامهما

الاصليين ووضع بدلا منهما ارقاما من السيارات التي تحمل ارقاما لها
وهى (ب) اتلف عمدا شاسيهات السيارتين المبيتين وصفا
بالمحضر والمقول بانهما تحملان رقمى اجرة دقهلية ، ملاكى
القاهرة على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات الثانى : (أ) وهو من ارباب
الوظائف العموميين ارتكب تزويرا فى مسطورين رسميين هما فارغى
الموتورين الخاصين بالسيارتين المقول بانهما تحملان ارقام اجرة
دقهلية ، ملاكى القاهرة بطريق تغيير ارقام الموتورات بأن نزع ارقامها
الاصلية ووضع بدلا منها ارقاما انتزعها من السيارات التي تحمل ارقاما لها
هى (ب) اتلف عمدا موتورات السيارات المبينة وصفا
بالمحضر والمقول بانهما تحملان ارقام اجرة دقهلية و ملاكى
القاهرة على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات الثالث : (أ) اشترك بطريق
التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الاول والثانى فى ارتكاب الجرائم
سالفة الذكر بان حرضهما واتفق معهما على نزع واستبدال ارقام موتورات
وشاسيهات السيارتين المقول بانهما تحملان رقمى اجرة دقهلية و
ملاكى القاهرة وساعدهما بان قدم لهما السيارتين سالفتى الذكر فتمت
الجريمة بناء على هذا التحريض . واحالتهن الى محكمة جنايات المنصورة
لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . والمحكمة المذكورة
قضت غيابيا للأول وحضوريا للثانى والثالث فى : أولا : ببراءة كل من و
..... مما اسند اليهم .. ثانيا : بفصل جنحة السرقة المسندة الى المتهم
الثالث وباحالتها الى المحكمة الجزئية المختصة .

فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ قضى
بتبرئة المطعون ضدهم من تهم التزوير فى الاوراق الرسمية والاشتراك فيها
والاتلاف العمد ، قد شابه الخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال ، ذلك بانه

اعتبر قاعدة السيارة (الشاسيه) ومحركها ، ليسا من المحررات وبالتالي فان التغيير فى رقميهما لا يعد تزويرا ، كما أنه انتهى فى مدوناته الى عدم تحقق القصد الجنائى لدى المطعون ضدهم فى جريمة الاتلاف العمد ، رغم ان التحقيقات تكشف عن توافره ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين وقائع الدعوى ، بما مفاده ان النيابة العامة اتهمت المطعون ضده الاول بارتكاب تزوير فى محررين رسميين هما قاعدتا السيارتين رقمى اجرة بقهلية و ملاكى القاهرة بان انتزع رقميهما الاصليين ووضع بدلا منهما رقمين آخرين ، واتلاف قاعدتيهما بهذا الانتزاع ، واتهمت المطعون ضده الثانى بارتكاب تزوير فى محررين رسميين هما فارغتا محركى السيارتين أنفتى الذكر ، بان انتزع رقميهما الاصليين ووضع بدلا منهما رقمين آخرين ، واتلاف الفارغتين بهذا الانتزاع ، واتهمت المطعون ضده الثالث بالاشتراك مع المطعون ضدهما السابقين فى الجريمتين المسندتين اليهما بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة ، عرض لما ساقته النيابة العامة عن ادلة الاثبات قبلهم وخلص الى تبرئة المطعون ضدهم بقوله «ان المحكمة ترى أن ما ساقته النيابة تدليلا على ثبوت الاتهام وصحته ابتغاء ادانة المتهمين عنه قاصر عن حد الكفاية لبلوغ هذه الغاية ، لاسباب عديدة ، هى أن مناط جريمة التزوير فى محرر رسمى ، كما عرفها القانون هو أن يقع التزوير فى محرر رسمى ، والمحرر الرسمى كما اوردت المادة ٢١١ من قانون العقوبات امثلة له ، هو الاحكام والتقارير والمحاضر أو الوثائق أو السجلات أو الدفاتر أو غيرها من السندات أو الاوراق الاميرية ، وعلى ذلك ، فانه يلزم للعقاب على جريمة التزوير ان يكون هذا التزوير قد وقع فى محرر رسمى وانه لما كان مناط الرسمية للمحرر هو ان يكون محرره موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريره واعطائه الصفة الرسمية ، او يتدخل فى تحريرها او التأشير عليها وفقا لما تقضى به القوانين واللوائح والتعليمات التى تصدر اليه من جهته الرسمية وانه طبقا لما تقدم فان اى تغيير فى شاسيهات او فوارغ موتور السيارة لا يعد انه قد وقع فى محرر رسمى كما حدده القانون ، اذ ان شاسيه

السيارة والموتور لا يعد محررا رسميا فى نطاق جريمة تزوير المحررات الرسمية «وهو من الحكم كاف لحمل قضاة، ذلك أن البين من استقراء نصوص الباب السادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات فى شأن التزوير، أن الشارع، وأن لم يورد تعريفا محددا للمحرر - رسميا كان أم عرفيا - إلا أنه اشترط صراحة للعقاب على تغيير الحقيقة، أن يقع فى محرر، وأن يكون تغيير الحقيقة فى بيان مما أعد المحرر لإثباته، فالمحرر محل جريمة التزوير، هو المحرر الذى يتمتع بقوة الإثبات ويرتب عليه القانون أثرا، فإن لم يكن التغيير قد جرى فى محرر، فإن جريمة التزوير تكون منتفية لانعدام المحل، وإذا كانت قواعد التفسير لنصوص القانون فى هذا النطاق، يتأدى منها أن المحرر هو كل مسطور ينتقل به فكر أو معنى معين أو محدد، من شخص إلى آخر، عند مطالعته أو النظر إليه، أيا كانت مادته أو نوعه أو اللغة أو العلامات التى كتب بها، فإنه يخرج عن معنى المحرر فى صحيح القانون، كل ما لا يعد بحسب طبيعته محررا، كالعدادات والآلات واللوحات والصور، إذ هى بحسب طبيعتها الغالبة تبقى كذلك، فلا يخرجها عن طبيعتها تلك أن تتضمن بعض أجزائها كتابات أو علامات أو أرقاما أيا كان نوعها، ولما كان مفاد ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر قاعدتى السيارتين سالفتى الذكر وفارغتى محركيهما من المحررات، وخلص من ثم إلى أن التغيير فى أرقامها لا يعد تزويرا، فإنه يكون قد اقترن بالصواب، وبريء من ثم من عيب الخطأ فى تأويل القانون. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه، بعد أن عرض لتهمة الاتلاف المسندة إلى المطعون ضدهما الأول والثانى خلص فى منطق سائغ وتدلil مقبول إلى انتفاء قصد الاتلاف فى أحدهما، كما عرض لتهمة الاشتراك فى الاتلاف المسندة إلى المطعون ضده الثالث وانتهى إلى خلو الأوراق من دليل مقنع على توافر القصد الجنائى، فى حقه فهذا حسبه، مادام أن تقدير الدليل فى الدعوى الجنائية من شأن محكمة الموضوع، فما اطمأنت إليه أخذت به، وما لم تطمئن إليه اعرضت عنه، دون أن تسأل حسابا عن ذلك، ومادامت قد تشككت فى توافر

ركن من اركان الجريمة او في صحة اسناده الى المتهم ، اذ ملاك الامر يرجع الى وجدان قاضيها ، مادام الظاهر انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على اسباب تكفى لحمله كالحال في الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكانت واقعة الدعوى حسبا جاءت بمدونات الحكم ، لا تقع تحت نص عقابي ، فانه يتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد نجيب صالح ، عوض جادو ، محمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) شيك بدون رصيد . جريمة «أركانها» قصد جنائي . نقض «الحكم في الطعن» . البيانات التي يتطلبها القانون في الشيك ؟
- جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . مناط تحققها ؟ .
- (٢) اجراءات «اجراءات المحاكمة» . دعوى مدنية . إعلان .
- تخلف المدعى بالحق المدني عن الحضور . رغم اعلانه لشخصه . دون عذر مقبول .
- آثره : اعتباره تاركاً لدعواه المدنية .

١ - ان البيانات التي يتطلبها القانون لاعتبار السند شيكا يجرى مجرى النقود ان يحمل امراً صادر من المتهم لاحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين وهو في هذه الحالة يعتبر اداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ويعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكانت جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات وكان سوء النية في جريمة اصدار الشيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو علم مفترض في حق الساحب .

٢ - لما كان المدعى بالحقوق المدنية لم يحضر رغم اعلانه لشخصه دون عذر مقبول فيعتبر تاركاً لدعواه المدنية .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر امام محكمة جنح مركز بلبيس ضد الطاعن بوصف انه : اصدر له شيكا على بنك مصر فرع بلبيس دون ان يكون له رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه ان يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم اربعة اشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعذاريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بعدم جوازها لرفعها عن حكم استئنافى غير قابل لها . قطع الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ١١٤٩ لسنة ٤٥ قضائية) . وبتاريخ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة الزقازيق الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية اخرى . والمحكمة الاخيرة - بهيئة استئنافية اخرى - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . قطع الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) وبتاريخ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٤ لنظر الموضوع وعلى النيابة اعلان المتهم والمدعى بالحقوق المدنية . وبالجلسة المحددة - وما تلاها من جلسات - سمعت المرافعة على النحو

المبين بالمحضر ثم اجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

حيث ان هذه المحكمة قضت بتنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع اعمالا للمادة ٤٥ من القانون ٥٧ سنة ٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

وحيث ان المعارضة اقيمت من المتهم فى الميعاد عن حكم قابل لها فهى مقبولة شكلا .

وحيث ان الوقائع - حسبما تبينتها المحكمة - تتحصل فى ان المدعى بالحقوق المدنية اقام الدعوى بطريق الادعاء المباشر بعريضة اورد فيها ان المتهم - المعارض - اصدر له شيكا بمبلغ ٤٠٠ جنيها مسحوبا على بنك مصر فرع بلبيس مستحق الوفاء فى ولما تقدم به الى البنك لصرف قيمته افاد بالرجوع على الساحب لعدم مطابقة التوقيع - الامر الذى يكون فى حق المتهم الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وطلب عقابه بهما مع الزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مقابل الضرر الذى لحق به من جراء تلك الجريمة وقدم المدعى بالحقوق المدنية اثباتا لدعواه الشيك الصادر اليه من المتهم وافادة البنك بطلب الرجوع على الساحب .

وحيث ان المعارض طعن على توقيعه بالتزوير واورى تقرير ابحاث التزييف والتزوير بصحة التوقيع وبصدوره منه كما افاد البنك بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب فى تاريخ تحرير الشيك وحيث انه بالاطلاع على المستندات يتضح ان الشيك المؤرخ قد استوفى البيانات التى يتطلبها القانون لاعتباره شيكا يجرى مجرى النقود لانه يحمل امرا صادر من المتهم لاحد البنوك بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين وهو فى هذه الحالة يعتبر اداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ويعد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وحيث ان جريمة اعطاء شيك

لا يقابله رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات وكان سوء النية فى جريمة اصدار الشيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ اصداره وهو علم مفترض فى حق الساحب ويكون القصد الجنائى فى حق المتهم متوافرا مما تتوافر فى حقه اركان الجريمة المسندة اليه . ومن ثم تكون المعارضة الاستئنافية فى غير محلها ويتعين رفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية . وحيث ان المدعى بالحقوق المدنية لم يحضر رغم اعلانه لشخصه دون عذر مقبول فيعتبر تاركاً لدعواه المدنية مع الزامه بمصاريفها عملاً بالمادتين ٢٦٠ ، ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد نجيب صالح ، محمد نبيل رياض ، عبد الوهاب الخياط وصلاح عطية .

(٢١٠)

الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اجراءات «اجراءات التحقيق» • دفع «الدفع ببطلان اجراءات التحقيق» •
نقض «اسباب الطعن» • ما لا يقبل منها •

الدفع ببطلان الاجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز ابدائه لأول مرة امام
النقض . مثال :

(٢) اثبات «اعتراف» • محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الاعتراف» «حقها في
تجزئه الدليل» • تفتيش • بطلان •

الاعتراف . ماهيته ؟ حق المحكمة في الأخذ بالاعتراف الصادر في أى دور من ادوار
التحقيق . متى اطمأنت اليه .

لمحكمة الموضوع تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تطمئن اليه واطراح ماعداه .

تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر اثر تفتيش بأطل . موضوعى .

إثارة بطلان الاعتراف . لأول مرة . امام النقض . غير مقبول .

(٣) رشوة • جريمة «أركانها» • موظفون عموميون •

مدلول الاخلال بواجبات الوظيفة في مجال الرشوة ؟

جريمة الرشوة . لا يلزم فيها ان تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أدائها داخلة
في نطاق الوظيفة مباشرة . يكفى ان يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود
من الرشوة وان يكون الراشى قد اتجر معه على هذا الأساس .

١ - لما كان من المقرر ان الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على
المحاكمة لا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض واذ كان ذلك وكان
الطاعن لم يدفع امام محكمة الموضوع ببطلان التسجيلات الصوتية والاذن

بصدورهما اللذين عول عليهما ضمن ما عول عليه في إدانة الطاعن فانه لا يقبل منه ان يثير امر بطلانها امام محكمة النقض ويكون منعاه في هذا الصدد من بطلان التسجيلات والاذن الصائر من النيابة بضبطه وتفتيشه لابتنائه عليها على غير أساس .

٢ - من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها في سبيل ذلك ان تأخذ باعتراف المتهم في أى دور من ادوار التحقيق منى أطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع وان عدل عنه في مراحل اخرى كما ان لها ان تجزئ الاعتراف فتأخذ منه ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه وتقدير قيمة الاعتراف من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ولو كان صادرا من المتهم أثر تفتيش باطل بحيث اذا قدرت ان هذه الاقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء الباطل جاز لها الاخذ بها .

٣ - نص الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي عدت صور الرشوة على الاخلال بواجبات الوظيفة كغرض من اغراض الرشوة وجعله بالنسبة الى الموظف ومن في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من اعمال الوظيفة وقد جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عيب يمس الاعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف وسلوك ينتسب الى هذه الاعمال ويعد من واجبات ادائها على الوجه السوى الذي يكفل لها دائما ان تجرى على سند قويم وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً اوسع من اعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث يشمل امانة الوظيفة ذاتها فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات او امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص فاذا تقاضى الموظف جعلاً عن هذا الاخلال كان فعله ارتشاء وليس من الضروري في جريمة الرشوة ان تكون الاعمال التي يطلب من الموظف

ادائها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي ان يكون لها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وان يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الاساس ، كما لا يشترط في جريمة الرشوة ان يكون الموظف المرشو او الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي ان يكون له علاقة به او يكون له نصيب من الاختصاص يسمح ايهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية أولا : بصفته موظفا عموميا «مساعد مهندس مجلس مدينة دكرنس ومنتدب لوحده دموه المحلية»
 أ - طلب لنفسه واخذ رشوة للاخلال بواجبات وظيفته بان طلب من
 واخذ منه مبلغ مائة وعشرة جنيهات مقابل حصوله على اذونات صرف احدى عشر طنا من حديد التسليح بدون وجه حق - ب - اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محررات رسمية هي اذونات صرف حديد التسليح المنسوب صدورها للادارة الهندسية بمجلس مدينة دكرنس باسماء آخرين وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع عمله بتزويرها وكان ذلك بوضع امضاءات مزورة بان حرض المجهول واتفق معه على التوقيع على تلك الاذونات بدلا من اصحابها بما يفيد استلامهم الكميات المبينة بها وساعده على ذلك بان قدم اليه تلك الاذونات فقام المجهول بالتوقيع عليها وتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : أ - بصفته سالفه الذكر اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو رئيس الوحدة المحلية بدموه في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو اذن - حديد التسليح المبين بالقيد السابق وذلك بان قدم اليه ذلك الاذن لاعتماده ووقع له عليه فتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة - ب - استعمل المحررات الرسمية سالفه الذكر بان قدمها الى لصرف الكميات الثابتة بها مع علمه

بتزويرها - ج - توصل الى الحصول على ربح من اعمال وظيفته بان ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي اذونات الصرف سالفه الذكر بقصد الحصول على فرق سعر كميات الحديد الثابتة بها وتمكن بهذه الوسيلة من الحصول على مبلغ مائة وعشرة جنيهات . واحالته لمحكمة جنايات امن الدولة العليا بالمنصورة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٠ ، ٢ ، ٣ ، ٤١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١/١١١ ، ١١٥ ، ١/١١٩ ، ١/١١٩ ، ١ مكررا ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه الفى جنيه عما اسند اليه .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائم طلب واخذ رشوة والاشتراك فى تزوير محرر رسمى واستعماله والحصول على ربح من اعمال وظيفته جاء مشوبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله والفساد فى الاستدلال ، ذلك ان الطاعن دفع بأنه ليس له اى دور فى تحرير الاذن الخاص بصرف الحديد او تسليمه وانه غير مختص بهذا التسليم . ومن ثم ينتفى ركن الاختصاص الواجب توافره فى جريمة الرشوة ، كما ان الذى تقدم بطلب الاذن بالتسجيل للسيد القاضى الجزئى هو عضو الرقابة الادارية حالة ان المختص بذلك هو عضو النيابة العامة ويكون الاذن باطلا وبالتالي يبطل الاذن الصادر من النيابة بضبط وتفتيش الطاعن لا بتناؤه على تحريات مستمدة من دليل باطل ، هذا فضلا عن ان اقرار الطاعن بالتحقيقات لا تعد اعترافا لان الاعتراف يجب ان يكون ناصا على ارتكاب الجريمة فضلا عن صدوره اثر تفتيش باطل . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الاركان القانونية للجرائم التى دان بها الطاعن واورد على ثبوتها فى حقه ايلة سائغة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز اثارته لاول مرة امام محكمة

النقض وإن كان ذلك وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التسجيلات الصوتية والاذن بصورها اللذين عول عليهما ضمن ما عول عليه في ادانة الطاعن فإنه لا يقبل منه أن يثير أمر بطلانها أمام محكمة النقض ويكون منعاه في هذا الصدد من بطلان التسجيلات والاذن الصادر من النيابة بضبطه وتفتيشه لا بتناؤه عليها على غير أساس. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى أطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى كما أن لها أن تجزئ الاعتراف فتأخذ منه ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وتقدير قيمة الاعتراف من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ولو كان صادرا من المتهم أثر تفتيش باطل بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل اعتراف الطاعن في قوله «أن اتفاقا تم بينه وبين المتهم الأول وبين مؤداه أن يسلم الأخير أن صرف كميات من الحديد مقابل عشرة جنيهات عن كل طن وأنه تسلم مبلغ ١١٠ جنيه من الشاهد الأول في منزله وضبط بمعرفة الشاهدين الثاني والثالث». وكان الطاعن لا يمارى في أن ما حصله الحكم في هذا الخصوص له أصله الثابت بالأوراق وكان تقدير هذا الاعتراف من شئون محكمة الموضوع وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منه فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك، وكان نص الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي عدت صور الرشوة على الإخلال بواجبات الوظيفة كفرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسع مبدؤه لاستيعاب كل عيب يمس الأعمال التي يقوم بها

الموظف وكل تصرف وسلوك ينتسب الى هذه الاعمال ويعد من واجبات ادائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما ان تجرى على سند قويم وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث يشمل امانة الوظيفة ذاتها فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات او امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص فاذا تقاضى الموظف جعلاً عن هذا الاخلال كان فعله ارتشاء وليس من الضرورى فى جريمة الرشوة ان تكون الاعمال التى يطلب من الموظف اداؤها داخله فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى ان يكون لها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وان يكون الراشى قد اتجر به «الى هذا الاساس، كما لا يشترط فى جريمة الرشوة ان يكون الموظف المرشو والذى عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى ان يكون له علاقة به او يكون له نصيب من الاختصاص يسمح ايهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر اختصاص الطاعن فى قوله «ان الطاعن هو الذى يقوم باجراء معاينة المبانى التى يتقدم اصحابها للحصول على ترخيص جديد لبنائها وان الاذن بالصرف لا يصرف الا بعد توقيعه بالاعتماد وبعد تحريره من المتهم الاول ثم اعتماده من رئيس المجلس فضلاً عن ضبطه متلبساً بتقاضيه الرشوة من الشاهد الاول «وكان - ما اورده الحكم فى هذا الخصوص يتحقق به قدر من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة كما استظهر الحكم المطعون فيه اخلال الطاعن بواجبات الوظيفة اخذاً باعترافه وما شهد به شهود الواقعة ودان الطاعن على هذا الاعتبار فانه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد على غير اساس. لما كان ما تقدم، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيناً رفضه.

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد نجيب صالح ، عوض جادو ، محمد نبيل رياض وعبد الوهاب الخياط .

(٢١١)

الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ القضائية

نقض «الصفة والمصلحة في الطعن» ، «نطاق الطعن» ، «دعوى مدنية» .

عدم جواز الطعن بالنقض . من المدعى بالحقوق المدنية . والمسئول عنها . الا فيما
يتعلق بحقوقهما المدنية . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) «دعوى مدنية» . «اجراءات المحاكمة» . «نقض» «ما يجوز الطعن فيه من
الأحكام» . «محكمة الجنايات» . «تعويض» . «قانون» «تفسير» .

صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن ارادة المشرع .
عدم . ان الانحراف عنها عن طريق التفسير او التأويل .

جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من
محاكم الجنايات . دون التقيد بنصاب معين . اساس ذلك ؟ .

(٣) «حكم» «بيانات التسبيب» ، «تسبيبه» ، «تسبيب معيب» ،

المراد بالتسبيب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ اجراءات ؟

(٤) «اثبات» «بوجه عام» ، «شهود» ، «خبرة» . «محكمة الموضوع» ، «سلطانها في تقدير
الدليل» ، «حكم» «تسبيبه» ، «تسبيب معيب» ، «نقض» «اسباب الطعن» ، «ما يقبل منها» .

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . حده ؟

مثال لتسبيب معيب في القضاء بالبراءة دون تمحيص لأدلة الثبوت .

١ - لما كانت الطاعنة هي المدعية بالحقوق المدنية وكانت الفقرة الثانية
من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن
امام محكمة النقض تنص على انه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية

والمستول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية وكانت الطاعنة لم تدع بحقوق مدنية قبل المطعون ضده الاول فان الطعن بالنسبة لهذا الاخير يكون غير جائز .

٢ - متى كانت عبارة القانون واضحة لالبس فيها فانها يجب ان تعد تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير او التأويل ايا كان الباعث على ذلك . وانه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تنص على انه «لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن امام محكمة النقض فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية» . كما تنص المادة ٣١ على انه «لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع الا اذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى» والمادة ٣٢ على انه «لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً» كما نصت المادة ٣٢ على انه «للمنيابة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنائيات فى غيبة المتهم بجناية» . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة ان المشرع حدد فى صراحة ووضوح لا لبس فيه ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام بطريق النقض بما لا يسوغ معه الرجوع الى غيرها فى خصوص الاحكام الصادرة فى الدعاوى المدنية من محاكم الجنائيات . وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحاً ومطلقاً وقاطعاً فى الدلالة على اجازة الطعن بالنقض فى الاحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنائيات وذلك دون التقييد بنصاب معين . ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن بطريق النقض فى تلك الاحكام بأى قيد او تخصيص عموم النص بغير مخصص .

٣ - ان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به .

٤ - من المقرر ان محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت غير ان ذلك مشروط بان تلتزم بالحقائق الثابتة بالاوراق وبيان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلة النفى فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : قتلا عمدا بان ضربه الثانى يعصا على رأسه وعندما حاول الفرار تصدى له الاول مانعا اياه من ذلك ومحرضا الثانى بأن يعجل بقتله بالاعيرة النارية فقام هذا الاخير باطلاق عدة اعيرة نارية عليه من طبنجته المرخصة قاصدين من ذلك قتله فحدثت اصاباته المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته . واحالتهما الى محكمة جنايات سوهاج لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعت والددة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم الثانى بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا للاول وحضوريا للثانى ببراءة المتهمين مما نسب اليهما ورفض الدعوى المدنية .

قطعت المدعية بالحق للمدنى فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث انه لما كانت الطاعنة هي المدعية بالحقوق المدنية وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تنص على انه لايجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية وكانت الطاعنة لم تدع بحقوق مدنية قبل المطعون ضده الاول فان الطعن بالنسبة لهذا الاخير يكون غير جائز .

ومن حيث انه وان كان البين من الاوراق ان الطاعنة ادعت قبل المطعون ضده الثانى بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت الا ان القاعدة العامة انه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فانها يجب ان تعد تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع ولايجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير او التأويل ايا كان الباعث على ذلك . وانه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تنص على انه «الكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن امام محكمة النقض فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة من مواد الجنايات والجناح ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية . كما تنص المادة ٣١ على انه «لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع الا اذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى» والمادة ٣٢ على انه «لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً» كما نصت المادة ٣٣ على انه «للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية» . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة ان المشرع حدد فى صراحة ووضوح لا لبس فيه ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام بطريق النقض بما لا يسوغ معه الرجوع الى غيرها فى خصوص الاحكام الصادرة فى الدعاوى المدنية من محاكم

الجنايات . وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحا ومطلقا وقاطعا فى الدلالة على اجازة الطعن بالنقض فى الاحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات وذلك دون التقيد بنصاب معين . ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن بطريق النقض فى تلك الاحكام بأى قيد او تخصيص عموم النص بغير مخصص . لما كان ما تقدم ، فان الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثانى يكون قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة (المدعية بالحقوق المدنية) على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما ورفض دعواهما قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ذلك ان الحكم المطعون ضده لم يعرض لاقوال عمدة الناحية وتحريات المباحث التى جاءت مؤيدة لما شهد به الشاهد احمد عبد الحميد حسن بالتحقيقات . كما لم يعن الحكم بايراد مااورده التقرير الطبى الشرعى من انه وجد بين طيات ملابس القتيل مقذوفا ناريا عليه ميازيب يمينية الاتجاه وانه بان من فحص الطبنجة المرخصة المضبوطة مع المطعون ضده الثانى ان ما سورتها مشخنة بميازيب يمينية الاتجاه وان المقذوف المعثور عليه بين طيات ملابس القتيل اطلق من ذات الطبنجة ولم يبق بالبرد عليه مما يكشف ان المحكمة لم تمحص عناصر الدعوى ويشوب حكمها القصور . مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به - كما انه من المقرر ان محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت غير ان ذلك مشروط بان تلتزم بالحقائق الثابتة بالاوراق وبان يشتمل

حكمها على مايفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلة النفى فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة ان عمدة البلدة شهد بمضمون ما شهد به الشاهد بالتحقيقات وقرر انه سمع تفصيلات الحادث من اهالى البلدة وانه علم ان الشاهد المذكور قد شاهد الحادث وقت وقوعه . كما ثبت من تقرير الصفة التشريحية انه عثر بين طيات ملابس القتيل على مقذوف نارى منظور بشدة مفلطح بابعاد نحو $1,9 \times 1,4 \times 0,7$ سم ملوث بالدماء وله لب من معدن الرصاص وغطاء نحاس خارجى عليه ميازيب غير واضحة العدد يمينية الاتجاه وان الطبنجة المضبوطة ماسورتها مششخنة ستة ميازيب يمينية الاتجاه وان اصابة المجنى عليه بخمس طلقات نارية معمر كل منها بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعه او عياره او نوع السلاح المستعمل المطلق لعدم استقرار المقذوفات فى جسمه وان كان يرجح حدوثها من مثل المقذوف النارى المعثور عليه بين طيات ملابس المجنى عليه اطلق من سلاح نارى مششخن واصابات المجنى عليه يجوز حدوثها من مثل الطبنجة والطلقات النارية المضبوطة وان الطلقات المضبوطة تستعمل بالطبنجة المذكورة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستمد من اقوال عمدة البلدة ولم يفتن اليه كما اجتزا فى بيان تقرير الصفة التشريحية بان اصابات المجنى عليه رضية بالرأس والوجه تحدث من المصادمة بجسم او اجسام صلبة كعصا او ما شابه ومصاب ايضا بخمس طلقات نارية بمواضع مختلفة من جسده ووفاته حدثت من هذه الاصابات وتلك مجتمعة وان المسدس المضبوط المرخص به للمتهم الثانى مششخن الماسورة وصالح للاستعمال واطلق فى تاريخ قد يتفق وتاريخ الحادث وان الظروف الفارغة التى عثر عليها بمكان الحادث تستعمل فى الطبنجة المضبوطة ويجوز حدوث اصابات المجنى عليه من مثل السلاح المذكور - ولم يعن بايراد باقى ما اورده تقرير الصفة التشريحية والرد عليه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض فى قضائها ببراءة - المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية الى

هذا الجانب من ادلة الثبوت ولم تدل برأيها فيه فان كل ذلك ينبىء عن انها
اصدرت حكمها المطعون فيه بغير احاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص
سليم لادلتها مما يصم الحكم بعيب القصور . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين
نقض الحكم فيما قضى به بالنسبة للدعوى المدنية والاحالة بغير حاجة الى
بحث باقى اوجه الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال انور . نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين/ محمد نجيب صالح ، عوض جادو ، محمد نبيل رياض ، وعبد الوهاب الخياط .

(٢١٢)

الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اعدام . نيابة عامة . نقض «اسباب الطعن» مايقبل منها ، «نظر الطعن
والحكم فيه» .

اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الاعدام . غير لازم . علة ذلك ؟
اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .

(٢) اعدام . نيابة عامة . نقض «نظر الطعن والحكم فيه» .

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ؟

(٣) ظروف مشددة . سبق اصرار . قتل عمد .

عدم اشتراط ان يكون الاصرار على القتل منصرفا إلى شخص معين بالذات . أو ان
يستمر فترة طالت أم قصرت . متى أقدم الفاعل عليه في روية وهدوء

(٤) ظروف مشددة . سبق إصرار . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير سبق
الاصرار» . حكم «تسبيبه» . تسبب معيب» .

سبق الاصرار . تحققه وماهيته ؟

مثال لتسبب معيب لاثبات توافر ظرف سبق الاصرار في جريمة قتل عمد .

١ - حيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه
المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات
واجراءات الطعن امام محكمة النقض مشفوعه بمذكرة برأيها طلبت فيها اقرار
الحكم الصادر باعدام الطاعن دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على

انه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الاربعين يوما المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، الا انه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون ان تقتيد بمبنى الراى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ماعسى ان يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك ان يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد او بعد فواته .

٢ - ان المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على انه مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك ان وظيفة محكمة النقض فى شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعه خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى اية حالة من حالات الخطأ فى القانون او البطلان .

٣ - من المقرر انه لا يشترط ان يكون الاصرار على القتل منصرفا الى شخص معين بالذات او ان يستمر لفترة طالت ام قصرت متى اقدم الفاعل عليه فى رويه وهدوء .

٤ - من المقرر فى تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ان سبق الاصرار - هو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها - فضلا عن انه حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع احد ان يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وعقد العزم على ذلك بأن حمله الى داخل المزارع وكم فاة والقاء ارضا وركله بحذائه فى رأسه ثم القى به فى المصرف ووضع قدمه على رأسه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته . واحالته الى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قررت وباجماع الراء احالة اوراق الى فضيلة المفتي وحددت جلسة للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت حضوريا - وباجماع الراء - عملا بالمادتين ٢٣٠ - ٢٣١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاعدام شنقا والزامه بان يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ . كما عرضت النيابة العامة القضية على المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم .

المحكمة

من حيث ان الطعن المقدم من المحكوم عليه قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها اقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على انه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الاربعين يوما المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، الا انه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض

تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون ان تتقيد بمبنى الراى الذى ضمنته النيابة العامة مذكرتها - ما عسى ان يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك ان يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد او بعد فواته يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

وحيث ان المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على انه مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك ان وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى ايه حال من حالات الخطأ فى القانون او البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى واورد مؤدى ادلة الثبوت التى تساند اليها وبعد ان خلص الى ثبوت جريمة القتل العمد استطرد قائلا فى مجال استظهار ظرف سبق الاصرار وكان ذلك من اصرار سابق - ان استهول المتهم ما اصابه من سخرية ناله بها والد المجنى عليه عندما ذهب اليه فى الليلة السابقة يطلب منه ماله من حق يدعيه لدى سواه وليس له يد فى نقضه او ابرامه - فزين له شيطانه باقراره فى التحقيقات ان يجازى بالقتل هذا الساخر وصمم عند ذلك الحين على قتله تاركا لنفسه الفترة ليفكر فى الطريقة لا ليراجع نفسه فى الفكرة التى استقر عليها وثبتت فى ذهنه ليل ونهار حتى قابل المجنى عليه وكان له فيما مضى من الزمن ما يسمح له بالهدوء والروية والخلاص مما يكون قد اصابه من انفعال نتيجة السخرية التى اثارته وما هونها فلم تعد الرفض للدفع وزعما بتزويج المتهم من ابنته حين لجأ اليه لكنه لم ينكص عن عزمه واستمر منكبا على شره فلما وقع المجنى عليه فى برائنه وجه قصده المصمم عليه فى القتل اليه بدلا من والده واخذ فى يده وسار به فترة قدرها بخمس دقائق وهو ينتوي قتله دون ان يكون قد

استجد من الوالد او سواه ما يهيج مشاعره او يخرج به عن طوره ويمس هدوءه ثم نفذ عزمه واجهز عليه ، ولما كان من المقرر انه لا يشترط ان يكون الاصرار على القتل منصرفا الى شخص معين بالذات او ان يستمر لفترة طالت ام قصرت متى اقدم الفاعل عليه في رويه وهدوء وكان المتهم قد اصر على قتل والد المجنى عليه ثم اختار الولد لينفذ فيه حكمه بدلا من ابيه امتدادا واستمرارا لاصراره الذي انصرف الى القتل والذي لا يغير منه اختلاف شخص من وقعت عليه النتيجة - واذ ثبت على هذا الاصرار فترة طويلة يفكر في وسيلة التنفيذ حتى تلقف المجنى عليه فأحاله في التنفيذ محل والده استطرادا لاصراره على الانتقام منه بالقتل بل وساق المجنى عليه فترة كافية من الزمن كانت تسمح له بأن يداول نفسه دون ان يطرأ عليه ما يعكر صفو ذهنه او يشوش رباط جأشه ومع ذلك فقد اقدم على مارتب ودبر واذ كان هذا شأنه فان سبق الاصرار يكون ثابتا في حقه . «لما كان ذلك ، وكان من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ان سبق الاصرار - هو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثوره الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها - فضلا عن انه حاله ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع احد ان يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . ولما كان ما اورده الحكم عن سبق الاصرار فيما تقدم وان توافرت له في ظاهر الامر مقومات هذا الظرف كما هو معرف به في القانون ، الا ان ما ساقه الحكم في هذا الشأن من عبارات هرسلة ليس في حقيقته الاتريدا لوقائع الدعوى كما اوردها في صدره وبسطا لمعنى سبق الاصرار وشروطه ، ولا يعدو ان يكون تعبيرا عن تلك الحالة التي تقوم بنفس الجاني والتي يتعين على المحكمة ان تستظهرها بما يدل عليها وان تبين الوقائع والامارات والمظاهر الخارجية التي تكشف عنها مما كان ينبغي على المحكمة معه ان توضح كيف انتهت الى ثبوت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن لاسيما وان مؤدى اقوال الشاهد عبد الفتاح السيد عبد الحليم، والطاعن في التحقيقات

ان الاخير قابل الاول ومعه المجنى عليه عرضا وان الشاهد المذكور هو الذى طلب من الطاعن مرافقة المجنى عليه لتوصيله الى اهله وان الفترة ما بين مصاحبة الطاعن للمجنى عليه وارتكابه جريمته لاتجاوز الخمس دقائق ، فان ما اثبتته الحكم فى صدد سبق الاصرار لا يكفى للقول بأن الطاعن قد تدبر جريمته وفكر فيها تفكيراً هادئاً لا يخالطه اضطراب المشاعر ولا انفعال النفس ومن ثم يكون الحكم معيباً بالقصور فى التسبيب مما يبطله . لما كان ما تقدم ، وكان البطلان الذى لحق بالحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى احالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد اوجبت على هذه المحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فانه يتعين قبول عرض النيابة ونقض الحكم المطعون فيه الصادر باعدام المحكوم عليه والاحالة بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال أنور، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد نجيب صالح، ومحمد نبيل رياض، وعبد الوهاب الخياط، وصلاح عطية.

(٢١٣)

الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إثبات خبرة، • محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل، • حكم «تسببيه، • تسبب غير معيب، • نقض «أسباب الطعن، • ما لا يقبل منها، •

تقدير آراء الخبراء، • موضوعي.

مؤدى أخذ المحكمة بتقرير الخبير؟

(٢) إجراءات «إجراءات المحاكمة، • إثبات خبرة، • دفاع «الاخلال بحق الدفاع، • ما لا يوفره، •

النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها، • غير جائز، • عدم التزامها بإجابة طلب تحقيق قدم في مذكرة، • بعد حجز الدعوى للحكم، • أو الرد عليه.

(٣) تجريف أرض زراعية، • قانون «تفسيره، • قانون أصلح، • عقوبة، • وقف تنفيذ، • نقض «حالات الطعن، • الخطأ في القانون، • الحكم في الطعن، •

جريمة تجريف أرض زراعية، • العقوبة المقررة لمقارناتها بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٣، ٥٩ لسنة ١٩٧٨، وبالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣؟

إفادة الطاعن مما أجازته القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ عقوبة الحبس، • أساس ذلك؟

قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة الغرامة المشددة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣، رغم وقوع الفعل قبل سريانه، • خطأ في القانون، • يوجب النقض والتصحيح.

١ - الأصل ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في

تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الامر بسلطتها في تقدير الدليل وانها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء مادامت قد اخذت بما جاء بها لان مؤدى ذلك انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليها .

٢ - لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن لم يطلب استدعاء الخبير لمناقشته وانما اقتصرت مرافعته على شرح ظروف الدعوى ومناقشة ادلة الاثبات ومنها تقرير الخبير ، ومن ثم فليس ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها قبل قفل باب المرافعة ، اذ انه من المقرر ان المحكمة متى امرت باقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذي يبدية المتهم في مذكرته التي قدمت في فترة حيز القضية للحكم او الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها او بغير تصريح مادام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ويكون النعى لذلك بقالة الاخلال بحق الدفاع والقصور في غير محله .

٣ - لما كان البين من مطالعة الاوراق ان محكمة جنح العياط الجزئية قد قضت بحبس الطاعن ستة اشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ، فاستأنف الطاعن ذلك الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في هذا الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وتغريمه عشر آلاف جنيه عن كل فدان او جزء منه من الارض موضوع المخالفة مع ايقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات ، تأسيسا على ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ اصلىح للمتهم . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم الواقعة - يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان او جزء من الفدان كل من يجرف ارض زراعية كما حظر على القاضى ايقاف تنفيذ العقوبة بشقيها ، ثم صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قبل صدور حكم

نهائي في الواقعة - فزاد من عقوبة الغرامة الى حد ادنى عشرة آلاف جنيه وحظر ايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ فانها تظل محكمة بالعقوبة المقررة في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ ، ورقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتبارها الاصلح للطاعن ، كما ان الطاعن يفيد مما اجازه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ من ايقاف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك بالتطبيق لاحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد زاد من عقوبة الغرامة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان تصح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الغرامة المقضى بها خمسمائة جنيه عن مساحة الارض موضوع الجريمة والتي تقل عن الفدان والمحكوم بها عليه ابتدائيا ، وحتى لا يضار الطاعن باستئنافه وتأيبده فيما عدا ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بتجريف الارض الزراعية حيازته والموضحة حدودها بالمحضر بغير ترخيص من وزارة الزراعة . وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ومحكمة جنح العياط قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه وكفالة مائة جنيه . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف .. ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا وفي الموضوع بالتعديل بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه

عن كل فدان أو جزء منه من الارض موضوع المخالفة وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات .

فطعنت الاستاذة/ المحامية عن الاستاذ/ المحامي نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة تجريف ارض زراعية بغير ترخيص قد شابه الفساد فى الاستدلال وانطوى على الاخلال بحق الدفاع ذلك ان المدافع عن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه بين فيها ماوقع فيه خبير الدعوى من تناقض بين اسبابه والنتيجة التى انتهى اليها مما يقطع بعدم وقوع الجريمة وطلب فيها اعادة الدعوى للمرافعة لمناقشة الخبير فى ذلك غير ان المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب الجوهرى مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تجريف ارض زراعية بغير ترخيص التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه عليها ، لما كان ذلك ، وكان الاصل ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها فى ذلك شأن سائر الادلة لتعلق الامر بسلطانها فى تقدير الدليل وانها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهه الى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لان مؤدى ذلك انها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى الجزم بما جزم به الخبير اطمئنانا منه لسلامة ما اجراه من ابحاث فان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون فى حقيقته جدلا موضوعيا فى سلطة المحكمة فى تقدير الدليل مما لا تقبل اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن لم يطلب استدعاء الخبير لمناقشته وانما اقتصرت مرافعته

على شرح ظروف الدعوى ومناقشة أدلة الإثبات ومنها تقرير الخبير ، ومن ثم فليس له ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها قبل قفل باب المرافعة ، اذ انه من المقرر ان المحكمة متى امرت باقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لاتكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذى يبيده المتهم فى منكرته التى قدمت فى فترة حجز القضية للحكم او الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها او بغير تصريح مادام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى ويكون النعى لذلك بقالة الاخلال بحق الدفاع والقصور فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الاوراق ان محكمة جنح العياط الجزئية قد قضت بحبس الطاعن ستة اشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ، فاستأنف الطاعن ذلك الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فى هذا الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه عن كل فدان او جزء منه من الارض موضوع المخالفة مع ايقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات ، تأسيسا على ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ اصلىح للمتهم . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم الواقعة - يعاقب بالحبس والغرامة التى لاتزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان او جزء من الفدان كل من يجرف ارض زراعية كما حظر على القاضى ايقاف تنفيذ العقوبة بشقيها ، ثم صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قبل صدور حكم نهائى فى الواقعة - فزاد من عقوبة الغرامة الى حد ادنى عشرة آلاف جنيه وحظر ايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فانها تظل محكومة بالعقوبة المقررة فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ورقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتبارها الاصلح للطاعن ، كما ان الطاعن يفيد مما اجازه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من ايقاف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك بالتطبيق لاحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد زاد من

عقوبة الغرامة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان تصح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الغرامة المقضى بها خمسمائة جنيه عن مساحة الارض موضوع الجريمة والتي تقل عن الفدان والمحكوم بها عليه ابتدائيا ، وحتى لا يضر الطاعن باستئنافه وتأيبده فيما عدا ذلك .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد حلمي راغب، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: حسن عمار، نائب رئيس المحكمة، محمد الصوفى، مسعد الساعى، واحمد سعفان.

(٢١٤)

الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ القضائية

(١) قانون «قانون السلطة القضائية، «تفسيره»، «قضاة»، «إجراءات»، «إجراءات المحاكمة»، «حكم»، «تسببه»، «تسبب غير معيب»، «نقض أسباب الطعن»، «ملا يقبل منها»،

مثال لتسبب سائق للرد على دفع ببطلان أمر الإحالة وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى لعدم صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى فى جناية رشوة.

(٢) قانون «قانون السلطة القضائية، «تفسيره»، «قضاة»، «إجراءات»، «إجراءات المحاكمة»،

القاضى فى حكم قانون السلطة القضائية . تعريفه ؟

حصانة القضاة مقرررة للمنصب . لا لشخص شاغله . زوالها بانحسار الصفة عن رجل القضاء .

إحالة الدعوى الجنائية قبل قاض . من النيابة العامة إلى المحكمة . بعد قبول استقالته . دون إذن من مجلس القضاء الأعلى . صحيح .

(٣) قانون «قانون السلطة القضائية، «تفسيره»، «حكم»، «تسببه»، «تسبب غير معيب»، «إذن التسجيل»، «الاذن بتسجيل المحادثات والتصوير»، «تسببه»، «إجراءات التحقيق»،

مثال لتسبب سائق فى الرد على دفع ببطلان الإذن الصادر من مجلس القضاء الأعلى بإجراء التسجيلات الصوتية والمرئية لخلوه من الأسباب .

(٤) إذن التسجيل، الإذن بتسجيل المحادثات والتصوير، إصداره، تسببه،

لم يرسم القانون شكلاً خاصاً لتسبب الإذن بتسجيل المحادثات الشفوية والسلكية واللاسلكية والتصوير .

(٥) تفتيش • دفع • الدفع ببطلان القبض والتفتيش، • نقض «أسباب الطعن» • مالا يقبل منها، •

الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع. عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض. علة ذلك؟

(٦) إذن التسجيل «الإذن بتسجيل المحادثات والتصوير» «تنفيذه» • نيابة عامة • محكمة الموضوع «سلطتها» • نقض «أسباب الطعن» • ما يقبل منها، •

طريقة تنفيذ إذن تسجيل المحادثات الشفوية السلوكية واللاسلكية والتصوير موكولة إلى المحامي العام المأذون له بإجرائها تحت رقابة محكمة الموضوع. حقه في الاستعانة في تنفيذ الإذن بالفنيين ورجال الضبط القضائي وغيرهم. ماداموا تحت إشرافه.

(٧) اثبات «شهود» محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» • نقض «أسباب الطعن» • مالا يقبل منها، •

وزن أقوال الشهود. موضوعي.

مفاد الأخذ بشهادة الشاهد؟

(٨) إذن التسجيل «الإذن بتسجيل المحادثات والتسجيل» «تنفيذه» • حكم «تسببه» • تسبب غير معيب، • دفع • الدفع ببطلان التسجيل، •

مثال لتسبب سائق في الرد على دفع ببطلان التسجيلات التي تمت بمسكن الطاعن لاستنفاد إذن مجلس القضاء الأعلى بالتسجيل التليفوني من مكتبه.

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان أمر الاحالة وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني لعدم صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى برفع الدعوى ورد عليه بما أورده من أن الطاعن زالت عنه صفة القاضى بقبول استقالته قبل رفع الدعوى، وكانت الفقره الرابعة من المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه «وفيما عدا ما ذكر لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه فى جنابة أو جنحة الا باذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام». وقد آل اختصاص اللجنة المشار اليها بهذه الفقرة الى مجلس القضاء الأعلى بمقتضى

الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية .

٢ - لفظ القاضى بالفقرة الرابعة آنفه البيان انما ينصرف لغة ودلالة الى من يشغل منصب القاضى بالفعل بحسبانه عضوا فى الهيئة القضائية باعتبار أنها أضفت عليه حصانه خاصة مقرره لمنصبه لا لشخصه فاذا انحسرت عنه هذه الصفة أصبح شأنه شأن أى موظف زالت عنه صفة الوظيفة لأى سبب من الأسباب وبالتالي فان لفظ القاضى لايمكن أن ينصرف اليه ، ولما كانت الدعوى الماثلة قد رفعت بعد أن زالت عن الطاعن صفة القاضى بقبول استقالته فان احوالتها من النيابة العامة الى المحكمة دون اذن من مجلس القضاء الاعلى تكون قد تمت صحيحه وفقا للطريق الذى رسمه القانون ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الوجه فى غير محله .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان اذن مجلس القضاء الاعلى باجراء التسجيلات الصوتية والمرئية لخلوه من الاسباب ورد عليه بما يفيد اطراحه بقوله «وحيث انه عن الدفع بان الاذن سالف الذكر جاء خاليا من التسبيب فى حين ان المادة ٩٥ اجراءات جنائية تشترط صدور اذن القاضى الجزئى بتسجيل المكالمات بطلب مسبب من النيابة العامة ، فشأنه شأن الدفوع سالفه الذكر على غير أساس سليم متعين الرفض ذلك لان المتهم - الطاعن - وقت صدور الاذن كان مايزال قاضيا بعد تسرى فى حقه القواعد الخاصة الوارده بقانون استقلال القضاء ، لما كان ذلك فقد اتخذ معه الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من القانون المذكور والتي نصت فقرتها الرابعة على انه (فيما عدا ما ذكر - أى فى غير حالات التلبس - لايجوز اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق مع القاضى ... الا باذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام) وهو الاجراء الذى تم اتباعه حيال المتهم اذ قام النائب العام بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٤ الساعة ١٢٥ ر م بعرض الامر على مجلس القضاء بطلب الاذن فأذن له المجلس بذات التاريخ الساعة ٣ م ، وواضح من نص المادة سالفه الذكر انها لم تتطلب ان يكون

الطلب المقدم من النائب العام مسببا أو ان يكون اذن المجلس مسببا
فضلا عن ان طلب النائب العام وصدور الاذن يحمل فى ذاته اسباب الطلب
واسباب الاذن.

٤ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - أن مجلس القضاء
الاعلى حين أصدر الاذن انما اصدره من بعد اطلاعه على الطلب المقدم اليه
من النائب العام - وما تضمنه من أسباب توطئه وتسويغا لاصداره - فان
بحسب اذنه ذلك كى يكون محمولا على هذه الاسباب بمثابتها جزءا منه وبغير
حاجة الى ايراد تلك الأسباب فى الاذن نفسه ومن ثم يكون هذا الاذن مسببا
خاصة وأن القانون لم يرسم شكلا خاصا لتسبيب الاذن بتسجيل المحادثات
الشفوية والسلكية واللاسلكية والتصوير ويكون الحكم المطعون فيه على
صواب فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان الاذن لهذا السبب .

٥ - من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع
القانونية المختلطة بالواقع التى لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل
مقوماته نظرا لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة - محكمة
النقض - ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو
المدافع عنه لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت
مما يرشح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

٦ - طريقة تنفيذ الاذن موكله الى المحامى العام المأذون له باجراءات
تسجيل المحادثات الشفوية والسلكية واللاسلكية والتصوير يجريها تحت
رقابة محكمة الموضوع فله أن يستعين فى تنفيذ ذلك بالفنيين ورجال الضبط
القضائى وغيرهم بحيث يكونون تحت اشرافه وهو الحال فى الدعوى
المطروحة - ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير
قويم .

٧ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى أخذت بشهادته فانه ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التسجيلات التي تمت بمسكن المبلغ لاستنفاد اذن مجلس القضاء الاعلى بالتسجيل التليفوني من مكتبة ورد عليه بما يفيد اطراحه بقوله «وحيث انه عن الدفع بأن اذن مجلس القضاء الاعلى قد استنفد بالتسجيل التليفوني من مكتب الشاهد وتكون بالتالي التسجيلات التي تمت بمسكن الاخير غير مأذون بها ولا يعول عليها كدليل في الدعوى فهو بدوره على غير أساس سليم من القانون ومردود بما هو ثابت بوضوح وجلاء من الاذن ان اشتمل اتخاذ اجراءات التحقيق وما تستلزمه من الاجراءات الفنية كتسجيل المحادثات الشفوية والسلكية واللاسلكية والمراقبة والتصوير وكذلك ضبط وتفتيش الرئيس بمحكمة السويس الابتدائية - الطاعن - وما قد يتقاضاه بسبب غير مشروع من نقود من الاستاذ ... - المبلغ - وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور الاذن ، ولما كان الاذن صدر بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢ الساعة ٣م وقد اتخذت الاجراءات كلها المأذون بها خلال يوم ١٩٨٤/١٢/٢ ويوم ١٩٨٤/١٢/٣ وعموما خلال الايام العشرة الصادرة بها الاذن وكانت الاجراءات في مجموعها لمرة واحدة بخصوص ضبط الواقعة الصادرة عنها الاذن ، ومن ثم تكون قد تمت جميعها متفقه وصحيح القانون» .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما - رئيس محكمة بمحكمة جنوب سيناء والسويس الابتدائية - طلب لنفسه وبصفة دورية شهريا مبلغ مائه جنيه ومؤلفين قانونيين واطقم اقلام وولاعة وهدايا رأس السنة كما طلب مبلغا نقديا كمكافأة على قرار قد اصدره بالافراج عن احد المتهمين في جناية

حيازة مادة مخدرة تحمل رقم ٤٠٧٨ لسنة ١٩٨٤ الاربعين أخذ عطية مبلغ مائتى جنيه ومؤلف الدكتور فى شرح قانون العقوبات الخاص من المحامى بالسويس على سبيل الرشوة ليؤدى عملا من اعمال وظيفته وهو الاستجابة الى طلبات الاخير العادية فى القضايا وللإخلال بواجبات وظيفته بالامتناع عن القضاء بعقوبة الحبس فى قضايا الجنح والافراج عن المتهمين المطلوب تجديد حبسهم فى القضايا التى يكون المحامى المذكور مدافعا فيها وليقضى لصالح موكله كلما امكن ذلك فى القضايا المدنية . وأمرت بأحاليته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمرها . ومحكمة جنايات امن الدولة العليا بالسويس قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ٢٠٠٠ جنيه الفى جنيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة طلب وأخذ رشوة قد أخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على بطلان وشابه فساد فى الاستدلال ذلك بأنه رفض الدفع المبدى من المدافع عن الطاعن ببطلان قرار الاحالة وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون لعدم صدور اذن من مجلس القضاء الاعلى برفع الدعوى - قولا من الحكم بان الاحالة تمت بعد أن انحسرت عن الطاعن ولاية القضاء بقبول استقالته واضحى خاضعا للقواعد العامة دون القواعد الخاصة المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية ، مع أن استقالة القاضى لا تحرمه من أحكام الحصانة القضائية طالما كانت له هذه الولاية وقت ارتكاب الجريمة ، كما رفض الحكم الدفع ببطلان اذن مجلس القضاء الاعلى بإجراء التسجيلات الصوتية والمرئية لعدم تسببه بما لا يتفق وصحيح القانون ، هذا فضلا عن بطلان اجراءات الضبط والتفتيش لاشراك المحامى العام المندوب لإجراء التحقيق اعضاء الرقابة الادارية فى اجراءات التسجيل والتصوير ومن ثم تكون الاجراءات

جميعها قد وقعت باطلة ، هذا الى أن الحكم استند فى قضائه بالادانة الى أقوال المبلغ رغم مخالفتها للثابت بالاوراق اذ قرر أن الطاعن أخلى سبيل المتهم بحيازة جوهر مخدر فى الجناية رقم ٤٠٧٨ لسنة ١٩٨٤ قسم الاربعين تنفيذا للاتفاق الذى تم بينهما مع ان الثابت من الاوراق ان المتهم المذكور عرض على الطاعن فى حضور المبلغ وبعد الاتفاق المزعوم فأصدر قراره باستمرار حبسه ثم أخلى سبيله عند عرضه عليه للمرة الثانية وفى غير حضور المبلغ ، كما قرر ان الطاعن قضى فى الدعوى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ مستعجل جزئى السويس بميزة لم يطلبها للشركة موكلته وهى دفع أجر العامل المدعى فيها بالعملة الاجنبية او المصرية مما يتيح للشركة الانتفاع بفرق السعريين الرسمى والحر بينما قضى بعكس ذلك المبدأ فى دعويين أخريين لم يكن حاضرا فيهما فى حين ان الاوراق تفصح عن انعدام المعاصرة الزمنية بين الاحكام المذكورة ، وأخيرا فان الحكم اطرح الدفع ببطلان التسجيلات التى تمت بمسكن المبلغ لاستئناف اذن مجلس القضاء الاعلى بالتسجيل التليفونى من مكتبه بما لا يسوغ اطراحه ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه ، مما له معينه الصحيح من الاوراق ولا يمارى فيه الطاعن ، أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومما اثبتته المحامى العام بمحضر الاجراءات ومن التسجيلات الصوتية والضوئية وما أوراه الاطلاع على دعاوى ارقام ... لسنة ، لسنة مستعجل جزئى السويس والجناية رقم لسنة قسم الاربعين وقرار الطاعن بتحقيقات النيابة ، وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان أمر الاحالة وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى لعدم صدور اذن من مجلس القضاء الاعلى برفع الدعوى ورد عليه بما أورده من أن الطاعن زالت عنه صفة القاضى بقبول استقالته قبل رفع الدعوى ، وكانت الفقره الرابعة من المادة ٩٦ من قانون

السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه «وفيما عدا ماذكر لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه فى جناية أو جنحة الا باذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام». وقد آل اختصاص اللجنة المشار اليها بهذه الفقرة الى مجلس القضاء الاعلى بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية، وكان لفظ القاضى بالفقرة الرابعة آنفه البيان انما ينصرف لغة ودلالة الى من يشغل منصب القاضى بالفعل بحسبانه عضوا فى الهيئة القضائية باعتبار أنها أضفت عليه حصانة خاصة مقررة لمنصبه لا لشخصه فاذا انحسرت عنه هذه الصفة أصبح شأنه شأن أى موظف زالت عنه صفة الوظيفة لأى سبب من الأسباب وبالتالي فان لفظ القاضى لا يمكن أن ينصرف اليه، ولما كانت الدعوى الماثلة قد رفعت بعد أن زالت عن الطاعن صفة القاضى بقبول استقالته فان احوالته من النيابة العامة الى المحكمة دون اذن من مجلس القضاء الاعلى تكون قد تمت صحيحه وفقا للطريق الذى رسمه القانون ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الوجه فى غير محله.

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان اذن مجلس القضاء الاعلى باجراء التسجيلات الصوتية والمرئية لخلوه من الاسباب ورد عليه بما يفيد اطراحه بقوله «وحيث انه عن الدفع بان الاذن سالف الذكر جاء خاليا من التسبب فى حين ان المادة ٩٥ اجراءات جنائية تشترط صدور اذن القاضى الجزئى بتسجيل المكالمات بطلب مسبب من النيابة العامة، فشأنه شأن الدفوع سالفه الذكر على غير أساس سليم متعين الرفض ذلك لان المتهم - الطاعن - وقت صدور الاذن كان ما يزال قاضيا بعد تسرى فى حقه القواعد الخاصة الوارده بقانون استقلال القضاء، لما كان ذلك فقد اتخذ معه الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من القانون المذكور والتي نصت فقرتها الرابعة على أنه (فيما عدا ما ذكر - أى فى غير حالات التلبس - لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى الا باذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام) وهو الاجراء الذى تم

اتباعه حيال المتهم اذ قام النائب العام بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢ الساعة ١٢ ر ٥ م بعرض الامر على مجلس القضاء بطلب الاذن فاذن له المجلس بذات التاريخ الساعة ٣ م ، وواضح من نص المادة سالفة الذكر انها لم تتطلب ان يكون الطلب المقدم من النائب العام مسببا أو ان يكون اذن المجلس مسببا ، فضلا عن ان طلب النائب العام وصدر الاذن يحمل في ذاته اسباب الطلب واسباب الاذن . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - أن مجلس القضاء الاعلى حين أصدر الاذن انما اصدره من بعد اطلاعه على الطلب المقدم اليه من النائب العام - وما تضمنه من أسباب توطئه وتسويغا لاصداره - فان بحسب اذنه ذلك كى يكون محمولا على هذه الاسباب بمثابقتها جزءا منه وبغير حاجة الى ايراد تلك الأسباب في الاذن نفسه ومن ثم يكون هذا الاذن مسببا خاصة وأن القانون لم يرسم شكلا خاصا لتسبيب الاذن بتسجيل المحادثات الشفوية والسلكية واللاسلكية والتصوير ويكون الحكم المطعون فيه على صواب فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان الاذن لهذا السبب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لايجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة - محكمة النقض - ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فانه لايقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وفضلا عن ذلك فان طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى المحامى العام المأذون له باجراءات تسجيل المحادثات الشفوية والسلكية واللاسلكية والتصوير يجريها تحت رقابة محكمة الموضوع فله أن يستعين فى تنفيذ ذلك بالفنيين ورجال الضبط القضائى وغيرهم بحيث يكونون تحت اشرافه وهو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته

وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى أخذت بشهادته فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، واذ كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال المبلغ فان النعى على الحكم فى شأن استدلاله بها يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لاشأن لمحكمة النقض به . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التسجيلات التي تمت بمسكن المبلغ لاستنفاد اذن مجلس القضاء الاعلى بالتسجيل التليفونى من مكتبة ورد عليه بما يفيد اطراحه بقوله «وحيث انه عن الدفع بأن اذن مجلس القضاء الاعلى قد استنفذ بالتسجيل التليفونى من مكتب الشاهد وتكون بالتالى التسجيلات التي تمت بمسكن الاخير غير مأذون بها ولا يعول عليها كدليل فى الدعوى فهو بدوره على غير أساس سليم من القانون ومردود بما هو ثابت بوضوح وجلاء من الاذن اذ اشتمل اتخاذ اجراءات التحقيق وما تستلزمه من الاجراءات الفنية كتسجيل المحادثات الشفوية والسلكية واللاسلكية والمراقبة والتصوير وكذلك ضبط وتفتيش ... الرئيس بمحكمة السويس الابتدائية - الطاعن - وما قد يتقاضاه بسبب غير مشروع من نقود من الاستاذ ... - المبلغ - وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور الاذن ، ولما كان الاذن صدر بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢ الساعة ٣م وقد اتخذت الاجراءات كلها المأذون بها خلال يوم ١٩٨٤/١٢/٢ ويوم ١٩٨٤/١٢/٣ وعموما خلال الايام العشرة الصادرة بها الاذن وكانت الاجراءات فى مجموعها لمرة واحدة بخصوص ضبط الواقعة الصادرة عنها الاذن ، ومن ثم تكون قد تمت جميعها متفقة وصحيح القانون . وكان مارد به الحكم على الدفع سالف الذكر سليما وسائغا لاطراحه فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ فوزى احمد المملوك، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد عبد الرحيم نافع، نائب رئيس المحكمة، حسن غلاب، محمد احمد حسن، والسيد عبد المجيد العشرى.

(٢١٥)

الطعن رقم ٥١٤٣ لسنة ٥٥ القضائية

محاكم «محاكم امن الدولة طوارئ» • اختصاص • خلو رجل • بطلان «بطلان الحكم» •

لايجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة المشكلة وفقا لاحكام القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

قضاء المحكمة الاستئنافية خطأ فى جريمة من جرائم امن الدولة طوارئ . ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقا من طرق الطعن . حظره القانون .

لما كان الحكم الابتدائى قد صدر من محكمة امن الدولة «طوارئ» المشكلة وفق احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية عشرة من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة المشكلة وفقا لاحكامه ، فانه ما كان يجوز للمحكوم عليه الطعن فى الحكم الابتدائى سالف الذكر بطريق الاستئناف ومن ثم يكون الطعن المائل غير جائز وذلك لما هو مقرر من انه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف ، ينغلق - من باب أولى - باب الطعن بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك ان يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن ، ونظرت موضوع استئنافه ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية وما تردى فيه من خطأ ، ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقا من طرق الطعن حظره القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن ، بأنه : أولا : تراخى عمدا فى اعداد الوحدة المتعاقد عليها للاستغلال . ثانيا : تقاضى من المستأجر مقدم ايجار يزيد عن المقدم المقرر قانونا ، وطلبت عقابه بالمواد ٣/٨ ، ٢٦ ، ١/٧٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جنح امن الدولة (طوارىء) قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وغرامة مائة جنيه عن التهمة الاولى وبالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل وغرامة ضعف المبلغ المدفوع والزامه برد المبلغ وكفالة عشرين جنيتها لوقف تنفيذ عقوبة الحبس عن التهمة الثانية . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث انه يبين من الحكم الابتدائى الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٨٥ انه قد صدر من محكمة امن الدولة (طوارىء) المشكلة وفق احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية عشرة من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة المشكلة وفقا لاحكامه ، فانه ما كان يجوز للمحكوم عليه الطعن فى الحكم الابتدائى سالف الذكر بطريق الاستئناف ومن ثم يكون الطعن المائل غير جائز وذلك لما هو مقرر من انه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف ، ينغلق - من باب أولى - باب الطعن بطريق النقض ، ولايغير من ذلك ان يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنح المستأنفه بناء على استئناف الطاعن ، ونظرت موضوع استئنافه ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية وما تردى فيه من خطأ ، ليس من شأنه ان ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقا من طرق الطعن حظره القانون .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد ممدوح سالم نائب رئيس المحكمة ومحمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة محمود بهى الدين عبد الله وفتحى خليفه .

(٢١٦)

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥٥ القضائية

إجراءات «إجراءات المحاكمة» ، «محاماه» ، «محكمة الجنايات» ، «الإجراءات امامها» ، «بطلان» ، «دفاع» ، «الأخلال بحق الدفاع» ، «ما يوفره» ، «وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات» ، «حضور محام تحت التمرين كمدافع عنه» ، «آثره» : «بطلان إجراءات المحاكمة» ، «اساس ذلك» ؟

لما كان من المقرر وجوب حضور محام مع لمتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بان المحامين المقبولين للمرافعة امام محكمة الاستئناف او المحاكم الابتدائية ، يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة امام محاكم الجنايات ، وكان مؤدى كتاب نقابة المحامين المرفق ، ان المحامى الذى تولى - وحده - الدفاع عن الطاعن ، غير مقبول للمرافعة امام المحاكم الابتدائية او الاستئنافية او ما يعلوها فى السلم القضائى ، فان إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطله مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه وآخرين سرقوا المنقول المبين وصفا وقيمة بالتحقيقات «سلسلة» ذهبية والمملوكة لـ وكان ذلك بطريق الاكراه بأن اعترضوا طريق السيارة التى كانت تستقلها صحبة زوجها وقام ثالثهم

بالتعدي عليها بالضرب محدثا بها الاصابات المبينة بالتقريرين الطبيين المرفقين فشلا بذلك مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه فى اتمام جريمتهم . واحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالاشغال الشاقة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، انه اذ دانه بجريمة السرقة بالاكراه ، قد شابه بطلان فى الاجراءات اثر فيه ، ذلك بان المحامى الذى حضر معه امام محكمة الجنايات وتولى الدفاع عنه ، غير مقبول للمرافعة امام المحاكم الابتدائية ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة انه حضر للدفاع عن الطاعن امام محكمة الجنايات ، المحامى وهو الذى شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بان المحامين المقبولين للمرافعة امام محكمة الاستئناف او المحاكم الابتدائية ، يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة امام محاكم الجنايات ، وكان مؤدى كتاب نقابة المحامين المرفق ، ان المحامى الذى تولى - وحده - الدفاع عن الطاعن ، غير مقبول للمرافعة امام المحاكم الابتدائية او الاستئنافية او ما يعلوها فى السلم القضائى ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا مما يعيب الحكم ويوجب نقضه . دون حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عوض جادو محمد نبيل رياض عبد الوهاب الخياط وصلاح عطيه .

(٢١٧)

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) حكم «توقيعه واصداره» ، «بطلانه» ، «بطلان» ، إجراءات .
عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة . النطق بالحكم . لايعيبه . مادام
قد وقع على مسودته . علة ذلك ؟
- (٢) اثبات «معايينة» ، دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ، ما لا يوفره ، حكم «تسببيه» ،
تسبيب غير معيب ، مواد مخدرة .
طلب إجراء المعايينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة
حصول الواقعة ، دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة باجابته .
- (٣) مواد مخدرة ، جريمة «أركانها» ، حكم «تسببيه» ، تسبيب غير معيب ،
محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» ،
أحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها
طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .
اقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي
والمنطقي بأن أحراز المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها بالقصور في التسبيب . غير
سديد .

١ - لما كان لا يعيب الحكم ان أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم
يحضر تلاوته مادام الثابت ان هذا القاضي قد وقع بامضائه على مسودة
الحكم مما يفيد اشتراكه في المداولة ، وكان الثابت بورقة الحكم ان الهيئة
التي سمعت المرافعة في الدعوى وتداولت في اصدار الحكم قد وقعت على
منطوقه ، فانه يكون سليما وبمناى عن البطلان .

٢ - من المقرر ان تعيب التحقيق الذى تجريه النيابة العامة لاتأثير له على سلامه الحكم ، كما انه من المقرر ان طلب المعاينة اذا كان لايتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثاره الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لالتزم المحكمة باجابته ولايستلزم منها ردا صريحا بل يكفى ان يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة .

٣ - لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها ، واذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه عرض لقصد الاتجار فى قوله .. ومن حيث ان قصد الاتجار قد توافر فى حق المتهم من ضبط طريبتين كاملتين من الحشيش فى غرخته التى يزاول فيها تجارته العادية وذلك لتسهيل اخفاء ذلك المخدر والاتجار فيه مع عملائه فضلا عما ثبت من التحريات وشهد به شاهدى الواقعة سالفى الذكر - الامر الذى تلتفت معه عما ابداه المتهم من اوجه الدفع والدفاع .. وكانت المحكمة قد اقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتى لاتخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ان حيازة الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار . فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبيب لا يكون سديدا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - حاز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة الاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

«حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد ران عليه البطلان وانطوى على الاخلال بحق الدفاع وشابه القصور فى التسبيب ذلك ان الهيئة التى استمعت الى المرافعة فى الدعوى ليست هى الهيئة ذاتها التى اصدرت الحكم المطعون فيه ، كما ان المحكمة ومن قبلها النيابة العامة لم تجب الطاعن الى طلبه بمعاينة المنضدة المقال بضبط المادة المخدرة بها ، فضلا عن ان الحكم لم يدل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن تدليلا كافيا . مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها واقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان لايعيب الحكم ان احد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته مادام الثابت ان هذا القاضى قد وقع بامضائه على مسودة الحكم مما يفيد اشتراكه فى المداولة ، وكان الثابت بورقة الحكم ان الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وتداولت فى اصدار الحكم قد وقعت على منطوقه ، فانه يكون سليما وبمئأى عن البطلان ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن الاخلال بحقه فى الدفاع لعدم اجراء معاينة للمنضدة محل الضبط سواء من النيابة العامة او من المحكمة فى غير محله ، ذلك أنه من المقرر ان تعيب التحقيق الذى تجريه النيابة العامة لاتأثير له على سلامة الحكم ، كما انه من المقرر ان طلب المعاينة اذا كان لايتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثاره الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لالتزم المحكمة باجابته ولايستلزم منها ردا صريحا بل يكفى ان يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة ، وكان الحكم المطعون فيه فوق ذلك قد تعرض لما اثاره الطاعن فى هذا الشأن بقوله

أما بالنسبة لوصف المنضدة والغرفة وأنه ليس لها ضلفتين سفليتين فإن الثابت من الأوراق أنه أثار هذه الواقعة أمام غرفة المشورة في يوم ١٩٨٣/١٠/٢٧ ولم يكن ذلك أمام النيابة العامة وكان ذلك بعد مضي أكثر من شهرين على تاريخ الضبط. ومن ثم فإن تقديم صور فوتوغرافية لتأييد ما يدعيه الدفاع في هذه الخصوصية لا يمكن أن تطمئن إليه المحكمة.... لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن طلب الدفاع عن الطاعن إجراء المعاينة لا يعدو الهدف منه التشكيك في أقوال شهودي الإثبات، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى صحة الواقعة على الصورة التي رواها هؤلاء الشهود فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها. لما كان ذلك، وكان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله.. «ومن حيث أن قصد الاتجار قد توافر في حق المتهم من ضبط طريبتين كاملتين من الحشيش في غرخته التي يزاول فيها تجارته العادية وذلك لتسهيل إخفاء ذلك المخدر والاتجار فيه مع عملائه فضلاً عما ثبت من التحريات وشهد به شهودي الواقعة سالف الذكر - الأمر الذي تلتفت معه عما أبداه المتهم من أوجه الدفع والدفاع.. وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن حيازة الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار. فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب لا يكون سديداً. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد نجيب صالح عوض جانو محمد نبيل رياض وصلاح عطية.

(٢١٨)

الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اثبات «بوجه عام» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب» ، نقض «اسباب
الطعن» ، ما لا يقبل منها» ، سرقة» .

كفاية ان يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة . كى يقضى بالبراءة . متى احاط
بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(٢) اثبات «بوجه عام» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب» ، نقض «اسباب
الطعن» ، ما لا يقبل منها» ، سرقة» .

لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة ان تكون إحدى دعاماته معيبة . مادام قد
اقيم على دعامات اخرى تكفى - وحدها - لحمله .

(٣) قانون «تفسيره» ، دعوى مدنية ، مسئولية مدنية ، نقض «حالات الطعن» ،
الخطأ فى القانون» ،

المساءلة عند استعمال حق التقاضى او الدفاع . مناطه ؟

١ - من المقرر انه يكفى فى المحاكمات الجنائية ان يتشكك القاضى فى
صحة اسناد التهمة لكى يقضى له بالبراءة اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما
يطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن
بصر وبصيره ولا يصح مطالبته بالاخذ بدليل دون آخر .

٢ - من المقرر انه لا يقدح فى سلامه الحكم القاضى بالبراءة ان تكون
احدى دعاماته معيبة مادام الثابت ان الحكم قد اقيم على دعامات اخرى
متعددة تكفى لحمله وكان الحكم المطعون فيه بالاضافة الى اخذه بقريضة

وجود المطعون ضدها بقسم الشرطة يوم الحادث - على خلاف الواقع - قد اقام قضاء بالبراءة على دعائم اخرى متعددة وتكفى وحدها لحمله فان تعيب الحكم فى احدى دعائمه بفرض صحته - يكون غير منتج ويكون النعى فى هذا الشأن غير سديد .

٣ - لما كانت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدنى قد نصتا على ان من استعمل حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وان استعمال الحق لا يكون غير مشروع الا اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير وهو ما لا يتحقق الا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق ، وكان حقا التقاضى والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج ابواب القضاء تمسكا او زودا عن حق يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح الى اللد فى الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم وكان وصف الافعال بانها خاطئة هو من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض فان الحكم المطعون فيه اذ اقتصر فى نسبه الخطأ الى الطاعن على مجرد القضاء ببراءة المطعون ضدها وكان ذلك وحده لا يكفى لاثبات انحراف الطاعن عن حقه المكفول فى التقاضى الى استعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة المطعون ضدها فانه يكون فضلا عما شابه من قصور قد أخطأ فى تطبيق القانون فضلا عن الفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية المقامه من المطعون ضدها قبل الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بانها سرقت المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة لـ من مسكنه . وطلبت عقابها بالمادة ٣١٧ / ١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمه بمبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعت الاخيرة قبل الاول مدنيا بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح مصر الجديدة قضت حضوريا ببراءة المتهمه مما اسند اليها وفى الدعوى المدنية المقامة من المدعى بالحقوق المدنية برفضها وفى الدعوى المدنية المقامة من المتهمه بالزام المدعى بالحقوق المدنية بأن يؤدى للمتهمه مبلغ ٥١ جنيها على سبيل

التعويض المؤقت . استأنف المدعى بالحق المدني ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المدعى بالحق المدني فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضدها من جريمة السرقة وبرفض دعواه المدنية قبلها وبالزامه بان يؤدي لها التعويض المؤقت الذى ادعته قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الاوراق وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه اطرح بغير مسوغ المعاينة التى امرت النيابة باجرائها للمكان الذى نقلت اليه المسروقات واورد على خلاف الثابت فى الاوراق - تبريرا لقضائه ببراءة المطعون ضدها انها كانت بقسم الشرطة يوم ارتكاب الحادث لتنفيذ انذار الزوج لها بالطاعة - حال ان وجودها بالقسم لهذا السبب كان فى اليوم الاسبق ولم تمكث به سوى دقائق . هذا ولم يورد الحكم اسبابا لما قضى به من تعويض للمطعون ضدها ولم يفتن الى ان الطاعن قد استعمل حقا مقرر له فى القانون وان مجرد الفشل فى التقاضى لا يوجب التعويض . كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد ابتنى قضاءه بالبراءة على اسباب مضمونها ان المحكمة لا تطمئن لاقوال المجنى عليه - الطاعن - وبقى ادلة الثبوت لتراخى المجنى عليه فى الابلاغ بالواقعة وانه لم يضمن بلاغه اتهمه لزوجته - المطعون ضدها - بالسرقة وانما طلب اثبات الحالة ورد المنقولات فضلا عن تناقضه فى اقواله مع شهود الاثبات الذين اختلفت اقوالهم وتعددت فى شأن رؤيتهم للحادث وعدد من قام بتحصيل المنقولات وما حوته العلب المنقولة . بالاضافه الى عدم مطابقة ما قدمه

تطاعن من فواتير للمنقولات المدعى بسرقتها . ولما كانت تلك الاسباب من شأنها ان تؤدي في مجموعها الى ما رتبته الحكم عليها من براءة المطعون ضدها من تهمة السرقة المسندة اليها ومفادها ان المحكمة بعد ان محصت الدعوى واحاطت بظروفها لم يطمئن وجدانها الى أدله الثبوت ورأت انها غير صالحة للاستدلال بها على التهمة فان النعى على الحكم باطراحه الدليل المستمد من المعاينة لا يكون له محل لما هو مقرر من انه يكفي في المحاكمات الجنائية ان يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى له بالبراءة اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ولا يصح مطالبته بالاخذ بدليل دون آخر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يقدح فى سلامه الحكم القاضى بالبراءة ان تكون احدى دعائمه معيبة مادام الثابت ان الحكم قد اقيم على دعائمه اخرى متعددة تكفى لحمله وكان الحكم المطعون فيه بالاضافة الى اخذه بقريته وجود المطعون ضدها بقسم الشرطة يوم الحادث - على خلاف الواقع - قد اقام قضاءه بالبراءة على دعائمه اخرى متعددة وتكفى وحدها لحمله فان تعيب الحكم فى احدى دعائمه - بفرض صحته - يكون غير منتج ويكون النعى فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة اول درجة ان المطعون ضدها ادعت بجلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٨٤ مدنيا قبل الطاعن بطلب الزامه بأن يدفع لها مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت مؤسسة دعواها على كيديه الادعاء وكان الحكم قد تساند فى قضائه بالزام الطاعن بالتعويض المدنى الذى طلبته على قوله « وحيث عن الدعوى المدنية المقامة من المتهمه فانه وقد انتهت المحكمة الى تبرئتها مما اسند اليها فيكون بذلك قد اضر بها من جراء اتهامه لها الامر الذى يتعين معه على المحكمة ان تستجيب الى طلب التعويض » . لما كان ذلك ، وكانت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدنى قد نصتا على ان من استعمل حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وان استعمال الحق لا يكون غير مشروع الا اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير وهو

ما لا يتحقق الا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق ، وكان حقا التقاضى والدفاع من الحقوق المباحه ولا يسأل من يلج ابواب القضاء تمسكا او زودا عن حق يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح الى اللد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم وكان وصف الافعال بانها خاطئة هو من مسائل القانون التى تخضع لرقابه محكمة النقض فان الحكم المطعون فيه اذ اقتصر فى نسبه الخطأ الى الطاعن على مجرد القضاء ببراءة المطعون ضدها وكان ذلك وحده لا يكفى لاثبات انحراف الطاعن عن حقه المكفول فى التقاضى الى استعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضاره المطعون ضدها فانه يكون فضلا عما شابه من قصور قد اخطأ فى تطبيق القانون فضلا عن الفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية المقامه من المطعون ضدها قبل الطاعن والاحالة مع الزامها المصروفات .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور كمال انور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد نجيب صالح، عوض جادو، عبد الوهاب الخياط وصالح عطيه.

(٢١٩)

الطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) مواد مخدرة . تفتيش «إذن التفتيش» ، «إصداره» ، «بياناته» ، محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» ،

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . عدم إيراد اسم الطاعن كاملاً ومحل إقامته محدداً غير قاذح في جدية التحريات .

(٢) مأمورو الضبط القضائي . تفتيش «التفتيش باذن» ، «تنفيذه» ، مواد مخدرة .

طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له . حقه ان يستعين في تنفيذ الإذن باعوانه أو بغيرهم من رجال السلطة العامة . بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره .

(٣) تفتيش «إذن التفتيش» ، إصداره ، «تنفيذه» ، مأمورو الضبط القضائي . نيابة عامة ، إجراءات «إجراءات التحقيق» ، دفاع «الإخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره ،

عدم اشتراط ثبوت أمر النذب الصادر من المندوب الاصيل إلى غيره من مأموري الضبط القضائي كتابه . التفتيش يكون في هذه الحالة باسم النيابة العامة الأمرة . وليس باسم المندوب له .

انتقادات الحكم عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان . لا يعيبه .

(٤) نقض «المصلحة في الطعن» ، مواد مخدرة .

انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط في حجرة نومه . مادام ان الحكم اثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيبه .

(٥) اثبات «شهود» ، محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» ،

حق المحكمة أن تحيل في بيان شهادة الشاهد إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر .
مادامت هذه الأقوال متفقة مع ما إستند اليه الحكم منها .

١ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالاوراق ، وكان عدم إيراد اسم الطاعن كاملاً ومحل إقامته محددًا في مخضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً .

٢ - من المقرر أن طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به يجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وإن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من السلطة العامة بحيث يكونون على رأي منه وتحت بصره .

٣ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه من أن إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابه ، وأنه أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لأجرائه ولا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الاصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابه ، لأن من يجري التفتيش في هذه الحال لا يجريه باسم من ندب ، وإنما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة ، وكان الطاعن لا يمارى في أن المندوب الاصيل قد ندب غيره شفاهة أو استعان به لتفتيش حجرة نوم الطاعن - بعد أن رافقه مسكنه - وأن التفتيش كان على رأي منه وتحت

بصره فان الدفع ببطلان تنفيذ الاذن لا يعدو - على ما سلف - ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ويعيد عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير مقبول .

٤ - من المقرر ان انتقاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط فى حجرة نومه مادام ان وصف التهمة التى دين بها يبقى سليما لما اثبتته الحكم عن مسئوليته عن المخدر المضبوط فى جيب بنطلونه الذى كان يرتديه .

٥ - من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان اقوال الشاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اولا : حاز واحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا «هيروين» وذلك فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : حاز واحرز بقصد الاتجار مادة «الكودايين» وذلك فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . وطلبت احالته الى محكمة جنايات السويس لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ١٨ من مارس سنة ١٩٨٥ عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقوانين ارقام ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ٤٥ لسنة ١٩٨٤ والبندين رقمى ١٠٣ من الجدول رقم واحد ، ٥ من الجدول رقم ٣ الملحقين والمعدلين بقرار وزير الصحة ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . باعتبار ان احراز المخدرين كان بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة احراز جوهريين مخدرين قد شابه قصور في التسبيب واخلال بحق الدفاع ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقته مدلا على ذلك بأن مستصدر الاذن لم يورد بمحضره اسم الطاعن كاملا كما لم يحدد محل اقامته الا ان المحكمة رفضت الدفع بما لا يؤدي اليه ، كما تغاضى الحكم عما اثاره الدفاع من بطلان اذن التفتيش لخلو الاوراق مما يفيد انتداب المأذون له بالتفتيش للضابط الذي اجراه ، كما احال الحكم في بيان مؤدى شهادة الشاهدين الثانى والثالث الى شهادة الشاهد الاول مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهريين مخدرين مجردا من القصور التي دان الطاعن بها واقام عليها في حقه ادلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما اُرتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في ان لها اصل ثابت بالاوراق وكان عدم ايراد اسم الطاعن كاملا ومحل اقامته محددا في محضرا الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان طريقة تنفيذ اذن التفتيش موكولة الى رجل الضبط المأذون له به يجريها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله ان يتخذ

من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وان يستعين في ذلك باعوانه من رجال الضبط القضائي او غيرهم من السلطة العامة بحيث يكونون على رأى منه وتحت بصره ، هذا فضلا عما هو ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه من ان اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة ، وانه اجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش ان يندب غيره من مأموري الضبط لاجرائه ولا يشترط في امر الندب الصادر من المندوب الاصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي ان يكون ثابتا بالكتابة ، لان من جرى التفتيش في هذه الحال لا يجريه باسم من ندب ، وانما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة ، وكان الطاعن لا يمارى في ان المندوب الاصيل قد ندب غيره شفاة او استعان به لتفتيش حجره نوم الطاعن - بعد ان رافقة الى مسكنه - وان التفتيش كان على رأى منه وتحت بصره ، فان الدفع ببطلان تنفيذ الاذن لا يعدو - على ما سلف - ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الضواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير مقبول ، هذا بالاضافة الى انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط في حجرة نومه مادام ان وصف التهمة التي دين بها يبقى سليما لما اثبتته الحكم عن مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيب بنطلونه الذي كان يرتديه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان اقوال الشاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا يجادل في ان اقوال كل من المتقدمين ، في التحقيقات متفقة مع اقوال المقدم التي احال عليها الحكم فان منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ حسن عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مسعد الساعى ، احمد سعفران ، الصاوى يوسف وعادل عبد الحميد .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نقض «اسباب الطعن» • تحديدها • ما لايقبل منها • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» • ما لا يوفره •

وجه الطعن وجوب أن يكون واضحا محددا .
النعى على الحكم وجود خلاف بين ما أورده وما جاء بأوراق الدعوى بون أن يكشف الطاعن عن وجه هذا الخلاف . أثره : عدم قبول النعى .

(٢) نقض «اسباب الطعن» • ما لايقبل منها •
عدم جواز إثارة الدفوع الموضوعية لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) تبديد • اختلاس أشياء محجوزة • مسئولية جنائية •
كبر سن المتهم والسداد اللاحق على التبديد . لا اثر لهما على المسئولية الجنائية .

١ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ،
وكانت الطاعنة لم تكشف فى طعنها عن وجه الخلاف بين ما أورده الحكم
وما ورد بأوراق الدعوى ، فان ما تنعاه الطاعنة فى هذا الشأن يكون غير
مقبول .

٢ - لما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن
الطاعنة لم تدفع الاتهام المسند اليها بما تثيره فى طعنها من عدم علمها
بالحجز أو باليوم المحدد للبيع ومكانة وكانت هذه الامور التى تنازع فيها
لاتعدو ان تكون دفوعا موضوعية كان يتعين عليها التمسك بها أمام محكمة
الموضوع لانها تتطلب تحقيقا ، ولا يسوغ إثارة الجدل فى شأنها لأول مرة

أمام محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير
سديد .

٢ - ان السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض حصوله - وكون
المتهمة طاعنة فى السن - بفرض ثبوته - لا يعفى من المسؤولية الجنائية ولا
أثر له على قيام الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بددت الاشياء المحجوز عليها اداريا
لصالح مأمورية الضرائب العقارية وطلبت عقابها بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من
قانون العقوبات . ومحكمة جنح طلخا قضت حضوريا بجلسة ٢ يونيه سنة
١٩٨١ بحبس المتهمه شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاات لوقف
التنفيذ . فاستأنفت المحكوم عليها . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة
استئنافية - قضت غيابيا بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٨١ بقبول الاستئناف
شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارضت وقضى
بجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٨٢ باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

فطعنت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانها بجريمة تبديد
محجوزات قد انطوى على خطأ فى الاسناد وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك
بأن اسباب الحكم لا تمت بصلة لما هو ثابت بأوراق الدعوى ، كما ان الطاعنة
لم تعلم بالحجز ولا باليوم المحدد للبيع أو مكانه ، فضلا عن انها طاعنة فى
السن وسددت الدين المحجوز من أجله ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب
نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تبديد المحجوزات التى

دان الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا محددا ، وكانت الطاعنة لم تكشف في طعنها عن وجه الخلاف بين ما أورده الحكم وما ورد بأوراق الدعوى ، فان ما تنعاه الطاعنة في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجةتيها ان الطاعنة لم تدفع الاتهام المسند اليها بما تثيره في طعنها من عدم علمها بالحجز أو باليوم المحدد للبيع ومكانه وكانت هذه الامور التي تنازع فيها لاتعدو ان تكون دفوعا موضوعية كان يتعين عليها التمسك بها أمام محكمة الموضوع لانها تتطلب تحقيقا ، ولا يسوغ اشارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض حصوله - وكون المتهمة طاعنة في السن - بفرض ثبوته - لا يعفى من المسؤولية الجنائية ولا اثر له على قيام الجريمة . فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

بإرياسة السيد المستشار/ حسن عمار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
محمد الصوفى، مسعد الساعى، احمد سعفان والصاوى يوسف.

(٢٢١)

الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) امر بالا وجه • إجراءات التحقيق، • دعوى جنائية • قوة الأمر
المقضى •

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . له حجته
التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية . مادام لم يبلغ قانونا . له فى نطاق حجته
المؤقتة بالأحكام من قوة الأمر المقضى .

(٢) امر بالا وجه • نيابة عامة •

الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . الأصل وجوب أن يكون صريحا
ومدونا بالكتابة - إستقافته إستنتاجا من تصرف أو إجراء آخر يقرتب عليه حتما بطريق
اللزوم العقلى .

مثال . لتصرف للنيابة العامة ينطوى على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى
الجنائية .

(٣) دفع • الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية، • امر بالا وجه • نقض حالات
الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون، •

رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية . مع وجود أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة
الدعوى الجنائية . خطأ فى القانون .

(٤) دعوى مدنية • دعوى جنائية • عدم قبولها، •

الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها .
القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة . يستوجب عدم قبول الدعوى
المدنية الناشئة عنها .

١ - إن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ ، فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .

٢ - الأصل ان الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، الا انه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العقلى - ذلك الأمر .

٣ - لما كانت النيابة العامة ، قد أمرت فى بادئ الأمر بضبط واحضار الطاعن بعد استجواب المتهمين الاخرين لما قرره احدهما من أنه كان يبيع المسروقات للطاعن الذى يعلم بأنها مسروقة ، الا انها عادت فقصرت الاتهام واقامت الدعوى الجنائية على المتهمين المذكورين وحدهما وأخلت سبيل الطاعن ، فان هذا التصرف ينطوى حتما وبطريق اللزوم العقلى على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن يحول دون ادخاله بعد ذلك متهما فى الدعوى . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وبادانته يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

٤ - من المقرر ان الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة و بأنهما الاول : شرع فى سرقة المسروقات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لـ حاله كونه من العاملين لدى المجنى عليه . الثانى : اخفى المصوغات المبينة بالمحضر رغم علمه بانها متحصلة من جريمة سرقة . وطلبت معاقبتهما بالمواد ٤٤ مكررا / ١ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧ ، ٣٢١ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا قبل المتهمين بمبلغ

خمسة واربعين الف جنيها على سبيل التعويض النهائي . كما اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح الجمالية قيدت بجدولها برقم لسنة ضد «الطاعن» بوصف انه اخفى المصوغات المبينة بالمحضر مع علمه بانها متحصلة من جريمة سرقة وطلب عقابه بمواد الاتهام سالفة الذكر والزامه بان يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة ذاتها قضت حضوريا اعتباريا بجلسة ١٥ مايو سنة ١٩٨٤ بحبس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وحبس الثانى والثالث «الطاعن» كل منهما ستة اشهر مع الشغل وكفالة مائتى جنية لاييقاف التنفيذ وفى الدعوى المدنية باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة . استأنف المتهم - الطاعن - ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بجلسة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى بجلسة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه از دانه بجريمة اخفاء أشياء مسروقة مع علمه بذلك قد شابه الخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى قبله لسبق صدور أمر ضمنى من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية مازال قائما لم يبلغ ، بيد ان الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفع وأيد الحكم المستأنف لأسبابه التى جاءت غامضة مبهمة لا تنبىء عن ان المحكمة احاطت بظروف الدعوى .

وحيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة اول درجة ومدونات الحكم المستأنف ان الدفاع عن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى وبعدم جواز اتخاذ اجراءات الادعاء المباشر قبله اعمالا للمادة ٣٠٧ من

قانون الاجراءات الجنائية . واذ عرض الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لهذا الدفع رد عليه بقوله ان : «الحظر الوارد بالمادة ٢٢٢ أ ج انه لا يجوز للمدعى المدنى اقامة دعواه المباشرة فى حالتين لا تنطبق ايهما على واقعة الدعوى ، ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .. لما كان ذلك ، وكان الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التمهينية من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ ، فلا يجوز مع بقائه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها لأن له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للاحكام من قوة الأمر المقضى ، والأصل ان الامر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومبونا بالكتابة ، الا انه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر اذا كان هذا التصرف أو الأجراء يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العقلى - ذلك الامر . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات - التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - ان النيابة العامة اجرت تحقيقا بتاريخ ١٢ من اغسطس سنة ١٩٨٢ استجوبت فيه ووجهت اليه تهمة السرقة ، وقرر - فى استجوابه - بانه كان يبيع المسروقات للطاعن وآخر يدعى .. المذنب كانا يعلمان أنها مسروقة فقرررت النيابة العامة - ضمن ما قررته بعد استجواب المتهم سالف الذكر - ضبط واحضار الطاعن وآخرين ، وبتاريخ ١٣ من اغسطس سنة ١٩٨٢ أمرت النيابة العامة بقيد الواقعة جنحه شروع فى سرقة ضد وبتقديمه للمحاكمة عنها ، الا أنها فى ١٦ من اغسطس سنة ١٩٨٢ أجرت تحقيقا استجوبت فيه الذى تم ضبطه نفاذا لقرارها السابق اصداره ، ووجهت اليه تهمة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة سرقة مع علمه بسرقتها وأمرت بقيد الواقعة جنحه شروع فى سرقة ضد واخفاء اشياء متحصلة من جريمة سرقة ضد وعاولت الأمر بضبط واحضار الطاعن ، وبتاريخ ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٨٣ ، عرض عليها الطاعن مقبوضا عليه ، فأمرت باخلاء سبيله بضمان محل اقامته ، وأقامت الدعوى الجنائية على المتهمين و وحدهما لمحاكمتها عن جريمتى الشروع فى السرقة واخفاء اشياء متحصلة من جريمة سرقة ، ولدى نظر الدعوى امام

محكمة أول درجة أقام المدعى بالحقوق المدنية الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن عن تهمة اخفاء اشياء مسروقة مع علمه بسرقتها . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة ، قد أمرت فى بادئ الأمر بضبط واحضار الطاعن بعد استجواب المتهمين الاخرين لما قرره احدهما من أنه كان يبيع المسروقات للطاعن الذى يعلم بأنها مسروقة ، الا انها عادت فقصرت الاتهام واقامة الدعوى الجنائية على المتهمين المذكورين وحدهما وأخلت سبيل الطاعن ، فان هذا التصرف ينطوى حتما وبطريق اللزوم العقلى على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن يحول دون ادخاله بعد ذلك متهما فى الدعوى . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وبادانته يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه . واذ كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية قبل الطاعن والزام المدعى بالحقوق المدنية بمصاريف دعواه المدنية .

القسم الثانى

فهرس هجائى موضوعى

**للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدوائر الجنائية**

**السنة السادسة والثلاثون
(١٩٨٥)**

(أولاً)

الحكمان الصادران من الهيئة العامة للمواد الجنائية

الصفحة	القاعدة	
		١ - المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إيجابها القضاء إلى جانب الحبس والغرامة . بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة . أو بتعويض يعادل مثلى قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر إذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة . فضلاً عن الحكم بمصادرة البضائع موضوع التهريب أو بما يعادل قيمتها في حالة عدم ضبطها .
		التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . أثر ذلك ؟
٥	١ هيئة	«الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ .
		وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها . ولو كان صادراً بالبراءة . المادة ٣١٠ إجراءات .
		مثال لتسبب معيب للقضاء بالبراءة في جريمة شروع في تهريب جفركي .
٥	١ هيئة	«الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ .
		قصر اختصاص غرفة المشورة على فحص الطعون في أحكام الجناح المستأنفة . وإصدار قرار مسبب بعدم قبول ما يفصح منها عن ذلك شكلاً أو موضوعاً . وإحالة ما عداه إلى إحدى دوائر المحكمة لنظره بالجلسة .
		المادة ٣٦ مكرراً من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المضافة .
		لدوائر محكمة النقض . دون غرفة المشورة . إذا رأت العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة إحالة الطعن إلى الهيئة . أساس ذلك ؟
١٢	٢ هيئة	«الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨ .

(ثانياً)

الاحكام الصادرة من الدوائر الجنائية

(١)

في النقابات

الصفحة	القاعدة	
		<p>١ - صدور القرار المطعون فيه بعد العمل بقانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ . خضوع إجراءات الطعن فيه للقواعد الإجرائية المقررة به . اساس ذلك ؟ .</p> <p>خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين امام النقض . ليس من شأنه ان يعصم تلك القرارات من رقابة القضاء . علة ذلك ؟</p> <p>للشارع ان يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية . التي يختص القضاء الاداري بالفصل فيها . إلى هيئات قضائية اخرى . اساس ذلك ؟</p> <p>اسناد الشارع الفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين في ظل القانون ٦٨ لسنة ١٩٦١ إلى القضاء العادي وإقصاؤه عن التزامه بالنهج ذاته في قانون المحاماه القائم . مؤدى ذلك : اختصاص محكمة النقض بالفصل في القرار المطعون فيه .</p>
١٨	١ نقابات	«الطعن رقم ٨١١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١»
٢٦	٢ نقابات	«الطعن رقم ٨١١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٦»
		<p>٢ - معيار تنازع القوانين من حيث الزمان ؟</p> <p>النص القانوني الجديد . عدم انعطاف اثره على الماضي مالم ينص في غير المواد الجنائية على سريانه بأثر رجعي .</p> <p>قرار لجان قيد المحامين ينشئ المراكز من يوم صدوره فحسب .</p>

الصفحة	القاعدة	
١٨	١ نقابات	ورود طلب الطاعن غفلا من التاريخ وخلو الأوراق مما يفيد تقديم الطلب قبل العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ . اثره : رفض طلبه . «الطعن رقم ٨١١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١»
٢٦	٢ نقابات	٣ - معيار تنازع القوانين من حيث الزمان ؟ النص القانوني الجديد . عدم انعطاف اثره على الماضي . مالم ينص في غير المواد الجنائية على سريانه بأثر رجعي . مخالفة القرار المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . مثال . «الطعن رقم ٨١١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٦»
٣٤	٣ نقابات	٤ - إجراءات التقاضي . من النظام العام . لمن تقرر حق الطعن في تشكيل الجمعية العمومية للصحفيين وفي القرارات الصادرة منها وفي صحة إنعقادها وفي تشكيل مجلس النقابة . وماهية إجراءات الطعن ؟ . المادة ٦٢ من القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ . عدم اتباع الطاعن تلك الإجراءات وإقامته الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري . اثره : عدم قبول الطعن . لا يغير من ذلك قضاء تلك المحكمة بعدم اختصاصها واحالة الدعوى إلى محكمة النقض . أساس ذلك ؟ «الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٥»

(ب)
في المواد الجنائية

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		اتفاق . اتلاف . آثار . إثبات . إجراءات . إجراءات التحقيق . إجراءات المحاكمة . إحالة . أحداث . اختصاص . اختلاس أشياء محجوزة . اختلاس أموال أميرية . إخفاء أشياء مسروقة . ارتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب . استجواب . استئناف . استدالات . استعرا ف . استعمال مكبر صوت . استيراد . استيقاف . اشتباه . اشتراك . أشكال في التنفيذ . إصابة خطأ . إعدام . اعذار قانونية . إعلان . إقراض برّيا فاحش . إكراه . امتناع عن بيع . امتناع عن تنفيذ حكم . امر بالالوجه . امر حفظ . امن دولة . اوامر عسكرية . ايجار اماكن .
		اتفاق
		١ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق للجريمة . التدليل على حصول الاشتراك بالاتفاق بادلة محسوسة . غير لازم . كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها .
٤٨٢	٨٠	الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،
		٢ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج . أو من فعل لاحق للجريمة .
٦٩٩	١٢٣	الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ،
		٣ - تقابل إرادة المتهمين . كفايته لتحقق الاتفاق . إنقضاء زمن بين الاتفاق وارتكاب الجريمة . غير لازم .
		ما يكفي قانونا لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ؟
٧٧٢	١٣٧	الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ ،

الصفحة	القاعدة	
		اتلاف
		راجع : إثبات «بوجه عام» (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١١٢٢)
		آثار
		متى يعتبر العقار أو المنقول من الآثار التي تجب حمايتها؟ العقوبة المقررة لجريمة الاعتداء على أرض أثرية؟ المادة ٤/٣٠ من القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ . خلو الحكم من بيان ماهية الأرض التي أقيم عليها البناء وما إذا كانت أثرية من عدمه . قصور .
١١١٤	٢٠٦	«الطعن رقم ٥٥١٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨»
		اثبات
		«بوجه عام»
		١ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
٣٨	١	«الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١/١»
٥٢	٤	«الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦»
٣٤٣	٥٩	«الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧»
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»
٥٠٨	٨٥	«الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١»
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧»
١١٠١	٢٠٣	«الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢»
		٢ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته؟ انتهاء الحكم إلى إطراح التسجيل وعدم أخذه بالدليل المستمد منه لايتعارض مع ما أورده من أقوال الشاهد . أساس ذلك؟
٤٨	٣	«الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣»
		٣ - عدم رسم القانون صورته خاصة للتعرف على المتهم .

الصفحة	القاعدة	
٥٢	٤	لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . حده ؟ والطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦ ، ٤ - تجهيل الحكم . لأدلة الثبوت في الدعوى . يعيبه . تساند الحكم في قضائه بالادانة إلى أن الطاعن قدم فواتير ومستندات مزورة إلى الجمارك لإثبات أن الأجهزة المستوردة بمواصفات معينة . ووضعه علامة ورقية مزورة لتأييد ذلك . دون التلليل على علم الطاعن بالتزوير . وبانه هو الذي وضع العلامة . يعيبه .
٦٦	٧	والطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤ ، ٥ - ابتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام . لايعيبه . شرط ذلك ؟
٨٢	٩	والطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦ ، ٦ - مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟
١١٧	١٦	والطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ،
٥٠٠	٨٣	والطعن رقم ٧٢٢٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،
٦٠١	١٠٦	والطعن رقم ٥٩٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢ ،
١٠٢٧	١٨٨	والطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ ، ٧ - كفاية ان تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة كي تقضى بالبراءة . حد ذلك ؟
١٥٤	٢٠	والطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ ،
١٦٣	٢٢	والطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ ،
٢٢٣	٣٦	والطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ ،
٣٩٥	٦٧	والطعن رقم ٧٨٧١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ ،
٦٧٧	١٢٠	والطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ،
٨٧٨	١٥٨	والطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٧ ،
١١٢٢	٢٠٨	والطعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ ،
١١٣٨	٢١١	والطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ،
١١٧٥	٢١٨	والطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ ، ٨ - عدم جواز النعى على المحكمة قضاءها بالبراءة لاحتمال ترجع لديها . بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . علة ذلك ؟
٢٢٣	٣٦	والطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ ،

الصفحة	القاعدة	
		٩ - عدم التزام المحكمة عند قضائها بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . اساس ذلك ؟
٢٢٣	٣٦	«الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٥،
		١٠ - العبرة في المحاكمات الجنائية . هي باقتناع القاضي . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر .
٢٦٤	٤٤	«الطعن رقم ٣٢٠٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ٨/٢/١٩٨٥،
٤٦٠	٧٨	«والطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٨٥،
٩٤٧	١٧١	«والطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٨٥،
٩٥٧	١٧٣	«والطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٨٥،
		١١ - حق محكمة الموضوع ان تستمد اقناعها بثبوت الجريمة من اى دليل تطمئن اليه متى كان له مأخذة الصحيح من الأوراق .
٢٧٣	٤٦	«الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٨٥،
٤٠٩	٧٠	«والطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٥،
		١٢ - تساند الأدلة . لايلزم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى . يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .
٣١٥	٥٤	«الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٨٥،
		١٣ - من المعارف العامة أن الإعتداء بجسم صلب ثقيل . يمكن أن تتخلف عنه العاهة .
٣٦٦	٦٣	«الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٥،
		١٤ - كفاية ايراد الحكم من مؤدى الأدلة ما يكفى لتبرير اقتناع المحكمة بما قضت به .
		- مجادلة محكمة الموضوع فى سلطتها فى وزن عناصر الدعوى لاتقبل امام محكمة النقض .
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥،
		١٥ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر فى هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير

الصفحة	القاعدة	
		ونسبته إلى المتهم . للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . مثال لتسبيب معيب للقضاء بالبراءة في جريمة تزوير محرر .
٣٩٥	٦٧	الطعن رقم ٧٨٧١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ ، ١٦ - لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية ان يكون صريحا ولا مباشرا على الواقعة المراد اثباتها . كفاية ان يكون مؤديا الى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجريه المحكمة .
٤٠٩	٧٠	الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٥ ، ١٧ - ماهية الاشتباه في حكم المادة الخامسة من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ؟ - الاشتباه والسوابق . قسيما في إبراز حالة الاشتباه . - السوابق تكشف عن الاتجاه الخطر . لانتشئه . جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة لاثبات حالة الاشتباه متى كانت قريبة البون نسبياً وتكشف عن خطورة المتهم .
٤١٦	٧١	الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٥ ، ١٨ - استعانة المحكمة في عد المتهم مشتبهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه . صحيح . ولو كانت قبل العمل بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ . علة ذلك ؟
٤١٦	٧١	الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٥ ، ١٩ - تقدير جديده التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .
٤٢٤	٧٢	الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٨٥ ، ٢٠ - اخذ المحكمة بالتحريات مسوغا للاذن بالتفتيش . لا يمنعها من عدم الاخذ بها في خصوص قصد الاتجار .
٤٢٤	٧٢	الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٨٥ ،

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - حق القاضي في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها . مالم يقيد القانون بدليل معين . جرائم التزوير . لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً . الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها . علة ذلك ؟
٤٣٦	٧٤	«الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
		٢٢ - الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سائفاً .
٤٣٦	٧٤	«الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
		٢٣ - تقدير الأدلة إلى كل متهم من اختصاص محكمة الموضوع . حقها في الاطمئنان اليها قبل متهم دون آخر .
٤٣٦	٧٤	«الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
		٢٤ - ابعاد الأنثى التي تجاوزت السادسة عشرة عن مكان خطفها . بقصد العبث بها . باستعمال طرق إحتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها . كفايته لتحقق جريمة المادة ٢٩٠ عقوبات .
٤٨٢	٨٠	«الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		٢٥ - ركن التحيل أو الاكراه . تقديره موضوعي .
٤٨٢	٨٠	«الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		٢٦ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي لايقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج . أو من فعل لاحق للجريمة . التدليل على حصول الاشتراك بالاتفاق بأدلة محسوسة . غير لازم . كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها .
٤٨٢	٨٠	«الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ - اثبات ايداع اسباب الطعن قلم الكتاب فى الميعاد منوط بالطاعن . الايصال الصادر من قلم الكتاب دون غيره هو الذى يصلح فى اثبات تقديم اسباب الطعن بالنقض فى الميعاد . مثال :
٥٢١	٨٧	«الطعن رقم ٢٣١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣» ٢٨ - اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . إجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير . يقتضيه واجبها فى فحص الدليل الاساسى فى الدعوى . اغفال ذلك يعيب الاجراءات . علة ذلك ؟ ضم ملفى الدعويين المطعون على محضر جلستهما بالتزوير بأوراق الحكم المطعون عليه . اعتبارهما معروضين على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم .
٥٣٠	٨٩	«الطعن رقم ٧٤٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣» ٢٩ - الاثبات فى المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضى واطمئنانه الى الادلة المطروحة . له الأخذ بأى دليل الا اذا قيده القانون . اثبات التزوير واستعماله ليس له طريقا خاصا .
٥٣٠	٨٩	«الطعن رقم ٧٤٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣» ٣٠ - ورقة الحكم تعتبر متممه لمحضر الجلسة فى شأن إثبات إجراءات المحاكمة . - الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . عدم جواز جحد ما أثبتته الحكم من تمام هذه الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير . مثال فى إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص .
٦١٤	١٠٩	«الطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٧» ٣١ - الاشتراك فى التزوير . لايلزم التلليل عليه بأدلة مادية محسوسة . كفاية استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .
٦٨٢	١٢١	«الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ - لا تثريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٣٣ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج . أو من فعل لاحق للجريمة .
٦٩٩	١٢٣	«الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٣٤ - سبق الإصرار . تعريفه ؟ استخلاص القاضي له من وقائع خارجية . الترصد . ما يكفي لتحقيقه ؟ البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .
٧٨٩	١٣٩	«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
		٣٥ - عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها . حقها في استخلاص الحقائق القانونية مما قدم إليها من أدلة ولو غير مباشرة مادام ما حصلته لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي .
٧٨٩	١٣٩	«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
		٣٦ - أدلة الدعوى . حرية القاضي في تقديرها لتكوين عقيدته ولو ترتب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على متهم آخر في ذات الواقعة .
٧٨٩	١٣٩	«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
		٣٧ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على المرافعة الشفوية أمام القاضي الذي أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوي الذي يجريه ويسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكناً . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز الافتتات على هذا الأصل لأية علة كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
٨٠١	١٤١	«الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢» ٣٨ - عدم جدوى تمسك الطاعنة ببطلان القبض والاستجواب بمعرفة الشرطة مادامت لا تنازع في سلامة أقوالها في تحقيقات النيابة التي استند إليها الحكم .
٨٢٤	١٤٦	«الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩» ٣٩ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى والمتم بها ووازنت بينها . التفاتها كلية عن التعرض لدفاع المتهم وعدم إيرادها له . قصور . مثال .
٨٤٠	١٤٩	«الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠» ٤٠ - على المحكمة ان تبني حكمها على الوقائع الثابتة في الدعوى . ليس لها إقامة قضائها على أمور لا سند لها من التحقيقات . - تساند الأدلة في المواد الجنائية . أثره ؟
٨٤٠	١٤٩	«الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠» ٤١ - سلطة المحكمة في تقدير القوة التليلية لعناصر الدعوى . عدم التزامها بإعادة المهمة إلى ذات الخبير وبإعادة مناقشته . مثال لرد سائغ على طلب إعادة المأمورية إلى الخبير .
٨٥٤	١٥٢	«الطعن رقم ٣٣٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣» ٤٢ - وجوب أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى مارتبه عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق .
٨٧٨	١٥٨	«الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٧» ٤٣ - تأخر الضابط في تحرير محضر ضبط الواقعة . لا يدل حتما على عدم جديته .

الصفحة	القاعدة	
		تقدير القوة التدليلية من سلطة محكمة الموضوع . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير جائزة .
٨٩١	١٦٠	«الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠»
		٤٤ - الأصل في الاجراءات الصحة . عدم جواز اثبات ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة أو الحكم الا عن طريق الادعاء بالتزوير .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»
		٤٥ - تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة . المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»
		٤٦ - حرية القاضي في تكوين عقيدته من كافة عناصر الدعوى المطروحة عليه .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»
		٤٧ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأتلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»
٩٦٨	١٧٤	«والطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١»
		٤٨ - الاشتراك في الجريمة يتم غالباً دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الحال متى كانت منصبية على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة . بما لا يجافي العقل والمنطق .
		مجرد تقديم بلاغ إلى مجلس المدينة متضمناً . على خلاف الحقيقة . وجود بناء على أرض زراعية آيل للسقوط بغية إجراء معاينته واثبات حالته . لا يدل على توافر قصد الاشتراك في جريمة التزوير .
٩٨٦	١٧٩	«الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٦»

الصفحة	القاعدة	
		٤٩ - تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملايساتها . موضوعى عدم جواز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧ ،
		٥٠ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع وحدها . لها أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه فى حق متهم ، وتطرح ما عداه فى حق الآخرين .
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧ ،
		٥١ - عدم تقييد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة وجقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه . ملازم له مأخذه الصحيح من الأوراق .
١٠٠٩	١٨٥	«الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ ،
		٥٢ - تمييز الشاهد . مناط الأخذ بشهادته . ولو كانت على سبيل الاستدلال . أساس ذلك ؟
		الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز . يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على التمييز للاستيثاق من تحمله الشهادة . قعودها عن ذلك وأخذها بشهادته . يعيب الحكم .
		تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟
١٠٥٢	١٩٣	«الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٧ ،
		٥٣ - لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة . مادام قد أقيم على دعامات أخرى تكفى وحدها لحمله .
١١٧٥	٢١٨	«الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ ،
		راجع أيضا : اثبات «شهود»
		(القواعد أرقام ٤ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨٦ ، ١٩٤ بالصفحات أرقام ٥٢ ، ٩٣٥ ، ٩٤٧ ، ١٠١٦ ، ١٠٥٥ .)
		وأسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى»

الصفحة	القاعدة
	<p>(القاعدتان رقما ١٧٠ ، ٢٠٣ بالصحيفتين رقمى ٩٣٥ ، ١١٠١) واستيقاف .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٥٢) وتفتيش .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٥٥٥) وحكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل» .</p> <p>(القاعدتان رقما ٩ ، ٤٦ بالصحيفتين رقمى ٨٢ ، ٢٧٣) وحكم «تسببيه . تسبيب غير معيب» .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٠٦) ودعوى مدنية .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٧٥٢) ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره» .</p> <p>(القواعد ارقام ١٩ ، ٦١ ، ١١٦ ، ١٥٢ ، ١٢٣ ، ١٩٤ ، بالصفحات ارقام ١٤٦ ، ٣٥٦ ، ٦٥٤ ، ٨٥٤ ، ٦٩٩ ، ١٠٥٥) ودفوع .</p> <p>(القواعد ارقام ١١٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ بالصفحات ارقام ٦٤٣ ، ١٠٧٢ ، ١١٠١) ورابطة السببية .</p> <p>(القاعدتان رقما ٨٥ ، ١١٨ بالصحيفتين رقمى ٥٠٨ ، ٦٦٢) وقصد جنائى .</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٥٤) ومحكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» .</p> <p>(القاعدتان رقما ٨٥ ، ١٩٨ بالصحيفتين رقمى ٥٠٨ ، ١٠٧٢) ومواد مخدرة .</p> <p>(القواعد ارقام ١٦ ، ٧٠ ، ٧٢ بالصفحات ارقام ١١٧ ، ٤٠٩ ، ٤٢٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>ونقض « ما لايجوز الطعن فيه من الأحكام » . (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٥٨١) ونقض « أسباب الطعن . ما لايقبل منها » . (القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٩٩) وهتك عرض . القاعدتان رقما ١٩ ، ١٧٤ بالصحيفتين رقمي ١٤٦ ، ٩٦٨</p>
		<p>« اعتراف »</p> <p>١ - إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن بالاقتناع بتسلمه المال بعقد من العقود المبينة حصراً بالمادة ٣٤١ عقوبات . تأثيم إنسان . بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة . لايصح . إذا كان مخالفا للحقيقة .</p> <p>دفاع المتهم بتجارية العلاقة . جوهري . يوجب تحقيقه . بلوغا إلى غاية الأمر فيه .</p>
٢٥٦	٤٢	<p>« الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤ ،</p> <p>٢ - عدم التعويل على الاعتراف . إذا كان وليد إكراه أو تهديد . كائنا ما كان قدره . ولو كان صائقا . الدفع ببطلان الاعتراف للإكراه . جوهري . وجوب مناقشة والرد عليه . التعويل عليه بغير رد . قصور .</p> <p>اتصال وجه الطعن بغير الطاعن . يوجب نقضه بالنسبة له ولو كان طعنه غير مقبول شكلا . أساس ذلك ؟</p>
٣٠٠	٥١	<p>« الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ ،</p> <p>٣ - الدفع بحصول الاعتراف نتيجة إكراه . لايقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟</p>
٣٤٣	٥٩	<p>« الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧ ،</p>

المادة	المادة	المادة
		٤ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات . موضوعي . تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما ادعاه المتهم من ان اعترافه كان وليد اكراه . لامعقب عليها . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اسراها مادام هذا السلطان لم يتصل الى المتهم بالاذى ماديا أو معنويا . مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف .
٥٠٣	٨٤	الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ . ٥ - تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم من شئون محكمة الموضوع . حق محكمة الموضوع أن تجزئ الدليل ولو كان إعترافاً . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لايجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
٥٦٧	٩٨	الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٤ . ٦ - الدفع بحصول الاعتراف نتيجة إكراه . لايقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
٥٦٧	٩٨	الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٤ . ٧ - الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً . لايعتبر كذلك ولو كان صادقا إذا صدر اثر ضغط أو اكراه كائن ما كان قدره . الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه . دفع جوهري على المحكمة مناقشته والرد عليه مادامت قد عولت عليه في قضائها بالادانة .
٦٠١	١٠٦	الطعن رقم ٥٩٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢ . ٨ - عدم دفع الطاعن ببطلان اعتراف متهم آخر عليه . أمام محكمة الموضوع اثارة ذلك أمام النقض . غير مقبولة .
٦٨٢	١٢١	الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ . ٩ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .
٧٢٤	١٢٧	الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩ .

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حضور ضابط الشرطة التحقيق لايقيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لايعد اسراها طالما لم يستغل باذى . مادي كان أو معنوي . مجرد الخشية منه لاتعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف .
٧٢٤	١٢٧	«الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩»
		١١ - عدم التزام المحكمة نصي اعتراف المتهم وظاهره . لها أن تجزئه وان تستنبط منه الحقيقة كما كشف عنها .
٧٩٦	١٤٠	«الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
		١٢ - الاعتراف في المسائل الجزائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .
٧٩٦	١٤٠	«الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
		١٣ - حق المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك .
٩١٨	١٦٦	«الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢»
		١٤ - الدفع بحصول الاعتراف نتيجة اكراه . لايقبل لأول مرة . أم النقض . علة ذلك ؟
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»
		١٥ - حق المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه . علة ذلك ؟
١٠١٦	١٨٦	«الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠»
		١٦ - الاعتراف . ماهيته ؟ حق المحكمة في الأخذ بالاعتراف الصادر في أي دور من أدوار التحقيق . متى اطمأنت اليه .
		- لمحكمة الموضوع تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تطمئن اليه واطراح ماعداه .
		- تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر إثر تفتيش باطل . موضوعي .
		- إثارة بطلان الاعتراف . لأول مرة . أمام النقض . غير مقبولة .
١١٣٢	٢١٠	«الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩»

الصفحة	القاعدة	
		«أوراق»
		الأصل فى الاجراءات الصحة . عدم جواز اثبات ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة أو الحكم إلا عن طريق الادعاء بالتزوير .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»
		«خبرة»
		١ - إقامة الحكم على دليل دون إيراد مضمونه يعيبه .
		استناد حكم الادانة إلى تقرير الخبير . دون ان يعرض لأسانيد التقرير أو يرد على طلب مناقشة الخبير فى أسس تقريره . قصور .
٦٣	٦	«الطعن رقم ٨١٠٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٧»
		٢ - إيجاب حلف الخبير يمينا أمام سلطة التحقيق .
		لعضو النيابة . كرئيس للضبطية القضائية . الاستعانة بأهل الخبرة .
		بغير حلف يمين .
		متى يحق لمحكمة الموضوع الاستناد إلى تقرير خبير لم يحلف اليمين ؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
		٣ - استناد الحكم إلى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة .
		كقرينة معززة لأدلة الثبوت الأساسية التى إنبنى عليها . لا عيب .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
		٤ - تقليد خاتم الدولة . قيامه على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . العبرة فى ذلك بأوجه الشبه . لا بأوجه الخلاف .
		- خلو الحكم من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة . قصور .
		- تأسيس القاضى حكمه على رأى غيره . يعيب الحكم . مثال
٢٢٠	٣٥	«الطعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦»
		٥ - تقدير القوة التدليلية لتقدير الخبير . موضوعى .
٣٥٦	٦١	«الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١١»

الصفحة	القاعدة	
٤٠٩	٧٠	٦ - لعضو النيابة كرئيس للضبطية القضائية وصاحب الحق في إجراء التحقيق الاستعانة بأهل الخبرة دون حلف يمين . اساس ذلك ؟ «الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٧»
٤٤٤	٧٥	٧ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم لها . «الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
٤٦٠	٧٨	٨ - النعى على المحكمة عدم نديها خبيراً لتقدير عمر السيارات . موضوع الاتهام . عدم قبوله . مادام لم يطلب منها ذلك . الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . «الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
٥٥٨	٩٦	٩ - إيراد الحكم الاستثنائي أسباباً مكملية لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي إعتنقه مفاده : أخذه بتلك الأسباب فيما لايتعارض مع الأسباب التي أضافها . - استناد الحكم في إثبات خطأ الطاعن إلى تقرير لجنة فنية . مفاده : عدم أخذه بما جاء بأسباب الحكم الإبتدائي في تسانده إلى تقرير آخر . «الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١»
٥٥٨	٩٦	١٠ - تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم من إطلاقات محكمة الموضوع . وهي غير ملزمة بالرد على تقرير الخبير الاستشاري الذي لم تأخذ به . «الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١»
٥٥٨	٩٦	١.١ - عدم التزام المحكمة بإجابة الدفاع إلى طلب نذب خبير آخر في الدعوى . مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء . مثال لتسبيب سائق للرد على دفاع الطاعن بأن انهيار البناء نتج عن هبوط التربة نتيجة انفجار ماسورة مجاري . «الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١»

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢ - المرض العقلى الذى تنعدم به المسئولية قانونا وفق المادة ٦٢ عقوبات هو الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك . سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وادراكه لاتعد سببا لانعدام المسئولية .</p> <p>المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فى الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض الطاعنة على مسئوليتها الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى .</p> <p>تقدير حالة المتهمه العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة .</p> <p>- المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .</p>
٦٣١	١١٢	<p>«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩،</p> <p>١٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بطلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته . مادام أن الواقعة قد وضحت لديها أو ان المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى .</p>
٦٦٢	١١٨	<p>«الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥،</p> <p>١٤ - حق محكمة الموضوع ان تجزم بما لا يجزم به الخبير . حد ذلك ؟</p>
٦٦٢	١١٨	<p>«الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥،</p> <p>١٥ - طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة . عدم التزام المحكمة بإجابته . مادامت الواقعة قد وضحت لديها .</p> <p>- مجادلة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل . غير جائزة .</p>
٦٨٨	١٢٢	<p>«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦،</p> <p>١٦ - طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة أصلياً واحتياطياً ندب خبير محاسبى لتحقيق واقعة الاختلاس . طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنته إلى البراءة .</p>
٦٩٩	١٢٣	<p>«الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦،</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى . تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
		- اثاره التعارض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٨١٤	١٤٤	«الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»
		١٨ - متى لا تلتزم المحكمة باجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ؟
		مثال :
٨١٤	١٤٤	«الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»
		١٩ - كفاية إيراد مؤدى تقرير الخبير الذى إستند إليه الحكم فى قضائه . إيراد نص تقرير الخبير . ليس بلام .
٨١٤	١٤٤	«الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»
		٢٠ - ليس للمحكمة الاقتصار فى قضائها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعى . متى كان ذلك مجرد رأى له عبر عنه بالفاظ تفيد الترجيح والاحتمال .
		- قضاء الإدانة . وجوب بنائه على الجزم واليقين .
٨٤٠	١٤٩	«الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠»
		٢١ - دفاع الطاعن بأنه لا يحوز أرضاً زراعية . بل محجراً مصرح بنقل الرمال منه وطلبه ندب خبير لتحقيقه . جوهرى . عدم التعرض له إيراداً ورداً . قصور وأخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٨٤٦	١٥٠	«الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠»
		٢٢ - سلطة المحكمة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . عدم التزامها بإعادة المهمة إلى ذات الخبير وبإعادة مناقشته . مثال لرد سائغ على طلب إعادة المأمورية إلى الخبير .
٨٥٤	١٥٢	«الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣»

الصفحة	القاعدة	
٩٠٩	١٦٤	٢٢ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها . موضوعي . عدم التزام المحكمة بإجابة الدفاع إلى طلب نذب خبير في الدعوى . مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها إتخاذ هذا الإجراء . «الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١»
٩٣٥	١٧٠	٢٤ - تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة . المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها . «الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»
٩٤٧	١٧١	٢٥ - حق المحكمة في الاعتماد على أقوال المجنى عليه وهو يحتضر متى اطمأنت إليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها . - عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . «الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨»
٩٥٧	١٧٣	٢٦ - تشكيك الطاعن بأن المخدر المضبوط غير ماتم تحليله . جدل في حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل . غير جائز . «الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠»
١٠٠٩	١٨٥	٢٧ - عدم جواز إثارة دعوى التناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام محكمة النقض . «الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤»
١٠١٦	١٨٦	٢٨ - لا على المحكمة ان هي التفتت عن دعوة كبير الأطباء الشرعيين لتحقيق دفاع المتهم . مادام انه غير منتج في نفي التهمة . «الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠»
		٢٩ - دفاع المتهم بان حالة المجنى عليه الصحية لم تكن تسمح له بالتحدث بتعقل . يتضمن طلب دعوة الطبيب الشرعي لسؤاله بشأن تلك

الصفحة	القاعدة	
		الواقعة . عدم التعويل على الدليل المستمد من أقوال المجنى عليه في الحكم بالادانة . ينحسر معه الالتزام باجابة هذا الطلب .
١٠٧٢	١٩٨	«الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥ ، ٣٠ - تقدير آراء الخبراء . موضوعي . - مؤدى أخذ المحكمة بتقرير الخبير ؟
١١٥١	٢١٣	«الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ، راجع ايضا : اثبات «بوجه عام» (القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١١٣٨) «إجراءات «إجراءات المحاكمة» (القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١١٥١) «ضرب «أحدث عامة» (القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٤٥) «محكمة الموضوع سلطتها في تقدير الدليل» (القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤٠٩)
		«شهود»
		١ - وزن أقوال الشهود . موضوعي . تقدير المحكمة لاثبات الدعوى . لايجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .
٣٨	١	«الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١/١ ،
٥٢	٤	«الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦ ،
٣٠٦	٥٢	«الطعن رقم ٤١٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦ ،
٣٥٢	٦٠	«الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٠ ،
٣٦٦	٦٣	«الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٢ ،
		٢ - تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لايعيب الحكم . مادام استخلاصه سائفا .

الصفحة	القاعدة	
		تقدير الأدلة . تستقل به محكمة الموضوع .
٥٢	٤	«الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦ ، ٢ - عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم . لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . حده ؟
٥٢	٤	«الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦ ، ٤ - حق محكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في التحقيق الإبتدائي وإن خالف قول آخر له بالجلسة . لها أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . مادام له مأخذه من الأوراق . - الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لايجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٥٨	٥	«الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٧ ، ٥ - تقدير أقوال الشهود . موضوعى . تناقض أقوال الشهود . لايعيب الحكم متى استخلص الإدانة منها بما لاتناقض فيه .
٧٥	٨	«الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣ ، ٦ - لايشترط فى الشهادة . أن ترد على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها . - مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية ؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ، ٧ - مفاد اخذ المحكمة بأقوال الشهود ؟ . - وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل . موضوعى .
٢١٣	٣٤	«الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦ ،
١٠١٦	١٨٦	«والطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ ،
١١٥٧	٢١٤	«والطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣ ، ٨ - تناقض الشاهد فى أقواله . لايعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها . بما لا تناقض فيه .

الصفحة	القاعدة	
٢٦٠	٤٣	<p>وزن أقوال الشهود . موضوعي .</p> <p>«الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤،</p> <p>٩ - جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ أى منهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين والأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضي فيها الصدق .</p> <p>تعيب الحكم باعتماده على أقوال المجنى عليه بحجة أن سؤاله بغير حلف يمين على سبيل الاستدلال . غير مقبول . مادام أن الطاعن لا يمارى فى قدرة المجنى عليه على التمييز وتحمل الشهادة . أساس ذلك ؟</p>
٢٦٤	٤٤	<p>«الطعن رقم ٣٢٠٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٨،</p> <p>١٠ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .</p> <p>استخلاص الادانة او البراءة من أقوال الشهود وبما لاتناقض فيه . لا يعيب الحكم .</p>
٣٥٢	٦٠	<p>«الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٠،</p> <p>١١ - وجوب اعلان الشهود للذين لم يدرجوا فى القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم . المادة ٢/٢١٤ مكرراً ١ إجراءات .</p> <p>اعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة .</p> <p>قعود المتهم عن سلوك السبيل الذى رسمه القانون فى المادة سالفه الذكر . لا تثريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شاهده .</p>
٣٦٢	٦٢	<p>«الطعن رقم ٧٤٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١١،</p> <p>١٢ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .</p> <p>خصومة الشاهد للمتهم لاتمنع من الأخذ بشهادته .</p> <p>حق المحكمة فى الأخذ برواية شخص ينقلها عن آخر . متى رأت أنها صدرت منه حقيقة وأنها تمثل واقع الدعوى .</p>
٣٦٦	٦٣	<p>«الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٢،</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - حق محكمة الموضوع في ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من اي دليل تطمئن اليه طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق .
		لها وزن اقوال الشهود وتقديرها . لايجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .
٤٠٩	٧٠	الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٧ ،
		١٤ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها موضوعي .
٤٢٤	٧٢	الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ ،
		١٥ - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها مادام استخلاصها سائفا متفقا مع العقل والمنطق .
٤٣٦	٧٤	الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ ،
		١٦ - للمحكمة ان تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وإطراح ما لا تثق فيه دون ان تكون ملزمة ببيان العلة .
٤٤٤	٧٥	الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ ،
		١٧ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال أحدهم . لايعيبه . مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها . حسب المحكمة ان تورد من أقوال الشهود ماتطمئن اليه .
٤٨٢	٨٠	الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،
		١٨ - وزن اقوال الشهود مرجعه إلى محكمة الموضوع . أخذها بأقوال شاهد مفاده إطراحها جمع الاعتبار التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٥٣٠	٨٩	الطعن رقم ٧٤٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ ،
٦٢٦	١١١	والطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨ ،
٧١٦	١٢٦	والطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ ،

الصفحة	القاعدة	
٨٩١	١٦٠	«الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠،
١٠٧٢	١٩٨	«الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥،
		١٩ - اعراض المحكمة عن سماع شهود نفى لم يعلنوا وفقاً للمادة ٢١٤ مكرراً ١ المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إجراءات . لاتثريب عليها .
٦٣١	١١٢	«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩،
		٢٠ - إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لايعيبه مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . - اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم . لا يؤثر فى سلامته . أساس ذلك ؟
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦،
٨٩١	١٦٠	«الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠،
٩٥٧	١٧٣	«الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠،
		٢١ - وزن أقوال الشاهد أو التعويل عليها . مرجعه إلى محكمة الموضوع . - مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد ؟ - إيراد الحكم أدلة الثبوت . كفايته رداً على إثارة الشك فى أقوال الشهود .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦،
		٢٢ - العبرة فى الأحكام بما تجريه المحكمة من تحقيقات بالجلسة .
٦٩٩	١٢٣	«الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦،
		٢٣ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع وحدها . لها ان تأخذ من شهادة الشاهد بما تطمئن اليه فى حق متهم وتطرح ما عداه فى حق آخرين .
٦٩٩	١٢٣	«الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦،

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - حق المحكمة في التعويل على أقوال شهود الاثبات والاعراض عن قالة شهود النفي . دون بيان العلة .
٧٣٦	١٢٩	«الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠»
		٢٥ - الطلب الذي تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه . ماهيته ؟ مثال لتنازل ضمنى للطاعن عن سماع شهود نفي .
٧٥٢	١٣٢	«الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥»
		٢٦ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على المرافعة الشفوية أمام القاضي الذي أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوي الذي يجريه ويسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكناً . أساس ذلك ؟
		عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً .
٨٠١	١٤١	«الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢»
		٢٧ - حق الدفاع في سماع الشاهد . لايتعلق بما أبداه في التحقيقات بل بما يبيده بجلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة .
		عدم تعويل المحكمة في الحكم بادانة الطاعن على شهادة الشهود . لا يؤثر على حق الدفاع في طلب سماعهم . علة ذلك ؟
		مثال لرد معيب على طلب سماع شاهد بما يشوب الحكم بالاخلال بحق الدفاع .
٨٠١	١٤١	«الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢»
		٢٨ - كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني . تناقض يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
		- إثارة التعارض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٨١٤	١٤٤	«الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى والمتم بها ووازنت بينها . التفاتها كلية عن التعرض لدفاع المتهم وعدم إيرادها له . قصور . مثال .
٨٤٠	١٤٩	«الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠» ٣٠ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
٨٦٧	١٥٥	حق المحكمة الأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشاهد دون بيان العلة . «الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦»
		٣١ - حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على شهادة الشاهد . خضوعها في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض .
٨٧٨	١٥٨	«الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٧» ٣٢ - حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الأثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . صراحة أو ضمنا .
٩١٨	١٦٦	«الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢» ٣٣ - حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الأثبات بتنازل المتهم صراحة أو ضمنا . عدم حيولة ذلك دون استعانتها بأقوالهم في التحقيق الابتدائي . مدامت مطروحة على بساط البحث .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧» ٣٤ - تأخر شاهد في الإدلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض لتعلقه بالموضوع .
٩٤٧	١٧١	«الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨» ٣٥ - حق المحكمة في الاعتماد على أقوال المجنى عليه وهو يحتضر متى اطمأنت إليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٩٤٧	١٧١	«الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨»

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ - وزن أقوال الشهود والتعويل عليها . تستقل بهما محكمة الموضوع . عدم التزام المحكمة بأن تورد روايات الشاهد المتعددة حقها في الأخذ بقوله في أي مرحلة دون بيان علة ذلك أو موضعه . مادام له أصله في الأوراق .
٩٤٧	١٧١	«الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨» ٣٧ - تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لاتناقض فيه . وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم . موضوعي .
٩٦٨	١٧٤	«الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١» ٣٨ - حق المحكمة في الأخذ برواية منقولة عن آخر . متى إطمأنت إليها .
٩٦٨	١٧٤	«الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١» ٣٩ - أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده إطراح كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . عدم التزامها ببيان علة ذلك .
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧» ٤٠ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع وحدها . لها أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق متهم ، وتطرح ما عداه في حق الآخرين .
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧» ٤١ - عدم إلتزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه . عدم إلتزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد إطمأنت إليها .

الصفحة	القاعدة	
		تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله . لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لاتناقض فيه .
١٠٠٩	١٨٥	الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ .
١٠١٦	١٨٦	والطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ .
		٤٢ - إطراح أقوال شهود النفى بأسباب سائغة . حق لمحكمة الموضوع .
		إثارة الطاعن من خطأ الحكم فى تحصيل أقوالهم . بفرض صحته - لا يعيبه - أساس ذلك ؟
١٠٠٩	١٨٥	الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ .
		٤٣ - عدم جواز إثارة دعوى التناقض بين الدليلىين القولى والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٠٩	١٨٥	الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ .
		٤٤ - عدم تقيد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة وحقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه . مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق .
١٠٠٩	١٨٥	الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ .
		٤٥ - لا يعيب الحكم ان يحيل فى ايراد اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .
١٠١٦	١٨٦	الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ .
		٤٦ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .
		شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا فى قائمة شهود الاثبات . وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم .
		أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
١٠٤٥	١٩١	<p>عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه . على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم . حق المحكمة فى إيداء رأيها فى الشهادة . لا يكون إلا بعد سماعها . علة ذلك ؟</p> <p>«الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦»</p> <p>٤٧ - تمييز الشاهد . مناط الأخذ بشهادته . ولو كانت على سبيل الاستدلال . أساس ذلك ؟</p> <p>الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز . يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على التمييز للاستيثاق من تحمله الشهادة . قعودها عن ذلك وأخذها بشهادته . يعيب الحكم .</p> <p>تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟</p>
١٠٥٢	١٩٣	<p>«الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٧»</p> <p>٤٨ - وزن أقوال الشاهد . وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته . موضوعى .</p> <p>تناقض الشاهد وتضاربه لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .</p>
١٠٥٥	١٩٤	<p>«الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨»</p> <p>٤٩ - عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفى . كفاية القضاء بالإدانة رداً عليها .</p>
١٠٧٢	١٩٨	<p>«الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥»</p> <p>٥٠ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر العناصر المطروحة على بساط البحث . موضوعى .</p> <p>عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها .</p> <p>حق محكمة الموضوع فى تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن إليه منها</p>
١١٠١	٢٠٣	<p>«الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢»</p>

الصفحة	القاعدة	
١١٠٦	٢٠٤	<p>٥١ - إقامة الشاهد في الخارج . لاتمنع من سماعه . مادام لم يثبت للمحكمة أنه إمتنع عليها ذلك . بعد اعلانه قانونا .</p> <p>«الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥»</p> <p>٥٢ - وجود إجابتين متضاربتين . إحداهما بعدم الاهتداء إلى الشاهد المطلوب مناقشته . والثانية تدل على وجوده . يوجب على المحكمة استجلاء حقيقة الأمر فيه .</p> <p>إغفال ذلك . يعيب إجراءات المحاكمة . (مثال) :</p> <p>«الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥»</p> <p>٥٣ - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين . طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته إذ لم تنته إلى البراءة .</p> <p>«الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥»</p> <p>٥٤ - حق المحكمة أن تحيل في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . مادامت هذه الأقوال متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها .</p>
١١٨٠	٢١٩	<p>«الطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٥»</p> <p>راجع أيضاً : اثبات «بوجه عام»</p> <p>(القاعدتان رقما ٦٤ ، ٧٠ بالصحيفتين رقمي ٣٧١ ، ٤٠٩)</p> <p>واثبات «إعتراف»</p> <p>(القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٦٧)</p> <p>وإجراءات «إجراءات المحاكمة»</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١١٠٦)</p> <p>وحكم «ما لا يعيبه في نطاق التدليل» .</p> <p>(القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٨٢)</p> <p>وشريعة اسلامية .</p> <p>(القاعدتان رقما ٧٠ ، ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ٤٠٩ ، ١٠٠٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وضرب «أحدث عامة»</p> <p>(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٦٦)</p> <p>ومحكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل»</p> <p>القواعد أرقام ٧٨ ، ١٧١ ، ١٩٨ ، ٢١١ بالصفحات أرقام ٤٦٠ ، ٩٤٧ ، ١٠٧٢ ، ١١٣٨).</p> <p>«قرائن»</p> <p>(أ) قوة الأمر المقضى :</p> <p>١ - الأحكام الصادرة في منازعات التنفيذ الوقتية لها حجية مؤقتة على أطرافها فحسب . ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . أثر ذلك؟</p> <p>«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،</p> <p>مناط حجية الاحكام؟</p> <p>«الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ ،</p> <p>(ب) قرائن قانونية :</p> <p>٣ - المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ اعفاؤها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية . إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة واثبت مصدرها .</p> <p>دفاع المتهم أمام درجتي التقاضى بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التي ترد إليه مصنفة ومغلفة وتقديمه فواتير معتمدة ودالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش .</p> <p>دفاع جوهرى . على المحكمة أن تقول كلمتها فيه . اعراضها عنه . يعيب الحكم .</p> <p>«الطعن رقم ٥١٧٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣ ،</p>
٤٦٠	٧٨	
٦٥٤	١١٦	
٨٥٠	١٥١	

الصفحة	القاعدة	
		(ح) قرائن قضائية :
		١ - حق محكمة الموضوع في ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من اي دليل تطمئن اليه طالما كان له مأخذة الصحيح من الأوراق . لها وزن اقوال الشهود وتقديرها . لايجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .
٤٠٩	٧٠	«الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٧» ٢ - قصد القتل أمر خفي . إستخلاصه موضوعي . البحث في توافر سبق الاصرار . موضوعي . مادام سائغاً . قيام سبق الاصرار ولو علق المتهم تنفيذ الجريمة على شرط أو ظرف . مثال لتسبيب سائغ واستظهار نية القتل ويتحقق به سبق الاصرار في جريمة قتل عمد .
٨٢٤	١٤٦	«الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩» ٣ - تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملايساتها . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧»
		«معاينة»
		١ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء معاينة لم تطلب منها غير مقبول .
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠» ٢ - طلب اجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة باجابته .
١١٧١	٢١٧	«الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦»

الصفحة	القاعدة	إجراءات
		«إجراءات التحقيق»
		١ - إيجاب حلف الخبير يميناً أمام سلطة التحقيق . - لعضو النيابة . كرئيس للضبطية القضائية . الاستعانة بأهل الخبرة . بغير حلف يمين . - متى يحق لمحكمة الموضوع الاستثناء إلى تقرير خبير لم يحلف اليمين ؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤» ٢ - الأعمال الإجرائية تجري في حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولا على ما ينكشف من أمر واقع .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٣ - تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح سبباً للنعي على الحكم . - النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦» ٤ - حضور ضابط الشرطة للتحقيق لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لا يعد اسراها طالما لم يستغل باذى . مادي كان أو معنوي . مجرد الخشية منه لاتعد قرين الاكراه المبطل للإعتراف .
٧٢٤	١٢٧	«الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩» ٥ - عدم جدوى تمسك الطاعنة ببطلان القبض والاستجواب بمعرفة الشرطة مادامت لاتنازع في سلامة أقوالها في تحقيقات النيابة التي استند إليها الحكم .
٨٢٤	١٤٦	«الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩» ٦ - استصدار النيابة العامة الأمر بتسجيل المحادثات من القاضي الجزئي . بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوية الإجراء . عمل من أعمال التحقيق . سواء قامت بتنفيذ الأذن أو نبتت مأمور الضبط لذلك .

الصفحة	القاعدة	
		<p>حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أى من مأمورى الضبط ببعض ما يختص به . شرط ذلك ؟</p> <p>عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً للأمر الصادر من النيابة لمأمور الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى باجراء التسجيلات .</p>
٨٣١	١٤٨	<p>الطعن رقم ٢٢٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩ ،</p> <p>٧ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش .</p> <p>موضوعى .</p> <p>- لجوء الضابط الى وكيل النيابة فى مكان توأجده . لاستصدار الاذن بالتفتيش . لامخالفة فيه للقانون .</p>
٨٦٧	١٥٥	<p>الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦ ،</p> <p>٨ - إجراءات التحقيق التى تجربها السلطة المنوط بها القيام بها .</p> <p>تقطع التقادم . ولو أجريت فى غيبة المتهم . المادة ١٧ إجراءات جنائية .</p> <p>حجب الخطأ القانونى المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .</p>
٩٩٠	١٨٠	<p>الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧ ،</p> <p>٩ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجربيه المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .</p> <p>شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا فى قائمة شهود الاثبات . وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه . على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم</p>

الصفحة	القاعدة	
		سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم حق المحكمة فى إيداء رأيها فى الشهادة . لا يكون إلا بعد سماعها . علة ذلك ؟
١٠٤٥	١٩١	«الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦ ، ١٠ - الدفع بىطلان الاجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز ابدائه لأول مرة أمام النقض . مثال :
١١٣٢	٢١٠	«الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ، ١١ - مثال لتسبب سائق فى الرد على دفع بىطلان الإذن الصادر من مجلس القضاء الأعلى باجراء التسجيلات الصوتية والمرئية لخلوه من الأسباب .
١١٥٧	٢١٤	«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣ ، ١٢ - عدم اشتراط ثبوت أمر التدب الصادر من المندوب الاصيل إلى غيره من مأمورى الضبط القضائى كتابة . التفتيش يكون فى هذه الحالة باسم النيابة العامة الآمرة . وليس باسم المندوب له . التفات الحكم عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لايعيبه .
١١٨٠	٢١٩	«الطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ ، ١٣ - الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . له حجيته التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية . مادام لم يلغ قانونا . له فى نطاق حجيته المؤقتة مالأحكام من قوة الأمر المقضى .
١١٨٨	٢٢١	«الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ ، راجع أيضا : أمر بألا وجه . (القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٥٩) . ومعارضة . (القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٥٦) . ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٩٥٧) .

الصفحة	القاعدة	إجراءات المحاكمة
		١ - عدم ابداء الطاعن طلب إحضار المجنى عليها بالجلسة لمناظرتها أمام محكمة أول درجة وابدأؤه أمام محكمة ثانية درجة . إعتباره متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .
١٤٦	١٩	الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ .
		٢ - إغفال المحكمة مذكرة قدمها الطاعن بعد الأجل المحدد . لاعيب .
١٦٣	٢٢	الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ .
		٣ - تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ابدائه طلبات بالجلسة . أثره . إعتباره تاركا للدعوى المادة ٢٦١ اجراءات .
		عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه المدنية . لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك .
١٦٧	٢٣	الطعن رقم ٧١٣٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ .
١١٢٨	٢٠٩	الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٩ .
		٤ - كفاية توقيع الاحكام الجنائية من رئيس المحكمة وكاتبها جواز حلول احد القضاة الذين اشتركوا في اصدار الحكم محل الرئيس .
		- متى يشترط توقيع احد القضاة الذين اشتركوا في المداولة على مسودة الحكم ؟
٢٥٠	٤١	الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣ .
		٥ - محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حجز الدعوى للحكم بإجابة طلب فتح باب المرافعة .
٢٥٠	٤١	الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣ .
		٦ - قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى . جواز العدول عنه .
٢٧٨	٤٧	الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ .
٧٥٢	١٣٢	والطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥ .

الصفحة	القاعدة	
		٧ - وجوب اعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم . المادة ٢/٢١٤ مكرراً ١ إجراءات . اعلانهم من قبل المتهم لايتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك السبيل الذى رسمه القانون فى المادة سالفه الذكر . لاثريب على المحكمة ان لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شاهده .
٣٦٢	٦٢	«الطعن رقم ٧٤٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٥ ، ٨ - المحكمة لانتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل . لها ان ترد الواقعة الى الوصف القانونى السليم . تعديل التهمة ذاتها ومساءلة المتهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى . لاتملكه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى . ويقتضى لفت نظر الدفاع عملاً بنص المادة ٢٠٨ إجراءات . قعودها عن ذلك بطلان فى الاجراءات يعيب الحكم .
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ ، ٩ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية مالم يتعذر مباشرة إجراءاتها بهذه اللغة دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها . ليس للطاعن إثارة بطلان إجراءات التحقيق لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٠٣	٦٩	«الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٥ ، ١٠ - الاستجواب معناه : مناقشة المتهم تفصيلاً فى أدلة الدعوى . اثباتاً أو نفياً . صحة استجواب المحكمة للمتهم . رهن بقبوله-المادة ٢٧٤ إجراءات .
٤٠٣	٦٩	«الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٥ ، ١١ - عدم وجود نصوص ملزمة لبيان كيفية جلوس الخبيرين المنصوص عليهما فى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل . أو تخطى محادثتهما القاضى . أثر ذلك ؟
٤٠٩	٧٠	«الطعن رقم ٦٣٨٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٥ ،

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لأخرى في غيبة المعارضة . يوجب اعلانها بالجلسة الجديدة .
٤٥٦	٧٧	«الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»
		١٣ - عدم اعلان المعارض بالجلسة التي أجلت إليها في غيبته . يبطل الحكم الصادر في المعارضة . أساس ذلك ؟
٤٥٦	٧٧	«الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»
		١٤ - التزام محكمة الجنايات بالفصل في الجنية . مادامت لم تتبين أنها كذلك إلا بعد تحقيق . مخالفة ذلك والقضاء بعدم الاختصاص . خطأ في القانون .
٤٧٩	٧٩	«الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		١٥ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن .
٥٠٨	٨٥	«الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١»
		١٦ - اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . إجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير . يقتضيه واجبها في فحص الدليل الاساسي في الدعوى . اغفال ذلك يعيب الاجراءات . علة ذلك ؟
		ضم ملفي الدعويين المطعون على محضر جلستهما بالتزوير بأوراق الحكم المطعون عليه . اعتبارهما معروضين على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم .
٥٣٠	٨٩	«الطعن رقم ٧٤٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣»
		١٧ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى . القبض عليه ثم الافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .
٥٤٨	٩٣	«الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٤»

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ - وجوب حضور المتهم بنفسه فى الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به .</p> <p>- الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فوراً .</p> <p>- حضور وكيل عن الطاعن أمام محكمة ثانى درجة . اعتبار الحكم غيابياً . إذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى . هى بحقيقة الواقع فى الدعوى . لا بما تذكره المحكمة .</p> <p>- ميعاد المعارضة فى هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ اعلان المتهم به .</p>
٥٥١	٩٤	<p>الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٨ ،</p> <p>١٩ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات .</p> <p>- حق المدعى المدنى فى استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كان التعويض المطالب به يزيد عن النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى . ولو وصف بأنه مؤقت المادة ٤٠٣ إجراءات .</p> <p>- إنغلاق باب الطعن بالاستئناف فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية أثره . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك صدور الحكم من محكمة ثان درجة بعد استئناف المتهم للحكم الابتدائى . أساس ذلك ؟</p> <p>- الخطأ المادى لا يؤثر فى الثابت بمنطوق الحكم .</p>
٥٧١	٩٩	<p>الطعن رقم ٨٠٧٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٦ ،</p> <p>٢٠ - الطعن بالتزوير وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير المحكمة . حد ذلك ؟</p> <p>- تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعى .</p> <p>- المحكمة هى الخبير الأعلى فى كل ماتستطيع ان تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة المطروجة ليست فنية بحتة .</p> <p>- صحة عدم الاستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . رهن</p>

الصفحة	القاعدة	
		باستخلاص المحكمة عدم الحاجة اليه . التفات المحكمة كلية عن هذا الطلب . يعيب الحكم .
٥٧٨	١٠١	الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٧ . ٢١ - نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟ - تعديل وصف التهمة من فاعل أصلي في تزوير إلى شريك فيه . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل .
٥٩٠	١٠٤	الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠ . ٢٢ - جواز تولى محام واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة شرط ذلك ؟ أن لا تؤدي ظروف الواقعة إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . مثال . مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع أن لا يترتب على القضاء بادانة أحدهما تبرئه الآخر .
٦٣١	١١٢	الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩ . ٢٣ - اعراض المحكمة عن سماع شهود نفي لم يعلنوا وفقاً للمادة ٢١٤ مكرراً المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إجراءات . لا تثريب عليها .
٦٣١	١١٢	الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩ . ٢٤ - تغير هيئة المحكمة الاستئنافية بعد تلاوة تقرير التلخيص أمامها . لا يغني عن تلاوته أمام الهيئة الجديدة . إغفال ذلك : أثره : بطلان الحكم . علة ذلك ؟ إمتداد أثر الطعن لغير الطاعن شرطه ؟
٦٥١	١١٥	الطعن رقم ٤٨٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ . ٢٥ - ما يقرره الوكيل بحضور موكله . بمثابة ما يقرره الموكل . ما لم ينف بنفسه بالجلسة . أساس ذلك ؟ - الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ماهيته ؟ - الدفاع وإن تعدد المدافعون وحدة لا تتجزأ . ما لم يكن الدفاع مقسماً بينهم .

الصفحة	القاعدة	
		عدم تمسك الطاعن بأن الدفاع إنقسم على وكيليه . اعراض المحكمة عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ونزل عنه المدافع الآخر . لا إخلال بحق الدفاع . مثال :
٦٦٢	١١٨	«الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٥، ٢٦ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥، ٢٧ - العبرة في الأحكام بما تجريه المحكمة من تحقيقات بالجلسة .
٦٩٩	١٢٣	«الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥،
١١٠٦	٢٠٤	«والطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥، ٢٨ - حق المتهم في ابداء مايعن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة مازال مفتوحا .
٦٩٩	١٢٣	«الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥،
١١٠٦	٢٠٤	«والطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥، ٢٩ - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصلياً واحتياطياً ندب خبير محاسبي لتحقيق واقعة الاختلاس . طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته إذا لم تنته إلى البراءة .
٦٩٩	١٢٣	«الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥،
١١٠٦	٢٠٤	«والطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥، ٣٠ - إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات . إجراءاتها ؟ المادة ٢٣٢/١ إجراءات . لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية في أى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى قفل باب المرافعة . المادة ٢٥١ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		المضرور من الجريمة . هو أى شخص يصيبه ضرر ناتج عنها . ولو كان غير المجنى عليه . مخالفة الحكم ذلك . خطأ فى القانون .
٧٠٨	١٢٤	الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ، ٣١ - الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً فى ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون . مثال :
٧٢٩	١٢٨	الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ ، ٣٢ - الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه . ماهيته ؟ مثال لتنازل ضمنى للطاعن عن سماع شهود نفى .
٧٥٢	١٣٢	الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥ ، ٣٣ - الحكم الصادر بالاعدام . مايلزم من تسبيب لقراره ؟ وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام . لايلزم المحكمة أن تبين رأيه أو نقده . أساس ذلك ؟
٧٧٢	١٣٧	الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ ، ٣٤ - إعادة المحاكمة طبقاً للمادة ٣٩٥ إجراءات ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هى بمثابة محاكمة مبتدأه لمحكمة الإعادة أن تفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابى .
٧٨٩	١٣٩	الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ ، ٣٥ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على المرافعة الشفوية أمام القاضى الذى أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوى الذى يجريه ويسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكناً . أساس ذلك ؟ عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً .
٨٠١	١٤١	الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢ ،

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣٦ - حق الدفاع في سماع الشاهد . لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بل بما يبيده بجلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة .</p> <p>عدم تعويل المحكمة في الحكم بادانة الطاعن على شهادة الشهود . لا يؤثر على حق الدفاع في طلب سماعهم . علة ذلك ؟</p> <p>مثال لرد معيب على طلب سماع شاهد بما يشوب الحكم بالاخلاق بحق الدفاع .</p>
٨٠١	١٤١	<p>«الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢»</p> <p>٣٧ - جواز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهوداً في القضايا التي لهم عمل فيها . شرط ذلك ؟</p>
٨١٤	١٤٤	<p>«الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»</p> <p>٣٨ - صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة ، بلا حاجة إلى اعلان او تنبيه .</p> <p>- احالة الدعوى من دائرة إلى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها . اخطار الغائبين من الخصوم بها . غير لازم .</p>
٨٥٩	١٥٣	<p>«الطعن رقم ٣٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣»</p> <p>٣٩ - ابداء دفاع مجرد من الدليل . حق المحكمة الا تصرفه .</p> <p>- عدم التزام المحكمة بمنح المتهم اجلا لتقديم دفاع كان في قدرته تجهيزه قبل مثوله أمامها - الا إذا أبدى عذر منعه عن ذلك .</p>
٨٥٩	١٥٣	<p>«الطعن رقم ٣٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣»</p> <p>٤٠ - ندب المحكمة محامياً عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا اخلاق بحق الدفاع .</p>

الصفحة	القاعدة	
		استعداد المدافع أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
٩١٨	١٦٦	الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢ ،
		٤١ - حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الاثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . صراحة أو ضمنا .
٩١٨	١٦٦	الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢ ،
		٤٢ - حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الاثبات بتنازل المتهم صراحة أو ضمنا . عدم حيلولة ذلك دون استعانتها بأقوالهم في التحقيق الابتدائي . مدامت مطروحة على بساط البحث .
٩٣٥	١٧٠	الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧ ،
		٤٣ - إيداء المدافع عن المعارض عذر تخلفه عن الحضور . يوجب على المحكمة أن تعنى بالرد عليه بالقبول أو بالرفض . اغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٩٨٤	١٧٨	الطعن رقم ٦٩٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٦ ،
		٤٤ - عدم إلزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد عليه . مثال .
١٠٠٩	١٨٥	الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ ،
		٤٥ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .
		شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكرها في قائمة شهود الاثبات . وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم . أساس ذلك ؟
		عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه . على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم

الصفحة	القاعدة	
		سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم حق المحكمة فى إيداء رأيها فى الشهادة . لا يكون إلا بعد سماعها . علة ذلك ؟
١٠٤٥	١٩١	«الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦ .
		٤٦ - وجوب إعادة القضايا المنظورة أمام محكمة الجنح المستأنفة التى لم يفصل فيها عند العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . إذا طلب المتهم ذلك . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون يوجب النقض والاعادة لمحكمة أول درجة . أساس ذلك ؟
١٠٦٦	١٩٦	«الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٤ .
		٤٧ - وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنائيات . يستلزم حضوره اجراءات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها . عدم تحقق ذلك . اخلال بحق الدفاع . مثال قبول المحكمة مذكرة عن أحد المتهمين رغم عدم تمثيله بالجلسة . خطأ .
١٠٨٤	١٩٩	«الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٨ .
		٤٨ - وجود إجابتين متضاربتين إحداهما بعدم الامتداء إلى الشاهد المطلوب مناقشته . والثانية تدل على وجوده . يوجب على المحكمة استجلاء حقيقة الأمر فيه . إغفال ذلك . يعيب إجراءات المحاكمة . (مثال)
١١٠٦	٢٠٤	«الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢ .
		٤٩ - إقامة الشاهد فى الخارج . لاتمنع من سماعه . مادام لم يثبت للمحكمة إنه إمتنع عليها ذلك . بعد اعلانه قانونا .
١١٠٦	٢٠٤	«الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢ .
		٥٠ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز . عدم التزامها بإجابة طلب تحقيق قدم فى مذكرة . بعد حجز الدعوى للحكم . أو الرد عليه .
١١٥١	٢١٣	«الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ .

الصفحة	القاعدة	
		٥١ - القاضي في حكم قانون السلطة القضائية . تعريفه ؟ حصانة القضاة مقرررة للمنصب . لا لشخص شاغله . زوالها بانحسار الصفة عن رجل القضاء .
		إحالة الدعوى الجنائية . قبل قاض من النيابة العامة إلى المحكمة بعد قبول استقالته . دون إذن من مجلس القضاء الأعلى . صحيح .
١١٥٧	٢١٤	الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣ .
		٥٢ - وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . حضور محام تحت التمرين كمدافع عنه . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة . أساس ذلك ؟
١١٦٩	٢١٦	الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥ .
		٥٣ - عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة . النطق بالحكم . لا يعيبه . مادام قد وقع على مسودته . علة ذلك ؟
١١٧١	٢١٧	الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ .
		راجع أيضا : اثبات «بوجه عام» (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٥٨١) واثبات «إعتراف» (القاعدتان رقما ٩٨ ، ١٧٠ بالصحيفتين رقمي ٥٦٧ ، ٩٣٥) واثبات «خبرة» (القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٤٤) واستئناف «نظره والحكم فيه» (القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٤٤) وابستيراد (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠) وتقرير التلخيص (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٨٧٢) وحكم «تسبيبه . تسبيب معيب»

الصفحة	القاعدة
	<p>(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٧٧)</p> <p>ودعوى جنائية «تحرريكها»</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٨٢)</p> <p>ودفاع «الاخلال بحق الدفاع - مايوفره»</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٨٧٥)</p> <p>وقانون «تفسيره» «قانون السلطة القضائية»</p> <p>القاعدتان رقما ٢١١ ، ٢١٤ بالصحيفتين رقمي ١١٣٨ ، ١١٥٧</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٣٦)</p> <p>ونقض «مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام»</p> <p>القاعدتان رقما ١٥٣ ، ٢٠٠ بالصحيفتين رقمي ٨٥٩ ، ١٠٨٨</p> <p>ونقابات</p> <p>القواعد أرقام ١ نقابات ، ٢ نقابات ، ٣ نقابات بالصفحات أرقام</p> <p>(١٨ ، ٢٦ ، ٣٤)</p>
	<p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: center;">إجراءات التحقيق</p> <p style="text-align: center;">راجع إجراءات «إجراءات التحقيق»</p> <p style="text-align: center;">إجراءات المحاكمة</p> <p style="text-align: center;">راجع إجراءات «إجراءات للمحاكمة»</p> <p style="text-align: center;">—————</p>

الصفحة	القاعدة	إحالة
		١ - تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف . الجريمة ذات العقوبة الأشد . المرتبطة بها . علة ذلك ؟
		طلب الاحالة للارتباط . وجوب ابدائه أمام المحكمة التي تنظر الجريمة ذات العقوبة الأخف . لاحالتها أمام المحكمة التي تنظر الجريمة الأخرى .
		أثر صدور حكم بات من المحكمة المطروح عليها الجريمة ذات العقوبة الأشد . وتلك التي تنظر الجريمة الأخرى ؟
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		٢ - الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون .
		مثال .
٧٢٩	١٢٨	«الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠»
		٣ - إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . إختصاصها بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية قبل سريان القانون المذكور . أساس ذلك ؟ لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص .
٧٢٩	١٢٨	«الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠»
		٤ - صدور حكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضى المدنى عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . أساس ذلك ؟
		- قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة - المادة ٥٦ إجراءات .
٧٢٩	١٢٨	«الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠»

الصفحة	القاعدة	أحداث
		١ - العقوبات التي يحكم بها على الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة . حال إرتكابه إحدى الجنايات ؟ المادة ١٥ من قانون الأحداث .
١٣٨	١٧	«الطعن رقم ٤٠٤٦ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
		٢ - خلو الحكم من نوع العقوبة المقيدة للحرية . يعنيه . لا يغير من ذلك بيان مدتها فى منطوقه . علة ذلك ؟
١٩٠	٢٨	«الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٣٠»
		٣ - إيراد الحكم فى مدوناته أخذه الطاعن بالرافة دون بيان ما إذا كان أعمل المادة ١٧ عقوبات أو المادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . قصور .
١٩٠	٢٨	«الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٣٠»
		٤ - المقصود بالحدث فى حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟ تقدير سن الحدث لا يكون إلا بوثيقة رسمية أو خبير . مثال لقيام حالة تنازع سلبى بين المحكمة الاستئنافية ومحكمة الأحداث .
٢٩٦	٥٠	«الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٢١»
		٥ - تحديد مدة الاختبار القضائى الوارد بالمادة ١٢ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ موجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم . هى التى تحدد وقت انقضائه متى تيقنت ان التدبير قد استوفى الغرض منه . التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها . وإنما بمدى خطورة الحدث وقدر حاجته الى التهذيب والتقويم . اساس ذلك ؟
٧٥٨	١٣٣	«الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/٥»
		٦ - عدم إيجاب قانون الأحداث تشكيلاً معيناً فى المحكمة الابتدائية التى تنظر استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الأحداث ولاحضور أى من الإخصائيين إجراءات المحاكمة .
١٠٩٩	٢٠٢	«الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/١١»

الصفحة	القاعدة	اختصاص
		(أ) الاختصاص الولائي والنوعي
		١ - صدور القرار المطعون فيه بعد العمل بقانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع اجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقررة به . اساس ذلك ؟
		خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد وبجدول المحامين أمام النقض . ليس من شأنه ان يعصم تلك القرارات من رقابة القضاء . علة ذلك ؟
		للشارع ان يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية . التي يختص القضاء الاداري بالفصل فيها . الى هيئات قضائية اخرى . اساس ذلك ؟
		اسناد الشارع الفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين في ظل القانون ٦٨ لسنة ١٩٦١ الى القضاء العادي وإقصاحه عن التزامه بالنهج ذاته في قانون المحاماة القائم . مؤدى ذلك : اختصاص محكمة النقض بالفصل في القرار المطعون فيه .
١٨	١ نقابات	الطعن رقم ٨١١٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١
٢٦	٢ نقابات	الطعن رقم ٨١١٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٦
		٢ - نعى الطاعن على الحكم خطئه في القانون لرفضه الدعوى المدنية بمقولة أنه كان متعينا القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية مادام الحكم قد قضى بالبراءة - مردود بأن الدعوى لم تكن محمولة على سبب غير التهمة موضوع الدعوى الجنائية وان البراءة بنيت على عدم توافر اركان الجريمة موضوع التهمة .
٢٠٣	٣٢	الطعن رقم ٨٠٧٢ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية الشيئية . علة ذلك ؟
٣٩١	٦٦	«الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٣/٣/١٩٨٥»
		٤ - قرار الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى .
		المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
		مخالفة إحدى دوائر المحكمة الابتدائية لقرار الجمعية العامة . لا يترتب عليه مخالفة القانون .
		مثال :
٤٥٠	٧٦	«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ٢٥/٣/١٩٨٥»
		٥ - للنائب العام الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أي نيابة . سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو باحدى نيابات الاستئناف . لتحقيق أية قضية أو إجراء أي عمل قضائي مما يدخل في ولايته ولو لم يكن داخلاً بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق. جلسة ٢٨/٣/١٩٨٥»
		٦ - المحاكم العادية . صاحبة الولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ . استثنائية . إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ٢٨/٣/١٩٨٥»
		٧ - انعقاد الاختصاص بمحاكمة الطاعن . عن جريمة السرقة باكره بالتهديد باستعمال سلاح . للقضاء الجنائي العادي . أساس ذلك ؟
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ٢٨/٣/١٩٨٥»
		٨ - اختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم ، إلا مانص على انفراد غيرها به . المحاكم العسكرية . محاكم ذات اختصاص استثنائي . مناط اختصاصها ؟

الصفحة	القاعدة	
		اختصاص المحاكم العادية مع المحاكم العسكرية بمحاكمة الخاضعين لقانون هيئة الشرطة .
٥٠٨	٨٥	الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ ، ٩ - متى تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية ؟ القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . إيجابه رفض الدعوى المدنية عنها .
٥٣٥	٩٠	الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣ ، ١٠ - القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية . نطاق تطبيقه ؟ إشتراك مدنى مع جندى بالقوات المسلحة فى جريمة لم تقع بسبب تأدية الأخير وظيفته - إختصاص القضاء العادى بمحاكمتها . أساس ذلك ؟ مثال
٥٦٧	٩٨	الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/١٤ ، ١١ - جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الإدعاء فيها مدنياً أمام المحاكم الجنائية . سواء كان المجنى عليه قد تعاقد فى قرض ربوى واحد أو أكثر . علة ذلك ؟ قبول الحكم المطعون الإدعاء المدنى والقضاء بالتعويض خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟
٥٩٧	١٠٥	الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٢ ، ١٢ - الأصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية . رفعها إلى المحاكم الجنائية شرطه : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية وان يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية . ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر . اثره . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . انتهاء الحكم إلى عدم توافر جريمة النصب بالنسبة للمطعون ضده .

الصفحة	القاعدة	
		مؤداه : عدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبله . الفصل فى موضوع الدعوى المدنية . خطأ فى القانون . مثال .
٧٠٨	١٢٤	«الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ، ١٣ - الإشكال فى تنفيذ حكم جنائى . ماهيته ؟ وجوب ان يكون الحكم المستشكل فى تنفيذه صادراً من إحدى محاكم جهة القضاء العادى وأن يكون مما يقبل الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانوناً حتى ينعقد الإختصاص لتلك المحاكم بنظر الإشكال فيها . الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية غير قابلة للطعن عليها . صيورتها، نهائية بعد التصديق عليها . مفاد ذلك : إنتفاء الإختصاص الولائى لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بنظر الإشكال فى تنفيذ الحكم الصادر فيها . القضاء الغير منه للخصومة فى الدعوى والذى لا يبنى عليه منع السير فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال .
٨٢٠	١٤٥	«الطعن رقم ٣٢٥٦ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ ، راجع أيضاً : إجراءات «إجراءات التحقيق» (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠) وإيجار أماكن (القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٨٢٠) وقوة الأمر المقضى (القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٢٩) ومأمورو الضبط القضائى (القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٣٦) ومحاكم أمن الدولة طوارئ (القاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١١٦٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ب) الاختصاص المكانى</p> <p>النيابة العامة هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية .</p> <p>النائب العام : هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية . ولايته عامة اشتمالها على سلطة التحقيق والاتهام . إنبساطها على إقليم الجمهورية برمتها . وعلى جميع مايقع فيه من جرائم أيا كانت . له مباشرة اختصاصه بنفسه أو أن يكل . فيما عدا الاختصاصات التى نيّطت به على سبيل الأفراد . إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه . له الرئاسة القضائية والإدارية على أعضاء النيابة .</p> <p>للنائب العام الحق فى نوب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون فى أية نيابة سواء كانت مخصصة فى نوع معين من الجرائم أو جزئية أو كلية أو بإحدى نيابات الإستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائى مما يدخل فى ولايته ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى فى اختصاص ذلك العضو . بشرط الا تزيد المدة اللازمة لانجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على أربعة أشهر .</p> <p>الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧ ،</p> <p>راجع أيضا : نيابة عامة</p> <p>(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠)</p>
٧١٦	١٢٦	
		<p>(ج) تنازع الاختصاص</p> <p>١ - المقصود بالحدث فى حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟</p> <p>تقدير سن الحدث لا يكون إلا بوثيقة رسمية أو خبير .</p> <p>مثال لقيام حالة تنازع سلبى بين المحكمة الاستئنافية ومحكمة الأحداث .</p> <p>الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ ،</p> <p>٢ - تعيين المحكمة المختصة منوط بالجهة التى يرفع إليها الطعن فى أحكام الجهتين المتنازعتين أو إحداهما .</p>
٢٩٦	٥٠	

الصفحة	القاعدة	
		محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية في تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام النزاع السلبي بإعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام محكمة الجنح المستأنفة عندما يصح الطعن قانوناً.
٢٩٦	٥٠	«الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٢١، ٣ - النزاع السلبي على الاختصاص . شرط قيامه ؟ - قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم الإدانة وبعدم اختصاص محكمة أول درجة إستناداً إلى أن المتهم حدث - على خلاف الثابت بمدوناتها . وقضاء محكمة الأحداث غيابياً بعدم إختصاصها لأن المتهم غير حدث . يوجب قبول طلب النيابة العامة وتعيين المحكمة المختصة . علة ذلك ؟
٩٣١	١٦٩	«الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧، (د) اختصاص غرفة المشورة قصر إختصاص غرفة المشورة على فحص الطعون في أحكام الجنح المستأنفة . وإصدار قرار مسبب بعدم قبول مايفصح منها عن ذلك شكلاً أو موضوعاً . وإحالة ما عداه إلى إحدى دوائر المحكمة لنظره بالجلسة . المادة ٣٦ مكرراً من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المضافة . لدوائر محكمة النقض . دون غرفة المشورة . إذا رأت الغدول عن مبدأ قانوني قررته أحكام سابقة إحالة الطعن إلى الهيئة . أساس ذلك ؟ «الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨،
١٢	٢ هيئة	(هـ) إختصاص دوائر محكمة النقض راجع : إختصاص غرفة المشورة (القاعدة ٢ هيئة عامة بالصحيفة رقم ١٢)

الصفحة	القاعدة	
		(و) اختصاص محكمة الجنايات
		التزام محكمة الجنايات بالفصل فى الجنحة . مادامت لم تتبين أنها كذلك إلا بعد تحقيق . مخالفة ذلك والقضاء بعدم الاختصاص . خطأ فى القانون .
٤٧٩	٧٩	الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ .
		(ز) اختصاص محاكم أمن الدولة
		١ - اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم التى تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لهما . والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المادة ٣/٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
		لا يقبل الإدعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة . المادة ٢/٥ من القانون ذاته .
٤٥٠	٧٦	الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ .
		٢ - محاكم أمن الدولة استثنائية . اختصاصها مجصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ولو كانت فى الاصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها . وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام .
		اختصاص محاكم امن الدولة بجرائم السلاح لا يسلب المحاكم العادية . اختصاصها بها . اساس ذلك ؟
١٠٨٨	٢٠٠	الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠ .
		(ح) اختصاص النائب العام
		راجع : اختصاص «الاختصاص المكانى»
		(القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٧١٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>اختلاس أشياء محجوزة</p> <p>راجع : تبديد</p> <p>اختلاس أموال أميرية</p> <p>١ - عدم تبيان الحكم للأعمال المادية التي أتاها المتهم بصفته فاعلاً أصلياً في جناية الاختلاس وكذا دوره في جرائم التزوير المرتبطة بها . والتي أخذ عنها الطاعن الأول - وعدم إستظهار بطرق إشترাকে في الجرائم الأخيرة والقصد الجنائي في الجريمة الأولى قصور . يوجب النقض لكلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .</p>
٥٩٠	١٠٤	<p>«الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠»</p> <p>٢ - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصلياً واحتياطياً ندب خبير محاسبي لتحقيق واقعة الاختلاس . طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنقه إلى البراءة .</p>
٦٩٩	١٢٣	<p>«الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»</p> <p>٣ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات ؟</p> <p>مدلول عبارة الأمين على الودائع . عدم إنصرافه الا لمن كان من طبيعة عمله حفظ المال العام . وسلم اليه على هذا الاساس . لامن سلم المال اليه بصفة وقتية .</p> <p>معاقبة الطاعن بالعقوبة المغلظة المقررة بالمادة ١١٢ عقوبات باعتباره من الأمناء على الودائع . خلافاً لما أثبتته الحكم . خطأ في القانون .</p>
١٠٢٣	١٨٧	<p>«الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠»</p> <p>٤ - التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة اختلاس أموال أميرية من الأمين على الودائع المؤثمة بالمادة ١/١١٢ عقوبات رغم استعمال المادة</p>

الصفحة	القاعدة	
١٠٢٣	١٨٧	<p>١٧ منه . لا يعتبر عقوبة مبررة لتهمة الاختلاس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة . أساس ذلك ؟</p> <p>«الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ ،</p> <p>راجع أيضا : إشترك «طرقه»</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٩٩)</p>
		<p style="text-align: center;">إخفاء اشياء مسروقة</p> <p>جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة . المادة ٤٤ مكرراً عقوبات . وجوب ان يبين الحكم بالادانة بها فوق اتصال المتهم بالمال المسروق انه كان يعلم علم اليقين ان المال لا بد انه متحصل من جريمة سرقة او ان تكون الوقائع كما اثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وان يستخلصها استخلاصاً سائفاً كافياً لحمل قضائه .</p> <p>مثال لتسبب معيب في جريمة اخفاء حديد متحصل من سرقة</p> <p>«الطعن رقم ٢٩٧٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٠ ،</p> <p>«والطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ ،</p>
١٠١	١٢	
٣٠٠	٥١	
		<p style="text-align: center;">ارتباط</p> <p>١ - قيام النياية العامة بتحقيق واقعة جلب مخدر . لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . أساس ذلك ؟</p> <p>«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ،</p>
١١٧	١٦	
		<p>٢ - انتظام جريمتي التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين وعدم الاعلان عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض . انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها .</p>

الصفحة	القاعدة	
		قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بحذف العقوبة عن الجريمة الأخف. المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٠٩.
١٧٠	٢٤	«الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٨» ٣ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة. تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم. دون العقوبات التكميلية. العقوبة التكميلية في واقع أمرها عقوبات نوعية يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد. مثال لخطأ في تطبيق القانون باغفال توقيع العقوبة التكميلية في جريمة احراز وتهريب مخدر.
٢٤٢	٣٩	«الطعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/١٣» ٤ - امتناع العقاب عن جريمة جلب المخدر لقيام موجب الاعفاء منها. اقتضائه عدم توقيع العقوبة عن جريمة التهريب الجمركي الأخف المرتبطة بالجريمة الأولى. مخالفة ذلك. خطأ في القانون. حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها للخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٣» ٥ - تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف. الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها. علة ذلك؟ طلب الاحالة للارتباط. وجوب ابدائه أمام المحكمة التي تنتظر الجريمة ذات العقوبة الأخف. لاحتالها أمام المحكمة التي تنتظر الجريمة الأخرى. أثر صدور حكم بات من المحكمة المطروح عليها الجريمة ذات العقوبة الأشد. وتلك التي تنتظر الجريمة الأخرى؟
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»

الصفحة	القاعدة	
٤٩٣	٨٢	<p>٦ - البت فى الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . رهن باتصال محكمة الموضوع بالدعاوى الأخرى المطروحة أمامها مع الدعوى المنظورة المثار فيها ذلك .</p> <p>إثارة الارتباط . لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . علة ذلك ؟ «الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»</p>
٦٣١	١١٢	<p>٧ - إنتظام جريمتى الاشتراك فى تزوير عقد الزواج والزنا فى خطه جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض . إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها .</p> <p>قضاء الحكم بعقوبة مشددة عن كل من الجريمتين . وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بإلغاء العقوبة عن الجريمة الأخف . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٥/٩»</p>
٩٥٧	١٧٣	<p>٨ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . عدم امتداد الجب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشئ لأصله أو التعويض المدنى للخزانة .</p> <p>«الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/١/٢٧»</p> <p>راجع أيضا : إختصاص «الإختصاص الولائى» (القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٤٩٣) وعقوبة «العقوبة المبررة» (القاعدتان رقما ١٦ ، ٨٠ بالصحيفتين رقمى ١١٧ ، ٤٨٢)</p>

الصفحة	القاعدة	أسباب الإباحة وموانع العقاب
		(أ) أسباب الإباحة : «الدفاع الشرعى»
٩٠	١٠	١ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها . موضوعى متى كان سائفا . استمرار الطاعنين فى التعدى على المجنى عليه رغم انتهاء المشادة . قصاص وانتقام . «الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٦/١/١٩٨٥»
٢٤٥	٤٠	٢ - حالة الدفاع الشرعى . تقدير توافرها -موضوعى . الاعتداء على من لم يثبت انه كان يعتدى او يحاول الاعتداء على المدانين أو غيره لايتوافق به حق الدفاع الشرعى . «الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٣/٢/١٩٨٥»
٢٧٣	٤٦	٣ - حالة الدفاع الشرعى عدم توافرها متى أثبت الحكم ان المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه . تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفائها . موضوعى . مثال لتسبيب سائغ لانتفاء توافر حالة الدفاع الشرعى من الطاعن . «الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ ق.جلسة ٢٠/٢/١٩٨٥»
٣٩٩	٦٨	٤ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . «الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٤/٣/١٩٨٥»
٩٣٥	١٧٠	«والطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق.جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٥»
٣٩٩	٦٨	٥ - انطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . اغفال الحكم مناقشة أسباب إصابة الطاعن وصلتها بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو نقيها . قصور . «الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٤/٣/١٩٨٥»

الصفحة	القاعدة	
		٦ - صدور فعل يخشى منه المتهم حسب تصوره واعتقاده وقوع جريمة مما يجوز فيها الدفاع الشرعى . كفايته لقيام هذا الحق . رد تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته للحالة النفسية التى تخالط التمسك به .
٣٩٩	٦٨	الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٤/٣/١٩٨٥ .
		٧ - تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . مادام سائغا . استعانة الطاعن بآخر لنصرتة على المجنى عليه . ينتفى به حتما موجب الدفاع الشرعى .
١١٠١	٢٠٣	الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥ . (ب) موانع العقاب :
		١ - مناط الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات .
٣٧١	٦٤	الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ .
		٢ - الاعفاء من العقوبة . معناه . أثره ؟
٣٧١	٦٤	الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ .
		٣ - عدم التزام المحكمة بتقصى أسباب الاعفاء من العقاب إلا إذا دفع أمامها بذلك .
٩٥٧	١٧٣	الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ٣٠/١٠/١٩٨٥ .
		٤ - حالة الضرورة التى تسقط المسئولية الجنائية . ماهيتها ؟ مثال لدفاع لا تتحقق به حالة الضرورة .
٩٥٧	١٧٣	الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ٣٠/١٠/١٩٨٥ .
		راجع أيضا : سلاح (القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٧٦٩)

الصفحة	القاعدة	استجواب
		<p>الاستجواب معناه : مناقشة المتهم تفصيلاً في أدلة الدعوى . اثباتاً أو نفيّاً . صحة استجواب المحكمة للمتهم . رهن يقبوله . المادة ٢٧٤ إجراءات .</p>
٤٠٣	٦٩	<p>الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٤ .</p> <p>إستئناف</p> <p>التقرير به</p> <p>- تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف من أجزاء الحكم .</p> <p>إستئناف النيابة . لا يخصص بسببه . ولكن يتحدد بموضوعه .</p> <p>مجاوزة المحكمة الاستئنافية لما استؤنف من أجزاء الحكم . يعيب حكمها .</p>
١٩٥	٣٠	<p>الطعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٣١ .</p> <p>(ميعاده)</p> <p>١ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . جواز إثارة أى دفع بشأنه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام النقض . حد ذلك أن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها الحكم وألا يقتضى تحقيقاً موضوعياً .</p>
٨٢٤	١٤٦	<p>الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٨ .</p> <p>٢ - تأجيل المحكمة الدعوى لتحقيق دفاع المتهم عن طريق ندب خبير من غير أن تكون قد فصلت في الدعوى أو الاستئناف من حيث الشكل لا يعتبر في صحيح القانون فصلاً ضمنياً بقبول الاستئناف شكلاً ولا يمنعها . عند إصدار حكمها . من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .</p>
٨٢٤	١٤٦	<p>الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٨ .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - المرض عذر قهري . يبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة والتقارير بالاستئناف في الميعاد .</p> <p>تقديم الطاعن شهادة مرضية تبريراً لتجاوز الميعاد . القضاء بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي بعدم القبول شكلاً دون التعرض لها . إخلال بحق الدفاع .</p>
٨٧٥	١٥٧	<p>«الطعن رقم ٣٣٧٢ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦، نظره والحكم فيه»</p> <p>١ - الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . مادة ٤١٧ فقرة ٣ .</p> <p>استئناف المحكوم عليه وحده للحكم . وقضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة المرفوع بها الدعوى في حقيقتها جنائية . خطأ في القانون . علة ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة جنائية - منه للخصومة على خلاف ظاهرة - جواز الطعن فيه بالنقض .</p>
١٠٥	١٣	<p>«الطعن رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢١،</p> <p>٢ - عدم جواز تسوية مركز الطاعن في الاستئناف المقام منه . مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب نقضه .</p>
١٠٥	١٣	<p>«الطعن رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢١،</p> <p>٣ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية مادة ٢٦٦ إجراءات .</p> <p>حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كان التعويض المطالب به يزيد عن النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي . ولو وصف بأنه مؤقت . المادة ٤٠٣ إجراءات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>إنغلاق باب الطعن بالإستئناف فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . أثره : عدم جواز الطعن فيه بطريق التقض ولو قضت محكمة الإستئناف بإلغاء حكم محكمة أول درجة بالإدانة والتعويض بناءً على إستئناف المتهم . أساس ذلك ؟</p>
١٤٣	١٨	<p>«الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ،</p> <p>٤ - عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه . أساس ذلك ؟</p> <p>الإستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الإستئناف .</p> <p>إستئناف المحكوم عليه وحده الحكم الصادر بحبسه فى جريمة سرقة . قضاء المحكمة الإستئنافية بعدم الإختصاص بإعتبار أن الواقعة تشكل جنابة السرقة بإكراه المنصوص عليها بالمادة ٣١٥ عقوبات . خطأ فى القانون .</p>
٢٩٣	٤٩	<p>«الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ ،</p> <p>٥ - وجوب وجود تقرير الإستئناف بملف القضية عند الفصل فيها . لايفنى عن ذلك وجود تأشيرته للنياية على ملف القضية بالرغبة فى إستئنافها .</p>
٤٤٤	٧٥	<p>«الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ ،</p> <p>٦ - المتهم لا يضرار بناءً على الاستئناف المرفوع منه وحده .</p>
٤٤٤	٧٥	<p>«الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ ،</p> <p>٧ - قضاء محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية فى دعوى مباشرة عن إجدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ . صحته : أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق .</p> <p>إستئناف الشق المدنى فى الميعاد القانونى . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإستئناف برغم ما جاء بمدوناته من أن الإستئناف مقبولا شكلا . خطأ فى تطبيق القانون . صحته : أن تقضى بقبول الإستئناف</p>

الصفحة	القاعدة	
		شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها .
٤٥٠	٧٦	الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ .
		٨ - إستئناف المدعى بالحق المدنى دون المتهم للحكم الصادر من محكمة أول درجة يوجب على محكمة ثان درجة عدم التصدى للدعوى الجنائية . مخالفة ذلك : خطأ فى تطبيق القانون يوجب التصحيح .
٧١٣	١٢٥	الطعن رقم ٥١٦٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣ .
		٩ - تأجيل المحكمة الدعوى لتحقيق دفاع المتهم عن طريق ندب خبير من غير أن تكون قد فصلت فى الدعوى أو الاستئناف من حيث الشكل لايعتبر فى صحيح القانون فضلاً ضمنياً بقبول الإستئناف شكلاً ولايمنعها . عند إصدار حكمها . من القضاء بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .
٨٢٤	١٤٦	الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٨ .
		١٠ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فى موضوع الدعوى . يمتنع معه إعادتها اليها . المادة ٤١٩ إجراءات .
		قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف . لخلوه من تاريخ إصداره . وتصديها للفصل فى الموضوع . صحيح .
٨٤٦	١٥٠	الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠ .
		١١ - تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون إيراد تلك الأسباب . صحيح . أساس ذلك ؟
٩٠٩	١٦٤	الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١ .
		١٢ - استئناف المتهم دون النيابة العامة . أثره : عدم تشديد العقوبة المقضى بها عليه . علة ذلك ؟
		العبرة فى تشديد العقوبة او تخفيفها هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات . قضاء أول درجة بنوعين من العقوبة «الحبس والغرامة» .

الصفحة	القاعدة	
		لايجوز لمحكمة الاستئناف زيادة مقدار الغرامة وان انقضت مدة الحبس . علة ذلك ؟ مثال .
٩١٥	١٦٥	«الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢ ، «ما لايجوز استئنافه من أحكام، خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات . حق المدعى المدنى فى إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كان التعويض المطالب به يزيد عن النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى . ولو وصف بأنه مؤقت المادة ٤٠٣ إجراءات . إنغلاق باب الطعن بالإستئناف فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية أثره . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك صدور الحكم من محكمة ثان درجة بعد استئناف المتهم للحكم الإبتدائى . أساس ذلك ؟ الخطأ المادى لا يؤثر فى الثابت بمنطوق الحكم .
٥٧١	٩٩	«الطعن رقم ٨٠٧٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/١٦ ، راجع أيضاً : تزوير «الادعاء بالتزوير» (القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٥٧٨) وحكم «حجيته» (القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٥٦) ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره» (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٨٥٩) ومحكمة استئنافية «تسبب أحكامها» (القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٥٨)

الصفحة	القاعدة	استدلالات
		١ - تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار إذن التفتيش . موضوعي . صدور الإذن بالتفتيش . إستناداً إلى ما جاء بالتحريات من أن المتهمين شحنوا كمية من المخدرات على مركب . وصلت للمياه الإقليمية . الإدعاء بأن الأذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤» ٢ - إيجاب حلف الخبير يميناً أمام سلطة التحقيق . لعضو النيابة . كرئيس للضبطية القضائية . الاستعانة بأهل الخبرة . بغير حلف يمين . متى يحق لمحكمة الموضوع الاستناد إلى تقرير خبير لم يحلف اليمين ؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
٤٠٩	٧٠	«والطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٧» ٣ - تقدير جدية التحريات . وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . الأمر فيه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .
٤٠٣	٦٩	«الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٤» ٤ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو تحديد محل إقامته لا ينال من صحته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن .
٤٠٩	٧٠	«الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٧»
٨٦٧	١٥٥	«والطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦» ٥ - أخذ الحكم بالتحريات مسوغاً للإذن بالتفتيش . لا يمنعها من عدم الآخذ بها في خصوص قصد الاتجار .
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»

الصفحة	القاعدة	
٤٦٠	٧٨	<p>٦ - إجراءات الاستدلال . إيا كان من يياشرها . لاتعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها .</p> <p>«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٢ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،</p> <p>راجع أيضا : اثبات «بوجه عام»</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٢٤)</p> <p>واثبات «إعتراف»</p> <p>(القاعدتان رقما ١٢٧ ، ١٤٠ بالصحيفتين رقمي ٧٢٤ ، ٧٩٦)</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٠٦)</p>
٥٢	٤	<p>استعرااف</p> <p>عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم .</p> <p>لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . حده ؟</p> <p>«الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٩٨٥/١/٦ ،</p>
٦٠٧	١٠٧	<p>استعمال مكبر صوت</p> <p>صدور القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ . بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في جريمة استعمال مكبر صوت في مكان عام دون ترخيص . يعد أصلح للمتهم من القانون القديم لما اشتملت عليه أحكامه من إلغاء عقوبة الحبس وقصر عقوبة الغلق على حالة العود .</p> <p>«الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٩٨٥/٥/٥ ،</p>

الصفحة	القاعدة	إستيراد
		<p>١ - الأصل ان حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها . مطلق حالات الطلب المنصوص عليها فى قوانين النقد والجمارك والاستيراد . من القيود التى ترد على حقها إستثناء .</p> <p>صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية فى جريمة نقد أو تهريب أو استيراد . أثره ومداه ؟</p>
٤٦٠	٧٨	<p>الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ .</p> <p>٢ - الشروط والأحكام المقررة للسماح للمواطنين باستيراد السلع . دون ترخيص . عند عودتهم نهائيا من الخارج ؟ الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ .</p>
٤٦٠	٧٨	<p>الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ .</p> <p>راجع أيضا : اثبات «قوة الأمر المقضى»</p> <p>واجراءات «إجراءات التحقيق»</p> <p>ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره»</p> <p>ورقابة إدارية</p> <p>وقانون «قانون أصلح»</p> <p>(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠)</p>
		<p>استيقاف</p> <p>١ - حق رجل السلطة فى الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ؟</p> <p>حق محكمة الموضوع تقدير مبررات الاستيقاف .</p>
٣٥٢	٦٠	<p>الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٠ .</p> <p>٢ - الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٩٣	١٨١	عن الجرائم وكشف مرتكبيها . ويسوغه اشتباه تبرره الظروف مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بغير معقب . مادام لاستنتاجه ما يسوغه . «الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/١١/٧»
		إشتباه
٤١٦	٧١	١ - عدم وجود نصوص ملزمة لبيان كيفية جلوس الخبيرين المنصوص عليهما فى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل . أو تحظر محادثتهما القاضى . أثر ذلك ؟ «الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/١٩»
		٢ - ماهية الاشتباه فى حكم المادة الخامسة من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ؟ الاشتباه والسوابق . قسيما فى ابراز حالة الاشتباه . السوابق تكشف عن الاتجاه الخطر . لانتشئه . جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة لاثبات حالة الاشتباه متى كانت قريبة البون نسبياً وتكشف عن خطورة المتهم .
٤١٦	٧١	«الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/١٩» ٣ - استعانة المحكمة فى عد المتهم مشتبهاً فيه . بشواهد من صحيفة سوابقه . صحيح ولو كانت قبل العمل بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ . علة ذلك ؟
٤١٦	٧١	«الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/١٩» ٤ - جريمة التشرد . مناط قيامها فى حق النساء ؟ تبرئة الطاعنة من جريمة التشرد . لايمنع من إدانتها عن تهمة الاشتباه . متى توافرت موجبات ذلك .
٤١٦	٧١	«الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/١٩» ٥ - انتهاء الحكم المطعون فيه الى الادانة فى جريمة الاشتباه استناداً

الصفحة	القاعدة	
		الى انه حكم عليه فى عدد من القضايا دون بيان ما اذا كان حكم عليه فى قضايا المخدرات التى اشار اليها الحكم . قصور .
٥٤٠	٩١	الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣ .
		٦ - التدابير المقررة لمعاقبة المشتبه فيهم ؟ المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل .
٥٤٠	٩١	الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣ .
—————		
إشتراك		
		١ - الاشتراك فى التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفى لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سائفاً .
٤٣٦	٧٤	الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ .
		٢ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج . أو من فعل لاحق للجريمة .
		التدليل على حصول الاشتراك بالاتفاق بأدلة محسوسة . غير لازم كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها .
٤٨٢	٨٠	الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ .
		٣ - إنتظام جريمتى الاشتراك فى تزوير عقد الزواج والزنا فى خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض . إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها .
		قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بإلغاء العقوبة عن الجريمة الأخف . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٣١	١١٢	الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٩ .

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الاشتراك في التزوير . لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية محسوسة . كفاية إستخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .
٦٨٢	١٢١	الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ .
		٥ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج . أو من فعل لاحق للجريمة .
٦٩٩	١٢٣	الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ .
		٦ - تقابل إرادة المتهمين . كفايته لتحقيق الاتفاق . إنقضاء زمن بين الاتفاق وارتكاب الجريمة . غير لازم .
		ما يكفي قانونا لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ؟
٧٧٢	١٣٧	الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ .
		٧ - الاكراه في السرقة . ظرف عيني يتعلق بالاركان المادية للجريمة . سريانه في حق كل من ساهموا فيه .
٧٧٢	١٣٧	الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ .
		٨ - الاشتراك في الجريمة يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الحال متى كانت منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة . بما لا يجافي العقل والمنطق .
		مجرد تقديم بلاغ إلى مجلس المدينة متضمناً . على خلاف الحقيقة . وجود بناء على أرض زراعية آيل للسقوط بغية إجراء معاينة واثبات حالته . لا يدل على توافر قصد الاشتراك في جريمة التزوير .
٩٨٦	١٧٩	الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/٦ .
		راجع أيضا : مواد مخدرة
		(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٧)
		ووصف التهمة
		(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٥٩٠)

الصفحة	القاعدة	اشكال في التنفيذ
		١ - تبعية الحكم الصادر في الاشكال للحكم الصادر في موضوع الدعوى من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ ،
٢٤٠	٣٨	٢ - الإشكال في تنفيذ حكم جنائي . ماهيته ؟ وجوب أن يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادراً من إحدى محاكم جهة القضاء العادي وأن يكون مما يقبل الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانوناً حتى ينعقد الاختصاص لتلك المحاكم بنظر الإشكال فيها . الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية غير قابلة للطعن عليها . صيورتها نهائية بعد التصديق عليها . مفاد ذلك . إنتفاء الاختصاص الولائي لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بنظر الإشكال في تنفيذ الحكم الصادر فيها .
٨٢٠	١٤٥	القضاء الغير منه للخصومة في الدعوى والذي لا يبنى عليه منع السير فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال . الطعن رقم ٣٢٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ ،
		٣ - الإشكال في التنفيذ يرد على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في الحكم مازال مفتوحاً . المادة ٥٢٥ إجراءات . رفض الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه . عدم جدوى الطعن في الحكم الصادر في الإشكال لصيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائياً .
٩٧٩	١٧٦	الطعن رقم ٣٢٩١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١ ،

الصفحة	القاعدة	
		إصابة خطأ
		١ - سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه .
		مجرد قيام الطاعن بتعبئة مواعد البوتاجاز الصغيرة من إسطوانة كبيرة وحدث انفجار حال ذلك . عدم كفايته دليلا على قيام الخطأ وتوافر علاقة السببية . اغفال المحكمة استظهار مقومات ذلك . قصور .
١١٤	١٥	الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ .
		٢ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . في جريمة القتل والاصابة الخطأ وتوافر السببية . موضوعي .
		تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي .
٥٠٨	٨٥	الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ .
		٣ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي .
		تعدد المشاركين بأخطائهم في وقوع النتيجة الضارة لا يرتب إعفاء أيهم من المسئولية عنها .
٥٥٨	٩٦	الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/١١ .
		راجع أيضا : دعوى مدنية
		(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٦٧)
		ومحاماه
		(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١١٠)
		اعدام
		اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام . دون التقيد بميعاد محدد . أساس ذلك ؟
٧٧٢	١٣٧	الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ .

الصفحة	القاعدة	
		رقابة محكمة النقض لأحكام الاعدام: شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية. وجوب نقضها الحكم للخطأ في القانون. أساس ذلك. المواد ٢/٣٥، ٢/٣٩ - ٢، ٣، ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩.
٨٤٠	١٤٩	الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠، اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الاعدام. غير لازم. علة ذلك؟ اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها.
١١٤٥	٢١٢	الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩، وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام؟
١١٤٥	٢١٢	الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩،
اعذار قانونية		
		العقوبات التي يحكم بها على الحدث الذي تزيد سنة على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة. حال ارتكابه إحدى الجنايات؟ المادة ١٥ من قانون الأحداث.
١٣٨	١٧	الطعن رقم ٤٠٤٦ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤،
إعلان		
		١ - العقوبة المقررة لجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم. توقيعها مشروط بانذار الموظف المختص بالتنفيذ لتحديد مبدأ المهلة الممنوحة لاجرائه خلالها. وانقضائها دون إتمامه. المادة ١٢٣ عقوبات.
٣٣٤	٥٧	الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٦،
		٢ - إعلان السند التنفيذي إلى المدين. إجراء لازم قبل الشروع في

الصفحة	القاعدة	
		التنفيذ . أيا كان نوعه . وإلا كان باطلا . المادة ٢٨١ مرافعات . مبدأ شخصية العقوبة . مؤداه ؟
٣٣٤	٥٧	«الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/٦ . ٢ - قعود الطاعن عن التمسك بعدم إعلانه لجلسة المعارضة الابتدائية أمام محكمة ثاني درجة . عدم جواز اثاره ذلك لأول مرة أمام النقض .
٤٣١	٧٣	«الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ . ٤ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لأخرى في غيبة المعارض . يوجب إعلانه بالجلسة الجديدة .
٤٥٦	٧٧	«الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ . ٥ - عدم إعلان المعارض بالجلسة التي أجلت إليها في غيبته . يبطل الحكم الصادر في المعارضة . أساس ذلك ؟
٤٥٦	٧٧	«الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ . ٦ - صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة . بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه . إحالة الدعوى من دائرة إلى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها . اخطار الغائبين من الخصوم بها . غير لازم .
٨٥٩	١٥٣	«الطعن رقم ٣٣٨٠ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣ . ٧ - إقامة الشاهد في الخارج . لاتمنع من سماعه . مادام لم يثبت للمحكمة أنه إمتنع عليها ذلك . بعد اعلانه قانونا .
١١٠٦	٢٠٤	«الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢ . ٨ - تخلف المدعى بالحق المدني عن الحضور . رغم اعلانه لشخصه دون عذر مقبول أثره : إعتباره تاركا لدعواه المدنية .
١١٢٨	٢٠٩	«الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٣ ق.جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ . راجع أيضاً : اجراءات «اجراءات المحاكمة» (القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١٠٤٥)

الصفحة	القاعدة	
		إقراض برّيا فاحش
		جريمة الإعتياد على الإقراض بالبرّيا الفاحش . عدم جواز الإدعاء فيها مدنياً أمام المحاكم الجنائية . سواء كان المجنى عليه قد تعاقد في قرض ربوى واحد أو أكثر . علة ذلك ؟
		قبول الحكم المطعون الإدعاء المدنى والقضاء بالتعويض . خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟
٥٩٧	١٠٥	الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٢.
		إكراه
		١ - إبعاد الانثى التى تبلغ السادسة عشرة سنة عن مكان خطفها باستعمال طرق احتيالية أو أى وسيلة من شأنها سلب ارادتها بقصد العبث بها . كفايته لتحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ عقوبات .
٥٢	٤	الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٦.
		٢ - ركن التحايل أو الاكراه . تقديره . موضوعى .
		جريمة خطف أنثى يبلغ عمرها ست عشرة سنة بالتحايل أو الاكراه . متى تتحقق ؟
		من هو الفاعل الأصلى فى الجريمة المذكورة ؟
٥٢	٤	الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٦.
		٣ - تحقق الاكراه فى السرقة بكل وسيلة من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه أو اعدامها .
٢١٤	٣٤	الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٦.
٩١٨	١٦٦	والطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢.
		٤ - تحقق الاكراه فى السرقة ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات .
		مثال
٢١٤	٣٤	الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٦.

الصفحة	القاعدة	
٩١٨	١٦٦	«الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢، ٥ - عدم التعويل على الاعتراف . إذا كان وليد إكراه أو تهديد . كائنا ما كان قدره . ولو كان صانقا . الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . التعويل عليه بغير رد . قصور . اتصال وجه الطعن بغير الطاعن . يوجب نقضه بالنسبة له ولو كان طعنه غير مقبول شكلا . أساس ذلك ؟
٣٠٠	٥١	«الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥، ٦ - الدفع بحصول الاعتراف نتيجة إكراه . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
٣٤٣	٥٩	«الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٧،
٥٦٧	٩٨	«الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/١٤،
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧، ٧ - أبعاد الأثني التي تجاوزت السادسة عشرة عن مكان خطفها . بقصد العبث بها . باستعمال طرق إحتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها . كفايته لتحقيق جريمة المادة ٢٩٠ عقوبات .
٤٨٢	٨٠	«الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨، ٨ - ركن التحيل أو الاكراه . تقديره موضوعى .
٤٨٢	٨٠	«الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨، ٩ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه فى الاثبات . موضوعى . تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما ادعاه المتهم من ان اعترافه كان وليده الاكراه . لامعقب عليها . مادامت تقيمه على اسباب سائغة . سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراما مادام هذا السلطان لم يتصل الى المتهم بالاذى ماديا أو معنويا . مجرد الخشية منه لا يعد من قرين الاكراه المبطل للاعتراف .
٥٠٣	٨٤	«الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٣١،

الصفحة	القاعدة	
٧٢٤	١٢٧	١٠ - حضور ضابط الشرطة للتحقيق لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لا يعد إكراها طالما لم يستغل باذى . مادي كان أو معنوي . مجرد الخشية منه لاتعد قرين الإكراه المبطل للإعتراف . الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩
٧٧٢	١٣٧	١١ - الإكراه في السرقة . ظرف عيني يتعلق بالاركان المادية للجريمة . سريانه في حق كل من ساهموا فيه . الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ راجع أيضاً : اثبات «إعتراف» (القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٧٢٤) وسرقة (القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢١٤) وظروف مشددة (القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٧٧٢)
امتناع عن بيع		
١١١٨	٢٠٧	انعقاد البيع وتماحه . بالتراضي على المبيع والثمن . إسترداد البائع البضاعة بعد تمام بيعها وتسليمها . لخلف على بيانات الفاتورة الخاصة بها . لاتقوم به جريمة الامتناع عن البيع . تقديم المتهم فاتورة بالاصناف المباعة عند طلبها ثم استيلائه عليها بعد اختلافه مع المبلغ حول توضيح بياناتها . لاتقوم به جريمة عدم تقديم فاتورة بالبيانات المقررة . مثال : الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨

الصفحة	القاعدة	
		امتناع عن تنفيذ حكم
		١ - العقوبة المقررة لجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم . توقيعها مشروط بانذار الموظف المختص بالتنفيذ لتحديد مبدأ المهلة الممنوحة لاجرائه خلالها . وانقضائها دون إتمامه . المادة ١٢٢ عقوبات .
٣٣٤	٥٧	«الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/٦ ،
		٢ - إعلان السند التنفيذي إلى المدين . إجراء لازم قبل الشروع في التنفيذ . أيا كان نوعه . وإلا كان باطلا . المادة ٢٨١ مرافعات . مبدأ شخصية العقوبة . مؤداه ؟
٣٣٤	٥٧	«الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/٦ ،
		أمر بالا وجه
		١ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . العبرة فيها بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها .
١٥٩	٢١	«الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ ،
		٢ - الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ . إذ له ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن للخصوم .
١٥٩	٢١	«الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ ،
		٣ - الطعن بالنقض قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر لا يجوز إلا بنص . مثال .
٥٦٤	٩٧	«الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٤/١١ ،
		٤ - الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . له حجيته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية . مادام لم يبلغ قانونا . له في نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .
١١٨٨	٢٢١	«الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ ،

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . الأصل وجوب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة . إستفادته إستنتاجا من تصرف أو إجراء آخر ترتب عليه حتما بطريق اللزوم العقلى . مثال : لتصرف للنياابة العامة ينطوى على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .
١١٨٨	٢٢١	الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ ،
		٦ - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية . مع وجود أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . خطأ فى القانون .
١١٨٨	٢٢١	الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ ،
		أمر حفظ
		راجع : أمر بالا وجه (القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٥٩)
		أمن دولة
		راجع : اشكال فى التنفيذ (القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٤٠)
		أوامر عسكرية
		- محاكم أمن الدولة استثنائية . اختصاصها . محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ولو كانت فى الاصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها . وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام . اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح لايسلب المحاكم العادية . اختصاصها بها . اساس ذلك ؟
١٠٨٨	٢٠٠	الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠ ،

الصفحة	القاعدة	
		<p>إيجار أماكن</p> <p>اقتضاء المؤجر بالذات أو بالواسطة . مقدم إيجار أو أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والاجر المنصوص عليها في العقد في حدود القانون . مؤتم . علة ذلك ؟</p> <p>عدم سريان الحكم المذكور على المستأجر الذي ينهى العلاقة الإيجارية ويتنازل للمؤجر أو للغير عن العين المؤجرة لتخلف الصفة والسببية للتأثير .</p>
٣٨	١	<p>«الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١»</p> <p>إختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المتخذة لهما . والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . المادة ٣/٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>لا يقبل الإدعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة . المادة ٢/٥ من القانون ذاته .</p>
٤٥٠	٧٦	<p>«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»</p> <p>قضاء محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية في دعوى مباشرة عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ . صحته : أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق .</p> <p>إستئناف الشق المدني في الميعاد القانوني . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإستئناف برغم ما جاء بمدونات من أن الإستئناف مقبول شكلا . خطأ في تطبيق القانون . صحته : أن تقضى بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها .</p>
٤٥٠	٧٦	<p>«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ب)
		باعت - بطلان - بلاغ كاذب - بناء على أرض زراعية بيانات تجارية
		باعت
٢٦٠	٤٣	١ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل . لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن غير لازم . «الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/١٤»
٣١١	٥٣	٢ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . علة ذلك ؟ اعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات . لا عبرة بالأسباب التي دفعته لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة . «الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨»
٤٣٦	٧٤	٣ - الباعث ليس ركناً من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بتحقيقه . «الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
٨٧٨	١٥٨	«والطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٧»
٧٥٢	١٣٢	٤ - قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . عدم تأثرها بسبب تحريره . أو الغرض منه . تحقق القصد الجنائي بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ السحب . «الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/٥»
١٠٥٥	١٩٤	٥ - الباعث على الجريمة . ليس ركناً فيها . خطأ الحكم فيه أو إغفاله . لا يعيبه . «الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨»

الصفحة	القاعدة	بطلان
		١ - القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الاستثنافى الصادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائى وجوب صدوره بإجماع الآراء . تخلف النص فيه على الإجماع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائياً . ولو كان الحكم الغيابى الاستثنافى قد نص على صدوره بإجماع الآراء . اساس ذلك ؟
٩٨	١١	حق محكمة النقض فى نقض الحكم فى هذه الحالة من تلقاء نفسها . «الطعن رقم ٤٠٤١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٧»
١٠٠٢	١٨٢	«الطعن رقم ٧٠٢٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/١٠»
		٢ - خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب . لا يعيبه . «الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
١١٧	١٦	٣ - عدم التعويل على الاعتراف . إذا كان وليد اكراه أو تهديد . كائنا ما كان قدره . ولو كان صادقا . الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . التعويل عليه بغير رد . قصور . اتصال وجه الطعن بغير الطاعن . يوجب نقضه بالنسبة له ولو كان طعنه غير مقبول شكلا . اساس ذلك ؟
٣٠٠	٥١	«الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥»
		٤ - إعلان السند التنفيذى إلى المدين . إجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ . أيا كان نوعه . وإلا كان باطلا . المادة ٢٨١ مرافعات . مبدأ شخصية العقوبة . مؤداه ؟
٣٣٤	٥٧	«الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٦»
		٥ - المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل . لها ان ترد الواقعة الى الوصف القانونى السليم . تعديل التهمة ذاتها ومساءلة المتهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى .

الصفحة	القاعدة	
		لا تملكه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى . ويقتضى لفت نظر الدفاع عملا بنص المادة ٢٠٨ إجراءات . قعودها عن ذلك بطلان فى الاجراءات يعيب الحكم .
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٣» ٦ - الأعمال الإجرائية تجرى فى حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولا على ما ينكشف من أمر واقع .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٧ - بطلان الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنائيات . مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى . القبض عليه ثم الافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التى أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .
٥٤٨	٩٣	«الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٤» ٨ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية . الأمر بالتفتيش . موضوعى . مثال . إبطال إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لخلوها من تحديد عنوان المأذون بتفتيشه وعمله وسنه . سائغ .
٥٥٥	٩٥	«الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٩» ٩ - الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً . لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا إذا صدر أثر ضغط أو اكراه كائنا ما كان قدره . الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه . دفع جوهرى على المحكمة مناقشته والرد عليه مادامت قد عولت عليه فى قضائها بالادانة .
٦٠١	١٠٦	«الطعن رقم ٥٩٢٥ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٢» ١٠ - وجوب صدور أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء . تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائى . تضمين الحكم ما يفيد صدوره من أربعة أعضاء . أثره . بطلان الحكم . أساس ذلك ؟
٧٦٧	١٣٥	«الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/٦»

الصفحة	القاعدة	
٧٩٦	١٤٠	<p>١١ - الخطأ فى رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الإدانة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة واجبة التطبيق . مثال .</p> <p>الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٣/٦/١٩٨٥،</p>
٨٧٢	١٥٦	<p>١٢ - عدم وضع تقرير التلخيص كتابة يبطل الحكم . قراءة أحد الاعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائى . لا يغنى عن التقرير .</p> <p>عدم وجود تقرير تلخيص . مفاده : قعود المحكمة عن وضعه ولو نصت فى حكمها على استيفائه ولو لم يجحد هذا البيان عن طريق الادعاء بالتزوير .</p> <p>الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٦/١٠/١٩٨٥،</p>
٨٨٧	١٥٩	<p>محامو الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية . لا يجوز مزاولتهم أعمال المحاماة لغير جهة عملهم . مخالفة ذلك . أثره بطلان العمل . المادة ٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة .</p> <p>توقيع تقرير الأسباب من محام لحدى شركات القطاع العام . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . أساس ذلك ؟</p> <p>الطعن رقم ٣٤٠١ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٧/١٠/١٩٨٥،</p>
١١٣٢	٢١٠	<p>الاعتراف . ماهيته ؟ حق المحكمة فى الأخذ بالاعتراف الصادر فى أى دور من أدوار التحقيق . متى اطمأنت اليه .</p> <p>لمحكمة الموضوع تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تطمئن اليه واطراح ماعداه .</p> <p>تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر إثر تفتيش باطل . موضوعى .</p> <p>إثارة بطلان الاعتراف . لأول مرة . أمام النقض . غير مقبولة .</p> <p>الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٩/١٢/١٩٨٥،</p>
		<p>وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . حضور</p>

الصفحة	القاعدة	
		محام تحت التمرين كمدافع عنه . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة . أساس ذلك ؟
١١٦٩	٢١٦	«الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥» عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة . النطق بالحكم . لا يعيبه . مادام قد وقع على مسودته . علة ذلك ؟
١١٧١	٢١٧	«الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦» راجع أيضا : اثبات «إعتراف» (القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٦٧) واثبات «شهود» (القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١١٠٦) وحكم «تسبيبه . تسبيب معيب» (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٨٤٠) ومحاكم أمن الدولة (القاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١١٦٧)
		<hr/>
		بلاغ كاذب
		القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه : توافر العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتواء الكيد والأضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائق في نفى توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .
		الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . لا يجوز إثارته أمام النقض .
١٦٣	٢٢	«الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٧»

الصفحة	القاعدة	
		بناء على أرض زراعية
		صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم نهائي في جريمة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص . يعتبر اصلح للمتهم من القانون القديم لاشتماله على استثناءات من الحظر ينتفى في نطاقها التأثيم .
٩٢٣	١٦٧	«الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣ ، خلو الحكم من بيان الأرض محل البناء وانها من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها . قصور .
٩٢٣	١٦٧	«الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣ ،
		بيانات تجارية
		وضع بيان غير حقيقى على السلعة . مع العلم بذلك . تتوافر به جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة . ولو كانت السلعة غير مغشوشة . تحقق جريمة الغش بخلط الشيء أو إضافة مادة غريبة إليه أو من نفس طبيعته إذا كانت أقل جودة .
٧٨٢	١٣٨	«الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ ،
		(ت)
		تبديد - تجريف أرض زراعية - تحقيق - ترصد - تزوير - تسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة - تسجيل المحادثات والتصوير - تسعيرة - تشرد تضامن - تعدد - تعذيب - تعويض - تفتيش - تفويض - تقادم - تقرير التلخيص - تقليد - تلبس - تموين - تنفيذ - تهريب جمركى - توقف عن ممارسة التجارة

الصفحة	القاعدة	تبيديد
		١ - إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن بالاقتناع بتسليمه المال بعقد من العقود المبينة حصراً بالمادة ٣٤١ عقوبات . تأثيم إنسان . بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة . لا يصح . إذا كان مخالفاً للحقيقة . نفاع المتهم بتجارية العلاقة . جوهرى . يوجب تحقيقه . بلوغاً إلى غاية الأمر فيه .
٢٥٦	٤٢	«الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/١٤» ٢ - كبر سن المتهم والسداد اللاحق على التبيديد . لا اثر لهما على المسئولية الجنائية .
١١٨٥	٢٢٠	«الطعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠» راجع أيضاً : حجز حجز ما للمدين لدى الغير . (القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٦١٤) ودعوى مدنية . (القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٤٣) وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣١١)
		تجريف ارض زراعية
٢٦٧	٤٥	١ - جريمة تجريف ارض زراعية . متى تتحقق؟ «الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/١٨» ٢ - عمق التجريف ليس ركناً من أركان جريمة التجريف .
٢٦٧	٤٥	«الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/١٨»

الصفحة	القاعدة	
		٣ - جدل الطاعن حول قدر مساحة الأرض الزراعية المُجرفة . لايؤثر في مقدار العقوبة .
٢٦٧	٤٥	«الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/١٨» ٤ - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه . ومؤدى كل منها . قصور . صدارة القصور في التسبب على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . مثال لتسبب مشوب بالقصور لحكم بالادانة في جريمة تجريف أرض زراعية .
٨٢٨	١٤٧	«الطعن رقم ٢٤٩١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٩» ٥ - دفاع الطاعن بأنه لا يحوز أرضاً زراعية . بل محجراً مصرح بنقل الرمال منه وطلبه ندب خبير لتحقيقه . جوهري . عدم التعرض له إيراداً ورداً . قصور واخلال بحق الدفاع . أساس ذلك؟
٨٤٦	١٥٠	«الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٩» ٦ - توافر أركان جريمة التجريف بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام بأنصراف قصد الجانى الى تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة . تقدير قيام القصد الجنائى . او عدم قيامه . موضوعى مثال . لتسبب سائغ في استظهار تحققه .
٨٥٤	١٥٢	«الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣» ٧ - قيام المزارع بتسوية أرضه بوضع تراب ماعلا منها فى ما انخفض فيها ليصير فى مستوى واحد غير مؤتم . أساس ذلك ؟ التفات الحكم عن المستندات المقدمة من المتهم وعدم تحدّثه عنها . يعيبه بالقصور . مثال .
٨٩٨	١٦١	«الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠»

الصفحة	القاعدة	
		٨ - عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي . رغم عدم قضائه بعقوبة الغرامة . على خلاف مؤدى حكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ليس للمحكمة الاستئنافية أن تقضى فى المعارضة المرفوعة من الطاعن بعقوبة الغرامة بالاضافة الى عقوبة الحبس المقضى بها عليه . حتى لا يضار بناء على المعارضة التى رفعها .
٩٠٥	١٦٣	«الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١» ٩ - تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه . غير مؤثم . أساس ذلك؟ استناد الحكم فى قضائه بالادانة إلى أن تسوية الأرض لأصلها تقتضى تصريحاً من الجهة المختصة . خطأ فى القانون .
٩٢٨	١٦٨	«الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣» ١٠ - جريمة تجريف أرض زراعية . العقوبة المقررة لمقارفها بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . وبالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ؟ إفاد الطاعن مما أجازته القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . أساس ذلك؟ قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة الغرامة المشددة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . رغم وقوع الفعل قبل سريانه . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح .
١١٥١	٢١٣	«الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ من.جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩» راجع أيضاً : اثبات «خبرة» (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٥٤) وعقوبة «تشديدها» (القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ٩١٥)

الصفحة	القاعدة	تحقيق
		<p>إيجاب حلف الخبير يمينا أمام سلطة التحقيق .</p> <p>لعضو النيابة . كرئيس للضبطية القضائية . الاستعانة بأهل الخبرة . بغير حلف يمين .</p> <p>متى يحق لمحكمة الموضوع الاستناد إلى تقرير خبير لم يحلف اليمين؟</p>
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
٤٠٩	٧٠	«الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٧»
		<p>راجع أيضا : اختصاص اختصاص النائب العام ،</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٧١٦) .</p>
		<p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: center;">ترصد</p>
		<p>١ - سبق الإصرار . تعريفه ؟ إستخلاص القاضى له من وقائع خارجيه .</p> <p>الترصد . ما يكفى لتحقيقه؟</p> <p>البحث فى توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .</p>
٧٨٩	١٣٩	«الطعن ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
		<p>٢ - توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد فى حق الطاعنين يرتب تضامناً بينهما فى المسئولية الجنائية كل منهما مسئول عن جريمة القتل التى وقعت تنفيذاً لقصد هما المشترك . بإعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٢٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .</p>
٧٨٩	١٣٩	«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»

الصفحة	القاعدة	تزوير
		١ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل إلى حصول التزوير ونسبته إلى المتهم . للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . مثال لتسبيب معيب للقضاء بالبراءة في جريمة تزوير محرر .
٣٩٥	٦٧	والطعن رقم ٧٨٧١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٢ ،
		٢ - الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجيه أو أعمال مادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سائغاً .
٤٣٦	٧٤	والطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ ،
		٣ - تحدث الحكم . استقلاً عن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
٤٣٦	٧٤	والطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ ،
		٤ - حق القاضي في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها . مالم يقيد القانون بدليل معين .
		جرائم التزوير . لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً .
		الدلة التي يعتمد عليها . الحكم يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها . علة ذلك ؟
٤٣٦	٧٤	والطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ ،
		٥ - الباعث ليس ركناً من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بتحقيقه .
٤٣٦	٧٤	والطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ ،
		٦ - اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . إجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير . يقتضيه واجبها في فحص الدليل الاساسي في الدعوى . اغفال ذلك يعيب الاجراءات . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		ضم ملفى الدعويين المطعون على محضر جلستهما بالتزوير بأوراق الحكم المطعون عليه . اعتبارهما معروضين على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم .
٥٣٠	٨٩	«الطعن رقم ٧٤٤٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣» ٧ - الاثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه بإقتناع القاضي واطمئنانه الى الادلة المطروحة . له الأخذ بأي دليل الا اذا قيده القانون . اثبات التزوير واستعماله ليس له طريقا خاصا .
٥٣٠	٨٩	«الطعن رقم ٧٤٤٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣» ٨ - إنتظام جريمتي الإشتراك في تزوير عقدا الزواج والزنا في خطه جنائية واحدة بعدة أفعال مكمله لبعضها البعض . إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات وجوب لاحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها . قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين . وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بإلغاء العقوبة عن الجريمة الأخف . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٣١	١١٢	«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٩» راجع أيضاً : اشتراك «طرقه» (القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٦٩٩) «تزوير اوراق رسمية» ١ - عدم تبيان الحكم للأعمال المادية التي أتاها المتهم بصفته فاعلاً أصلياً في جناية الإختلاس وكذا دوره في جرائم التزوير المرتبطة بها - والتي أخذت عنها الطاعن الأول - وعدم إستظهار طرق إشتراكه في الجرائم الأخيرة والقصد الجنائي في الجريمة الأولى قصور . يوجب النقض لكلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٥٩٠	١٠٤	«الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠» ٢ - جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . صدورها فعلا من الموظف

الصفحة	القاعدة	
		المختص بتحريرها . غير لازم لتحقيقها . إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها . كاف لتحقيق الجريمة ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها .
		جواز أن يكون المحرر عرضيا أول الأمر . ثم تحول إلى محرر رسمي بتداخل موظف مختص فيه .
		العبرة بما يؤول اليه المحرر . لا بما كان عليه أول الأمر .
٦٨٢	١٢١	«الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٣ - مجرد تغيير الحقيقة في المحرر الرسمي بطريق الغش . بوسيلة مما نص عليه القانون . تتحقق به جريمة التزوير في المحررات الرسمية .
٦٨٢	١٢١	«الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٤ - الاشتراك في التزوير . لا يلزم التدليل عليه بأداء مادية محسوسة كفاية استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .
٦٨٢	١٢١	«الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٥ - إثبات الحكم المطعون فيه . استعمال الطاعن المحرر المزور . مع علمه بتزوير . إثارته إنتفاء القصد الجنائي لديه . غير مقبول . مثال .
٦٨٢	١٢١	«الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٦ - تغيير الحقيقة بطريق الغش . باحدى الوسائل المحددة قانونا . كفايته لتحقيق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . حدوث ضرر لشخص معين . غير لازم . علة ذلك؟ مثال .
		الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير .
٨٧٨	١٥٨	«الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٧»
		٧ - الاشتراك في الجريمة يتم غالبا دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الحال متى كانت منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة . بما لا يجافى العقل والمنطق .
		مجرد تقديم بلاغ إلى مجلس المدينة متضمناً . على خلاف الحقيقة .

الصفحة	القاعدة	
٩٨٦	١٧٩	وجود بناء على أرض زراعية آيل للسقوط بغية إجراء معاينة وإثبات حالته . لا يدل على توافر قصد الاشتراك في جريمة التزوير . الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/٦ .
		٨ - مناط العقاب على تغيير الحقيقة . ان يقع في محرر . وأن يكون في بيان ما أعد المحرر لإثباته . ماهية المحرر؟ مالا يعد محرراً بحسب طبيعته . بقاؤه كذلك ولو تضمنت بعض أجزائه كتابات أو علامات أو أرقاماً . مثال لتسبب سائق للقضاء بالبراءة حق تهمة تزوير في محرر استناداً إلى أن قاعدة السيارة وفارغة محركها ليستا محررين . الطعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ .
١١٢٢	٢٠٨	«تزوير أوراق عرقية» الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع - ابداء المحكمة أسباب إطراحها . لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك . اختلاف الأمراض التي تتوالى على الشخص والتي حملتها الشهادتان المقدمتان من الطاعن في جلستين متتاليتين والمؤرختان في زمتين متعاقبتين . لا يصلح حجة للقول بتضاربهما واصطناع دليلهما . الطعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢ .
٨٠٦	١٤٢	«الادعاء بالتزوير» ١ - الطعن بالتزوير وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير المحكمة . حد ذلك؟ تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعي . المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة .

الصفحة	القاعدة	
٥٧٨	١٠١	<p>- صحة عدم الاستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن . بالتزوير . رهن باستخلاص المحكمة عدم الحاجة اليه . التفات المحكمة كلية عن هذا الطلب . يعيب الحكم .</p> <p>«الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/١٧»</p> <p>٢ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .</p> <p>الأصل في الإجراءات أنها روعيت . عدم جواز جحد ما أثبتته الحكم من تمام هذه الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير . مثال في إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص .</p>
٦١٤	١٠٩	<p>«الطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٧/٥/٧»</p> <p>٣ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .</p>
٦٨٨	١٢٢	<p>«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»</p> <p>٤ - الأصل في الإجراءات الصحة . عدم جواز اثبات ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة أو بالحكم إلا عن طريق الادعاء بالتزوير .</p>
٩٣٥	١٧٠	<p>«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»</p>
٨٢	٩	<p>تسبب بغير عمد في حصول حادث لاحدى وسائل النقل العامة</p> <p>تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتبكه . موضوعى مادام سائغاً . مثال لتسبب سائغ لاستظهار توافر الخطأ وعلاقة السببية في حق الطاعن في جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لاحدى وسائل النقل العامة .</p> <p>«الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٦»</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>تسجيل المحادثات والتصوير</p> <p>الاذن بتسجيل المحادثات والتصوير «تسببيه وتنفيذه»</p> <p>١ - مثال لتسبيب سائح في الرد على دفع ببطلان الإذن الصادر من مجلس القضاء الأعلى بإجراء التسجيلات الصوتية والمرئية لخلوه من الأسباب .</p>
١١٥٧	٢١٤	<p>«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣»</p> <p>٢ - لم يرسم القانون شكلاً خاصاً لتسبيب الإذن بتسجيل المحادثات الشفوية والسلكية واللاسلكية والتصوير .</p>
١١٥٧	٢١٤	<p>«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣»</p> <p>٣ - طريقة تنفيذ إذن تسجيل المحادثات الشفوية السلكية واللاسلكية والتصوير موكولة إلى المحامي العام المأذون له بإجرائها تحت رقابة محكمة الموضوع . حقه في الاستعانة في تنفيذ الإذن بالفنيين ورجال الضبط القضائي وغيرهم . ماداموا تحت إشرافه .</p>
١١٥٧	٢١٤	<p>«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣»</p> <p>٤ - مثال لتسبيب سائح في الرد على دفع ببطلان التسجيلات التي تمت بمسكن الطاعن لاستنفاد إذن مجلس القضاء الأعلى بالتسجيل التليفوني من مكتبه .</p>
١١٥٧	٢١٤	<p>«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣»</p>
		<p>تسعيرة</p> <p>جريمة البيع باكثر من السعر المقرر . المناط في قيامها؟</p> <p>اعتذار المتهم بالعمل في مهنة أخرى . غير الاتجار في السلعة موضوع الجريمة . لايقبل . حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . حده؟</p>
٣٣٨	٥٨	<p>«الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٣ ق-جلسة ١٩٨٥/٣/٧»</p> <p>راجع أيضا : إختصاص «إختصاص محاكم أمن الدولة»</p> <p>القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم (٤٥٠)</p>

الصفحة	القاعدة	تشرد
٤١٦	٧١	<p>جريمة التشرد . مناط قيامها في حق النساء؟</p> <p>تبرئة الطاعنة من جريمة التشرد . لا يمنع من إدانتها عن تهمة الاشتباه . متى توافرت موجبات ذلك .</p> <p>«الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٩»</p>
٧٨٩	١٣٩	<p>تضامن</p> <p>توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك بإعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .</p> <p>«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٨/١٣»</p>
٣٧١	٦٤	<p>تعدد</p> <p>«تعدد الجرائم»</p> <p>- حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات هو اعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون الجريمة أو الجرائم الأخف .</p> <p>اعفاء المطعون ضده من العقاب عن الجريمة الأشد اعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يترتب عليه عدم توقيع عقوبة عن الجريمة ذات العقوبة الأخف .</p> <p>مثال :</p> <p>«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٣»</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>تعذيب</p> <p>راجع : اثبات «بوجه عام» (القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٨٧٨)</p> <hr/> <p>تعويض</p> <p>١ - المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إيجابها القضاء إلى جانب الحبس والغرامة . الحكم بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة . أو بتعويض يعادل مثلى قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر اذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة . فضلاً عن الحكم بمصادرة البضائع موضوع التهريب أو بما يعادل قيمتها في حالة عدم ضبطها .</p> <p>التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوي على عنصر التفويض . أثر ذلك؟</p> <p>«الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»</p>
٥	١ مبتدئة	
		<p>٢ - عدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية الشئئية . علة ذلك؟</p> <p>«الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٣»</p>
٣٩٦	٦٦	
		<p>٣ - حق المدعى بالحقوق المدنية طلب التعويض امام القضاء المدني عند اضرار لحقت به نتيجة إصاباته في جريمة ضرب لم يطلب تعويضاً عنها امام المحكمة الجنائية متى توافرت شرط ذلك؟</p> <p>«الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣»</p>
٥٣٥	٩٠	
		<p>٤ - محكمة الاعادة . تقيدها بحدود الدعوى كما طرحت عليها أول مرة إضافة المدعى بالحقوق المدنية أمامها طلب تعويض لم يسبق طرحه على المحكمة قبل نقض الحكم . غير جائز .</p> <p>«الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣»</p>
٥٣٥	٩٠	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - صياغة النص في عبارات واضحة جلية . إعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل .</p> <p>جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات ، دون التقيد بنصاب معين . أساس ذلك؟</p>
١١٣٨	٢١١	<p>الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ،</p> <p>راجع أيضاً : تهريب جمركي</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٩٥٧)</p>
		<p style="text-align: center;">تفتيش</p> <p style="text-align: right;">إذن التفتيش :</p> <p style="text-align: right;">(إصداره)</p>
		<p>١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .</p>
٧٥	٨	الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤ ،
٤٢٤	٧٢	والطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ ،
		<p>٢ - تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار إذن التفتيش . موضوعي . صدور الإذن بالتفتيش . إستناداً إلى ما جاء بالتحريات من أن المتهمين شحنوا كمية من المخدرات على مركب وصلت للمياه الإقليمية . الإدعاء بأن الإذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح .</p>
١١٧	١٦	الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ،
		<p>٣ - الدفع ببطلان إذن التفتيش بصدوره من المحامي العام . دون بيان أساسه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
١١٧	١٦	الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ،

الصفحة	القاعدة	
		٤ - شرط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن به في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
		٥ - لا ينال من صحة إذن التفتيش . خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
		٦ - تقدير جدية التحريات . وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . الأمر فيه إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .
		عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .
٤٠٣	٦٩	«الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٤»
		٧ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .
		خلو اذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو تحديد محل اقامته لاينال من صحته . طالما انه الشخص المقصود بالاذن .
٤٠٩	٧٠	«الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦»
١١٨٠	٢١٩	«والطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦»
		٨ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية . الأمر بالتفتيش . موضوعي . مثال .
		إبطال إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لخلوها من تحديد عنوان المأذون بتفتيشه وعمله وسنه . سائغ .
٥٥٥	٩٥	«الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٩»
		٩ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش . موضوعي .
		- لجوء الضابط الى وكيل النيابة في مكان تواجدده . لاستصدار بالاذن بالتفتيش . لا مخالفة فيه للقانون .
٨٦٧	١٥٥	«الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦»

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حق رئيس النيابة . عند الضرورة . ندب معاون النيابة شفاهة . لتحقيق قضية باكملها مادامت الأوراق تفيد حصوله . أساس ذلك ؟
		إثبات معاون النيابة باذن التفتيش أنه أصدره بناء على ندبه من رئيس النيابة . كفايته لإثبات الندب . واعتبار إذن التفتيش صحيحاً . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون .
٩٥٤	١٧٢	«الطعن رقم ٢٢٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠» ١١ - للمساكن حرمة . عدم جواز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً للقانون . عدم استثناء حالة التلبس من ذلك . أساس ذلك وموداه؟
		النص في المادة ٤٤ من الدستور على صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً للقانون . قابل للإعمال بذاته .
١٠٢٧	١٨٨	«الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠» ١٢ - تخويل المادة ٤٧ إجراءات مأمور الضبط القضائي حق تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس . دون استصدار أمر قضائي مسبب . بالمخالفة لحكم المادة ٤٤ من الدستور . أثره؟
١٠٢٧	١٨٨	«الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠» ١٣ - عدم اشتراط ثبوت أمر الندب الصادر من المندوب الاصيل إلى غيره من مأموري الضبط القضائي كتابه . التفتيش يكون في هذه الحالة باسم النيابة العامة الآمرة . وليس باسم المندوب له .
		التفات الحكم عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان . لا يعيبه .
١١٨٠	٢١٩	«الطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦» راجع أيضاً : إثبات «إعتراف» (القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١١٣٢) واستدلال (القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>ودستور</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٢٤)</p> <p>ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره»</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٨٦٧)</p> <p>ودفوع «الدفع ببطلان القبض والتفتيش»</p> <p>(القاعدتان رقما ١٢٦ ، ٢١٤ بالصحيفتين رقمي ٧١٦ ، ١١٥٧)</p> <p>«تنفيذه»</p> <p>انقضاء الأجل المحدد للتفتيش . في الإذن الصادر به . لا يترتب عليه بطلانه .</p> <p>صدور إذن من النيابة بالتفتيش في أجل معين . لم ينفذ خلاله .</p> <p>صدور إذن لاحق بامتداد الإذن الأول مدة أخرى . إجراء التفتيش في المدة الجديدة . صحيح .</p>
١١٧	١٦	<p>«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»</p> <p>صدور الإذن بالتفتيش لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو ينيبه . قيام أي من هؤلاء بتنفيذه . صحيح . أساس ذلك؟</p>
٦٢٦	١١١	<p>«الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨»</p> <p>طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له . حقه أن يستعين في تنفيذ الإذن بأعوانه أو بغيرهم من رجال السلطة العامة . بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره .</p>
١١٨٠	٢١٩	<p>«الطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦»</p> <p>التفتيش بغير إذن :</p> <p>١ - تفتيش المزارع . لا حاجة إلى صدور إذن به من النيابة العامة . حد ذلك؟</p>
٧٥	٨	<p>«الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤»</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - سلطة مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس في الجنايات وفي الجناح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه . جواز إصدار أمر بضبطه وإحضاره عند عدم تواجده . حقهم كذلك في تفتيش المتهم كلما جاز القبض عليه قانونا . المادتان ٣٤ ، ٣٥ إجراءات .
٢٠٩	٣٣	«الطعن ٢٩٩٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥ ، ٣ - مظاهر الحيرة والإرباك مهما بلغا . لا يوفرا الدلائل الكافية على إتهام الشخص بالجريمة المتلبس بها ويبيع من ثم القبض عليه وتفتيشه . «الطعن ٢٩٩٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥ ،
٢٠٩	٣٣	٤ - حالة التلبس . توجب على مأمور الضبط القضائي الانتقال إلى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها . كما تبيح له القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه وأن يفتشه . المواد ٣١ ، ٣٤ ، ٤٦ إجراءات .
٧٣٦	١٢٩	«الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ ، ٥ - صحة تفتيش المزارع بغير إذن . مشروطة بأن تكون غير متصلة بالمساكن . المادة ٤٥ إجراءات . لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفع قانوني ظاهر البطلان . مثال :
٧٤٢	١٣٠	«الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢ ، ٦ - تخويل المادة ٤٧ إجراءات مأمور الضبط القضائي حق تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس . دون استصدار أمر قضائي مسبب . بالمخالفة لحكم المادة ٤٤ من الدستور . أثره ؟ «الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠
١٠٢٧	١٨٨	راجع أيضا : إستيقاف (القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٩٩٣) وتلبس

الصفحة	القاعدة	
		(القواعد أرقام ٢٣ ، ٨٨ ، ١٦٠ ، ١٨١ بالصفحات أرقام ٢٠٩ ، ٥٢٤ ، ٨٩١ ، ٩٩٣)
		التفتيش الإدارى :
		ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين. نوع من التفتيش الإدارى الذى يختلف عن التفتيش المنصوص عليه فى الدستور وقانون الإجراءات الجنائية .
		- النص فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على قصر إجراء هذا التفتيش على موظفى الجمارك . مفاده؟
٥٢٤	٨٨	الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ .
		التفتيش بقصد التوقي :
		. من جاز له القبض على المتهم وايداعه سجن القسم . جاز له تفتيشه . المادة ٤٦ إجراءات .
		تفتيش الشخص قبل ايداعه السجن . لازم بوصف أنه من وسائل التوقي والتحوط .
		أحوال التلبس بالجنح التى تجيز لمأمور الضبط القبض . المادة ٢٤ إجراءات .
		وقوع القبض على الشخص صحيحا . صحة تفتيشه . ايا كان سبب القبض أو الغرض منه . أساس ذلك؟
		مثال لاحدى حالات التفتيش الوقائى وصحة إجراء ضبط المخدر الناشئ عنه .
٦٤٣	١١٣	الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩ .

الصفحة	القاعدة	
		<p>تفويض</p> <p>راجع : طوارئ</p> <p>(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٤٨٨)</p> <hr/> <p>تقادم</p> <p>إجراءات التحقيق التي تجريها السلطة المنوط بها القيام بها . تقطع التقادم . ولو أجريت في غيبة المتهم . المادة ١٧ إجراءات جنائية .</p> <p>حجب الخطأ القانوني المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .</p>
٩٩٠	١٨٠	<p>الطعن رقم ٣٢٩٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧ .</p> <hr/> <p>تقرير التلخيص</p> <p>تغير هيئة المحكمة الاستئنافية بعد تلاوة تقرير التلخيص أمامها . لا يغنى عن تلاوته أمام الهيئة الجديدة . إغفال ذلك . أثره : بطلان الحكم . علة ذلك ؟</p> <p>إمتداد أثر الطعن لغير الطاعن شرطه ؟</p>
٦٥١	١١٥	<p>الطعن رقم ٤٨٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ ،</p> <hr/> <p>تقليد</p> <p>تقليد علامات الحكومة</p> <p>- تقليد خاتم الدولة قيامه على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . العبرة في ذلك بأوجه الشبه . لا بأوجه الخلاف .</p> <p>- خلو الحكم من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي استخلصت منها الادانة . قصور .</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٢٠	٣٥	تأسيس القاضي حكمه على رأى غيره . يعيب الحكم . مثال . «الطعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦» تقليد مصنفات حق المؤلف فى إستغلال مصنفه . يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريق غير مباشر بيع المصنف المقلد يعتبر . مكونا لجريمة التقليد . دون اشتراط مشاركة البائع فى التقليد . ماهية القصد الجنائى فى جريمة تقليد المصنف؟ «الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٤»
٣٢٩	٥٦	
		تلبس
٢٠٩	٣٣	١ - سلطة مأمورى الضبط القضائى فى أحوال التلبس فى الجنايات وفى الجنع المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه . جواز إصدار أمر بضبطه وإحضاره عند عدم تواجده . حقهم كذلك فى تفتيش المتهم كلما جاز القبض عليه قانوناً . المادتان ٣٤ ، ٣٥ إجراءات . «الطعن رقم ٢٩٩٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥»
٢٠٩	٣٣	٢ - تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس موضوعى . شرط ذلك؟ «الطعن ٢٩٩٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥»
٢٠٩	٣٣	٣ - كل إجراء يقوم به مأمور الضبط القضائى فى الكشف عن الجريمة . صحيح مالم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض عليها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة . التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم ومسايره رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها . لايجافى القانون .

الصفحة	القاعدة	
٣٠٦	٥٢	القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها موضوعي . مثال؟ الطعن ٤١٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦
٥٢٤	٨٨	٤ - شروط توافر حالة التلبس؟ الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣
٥٢٤	٨٨	٥ - تخلي المطعون ضدهما عما يحملانه عند مشاهدتهما مأمور الضبط القضائي . لا ينبغي بذاته عن توافر حالة التلبس . مثال :
٥٢٤	٨٨	الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣
		٦ - من جاز له القبض على المتهم وإيداعه سجن القسم . جاز له تفتيشه المادة ٤٦ إجراءات . تفتيش الشخص قبل ايداعه السجن . لازم . بوصف أنه من وسائل التوقي والتحوط . أحوال التلبس بالجرح التي تجيز لمأمور الضبط القبض . المادة ٣٤ إجراءات؟ وقوع القبض على الشخص صحيحاً . صحة تفتيشه . أيا كان سبب القبض أو الغرض منه . أساس ذلك ؟ مثال لإحدى حالات التفتيش الوقائي وصحة إجراء ضبط المخدر الناشئ عنه .
٦٤٣	١١٣	الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩
		٧ - حالة التلبس . توجب على مأمور الضبط القضائي الانتقال إلى محل الواقعة . ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها . كما تبيح له القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه . المواد ٣١ ، ٣٤ ، ٤٦ إجراءات .
٧٣٦	١٢٩	الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠
		٨ - تقدير توافر حالة التلبس موضوعي .

الصفحة	القاعدة	
		تقديم المتهم طواعية واختياراً لفافة بها المخدر إلى الضابط تتوافر به حالة التلبس .
٨٩١	١٦٠	«الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢ ، ٩ - التلبس صفة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها . توافره يبيع لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه . تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة . تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧ ، ١٠ - للمساكن حرمة . عدم جواز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً للقانون . عدم استثناء حالة التلبس من ذلك . أساس ذلك ومؤداه ؟ النص في المادة ٤٤ من الدستور على صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً للقانون . قابل للأعمال بذاته .
١٠٢٧	١٨٨	«الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ ، ١١ - تخويل المادة ٤٧ إجراءات مأمور الضبط القضائي حق تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس دون استصدار أمر قضائي مسبب . بالمخالفة لحكم المادة ٤٤ من الدستور . أثره ؟
١٠٢٧	١٨٨	«الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ ،
تموين		
١٧٠	٢٤	١ - متى تتحقق جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين ؟ «الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ ، ٢ - اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لهما . والجرائم

الصفحة	القاعدة	
		المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . المادة ٣/٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
		لا يقبل الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة المادة ٢/٥ من القانون ذاته .
٤٥٠	٧٦	«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ ، راجع ايضاً : إرتباط ووصف التهمة (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٧٠)
		تنفيذ
		الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري قابلة للتنفيذ رغم الطعن عليها . أساس ذلك ؟
		مسئولية طالب التنفيذ وحده عن تنفيذ الحكم الجائز تنفيذه مؤقتاً . تحمله مخاطر التنفيذ اذا ما ألغى الحكم .
٢٥٠	٤١	«الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣ ،
		تهريب جمركي
		١ - المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إيجابها القضاء إلى جانب الحبس والغرامة . الحكم بتعويض يعادل مثلي الضرائب الجمركية المستحقة . أو بتعويض يعادل مثلي قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر إذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة . فضلاً عن الحكم بمصادرة البضائع موضوع التهريب أو بما يعادل قيمتها في حالة عدم ضبطها .

الصفحة	القاعدة	
٥	١ مينة عامة	<p>التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . أثر ذلك ؟</p> <p>«الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»</p> <p>٢ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها . ولو كان صادراً بالبراءة . المادة ٣١٠ اجراءات .</p> <p>مثال لتسبب معيب للقضاء بالبراءة في جريمة شروع في تهريب جمركي .</p> <p>«الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»</p>
٥	١ مينة عامة	<p>٣ - جريمة التهريب الجمركي . عمدية يتطلب القصد الجنائي فيها اتجاه إرادة الجاني الى ارتكاب الواقعة الإجرامية مع علمه بعناصرها .</p> <p>عدم صحة القول بالمسئولية المفترضة إلا إذا نص عليها الشارع صراحة أو كان استخلاصها سائغاً من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتاً فعلياً . عدم مساءلة الشخص شريكاً كان أو فاعلاً إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانوناً . افتراض المسئولية استثناء . قصره في الحدود التي نص عليها القانون فحسب .</p>
٦٦	٧	<p>«الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤»</p> <p>٤ - تجهيل الحكم لأدلة الثبوت في الدعوى . يعيبه .</p> <p>تساند الحكم في قضائه بالإدانة إلى أن الطاعن قدم فواتير ومستندات مزورة إلى الجمارك لإثبات أن الأجهزة المستوردة بمواصفات معينة . ووضعه علامة ورقية مزورة لتأييد ذلك : دون التدليل على علم الطاعن بالتزوير . وبأنه هو الذي وضع العلامة . يعيبه .</p>
٦٦	٧	<p>«الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤»</p> <p>٥ - قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة جلب مخدر . لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . أساس ذلك ؟</p>
١١٧	١٦	<p>«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟
٢٤٢	٣٩	«الطعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٥، ٧ - الخطاب في المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك . موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .
٣٢٣	٥٥	«الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣/٣/١٩٨٥، ٨ - مناط الارتباط في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في إحداها بالبراءة . امتناع العقاب عن جريمة جلب المخدر لقيام موجب الإعفاء منها . اقتضائه عدم توقيع العقوبة عن جريمة التهريب الجمركي الأخف المرتبطة بالجريمة الأولى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها للخطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥، ٩ - الأصل أن حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها . مطلق . حالات الطلب المنصوص عليها في قوانين النقد والجمارك والاستيراد من القيود التي ترد على حقها استثناء . - صدور طلب بإقامة الدعوى الجنائية في جريمة نقد أو تهريب أو استيراد . أثره ومداه ؟
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٨٥، ١٠ - ادخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون . تهريب . انقسامه من جهة محله إلى نوعين . بيان ذلك ؟ التهريب الفعلي والتهريب الحكمي . متى يتحقق كل منهما ؟

الصفحة	القاعدة	
		البضائع التي لا يسمح باستيرادها أو تصديرها كلية أو التي تخضع في ذلك للقيود من أي جهة كانت . بضائع ممنوعة .
		إخفاء المواد المخدرة عن أعين رجال الجمارك . تهريب .
٩٥٧	١٧٣	الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠ ، راجع أيضاً : إجراءات «إجراءات التحقيق» (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠) وعقوبة «توقيعتها» (القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٩٥٧) ومواد مخدرة (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٤٢)
		<hr/>
		توقف عن ممارسة التجارة
		الحكم بالادانة : وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .
		عدم بيان الحكم المطعون فيه ماهية النشاط التجاري للطاعن ونوع السلعة التي يتجزأ فيها حتى يمكن الوقوف على أنها من السلع التموينية التي يحظر التوقف في تجارتها بغير ترخيص . قصور .
١٠٤٢	١٩٠	الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤
		<hr/>

الصفحة	القاعدة	
		(ج)
		جريمة - جلب . جمارك . جمعية عامة
		جريمة
		«الجريمة الوقتية»
		تعليق الشارع رفع الدعوى الجنائية في جريمة الزنا على شكوى الزوج . عدم قبول تلك الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها .
		جريمة الزنا جريمة وقتية . قد تكون متتابعة الأفعال وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة في رباط زمني متصل جريمة واحدة في نظر الشارع سريان بدء ميعاد سقوط الحق في الشكوى من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتية لا من يوم انتهاء أفعال التتابع .
٦٣١	١١٢	«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩»
		«الجريمة المقترنة»
		يكفى لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢٢٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . تقدير ذلك . موضوعي .
٧٧٢	١٣٧	«الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢»
		راجع أيضا : إثبات «بوجه عام» .
		(القاعدة رقم ١٣٩ بالصحيفة رقم ٧٨٩)
		وأختلاس .
		(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٥٩٠)
		وارتباط .

الصفحة	القاعدة
	(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٧٠)
	وإخفاء أشياء مسروقة .
	(القاعدتان رقما ١٢ ، ٥١ بالصحيفتين رقمي ١٠١ ، ٣٠٠)
	واستئناف .
	(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ١٠٥)
	واشتباه
	(القاعدتان رقما ٧١ ، ٩١ بالصحيفتين رقمي ٤١٦ ، ٥٤٠)
	واشتراك
	(القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٩٨٦)
	واقراض برضا فاحش
	(القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٥٩٧)
	واكراه
	(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٥٢)
	وامتناع عن بيع
	(القاعدة رقم ٢٠٧ بالصحيفة رقم ١١١٨)
	وباعث
	(القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ١٠٥٥)
	وبيانات تجارية
	(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٧٨٢)
	وتجريف أرض زراعية
	(القاعدتان رقما ٤٥ ، ١٥٢ بالصحيفتين رقمي ٢٦٧ ، ٨٥٤)
	وتزوير
	(القواعد أرقام ٧٤ ، ١٢١ ، ١٥٨ ، ٢٠٨ بالصفحات أرقام ٤٣٦ ، ٦٨٢ ، ٨٧٨ ، ١١٢٢)

الصفحة	القاعدة
	وتسعييرة
	(القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٣٣٨)
	وتشرد
	(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤١٦)
	وتموين
	(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٧٠)
	وتهريب جمركى
	(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٩٥٧)
	وحجز
	(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٦١٤)
	وحق المؤلف
	(القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٢٩)
	وخبز
	(القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٣٧)
	وخطأ
	(القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٤)
	وبخول عقار بقصد منع حيازته
	(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٥٤)
	ودعارة
	(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣١٥)
	ورشوة
	(القواعد أرقام ٣ ، ١٦ ، ١٨٩ ، ٢١٠ ، بالصفحات أرقام ٤٨ ، ١١٧ ، ١٠٣٥ ، ١١٣٢)

الصفحة	القاعدة
	وسرقة (القاعدتان رقما ٢٠ ، ١٩٤ بالصحيفتين رقمي ١٥٤ ، ١٠٥٥) وسلاح (القاعدتان رقما ٨٤ ، ١٣٦ بالصحيفتين رقمي ٥٠٣ ، ٧٦٩) وشهادة زور (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٥٤) وشيك بدون رصيد (القواعد أرقام ٥٣ ، ١٣٢ ، ٢٠٩ بالصحف أرقام ٣١١ ، ٧٥٢ ، ١١٢٨) وطرق عامة (القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٧٢٤) وضرب «أحدث عامة» (القاعدتان رقما ٦١ ، ٦٣ بالصحيفتين رقمي ٣٥٦ ، ٣٦٦) وعلاقة السببية (القاعدتان رقمي ١٠ ، ١١٦ بالصحيفتين رقمي ٩٠ ، ٦٥٤) وقتل خطأ (القاعدتان رقما ١١٠ ، ١٤٣ بالصحيفتين رقمي ٦٢٢ ، ٨١٠) وقتل عمد (القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١٠١٦) وقصد جنائي (القواعد أرقام ٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣١ بالصحف أرقام ١٦٣ ، ٧٣٦ ، ٧٤٥) ومسئولية جنائية (القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٥٨)

الصفحة	القاعدة	
		ومواد مخدرة . (القواعد أرقام ٥ ، ١٦ ، ٤٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٧٠ ، ١٨١ ، ٢١٧ بالصفحات أرقام ٥٨ ، ١١٧ ، ٢٧٨ ، ٤٠٩ ، ٤٢٤ ، ٦٤٨ ، ٧١٦ ، ٩٣٥ ، ٩٩٣ ، ١١٧١) ونصب (القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٨٩) وهتك عرض (القواعد أرقام ١٩ ، ٤٣ ، ٨٠ ، ١٧٤ بالصفحات أرقام ١٤٦ ، ٢٦٠ ، ٤٨٢ ، ٩٦٨) جلب راجع : مواد مخدرة (القواعد أرقام ١٦ ، ٤٧ ، ٦٤ ، ١٧٣ بالصفحات أرقام ١١٧ ، ٢٧٨ ، ٣٧١ ، ٩٥٧) جمارك ١ - لرجال خفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهرب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل . استمرار هذه الصفة لصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهرب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ . ٢٢٣ ٥٥ «الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣ ، ٢ - المقصود بالاقليم الجمركي والخط الجمركي في مفهوم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟ ٢٧٨ ٤٧ «الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ ،

الصفحة	القاعدة	
٤٦٠	٧٨	٣ - تقدير التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع . الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ .
٥٢٤	٨٨	٤ - ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وامتعة المسافرين نوع من التفتيش الإداري الذي يختلف عن التفتيش المنصوص عليه في الدستور وقانون الإجراءات الجنائية . النص في القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على قصر إجراء هذا التفتيش على موظفي الجمارك . مفاده ؟ الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ ، راجع أيضا : تهريب جمركي (القواعد أرقام ١ هيئة عامة ، ١٦ ، ٣٩ ، ٥٥ ، ١٧٣ بالصفحات أرقام ٥ ، ١١٧ ، ٢٤٢ ، ٣٢٣ ، ٩٥٧) جمعية عامة قرار الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى . المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . مخالفة إحدى دوائر المحكمة الابتدائية لقرار الجمعية العامة . لا يترتب عليه مخالفة القانون . مثال : الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ ،
٤٥٠	٧٦	

الصفحة	القاعدة	
		(ح)
		حجز - حجية الشيء المحكوم فيه - حق المؤلف - حكم
		حجز
		إعفاء الجهات المبينة في المادة ٣٤٠ مرافعات من اتباع إجراءات التقرير بما في الذمة عند توقيع حجز تحت يدها اكتفاء بإعطاء الحاجز شهادة بذلك. علة ذلك؟
٦١٤	١٠٩	الطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٧
		حجية الشيء المحكوم فيه
		حجية الشيء المحكوم فيه. لا ترد إلا على منطوق الحكم. لا يمتد أثرها إلى الأسباب. إلا ما كان مكملًا للمنطوق.
		المحكمة الاستئنافية. تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة. عدم فصل المحكمة الأخيرة في الدعوى المدنية. أثره: بقاء اختصاصها قائمًا بالنسبة لها. علة ذلك؟
٢٥٦	٤٢	الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤
		حق المؤلف
		حق المؤلف في استغلال مصنفه. يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريق غير مباشر.
		بيع المصنف المقلد يعتبر مكونًا لجريمة التقليد. دون اشتراط مشاركة البائع في التقليد.
		ماهية القصد الجنائي في جريمة تقليد المصنف؟
٣٢٩	٥٦	الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٤

الصفحة	القاعدة	حكم
		وضعه والتوقيع عليه واصداره .
		١ - ايجاب اجماع قضاة محكمة تانى درجة عند تشديد العقوبة او الغاء حكم البراءة . مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة اول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة والعقوبة ولا ينصرف إلى حالة الخطأ فى القانون . علة ذلك؟
٤٣	٢	«الطعن رقم ٧٧١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢»
		٢ - القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الاستثنافى الصادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائى وجوب صدوره بإجماع الآراء . تخلف النص فيه على الإجماع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائيا . ولو كان الحكم الغيابى الاستثنافى قد نص على صدوره بإجماع الآراء . اساس ذلك؟
٩٨	١١	«الطعن رقم ٤٠٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٧»
١٠٠٢	١٨٢	«الطعن رقم ٧٠٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٠»
		٣ - كفاية توقيع الأحكام الجنائية من رئيس المحكمة وكاتبها . جواز حلول أحد القضاة الذين اشتركوا فى إصدار الحكم محل الرئيس . متى يشترط توقيع أحد القضاة الذين اشتركوا فى المداولة على مسودة الحكم؟
٢٥٠	٤١	«الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣»
		٤ - إغفال التوقيع على محاضر الجلسات . لا اثر له على صحة الحكم .
٢٥٠	٤١	«الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣»
		٥ - عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم كفاية أن يكون ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٢٦٠	٤٣	«الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤»
٢٦٧	٤٥	«الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٨»

الصفحة	القاعدة	حكم
		٦ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة.
		الأصل في الإجراءات أنها روعيت . عدم جواز جحد ما أثبتته الحكم من تمام هذه الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير . مثال في إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص .
٦١٤	١٠٩	«الطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٧»
		٧ - عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة . النطق بالحكم . لا يعيبه . مادام قد وقع على مسودته . علة ذلك؟
١١٧١	٢١٧	«الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦»
		راجع أيضاً :
		إجراءات «إجراءات المحاكمة»
		(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٨٥٩)
		وشهادة سلبية
		(القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٨٣١)
		وصف الحكم :
		١ - الحكم الحضورى الاعتبارى . طبيعته : قابليته للمعارضة . شرط ذلك : إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
١٩٩	٣١	«الطعن رقم ٧٨٦٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣١»
		٢ - مناط اعتبار الحكم حضورياً اعتبارياً بمقتضى المادة ٢٣٩ إجراءات؟
٤٣١	٧٣	«الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»
		٣ - وجوب حضور المتهم بنفسه فى الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به .

الصفحة	القاعدة	
		الأصل ان جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانية درجة واجبة التنفيذ فوراً .
		حضور وكيل عن الطاعن أمام محكمة ثانية درجة اعتبار الحكم غيابياً . إذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى او غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى . لا بما تذكره المحكمة .
		ميعاد المعارضة فى هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ اعلان المتهم به .
٥٥١	٩٤	الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٨ ، بيانات الحكم :
		(أ) بيانات الدعاية :
		خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب . لا يعيبه .
١١٧	١٦	الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ، (ب) بيانات التسبيب :
		١ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التى بنى عليها . ولو كان صادراً بالبراءة . المادة ٣١٠ إجراءات .
		مثال لتسبيب معيب للقضاء بالبراءة فى جريمة شروع فى تهريب جمركى .
		الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ ،
٥	١ مينة عمدة	٢ - تجهيل الحكم لأدلة الثبوت فى الدعوى . يعيبه .
		تساند الحكم فى قضائه بالإدانة إلى أن الطاعن قدم فواتير ومستندات مزورة إلى الجمارك . لإثبات أن الأجهزة المستوردة بمواصفات معينة . ووضعه علامة ورقية مزورة لتأييد ذلك : دون التدليل على علم الطاعن بالتزوير . وبأنه هو الذى وضع العلامة . يعيبه .
٦٦	٧	الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤ ،

الصفحة	القاعدة	
		٢ - سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه .
		مجرد قيام الطاعن بتعبئة مواعد البوتاجاز الصغيرة من إسطوانة كبيرة وحدث انفجار حال ذلك . عدم كفايته دليلا على قيام الخطأ وتوافر علاقة السببية . إغفال المحكمة استظهار مقومات ذلك . قصور .
١١٤	١٥	«الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٣»
		٤ - بيانات حكم الإدانة؟
		عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
٣٠٠	٥١	«الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥»
٤٤٤	٧٥	«الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
٩٢٣	١٦٧	«الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣»
٩٤٧	١٧١	«الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨»
		٥ - إيراد الحكم مواد القانون التي أخذ المتهم بها . كفايته بيانا لمواد القانون التي حكم بمقتضاها .
٢٦٧	٤٥	«الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٨»
٩٠٩	١٦٤	«الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١»
		٦ - بيان الواقعة محل الاتهام . لزومه في أحكام الإدانة فحسب .
		الحكم بعدم جواز المعارضة . شكلى . إغفال بيان الواقعة . لا يعيبه .
٤٣١	٧٣	«الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»
		٧ - إيراد الحكم الاستئنافية أسبابا مكمله لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتنقه مفاده : أخذه بتلك الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .
		استناد الحكم في إثبات خطأ الطاعن إلى تقرير لجنة فنية . مفاده :
		عدم أخذه بما جاء بأسباب الحكم الابتدائي في تسانده إلى تقرير آخر .
٥٥٨	٩٦	«الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١»

الصفحة	القاعدة	
		٨ - عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٦٩٩	١٢٣	«الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥،
٧٩٦	١٤٠	«والطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٣/٦/١٩٨٥،
٩٤٧	١٧١	«والطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٨٥،
٩٦٨	١٧٤	«والطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٨٥،
		٩ - القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .
١٠١٦	١٨٦	«الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٨٥،
		١٠ - الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الإدانة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة واجبة التطبيق . مثال .
٧٩٦	١٤٠	«الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٣/٦/١٩٨٥،
		١١ - الأحكام الشكلية خلوها من بيان مادة العقاب . لا يعيبها . مثال في حكم صادر في معارضة بتأييد حكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً .
٨٢٤	١٤٦	«الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ٨/١٠/١٩٨٥،
		١٢ - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه . ومؤدى كل منها . قصور .
		صدارة القصور في التسبب على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
		مثال لتسبب مشوب بالقصور لحكم بالإدانة في جريمة تجريف أرض زراعية .
٨٢٨	١٤٧	«الطعن رقم ٢٤٩١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٩/١٠/١٩٨٥،
		١٣ - الحكم بالإدانة : وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
١٠٤٢	١٩٠	<p>- عدم بيان الحكم المطلقون في ماهية النشاط التجاري للطاعن ونوع السلعة التي يتجر فيها حتى يمكن الوقوف على انها من السلع التموينية التي يحظر التوقف في تجارتها بغير ترخيص . قصور .</p> <p>الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤</p>
١٠٧٢	١٩٨	<p>١٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بالاشارة إلى أقوال شهود النفي . كفاية القضاء بالادانة رداً عليها .</p> <p>الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥</p>
١١٣٨	٢١١	<p>١٥ - المراد بالتسبيب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ إجراءات ؟</p> <p>الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩</p> <p>راجع أيضا : آثار .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١١١٤) واثبات شهود ،</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٨٨) ورابطة السببية</p> <p>(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٥٠٨)</p> <p>تسبيب الحكم :</p> <p>(١) التسبيب المعيب</p> <p>١ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها . ولو كان صادراً بالبراءة . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>مثال لتسبيب معيب للقضاء بالبراءة في جريمة شروع في تهريب جمركي .</p> <p>الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٩</p>
٥	١	<p>مينة عامة</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اقتضاء المؤجر بالذات أو بالواسطة . مقدم إيجار أو أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها في العقد في حدود القانون . مؤتم . علة ذلك ؟ عدم سريان الحكم المذكور على المستأجر الذي ينهى العلاقة الايجارية ويتنازل للمؤجر أو للغير عن العين المؤجرة لتخلف الصفة والسببية للتأثير .
٣٨	١	«الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١/١» ٣ - إقامة الحكم على دليل دون إيراد مضمونه . يعيبه . استناد حكم الادانة إلى تقرير الخبير . دون ان يعرض لأسانيد التقرير أو يرد على طلب مناقشة الخبير في اسس تقريره . قصور .
٦٣	٦	«الطعن رقم ٨١٠٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٧» ٤ - جريمة التهريب الجمركي . عمدية يتطلب القصد الجنائي فيها اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الواقعة الإجرامية مع علمه بعناصرها . عدم صحة القول بالمسؤولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائفا من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتا فعليا . عدم مساءلة الشخص شريكا كان أو فاعلا إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانوناً . أفترض المسؤولية استثناء . قصره في الحدود التي نص عليها القانون فحسب .
٦٦	٧	«الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤» ٥ - تجهيل الحكم لأدلة الثبوت في الدعوى . يعيبه . تساند الحكم في قضائه بالأدانة إلى أن الطاعن قدم فواتير ومستندات مزورة إلى الجمارك لاثبات أن الأجهزة المستوردة بمواصفات معينة . ووضعه علامة ورقية مزورة لتأييد ذلك : دون التدليل على علم الطاعن بالتزوير . وبانه هو الذي وضع العلامة . يعيبه .
٦٦	٧	«الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤»

الصفحة	القاعدة	
		٦ - جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة . المادة ٤٤ مكرراً عقوبات . وجوب ان يبين الحكم بالادانة بها فوق إتصال المتهم بالمال المسروق انه كان يعلم علم اليقين ان المال لا بد انه متحصل من جريمة سرقة او ان تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وان يستخلصها استخلاصاً سائفاً كافياً لحمل قضائه .
		مثال لتسبب معيب في جريمة اخفاء حديد متحصل من سرقة
١٠١	١٢	الطعن رقم ٢٩٧٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٠ ،
٣٠٠	٥١	والطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥ ،
		٧ - الاستئناف المرفوع من غير النياية العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . مادة ١٧٤ فقرة ٣ .
		استئناف المحكوم عليه وحده للحكم . وقضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة المرفوع بها الدعوى في حقيقتها جنائية . خطأ في القانون . علة ذلك ؟
		قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة جنائية . منه للخصومة على خلاف ظاهرة .
		جواز الطعن فيه بالنقض .
١٠٥	١٣	الطعن رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢١ ،
		٨ - سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه .
		مجرد قيام الطاعن بتعبئة مواعد البوتاجاز الصغيرة من إسطوانة كبيرة وحدث انفجار حال ذلك . عدم كفايته دليلاً على قيام الخطأ وتوافر علاقة السببية . اغفال المحكمة استظهار مقومات ذلك . قصور .
١١٤	١٥	الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ ،
		٩ - خلو الحكم من نوع العقوبة المقيدة للحرية . يعنيه . لا يغير من ذلك بيان مدتها في منطوقه . علة ذلك ؟
١٩٠	٢٨	الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ ،

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - إيراد الحكم فى مدوناته اخذه الطاعن بالرافة دون بيان ما إذا كان اعمل المادة ١٧ عقوبات أو المادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . قصور .
١٤٤	٢٨	«الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ . ١١ - تقليد خاتم الدولة قيامه على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . العبرة فى ذلك بأوجه الشبه . لا بأوجه الخلاف . خلو الحكم من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها الادانة . قصور . تأسيس القاضى حكمه على رأى غيره . يعيب الحكم . مثال .
٢٢٠	٣٥	«الطعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٩٨٥/٢/٦ . ١٢ - عدم التعويل على الاعتراف . اذا كان وليد اكراه أو تهديد . كائنا ما كان قدره . ولو كان صانقا . الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه . جوهرى وجوب مناقشته والرد عليه . التعويل عليه بغير رد . قصور . اتصال وجه الطعن بغير الطاعن . يوجب نقضه بالنسبة له ولو كان طعنه غير مقبول شكلا . أساس ذلك ؟
٣٠٠	٥١	«الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ . ١٣ - جريمة البيع باكثر من السعر المقرر . المناط فى قيامها ؟ اعتذار المتهم بالعمل فى مهنة أخرى . غير الاتجار فى السلعة موضوع الجريمة . لا يقبل . حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة . حده ؟
٣٣٨	٥٨	«الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٢ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/٧ . ١٤ - القضاء بالبراءة للشك . حده : الاحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلو الحكم من عيوب التسبيب .
٣٩٥	٦٧	«الطعن رقم ٧٨٧١ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٩٨٥/٣/١٢ .

الصفحة	القاعدة	
٣٩٥	٦٧	<p>١٥ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم . للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات .</p> <p>مثال لتسبب معيب للقضاء بالبراءة في جريمة تزوير محرر .</p> <p>الطعن رقم ٧٨٧١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ ،</p>
٣٩٩	٦٨	<p>١٦ - انطواء دفاع المتهم على قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . اغفال الحكم مناقشة أسباب إصابة الطاعن وصلتها بالاعتداء الذى وقع منه على وجه يبين منه قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . قصور .</p> <p>الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٤ ،</p>
٥٠٠	٨٣	<p>١٧ - استناد الحكم فى إدانة الطاعن إلى دليل مستمد من أقوال محاميه . يعيب الحكم . أساس ذلك ؟</p> <p>مبدأ تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟</p> <p>الطعن رقم ٧٢٢٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،</p>
٥١٧	٨٦	<p>١٨ - وجوب إستظهار قيمة أعمال البناء محل الاتهام بالنسبة إلى كل دور من الأدوار الثلاثة وتاريخ إنشائها وقيمة التكاليف . خلو الحكم المطعون فيه من إستظهار هذه العناصر . قصور .</p> <p>الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٢ ،</p>
٥٩٠	١٠٤	<p>١٩ - عدم تبين الحكم للأعمال المادية التى أتاها المتهم بصفته فاعلاً أصلياً فى جناية الاختلاس وكذا دوره فى جرائم التزوير المرتبطة بها - والتي أخذت عنها الطاعن الأول - وعدم إستظهار طرق إشترائه فى الجرائم الأخيرة والقصد الجنائى فى الجريمة الأولى قصور . يوجب النقض لكلا الطاعنين . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .</p> <p>الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠ ،</p>
		<p>٢٠ - بيان سعر الفائدة التى حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون .</p>

الصفحة	القاعدة	
		بيان جوهرى . خلو الحكم منه . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .
٥٩٧	١٠٥	الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٢ ، ٢١ - الحكم بالإدانة فى جريمة قتل عمد . اغفال التدليل على نية القتل واخذ المسكر مشجعاً له على تنفيذ نيته . قصور يعيب الحكم . ولو كانت العقوبة المقررة بها تدخل فى نطاق عقوبة الضرب المفوضى إلى الموت مع سبق الإصرار مادام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل العمد .
٦٠١	١٠٦	الطعن رقم ٩٥٢٥ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٢ ، ٢٢ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها مادامت تتفق والسير العادى للامور . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافياً لإحداث النتيجة . مثال لتسبب معيب فى حكم بالادانة فى جريمة قتل خطأ .
٦٢٢	١١٠	الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٨ ، ٢٣ - جرعة تسهيل تعاطى المخدرات . مناط تحققها ؟ مثال لتسبب معيب
٦٤٨	١١٤	الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ ، ٢٤ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها فى الأوراق . يعنيه . مثال لتسبب معيب للقضاء بالبراءة فى جريمة نهب أثنى ماشية قبل استبدال قواطعها وخارج السلخانة .
٦٧٧	١٢٠	الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ، ٢٥ - حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل فى السلخانات العامة والاماكن المخصصة للذبح أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل

الصفحة	القاعدة	
		أسبوع .
		للمحافظ المختص التصريح بالذبح يوم الأربعاء بفرض تجهيز اللحوم . المادة الأولى من قرار التموين رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ .
		قضاء الحكم ببراءة المطعون ضده من تهمة الذبح في غير الأيام المصرح بها استناداً إلى حدوث الواقعة يوم الأربعاء دون التحقق من وجود قرار من محافظ الأقليم باباحة الذبح في هذا اليوم . قصور .
٦٧٧	١٢٠	«الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ، ٢٦ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . شرطه ؟
		تمسك المتهم بنفى التهمة . وتقديمه مستندات تظاهر ذلك . دفاع جوهري الالتفات عنه . قصور .
		مثال في جريمة عدم تقديم مايفيد استيراد البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها في الميعاد .
٧٦٢	١٣٤	«الطعن رقم ٤٦٨٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٦/٦ ، ٢٧ - الدليل الذى يعول عليه الحكم . يجب ان يكون مؤدياً إلى مارتبه عليه من نتائج . دون عسف في الاستنتاج ولاتناقض في حكم العقل .
		وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين على الواقع الذى يثبت بالدليل المعتبر . لا على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة .
		مثال لاستدلال غير سائغ لادانة الطاعن عن تهمة عرضه للبيع لبنا غير طازج .
٧٨٢	١٣٨	«الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ ، ٢٨ - تصدر القصور في التسبيب على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يمتنع معه على محكمة النقض التعرض لما انساق اليه الحكم المطعون فيه من قرارات قانونية .
٧٨٢	١٣٨	«الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ ، ٢٩ - الشهادة المرضية دليل من ادلة الدعوى . خضوعها لتقدير

الصفحة	القاعدة	
		محكمة الموضوع. ابداء المحكمة أسباب إطراحها. لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك.
		- اختلاف الامراض التي تتوالى على الشخص والتي حملتها الشهادتان المقدمتان من الطاعن في جلستين متتاليتين والمؤرختان في زمنين متعاقبين. لا يصلح حجة للقول بتضاربهما واصطناع دليلهما.
٨٠٦	١٤٢	«الطعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢» ٣٠ - مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ومصابة المجنى عليه دون بيان الحكم مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وموقف المجنى عليه وسلوكه وأثر ذلك في قيام ركني الخطأ ورابطة السببية. قصور.
٨١٠	١٤٣	«الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٣» ٣١ - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه ومؤدى كل منها. قصور. صدارة القصور في التسبب على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون. مثال لتسبب مشوب بالقصور لحكم بالإدانة في جريمة تجريف أرض زراعية.
٨٢٨	١٤٧	«الطعن رقم ٢٤٩١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٩» ٣٢ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناح دفاعه المختلفة. مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى والتمت بها ووازنت بينها. التفاتها كلية عن التعرض لدفاع المتهم وعدم إيرادها له. قصور. مثال.
٨٤٠	١٤٩	«الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠» ٣٣ - دفاع الطاعن بأنه لا يحوز أرضاً زراعية. بل محجراً مصرح بنقل الرمال منه وطلبه ندب خبير لتحقيقه. جوهري. عدم التعرض له إيراداً ورداً. قصور وإخلال بحق الدفاع. أساس ذلك؟
٨٤٦	١٥٠	«الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠»

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ - المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ إعفاؤها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية . اذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة واثبت مصدرها .
		دفاع المتهم أمام درجتي التقاضى بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التى ترد إليه مصنعة ومغلقة وتقديمه فواتير معتمدة ودالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش دفاع جوهري . على المحكمة أن تقول كلمتها فيه . إعراضها عنه . يعيب الحكم .
٨٥٠	١٥١	الطعن رقم ٥١٧٦ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣ ،
		٣٥ - الحكم بتبرئة المطعون ضده . دون أن يعرض إلى أدلة الثبوت القائمة ودون أن يدلى برأيه فيها . يعيب الحكم . مثال :
٨٧٨	١٥٨	الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٧ ،
		٣٦ - قيام المزارع بتسوية أرضه بوضع تراب ما علا منها فيما انخفض فيها ليصيرا فى مستوى واحد غير مؤتم . أساس ذلك ؟
		التفات الحكم عن المستندات المقدمة من المتهم وعدم تحدته عنها . يعيبه بالقصور .
		مثال .
٨٩٨	١٦١	الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠ ،
		٣٧ - خلو الحكم من بيان الأرض محل البناء وانها من الأراضى الزراعية المحظور البناء عليها . قصور .
٩٢٣	١٦٧	الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣ ،
		٣٨ - تمييز الشاهد . مناط الأخذ بشهادته . ولو كانت على سبيل الاستدلال . أساس ذلك ؟
		الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز . يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على التمييز للاستيثاق من تحمله الشهادة . قعودها عن ذلك وأخذها بشهادته . يعيب الحكم .

الصفحة	القاعدة	
		تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
١٠٥٢	١٩٣	«الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١١/٢٧/١٩٨٥» ٣٩ - مرض المجنى عليه من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية . ترتيب الحكم على مجرد مرض المجنى عليه انقطاع رابطة السببية بين فعل الاعتداء والوفاة . دون استظهار اثر الاعتداء على ما انتابه من إجهاد وانفعال مهذا وعجلا بالوفاة . قصور .
١٠٦٩	١٩٧	«الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٢/٤/١٩٨٥» ٤٠ - خلو الحكم من بيان ماهية الأرض التي أقيم عليها البناء وما إذا كانت أثرية من عدمه . قصور .
١١١٤	٢٠٦	«الطعن رقم ٥٥١٨ لسنة ٥٤ ق.جلسة ١٢/١٨/١٩٨٥» ٤١ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . حده ؟ مثال لتسبب معيب في القضاء بالبراءة دون تمحيص لأدلة الثبوت .
١١٣٨	٢١١	«الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٣ ق.جلسة ١٢/١٩/١٩٨٥» ٤٢ - سبقُ الاصرار . تحققه وماهيته ؟ مثال لتسبب معيب لاثبات توافر ظرف سبق الاصرار في جريمة قتل عمد .
١١٤٥	٢١٢	«الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ ق.جلسة ١٢/١٩/١٩٨٥» راجع أيضا : اثبات «بوجه عام» (القواعد أرقام ١٠٦ ، ١٢٠ ، ١٤٩ ، ١٥٨ بالصفحات أرقام ٦٠١ ، ٦٧٧ ، ٨٤٠ ، ٨٧٨) واثبات «خبرة» (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٨٤٠) واثبات «شهود»

الصفحة	القاعدة
	(القاعدتان رقما ١٢٢ ، ١٥٨ بالصحيفتين رقمي ٦٨٨ ، ٨٧٨) واجراءات ، إجراءات المحاكمة ، (القواعد أرقام ١٢٣ ، ١٤١ ، ٢٠٤ بالصفحات أرقام ٦٩٩ ، ٨٠١ ، (١١٠٦ وأسباب الاباحة «دفاع شرعي» (القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٣٩٩) واشتراك (القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٩٨٦) وبناء (القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥١٧) وبيانات تجارية (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٧٨٢) وتزوير «تزوير الأوراق الرسمية» (القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٨٧٨) وتشرد (القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤١٦) وتلبس (القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٠٩) وحكم «بيانات التسبيب» (القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١١٣٨) وقتل خطأ (القاعدتان رقما ١١٠ ، ١٤٣ بالصحيفتين رقمي ٦٢٢ ، ٨١٠) ومحاماة (القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٦١١)

الصفحة	القاعدة	
		ومحكمة الاعادة
		(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٨٣)
		ومحكمة الموضوع «سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى
		(القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٣٩٩)
		ونصب
		(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٨٩)
		(ب) التسبيب غير المعيب
		١ - التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟
		انتهاء الحكم إلى إطراح التسجيل وعدم أخذه بالدليل المستمد منه
		لايتعارض مع ما أورده من أقوال الشاهد . أساس ذلك ؟
٤٨	٣	«الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٣» .
		٢ - حق محكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد فى التحقيق الإبتدائى
		وإن خالف قول آخر له بالجلسة . لها أن تستمد اقتناعها من أى دليل
		تطمئن إليه . مادام له مأخذه من الأوراق .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لايجوز إثارته أمام محكمة
		النقض .
٥٨	٥	«الطعن رقم ٣٢٦٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٧» .
		٣ - تقدير أقوال الشهود . موضوعى .
		تناقض أقوال الشهود . لايعيب الحكم متى إستخلص الإدانة منها
		بما لاتناقض فيه .
٧٥	٨	«الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٤» .
٢٦٠	٤٣	«الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/١٤» .
٩٦٨	١٧٤	«الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١» .
١٠٠٩	١٨٥	«الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/١٤» .
١٠٥٥	١٩٤	«الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨» .

الصفحة	القاعدة	
		٤ - القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش الممنوعة زراعته . قوامه : علم الزارع بكنه تلك المادة وفي جريمة حيازة المواد المخدرة . قوامه : علم الحائز بكنه تلك المادة . تحدث الحكم استقلا لا عنه . غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده الحكم دالاً عليه . مثال :
٧٥	٨	«الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٤ ، ٥ - ابتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام . لا يعيبه . شرط ذلك ؟
٨٢	٩	«الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٦ ، ٦ - عدم التزام المحكمة ببيان الدليل عن المعلومات العامة التي يستند اليها الحكم . مثال :
٨٢	٩	«الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٦ ، ٧ - لا يقدح في سلامة الحكم استناده إلى أقوال شاهد بتحقيقات النيابة وقوله خطأ . أنها صدرت عنه بالجلسة . الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره .
٩٠	١٠	«الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٦ ، ٨ - تقدير قيام علاقة السببية . موضوعي متى أقيم على أسباب سائغة . مثال لتسبب لاطراح الدفع بانتفاء مسئولية الطاعنين عن وفاة المجنى عليه .
٩٠	١٠	«الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٦ ، ٩ - عدم التزام المحكمة بالرد إستقلا لا على الدفاع باتهام آخر عن الحادث اكتفاء بأدلة الاثبات القائمة في الدعوى .
٩٠	١٠	«الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٦ ، ١٠ - استطراد الحكم إلى تقارير قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة التي انتهى اليها . لا يعيبه .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ،

الصفحة	القاعدة	
٣٦٢	٦٢	«الطعن رقم ٧٤٤٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١١.
		١١ - نقل المخدر من الخارج إلى المجال الإقليمي للجمهورية . جلب . عدم التزام المحكمة بالتحدث عن القصد من جلب المخدر .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤.
		١٢ - انتفاء مصلحة الطاعن في تعيينه الحكم في خصوص جريمة الرشوة . مادام الحكم قد دانه كذلك بجريمة جلب المخدر وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤.
		١٣ - استناد الحكم إلى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة كقرينة معززة لأدلة الثبوت الأساسية التي انبنى عليها . لا عيب .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤.
		١٤ - تحدث المحكمة استقلاً عن العلم بالجواهر المخدر . غير لازم . طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفي للدلالة على توافره .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤.
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠.
		١٥ - كفاية ان تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة كي تقضى بالبراءة . حد ذلك .
١٥٤	٢٠	«الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٧.
٣٢٩	٥٦	«الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٤.
١١٧٥	٢١٨	«الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦.
		١٦ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه : توافر العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتواء الكيد والأضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك . موضوعي . مثال لتسبب سائق في نفي توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .
١٦٣	٢٢	«الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٧.

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - عدم تقرير القانون شكلا خالصا لصياغة الحكم . كفاية ان يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
١٧٠	٢٤	«الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ ،
٦٩٩	١٢٣	«والطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ،
٨٥٤	١٥٢	«والطعن رقم ٣٣٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣ ،
٩٤٧	١٧١	«والطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨ ،
٩٦٨	١٧٤	«والطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١ ،
١٠١٦	١٨٦	«والطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ ،
		١٨ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها . مثال .
١٧٠	٢٤	«الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ ،
٦١٤	١٠٩	«والطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٧ ،
		١٩ - تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .
١٧٧	٢٥	«الطعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ ،
		٢٠ - نعى الطاعن على الحكم خطئه فى القانون لرفضه الدعوى المدنية بمقولة أنه كان متعينا القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية مادام الحكم قد قضى بالبراءة - مردود بأن الدعوى لم تكن محمولة على سبب غير التهمة موضوع الدعوى الجنائية وإن البراءة بنيت على عدم توافر أركان الجريمة موضوع التهمة .
٢٠٣	٣٢	«الطعن رقم ٨٠٧٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٤ ،
		٢١ - عدم جواز النعى على المحكمة قضاءها بالبراءة لاحتمال ترجح لديها . بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . علة ذلك ؟
٢٢٣	٣٦	«الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ ،
		٢٢ - جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد إنتاجه . نعى الطاعن من إعراض الحكم عما أثاره من دفاع يتعلق بالظروف التى جعلته ينتج الخبز ناقص الوزن . فى غير محله .
٢٣٧	٣٧	«الطعن رقم ٤٩٤٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ ،

الصفحة	القاعدة	
٢٦٠	٤٣	٢٣ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالفرض الذي توخاه منها . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن . غير لازم . «الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤»
٢٦٤	٤٤	٢٤ - العبارة في المحاكمات الجنائية . هي بإقتناع القاضي . عدم جواز . مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . وفي سلطة المحكمة في إستنباط معتقدها . لا يجوز إثارته أمام النقض . «الطعن رقم ٣٢٠٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٨»
٤٦٠	٧٨	«والطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٢٥ - نعى الطاعن بأن المحكمة لم تحقق دفاعه المؤيد بالمستندات . دون الافصاح عن ماهية هذه المستندات أو ذلك الدفاع . غير مقبول . نفي التهمة . موضوعي . إستفادة الرد عليه من ادلة الثبوت التي أوردها الحكم .
٢٦٧	٤٥	«الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٨» ٢٦ - انحسار الخطأ في الاسناد عن الحكم بالادانة . متى أقيم على ادلة مستمدة من تقارير التحليل المتعلقة بالدعوى المطروحة .
٢٧٨	٤٧	«الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١» ٢٧ - بيان واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة وإيراد مؤدى أقوال شهود الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية في بيان واف . لا قصور .
٣٠٦	٥٢	«الطعن ٤١٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦» ٢٨ - تساند الأدلة . لا يلزم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .
٣١٥	٥٤	«الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨»

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة . يكفى أن يكون ثبوتها مستخلصا بالاستنتاج من الظروف والقرائن .
٣١٥	٥٤	الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨ ،
		٣٠ - إحالة المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف الذي انتهت إلى تأييده لأسبابه كفايتها . عدم التزامها بإعادة إيراد تلك الأسباب .
٣٤٣	٥٩	الطعن ٨٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٧ ،
٤٦٠	٧٨	والطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،
		٣١ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي . استخلاص الادانة او البراءة من أقوال الشهود بما لاتناقض فيه . لا يعيب الحكم .
٣٥٢	٦٠	الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٠ ،
		٣٢ - العاهة المستديمة . تعريفها .
		ثبوت إصابة العين بضعف يستحيل برؤءه . او فقد منفعتها كلية . كفاية أيهما لتحقيق جناية العاهة المستديمة . عدم وقوف المحكمة على قوة إبصار العينين قبل الاصابة . لا يقدح في سلامة الحكم .
٣٥٦	٦١	الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١١ ،
		٣٣ - وجوب اعلان الشهود للذين لم يدرجوا في القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم . المادة ٢/٢١٤ مكرراً إجراءات . اعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمه القانون في المادة سالفة الذكر . لا تثريب على المحكمة ان لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شاهده .
٣٦٢	٦٢	الطعن رقم ٧٤٤٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١١ ،
		٣٤ - استعانة المحكمة في عد المتهم مشتبهاً فيه . بشواهد من صحيفة سوابقه . صحيح . ولو كانت قبل العمل بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ . علة ذلك ؟
٤١٦	٧١	الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٩ ،

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - أخذ الحكم بالتحريات مسوغاً للأنز بالتفتيش . لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الاتجار .
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»
		٣٦ - كفاية إيراد الحكم الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه . تعقب كل جزئية من جزيئات دفاع المتهم لا يلزم مفاد إلتفاته عنها أنه اطرحها .
٤٣٦	٧٤	«الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
		٣٧ - الأعمال الإجرائية تجري في حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد . نزولاً على ما ينكشف من أمر واقع .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		٣٨ - لا على المحكمة إغفالها الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . مثال في جريمة استيراد سيارات .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
٧٤٢	١٣٠	«والطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/٢»
٨٣١	١٤٨	«والطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٩»
٩٠٩	١٦٤	«والطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١»
		٣٩ - النعي على المحكمة عدم نديها خبيراً لتقدير عمر السيارات . موضوع الاتهام . عدم قبوله . مادام لم يطلب منها ذلك .
		الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		٤٠ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق أبدي بعد أقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم . أو الرد عليه .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		٤١ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال

الصفحة	القاعدة	
		أحدهم . لا يعيبه . مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها . حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما تطمئن اليه .
٤٨٢	٨٠	«الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق-جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،
٨٩١	١٦٠	«والطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠ ،
١٠١٦	١٨٦	«والطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ ،
		٤٢ - استخلاص الحكم أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . تتوافر به رابطة السببية .
		مثال لتسبب سائق لتوافر الخطأ في حق المتهم في جريمة القتل والإصابة الخطأ .
٥٠٨	٨٥	«الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق-جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ ،
		٤٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية . الأمر بالتفتيش . موضوعي . مثال .
		إبطال إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لخلوها من تحديد عنوان المأذون بتفتيشه وعمله وسنه . سائق .
٥٥٥	٩٥	«الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٥٤ ق-جلسة ١٩٨٥/٤/٩ ،
		٤٤ - عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من القبض . ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع ببطلانه .
٥٦٧	٩٨	«الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٩٨٥/٤/١٤ ،
		٤٥ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا . أساس ذلك؟
٦٥٤	١١٦	«الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ ،
		٤٦ - رابطة السببية . استقلال قاضي الموضوع بتقدير توافرها . مثال لتسبب سائق لتوافر رابطة السببية في جريمة ضرب أحدث عاهة .
٦٦٢	١١٨	«الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق-جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ ،

الصفحة	القاعدة	
		٤٧ - تقدير علم المتهم بأن ما يحرزه مخدراً . موضوعي . مادام سائغاً . مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بإنتفاء علم الطاعن أن ما يحمله مخدراً .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ .
		٤٨ - لا تثريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد إطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ .
		٤٩ - مثال لتسبيب سائغ في الرد على الدفع بشيوع التهمة .
٧١٦	١٢٦	«الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧ .
		٥٠ - حق المحكمة في التعويل على أقوال شهود الاثبات والاعراض عن قالة شهود النفي . دون بيان العلة .
٧٣٦	١٢٩	«الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ .
		٥١ - قصد القتل امر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . مثال لتسبيب سائغ في استظهاره في جريمة قتل عمد .
٧٤٥	١٣١	«الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/٤ .
٧٧٢	١٣٧	«الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ .
٧٨٩	١٣٩	«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ .
١٠١٦	١٨٦	«الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ .
		٥٢ - الدفع بعد قبول الدعوى المدنية لانتفاء صفة رافعها . جوهرى .
		يوجب على المحكمة الرد عليه . إلا إذا لم يشهد له الواقع ويسانده .
		مثال لإغفال المحكمة الرد على الدفع باعتباره دفاعاً قانونياً ظاهراً البطلان .
٧٥٢	١٣٢	«الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/٥ .
		٥٣ - الحكم الصادر بالاعدام . مايلزم من تسبيب لقراره .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام . لا يلزم المحكمة أن تبين رأيه أو تفنيده . أساس ذلك؟
٧٧٢	١٣٧	«الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢» ٥٤ - عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها . حقها في استخلاص الحقائق القانونية مما قدم إليها من أدلة ولو غير مباشره مادام ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى .
٧٨٩	١٣٩	«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣» ٥٥ - كفاية إيراد مؤدى تقرير الخبير الذى إستند إليه الحكم فى قضائه . إيراد نص تقرير الخبير . ليس بلام .
٨١٤	١٤٤	«الطعن رقم ٣٢٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣» ٥٦ - سلطة المحكمة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . عدم التزامها باعادة المهمة إلى ذات الخبير وباعادة مناقشته . مثال لرد سائغ على طلب اعادة المأمورية إلى الخبير .
٨٥٤	١٥٢	«الطعن رقم ٣٣٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣» ٥٧ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى كل جزئية من دفاعه . كفاية إيراد الأدلة المنتجة التى صحت لديها .
٩٠٠	١٦٢	«الطعن رقم ١٧١١ السنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠» ٥٨ - تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون إيراد تلك الأسباب . صحيح . أساس ذلك؟
٩٠٩	١٦٤	«الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١» ٥٩ - إيراد الحكم مواد القانون التى أخذ المتهم بها . كفايته بيانا لمواد القانون التى حكم بمقتضاها .
٩٠٩	١٦٤	«الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١» ٦٠ - عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»

الصفحة	القاعدة	
٩٦٨	١٧٤	«الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١» ٦١ - حرية القاضي في تكوين عقيدته من كافة عناصر الدعوى المطروحة عليه .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧» ٦٢ - وزن أقوال الشهود والتعويل عليها : تستقل بهما محكمة الموضوع . عدم التزام المحكمة بأن تورد روايات الشاهد المتعددة . حقها في الأخذ بقوله في أي مرحلة دون بيان علة ذلك أو موضعه . مادام له أصله في الأوراق .
٩٤٧	١٧١	«الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨» ٦٣ - خطأ الحكم في تحديد تاريخ الواقعة . لا يؤثر في سلامته طالما أنه لا يتصل بحكم القانون فيها . ومادامت الدعوى الجنائية لم تنقض بمضى المدة .
٩٦٨	١٧٤	«الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١» ٦٤ - احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ماينتجها . اقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لاتخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بان احراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها بالقصور في التسبيب غير سديد .
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧»
١١٧١	٢١٧	«الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦» ٦٥ - إطراح أقوال شهود النفي بأسباب سائغة . حق لمحكمة الموضوع . إثارة الطاعن خطأ الحكم في تحصيل أقوالهم - بفرض صحته - لا يعيبه - أساس ذلك؟
١٠٠٩	١١٥	«الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤»

الصفحة	القاعدة	
		٦٦ - عدم تقيد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة وحقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه . مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق .
١٠٠٩	١٨٥	«الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤»
		٦٧ - لا على المحكمة ان هى التفتت عن دعوة كبير الأطباء الشرعيين لتحقيق دفاع المتهم . مادام انه غير منتج فى نفي التهمة .
١٠١٦	١٨٦	«الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠»
		٦٨ - مناط العقاب على تغيير الحقيقة . ان يقع فى محرر . وأن يكون فى بيان مما أعد المحرر لاثباته .
		ماهية المحرر ؟
		ما لا يعد محرراً بحسب طبيعته . بقاؤه كذلك ولو تضمنت بعض أجزائه كتابات او علامات او أرقام .
		مثال لتسبيب سائق للقضاء بالبراءة من تهمة تزوير فى محرر استناداً إلى أن قاعدة السيارة وفارغة محركها ليستا محررين .
١١٢٢	٢٠٨	«الطعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨»
		٦٩ - تقدير الأدلة فى الدعوى الجنائية . موضوعى .
		كفاية الشك فى توافر ركن من أركان الجريمة أو فى صحة اسناده إلى المتهم سنداً للبراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيرة .
		مثال لتسبيب سائق للقضاء بالبراءة من جريمة إتلاف .
١١٢٢	٢٠٨	«الطعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨»
		٧٠ - مثال لتسبيب سائق للرد على دفع ببطلان أمر الإحالة وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى لعدم صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى فى جنائية رشوة .
١١٥٧	٢١٤	«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣»

الصفحة	القاعدة	
		٧١ - مثال لتسبيب سائق في الرد على دفع ببطلان الإذن الصادر من مجلس القضاء الأعلى بإجراء التسجيلات الصوتية والمرئية لخلوه من الأسباب .
١١٥٧	٢١٤	«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣ ،
		٧٢ - مثال لتسبيب سائق في الرد على دفع ببطلان التسجيلات التي تمت بمسكن الطاعن لاستنفاد إذن مجلس القضاء الأعلى بالتسجيل التليفوني من مكتبه .
١١٥٧	٢١٤	«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣ ،
		٧٣ - طلب إجراء المعاينة الذي لايتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بإجابته .
١١٧١	٢١٧	«الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ ،
		٧٤ - لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة . مادام قد أقيم على دعائم أخرى تكفى - وحدها - لحمله .
١١٧٥	٢١٨	«الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ ،
		راجع أيضا :
		إثبات «بوجه عام»
		(القواعد أرقام ١ ، ٣٦ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٨٥ ، ١٣٩ ، ١٦٠ ، ١٧١ ،
		بالصفحات أرقام ٣٨ ، ٢٢٣ ، ٣٧١ ، ٤٠٩ ، ٥٠٨ ، ٧٨٩ ، ٨٩١ ،
		(٩٤٧
		واثبات «شهود»
		(القواعد أرقام ١ ، ٣٤ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٢٩ ،
		١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ، بالصفحات أرقام ٣٨ ، ٢١٤ ،
		٢٧٣ ، ٣٠٦ ، ٣٥٦ ، ٣٦٦ ، ٤٣٦ ، ٤٤٤ ، ٧٣٦ ، ٩١٨ ، ٩٤٧ ،
		(٩٦٨ ، ١٠٥٥ ، ١١٠١)

الصفحة	القاعدة
	<p>واثبات «إعتراف» (القاعدتان رقما ٨٤ ، ٩٨ بالصحيفتين رقمي ٥٠٣ ، ٥٦٧) واثبات «خبرة» (القاعدتان رقما ١٤٤ ، ٢١٣ بالصحيفتين رقمي ٨١٤ ، ١١٥١) واجراءات «إجراءات التحقيق» (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٧) واجراءات «إجراءات المحاكمة» (القواعد ارقام ٤٧ ، ٦٩ ، ٨٩ ، ١٤٤ بالصحف ارقام ٢٧٨ ، ٤٠٣ ، ٥٣٠ ، ٨١٤) وأسباب الاباحة «الدفاع الشرعي» (القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٩٠) واستيقاف (القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٥٢) واشتباه . (القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤١٦) واشتراك . (القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٤٣٦) واكراه . (القاعدتان رقما ٨ ، ١٦٦ بالصحيفين رقمي ٧٥ ، ٩١٨) وباعث (القاعدتان رقما ٧٤ ، ١٩٤ بالصحيفتين رقمي ٤٣٦ ، ١٠٥٥) وتزوير . (القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٦٨٢) وتفتيش «إذن التفتيش . اصداره» (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٧)</p>

الصفحة	القاعدة
	وتقليد مصنفات
	(القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٢٩)
	وحكم «بياناته»
	(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٧)
	وحكم «بطلانه»
	(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٥٠٨)
	وخطأ .
	(القاعدتان رقما ٩ ، ٩٦ بالصحيفتين رقمي ٨٢ ، ٥٥٨)
	وخطف
	(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٧)
	ودعارة
	(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣١٥)
	ودعوى جنائية
	(القاعدتان رقما ٧٨ ، ٩٠ بالصحيفتين رقمي ٤٦٠ ، ٥٣٥)
	ودعوى مدنية
	(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة ١٥٩)
	ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره»
	(القواعد أرقام ١٠ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٧١ ، ١٨٥ ، ١٩٤ ، بالصفحات أرقام ٩٠ ، ٣٢٩ ، ٥٠٨ ، ٦٤٣ ، ٦٥٤ ، ٦٦٢ ، ٩٤٧ ، ١٠٠٩ ، ١٠٥٥)
	ودفوع «الدفع بشيوع التهمة»
	(القواعد أرقام ٨ ، ١١١ ، ٢٠٣ بالصفحات أرقام ٧٥ ، ٦٢٦ ، ١١٠١)
	ودفوع «الدفع بتلفيق التهمة»
	(القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٤٦)

الصفحة	القاعدة
	ودفوع «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٥٤) ورابطة السببية : (القواعد أرقام ٥٩ ، ٦٦ ، ١٨٦ بالصفحات أرقام ٣٤٣ ، ٣٩١ ، (١٠١٦ وسب : (القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٤٣) وسرقة (القاعدتان رقما ٣٤ ، ١٤٠ بالصحيفتين رقمي ٢١٤ ، ٧٩٦) وشيك بدون رصيد : (القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣١١) وضرب «أحدث عاهة» (القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٦٦) وطوارئ : (القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٤٨٨) وعقوبة (القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٦٧) وعلاقة السببية (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٥٤) وقتل عمد . (القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٩٠) وقصد جنائي : (القاعدتان رقما ٥٤ ، ١٧٣ بالصحيفتين رقمي ٣١٥ ، ٩٥٧)

الصفحة	القاعدة
	وقوة الشيء المحكوم فيه .
	(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٥٤)
	ومحاماة
	(القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٦٦٢)
	ومحكمة استئنافية «تسبب أحكامها»
	(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٥٨)
	ومحكمة الاعادة «الإجراءات أمامها»
	(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٥٣٥)
	ومحكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل»
	(القواعد أرقام ٥ ، ٨ ، ١٦ ، ٧٤ ، ١١٨ ، ١٨٦ بالصفحات أرقام
	٥٨ ، ٧٥ ، ١١٧ ، ٤٣٦ ، ٦٦٢ ، ١٠١٦)
	ومسئولية جنائية
	(القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٢٧)
	ومصادرة
	(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣١٥)
	ومعارضة
	(القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٤٣١)
	ومواد مخدرة
	(القواعد أرقام ٧٠ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٧٣ بالصفحات أرقام ٤٠٩ ،
	٧١٦ ، ٧٤٢ ، ٩٥٧)
	وموانع العقاب
	(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٣٥)
	ونقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها»

الصفحة	القاعدة	
		(القواعد أرقام ٦٣ ، ٧٢ ، ١٦٤ بالصفحات أرقام ٣٦٦ ، ٤٢٤ ، ٩٠٩)
		وهتك عرض
		(القاعدتان رقما ١٩ ، ٤٣ بالصحيفتين رقمي ١٤٦ ، ٢٦٠)
		ووصف التهمة
		(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٥٤)
		مالا يغيب الحكم في نطاق التدليل :
		١ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
٧٥	٨	«الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/١٤ ،
٨٢	٩	«والطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦ ،
		٢ - لا يقدح في سلامة الحكم استناده إلى أقوال شاهد بتحقيقات النيابة وقوله خطأ أنها صدرت عنه بالجلسة .
		الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره .
٩٠	١٠	«الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦ ،
		٣ - استطراد الحكم إلى قرارات قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة التي إنتهى اليها . لا تعييه .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ،
٣٦٢	٦٢	«والطعن رقم ٧٤٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١١ ،
		٤ - تزيد الحكم فيما لا يؤثر في منطقه او نتيجته لا يعييه . أساس ذلك؟
		مثال
٢٧٣	٤٦	«الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ ،
١٠٥٥	١٩٤	«والطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨ ،
		٥ - كون إحدى دعامات حكم البراءة معيبة . لا يقدح في سلامته . متى كان قد أقيم على دعامات أخرى تحمله .

الصفحة	القاعدة	
		مثال :
٣٢٩	٥٦	«الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٤»
		٦ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه مادامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها .
		- إختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم . لا يؤثر في سلامته . أساس ذلك؟
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
٨٩١	١٦٠	«والطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠»
		راجع أيضا :
		اشارة : «بوجه عام»
		بإشارة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم (٣٦٦)
		وإثبات «إعتراف»
		(الفوائد أرقام ٩٨ ، ١٦٦ ، ١٨٦ بالصفحات أرقام ٥٦٧ ، ٩١٨ ، ١٠١٦)
		وإثبات «شهود»
		(القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٨٦٧)
		وإثبات «خبرة»
		(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٧٤٥)
		حجية الحكم :
		١ - حجية الشيء المحكوم فيه . لا ترد إلا على منطوق الحكم . لا يمتد أثرها إلى الأسباب . إلا ما كان مكملا للمنطوق .
		- المحكمة الاستئنافية . تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة .
		عدم فصل المحكمة الأخيرة في الدعوى المدنية . أثره : بقاء اختصاصها قائما بالنسبة لها . علة ذلك؟
٢٥٦	٤٢	«الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢١٤»

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الوقتية . لها حجية مؤقتة على أطرافها فحسب . ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . أثر ذلك؟
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . شرط اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٥٤	١١٦	«الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤»
		بطلان الحكم :
		١ - عدم اعلان المعارض بالجلسة التى أجلت إليها فى غيبته . يبطل الحكم الصادر فى المعارضة . أساس ذلك؟
٤٥٦	٧٧	«الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»
		٢ - التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .
٥٠٨	٨٥	«الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١»
		٣ - بطلان الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنائيات . مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى . القبض عليه ثم الافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التى أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .
٥٤٨	٩٣	«الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٤»
		٤ - تغير هيئة المحكمة الاستئنافية بعد تلاوة تقرير التلخيص أمامها . لا يغنى عن تلاوته أمام الهيئة الجديدة . إغفال ذلك ذلك . أثره : بطلان الحكم . علة ذلك؟
		إمتداء أثر الطعن لغير الطاعن شرطه؟
٦٥١	١١٥	«الطعن رقم ٤٨٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤»
		٥ - وجوب امتناع القاضى عن الاشتراك فى نظر الدعوى والفصل

الصفحة	القاعدة	
		<p>فيها إذا قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية . ولو لم يرده أحد الخصوم . أساس ذلك؟</p> <p>- صلاحية القاضي من قواعد النظام العام يترتب على مخالفتها بطلان تشكيل المحكمة وما باشرته من إجراءات .</p> <p>- حضور محام . شقيق لأحد أعضاء الدائرة التي فصلت في الدعوى .</p> <p>تحقيقات النيابة العامة وأمام قاضي المعارضات وجلسة سماع الأقوال أمام محكمة الجنايات . وتقديمه دفاعا فيها عن المتهمين . أثره . عدم صلاحية الدائرة .</p>
٦٦٨	١١٩	<p>«الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»</p> <p>٦ - الخطأ الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها . يعيب الحكم .</p>
٧٤٥	١٣١	<p>«الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٤»</p> <p>٧ - وجوب دور أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء . تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائي . تضمنين الحكم ما يفيد صدوره من أربعة أعضاء . أثره . بطلان الحكم . أساس ذلك؟ .</p>
٧٦٧	١٣٥	<p>«الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٦»</p> <p>٨ - عدم وضع تقرير التلخيص كتابة يبطل الحكم . قراءة أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي . لا يغني عن التقرير .</p> <p>- عدم وجود تقرير تلخيص . مفاده : قعود المحكمة عن وضعه ولو نصت في حكمها على استيفائه ولو لم يجحد هذا البيان عن طريق الادعاء بالتزوير .</p>
٨٧٢	١٥٦	<p>«الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦»</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>حكم «توقيعه واصداره»</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم ١١٧١)</p>

الصفحة	القاعدة	تصحيح الحكم :
		<p>- الطعن بالنقض قاصر على الاحكام الموضوعه النهائية .</p> <p>- الطعن فى القرارات والاوامر لايجوز الا بنص .</p> <p>- صدور امر من المحكمة بالتصحيح فى الحدود المرسومة فى المادة ٣٣٧ ا.ج . الطعن بالنقض فى هذا الامر لا يجوز .</p> <p>- وظيفة محكمة النقض مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح .</p> <p>- الخطأ المادى فى الحكم . تصحيحه من سلطة محكمة الموضوع أو الطعن فيه بالطرق العادية أو رفع دعوى مبتدأه بتصحيح الحكم . الطعن بالنقض فى ذلك غير جائز .</p>
١٠٦١	١٩٥	<p>والطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣ ،</p> <p>ايداع الحكم :</p> <p>راجع : شهادة سلبية</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٩٠)</p> <p>تنفيذ الحكم :</p> <p>راجع : قضاء إدارى</p> <p>(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٥٠)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>حكم «توقيعه واصداره»</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم ١١٧١)</p> <p>إيداع الحكم :</p> <p>راجع : شهادة سلبية</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٥٧٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		تنفيذ الحكم :
		راجع : قضاء إدارى
		(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٥٠)
		(خ)
		خبز - خطأ - خطف - خلو رجل - خيانة أمانة
		خبز
٢٣٧	٣٧	١ - نقص وزن الخبز الساخن عن المقرر أو نقص وزنه بعد التهوية المقررة مع خصم نسبة التسامح القانونية. توافر أى من الصورتين تتحقق به جريمة صنع خبز ناقص الوزن.
		الطعن رقم ٤٩٤٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٥.
٢٣٧	٣٧	٢ - جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً تتم بمجرد إنتاجه. نعى الطاعن من إعراض الحكم عما أثاره من دفاع يتعلق بالظروف التى جعلته ينتج الخبز ناقص الوزن - يكون فى غير محله.
		الطعن رقم ٤٩٤٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٥.
		خطأ
		١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه. موضوعى مادام سائغاً.
		مثال لتسبب سائغ لاستظهار توافر الخطأ وعلاقة السببية فى حق الطاعن فى جريمة التسبب بغير عمد فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة.
٨٢	٩	الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٥.

الصفحة	القاعدة	
٨٢	٩	٢ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ . سواء كان سبباً مباشراً أم غير مباشر . الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦
١١٤	١٥	٣ - سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه . مجرد قيام الطاعن بتعبئة مواعد البوتاجاز الصغيرة من إسطوانة كبيرة وحدث انفجار حال ذلك . عدم كفايته دليلاً على قيام الخطأ وتوافر علاقة السببية . اغفال المحكمة استظهار مقومات ذلك . قصور . الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٣
٣٩١	٦٦	٤ - الحادث القهري . شرطه : ألا تكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه . - تحقق الحادث القهري . أثره : إنقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر . الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣
٥٠٨	٨٥	٥ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . في جريمة القتل والاصابة الخطأ وتوافر السببية . موضوعي . تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي . الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١
٥٠٨	٨٥	٦ - استخلاص الحكم أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر فتوافر به رابطة السببية . مثال لتسبب سائق لتوافر الخطأ في حق المتهم في جريمة القتل والاصابة الخطأ . الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١
٥٥٨	٩٦	٧ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي . تعدد المشاركين بأخطائهم في وقوع النتيجة الضارة لا يترتب إعفاء أيهم من المسئولية عنها . الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١

الصفحة	القاعدة	
		٨ - اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ في جريمة القتل الخطأ مشروط أن تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث .
٦٢٢	١١٠	والطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨ ،
٨١٠	١٤٣	والطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ ،
		٩ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها مادامت تتفق والسير العادي للأمور .
		- خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا لإحداث النتيجة .
		مثال لتسبب معيب في حكم بالادانة في جريمة قتل خطأ .
٦٢٢	١١٠	والطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨ ،
٨١٠	١٤٣	والطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ ،
		١٠ - مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ومصادمة المجنى عليه دون بيان الحكم مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وموقف المجنى عليه وسلوكه وأثر ذلك في قيام ركني الخطأ ورابطة السببية . قصور .
٨١٠	١٤٣	والطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ ،
خطف		
		١ - ابعاد الانثى التي تبلغ السادسة عشرة سنة عن مكان خطفها باستعمال طرق احتيالية أو أى وسيلة من شأنها سلب ارادتها بقصد العبث بها : كفايته لتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ عقوبات .
٤٨٢	٨٠	والطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦ ، والطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،
		٢ - ركن التحايل أو الاكراه . تقديره . موضوعي :

الصفحة	القاعدة	
		جريمة خطف أنثى يبلغ عمرها ست عشر سنة بالتحايل أو الاكراه . متى تتحقق؟ من هو الفاعل الأصلي فى الجريمة المذكورة؟ «الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦» «الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٣ - اعتبار الحكم جرائم الخطف والسرقة بالاكراه وهتك العرض . جريمة واحدة . ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . وهى الخطف بالتحايل . لا مصلحة له فيما يثيره بشأن السرقة بالاكراه . «الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
٥٢	٤	
٤٨٢	٨٠	
٤٨٢	٨٠	
خلو رجل		
		١ - اقتضاء المؤجر بالذات أو بالواسطة . مقدم إيجار أو أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه . زياده عن التأمين والاجره المنصوص عليها فى العقد فى حدود القانون . مؤتم . علة ذلك؟ عدم سريان الحكم المذكور على المستأجر الذى ينهى العلاقة الايجارية ويتنازل للمؤجر أو للغير عن العين المؤجره لتخلف الصفة والسببية للتأثيم . «الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١/١» ٢ - إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . إختصاصها بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية قبل سريان القانون المذكور . أساس ذلك؟ لايصح تخصيص عموم النص بغير مخصص . «الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠» راجع أيضاً : إجراءات « إجراءات المحاكمة » (القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٢٩)
٣٨	١	
٧٢٩	١٢٨	

الصفحة	القاعدة	
		ومحاكم أمن الدولة (القاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١١٦٧)
		خيانة امانة
		راجع : تبديد
		(د)
		دخول عقار بقصد منع حيازته - دستور - دعارة - دعوى جنائية - دعوى مباشرة - دعوى مدنية - دفاع - دفاع شرعى - دفوع
		دخول عقار بقصد منع حيازته
		مناط التأثيم فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته . رهن بثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته الفعلية بقصد منعها بالقوة . المادة ٣٦٩ عقوبات .
١٥٤	٢٠	القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الاشخاص لا على الاشياء «الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧»
		دستور
		١ - النص فى المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع . هى دعوة للشارع كى يتخذها مصدراً رئيسياً فيما يستنه من قوانين .
		أحكام الشريعة الاسلامية . متى تكون واجبة التطبيق ؟
٤٠٤	٧٠	«الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٩»

الصفحة	القاعدة	
٥٢٤	٨٨	<p>٢ - لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .</p> <p>- الحرية الشخصية . حق كفله الدستور . مؤدى ذلك ؟</p> <p>الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ ،</p> <p>٢ - الدستور . هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة . على ما بونه من التشريعات النزول عند أحكامه . مؤدى ذلك ؟</p> <p>إيراد الدستور نصا صالحا بذاته للإعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى . وجوب إعمال النص من يوم العمل به واعتبار الحكم المخالف له منسوخا ضمنا بقوة الدستور .</p>
١٠٢٧	١٨٨	<p>الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ ،</p> <p>٤ - للمساكن حرمة . عدم جواز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا للقانون . عدم استثناء حالة التلبس من ذلك . أساس ذلك ومؤداه ؟</p> <p>النص فى المادة ٤٤ من الدستور على صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه الا بأمر قضائي مسبب وفقا للقانون . قابل للأعمال بذاته .</p>
١٠٢٧	١٨٨	<p>الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ ،</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>قانون سريانه من حيث الزمان ،</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٧٨٢)</p>
دعاية		
٣١٥	٥٤	<p>١ - جريمة تسهيل الدعاية . صورها ؟</p> <p>الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨ ،</p> <p>٢ - لا يشترط للعقاب على التحريض والتسهيل والمعاونة والمساعدة</p>

الصفحة	القاعدة	
		على ارتكاب الفجور أو الدعارة. توافر ركن الاعتیاد. أساس ذلك؟
٣١٥	٥٤	«الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨» ٣ - الغرض من إجراء المصادرة؟ المصادرة عقوبة تكميلية في الجنایات والجنح. إلا إذا نص القانون على غير ذلك. المقصود بالآلات التي استعملت في الجريمة؟
٣١٥	٥٤	«الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨» راجع أيضا: قصد جنائي (القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣١٥)
دعوى جنائية		
(أ) تحريكها:		
		١ - قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة جلب مخدر. لايتوقف على صدور إذن مدير الجمارك. ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي. أساس ذلك؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤» ٢ - الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ. إذ له ما للأحكام من قوة الأمر المقضى. ولو لم يعدله للخصوم.
١٥٩	٢١	«الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧»
١١٨٨	٢٢١	«والطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠» ٣ - لايجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة تحريك الدعوى الجنائية ضد موظف عام أو من في حكمه لجريمة وقعت

الصفحة	القاعدة	
		منه اثناء او بسبب تأديته وظيفته . حد ذلك . واساسه؟ اقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . اثره؟
١٨٢	٢٦	«الطعن رقم ٧٣٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»
		٤ - إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها قانونا خلاف أحكام المادة ٦٣ إجراءات . أثره : إنعدام إتصال المحكمة بها . وجوب أن يقتصر حكم المحكمة الإستئنافية على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وبعد قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها .
١٨٦	٢٧	«الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»
		٥ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عن الجرائم التي يرتكبها الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . حصر حق إقامة الدعوى الجنائية في هذه الحالة على النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .
١٨٦	٢٧	«الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»
		٦ - الخطاب في المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك . موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ اجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .
٣٢٣	٥٥	«الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣»
		٧ - الأصل ان حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها . مطلق . حالات الطلب المنصوص عليها في قوانين النقد والجمارك والاستيراد . من القيود التي تراء على حقها إستثناء . صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية في جريمة نقد أو تهريب أو أستيراد . أثره ومداه؟
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		٨ - تعليق الشارع رفع الدعوى الجنائية في جريمة الزنا على شكوى الزوج . عدم قبول تلك الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها .

الصفحة	القاعدة	
		جريمة الزنا جريمة وقتية . قد تكون متتابعة الأفعال حينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة فى رباط زمنى متصل جريمة واحدة فى نظر الشارع سريان بدء ميعاد سقوط الحق فى الشكوى من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتية لا من يوم إنتهاء أفعال التتابع .
٦٣١	١١٢	«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩» ٩ - بدء سريان الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢/٣ اجراءات . مناطه . العلم اليقيني لا الظنى .
٦٣١	١١٢	«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩» ١٠ - إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات . إجراءاتها ؟ المادة ١/٢٣٢ اجراءات .
		لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية فى أى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى قفل باب المرافعة . المادة ٢٥١ اجراءات .
		المضرور من الجريمة . هو أى شخص يصيبه ضرر ناتج عنها . ولو كان غير المجنى عليه . مخالفة الحكم ذلك . خطأ فى القانون .
٧٠٨	١٢٤	«الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦» راجع أيضا : عقوبة «تطبيقها» (القاعدة رقم ١ هيئة عامة بالصحيفة رقم ٥) ونقض «ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام» (القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٨٦) (ب) نظرها والحكم فيها : ١ - الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها .

الصفحة	القاعدة	
		- القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة . يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
١٥٩	٢١	«الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧»
١٨٦	٢٧	«والطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»
١١٨٨	٢٢١	«والطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠»
		٢ - متى تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية ؟
		- القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . ايجابه رفض الدعوى المدنية عنها .
٥٣٥	٩٠	«الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣»
		٣ - حق المدعى بالحقوق المدنية طلب التعويض أمام القضاء المدني عند أضرار لحقت به نتيجة اصاباته في جريمة ضرب لم يطلب تعويضا عنها أمام المحكمة الجنائية متى توافرت شروط ذلك .
٥٣٥	٩٠	«الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣»
		٤ - الأصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية . رفعها الى المحاكم الجنائية شرطه : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية وان يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية .
		ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر . اثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
		انتهاء الحكم الى عدم توافر جريمة النصب بالنسبة للمطعون ضده مؤداه : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبله .
		الفصل في موضوع الدعوى المدنية . خطأ في القانون . مثال .
٧٠٨	١٢٤	«الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٥ - إستئناف المدعى بالحق المدني دون المتهم للحكم الصادر من محكمة أول درجة يوجب على محكمة ثان درجة عدم التصدى للدعوى الجنائية . مخالفة ذلك : خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .
٧١٣	١٢٥	«الطعن رقم ٥١٦٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣»

الصفحة	القاعدة	
٧٢٩	١٢٨	<p>٦ - صدور حكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضى المدنى عدم جواز إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية المحاجة به تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة - المادة ٤٥٦ إجراءات .</p> <p>الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ ،</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>إجراءات وإجراءات المحاكمة،</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٨٥٩)</p> <p>ودعوى مدنية</p> <p>(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٨٣)</p> <p>(ج) إنقضاؤها :</p> <p>١ - بالتقادم</p> <p>إجراءات التحقيق التى تجريها السلطة المنوط بها القيام بها . تقطع التقادم . ولو أجريت فى غيبة المتهم . المادة ١٧ إجراءات جنائية .</p> <p>حجب الخطأ القانونى المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .</p>
٩٩٠	١٨٠	<p>الطعن رقم ٣٢٩٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧ ،</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>قوة الشيء المحكوم فيه</p> <p>(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٥٤)</p> <p>ب - بالتصالح</p> <p>راجع : محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل»</p> <p>(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		دعوى مباشرة
		- عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عن الجرائم التي يرتكبها الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . حق إقامة الدعوى الجنائية في هذه الحالة للنائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .
١٨٦	٢٧	«الطعن ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩» قضاء محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية في دعوى مباشرة عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ . صحته : أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق . إستئناف الشق المدني في الميعاد القانوني . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف برغم ما جاء بمدونات من أن الاستئناف مقبول شكلا . خطأ في تطبيق القانون . صحته : أن تقضى بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها .
٤٥٠	٧٦	«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥» راجع أيضا : دعوى مدنية . (القاعدتان رقما ٧٦، ٢٧ بالصحيفتين رقمي ١٨٦، ٤٥٠)
		دعوى مدنية
		(أ) رفعها :
		١ - إحالة الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات . إجراءاتها ؟ المادة ١/٢٣٢ إجراءات .
		لمن لحقه ضرر من الجريمة ان يدعى مدنيا أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية في أى مرحلة كافة عليها الدعوى حتى قفل

الصفحة	القاعدة	
٧٠٨	١٢٤	<p>باب المرافعة. المادة ٢٥١ اجراءات.</p> <p>المضرور من الجريمة. هو أى شخص يصيبه ضرر ناتج عنها. ولو كان غير المجنى عليه. مخالفة الحكم ذلك. خطأ فى القانون.</p> <p>الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦.</p> <p>٢ - الأصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية. رفعها الى المحاكم الجنائية شرطه: ان تكون تابعة للدعوى الجنائية وان يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية.</p> <p>ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر. أثره: عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية.</p> <p>انتهاء الحكم الى عدم توافر جريمة النصب بالنسبة للمطعون ضده. مؤداه: عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبله.</p> <p>الفصل فى موضوع الدعوى المدنية. خطأ فى القانون. مثال.</p> <p>الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦.</p> <p>٣ - تداول الشيك بالطرق التجارية. متى صدر لحامله. أو لأمر شخص معين. أو لاذنه.</p> <p>انتقال ملكية الشيك بطريق التطهير. أثره: خضوعه لقاعدة التطهير من الدفع.</p> <p>وقوع جريمة المادة ٢٢٧ عقوبات على المظهر اليه. حقه فى الإدعاء المباشر. متى أصابه ضرر من الجريمة.</p> <p>الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥.</p> <p>راجع أيضا: دعوى جنائية «تحريكها»</p> <p>(القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٨٦)</p> <p>(ب) نظرها والحكم فيها:</p> <p>١ - المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣. إيجابها القضاء الى جانب الحبس والغرامة. الحكم بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية</p>
٧٥٢	١٣٢	

الصفحة	القاعدة	
		المستحقة . أو بتعويض يعادل مثلى قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر اذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة . فضلا عن الحكم بمصادرة البضائع موضوع التهريب أو بما يعادل قيمتها فى حالة عدم ضبطها .
		التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . أثر ذلك ؟
	١	والطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩
٥	هيئة عامة	
		٢ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية مادة ٢٦٦ اجراءات .
		حق المدعى المدنى فى استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية اذا كان التعويض المطالب به يزيد عن النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى . ولو وصف بأنه مؤقت . المادة ٤٠٣ إجراءات .
		إنغلاق باب الطعن بالإستئناف فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . أثره : عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو قضت محكمة الإستئناف بإلغاء حكم محكمة أول درجة بالإدانة والتعويض بناءً على إستئناف المتهم . أساس ذلك ؟
١٤٣	١٨	والطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤
٥٧١	٩٩	والطعن رقم ٨٠٧٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٦
		٣ - الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها .
		- القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة . يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
١٥٩	٢١	والطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩
١٨٦	٢٧	والطعن رقم ٧٢٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩
١١٨٨	٢٢	والطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .
١٧٧	٢٥	«الطعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨» ٥ - نعى الطاعن على الحكم خطئه فى القانون لرفضه الدعوى المدنية بمقولة أنه كان متعيّناً القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية مادام الحكم قد قضى بالبراءة مردود بأن الدعوى لم تكن محمولة على سبب غير التهمة موضوع الدعوى الجنائية وإن البراءة بنيت على عدم توافر أركان الجريمة موضوع التهمة .
٢٠٣	٣٢	«الطعن رقم ٨٠٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٤» ٦ - نقض الحكم وإعادة المحاكمة . يعيد الدعوى الى محكمة الإعادة بالحالة التى كانت عليها قبيل صدور الحكم المنقوض . حد ذلك ؟ تخلّى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملاً بالمادة ٣٠٩ إجراءات . النعى عليه فى ذلك غير جائز ولا مصلحة فيه . أساس ذلك ؟ عدم جواز الادعاء مدنياً أمام محكمة الإعادة بعد أن قضى الحكم المنقوض باحالتها الى المحكمة المدنية . علة ذلك ؟
٣٨٣	٦٥	«الطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣» ٧ - عدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية الشئئية . علة ذلك ؟
٣٩١	٦٦	«الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣» ٨ - إختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم التى تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم . قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنقذة لهما . والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المادة ٣/٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

الصفحة	القاعدة	
		لا يقبل الإدعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة . المادة ٢/٥ من القانون ذاته .
٤٥٠	٧٦	«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣٥» ٩ - متى تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية ؟ - القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . إيجابه رفض الدعوى المدنية عنها .
٥٣٥	٩٠	«الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣» ١٠ - حق المدعى بالحقوق المدنية طلب التعويض أمام القضاء المدنى عن أضرار لحقت به . نتيجة إصاباته فى جريمة ضرب لم يطلب تعويضاً عنها أمام المحكمة الجنائية متى توافرت شروط ذلك .
٥٣٥	٩٠	«الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣» ١١ - محكمة الاعادة . تقيدها بحدود الدعوى كما طرحت عليها اول مرة إضافة المدعى بالحقوق المدنية أمامها طلب تعويض لم يسبق طرحه على المحكمة قبل نقض الحكم . غير جائز .
٥١٥	٩٠	«الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣» ١٢ - جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الإدعاء فيها مدنياً أمام المحاكم الجنائية . سواء كان المجنى عليه قد تعاقد فى قرض ربوى واحد أو أكثر . علة ذلك ؟ - قبول الحكم المطعون الإدعاء المدنى والقضاء بالتعويض خطأ فى القانون . أثر ذلك ؟
٥٩٧	١٠٥	«الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢» ١٣ - إستئناف المدعى بالحق المدنى دون المتهم للحكم الصادر من محكمة أول درجة يوجب على محكمة ثان درجة عدم التصدى للدعوى الجنائية . مخالفة ذلك : خطأ فى تطبيق القانون يوجب التصحيح .
٧١٣	١٢٥	«الطعن رقم ٥١٦٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣» ١٤ - صدور حكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية

الصفحة	القاعدة	
		القاضي المدني عدم جواز إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة . أساس ذلك ؟
٧٢٩	١٢٨	- قوة الامر المقضى للحكم الجنائي الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به تكون امام المحاكم المدنية وليس امام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة . المادة ٤٥٦ إجراءات . الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ .
٧٢٩	١٢٨	١٥ - إحالة الدعوى إلى محكمة امن الدولة الجزئية المختصة وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ إختصاصها بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية قبل سريان القانون المذكور أساس ذلك ؟ لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص . الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ .
٧٤٥	١٣١	١٦ - نقض الحكم بناء على طلب احد الخصوم من غير النيابة العامة . اثره : ألا يضار الطاعن بطعنه . عدم جواز تدخل المدعى المدني لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد احوالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها . الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٤ .
٧٥٢	١٣٢	١٧ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لانتفاء صفة رافعها . جوهرى . يوجب على المحكمة الرد عليه . إلا إذا لم يشهد له الواقع ويسانده . مثال لإغفال المحكمة الرد على الدفع باعتباره دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان . الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥ .
١١٣٨	٢١١	١٨ - جواز الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات . دون التقيد بتنصاب معين . أساس ذلك ؟ الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ .

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا : دعوى جنائية «تحريرها» (القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٨٦) ومسئولية جنائية «موانع المسئولية» (القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٩١) ومسئولية مدنية (القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١١٧٥)</p> <p>(ج) اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه :</p> <p>١ - تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه او بوكيل عنه بالجلسة دون عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه او عدم ابدائه طلبات بالجلسة : اثره . اعتباره تاركا للدعوى المادة ٢٦١ اجراءات . عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه المدنية . لأول مرة أمام النقض . اساس ذلك .</p> <p>١٦٧ ٢٣ الطعن رقم ٧١٣٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ .</p> <p>٢ - تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور . رغم اعلانه لشخصه . دون عذر مقبول . اثره : إعتباره تاركا لدعواه المدنية .</p> <p>١١٢٨ ٢٠٩ الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ .</p> <p>(د) الطعن في الاحكام الصادرة فيها :</p> <p>١ - عدم جواز استئناف الحكم الصادر باثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه ما دام أنه يقر بصحة الترك . اثر ذلك : عدم جواز الطعن فيه بالنقض .</p> <p>- خطأ المحكمة الاستئنافية في قضائها بقبول الاستئناف ونظرها في موضوعية لا ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا لم يقرره له القانون .</p> <p>١٩٣ ٢٩ الطعن رقم ٧٣٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ .</p> <p>٢ - عدم جواز الطعن بالنقض . من المدعى بالحقوق المدنية .</p>

الصفحة	القاعدة	
		والمستول عنها . إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١١٣٨	٢١١	«الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩»
		دفاع
		الاخلال بحق الدفاع
		(أ) ما يوفره :
		١ - إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن بالاقتناع بتسلمه المال بعقد من العقود المبينة حصراً بالمادة ٣٤١ عقوبات .
		- تأثيم إنسان . بناء على اعترافه شفاهة او كتابة . لا يصح . إذا كان مخالفاً للحقيقة .
		- دفاع المتهم بتجارية العلاقة . جوهري . يوجب تحقيقه . بلوغاً الى غاية الامر فيه :
٢٥٦	٤٢	«الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤»
		٢ - الطعن بالتزوير وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير المحكمة . حد ذلك ؟
		- تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى - موضوعي .
		- المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها او الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة .
		- صحة عدم الاستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . رهن باستخلاص المحكمة عدم الحاجة اليه . التفات المحكمة كلية عن هذا الطلب يعيب الحكم .
٥٧٨	١٠١	«الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٧»
		٣ - نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟

الصفحة	القاعدة	
		تعديل وصف التهمة من فاعل أصلى فى تزوير الى شريك فيه . وجوب تنبيه المتهم الى هذا التعديل .
٥٩٠	١٠٤	الطعن ١٠٩٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠ . ٤ - الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً . لا يعتبر كذلك ولو كان صادقاً اذا صدر اثر ضغط او اكراه كائننا ما كان قدره . الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه . دفع جوهرى على المحكمة مناقشته والرد عليه مادامت قد عولت عليه فى قضائها بالادانة .
٦٠١	١٠٦	الطعن رقم ٥٩٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢ . ٥ - متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافعته وان تتيح له الفرصة للقيام بمهمته . - مثول الطاعن امام المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محاميه على المحكمة إما أن تؤجل الدعوى او تنبه المتهم الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه .
٦١١	١٠٨	الطعن رقم ٥٥٦٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٧ . ٦ - طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة اصلياً واحتياطياً نذب خبير محاسب لتحقيق واقعة الاختلاس . طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته اذا لم تنته الى البراءة .
٦٩٩	١٢٣	الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ . ٧ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة . شرطه ؟ تمسك المتهم بنفى التهمة . وتقديمه مستندات تظاهر ذلك . دفاع جوهرى . الالتفات عنه قصور . مثال فى جريمة عدم تقديم ما يفيد استيراد البضائع التى افرج عن عمله اجنبية من أجل استيرادها فى الميعاد .
٧٦٢	١٣٤	الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٦ . ٨ - حق الدفاع فى سماع الشاهد . لا يتعلق بما ابداه فى التحقيقات

الصفحة	القاعدة	
		<p>بل مما يبيده بجلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة .</p> <p>عدم تعويل المحكمة في الحكم بإدانة الطاعن على شهادة الشهود . لا يؤثر على حق الدفاع في طلب سماعهم . علة ذلك ؟</p> <p>مثال لرد معيب على طلب سماع شاهد بما يشوب الحكم بالاخلال بحق الدفاع .</p>
٨٠١	١٤١	<p>الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢ .</p> <p>٩ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على المرافعة الشفوية امام القاضي الذي أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوي الذي يجريه ويسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكناً . أساس ذلك ؟</p> <p>عدم جواز الافتتات على هذا الأمل لأية علة كانت الا يتنازل الخصوم صراحة او ضمناً .</p>
٨٠١	١٤١	<p>الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢ .</p> <p>١٠ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى والمتم بها ووازنت بينها . التفاتها كلية عن التعرض لدفاع المتهم وعدم ايرادها له . قصور . مثال .</p>
٨٤٠	١٤٩	<p>الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠ .</p> <p>١١ - دفاع الطاعن بأنه لا يحوز ارضا زراعية . بل محجراً مصرح بنقل الرمال منه وطلبه نذب خبير لتحقيقه . جوهرى . عدم التعرض له إيراداً ورداً . قصور واخلاله بحق الدفاع . أساس ذلك ؟</p>
٨٤٦	١٥٠	<p>الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠ .</p> <p>١٢ - المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ إعفاؤها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية . اذا اثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة واثبت مصدرها .</p> <p>دفاع المتهم امام درجتى التقاضى بأنه مجرد موزع للمواد موضوع</p>

الصفحة	للقاعدة	
		الجريمة التي ترد اليه مصنفه ومغلقة وتقديمه فواتير معتمدة دالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش . دفاع جوهرى . على المحكمة ان تقول كلمتها فيه . اعراضها عنه . يعيب الحكم .
٨٥٠	١٥١	«الطعن رقم ٥١٧٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣» ١٣ - المرض عذر قهرى . يبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة والتقارير بالاستئناف فى الميعاد .
٨٧٥	١٥٧	تقديم الطاعن شهادة مرضية تبرير التجاوز الميعاد . القضاء بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى بعدم القبول شكلا دون التعرض لها . إخلال بحق الدفاع . «الطعن رقم ٣٣٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦» ١٤ - قيام المزارع بتسوية أرضه . بوضع تراب ما علا منها فيما انخفض فيها ليصيرا فى مستوى واحد غير مؤثم اساس ذلك ؟ التفات الحكم عن المستندات المقدمة من المتهم وعدم تحديثه عنها يعيبه بالقصور . مثال .
٨٩٨	١٦١	«الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠» ١٥ - إبداء المدافع عن المعارض عذر تخلفه عن الحضور . يوجب على المحكمة ان تعنى بالرد عليه بالقبول او بالرفض . اغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٩٨٤	١٧٨	«الطعن رقم ٦٩٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٦» ١٦ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة او لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس . شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم ينكروا فى قائمة شهود الاثبات . وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه . على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم حق المحكمة فى إيداء رأيها فى الشهادة . لا يكون إلا بعد سماعها . علة ذلك ؟
١٠٤٥	١٩١	«الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦» ١٧ - وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات يستلزم حضور اجراءات المحاكمة من بدايتها الى نهايتها . عدم تحقق ذلك . اخلال بحق الدفاع . مثال .
١٠٨٤	١٩٩	«الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٨» ١٨ - طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين . طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته اذ لم تنته الى البراءة .
١١٠٦	٢٠٤	«الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢» ١٩ - وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . حضور محام تحت التمرين كمدافع عنه . أثره : بطلان اجراءات المحاكمة . اساس ذلك ؟
١١٩٦	٢١٦	«الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥» راجع أيضا : اثبات «شهود» (القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ٩٤٧) واجراءات «اجراءات المحاكمة» (القاعدتان رقما ١٢٣ ، ٢٠٤ بالصحفتين رقمي ٦٩٩ ، ١١٠٦) (ب) ما لا يوفره : ١ - حق المحكمة فى الالتفات عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان . مثال :
٨٢	٩	«الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦»

الصفحة	القاعدة	
٤٦٠	٧٨	والطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨.
٧٤٢	١٣٠	والطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢.
٨٣١	١٤٨	والطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩.
٩٠٩	١٦٤	والطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١.
١١٨٠	٢١٩	والطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦.
		٢ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي - إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٨٢	٩	والطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦.
٩٠	١٠	والطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦.
٣٤٣	٥٩	والطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧.
٣٥٦	٦١	والطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١١.
٤٦٠	٧٨	والطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨.
٥٠٨	٨٥	والطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١.
٦٤٣	١١٣	والطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩.
٦٩٩	١٢٣	والطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦.
٨٩١	١٦٠	والطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠.
٩٩٣	١٨١	والطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧.
١٠٠٩	١٨٥	والطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤.
١٠٥٥	١٩٤	والطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨.
		٣ - عدم التزام المحكمة بالرد استقلالا على الدفاع باتهام آخر عن الحادث اكتفاء بأدلة الاثبات القائمة في الدعوى .
٩٠	١٠	والطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦.
٦٦٢	١١٨	والطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥.
		٤ - عدم ابداء الطاعن طلب إحضار المجنى عليها بالجلسة لمناظرتها أمام محكمة أول درجة وابدأؤه أمام محكمة ثاني درجة . إعتباره متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .
١٤٦	١٩	والطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤.

الصفحة	القاعدة	
١٦٣	٢٢	٥ - إغفال المحكمة مذكرة قدمها الطاعن بعد الأجل المحدد لا عيب . والطعن رقم ٨٢٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧
١٦٣	٢٢	٦ - اشارة الحكم الى تقديم المطعون ضده مذكره بدفاعه . لم يعدل عليها في قضائه . مفاده التفاته منها . نعى الطاعن في هذا الشأن . غير سديد . والطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧
١٧٠	٢٤	٧ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلبه منها او الرد على دفاع لم يثره امامها . مثال . والطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨
٤٢٤	٧٢	والطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠
٦١٤	١٠٩	والطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٧
٨٦٧	١٥٥	والطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦
١٠٩٩	٢٠٢	والطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١١
١٧٠	٢٤	٨ - التعديل في مواد القانون دون تعديل في وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . مثال في جريمة التصرف في مواد تموينية لغير المستهلكين . والطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨
٢٥٠	٤١	٩ - محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حيز الدعوى للحكم بإجابة طلب فتح باب المرافعة . والطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣
٢٦٧	٤٥	١٠ - نعى الطاعن بان المحكمة لم تحقق دفاعه المؤيد بالمستندات . دون الافصاح عن ماهية هذه المستندات أو ذلك الدفاع . غير مقبول . نفى التهمة . موضوعي . إستفادة الرد عليه من ادلة الثبوت التي أوردها الحكم . والطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٨

الصفحة	للقاعدة	
		١١ - الطلب الجازم . ماهيته ؟
٢٧٨	٤٧	«الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١»
		١٢ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى . حد ذلك ؟
٣٥٦	٦١	«الطعن رقم ٧٤٤١ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١١»
٨١٤	١٤٤	«الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠»
		١٣ - وجوب اعلان الشهود والذين لم يدرجوا فى القائمة على يد محضر على نفقة الخصوم . المادة ٢/٢١٤ مكرراً ١ إجراءات . اعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة .
		قعود المتهم عن سلوك السبيل الذى رسمه القانون فى المادة سالفه الذكر . لا تثريب على المحكمة ان لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شاهده .
٣٦٢	٦٢	«الطعن رقم ٧٤٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١١»
		١٤ - حضور المدافع عن الطاعن بجلسة المحاكمة وتنازله عن سماع الشهود مكتفياً بتلاوة أقوالهم فى التحقيقات النعى ببطلان الاجراءات بعد ذلك ليس له محل .
٣٦٦	٦٣	«الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٢»
		١٥ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه
٤٠٣	٦٩	«الطعن رقم ٣٥٥٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٤»
		١٦ - تعديل الوصف من احراز مخدر بقصد الاتجار الى مجرد نقله . لا يستلزم تنبيه الدفاع .
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»
		١٧ - كفاية ايراد الحكم الألبلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسنده الى المتهم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه تعقيب كل جزئيه من جزئيات دفاع المتهم لا يلزم مفاد إتفاته عنها انه أطرحها .
٤٣٦	٧٤	«الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق أبدى بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم . أو الرد عليه .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،
١١٥١	٢١٣	«والطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ،
		١٩ - النعى على المحكمة عدم نديها خبيراً لتقدير عمر السيارات .
		موضوع الاتهام عدم قبوله مادام لم يطلب منها ذلك .
		- الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،
		٢٠ - عدم التزام المحكمة بإجابة الدفاع الى طلب ندب خبير آخر في
		الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها إتخاذ
		هذا الإجراء .
		مثال لتسبيب سائق للرد على دفاع الطاعن بأن إنهيار البناء نتج عن
		هبوط القرية نتيجة إنفجار ماسورة مجارى .
٥٥٨	٩٦	«الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١ ،
		٢١ - وزن اقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
		التفات المحكمة عن اقوال شاهد . مفاده إطراحها لجميع الاعتبارات
		التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		المجادلة في تقدير المحكمة للدليل واطمئنانها اليه غير جائز أمام
		النقض .
٦٢٦	١١١	«الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨ ،
		٢٢ - إنكار كل من المتهمين الاتهام وعدم تبادلها إياه . قيام محام
		واحد بالدفاع لا اخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٦٢٦	١١١	«الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨ ،
		٢٣ - للمحكمة ان لا تصدق دفاع المتهم المرسل وغير المؤيد بدليل .
٦٣١	١١٢	«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩ ،

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - جواز تولى محام واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جنابة واحدة شرط ذلك ؟ أن لا تؤدى ظروف الواقعة الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم . مثال .
		مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ان لا يترتب على القضاء بادانة أحدهما تبرئة الآخر .
٦٣١	١١٢	الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩ .
		٢٥ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملاً . أساس ذلك ؟
٦٥٤	١١٦	الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ .
		٢٦ - الدفع الذى تلتزم المحكمة بمواجهته والرد عليه فى حكمها ؟
		- طلب التأجيل عبارة مرسله مجهله لا تفيد الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . مثال .
٦٥٤	١١٦	الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ .
		٢٧ - ما يقرره الوكيل بحضور موكله . بمثابة ما يقرره الموكل . ما لم ينفه بنفسه بالجلسة . أساس ذلك ؟
		- الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته او الرد عليه . ما هيته ؟
		- الدفاع وان تعدد المدافعون وحدة لا تتجزأ . ما لم يكن الدفاع مقسماً بينهم .
		- عدم تمسك الطاعن بأن الدفاع إنقسم على وكيليه اعراض المحكمة عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ونزل عنه المدافع الآخر . لا إخلال بحق الدفاع . مثال :
٦٦٢	١١٨	الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ .
		٢٨ - عدم التزام محكمة الموضوع بطلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته . مادام ان الواقعة قد وضحت لديها او ان المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى .
٦٦٢	١١٨	الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ .

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح سبباً للنعي على الحكم . النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول .
٦٨٨	١٢٢	الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ، ٣٠ - قرار المحكمة في صدور تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى . جواز العدول عنه .
٧٥٢	١٣٢	الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥ ، ٣١ - الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه . ماهيته ؟ مثال لتنازل ضمنى للطاعن عن سماع شهود نفى .
٧٥٢	١٣٢	الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥ ، ٣٢ - ابداء دفاع مجرد من الدليل . حق المحكمة الا تصدقه . - عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم دفاع كان فى قدرته تجهيزه قبل مثوله أمامها - الا اذا ابدى عذراً منعه عن ذلك .
٨٥٩	١٥٣	الطعن رقم ٣٣٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣ ، ٣٣ - وجه الطعن وجوب ان يكون واضحاً مجدداً . - عدم بيان ماهيته الدفاع الذى التفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليه . أثره : عدم قبول النعي . علة ذلك ؟
٨٦٧	١٥٥	الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦ ، ٣٤ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى كل جزئية من دفاعه . كفاية لإيراد الأدلة المنتجة التى صحت لديها .
٩٠٠	١٦٢	الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠ ، ٣٥ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها . موضوعى . عدم التزام ، المحكمة بإجابة الدفاع الى طلب ندب خبير فى الدعوى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .
٩٠٩	١٦٤	الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١ ، ٣٦ - ندب المحكمة محامياً عن المتهم لغياب محامية الموكل . عدم

الصفحة	القاعدة	
		اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه لا إخلال بحق الدفاع .
		- استعداد المدافع او عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
٩١٨	١٦٦	«الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢» ٣٧ - حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الاثبات بتنازل المتهم صراحة او ضمنا . عدم حيلولة ذلك استعانتها بأقوالهم في التحقيق الابتدائي مادامت مطروحة على بساط البحث .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧» ٣٨ - حق المحكمة في الاعتماد على أقوال المجنى عليه وهو يحتضر متى اطمأنت إليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .
٩٤٧	١٧١	«الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨» ٣٩ - نفى التهمة . دفاع موضوعي . إستفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .
٩٤٧	١٧١	«الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨» ٤٠ - لأعلى المحكمة ان هي التفتت عن دعوة كبير الأطباء الشرعيين لتحقيق دفاع المتهم . مادام انه غير منتج في نفى التهمة .
١٠٨٦	١٨٦	«الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠» ٤١ - دفاع المتهم بان حالة المجنى عليه الصحية لم تكن تسمح له بالتحدث بتعقل . يتضمن طلب دعوة الطبيب الشرعي لسؤاله بشأن تلك الواقعة . عدم التعويل على الدليل المستمد من أقوال المجنى عليه في الحكم بالإدانة . ينحسر معه الالتزام بإجابة هذا الطلب .
١٠٧٢	١٩٨	«الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥»

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ - طلب اجراء المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعى لا تلتزم المحكمة باجابته .
١١٧١	٢١٧	«الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦» ٤٣ - وجه الطعن وجوب ان يكون واضحا محددا . النعى على الحكم وجود خلاف بين ما أورده وما جاء بأوراق الدعوى دون أن يكشف الطاعن عن وجه هذا الخلاف . اثره . عدم قبول النعى .
١١٨٥	٢٢٠	«الطعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠» راجع ايضا : اثبات «بوجه عام» (القواعد ارقام ٤٤ ، ١٧٠ ، ١٧١ بالصحفات ارقام ٢٦٤ ، ٩٣٥ ، ٩٤٧) واثبات «خبرة» (القاعدتان رقما ١٦ ، ١١٨ بالصحيفتين رقمى ١١٧ ، ٦٦٢) وحكم «تسبيب . تسبيب غير معيب» (القاعدتان رقما ٨٥ ، ١٨٦ ، بالصحيفتين رقمى ٥٠٨ ، ١٠١٦) وحكم «وضعه والتوقيع عليه واصداره» (القاعدة رقم ١٠٩ ، بالصحيفة رقم ٦١٤) ودفع «الدفع بشيوع التهمة» (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٦٢٦) ومحكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» (القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٦٣١) ومواد مخدرة (القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٨٨) وتنقض «اسباب الطعن . ما لا يقبل منها» (القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٥٠٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>دفاع شرعى</p> <p>راجع : اسباب الاباحة وموانع العقاب ، الدفاع الشرعى ،</p> <p>دفوع</p> <p>(أ) الدفع بعدم الاختصاص :</p> <p>راجع : اختصاص ، الاختصاص الولائى ،</p> <p>(القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٦٧)</p> <p>(ب) الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية :</p> <p>رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية . مع وجود امر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . خطأ فى القانون .</p> <p>الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ ،</p> <p>(ج) الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :</p> <p>الدفع بعد قبول الدعوى المدنية لانتفاء صفة رافعها . جوهري . يوجب على المحكمة الرد عليه . إلا إذا لم يشهد له الواقع ويسانده .</p> <p>مثال لإغفال المحكمة الرد على الدفع باعتباره دفاعاً قانونياً ظاهراً البطلان .</p> <p>الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥ ،</p> <p>(د) الدفع ببطلان إجراءات التحقيق :</p> <p>الدفع ببطلان الاجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز ابدائه لأول مرة أمام النقض . مثال :</p> <p>الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ،</p> <p>(هـ) الدفع ببطلان التسجيل :</p> <p>مثال لتسبيب سائق فى الرد على دفع ببطلان التسجيلات التى تمت</p>
١١٨٨	٢٢١	
٧٥٢	١٣٢	
١١٣٢	٢١٠	

الصفحة	القاعدة	
		بمسكن الطاعن لاستنفاد إذن مجلس القضاء الأعلى بالتسجيل التليفوني من مكتبه .
١١٥٧	٢١٤	«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣ ، (و) الدفع ببطلان الاعتراف : ١ - عدم التعويل على الاعتراف . إذا كان وليد إكراه أو تهديد . كائناً ما كان قدره . ولو كان صابقاً . - الدفع ببطلان الاعتراف للإكراه . جوهري . وجوب مناقشته والرد عليه . التعويل عليه بغير رد . قصور . - اتصال وجه الطعن بغير الطاعن . يوجب نقضه بالنسبة له ولو كان طعنه غير مقبول شكلاً . أساس ذلك ؟
٣٠٠	٥١	«الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ ، ٢ - الدفع بحصول الإعتراف نتيجة إكراه . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
٥٦٧	٩٨	«الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٤ ،
٦٨٢	١٢١	«الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ،
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧ ، ٣ - الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً . لا يعتبر كذلك ولو كان صابقاً إذا صدر أثر ضغط أو إكراه كائناً ما كان قدره . - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . على المحكمة مناقشته والرد عليه مادامت قد عولت عليه في قضائها بالادانة .
٦٠١	١٠٦	«الطعن رقم ٥٩٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢ ، راجع أيضاً : اثبات «اعتراف» (القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٠٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ز) الدفع ببطلان القبض والتفتيش :
١١٧	١٦	١ - الدفع ببطلان إذن التفتيش . لصدوره من المحامي العام . دون بيان أساسه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . «الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
٥٦٧	٩٨	٢ - عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من القبض . ينحسر معه الإلتزام بالرد على الدفع ببطلانه . «الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٤»
٧١٦	١٢٦	مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات . «الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧»
١١٥٧	٢١٤	- الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟ «الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣»
		(ح) الدفع ببطلان الضبط :
٩٠٩	١٦٤	المادة ٢٣ لاجراءات بعد تعديلها بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٣ . منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديریات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة . ولايتهم تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة أو جهات معينة اساس ذلك . ان اعضاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في حدود جرائم معينة لايعنى سلب تلك الصفة من مأمورو الضبط ذوي الاختصاص العام . «الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١»
		(ز) الدفع بتلفيق التهمة :
١٤٦	١٩	- الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . «الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»

الصفحة	القاعدة	
٦٤٣	١١٣	والطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩
١٠٧٢	١٩٨	والطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥
		(ي) الدفع بشيوع التهمة :
		- الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . لا يستأهل رداً خاصاً .
٧٥	٨	والطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤
٦٢٦	١١١	والطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤
٧١٦	١٢٦	والطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧
١١٠١	٢٠٣	والطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢
		(ك) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها :
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . شرط اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٥٤	١١٦	والطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤
		(ل) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي :
		راجع : اسباب الاباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعي»
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٧٣)
		(م) الدفع بالجهل بالقانون :
		- العلم بالقانون الجنائي . والقوانين العقابية المكمل له . مفترض في حق الكافة . اثر ذلك . عدم قبول الدفع بالجهل . أو الغلط فيه .
٤٦٠	٧٨	والطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨
		(ن)
		نبيح حيوانات
		١ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها في الأوراق . يعيبه . مثال

الصفحة	القاعدة	
		لتسبب معيب للقضاء بالبراءة في جريمتي ذبح أنثى ماشية قبل استبدال قواطعها وخارج السلخانة .
٦٧٧	١٢٠	الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ . ٢ - حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل في السلخانات العامة والاماكن المخصصة للذبح أيام الأحد والأثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع . للمحافظ المختص التصريح بالذبح يوم الأربعاء بغرض تجهيز اللحوم . المادة الأولى من قرار التموين رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ . قضاء الحكم ببراءة المطعون ضده من تهمة الذبح في غير الأيام المصرح بها استناداً إلى حدوث الواقعة يوم الأربعاء دون التحقق من وجود قرار من محافظ الأقليم بإباحة الذبح في هذا اليوم . قصور .
٦٧٧	١٢٠	الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ . ٣ - غلق المحل التجاري في حالة ذبح أو ضبط أو بيع لحوم مخالفة به . عقوبة تكميلية وجوبية القضاء بها في جميع الأحوال إذا كانت اللحوم تم ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى . مخالفة الحكم للقانون بإغفاله القضاء بغلق المحل التجاري المخالف . وجوب تصحيحه . م ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٩٨١	١٧٧	الطعن رقم ٧٥٧١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٥ .
(ر)		
رابطة السببية - ربا - رشوة		
رقابة إدارية		
رابطة السببية		
١ - رابطة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمداً .		

الصفحة	القاعدة	
٣٤٣	٥٩	تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي . الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧ ، ٢ - الحادث القهري . شرطه : الا يكون للجاني يد في حصول الضرر او في قدرته منعه . - تحقق الحادث القهري . اثره : انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر .
٣٩١	٦٦	الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ ، ٣ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا . في جريمة القتل والاصابة الخطأ وتوافر السببية . موضوعي . تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي .
٨٠٥	٨٥	الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ ، ٤ - استخلاص الحكم انه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر بتوافر به رابطه السببية . مثال لتسبب سائح لتوافر الخطأ في حق المتهم في جريمة القتل والاصابة الخطأ .
٨٠٥	٨٥	الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ ، ٥ - رابطه السببية كركن من اركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها مادامت تتفق والسير للعادي للأمور . - خطأ المجنى عليه يقطع رابطه السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا لإحداث النتيجة . مثال لتسبب معيب في حكم بالادانة في جريمة قتل خطأ .
٦٢٢	١١٠	الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨ ،
٨١٠	١٤٣	بوالطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ ، ٦ - رابطه السببية . استقلال قاضي الموضوع بتقدير توافرها .

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب سائق لتوافق رابطة السببية في جريمة ضرب أحدث عامة .
٦٦٢	١١٨	«الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ .
١٠٠٩	١٨٥	«والطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ .
		٧ - مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ومصادمة المجنى عليه دون بيان الحكم مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وموقف المجنى عليه وسلوكه وأثر ذلك في قيام ركني الخطأ ورابطة السببية . قصور .
٨١٠	١٤٣	«الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ .
		٨ - استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين اصابات القتل . وبين وفاته نقلاً من تقرير الصفة التشريحية . لا قصور .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧ .
		٩ - رابطة السببية في المواد الجنائية وجودها وتقدير توافرها موضوعي .
		- الإهمال في علاج المجنى عليه أو التراخي فيه . بفرض صحته لايقطع رابطة السببية ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية .
١٠١٦	١٨٦	«الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ .
		١٠ - مرض المجنى عليه من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية .
		- ترتيب الحكم على مجرد مرض المجنى عليه . انقضاء رابطة السببية بين فعل الاعتداء والوفاء . دون استظهار أثر الاعتداء على ما إنتابه من إجهاد وانفعال مهذا وعجلاً بالوفاة . قصور .
١٠٦٩	١٩٧	«الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٤ .
		ربا
		بيان سعر الفائدة التي حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهري . خلو الحكم منه . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .
٥٩٧	١٠٥	«الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢ .

الصفحة	القاعدة	رشوة
		١ - متى تتحقق جريمة الرشوة في حق الموظف العام ومن في حكمه ؟ تنفيذ الغرض من الرشوة . ليس ركناً في الجريمة . تسوية الشارع بما إستحدثه من نصوص بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله بإستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه .
٤٨	٣	«الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣» ٢ - جريمة الرشوة . لا يؤثر في قيامها وقوعها نتيجة تدبير لضبطها . ولا أن يكون المجنى عليه جاداً في قبولها . مجرد عرض الرشوة . ولو لم تقبل . كاف لقيامها متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومي أو من في حكمه .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤» ٣ - كفاية كون الموظف له إتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤» ٤ - جريمة عرض الوساطة في رشوة موظفين عموميين . مايلزم لقيامها ؟ - إنصراف قصد المتهم إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه دون أن ينصرف قصده إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه . ينتفى معه الركن المعنوي لجريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عقوبات .
١٠٣٥	١٨٩	«الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢١» ٥ - مدلول الاخلال بواجبات الوظيفة في مجال الرشوة ؟ جريمة الرشوة . لايلزم فيها أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة . يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس .
١١٣٢	٢١٠	«الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩»

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا : جريمة «اركانها» (القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ١٠٣٥) وعقوبة «العقوبة المبررة» (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٧)</p>
		<p>رقابة إدارية</p> <p>- اختصاص الرقابة الإدارية : الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين أثناء وبسبب مباشرتهم واجبات وظائفهم . وضبط الجرائم التي تقع من غير العاملين مما تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة . أساس ذلك وشرطه ؟</p> <p>الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨</p>
٤٦٠	٧٨	
		<p>(ز)</p> <p>زنا</p> <p>تعليق الشارع رفع الدعوى الجنائية في جريمة الزنا على شكوى الزوج . عدم قبول تلك الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها .</p> <p>جريمة الزنا جريمة وقتية . قد تكون متتابعة الأفعال وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة في رباط زمني متصل جريمة واحدة في نظر الشارع سريان بدء ميعاد سقوط الحق في الشكوى من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتية لا من يوم إنتهاء أفعال المتتابع . .</p>
٦٣١	١١٢	<p>الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩</p> <p>راجع أيضا : عقوبة «عقوبة الجرائم المرتبطة» (القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٦٣١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وموانع العقاب الجنون والعاهة العقلية، (القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٦٢١)</p> <p>—————</p> <p>(س)</p> <p>سب وقذف - سبق إصرار - سرقة - سلاح</p> <p>—————</p> <p>سب وقذف *</p> <p>- المراد بالسب في أصل اللغة وفي اصطلاح القانون؟</p> <p>- المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . حد ذلك : أن لا يخطيء في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .</p> <p>مثال :</p>
٤٣	٢	<p>الطعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ ،</p> <p>راجع أيضا : دعوى جنائية بتحريكها ،</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٨٢)</p> <p>—————</p> <p>سبق إصرار</p> <p>١ - سبق الإصرار . تعريفه؟ إستخلاص القاضي له من وقائع خارجية .</p> <p>الترصد . ما يكفي لتحقيقه؟</p> <p>البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .</p>
٧٨٩	١٣٩	<p>الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ ،</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٨٩	١٣٩	<p>٢ - توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك بإعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم.</p> <p>«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣،</p> <p>٣ - قصد القتل أمر خفي . إستخلاصه موضوعي .</p> <p>البحث في توافر سبق الإصرار . موضوعي . مادام سائغاً .</p> <p>قيام سبق الإصرار ولو علق المتهم تنفيذ الجريمة على شرط أو ظرف .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ لاستظهار نية القتل ويتحقق به سبق الإصرار في جريمة قتل عمد .</p>
٨٢٤	١٤٦	<p>«الطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩،</p> <p>٤ - عدم اشتراط ان يكون الإصرار على القتل منصرفاً إلى شخص معين بالذات . أو ان يستمر فترة طالت أم قصرت . متى أقدم الفاعل عليه في روية وهنوء .</p>
١١٤٥	٢١٢	<p>«الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩،</p> <p>٥ - سبق الإصرار . تحققه وماهيته؟</p> <p>مثال لتسبيب معيب لاثبات توافر ظرف سبق الإصرار في جريمة قتل عمد .</p>
١١٤٥	٢١٢	<p>«الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩،</p> <p>راجع أيضاً : قتل عمد .</p> <p>(القاعدة : رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ١٠٧٢)</p> <p>وقصد جنائي .</p> <p>(القاعدتان رقما ١٣١ ، ١٨٦ بالصحيفتين رقمي ٧٤٥ ، ١٠١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	سرقة
		١ - إنتقاء القصد الجنائي في جريمة السرقة إذا تبين ان ملكية الشيء المسروق محل نزاع جدى . حد ذلك؟ «الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧»
١٥٤	٢٠	
		٢ - تحقق الاكراه فى السرقة بكل وسيلة من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه او اعدامها . «الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦» «والطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢»
٢١٤	٣٤	
٩١٨	١١٦	
		٣ - تحقق الاكراه فى السرقة ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات . مثال : «الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦» «والطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢»
٢١٤	٣٤	
٩١٨	١٦٦	
		٤ - الطريق العام هو كل طريق مباح للجمهور المرور فيه كل وقت وبغير قيد سواء كانت ارض مملوكة للحكومة ام للأفراد . «الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦»
٢١٤	٣٤	
		٥ - العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى السرقة باكراه فى الطرق العامة . الاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الاقصى المقرر قانونا او السجن مخالفة ذلك : خطأ فى القانون . أساس ذلك؟ - حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها . متى تبين انه بنى على خطأ فى تطبيق القانون . «الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦»
٢١٤	٣٤	
		٦ - عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه . أساس ذلك؟ - الإستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الإستئناف .

الصفحة	القاعدة	
		- إستئناف المحكوم عليه وحده الحكم الصادر بحبسه فى جريمة سرقة . قضاء المحكمة الإستئنافية . بعدم الإختصاص بإعتبار أن الواقعة تشكل جناية السرقة بإكراه المنصوص عليها بالمادة ٣١٥ عقوبات . خطأ فى القانون .
٢٩٣	٤٩	«الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١» ٧ - اثبات الحكم ان الطاعن سرق بالاضافة إلى السيارة . مبلغ نقدي وساعة للمجنى عليه . عدم جدوى ما يثيره ان الاستيلاء على السيارة . لم يكن بنية التملك .
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٨ - انعقاد الاختصاص بمحاكمة الطاعن . عن جريمة السرقة بإكراه بالتهديد باستعمال سلاح . للقضاء الجنائي العادي . اساس ذلك؟
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٩ - مناط اعتبار السلاح ظرفاً مشدداً فى جريمة المادة ٣١٦ عقوبات .
٥٠٣	٨٤	«الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١» ١٠ - مفهوم الطريق العام وفق نص المادة ٣١٥ عقوبات يسرى على ما فى داخل المدن أو القرى أو خارجها . سواء بسواء . - متى يعتبر حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٣١٥ عقوبات؟
٧٢٤	١٢٧	«الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩» ١١ - الاكراه فى السرقة . ظرف عيني . يتعلق بالاركان المادية للجريمة سريانة فى حق كل من ساهموا فيه .
٧٧٢	١٣٧	«الطعن رقمى ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢» ١٢ - عقوبة المادة ٣١٦/٢ مكرراً ثالثاً عقوبات الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات . التسور المعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة . ما هيته؟
٧٩٦	١٤٠	«الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - القصد الجنائي في جريمة السرقة . قوامه : علم الجاني وقت ارتكاب الفعل انه يختلس متقولا مملوكا للغير من غير رضائه بنية تملكه . استخلاص نية السرقة واثبات الارتباط بينها وبين الاكراه . موضوعي طالما كان سائغا .
١٠٥٥	١٩٤	«الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨ ، راجع أيضا إثبات «بوجه عام» (القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١١٧٥) وإثبات «اعتراف» (القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٦٧) واختصاص «الاختصاص الولائي» (القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٦٧) وباعث (القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ١٠٥٥) وحكم «تسبيبه . تسبيب غير معيب» (القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٦٧) وشياء بدون رصيد (القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣١١) وعقوبة «تقديرها» (القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٧٧٢) ونقض «المصلحة في الطعن» (القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٤٨٢)
		سلاح
		١ - انعقاد الاختصاص بمحاكمة الطاعن عن جريمة السرقة باكراه بالتهديد باستعمال سلاح للقضاء الجنائي العادي . أساس ذلك ؟
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مناط اعتبار السلاح ظرفا مشددا في جريمة المادة ٣١٦ عقوبات .
٥٠٣	٨٤	«الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ .
		٣ - مفهوم الطريق العام وفق نص المادة ٣١٥ عقوبات يسرى على ما في داخل المدن أو القرى أو خارجها . سواء بسواء .
		- متى يعتبر حمل السلاح ظرفا مشدداً في حكم المادة ٣١٥ عقوبات ؟
٧٢٤	١٢٧	«الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩ .
		٤ - حيازة أو إحراز السلاح بغير ترخيص . بصفه مجردة . معاقب عليها بعقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في حين أن إحرازه بغير ترخيص بقصد الاتجار أو الصنع أو الاصلاح يعاقب عليه بعقوبة الجنحة . المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون المذكور .
		- لا إثم على إحراز السلاح في نطاق الاتجار المرخص بمزاويلته .
٧٦٩	١٣٦	«الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١١ .
		٥ - محاكم امن الدولة استثنائية . اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ولو كانت في الاصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها . وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام .
		- اختصاص محاكم امن الدولة بجرائم السلاح لا يسلب المحاكم العادية . اختصاصها بها اساس ذلك ؟
١٠٨٨	٢٠٠	«الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠ .
		راجع أيضا : عقوبة «العقوبة المبررة»
		(القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٧٦٩)

الصفة	القاعدة	
		(ش)
		شروع - شريعة اسلامية - شهادة زور - شهادة سلبية - شهادة مرضية - شيك بدون رصيد
		شروع
		١ - العقوبة المقررة لجريمة الشروع في السرقة باكراه في الطرق العامة . الاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الاقصى المقرر قانونا او السجن . مخالفة ذلك : خطأ في القانون اساس ذلك؟
		- حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها . متى تبين انه بنى على خطأ في تطبيق القانون .
٢١٤	٣٤	الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦
		٢ - تميز جرائم القتل العمد والشروع فيه بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح . استعمال الطاعن سلاحا من شأنه إحداث القتل واطلاقه على المجنى عليه في مقتل . لا يفيد سوى تعمد ارتكاب الفعل المادى .
		- مثال لعدم توافق نية القتل وظرف سبق الاصرار في تهمة قتل عمد مقترن بتهمة الشروع فيه .
١٠٧٢	١٩٨	الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥
		راجع ايضا : خطف
		(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٥٢)
		وسرقة .
		(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢١٤)

الصفحة	القاعدة	
		شريعة اسلامية
		النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع . هي دعوة للشارع كي يتخذها مصدراً رئيسياً فيما يستنه من قوانين .
		احكام الشريعة الاسلامية . متى تكون واجبة التطبيق؟
٤٠٩	٧٠	الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٩ ،
١٠٠٩	١٨٥	والطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ ،
		شهادة زور
		مناط العقاب على شهادة الزور : كون الشهادة قد أدت أمام القضاء بعد حلف اليمين . بقصد تضليله .
		الادلاء بالشهادة في تحقيقات النيابة . لا تكون جريمة الشهادة الزور . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
٨٥٤	١٥٢	الطعن رقم ٦٩٠٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٥ ،
		شهادة سلبية
		١ - امتداد ميعاد التقرير بالطعن وايداع الأسباب في حالة طعن النيابة العامة في حكم البراءة . شرطه ؟
٣٣٨	٥٨	الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧ ،
		٢ - الشهادة السلبية . ماهيتها . ميعادها . ما لا يغنى عنها ؟
		- عدم الحصول على شهادة سلبية . اثره ، عدم امتداد ميعاد ايداع أسباب الطعن . ولو تأخر على الحكم بما يفيد ايداعه بعد الميعاد المقرر .
		- التقرير بالطعن وايداع اسبابه بعد الميعاد . اثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
٥٧٥	١٠٤	الطعن رقم ٧٥٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٧ ،
		٣ - الشهادة التي يستدل بها على عدم ايداع الحكم موقعا عليه في

الصفحة	القاعدة	
٨٣١	١٤٨	<p>الميعاد . ينبغي ان تكون على السلب . تضمينها ان الحكم اودع في ميعاد عدم اعتبارها شهادة سلبية . اساس ذلك ؟</p> <p>«الطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩»</p>
		<p style="text-align: center;">شهادة مرضية</p> <p>المرضى عذر قهرى . يبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة والتقارير بالاستئناف في الميعاد .</p> <p>تقديم الطاعن شهادة مرضية تبريراً لتجاوز الميعاد القضاء بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى بعدم القبول شكلاً دون التعرض لهما . إخلال بحق الدفاع .</p>
٨٧٥	١٥٧	<p>«الطعن رقم ٣٣٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦»</p> <p>راجع ايضاً : دفاع «الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره»</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ٩٨٤)</p>
		<p style="text-align: center;">شيك بدون رصيد</p> <p>١ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . علة ذلك ؟</p> <p>اعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات . لاعتبرة بالأسباب التى دفعت لاصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسئولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة فى هذه الجريمة .</p>
٣١١	٥٣	<p>«الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨»</p>
		<p>٢ - السرقة والحصول على الشيك بطريق التهديد أو النصب تأخذ جميعها حكم الضياع من حيث المعارضة فى الوفاء بقيمة الشيك .</p> <p>- وجود عيب فى صفقة حرر بثمنها لا يبيح اصدار امر بعدم صرف هذا الشيك . اساس ذلك ؟</p>
٣١١	٥٣	<p>«الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨»</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الشيك فى حكم المادة ٢٢٧ عقوبات . تعريفه؟ قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . عدم تأثرها بسبب تحريره او الغرض منه . تحقق القصد الجنائى بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء فى تاريخ السحب .
٧٥٢	١٣٢	«الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥» ٤ - الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه . لا ينفى قيام الجريمة . مادام أن صاحبه لم يسترده .
٧٥٢	١٣٢	«الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥» ٥ - تداول الشيك بالطرق التجارية . متى صدر لحامله . أو لأمر شخص معين . أو لإذنه . انتقال ملكية الشيك بطريق التطهير . أثره . خضوعه لقاعدة التطهير من الدفع . وقوع جريمة المادة ٢٢٧ عقوبات على المظهر اليه . حقه فى الإدعاء المباشر . متى أصابه ضرر من الجريمة .
٧٥٢	١٣٢	«الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥» ٦ - البيانات التى يتطلبها القانون فى الشيك ؟ جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . مناط تحققها ؟
١١٢٨	٢٠٩	«الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩» راجع أيضا : تزوير «الادعاء بالتزوير» (القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٥٧٨) (ص) صحافة - إجراءات التقاضى - من النظام العام . - لمن تقرر حق الطعن فى تشكيل الجمعية العمومية للصحفيين فى القرارات الصادرة منها وفى صحة إنعقادها وفى تشكيل مجلس

الصفحة	القاعدة	
		النقابة وماهية إجراءات الطعن؟. المادة ٦٢ من القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠.
		- عدم اتباع الطاعن تلك الإجراءات وإقامته الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى. أثره: عدم قبول الطعن. لا يغير من ذلك قضاء تلك المحكمة بعدم اختصاصها وأحالة الدعوى إلى محكمة النقض. أساس ذلك؟
٣٤	٣ نقابات	«الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥،
		(ض)
		ضرب - ضرر
		ضرب
		(١) ضرب بسيط:
		حق المدعى بالحقوق المدنية طلب التعويض أمام القضاء المدنى عن أضرار لحقت به نتيجة إصاباته فى جريمة ضرب لم يطلب تعويضاً عنها أمام المحكمة الجنائية متى توافرت شروط ذلك.
٥٣٥	٩٠	«الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣/٤/١٩٨٥، راجع أيضاً: أسباب الإباحة «الدفاع الشرعى» (القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٣٩٩) واستئناف «نظره والحكم فيه» (القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ١٠٥) ومحكمة الموضوع «الإجراءات أمامها» (القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٦٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) ضرب أحدث عاهة :
		١ - العاهة المستديمة . معناها فى مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات؟ تقدير قيام العاهة . موضوعى .
٢٤٥	٤٠	«الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٥، ٢ - العاهة المستديمة . تعريفها .
		ثبوت اصابة العين بضعف يستحيل برؤءه . أو فقد منفعتها كلية . كفاية أيهما لتحقيق جناية العاهة المستديمة . عدم وقوف المحكمة على قوة إبصار العينين قبل الاصابة . لا يقدح فى سلامة الحكم .
٣٥٦	٦١	«الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ ق لسنة ١١/٣/١٩٨٥، ٣ - من المعارف العامة أن الإعتداء بجسم صلب ثقيل . يمكن أن تتخلف عنه العاهة .
٣٦٦	٦٣	«الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٥، ٤ - آلة الإعتداء ليست من الأركان الجوهرية فى الجريمة .
٣٦٦	٦٣	«الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٥، راجع أيضاً : دفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» (القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣٥٦) ومحاماة (القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٦٦٢) ومحكمة الموضوع سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» (القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣٥٦)
		(ج) ضرب أفضى إلى موت :
		١ - رابطة السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها : مثال لتسبب سائح لتوافر رابطة السببية فى جريمة ضرب أحدث عاهة .
٦٦٢	١١٨	«الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٥،

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق المحكمة في الاعتماد على اقوال المجنى عليه وهو يحتضر متى إطمأنت إليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها . عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٩٤٧	١٧١	«الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨» ٣ - تقدير قيام علاقة السببية . موضوعي . مسئولية المتهم في جريمة الضرب المفضي إلى الموت . عن جميع النتائج المألوفة لفعله ولو كانت عن طريق غير مباشر . كالتراخي في العلاج . ما لم تكن وليدة تعمد من جانب المجنى عليه .
١٠٠٩	١٨٥	«الطعن رقم ٣٣٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤» ٤ - مرض المجنى عليه من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية . - ترتب الحكم على مجرد مرض المجنى عليه . انقطاع رابطة السببية بين فعل الاعتداء والوفاء . دون إستظهار أثر الاعتداء على ما إنتابه من إجهاد وانفعال مهذا وعجلا بالوفاء . قصور .
١٠٦٩	١٩٧	«الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٤» راجع أيضاً : اثبات «بوجه عام» (القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ١٠٧٢) واثبات «شهود» (القواعد أرقام ٤٦ ، ١٨٥ ، ١٩٨ بالصفحات أرقام ٢٧٣ ، ١٠٠٩ . (١٠٧٢) واثبات «خبرة» (القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٨١٤) وأسباب الاباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعي» (القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١١٠١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>واجراءات «إجراءات المحاكمة» (القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٨١٤) وحكم «مالا يعيبه فى نطاق التدليل» (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٧٣) ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره» (القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ١٠٧٢) وعقوبة «العقوبة المبررة» (القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٨٢) ومحكمة الموضوع «سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» (القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١١٠١) ووصف التهمة (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٥٤)</p>
		<hr/> ضرر
		<p>١ - الحادث القهرى . شرطه : الا يكون للجانى يد فى حصول الضرر او فى قدرته منعه . - تحقق الحادث القهرى . اثره : إنقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر .</p>
٣٩١	٦٦	<p>«الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥» ٢ - استخلاص الحكم أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . تتوافر به رابطة السببية . مثال لتسبيب سائق لتوافر الخطأ فى حق المتهم فى جريمة القتل والاصابة الخطأ .</p>
٥٠٨	٨٥	<p>«الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣١/٣/١٩٨٥»</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الأصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية . رفعها إلى المحاكم الجنائية شرطه : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية وان يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية .</p> <p>ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر . أثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .</p> <p>انتهاء الحكم الى عدم توافر جريمة النصب بالنسبة للمطعون ضده . مؤداه : عدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبله . الفصل فى موضوع الدعوى المدنية . خطأ فى القانون . مثال .</p>
٧٦٢	١٢٤	<p>الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ .</p> <p>٤ - تداول الشيك بالطرق التجارية . متى صدر لحامله . أو لأمر شخص معين . أو لإذنه .</p> <p>انتقال ملكية الشيك بطريق التطهير . أثره : خضوعه لقاعدة التطهير من الدفع .</p> <p>وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات على المظهر اليه . حقه فى الإدعاء المباشر . متى أصابه ضرر من الجريمة .</p>
٧٥٢	١٣٢	<p>الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥ .</p>
		<p>(ط)</p> <p>طرق عامة - طعن - طوارئ</p> <p>طرق عامة</p> <p>مفهوم الطريق العام وفق نص المادة ٣١٥ عقوبات يسرى على ما فى داخل المدن أو القرى أو خارجها . سواء بسواء .</p> <p>متى يعتبر حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٣١٥ عقوبات ؟</p>
٧٢٤	١٢٧	<p>الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩ .</p>

الصفحة	القاعدة	طعن
٤٨٢	٨٠	١ - مناط قبول وجه الطعن . الوضوح والتحديد . «الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
٥٨١	١٠٢	٢ - الاصل فى القانون ان الحكم او القرار او الامر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون السارى وقت صدوره مثال . «الطعن رقم ٧٢٧٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣»
٩٠٥	١٦٣	٣ - قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن من طعنه . انطباقها على جميع طرق الطعن . عادية أو غير عادية . أساس ذلك؟ «الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١» راجع أيضا : عقوبة «العقوبة المبررة» (القاعدة رقم ١٣٩ بالصحيفة رقم ٧٨٩) وعقوبة «تطبيقها» (القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٩٠٠) وكفالة «إيداعها» (القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٥٤) ومحكمة النقض «إختصاصها» (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٠٨٨) ونقض «مايجوز الطعن فيه من الأحكام» (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٥٨١) ونياية عامة (القواعد أرقام ٢ ، ١٣ ، ٦٤ ، ٩٢ بالصفحات أرقام ٤٣ ، ١٠٥ ، ٣٧١ ، ٥٤٤)

الصفحة	القاعدة	طواريء
٢٤٠	٣٨	<p>١ - تبعية الحكم الصادر فى الاشكال للحكم الصادر فى موضوع الدعوى من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .</p> <p>الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ .</p> <p>٢ - لرئيس الجمهورية . متى أعلنت حالة الطواريء . اتخاذ التدابير المنصوص عليها فى المادة ٣ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . دون التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية .</p> <p>- اتخاذ هذه التدابير . من جهة الإدارة المختصة . بمقتضى أوامر شفوية . جائز . بشرط تعزيزها كتابة خلال ثمانية أيام . وجوب أن يكون التعزيز مطروحا أمام محكمة الموضوع متى تعلقت التدابير بحرية الأفراد .</p> <p>- لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس .</p>
٤٨٨	٨١	<p>الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ .</p> <p>٣ - المحاكم العادية . صاحبة الولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطواريء . إستثنائية . إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها . لا يسلب المحاكم العادية إختصاصها بالفصل فى هذه الجرائم .</p>
٤٩٣	٨٢	<p>الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ .</p> <p>٤ - انعقاد الاختصاص بمحاكمة الطاعن . عن جريمة السرقة باكره بالتهديد باستعمال سلاح . للقضاء الجنائى العادى . أساس ذلك؟</p>
٤٩٣	٨٢	<p>الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ .</p>
(ظ)		
ظروف مخففة - ظروف مشددة		
ظروف مخففة		
<p>١ - إعمال المحكمة المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠</p>		

الصفحة	القاعدة	
		والفقرة ٢ من المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى حق المتهمه . مؤداه .
		الحد الأدنى المقرر لعقوبة السجن . ثلاث سنوات . المادة ١٦ عقوبات .
١٣٨	١٧	الطعن رقم ٤٠٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ .
		٢ - المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز إيدال العقوبات المقيده للحرية فحسب فى مواد الجنائيات والجنح بعقوبات مقيده للحرية أخف . وجوب الإلتزام بالحد الأدنى لكل من عقوبة السجن والغرامة المقررة .
١٣٨	١٧	الطعن رقم ٤٠٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ .
		٣ - أيراد الحكم فى مدونات أخذه الطاعن بالرافة دون بيان ما إذا كان أعمل المادة ١٧ عقوبات أو المادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . قصور .
١٩٠	٢٨	الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ .
		٤ - عدم جدوى ما يثيره الطاعن عن خطأ الحكم فى استظهار ظرفى سبق الاصرار والترصد . مادامت العقوبة التى أوقعها مقررة لجريمة الضرب باداة مجردة من أى ظرف مشدد .
		العبرة فى اعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لابوصفها القانونى .
٣٨٣	٦٥	الطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ .
		٥ - عقوبة إحراز المخدر بقصد الاتجار طبقا للمادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه .
		- مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون المذكور؟
		- المادة ١٧ عقوبات . تجيز إيدال العقوبات المقيده للحرية فحسب . فى مواد الجنائيات . بعقوبات مقيده للحرية . أخف .
		- العقوبة المقررة بالمادة ٣٤ المذكورة . دون عقوبة الغرامة . لاينزل بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة . مخالفة ذلك خطأ فى تطبيق القانون .
٩٧٤	١٧٥	الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١ .

الصفحة	القاعدة	
١٠٢٣	١٨٧	٦ - التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة اختلاس أموال أميرية من الأمين على الودائع المؤتممة بالمادة ١١٢/١ عقوبات رغم استعمال المادة ١٧ منه . لايعتبر عقوبة مبررة لتهمة الاختلاس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة . أساس ذلك؟ «الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠»
		ظروف مشددة
٢١٤	٣٤	١ - تحقق الاكراه في السرقة ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات . مثال «الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦»
٣٨٣	٦٥	٢ - عدم جدوى ما يثيره الطاعن عن خطأ الحكم في استظهار ظرفي سبق الاصرار والترصد . مادامت العقوبة التي أوقعها مقرررة لجريمة الضرب بأداة مجردة من أى ظرف مشدد . العبرة في أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانوني . «الطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣»
٥٠٣	٨٤	٣ - مناط اعتبار السلاح ظرفاً مشدداً في جريمة المادة ٣١٦ عقوبات . «الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١»
٧٧٢	١٣٧	٤ - يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . تقدير ذلك . موضوعي . «الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢»
٧٩٦	١٤٠	٥ - عقوبة المادة ٣١٦/٢ مكرراً ثالثاً عقوبات . الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات . التسور المعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة . ماهيته؟ «الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»

الصفحة	القاعدة	
		٦ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات؟ مدلول عبارة الأمين على الودائع . عدم إنصرافه الا لمن كان من طبيعة عمله حفظ المال العام . وسلم اليه على هذا الأساس . لا من سلم المال اليه بصفه وقتيه . معاقبة الطاعن بالعقوبة المغلظة المقررة بالمادة ١١٢ عقوبات . باعتباره من الأمناء على الودائع . خلافاً لما اثبتته الحكم . خطأ في القانون .
١٠٢٣	١٨٧	الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ ، راجع أيضاً : سبق اصرار (القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١١٤٥) وسرقة (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٢١٤)
		(ع) عاهة مستديمة - عدم تقديم فاتورة بالبيانات المقررة عقوبة - عمل - علاقة السببية
		عاهة مستديمة راجع : ضرب «أحدث عاهة» (القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣٥٦)
		عدم تقديم فاتورة بالبيانات المقررة - انعقاد البيع وتمامه . بالتراضي على المبيع والثمن . - إسترداد البائع البضاعة بعد تمام بيعها وتسليمها . لخلف

الصفحة	القاعدة	
		<p>على بيانات الفاتورة الخاصة بها . لاتقوم به جريمة الامتناع عن البيع .</p> <p>- تقديم المتهم فاتورة بالاصناف المباعة عند طلبها ثم استيلائه عليها بعد اختلافه مع المبلغ حول توضيح بياناتها . لاتقوم به جريمة عدم تقديم فاتورة بالبيانات المقررة . مثال :</p>
١١١٨	٢٠٧	<p>الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ ،</p> <p><u>عقوبة</u></p> <p>(١) تطبيق العقوبة :</p> <p>١ - المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إيجابها القضاء إلى جانب الحبس والغرامة . الحكم بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة . أو بتعويض يعادل مثلى قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر إذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة . فضلاً عن الحكم بمصادرة البضائع موضوع التهريب أو بما يعادل قيمتها في حالة عدم ضبطها .</p> <p>التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . أثر ذلك؟</p> <p>الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ ،</p>
٥	١ مينة عدة	<p>٢ - العقوبات التي يحكم بها على الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشره سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنه . حال إرتكابه إحدى الجنايات؟ المادة ١٥ من قانون الأحداث .</p>
١٣٨	١٧	<p>الطعن رقم ٤٠٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ،</p> <p>٣ - إعمال المحكمة المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والفقره ٢ من المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى حق المتهمه . مؤداه؟</p>

الصفحة	القاعدة	
١٣٨	١٧	الحد الأدنى المقرر لعقوبة السجن . ثلاث سنوات المادة ١٦ عقوبات . الطعن رقم ٤٠٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ .
١٣٨	١٧	٤ - المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز إبدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب في مواد الجنايات والجنح بعقوبات مقيدة للحرية أخف . وجوب الإلتزام بالحد الأدنى لكل من عقوبة السجن والغرامة المقررة . الطعن رقم ٤٠٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ .
٢١٤	٣٤	٥ - العقوبة المقررة لجريمة الشروع في السرقة باكراه في الطرق العامة . الاشغال الشاقة المؤقتة مده لاتزيد على نصف الحد الاقصى المقرر قانونا او السجن مخالفة ذلك : خطأ في القانون . اساس ذلك ؟ - حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها . متى تبين انه بنى على خطأ في تطبيق القانون . الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦ .
٢٤٢	٣٩	٦ - العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟ الطعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣ .
٢٦٧	٤٥	٧ - جدل الطاعن حول قدر مساحة الأرض الزراعية المجرفة . لا يؤثر في مقدار العقوبة . الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٨ .
٣٣٤	٥٧	٨ - العقوبة المقررة لجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم . توقيعها مشروط بانذار الموظف المختص بالتنفيذ لتحديد مبدأ المهلة الممنوحة لاجرائه خلالها . وانقضائها دون إتمامه . المادة ١٢٣ عقوبات . الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٦ .
٤٤٤	٧٥	٩ - المتهم لا يضار ببناء على الإستئناف المرفوع منه وحده . الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ .

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حيازة أو إحراز السلاح بغير ترخيص . بصفة مجردة . معاقب عليها بعقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في حين أن إحرازه بغير ترخيص بقصد الاتجار أو الصنع أو الاصلاح معاقب عليه بعقوبة الجنحة . المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون المذكور .
٧٦٩	١٣٦	- لا إثم على إحراز السلاح في نطاق الاتجار المرخص بمزاويلته . «الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١١»
٧٧٢	١٣٧	١١ - يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . تقدير ذلك . موضوعي . «الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢»
		١٢ - عقوبة المادة ٣١٦/٢ مكرراً ثالثاً عقوبات . الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات . التسور المعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة . ماهيته؟
٧٩٦	١٤٠	«الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
٩٠٠	١٦٢	١٣ - نقض الحكم بناء على طعن أي من الخصوم خلاف النيابة العامة . أثره .. عدم جواز تشديد العقوبة عما قضى به الحكم المنقوض . «الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠»
		١٤ - العبرة في تشديد العقوبة أو تخفيفها هي بدرجة العقوبة في ترتيب العقوبات . مثال . - حق محكمة النقض أن تحكم في الطعن لثاني مرة بغير تحديد جلسة مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر فيه . «الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠»
٩٠٠	١٦٢	١٥ - عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي . رغم عدم قضائه بعقوبة الغرامة . على خلاف مؤدى حكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ليس للمحكمة الاستئنافية أن تقضى في المعارضة المرفوعة من الطاعن بعقوبة

الصفحة	القاعدة	
٩٠٥	١٦٣	<p>الغرامة بالاضافة الى عقوبة الحبس المقضى بها عليه . حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها .</p> <p>«الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١»</p> <p>١٦ - استئناف المتهم دون النيابة العامة . اثره : عدم تشديد العقوبة المقضى بها عليه - علة ذلك ؟</p> <p>- العبرة في تشديد العقوبة او تخفيفها هي بدرجة العقوبة في ترتيب العقوبات . قضاء اول درجة بنوعين من العقوبة «الحبس والغرامة» . لايجوز لمحكمة الاستئناف زيادة مقدار الغرامة وان انقصت مدة الحبس . علة ذلك ؟ مثال .</p>
٩١٥	١٦٥	<p>«الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢»</p> <p>١٧ - عقوبة احرار المخدر بقصد الاتجار طبقا للمادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . الاعدام او الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه .</p> <p>- مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون المذكور ؟</p> <p>- المادة ١٧ عقوبات . تجيز إبدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب . في مواد الجنايات . بعقوبات مقيدة للحرية . اخف .</p> <p>- العقوبة المقررة بالمادة ٣٤ المذكورة . دون عقوبة الغرامة . لاينزل بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .</p>
٩٧٤	١٧٥	<p>«الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١»</p> <p>١٨ - وجوب ان تكون عقوبة الحبس المقضى بها . مع الشغل . متى كانت المدة المحكوم بها سنة فاكتر . المادة ٢٠ عقوبات . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .</p>
٩٧٤	١٧٥	<p>«الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١»</p> <p>١٩ - متى يعتبر العقار أو المنقول من الاثار التي تجب حمايتها ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
١١١٤	٢٠٦	<p>- العقوبة المقررة لجريمة الاعتداء على أرض أثرية؟ المادة ٣٠/٤ من القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ .</p> <p>«الطعن رقم ٥٥١٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨»</p> <p>راجع أيضاً : أحداث</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٧٥٨)</p> <p>وارتباط</p> <p>(القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥٠٨)</p> <p>واشتباه</p> <p>(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٥٤٠)</p> <p>واعدام</p> <p>(القاعدتان رقما ١٣٧ ، ١٤٩ بالصحيفتين رقمي ٧٧٢ ، ٨٤٠)</p> <p>واعلان</p> <p>(القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٣٤)</p> <p>وقانون «قانون أصلح»</p> <p>(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠)</p> <p>ومواد مخدرة</p> <p>(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٥٨)</p> <p>وموانع العقاب</p> <p>(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٣٧١)</p> <p>(ب) العقوبة التكميلية :</p> <p>١ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئه . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . دون العقوبات التكميلية .</p> <p>العقوبة التكميلية في واقع أمرها عقوبات نوعية يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .</p>

الصفحة	القاعدة	
		مثال لخطأ فى تطبيق القانون باغفال توقيع العقوبة التكميلية فى جريمة احراز وتهريب مخدر .
٢٤٢	٣٩	«الطعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٥» ٢ - الغرض من إجراء المصادرة؟ المصادرة عقوبة تكميلية فى الجنايات والجنح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك . المقصود بالآلات التى استعملت فى الجريمة؟
٣١٥	٥٤	«الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٨٥» ٣ - وجوب الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة المخلفة عن الجريمة . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون . أساس ذلك؟ القصور . له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . مثال .
٦٧٧	١٢٠	«الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥» ٤ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . عدم امتداد الجب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء لأصله أو التعويض المدنى للخرانة .
٩٥٧	١٧٣	«الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٨٥» ٥ - غلق المحل التجارى فى حالة ذبح أو ضبط أو بيع لحوم مخالفة به . عقوبة تكميلية وجوبية . القضاء بها فى جميع الأحوال إذا كانت اللحوم تم ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى . مخالفة الحكم للقانون باغفاله القضاء بغلق المحل التجارى المخالف . وجوب تصحيحه - م ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٩٨١	١٧٧	«الطعن رقم ٧٥٧١ لسنة ٥٤ ق جلسة ٥/١١/١٩٨٥» ٦ - المصادره فى حكم الماده ٣٠ عقوبات . ماهيتها؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>- عقوبة المصادره المقررده بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقها؟</p> <p>- إطلاق لفظ المصادرة بحيث يشمل النقود التي ضبطت ولم تستخدم في الجريمة .. خطأ يوجب القضاء بتصحيحه .</p>
١٠٩٥	٢٠١	<p>الطعن رقم ٤٠١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠ ،</p> <p>راجع أيضا : مصادرة</p> <p>(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٢٤)</p> <p>(ج) عقوبة الجرائم المرتبطة :</p> <p>١ - انتظام جريمتي التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين وعدم الاعلان عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض . انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها .</p> <p>قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بحذف العقوبة عن الجريمة الأخف . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
١٧٠	٢٤	<p>الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ ،</p> <p>٢ - إنتظام جريمتي الاشتراك في تزوير عقد الزواج والزنا في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكمله لبعضها البعض . إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها .</p> <p>قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بإلغاء العقوبة عن الجريمة الأخف . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٦٣١	١١٢	<p>الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩ ،</p> <p>٣ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . عدم امتداد الجب إلى العقوبات</p>

الصفحة	القاعدة	
		التكميلية التي تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء لأصله أو التعويض المدنى للخرانة .
٩٥٧	١٧٣	«الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠ ، راجع أيضا : إحالة (القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٤٩٢) (د) العقوبة المبررة :
		١ - انتفاء مصلحة الطاعن فى تعيينه الحكم فى خصوص جريمة الرشوة . مادام الحكم قد دانه بجريمة جلب المخدر ووقع عليه عقوبة تدخل فى نطاق تلك المقررة لها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ، ٢ - عدم جدوى ما يثيره الطاعن عن خطأ الحكم فى استظهار ظرفى سبق الاصرار والترصد . مادامت العقوبة التى أوقعها مقررة لجريمة الضرب بإداة مجردة من أى ظرف مشدد . العبرة فى أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانونى .
٣٨٣	٦٥	«الطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ ، ٣ - اعتبار الحكم جرائم الخطف والسرقة بالاكراه وهتك العرض . جريمة واحدة . ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . وهى الخطف بالتحيل . لا مصلحة له فيما يثيره بشأن السرقة بالاكراه .
٤٨٢	٨٠	«الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ، ٤ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار ان العقوبة المقضى بها مقررة فى المادة ٢٨ من قانون الاسلحة . مادام ان الطاعن ينازع فى الواقعة التى اعتنقها الحكم باكملها .
٧٦٩	١٣٦	«الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١١ ،

الصفحة	القاعدة	
		٥ - لامصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في إستهجار نية القتل . مادامت العقوبة المقضى بها مبرره في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
٧٨٩	١٣٩	«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
		٦ - التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة اختلاس أموال أميرية من الأمين على الودائع المؤتممة بالمادة ١/١١٢ عقوبات رغم استعمال المادة ١٧ منه . لايعتبر عقوبة مبررة لتهمة الاختلاس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة . أساس ذلك؟
١٠٢٣	١٨٧	«الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠» راجع أيضا : حكم «تسبيبه . بيانات التسبيب» (القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٧٩٦)
		(هـ) وقف تنفيذ العقوبة :
		١ - سقوط الطعن بالنقض المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . جزاء على تخلفه عن حضور الجلسة المحددة لنظر طعنه . عدم ورود الطعن بالنقض . إلا على حكم نهائي . مجرد التقرير بالطعن بالنقض . لايترتب عليه إيقاف تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ . المادة ٤٦٩ إجراءات .
١٠٠٥	١٨٣	«الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٢»
		٢ - لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه .
		إلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديداً للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء وقف التنفيذ الذي أمرت به محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو المستأنف وحده . خطأ في القانون . وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .
١٠٤٩	١٩٢	«الطعن رقم ٣٩١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦»

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - جريمة تجريف أرض زراعية العقوبة المقررة لمقارفها بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . وبالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ؟</p> <p>- افادة الطاعن مما أجازته القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . أساس ذلك ؟</p> <p>- قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة الغرامة المشددة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ رغم وقوع الفعل قبل سريانه . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .</p>
١١٥١	٢١٣	<p>«الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ،</p> <p>(و) الاعفاء من العقوبة :</p> <p>عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب الاعفاء من العقاب إلا إذا دفع أمامها بذلك .</p>
٩٥٧	١٧٣	<p>«الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ ،</p> <p>(ز) تحديد نوع العقوبة :</p> <p>خلو الحكم من نوع العقوبة المقيدة للحرية . يعفيه . لا يغير من ذلك بيان مدتها في منطوقه . علة ذلك ؟</p>
١٩٠	٢٨	<p>«الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ ،</p>
<p>علاقة السببية</p> <p>راجع : رابطة السببية :</p> <p>عمل</p>		
٤٣	٢	<p>١ - عدم توفير رسائل الاسعاف الطبية هو من قبيل الاحكام التنظيمية العامة التي لاتمس حقوق العمال . لاتتعدد عقوباتها بتعدد عدد العمال .</p> <p>«الطعن رقم ٧٧١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢ ،</p> <p>٢ - العاملون في شركات القطاع العام لا يعدون في حكم الموظفين</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>العامين إلا بنص خاص من المشرع كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .</p> <p>نطاق تطبيق المادة ١٢٢ عقوبات بفقرتها . مقصور على الموظف العام دون من في حكمه .</p> <p>إنهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر لأن المطعون ضده بصفته رئيس مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام لا يعد موظفاً عاماً في حكم هذا النص . صحيح .</p>
٢٠٣	٣٢	<p>الطعن رقم ٨٠٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٤ ،</p> <p>(غ)</p> <p>غرامة - غش</p> <p>غرامة</p> <p>راجع : ظروف مخففة</p> <p>(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٣٨)</p> <p>غش</p> <p>١ - الدليل الذى يعول عليه الحكم . يجب أن يكون مؤدياً إلى مارتبه عليه من نتائج . دون عسف فى الاستنتاج ولا تناقض فى حكم العقل . وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين على الواقع الذى يثبت بالدليل المعتبر . لا على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة . مثال لاستدلال غير سائغ لادانة الطاعن عن تهمة عرضه للبيع لبنا غير طازج</p>
٧٨٢	١٣٨	<p>الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ ،</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٨٢	١٣٨	<p>٢ - وضع بيان غير حقيقى على السلعة . مع العلم بذلك . تتوافر به جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة . ولو كانت السلعة غير مغشوشة .</p> <p>تحقق جريمة الغش بخلط الشيء أو إضافة مادة غريبة إليه أو من نفس طبيعته إذا كانت أقل جودة .</p> <p>«الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»</p>
٨٥٠	١٥١	<p>٣ - المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ إعفاؤها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية . إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة واثبت مصدرها .</p> <p>دفاع المتهم أمام درجتى التقاضى بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التى ترد إليه مصنفة ومغلفة وتقديمه فواتير معتمدة ودالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تقول كلمتها فيه . اعراضها عنه . يعيب الحكم .</p> <p>«الطعن رقم ٥١٧٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣»</p> <p>راجع أيضا : حكم «تسبيبه . تسبيب معيب»</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٧٨٢)</p> <p>وقانون سريانه من حيث الزمان»</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٧٨٢)</p>
		<p>(ف)</p> <p>فاعل أصلي</p>
٥٢	٤	<p>١ - ركن التحايل أو الاكراه . تقديره . موضوعى :</p> <p>جريمة خطف أنثى يبلغ عمرها ست عشرة سنة بالتحايل أو الاكراه . متى تتحقق؟</p> <p>من هو الفاعل الأصلي فى الجريمة المذكورة؟</p> <p>«الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦»</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٩٠	١٠٤	<p>٢ - نطاق حق المحكمة فى تعديل وصف التهمة؟</p> <p>تعديل وصف التهمة من فاعل أصلى فى تزوير إلى شريك فيه . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل .</p> <p>«الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠»</p>
٧٧٢	١٣٧	<p>٣ - تقابل إرادة المتهمين . كفايته لتحقيق الاتفاق . إنقضاء زمن بين الاتفاق وارتكاب الجريمة . غير لازم .</p> <p>ما يكفى قانوننا لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً فى الجريمة؟</p> <p>«الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢»</p>
٧٨٩	١٣٩	<p>٤ - توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد فى حق الطاعنين يرتب تضامناً بينهما فى المسئولية الجنائية كل منهما مسئول عن جريمة القتل التى وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك بإعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .</p> <p>«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»</p>
<p>(ق)</p> <p>قانون - قبض - قتل خطأ - قتل عمد - قذف</p> <p>قرار إدارى - قرارات وزارية - قرائن</p> <p>قصد جنائى - قضاة - قضاء عسكرى</p> <p>قوة الأمر المقضى</p>		
<p>قانون</p>		
<p>تفسير القانون :</p>		
<p>١- صدور القرار المطعون فيه بعد العمل بقانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع اجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقرره به . اساس ذلك؟.</p>		

الصفحة	القاعدة	
		<p>خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد وبجدول المحامين امام النقض . ليس من شأنه ان يعصم تلك القرارات من رقابة القضاء . علة ذلك؟</p> <p>للشارع ان يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية . التي يختص القضاء الاداري بالفصل فيها . الى هيئات قضائية اخرى . اساس ذلك؟</p> <p>اسناد الشارع الفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين في ظل القانون ٦٨ لسنة ١٩٦١ الى القضاء العادي وإفصاحه عن التزامه بالنهج ذاته في قانون المحاماه القائم . مؤدى ذلك : اختصاص محكمة النقض بالفصل في القرار المطعون فيه .</p>
١٨	١ نقابات	«الطعن رقم ٨١١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١»
٢٦	٢ نقابات	«والطعن رقم ٨١١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٦»
		<p>٢ - وجوب الأخذ بالتقويم الهجرى في احتساب عمر المجنى عليها في جريمة هتك العرض . اخذاً بالقاعدة العامة في تفسير القانون الجنائى .</p> <p>عدم جواز الأخذ في تفسير قانون العقوبات بطريق القياس لغير صالح المتهم .</p>
١٤٦	١٩	«الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
		<p>٣ - علاقة رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام بهذه الشركات علاقة تعاقدية .</p> <p>رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام يعتبر فى عداد العاملين بها بحكم العلاقة التعاقدية . هذه أحكام قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام ومن بينها النظام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتباره متمماً لعقد العمل .</p>

الصفحة	القاعدة	
		رئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام لا يعد موظفا عاما فى مفهوم الموظف العام بالرغم من أن تعيينه ونقله واعارته يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء . علة ذلك؟
٢٠٣	٣٢	«الطعن رقم ٨٠٧٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٤» ٤ - الغرض من إجراء المصادرة؟ المصادرة عقوبة تكميلية فى الجنايات والجنح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك . المقصود بالآلات التى استعملت فى الجريمة؟
٣١٥	٥٤	«الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨» ٥ - النص فى المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع . هى دعوة للشارع كى يتخذها مصدراً رئيسياً فيما يستنه من قوانين . احكام الشريعة الاسلامية . متى تكون واجبة التطبيق؟
٤٠٩	٧٠	«الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١٩» ٦ - المحاكم العادية . صاحبة لولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ . إستثنائية . إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل فى هذه الجرائم .
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٧ - ماتجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين نوع من التفتيش الادارى الذى يختلف عن التفتيش المنصوص عليه فى الدستور وقانون الاجراءات الجنائية . - النص فى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على قصر إجراء هذا التفتيش على موظفى الجمارك . مفاده؟
٥٢٤	٨٨	«الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣»

الصفحة	القاعدة	
		٨ - الاصل فى القانون ان الحكم او القرار او الامر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون السارى وقت صدوره مثال .
٥٨١	١٠٢	«الطعن رقم ٧٢٧٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣»
		٩ - الغيبوبة المانعه من المسئولية . ماهيتها؟
		تناول المواد المخدرة او المسكره اختياراً أو عن علم بحقيقة أمرها .
		لايؤثر فى توافر القصد الجنائى العام .
٦٠١	١٠٦	«الطعن رقم ٩٥٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢»
		١٠ - مفهوم الطريق العام وفق نص المادة ٣١٥ عقوبات يسرى على ما فى داخل المدن أو القرى أو خارجها . سواء بسواء .
		متى يعتبر حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٣١٥ عقوبات؟
٧٢٤	١٢٧	«الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩»
		١١ - تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لاغراض تحسينها
		زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه . غير مؤتم . أساس ذلك؟
		استناد الحكم فى قضائه بالادانة إلى أن تسوية الأرض لاصلاحها تقتضى تصريحاً من اجهة المختصة . خطأ فى القانون .
٩٢٨	١٦٨	«الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣»
		١٢ - ادخال البضاعة فى اقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون . تهريب . انقسامه من جهة محله الى نوعين . بيان ذلك؟
		التهريب الفعلى والتهريب الحكمى . متى يتحقق كل منهما؟
		البضائع التى لا يسمح باستيرادها أو تصديرها كلية أو التى تخضع فى ذلك للقيود من أى جهة كانت . بضائع ممنوعة .
		إخفاء المواد المخدرة عن أعين رجال الجمارك . تهريب .
١٥٧	١٧٣	«الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠»
		١٣ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات؟
		مدلول عبارة الامين على الودائع . عدم إنصرافه الا لمن كان من طبيعة

الصفحة	القاعدة	
		عمله حفظ المال العام . وسلم اليه على هذا الأساس . لا من سلم المال اليه بصفة وقتية .
		معاقبة الطاعن بالعقوبة المغلظة المقررة بالمادة ١١٢ عقوبات باعتباره من الامناء على الودائع . خلافاً لما اثبتته الحكم . خطأ في القانون .
١٠٢٣	١٨٧	«الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠» ١٤ - الركن المادى لجريمة استعمال النفوذ الحقيقية او المزعوم للحصول او محاولة الحصول على حكم او قرار . ماهيته ؟ المقصود بلفظ النفوذ ؟ مثال فى جريمة نصب .
١٠٣٥	١٨٩	«الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢١» ١٥ - عدم ايجاب قانون الاحداث تشكيلاً معيناً فى المحكمة الابتدائية التى تنظر استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الأحداث ولا حضور أى من الاخصائيين إجراءات المحاكمة .
١٠٩٩	٢٠٢	«الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١١» ١٦ - متى يعتبر العقار او المنقول من الآثار التى تجب حمايتها ؟ - العقوبة المقررة لجريمة الاعتداء على أرض أثرية ؟ المادة ٤/٣٠ من القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٥ .
١١١٤	٢٠٦	«الطعن رقم ٥٥١٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨» ١٧ - مناط العقاب على تغيير الحقيقة . أن يقع فى محرر . وأن يكون فى بيان ما أعد المحرر لاثباته . ماهية المحرر ؟ ما لا يعد محرراً بحسب طبيعته . بقاؤه كذلك ولو تضمنت بعض اجزائه نقابات او علامات او أرقاماً . مثال لتسبب سائق للقضاء بالبراءة من تهمة تزوير فى محرر استناداً الى ان قاعدة السيارة وفارغة محركها ليست محررين .
١١٢٢	٢٠٨	«الطعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨»

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ - صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل .</p> <p>جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات . دون التقيد بنصاب معين . أساس ذلك ؟</p>
١١٣٨	٢١١	<p>الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩</p> <p>١٩ - القاضي في حكم قانون السلطة القضائية . تعريفه ؟</p> <p>- حصانة القضاة مقررة للمنصب . لا لشخص شاغله . زوالها بانحسار الصفة عن رجل القضاء .</p> <p>إحالة الدعوى الجنائية قبل قاضي من النيابة العامة الى المحكمة . بعد قبول استقالته . دون إذن من مجلس القضاء الأعلى . صحيح .</p>
١١٥٧	٢١٤	<p>الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣</p> <p>راجع أيضاً اجراءات «اجراءات المحاكمة»</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١١٥٧)</p> <p>واحداث</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٧٥٨)</p> <p>واختصاص «اختصاص غرفة المشورة»</p> <p>(القاعدة رقم ٢ هيئة عامة بالصحيفة رقم ١٢)</p> <p>واختصاص «الاختصاص الولائي»</p> <p>(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٥٠٨)</p> <p>واشتباه</p> <p>(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤٠٩)</p> <p>وامتناع عن تنفيذ حكم</p> <p>(القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٣٤)</p>

الصفحة	القاعدة
	وتفتيش «التفتيش بقصد التوقي» (القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٦٤٣)
	وتهريب جمركي (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٤٢)
	وحكم «تسبيب . تسبيب غير معيب» (القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١١٥٧)
	ودعوى جنائية «القيود التي ترد على تحريكها» (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠)
	ودعوى مدنية «الاختصاص بنظرها» (القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٢٩)
	ورشوة (القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ١٠٣٥)
	وسلاح (القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٠٣)
	وعقوبة «العقوبة التكميلية» (القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٧٧)
	وعقوبة «تطبيقها» (القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٣٨)
	ومحكمة استئنافية «الاجراءات امامها» (القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٠٦٦)
	ومحكمة أمن الدولة (القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٤٥٠)
	ومرور (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٨٢)

الصفحة	القاعدة	
		ومسئولية مدنية (القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١١٧٥) ومواد مخدرة (القاعدتان رقمي ١٦ ، ١٧ بالصحيفتين رقمي ١١٧ : ١٣٨) وتقابلات (القاعدة رقم ٣ نقابات بالصحيفة رقم ٣٤) ونقض «اسباب الطعن ، التوقيع عليها» (القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٨٨٧) ونقض «ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام» (القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ١٠٦١) ونياية عامة (القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٩٥٤) سريان القانون : ١ - معيار تنازع القوانين من حيث الزمان ؟ - النص القانوني الجديد . عدم انعطاف اثره على الماضي ما لم ينص في غير المواد الجنائية على سريانه بأثر رجعي . - قرار لجان قيد المحامين ينشئ المراكز من يوم صدوره فحسب . ورود طلب الطاعن غفلا من التاريخ وخلو الاوراق مما يفيد تقديم الطلب قبل العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . اثره : رفض طلبه . «الطعن رقم ٥٤/٨١١٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١» ١٨ نقابات ٢ ٢٦ نقابات «الطعن رقم ٨١١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٦» ٢ - لرئيس الجمهورية . متى أعلنت حالة الطوارئ . اتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . دون التقيد باحكام قانون الاجراءات الجنائية .

الصفحة	القاعدة	
		<p>- اتخاذ هذه التدابير . من جهة الادارة المختصة بمقتضى أوامر شفوية . جائز بشرط تعزيزها كتابة خلال ثمانية أيام . وجوب أن يكون التعزيز مطروحا امام محكمة الموضوع متى تعلقت التدابير بحرية الأفراد .</p> <p>- لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفئات على حريات الناس .</p>
٤٨٨	٨١	<p>«الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ :</p> <p>٣ - إحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة الجزئية المختصة وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ إختصاصها بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعيه للدعوى الجنائية قبل سريان القانون المذكور أساس ذلك ؟ لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص .</p>
٧٢٩	١٢٨	<p>«الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ :</p> <p>٤ - لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون . عدم نفاذ القانون . قبل نشره .</p>
٧٨٢	١٣٨	<p>«الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ :</p> <p>راجع أيضا : تجريف (القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٨٤٦) ودستور (القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٠٠٩)</p> <p>الالغاء الضمنى للقانون :</p> <p>١ - الدستور هو القانون الوضعى الأسمى صاحب الصدارة . على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه . مؤدى ذلك ؟</p> <p>إيراد الدستور نصا صالحا بذاته للإعمال بغير حاجة الى سن تشريع ادنى . وجوب اعمال النص من يوم العمل به واعتبار الحكم المخالف له منسوخا ضمنا بقوة الدستور .</p>
١٠٢٧	١٨٨	<p>«الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ :</p>

الصفحة	القاعدة	
١٠٢٧	١٨٨	٢ - تخويل المادة ٤٧ اجراءات مأمور الضبط القضائي حق تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس . دون استصدار امر قضائي مسبب . بالمخالفة لحكم المادة ٤٤ من الدستور . أثره ؟ «الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠»
		العلم بالقانون :
٤٦٠	٧٨	- العلم بالقانون الجنائي . والقوانين العقابية المكمل له . مفترض في حق الكافة . أثر ذلك . عدم قبول الدفع بالجهل . أو الغلط فيه . «الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		القانون الأصلح :
٤٦٠	٧٨	١ - القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ . بما تضمنه من عقوبات . يعتبر اصلح للمتهم من القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ . تطبيق الحكم المطعون فيه للقانون الأول صحيح . «الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		٢ - إنشاء أو تعديل أو ترميم المباني لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة دون موافقة اللجنة المختصة أصبح غير مؤتم بصدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .
٥١٧	٨٦	سريان هذا الحكم عند تعدد الأعمال في المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة . «الطعن ٢٢٣٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢»
٥٤٤	٩٢	٢ - صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائيا في جريمة بناء بدون ترخيص . إعتباره أصلح للمتهم من القانون القديم . اساس ذلك ؟ «الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣»
		٤ - صدور القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ . بعد ارتكاب الفعل وقبل حقيقته الأصلح للمتهم من القانون القديم . استئصال مكبر صوت في مكان عام دون صدور حكم بات في جريمة استئصال مكبر صوت في مكان عام دون

الصفحة	القاعدة	
		ترخيص . يعد أصلح للمتهم من القانون القديم لما اشتملت عليه أحكامه من الغاء عقوبة الحبس وقصر عقوبة الغلق على حالة العود .
٦٠٧	١٠٧	«الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٥»
		٥ - حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .
٦٠٧	١٠٧	«الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٥»
		٦ - صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم نهائي في جريمة بناء على ارض زراعية بدون ترخيص . يعتبر اصلح للمتهم من القانون القديم . لاشتماله على استثناءات من الحظر يفتق في نطاقها التأثيم .
٩٢٣	١٦٧	«الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣»
		٧ - جريمة تجريف ارض زراعية . العقوبة المقررة لمقارقتها بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . وبالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ؟
		- افادة الطاعن مما اجازته القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . اساس ذلك ؟
		- قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة الغرامة المشددة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . رغم وقوع الفعل قبل سريانه . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .
١١٥١	٢١٣	«الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩»
		قبض
		١ - لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

الصفحة	القاعدة	
٥٢٤	٨٨	<p>- الحرية الشخصية . حق كفله الدستور . مؤدى ذلك ؟</p> <p>الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ ،</p> <p>٢ - من جاز له القبض على المتهم وايداعه سجن القسم . جاز له تفتيشه المادة ٤٦ اجراءات .</p> <p>تفتيش الشخص قبل ايداعه السجن . لازم . بوصف انه من وسائل التوقي والتحوط .</p> <p>احوال التلبس بالجنح التى تجيز لمأمور الضبط القبض . المادة ٣٤ اجراءات .</p> <p>وقوع القبض على الشخص صحيحاً . صحة تفتيشه . ايا كان سبب القبض أو الغرض منه . أساس ذلك ؟ مثال لاحدى حالات التفتيش الوقائى وصحة اجراء ضبط المخدر الناشئ عنه .</p>
٦٤٣	١١٣	<p>الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩ ،</p> <p>٣ - التلبس صفة تلازم الجريمة . لاشخص مرتكبها . توافره يبيح لمأمورو الضبط القضائى القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه .</p> <p>تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة . تحت رقابة سلطة التحقيق . واشراف محكمة الموضوع .</p>
٩٩٣	١٨١	<p>الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧ ،</p> <p>راجع أيضاً : استيقاف</p> <p>(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٩٩٣)</p> <p>وتلبس</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٨٩١)</p> <p>ومأمورو الضبط القضائى «اختصاصهم»</p> <p>(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٠٦)</p>

الصفحة	القاعدة	قتل خطأ
		١ - سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه .
١١٤	١٥	مجرد قيام الطاعن بتعبئة مواعد البوتاجاز الصغيرة من إسطوانه كبيرة وحدث انفجار حال ذلك . عدم كفايته دليلا على قيام الخطأ وتوافر علاقة السببية . اغفال المحكمة استظهار مقومات ذلك قصور . «الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٣»
		٢ - الحادث القهرى . شرطه : الا يكون للجانى يد فى حصول الضرر او فى قدرته منعه .
		- تحقيق الحادث القهرى . اثره انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر .
٣٩١	٦٦	«الطعن رقم ٨٧٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣»
		٣ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا فى جريمة الفعل والاصابة الخطأ وتوافر السببية . موضوعى .
		تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعى .
٥٠٨	٨٥	«الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١»
		٤ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعى .
		تعدد المشاركين بأخطائهم فى وقوع النتيجة الضاره لا يرتب اعفاء ايهم من المسئولية عنها .
٥٥٨	٩٦	«الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١»
		٥ - اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والانظمة خطأ فى جريمة القتل الخطأ مشروط ان تكون المخالفة هى ذاتها سبب الحادث .
٦٢٢	١١٠	«الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨»
٨١٠	١٤٣	«والطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»
		٦ - صحة الحكم قانونا فى جريمة القتل الخطأ تستوجب بيان وقائع

الصفحة	القاعدة	
٦٢٢	١١٠	<p>الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين وقوع الحادث .</p> <p>«الطعن رقم ٥٥٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨»</p> <p>٧ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها مادامت تتفق والسير العادي للامور .</p> <p>- خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا لإحداث النتيجة .</p> <p>مثال لتسبب معيب في حكم بالادانة في جريمة قتل خطأ .</p> <p>«الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨»</p> <p>«الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»</p> <p>٨ - مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ومصادمة المجنى عليه دون بيان الحكم مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وموقف المجنى عليه وسلوكه وأثر ذلك في قيام ركني الخطأ ورابطة السببية . قصور .</p> <p>«الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»</p> <p>راجع أيضاً : نقض «الصفة في الطعن»</p> <p>(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١١٠)</p>
٨١٠	١٤٣	
قتل عمد		
٩٠	١٠	<p>١ - قصد القتل امر خفي أدراكه بالامارات والمظاهر التي تنبئ عنه .</p> <p>استخلاص توافره . موضوعي .</p> <p>«الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦»</p> <p>«والطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٤»</p> <p>«والطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢»</p> <p>«والطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»</p>
٧٤٥	١٣١	
٧٧٢	١٣٧	
٧٨٩	١٣٩	

الصفحة	القاعدة	
١٠١٦	١٨٦	«الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠، ٢ - الحكم بالإدانة في جريمة قتل عمد - اغفال التدليل على نية القتل واخذ المسكر مشجعاً له على تنفيذ نيته . قصور يعيب الحكم . ولو كانت العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق عقوبة الضرب المقضى إلى الموت مع سبق الإصرار مادام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل العمد .
٦٠١	١٠٦	«الطعن رقم ٩٥٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢، ٣ - يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٢٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . تقدير ذلك . موضوعي .
٧٧٢	١٣٧	«الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢، ٤ - توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك بإعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .
٧٨٩	١٣٩	«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣، ٥ - لامصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في إستظهار نية القتل مادامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
٧٨٩	١٣٩	«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣، ٦ - قصد القتل أمر خفي . إستخلاصه موضوعي . البحث في توافر سبق الإصرار . موضوعي . مادام سائغاً . قيام سبق الإصرار ولو علق المتهم تنفيذ الجريمة على شرط أو ظرف . مثال لتسبيب سائغ لاستظهار نية القتل ويتحقق به سبق الإصرار في جريمة قتل عمد .
٨٢٤	١٤٦	«الطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩،

الصفحة	القاعدة	
		٧ - رقابة محكمة النقض لأحكام الاعدام . شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية . وجوب نقضها الحكم للخطأ فى القانون . أساس ذلك . المواد ٢/٣٥ ، ٢/٣٩ - ٢ ، ٣ ، ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٤٠	١٤٩	«الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠»
		٨ - استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين اصابات القتل . وبين وفاته نقلا من تقرير الصفة التشريحية . لا قصور .
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»
		٩ - تميز جرائم القتل للعمد والشروع فيه بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح . استعمال الطاعن سلاحا من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه فى مقتل . لا يفيد سوى تعمد ارتكاب الفعل المادى . مثال لعدم توافر نية القتل وظرفى سبق الاصرار فى تهمة قتل عمد مقترن بتهمة الشروع فيه .
١٠٧٢	١٩٨	«الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥»
		١٠ - عدم اشتراط ان يكون الاصرار على القتل منصرفا إلى شخص معين بالذات أو ان يستمر فترة طالت أم قصرت . متى أقدم الفاعل عليه فى روية وهنوء .
١١٤٥	٢١٢	«الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩»
		راجع أيضا : اتفاق (القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٧٧٢) واثبات «خبرة» (القواعد أرقام ١٤٩ ، ١٧٠ ، ١٨٦ بالصفحات أرقام ٨٤٠ ، ٩٣٥ ، ١٠١٦) واثبات شهود (القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١٠١٦)

الصفحة	القاعدة
	<p>وأسباب الإباحة «الدفاع الشرعي» (القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٩٠) وحكم «بياناته» (القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١٠١٦) ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . مايو فرده» (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٨٤٠) ورابطة السببية (القاعدتان رقما ٥٩ ، ١٨٦ بالصحيفتين رقمي ٣٤٣ ، ١٠١٦) وعلاقة السببية (القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٩٠) ومسئولية جنائية (القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٦٠١)</p> <hr/> <p>قذف</p> <p>راجع سب وقذف</p> <hr/> <p>قرار إداري</p> <p>- الشروط والأحكام المقررة للسماح للمواطنين باستيراد السلع . دون ترخيص . عند عودتهم نهائيا من الخارج ؟ الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ .</p> <p>٧٨ ٤٦٠ «الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،</p> <p>- لرئيس الجمهورية . متى أعلنت حالة الطوارئ . اتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>إتخاذ هذه التدابير . من جهة الادارة المختصة . بمقتضى أوامر شفوية . جائز بشرط تعزيزها كتابة خلال ثمانية أيام . وجوب أن يكون التعزيز مطروحا أمام محكمة الموضوع متى تعلقت التدابير بحرية الأفراد .</p> <p>- لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس .</p>
٤٨٨	٨١	<p>«الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»</p> <hr/> <p>قرارات وزارية</p> <p>حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل فى السلخانات العامة والاماكن المخصصة للذبح أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل اسبوع للمحافظ المختص التصريح بالذبح يوم الأربعاء بغرض تجهيز اللحوم المادة الأولى من قرار التموين رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>قضاء الحكم ببراءة المطعون ضده من تهمة الذبح فى غير الأيام المصرح بها استناداً إلى حدوث الواقعة يوم الأربعاء دون التحقق من وجود قرار من محافظ الأقليم بإباحة الذبح فى هذا اليوم . قصور .</p>
٦٧٧	١٢٠	<p>«الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»</p> <p>راجع أيضاً : مصادرة</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٧٧)</p> <hr/> <p>قرائن</p> <p>راجع أثبات «خبرة» «قرائن»</p> <p>(القاعدتان رقما ١٦ ، ١١٦ بالصحيفتين رقمى ١١٧ ، ٦٥٤)</p> <hr/>

الصفحة	القاعدة	قصد جنائي
		١ - جريمة التهريب الجمركي . عمدية يتطلب القصد الجنائي فيها اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الواقعة الإجرامية مع علمه بعناصرها .
		- عدم صحة القول بالمسئولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائفاً من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتاً فعلياً .
		- عدم مساءلة الشخص شريكاً كان أو فاعلاً إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانوناً . افتراض المسئولية استثناء . قصره في الحدود التي نص عليها القانون فحسب .
٦٦	٧	«الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤»
		٢ - قصد القتل امر خفي أدراكه بالامارات والمظاهر التي تنبئ عنه . استخلاص توافره . موضوعي .
٩٠	١٠	«الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦»
٧٤٥	١٣١	«والطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٤»
٧٧٢	١٣٧	«والطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢»
٧٨٩	١٣٩	«والطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
٨٢٤	١٤٦	«والطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩»
١٠١٦	١٨٦	«والطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠»
		٣ - الجلب في حكم القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠ . معناه ؟
		- متى يلزم التحدث عن القصد من جلب المخدر إستقلالاً ؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
٩٥٧	١٧٣	«والطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠»
		٤ - تحدث المحكمة استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدر . غير لازم . طالما كان ما أورده في حكمها من وقائع وظروف يكفي للدلالة على توافره .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
٤٢٤	٧٢	«والطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»

الصفحة	القاعدة	
١٥٤	٢٠	٥ - إنتفاء القصد الجنائي في جريمة السرقة إذا تبين ان ملكية الشيء المسروق محل نزاع جدى . حد ذلك ؟ الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ .
١٦٣	٢٢	٦ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه : توافر العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتواء الكيد والأضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك . موضوعى . مثال لتسبيب سائق فى نفى توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى . لايجوز إثارته امام النقض . الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ .
٢٦٠	٤٣	٧ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل لا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن . غير لازم . الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤ .
٣١٥	٥٤	٨ - تقدير قيام القصد الجنائي من عدمه من ظروف الدعوى . موضوعى . الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨ .
٣١٥	٥٤	٩ - لايشترط للعقاب على التحريض والتسهيل والمعاونة والمساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة . توافر ركن الاعتياد . أساس ذلك ؟ الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨ .
		١٠ - حق المؤلف فى إستغلال مصنّفه . يتضمن نقل المصنّف إلى الجمهور بطريق غير مباشر . - بيع المصنّف المقلد يعتبر مكوناً لجريمة التقليد . دون اشتراط مشاركة البائع فى التقليد .

الصفحة	القاعدة	
		- ماهية القصد الجنائي في جريمة تقليد المصنف؟
٣٢٩	٥٦	«الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٤»
		١١ - جريمة البيع باكثر من السعر المقرر . المناط في قيامها ؟ اعتذار المتهم بالعمل في مهنة أخرى . غير الاتجار في السلعة موضوع الجريمة . لا يقبل .
		حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . حده ؟
٣٣٨	٥٨	«الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧»
		١٢ - زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائفا .
٤٠٩	٧٠	«الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٧»
٧٤٢	١٣٠	«الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢»
		١٣ - نقل المخدر . فعل مادي لا ينطوي في ذاته على قصد خاص .
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»
		١٤ - تحدث الحكم . استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
٤٣٦	٧٤	«الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
		١٥ - اثبات الحكم ان الطاعن سرق بالاضافة إلى السيارة . مبلغ نقدي وساعة للمجنى عليه . عدم جدوى ما يثيره ان الاستيلاء على السيارة . لم يكن بنية التملك .
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		١٦ - الغيبوبة المانعة من المسؤولية . ماهيتها ؟ تناول المواد المخدرة أو المسكرة اختياراً أو عن علم بحقيقة أمرها . لا يؤثر في توافر القصد الجنائي العام .
٦٠١	١٠٦	«الطعن رقم ٩٥٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢»
		١٧ - مناط المسؤولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة .

الصفحة	القاعدة	
		ثبوت إتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة وبأية صورة عن علم وإرادته .
٦٢٦	١١١	«الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨ ،
		١٨ - اثبات الحكم المطعون فيه . استعمال الطاعن المحرر المزور مع علمه بتزويره إثارتة انتفاء القصد الجنائي لديه . غير مقبول . مثال .
٦٨٢	١٢١	«الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ،
		١٩ - مناط المسؤولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت إتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والإختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية تحدث الحكم عنه إستقلاً . غير لازم . متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ،
		٢٠ - تقدير علم المتهم بأن ما يحرزه مخدراً . موضوعي . مادام سائغاً . مثال لتسبب سائغ للرد على الدفع بإنتفاء علم الطاعن أن ما يحمله مخدراً .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ،
٧١٦	١٢٦	«الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧ ،
		٢١ - جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يلزم لقيامها قصداً جنائياً خاصاً . كفاية توافر القصد الجنائي العام .
٧٣٦	١٢٩	«الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ ،
		٢٢ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات . تعريفه ؟ قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . عدم تأثرها بسبب تحريره أو الغرض منه . تحقق القصد الجنائي بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ السحب .
٧٥٢	١٣٢	«الطعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥ ،

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ - حيازة أو إحراز السلاح بغير ترخيص . بصفة مجردة . معاقب عليها بعقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في حين أن إحرازه بغير ترخيص بقصد الاتجار أو الصنع أو الإصلاح معاقب عليه بعقوبة الجنحة . المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون المذكور .
٧٦٩	١٢٦	- لا إثم على إحراز السلاح في نطاق الاتجار المرخص بمزاولته . «الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١١»
		٢٤ - وضع بيان غير حقيقى على السلعة . مع العلم بذلك . تتوافر به جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة . ولو كانت السلعة غير مغشوشة . تحقق جريمة الغش بخلط الشيء أو إضافة مادة غريبة إليه أو من نفس طبيعته إذا كانت أقل جودة .
٧٨٢	١٣٨	«الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣» ٢٥ - توافر أركان جريمة التجريف بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام بانصراف قصد الجانى إلى تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة .
		- تقدير قيام القصد الجنائى أو عدم قيامه . موضوعى مثال . لتسبب سائغ فى استظهار تحققه .
٨٥٤	١٥٢	«الطعن رقم ٣٣٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣» ٢٦ - تقدير توافر قصد الاتجار فى المواد المخدرة . موضوعى مادام سائغا .
٨٩١	١٦٠	«الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠» ٢٧ - القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر أو حيازته . توافره بقيام العلم لدى الجانى بأن ما يحرزه أو بحوزته مخدراً . استظهار ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها . موضوعى .
٩٥٧	١٧٣	«الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠»

الصفحة	القاعدة	
		٢٨ - الاشتراك في الجريمة يتم غالباً دون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه. كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الحال متى كانت منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة بما لا يجافي العقل والمنطق.
		مجرد تقديم بلاغ إلى مجلس المدينة متضمناً. على خلاف الحقيقة وجود بناء على أرض زراعية آيل للسقوط بغية إجراء معاينة واثبات حالته. لا يدل على توافر قصد الاشتراك في جريمة التزوير.
٩٨٦	١٧٩	«الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٦»
		٢٩ - جريمة عرض الوساطة في رشوة موظفين عموميين. مايلزم لقيامها؟
		- إنصراف قصد المتهم إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه دون أن ينصرف قصده إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه. ينتفى معه الركن المعنوي لجريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عقوبات.
١٠٣٥	١٨٩	«الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢١»
		٣٠ - القصد الجنائي في جريمة السرقة. قوامه: علم الجاني وقت ارتكاب الفعل أنه يختلس منقولاً مملوكاً للغير من غير رضائه بنية تملكه. استخلاص نية السرقة واثبات الارتباط بينها وبين الإكراه. موضوعي. طالما كان سائفاً.
١٠٥٥	١٩٤	«الطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨»
		٣١ - تميز جرائم القتل العمد والشروع فيه بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح. استعمال الطاعن سلاحاً من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل. لا يفيد سوى تعدد ارتكاب الفعل المادي.
		مثال لعدم توافر نية القتل وظرفي سبق الإصرار في تهمة قتل عمد مقترن بتهمة الشروع فيه.
١٠٧٢	١٩٨	«الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥»

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع أيضاً : ائتلاف</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١١٢٢)</p> <p>وجريمة « أركانها »</p> <p>(القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٣٧)</p> <p>ودخول عقار بقصد منع حيازته</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٥٤)</p> <p>وشهادة زور</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٥٤)</p> <p>وشيك بدون رصيد</p> <p>(القاعدتان رقما ١٣٢ ، ٢٠٩ بالصحيفتين رقمي ٧٥٢ ، ١١٢٨)</p> <p>وعقوبة « العقوبة المبررة »</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٩ بالصحيفة رقم ٧٨٩)</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »</p> <p>(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٢٤)</p> <p>ومواد مخدرة</p> <p>(القواعد أرقام ٥ ، ٤٧ ، ١٧٥ بالصفحات أرقام ٥٨ ، ٢٧٨ ، ٩٧٤)</p>
	<p style="text-align: center;">قضاء</p> <p>١ - قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية . إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .</p> <p>٢ - وجوب امتناع القاضي عن الاشتراك في نظر الدعوى والفصل فيها إذا قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية . ولو لم يرده أحد الخصوم . أساس ذلك ؟</p>
٦٨٨	١٢٢

الصفحة	القاعدة	
		٤ - صلاحية القاضي من قواعد النظام العام يترتب على مخالفتها بطلان تشكيل المحكمة وما باشرته من إجراءات .
		- حضور محام شقيق لأحد أعضاء الدائرة التي فصلت في الدعوى . تحقيقات النيابة العامة وأمام قاضي المعارضات وجلسة سماع الأقوال أمام محكمة الجنايات . وتقديمه دفاعا فيها عن المتهم . أثره : عدم صلاحية الدائرة .
٦٦٨	١١٩	«الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٣ - مثال لتسبيب سائق للرد على دفع ببطلان أمر الاحالة وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني لعدم صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى في جناية رشوة .
١١٥٧	٢١٤	«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٣»
		٤ - القاضي في حكم قانون السلطة القضائية . تعريفه ؟ - حصانة القضاة مقررة للمنصب . لا لشخص شاغله . زوالها بانحسار الصفة عن رجل القضاء . إحالة الدعوى الجنائية قبل قاضي من النيابة العامة إلى المحكمة بعد قبول استقالته . دون إذن من مجلس القضاء الأعلى . صحيح .
١١٥٧	٢١٤	«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣»
قضاء عسكري		
		- اختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم إلا ما نص على انفراد غيرها به . المحاكم العسكرية . محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي . مناط اختصاصها ؟ اختصاص المحاكم العادية مع المحاكم العسكرية بمحاكمة الخاضعين لقانون هيئة الشرطة .
٥٠٨	٨٥	«الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١» القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية . نطاق تطبيقه ؟

الصفحة	القاعدة	
		إشتراك مدنى مع جندى بالقوات المسلحة فى جريمة لم تقع بسبب تأدية الأخير وظيفته - إختصاص القضاء العادى بمحاكمتها . أساس ذلك؟ مثال .
٥٦٧	٩٨	«الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٤»
		قوة الامر المقضى
		١ - الامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تمنع من العوده الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ . إذ له ما للأحكام من قوة الأمر المقضى . ولو لم يعلن للخصوم .
١٥٩	٢١	«الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧»
١١٨٨	٢٢١	«الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠»
		٢ - صدور حكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضى المدنى . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة . أساس ذلك؟
		قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة - المادة ٥٦ ٤ إجراءات .
٧٢٩	١٢٨	«الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠»
		راجع أيضا - اثبات «قرائن»
		(القاعدة رقم ١١٦ بالسـ.حيفة رقم ٦٥٤)
		ونقض «مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الاحكام»
		(القاعدة رقم ١٥٣ بالصـحيفة رقم ٨٥٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ك)
		كفالة
١٥٤	٢٠	الأصل تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين . مالم تجمعهم مصلحة واحدة . «الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧»
		(م)
		مأمورو الضبط القضائي - مباني - محاماة - محضر الجلسة - محكمة ابتدائية - محكمة الاحداث - محكمة استئنافية - محكمة الاعادة - محكمة امن الدولة - محكمة اول درجة - محكمة ثاني درجة - محكمة الجنايات - محكمة عسكرية - محكمة الموضوع - محكمة النقض - مراقبة المحادثات التليفونية - مرور - مسئولية جنائية - مسئولية مدنية - مصادرة - معارضة - مواد مخدرة - موانع العقاب - موظفون عموميون
		مأمورو الضبط القضائي
		١ - ايجاب . حلف الخبير يميناً امام سلطة التحقيق . - لعضو النيابة . كرئيس للضبطية القضائية . الاستعانة بأهل الخبرة . بغير حلف يمين . - متى يحق لمحكمة الموضوع الاستناد إلى تقرير خبير لم يحلف اليمين؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
٤٠٩	٧٠	«الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٧»
		٢ - سلطة مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه . جواز اصدار أمر

الصفحة	القاعدة	
٢٠٩	٣٣	<p>بضبطه وإحضاره عند عدم تواجده . حقهم كذلك في تفتيش المتهم كلما جاز القبض عليه قانوناً . المادتان ٣٤ ، ٣٥ إجراءات .</p> <p>«الطعن رقم ٢٩٩٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥»</p> <p>٣ - كل إجراء يقوم به مأمور الضبط القضائي في الكشف عن الجريمة . صحيح ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض عليها وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة . التخفي وإنتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ومسايرة رجال الضبط للجناه بقصد ضبط جريمة يقارفونها . لا يخافى القانون .</p> <p>القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها موضوعي . مثال ؟</p> <p>«الطعن رقم ٤١٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦»</p> <p>٤ - لرجال خفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل .</p> <p>- استمرار هذه الصفة لصيقه بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>«الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣»</p> <p>٥ - ماتجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين نوع من التفتيش الإداري الذي يختلف عن التفتيش المنصوص عليه في الدستور وقانون الإجراءات الجنائية .</p> <p>- النص في القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على قصر إجراء هذا التفتيش على موظفي الجمارك . مفاده ؟</p> <p>«الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣»</p> <p>٦ - تخلى المطعون ضدهما عما يحملانه عند مشاهدتهما مأمور الضبط القضائي . لا ينبىء بذاته عن توافر حالة التلبس .</p> <p>مثال :</p> <p>«الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣»</p>
٣٠٦	٥٢	
٣٢٣	٥٥	
٥٢٤	٨٨	
٥٢٤	٨٨	

الصفحة	القاعدة	
٦٢٦	١١١	<p>٧ - صدور الإذن بالتفتيش لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو ينيبه قيام أى من هؤلاء بتنفيذه . صحيح . أساس ذلك؟</p> <p>«الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨»</p> <p>٨ - من جاز له القبض على المتهم وايداعه سجن القسم . جاز له تفتيشه . المادة ٤٦ إجراءات .</p> <p>تفتيش الشخص قبل ايداعه السجن . لازم . بوصف أنه من وسائل التوقي والتحوط .</p> <p>أحوال التلبس بالجنح التى تجيز لمأمور الضبط القبض . المادة ٣٤ إجراءات .</p> <p>وقوع القبض على الشخص صحيحاً . صحة تفتيشه . أيا كان سبب القبض أو الغرض منه . أساس ذلك؟ مثال لاحدى حالات التفتيش الوقائى وصحة إجراء ضبط المخدر الناشئ عنه .</p>
٦٤٣	١١٣	<p>«الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩»</p> <p>٩ - حضور ضابط الشرطة للتحقيق لايعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لايعد اكراها طالما لم يستغل باذى . ماذى كان أو معنوى . مجرد الخشية منه لاتعد قرين الاكراه المبطل للإعتراف .</p>
٧٢٤	١٢٧	<p>«الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩»</p> <p>١٠ - المادة ٢٣ إجراءات بعد استبدالها بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧١ . منحها أمناء الشرطة سلطة الضبط فى دوائر إختصاصهم . انبساط ولايتهم على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أقررت له مكاتب خاصة . قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد إختصاص كل إدارة منها لا يسلب أو يقيد هذه الصفة .</p>
٧٣٦	١٢٩	<p>«الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠»</p> <p>١١ - حالة التلبس . توجب على مأمور الضبط القضائي الانتقال إلى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها . كما تبين</p>

الصفحة	القاعدة	
		له القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه. المواد ٣١ ، ٣٤ ، ٤٦ إجراءات.
٧٣٦	١٢٩	«الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠» ١٢ - استصدار النيابة العامة الأمر بتسجيل المحادثات من القاضي الجزئي. بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوية الإجراءات، عمل من أعمال التحقيق. سواء قامت بتنفيذ الإذن أو نذبت مأموري الضبط لذلك. حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أي من مأموري الضبط ببعض ما يختص به. شرط ذلك؟ عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً للأمر الصادر من النيابة لمأموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بإجراء التسجيلات.
٨٣١	١٤٨	«الطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١» ١٣ - المادة ٢٣ إجراءات بعد تعديلها بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٣. منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة. ولايتهم تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أقررت له مكاتب خاصة أو جهات معينة أساس ذلك. أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف مافى حدود جرائم معينة لايعنى سلب تلك الصفة من مأموري الضبط ذوي الاختصاص العام.
٩٠٩	١٦٤	«الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١» ١٤ - التلبس صفة تلازم الجريمة. لاشخص مرتدبها. توافره يبيع لمأموري الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه. - تقدير توافر حالة التلبس. لرجل الضبط بداءه تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع.
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧» ١٥ - تخويل المادة ٤٧ إجراءات مأموري الضبط القضائي حق تفتيش

الصفحة	القاعدة	
		منزل المتهم فى حالة التلبس . دون استصدار أمر قضائى مسبب . بالمخالفة لحكم المادة ٤٤ من الدستور . أثره ؟
١٠٢٧	١٨٨	«الطعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠» ١٦ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له . حقه ان يستعين فى تنفيذ الإذن باعوانه أو بغيرهم من رجال السلطة العامة . بحيث يكونون على رأى منه وتحت بصره .
١١٨٠	٢١٩	«الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦» ١٧ - عدم اشتراط ثبوت أمر الندب الصادر من المندوب الاصيل إلى غيره من مأمورى الضبط القضائى كتابة . التفتيش يكون فى هذه الحالة باسم النيابة العامة الأمرة . وليس باسم المندوب له . التفات الحكم عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لايعيبه .
١١٨٠	٢١٩	«الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦» راجع أيضا : تفتيش «التفتيش بغير إذن» (القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٠٩) وتلبس (القاعدتان رقما ٨٨ ، ١٦٠ بالصحيفتين رقمى ٥٢٤ ، ٨٩١)
		مبانى
		راجع : بناء
		محاماة
		١ - صدور القرار المطعون فيه بعد العمل بقانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع اجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقرره به . اساس ذلك؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد وبجدول المحامين امام النقض . ليس من شأنه ان يعصم تلك القرارات من رقابة القضاء . علة ذلك؟</p> <p>للشارع ان يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية التي يختص القضاء الاداري بالفصل فيها . الى هيئات قضائية اخرى . اساس ذلك؟</p> <p>اسناد الشارع الفصل في الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين في ظل القانون ٦٨ لسنة ١٩٦١ الى القضاء العادي وإقصاؤه عن التزامه بالنهج ذاته في قانون المحاماه القائم . مؤدى ذلك : اختصاص محكمة النقض بالفصل في القرار انطعون فيه .</p>
١٨	١ نقابات	«الطعن رقم ٨١١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١»
٢٦	٢ نقابات	«الطعن رقم ٨١١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٦»
		<p>٢ - معيار تنازع القوانين من حيث الزمان؟</p> <p>— النص القانوني الجديد . عدم انعطاف اثره على الماضي مالم ينص في غير المواد الجنائية على سريانه باثر رجعي .</p> <p>— قرار لجان قيد المحامين ينشئ المراكز من يوم صدوره فحسب . ودور طلب الطاعن غفلا من التاريخ وخلو الاوراق مما يعتبر تقديم الطلب قبل العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .</p> <p>اثره : رفض طلبه .</p>
١٨	١ نقابات	«الطعن رقم ٨١١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١»
		<p>٣ - توقيع أسباب من محام غير مقبول أمام محكمة النقض . أثره : عدم قبول الطعن شكلا ولو كان ذلك نيابة عن محام مقبول أمام هذه المحكمة المادة ٢٤ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>

الصفحة	القاعدة	
١١٠	١٤	<p>- تكليف المحامي المقيد أمام النقض أحد زملائه من غير المقبولين أمامها بأعداد مذكورة أسباب الطعن . وجوب توقيع الأول عليها . والا كان الطعن غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة . اساس ذلك؟</p> <p>«الطعن رقم ٨٢٧٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢١»</p> <p>٤ - الأحكام الصادرة من محكمة النقض . لا سبيل للطعن عليها بأى طريق . لا يغير من ذلك ماجرت عليه . فى حالات استثنائية خاصة من الرجوع فى بعض أحكامها . تحقيقا لحسن سير العدالة .</p> <p>ندب المحامي بقرار المعافاة لرفع الطعن ومباشرة إجراءاته . عدم صلاحيته سنداً لاثبات وكالته عن الطاعن . اثر ذلك؟</p> <p>«الطعن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩»</p> <p>٥ - متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فإن يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته وان تتيح له الفرصة للقيام بمهمته .</p> <p>- مثول الطاعن امام المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محاميه . على المحكمة إما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهم الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه .</p> <p>«الطعن رقم ٥٥٦٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٧»</p> <p>٦ - إنكار كل من المتهمين الاتهام وعدم تبادلها إياه . قيام محام واحد بالدفاع . لا إخلال بحق الدفاع . اساس ذلك؟</p> <p>«الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨»</p> <p>٧ - ما يقرره الوكيل بحضور موكله . بمثابة ما يقرره الموكل . مالم ينفه بنفسه بالجلسة . اساس ذلك؟</p> <p>- الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه . ماهيته؟</p> <p>- تدافع وان تعدد المدافعون وحدة لا تتجزأ . مالم يكن الدفاع مقسماً بينهم .</p> <p>- عدم تمسك الطاعن بأن الدفاع إتقسم على وكيليه . إعراض المحكمة</p>
٥٨٦	١٠٣	
٦١١	١٠٨	
٦٢٦	١١١	

الصفحة	القاعدة	
		عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ونزل عنه المدافع الآخر . لا إخلال بحق الدفاع . مثال :
٦٦٢	١١٨	«الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥» ٨ - وجوب توقيع تقرير الأسباب من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . - محامو الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية . لا يجوز مزاولتهم أعمال المحاماة لغير جهة عملهم . مخالفة ذلك . أثره بطلان العمل . المادة ٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة . - توقيع تقرير الأسباب من محام لأحدى شركات القطاع العام . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
٨٨٧	١٥٩	«الطعن رقم ٣٤٠١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٧» ٩ - ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع . - استعداد المدافع او عدم استعداده . أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
٩١٨	١٦٦	«الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢» ١٠ - وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . حضور محام تحت التمرين كمُدافع عنه . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة . أساس ذلك ؟
١١٦٩	٢١٦	«الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥» راجع أيضا : قانون «سريانه» (القاعدة رقم ٢ نقابات بالصحيفة رقم ٢٦)

الصفحة	القاعدة	محضر الجلسة
٢٥٠	٤١	<p>اغفال التوقيع على محاضر الجلسات . لا أثر له على صحة الحكم .</p> <p>الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣ ،</p> <p>الأصل في الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .</p>
٦٨٨	١٢٢	<p>الطعن رقم ٦١٣ لسنة ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ،</p> <p>راجع أيضا : تزوير</p> <p>(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٥٣٠)</p> <p>ونقض أسباب الطعن . مالا يقبل منها ،</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٣٥)</p> <p>—————</p> <p>محكمة ابتدائية</p> <p>قرار الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى . المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .</p> <p>مخالفة إحدى دوائر المحكمة الابتدائية لقرار الجمعية العامة . لا يترتب عليه مخالفة القانون .</p> <p>مثال :</p>
٤٥٠	٧٦	<p>الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ ،</p> <p>محكمة الأحداث</p> <p>١ - التنازع السلبي على الاختصاص . شرط قيامه ؟</p> <p>- قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم الإدانة وبعدم اختصاص محكمة أول درجة إستنادا الى أن المتهم حدث - على خلاف الثابت</p>

الصفحة	القاعدة	
		بمدوناتها . وقضاء محكمة الاحداث غيابيا بعدم اختصاصها لأن المتهم غير حدث . يوجب قبول طلب النيابة العامة وتعيين المحكمة المختصة . علة ذلك؟
٩٣١	١٦٩	«الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧» عدم ايجاب قانون الاحداث تشكيلاً معيناً في المحكمة الابتدائية التي تنظر إستئناف الأحكام الصادرة من محاكم الأحداث ولا حضور أى من الإخصائيين إجراءات المحاكمة .
١٠٩٩	٢٠٢	«الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١١»
		محكمة استئنافية
		١ - الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . مادة ١٧ ٤ فقرة ٣ . - استئناف المحكوم عليه وحده للحكم . وقضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة المرفوع بها الدعوى في حقيقتها جنائية . خطأ في القانون . علة ذلك؟ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة جنائية . منه للخصومة على خلاف ظاهره - جواز الطعن فيه بالنقض .
١٠٥	١٣	«الطعن رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢١» ٢ - عدم ابداء الطاعن طلب إحضار المجنى عليها بالجلسة لمناظرتها امام محكمة أول درجة وابدأؤه أمام محكمة ثانية درجة . إعتباره متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .
١٤٦	١٩	«الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤» ٣ - عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه . أساس ذلك؟ الإستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف .

الصفحة	القاعدة	
		إستئناف المحكوم عليه وحده الحكم الصادر بحبسه في جريمة سرقة . قضاء المحكمة الإستئنافية . بعدم الإختصاص بإعتبار أن الواقعة تشكل جناية السرقة بإكراه المنصوص عليها بالمادة ٣١٥ عقوبات . خطأ في القانون .
٢٩٣	٤٩	«الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ ، ٤ - إحالة المحكمة الإستئنافية على أسباب الحكم المستأنف الذي إنتهت إلى تأييده لأسبابه كفايتها عدم إلزامها بإعادة إيراد تلك الأسباب .
٣٤٣	٥٩	«الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧ ،
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ، ٥ - إيراد الحكم الإستئنافي أسباباً مكمله لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي إعتنقه مفاده : أخذه بتلك الأسباب فيما لايتعارض مع الأسباب التي أضافها . إستناد الحكم في إثبات خطأ الطاعن إلى تقرير لجنة فنية . مفاده : عدم أخذه بما جاء بأسباب الحكم الإبتدائي في تسانده إلى تقرير آخر .
٥٥٨	٩٦	«الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١ ، ٦ - تغير هيئة المحكمة الاستئنافية بعد تلاوة تقرير التلخيص أمامها . لا يغنى عن تلاوته أمام الهيئة الجديدة . إغفال ذلك . أثره : بطلان الحكم . علة ذلك؟ إمتداد أثر الطعن لغير الطاعن شرطه؟
٦٥١	١١٥	«الطعن رقم ٤٨٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ ، ٧ - استئناف المتهم دون النيابة العامة . أثره : عدم جواز تشديد العقوبة المقضى بها عليه . علة ذلك؟ العبرة في تشديد العقوبة او تخفيفها هي بدرجة العقوبة في ترتيب العقوبات . قضاء اول درجة بتوعين من العقوبة «الحبس والغرامة» . لا يجوز لمحكمة الاستئناف زيادة مقدار الغرامة وان انقصت مدة الحبس . علة ذلك؟ مثال .
٩١٥	١٦٥	«الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢ ،

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - التنازع السلبي على الاختصاص . شرط قيامه؟</p> <p>- قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم الإدانة وبعدم اختصاص محكمة أول درجة إستنادا الى أن المتهم حدث - على خلاف الثابت بمدوناتها . وقضاء محكمة الاحداث غيابيا بعدم اختصاصها لأن المتهم غير حدث . يوجب قبول طلب النيابة العامة وتعيين المحكمة المختصة . علة ذلك؟</p>
٩٣١	١٦٩	<p>«الطعن رقم ٦٤٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٠/٢٧/١٩٨٥»</p> <p>٩ - وجوب إعادة القضايا المنظورة أمام محكمة الجنح المستأنفة التي لم يفصل فيها عند العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . إذا طلب المتهم ذلك . مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب النقض والاعادة لمحكمة أول درجة . اساس ذلك؟</p>
١٠٦٦	١٩٦	<p>«الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٥»</p> <p>راجع أيضا : استئنافية «نظرة والحكم فيه» (القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ٩٠٩) وتقرير التلخيص (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٨٧٢)</p>
		<p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: center;">محكمة الاعادة</p> <p>١ - نقض الحكم واعادة المحاكمة . يعيد الدعوى إلى محكمة الاعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . حد ذلك؟</p> <p>تخلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية باحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ إجراءات . النعى عليه في ذلك غير جائز ولا مصلحة فيه . اساس ذلك؟</p> <p>عدم جواز الإدعاء مدنياً أمام محكمة الاعادة بعد أن قضى الحكم المنقوض باحاليته إلى المحكمة المدنية . علة ذلك؟</p>
٣٨٣	٦٥	<p>«الطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣/١٣/١٩٨٥»</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - محكمة الاعادة. تقيدها بحدود الدعوى كما طرحت عليها أول مرة . إضافة المدعى بالحقوق المدنية أمامها طلب تعويض لم يسبق طرحه على المحكمة قبل نقض الحكم . غير جائز .
٥٣٥	٩٠	الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ ، ٣ - نقض المحكمة . بناء على طعن أى من الخصوم خلاف النيابة العامه . أثره . عدم جواز تشديد العقوبة عما قضى به الحكم المتقوض .
٩٠٠	١٦٢	الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠ ، راجع أيضا : حكم «تسبيبه . تسبيب معيب» (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٧٨٢)
—————		
محكمة أمن الدولة		
		١ - إختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها ينظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لهما . والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . المادة ٣/٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
		لا يقبل الإدعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة . المادة ٢/٥ من القانون ذاته .
٤٥٠	٧٦	الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ ، ٢ - قضاء محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية فى دعوى مباشرة عن إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ . صحته : أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق . إستئناف الشق المدنى فى الميعاد القانونى . قضاء الحكم المطعون فيه

الصفحة	القاعدة	
		بعدم قبول الاستئناف برغم ما جاء بمدوناته من أن الاستئناف مقبول شكلاً . خطأ في تطبيق القانون . صحته : أن تقضى بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها .
٤٥٠	٧٦	«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥» ٣ - المحاكم العادية . صاحبة الولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ . إستثنائية . إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٤ - إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة وفقاً للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . إختصاصها بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية قبل سريان القانون المذكور . أساس ذلك؟ لا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص .
٧٢٩	١٢٨	«الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠» ٥ - لا يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لاحكام القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . - قضاء المحكمة الاستئنافية خطأ في جريمة من جرائم أمن الدولة طوارئ . ليس من شأنه ان ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقاً من طرق الطعن . حظره القانون .
١١٦٧	٢١٥	«الطعن رقم ٥١٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤»
محكمة أول درجة		
		١ - قضاء محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية في دعوى مباشرة عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ . صحته : أن تقضى بعدم قبول

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق .
		إستئناف الشق المدنى فى الميعاد القانونى . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإستئناف برغم ما جاء بمدوناته من أن الإستئناف مقبول شكلا . خطأ فى تطبيق القانون . صحته : أن تقضى بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها .
٤٥٠	٧٦	«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»
		٢ - وجوب إعادة القضايا المنظورة أمام محكمة الجنح المستأنفة التى لم يفصل فيها عند العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ إلى محكمة اول درجة للفصل فيها . إذا طلب المتهم ذلك . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون يوجب النقض والاعادة لمحكمة اول درجة . أساس ذلك؟
١٠٦٦	١٩٦	«الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٤»
محكمة ثانى درجة		
		١ - ايجاب اجماع قضاء محكمة ثان درجة عند تشديد العقوبة او الغاء حكم البراءة . مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة اول درجة فى تقدير الوقائع والادلة والعقوبة ولا ينصرف الى حالة الخطأ فى القانون . علة ذلك؟
٤٣	٢	«الطعن رقم ٧٧١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢»
		٢ - تقرير الإستئناف هو المرجع فى تعريف حدود ما أستؤنف من أجزاء الحكم يعيب حكمها .
		إستئناف النيابة . لايتخصص بسببه . ولكن يتحدد بموضوعه . مجاوزة المحكمة الإستئنافية لما إستؤنف من أجزاء الحكم . يعيب حكمها .
١٩٥	٣٠	«الطعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣١»
		٣ - قعود الطاعن عن التمسك بعدم إعلانه لجلسة المعارضة الابتدائية

الصفحة	القاعدة	
		أمام محكمة ثانى درجة. عدم جواز اثارة ذلك لأول مرة أمام النقض.
٤٣١	٧٣	«الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠» ٤ - وجوب حضور المتهم بنفسه فى الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به. - الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فوراً. - حضور وكيل عن الطاعن أمام محكمة ثانى درجة، اعتبار الحكم غيابياً. إذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى. هى بحقيقة الواقع فى الدعوى. لا بما تذكره المحكمة. - ميعاد المعارضة فى هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المتهم به.
٥٥١	٩٤	«الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٨»
محكمة الجنائيات		
		١ - التزام محكمة الجنائيات بالفصل فى الجنبه. مادامت لم تتبين أنها كذلك إلا بعد تحقيق. مخالفة ذلك والقضاء بعدم الاختصاص. خطأ فى القانون.
٤٧٩	٧٩	«الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٢ - المحاكم العادية. صاحبة الولاية العامة. محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ. إستثنائية. إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام إليها. لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل فى هذه الجرائم.
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٣ - انعقاد الاختصاص بمحاكمة الطاعن. عن جريمة السرقة باكراه بالتهديد باستعمال سلاح. للقضاء الجنائى العادى. أساس ذلك؟
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»

الصفحة	القاعدة	
		٤ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى . القبض عليه ثم الافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التى أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول واستمراره قائماً .
٥٤٨	٩٣	«الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٤» ٥ - جواز الطعن بالنقض فى الحكم بعدم الاختصاص اذا كان منهيّاً للخصومة على خلاف ظاهرة . مثال
		- قضاء محكمة الجنايات بعدم الاختصاص مع ان القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع . أثره قبول الطعن شكلاً ونقض الحكم .
١٠٨٨	٢٠٠	«الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠» ٦ - صياغة النعى فى عبارات واضحة جلية . إعتبارها تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل .
		جواز الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات . دون التقييد بنصاب معين . أساس ذلك ؟
١١٣٨	٢١١	«الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩» ٧ - وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . حضور محام تحت التمرين كمدافع عنه . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة . أساس ذلك ؟
١١٦٩	٢١٦	«الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥»

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا : اجراءات «اجراءات المحاكمة» (القاعدتان رقما ٦٢ ، ١٩١ بالصحيفتين رقمي ٣٦٢ ، ١٠٤٥) واشكال في التنفيذ (القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٨٢٠) ومحاماة (القاعدة رقم ١١٨ ، بالصحيفة رقم ٦٦٢)</p> <p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: center;">محكمة عسكرية</p> <p>- الإشكال في تنفيذ حكم جنائي . ماهيته؟ - وجوب أن يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادراً من إحدى محاكم جهة القضاء العادي وأن يكون مما يقبل الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانوناً حتى ينعقد الإختصاص لتلك المحاكم بنظر الإشكال فيها . - الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية غير قابلة للطعن عليها . صيرورتها نهائية بعد التصديق عليها . مفاد ذلك . إنتفاء الإختصاص الولائي لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بنظر الإشكال في تنفيذ الحكم الصادر فيها . القضاء الغير منه للخصومة في الدعوى والذي لا يبنى عليه منع السير فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال .</p>
٨٢٠	١٤٥	<p>«الطعن رقم ٣٢٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»</p> <p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: center;">محكمة الموضوع</p> <p style="text-align: right;">الاجراءات أمامها :</p> <p>١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حيز الدعوى للحكم بإجابة طلب فتح باب الراقعة .</p>
٢٥٠	٤١	<p>«الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣»</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حضور المدافع عن الطاعن بجلسة المحاكمة وتنازله عن سماع الشهود مكتفياً بتلاوة أقوالهم في تحقيقات. النعى ببطلان الإجراءات بعد ذلك ليس له محل.
٣٦٦	٦٣	«الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٥،
		٣ - الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٧١ إجراءات تنظيمية. لا يترتب على مخالفتها البطلان.
٤٠٣	٦٩	«الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٥، راجع أيضاً: نقض أسباب الطعن. ما لا يقبل منها، (القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٨٨)
		سلطتها في تقدير الدليل:
		١ - وزن اقوال الشهود. موضوعي.
		تقدير المحكمة لادلة الدعوى. لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.
٣٨	١	«الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١/١/١٩٨٥،
٢١٤	٣٤	«والطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ٦/٢/١٩٨٥،
٣٠٦	٥٢	«والطعن رقم ٤١٨١ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٨٥،
٣٥٢	٦٠	«والطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٥،
٥٣٠	٨٩	«والطعن رقم ٧٤٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣/٤/١٩٨٥،
٧٠٨	١٢٢	«والطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥،
٧٣٦	١٢٩	«والطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٣٠/٥/١٩٨٥،
٨٧٨	١٥٨	«والطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٨٥،
٨٩١	١٦٠	«والطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٥،
٩٤٧	١٧١	«والطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٨٥،
١٠٥٥	١٩٤	«والطعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٨٥،
١٠٧٢	١٩٨	«والطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ٥/١٢/١٩٨٥،
١١٥٧	٢١٤	«والطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٣/١٢/١٩٨٥،
		٢ - عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم.

الصفحة	القاعدة	
٥٢	٤	لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . حده ؟ الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦ ، ٣ - حق محكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في التحقيق الابتدائي وإن خالف قوله آخر له بالجلسة . لها أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . مادام له مأخذه من الأوراق . - الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لايجوز إثارتة أمام محكمة النقض .
٥٨	٥	الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٧ ، ٤ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى . عدم جواز المجادلة فيه امام النقض .
٧٥	٨	الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/١٤ ،
١١٧	١٦	والطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ،
٤٠٣	٦٩	والطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٤ ، ٥ - تقدير أقوال الشهود . موضوعى . - تناقض أقوال الشهود . لايعيب الحكم متى إستخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه .
٧٥	٨	الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/١٤ ،
٢٦٠	٤٣	والطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤ ، ٦ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعية . إطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها . يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٨٢	٩	الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦ ،
٩٠	١٠	والطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦ ، ٧ - قصد القتل امر خفى ادراكه بالامارات والمظاهر التى تنبىء عنه . استخلاص توافره موضوعى .
٩٠	١٠	الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦ .

الصفحة	القاعدة	
٧٧٢	١٣٧	«والطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢»
٧٨٩	١٣٩	«والطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
٨٢٤	١٤٦	«والطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩»
		٨ - إيجاب حلف الخبير يميناً أمام سلطة التحقيق .
		- لعضوية النيابة . كرئيس للضبطية القضائية . الاستعانة بأهل الخبرة . بغير حلف يمين .
		- متى يحق لمحكمة الموضوع الاستناد إلى تقرير خبير لم يحلف اليمين؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
		٩ - كفاية تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة . حد ذلك؟
١٦٣	٢٢	«الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧»
٢٢٣	٣٦	«والطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٢»
٨٧٨	١٥٨	«والطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٧»
١١٣٨	٢١١	«والطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩»
		١٠ - حالة الدفاع الشرعى . تقدير توافرها موضوعى .
		الاعتداء على من لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء على المدافع أو غيره لا توافر به حق الدفاع الشرعى .
٢٤٥	٤٠	«الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٣»
٢٧٣	٤٦	«والطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠»
		١١ - العبرة في المحاكمات الجنائية . هي بإقتناع القاضي . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر .
		- الجدل الموضوعى في تقدير الدليل . وفي سلطة المحكمة في إستنباط معتقدها . لايجوز إثارته أمام النقض .
٢٦٤	٤٤	«الطعن رقم ٣٢٠٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٨»
٤٦٠	٧٨	«والطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
٩٤٧	١٧١	«والطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨»

الصفحة	القاعدة	
٩٥٧	١٧٣	«الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠» ١٢ - حق محكمة الموضوع ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من اى دليل تطمئن اليه متى كان له مأخذه الصحيح من الاوراق . - وزن اقوال الشهود وتقديرها . موضوعى . - مفاد اخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟
٢٧٣	٤٦	«الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠»
٤٠٩	٧٠	«الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٧» ١٣ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعى .
٣٤٣	٥٩	«الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧»
٤٤٤	٧٥	«الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
١١٥١	٢١٣	«الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩» ١٤ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى . حد ذلك ؟
٣٥٦	٦١	«الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١١» ١٥ - أخذ الحكم بالتحريات مسوغا للاذن بالتفتيش . لا يمنعها من عدم الأخذ بها فى خصوص قصد الاتجار .
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠» ١٦ - حق القاضى فى تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها . مالم يقيد القانون بدليل معين . جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصاً . الادلة التى يعتمد عليها . الحكم يكفى أن تكون فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم فيها . علة ذلك ؟
٤٣٦	٧٤	«الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١» ١٧ - تقدير الأدلة إلى كل متهم من إختصاص محكمة الموضوع . حقها فى الاطمئنان اليها قبل متهم دون آخر .
٤٣٦	٧٤	«الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»

الصفحة	القاعدة	
٦٩٩	١٢٣	«الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦».
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧».
١٠٧٢	١٩٨	«الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥».
		١٨ - للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وإطراح مالا تثق فيه دون أن تكون ملزمة ببيان العلة.
٤٤٤	٧٥	«الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١».
		١٩ - تقدير التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨».
		٢٠ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الاثبات . موضوعي . تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ماإدعاه المتهم من ان اعترافه كان وليد اكراه . لا معقب عليها . مادامت تقيمه على أسباب سائغه . سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لايعد اكراها مادام هذا السلطان لم يتصل الى المتهم بالاذى ماديا أو معنويا . مجرد الخشية منه لايعد من قرين الاكراه المبطل للاعتراف .
٥٠٣	٨٤	«الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١».
		٢١ - تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم من إطلاقات محكمة الموضوع . وهي غير ملزمة بالرد على تقرير الخبير الإستشاري الذي لم تأخذ به .
٥١٧	٩٦	«الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١».
		٢٢ - عدم إلزام المحكمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب خبير آخر في الدعوى . مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها إتخاذ هذا الإجراء . مثال لتسبيب سائغ للرد على دفاع الطاعن بأن إنهيار البناء نتج عن هبوط التربة نتيجة إنفجار ماسورة مجارى .
٥٥٨	٩٦	«الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١».

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ - تقدير رضاء الزوج زنا زوجته أو انتفائه أمر موضوعي لا معقب عليه مادام استخلاصه سائغا يؤدي إلى ما انتهى إليه .
٦٣١	١١٢	«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩»
		٢٤ - حق محكمة الموضوع ان تجزم بما لايجزم به الخبير . حد ذلك؟
٦٦٢	١١٨	«الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥»
		٢٥ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه مادامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها .
		إختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم . لا يؤثر في سلامته . أساس ذلك؟
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
١١٨٠	٢١٩	«والطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦»
		٢٦ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .
٧٢٤	١٢٧	«الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩»
٧٩٦	١٤٠	«والطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
		٢٧ - حق المحكمة في التعويل على أقوال شهود الاثبات والاعراض عن قالة شهود النفي دون بيان العلة .
٧٣٦	١٢٩	«الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠»
		٢٨ - عدم التزام المحكمة نعي اعتراف المتهم وظاهره . لها أن تجزئه وان تستنبط منه الحقيقة كما كشف عنها .
٧٩٦	١٤٠	«الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
		٢٩ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . ابداء المحكمة أسباب إطراحها لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك .
		- اختلاف الامراض التي تتوالى على الشخص والتي حملتها الشهادتان المقدمتان من الطاعن في جلسيتين متتاليتين والمؤرختان في

الصفحة	القاعدة	
		زمنين متعاقبين. لا يصلح حجة القول بتضاربها واصطناع دليلهما.
٨٠٦	١٤٢	«الطعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢».
		٣٠ - تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة. موضوعى مادام سائغا.
٨٩١	١٦٠	«الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠».
		٣١ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في كل جزئية من دفاعه. كفاية إيراد الأدلة المنتجة التي صحت لديها.
٩٠٠	١٦٢	«الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠».
		٣٢ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها. موضوعى. عدم إلتزام المحكمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب خبير فى الدعوى. مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها إتخاذ هذا الإجراء.
٩٠٩	١٦٤	«الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١».
		٣٣ - حرية القاضى فى تكوين عقيدته من كافة عناصر الدعوى المطروحة عليه.
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧».
		٣٤ - عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها.
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧».
٩٦٨	١٧٤	«والطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١».
		٣٥ - حق المحكمة فى الأخذ برواية منقولة عن آخر. متى اطمأنت إليها.
٩٦٨	١٧٤	«الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١».
		٣٦ - الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها. ويسوغه اشتباه تبرره الظروف مما

الصفحة	القاعدة	
		يستقل بتقديره قاضى الموضوع بغير معقب. مادام لاستنتاجه ما يسوغه.
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧» ٣٧ - إطراح أقوال شهود النفى بأسباب سائغة. حق لمحكمة الموضوع. إثارة الطاعن من خطأ الحكم فى تحصيل أقوالهم - بفرض صحته - لايعييه - أساس ذلك؟
١٠٠٩	١٨٥	«الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤» ٣٨ - عدم تقييد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة وحقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه. مادام له مأخذه الصحيح من الأوراد
١٠٠٩	١٨٥	«الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤» ٣٩ - الخطأ المادى فى الحكم. تصحيحه من سلطة محكمة الموضوع أو الطعن فيه بالطرق العادية أو رفع دعوى مبتدأة بتصحيح الحكم. الطعن بالنقض فى ذلك. غير جائز.
١٠٦١	١٩٥	«الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣» راجع أيضا : إثبات «بوجه عام» (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١١٢٢) وإثبات «اعتراف» (القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١١٢٣) وإثبات «خبرة» (القاعدتان رقما ١٢٢ ، ١٤٤ بالصحيفتين رقمى ٦٨٨ ، ٨١٤) وإثبات «شهود» (القواعد أرقام ٤٤ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٤ بالصفحات أرقام ٢٦٤ ، ٩٤٧ ، ٩٦٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٦ ، ١٠٥٥)

الصفحة	القاعدة
	<p>وإذن التسجيل «الإذن بتسجيل المحادثات والتصوير» (القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١١٥٧) وتفتيش «إذن التفتيش . إصداره» (القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١١٨٠) وتزوير (القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٥٣٠) وحكم «تسببه . تسبب غير معيب» . (القواعد أرقام ٦٤ ، ٨٥ ، ٢١٧ بالصفحات أرقام ٣٧١ ، ٥٠٨ ، ١١٧١) ودفاع «الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره» (القواعد أرقام ٤٥ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٧١ بالصفحات أرقام ٢٦٧ ، ٤٣٦ ، ٥٠٨ ، ٦٤٣ ، ٦٦٢ ، ٩٤٧) وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣١١) وعقوبة (القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٦٧) وعلاقة السببية . (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٥٤) وقصد جنائي (القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ١٠٥٥) ونقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» (القواعد أرقام ٨ ، ٢٢ ، ١٦٤ بالصفحات أرقام ٧٥ ، ١٦٣ ، ٩٠٩) ونياية عامة (القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤٠٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		وهتك عرض
		(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٦٨)
		سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :
		١ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . مادام استخلاصها سائغا .
٥٢	٤	«الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦»
		٢ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى دون التقييد بدليل معين . اشتراط ان يكون كل دليل قاطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . غير لازم . أساس ذلك ؟
٣٤٣	٥٩	«الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧»
		٣ - حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها .
		المجادلة في ذلك . غير جائزة .
٣٥٢	٦٠	«الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٠»
		٤ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها . موضوعي .
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»
٨٩١	١٦٠	«الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠»
٩٣٥	١٧٠	«الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧»
		٥ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا متفقا مع العقل والمنطق .
٤٣٦	٧٤	«الطعن رقم ٢٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧»

الصفحة	القاعدة	
		٦ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها . شرطه ان يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها قائما في الأوراق .
٧٨٢	١٣٨	«الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
١١٠١	٢٠٣	«الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢»
		سلطتها في تقدير القصد الجنائي :
		١ - تقدير قيام القصد الجنائي من عدمه . من ظروف الدعوى . موضوعي .
٣١٥	٥٤	«الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨»
		٢ - تحدث الحكم . استقلا لا عن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه .
٤٣٦	٧٤	«الطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
		٣ - تقدير علم المتهم بأن ما يحرزه مخدراً . موضوعي . مادام سائغاً . مثال لتسبب سائغ للرد على الدفع بانتفاء علم الطاعن ان ما يحمله مخدراً .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٤ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته . توافره بقيام العلم لدى الجاني بأن ما يحرزه أو يحوزه مخدراً . استظهار ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها . موضوعي .
٩٥٧	١٧٣	«الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠»
		سلطتها في تقدير الخطأ :
		١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي مادام سائغاً . مثال لتسبب سائغ لاستظهار توافر الخطأ وعلاقة السببية في حق الطاعن في جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة .
٨٢	٩	«الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦»

الصفحة	القاعدة	
٥٠٨	٨٥	٢ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا في جريمة القتل والاصابة الخطأ وتوافر السببية . موضوعي . تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي . «الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١» سلطانها في تعديل وصف التهمة :
١٧٠	٢٤	١ - التعديل في مواد القانون دون تعديل في وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . مثال في جريمة التصرف في مواد تموينية لغير المستهلكين . «الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٨» ٢ - المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبقه النيابة على الفعل . لها أن ترد الواقعة الى الوصف القانوني السليم . تعديل التهمة ذاتها ومساءلة المتهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى . لا تملكه إلا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . ويقتضى لفت نظر الدفاع عملا بنص المادة ٣٠٨ إجراءات . قعودها عن ذلك بطلان في الإجراءات يعيب الحكم .
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٢» ٣ - تعديل المحكمة وصف التهمة باستبعاد نية القتل دون إسناد وقائع مادية أو عناصر جديدة . لا يستلزم تنبيه الدفاع . مفاد ذلك ؟ «الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٤»
٦٥٤	١١٦	سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي : تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي .
٣٩٩	٦٨	«الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٤» سلطانها في تقدير حالة المتهم العقلية : المرض العقلي الذي تنعدم به المسئولية قانونا وفق المادة ٦٢

الصفحة	القاعدة	
		<p>عقوبات هو الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سببا لانعدام المسؤولية .</p> <p>المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعنة على مسئوليتها الجنائية بعد ان وضحت لها الدعوى .</p> <p>تقدير حالة المتهمه العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .</p> <p>المحكمة لا تلتزم بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .</p>
٦٣١	١١٢	<p>«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩»</p> <p>سلطتها فى تقدير الاقتران :</p> <p>يكفى لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢٢٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . تقدير ذلك . موضوعى .</p>
٧٧٢	١٣٧	<p>«الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢»</p>
		<p style="text-align: center;">محكمة النقض</p> <p style="text-align: right;">راجع : نقض</p> <p style="text-align: center;">مراقبة المحادثات التليفونية</p> <p>استصدار النيابة العامة الأمر بتسجيل المحادثات من القاضى الجزئى .</p> <p>بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوية الإجراء . عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الإذن أو نذبت مأمور الضبط لذلك .</p> <p>حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أى من مأمورى الضبط ببعض ما يختص به . شرط ذلك ؟</p> <p>عدم اشتراط القانون شكلا معينا للأمر الصادر من النيابة</p>

الصفحة	القاعدة	
		لمأمور الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بإجراء التسجيلات .
٨٣١	١٤٨	«الطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩»
		مرور
		ما توجبه المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ على قائد المركبة ؟
٨٢	٩	حق المحكمة في الالتفات عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان . مثال . «الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦»
		مسئولية جنائية
		١ - جريمة التهريب الجمركي . عمدية . يتطلب القصد الجنائي فيها اتجاه إرادة الجاني الى ارتكاب الواقعة الإجرامية مع علمه بعناصرها . عدم صحة القول بالمسئولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة أو كان استخلاصها سائغاً من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتاً فعلياً . عدم مساءلة الشخص شريكاً كان أو فاعلاً إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانوناً . افتراض المسئولية استثناء . قصره في الحدود التي نص عليها القانون فحسب .
٦٦	٧	«الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤»
		٢ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيّاً كان قدر الخطأ . سواء كان سبباً مباشراً أم غير مباشر .
١٢	٩	«الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦»
٥٥٨	٩٦	«والطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١»
		٣ - مناط المسئولية في جريمة جلب أو إحراز وحيازة الجواهر المخدرة ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة . بأية صورة عن علم وإرادة .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»

الصفحة	القاعدة	
٦٢٦	١١١	الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨،
٦٨٨	١٢٢	والطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦،
		٤ - نقص وزن الخبز الساخن عن المقرر أو نقص وزنه بعد التهوية المقررة مع خصم نسبة التسامح القانونية. توافر أى من الصورتين تتحقق به جريمة صنع خبز ناقص الوزن.
٢٣٧	٣٧	الطعن رقم ٤٩٤٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٢،
		٥ - جريمة البيع بأكثر من السعر المقرر. المناط فى قيامها؟ اعتذار المتهم بالعمل فى مهنة أخرى. غير الاتجار فى السلعة موضوع الجريمة. لا يقبل. حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة. حده؟
٣٣٨	٥٨	الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧،
		٦ - الحادث القهرى. شرطه: ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه. تحقق الحادث القهرى. أثره: انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر.
٣٩١	٦٦	الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣،
		٧ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً. فى جريمة القتل والإصابة الخطأ وتوافر السببية موضوعى. تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر. موضوعى.
٥٠٨	٨٥	الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١،
٥٥٨	٩٦	والطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١،
		٨ - الغيبوبة المانعة من المسئولية. ماهيتها؟ تناول المواد المخدرة أو المسكرة اختياراً أو عن علم بحقيقة أمرها. لا يؤثر فى توافر القصد الجنائى العام
٦٠١	١٠٦	الطعن رقم ٩٥٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢،
		٩ - المرض العقلى الذى تنعدم به المسئولية قانوناً وفق المادة ٦٢

الصفحة	القاعدة	
		<p>عقوبات هو الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك. سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سبباً لانعدام المسؤولية.</p> <p>المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فى الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض الطاعنة على مسئوليتها الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى.</p> <p>تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة.</p> <p>المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها.</p>
٦٣١	١١٢	<p>«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩،</p> <p>١٠ - توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد فى حق الطاعنين يرتب تضامناً بينهما فى المسؤولية الجنائية كل منهما مسئول عن جريمة القتل التى وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيّناً من بينهما أو غير معلوم.</p>
٧٨٩	١٣٩	<p>«الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣،</p> <p>١١ - المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ إعفاؤها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية. إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة وأثبت مصدرها.</p> <p>دفاع المتهم أمام درجتى التقاضى بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التى ترد اليه مصنعه ومغلقة وتقديمه فواتير معتمدة ودالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش. دفاع جوهرى على المحكمة أن تقول كلمتها فيه إعراضها عنه. يعيب الحكم.</p>
٨٥٠	١٥٨	<p>«الطعن رقم ٥١٧٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣،</p> <p>١٢ - حالة الضرورة التى تسقط المسؤولية الجنائية. ماهيتها؟</p> <p>مثال لدفاع لا تتحقق به حالة الضرورة.</p>
٩٥٧	١٧٣	<p>«الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠،</p>

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٩	١٨٥	١٢ - مستولية المتهم فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت . عن جميع النتائج المألوفة لفعله ولو كانت عن طريق غير مباشر . كالتراخى فى العلاج . ما لم تكن وليدة تعمد من جانب المجنى عليه . الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤
١١٨٥	٢٢٠	١٤ - كبر سن المتهم والسداد اللاحق على التبيد . لا أثر لهما على المستولية الجنائية . الطعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ راجع أيضا : تفاق (القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٧٧٢) وإثبات خبرة، (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٥٤) وإكراه (القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٧٧٢) وخطأ (القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٤) ورابطة السببية (القاعدتان رقما ١٨٦ ، ١٩٧ بالصحيفتين رقمى ١٠١٦ ، ١٠٦٩) وشيك بدون رصيد (القاعدتان رقما ٥٣ ، ١٣٢ بالصحيفتين رقمى ٣١١ ، ٧٥٢) ومحكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الخطأ» (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٨٢) وموانع العقاب «الجنون والعاهة العقلية» (القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٣٥) وهتك عرض (القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٤٦)

الصفحة	القاعدة	مسئولية مدنية
		١ - تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . فى جريمة القتل والإصابة الخطأ وتوافر السببية . موضوعى . تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعى .
٥٠٨	٨٥	الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ ،
		٢ - المساءلة عن استعمال حق التقاضى أو الدفاع . مناعة ؟
١١٧٥	٢١٨	الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ ،
		مصادرة
		١ - الغرض من إجراء المصادرة ؟
		المصادرة عقوبة تكميلية فى الجنايات والجنح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك .
		المقصود بالآلات التى استعملت فى الجريمة ؟
٣١٥	٥٤	الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨ ،
		٢ - وجوب الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة المخلفة عن الجريمة . مخالفة ذلك خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟
		القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . مثال .
٦٧٧	١٢٠	الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ،
		٣ - المصادرة فى حكم المادة ٣٠ عقوبات . ماهيتها ؟
		عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقها ؟
		إطلاق لفظ المصادرة بحيث يشمل النقود التى ضبطت ولم تستخدم فى الجريمة ... خطأ يوجب القضاء بتصحيحه .
١٠٩٥	٢٠١	الطعن رقم ٤٠١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠ ،

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا : تهريب جمركي (القاعدة رقم ١ هيئة عامة بالصحيفة رقم ٥) ونقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها» (القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٢٤)</p> <p style="text-align: center;">—————</p> <p style="text-align: center;">معارضة</p> <p>١ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائي وجوب صدوره بإجماع الآراء . تخلف النص فيه على الإجماع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائياً . ولو كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد نص على صدوره بإجماع الآراء . اساس ذلك ؟</p> <p>حق محكمة النقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها .</p> <p>٩٨٠ ١١ «الطعن رقم ٤٠٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٧»</p> <p>٢ - الحكم الحضورى الاعتبارى . طبيعته : قابليته للمعارضة . شرط ذلك : إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .</p> <p>١٩٩ ٣١ «الطعن رقم ٧٨٦٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣١»</p> <p>٣ - مناط اعتبار الحكم حضورياً اعتبارياً بمقتضى المادة ٢٣٩ إجراءات ؟</p> <p>٤٣١ ٧٣ «الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»</p> <p>٤ - المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . شرط قبولها ؟</p> <p>٤٣١ ٧٣ «الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»</p> <p>٥ - قعود الطاعن عن التمسك بعدم إعلانه لجلسة المعارضة الابتدائية أمام محكمة ثانى درجة . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام النقض .</p> <p>٤٣١ ٧٣ «الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - بيان الواقعة محل الاتهام . لزومه فى أحكام الادانة فحسب الحكم بعدم جواز المعارضة . شكلى . اغفال بيان الواقعة . لا يعيبه .
٤٣١	٧٣	«الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»
		٧ - متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة ؟
٤٥٦	٧٧	«الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»
		٨ - عدم إعلان المعارض بالجلسة التى أجلت إليها فى غيبته . يبطل الحكم الصادر فى المعارضة . أساس ذلك ؟
٤٥٦	٧٧	«الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»
		٩ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لأخرى فى غيبة المعارض .
		يوجب إعلانه بالجلسة الجديدة .
٤٥٦	٧٧	«الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»
		١٠ - عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائى رغم عدم قضائه بعقوبة الغرامة . على خلاف مؤدى حكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ليس للمحكمة الاستئنافية أن تقضى فى المعارضة المرفوعة من الطاعن بعقوبة الغرامة بالإضافة الى عقوبة الحبس المقضى بها عليه . حتى لا يضار بناء على المعارضة التى رفعها .
١٠٥	١٦٣	«الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١»
		١١ - إبداء المدافع عن المعارض عذر تخلفه عن الحضور . يوجب على المحكمة ان تعنى بالرد عليه بالقبول أو الرفض . اغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٩٨٤	١٧٨	«الطعن رقم ٦٩٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٦»
		١٢ - القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى الصادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائى . وجوب صدوره بإجماع الأراء . إغفال النص فيه على صدوره بالإجماع يبطله . ولو كان الحكم الغيابى الاستئنافى قد نص على صدوره بإجماع الأراء . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		حق محكمة النقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها وتأيد حكم البراءة المقضى به ابتدائيا .
١٠٠٢	١٨٢	«الطعن رقم ٧٠٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٠ ، ١٣ - وجوب إعادة القضايا المنظورة أمام محكمة الجنتح المستأنفة التي لم يفصل فيها عند العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . إذا طلب المتهم ذلك . مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب النقض والإعادة لمحكمة أول درجة . أساس ذلك ؟
١٠٦٦	١٩٦	«الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٤ ، راجع أيضا : إجراءات «إجراءات المحاكمة» (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٨٥٩) واستئناف «مبعاده» (القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٢٤) ونقض «ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام» (القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٥٥١)
مواد مخدرة		
		١ - الأفيون هو المادة التي يفرزها نبات الخشخاش . زراعة نباتات الخشخاش بجميع أصنافه ومسمياته في أي طور من أطوار نموها مؤثمة قانونا بالمادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وفي حالة توافر قصد الاتجار معاقب عليها بالمادتين ٣٤ ب ، ١/٤٢ من القانون المذكور .
٥٨	٥	«الطعن رقم ٣٢٦٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٧ ، ٢ - تفتيش المزارع . لا حاجة إلى صدور إذن به من النيابة العامة . حد ذلك ؟
٧٥	٨	«الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٤ ،

الصفحة	القاعدة	
٧٤٢	١٣٠	«والطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢، ٣ - القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش الممنوعة زراعته قوامه : علم الزارع بكنه تلك المادة وفي جريمة حيازة المواد المخدرة . قوامه : علم الحائز بكنه تلك المادة . تحدث الحكم استقلالا عنه . غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده الحكم دالاً عليه . مثال :
٧٥	٨	«الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/١٤، ٤ - الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . معناة ؟ متى يلزم التحدث عن القصد من جلب المخدر استقلالا ؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤،
٢٧٨	٤٧	«والطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١،
٩٥٧	١٧٣	«والطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠، ٥ - الوساطة في الأمور المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة . والتي عدتها المادة الثانية من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . معاقب عليها بالمادة ٣٤ من ذات القانون التي سوت بين الأمور المحظورة وبين الوساطة فيها . وإن اغفلت نكر الأخيرة . علة ذلك ؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤، ٦ - مناط المسؤولية في جريمة جلب أو إحراز وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة . بأية صورة عن علم وإرادة .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤،
٦٢٦	١١١	«والطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨، ٧ - نقل المخدر من الخارج إلى المجال الإقليمي للجمهورية . جلب عدم التزام المحكمة بالتحدث عن القصد من جلب المخدر .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤،

الصفحة	القاعدة	
		٨ - قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة جلب مخدر . لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . أساس ذلك ؟
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤،
		٩ - تحدث المحكمة استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر . غير لازم . طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠،
٤٢٤	٧٢	«والطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠،
		١٠ - إعمال المحكمة المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والفقرة ٢ من المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في حق المتهم . مؤداه ؟
		الحد الأدنى المقرر لعقوبة السجن . ثلاث سنوات المادة ١٦ عقوبات .
١٣٨	١٧	«الطعن رقم ٤٠٤٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤،
		١١ - النباتات المبينة بالجدول رقم ٥ الملحق . محظور جلبها أو تصديرها أو تملكها أو إحرازها أو التعامل فيها على أى وجه . استثناء أجزاءها المبينة بالجدول رقم ٦ من الحظر . المادة ٢٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٢٧٨	٤٧	«الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١،
		١٢ - المقصود بالإقليم الجمركي والخط الجمركي في مفهوم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟
٢٧٨	٤٧	«الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١،
		١٣ - مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ؟
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣،
		١٤ - حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد في حكم الفقرة الأولى

الصفحة	القاعدة	
		من المادة ٣٢ عقوبات : هو اعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون الجريمة او الجرائم الأخف .
		إعفاء المطعون ضده من العقاب عن الجريمة الأشد إعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يترتب عليه عدم توقيع عقوبة عن الجريمة ذات العقوبة الأخف . مثال .
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ ، ١٥ - امتناع العقاب عن جريمة جلب المخدر لقيام موجب الإعفاء منها . اقتضائه عدم توقيع العقوبة عن جريمة التهريب الجمركي الأخف المرتبطة بالجريمة الأولى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها للخطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ ، ١٦ - زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغاً .
٤٠٩	٧٠	«الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٥ ، ١٧ - نقل المخدر . فعل مادي لا ينطوي في ذاته على قصد خاص .
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٨٥ ، ١٨ - تعديل الوصف من احراز مخدر بقصد الاتجار إلى مجرد نقله . لا يستلزم تنبيه الدفاع .
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٨٥ ، ١٩ - جريمة تسهيل تعاطي المخدرات . مناط تحققها ؟ مثال لتسبيب معيب .
٦٤٨	١١٤	«الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٥ ، ٢٠ - مناط المسؤولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة . ثبوت إتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بواسطة بأية صورة عن علم

الصفحة	القاعدة	
		وإرادة إما بحيارة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية. تحدث الحكم عنه استقلاً. غير لازم متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه.
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦، ٢١ - تقدير علم المتهم بأن ما يحزره مخدراً. موضوعي. مادام سائفاً. مثال لتسبب سائغ للرد على الدفع بانتفاء علم الطاعن ان ما يحمله مخدراً..
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦،
٧١٦	١٢٦	«والطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧) ٢٢ - توافر القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث.
٧٤٢	١٣٠	«الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢، ٢٣ - تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة. موضوعي مادام سائفاً.
٨٩١	١٦٠	«الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠، ٢٤ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته. توافره بقيام العلم لدى الجاني بأن ما يحزره أو يحوزه مخدراً. استظهار ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها. موضوعي.
٩٥٧	١٧٣	«الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠، ٢٥ - عقوبة إحراز المخدر بقصد الاتجار طبقاً للمادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل. الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه. مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون المذكور؟ المادة ١٧ عقوبات. تجيز إبدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب. في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية. أخف.

الصفحة	القاعدة	
		العقوبة المقررة بالمادة ٣٤ المذكورة . دون عقوبة الغرامة . لا ينزل بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .
٩٥٤	١٧٥	«الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١» ٢٦ - تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها . موضوعى . عدم جواز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧» ٢٧ - إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . أقتناع المحكمة فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقل والمنطقى بان احراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها بالقصور فى التسبيب . غير سديد .
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧»
١١٧١	٢١٧	«الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦» ٢٨ - المصادرة فى حكم المادة ٣٠ عقوبات . ماهيتها ؟ عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون عن ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقها ؟ إطلاق لفظ المصادرة بحيث يشمل النقود التى ضبطت ولم تستخدم فى الجريمة . خطأ يوجب القضاء بتصحيحه .
١٠٩٥	٢٠١	«الطعن رقم ٤٠١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠» ٢٩ - انتقاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط فى حجرة نومه . مادام أن الحكم أثبت مسئولية عن المخدر المضبوط فى جيبه .
١١٨٠	٢١٩	«الطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦» راجع ايضاً : إثبات «خبرة» (القاعدتان رقما ١٦ ، ١٢٢ بالصحيفتين رقمى ١١٧ ، ٦٨٨)

الصفحة	القاعدة
	<p>وإثبات «شهود» (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٧)</p> <p>وإثبات «معينة» (القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم ١١٧١)</p> <p>وإجراءات المحاكمة (القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٦٢١)</p> <p>وأحداث (القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٢٨)</p> <p>وأسباب الإباحة وموانع العقاب (القاعدتان رقما ٦٤ ، ١٧٣ بالصحيفتين رقمي ٣٧١ ، ٩٥٧)</p> <p>واستيقاف (القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٥٢)</p> <p>وتفتيش «إذن التفتيش . إصداره . تنفيذه» (القواعد أرقام ١٦ ، ٧٠ ، ٩٥ ، ١١١ ، ١٥٥ ، ٢١٩ ، بالصفحات أرقام ١١٧ ، ٤٠٩ ، ٥٥٥ ، ٦٢٦ ، ٨٦٧ ، ١١٨٠)</p> <p>وتفتيش «التفتيش بقصد التوقي» (القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٦٤٣)</p> <p>وتلبس (القواعد أرقام ٨٨ ، ١٦٠ ، ١٨١ بالصفحات أرقام ٤٢٤ ، ٨٩١ ، ٩٩٣)</p> <p>وحكم «بياناته» (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٧)</p> <p>وحكم «تسبيبه . تسبيب غير معيب» (القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٠٦)</p> <p>وحكم «تسبيب . تسبيب معيب» (القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٥٠٠)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>ودفاع «الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره» (القاعدتان رقما ٤٧ ، ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ٢٧٨ ، ٨٦٧) ودفوع (القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٧١٦) وعقوبة «العقوبة المبررة» (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٧) وعقوبة «عقوبة الجرائم المرتبطة» (القاعدتان رقما ٣٩ ، ١٧٣ بالصحيفتين رقمي ٢٤٢ ، ٩٥٧) وقرائن (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٧) ومأمورو الضبط القضائي (القاعدتان رقما ٥٢ ، ١٢٩ بالصحيفتين رقمي ٣٠٦ ، ٧٣٦) ومحكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» (القواعد أرقام ٦٠ ، ٧٠ ، ١٢٢ بالصفحات أرقام ٣٥٢ ، ٤٠٩ ، ٦٨٨) ونقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» (القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٥٢) ونياية عامة . (القاعدتان رقما ٧٨ ، ١٢٦ بالصحيفتين رقمي ٤٦٠ ، ٧١٦) ووصف التهمة (القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٣٧١)</p>

الصفحة	القاعدة	موانع العقاب
		<p>راجع : زنا</p> <p>(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٦٣١)</p> <p>وقتل عمد</p> <p>(القاعدتان رقما ١٠٦ ، ١٧٠ بالصحيفتين رقمي ٦٠١ ، ٩٣٥)</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٣٧١)</p>
		<p>موظفون عموميون</p> <p>١ - لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة تحريك الدعوى الجنائية ضد موظف عام أو من في حكمه بجريمة وقعت منه أثناء أو بسبب تأديته وظيفة . حد ذلك . وأساسه ؟</p> <p>إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . أثره ؟</p> <p>«الطعن رقم ٧٣٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»</p> <p>٢ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عن الجرائم التي يرتكبها الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . حصر حق إقامة الدعوى الجنائية في هذه الحالة على النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .</p> <p>«الطعن ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»</p> <p>٣ - علاقة رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام بهذه الشركات علاقة تعاقدية .</p> <p>رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام يعتبر في عداد العاملين بها .</p> <p>يحكم العلاقة التعاقدية هذه أحكام قانون العمل ونظم العاملين بالقطاع العام ومن بينها النظام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتباره متمماً لعقد العمل .</p>
١٨٢	٢٦	
١٨٦	٢٧	

الصفحة	القاعدة	
		رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام لا يعد موظفا عاما في مفهوم الموظف العام بالرغم من أن تعيينه ونقله واعارته يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء . علة ذلك ؟
٢٠٣	٣٢	«الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٤» ٤ - العاملون في شركات القطاع العام لا يعدون في حكم الموظفين العاملين إلا بنص خاص من المشرع كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس المال العام وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . نطاق تطبيق المادة ١٢٣ عقوبات بفقرتها . مقصور على الموظف العام دون من في حكمه . إنهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر لأن المطعون ضده بصفته رئيس مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام لا يعد موظفا عاما في حكم هذا النص صحيح .
٢٠٣	٣٢	«الطعن رقم ٨٠٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٤» ٥ - العقوبة المقررة لجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم . توقيعها مشروط بإنذار الموظف المختص بالتنفيذ لتحديد مبدأ المهلة الممنوحة لإجرائه خلالها . وانقضائها دون اتمامه . المادة ١٢٣ عقوبات .
٣٣٤	٥٧	«الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٦» راجع أيضا : اختلاس أموال اميرية (القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ٩٨٤) وإعلان (القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٣٤) ودعوى جنائية «تحريكها» (القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٨٦) ورشوة (القواعد أرقام ٣ ، ١٦ ، ٢١٠ بالصفحات أرقام ٤٨ ، ١١٧ ، ١١٣٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ن)
		نصب - نظام عام - نقابات - نقد - نقض - نيابة عامة
		نصب
		١ - جريمة النصب . ما يلزم لتوافرها ؟
		- مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها لتحقيق هذه الجريمة مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها . ضرورة ان تكون مصحوبة باعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحتها .
٢٨٩	٤٨	الطعن رقم ٧٩٠٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢١
		٢ - الأصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية . رفعها الى المحاكم الجنائية شرطه : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية وان يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية .
		ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر . أثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
		انتهاء الحكم الى عدم توافر جريمة النصب بالنسبة للمطعون ضده . مؤداه : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبله . الفصل في موضوع الدعوى المدنية . خطأ في القانون . مثال .
٧٠٨	١٢٤	الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦
		راجع أيضا : دعوى مدنية
		(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٠٨)
		وشيك بدون رصيد
		(القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٣١١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>نظام عام</p> <p>١ - إجراءات التقاضى من النظام العام .</p> <p>لمن تقرر حق الطعن فى تشكيل الجمعية العمومية للصحفيين وفى القرارات الصادرة منها وفى صحة انعقادها وفى تشكيل مجلس النقابة وماهية إجراءات الطعن ؟. المادة ٦٢ من القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ .</p> <p>- عدم اتباع الطاعن تلك الإجراءات وإقامته الدعوى امام محكمة القضاء الإدارى . أثره : عدم قبول الطعن . لا يغير من ذلك قضاء تلك المحكمة بعدم اختصاصها وإحالة الدعوى إلى محكمة النقض . أساس ذلك ؟</p> <p>«الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥».</p>
٣٤	٣ نقابات	<p>٢ - وجوب امتناع القاضى عن الاشتراك فى نظر الدعوى والفصل فيها اذا قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية . ولو لم يرده أحد الخصوم . أساس ذلك ؟</p> <p>صلاحية القاضى من قواعد النظام العام يترتب على مخالفتها بطلان تشكيك المحكمة وما باشرته من اجراءات .</p> <p>حضور محام . شقيق لأحد اعضاء الدائرة التى فصلت فى الدعوى .</p> <p>تحقيقات النيابة العامة وأمام قاضى المعارضات وجلسة سماع الأقوال امام محكمة الجنايات . وتقديمه دفاعا فيها عن المتهمين . أثره . عدم صلاحية الدائرة .</p> <p>«الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥».</p>
٦٦٨	١١٩	<p>نقابات</p> <p>راجع :</p> <p>(القواعد أرقام ١ ، ٢ ، ٣ نقابات بالصحفات أرقام ١٨ ، ٢٦ ، ٣٤)</p>

الصفحة	القاعدة	نقد
		الأصل ان حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها . مطلق . حالات الطلب المنصوص عليها فى قوانين النقد - الجمارك والاستيراد . من القيود التى ترد على حقها استثناء . صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية فى جريمة نقد او تهريب او استيراد . أثره ومداه ؟
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ، راجع أيضا : إجراءات «إجراءات التحقيق» (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠)
		نقض
		إجراءات الطعن : التقرير بالطعن وايداع الأسباب :
		١ - عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٥٢	٤	«الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٦ ،
٢٢٣	٣٦	«والطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ ،
٣٧١	٦٤	«والطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ ،
٣٨٣	٦٥	«والطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ ،
٤٣٦	٧٤	«والطعن رقم ٤٨٠٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ ،
٤٩٣	٨٢	«والطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ،
٥٠٣	٨٤	«والطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ ،
٨٢٨	١٤٧	«والطعن رقم ٢٤٩١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٩ ،
٨٣١	١٤٨	«والطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٩ ،
		٢ - توقيع اسباب الطعن من محام غير مقبول امام محكمة النقض . أثره : عدم قبول الطعن شكلا ولو كان ذلك نيابة عن محام مقبول امام هذه المحكمة المادة ٢٤ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الصفحة	القاعدة	
		تكييف المحامي المقيد أمام النقض أحد زملائه من غير المقبولين امامها باعداد مذكرة اسباب الطعن . وجوب توقيع الأول عليها . وإلا كان الطعن غير مقبول للتقريره من غير ذى صفة . اساس ذلك ؟
١١٠	١٤	«الطعن رقم ٨٢٧٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢١ . ٣ - التقرير بالطعن بالنقض . مناط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب فى الميعاد : شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . عدم تقديم أسباب الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
١١٤	٥١	«الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ . ٤ - اثبات ايداع أسباب الطعن قلم الكتاب فى الميعاد منوط بالطاعن . الايصال الصادر من قلم الكتاب . دون غيره هو الذى يصلح فى اثبات تقديم اسباب الطعن بالنقض فى الميعاد . مثال .
٥٢١	٨٧	«الطعن رقم ٢٣١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ . ٥ - اتصال محكمة النقض بالطعن اتصالا قانونيا صحيحاً بمجرد التقرير به فى الميعاد . على الطاعن متابعة طعنه . دون ان يلتزم قلم الكتاب او النيابة العامة باعلانه .
٥٨٦	١٠٣	«الطعن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩ . ٦ - التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد دون تقديم أسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
٧٧٢	١٣٧	«الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ . ٧ - وجوب توقيع تقرير الأسباب من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . محامو الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية . لا يجوز مزاولتهم أعمالا المحاماة لغير جهة

الصفحة	القاعدة	
		عملهم . مخالفة ذلك . أثرد بطلان العمل . المادة ٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة .
		توقيع تقرير الاسباب من محام لاحدى شركات القطاع العام . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
٨٨٧	١٥٩	«الطعن رقم ٣٤٠١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣ ، ٨ - توقيع منكرة الأسباب بإمضاء يتعذر قراءته . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . لا يغير من ذلك ان تحمل ما يشير الى صدورها من مكتب محام .
١٠٠٧	١٨٤	«الطعن رقم ٧٦٠٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١١/١٢ ، ميعاد الطعن :
		١ - التقرير بالطعن بعد الميعاد دون قيام عذر يبرر تجاوزه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا :
١٠١	١٢	«الطعن رقم ٢٩٧٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٠ ، ٢ - صدور الحكم من محكمة ثانى درجة فى غيبة المتهم بتأييد حكم محكمة اول درجة الذى قضى بتبرئته . ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من المدعين بالحقوق المدنية . بدوؤه من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم . علة ذلك ؟
١٥٤	٢٠	«الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ ، ٣ - التقرير بالطعن وايداع اسبابه بعد الميعاد المحدد فى المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون عذر . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٣٢٣	٥٥	«الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٣ ،
٩٨٦	١٧٩	«والطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١١/٦ ، ٤ - امتداد ميعاد التقرير بالطعن وايداع الأسباب فى حالة طعن النيابة العامة فى حكم البراءة . شرطه ؟
٣٣٨	٥٨	«الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٧ ،

الصفحة	القاعدة	
٤٥٦	٧٧	٥ - متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة؟ الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥.
٤٥٦	٧٧	٦ - ثبوت عدم علم الطاعن رسمياً بالحكم الصادر فى معارضته لتخلفه عن حضور الجلسة. إعتبار هذا العلم من يوم الطعن. أثر ذلك: انفتاح ميعاد الطعن من هذا اليوم. الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥.
٥٧٥	١٠٠	٧ - الشهادة السلبية. ماهيتها. ميعادها. مالا يغنى عنها؟ عدم الحصول على شهادة سلبية. أثره: عدم امتداد ميعاد ايداع أسباب الطعن. ولو تأخر على الحكم بما يفيد ايداعه بعد الميعاد المقرر. التقرير بالطعن وايداع أسبابه بعد الميعاد. أثره: عدم قبول الطعن شكلاً. الطعن رقم ٧٥٨٥ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/١٧.
٦٦٠	١١٧	٨ - مجرد وجود الطاعن فى السجن. لا ينهض عذراً لتقديم أسباب الطعن بعد الميعاد. مادام لا يدعى انه حيل بينه وبين محاميه. التقرير بالطعن. مناط اتصال المحكمة به. وتقديم الأسباب شرط لقبوله. لا يغنى احدهما عن الآخر. الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٥.
٧٧٢	١٣٧	٩ - اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام. دون التقيد بميعاد محدد. أساس ذلك؟ الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/١٢.
١١١١	٢٠٥	١٠ - وجود الطاعن بالخدمة العسكرية. عدم اعتباره مبرراً للتقرير بالطعن بعد الميعاد. مادام لم يقدم ما يدل على أنه كان تحت التحفظ بوحدته. محدد التقرير بالطعن. عمل مادي. يتعين القيام به إثر زوال المانع. الطعن رقم ٥١٤٢ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢.

الصفحة	القاعدة	الصفة والمصلحة في الطعن :
		١ - للنيابة العامة الطعن في الحكم . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه اساس ذلك ؟
٤٣	٢	«الطعن رقم ٧٧١٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢»
١٠٥	١٣	«والطعن رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢١»
٣٧١	٦٤	«والطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٣»
٥٤٤	٩٢	«والطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٤/٣»
١٠٤٩	١٩٢	«والطعن رقم ٣٩١١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦»
		٢ - توقيع اسباب الطعن من محام غير مقبول امام محكمة النقض . اثره . عدم قبول الطعن شكلا ولو كان ذلك نيابة عن محام مقبول امام هذه المحكمة المادة ٣٤ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		تكليف المحامي المقيّد امام النقض احد زملائه من غير المقبولين امامها باعداد مذكره اسباب الطعن . وجوب توقيع الأول عليها . وإلا كان الطعن غير مقبول للتقريره من غير ذي صفة . اساس ذلك ؟
١١٠	١٤	«الطعن رقم ٨٢٧٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢١»
		٣ - انتفاء مصلحة الطاعن في تعييبه الحكم في خصوص جريمة الرشوة . مادام الحكم قد دانه كذلك بجريمة جلب المخدر وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .
١١٧	١٦	«الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
		٤ - المصلحة شرط لقبول الطعن . عدم قبول النعي على الحكم احتسابه سن المجنى عليها بالتقويم الميلادي . متى كانت وقت ارتكاب الفعل المنسوب للمتهم لم تبلغ ثمانى عشرة سنة بالتقويم الهجرى ، علة ذلك : انعدام مصلحته .
١٤٦	١٩	«الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
		٥ - انتفاء مصلحة الطاعن في اشارة ان الواقعة اشتملت على الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٧٨ ، ٢٧٩ عقوبات . متى ثبت انها

الصفحة	القاعدة	
		تشتمل أيضا على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من ذات القانون . التي أقيمت بها الدعوى وأوقعت المحكمة عليه عقوبتها باعتبارها الأشد .
١٤٦	١٩	«الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ . ٦ - عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه للتحقق من صفته . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . اساس ذلك ؟
٢٢٣	٣٦	«الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ .
٣٨٣	٦٥	«والطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ .
٧٦٢	١٣٤	«والطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٦/٦ . ٧ - نقض الحكم واعادة المحاكمة . يعيد الدعوى إلى محكمة الاعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . حد ذلك ؟ تخلي الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية باحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ إجراءات . النعى عليه في ذلك غير جائز ولا مصلحة فيه . اساس ذلك ؟ عدم جواز الادعاء مدنياً أمام محكمة الاعادة بعد أن قضى الحكم المنقوض باحاليته إلى المحكمة المدنية . علة ذلك ؟
٣٨٣	٦٥	«الطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ . ٨ - اعتبار الحكم جرائم الخطف والسرقة بالاكراه وهتك العرض . جريمة واحدة . ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . وهي الخطف بالتحيل . لا مصلحة له فيما يثيره بشأن السرقة بالاكراه .
٤٨٢	٨٠	«الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ . ٩ - اثبات الحكم ان الطاعن سرق بالاضافة إلى السيارة . مبلغ نقدي وساعة للمجنى عليه . عدم جدوى ما يثيره ان الاستيلاء على السيارة لم يكن بنية التملك .
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ .

الصفحة	القاعدة	
٤٩٣	٨٤	١٠ - عدم قبول أوجه الطعن التي لا تتصل بشخص الطاعن . «الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٣١»
٧٦٢	١٣٤	١١ - حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به . «الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٦»
٧٨٩	١٣٩	١٢ - لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في إستهتار نية القتل . مادامت العقوبة المقررة بها مبرره في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد . «الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
٩٧٩	١٧٦	١٣ - الإشكال في التنفيذ يرد على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في الحكم مازال مفتوحاً - المادة ٥٢٥ إجراءات . رفض الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه . عدم جدوى الطعن في الحكم الصادر في الإشكال لصيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائياً . «الطعن رقم ٣٢٩١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١»
١٠٩٥	٢٠١	١٤ - النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون . فهي تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها الطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه . «الطعن رقم ٤٠١٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠»
١١٣٨	٢١١	١٥ - عدم جواز الطعن بالنقض . من المدعى بالحقوق المدنية . والمسئول عنها . الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . «الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩»
		١٦ - انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط في

الصفحة	القاعدة	
		حجرة نومه . مادام ان الحكم اثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط فى جيبه .
١١٨٠	٢١٩	«الطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ ، راجع أيضا : عقوبة «العقوبة المبررة» (القاعدتان رقما ١٣٦ ، ١٨٧ بالصحيفتين رقمى ٧٩٦ ، ١٠٢٣) ونقض «التقرير بالطعن وايداع الأسباب» (القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١٠٠٧)
		نطاق الطعن :
		١ - وحدة الواقعة التى دين بها الطاعنان . اثرها : وجوب نقض للحكم بالنسبة للطاعن الآخر الذى لم يقبل طعنه شكلا .
١٠١	١٢	«الطعن رقم ٢٩٧٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٠ ،
		٢ - اتصال وجه الطعن بغير الطاعن . يوجب نقضه بالنسبة له ولو كان طعنه غير مقبول شكلا . أساس ذلك؟
٣٠٠	٥١	«الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ ،
		٣ - نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه . مناطه ؟ المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٨٤	١٩٩	«الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/٨ ،
		مايجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية . مادة ٢٦٦ إجراءات . حق المدعى المدنى فى إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كان التعويض المطالب به يزيد عن النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى . ولو وصف بأنه مؤقت . المادة ٤٠٣ إجراءات . إنغلاق باب الطعن بالاستئناف فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية .

الصفحة	القاعدة	
		أثره : عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو قضت محكمة الاستئناف بإلغاء حكم محكمة أول درجة بالإدانة والتعويض بناءً على إستئناف المتهم . أساس ذلك؟
١٤٣	١٨	«الطعن رقم ٦٣٣٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٤»
		٢ - عدم جواز الطعن بالنقض الا في الاحكام المنهية للخصومة او المانعة من السير في الدعوى .
١٨٢	٢٦	«الطعن رقم ٧٣٢٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»
		٣ - إنفتاح باب الطعن بالنقض رهن بصدور حكم منه للخصومة في موضوع الدعوى - القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لا يعد منهيًا للخصومة . أساس ذلك ؟
١٨٦	٢٧	«الطعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»
		٤ - عدم جواز استئناف الحكم الصادر باثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه مادام أنه يقر بصحة الترك . أثر ذلك : عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
		خطأ المحكمة الاستئنافية في قضائها بقبول الاستئناف ونظرها في موضوعه لا ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً لم يقرره له القانون .
١٩٣	٢٩	«الطعن رقم ٧٣٣١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٣٠»
		٥ - عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً .
		صدور الحكم حضورياً نهائياً بالنسبة إلى متهم . عدم توقف قبول طعنه بالنقض في هذا الحكم على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابياً أو بحكم قابل للمعارضة .
		صدور الحكم غيابياً أو بمثابته ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . على المدعي أو المسئول عن الحق المدني أن يتربص حتى فوات ميعاد المعارضة في الحكم قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض والإكأن طعنه غير جائز .
١٩٩	٣١	«الطعن رقم ٧٨٦٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٣١»

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تبعية الحكم الصادر فى الاشكال للحكم الصادر فى موضوع الدعوى من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٢٤٠	٣٨	«الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/١٢»
		٧ - الطعن بالنقض . قصره على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . النعى الموجه إلى الحكم الابتدائى . عدم قبوله .
٤٣١	٧٣	«الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠»
		٨ - جواز الطعن بالنقض فى الحكم بعدم الاختصاص إذا كان منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره .
٤٧٩	٧٩	«الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
		٩ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا فى الأحكام النهائية . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		عدم قبول الطعن بالنقض فى الحكم مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا . المادة ٣٢ من القانون المذكور .
٥٥١	٩٤	«الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٨»
		١٠ - الطعن بالنقض قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن فى القرارات والأوامر لا يجوز إلا بنص . مثال .
٥٦٤	٩٧	«الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/١١»
		١١ - الاصل عدم جواز الطعن بطريق النقض الا فى الاحكام الصادره فى الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى .
		- عدم جواز الطعن بالنقض فى القرارات والاوامر المتعلقة بالتحقيق والاحالة الا بنص خاص . اساس ذلك؟
٥٨١	١٠٢	«الطعن رقم ٧٢٧٦ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣»
		١٢ - حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به .
٧٦٢	١٣٤	«الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/٦»

المصحة	القاعدة	
		<p>١٣ - الإشكال فى تنفيذ حكم جنائى . ماهيته؟</p> <p>وجوب أن يكون الحكم المستشكل فى تنفيذه صادراً من إحدى محاكم جهة القضاء العادى وأن يكون مما يقبل الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانوناً ينعقد الاختصاص لتلك المحاكم بنظر الإشكال فيها .</p> <p>الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية غير قابلة للطعن عليها .</p> <p>صيرورتها نهائية بعد التصديق عليها . مفاد ذلك . إنتفاء الاختصاص الولائى لمحكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بنظر الإشكال فى تنفيذ الحكم الصادر فيها . القضاء الغير منه للخصومة فى الدعوى والذى لا ينبنى عليه منع لسير فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال .</p>
٨٢٠	١٤٥	<p>«الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»</p> <p>١٤ - الطعن بالنقض قاصر على الاحكام الموضوعية النهائية .</p> <p>الطعن فى القرارات والاوامر لايجوز الا بنص .</p> <p>صدور أمر من المحكمة بالتصحيح فى الحدود المرسومة فى المادة ٣٢٧ أ . ج . الطعن بالنقض فى هذا الامر لايجوز .</p> <p>وظيفة محكمة النقض مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح .</p> <p>الخطأ المادى فى الحكم . تصحيحه من سلطة محكمة الموضوع أو الطعن فيه بالطرق العادية أو رفع دعوى مبتدأة بتصحيح الحكم . الطعن بالنقض فى ذلك غير جائز .</p>
١٠٦١	١٩٥	<p>«الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/٣»</p> <p>١٥ - جواز الطعن بالنقض فى الحكم بعدم الاختصاص إذا كان منهيأ للخصومة على خلاف ظاهره . مثال .</p> <p>- قضاء محكمة الجنايات بعدم الاختصاص مع ان القانون يجعل لها</p>

الصفحة	القاعدة	
		ولاية الفصل في الدعوى وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع . اثره قبول الطعن شكلا ونقض الحكم .
١٠٨٨	٢٠٠	«الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠»
		١٦ - جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات . دون التقييد بنصاب معين . أساس ذلك؟
١١٣١	٢١١	«الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩»
		راجع أيضا : دعوى مدنية (القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٨٣) ونقض «سقوط الطعن» (القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١٠٠٥) ونقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» (القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٢٤)
		وضوح أسباب الطعن وتحديدها :
		وضوح وجه الطعن وتحديده . شرط لقبوله .
٢٥٠	٤١	«الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٣»
		وجه الطعن . يجب أن يكون واضحا محدداً .
		النعي على الحكم خلوه من البيانات الواجبة قانوناً . دون بيان ماهيتها . عدم قبوله .
٤٣١	٧٣	«الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
١١٨٥	٢٢٠	«الطعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠»
		حالات الطعن :
		(أ) الخطأ في تطبيق القانون :
		١ - معيار تنازع القوانين من حيث الزمان؟

الصفحة	القاعدة	
٢٦	٢ عقبات	<p>النعى القانونى الجديد . عدم إنعطاف أثره على الماضى . مالم ينص فى المواد الجنائية على سريانه بأثر رجعى .</p> <p>مخالفة القرار المطعون فيه هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون . مثال .</p> <p>«الطعن رقم ٨١١٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٦ ،</p> <p>٢ - الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . مادة ١٧٤ فقرة ٣ إجراءات .</p> <p>استئناف المحكوم عليه وحده للحكم . وقضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة المرفوع بها الدعوى فى حقيقتها جنائية . خطأ فى القانون . علة ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة جنائية منه للخصومة على خلاف ظاهره - جواز الطعن فيه بالنقض .</p>
١٠٥	١٣	<p>«الطعن رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢١ ،</p> <p>٣ - عدم جواز تسوى مركز الطاعن فى الاستئناف المقام منه . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقضه .</p>
١٠٥	١٣	«الطعن رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢١ ،
٤٤٤	٧٥	«والطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ ،
		<p>٤ - العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى السرقة باكراه فى الطرق العامة . الأشغال الشاقة المؤقتة مدة لاتزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن مخالفة ذلك : خطأ فى القانون . اساس ذلك ؟</p> <p>- حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها . متى تبين انه بنى على خطأ فى تطبيق القانون .</p>
٢١٤	٣٤	<p>«الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٦ ،</p> <p>٥ - عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه . اساس ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		الإستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الإستئناف .
		إستئناف المحكوم عليه وحده الحكم الصادر بحبسه في جريمة سرقة .
		قضاء المحكمة الإستئنافية بعدم الإختصاص بإعتبار أن الواقعة تشكل جناية السرقة بإكراه المنصوص عليها بالمادة ٣١٥ عقوبات . خطأ في القانون .
٢٩٣	٤٩	«الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٢١» ٦ - امتناع العقاب عن جريمة جلب المخدر لقيام موجب الاعفاء منها . اقتضائه عدم توقيع العقوبة عن جريمة التهريب الجمركي الأخف المرتبطة بالجريمة الأولى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها للخطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك؟
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٣» ٧ - كون العيب الذي شاب الحكم . مقصوراً على الخطأ في القانون . على محكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقاً للقانون . أساس ذلك . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٤٥٠	٧٦	«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»
٩٠٥	١٦٣	«والطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١» ٨ - التزام محكمة الجنايات بالفصل في الجثة . مادامت لم تتبين أنها كذلك إلا بعد تحقيق . مخالفة ذلك والقضاء بعدم الاختصاص . خطأ في القانون .
٤٧٩	٧٩	«الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٩ - جريمة الاعتداء على الإقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الإدعاء فيها مدنياً أمام المحاكم الجنائية . سواء كان المجنى عليه قد تعاقد في قرض ربوي واحد أو أكثر . علة ذلك؟ قبول الحكم المطعون الإدعاء المدني والقضاء بالتعويض . خطأ في القانون . أثر ذلك؟
٥٩٧	١٠٥	«الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/٢»

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - إنتظام جريمتي الإشتراك في تزوير عقد الزواج والزنا في خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض . إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها . قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بإلغاء العقوبة عن الجريمة الأخف . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٣١	١١٢	«الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ ق : جلسة ١٩٨٥/٥/٩» ١١ - وجوب الحكم بمصادرة اللحوم المضبوطة المخلفة عن الجريمة . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟ القصور . له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . مثال .
٦٧٧	١٢	«الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/١٦» ١٢ - إحالة الدعوى إلى محكمة الجناح والمخالفات . إجراءاتها؟ المادة ١/٢٣٢ إجراءات . لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية في أي مرحلة كانت عليها الدعوى حتى قفل باب المرافعة . المادة ٢٥١ إجراءات . المضرور من الجريمة . هو أي شخص يصيبه ضرر ناتج عنها . ولو كان غير المجنى عليه . مخالفة الحكم ذلك . خطأ في القانون .
٧٠٨	١٢٤	«الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/١٦» ١٣ - إستئناف المدعى بالحق المدني دون المتهم للحكم الصادر من محكمة أول درجة يوجب على محكمة ثان درجة عدم التصدي للدعوى الجنائية . مخالفة ذلك : خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .
٧١٣	١٢٥	«الطعن رقم ٥١٦٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣» ١٤ - رقابة محكمة النقض لأحكام الاعدام . شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية . وجوب نقضها الحكم للخطأ في القانون .

المصفحة	القاعدة	
		أساس ذلك . المواد ٢/٣٥ ، ٢/٣٩ - ٣ ، ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٤٠	١٤٩	«الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠ ، ١٥ - مناط العقاب على شهادة الزور : كون الشهادة قد أدت أمام القضاء بعد حلف اليمين . بقصد تضليله . الادلاء بالشهادة في تحقيقات النيابة . لا تكون جريمة الشهادة الزور . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
٨٥٤	١٥٢	«الطعن رقم ٦٩٠٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/١٥ ، ١٦ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . متى تبين أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٦٣	١٥٤	«الطعن رقم ٦٩٠٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/١٥ ، ١٧ - تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها في نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه . غير مؤثم . أساس ذلك؟ استناد الحكم في قضائه بالادانة إلى أن تسوية الأرض لأصلها تقتضى تقديرًا من الجهة المختصة . خطأ في القانون .
٩٢٨	١٦٨	«الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣ ، ١٨ - حق رئيس النيابة . عند الضرورة . ندب معاون النيابة شفاهة . لتحقيق قضية بأكملها مادامت الأوراق تفيد حصوله . أساس ذلك؟ إثبات معاون النيابة باذن التفتيش أنه أصدره بناء على نديه من رئيس النيابة . كفايته لإثبات الندب . واعتبار إذن التفتيش صحيحاً . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون .
٩٥٤	١٧٢	«الطعن رقم ٣٢٨١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠ ، ١٩ - وجوب أن تكون عقوبة الحبس المقضى بها . مع الشغل . متى

الصفحة	القاعدة	
		كانت المدة المحكوم بها سنة فاكثر . المادة ٢٠ عقوبات . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .
٩٧٤	١٧٥	«الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١» ٢٠ - غلق المحل التجارى فى حالة ذبح أو ضبط أو بيع لحوم مخالفة به . عقوبة تكميلية وجوبية . القضاء بها فى جميع الأحوال إذا كانت اللحوم تم ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى . مخالفة الحكم للقانون بإغفاله القضاء بغلق المحل التجارى المخالف . وجوب تصحيحه - م ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٩٨١	١٧٧	«الطعن رقم ٧٥٧١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١١/٥» ٢١ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات؟ مدلول عبارة الأمين على الودائع . عدم إنصرافه الا لمن كان من طبيعة عمله حفظ المال العام . وسلم اليه على هذا الأساس ، لا من سلم المال اليه بصفة وقتية . معاقبة الطاعن بالعقوبة المغلظة المقررة بالمادة ١١٢ عقوبات . باعتباره من الأمناء على الودائع . خلافاً لما أثبتته الحكم . خطأ فى القانون .
١٠٢٣	١٨٧	«الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠» ٢٢ - لايجوز أن يضار الطاعن بطعنه . إلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديداً للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء وقف التنفيذ الذى أمرت به محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو المستأنف وحده . خطأ فى القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيح ذلك الخطأ .
١٠٤٩	١٩٢	«الطعن رقم ٣٩١١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦» ٢٣ - وجوب إعادة القضايا المنظورة أمام محكمة الجنح المستأنفة التى لم يفصل فيها عند العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ إلى محكمة

الصفحة	القاعدة	
١٠٦٦	١٩٦	<p>أول درجة للفصل فيها . إذا طلب المتهم ذلك . مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب النقض والاعادة لمحكمة أول درجة . اساس ذلك؟</p> <p>«الطعن رقم ٣٤٤٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/٤»</p> <p>٢٤ - جريمة تجريف أرض زراعية . العقوبة المقررة لمقارفها بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . وبالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣؟</p> <p>افادة الطاعن مما أجازته القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . اساس ذلك؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة الغرامة المشددة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . رغم وقوع الفعل قبل سريان . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .</p>
١١٥١	٢١٣	<p>«الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩»</p> <p>٢٥ - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية . مع وجود أمر ضمني بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية - خطأ في القانون .</p>
١١٨٨	٢٢١	<p>«الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠»</p> <p>راجع أيضا : ارتباط</p> <p>(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٧٠)</p> <p>وتزوير</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٨٧٨)</p> <p>ودعوى مدنية</p> <p>(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٨٣)</p> <p>وظروف مخففة</p> <p>(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٣٨)</p> <p>وعقوبة «تطبيقها»</p> <p>(القاعدتان رقما ١٦٢ ، ١٦٥ بالصحيفتين رقمي ٩٠٠ ، ٩١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		وعمل
		(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٤٣)
		وقانون «سريانه من حيث الزمان»
		(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٨٢)
		ومسئولية جنائية
		(القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٣٣٨)
		ومسئولية مدنية
		(القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١١٧٥)
		ومصادرة
		(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١٠٩٥)
		ومعارضة «نظرها والحكم فيها»
		(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٥٦)
		(ب) بطلان الحكم :
		١ - المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل .
		لها ان ترد الواقعة الى الوصف القانوني السليم .
		تعديل التهمة ذاتها ومساءلة المتهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى .
		لاتملكه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى . ويقتضى لفت نظر
		الدفاع عملا بنص المادة ٣٠٨ اجراءات . قعودها عن ذلك بطلان في
		الاجراءات يعيب الحكم .
٣٧١	٦٤	الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ .
		٢ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر
		بالغاء حكم البراءة الابتدائي . وجوب صدوره باجماع الآراء . إغفال
		النص فيه على صدوره بالاجماع يبطله . ولو كان الحكم الغيابي
		الاستئناف قد نص على صدوره باجماع الآراء . علة ذلك؟

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٢	١٨٢	<p>حق محكمة النقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها وتأيد حكم البراءة المقضى به ابتدائيا .</p> <p>«الطعن رقم ٧٠٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٠»</p> <p>راجع أيضا : وصف التهمة</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٥٩٠)</p> <p>أسباب الطعن :</p> <p>(١) مايقبل منها :</p> <p>١ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها . ولو كان صادراً بالبراءة . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>مثال لتسبب معيب للقضاء بالبراءة في جريمة شروع في تهريب جمركي .</p> <p>«الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٩»</p> <p>٢ - جريمة التهريب الجمركي . عمدية . يتطلب القصد الجنائي فيها اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الواقعة الإجرامية علمه بعناصرها .</p> <p>عدم صحة القول بالمسؤولية المفترضة إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائغا من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتا فعليا .</p> <p>عدم مساءلة الشخص شريكا كان أو فاعلا إلا بقيامه بالفعل أو الاقتناع المحرم قانوناً . افتراض المسؤولية استثناء . قصره في الحدود التي نص عليها القانون فحسب .</p> <p>«الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/١٤»</p> <p>٣ - إيراد الحكم في مدونات أخذه الطاعن بالرافعة دون بيان ما إذا كان أعمال المادة ١٧ عقوبات أو المادة ١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ . قصور .</p> <p>«الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٣٠»</p>
٦٦	٧	
١٩٠	٢٨	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تقليد خاتم الدولة قيامه على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . العبرة في ذلك بأوجه الشبه . لا بأوجه الخلاف . خلو الحكم من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة . قصور . تأسيس القاضي حكمه على رأى غيره . يعيب الحكم . مثال .
٢٢٠	٣٥	«الطعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٦» ٥ - جريمة النصب . ما يلزم لتوافرها؟ مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها لتحقيق هذه الجريمة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها . ضرورة أن تكون مصحوبة بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحتها .
٢٨٩	٤٨	«الطعن رقم ٧٩٠٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٢١» ٦ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم . للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . مثال لتسبب معيب للقضاء بالبراءة في جريمة تزوير محرر .
٣٩٥	٦٧	«الطعن رقم ٧٨٧١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٣» ٧ - قضاء محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية في دعوى مباشرة عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ . صحته : أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق . إستئناف الشق المدني في الميعاد القانوني . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإستئناف برغم ما جاء بمدونات من أن الاستئناف مقبول شكلا . خطأ في تطبيق القانون . صحته : أن تقضى بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها .
٤٥٠	٧٦	«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»

الصفحة	القاعدة	
		٨ - استناد الحكم فى إدانة الطاعن إلى دليل مستمد من أقوال محاميه . يعيب الحكم . أساس ذلك ؟ مبدأ تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟ «الطعن رقم ٧٢٢٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»
٥٠٠	٨٣	٩ - وجوب إستظهار قيمة أعمال البناء محل الاتهام بالنسبة إلى كل دور من الأدوار الثلاثة وتاريخ إنشائها وقيمة التكاليف . خلو الحكم المطعون فيه من إستظهار هذه العناصر . قصور . «الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٤/٢»
٥١٧	٨٦	١٠ - انتهاء الحكم المطعون فيه الى الادانة فى جريمة الاشتباه استنادا الى انه حكم عليه فى عدد من القضايا دون بيان ما اذا كان حكم عليه فى قضايا المخدرات التى اشار اليها الحكم . قصور . «الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٤/٣»
٥٤٠	٩١	١١ - عدم تبيان الحكم للأعمال المادية التى أتاها المتهم بصفته فاعلاً أصلياً فى جناية الإختلاس وكذا دوره فى جرائم التزوير المرتبطة بها - والتى أخذت عنها الطاعن الأول - وعدم إستظهار طرق إشترائه فى الجرائم والقصد الجنائى فى الجريمة الأولى . قصور . يوجب النقض لكلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . «الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠»
٥٩٠	١٠٤	١٢ - بيان سعر الفائدة التى حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهرى . خلو الحكم منه . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . «الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/٢»
٥٩٧	١٠٥	١٣ - الحكم بالإدانة فى جريمة قتل عمد . اغفال التدليل على نية القتل وأخذ المسكر مشجعاً له على تنفيذ نيته . قصور يعيب الحكم . ولو كانت العقوبة المقضى بها تدخل فى نطاق عقوبة الضرب المقضى إلى الموت

الصفحة	القاعدة	
		به سبق الإصرار مادام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل أنعمد .
٦٠١	١٠٦	«الطعن رقم ٩٥٢٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/٢ ، ١٤ - متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافعته وان تتيح له الفرصة للقيام بمهمته . مثول الطاعن امام المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محاميه . على المحكمة إما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهم الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه .
٦١١	١٠٨	«الطعن رقم ٥٥٦٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/٧ ، ١٥ - تغير هيئة المحكمة الاستئنافية بعد تلاوة تقرير التلخيص أمامها . لا يغنى عن تلاوته امام الهيئة الجديدة . إغفال ذلك . أثره : بطلان الحكم . علة ذلك ؟ إمتداد أثر الطعن لغير الطاعن . شرطه ؟
٦٥١	١١٥	«الطعن رقم ٤٨٩٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ ، ١٦ - كفاية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة كى تقضى بالبراءة . حد ذلك ؟
	١١٣٨	«الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ، «الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٣ ق . لجلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ، ١٧ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها فى الأوراق . يعيبه . مثال لتسبب معيب للقضاء بالبراءة فى جريمتى ذبح أنثى ماشية قبل استبدال قواطعها وخارج السلخانة .
٦٧٧	١٢٠	«الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ، ١٨ - حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل فى السلخانات العامة والاماكن المخصصة للذبح أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع . للمحافظ المختص التصريح بالذبح يوم الأربعاء بغرض تجهيز اللحوم . المادة الأولى من قرار التموين رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨١ .

الصفحة	القاعدة	
٦٧٧	١٢٠	<p>قضاء الحكم ببراءة المطعون ضده من تهمة الذبح في غير الأيام المصرح بها استناداً إلى حدوث الواقعة يوم الأربعاء دون التحقق من وجود قرار من محافظ الأقليم بإباحة الذبح في هذا اليوم . قصور .</p> <p>«الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»</p> <p>١٩ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرطه؟</p> <p>تمسك المتهم بنفس التهمة . وتقدير مستندات تظاهر ذلك . دفاع جوهري . الالتفات عنه . قصور .</p> <p>مثال في جريمة عدم تقديم ما يفيد استيراد البضائع التي أخرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها في الميعاد .</p>
٧٦٢	١٣٤	<p>«الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٦/٦»</p> <p>٢٠ - الدليل الذي يعول عليه الحكم . يجب أن يكون مؤدياً إلى مارتبه عليه من نتائج . دون عسف في الاستنتاج ولاتنافر في حكم العقل .</p> <p>وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين على الواقع الذي يثبت بالدليل المعتبر . لا على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة .</p> <p>مثال لاستدلال غير سائغ لادانة الطاعن عن تهمة عرضه للبيع لبنا غير طازج .</p>
٧٨٢	١٣٨	<p>«الطعن رقم ٦٢٣٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»</p> <p>٢١ - مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ومصادمة المجنى عليه دون بيان الحكم مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وموقف المجنى عليه وسلوكه وأثر ذلك في قيام ركني الخطأ ورابطة السببية . قصور .</p>
٨١٠	١٤٣	<p>«الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٣»</p> <p>٢٢ - عدم وضع تقرير التلخيص كتابة . يبطل الحكم . قراءة أحد الاعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي . لا يغني عن التقرير .</p> <p>عدم وجود تقرير تلخيص . مفاده : قعود المحكمة عن وضعه ولو</p>

الصفحة	القاعدة	
		نصت في حكمها على استيفائه ولو لم يجحد هذا البيان عن طريق الادعاء بالتزوير .
٨٧٢	١٥٦	«الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦ . ٢٣ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الاخلال بهذه الأسس . شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكرها في قائمة شهود الاثبات . وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم . أساس ذلك؟ عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه . على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم . حق المحكمة في إيداء رأيها في الشهادة . لا يكون إلا بعد سماعها . علة ذلك؟
١٠٤٥	١٩١	«الطعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦ . ٢٤ - تمييز الشاهد . مناط الأخذ بشهادته . ولو كانت على سبيل الاستدلال . أساس ذلك؟ الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز . يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على التمييز للاستيثاق من تحمله الشهادة . قعودها عن ذلك وأخذها بشهادته . يعيب الحكم . تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤاده؟
١٠٥٢	١٩٣	«الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/٢٧ . ٢٥ - وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات يستلزم حضور . إجراءات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها . عدم تحقق ذلك . اخلال بحق الدفاع . مثال :
١٠٨٤	١١٩	«الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٢/٨ .

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضاً : اثبات «بوجه عام» (القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٣٩٥) واشتراك (القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٩٨٦) واعدام (القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١١٤٥) وعقوبة «عقوبة الجرائم المرتبطة» (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٤٢) ومواد مخدرة (القاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة رقم ٦٤٨) ونياية عامة (القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١١٥٧)</p> <p>(ب) مالا يقبل منها :</p> <p>١ - ميعاد تنازع القوانين من حيث الزمان؟ النص القانوني الجديد . عدمه انعطاف اثره على الماضي مالم ينص في غير المواد الجنائية على سريانه بأثر رجعي . قرار لجان قيد المحامين ينشئ المراكز من يوم صدوره فحسب . ورور طلب الطاعن غفلا من التاريخ وخلو الاوراق مما يفيد تقديم الطلب قبل العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . اثره : رفض طلبه . «الطعن رقم ٨١١٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/١»</p> <p>١٨ نقابات</p> <p>٢ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . «الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/١/١»</p> <p>٣٨ ١</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٢	٤	«الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٦» ٣ - اقتضاء المؤجر بالذات او بالواسطة . مقدم إيجار او أية مبالغ أضافية بسبب تحرير عقد الايجار او خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والاجره المنصوص عليها في العقد في حدود القانون . مؤتم . علة ذلك؟ عدم سريان الحكم المنكور على المستأجر الذي ينهى العلاقة الايجارية ويتنازل المؤجر او للغير عن العين المؤجره لتخلفه الصفة والسببيه للتأثيم .
٣٨	١	«الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١» ٤ - وزن أقوال الشهود . موضوعي . تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . مادام استخلاصه سائغا . تقدير الأدلة . تستقل به محكمة الموضوع .
٥٢	٤	«الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٦»
٢٦٠	٤٣	«الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٢/١٤» ٥ - حق محكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في التحقيق الإبتدائي وإن خالف قول آخر له بالجلسة . لها ان تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . مادام له مأخذه من الأوراق . - الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٥٨	٥	«الطعن رقم ٣٢٦٩ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٧» ٦ - تفتيش المزارع . لاحاجة إلى صدور إذن به من النيابة العامة . حد ذلك؟
٧٥	٨	«الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٤»
٧٤٢	١٣٠	«الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٦/٢» ٧ - القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش الممنوعة زراعته . قوامه : علم الزارع بكنة تلك المادة . وفي جريمة حيازة المواد

الصفحة	القاعدة	
		المواد المخدرة . قوامه : علم الحائز بكنه تلك المادة استقلالاً عنه . غير لازم كفاية أن يكون ما أورده الحكم دالاً عليه . مثال :
٧٥	٨	الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/١٤ . ٨ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم - طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
٧٥	٨	الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/١٤ . ٩ - عدم التزام المحكمة ببيان الدليل عن المعلومات العامة التي يستند اليها الحكم . مثال :
٨٢	٩	الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/١٦ . ١٠ - الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من المحامي العام . دون بيان أساسه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٧	١٦	الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ . ١١ - خلو الحكم من بيان صدور باسم الشعب . لا يعيبه .
١١٧	١٦	الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ . ١٢ - المصلحة شرط لقبول الطعن . عدم قبول النعى على الحكم إحتسابه سن المجنى عليها بالتقويم الميلادى . متى كانت . وقت ارتكاب الفعل المنسوب للمتهم . لم تبلغ ثمانى عشرة سنة بالتقويم الهجرى . علة ذلك : انعدام مصلحته .
١٤٦	١٩	الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ . ١٣ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى .
١٤٦	١٩	الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ . ١٤ - الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى . لايجوز أثارته أمام النقض .
١٦٣	٢٢	الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ .

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - اشارة الحكم الى تقديم المطعون ضده مذكره بدفاعه . لم يعول عليها في قضائه . مفاده . التفاته عنها . نفى الطاعن في هذا الشأن . غير سديد .
١٦٣	٢٢	«الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ ، ١٦ - تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ابدائه طلبات بالجلسة . أثره . اعتباره تاركا للدعوى المادة ٢٦١ إجراءات . عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه المدنية . لأول مره أمام النقض . أساس ذلك ؟
١٦٧	٢٣	«الطعن رقم ٧١٣٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ ، ١٧ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها على القيام بأجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها . مثال .
١٧٠	٢٤	«الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ ،
٤٢٤	٧٢	«والطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ ،
٦١٤	١٠٩	«والطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/٧ ،
٦٨٨	١٢٢	«والطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ،
١٠٩٩	٢٠٢	«والطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/١١ ،
		١٨ - تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .
١٧٧	٢٥	«الطعن رقم ٧٣١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ ، ١٩ - نفى الطاعن على الحكم خطئه فى القانون لرفضه الدعوى المدنية بمقولة أنه كان متعينا القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية مادام الحكم قد قضى بالبراءة . مردود بان الدعوى لم تكن محمولة على سبب غير التهمة موضوع الدعوى الجنائية وان البراءة بنيت على عدم توافر اركان الجريمة موضوع التهمة .
٢٠٣	٣٢	«الطعن رقم ٨٠٧٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٤ ،

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - عدم جواز النعى على المحكمة قضاءها بالبراءة لاحتمال ترجيح لديها . بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . علة ذلك ؟
٢٢٣	٣٦	«الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٢»
		٢١ - عدم التزام المحكمة عند قضائها بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . أساس ذلك ؟
١٢٣	٣٦	«الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٢»
		٢٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بعد حيز الدعوى للحكم بإجابة طلب فتح باب المرافعة .
٢٥٠	٤١	«الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٢»
		٢٣ - جواز سماع الشهود اللذين لم يبلغ منهم أربع عشرة سنة حلف يمين والأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا انس القاضي فيها الصدق .
		تعيب الحكم باعتماده على أقوال المجنى عليه بحجة أن سؤاله بغير حلف يمين على سبيل الاستدلال . غير مقبول . مادام أن الطاعن لا يمارى فى قدرة المجنى عليه على التمييز وتحمل الشهادة . أساس ذلك ؟
٢٦٤	٤٤	«الطعن رقم ٣٢٠٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٨»
		٢٤ - جدل الطاعن حول قدر مساحة الأرض الزراعية المجرفة . لا يؤثر فى مقدار العقوبة .
٢٦٧	٤٥	«الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/١٨»
		٢٥ - عدم قبول أسباب الطعن التى لاتتصل بشخص الطاعن .
٣٠٦	٥٢	«الطعن رقم ٤١٨٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦»
		٢٦ - تساند الأدلة . لا يلزم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى . يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .
٣١٥	٥٤	«الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨»

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ - الدفع بحصول الإقرار نتيجة إكراه . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك؟
٣٤٣	٥٩	«الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٧ ،
٥٦٧	٩٨	«والطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٤/١٤ ،
٩٣٥	١٧٠	«والطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧ ،
		٢٨ - تفصيل أسباب الطعن بالنقض إبتداءً . واجب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه وتيسيراً لإدراك ما شاب الحكم من عوار . أثر تخلف ذلك فى سبب من أسباب الطعن . عدم قبول هذا السبب .
٣٦٦	٦٣	«الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٢ ،
٦١٤	١٠٩	«والطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/٧ ،
		٢٩ - حضور المدافع عن الطاعن بجلسة المحاكمة وتنازله عن سماع الشهود مكتفياً بتلاوة أقوالهم فى التحقيقات . النعى ببطلان الاجراءات بعد ذلك ليس له محل .
٣٦٦	٦٣	«الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٢ ،
		٣٠ - كفاية ايراد الحكم من مؤدى الادلة ما يكفى لتبرير اقتناع المحكمة بما قضت به .
		- مجادلة محكمة الموضوع فى سلطتها فى وزن عناصر الدعوى لا تقبل امام محكمة النقض .
٣٧١	٦٤	«الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ ،
		٣١ - تقدير : جدية التحريات . وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . الأمر فيه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .
٤٠٣	٦٩	«الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/١٤ ،
		٣٢ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية مالم يتعذر مباشرة إجراءاتها بهذه اللغة دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها

الصفحة	القاعدة	
		المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها . ليس للطاعن إثارة بطلان إجراءات التحقيق لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٠٣	٦٩	«الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٤» ٣٣ - عدم المنازعة - فى ملكية المضبوطات وخلو مدونات الحكم من أنها مملوكة للغير . عدم جواز اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . أساس ذلك؟
٤٢٤	٧٢	«الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠» ٣٤ - قعود الطاعن عن التمسك بعدم إعلانه لجلسة المعارضة الابتدائية أمام محكمة ثانى درجة . عدم جواز اثاره ذلك لأول مرة أمام النقض .
٤٣١	٧٣	«الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠» ٣٥ - بيان الواقعة محل الاتهام . لزومه فى أحكام الإدانة فحسب . الحكم بعدم جواز المعارضة . شكلى . اغفال بيان الواقعة . لا يعيبه .
٤٣١	٧٣	«الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠» ٣٦ - وجه النعى . يجب أن يكون واضحاً محدداً . - النعى على الحكم خلوه من البيانات الواجبة قانوناً . دون بيان ماهيتها . عدم قبوله .
٤٣١	٧٣	«الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١»
٨٦٧	١٥٥	«الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٦»
١١٨٥	٢٢٠	«الطعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠» ٣٧ - قرار الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة . لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى . المادة ٣٠ : من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . مخالفة إحدى دوائر المحكمة الابتدائية لقرار الجمعية العامة . لا يترتب عليه مخالفة للقانون . مثال :
٤٥٠	٧٦	«الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥»

الصفحة	القاعدة	
		٣٨ - النعى على المحكمة عدم نديها خبيراً لتقدير عمر السيارات . موضوع الاتهام . عدم قبوله . مادام لم يطلب منها ذلك . - الدفاع الموضوعى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦٠	٧٨	«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٣٩ - البت فى الارتباط . الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . رهن باتصال محكمة الموضوع بالدعاوى الأخرى المطروحة امامها مع الدعوى المنظورة المثار فيها ذلك . إثارة الارتباط لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . علة ذلك؟
٤٩٣	٨٢	«الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨» ٤٠ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا للطعن .
٥٠٨	٨٥	«الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١»
٦٨٨	١٢٢	«والطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
٦٩٩	١٢٣	«والطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٤١ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن إثبات إجراءات المحاكمة . - الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . عدم جواز جحد ما أثبتته الحكم من تمام هذه الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير . مثال فى إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص .
٦١٤	١٠٩	«الطعن رقم ٧٣٢٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٧» ٤٢ - وزن اقوال الشهود وتقديرها . موضوعى . - التفات المحكمة عن أقوال شاهد . مفاده اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها . - المجادلة فى تقدير المحكمة للدليل واطمئنانها اليه . غير جائزه أمام النقض
٦٢٦	١١١	«الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨»

الصفحة	القاعدة	
		٤٣ - ما يقرره الوكيل بحضور موكله . بمثابة ما يقرره الموكل . مالم ينتفه بنفسه بالجلسة . أساس ذلك؟
		- الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ماهيته؟
		- الدفاع وان تعدد المدافعون وحدة لا تتجزأ . مالم يكن الدفاع مقسما بينهم .
		- عدم تمسك الطاعن بأن الدفاع إنقسم على وكيليه . إعراض المحكمة عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ونزل عنه المدافع الآخر . لا إخلال بحق الدفاع . مثال :
٦٦٢	١١٨	«الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥»
		٤٤ - عدم دفع الطاعن ببطلان اعتراف متهم آخر عليه . أمام محكمة الموضوع . إثارة ذلك أمام النقض . غير مقبولة .
٦٨٢	١٢١	«الطعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٤٥ - الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٤٦ - قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٤٧ - طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة . عدم إلزام المحكمة بإجابته . مادامت الواقعة قد وضحت لديها .
		- مجادلة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل . غير جائز .
٦٨٨	١٢٢	«الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦»
		٤٨ - عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده مؤدياً إلى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها .
٧٩٦	١٤٠	«الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/١٣»
		٤٩ - كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى . تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

الصفحة	القاعدة	
		- إثارة التعارض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٨١٤	١٤٤	الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ .
١٠٠٩	١٨٥	والطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ .
		٥٠ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . جواز إثارة أى دفع بشأنه فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام النقض . حد ذلك . أن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها الحكم والا يقتضى تحقيقاً موضوعياً .
٨٢٤	١٤٦	الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٨ .
		٥١ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها . بالفصل فى موضوع الدعوى . يمتنع معه إعادتها إليها . المادة ٤١٩ إجراءات .
		- قضاء المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف . لخلوه من تاريخ إصداره . وتصديها للفصل فى الموضوع . صحيح .
٨٤٦	١٥٠	الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠ .
		٥٢ - تأخر الضابط فى تحرير محضر ضبط الواقعة . لا يدل حتماً على عدم جديته .
		تقدير القوة التدليلية من سلطة محكمة الموضوع . المجادلة فى ذلك أمام النقض . غير جائز .
٨٩١	١٦٠	الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠ .
		٥٣ - إدعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٨٩١	١٦٠	الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠ .
		٥٤ - تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة . المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .
٩٣٥	١٧٠	الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧ .

الانسقة	القاعدة	
		٥٥ - تأخر شاهد في الإدلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض لتعلقه بالموضوع .
٩٤٧	١٧١	«الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨ .
		٥٦ - عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب الأعفاء من العقاب إلا إذا دفع أمامها بذلك .
		«الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ .
		٥٧ - تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها . موضوعي عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٩٩٣	١٨١	«الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١١/٧ .
		٥٨ - تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجة اليه . لا يعيبه . مادام أنه أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية .
١٠٥٥	١٩٤	«الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨ .
		٥٩ - الدفع ببطلان الاجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام النقض . مثال :
١١٣٢	٢١٠	«الطعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ .
		٦٠ - مثال لتسبيب سائق للرد على دفع ببطلان أمر الإحالة وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني لعدم صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى في جنائية رشوة .
١١٥٧	٢١٤	«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣ .
		٦١ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختتطة بالواقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
١١٥٧	٢١٤	«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣ .
		٦٢ - كفاية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة . كي يقضى بالبراءة . متى أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
١١٧٥	٢١٨	«الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ .

الصفحة	القاعدة	
		٦٣ - لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة . مادام قد أقيم على دعائم أخرى تكفى - وحدها - لحمله .
١١٧٥	٢١٨	«الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦ ، ٦٤ - عدم جواز إثارة الدفوع الموضوعية لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٨٥	٢٢٠	«الطعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ ، راجع أيضا : اثبات «بوجه عام» (القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٣٥) واثبات «إعتراف» (القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٠٣) واثبات «شهود» (القواعد أرقام ٣٤ ، ٤٦ ، ١٢٢ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٢١٤ بالصفحات أرقام ٢١٤ ، ٢٧٣ ، ٦٨٨ ، ٨٦٧ ، ٨٩١ ، ٩٤٧ ، ٩٥٧ ، ٩٦٨ ، ١١٥٧) واثبات «خبرة» (القواعد أرقام ٦١ : ٩٦ ، ٢١٣ بالصفحات أرقام ٣٥٦ ، ٥٥٨ ، ١١٥١) واجراءات «إجراءات الاستدلال» (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠) واجراءات «إجراءات المحاكمة» (القواعد أرقام ٦٢ ، ١٤٤ ، ١٧٠ بالصفحات أرقام ٣٦٢ ، ٨١٤ ، ٩٣٥) واحداث (القاعدتان رقما ١٣٣ ، ٢٠٢ بالصحيفتين رقمي ٧٥٨ ، ١٠٩٩)

الصفحة	القاعدة
	واختصاص
	(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ١٠٠٩)
	واستئناف «نظره والحكم فيه»
	(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٢٤)
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب «الدفاع الشرعى»
	(القاعدتان رقما ١٠ ، ٢٠٣ بالصحيفتين رقمى ٩٠ ، ١١٠١)
	واستجواب
	(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٠٣)
	وتزوير
	(القاعدتان رقما ٧٤ ، ٢٠٨ بالصحيفتين رقمى ٤٣٦ ، ١١٢٢)
	وتعد
	(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٣٦)
	وتفتيش «إذن التفتيش . إصداره . تنفيذه»
	(القاعدتان رقما ٧٢ : ١١١ ، بالصحيفتين رقمى ٤٢٤ ، ٦٢٦)
	وتلبس
	(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٢٤)
	وتهريب جمركى
	(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٩٥٧)
	وحكم «حجيته»
	(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠)
	وحكم «مالا يعيبه فى نطاق التدليل»
	(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٧٤٥)
	ودعارة
	(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣١٥)

الصفحة	القاعدة
	ودفاع «الاخلال بحق الدفاع . مالا يوقره» (القاعدتان رقما ١٢٢ ، ١٨٥ بالصحيفتين رقمى ٧٥٢ ، ١٠٠٩) ودعوى جنائية «انقضاؤها بالتصالح» (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠) ودعوى مدنية (القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٥٢٥) ورابطة السببية . (القواعد ارقام ٦٦ ، ٨٥ ، ١١٨ بالصحفات ارقام ٣٩١ ، ٥٠٨ ، ٦٦٢) وسب وقذف (القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١٧٧) وسرقة (القاعدتان رقما ٣٤ ، ١٤٠ بالصحيفتين رقمى ٢١٤ ، ٧٩٦) وشريعة اسلامية (القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤١٦) وطوارئ (القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٤٨٨) ومحكمة استئنافية (القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٤٦) ومحكمة الاعادة (القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٥٣٥) ومحكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» (القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٩٩٣) ومعارضة «نظرها والحكم فيها» (القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٤٣١)

الصفحة	القاعدة	
		ومواد مخدرة (القواعد أرقام ٥ ، ٧٠ ، ١٣٠ ، ١٧٣ بالصفحات أرقام ٥٨ ، ٤٠٩ ، ٧٤٢ ، ٩٥٧) ونياية عامة (القواعد أرقام ٢ ، ٦٤ ، ٢٠١ بالصفحات أرقام ٤٣ ، ٣٧١ ، ١٠٩٥) ووصف التهمة (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٧٠) فخطر الطعن والحكم فيه :
٦٦	٧	١ - عدم امتداد أثر الطعن بالنقض للمتهم المحكوم عليه الآخر - وإن كان وجه الطعن يتصل به - إذا لم يكن يجوز له الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه الذي قضى بنقضه . «الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٤»
٥٨٦	١٠٣	٢ - الأحكام الصادرة من محكمة النقض . لا سبيل للطعن عليها بأي طريق . لا يغير من ذلك ما جرت عليه . في حالات استثنائية خاصة من الرجوع في بعض أحكامها تحقيقها لحسن سير العدالة . ندب المحامي بقرار المعافاة لرفع الطعن ومباشرة إجراءاته . عدم صلاحيته سنداً لاثبات وكالته عن الطاعن . أثر ذلك؟ «الطعن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥١ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩»
٥٩٧	١٠٥	٣ - متى يتعين نقض الحكم بالنسبة لمحكوم عليه لم يطعن فيه؟ «الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٢»
٦٠٧	١٠٧	٤ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . «الطعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/٥»

الصفحة	القاعدة	
٩٠٠	١٦٢	<p>٥ - نقض الحكم . بناء على طعن أى من الخصوم خلاف النيابة العامة . أثره عدم جواز تسوية العقوبة عما قضى به الحكم المنقوض .</p> <p>«الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠»</p>
٩٠٠	١٦٢	<p>٦ - العبرة فى تشديد العقوبة أو تخفيفها هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات . مثال :</p> <p>- حق محكمة النقض ان تحكم فى الطعن لثانى مرة بغير تحديد جلسة مادام ان العوار لم يرد على بطلان فى الحكم او بطلان فى الإجراءات اثر فيه .</p> <p>«الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠»</p>
٩٠٠	١٦٢	<p>٧ - قصر العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>يوجب على محكمة النقض تصحيحه . اساس ذلك؟</p> <p>«الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٠/٢١»</p>
٩٠٥	١٦٣	<p>٨ - غلق المحل التجارى فى حالة ذبح أو ضبط أو بيع لحوم مخالفة به . عقوبة تكميلية وجوبية .</p> <p>القضاء بها فى جميع الأحوال إذا كانت اللحوم تم ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى .</p> <p>مخالفة الحكم للقانون بإغفاله القضاء بغلق المحل التجارى المخالف .</p> <p>وجوب تصحيحه - م ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٩٨١	١٧٧	<p>«الطعن رقم ٧٥٧١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١١/٥»</p> <p>٩ - المصادرة فى حكم المادة ٣٠ عقوبات . ماهيتها؟</p> <p>- عقوبة المصادرة المقرره بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقها؟</p> <p>- اطلاق لفظ المصادرة بحيث يشمل النقود التى ضبطت ولم تستخدم فى الجريمة - خطأ يوجب القضاء بتصحيحه .</p>
١٠٩٥	٢٠١	<p>«الطعن رقم ٤٠١٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠»</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الاعدام . غير لازم . علة ذلك؟ اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .
١١٤٥	٢١٢	«الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ، ١١ - وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام؟ «الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ،
١١٤٥	٢١٢	١٢ - جريمة تجريف أرض زراعية . العقوبة المقررة لمقارفيها بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، وبالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ؟ - افادة الطاعن مما أجازته القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . أساس ذلك؟ - قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة الغرامة المشددة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . رغم وقوع الفعل قبل سريانه . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .
١١٥١	٢١٣	الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ ، راجع أيضا : دعوى مدنية (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٧٠٨) وشيك بدون رصيد (القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ١١٢٨) وعقوبة «تقديرها» (القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ٩٧٤) وعمل (القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٤٣) ومحكمة الاعادة (القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٨٣)

الصفحة	القاعدة	
		ومصادرة (القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٧٧) أثر الطعن :
٦٦	٧	١ - عدم امتداد أثر الطعن بالنقض للمتهم المحكوم عليه الآخر - وإن كان وجه الطعن يتصل به - إذا لم يكن يجوز له الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه الذي قضى بنقضه . «الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/١٤»
٥٩٠	١٠٤	٢ - عدم تبين الحكم للأعمال المادية التي اتاها المتهم بصفته فاعلاً أصلياً في جناية الإختلاس وكذا دوره في جرائم التزوير المرتبطة بها - والتي أخذت عنها الطاعن الأول - وعدم إستظهار طرق إشترائه في الجرائم الأخيرة والقصد الجنائي في الجريمة الأولى قصور . يوجب النقض لكلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . «الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠»
٦٥١	١١٥	٣ - إمتداد أثر الطعن لغير الطاعن شرطه ؟ «الطعن رقم ٤٨٩٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٥/١٤»
٩٠٠	١٦٢	٤ - نقض المحكمة . بناء على طعن أى من الخصوم خلاف النيابة العامة . أثره . عدم جواز تشديد العقوبة عما قضى به الحكم المنقوض . «الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠»
		سقوط الطعن :
		سقوط الطعن بالنقض المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . جزاء على تخلفه عن حضور الجلسة المحددة لنظر طعنه . عدم ورود الطعن بالنقض . إلا على حكم نهائي . مجرد التقرير بالطعن بالنقض . لا يترتب عليه إيقاف تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ . المادة ٤٦٩ إجراءات . «الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/١٢»
١٠٠٥	١٨٣	

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات نظر الطعن :
		اتصال محكمة النقض بالطعن إتصالاً قانونياً صحيحاً بمجرد التقرير به في الميعاد .
		على الطاعن متابعة طعنه . دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة بإعلانه .
٥٨٦	١٠٣	«الطعن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩» سلطة محكمة النقض :
		١ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائي وجوب صدوره بإجماع الآراء . تخلف النص فيه على الإجماع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائياً . ولو كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد نص على صدوره بإجماع الآراء . أساس ذلك؟
٩٨	١١	حق محكمة النقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها . «الطعن رقم ٤٠٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٧»
		٢ - لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه .
		إلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديداً للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء وقف التنفيذ الذي أمرت به محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو المستأنف وحده . خطأ في القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيح ذلك الخطأ .
١٠٤٩	١٩٢	«الطعن رقم ٣٩١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦»
		نيابة عامة
		١ - للنيابة العامة الطعن في الحكم . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه أساس ذلك؟
٤٣	٢	«الطعن رقم ٧٧١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢»

الصفحة	القاعدة	
١٠٥	١٣	والضلع رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢١.
٣٧١	٦٤	والضلع رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٣.
٥٤٤	٩٢	والضلع رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/٤/٣.
١٠٤٩	١٩٢	والضلع رقم ٣٩١١ لسنة ٥٥ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦.
		٢ - قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة جلب مخدر : لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . أساس ذلك؟
١١٧	١٦	الضلع رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤.
		٣ - إيجاب . حلف الخبير يمينا أمام سلطة التحقيق .
		- لعضو النيابة . كرئيس للضبطية القضائية . الاستعانة بأهل الخبرة .
		بغير حلف يمين .
		- متى يحق لمحكمة الموضوع الاستناد إلى تقرير خبير لم يحلف اليمين؟
١١٧	١٦	الضلع رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٤.
٤٠٩	٧٠	والضلع رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/١٧.
		٤ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . العبرة فيها بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها .
١٥٩	٢١	الضلع رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٥/١/٢٧.
		٥ - امتداد ميعاد التقرير بالطعن وايداع الأسباب في حالة طعن النيابة العامة في حكم البراءة . شرطه؟
٣٣٨	٥٨	الضلع رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٧.
		٦ - الأصل ان حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها . مطلق . حالات الطلب المنصوص عليها في قوانين النقد والجمارك والاستيراد . من القيود التي ترد على حقها . إستثناء .
		- صدور طلب باقامة الدعوى الجنائية في جريمة نقداً أو تهريب أو استيراد . أثره ومداه؟
٤٦٠	٧٥٨	الضلع رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨.
		٧ - للنائب العام الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون

الصفحة	القاعدة	
		<p>في أي نيابة . سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بإحدى نيابات الاستئناف . لتحقيق أية قضية أو إجراء أي عمل قضائي مما يدخل في ولايته ولو لم يكن داخلاً بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو .</p>
٤٦٠	٧٨	<p>«الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨،</p> <p>٨ - النيابة العامة هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية .</p> <p>النائب العام : هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية . ولايته عامة اشتمالها على سلطة التحقيق والاتهام . إنبساطها على إقليم الجمهورية برمتها . وعلى جميع مايقع فيه من جرائم أيا كانت . له مباشرة اختصاصه بنفسه أو أن يكل . فيما عدا الاختصاصات التي نيّطت به على سبيل الإنفراد إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانوناً معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه . له الرئاسة القضائية . والإدارية على أعضاء النيابة .</p> <p>- للنائب العام الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في أية نيابة سواء كانت مخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بإحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أي عمل قضائي مما يدخل في ولايته ولو لم يكن داخلاً بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو . بشرط لاتزيد المدة اللازمة لانجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على أربعة أشهر :</p>
٧١٦	١٢٦	<p>«الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧،</p> <p>٩ - استصدار النيابة العامة الأمر بتسجيل المحادثات من القاضي الجزئي . بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوية الإجراء . عمل من أعمال التحقيق . سواء قامت بتنفيذ الإذن أو ندبت مأمور الضبط لذلك .</p> <p>حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أي من مأموري الضبط ببعض ما يختص به . شرط ذلك ؟ عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً للأمر الصادر من النيابة لمأمور الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي بإجراء التسجيلات .</p>
٨٣١	١٤٨	<p>«الطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٩،</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حق رئيس النيابة . عند الضرورة . ندب معاون النيابة شفاهة . لتحقيق قضية باكملها مادامت الأوراق تفيد حصوله . أساس ذلك؟ إثبات معاون النيابة باذن التفتيش أنه أصدره بناء على ندبه من رئيس النيابة . كفايته لإثبات الندب . واعتبار إذن التفتيش صحيحاً . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون .
٩٥٤	١٧٢	«الطعن رقم ٣٢٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠» ١١ - النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون . فهي تختص بمركز قانونى خاص يجيز لها الطعن فى الحكم وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه .
١٠٩٥	٢٠١	«الطعن رقم ٤٠١٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠» ١٢ - اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الاعدام . غير لازم . علة ذلك؟ اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .
١١٤٥	٢١٢	«الطعن رقم ٤٠١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩» ١٣ - طريقة تنفيذ إذن تسجيل المحادثات الشفوية السلوكية واللاسلكية والتصوير موكولة إلى المحامى العام المأذون له باجرائها تحت رقابة محكمة الموضوع . حقه فى الاستعانة فى تنفيذ الإذن بالفنيين ورجال الضبط القضائى وغيرهم . ماداموا تحت إشرافه .
١١٥٧	٢١٤	«الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣» ١٤ - عدم اشتراط ثبوت أمر الندب الصادر من المندوب الاصيل إلى غيره من مأمورى الضبط القضائى كتابة . التفتيش يكون فى هذه الحالة باسم النيابة العامة الأمرة . وليس باسم المندوب له . التفات الحكم عن الدفاع القانونى ظاهر البطلان . لا يعيبه .
١١٨٠	٢١٩	«الطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦»

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . الأصل . وجوب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة - إستفادته استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر يترتب عليه حتما بطريق اللزوم العقلي .
		مثال : لتصرف النيابة العامة ينطوى على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .
١١٨٨	٢٢١	«الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ ، راجع أيضا : إجراءات «إجراءات التحقيق» (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٦٠) واستدلالات (القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٠٣) واعدام (القاعدتان رقما ١٣٧ ، ٢١٢ بالصحيفتين رقمي ٧٧٢ ، ١١٤٥) ودعوى مدنية (القاعدتان رقما ٢١ ، ٢٧ بالصحيفتين رقمي ١٥٩ ، ١٨٦) وشهادة سلبية (القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٥٧٥) ومأمورو الضبط القضائي (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٦٢٦) ووصف التهمة (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٥٤)
		(هـ)
		هتك عرض
		١ - وجوب الأخذ بالتقويم الهجرى فى احتساب عمر المجنى عليها فى جريمة هتك العرض أخذاً بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى .

الصفحة	القاعدة	
		- عدم جواز الأخذ في تفسير قانون العقوبات بطريق القياس لغير صالح المتهم .
١٤٦	١٩	«الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤» ٢ - المصلحة شرط لقبول الطعن .
		- عدم قبول النعي على الحكم إحتساب سن المجنى عليها بالتقويم الميلادي . متى كانت . وقت ارتكاب الفعل المنسوب للمتهم . لم تبلغ ثمانى عشرة سنة بالتقويم الهجرى . علة ذلك : انعدام مصلحته .
١٤٦	١٩	«الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤» ٣ - ثبوت ان سن المجنى عليها كانت . وقت وقوع جريمة هتك العرض . أقل من ثمانى عشرة سنة . عدم جدوى قول الطاعن بان مظهرها كان يدل على أنها جاوزت هذه السن . أساس ذلك ؟
١٤٦	١٩	«الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤» ٤ - هتك العرض . تعريفه ؟ - جريمة هتك العرض . ما يكفى لتوافرها ؟
١٤٦	١٩	«الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤» ٥ - هتك العرض . كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراتاه ويخدش منه عاطفة الحياء . لا يشترط أن يترك أثراً بالمجنى عليه .
٢٦٠	٤٣	«الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤» ٦ - القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض . تحققه بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل . لا عبوة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منها . تحدث الحكم استقلال عن هذا الركن . غير لازم .
٢٦٠	٤٣	«الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٤» ٧ - اعتبار الحكم جرائم الخطف والسرقة بالاكراه وهتك العرض . جريمة واحدة . ومعاقبه المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . وهى الخطف بالحيل . لا مصلحة له فيما يثيره بشأن السرقة بالاكراه .
٤٨٢	٨٠	«الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨»

الصفحة	القاعدة	
٩٦٨	١٧٤	<p>٨ - الركن المادى لجريمة هتك العرض . تحقق بأى فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها ويخدش عاطفة الحياء عندها . ولو لم يترك أثراً .</p> <p>مثال لتسبيب غير معيب .</p> <p>«الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١ ،</p> <p>راجع أيضاً : اثبات «بوجه عام»</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٦٨)</p> <p>واثبات «شهود»</p> <p>(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٦٤)</p> <p>وحكم «تسبيه . تسبيب غير معيب»</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٦٨)</p> <p>ونقض «المصلحة فى الطعن»</p> <p>(القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٤٦)</p>
		<p>(و)</p> <p>وصف التهمة - وقف تنفيذ - وكالة</p>
		<p>وصف التهمة</p>
١٧٠	٢٤	<p>١ - التعديل فى مواد القانون دون تعديل فى وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . مثال فى جريمة التصرف فى مواد تموينية لغير المستهلكين .</p> <p>«الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ ،</p> <p>٢ - المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل . لها ان ترد الواقعة الى الوصف القانونى السليم .</p>

الصفحة	القاعدة	
		- تعديل التهمة ذاتها ومساءله المتهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى . لا تملكه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى . ويقتضى لفت نظر الدفاع عملاً بنص المادة ٣٠٨ اجراءات . قعودها عن ذلك بطلان فى الاجراءات يعيب الحكم .
٣٧١	٦٤	الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ ، ٣ - تعديل الوصف من احراز مخدر بقصد الاتجار إلى مجرد نقله . لايستلزم تنبيه الدفاع .
٤٢٤	٧٢	الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ ، نطاق حق المحكمة فى تعديل وصف التهمة ؟ تعديل وصف التهمة من فاعل أصلى فى تزوير إلى شريك فيه . وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل .
٥٩٠	١٠٤	الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠ ، - الاصل ان المحكمة لاتتقيد بالوصف القانونى الذى تسبقه النيابة العامة . - تعديل المحكمة وصف التهمة باستبعاد نية القتل دون اسناد وقائع مادية او عناصر جديدة . لا يستلزم تنبيه الدفاع . مفاد ذلك ؟
٦٥٤	١١٦	الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ ، راجع أيضاً : رشوة (القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ١٠٣٥)
وقف تنفيذ		
		١ - سقوط الطعن بالنقض المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . جزاء على تخلفه عن حضور الجلسة المحددة لنظر طعنه . عدم ورود الطعن بالنقض . إلا على حكم نهائى .

الصفحة	القاعدة	
		مجرد التقرير بالطعن بالنقض . لا يترتب عليه إيقاف تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ . المادة ٤٦٩ إجراءات .
١٠٠٥	١٨٣	«الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٢» ٢ - لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه . إلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديداً للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء وقف التنفيذ الذي أمرت به محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو المستأنف وحده . خطأ في القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيح ذلك الخطأ .
١٠٤٩	١٩٢	«الطعن رقم ٣٩١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦» ٣ - جريمة تجريف أرض زراعية . العقوبة المقررة لمقارفها بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . وبالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ؟ - افادة الطاعن مما أجازته القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . أساس ذلك ؟ - قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة الغرامة المشددة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . رغم وقوع الفعل قبل سريانه . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .
	١١٥١	«الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩» ٢١٣
		وكالة
		١ - الأحكام الصادرة من محكمة النقض . لا سبيل للطعن عليها بأي طريق . لا يغير من ذلك ما جرت عليه في حالات استثنائية خاصة من الرجوع في بعض أحكامها . تحقيقاً لحسن سير العدالة . ندب المحامي بقرار المعافاة لرفع الطعن ومباشرة إجراءاته .

الصفحة	القاعدة	
٥٨٦	١٠٣	عدم صلاحيته سنداً لاثبات وكالته عن الطاعن . أثر ذلك؟ «الطعن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩»
٦٢٦	١١١	٢ - إنكار كل من المتهمين الاتهام وعدم تبادلهم إياه . قيام محام واحد بالدفاع . لا إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك؟ «الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨» ٣ - ما يقرره الوكيل بحضور موكله . بمثابة ما يقرره الموكل . مالم ينفه بنفسه بالجلسة . أساس ذلك؟ - الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ماهيته؟ - الدفاع وإن تعدد المدافعون وحدة لا تتجزأ . مالم يكن الدفاع مقسماً بينهم . - عدم تمسك الطاعن بأن الدفاع إنقسم على وكيليه . إعراض المحكمة عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ونزل عنه المدافع الآخر . لا إخلال بحق الدفاع . مثال :
٦٦٢	١١٨	«الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٥» ٤ - ندب المحكمة محامياً عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع . - استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
٩١٨	١٦٦	«الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢»

موضوعات فهرس الاحكام

الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدوائر الجنائية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		إشكال في التنفيذ	٨٠
اتفاق	٦	إصابة خطأ	٨١
اتلاف	٧	إعدام	٨١
أثار	٧	أعذار قانونية	٨٢
إثبات	٧	إعلان	٨٢
إجراءات	٣٩	إقراض بربراً فاحش	٨٤
إجراءات التحقيق	٥٣	إكراه	٨٤
إجراءات المحاكمة	٥٣	إمتناع عن بيع	٨٦
إحالة	٥٤	إمتناع عن تنفيذ حكم	٨٧
أحداث	٥٥	أمر بالآلا وجه	٨٧
اختصاص	٥٦	أمر حفظ	٨٨
اختلاس أشياء محجوزة	٦٣	أمن دولة	٨٨
اختلاس أموال أميرية	٦٣	أوامر عسكرية	٨٨
إخفاء أشياء مسروقة	٦٤	إيجار أماكن	٨٩
ارتباط	٦٤		
أسباب الإباحة وموانع العقاب	٦٧	(ب)	
استجواب	٦٩		
استئناف	٦٩	باعث	٩٠
استدلالات	٧٤	بطلان	٩١
استعراف	٧٥	بلاغ كاتب	٩٤
استعمال مكبر صوت	٧٥	بناء على أرض زراعية	٩٥
استيراد	٧٦	بيانات تجارية	٩٥
استيقاف	٧٦		
إشتباه	٧٧		
إشتراك	٧٨		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ت)		تهريب جمركي	١١٨
تبديد	٩٦	توقف عن ممارسة التجارة	١٢١
تجريف أرض زراعية	٩٦	(ج)	
تحقيق	٩٩	جريمة	١٢٢
قرصه	٩٩	جلب	١٢٦
تزوير	١٠٠	جمارك	١٢٦
تسبب بغير عمد في حصول		جمعية عامة	١٢٧
حادث لإحدى وسائل النقل		(ح)	
العامة	١٠٤	حجز	١٢٨
تسجيل المحادثات والتصوير	١٠٥	حجية الشيء المحكوم فيه	١٢٨
تسعيرة	١٠٥	حق المؤلف	١٢٨
تشرذ	١٠٦	حكم	١٢٩
تضامن	١٠٦	(خ)	
تعدد	١٠٦		
تعذيب	١٠٧		
تعويض	١٠٧		
تفتيش	١٠٨	خبز	١٦٧
تفويض	١١٤	خطأ	١٦٧
تقادم	١١٤	خطف	١٦٩
تقرير التلخيص	١١٤	خلو رجل	١٧٠
تقليد	١١٤	خيانة أمانة	١٧١
تلبس	١١٥		
تموين	١١٧		
تنفيذ	١١٨		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(د)		(ز)	
دخول عقار بقصد منع	١٧١	زنا	٢٠٦
حيازته	١٧١	(س)	
دستور	١٧٢		
دعارة	١٧٣	سب وقذف	٢٠٧
دعوى جنائية	١٧٨	سبق إصرار	٢٠٧
دعوى مباشرة	١٧٨	سرقة	٢٠٩
دعوى مدنية	١٨٥	سلام	٢١١
دفاع	١٩٨		
دفاع شرعى	١٩٨	(ش)	
دفوع			
(ذ)		شروع	٢١٣
		شريعة إسلامية	٢١٤
ذبح حيوانات	٢٠١	شهادة زور	٢١٤
		شهادة سلبية	٢١٤
(ر)		شهادة مرضية	٢١٥
		شيك بدون رصيد	٢١٥
رابطة السببية	٢٠٢		
ربا	٢٠٤	(ص)	
رشوة	٢٠٥		
رقابة إدارية	٢٠٦	صحافة	٢١٦

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ض)		(غ)	
ضرب	٢١٧	غرامة	٢٣٧
ضرر	٢٢٠	غش	٢٣٧
(ط)		(ف)	
طرق عامة	٢٢١	فاعل أصلي	٢٣٨
طعن	٢٢٢		
طوارئ	٢٢٣	(ق)	
(ظ)			
		قانون	٢٣٩
		قبض	٢٤٩
ظروف مخففة	٢٢٣	قتل خطأ	٢٥١
ظروف مشددة	٢٢٥	قتل عمد	٢٥٢
		قذف	٢٥٥
(ع)		قرار إداري	٢٥٥
		قرارات وزارية	٢٥٦
عاهة مستديمة	٢٢٦	قرائن	٢٥٦
عدم تقديم فاتورة بالبيانات		قصد جنائي	٢٥٧
المقررة	٢٢٦	قضاء	٢٦٣
عقوبة	٢٢٧	قضاء عسكري	٢٦٤
علاقة السببية	٢٣٦	قوة الأمر المقضي	٢٦٥
عمل	٢٣٦		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ك)		معارضة	٣٠٢
		مواد مخدرة	٣٠٤
كفالة	٢٦٦	موانع العقاب	٣١٢
		موظفون عموميون	٣١٢
(م)		(ن)	
مأمورو الضبط القضائي	٢٦٦		
مباني	٢٧٠	نصب	٣١٤
محاماة	٢٧٠	نظام عام	٣١٥
محضر الجلسة	٢٧٤	نقابات	٣١٥
محكمة ابتدائية	٢٧٤	نقد	٣١٦
محكمة الأحداث	٢٧٤	نقض	٣١٦
محكمة استئنافية	٢٧٥	نيابة عامة	٣٥٩
محكمة الاعادة	٢٧٧		
محكمة أمن الدولة	٢٧٨	(هـ)	
محكمة اول درجة	٢٧٩		
محكمة ثاني درجة	٢٨٠	هتك عرض	٣٦٢
محكمة الجنايات	٢٨١		
محكمة عسكرية	٢٨٣	(و)	
محكمة الموضوع	٢٨٣		
محكمة النقض	٢٩٦	وصف التهمة	٣٦٥
مراقبة المحادثات التليفونية	٢٩٦	وقف تنفيذ	٣٦٦
مرور	٢٩٧	وكالة	٣٦٧
مسئولية جنائية	٢٩٧		
مسئولية مدنية	٣٠١		
مصادرة	٣٠١		

رقم الايداع ٨٩ / ٣٣١٥

دار الطباعة الحديثة

٦ كنيسة الأرمن - أول شارع الجيش

تليفون ٩٠٨٣١٨

مجلد الفن رماوى رنم ٩١٤٠ عاب نمر اللؤلؤة بالبنا لخن . الناصر . قسنونو ٩٠٧٩٢٨

 Bibliotheca Alexandrina



0446490